

البسيط

في شرح الكافي

لرُكن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه

الاستاذ الرباعي ت ٧١٥ هـ

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور هازم سليمان الحلبي

المكتبة الادبية المختصة

حقوق الطبع محفوظة

لِلناشر

المكتبة الأدبية المختصة

شابك (ردمك) ٧ - ٨٩ - ٨٦٢٩ - ٩٦٤

ISBN 964 - 8629 - 89 - 7

الكتاب:	البسيط في شرح الكافية / ج ١
المؤلف:	ركن الدين الاسترأبادي
المحقق:	الدكتور حازم سليمان الحلي
الطبعة:	الأولى / جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ
الناشر:	المكتبة الأدبية المختصة
المطبعة:	ستارة - قم
الكتبة:	٢٠٠٠ نسخة
السعر:	١٧٠٠٠ ريال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين

## كلمة المكتبة الأدبية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله الطاهرين.. وبعد

إن مما يستعصي على الإحصاء، ويخرج عن حدود الإحاطة هو معرفة عدد لغات الأمم والشعوب التي سارت في موكب التاريخ منذ فجر انطلاقة وإلى اليوم؛ لأنها أكثر من أن يحصوها أحد، أو يحيط من ورائها محيط؛ للجهل بتاريخ معظمها، فضلاً عن معرفة أسمائها، حيث أباد الدهر أهلها، ولم يبق منها إلا ما شاهد بعض آثاره، أو نسمع به، أو ما دلت عليه الكشوفات الأثرية. وأقدم ما وصل إلينا من الصور والرسوم المعبرة عن لغات الأمم السابقة - حيث لم تكتشف الكتابة بعد - يعود تاريخه إلى خمسة آلاف سنة مضت في ما صرح به المعنيون بدراسة تاريخ الحضارات، الأمر الذي يعني ضياع أكثر لغات العالم القديم منذ نشأته إلى ذلك التاريخ.

ومن الواضح أن اللغة بحد ذاتها لا تكون لغة ما لم تمتلك بعض الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها، بحيث يمكن من خلال دراسة خصائصها ومميزات معرفتها مدى نضجها وكمالها قياساً إلى غيرها.. وعلى الرغم من تعذر الوقوف على خصائص اللغات؛ لضياع معظمها، إلا أنه يمكن جعل لغة العرب - قياساً إلى لغات العالم المعاصر - أنضج لغات العالم وأكملها، بل أفضلها قاطبة؛ إذ ليس اختيارها لأن تكون لغة لأقدس وأشرف كلام في السماوات والأرض اعتباراً، فقد نزل القرآن ﴿بلسان عربي مبين﴾ زيادة على أنها لغة أشرف الأنبياء والمرسلين، ولغة حجج الله على العالمين، بل هي اللغة (الرسمية) لدولة الإمام المهدي عليه السلام عند انصهار العالم كله تحت رايته العظمى في آخر الزمان.. ويكفي ما ورد في بعض الأخبار أنها لغة أهل الجنة.

لقد مرت اللغة العربية قبل مجيء الإسلام بأطوار من النمو والتكامل حتى بلغت من الفصاحة والبلاغة أقصى ما يمكن أن يبلغه اللسان العربي، وكان للعرب آنذاك ديوان حفظ لهم مزايا لغتهم وفصاحتهم؛ لأنه كالميزان في معرفة الزيادة والنقصان، وهو الشعر الذي قنيدوا به المعاني الغريبة والألفاظ الشاردة، فإذا أحوجوا إلى معرفة حرف مستصعب أو لفظ نادر التمسوه في الشعر؛ إذ صار مرجعهم المتفق عليه، يرضون بحكمه، ويدعون لصحة معاني ألفاظه وأصول لغته. حيث كان الشعر عندهم رصيناً، محكم المعاني، بليغاً، موزوناً بالعروض، مقوماً بالأنحاء. من غير أن يعرفوا عروضاً أو نحوه! بل ألهموا وزنه، وتدوّقوا إيقاعه ونغمه، وأحكموه بسليقتهم، وما أكثر ما طفحت به فرائضهم بدهاء في ضروب شتى ومناسبات عديدة، حتى تقيدت به ألفاظهم، وتجلّت في أبيات لطافة أغراضهم، ودقة معانيهم، وبقوا على ذلك زماناً طويلاً لا يعرف اللحن طريفاً إلى السنتهم، حيث لم تختلط بهاديتهم ولا في نواديهم السنة غريبة تعمّر صفو لغتهم، ونشين بيانهم.

وكان مبدأ اللحن في لسان العرب حين تعزبت العجم بعد نشر الإسلام ودخولهم فيه، إذ اختلطت اللغات وتمعدت الألسن في حواضر الدين الجديد، حتى ذهب السليقة، وفسد لسان



العرب بحكم التأثر والتأثير، ولحن أكثر الناس وسراهم في كلامهم، وامتد لحنهم إلى قراءة القرآن الكريم!

ومن هنا احتاجت لغة الضاد إلى قانون يرجع إليه، ومعياري يُعتبر به، ومقياس يُقاس عليه، فظهر علم النحو العربي ليقوم بهذه المهمة الجسيمة ويصون بذلك لغة القرآن الكريم من لحن المستعربين.

وقد اتفق الكل على أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام هو أول من وضع حجر الأساس لعلم النحو، حيث قال لأبي الأسود الدؤلي: «إن الأعاجم قد دخلت في الدين كافة، فضع للناس شيئاً يستدلون به على صلاح ألسنتهم»، ورسم له الرفع، والنصب، والجر. فقام أبو الأسود بهذا الأمر فوضع أصول النحو العربي، وأخذ عنه من جاء بعده، وسار النحاة على طريقته كبحي بن معمر، وميمون الأفرق، وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم، والخليل بن أحمد، وعبدالله بن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وسلمة بن عبدالله، وحمام بن الزبرقان، وأبي زيد الأنصاري، وسيبويه، والأخفش، مرواريد المبرد، وثعلب، والزجاج، وأبي بكر بن السراج، ونفطويه، وابن دريد، ومحمد بن القاسم الأنباري، والسيوافي، وإلى ما شاء الله من النحاة واللفويين في كل عصر وجيل حتى آل الأمر إلى ابن الحاجب (ت / ٦٤٦ هـ) الذي لخص النحو العربي وهذبه بعبارة واضحة في كافيته، حتى نال كتابه استحسان جميع النحاة من بعده، فمكفوا على دراسته وتدرسه، وتحشيته، وشرحه، وتوضيح مطالبه.

والكتاب المائل بين يديك عزيزي القارئ يعد من أهم شروح الكافية لابن الحاجب، وقد حظي هذا الشرح بدراسة علمية وتحقيق متقن من لدن استاذ الدراسات اللغوية والنحوية في كلية الفقه في النجف الأشرف سابقاً: السيد الأستاذ الدكتور حازم سليمان مرزة الحلبي المحترم، المقيم في ألمانيا حالياً. وكان عمله في الأصل أطروحة علمية لنيل شهادة الدكتوراه في علم النحو العربي من جامعة بغداد، وقد وفق لنيلها في (سنة / ١٤٠٤ هـ) بتقدير جيد جداً.

وإذ يسر المكتبة الأدبية المختصة نشر هذا الكتاب المفعم بالدراسة العلمية محققاً ومصححاً خدمة لطلبة العلم والدراسات اللغوية والنحوية، فإنها تمنح شكرها وتقديرها للسيد الدكتور ثامر العميدي الذي أنبسط به مهمة الاشراف على طبع الكتاب كومبيوترياً، ومراجعته، وتصحيحه، والنظر في تخريج الإحالات، وتنظيم الفهارس، والتأكد من سلامة الحركات الإعرابية بعد اكتمال طبع الكتاب.

سائله تبارك وتعالى قبول هذا الجهد المبارك بمزيد لطفه وعنايته.

المكتبة الأدبية المختصة

١١ جمادى الأولى ١٤٢٦

قم المشرفة

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على رسوله محمد، وآله الأطهار، وصحبه الأبرار، وبعد..

فقد كان استاذي المرحوم علي النجدي ناصف يحب لي التحقيق، ويوجهني نحوه، ويبيّن لي ما فيه من محاسن، وقد وجد عندي استعداداً وميلاً إلى ذلك. ولاهتمامه بالأمر مضى يبحث معي عن نص صالح للتحقيق، ثم تلقيت منه رسالة يخبرني فيها بوجود كتاب شرح الكافية لمحمود بن عبدالرحمن الأضبهاني (ت / ٧٤٩ هـ) بنسختين مخطوطتين في دار الكتب المصرية في القاهرة تحت الرقمين: (١٨ نحو المؤيد / ٣٦٠٢٠) و (٦٠١ / نحو طلعت)، وإنه أطلع على بعض جوانب المخطوطة ورآها صالحةً للتحقيق.

وكتبت إلى بعض إخواني من الذين يدرسون في القاهرة فصوروها، وبعثوا بها إليّ مشكورين. أطلعت على المخطوطتين فوجدتهما كما ذكر، ثم إن الكتاب شرح لكافية ابن الحاجب التي هي متن من المتون المهمة في النحو.

وبدأ عملي الذي هو دراسة وتحقيق، وجعلتُ النسخة الأولى الأصل واستغنت بالثانية، وكانت الكتابة على الصفحة الأولى من النسخة التي جعلتها أصلاً مطموسَةً تماماً، فلا يظهر منها اسم الكتاب، ولا اسم المؤلف. أما النسخة الثانية فقد كُتِبَ على الورقة الأولى منها بخط حديث مغاير لخط المخطوطة العبارة التالية: «شرح العلامة محمود بن عبد الرحمن بن أحمد العلامة شمس الدين الأصبهاني، ولد في شعبان سنة (٦٩٤ هـ)، وتوفي في ذي القعدة سنة (٧٤٩ هـ) على الكافية لابن الحاجب.

أنظر بغية الوعاة للسيوطي<sup>(١)</sup>، توقيع مصطفى دردير مُعْتَوِن بالدار..  
١٩٣٨/٣/٢».

ولم يمض شهر على بدء عملي حتى اكتشفت أن الكتاب الذي بين يدي هو كتاب (البسيط) لركن الدين الأشرابادي وليس للأصبهاني بالأدلة التالية:  
١- تبدأ المخطوطة التي بين يدي بعد البسمة بعبارة: «أما بعد حمد الله المتفرد بالعزة والجبروت»، ويبدأ كتاب (البسيط) بهذه العبارة نفسها.  
وهناك تصريحان بهذا، وهما:

أ. جاء في فهرس المكتبة الأزهرية ما يلي:

«البسيط وهو شرح للعلامة السيد ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني العلوي المعروف بالأشرابادي المتوفى سنة (٧١٥ هـ) على الكافية

(١) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، القاهرة، ٢: ٢٧٨.

لابن المحاجب وهو المعروف بالشرح الكبير. أوله:

أما بعد حمد الله المتفرد... الخ»<sup>(١)</sup>.

ب. في فهارس الاسكوريال ما يلي:

«٩٤ - هذا شرح الكافية في علم النحو المسمى بكبير... أوله: «أما بعد حمد

الله المتفرد بالعزة والجبروت»<sup>(٢)</sup>.

٢ - على النسخة التي عددها الأصل<sup>(٣)</sup> تعليقات مأخوذة بالنص من كتاب

الوافية، وهو مختصر البسيط، وكلاهما لركن الدين الأشراباذي.

أ - فعلى الورقة ( ٢٢ ظ ) من المخطوطة حاشية بعدها هذه العبارة: «هكذا

شرح الشارح هذه المسألة في مختصره»، والنص مأخوذ من الوافية<sup>(٤)</sup>.

ب - على الورقة ( ٦ ظ ) حاشية مسبوقة بعبارة: «قال في المختصر»، ثم أورد

تعليقاً مأخوذاً من الوافية<sup>(٥)</sup>، ومثل ذلك على الورقة ( ٧ ظ )<sup>(٦)</sup>.

ج - على الورقة ( ٥٠ و ) العبارة التالية: «ذكر في المختصر أن هذا المثال غير

مستقيم؛ لأن زيدا ليس بذئ الحال...»، ثم أورد كلاماً من الوافية<sup>(٧)</sup>.

(١) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية - القاهرة، ٤: ١١٦.

(٢) فهارس مكتبة الاسكوريال - باريس - مصورة المجمع العلمي العراقي، ١: ٥٦.

(٣) هي التي جعلت الأصل من نسخ البسيط، وسيأتي وصفها مع وصف النسخ.

(٤) ينظر: البسيط ١: ٢٨٨.

(٥) البسيط ١: ١٥٢.

(٦) البسيط ١: ١٥٦.

(٧) البسيط ١: ٥١٥.

د - على الورقة ( ٣٨ ظ ) حاشية بعدها عبارة: « كذا في المختصر »، والكلام من الوافية<sup>(١)</sup>.

هـ - على الورقة ( ٢٣ و ) تعليق بعده عبارة: « في المختصر »، والكلام من الوافية<sup>(٢)</sup>.

وهناك تعليقات أخرى أحصيتُ منها أكثر من عشرين موضعاً، أشرتُ إلى بعضها أثناء تحقيق الكتاب، وكلّها يشار في آخرها إلى أنّها مأخوذة من المختصر، ومن المعلوم أنّ المختصر يُراد به الوافية، والنصوص موجودة في الوافية حقاً كما أثبتتُ ذلك في مواضعه.

٣ - على النسخة الثانية المصوّرة من نسخة دار الكتب المرقّعة: ( ٦٠١ / نحو طلعت )<sup>(٣)</sup> تعليقات على الأوراق التالية: ( ٤ ظ ) و ( ٦ و ) و ( ٧ ظ ) و ( ١٠ ظ ) و ( ٦٠ و ) تنتهي بكلمة: ( متوسط )، والمتوسط من أسماء الوافية أيضاً، وهذه التعليقات مأخوذة من الوافية<sup>(٤)</sup>.

إنّ هذه الأدلة على أنّ الكتاب للأشترابادي وليس للأصبهاني، لم تقلل من عزمي، بل زادت في إصراري على المضي في العمل لأنني سأحقّق كتاباً، وأدرسه، وأدرس مؤلفه، وأحقّق نسبة الكتاب إلى مؤلفه. ومضيت أبحث عن نسخ البسيط

(١) البسيط ١٢٠: ١

(٢) البسيط ٢٩٠: ١

(٣) هي نسخة (ب) من نسخ البسيط التي اعتُمدت في التحقيق

(٤) البسيط ١٣٩: ١ - ١٤٢: ١ - ١٥٣: ١

في مكتبات العالم، وحصلت على مصوَّرتي نُسختي المكتبة الأزهرية<sup>(١)</sup> فوجدتها تنطبقان تماماً على نُسختي دار الكتب، وعند ذلك حصل لدي قطع بأن الكتاب الذي بين يدي هو (البسيط) لركن الدين الأشراباذي، وأن نسبته إلى محمود بن عبد الرحمن الأضبهاني لم تكن سديدة.

ثم سافرتُ إلى تركيا للحصول على نسخ الكتاب من مكتبات استنبول التي ذكَّرتها بعض المصادر، وبعد متاعب كثيرة حصلتُ على مصوِّرة نسخة مكتبة فيض الله<sup>(٢)</sup>، ومصوِّرة نسخة مكتبة لالهلي<sup>(٣)</sup>. وكان بروكلمان قد أشار إلى وجود نسختين من الكتاب في مكتبة سليم أغا<sup>(٤)</sup> برقم: (١١٥٦ و ١١٥٧)، وقد زرتُ المكتبة في اسكودار، واطَّلعت عليهما، فوجدتهما لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، كما هو مثبت على أصل المخطوطتين وفي فهرس المكتبة<sup>(٥)</sup>. من هذا تبين أن ما ذكره بروكلمان عن وجود نسختين من (البسيط) في مكتبة سليم أغا غير صحيح، ولعل الذي أوقعه في هذا الوهم تشابه الأسماء والألقاب.

وقد مضيت في عملي، وجعلت رسالتي في قسمين:

اشتمل القسم الأول على الدراسة، وتقع في ثلاثة فصول، خصَّصت

(١) رمزت إليها في التحقيق بالحرفين: (ز، ع).

(٢) رمزت إليها في التحقيق بالحرف: (ف).

(٣) رمزها في أثناء التحقيق: (ل).

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان - الترجمة - العربية - القاهرة ٥: ٣١٢.

(٥) دفتر كتيبخانه الحاج سليم أغا - در سعادت مطبعة ناطقدار - استنبول: ٩٨.

**الفصل الأول** لركن الدين الأشراف أبي لسيرته، وثقافته، ومذهبه النحوي، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره.

**والفصل الثاني** لابن الحاجب، فاشتمل على تعريف موجز بابن الحاجب، ثم بالكافية، مع ذكر أهم شروحيها.

**والفصل الثالث** يتعلق بالبسيط: باسم الكتاب، ونسبته إلى المؤلف، وقيمته، ومصادره، وشواهد، وموقف المؤلف من القراءات والحديث النبوي الشريف ومن مسائل الخلاف، وأسلوبه في المناقشة، وشخصيته في الكتاب، وأثر الكتاب فيمن بعده، ثم ذكرت المآخذ على الكتاب.

**القسم الثاني:** الكتاب محققاً، واشتمل على.

نسخ الكتاب، ومنهج التحقيق والنص المحقق، وألحقت بالكتاب الفهارس الفنية. وحسبي أنني بذلت ما في وسعي لإخراج هذا الكتاب بشكل آمل أن ينال الرضى، ومع أنني أعطيت للبحث ثلاث سنوات ما فرطت بشيء من الوقت فيها أردد مع العباد الأصفياني قوله: «لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

وختاماً فإنني أقدم والفر شكرى لأستاذي الجليل إبراهيم الوائلي الذي أعطاني من وقته ما جعلني عاجزاً عن الشكر، لما أسدى من نصح، وما بذل من

جهد، أحسن الله إليه في الأولى والآخرة، وجزاه عني خيراً. كما أشكر السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة؛ لصبرهم على قراءة الرسالة وتفضلهم بإبداء ملاحظاتهم عليها.

وأقدم جزيل شكري لإخواني الذين صوروا لي المخطوطات، وتحملوا نقلها من أماكنها البعيدة، ثم زادوا في إحسانهم أنهم ما أرادوا ذكر أسمائهم ليكون عملهم خالصاً لوجه الله.

ثم شكري لكل من أسهم في تيسير صعب هذا البحث بأي سبيل.

والله أسأل أن يجعل في عملي هذا خدمة للعلم واللغة القرآن الكريم.  
وهو حسبي ونعم الوكيل.

حازم سليمان الحلبي

١٩٨٣/١٠/١٠



# القسم الأول - الدراسة

## الفصل الأول

ركن الدين الأستراآبازي

ترجمته وسيرته

ثقافته

مذهبه النحوي

شيوخه

تلاميذه

آثاره

## ركن الدين الأسترآبادي

ترجمته وسيرته :

هو أبو الفضائل السيد ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الحسيني الأسترآبادي<sup>(١)</sup>. ليس في المصادر القديمة ما يشير إلى تاريخ ولادته غير

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي - المطبعة الحسينية المصرية ط ١ : ٨٦ / ٦ ، ومراة الجنان للياقبي ط ١ ، مطبعة دار المعارف النظامية - حيدرآباد : ٢٥٥ / ٦ ، والفلاكة والمفلوكون لأحمد بن علي الدجسي مطبعة الشعب بمصر : ١١٥ ، والدرر الكامنة / ابن حجر العسقلاني ، مطبعة المدني ط ٢ : ٩٨ / ٢ ، والنجوم الزاهرة ليوסף بن تفرري بردي طبعة دار الكتاب : ٢٣١ / ٩ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٢١ ، وشذرات الذهب لابن العماد - بيروت : ٤٨ / ٦ ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ط ٢ - طهران : ١٣٧٠ / ٢ ، وروضات الجنّات للخونساري - تحقيق أسد الله إسماعيليان - طهران : ٩٦ / ٣ ، والأعلام للزركلي ط ٣ ، بيروت ٢ / ٢٣٣ ، وأعيان الشيعة للسيد محسن الأمين العامل ط ١ - دمشق : ١٤١ / ٢٣ ، وفيه : (السيد أبو الفضائل ركن الدين أبو محمد الحسن) ، وتاريخ علم الفلك في العراق لعباس الغزوي - مطبعة المجمع العلمي العراقي : ٦٩ ، ٣٨ ، وتاريخ الأدب العربي في العراق لعباس الغزوي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١ / ١٦٥ ، وفيها : (...الحسن بن رضي الدين محمد...) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - دمشق : ٢٨٣ / ٣ ، وفيه (الحسيني الأسترآبادي الموصل الشافعي) .

أن بعض المصادر المتأخرة<sup>(١)</sup> جعلت تاريخ ولادته في سنة ٦٤٥ هـ. فإن كان ذلك اعتماداً على من قال: إنه توفي سنة ٧١٥ هـ<sup>(٢)</sup>، بعد أن عمَّر سبعين سنة<sup>(٣)</sup>. فإنَّه معارض بما رُوِيَ من أنَّ وفاته سنة ٧١٦ هـ<sup>(٤)</sup>، و٧١٧ هـ<sup>(٥)</sup>، و٧١٨ هـ<sup>(٦)</sup>، و٧٢٤ هـ<sup>(٧)</sup>، وأنَّه نَيَّفَ على السبعين<sup>(٨)</sup> وجاوز الثمانين<sup>(٩)</sup>.

(١) الأعلام: ٢٣٣ / ٢، ومعجم المؤلفين: ٢٨٣ / ٣.

(٢) طبقات الشافعية: ٨٦ / ٦، ومرآة الجنان: ٢٥٥ / ٦، والدرر الكامنة: ٩٨ / ٢، والنجوم الزاهرة: ٩؛ ٢٣١، وبغية الوعاة: ٥٢٢ / ٢، وشذرات الذهب: ٤٨ و ٣٥ / ٦، وهديّة العارفين لإسماعيل باشا - طهران: ٢٨٣ / ١، والأعلام: ٢٣٣ / ٢، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥، وأعيان الشيعة: ١٤١ / ٢٣، ومعجم المؤلفين: ٢٨٣ / ٣.

(٣) طبقات الشافعية: ٩٨ / ٦، ومرآة الجنان: ٢٥٥ / ٦، والدرر الكامنة: ٩٨ / ٢، والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١، وشذرات الذهب: ٤٨ و ٣٥ / ٦.

(٤) تاريخ الفلك في العراق: ٦٩.

(٥) كشف الظنون: ١٣٧٠ / ٢، وعنه أخذت بعض المصادر مثل: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ترجمة الدكتور رمضان عبد التّوّاب، والدكتور يعقوب بكر - دار المعارف بمصر: ٣١٢ / ٥، وأعيان الشيعة: ٢٣ / ١٤١، والذريعة لأغا بزرك الطهراني - النجف: ١٠٩ / ٣، وفهارس مكتبة الاسكوريال - القسم الأوّل - مصوِّرة المجمع العلمي العراقي: ٥٦، ودفتر كتابخانه أبا صوفيا: ٢٦٨، والمخطوطات العربية فهرس أعدّه حميد هدو - مجلّة المورد، العدد الأوّل سنة ١٩٧٩ - بغداد: ٣٣٠ وفي كتاب ابن الحجاب النحوي لطارق الجنابي - مطبعة أسعد - بغداد: ٥٨ أنَّ وفاته سنة ٨١٧ هـ، وذلك سهو أو خطأ مطبعي.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، وبغية الوعاة: ٥٢٢ / ١، وشذرات الذهب: ٤٨ / ٦، وروضات الجنات: ٣ / ٩٧، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣١٢ / ٥.

(٧) الوافية في شرح الكافية لركن الدين الأسترآبادي تحقيق: محمد علي الحسيني، رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة بغداد - آلة كاتبة: - المقدّمة: - ٣٠.

(٨) شذرات الذهب: ٤٨ / ٦، وروضات الجنات: ٩٧ / ٣، وأعيان الشيعة: ١٤١ / ٢٣.

(٩) أعيان الشيعة: ١٤١ / ٢٣.

وكما أهملت المصادر القديمة ذكر تاريخ ولادته كذلك لم تذكر المكان الذي ولد فيه لكنها نسبته إلى أسترباذ<sup>(١)</sup> كما نسبته بعض المصادر المتأخرة إلى الموصل فدعته بالموصلي<sup>(٢)</sup>، ويحتمل أن تكون ولادته في أسترباذ لنسبته إليها ولقول ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد: (قدم مراغة<sup>(٣)</sup> واشتغل على مولانا نصير الدين)<sup>(٤)</sup> لذا رجّح بعض الباحثين أنه ولد في أسترباذ وانتقل منها إلى مراغة لينهل العلم والمعرفة<sup>(٥)</sup>.

وقد عرف الاسترباذي بالذكاء والفطنة، قال عنه ابن رافع في ذيل تاريخ بغداد: «وكان يتوقّد ذكاء وفطنة»<sup>(٦)</sup>.

والذكاء والفطنة متوقعان عند عالم مثل الاسترباذي، صنّف في مختلف العلوم كما سنري في آثاره.

ولمّا كان التواضع والحلم من صفات العلماء، فقد كان ركن الدين شديد

(١) أسترباذ، بالفتح ثم السكون وفتح التاء المثناة من فوق وراء ألف وباء موحدّة وألف وذال مبيجة، بلدة كبيرة مشهورة أخرجت خلقاً من أهل العلم في كلّ فن، وهي من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان. معجم البلدان - لياقوت الحموي - ط ١ مطبعة السعادة - القاهرة: ٢٢٤ / ١.

(٢) معجم المؤلفين: ٢٨٣ / ٣.

(٣) بلدة مشهورة عظيمة أشهر بلاد آذربيجان. قال ياقوت: فيها آثار وعماير ومدارس وخانكاهات حسنة. وقد كان فيها أدباء وشعراء ومحدّثون وفقهاء. معجم البلدان: ٨ / ٥.

(٤) بغية الوعاة: ٥٢١ / ١.

(٥) الوافية - المقدمة -: ١٠.

(٦) بغية الوعاة: ٥٢١ / ١.

التواضع يقوم لكلّ أحد حتى السقاء<sup>(١)</sup>، على حين كان وافر الجلالة مبعجلاً عند ملوك عصره وسلاطينه<sup>(٢)</sup>.

ومن حلمه ما يروى عنه أنّ امرأة دخلت عليه وهو يدرّس في مدرسة الشهيد بماردين<sup>(٣)</sup> فسألته عن أشياء مشكّلة في الحيض فعجز عن الجواب. فقالت له المرأة: أنت عذبتك<sup>(٤)</sup> واصلت إلى وسطك وتعجز عن جواب امرأة!! قال لها: يا خالة لو علمت كلّ مسألة أسأل عنها لوصلت عذبتى إلى قرن الثور!!<sup>(٥)</sup>.

وكان له مرتب شهري مناسب مقداره خمسمائة وألف درهم<sup>(٦)</sup> وقيل ستائة وألف درهم<sup>(٧)</sup> وقيل ثمانمائة وألف درهم<sup>(٨)</sup> وفي بعض المصادر مورده في اليوم

(١) الدرر الكامنة: ٦٨ / ٢، وبغية الوعاة: ٥٢١ / ١، وأعيان الشيعة: ١٤٣ / ٢٣.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) قلعة مشهورة على قنة جبل الجزيرة مشرفة على دنيسرودارا ونصيبين وفضاء واسع وقدامها ربض فيه مدارس وخانات وربط وخاناتها ودورهم فيها كالدرج بعضها فوق بعض وكلّ دار فيها يشرف على ما تحته من الدور ليس دون سطوحهم مانع وعندهم عيون قليلة الماء. معجم البلدان: ٣٦١ / ٧.

(٤) عذبة كلّ شيء طرفه والمقصود هنا عذبة العمامة وهي ما سدّل بين الكتفين منها. لسان العرب لابن منظور طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق: - عذب: - ٧٤ / ٢، وتاج العروس للزبيدي - تحقيق عبدالستار أحمد فراج وجماعته - الكويت - عذب: ٣٢٨ / ٣.

(٥) طبقات الشافعية: ٨٦ / ٦.

(٦) مرآة الجنان: ٢٥٥ / ٦، وشذرات الذهب: ٤٨ / ٦.

(٧) مرآة الجنان: ٢٥٥ / ٦.

(٨) أعيان الشيعة: ١٤٣ / ٢٣.

ستون درهماً<sup>(١)</sup>.

قدم السيد ركن الدين الأسترباذي إلى مراغة وكانت عامرة بمدارسها يحلّ فيها الأدباء والشعراء والمحدثون والفقهاء<sup>(٢)</sup> واتّصل بأشهر علمائها نصير الدين الطوسي<sup>(٣)</sup>، فقدّمه النصير وصار رئيس الأصحاب بمراغة وكان يجيد درس الحكمة وكتب المحواشي على التجريد. وكتب لولد النصير شرحاً على قواعد العقائد<sup>(٤)</sup>، وساهم في بناء رصد مراغة<sup>(٥)</sup>.

ولما توجه النصير الطوسي إلى بغداد سنة ٦٧٢ هـ رافقه تلميذه الأسترباذي<sup>(٦)</sup>. رغبة في الاستزادة من علمه والأخذ عنه غير أنّ المنية فرقت بينهما بموت النصير الطوسي في السنة نفسها ولم يرغب التلميذ بالبقاء في مدينة فقد فيها شيخه فرحل إلى الموصل واستوطنها<sup>(٧)</sup> وقضى فيها بقية عمره، وقد بارك الله في عمره فبلغ السبعين أو نيف عليها أو جاوز الثمانين<sup>(٨)</sup> وتألّق نجمه فيها حتى دُعي

(١) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥.

(٢) معجم البلدان: ٥ / ٨.

(٣) بنية الوعاة: ٥٢١ / ١.

(٤) بنية الوعاة: ٥٢٢ / ١، وشذرات الذهب: ٤٨ / ٦، وأعيان الشيعة: ١٤٢ / ٢٣، وتاريخ علم الفلك في

العراق: ٦٩، وتأسيس الشيعة للسيد حسن الصدر: ١٣٣.

(٥) تاريخ علم الفلك في العراق: ٣٨.

(٦) بنية الوعاة: ٥٢١ / ١.

(٧) المصدر السابق: ٥٢٢ / ١.

(٨) ذكرنا ذلك في ١٨: ١ وأشارنا إلى المصادر هناك.

(عالم الموصل)<sup>(١)</sup> وانصرف إلى التأليف والتصنيف، وفيها صنف غالب مصنفاته<sup>(٢)</sup>.  
وتولى التدريس في المدرسة النورية بها<sup>(٣)</sup>، وفوض إليه النظر في أوقافها<sup>(٤)</sup>.  
وفي المصادر ما يشير إلى أنه درّس في مدرسة الشهيد في ماردين<sup>(٥)</sup> كما  
درّس في المدرسة الشافعية<sup>(٦)</sup> بالسلطانية<sup>(٧)</sup> مما يدل على أنه عاش في هاتين  
المدينتين حيناً من الدهر غير أن المصادر كانت ضئيلة علينا بالمعلومات عن  
تفاصيل حياته هناك.

وكانت وفاته في الموصل<sup>(٨)</sup>، وهناك من يزعم أن وفاته كانت في تبريز<sup>(٩)</sup>،  
ولكننا نذهب إلى أن وفاته في الموصل لأن مؤلفي المصادر التي ذكرت ذلك قديمة

(١) الدرر الكامنة ٢: ٩٨ والأعلام ٢ / ٢٢٣.

(٢) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١.

(٣) النجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١ وبغية الوعاة: ١ / ٥٢٢ وشذرات الذهب: ٦ / ٤٨ وأعيان الشيعة: ٢٢ / ١٤٢

ومعجم المؤلفين: ٢ / ٢٨٣.

(٤) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢ وأعيان الشيعة: ٢٢ / ١٤٢.

(٥) طبقات الشافعية: ٦ / ٨٦.

(٦) بغية الوعاة: ١ / ٥٢٢.

(٧) في تقويم البلدان لأبي الفداء - طبع باريس: ٤٠٦ - ٤٠٧، السلطانية عن تبريز في سمت الشرق بميل  
يسير إلى الجنوب، وبينها مسيرة ثمانية أيام وهي مدينة بناها خربندابن أرغون وجعلها كرسى ملكه.

(٨) مرآة الجنان: ٦ / ٢٥٥، والفلاحة والمفلوكون: ١١٥ والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢١ وشذرات الذهب: ٦ /

٤٨ والأعلام: ٢ / ٢٣٣، وأعيان الشيعة: ٢٢ / ١٤٢، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩ ومعجم المؤلفين:

٢٨٣ / ٣

(٩) أعلام العرب: لهذا صاحب الدجيل - ط ٢ النجف: ٢ / ١٢٣، والوافية - المقدمة -: ٣١، وتأسيس

الشيعة: ١٣٤.

ومر بيه عهد منه.

وكانت وفاته على أرجح المصادر سنة ٧١٥ هـ<sup>(١١)</sup> وبعضها ذكر أنها كانت في سنة ٧١٦ هـ<sup>(١٢)</sup>.

وقال بعضها: أنها في سنة ٧١٧ هـ<sup>(١٣)</sup>، وفي سنة ٧١٨ هـ<sup>(١٤)</sup>، ومنهم من قال أنه توفي سنة ٧٢٤ هـ<sup>(١٥)</sup>.

وقالوا: كانت وفاته في المحرم<sup>(١٦)</sup>، ومنهم من قال: أنها في صفر<sup>(١٧)</sup>، وقد توفي عن عمر بلغ سبعين عاماً<sup>(١٨)</sup>، وذهب بعضهم إلى أنه نيف على السبعين<sup>(١٩)</sup>، أو جاوز الثمانين<sup>(٢٠)</sup>.

(١) طبقات الشافعية: ٨٦ / ٦، ومراة الجنان: ٢٥٥ / ٦، والدرر الكامنة: ٩٨ / ٢، والنجوم الزاهرة: ٩ / ٢٣١، وبغية الوعاة: ٥٢٢ / ٢، وشذرات الذهب: ٤٨ و ٣٥ / ٦، وهدية العارفين لإسماعيل باشا - طهران: ٢٨٣ / ١، والأعلام: ٢٢٣ / ٢، وتاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥، وأعيان الشيعة: ١٤١ / ٢٣، ومعجم المؤلفين: ٢٨٣ / ٣.

(٢) تاريخ علم الفلك في العراق: ٦٩.

(٣) تنظر ١: ١٣ الحاشية (٥).

(٤) تنظر ١: ١٣ الحاشية (٦).

(٥) الوافية - المقدمة - : ٣٠.

(٦) شذرات الذهب: ٤٨ و ٣٥ / ٦، وأعيان الشيعة: ١٤١ / ٢٣، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١ / ١٦٥.

(٧) النجوم الزاهرة: ٢٣١ / ٩، وبغية الوعاة: ٥٢٢ / ١.

(٨) طبقات الشافعية: ٨٦ / ٦، ومراة الجنان: ٢٥٥ / ٦، والدرر الكامنة: ٩٨ / ٢.

(٩) بغية الوعاة: ٥٢٢ / ١، وشذرات الذهب: ٤٨ / ٦، وأعيان الشيعة: ١٤٢ / ٢٣، وتاريخ الفلك في

العراق: ٦٩.

(١٠) أعيان الشيعة: ١٤٢ / ٢٣.



## ثقافته :

لقد وُصِفَ السيد ركن الدين بأنه (كَانَ يَتَوَقَّدُ ذِكَاءً وَفُطْنَةً)<sup>(١)</sup> فبرز من بين زملائه الدارسين على النصير الطوسي (فقدّمه النصير وصار رئيس الأصحاب)<sup>(٢)</sup> وُوصِفَ بأنه عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق والطب والكلام والأصول<sup>(٣)</sup> فاستطاع أن يؤلف في هذه العلوم ويدرسها فقد درّس الشافعية في الموصل<sup>(٤)</sup> وولي تدريس المدرسة النورية<sup>(٥)</sup> وفوّض إليه النظر في أوقافها<sup>(٦)</sup> كما درّس في ماردين<sup>(٧)</sup> ثم تولى تدريس الشافعية بالسلطانية<sup>(٨)</sup> فصار مقصد الطلاب وتخرج به جماعة من الفضلاء<sup>(٩)</sup> ووصف بأنه كان إماماً مصنفًا عالماً بالمعقولات<sup>(١٠)</sup> وعالم الموصل<sup>(١١)</sup>، والإمام العلامة المفنن<sup>(١٢)</sup>.

وكان السيد ركن الدين مؤلفاً وناقداً، فقد شرح كافية ابن الحاجب ثلاثة

---

(١) بنية الوعاة: ٥٢١ / ١.

(٢) بنية الوعاة: ٥٢١ / ١.

(٣) معجم المؤلفين: ٢٨٣ / ٣.

(٤) طبقات الشافعية: ٨٦ / ٦، وشذرات الذهب: ٤٨ / ٦.

(٥) النجوم الزاهرة: ٢٣١ / ٩، وبنية الوعاة: ٥٢٢ / ٢، وشذرات الذهب: ٤٨ / ٦، ومعجم المؤلفين: ٢٨٣ / ٣.

(٦) بنية الوعاة: ٥٢٢ / ٢، وأعيان الشيعة: ١٤٢ / ٢٣.

(٧) أعيان الشيعة: ١٤٢ / ٢٣.

(٨) أعيان الشيعة: ١٤٢ / ٢٣.

(٩) الدرر الكامنة: ٩٨ / ٢، وأعيان الشيعة: ١٤٣ / ٢٣.

(١٠) طبقات الشافعية: ٨٦ / ٦، والنجوم الزاهرة: ٢٣١ / ٩.

(١١) الدرر الكامنة: ٢٣١ / ٩، والأعلام: ٢٣٢ / ٢.

(١٢) النجوم الزاهرة: ٢٣١ / ٩، وشذرات الذهب: ٤٨ / ٦.

شروح هي الكبير المعروف بالسيط والمتوسط المعروف بالوافية والصغير المختصر<sup>(١)</sup> وله فيها اشكالات وتعقيبات وتعليقات ثم هو يقرر مذهب النحاة ويشرح كلام ابن الحاجب. يقول في البسيط:

«اعلم أنني أقرر أولاً مذهب النحويين ثم أفسر كلام المصنف»<sup>(٢)</sup>، وسنعرض لبعض اشكالاته واعتراضاته في دراستنا كتاب البسيط، وأخذ على السيف الآمدي<sup>(٣)</sup> وله على كتاب الحاوي اعتراضات حسنة<sup>(٤)</sup>، ومن مراجعة قائمة مؤلفاته نعرف سعة ثقافته وإلمامه بمختلف العلوم كالنحو والصرف والفقه وأصول الفقه والمنطق وغيرها وسنبين في الفصل الثالث عندما ندرس كتاب البسيط أثر بعض هذه العلوم في أسلوب المؤلف.

بقي أن نقول أن خصومه كانوا يطعنون عليه، بأنه كان لا يحفظ القرآن ولا بعضه<sup>(٥)</sup>، وبأن في دينه رقة<sup>(٦)</sup>، ولعل ذلك مصدره الحسد من خصومه ومنافسيه.

### مذهبه النحوي:

لقد اختار ركن الدين الاسترأبادي لنفسه منهج مدرسة البصرة، وتبنى هذا

(١) طبقات الشافعية: ٨٦/٦.

(٢) البسيط: ١: ٢٠٠.

(٣) بغية الوعاة: ١/ ٥٢٢، والسيف الآمدي هو علي بن محمد بن سالم التظلي ولد في آمد وتعلم في بغداد

والشام توفي سنة ٦٣١ هـ. الأعلام: ٥/ ١٥٣.

(٤) شذرات الذهب: ٦/ ٤٨.

(٥) مرآة الجنان: ٦/ ٢٥٥.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥.

المذهب فذهب مذهب البصريين في مسائل النحو ورجح رأيهم ووهن رأي الكوفيين، بل إنه ذهب أبعد من هذا، فنسب نفسه إلى البصريين، وربما استعمل في بعض الأحيان المصطلح الكوفي كاستعماله (خفض) مكان (جر) في قوله: قالوا: هذا جعرٌ ضبٌّ خربٌ مخفضٌ خرب<sup>(١)</sup>. ذلك لأن المصطلحات الكوفية قد جرت على السنة نحاة البصرة من غير تحرّج فابن السراج مثلاً وهو من نحاة البصرة<sup>(٢)</sup> كان يستعمل مصطلحات كوفية<sup>(٣)</sup> وسيبويه كان يستعمل النعت إلى جانب الصفة<sup>(٤)</sup>. ومن الأدلة على بصريّته:

#### ١- ذهابه مذهب البصريين.

يذهب الاسترأبازي إلى أن الفعلَ فرع من الاسم<sup>(٥)</sup>، وأن الفعل / مشتقٌّ من المصدر<sup>(٦)</sup>، وهذا مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرع عليه، على حين ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه<sup>(٧)</sup>.

(١) البيط ١: ٢٩٦.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، النجف: ١٩/١.

(٣) المصدر السابق: ٢٠.

(٤) كتاب سيبويه - بولاق: ١/ ٢١٠-٢١٩.

(٥) البيط ١: ١٤٣، ١٨٩، ١٩١، ٣٧٨.

(٦) البيط ١: ١٩١.

(٧) الاضاف لابن الأباري - تحقيق محمد محيي الدين عبدالمحمد ط ٣، مطبعة السعادة: - المسألة ٢٨ -:

وهو يمنع العطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة حرف الجر<sup>(١)</sup> وهذا مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>.

٢- ترجيح رأي البصريين.

عندما يعرض مسألة خلافية يرجع رأي البصريين على الكوفيين فيقول: والصحيح ما ذهب إليه البصريون<sup>(٣)</sup>، والحق ما ذهب إليه البصريون<sup>(٤)</sup>، وقال أكثر البصريين: أنه لا يتحمل الضمير وهو الحق<sup>(٥)</sup>، أو أنه يرى مذهبهم أولى<sup>(٦)</sup>.

٣- توهين مذهب الكوفيين.

ونجده أحياناً يوهن مذهب الكوفيين فيقول مثلاً: والذي يدل على بطلان مذهب الكوفيين وجهان<sup>(٧)</sup>.... وقد يصف الرأي الكوفي بالضعف<sup>(٨)</sup> أو يورد دليل الكوفيين ثم يزعم أن لا حجة لهم فيه ويحاول تفنيده<sup>(٩)</sup> وسنعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى عندما نعرض موقفه من مسائل الخلاف.

٤- تصرّحه بانتسابه إلى البصريين.

إنّ الاستراباذي يصرّح بما لا يقبل اللبس بأنه من البصريين، فيقول مثلاً:

(١) البسيط ١: ٧٢٧.

(٢) الاضاح - المسألة ٦٥ - ٢٤٦/٢.

(٣) البسيط ١: ١٧٢.

(٤) البسيط ١: ٣١٤، و٣٥٧.

(٥) البسيط ١: ٣٢٧.

(٦) البسيط ١: ٥٨١.

(٧) البسيط ١: ٣٥٧.

(٨) البسيط ١: ٣٧٦، ١٤٥.

(٩) البسيط ١: ١٤٢-١٤٣.

اعلم أنَّ الاسم إذا كان فيه سبب واحد وهو العلمية لا يجوز منع صرفه  
لضرورة الشعر عندنا خلافاً للكوفيين والأخفش<sup>(١)</sup>، ومعلوم أنَّ قوله عندنا يعني  
أنَّه وضع نفسه مع البصريين وتحدَّث بضمير الجمع لأنَّ هذا مذهبهم<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قوله: اعلم أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ  
على المبتدأ وذهب أصحابنا إلى جوازه<sup>(٣)</sup>، ويريد بقوله: أصحابنا البصريين لأنَّ  
هذا مذهبهم<sup>(٤)</sup>، وقوله: وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ نحو في  
الدار زيد فإنَّ زيدا مرفوع بالظرف عند الكوفيين وعند الأخفش ومبتدأ عند  
البصريين وسيبويه، والحقَّ مع أصحابنا لجواز قولنا: في داره زيد<sup>(٥)</sup>.

وليس بعد هذه النصوص الصريحة شك في بصريته.

### شيوخه:

علمنا ممَّا سبق أنَّ ركن الدين صار إلى مراغة فوجد فيها عالماً ذاع صيته  
وفاض علمه من حوله وطفئت سمعته على من سواه فاتَّصل به ولازمه ملازمة لم  
يفترقا بعدها إلا بموت الشيخ ذلك هو نصير الدين الطوسي.  
ولم تذكر لنا المصادر له شيخاً غير الطوسي إمَّا لأنَّ له شيوخاً ولم تذكرهم

(١) البسيط ١: ١٩٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، طبع مصر: ٦٨/١.

ط ٣١٧: ١.

نصف - المسألة ٩ - ١: ٤٦.

ط ١: ٣٢٠ ونظر ما في ٢: ٣٣٥.

المصادر، وإما لأنه وجد لدى الشيخ أكثر من علم كما سنرى في ترجمته فأخذ عنه واكتفى به.

### نصير الدين الطوسي :

ولد الخواجه محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين الطوسي في طوس سنة ٥٩٧ هـ<sup>(١)</sup>، وأصله من (جه رود) من أعمال قم. بدأ بالاشتغال بالعلوم العقلية عند خاله في قم<sup>(٢)</sup>، ودرس الفقه والأصول والكلام على أبي السعادات أسعد بن عبد القاهر الاصفهاني<sup>(٣)</sup>، والحكمة والفلسفة على شمس الدين عبد الحميد بن عيسى كما درس على كمال الدين موسى بن يونس الموصلية<sup>(٤)</sup>، وأخذ الحديث عن برهان الدين الهمداني<sup>(٥)</sup> كما اشتغل على معين الدين أبي الخير سالم بن بدران بن علي المازني المصري<sup>(٦)</sup> وعلى غيرهم، ولقد وعى من العلم ما جعله يدعى بالفيلسوف الرياضي وكان يعدّ رأساً في علم الأوائل لاسيما في الارصاد والمجسطي

---

(١) الوافي بالوفيات للصفدي باعثناء ريتز: ١/ ١٨٣، وفوات الوفيات لابن شاکر الکتابي تحقیق: احسان عباس - بيروت: ٣/ ٢٥٢، والبدایة والنهاية لابن كثير - بيروت: ١٣/ ٢٦٧، والذريعة: ١/ ٢٦، وفلاسفة الشيعة لعمادته نعمة - بيروت: ٤٧٢، والاعلام: ٧/ ٢٥٧.

(٢) فلاسفة الشيعة: ٢٧٢.

(٣) روضات الجنات: ٦/ ٣٠٢.

(٤) الوافي بالوفيات: ١/ ١٨١، وفوات الوفيات: ٣/ ٢٤٨.

(٥) روضات الجنات: ٥٧٨.

(٦) الوافي بالوفيات: ١/ ١٨٩، وفوات الوفيات: ٣/ ٢٤٨، والبدایة والنهاية: ١٣/ ٢٦٧، وروضات

الجنات: ٦/ ٣٠٢، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٦.

فإنه فاق الكبار<sup>(١)</sup>.

وكان النصير كثير التأليف في الفقه والفلسفة وعلم الكلام والفلك والمنطق  
وترياضيات<sup>(٢)</sup>.

ومن مصنفاته تجريد الاعتقاد في الكلام وشرح الإشارات لابن سينا في  
الفلسفة والتذكرة في علم الهيئة وتحرير المجسطي هو لبطليموس اليوناني في هيئة  
علم الفلك وحركات النجوم ورسالة في انعكاس الشعاع وانعطافه والزيج  
الاليخاني وكتاب في الموسيقى وشرح كافية ابن الحاجب، وغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

عاش فترة تحت رعاية الاسماعيليين ثم استوزره بعد ذلك هو لأكو<sup>(٤)</sup> وبدأ  
ببناء رصد مراغة هو لأكو سنة ٦٥٧ هـ، وبذريعته بناء الرصد استطاع بلباقته إقناع  
هو لأكو بإيقاد من يدعو العلماء الذين فروا بأنفسهم من العاصفة المغولية ولجأوا  
إلى مختلف البلدان بعد احتلال بغداد سنة ٦٥٦ هـ، ويشوقهم إلى العودة والإقامة في  
مراغة<sup>(٥)</sup>.

وبذلك جمع عدداً كبيراً من العلماء وأسس في مراغة مكتبة اشتملت على

(١) فوات الوفيات: ٢٤٦/٣، وشذرات الذهب: ٣٣٩/٥.

(٢) فوات الوفيات: ٢٤٨/٣، وروضات الجنات: ٣٠٣/٦، وفلاسة الشيعة: ٤٩٣، والعلامة الحلبي - رسالة  
ماجستير تأليف محمد مفيد آل ياسين، كلية الآداب - جامعة بغداد، آلة كاتبة: ١٣٨.

(٣) فوات الوفيات: ٢٤٦/٣، وفلاسة الشيعة: ٤٩٣، وتاريخ الأدب العربي لروكلهان: ٢١٠/٥.

(٤) فلاسة الشيعة: ٤٨١، والدرجعة: ٢٧١.

(٥) فلاسة الشيعة: ٤٨٢.

أكثر من أربعمائة ألف مجلد<sup>(١)</sup> واحتفظ بما نهب من الكتب من بغداد.  
ومن بين الذين اجتمعوا حول الطوسي في مراغة تلميذه السيد ركن الدين  
الاسترابادي الذي سرعان ما تألق نجمه فقدّمه نصير الدين الطوسي وصار رئيس  
الأصحاب بمراغة<sup>(٢)</sup> وحصل منه علوماً كثيرة وصار معيداً في درس أصحابه<sup>(٣)</sup> ثم  
شارك بعد ذلك في بناء مرصد مراغة<sup>(٤)</sup>.

ورحل النصير الطوسي في جملة من تلاميذه إلى بغداد<sup>(٥)</sup> وأدركه الموت عام  
٦٧٢ هـ<sup>(٦)</sup>، بحضور تلميذه ودفن في مشهد الإمام موسى بن جعفر عليه السلام<sup>(٧)</sup>.

### تلاميذه:

علمنا من سيرة السيد ركن الدين أنه عاش في مراغة وفي بغداد ودرس في  
الموصل وفي ماردين وقد جمع علوماً عديدة مع تواضع وحسن خلق فلا بد أن

(١) المصدر السابق، والذريعة ١: ٢٧.

(٢) بغية الوعاة ١: ٥٢١.

(٣) شذرات الذهب ٦: ٤٨، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣.

(٤) تاريخ علم الفلك في العراق: ٣٨، وفلاسفة الشيعة: ٤٨٣.

(٥) الذريعة ١: ٢٧.

(٦) فوات الوفيات ٣: ٢٥٢، والبداية والنهاية ١٣: ٢٦٧، وشذرات الذهب ٥: ٣٣٩، وروضات الجنات ٦:

٣١٩، والذريعة ٤: ٥٠، وفي الذريعة ١: ٢٦، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٢، أنه توفي سنة ٦٧٣ هـ، وفي تاريخ

علماء بغداد - تحقيق عباس الراوي - بغداد: ١٤٨، أنه توفي سنة ٦٨٢.

(٧) البداية والنهاية ٣: ٢٦٧، وروضات الجنات ٦: ٣١٩، والذريعة ١: ٢٧، وفلاسفة الشيعة: ٤٧٧.

والعلامة المحلّي ١٢٨، والوافيه - المقدمة - ٢٠.



يتخرج به كثير من الناس، وقد قالت عنه بعض المصادر: (تخرج به جماعة من الفضلاء)<sup>(١)</sup> ومع ذلك لم يصل إلينا من أسماء تلاميذه إلا القليل ومنهم:

#### ١- تاج الدين القبريزي:

هو علي بن عبدالله بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي أبو الحسن بن أبي محمد الشافعي الملقب تاج الدين، ولد سنة ٦٧٧ هـ، وسمع الحديث على شمس الدين المؤذن وبعض جامع الأصول على قطب الدين الشيرازي وأخذ الحكمة والمنطق عن برهان الدين عبدالله وعلم البيان على النظام الطوسي والفرائض والحساب عن الصلاح الصفدي ودرس النحو على السيد ركن الدين الاسترأبادي والركن الحديثي<sup>(٢)</sup>، وسمع الحديث عن الواني والخسني والديوسي وأدرك البيضاوي ولم يأخذ عنه وأفتى وناظر وهو ابن ثلاثين عاماً وتنقل في بغداد والحلة ومشهد الإمام علي عليه السلام وانتقل إلى مصرفكان من خيار العلماء وانتفع الناس به وتخرج به مثل الشيخ برهان الدين الرشدي ناظر الجيش<sup>(٣)</sup> وكان التبريزي من علماء زمانه في أكثر الفنون، أصيب في آخر حياته بصمم ومات في القاهرة سنة ٧٤٦ هـ<sup>(٤)</sup>.

#### ٢- ولد النصير:

في (ذيل تاريخ بغداد) لابن رافع، على ما تناقلته المصادر<sup>(٥)</sup>، أن ركن الدين

(١) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥.

(٢) تاريخ علماء بغداد: ٤٦، والدرر الكامنة ٢: ٧٢، وبنية الوعاة ٢: ١٧٠، وروضات الجنات ٣: ٩٧.

(٣) الدرر الكامنة ٣: ٧٣.

(٤) المصدر السابق، وروضات الجنات ٣: ٩٧.

(٥) بنية الوعاة ١: ٥٢٢، وفيه: (الولده النصير)، وروضات الجنات ٣: ٩٦، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢.

وتأسس الشيعة: ١٣٣.

الاستراباذي (كتب لولد النصير شرحاً على «قواعد العقائد») عندما كان ركن الدين يدرس على الطوسي في مراغة، ولم تفصح لنا المصادر عن المقصود من لفظ (ولد) أهو الجمع فيشمل أولاد الخواجة نصير الدين الطوسي الثلاثة صدر الدين علي وأصيل الدين حسن وفخر الدين أحمد<sup>(١)</sup>؟ أم يقصد به المفرد، وعند ذلك يبقى الأمر متعلقاً بالتخمين وترديد الأمرين هذا أو ذاك.

وقد وصفت بعض المصادر أصيل الدين حسن بحب الحكمة<sup>(٢)</sup> مما يجعل احتمال كونه المقصود بذلك أقرب.

#### آثاره:

ترك ركن الدين آثاراً في علوم شتى من نحو وصرف ولغة وأدب وأصول وفقه وعلم كلام وحكمة ومنطق وطب وهي مبثوثة في جملة مصادر، وفيما يلي ما تيسر منها مع الإشارة إلى المصدر الذي ذكره<sup>(٣)</sup>:

١ - شرح قواعد العقائد النصيرية<sup>(٤)</sup>.

(١) فوات الوفیات ٣: ٢٥١.

(٢) تاريخ علم الفلك في العراق ٣٨-٣٩.

(٣) ذكرت هذه المصنفات في الوافية - المقدمة - ٣٣-٤٩.

(٤) الفوائد الرضوية للشيخ عباس القمي - طهران: ١٢١، وناسخ النسخة: ١٣٣، وأعيان النسخة: ٢٣.

(٤) وفي النجوم الزاهرة ٩: ٢٣١ (وشرح كتاب قواعد العقائد)، وفي نهاية المطاف ١: ٢١١ (وشرح كتاب لولد النصير شرحاً على قواعد العقائد).

- ٢ - شرح قواعد العقائد للغزالي في الكلام<sup>(١)</sup>.
- ٣ - البسيط في شرح الكافية في النحو ويسمى بالشرح الكبير<sup>(٢)</sup>.
- ٤ - الوافية في شرح الكافية في النحو وتسمى الشرح المتوسط<sup>(٣)</sup>.
- ٥ - الشرح الصغير على الكافية في النحو<sup>(٤)</sup>.
- ٦ - شرح الشافية لابن الحاجب في الصرف<sup>(٥)</sup>.
- ٧ - شرح المختصر لابن الحاجب في الأصول المسمى: (حل العقد والعقل في شرح مختصر السؤال والأمل)<sup>(٦)</sup> ومختصر ابن الحاجب هو مختصر المستثنى أو المختصر الأصولي<sup>(٧)</sup>.

---

(١) كشف الظنون ٢: ١٣٥٨، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣. وتتنظر الحاشية (١) أعلاه فيما يتعلق بالنجوم الزاهرة وبغية الوعاة.

(٢) هو الكتاب الذي حققناه، وسنخصص الفصل الثالث للحديث عنه.

(٣) حققه الدكتور محمد علي الحسيني عام ١٩٧١ ونال به درجة الماجستير في كلية الآداب - جامعة بغداد.

(٤) يذكر في المصادر التي تذكر أخويه البسيط والوافية، كما سترى في الفصل الثالث.

(٥) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ٢: ١٠٢١، وروضات الجنات ٣: ٩٧، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢، وتاريخ العراق بين احتلالين لعباس العزاوي - بغداد ١: ٤٥٦، وتاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥.

(٦) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، والدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ٢: ١٨٥٥، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٢، وتاريخ العراق بين احتلالين ١: ٤٥٦.

(٧) طبع ببولاق سنة ١٣١٦ هـ.

- ٨- شرح الحاوي للقزويني<sup>(١)</sup> في الفقه<sup>(٢)</sup>.
- ٩- الشرح الثاني لحاوي القزويني في الفقه<sup>(٣)</sup>.
- ١٠- حواشي تجريد الفوائد للطوسي<sup>(٤)</sup>.
- ١١- المسائل العشرون الحكيمة<sup>(٥)</sup>.
- ١٢- شرح الحماسة<sup>(٦)</sup>.
- ١٣- مرآة الشفاء في الطب<sup>(٧)</sup>.
- ١٤- شرح المطالع<sup>(٨)</sup> في المنطق<sup>(٩)</sup>.

---

(١) هو نجم الدين عبدالغفار بن عبدالكريم بن عبدالغفار القزويني المتوفى سنة ٦٦٥ هـ. طبقات الشافعية ٥: ١١٨، والأعلام ٤: ١٥٧.

(٢) الدرر الكامنة ٢: ٩٨، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، وشذرات الذهب ٦: ٤٨، وكشف الظنون ١: ٦٢٦، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣، والأعلام ٢: ٢٣٣.

(٣) الفلاكة والمفلوكون: ١١٥، والدرر الكامنة ٢: ٩٨، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤٥.

(٤) بغية الوعاة ١: ٥٢١، وروضات الجنات ٣: ٩٦، وأعيان الشيعة ٢٣: ١٤١، وتأسيس الشيعة: ١٣٣.

(٥) وهي أسئلة في الحكمة والمنطق سأل عنها شيخه نصير الدين الطوسي فأجابه: الوافية - المقدمة - ٤٣.

وفي أعيان الشيعة ٢٣: ١٤٥: سألها شيخه فأجابه عنها. فهرس مكتبة الدولة في - برلين - ٤: ٤٢٢.

(٦) هدية العارفين ١: ٢٨٣، والأعلام ٢: ٢٣٣، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣.

(٧) كشف الظنون ٢: ١٦٤٨، وهديّة العارفين ١: ٢٨٣.

(٨) هو كتاب مطالع الأنوار لسراج الدين أبي التناهد محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي

المتوفى سنة ٦٨٢ هـ. طبقات الشافعية ٥: ١٥٥، وكشف الظنون ١: ٢٦١، وهديّة العارفين ٢: ٤٠٦.

والأعلام ٨: ٤٢.

(٩) طبقات الشافعية ٦: ٨٦، والنجوم الزاهرة ٩: ٢٣١، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٨٣.

١٥ - شرح شمسية المنطق<sup>(١)</sup>.

١٦ - شرح فصيح ثعلب في اللغة<sup>(٢)</sup>.

أما كتاب نهج الشيعة الذي نسب إليه<sup>(٣)</sup> فجهل أن يكون له لأن إهداءه  
للسلطان أويس بهادر خان<sup>(٤)</sup>، وهو متأخر زمنياً عنه حيث توفي سنة ٧٧٦ هـ<sup>(٥)</sup>.  
فلا تقبل نسبته إلى السيد ركن الدين الاسترأبادي.

---

(١) وشمسية المنطق، كتاب لنجم الدين أبي الحسن علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني ويقال له (ميران)  
المتوفى سنة ٦٧٥ هـ، وهو أحد تلاميذ نصير الدين الطوسي. هدية العارفين ١: ٧٣، والأعلام ٥: ١٣٦.  
وشرح الاسترأبادي ذكر في طبقات الشافعية: ٨٦/٦.

(٢) هدية العارفين ١: ٢٨٣.

(٣) تأسيس الشيعة: ١٣٢، وأعيان الشيعة ٤٣: ١٤٤.

(٤) أعيان الشيعة ٢٣: ١٤٤، وتأسيس الشيعة: ١٣٣.

(٥) الرواية - المقدمة - : ٣٥.

# الفصل الثاني

ابن الحاجب والكافية

أهم شروحا

## ابن الحاجب

هو أبو عمرو عثمان جمال الدين بن عمر بن أبي بكر يونس الكردي الاسناني الدويني النحوي المشهور بابن الحاجب<sup>(١)</sup>، لأن أباه كان حاجباً لعز الدين موسك الصلاحي ابن خال صلاح الدين الأيوبي<sup>(٢)</sup> من أسرة كردية كانت تعيش في أذربيجان وتسكن (دوين)<sup>(٣)</sup>، ثم انتقلت إلى بلاد الشام وإلى مصر وفي مدينة (إسنا)<sup>(٤)</sup> بالصعيد الأعلى. ولد عثمان بن الحاجب أواخر سنة ٥٧٠ هـ<sup>(٥)</sup>، وفي صفه اشتغل بالقاهرة بالقرآن الكريم وبالفقه، ثم بالعربية والقراءات وبرع في علوم

---

(١) وفیات الأعيان ٣: ٢٤٨، والبدایة والنهاية ١٣: ١٧٦، وغاية النهاية: ٥٠٨، والنجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠، وبغية الوعاة ٢: ١٢٤، وشذرات الذهب ٥: ٢٢٤، وهدية العارفين ١: ٦٥٤، والأعلام ٤: ٣٧٤، ومعجم المؤلفين ٦: ٢٦٥، وقرأ عنه: ابن الحاجب النحوي، وما كتب في مقدمة الإيضاح في شرح المفصل، وشرح الوافية نظم الكافية - النجف الأشرف كلاهما لابن الحاجب تحقيق موسى بناي العليل.

(٢) وفیات الأعيان ٣: ٢٤٨، والنجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠.

(٣) بلدة في آخر حدود (أذربيجان) بالقرب من (تفليس). معجم البلدان ٤: ١١٢.

(٤) (إسنا) بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف مدينة بالصعيد الأعلى من مصر على شاطئ النيل الغربي، وضبطها ابن حلكان بفتح الهمزة. معجم البلدان ١: ٢٤٥، ووفيات الأعيان

٣: ٢٥٠.

(٥) النجوم الزاهرة ٦: ٣٦٠.

القرآن وأتقنها غاية الإتقان وكان الأغلب عليه علم العربية<sup>(١)</sup>، فقد أخذ القراءات عن القاسم بن فيرة الشاطبي ٥٩٠ هـ، وأبي الفضل أحمد بن يوسف الفرنوي (ت / ٥٩٩ هـ) وأبي الجود غياث بن فارس (ت / ٦٠٥ هـ)<sup>(٢)</sup>، والفقه والأصول عن علي بن إسماعيل البياربي (ت / ٦١٨ هـ)<sup>(٣)</sup>، وسمع الحديث من: أبي القاسم هبة الله البوصيري (ت / ٥٩٨ هـ)، والقاسم ابن عساكر (ت / ٦٠٠ هـ)<sup>(٤)</sup>، كما أخذ عن غيرهم، وقد انتقل إلى دمشق ودرّس بجامعها<sup>(٥)</sup> وأكبّ الخلق على الاشتغال عليه<sup>(٦)</sup> وتخرّج عليه جماعة<sup>(٧)</sup>، ومن مصنفاته في النحو: الإيضاح في شرح المفصل<sup>(٨)</sup>، والكافية وشرح الكافية<sup>(٩)</sup> والوافية نظم الكافية<sup>(١٠)</sup> وشرح الوافية نظم الكافية<sup>(١١)</sup>، وله في التصريف الشافية<sup>(١٢)</sup>، ومن مصنفاته الأخرى جامع الأمّهات في

(١) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) غاية النهاية ١: ٥٠٨.

(٣) حسن المحاضرة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١: ٤٥٥.

(٤) غاية النهاية ١: ٥٠٩.

(٥) وفيات الأعيان ٣: ٢٤٩.

(٦) المصدر السابق.

(٧) تنظر تلامذته في ابن الحاجب النحوي: ٤٤-٤٩، والإيضاح ٢١: ٢٤، وشرح الوافية نظم الكافية: ١٦.

(٨) حقّقه ونشره الدكتور موسى بناي العليلي.

(٩) الكافية وشرح الكافية مطبوعان.

(١٠) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٩٨.

(١١) حقّقه ونشره الدكتور موسى بناي العليلي.

(١٢) مطبوع.



الفقه<sup>(١)</sup>، ومختصر المنتهى في الأصول<sup>(٢)</sup> وغير ذلك.

وفي آخر حياته غادر القاهرة إلى الاسكندرية فلم تطل مدته فيها ونوى في شوال سنة ست وأربعين وست مئة ودفن بتربة أبي شامة<sup>(٣)</sup>.

### الكافية

وضع قدامى النحاة واللغويين المطولات، فسيبويه وارث علم الخليل وأنه تلاميذه<sup>(٤)</sup> وضع (الكتاب) وما حوى من علمٍ جسيم، وصنّف الأخفش والفراء (معاني القرآن) وصنع المبرد (المقتضب) ووضع المازني (التصريف) وألف ابن السراج (الأصول)<sup>(٥)</sup>، فكانت هذه الكتب وأمثالها مما عني به العلماء حتى (كان المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: ركبت البحر)<sup>(٦)</sup>، وكان المازني يقول: (من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستع)<sup>(٧)</sup>، وقيل: (ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله)<sup>(٨)</sup>.

(١) هدية المارفين ١: ٦٥٥.

(٢) مطبوع.

(٣) وفات الأعيان ٣: ٢٥٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٠٨.

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة: ١٠٦، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار المعارف بمصر: ٦٧.

(٥) حققه الدكتور عبدالحسين الفتلي.

(٦) نزعة الألباء لابن الأنباري - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ط ٢، بغداد: ٥٥.

(٧) المصدر السابق: ٥٦، وكشف الظنون ١: ١٤٢٧.

(٨) مصم الأدياء لهاروت المحوي - تحقيق: د س مرجليوت - ط ٢، القاهرة ١٨ ١٩٨.

ثم جاء أبو علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ) وتلميذه ابن جني (ت / ٣٩٢ هـ) فصنفاً كتباً قيماً كالشيرازيات والعسكريات<sup>(١)</sup> والبغداديات<sup>(٢)</sup>، والقصريات<sup>(٣)</sup> والحلبيات<sup>(٤)</sup> والحجة لأبي علي<sup>(٥)</sup>، والخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب<sup>(٦)</sup> والمحتسب لابن جني<sup>(٧)</sup>، وظهر ميل إلى المختصرات فلما ألف أبو علي الفارسي الإيضاح وجاء به مختصراً لكتاب سيبويه بأسلوب سهل واضح وعبارة مشرقة تكاد تخلو من الغريب والتعقيد<sup>(٨)</sup> وحمله إلى عضد الدولة استهان به وقال: ما زدت على ما أعرف شيئاً إنما يصلح هذا للصبيان فمضى وصنف التكملة في الصرف فلما وقف عليها قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو<sup>(٩)</sup>. وألف ابن جني اللع في العربية.

ثم أخذ الإبداع والابتكار بعد هذا يتقلصان حتى غلقت الأبواب دونهما. واقتصرت الدراسات بعد القرن الرابع الهجري على التلخيصات والشروح

(١) الشيرازيات والعسكريات حققها الدكتور علي جابر المنصوري.

(٢) حققها صلاح الدين عبدالله السنكاوي.

(٣) من كتب أبي علي المفقودة.

(٤) توجد منه نسخة في دار الكتب بالقاهرة برقم: ٥ ش نحو.

(٥) حقق أستاذنا المرحوم علي النجدي ناصف وصاحبه جزءاً منه.

(٦) الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب محققة ومنشورة.

(٧) حققه أستاذنا علي النجدي ناصف.

(٨) الإيضاح المعصدي لأبي علي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط ١، مصر: - المقدمة -.

(٩) بغية الوعاة ١: ٤٩٦.

## والتعليقات<sup>(١)</sup>

وكتاب الكافية في النحو لابن الحاجب ولد في عصر شاعت فيه المختصرات فجاء صغيراً موجزاً خالياً من المناقشات والإشكالات والمحاكمات فكان من متون النحو، وفي بعض عباراته إيهام يحتاج إلى إيضاح وتفسير. وقد فصل ابن الحاجب النحو عن الصرف وخصص للصرف كتاب الشافية<sup>(٢)</sup>، كما فصله قبله الأخفش والمازني وقد أقبل الدارسون على الكافية، وانتشرت في الأقطار وشرحها عدد من الشراح وأخرجها أكثر من واحد، واختصرت ونظمت شعراً، وشرح النظم وانتشرت نسخها المخطوطة في أكثر مكتبات العالم كما طبعت مرّات عديدة.

## شروحيها:

لقد شرحت الكافية شروحاً عديدة فؤلّفها شرحها ونظمها في ارجوزة أسماها الوافية وشرح النظم كما شرحها بعض معاصريه، وحيث أن شروحها قد أحصاها أكثر من باحث<sup>(٣)</sup> وأشار إلى أماكن وجود مخطوطات الشروح وتاريخ

(١) الدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي الخرومي - بغداد. ١٥٥-١٥٦. واللغة العربية معناها ومبناها

للدكتور إمام حسان - القاهرة. ١١

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٢٢٧

(٣) تمّ أحصى هذه الشروح الهاجي خليفه حيث ذكر حوال السبع من شرح وتعليق وحاشية وإعراب

وبلغات فنّ في كتابه كتف الطون ٢: ١٣٧٠، وبروكلمان حيث أشار إلى حوال ١٩٠١ شرحاً في كتابه

تاريخ الأدب العربي ٥: ٣٠٩-٣٢٦، والدكتور محمد علي الحسيني حيث أحصى (١٥) شرحاً في كتابه

العربية في مدّته كتاب الوافية ١٠٢-١٠٨، والدكتور طارق الهاجي حيث ذكر (٢٠) شرحاً في كتابه

طبع ما طبع منها فلا ضرورةً لتكرار ما سبقني إليه غيري، وسأكتفي بذكر أهم هذه الشروح.

١ - شرح المصنّف - مطبوع<sup>(١)</sup>.

٢ - النهاية في شرح الكافية، وهو شرح شمس الدين بن الخباز الموصلّي (ت / ٦٣٨ هـ) مخطوط، منه نسخة في مكتبة جامعة برستن في الولايات المتحدة الأمريكية، والجزء الثاني منه في المكتبة البارودية في بيروت<sup>(٢)</sup>.

٣ - شرح يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي (ت / ٦٤٣ هـ)<sup>(٣)</sup>.

٤ - البرود الضافية - لجمال الدين محمد بن مالك<sup>(٤)</sup>، منه نسختان في مكتبة عارف حكمة في المدينة المنورة<sup>(٥)</sup>.

٥ - منهج الطالب لأحمد بن محمد الرصاص (ت / ٦٥٨ هـ) منه نسخة في ميونخ بألمانيا<sup>(٦)</sup>.

---

→ ابن الحاجب النحوي: ٥٧ - ٦٧، والدكتور موسى بناي الطيلي الذي ذكر (١٢٤) شرحاً في كتابه: شرح الوافية نظم الكافية: ٢٧ - ٥١.

(١) طبع في دار الطباعة العامة في استنبول سنة ١٣١١ هـ.

(٢) الوافية - المقدمة: ١٠٨.

(٣) خزنة الأدب لعبد القادر البغدادي - طبع بولاق ٦٣٥.

(٤) تسهيل الفوائد لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - القاهرة، وشرح عمدة الحفاظ وعمدة اللامط

لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هردي، ط ١، القاهرة - المقدمة: ٧٠، وشرح الانحوي على ألفية ابن

مالك، مطبوع مع حاشية الصّنان - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٧١

(٥) ابن الحاجب النحوي ٥٨

(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ ٣١٠

٦ - شرح لنصير الدين الطوسي (ت / ٦٧٢ هـ) منه نسخة في مكتبة دير الاسكوريال. برقم (١٩١) <sup>(١)</sup>.

٧ - شرح ناصر الدين عبدالله بن عمر البضاوي (ت / ٦٨٥ هـ) <sup>(٢)</sup>. منه نسخة في مكتبة طوب قابي سرايي في استنبول برقم ١٨٨٢، H، ٧٧٦٨ <sup>(٣)</sup>.

٨ - شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي (ت / ٦٨٦ هـ) وهو مطبوع ومن أحسن الشروح إن لم يكن أحسنها إطلاقاً، فقد وصفه السيوطي (ت / ٩١١ هـ) بأنه لم يُؤلف في غالب كتب النحو مثله جمعاً وتحقيقاً وحُسن تعليل <sup>(٤)</sup>.

٩ - شرح بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت / ٦٨٦ هـ) <sup>(٥)</sup>. منه نسخة في مكتبة دير الاسكوريال برقم ٢٠٠ <sup>(٦)</sup>.

١٠ - شرح لغز الدين عبدالعزيز بن زيد بن جمعة الموصللي المعروف بابن القواس أكمله سنة (٦٩٤ هـ) منه نسختان في مكتبة دير الاسكوريال برقم (٨٩)

(١) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ١١٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٠.

(٢) بغية الوعاة ١: ٥١.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٠، المخطوطات العربية في مكتبة طوب قابي سرايي - لفاضل مهدي بيات، مجلة المورد العام ٩٧٦ المجلد الخامس، العدد الثالث، ص: ٢٥٩.

(٤) بغية الوعاة ١: ٥٦٧.

(٥) المصدر السابق ١: ٢٢٥.

(٦) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ١١٨.

و(٩٠)<sup>(١)</sup>.

١١ - البسيط في شرح الكافية للسيد ركن الدين الاستراباذي، وهو هذا الكتاب الذي نحققه وسنتحدث عنه بالتفصيل في الفصل الثالث.

١٢ - الوافية في شرح الكافية ويسمى (المتوسط) للسيد ركن الدين الاستراباذي<sup>(٢)</sup>.

١٣ - الشرح الصغير للسيد ركن الدين الاستراباذي، منه نسخة في دار الكتب برقم (١٥٥٥)<sup>(٣)</sup>.

١٤ - شرح ركن الدين الحديثي (ت / ٧١٥ هـ) منه نسخة مخطوطة في باريس، برقم (٤٠٥٦)<sup>(٤)</sup>.

١٥ - شرح الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي أبي الفداء صاحب حماة (ت / ٧٣٢ هـ)<sup>(٥)</sup>.

١٦ - شرح شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الاصفهاني (ت / ٧٤٩ هـ)<sup>(٦)</sup>.

١٧ - الهندية أو شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي الدولة آبادي

---

(١) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٥٤، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١١.

(٢) حققه الدكتور محمد علي الحسيني ونال به درجة الماجستير من كلية الآداب - جامعة بغداد.

(٣) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار، ط ١، - مطبعة دار الكتب ٢: ١٣٠.

(٤) كشف الظنون ٢: ١٣٧٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٢٢.

(٥) كشف الظنون ٢: ١٣٧٣.

(٦) المصدر السابق ٢: ١٣٧١.

(ت / ٨٤٩ هـ)<sup>(١)</sup>، توجد منه نسخ عديدة في مكتبات العالم<sup>(٢)</sup>، منها نسختان في مكتبة دير الاسكوريال رقماهما ١٥١ و ١٥٢<sup>(٣)</sup>، ونسخة في مكتبة صنعاء برقم ٤١٠<sup>(٤)</sup>.

١٨ - الفوائد الضيائية أو الفوائد الوافية بحلّ مشكلات الكافية لعبدالرحمن ابن أحمد الجامي (ت / ٨٩٨ هـ) وضعه لولده ضياء الدين وهو مطبوع.

١٩ - شرح عصام الدين الاسفراييني (ت / ٩٤٣ هـ) طبع في الاستانة سنة ١٢٥٦ هـ<sup>(٥)</sup>.

وهناك شروح أخرى كثيرة، وعلى بعض الشروح تعليقات وحواش كما أنّ الكافية أعربت ونُظمت واختُصرت وكلّ ذلك مذكور في مظانّه بالتفصيل<sup>(٦)</sup>.

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق وابن الحاجب النحوي: ٦١، وشرح الوافية نظم الكافية: ٣٢.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٤، وابن الحاجب النحوي: ٦١.

(٤) مخطوطات عربية في صنعاء لحمد محمد هدم، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الأول، ص: ٢٣٩.

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٢١.

(٦) انظر ١: ٣٧-٣٨.

# **الفصل الثالث**

## **البسيط في شرح الكافية**

### **اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف**

قيمته، مصادره، شواهد

موقف المؤلف من القراءات

موقفه من الحديث النبوي، موقفه من مسائل الخلاف

أسلوبه في المناقشة، شخصيته في الكتاب

أثر الكتاب، المآخذ



## اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف

تذكر المصادر أن ركن الدين الاسترأبادي شرح كافية ابن الحاجب شروحاً ثلاثة كبيراً ومتوسطاً وصغيراً<sup>(١)</sup> وقد نصَّ على تسمية أكبر الشروح بـ (البسيط) ونسبه إلى مؤلفه عددٌ من المصادر وهذا بعض ما قالته:

١ - وصنّف السيد ركن الدين حسن بن محمد الاسترأبادي<sup>(٢)</sup> الحسيني ثلاثة شروح على الكافية كبير وهو المسمّى بالبسيط<sup>(٣)</sup>....

٢ - البسيط هو الشرح الكبير على مقدّمة ابن الحاجب في النحو الموسوم بـ (الكافية) للسيد ركن الدين الاسترأبادي<sup>(٤)</sup>.

٣ - السيد أبو الفضائل ركن الدين أبو محمد الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الحسيني الاسترأبادي.... مؤلفاته:....

---

(١) النجوم الزاهرة ٩ ٢٣١، وجمعة الوعاة ٢ ٥٢٢، وندرة الذهب ٦ ٤٨، وجمع المؤلفين ٢ ٢٨٢.

(٢) النصوص التي يذكرها سمّته (الاسترأبادي) - بالدال المهملة -.

(٣) كشف الظنون ٢ ١٢٧٠.

(٤) الدررجمدة ٣ ١٠٩.

الشرح الكبير على الكافية في النحو لابن الحاجب المسمى بالبيط<sup>(١)</sup>.

٤ - السيد ركن الدين الحسن بن رضي الدين محمد بن شرفشاه الحسيني

الاستراباذي.. وله:

١ - ....

٢ - شرح الكافية لابن الحاجب، شرحها بثلاثة شروح، كبير وهو

المسمى بالبيط<sup>(٢)</sup>...

٥ - البيط (شرح الكافية) لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي<sup>(٣)</sup>.

٦ - البيط وهو للعلامة السيد ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه

الحسيني العلوي المعروف بالاستراباذي<sup>(٤)</sup>.

٧ - شرح السيد ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي الحسيني

(ت / ٨١٧ هـ)<sup>(٥)</sup> الكبير المسمى بالبيط<sup>(٦)</sup>.

وعبرت عنه بعض المصادر بالشرح الأكبر<sup>(٧)</sup> وبكبير<sup>(٨)</sup>، وبشرح كبير على

(١) أعيان الشجرة ٢٣: ١٤١ - ١٤٤.

(٢) تاريخ الأدب العربي في العراق ١: ١٦٥.

(٣) فيض الله أفندي كتب خانة سي - مكتبة ملت - استنبول (فهرس مكتبة فيض الله) - مخطوط: ٩٧.

والمخطوطات العربية في المكتبة الوطنية باستنبول - لحمد مجيد هدو - مجلة المورد، العدد الأول

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - بغداد، ص: ٣٣٠.

(٤) فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.

(٥) الصواب (ت / ٧١٧ هـ) وهو خطأ مطبعي أو سهو سبق أن أشرنا إليه ١: ١٣.

(٦) ابن الحاجب النحوي. ٥٨.

(٧) تاريخ الأدب العربي لروكلهار ٥: ٣١٢.

(٨) فهرس مكتبة الاسكوريال ١: ٥٦.

الكافية<sup>(١)</sup>، وسنرى عند وصف نسخ الكتاب الست المخطوطة المعتمدة في التحقيق أنه لم تحمل واحدة منها اسم (البسيط) وإنما اعتمدنا في تسميته على المصادر التي ذكرته.

### هل الكتاب مطبوع؟

انفرد بروكلمان برواية تقول: إن الكتاب (طبع في لكنو سنة ١٢٨٠ هـ)<sup>(٢)</sup> غير أنني بحثت كثيراً في فهارس عدد من المكتبات فلم أجد ذكراً له، ولا أعرف باحثاً غير بروكلمان أشار إلى الكتاب وذكر أنه مطبوع.

### قيمة الكتاب:

يعدُّ كتاب الكافية لابن الحاجب من المتون المهمة التي ظهرت في القرن السابع الهجري وكان موجزاً إيجازاً شديداً وفي بعض عباراته انغلاق وإيهام ولذلك أقبل عليه الشراح ومن بين شروحه كتاب البسيط لركن الدين الاسترأبادي وقيمة البسيط تأتي لأهمية كتاب الكافية الذي هو أشهر ما صنف في عصره لعالم من أشهر علماء زمانه هو ابن الحاجب؛ ولأن البسيط هو أكبر ثلاثة شروح صنفها (عالم مشارك في النحو والتصريف والفقه والمنطق والطب والكلام والأصول)<sup>(٣)</sup>، والاطلاع عليه يجعلنا على بيّنة من تأثير العلوم الأخرى على

(١) دفتر كتابخانه آيا صوفيا: ٢٦٨.

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢١٢: ٥.

(٣) معجم المؤلفين ٢٨٣: ٣.

الدرس النحوي، وقد اشتهر الاسترأبادي بأنه صاحب المتوسط<sup>(١)</sup>، والمتوسط هو الذي يعرف بالوافية، ويتوسط بين البسيط والمختصر وجميعها لركن الدين الاسترأبادي وربما سمي المتوسط بالمختصر أيضاً لأنه يختصر كتاب البسيط كما وجدت ذلك في تعليقات على بعض نسخ مخطوطة البسيط وأشرت إليه في مواضعه فيحسن بنا أن نعرف هذا الكتاب الذي اختصره مؤلفه ثم اختصر مختصره.

وعندما نقرأ البسيط مع ما نقرأ من شروح الكافية نعرف قيمة شرح الرضي الذي يُعدُّ إلى الآن أهم الشروح وأعظمها وأدقها وقد استفاد منه صاحبنا ركن الدين الاسترأبادي ولم يشر إلى ذلك كما سأذكر هذا في مصادر الكتاب<sup>(٢)</sup>. ثم أن كتاب البسيط اشتمل على عددٍ من الشواهد من قرآنٍ وحديثٍ وأمثالٍ وشعرٍ ورجزٍ كما اهتم بالقراءات فهو يمثل التأليف في عصره.

#### مصادره:

مصادر البسيط نوعان: كتبٌ وأعلامٌ، والكتب التي أخذ عنها ذكر بعضها بأسمائها وبعضها بأسماء مؤلفيها وهناك كتب أخذ عنها ولم يشر إليها ولا إلى مؤلفيها، والكتب التي أخذ عنها تارة أخذه عنها مباشرة، وتارة بوساطة، أما الأعلام فإما أن يكون قد أخذ من مصنفاتهم أو أخذ من الكتب التي نقلت

(١) تأسس الشعة: ١٣٣.

(٢) ينظر ٥٨: ١.

مذاهبهم.

فمن الكتب التي أخذ عنها: كتاب سيبويه، فقد أخذ عنه بعض الشواهد الشعرية فقال: (ومن ذلك بيت الكتاب)<sup>(١)</sup>، وأشار إلى آراء سيبويه في الكتاب فقال مثلاً: (هذا عند صاحب الكتاب)<sup>(٢)</sup>، وهو في الغالب كان يشير إلى ما في الكتاب ويعبر عنه بسيبويه. ونجد ذلك بكثرة<sup>(٣)</sup> ونقل عن سيبويه مسائل وصرح بذلك كقوله: قال سيبويه<sup>(٤)</sup>، أو كقوله: (هذه حكاية لفظ سيبويه في كتابه)<sup>(٥)</sup>، (وسيبويه لم يذكر من هذه الأفعال إلا أربعة وهي.....)<sup>(٦)</sup>، وما أشبه ذلك<sup>(٧)</sup>، وقد نقل بعض آراء سيبويه عن الآخرين من غير الرجوع إلى الكتاب كقوله: (واعلم أن الضرير وابن الخباز<sup>(٨)</sup> أوردا أن سيبويه أجاز دخول الفاء.....)<sup>(٩)</sup> وقوله: (قيل: إن سيبويه جاوز الجرّ بخلاصة)<sup>(١٠)</sup>، ولهذا في الكتاب ما ينقض ما نقله عنه<sup>(١١)</sup>. وذكر الكتاب

(١) البسيط ١: ٢٧٦، وقريب من ذلك في ص ٢: ١٠٧، ٢٧٩، ٢٨٤.

(٢) البسيط ٢: ٢٧٧.

(٣) البسيط ١: ٢٤٦، ٢٥٩، ٣٤٧، ٤٠٦، ٥٧٨، ٢: ٦١، ٢٨٥، ٢٩٥ وغيرها.

(٤) البسيط ١: ٢٣٤.

(٥) البسيط ٢: ٥٧٥.

(٦) البسيط ٢: ٤٤٤.

(٧) البسيط ١: ٦٢١.

(٨) لم نترجم للضرير وابن الخباز ولا لغيرهما مكثفين بالتراجم في التحقيق.

(٩) البسيط ١: ٣٥٢.

(١٠) البسيط ١: ٥٧٩.

(١١) البسيط ١: ٣٤٤، ٥٢٤، ٢: ٦٣٥.

الكبير للأخفش (ت / ٢١٥ هـ) <sup>(١)</sup>.

ومن الكتب الأخرى التي أخذ عنها: المقتضب للمبرد حيث صرح بذلك فقال: (وأورد المبرد في المقتضب) <sup>(٢)</sup>، وقد أخذ عنه مشيراً إلى المبرد فقط <sup>(٣)</sup>، وربما نسب إلى المبرد رأياً أخذه عن مصدر آخر وفي المقتضب ما ينقضه <sup>(٤)</sup>.

وقد أشار إلى شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت / ٣٦٨ هـ) <sup>(٥)</sup> وإلى القصريات <sup>(٦)</sup> والمحليّات <sup>(٧)</sup> والإيضاح <sup>(٨)</sup> لأبي علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ)، وأخذ رأي أبي علي الذي في البغداديات من غير عزو <sup>(٩)</sup>، وربما أخذه عن نقل عنه فقد ذكر ذلك الرضي الاسترأبادي <sup>(١٠)</sup>.

ومن كتب الجرجاني (ت / ٤٧١ هـ) ذكر أسرار البلاغة وأخذ منه <sup>(١١)</sup>، كما أخذ من المقتصد <sup>(١٢)</sup> ولم يذكره، وقد نسب إلى عبد القاهر كتاب المفتاح <sup>(١٣)</sup>، ولا

(١) البسيط ١: ٢٧٤.

(٢) البسيط ١: ٣٥٣.

(٣) البسيط ١: ٤١٩، ٦٣٣.

(٤) البسيط ٢: ٤٦٦.

(٥) البسيط ٢: ٢٦٠.

(٦) البسيط ٢: ٤٧٢.

(٧) البسيط ٢: ٤٥٦.

(٨) البسيط ٢: ٤٥٦.

(٩) البسيط ١: ٦٩٣.

(١٠) الكافية - شرح الرضي ١: ٢٩٥.

(١١) البسيط ١: ٣٨٤.

(١٢) البسيط ١: ٦٥١، ٥٤٧، ٢.

(١٣) البسيط ٢: ١٩٢.



ويقول: (إنما يكون مكرراً أن لو كان مذكوراً)<sup>(١)</sup> كما نقل عنه بعض التعليقات الواهية<sup>(٢)</sup>.

ومن الكتب التي أخذ عنها وذكرها: كتاب شرح الكافية لابن الحاجب<sup>(٣)</sup> أما الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب فإنه أخذ عنه<sup>(٤)</sup> ولم يشير إلى ذلك. ويُعدُّ كتاب شرح الكافية للرضي الاسترأبادي من المصادر المهمة التي انتفع بهاركن الدين وأخذ عنها، وهو وإن لم يذكر الكتاب ولم يذكر اسم مؤلفه لكنَّ أخذه عنه كثيرٌ وواضح<sup>(٥)</sup>.

بعد الإنصاف وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الرضي من الكتب التي اعتمدها المؤلف في كتابه البسيط أكثر من غيرها.

هذه هي أهمُّ مصادر كتاب البسيط من الكتب وفيه ذكرٌ لكتبٍ أخرى<sup>(٦)</sup>. أما أعلام النحاة واللغويين والقراء الذين استشهد بأقوالهم وآرائهم فهم كثيرٌ. فقد أحصيت له أكثر من خمسين ممن رجع إلى آرائهم وأقوالهم بين نحوي ولغوي وقارئ أخذ آرائهم من مصنفاتهم أو من المصادر الأخرى التي ذكرت تلك الآراء. وقد أشرنا فيما تقدَّم إلى الكتب التي رجع إليها وربما ذكر رأياً نحوياً فنسبه

(١) البسيط ١: ١٤١.

(٢) البسيط ١: ١٥٦، ١٥٧.

(٣) البسيط ١: ١٤٩، ١٥٠، ٢٣٧، ٢٧٣، ٣٠١، ٣٥٢، ٥٦٨، ٢، ١٣٤، ١٤١.

(٤) البسيط ٢: ٥٦٨، ٥٩٠.

(٥) البسيط ١: ١٩٣، ٢٣٧، ٣١٢، ٤٤٦، ٥٨٠، ١٢٠، ١٣٤، ١٨٣، ٢٦٩، ٢٧٩ وغيرها.

(٦) البسيط ١: ٧٠٧، ٢، ٣٥٠.



إلى صاحبه أو احتج برأي أحدهم على الآخر أو ناقش رأياً وراح يؤيده أو يفنده أو يذكر اختلافهم فيما بينهم وربما رجح أحد الرايين. فقد أشار إلى جمع من العلماء من بينهم:

عيسى بن عمر (ت / ١٤٩ هـ) الذي استشهد برأيه النحوي<sup>(١)</sup> وبقرائته<sup>(٢)</sup> ومثله أبو عمرو بن العلاء (ت / ١٥٤ هـ) يذكره في النحو<sup>(٣)</sup> وفي القراءات<sup>(٤)</sup> وذكر الخليل (ت / ١٧٥ هـ)<sup>(٥)</sup> وسيبويه (ت / ١٨٠ هـ)<sup>(٦)</sup> ويونس بن حبيب (ت / ١٨٣ هـ)<sup>(٧)</sup> والكسائي (ت / ١٨٩ هـ)<sup>(٨)</sup>.

ومن بين الذين ذكرهم القراء (ت / ٢٠٧ هـ)<sup>(٩)</sup> والأخفش الأوسط (ت / ٢١٥ هـ)<sup>(١٠)</sup> وذكر الأصمعي (ت / ٢١٦ هـ)<sup>(١١)</sup> في شواهد اللغة. كما استشهد بالمبرد (ت / ٢٨٥ هـ)<sup>(١٢)</sup> والزجاج (ت / ٣١١ هـ)<sup>(١٣)</sup>، وابن

(١) البسيط ١: ٢٢٣.

(٢) البسيط ١: ٤٧٧.

(٣) البسيط ١: ٤٢١.

(٤) البسيط ١: ٥٨٣.

(٥) البسيط ١: ٣٩٩، ٤٢١، ٢: ٢٥٨ وغيرها.

(٦) البسيط ١: ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣٩٨، ٢: ٢٧٨، ٣٥٤.

(٧) البسيط ١: ٤٠٣، ٤٥٦، ٤٦٤، ٦٣٩، ٦٤٢، ٢: ٦٢.

(٨) البسيط ١: ٢٣٨، ٢٨٨، ٤٠٧، ٤٤٢، ٢: ٣٢٣.

(٩) البسيط ١: ٢٨٩، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٤٢، ٥٢٨.

(١٠) البسيط ١: ١٩٥، ٢١٩، ٣٤٣، ٣٤٧، ٥٨٠ وغيرها.

(١١) البسيط ١: ٢٧٧، ٤٤٠، ٢: ١٣٦.

(١٢) البسيط ١: ٢٢٣، ٤٧٦، ٢: ٤٨، ٦٧.

(١٣) البسيط ١: ٢١٩، ٤٢٩، ٥٦٥، ٥٧٣، ٦١٩، وغيرها.

السراج (ت / ٣١٦ هـ)<sup>(١)</sup> وأبي علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ)<sup>(٢)</sup> وتلميذه أبي  
الفتح ابن جني (ت / ٣٩٢ هـ)<sup>(٣)</sup>، وأشار إلى الجرجاني (ت / ٤٧١ هـ)<sup>(٤)</sup>،  
والزمخشري (ت / ٥٣٨ هـ)<sup>(٥)</sup>، هؤلاء بعض الذين ذكر ركن الدين آراءهم  
ومذاهبهم النحوية، وقد ذكر غير هؤلاء<sup>(٦)</sup> كما ذكر البصريين<sup>(٧)</sup> والكوفيين<sup>(٨)</sup>  
مشيراً إلى آرائهم، وأشار إلى لهجات بني تميم<sup>(٩)</sup> وبني سليم<sup>(١٠)</sup> والمجازيين<sup>(١١)</sup>.

### شواهد:

يقدم ركن الدين الاسترأبادي بين يديه الشواهد التي تؤيد القاعدة النحوية  
أو تسند هذا المذهب أو تفند ذلك وشواهد كانت من القرآن الكريم والحديث  
النبي الشريف وأمثال العرب ومن شعرهم، وسند ذكر بإيجاز أسلوبه في  
الاستشهاد بهذه الأنماط من الشواهد.

(١) البسيط ١: ٣٦٣، ٢: ٢٠١.

(٢) البسيط ١: ٢٠٧، ٢٩٨، ٣٧٤، ٦٢٣، ٧٠١ وغيرها.

(٣) البسيط ١: ٢٠٨، ٢٧٠، ٥٦٩، ٧٠٧.

(٤) البسيط ١: ٢٧٤، ٢: ١٣٦، ١٣٧.

(٥) البسيط ١: ٥٨٤، ٢: ١٣٧، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٨١ وغيرها.

(٦) البسيط ١: ١٢٣، ١٦٥، ٢٣٨، ٢٦٣، ٣٢٩، ٣٥٢، ٣٥٥، ٤٢٥، ٤٥٦، ٥٢٩، ١٠٦، ٢: ٣٨٣، ٢٤٤.

(٧) البسيط ١: ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩٤، ٧٢٦ وغيرها.

(٨) البسيط ١: ١٩٥، ٣٠٧، ٥٤٣، ٦٧٨ وغيرها.

(٩) البسيط ١: ٣٦٨، ٣٧٢، ٥٧٦، ٦٤١، ٢: ١٤٣، ١٩٤.

(١٠) البسيط ٢: ٤٣٢، ٥٦٢.

(١١) البسيط ١: ٣٦٩، ٦٤١، ٢: ١٤٣.

## الشواهد القرآنية :

يزخر كتاب البسيط بالآيات القرآنية فقد استشهد ركن الدين بعدد كبير من الآيات، وكان أحياناً يكتب بموضع الشاهد من الآية كاستشهاده بقوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾<sup>(١)</sup>، وربما جاء بأكثر من آية، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَفْوَزُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾<sup>(٢)</sup>، وربما أورد أكثر من شاهد من القرآن الكريم على المسألة الواحدة، في بعض نسخ المخطوطة تلفيق عند الاستشهاد ببعض الآيات وقد أشرت إليه في موضعه<sup>(٣)</sup> ولعله من عمل النساخ، وكان في بعض الأحيان يؤخر القرآن عن الشعر في الاستشهاد<sup>(٤)</sup>، والعكس أولى.

## موقف المؤلف من القراءات :

لقد كان المؤلف يستشهد بالقرآن وبالقراءات السبع والعشر وبالقراءات الشاذة وموقفه من القراءات ومن سائر الشواهد الأخرى من حديث وأمثال وشعر هو موقف البصريين الذين جعلوا الأقيسة النحوية والقواعد والأصول التي وضعوها مقياساً على ما يرد من قراءات شاذة أو غير شاذة، إذ لا بد لكل نص عندهم أن يخضع لهذا التقعيد والتنظيم<sup>(٥)</sup>، فما خالف أقيستهم وقواعدهم حكموا

(١) سورة الرعد: ٩، البسيط ١: ٢٣٦.

(٢) سورة البروج: ١٤-١٦، البسيط ١: ٣٤٦.

(٣) البسيط ٢: ٥٧٢.

(٤) البسيط ١: ٣٦٩، ٥٣٣، ٧٢٩.

(٥) ينظر: مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبدالرحمن السيد، دار المعارف ط ١، مصر: ٣٠-٣١.

بشذوذه<sup>(١)</sup>، أو بضعفه<sup>(٢)</sup> ونسبوا القراء إلى الوهم والغلط<sup>(٣)</sup>.

على أن نقد النحاة للقراءات يُرادُ به نقد الرواية ولا يُرادُ نقد القراءاة بعد صحة السند فالطعن موجه للقارئ كأن تكون فيه غفلة أو سهو.

وعلى هذا السَّنِ مَضَى ركنُ الدين في البسيط فاستشهد بقراءاتِ القراءِ السبعة<sup>(٤)</sup>. فقد استشهد على جوازِ حذفِ الفعلِ بقراءةٍ سبعةٍ فقال: [ومنه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾<sup>(٥)</sup> بفتح الباءِ في قراءةِ عاصمٍ وابنِ عامرٍ]<sup>(٦)</sup>. كما استشهد بالقراءاتِ العشر<sup>(٧)</sup>، ففي المنادى المضافِ مثلاً استشهد بقراءةٍ عشريةٍ فقال: [ومنه قراءةُ أبي جعفر: ﴿قُلْ رَبُّ أَحْكُمُ بِالْحَقِّ﴾<sup>(٨)</sup>]<sup>(٩)</sup>، واستشهد بالقراءاتِ الشاذة<sup>(١٠)</sup> فللاستدلالِ على أن ضمير الفصل يأتي قال: [قرأ

---

→ واللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبدة الراجحي - دار المعارف بمصر: ٨٥ - ٨٦، وسيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكي الأنصاري - دار المعارف بمصر: ٣٥، والدفاع عن القرآن للدكتور أحمد مكي الأنصاري - مصر - المقدمة - ح - ي، هـ.

(١) الإيضاح - المسألة ١٠٢ - ٢/ ٣٨٢، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - الرياض ٥: ٤١٩.

(٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط ٢، الكويت ٢: ٣٣٦.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - تحقيق: السيد أحمد صقر، ط ٢، القاهرة: ٥٩٠، والبحر المحيط ٧: ٤٦.

(٤) البسيط ١: ٤٦٢، ٥٨٣، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٢٦، ٦٨٩، ٢: ٢١٢، ٢٨٠، ٣٧٤، ٤٠٦.

(٥) سورة النور: ٣٦ - ٢٧.

(٦) البسيط ١: ٢٧٨.

(٧) البسيط ١: ٣٤٦، ٢: ١٢٩، ٣٩٧.

(٨) سورة الأنبياء: ١١٢، وفي المصحف ﴿قَالَ رَبُّ أَحْكُمُ بِالْحَقِّ﴾.

(٩) البسيط ١: ٤٣٦.

(١٠) البسيط ١: ٢٧٩، ٣٧٥، ٢: ١٧٤، ٣٦٠، ٤٦٢.

بعضهم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(١)</sup> برفع الظالمين، و﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ﴾<sup>(٢)</sup> برفع (أقل) وهذه القراءات منقولة عن غير السبعة<sup>(٣)</sup>.  
وقد قيل قراءة شاذة واستشهد بها<sup>(٤)</sup> مع أن بعض علماء القراءات كانوا قد استضعفوها<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا السَّنِ مَضَى ركنُ الدين الاسترأبادي يقبلُ القراءةَ شاذةً أو غير شاذةً إذا لم تخالف القاعدةً ويحكم بشذوذ ما خالف القاعدةً من القراءات<sup>(٦)</sup> حتى أنه حكَمَ بشذوذ قراءة حمزة الزيات وهو أحدُ القراء السبعة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٧)</sup> بجرِّ الأرحام، وقال عنها: (إنَّ القراءةَ مردودةٌ وأجمعوا أنها غيرُ صحيحةٍ والصحيحُ النصبُ)<sup>(٨)</sup>، والمؤلف يتابع بذلك البصريين فقد قال المبردُ عن هذه القراءة: (لا تحلُّ القراءةُ بها)<sup>(٩)</sup>، وقال الزجاجُ: (أما الخفضُ في «الأرحام» فخطأ في العربية لا يجوز إلا في الشعر وخطأ أيضاً في أمر الدين)<sup>(١٠)</sup>؛ لأنَّ

(١) سورة الزخرف: ٧٦ في المصحف: ﴿الظالمين﴾.

(٢) سورة الكهف: ٣٩، وفي المصحف: ﴿أَنَا أَقَلُّ﴾.

(٣) البسيط ٢: ٨٢.

(٤) البسيط ٢: ٥٥٩.

(٥) المحتب ١: ٢٣٤.

(٦) البسيط ٢: ٣٨٥، ٤١١.

(٧) سورة النساء: ١.

(٨) البسيط ١: ٧٣٠.

(٩) شرح المفصل لأبراهيم بن محمد ٣: ٧٨.

(١٠) إعراب القرآن ومصابيه للرجاح - محقق ودراية هدى محمود مراغة - رسالة دكتوراه - مكتبة الآداب -

جامعة القاهرة، آله كاتبة، ٤٥٥ (وقد طبع آخره)

هذه القراءة تخالف القاعدة البصرية التي تقول: لا يجوز العطف على الضمير  
المخفوض<sup>(١)</sup> إلا بإعادة حرف الجر.

فالقراءة وسائر النصوص عند المؤلف ومن تابعهم يجب أن تخضع للقاعدة،  
وكان ينبغي أن تتسع القاعدة حتى تشمل النصوص وفي مقدمتها القرآن  
والقراءات.

وقد استشهد بقراءة لم أجدها في ما رجعت إليه من كتب القراءات<sup>(٢)</sup>.

#### موقفه من الحديث :

ويقدم المؤلف الحديث، النبوي بين يديه شاهداً على القاعدة النحوية فهو  
من الذين يجوزون الاستشهاد بالحديث، فقد استشهد بأربعة أحاديث<sup>(٣)</sup> وجدها  
تتفق مع القاعدة فإذا اختلف الحديث والقاعدة - كما في الحديث الخامس الذي  
استشهد به - قال: هو شاذ<sup>(٤)</sup>، كما استشهد بالأثر فقد أورد قولاً منسوباً لابن  
عباس<sup>(٥)</sup> وآخر للخوارزمي<sup>(٦)</sup> ولعبد الله بن الزبير<sup>(٧)</sup> ولغيرهم<sup>(٨)</sup>.

(١) الإصناف: - المسألة ٦٥ - ٢: ٢٤٦.

(٢) البيوط ١: ٦٤٣.

(٣) البيوط ١: ٢٢٨، ٢٢٢، ٢: ٦.

(٤) البيوط ٢: ٣٨٥.

(٥) البيوط ١: ٦٠٥.

(٦) البيوط ٢: ٦٤٦.

(٧) البيوط ٢: ٦٢٨.

(٨) البيوط ٢: ١٣١.

### الأمثال :

استشهد السيد ركن الدين بأمثال العرب وأقوالهم فقد أحصيت له أكثر من عشرين مثلاً<sup>(١)</sup> مبثوثة في كتابه يستشهد بها على القاعدة النحوية فشواهد من المثل أكثر من شواهد من الحديث النبوي، من ذلك استشهاده على جواز حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق بقولك للغضبان: (غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجَمِ) وَلَيْنَ لَا يَفِي بَعْدَاتِهِ:

..... مَوَاعِيدَ عُرُقُوبٍ<sup>(٢)</sup> .....

والمؤلف يشرح بعض الأمثلة التي يوردها<sup>(٣)</sup>، وعندما يختلف المثل والقاعدة يقول عن المثل: (إنه شاذ لا يقاس عليه)<sup>(٤)</sup>.

### الشعر :

لقد استشهد المؤلف بالشعر في كتابه فأورد عدداً كبيراً من أبيات الشعر لشعراء في مختلف العصور، فاستشهد بشعر شعراء جاهليين من أمثال: امرئ القيس<sup>(٥)</sup> من ذلك ما استدلل به الكوفيون في باب التنازع على إعمال الفعل الأول في قول امرئ القيس:

(١) البيط ١ : ١٤٤ ، ٢٨٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٦٢٤ ، ٦٨٣ ، ٢ : ٣٠٨ ، ٣١١ وغيرها.

(٢) البيط ١ : ٣٩١ ، ٣٩٢.

(٣) البيط ١ : ٢٨١.

(٤) البيط ١ : ٤٤٦.

(٥) البيط ١ : ٣٢٩ ، ٦٠٣ ، ٢ : ٥٣٠ ، ٥٣٥ ، ٥٤٦.

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كَفَانِي ولم أطلب قليل من المال<sup>(١)</sup>  
 كما استشهد بشعر النابغة الذبياني<sup>(٢)</sup>، وأبي دؤاد الأيادي<sup>(٣)</sup>، وزهير بن أبي  
 سلمى<sup>(٤)</sup>، وعنزة بن شداد<sup>(٥)</sup>، وطرفة بن العبد<sup>(٦)</sup>، وعدي بن زيد<sup>(٧)</sup>، وحاتم  
 الطائي<sup>(٨)</sup> وغيرهم.

وفي البيوط شواهد شعرية لشعراء مخضرمين من أمثال العباس بن مرداس  
 السلمي (ت / ١٨ هـ)<sup>(٩)</sup>، والقجاج (ت / ٩٦ هـ)<sup>(١٠)</sup>، وحسان بن ثابت،  
 (ت / ٥٤ هـ)<sup>(١١)</sup>، وأبي ذؤيب الهذلي (ت / ٢٧ هـ)<sup>(١٢)</sup>، وعبدالله بن الزبيري  
 (ت / ١٥ هـ)<sup>(١٣)</sup>، فقد استشهد على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة في ضرورة  
 الشعر بقول حسان بن ثابت:

(١) البيوط ١: ٢٩٢.

(٢) البيوط ١: ٥٩٤، ٦٧٧، ٧٠٩، ٧٠٩، ٣٥٨، ٣٨٢.

(٣) البيوط ١: ٦٨٣.

(٤) البيوط ١: ٦٤٧، ٢: ٣٩٤.

(٥) البيوط ١: ٥١٥، ٢: ١٢٣، ٢١٣، ٣٩٠.

(٦) البيوط ٢: ١٧٨، ٣٨٧، ٤٩٦.

(٧) البيوط ٢: ٤٥٣.

(٨) البيوط ١: ٣٧١، ٥٠٤.

(٩) البيوط ١: ١٩٧، ٦١٤.

(١٠) البيوط ١: ٥٠٤، ٦٩٣، ٧٠٧.

(١١) البيوط ٢: ٤٦٤، ٤٩٦.

(١٢) البيوط ١: ٦٠١، ٧٢٠.

(١٣) البيوط ١: ١٩٨.



يكون مزاجها عسل وماء<sup>(١)</sup>

ومن الشعراء الإسلاميين الذين استشهد ببعض شعرهم أبو زيد الطائي (ت / ٦٢ هـ)<sup>(٢)</sup>، وعبيد الله بن قيس الرقيات (ت / ٧٥ هـ)<sup>(٣)</sup>، والحطيئة (ت / ٤٠ هـ) الذي جاء بقوله:

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجْذُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ<sup>(٤)</sup>

شاهداً في باب الحال عندما يكون الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت.

كما استشهد بشعر لشعراء العصر الأموي من أمثال جرير (ت / ١١٦ هـ)<sup>(٥)</sup> والفرزدق (ت / ١١٠ هـ)<sup>(٦)</sup>، والكميت (ت / ١٢٦ هـ)<sup>(٧)</sup>، وذو الرمة (ت / ١١٧ هـ)<sup>(٨)</sup>، والأخطل (ت / ٩٠ هـ)<sup>(٩)</sup>، وعمر بن أبي ربيعة (ت / ٩٣ هـ)<sup>(١٠)</sup>، والأحوص (ت / ١٠٥ هـ)<sup>(١١)</sup>، ورؤبة بن العجاج (ت / ١٤٥ هـ)<sup>(١٢)</sup> كما استشهد

(١) البسيط ٢: ٤٦٣.

(٢) البسيط ١: ٦٨٧.

(٣) البسيط ١: ١٩٧، ٢: ١٩.

(٤) البسيط ١: ٥٤٠.

(٥) البسيط ١: ٣٠٨، ٤٣٤، ٤٧٤، ٦٩٨، ٢: ٧٥، ٩١، ٢٣٣، ٤٩٩، ٥١١، ٥٣٠.

(٦) البسيط ١: ١٧٣، ٣١٨، ٥٢٩، ٦٦٣، ٦٨٢، ٢: ١٧٠، ٤٢٧.

(٧) البسيط ١: ٢٠١، ٥٧٤، ٢: ٤٣١.

(٨) البسيط ١: ٢٩٣، ٦٦٤، ٢: ٣١٥، ٤٧٧.

(٩) البسيط ٢: ١٠٤، ٤٠٥.

(١٠) البسيط ١: ٧٢٦، ٢: ٦٤.

(١١) البسيط ٢: ٤٠٨.

(١٢) البسيط ١: ٤٠٠، ٢: ٤٧٥.

بشعر إبراهيم بن هزّمة (ت / ١٧٦ هـ)<sup>(١)</sup> الذي قال عنه الأصمعي: (ختم الشعر بإبراهيم بن هزّمة وهو آخر الحُجَج)<sup>(٢)</sup> ومن مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية<sup>(٣)</sup>.

وقد استشهد بشعر شعراء عباسيين، فقد ذكر أن (ثم) قد لا تفيد الترتيب بل تفيد الجمع مثل الواو فاستشهد بقول أبي نواس (ت / ١٩٥ هـ):

قل لمن ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده<sup>(٤)</sup>

وذكر له بيتاً آخر قال: إنه خطئ فيه ولم يفته أن يبحث عن تخريج يلتبس فيه للشاعر العذر<sup>(٥)</sup>.

كما يورد اعتراض الأصمعي (ت / ٢١٦ هـ) على بيت ربعة الرقي (ت / ٢٠١ هـ):

لَشَتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدِينَ فِي النَّدَى يَزِيدُ سَلِيمٌ وَالْأَغْرُ ابْنُ حَاتِمٍ  
ثم يبحث عن وجه يجوز للشاعر ما اعترض عليه الأصمعي<sup>(٦)</sup>.

واستأنس ببيت واحد لأبي تمام (ت / ٢٣١ هـ)<sup>(٧)</sup> على مسألة في باب المبتدأ

(١) البسيط ١: ٣٢٣، ٥٣٧.

(٢) الاقتراح / السيوطي - ط ٢ - حيدر آباد: ٢٧.

(٣) ديوان إبراهيم بن هزّمة - تحقيق محمد جبار المعبد - النجف - المقدمة - : ١٣ - ٢٣.

(٤) البسيط ٢: ٦٠٢.

(٥) البسيط ٢: ٣٢٠.

(٦) البسيط ٢: ١٣٦.

(٧) البسيط ١: ٣٤٠.

والخبر كان قد أورد عليها شاهداً من شعر الفرزدق (ت / ١١٠ هـ)<sup>(١)</sup>.

وعلى سبيل الاستئناس أيضاً أورد قول المتنبي (ت / ٣٥٤ هـ):

هذي برزت لنا فهجت رسيسا .....

بعد أن استشهد على المسألة بآية من كتاب الله<sup>(٢)</sup>.

وفعل مثل ذلك في باب أفعال التفضيل حيث استشهد بشعر المتنبي بعد رجز

لرؤبة<sup>(٣)</sup> (ت / ١٤٥ هـ)، وعندما أراد أن يستشهد على جواز مجيء الحال غير

مشتقة أورد قول المتنبي:

بدت قرأ ومالت خوط بانٍ وفاحت عنبراً ورنّت غزالاً<sup>(٤)</sup>

وأدرك ضعف بينته فعزّز بقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>. فأحسن

في تزيين الموضع بالآية، وقصّر في تأخيرها عن الشعر فلو تقدّمت الآية لجاء قول

المتنبي عفواً.

وذكر (أن ابن الخشاب (ت / ٤٨٠ هـ)، لاختصاص (لا) بالنكرة، لحن قول

المتنبي:

فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً<sup>(٦)</sup>

(١) البسيط ١: ٣٣٩.

(٢) البسيط ١: ٤٦٠.

(٣) البسيط ٢: ٣١٠.

(٤) البسيط ١: ٥٣٣.

(٥) سورة الأعراف: ٧٣.

(٦) البسيط ١: ٣٧٦.

ويلاحظ أن المؤلف كان يستشهد بشعر المتأخرين الذين يعرفون بالمولدين وكان أبو عمرو بن العلاء (ت / ١٥٤ هـ) يعدُّ جريراً والفرزدق من المولدين بالإضافة إلى شعراء الجاهلية والمخضرمين<sup>(١)</sup>، وكان هو وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي<sup>(٢)</sup> وغيرهما يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم<sup>(٣)</sup>.

وأجاز بعض العلماء الاحتجاج بشعر المتأخرين.

قال أبو الفتح بن جني وقد احتجَّ بشعر المتنبي: (ولا تستنكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مولداً - ... فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون، وقد كان أبو العباس<sup>(٤)</sup> - وهو الكثير التعقب لجليلة الناس - احتجَّ بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق)<sup>(٥)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك وجدت أبا الفتح بن جني إذا احتجَّ بشعر المتنبي أو بأيِّ مولدٍ آخر، أمّا أن يكون غرضه المعنى دون اللفظ<sup>(٦)</sup> أو على سبيل الاستئناس<sup>(٧)</sup>. وأجاز الزمخشري الاحتجاج بشعر أبي تمام واستشهد به<sup>(٨)</sup>. ويبدو أن ركن

(١) العمدة لابن رشيقي - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت ١: ٩٠.

(٢) هو أول من بعج النحو ومدّ القياس، مولى آل الحضرمي، توفي سنة ١١٧ هـ. مراتب النحويين: ٣١، وطبقات النحويين واللغويين: ٣١، ونزهة الألباء: ٢٦.

(٣) مراتب النحويين: ٣١، والخزانة ١: ٦.

(٤) محمد بن يزيد المبرّد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ.

(٥) الخصائص لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - بيروت ١: ٢٤.

(٦) المحتسب / ابن جني - تحقيق: علي النجدي ناصف وصاحبيه - القاهرة ١: ١٤١ و ٢٣١ و ٢: ١٣٠.

(٧) المصدر السابق ٢: ٢٠١.

(٨) الكشاف للزمخشري - طهران ١: ٢٢٠.

الدين الاسترأبادي قد اختارَ طريقَ المجوزين فاحتجَّ بشعرِ المتأخرينَ ولكن بقلّة.

#### موقفه من مسائل الخلاف :

لقد وقف ركن الدين الاسترأبادي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين موقفَ المنحاز إلى البصريين وسأهم (أصحابنا) <sup>(١)</sup> ويرى الحقَّ معهم <sup>(٢)</sup> فيقول مثلاً: الصحيحُ مذهبُ البصريين <sup>(٣)</sup>، والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريون <sup>(٤)</sup>، والمذهبُ الصحيحُ هو مذهبُ البصريين <sup>(٥)</sup>، ومفهومُ هذا أنَّ الرأيَ المقابلَ وهو رأي الكوفيين غيرُ صحيحٍ عنده، ويقولُ في مكانٍ آخر: والحقُّ ما ذهبَ إليه البصريون <sup>(٦)</sup>، ولأنَّه يراهم أصحابه يقولُ: والحقُّ مع أصحابنا <sup>(٧)</sup> ثمَّ يدلُّ على بطلانِ مذهبِ الكوفيين <sup>(٨)</sup>، ويصرِّحُ أنَّ (ما ذكره الكوفيون باطلٌ) <sup>(٩)</sup> أو يرى ضعفَ رأيهم <sup>(١٠)</sup>.

(١) البسيط ١: ٣١٧، ٢: ٣٣٣.

(٢) البسيط ١: ٣٢٠.

(٣) البسيط ٢: ٩٣.

(٤) البسيط ١: ١٧٢.

(٥) البسيط ٢: ٥٨٢.

(٦) البسيط ١: ٣٥٧.

(٧) البسيط ١: ٣٢٠.

(٨) البسيط ١: ٣٥٧، ٢: ٣٧٠.

(٩) البسيط ١: ٥٠٧.

(١٠) البسيط ١: ٣٧٦، ٢: ٤٧٢.

وهو مع أصحابه البصريين فيما ذهبوا إليه من مسائل الخلاف. فالفعل عنده  
 فرع الاسم<sup>(١)</sup> ومشتق من المصدر<sup>(٢)</sup>، فالمصدر أصل الفعل<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من  
 المسائل التي يختار فيها الرأي البصري<sup>(٤)</sup>.

#### أسلوبه في المناقشة :

أسلوب المؤلف في الكتاب أسلوب علمي هادئ خالٍ من التعقيد والغموض  
 واضح العبارة مفهوم المعنى فهو بعد أن يُقدّم بين يديه عبارة ابن الحاجب بكلمة:  
 (قوله) يبدأ بالشرح والتفصيل والتعليق والاستشهاد بالقرآن والحديث والأمثال  
 والشعر ثم يضع إرادات واشكالاتٍ ويجيب عنها ويفترض اعتراضاً لمعارض  
 فيورد ذلك الاعتراض والاجابة عنه بقوله: (ولقائل أن يوردَ عليه النقض....  
 وجوابه...) <sup>(٥)</sup> وكقوله: (ولقائل أن يقول.... ويمكن أن يُجاب عنه) <sup>(٦)</sup>، أو: (ولقائل أن  
 يعودَ فيقول.... وجوابه...) <sup>(٧)</sup>، أو (فان قيل... قلنا...) <sup>(٨)</sup>. وأحياناً يضع العبارة على

(١) البيط ١: ١٤٣، ١٨٩.

(٢) البيط ١: ١٩٠.

(٣) البيط ١: ٣٧٩.

(٤) البيط ٢: ١٢٧، ٥٨، ٣٧٠.

(٥) البيط ١: ١٦٢.

(٦) البيط ١: ١٤٠، ٢٣٠-٢٣١، ٣٥٩.

(٧) البيط ١: ١٢١-١٢٢.

(٨) البيط ١: ١٨٩.

النحو التالي: (لا يقال... لأننا نقول...)<sup>(١)</sup> فهو يتصور أن أسئلة واشكالاتٍ تطرح ثم يجيبُ عنها كقوله: (ولقائل أن يقول... وجوابه...)<sup>(٢)</sup>.

ولا يكتفي بشرح كلام ابن الحاجب بل يقرّر أحياناً مذهب غيره من النحاة فهو يقول: (اعلم أنني أقرّر أولاً كلامَ مذهبِ النحويين ثم أفسّر كلامَ المصنّف)<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا السّننِ يمضي في كتابه وتجدُّ عنده أحياناً محاكماتٍ منطقيةً رياضيةً كقوله: (وإذا ثبت أن نصبَ الأول، ورفعَ الثاني أولى يثبت أن عكسه أضعفُ)<sup>(٤)</sup>.

ويغلبُ عليه استعمالُ المصطلحاتِ المنطقية من ذلك: الخاص والعام والحمل<sup>(٥)</sup> والفصل والجنس<sup>(٦)</sup> ومادة الخلو<sup>(٧)</sup>، وعموم وخصوص من وجه<sup>(٨)</sup> وعموم وخصوص مطلق<sup>(٩)</sup>، والمحمول والموضوع<sup>(١٠)</sup>، والحدود والرسوم<sup>(١١)</sup> والعرض<sup>(١٢)</sup> واجتماع النقيضين<sup>(١٣)</sup>، ويستعمل بعض الأحيان مصطلحاتٍ فلسفيةً

(١) البسيط ١: ٢٤٥.

(٢) البسيط ١: ١٦٠، ١٦٢، ١٨١.

(٣) البسيط ١: ٢٠٠.

(٤) البسيط ١: ٦١٣.

(٥) البسيط ١: ١٢٢.

(٦) البسيط ١: ١١٤، ١٣٠، ١٣١.

(٧) البسيط ١: ٥١٧.

(٨) البسيط ٢: ٢٤.

(٩) البسيط ٢: ٦٢٢.

(١٠) البسيط ٢: ٨١.

(١١) البسيط ٢: ٦٠٦.

(١٢) البسيط ٢: ٥٣٢.

(١٣) البسيط ١: ١٢٨، ٢: ٣٥٣.

كاستعمال (الماهية)<sup>(١)</sup>. وعندما يلج أبواباً وسبلاً تأخذُ بعيداً عن علم النحو يستدرك ويدع الاستمرار في الحديث من ذلك قوله: (واحتجَّ عبدُ القاهر على مطلوبه بأنَّ المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخر، نحو: ضربتُ زيداً، فإنَّ زيداً كان موجوداً والفاعلُ أوجدَ فيه الضربَ، والمفعولُ المطلقُ هو الذي لم يكن موجوداً بل كان عدماً محضاً والفاعلُ موجوداً ومخرجةً، من العدم، كذلك فإنَّ العالمَ كان عدماً محضاً، فالله تعالى أخرجهُ من العدم إلى الوجود، والحقُّ أنَّ الخوضَ في حقائق هذه المسائل يقتضي تدقيقاً عظيماً لا يليق بهذا الفن)<sup>(٢)</sup>، ويصرِّح المؤلفُ بأنَّه يضمُّ بعض المسائل إلى بعضها بقصد الاختصار كادخاله (كم) في الكنايات<sup>(٣)</sup>.

### شخصية المؤلف في الكتاب :

شخصية المؤلف حاضرة من بداية الكتاب إلى نهايته لم تختف في باب من الأبواب، تجده يرجع رأياً على آخر<sup>(٤)</sup>، أو ينصُّ على المذهب الأقرب إلى الحقِّ<sup>(٥)</sup> أو يختار أحد رأيين<sup>(٦)</sup> أو يقول: (والأصوب عندي....)<sup>(٧)</sup>، أو يورد اشكالا ثمَّ

(١) البسيط ٢: ٢١٦.

(٢) البسيط ١: ٣٨٥.

(٣) البسيط ٢: ١٥٩.

(٤) البسيط ١: ٢٤٤، ٣٥٢، ٣٨٧.

(٥) البسيط ١: ٣٥٢، ٣٦٤، ٦٣٨، ١٨٧: ٢.

(٦) البسيط ١: ٦٣٤.

(٧) البسيط ٢: ١٨٠.



يجيب عنه<sup>(١)</sup> أو يورد اشكالا من غير إجابة بقوله: (وفيه نظر)<sup>(٢)</sup> أو يستضعف رأيا<sup>(٣)</sup>.

وقد يعرض مذاهب النحاة ثم يقول رأيه في تلك المذاهب، فعندما يعرض مذهب سيويه ومذهب غيره قد يرجع مذهب سيويه<sup>(٤)</sup> فيقول مثلاً: (مذهب سيويه أولى)<sup>(٥)</sup>، أو (الحق مع سيويه)<sup>(٦)</sup>، أو يقول: (... وهو حرف برأسه عند سيويه، والحق معه)<sup>(٧)</sup>، وهو وإن اتفق مع سيويه في أكثر المسائل قد اختلف معه أيضاً واتفق مع غيره<sup>(٨)</sup>. وهكذا موقفه مع سائر النحاة فهو مثلاً ينصر سيويه على الأخفش<sup>(٩)</sup>، أو يقول: (أقرب المذاهب مذهب الأخفش)<sup>(١٠)</sup>، أو يوازن بين رأي الجرمي ورأي الأخفش<sup>(١١)</sup> ويستضعف قول الكسائي ثم ينصره<sup>(١٢)</sup> أو يرى أن

(١) ينظر ما تقدم تحت عنوان: أسلوبه في المناقشة، ص: ٥٧-٥٩.

(٢) البسيط ١: ١٢٤، ١٢٥.

(٣) البسيط ١: ٥٧٠.

(٤) البسيط ٢: ٤٨٩.

(٥) البسيط ٢: ٣٥٤.

(٦) البسيط ١: ٥٠٧، ٥٧٥.

(٧) البسيط ٢: ٣٥٦.

(٨) البسيط ١: ٥٦٤.

(٩) البسيط ٢: ٢٧٨.

(١٠) البسيط ٢: ٦٩.

(١١) البسيط ١: ٢٧٣.

(١٢) البسيط ١: ٢٨٨.

جواب الفراء ضعيف<sup>(١)</sup>، أو يورد إشكالاً عليه وعلى الكسائي<sup>(٢)</sup>. وربما اختلف مع صاحبه ابن الحاجب ورأى في رأيه نظراً<sup>(٣)</sup>، أو لا يرى رأيه صحيحاً ثم يأتي هو بالرأي الصحيح<sup>(٤)</sup>، أو يرى أحياناً أنه قال غير الأصوب<sup>(٥)</sup> ويضع عبارة يراها أصوب من عبارة ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>، ويستدرك عليه<sup>(٧)</sup>، أو ينصر النحويين عليه<sup>(٨)</sup>، وأحياناً يخالف أكثر النحويين ويتابع ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>.

وللاستراياذي معرفة في علم الأصوات يتضح ذلك من قوله: (لكون النصب أقرب في المخرج إلى الجر لأن النصب من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والرفع من الشفتين)<sup>(١٠)</sup>.

وللتمييز بين الفعل والمصدر يقف منها موقف العالم الفاحص بدقة ويجعل الفارق بينهما الزمن فيقول: (ألا ترى أن معنى الضرب موجود في ضرب مع مزيد شيء آخر وهو الزمان المعين؟ لأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على

(١) البيط ١: ٢٩٠.

(٢) البيط ٢: ٥٨٩.

(٣) البيط ١: ٢٧٣، ٢٠٢.

(٤) البيط ١: ٥٦٢.

(٥) البيط ١: ٥٧٤، ٦٠٨، ٦٣٧.

(٦) البيط ١: ٢٨٤، ٥٧٤.

(٧) البيط ١: ١٥٢، ٥٨٦، ٢: ٢٠٠.

(٨) البيط ١: ٢٥١.

(٩) البيط ١: ٥٣٢-٥٣٣.

(١٠) البيط ١: ١٦٩.

زمان معين<sup>(١)</sup>.

### أثر الكتاب :

اختصر ركن الدين الاسترأبادي كتابه (البسيط) في كتاب آخر سمي (المتوسط) أو (الوافية) وعرف المؤلف بهذين الكتابين أكثر من سائر مصنفاته فكان يقال عنه (صاحب المتوسط)<sup>(٢)</sup>، وربما يقال: (صاحب البسيط)<sup>(٣)</sup>. وأخذ بعضهم من كتاب المتوسط.

قال الشيخ ياسين<sup>(٤)</sup>: (فمن العجب قول صاحب المتوسط في باب النداء لم يرد إذن شرعي في إطلاق الأسماء المهمة عليه تعالى...) <sup>(٥)</sup>، وهذا الكلام موجود في الوافية<sup>(٦)</sup> وموجود في البسيط<sup>(٧)</sup> لأن الوافية مختصر البسيط كما نعلم. ولا بد من الإشارة إلى كتاب آخر يسمى (البسيط) لضياء الدين بن العليج<sup>(٨)</sup>

---

(١) البسيط ١: ٣٧٩.

(٢) تأسيس الشيعة: ١٣٣، والوافية - المقدمة -: ٥٠.

(٣) مع الموامع / جلال الدين السيوطي (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام هارون، طبع بيروت ١: ٢٢٦، ٢: ١٧٣، و ٤: ٢٣.

(٤) هو الشيخ ياسين بن زين الدين العلمي الحمصي توفي سنة ١٠٦١ هـ. الأعلام ٩: ١٥٥.

(٥) حاشية ياسين على شرح التصريح - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١: ١٣١.

(٦) ص: ٢٢٢.

(٧) البسيط ١: ٤٣٠.

(٨) هو ضياء الدين أبو عبدالله محمد بن علي الاشيلي المعروف بابن العليج كان ممن أقام باليمن وصنف بها، ومن مصنفاته البسيط في النحو يقع في عدة مجلدات. البحر المحيط ٨: ٤٧، والأشباه والنظائر للسيوطي - تحقيق: طه عبدالرؤف سعد - القاهرة ٢: ١٦٠.

وهو من الكتب المفقودة والمصادر التي أخذت من البيوط وذكرته بالإسم لم تفصح عن مصنفه إلا القليل منها ومن الكتب التي ذكرت مصنفه البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي<sup>(١)</sup> الذي أخذ عن بسيط ابن العليج<sup>(٢)</sup> والأشباه والنظائر للسيوطي (ت / ٩١١ هـ) الذي جاء فيه: (ومن ذهب إلى الترايف ضياء الدين ابن العليج صاحب (البسيط) في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات)<sup>(٣)</sup> ثم أكثر من ذكره<sup>(٤)</sup> وذكره بالاسم أيضاً ابن عقيل في شرحه<sup>(٥)</sup>.

ولهذا فما ينقل عن البيوط من غير ذكر المؤلف لا يمكن الجزم بأنه مأخوذ من البيوط لركن الدين الاستراباذي إلا بعد التأكد من ذلك. فالسيوطي في كتابه همع الهوامع ذكر البيوط أكثر من خمسين مرة وجدت بعضها في البيوط لركن الدين الاستراباذي ولم أجد بعضها الآخر. فمن المسائل التي وجدت:

١ - قال السيوطي: (وفي البيوط: القياس عند بني تميم عدم أفعالها - لا -)<sup>(٦)</sup>

(١) هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين أبو حيان الأندلسي نحوي ومفسر توفي سنة ٧٤٥ هـ. بغية الوعاة ١: ٢٨٠، وقرأ عنه كتاب: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي، ط ١، بغداد.

(٢) البحر المحيط ٨: ٤٧.

(٣) الأشباه والنظائر ٢: ١٦٠.

(٤) المصدر السابق ١: ١٨، ٥٥، ٦٢، ٦٣، ٢٦٢، ٣١٨، ٢: ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٩٠، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٤، و٤: ١٥٦.

(٥) شرح ابن عقيل ط ١٤: ١/ ٣٧.

(٦) الممع ٢: ١٢٠.

وهذا في البسيط<sup>(١)</sup>.

٢ - وقال: (أما قول الشاعر:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُسْقِلُ مَسْكَاً      بسبوء الفالياتِ إذا فلّيتني  
أي فلّيتني. فاختلف: أي النونين المحذوفة:

فقال المبرد: هي نون الوقاية... وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه<sup>(٢)</sup>)

والاستراباذي في البسيط ذهب هذا المذهب<sup>(٣)</sup> لكنه لم يحك الاتفاق على ذلك.

٣ - وقال: (وجوّز بعضُ البصريين، وصاحبُ البسيطِ مجيءَ الحالِ من

المضافِ إليه مطلقاً وخرّجوا عليه ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله:

حَلَقَ الْحَدِيدَ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ<sup>(٥)</sup>

.....

وهذا في البسيط أيضاً<sup>(٦)</sup>.

على أن بعض ما ذكره السيوطي في الهمع يوجد خلافه في البسيط لركن

الدين الاستراباذي<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ج ١، ص: ٦٤١.

(٢) الهمع ١: ٢٢٦.

(٣) البسيط ٢: ٦٩، وجمع الهوامع ٢: ١٢٠.

(٤) سورة الحجر: ٦٦.

(٥) الهمع ٤: ٢٣.

(٦) ج ١، ص: ٥١٨.

(٧) ينظر: الهمع ٥: ٣٢، والبسيط ٢: ٥١٢.

وفي شرح التصريح يُذكرُ البسيطُ من غير عزو<sup>(١)</sup>، ولكن المأخوذ من البسيط لم يذكره ركن الدين الاسترابادي مما يدل على أنه من بسيط ابن العليج. وجاء في الجنى الداني: [نقل صاحب البسيط عن السيرافي أنه في: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٢)</sup> هو على الفعل، أي ولات أراه حين مناص]<sup>(٣)</sup> وهذا في البسيط<sup>(٤)</sup> ولكنه منقول عن الأخفش وليس عن السيرافي.

#### المأخذ:

بعد هذه الجولة في كتاب البسيط وذكر ما فيه وماله لا بد أن نذكر شيئاً مما عليه لكي نكون منصفين في حكمنا على المؤلف فليست مهمتنا الدفاع عنه ولم نقصد إلى النيل منه.

#### ١- العلل الواهية:

أولى الملاحظات على المؤلف إكثاره من العلل الواهية<sup>(٥)</sup>.

#### ٢- العطف غير المقبول:

يعطف سيبويه على البصريين فيقول: (... عند البصريين وسيبويه)<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التصريح ١: ٢١١ و ٢: ١٩٥.

(٢) سورة ص: ٣.

(٣) الجنى الداني للمرادي - تحقيق: طه محسن - الموصل: ٤٥٤.

(٤) ج ١، ص: ٣٧٥-٣٧٦.

(٥) ينظر على سبيل المثال: البسيط ١: ١٤٤، ١٥٧، ٧٢١.

(٦) البسيط ١: ٣٢٠.

ويعطف البصريين على السيرافي<sup>(١)</sup> (ت / ٣٦٨ هـ) بقوله: (...) وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ السَّيرافيِّ والبصريين<sup>(٢)</sup> وهذا غير مقبول.

### ٣ - النقل عن بعض المصادر من غير الرجوع إليها:

فهو يُنْقَلُ أحياناً عن سيبويه من غير الرجوع إلى الكتاب، وإنما يَعْتَمِدُ على الآخرين وَيُنْقَلُ عَنْهُمْ<sup>(٣)</sup>، وبسبب هذه الثقة التي وَضَعَهَا في غيره وَقَعَ في مفارقاتٍ حيثُ نَسَبَ إلى سيبويه ما لا تَجِدُهُ في الكتاب<sup>(٤)</sup> كما نَسَبَ للمبرِّدِ خلاف ما في المقتضب<sup>(٥)</sup>، ونسب لأبي علي الفارسي (ت / ٣٧٧ هـ) خلاف رأيه<sup>(٦)</sup>.

### ٤ - خلطه بين الأخبار الموضوعة والحديث الشريف:

فقد وصف بعض الأخبار الموضوعة على ابن مسعود بأنها من الأحاديث الشريفة كما في أسماء الأفعال<sup>(٧)</sup>، وقد وجدناه لا يفرق بين الحديث والأثر في بعض موارد استشهاده بالحديث الشريف<sup>(٨)</sup>.

(١) البسيط ٢: ٣٤٧.

(٢) البسيط ١: ٥٧٩.

(٣) البسيط ١: ٣٤٤، ٣٩٠.

(٤) البسيط ٢: ٤٦٤.

(٥) البسيط ١: ٥٣٤.

(٦) البسيط ٢: ١٣٨.

(٧) البسيط ١: ٤٧٢.

### ٥- الأخذ من الآخرين من غير إشارة :

لَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا تَقْدَمُ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْمُؤَلَّفَ أَخَذَ مِنْ مَصَادِرَ عَدِيدَةٍ فَذَكَرَ بَعْضَهَا وَأَغْفَلَ بَعْضَهَا الْآخَرَ، فَقَدْ نَقَلَ عَنْ كِتَابِ الْمُقْتَصِدِ فِي شَرْحِ الْإِبْضَاحِ لِلْجَرَجَانِي (ت / ٤٧١ هـ) وَذَكَرَ مُصَنِّفَهُ<sup>(٢)</sup>، كَمَا أَخَذَ عَنْ كِتَابِ الْإِنْصَافِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ت / ٥٧٧ هـ) كَثِيرًا وَنَقَلَ عَنْهُ وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ حَالُهُ مَعَ الْإِبْضَاحِ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ<sup>(٤)</sup> لِابْنِ الْحَاجِبِ (ت / ٦٤٦ هـ) وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ الْإِسْتِرَابَادِيِّ (ت / ٦٨٦ هـ)<sup>(٥)</sup> وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ بَعْضَ الْقُدَّامِيِّ كَانُوا يَتَسَامَحُونَ فِي مِثْلِ هَذَا.

### ٦- تكرار في العبارة :

يَحْصُلُ عِنْدَهُ أحياناً - وهو قليل - تَكَرُّارٌ فِي الْعِبَارَةِ وَرَبَّمَا حَصَلَ فِي الْجُمْلَةِ خَلَلٌ أَوْ تَزِيدٌ كَقَوْلِهِ: (كَانَ الْغَرَضُ مِنَ التَّشْنِيعِ فِيهَا - لِيَبْكُ وَسَعْدِيكَ وَأَخَوَاتُهَا - التَّكْثِيرُ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهَا قَصْدَ التَّشْنِيعِ خَاصَّةً وَإِنَّمَا يَرَادُ بِهَا التَّكْثِيرُ فَجُعِلَتِ التَّشْنِيعُ عِلْمًا لِدَلَالَةِ التَّكْثِيرِ)<sup>(٦)</sup>.

### ٦- التركيب اللغوي :

كِتَابُ الْبَسِيطِ أُلْفَ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَأْتِيَ فِيهِ مَا هُوَ خِلَافُ

(١) ج ١، ص: ٥٤ وما بعدها.

(٢) البسيط ١: ٦٥١، ٢: ٥٤٧.

(٣) البسيط ١: ٤٤٤ - ٤٤٥، ٢: ١٠٩، ١٨٥، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٦٢.

(٤) البسيط ٢: ١٢٠، ٥٦٧، ٥٨٩.

(٥) البسيط ١: ١٩٣، ٣٢٤، ٤٤٦، ٥٨، ٢: ١٢٠، ١٣٤، ١٨٣، ٥٤٤، ٦٢٤.

(٦) البسيط ١: ٤٠٢.



الأفصح ولكنك تجد في عبارة المؤلف ما يخالف منقول اللغة وفي أثناء تحقيق الكتاب نذكر هذا وننبه عليه، أما هنا فنشير إلى بعض منه، فمن ذلك:

أ - انقسم إلى وَيَنْقَسِمُ إلى وَمُنْقَسِمٌ إلى<sup>(١)</sup>. والفصيح: انقسم على وينقسم على ومنقسم على.

ب - البعض والكل<sup>(٢)</sup> والأفصح بعض وكل لأن بعض النحاة واللغويين يمنعون دخول الألف واللام عليهما والمؤلف ذكر هذا وذهب مذهب المجوزين<sup>(٣)</sup>.

ج - ادخال (ال) على غير، نحو قوله: (النكرة الغير المخصوصة)<sup>(٤)</sup> والغير المركبة<sup>(٥)</sup> والغير المنصرف<sup>(٦)</sup>.

د - بواسطة<sup>(٧)</sup> والصواب بوساطة. لأن الواسطة الشيء ومنه واسطة القلادة وهي الدرة التي في وسطها<sup>(٨)</sup>.

هـ - جمع المصدر:

يقول: (... وان كان فيه اختلافات كثيرة)<sup>(٩)</sup> واختلافات جمع اختلاف

---

(١) البسيط ١: ١٢٢، ١٢٦، ٢٠٣، ٤٧٧.

(٢) البسيط ١: ١١٩، ١٢٤، ٢٠٣، ٣٧٩، ٤٣١، ٥٧٦.

(٣) البسيط ٢: ٢١.

(٤) البسيط ٢: ٢٣.

(٥) البسيط ١: ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ٣١٠.

(٦) البسيط ١: ١٨٩، ٢٠٣.

(٧) البسيط ١: ١٤٧، ٣٢٢، ٤٦٥.

(٨) لسان العرب - وسط - ٩: ٣٠٨.

(٩) البسيط ١: ١٦٣.

والنحاة يرون أن المصدر لا يثنى ولا يجمع ومنهم المؤلف<sup>(١)</sup>.  
 و - استعماله كلمة (زوجة)<sup>(٢)</sup> والفصح: زوج لأن كلاً من الزوجين زوج  
 للآخر، والآية الكريمة تقول: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٣)</sup>.  
 ز - يقول: (لا بد وأن)<sup>(٤)</sup> والواو هنا زائدة.  
 ح - يقول المؤلف في مقدمة الكتاب:  
 (...إلى كافة الجمهور)<sup>(٥)</sup> والصواب:  
 إلى الجمهور كافة<sup>(٦)</sup>.  
 ط - تسميته هاء التأنيث تاء التأنيث<sup>(٧)</sup> فقد سماها هاء التأنيث كل من الخليل  
 وسيبويه والأخفش والفراء والكسائي وثلعب والمازني والمبرد وغيرهم.

(١) البسيط ١: ١٢٠.

(٢) البسيط ١: ٢٥٠.

(٣) سورة البقرة: ٣٥.

(٤) البسيط ١: ٣١٩، ٥٦٨.

(٥) البسيط ١: ١١٠.

(٦) الكافة: الجماعة، وقيل: الجماعة من الناس. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾  
 (سورة البقرة: ٢٠٨). ومعنى الكافة ما يكف الشيء في آخره، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾  
 (سورة التوبة: ٣٦)، منصوبة على الحال وقد جاء بها المؤلف مجرورة بحرف الجر إلى، وهذا وإن  
 جاء في كلام جماعة، منهم الزمخشري والحريري فقد عيب عليها. شرح المفصل / ابن يمين ١: ١٧،  
 ولسان العرب - كفف - ٢١٦: ١١.  
 (٧) البسيط ١: ٢٢٨، ٤٤٤.

## القسم الثاني - الكتاب محققاً

نسخ الكتاب - منهج التحقيق

النص المحقق

## نسخ الكتاب

وجدتُ من فهارس المكتبات ودور كتب المخطوطات والمصادر المهيّمة بالمخطوطات أنّ الكتاب يذكر وجوده في الأماكن التالية:

- ١ - مكتبة الاسكوريال برقم ٩٤<sup>(١)</sup>.
- ٢ - بطرسبرج برقم ١٦٩<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - بنكيبور برقم ٢٠٤٩ / ٢٠<sup>(٣)</sup>.
- ٤ - بون برقم ٢٩١<sup>(٤)</sup>.
- ٥ - المكتب الهندي برقم ٩١٣ - ٩١٦<sup>(٥)</sup>.
- ٦ - ميونخ برقم ٧١٥<sup>(٦)</sup>.

---

(١) فهارس مكتبة الاسكوريال ١: ٥٦، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢.  
(٢-٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢. واشك في الرقم ٧١٥ مخافة أن يكون قد التبس بسنة وفاة المؤلف ويبدو أنّ الشك قد ساور بروكلمان فوضع بجانب الرقم علامة استفهام (؟).

وهذه النسخ المتقدمة طلبتها بوساطة المجمع العلمي العراقي والمكتبة المركزية  
لجامعة بغداد، فبعض المكتبات لم يجب وبعضها نفى وجود الكتاب عنده.

٧- المكتبة الأزهرية في القاهرة برقم ٦٣٤ / ٤٣٢٧ و ٦٣٦ / ٤٣٢٩<sup>(١)</sup>.

٨- دار الكتب المصرية في القاهرة برقم ١٨ نحو المؤيد / ٣٦٢٠ و ٦٠١ نحو

طلعت<sup>(٢)</sup>.

٩- مكتبة فيض الله في استنبول برقم ١٩٧٤<sup>(٣)</sup>.

١٠- مكتبة لاله لي في استنبول برقم ٣٤٠١<sup>(٤)</sup>.

١١- مكتبة سليم أغا في اسكودار - استنبول برقم ١١٥٦ و ١١٥٧<sup>(٥)</sup>.

١٢- مكتبة أيا صوفيا في استنبول برقم ٤٥١٨<sup>(٦)</sup>.

وقد حصلت بوساطة بعض اخواني على مصورتي نسختي دار الكتب  
ومصورتي نسختي المكتبة الأزهرية من القاهرة وسافرت إلى استنبول فحصلت  
بعد مشقة على مصورة نسخة مكتبة فيض الله ومصورة نسخة مكتبة لاله لي

(١) فهرس المكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.

(٢) فهرس الكتب الموجودة في دار الكتب - القاهرة - ٢: ١٣٢. والنسختان فيه منسوبتان إلى محمود بن  
عبدالرحمن الاصفهاني.

(٣) فيض الله افندي كتابخانه سي - مخطوط: ٩٧. ومجلة المورد، العدد الأول - سنة ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م:  
٣٣٠.

(٤) دفتر كتابخانه لاله لي، مطبعة نصار - استنبول: ٢٨٢.

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣١٢.

(٦) دفتر كتابخانه أيا صوفيا: ٢٦٨.

وبذلك تجمع لديّ ست نسخ.

وفيما يلي وصف هذه النسخ المعتمدة:

#### ١- نسخة الأصل:

وهي نسخة دار الكتب المصرية برقم: ١٨ نحو المؤيد / ٣٦٢٠ كتبها أحمد بن أسعد بن عمر الكاشاني في أواسط شهر ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وست مئة وخطها تعليق قديم وعدد أوراقها (١٥١) ورقة، وكتابتها على جانبي الورقة كما في سائر النسخ، ويغلب أن يكون عدد سطور الورقة الواحدة (٢٦) سطراً ومتوسط كلمات السطر الواحد (١٨) كلمة، صفحة العنوان متأكلة وما بقي من كتابتها مطموس فلم يتضح منها في التصوير شيء إلا الرقم ١٨ المؤيد غرة ٣٦٢٠ والنسخة تامة وعليها حواش وتعليقات بعضها ينتهي بالحرف (هـ) وعليها تصحيحات تنتهي بالرمز (صح) مما يدل على أنها مصححة على نسخ أخرى وقد جعلتها الأصل للأسباب التالية:

١ - إنها نسخة قديمة كُتبت سنة ٦٩٥ هـ، أي في حياة المؤلف، وعلى الرغم من أن نسخة (ز) الآتي ذكرها أقدم منها حيث كتبت سنة ٦٩٢ هـ، لكنها سقيمة تصعب قراءتها، ليس فيها ما في الأصل من ميزات.

٢ - على حاشيتها تعليقات لبعض العلماء مما يزيد في قيمتها، وعليها أكثر من عشرين تعليقة مأخوذة بالنص من كتاب (المتوسط) للمؤلف.

٣ - مصححة على نسخ أخرى والتصحيح واضح على الحاشية.

- ٤- جودة خطها وندرة الخطأ الإملائي فيها.
- ٥- ناسخها ذكر اسمه وتاريخ النسخ في آخر صفحة منها.

٢- نسخة (ت):

وهي نسخة دار الكتب المصرية برقم: (٦٠١ نحو طلعت) كتبها أبو بكر بن حسن القايني سنة ٨١٦ هـ، وخطها تعليق، عدد أوراقها (١٦٦) ورقة في الورقة حوالي (٣٠) سطرًا وفي السطر الواحد (١٦) كلمة تقريباً. كتب على الورقة الأولى بخط حديث مختلف عن خط سائر أوراق المخطوطة ما يلي:

(شرح العلامة محمود بن عبد الرحمن بن أحمد العلامة شمس الدين أبو الشناء الاصهباني ولد في شعبان سنة ٦٩٤ هـ، وتوفي في ذي القعدة سنة ٧٤٩ هـ، على الكافية لابن الحاجب. انظر بغية الوعاة للسيوطي.

توقيع

مصطفى دردير معنون

بالدار

(١٩٨٣/٣/٢)

والعبارة كما يبدو من وضع أحد موظفي الدار ونسبة الكتاب إلى الاصهباني خطأ صححناه في المقدمة.

وفي النسخة نقص يلاً ورقة كاملة بصفتين من المخطوطة نفسها ولم ينتبه

من رقها إذ لا خلل في الترقيم. وقد نبهنا على ذلك في موضعه<sup>(١)</sup>.

ومن رموز هذه النسخة:

ح = حينئذٍ

يخ = يخلو

تعه = تعالى

والناسخ يقع في بعض الخطأ الإملائي، من ذلك أنه يكتب (الأصالة) هكذا (الصالة) ويكتب (عمرأ) - في حالة النصب - هكذا (عمرؤا) وهو يضع على الكاف الأخير خطأ مثل اشتراك. وعلى الأوراق: ٤ ظ، ٦ و، ٧ ظ، ١٠ ظ، ٦٠ و تعليقات مأخوذة من (المتوسط). وعلى بعض أوراقها شعر باللغة التركية.

### ٣- نسخة (ز):

وهي نسخة المكتبة الأزهرية، برقم: ٦٣٤ / ٤٣٢٧ وهي نسخة سقيمة، خطها نسخ، كُتِبَتْ سنة ٦٩٢ هـ، ولا يعرف اسم ناسخها، بهامشها وبيع بعض أوراقها تقطيع وترميم، وبها آثار رطوبة<sup>(٢)</sup>، تقع في (١٨٣) ورقة، معدل سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً، في السطر حوالي (٢١) كلمة، وعلى حاشية الورقة ٤٩ تعليقات مأخوذة من (المتوسط) والصورة التي حصلت عليها منها رديئة، وهو أمر زاد في صعوبة قراءتها.

(١) البسيط ٢: ٥٥٤، ٥٦٢.

(٢) فهرس الكتب الموجودة في المكتبة الأزهرية ٤: ١١٦.



## ٤- نسخة (ع):

وهي نسخة المكتبة الأزهرية برقم: ٦٣٦ / ٤٣٢٩، ناسخها علي بن موسى بن منصور الشهرستاني في السابع والعشرين من شوال سنة (٧٠٣ هـ)، خطها تعليق قديم تقع في (٢١٠) ورقة في الورقة الواحدة (٢٧) سطراً وفيه حوالي (١٦) كلمة في أعلى الورقة (١٢٩ ظ) مساحة بيضاء على شكل مثلث لا تظهر فيها الكتابة، وقد ثبت محتوى هذا الجزء على حاشية الورقة: (١٢٩ و)، وفي النسخة نقص بمقدار ورقة كاملة أشرت إليه في موضعه<sup>(١)</sup>.

ومن خواص هذه النسخة اختصار كلام ابن الحاجب واستعمال عبارة (إلى آخره) مكان الجزء المحذوف، ومن رموزها:

ح = يخلو

ح = حيث

## ٥- نسخة (ف):

وهي نسخة مكتبة فيض الله برقم: ١٩٧٤ خطها نسخ أو هو نسخ - تعليق عدد أوراقها (٢٠٢) ورقة في الصفحة الواحدة من الورقة (٢٥) سطراً في السطر حوالي (٢٠) كلمة، لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ. على الورقة الأولى كتب ما يلي: كتاب الكبير في شرح الكافية لركن الدين

العلوي رحمة الله عليه.

وعلى الورقة نفسها تمليكات منها:

(من كتب أحمد بن لطف الله بن أحمد بن شيخ بن أحمد بن محمد بن حسين بن

موسى بن يوسف عني الله عنهم).

وفي الأوراق الأربع المتقدمة خروم وعلى ظهر الورقة الأولى الرقم (١٩٧٤)

وعليه وعلى وجه الورقة الثانية وظهر الورقة (٢٠١) كلمة (وقف) وعلى بعض

الصفحات مثل وجه الورقة (٢) وظهر الورقة (٢٠١) ووجه الورقة (٢٠٢) ختم

(ملت كتب خانة). والنسخة تامة مكتوبة بالحبر الأسود وقد كتبت بعض الكلمات

بالحبر الأحمر مثل: (قوله، لا يقال، فإن قيل، لأننا نقول، ولقائل أن يقول، والجواب،

وفي شعر خدّاش، قال الأعشى، في قوله تعالى، وأجاب عنه المصنّف).

لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ وفي أوراق المخطوطة تقديم وتأخير

وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه<sup>(١)</sup>، وقد شمل هذا الاضطراب الأوراق: ١٧٧ - ١٩١

وأرقام الأوراق متسلسلة ولم ينتبه من رقها إلى هذا الخلل.

وعلى الورقة (٥٣ و) تعليق مأخوذ من (المتوسط) وقد أشرنا إليه في

موضعه<sup>(٢)</sup>.

## ٦- نسخة (ل):

وهي نسخة مكتبة لاله لي برقم: ٣٤٠١، ناسخها إسماعيل بن أحمد الفولاذ

(١) البسيط ٢: ٤٢٩، ٤٨٠، ٤٨٩.

(٢) البسيط ١: ٤٢٦.

في التاسع عشر من رمضان سنة ٧١٥ هـ، وخطها نسخ، عدد أوراقها: (١٦٦) ورقة في الصفحة الواحدة (٢٥-٢٧) سطرًا في السطر الواحد حوالي (١٨) كلمة. كتب على ورقة الغلاف بخط قديم: (الشرح الكبير للسيد ركن الدين صاحب المتوسط على الكافية للكافية في النحو).

وفي وسط الصفحة ختم فيه: [الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله] (١). محمود] وعليها أيضاً: (صاحبه مالكة شيخ حسن)، و(استصحبه الفقير حافظ أحمد مصطفى الشهير بإمام زادة غفر له سنة ١١١٣ هـ).

وعليها تمليكات أخرى، وعلى وجه الورقة الأولى عبارة: نجم الدين الشهير على الكافية. والرقم ٤٥١٨ (٢) والختم السابق الموجود على صفحة العنوان وعليه أيضاً: (لقد أوقف هذه النسخة الجميلة السلطان الأعظم والحقان المعظم، مالك الرس والحرس، خادم الحرمين السلطان بن السلطان الغازي محمود خان وقفاً صحيحاً شرعياً لمن نظر وتأمل وعلم واستكمل، أسبغ الله نعمه عليه وأجمل. حرره الفقير أحمد شيخ زاده... أوقاف الحرمين بحضرتها). وختم باسم زين العابدين

(١) سورة الأعراف: ٤٣.

(٢) ذكر هذا الرقم في دفتر كتب خانة أيا صوفيا - استنبول ص: ٢٦٨ على أن هذه النسخة في مكتبة أيا صوفيا ولكن في هذا المصدر: عدد الأوراق: ٣٣٠ ورقة، عدد السطور ٢١ سطرًا في الصفحة الواحدة حوالي ١٥ كلمة في السطر الواحد. وهذه الصفات لا تنطبق على هذه المخطوطة.

محمود.

وعلى أوراق هذه النسخة تعليقات، وهي نسخة تامة ومهمة.

### منهج التحقيق :

١ - حاولت إخراج النص على الصورة التي وضعها المؤلف أو ما يقارب تلك الصورة قدر امكاني.

٢ - اخترت نسخة الأصل على الرغم من أن نسخة (ز) أقدم منها بثلاث سنوات للأسباب التي ذكرتها في أثناء وصف المخطوطات ثم قابلت نسخة الأصل على سائر النسخ حسب التسلسل في العرض.

٣ - حصرت ما اختلفت فيه النسخ بين معقتين إن كان كثيراً وتركته بلا حصر إن كان كلمة أو كلمتين ثم أشرت إلى ذلك في الحاشية. فإن تداخل الاختلاف بين النسخ استعملت معقاتٍ مختلفة للتمييز.

٤ - حصرت كلام ابن الحاجب بين معقتين وكذلك كنت أفعل في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال.

٥ - وجدت على حواشي بعض النسخ تعليقات منقولة من كتاب الوافية فأشرت إليها ونقلتها بعضها ونهت على ذلك كما أشرت إلى مكانها في الجزء المحقق من الوافية.

٦ - حافظت على النص كما هو فإن رأيت ما يجب تغييره نهت عليه في الحاشية إلا إذا كان الاختلاف في نص آية قرآنية فعند ذلك أصحح في النص وأنبه

على ذلك في الحاشية.

٧- طبعت الأعلام وكانت الترجمة لهم موجزة جداً، فقد كنت أتمرجح كثيراً من التعريب بالأعلام المشهورين كما عرفت بالكتب والأماكن الواردة.

٨- خرجت الأيات القرآنية والأحاديث والأمثال والشعر والرجز من

مصادرها وخرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات.

٩- أرجعت آراء العلماء الواردة في الكتاب إلى أصحابها ما استطعت وكنت أرجع أولاً إلى مصنفاتهم فإن لم أجدها أرجع إلى من أخذ عنها. وقد تبين لي أن الاستراهادي كان يأخذ أحياناً آراء النحاة رواية لا نقلاً من مؤلفاتهم.

١٠- المصدر الذي أعتمدته لا يختلف طبعته إذا تكرر إلا في كتاب سيبويه

فقد رجعت إلى طبعة بولاق وإلى الطبعة التي حققها عبدالسلام هارون فيما لم أجده في طبعة بولاق فإذا قلت: الكتاب فهو طبعة بولاق وعن الأخرى أقول كتاب سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون، ومثل هذا قد حصل مع خزانة الأدب فقد رجعت إلى نشرة عبدالسلام هارون في الأجزاء السبعة التي بين يدي فإذا قلت: الخزانة كانت المقصودة الطبعة المحققة وما لم أجده فيها رجعت فيه إلى طبعة بولاق وعند ذلك أقول: الخزانة - بولاق.

**صور من بعض صفحات**

**مخطوطات البسيط**

المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى  
 برئت اليك يا رب المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى  
 انصرت و الكلام المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى  
 انصار المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى  
 المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى  
 وعلم المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى  
 حال المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى  
 مناه كماله صغير المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى المصطفى

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠









1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that proper record-keeping is essential for the transparency and accountability of the organization. The text also mentions the need for regular audits to ensure that the records are up-to-date and correct.

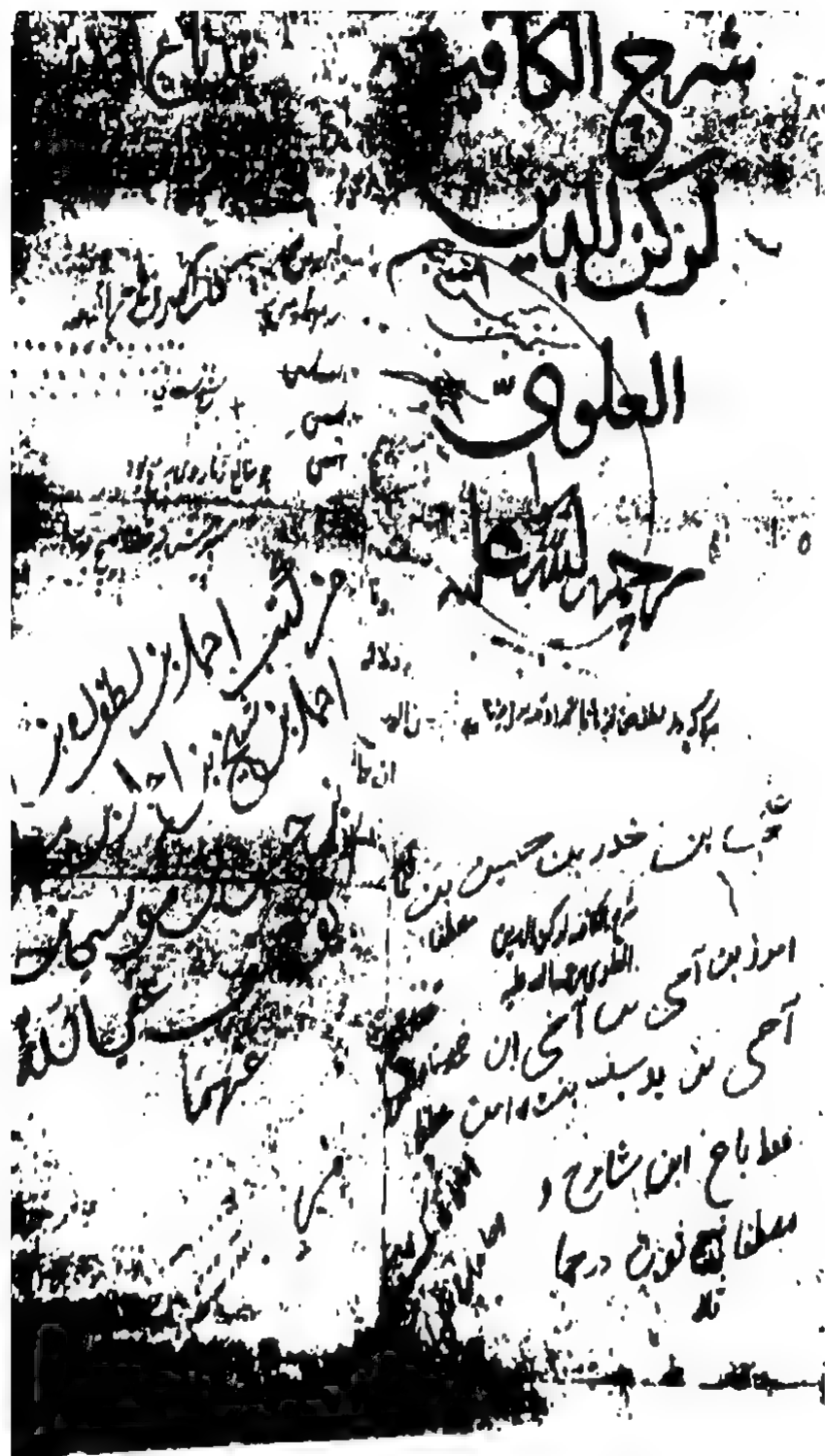
2. The second part of the document outlines the procedures for handling financial matters. It details the steps involved in budgeting, spending, and reporting. The text stresses the importance of adhering to established financial policies and procedures to avoid any mismanagement of funds.

3. The third part of the document focuses on the role of the management team in overseeing the organization's operations. It highlights the need for clear communication and collaboration between all levels of the organization. The text also mentions the importance of setting realistic goals and objectives for the organization.

4. The fourth part of the document discusses the importance of maintaining a strong relationship with the community. It emphasizes that the organization should actively engage with the community and seek their input in decision-making processes. The text also mentions the need for the organization to be transparent about its activities and financial status.

5. The fifth part of the document outlines the procedures for handling disputes and conflicts. It details the steps involved in resolving disputes and the importance of maintaining a fair and equitable process. The text stresses the importance of communication and negotiation in resolving conflicts.

6. The sixth part of the document focuses on the role of the board of directors in overseeing the organization's operations. It highlights the need for clear communication and collaboration between the board and the management team. The text also mentions the importance of setting realistic goals and objectives for the organization.



ورقه العنوان من نسخة — ف —

[illegible]



يتم الكتاب ولواصب الوجود بالاجزاء اريد  
 وبكلمة الله وعلى غيبه مجازاً والصلوة بالـ  
 مدد وغاية سلطانهم في الدنيا  
 آية على هي العالم الضعيف  
 الحاج الى رحمة الله تعالى  
 اسمعيل بن احمد  
 الغولاني  
 سقند  
 في الزا  
 ١٠٦

# البسيط

## في شرح الكافية

لرکن الدین الحسن بن محمد بن شرف شاه  
الأسترباذي (ت / ٧١٥ هـ)

## تحقيق

الدكتور حازم سليمان الحلبي



## (١) الْمُفَرَّةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ <sup>(١)</sup>  
 أَمَّا بَعْدُ حَمْدُ اللَّهِ الْمُتَفَرِّدِ بِالْعِزَّةِ <sup>(٢)</sup> وَالْجَبْرُوتِ وَالْمُتَوَحِّدِ بِالْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ،  
 وَالوَاجِبِ الَّذِي لَا يَجُولُ حَوْلَهُ الْإِمْكَانُ، وَالْقَيُّومِ الَّذِي هُوَ مُنَزَّهٌ <sup>(٣)</sup> عَنِ الزَّمَانِ  
 وَالْمَكَانِ، الْكَامِلِ <sup>(٤)</sup> الَّذِي إِلَيْهِ تَتَوَجَّهُ الرِّغْبَاتُ، الْقَادِرِ الَّذِي بِهِ تَنْزِلُ الْحَاجَاتُ،  
 وَ<sup>(٥)</sup> الْخَالِقِ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ وَخَصَّهُ بِنَاطِقِ اللِّسَانِ وَفَضِيلَةِ الْبَيَانِ وَأَعْطَاهُ مِنْ  
 الْعَقْلِ <sup>(٦)</sup> الصَّرِيحِ وَالْكَلَامِ الْفَصِيحِ وَجَعَلَهُ مُنْبِئاً عَمَّا فِي قَلْبِهِ وَنَفْسِهِ وَمُخْبِراً عَمَّا وَرَاءَ  
 جَسَمِهِ وَشَخْصِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى أَنْبِيَائِهِ <sup>(٧)</sup> [الْمَخْصُوصِينَ بِالنَّفُوسِ الْقُدْسِيَّةِ وَ] <sup>(٨)</sup>

(١) هذا العنوان غير موجود في المخطوطة ولكننا ثبتناه كما ثبت غيره من العناوانات.

(٢) في ت: وبه نستعين، وفي ف: رب يسر وأعن، وفي ل: وبالله العون والمعونة والتوفيق.

(٣) في ت، ف: بالعزّة.

(٤) في ز، ف، ل: منزّه.

(٥) في ل: والكمال.

(٦) (الواو) ساقط من ف.

(٧) في ت: القول.

(٨) في ف، ل: الانباء.

(٩) ما بين المعقنتين ساقط من ت.

المكملين للنفوس البشرية خصوصاً على نبيِّنا الذي هو خاتم الأنبياء ومُبلِّغُ الأنبياء وذلك مُحمَّدُ المبعوثُ إلى كافَّةِ<sup>(١)</sup> الجمهورِ، والواعدُ للاتقياءِ في الجنةِ بالحدودِ والقصورِ، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه، فإنَّ<sup>(٢)</sup> كتابَ الكافيةِ في النحوِ المنسوبَ إلى الامامِ العلامةِ [جمال<sup>(٣)</sup> العرب<sup>(٤)</sup>] جمال الدين أبي عمرو عثمان<sup>(٥)</sup> بن أبي بكرٍ المعروفِ بابنِ الحاجبِ المغربي<sup>(٦)</sup> [طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ]<sup>(٧)</sup>، وجَعَلَ الجنةَ مَثْوَاهُ - كِتَابٌ صَغِيرُ الْحَجْمِ، كَثِيرُ الْعِلْمِ، لاشتماله على جَلِّ أقوالِ النحويين، مع زياداتٍ شريفةٍ، وأبحاثٍ نفيسةٍ، وقواعدٍ لطيفةٍ، وضوابطٍ كُلِّيةٍ، استقلَّ بِأدائها مُصَنِّفُهُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ فِي عِبَارَتِهِ<sup>(٨)</sup> انغلاقٌ<sup>(٩)</sup>، وَفِي الْفَاضِلِ إِيجَازٌ، صَعَبَ عَلَى الطَّالِبِينَ فَهَمُّ مَقَاصِدِهِ وَعَسَّرَ عَلَى الْمُتَبَدِّلِينَ اسْتِخْرَاجُ مَطَالِبِهِ مَعَ أَنَّ مُصَنِّفَهُ رَحِمَهُ اللهُ<sup>(١٠)</sup>! شَرَحَهُ شَرْحاً أَشْكَلَ مِنَ الْكِتَابِ لاحتوائِهِ عَلَى لَفْظٍ أَغْرَبَ عِبَارَتَهُ<sup>(١١)</sup> وَأَشْكَلَ<sup>(١٢)</sup>، وَلَوْلَا ذَلِكَ الشَّرْحُ لَمَّا

(١) يريد إلى الجمهور كافة.

(٢) جواب أما بعد.

(٣) في ت: تاج.

(٤) المعروف أن ابن الحاجب كردي كما في ترجمته ١: ٣٧ من هذا البحث.

(٥) ما بين المقتنين ساقط من ل.

(٦) في الأصل عمر بن عثمان، وفي ز: عمرو بن عثمان.

(٧) نسبة ابن الحاجب إلى المغرب غريبة.

(٨) في ل: رحمه الله.

(٩) في ز، ل: عباراته.

(١٠) في ب: اعلاني.

(١١) ليس في ب.

(١٢) في ب، ف: عباراته.

(١٣) في ب، ل: ما شغل.

أمكن تحليل ألفاظ الكتاب، فالتمس مني {وألح عليّ المجلس الرفيع وهو المولى العالم الفاضل<sup>(١)</sup> [رئيس الدولة ورئيس الملة قدوة الحكماء والأطباء الأفاضل، قبله الأكابر]<sup>(٢)</sup>، بلغه الله مطالبته، وحصل في الدارين مآربه فسر<sup>(٣)</sup> مشكلاته، وشرح معضلاته وإيضاح إشاراته ورموزه وإبراز ما تحته من دقائقه وكنوزه<sup>(٤)</sup>، بعبارة واضحة، وألفاظ لائقة، فأثبت عن<sup>(٥)</sup> ذلك لقصوري واعتراضي بعجزني عن فهم ما أودعه<sup>(٦)</sup> فيه من التكت والغرائب التي خلّت عنها<sup>(٧)</sup> مصنّفات القوم في هذا الفن. لكن لما كرّر<sup>(٨)</sup> الالتماس<sup>(٩)</sup> وكثّر<sup>(١٠)</sup> الالحاح وكلفني تكليفاً لا يمكن المحيص عنه<sup>(١١)</sup>

(١) هو ناصر الدين يحيى بن جلال الدين إبراهيم الحنفي، أمير سنجار وكان من أهل العلم والفضل، توفي عام ٧١١ هـ. كما صرح المؤلف باسمه في مقدمة الوافية. ينظر الوافية - المقدمة - : ٥١، والنص المحقق من كتاب الوافية، ص ٢.

(٢) في ف: قدوة الأمثال.

(٣) المحصور بين المعتقدتين غير موجود في ت، وموجود مكانه: (بعض الأصحاب فشرحته أولاً على مقتضى رضاي وسميته رضياً مرضاً لجمع كثير من الفضلاء ثم شق على الطالبين ضبطه، فاختصرت ما شرحته بتفسير)... وفي ل: (وألح جماعة من اخواني أدام الله فضائله فسر).

(٤) في ت: كنوز.

(٥) في ف: على، وفي ل: من.

(٦) في ت: أودعته.

(٧) في الأصل، ت، ف، ل: (عنها) والصواب: (منها).

(٨) في ل: كرّروا.

(٩) في ف: التماسي.

(١٠) ساقط من ت، وفي ل: كثروا.

(١١) المحصور بين المعتقدتين اختصر في ت إلى العبارة التالية: (ولما كرّر التماس).

استخرتُ<sup>(١)</sup> الله تعالى<sup>(٢)</sup> وَشَرَعْتُ لِمَا<sup>(٣)</sup> التمسَ<sup>(٤)</sup> مِنِّي<sup>(٥)</sup>، وَكُتِبَتْ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ  
قَرِيبَتِي وَذَهْنِي، وَسَأَلْتُهُ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَهْدِيَني سَوَاءَ السَّبِيلِ وَأَنْ يُجَنِّبَنِي طُرُقَ الْبَاطِلِ إِنَّهُ  
الْهَادِي وَالْمُعِينُ.

(١) ف: استخرت.

(٢) ليست ف: ت.

(٣) ساقطه من ف، وفي ل. فيها.

(٤) في ل. التمس.

(٥) ساقطه من ل.

(٦) في ل. وسألت الله تعالى.

## الكلمة

قوله: <sup>(١)</sup> (الكَلِمَةُ لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ).

اعلم أنَّ الكلمة قد يُرادُ بها اللَّفْظَةُ المفيدةُ وَقَدْ يُرادُ بها القصيدةُ، وَقَدْ يُرادُ بها كلمةُ الشَّهَادَةِ. أمَّا بِحَسَبِ اصطلاحِ النحويين، فإِذَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ، وَلَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ هَذَا الْحَدِّ، إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّفْظِ وَالْوَضْعِ. أمَّا اللَّفْظُ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ، فَعِبَارَةٌ عَنِ الرَّيِّ <sup>(٢)</sup>، وَفِي الْعُرْفِ مَا يَلْفِظُ بِهِ الْإِنْسَانُ / ٢ و / قُلْتُ حُرُوفُهُ أَوْ كَثُرَتْ، مُهْمَلًا كَانَ أَوْ مُسْتَعْمَلًا. وَإِنَّمَا تُسَمَّى الْأَصْوَاتُ وَالْحُرُوفُ الْأَلْفَاظُ <sup>(٣)</sup> بِسَبَبِ رَمِي الْهَوَاءِ مِنْ دَاخِلِ الرَّئَةِ إِلَى خَارِجِهَا تَسْمِيَةً لِلْمُسَبَّبِ بِاسْمِ السَّبَبِ <sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الْوَضْعُ هَاهُنَا <sup>(٥)</sup> فَهُوَ تَخْصِيصُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ مَتَى أُطْلِقَ أَوْ أُحْسِنَ بِالشَّيْءِ الْأَوَّلِ فَهُمْ الشَّيْءُ الثَّانِي.

(١) الضمير يعود على ابن الحاجب.

(٢) في ف، ل: فهي ما.

(٣) كذا في المجربات. انظر: لسان العرب، بولاق - لفظ - ٩: ٣٤١.

(٤) في ف: ألفاظاً لحدوثها.

(٥) قاله الفخر الرازي (ت / ٦٠٦هـ):

والسبب هو الرمي والمسبب هو اللفظ.

انظر شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر: ٢٠: ٢٠.

(٦) كلمة (هاهنا) ساقطة من ف، ل.

وإذا عَرَفْتَ ذَلِكَ فتقول: الذي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ حَدُّ الْكَلِمَةِ بِحَسَبِ اصطلاح القوم. فقولُهُ<sup>(١)</sup>: (لَفْظٌ) كالجنس<sup>(٢)</sup> للكلمة، وما بعده مِنَ القيودِ كالفصل<sup>(٣)</sup> وإنما أوردَ اللَّفْظَ دونَ الصَّوتِ معَ أَنَّهُ جنسٌ<sup>(٤)</sup> أيضاً لكونِ اللَّفْظِ كالجنسِ القريبَ لهما بخلافِ الصَّوتِ لكونِهِ أعمَّ مِنَ اللَّفْظِ.

فقولُهُ<sup>(٥)</sup>: (لَفْظٌ) احترازٌ عن الخطوطِ والعُقودِ<sup>(٦)</sup> والإشاراتِ والنُّصُبِ<sup>(٧)</sup>

(١) في ف: قوله.

(٢) قال ابن يعيش: الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام وكل لفظ عم شيتين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف، وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان، فإنه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس وما تحته نوع، وقد يكون جنساً لأنواع ونوعاً لجنس، كالحيوان فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس. شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩ - ٢٠. وقالوا: الجنس هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة في جواب ما هو، وإذا تكثر الجزئيات بالحقيقة فلا بد أن تتكرر بالعدد قطعاً.

انظر: المنطق، تأليف محمد رضا المنظر - ط ٢ - مطبعة الزهراء - بغداد - ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م، ٦٧/١.

(٣) الفصل: جزء من مفهوم الماهية المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عداها، كما أن الجنس جزؤها المشترك الذي أيضاً يكون جزءاً للماهيات الأخرى. المنطق ١: ٦٧.

(٤) الجنس والفصل من المصطلحات المنطقية التي دخلت علم النحو عندما غزا المنطق النحو كما غزا سائر العلوم.

(٥) في ف: قوله.

(٦) العقود نوع من الحساب يكون بأصابع اليد دون اللفظ والخط. انظر: البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون ط ٣ - الكويت ١: ٨٠، لسان العرب - ردم - ١٥: ١٢٧، وخزانة الأدب - تحقيق عبدالسلام هارون: ٦: ٥٣٨، ومختارات من آثار الجاحظ - تأليف الدكتور عناد غزوان وصاحبه - طبع دار الجاحظ - بغداد: ١٩.

(٧) النصب: كل ما نصب وجعل علماً وهو جمع نصبة، كسنة وسفن وصحيفة وصحف. انظر: لسان العرب - نصب - ٢: ٢٥٥، وناج المروس - نصب - ٣: ٢٧٤.

لِكَوْنِهَا وَضَعَتْ لِمَعَانٍ مُفْرَدَةٍ، وَلَيْسَتْ بِكَلِمَاتٍ لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ بِالْفَاقِظِ. لَا يَقَالُ إِنَّمَا يُحْتَرَزُ عَنِ الْأَشْيَاءِ بِالْفُصُولِ دُونَ الْأَجْنَاسِ، لِأَنَّا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يُحْتَرَزُ<sup>(١)</sup> عَنِ الْأَشْيَاءِ بِالْأَجْنَاسِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُحْتَرَزْ<sup>(٢)</sup> أَنْ لَوْ كَانَ الْجِنْسُ أَعَمَّ مِنَ الْفَصْلِ مُطْلَقًا، أَمَّا إِذَا كَانَ أَعَمُّ مِنْهُ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ فَيَجِبُ الْاحْتِرَازُ بِهِ، كَقَوْلِنَا فِي حَدِّ الْإِنْسَانِ: إِنَّهُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، فَقَوْلُنَا: حَيَوَانٌ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَلَائِكَةِ<sup>(٣)</sup>. وَقَوْلُنَا: نَاطِقٌ احْتِرَازٌ عَنِ الْحَيَوَانَاتِ الْآخَرِ وَهُوَ أَعْنَى اللَّفْظِ يَشْمَلُ<sup>(٤)</sup> الْمُسْتَعْمَلَاتِ وَغَيْرَهَا مِنَ الْمَهْمَلَاتِ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يَضَعْهَا الْوَاضِعُ بِأَزَاءٍ مَعْنَى، نَحْوُ: صَصُ<sup>(٥)</sup>، وَكَقَى<sup>(٦)</sup>، وَغَيْرِهِمَا<sup>(٧)</sup>.  
و<sup>(٨)</sup> قَوْلُهُ: (وَضَعُ لِمَعْنَى)، يُخْرِجُ عَنْهُ الْمَهْمَلَاتِ، وَيُخْرِجُ عَنْهُ مَا يَدُلُّ [عَلَى مَعْنَى] <sup>(٩)</sup> بِالطَّبْعِ لَا بِالْوَضْعِ كَقَوْلِ النَّائِمِ:

أَخْ فَإِنَّهُ يَفْهَمُ مِنْهُ اسْتِفْرَاقُ<sup>(١٠)</sup> فِي النَّوْمِ، وَكَقَوْلِ<sup>(١١)</sup> السَّاعِلِ<sup>(١٢)</sup> عِنْدَ

(١) في ت: نحترز.

(٢) المؤلف متأثر بأسلوب ابن يعيش الذي يقول: (إِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ كَاسْرًا لِلْحَدِّ أَنْ لَوْ كَانَ الْإِسْمُ عَلَى بَابِهِ مِنَ الْاسْتِعْمَالِ). شرح المفصل ١: ٢٢.

(٣) في الأصل: النفوس الملكية.

(٤) في الأصل، ت: يشتمل.

(٥) في ف: نص.

(٦) في ف: لق.

(٧) ليست في ت. والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٨) الواو ليست في ف.

(٩) ما بين المعقنتين ساقط من الأصل ومن ت.

(١٠) في ف، ل: استغراقه.

(١١) في ت: كقوله، والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(١٢) في ف: القائل.

السُّعَالِ<sup>(١)</sup>: أ.ح. فَإِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَدَى الصَّدْرِ، فَهَذِهِ الْفَاطُ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِكَلِمَةٍ لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى مَعَانِيهَا<sup>(٢)</sup> بِالْوَضْعِ<sup>(٣)</sup>، وَقِيلَ يُخْرَجُ عَنْهُ أَيْضاً مَا يَغْلُطُ فِيهِ الْعَامَّةُ وَيُصَحِّفُهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ<sup>(٤)</sup> اللَّفْظَ إِذَا صُحِّفَ وَفُهِمَ مِنْهُ مَعْنًى فَلَا يُسَمَّى كَلِمَةً صِنَاعَةً، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالْوَضْعِ<sup>(٥)</sup>، وَلَقَائِلِ أَنْ يَمْتَنِعَ أَنْ<sup>(٦)</sup> دَلَّالَتُهُ عَلَى مَعْنَاهُ لَيْسَتْ بِالْوَضْعِ، لِأَنَّ الْوَضْعَ عِبَارَةٌ عَنْ تَخْصِصِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ عَلَى<sup>(٧)</sup> وَجْهِ ذِكْرِنَاهُ<sup>(٨)</sup>، وَمَا يُصَحِّفُهُ الْعَوَامُ كَذَلِكَ، أَلَلَّهِمْ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْوَضْعِ الْوَضْعُ الْأَوَّلُ وَحِينَئِذٍ يَتَوَجَّهُ<sup>(٩)</sup> عَلَيْهِ النِّقْضُ بِالْأَسْمَاءِ الْمَنْقُولَةِ، وَالْأَلْفَاظِ الْمَجَازِيَةِ الْمُسْتَعَارَةِ وَغَيْرِهَا.

[نَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْوَضْعِ الْوَضْعُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي مَعَ عَدَمِ التَّغْيِيرِ فِي مَرْكَبٍ.  
فـ]<sup>(١٠)</sup> قَوْلُهُ: (مُفْرَدٌ) يُخْرَجُ عَنْهُ الْمَرْكَبَاتُ نَحْوَ قَامَ زَيْدٌ لِدَلَّالَتِهَا عَلَى مَعْنَى مَرْكَبٍ لَا يُقَالُ إِنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لَخُرُوجِ الْمَرْكَبَاتِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَضَعَ لِمَعْنَى، لِأَنَّ

(١) في ف: السؤال.

(٢) ليست في ف.

(٣) في ت: ولأنها بالوضع على معانيها.

(٤) في ع، ت: أن. والعبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٥) العبارة في شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٩.

(٦) ساقطة من الأصل ومن ت.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) قدّم في ١: ١١٣.

(٩) في ت: فبتوجه.

(١٠) ما بين المعقنين زيادة من ت.



دلالة المركب على معناه عقلية وليست بوضعية<sup>(١)</sup> ألا ترى أن كل من عَرَفَ زيداً، [وَعَرَفَ قياماً من زيد] عَرَفَ أن أحدهما مسندٌ إلى الآخر، وإن لم يَعْرِفْ مِنَ الوَضْعِ سوى المفردات، لأننا نقول لا نسلم أن دلالة المركبات على معانيها ليست بوضعية، والمثال الذي أورده، إنما يُعَرَفُ بالاتفاق، والذي يدُلُّ على أن دلالة المركبات على معانيها المركبة وضعية، أنها تختلف<sup>(٢)</sup> باختلاف اللغات. فإن المضاف إليه مثلاً يُؤخَّرُ عن<sup>(٣)</sup> المضاف في بعض اللغات، ويقدم في بعضها<sup>(٤)</sup> فلو كانت طبيعية لم يكن كذلك. فإن قيل: لم لا يجوز أن تكون عقلية وتختلف في اللغات؟ قلنا:

(١) قال الشيخ خالد الأزهرى: إن دلالة الكلام عقلية لا وضعية. وقال الشيخ ياسين: الصحيح أنها وضعية.. لأنه لا يلزم أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل، وقد صرح بعض المحققين من المناطق عن تقسيم الدلالة إلى وضعية وعقلية وطبيعية بأن المراد بالعقلية ما ليس للعقل فيه مدخل، لا ما للعقل فيه مدخل، وإلا كانت جميع الدلالات عقلية لأن العقل له مدخل في الجميع.

ورأي الشيخ ياسين هذا يخالف لما ذهب إليه الرازي وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم. ويقول علماء أصول الفقه: لا حاجة إلى وضع الجمل والمركبات زيادة على وضع المفردات، ولعل من ذهب إلى وضعها أراد به وضع الهيئات التركيبية لا الجملة بأسرها، فيعود النزاع حينئذٍ لفظياً.

انظر: الزهر للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وجماعته مطبعة، عيسى البابي الحلبي ١: ٤٠، وشرح التصريح ١: ٢٢، وأصول الفقه لمحمد رضا المظفر - المطبعة العلمية ١٣٨٧ هـ، ١: ٢٣.

(٢) في ت، ف، ل: وعرف قائماً من زيد قائم.

(٣) في الأصل: إن المركب يختلف.

(٤) في ل: من.

(٥) تقول في العربية مثلاً: كتاب محمد.

وفي التركية: Muhammed'in Kitabı

فتقدم المضاف في العربية وتؤخره في التركية. انظر: مبادئ اللغة التركية: محاضرات في قسم

الدراسات الشرقية - كلية الآداب / جامعة بغداد للدكتور جويان خضر وصاحبه - آلة كاتبة: ١٢.

لو كانت عقلية لفهم معنى واحد سواء كان المضاف<sup>(١)</sup> / ٢ ظ / مقدماً على المضاف إليه أو مؤخراً عنه<sup>(٢)</sup>، لكنه ليس كذلك كما نجد في بعض اللغات.

[ولقائل أن يقول أيدخل فيه مثل بعلبك وسائر المركبات علماً أنه صدق عليه أنه وضع لمعنى مفرد مع أنه ليس بكلمة لكونه مركباً وامتناع كون الكلمة مركباً.

ويمكن أن يجاب عنه بآنا لا نسلّم أنه مركّب حين كونه علماً وهو ظاهر بالتفسير المذكور على ما في الباب أن يطلق عليه أنه مركّب بالنظر إلى أن الأصل تسمية الشيء باسم ما كان<sup>(٣)</sup> لا يقال: إن من الواجب أن نجعل<sup>(٤)</sup> المفرد صفة اللفظ دون المعنى فيقال الكلمة: لفظ مفرد وضع لمعنى لأن الفعل كلمة مع أنه لم يوضع لمعنى مفرد بل وضع للحدث والزمان، وكذلك<sup>(٥)</sup> الاسم<sup>(٦)</sup> وضع لمعان كثيرة فلزم أن لا يكون الفعل والاسم المشترك كلمة وليس كذلك بالاتفاق لأننا نقول: كل واحد من الفعل والاسم المشترك وضع لمعنى مفرد، لأن المفرد ههنا مقابل المركب وليس<sup>(٧)</sup> مقابل الكثير فكأنه قال: الكلمة لفظ وضع<sup>(٨)</sup> لمعنى غير مركب، ولا شك

(١) في ت: المضاف إليه.

(٢) ساقطة من ت، ف.

(٣) ما بين المقننين ساقط من ت، ف، ل.

(٤) ليس في ل.

(٥) في ف: لذلك.

(٦) في الأصل: اسم.

(٧) زاد في ل. هاهنا.

(٨) ساقطة من ف.

أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذَلِكَ<sup>(١)</sup> لَمْ يُوضَعْ لِمَعْنَى مُرَكَّبٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ اللَّفْظِ الْمُرَكَّبِ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَجْزَائِهِ دَالًّا عَلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْمَعْنَى، وَبَعْضُ<sup>(٢)</sup> الْآخَرِ عَلَى بَعْضِهَا، وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَعْنَى الْمُرَكَّبِ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَجْزَاءِ اللَّفْظِ<sup>(٣)</sup> دَالًّا عَلَى بَعْضِ أَجْزَائِهِ وَبَعْضُ الْآخَرِ مِنَ اللَّفْظِ<sup>(٤)</sup> دَالًّا عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ مِنْهُ. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: يَلْزَمُ مِمَّا ذَكَرْتُمْ أَنْ لَا يَكُونَ أَفْعَلُ<sup>(٥)</sup> وَتَفْعَلُ وَنَفْعَلُ كَلِمَةً لَكُونِهَا مُرَكَّبَةً لَكُونِ الْهَمْزَةِ فِي أَفْعَلُ دَالَّةٌ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُتَكَلِّمِ وَبَاقِي حُرُوفِهِ دَالًّا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ

(١) ساقطة من ف.

(٢) دخول الألف واللام على بعض وكلّ موضوع خلاف بين النحاة واللغويين. وقد أدخلها عليها سيبويه والأخفش وأبو علي الفارسي وابن جني وابن عقيل والأشعوني وغيرهم. قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع العلم كثير ولكن أخذ (البعض) خير من ترك (الكل) فأنكره أشد الإنكار وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكلّ لأنهما معرفة بغير ألف ولام وفي القرآن العزيز: ﴿وَوَكَّلْ أُتُوهُ دَاخِرِينَ﴾. (سورة النمل: ٨٧). قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: (الكل) ولا (البعض) وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبها لقلة علمها بهذا النحو!! فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب. وقال الأزهري: النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل، وإن أباه الأصمعي. وفي كتاب ليس لابن خالويه: العوام وكثير من الخواص يقولون الكلّ والبعض وإنما هو كلّ وبعض لا تدخلها الألف واللام لأنهما معرفتان في نية الإضافة. وسيذكر ذلك المؤلف في الصفحة ٦٧٦-٦٧٧ من البحث. انظر: الكتاب لسيبويه - بولاق - ١: ٢٥، والحليّات لأبي علي الفارسي - مخطوط - ٥ ش نحو. دار الكتب: ٤٠، والمعتب - ٢: ٢٦٥ و ٢٨٨ و ٣٥١. واللسان ٨: ٣٨٧-٣٨٨، والمزهر ٢: ١٥٨، وشرح الأشموني ٣: ٢٠٩، لحن العامة والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبدالتواب - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٦٧: ١٤٣، البسيط - ٦٧٦-٦٧٧ من البحث.

(٣) في ف، ل: لفظه.

(٤) في ل: أجزاء لفظه.

(٥) زاد في ل: ويفعل.

مذهبهم أنها أفعالٌ مضارعةٌ، والحقُّ أنها مركبةٌ وليست من المفردات، لا يقال إن هذا التعريف منقوضٌ بالضائر المستتر في الأفعال فإنها كلماتٌ مع أنها ليست بألفاظٍ لأننا نقول لا نسلم أنها ليست بألفاظٍ لأن المراد من اللفظ ما كان ملفوظاً به<sup>(١)</sup> لفظاً أو حكماً، فإن تلك الضائر وإن لم تكن ملفوظاً بها لفظاً فهي ملفوظٌ بها حكماً.

ولقائل أن يقول على<sup>(٢)</sup> هذا التعريف: إنه<sup>(٣)</sup> منقوضٌ بالحركة الاعرابية فإنها لفظٌ وضع لمعنى مفردٍ وليس بكلمةٍ، لأنها لو كانت كلمةً لكانت اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، والأقسامُ بأسرها باطلةٌ، ولا يمكنُ المحيضُ عنه إلا بأن يلزم [كونها حرفاً لـ]<sup>(٤)</sup> كونها دالةً على معنى في غيرها أو تفسر اللفظ بما لم يتناول الحركة الاعرابية. لا يقال: كان من الواجب أن نقول: الكلمة لفظةٌ فإنه يلزم تأنيث الخبر عند تأنيث المتبداً لأننا نقول: اللفظ مصدرٌ، والمصدر لم يحتاج إلى تأنيثه وتثنيته وجمعه ليتناوله المذكور والمؤنث والمثنى والمجموع على ما يجيء في بابهِ.

وقيل: اجتماع الألف واللام مع التاء في الكلمة يلزم<sup>(٥)</sup> المحال، لأن التاء فيها للوحدة، فإذا لم تقع على كثيرين، واللام للجنس، فإذا وجب أن تقع على كثيرين،

(١) في ت، ف، ل: بها.

(٢) في ل: إن.

(٣) ليست في ل.

(٤) ما بين الحقيقتين ساقط من ف.

(٥) في ف، ل: يستلزم.

فلو اجتمعا في الكلمة لَزِمَ اجتماعُ النقيضين وهو محالٌ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللامَ فِيهَا لِمَعْهُودٍ ذِهْنِي وَلَيْسَ لِلْجِنْسِ، وَإِنْ<sup>(١)</sup> سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكِنْ لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْجِنْسِ<sup>(٢)</sup> لَوَجَبَ أَنْ يَقَعَ عَلَى كَثِيرِينَ بَلْ يَقَعَ عَلَى الْمَاهِيَةِ<sup>(٣)</sup> وَالْحَقِيقَةِ الصَّالِحَةِ، لَوْ قَوَّعَهَا عَلَى كَثِيرِينَ، وَلَعَدَمُ وَقَوَّعَهَا لِكُونِ اللامِ حِينَئِذٍ لِتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ فَقَطُّ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ لَمْ تَرُدْ بِهِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ النِّسَاءِ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النِّسَاءِ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ بَلْ تَرِيدُ أَنَّ هَذَا الْجِنْسَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ.

وَأَمَّا وَجَبَ أَنْ يَقَعَ عَلَى كَثِيرِينَ أَنْ لَوْ كَانَ ٣/ و/ لَا اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَعُودَ<sup>(٤)</sup> وَيَقُولَ: لَوْ<sup>(٥)</sup> كَانَ اللامُ لِلْجِنْسِ لَصَلَحَ وَقَوَّعَهَا عَلَى كَثِيرِينَ وَالتَّاءُ لِلْوَحْدَةِ فَلَمْ يَصْلُحْ وَقَوَّعَهَا<sup>(٦)</sup> عَلَى كَثِيرِينَ فَلَوْ اجْتَمَعَتَا فِيهَا لَزِمَ صِلَاحِيَّةُ وَقَوَّعَهَا عَلَى كَثِيرِينَ وَعَدَمُ صِلَاحِيَّةِ وَقَوَّعَهَا عَلَى كَثِيرِينَ فَيَلْزِمُ الْمَحْذُورُ.

(١) فِي ف: لَتَن.

(٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) الْمَاهِيَّةُ: مَصْدَرُ صِنَاعِيٍّ مِنْ (مَا هُوَ)، وَمَاهِيَّةُ الشَّيْءِ حَقِيقَتُهُ. الْمُنْطَقُ ١: ٨٧.

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٥) فِي ت، ف: وَلَوْ.

(٦) فِي ت، ل: لَوْ قَوَّعَهَا.

وجوابه أنا<sup>(١)</sup> نمنع لزوم المحذور، وذلك إنما يلزم أن لو لم يكن المراد من قولنا: الكلمة التي فيها لام الجنس صالحة لوقوعها على كثيرين بالنظر إليها من حيث هي، لا [من حيث النظر]<sup>(٢)</sup> إلى القرائن. وظاهر أن المراد كذلك، والقرينة موجودة ههنا وهي التاء. [وفيه نظر لأنه يلزم منه أن لا تصدق الكلمة إلا على فرد من أفرادها، والحق فيه أن التاء في الكلمة ليست للوحدة بالتفسير المشهور وهي أنها لا تطلق إلا على واحدة من أفرادها وإلا لامتنع انقسامها إلى<sup>(٣)</sup> الاسم والفعل والحرف، واطلاقها وصدقها على أفرادها بل بمعنى أن ماهيتها واحدة تطلق وتصدق على أفراد وأقوال مختلفة، وعلى أن لفظها واحد]<sup>(٤)</sup>.

### أقسام الكلمة

قوله: (وهي اسم وفعل وحرف).

دليل الحصر أن يقال: الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لم تدل. فإن لم تدل فهي<sup>(٥)</sup> الحرف، وإن دلت فإما أن تقترب بأحد الأزمنة الثلاثة، أعني الماضي

(١) في ف: أن.

(٢) في ت، ف، ل: بالنظر.

(٣) أنكر الدكتور مصطفى جواد هذا الاستعمال ورأى أن (انقسم على). أصوب من (انقسم إلى) دراسات في

فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم للدكتور مصطفى جواد - بغداد ١٩٦٨: ١٠٣

(٤) ما بين المعفتين ساقط من ت، ف.

(٥) في الأصل فهو.

والمستقبل والحال، أو لم تقترن. فإن اقترنت فهي الفعل، وإن لم تقترن فهي الاسم. وينبغي أن يُعلم مرادهم من قولهم: الاسم يدل على معنى في نفسه والحرف يدل على معنى في غيره.

قال أبو سعيد السيرافي<sup>(١)</sup>: المراد من قولنا في الاسم والفعل أنه<sup>(٢)</sup> يدل على معنى في نفسه وإن تصوّر معناه غير متوقف على معنى<sup>(٣)</sup> خارج عنه. ألا ترى أنك إذا قلت: ما الانسان؟ فقل في الجواب: إنه حيوان ناطق، وكذلك إذا قلت: ما معنى ضرب؟

فقل: حدث ضرب في زمان ماضٍ.

أدركت المعنيين من غير توقف على خارج عنها. والمراد في قولنا في الحرف أنه دال على معنى في غيره أن تصوّر معناه متوقف على خارج عنه. ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى من؟

فقل في الجواب: إنه للتبعيض<sup>(٤)</sup>. وجدت تصوّره متوقفاً على الغير، لأنه لا

(١) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي النحوي. ولد في سيرا ف وتنقل في البلاد ثم استقر في بغداد وفيها توفي سنة ٣٦٨ هـ، من أشهر مصنفاته شرح كتاب سيويه. انظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١٩، ونزهة الالباء: ٢٢٧، وأنباء الرواة للقفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط ١، مطبعة دار الكتب - القاهرة - ١٩٥٠ م، ١: ٣١٣، وبغية الوعاة ١: ٥٠٧.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) ساقطة من ف.

(٤) زاد في ت: (إلا بعد تصوّر الجزء والكل).

يُمْكِنُ تَصَوُّرُ التَّبْعِيضِ إِلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِ الْجُزْءِ وَالْكُلِّ<sup>(١)</sup>.

وفيه نظرٌ، لأنَّ الأمورَ النسبيةَ والاضافيةَ كذلك<sup>(٢)</sup>، كالقربِ والبعدِ والغيرِ<sup>(٣)</sup> والمثلِ ونحوها.

وقال بعضهم: المرادُ من قولنا<sup>(٤)</sup>: الحرفُ دالٌّ<sup>(٥)</sup> على معنى في غيره<sup>(٦)</sup>، إنَّك إذا قلتَ: مِنْ مثلاً، لم تعلم<sup>(٧)</sup> أهى<sup>(٨)</sup> مبعضة<sup>(٩)</sup> أم<sup>(١٠)</sup> مبينة<sup>(١١)</sup> أم<sup>(١٢)</sup> غيرهما.

فإذا ذكرتَ مجرورها تبينَ معناها حينئذٍ وهو في غاية الضعفِ، لأنَّ ما ذكره يدلُّ على أنَّها مشتركةٌ، والاشتراك لا يقتضي كونَ الكلمةِ في غيرها وإلاَّ لكانت<sup>(١٣)</sup> الأسماءُ المشتركة كذلك، ولأنَّه لا يتمُّ في الحروف غير<sup>(١٤)</sup> المشتركة.

(١) انظر ١: ١١٩.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) ساقطة من: ف.

(٤) في ت: قول النحويين.

(٥) في ت: ما دلَّ.

(٦) في ل: غيرها.

(٧) في ت، ف: تدر.

(٨) في ف: هل هي.

(٩) في ف: منفية.

(١٠) في ف: أو.

(١١) في ف: مثبتة.

(١٢) في الأصل وفي ت، ز، ع، ل: أو، وما أئبتاه من ف.

(١٣) في ت، ف: لكان.

(١٤) في ت، ف، ل: الغير.



وقال بعضهم: المرادُ من قولنا الحرف يدلُّ على معنى في غيره، أن قولنا: زيدٌ قائمٌ، يفيد معنى.

فإذا قلنا<sup>(١)</sup>: ما زيدٌ قائماً، فـ(ما) أفادَ معنى في غيره، وهو عدم قيام زيد. و<sup>(٢)</sup> فيه أيضاً نظراً لأن كثيراً من الأسماء والأفعال بهذه المثابة، كالأسماء والأفعال<sup>(٣)</sup> الدالة على معنى النفي.

وقال بعضهم الأولي أن يقال:

إن معنى قولهم: الحرف يدلُّ على معنى في غيره، أن الذي دلَّ عليه الحرف له متعلق لا بدَّ من ذكره في الاستعمال، بخلاف الاسم والفعل.

فإذا قلت: سرتُ من البصرة، كان معناه أن<sup>(٤)</sup> ابتداء السير كان من البصرة، وَوَجِبَ ذِكْرُ مُتَعَلِّقٍ معناه وهو البصرة.

فإذا<sup>(٥)</sup> صرَّحتَ بالاسم الذي يكون معناه هذا وهو كالاتداء لم يجِبَ ذِكْرُ متعلقٍ معناه تقول<sup>(٦)</sup>: الابتداء خيرٌ من الانتهاء. ويكون مفيداً، وإن لم تذكر له متعلقاً.

[وفيه أيضاً نظراً، لأنه يردُّ عليه ذو، وأنَّ معناه الصاحب، ولَّه متعلق وهو

(١) في الأصل وفي ل: قلت، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت. ف. ل: كالأفعال والأسماء.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) في ف: وإذا.

(٦) ساقطة من ت.

المال أو غيره لا بد من ذكره عند استعمال ذو.

وقيل: المراد به أن الحرف مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه وليس مثل (ذو) كذلك، لكن لما أتى به للتوصل في جعل الجنس صفةً للذكورة لم يذكر متعلق معناه<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم في طريق الحصر، هكذا: الكلمة إن لم تصلح<sup>(٢)</sup> لأن يخبر بها فهي الحرف وإن صلحت فإن اقترن بالزمان المعين من الأزمنة الثلاثة، فهي الفعل وإن لم يقترن، فهي الاسم.

وفيه أيضاً<sup>(٣)</sup> نظر<sup>(٤)</sup>، لأن الأفعال الناقصة كباي: كان وعسى، والأمر والنهي، والتعجب وما شاكلها، لم تصلح<sup>(٥)</sup> لأن يخبر بها مع أنها أفعال، وكثير من الأسماء بهذه المثابة، كالموصلات لا يقال انقسام الكلمة إلى هذه الثلاثة ليس انقسام الجنس إلى أنواعه / ٣ ظ / .

أما أولاً: فلأن امتياز الحرف عن الاسم بقيد عديمي، وهو عدم دلالة في نفسه وامتياز الاسم عن الفعل أيضاً بقيد عديمي، وهو عدم اقترانه بالزمان المعين، وإذا كان كذلك لم تكن الكلمة جنساً لها لامتناع تقوّم الأنواع بالفصول<sup>(٦)</sup> العدمية.

(١) ما بين المقننين ساقط من ت، ع، ف.

(٢) في ت: يصلح.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ف: نظر أيضاً.

(٥) في ل: يصلح.

(٦) في ت، ل: بالأمور.

وأما ثانياً: فلأنَّ الكلمة لو كانت جنساً لها لَزِمَ أحدُ أمرين: وهُوَ إمَّا كَوْنُ الشيء جنساً لنفسه، وإمَّا إثباتُ قسمٍ رابع، وكلُّ واحدٍ منها محالٌّ.

أما الأول: فلأنَّ الأمرَ المميّزَ في كلِّ واحدٍ منها إمَّا أن يكونَ كلمةً، أو لم يكن. وأياً ما كانَ يَلْزِمُ أحدٌ<sup>(١)</sup> ما ذكرناه من الأمرين.

أما إذا كانَ فظاهراً، لأنَّه يكونُ فرداً من أفرادِ الكلمة فيكونُ جنساً له، وهُوَ كلمةٌ، فتكونُ الكلمةُ جنساً للكلمة.

وأما إذا لم يكن فيلْزِمُ إثباتُ القسمِ الرابعِ لأنَّه لو كانَ أحدها لكانَ كلمةً والمقدَّرُ خلافه.

وأما الثاني: فاستحالَّتْ ظاهراً [ضرورةً امتناعِ تحقُّقِ الشيءِ بدونِ تحقُّقِ نفسه وجوازِ تحقُّقِ الجنسِ بدونِ تحقُّقِ نوعه وضرورةً إثباتِ القسمِ الرابعِ كما بيَّنا]<sup>(٢)</sup>.

وأما ثالثاً: فلأنَّها لو كانت كذلك لَزِمَ أن تكونَ أخصَّ من الاسمِ وأعمَّ منه وأنه محالٌّ بيانُ الملازمة.

إنَّها اسمٌ لصديقٍ حدَّ الاسمِ عليها ولدخولِ علاماته مِنها فيكونُ أخصَّ من الاسمِ<sup>(٣)</sup>، لكونِها فرداً من أفرادِهِ، فَلَوْ كَانَ جِنْساً لَهَا<sup>(٤)</sup> لَكَانَتْ أعمَّ مِنَ الإِسْمِ فيلْزِمُ

(١) ساقطة من ت، ف.

(٢) ما بين المعقنين ساقطة من ت، ف.

(٣) في ف: من مطلق الاسم.

(٤) ساقطة من ل.

أَنْ تَكُونَ أَعْمَ مِنَ الْاسْمِ وَأَخْصَّ مِنْهُ [وَهُوَ مُحَالٌ ضَرُورَةً جَوَازٍ وَجُودِ الْعَامِ بِدُونِ الْخَاصِّ، وَامْتِنَاعِ وَجُودِ الْخَاصِّ بِدُونِ الْعَامِ] <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُحَالًا فَلِأَنَّهُ مُلْزَمٌ <sup>(٢)</sup> لِاجْتِمَاعِ التَّقْيِضِينَ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا أَعْمَ مِنَ الْاسْمِ، جَازَ صِدْقُهَا بِدُونِ صِدْقِ الْاسْمِ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَخْصَّ مِنَ الْاسْمِ لَمْ يَجْزُ صِدْقُهَا بِدُونِ صِدْقِ الْاسْمِ.

وَأَمَّا رَابِعًا، فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ جِنْسًا لَهَا لَزِمَ صِدْقُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَهُوَ مُحَالٌ.

و <sup>(٣)</sup> بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ: أَنَّ الْكَلِمَةَ إِمَّا اسْمٌ، أَوْ <sup>(٤)</sup> فِعْلٌ أَوْ <sup>(٥)</sup> حَرْفٌ، ضَرُورَةً انْخِصَارِ كُلِّ كَلِمَةٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِي أَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ. وَأَيًّا مَا كَانَ يَلْزَمُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ الْمُحَالِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ اسْمًا فَلِأَنَّهُ <sup>(٦)</sup> يَصْدُقُ عَلَى الْكَلِمَةِ وَهِيَ صَادِقَةٌ عَلَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَيَصْدُقُ الْاسْمُ <sup>(٧)</sup> عَلَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، لِأَنَّ الصَّادِقَ عَلَى الصَّادِقِ عَلَى الشَّيْءِ صَادِقٌ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ.

(١) ما بين المعقتين ساقط من ت، ف.

(٢) قول: مستلزم.

(٣) الواء ليس في ف.

(٤) قول: ف، اما

(٥) قول: ف، واما

(٦) قول: ل، فلان الاسم

(٧) قول: والاسم يصدق

وهكذا القول إذا كانت فعلاً أو حرفاً، لأننا نقول:

**الجواب عن الأول<sup>(١)</sup>:** إن امتياز الحرف عن أخويه، وامتياز الاسم عن الفعل ليس بإعدام مطلق بل بإعدام خاصه، والعدم المخصوص يصلح [أن يكون فصلاً،]<sup>(٢)</sup> ولئن سلمنا أن الفصل لا يجوز<sup>(٣)</sup> أن يكون عديمياً<sup>(٤)</sup> مخصوصاً، لكن لم لا يجوز أن يكون كل واحد من الاسم والفعل<sup>(٥)</sup> والحرف مركباً من أمرين وجوديين، يعرض لأحدهما أمرٌ عديمي، يكون ذلك الأمر العدمي<sup>(٦)</sup> مميزاً له، ويكون الفصل<sup>(٧)</sup>، الذي هو جزؤه<sup>(٨)</sup> وجودياً.

**وعن الثاني:** أننا لا نسلّم أن الأمر المميز لو كان كلمة لزم كون الشيء جنساً لنفسه، وإنما يلزم ذلك أن لو كان كل ما صدق عليه الجنس جنساً<sup>(٩)</sup> له، لكنّه ممنوع. وإن سلمنا ذلك، لكن لا نسلّم<sup>(١٠)</sup> أنه يلزم أن تكون / و / الكلمة جنساً لنفسها وإنما يلزم ذلك أن لو كان المميز نفس الكلمة، أما إذا كان فرداً من أفرادها فلا يلزم.

(١) أي امتياز الحرف والفعل عن الاسم بقيد عديمي.

(٢) في ت: أن يكون مميزاً فإذا يصلح أن يكون فصلاً.

(٣) في ت، ف، ل: لم يجوز.

(٤) في ت، ف، ل: عدماً.

(٥) ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) في ل: المميز.

(٨) في ت، ف، ل: معروضه.

(٩) ساقطة من ل.

(١٠) في الأصل: لم قلتم.

وَلَمْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؟ وَإِنْ<sup>(١)</sup> سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَعِيزَ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَلِمَةً  
لَزِمَ اثْبَاتُ الْقِسْمِ الرَّابِعِ لِلْكَلِمَةِ بَلْ يَلْزِمُ اثْبَاتُ شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنْ لَا  
نُسَلِّمُ اسْتِحَالَتَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُحَالاً أَنْ لَوْ كَانَ قِسْماً مِنْ أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ.  
وَعَنِ الثَّالِثِ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ اسْتِحَالَةَ كَوْنِ الْكَلِمَةِ أَعَمَّ مِنَ الْاسْمِ وَأَخْصَّ مِنْهُ،  
وَإِنَّمَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ لَكِنْ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ لِلْكَلِمَةِ  
اعتبارين:

أحدهما: أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرَنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ.

والثاني: أَنَّهُ لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ.

فبِالاعتبارِ الْأَوَّلِ أَخْصَّ مِنْهُ، وَبِالاعتبارِ الثَّانِي أَعَمَّ مِنْهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ  
يَلْزِمِ الْمَحْذُورُ.

وَعَنِ الرَّابِعِ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الصَّادِقَ عَلَى الصَّادِقِ عَلَى الشَّيْءِ صَادِقٌ عَلَى  
ذَلِكَ الشَّيْءِ.

فَإِنَّ الْجِنْسَ صَادِقٌ عَلَى الْحَيَوَانِ وَالْحَيَوَانُ صَادِقٌ عَلَى الْإِنْسَانِ مَعَ أَنَّ  
الْجِنْسَ لَيْسَ بِصَادِقٍ عَلَى الْإِنْسَانِ. نَعَمْ لَوْ كَانَ الصَّدَقُ كُلِّيًّا يَلْزِمُ، وَلَكِنْ ظَاهِرٌ أَنَّ  
صَدَقَ الْاسْمِ عَلَى الْكَلِمَةِ لَيْسَ كُلِّيًّا وَلَمْ<sup>(٢)</sup> يَلْزِمِ صَدَقَ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ.  
قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا) أَيِ وَقَدْ<sup>(٤)</sup> عَلِمَ بِذَلِكَ الْحَصْرَ

(١) فِي ل: وَلَنْ.

(٢) فِي ف: ل: حِينَئِذٍ لَمْ.

(٣) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ت، وَفِي ف: بِذَلِكَ الْحَصْرَ.

(٤) فِي ل: فَقَدْ.

حدُّ كُلِّ واحدٍ مِنَ الاسْمِ والفعلِ والحرفِ لأنَّ الكلمةَ جنسٌ، وَقُسِّمَتْ إلى أنواعِها بإيرادِ الفصولِ المَقْسُمةِ لها المَقُومَةِ لأنواعِها فيكونُ جنسُ تلكَ الأنواعِ وفصولُها معلومينَ فيكونُ الحدُّ معلوماً لأنَّنا لا نَعْنِي بالحدِّ سِوَى <sup>(١)</sup> هَـذَيْنِ.

قوله: (الكلامُ ما تَضَمَّنَ كلمتينِ بالاسنادِ). وَأَمَّا قَدَّمَ تَعْرِيفَ الكَلِمَةِ على تعريفِ الكلامِ لِكَوْنِ الكَلِمَةِ جزءاً مِنَ الكلامِ، ووجوبُ تَقَدُّمِ معرفةِ الجزءِ عَلَى مَعْرِفَةِ المَرْكَبِ [لا يَقَالُ: يَلْزَمُ بِمَا ذَكَرْتُمْ تَقْدِيمُ تَعْرِيفِ الاسْمِ والفعلِ والحرفِ عَلَى تعريفِ الكلامِ لِكَوْنِها أجزاءَ الكلامِ، لِكَوْنِهِ لَمْ يَقدِّمها عَلَيْهِ لأنَّنا نَقُولُ: لَمْ يَقدِّمها عَلَيْهِ لِحصولِ العلمِ بِحدِّ كُلِّ واحدٍ مِنْها فِي الحَصْرِ] <sup>(٢)</sup>.

فقوله <sup>(٣)</sup>: (ما تَضَمَّنَ كلمتينِ) شَامِلٌ لِلْكَلامِ وَغَيْرِهِ مِنَ المَرْكَبَاتِ. وَلَمَّا قَالَ: (بالاسنادِ) خَرَجَ غَيْرُ الكلامِ نَحْوُ: غَلامٌ زَيْدٌ وَبَغْلَبُكَ وَغَيْرُهَا، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَرْكَباً مِنْ كلمتينِ لَكِنْ لَيْسَ بِالِاسْنادِ <sup>(٤)</sup>، لِأَنَّ المَرادَ مِنَ <sup>(٥)</sup> الاسنادِ <sup>(٦)</sup> نِسْبَةُ أَحَدِ الجزئينِ إِلَى الآخرِ لِيُفِيدَ فائدةً يَصِحُّ السُّكُوتُ عَلَيْها، نَحْوُ: قامَ زَيْدٌ، وَإِنَّمَا قَالَ: تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ، وَلَمْ يَقُلْ تَرَكَّبَ، لِشَمَلِ ما كانَ مَرْكَباً مِنْ كلمتينِ مَلْفُوظَتَيْنِ <sup>(٧)</sup>، نَحْوُ:

(١) في ف: سِوَى.

(٢) ما بين المَعْفَتَيْنِ زِيادةٌ مِنْ ل.

(٣) في ف: قوله.

(٤) في ل: بالاسناد.

(٥) ساقطةٌ مِنْ ل.

(٦) في ل: بالاسناد.

(٧) في ل: ملفوظةٌ كُلُّ واحدةٍ مِنْها.

قام زيد، وما كان مركباً من كلمتين إحداهما<sup>(١)</sup> غير ملفوظة نحو: قم، واذهب.  
أو يشمل ما كان مركباً من كلمات كثيرة، نحو: مسألة واحدة، وكتاب واحد،  
فإنه لم يقل في العرف: إنه مركب من كلمتين، ويقال: إنه تضمن كلمتين، وليس المراد  
من قوله: الكلام ما تضمن كلمتين، أن الكلام يحصل من كلمتين فقط، بل المراد منه  
أن أقل ما يحصل منه الكلام<sup>(٢)</sup> كلمتان.

لا يقال: لو جاز تركيب الكلام من أكثر من كلمتين، لزم من انتفاء أي واحد  
منها انتفاؤه ضرورة استلزام انتفاء الجزء انتفاء المجموع المركب، لكنه لا يلزم،  
لتحققه بدونه، نحو: زيد قائم.

لأننا نقول: انتفاء اللازم ممنوع، إن كان المراد من الكلام فرداً من أفراد الكلام  
لتحقيق انتفاء ذلك الفرد بانتفاء أي جزء من أجزائه، ومسلم إن كان المراد من  
الكلام حقيقة مطلق الكلام، لكن لسنا نقول: إن الجزء الثالث جزء من مطلق  
الكلام بل نقول: إنه جزء من فرد من أفراد الكلام.

وإنما قال: (بالاسناد)، ولم يقل بالأخبار ليدخل فيه مثل الأمر، والنهي،  
والاستفهام، وغيره، فإنه كلام مع أنه / ع / ظ / ليس بأخبار وفيه الاسناد.  
أما أنه ليس بأخبار فلعدم احتماله الصدق أو<sup>(٣)</sup> الكذب وجوب احتمال

(١) في ت، ف: أحدهما.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ف: و.



الأخبارِ الصّدقِ أو \* الكذبِ.

وأما أن فيه الإسنادُ فليكون الإسنادُ نسبةً أحدِ الجزئينِ إلى الآخرِ، ليفيدَ فائدةً يصحُّ السُّكُوتُ عليها.

لا يقال: هذا التعريفُ يقتضي أن لا يكونَ ما كانَ مركباً من كلمتين فقط كلاماً نحو: زيدٌ قائمٌ لكونه غيرَ مُتَضَمِّنٍ لكلمتين، لأنَّ الشيءَ إنما يدلُّ على الشيءِ بالتَضَمُّنِ أن لو كانَ داخلاً فيه كدلالةِ الإنسانِ على الحيوانِ وخدّه، أو على الناطقِ وخدّه، لأنّا نقولُ: المرادُ من تَضَمُّنِ الكلامِ [كلمتين اللغوي] <sup>(١)</sup> منه لا التَضَمُّنُ الاصطلاحيّ.

وحينئذٍ لم يتوجّه الالتزام، وإن سلّمنا ذلك لكن نقولُ: الكلمتانِ داخلتانِ في الكلامِ لأنّه يُعتَبَرُ فيه الجزء الصُّوريُّ كما يُعتَبَرُ فيه الجزء المادّيُّ أعني الكلمة يكون داخلاً في المجموع المركّب من الجزء المادّي والجزء الصُّوريّ، أو نقولُ: المرادُ من قوله: تَضَمَّنَ كلمتين أنّه تَضَمَّنَ كلّ واحدٍ منها، بمعنى أنّه تَضَمَّنَ هذا وتَضَمَّنَ ذاك، لأنّه تَضَمَّنَهُمَا دُفْعَةً <sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولا يتأتى ذلك إلا من إسمين أو اسمٍ وفعلٍ <sup>(٣)</sup>)، ولا يمكنُ حصولُ

(\*) في ف: و.

(١) ساقطة من ف.

(٢) في ت، ف، ل: لكلمتين فهم الكلمتين.

(٣) الدفعة من المطر وغيره بالضم مثل الدفعة. والدفعة بالفتح المرة الواحدة. مختار الصحاح - دفع: - ٢٠٧.

(٤) في ت، ل: فعل واسم.

الكلام إِلَّا مِنْ اسْمَيْنِ، كقولنا: زيدٌ قائمٌ أو مَنْ فَعَلٍ واسمٍ، نحو: قامَ زيدٌ.  
وإنما لم يكن إِلَّا مِنْ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ لَأَنَّ الْكَلَامَ يَقْتَضِي الْإِسْنَادَ عَلَى مَا عَرَفْتَ  
وَالْإِسْنَادُ يَقْتَضِي الْمُسْنَدَ وَالْمُسْنَدَ إِلَيْهِ، لِكُونِهِ نَسْبَةً بَيْنَهُمَا، وَاقْتَضَى النَّسْبَةُ بَيْنَ  
الشَّيْئَيْنِ، أَعْنِي تَحَقُّقَ الْمُتَنَسِّبَيْنِ، وَهُمَا أَعْنَى الْمُتَنَسِّبَيْنِ لَا يَوْجِدَانِ إِلَّا فِي الْقِسْمَيْنِ  
الَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا، لَأَنَّ التَّرَكِيبَ الْعَقْلِيَّ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ لَا تَزِيدُ عَلَى التَّسْعَةِ، إِذَا رُوِيَ  
الترتيبُ، وَعَلَى السَّتَةِ إِذَا لَمْ يُرَاعَ. وهي<sup>(١)</sup>:

مِنْ اسْمَيْنِ.

وَمِنْ اسْمٍ وَفَعْلٍ.

وَمِنْ اسْمٍ وَحَرْفٍ.

وَمِنْ فِعْلَيْنِ.

وَمِنْ فَعْلٍ وَحَرْفٍ.

وَمِنْ حَرْفَيْنِ.

وهما لا يوجدان إِلَّا فِي الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، أَمَّا فِي الْمُرَكَّبِ مِنَ الْفِعْلَيْنِ فَلِخُلُوهُ\*

مِنْ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا فِي الْمُرَكَّبِ مِنَ الْحَرْفَيْنِ فَلِخُلُوهِ مِنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا فِي الْمُرَكَّبِ مِنَ الْاسْمِ وَالْحَرْفِ فَلِخُلُوهِ إِمَّا مِنَ الْمُسْنَدِ وَإِمَّا مِنَ الْمُسْنَدِ

(١) فِي ف: وَهُوَ.

(\*) فِي ت: لَخُلُوه.

إليه.

وَأَمَّا فِي الْمَرْكَبِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فَلِخُلُوهِ مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ.  
وَأَمَّا وجودُهُمَا فِي الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فظَاهِرٌ لِمَجَازِ وَقُوعِ الْأَسْمِ مُسْنَدًا  
وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ وَجَوَازِ وَقُوعِ الْفِعْلِ مُسْنَدًا.

لَا يُقَالُ: قَوْلُكُمْ: الْكَلَامُ لَا يَحْصُلُ مِنْ أَسْمٍ وَحَرْفٍ مَنْقُوضٍ بِالنِّدَاءِ. نَحْوُ: يَا  
زَيْدُ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ مَعَ كَوْنِهِ مُرَكَّبًا مِنْ أَسْمٍ وَحَرْفٍ لِكَوْنِهِ مُتَضَمِّنًا كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ، لِأَنَّا  
نَقُولُ: التَّقْضُ غَيْرُ مُتَوَجِّهِ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ، مُسْتَدِلًّا بِكَوْنِهَا يُفْهَمُ  
مِنْهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ نَحْوِ: صَهْ، وَمَهْ، وَغَيْرِهِ.

وَلَا يَرْدُ<sup>(١)</sup> أَيْضًا عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ حُرُوفٌ نَائِبَةٌ عَنِ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْقَوْلُ  
الْمَشْهُورُ، لِكَوْنِهِ بِالْحَقِيقَةِ مُرَكَّبًا مِنْ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ.

وَقِيلَ عَلَيْهِ: لَوْ كَانَ قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>: يَا زَيْدُ فِي تَقْدِيرِ: أَنَادِي زَيْدًا، لَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ الصَّدَقُ  
وَالْكَذِبُ كَمَا يَتَطَرَّقُ إِلَى قَوْلِكَ: أَدْعُو زَيْدًا، وَبِأَنَّ أَنَادِي زَيْدًا إِخْبَارٌ عَنِ النِّدَاءِ  
وَالْإِخْبَارُ عَنِ النِّدَاءِ غَيْرُ النِّدَاءِ، وَ(يَا زَيْدُ) نِدَاءٌ، وَبِأَنَّ (أَنَادِي زَيْدًا) غَيْرُ مُخْتَصٍ  
بِالنِّدَاءِ<sup>(٣)</sup>، وَ(يَا زَيْدُ) مُخْتَصٌّ بِهِ، وَبِأَنَّ (يَا زَيْدُ) مُخْصَصٌ بِالْحَالِ، وَ(أَنَادِي زَيْدًا)  
لَيْسَ<sup>(٤)</sup> كَذَلِكَ.

(١) في ل: يراد.

(٢) زيادة من ل.

(٣) في ف: بالمنادي.

(٤) في ت - وقبل ليس - زيدت عبارة: غير مختص بالمنادي.

والجواب عن هذه كلها مبني على حرف واحد، وهو أن حذف الفعل، وجعل هذه الحروف / ه و / نائبة عنه ليس إلا لهذا الغرض، أو تقول: [أنادي زيدا الذي هو<sup>(١)</sup> محذوف ومنوب<sup>(٢)</sup>] هذه الحروف للانشاء لا للإخبار بخلاف أنادي زيدا الذي هو الملفوظ، لكون الصيغة مشتركة بين الانشاء والإخبار.

### الاسم - تعريفه

قوله: (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة).  
إنما قدم الاسم على أخويه<sup>(٣)</sup> لقوته وضعفها، من حيث استغناؤه عنهما واحتياجها إليه في الإفادة<sup>(٤)</sup>، وكون تقديم الأقوى على الأضعف أولى. فقوله: (دل

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ف: ثبوت.

(٣) يريد الفعل والحرف.

(٤) على حاشية ت: (ولقائل أن يقول: لا يخلو من أن يراد بأحد الأزمنة الثلاثة واحد منها بعينه كالماضي مثلاً، أو واحد غير معين، وأياً ما كان ينتقض حد الاسم والفعل.

أما إن أريد به واحد بعينه، فلا يُلزم منه أن يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين اسماً لا فعلاً.  
وأما إن أريد به واحد غير معين، فإنه يُلزم منه أن يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلاً اسماً، لا فعلاً. فلا يكون حد الاسم مانعاً، ولا حد الفعل جامعاً، وقد وجب أن يكون الحد جامعاً ومانعاً. هذا خلف.

وجوابه أنه لا يراد به واحد معين، ولا واحد غير معين، بل واحد منها من غير تقييده بالتميين أو بعدم التمييز، لأنه يُلزم منه أن الذي يقترن به الزمان المعين لم يكن فعلاً، بل اسماً. لكنه ليس كذلك. لأننا

على معنى) يَشْمَلُ الكلماتِ الثلاثَ كلها.

وبقوله: (في نفسه) خرجَ عنه الحرفُ.

وبقوله: (غيرَ مقترنٍ) خرجَ عنه الفعلُ والأسماءُ المقترنةُ بالزمانِ كالصُّبُوحِ<sup>(١)</sup> والغُبُوقِ<sup>(٢)</sup> وغيرهما.

وبقوله: (بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ) دَخَلَ فِيهِ الأسماءُ المقترنةُ بالزمانِ لكنْ لا بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، وأعلمُ أنَّ المرادَ من الاقترانِ وعدمِ الاقترانِ في التَّعْرِيفِ الاسمُ والفعلُ ليسَ إلَّا بِحَسَبِ الوَضْعِ، وَلَيْسَ المرادُ مِنَ الأزمنةِ الثلاثةِ إلَّا الماضي والحالُ والمستقبلُ<sup>(٣)</sup> لثلاثِ يردُ على ذلكَ الحدُّ النَّقْضُ بِمِثْلِ الصُّبُوحِ والغُبُوقِ وأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ، والصفاتِ المشبهةِ لأنَّ اقترانَ معانيها، ليسَ بأحدِ الأزمنةِ المعيّنةِ، وإنْ عَرَضَ لِبَعْضِهَا، فَلَيْسَ بِحَسَبِ الوَضْعِ، وَلثلاثِ يردُ عَلَيْهِ النَّقْضُ بِمِثْلِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، لأنَّ اقترانها بالزمانِ المعينِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ أَنَّهَا أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَضَعَتْ مَوْضِعَهَا، وَلثلاثِ يردُ النَّقْضُ أَيْضاً بِمِثْلِ الأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ كِيضْرِبُ لأنَّ عَدَمَ اقترانها في بعضِ المواضعِ بأحدِ الأزمنةِ، إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ العَارِضِ وَلَيْسَ بِحَسَبِ الوَضْعِ، لأنَّ

→ قول: لا نَسَلَمُ لزوم ذلك، لأنَّ الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه أَنَّهُ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ولا منافاة بين واحد منها، وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التمين، وإن لم يقهده. متوسط.، ويريد

بالمتوسط الوافية، والكلام في الوافية: ١٦-١٧.

(١) الصُّبُوحُ: كُلُّ مَا أُكِلَ أَوْ شُرِبَ غُدُوَّةً وَهُوَ خِلَافُ الغُبُوقِ. والصُّبُوحُ مَا أَصْبَحَ عِنْدَهُمْ مِنْ شَرِبِهِمْ

فَشَرَبُوهُ، والصُّبُوحُ مِنَ اللَّبَنِ مَا حَلَبَ بِالْفَدَاةِ. لسان العرب - صبح - ٣: ٢٢٤.

(٢) الغُبُوقُ: الشرب بالعش. لسان العرب - غبق - ١٢: ١٥٤.

(٣) في ل. الاستقبال

الواضع لم يضع الفعل المضارع إلا دالاً على أحد الأزمنة، واللبس إنما حصل عند السامع ولئلا يرد النقض بمثل عسى وبئس وفعل التَّعَجُّبِ، وَحَبْذا، لَأَنَّهَا وإن لم تقترن بأحد الأزمنة، لالتزامهم فيها الإنشاء كما يجيء في أبوابها، فهي تقترن بأحدها بحسب الوضع، ولأجل ذلك قالوا: نَعَمْ وبئس منقولان<sup>(١)</sup> مِنْ<sup>(٢)</sup> نَعَمْ وبئس، وَحَبْذا منقول من حب الشيء وَحَبَّ إذا صار محبوباً.

ولقائل أن يقول: إنَّ هذا التعريف منقوض بالخطوط والعقود والإشارات والنصب<sup>(٣)</sup> لدلالة كل واحد منها على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة، وَلَيْسَتْ باسم لَأَنَّهَا ليست بكلمة.

وأيضاً منقوض بنفس الحد، لأنَّ مجموع قوله: (ما دُلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) دالٌّ على هذا الشيء<sup>(٤)</sup>، وليس باسم لَأَنَّه لو كان اسماً لكان كلمة وليس بكلمة، لكونه مركباً.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهَا بِأَنَّهُ لَمَّا قَسَمَ الْكَلِمَةَ إِلَى الْاسْمِ وَإِلَى غَيْرِهِ، عَلِمَ أَنَّ الْاسْمَ كَلِمَةٌ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ الْكَلِمَةِ فِي حَدِّهِ، فَتَرَكَهَا اعْتِمَاداً عَلَى مَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ، [وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ تَقْدِيرُهُ: الْاسْمُ كَلِمَةٌ كَذَا وَكَذَا]<sup>(٥)</sup>، وَحِينَئِذٍ [لَا

(١) زيادة من ف، ل.

(٢) في ل: عن.

(٣) انظر: معاني العقود والنصب في ١: ١١٤.

(٤) في ف، ل: المعنى.

(٥) ما بين المعقطين ساقط من ف.

يَصْدُقُ<sup>(١)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّكْلِينَ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فظاهرٌ لكنِ الخطوطِ والعقودِ والإشاراتِ غيرَ كلمةٍ، فَلَمْ تَدْخُلْ فِي التَّعْرِيفِ.

وَأَمَّا الثَّانِي<sup>(٢)</sup>، فَلأنَّ مجموعَ الحَدِّ [لَيْسَ كَلِمَةً شَأْنَهَا]<sup>(٣)</sup> ما ذكرنا، لأنَّ مجموعَهُ مركَّبٌ والمركَّبُ لا يكونُ كلمةً وحينئذٍ يخرجُ مثلُ مَعْدِي كَرِبَ عَنْ حَدِّ الْإِسْمِ لِتَرْكِيبِهَا.

واعلم أنَّ في الضَّمِيرِ الَّذِي فِي (نَفْسِهِ) فِي تَعْرِيفِ الْإِسْمِ بَحْثًا، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ الضَّمِيرَ إِمَّا عَائِدٌ إِلَى مَا الَّذِي هُوَ الدَّالُّ أَوْ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْمَدْلُولُ، فَإِنْ عَادَ إِلَى الدَّالِّ كَانَ تَقْدِيرُهُ: الْإِسْمُ شَيْءٌ / هـ / ظ / دَلٌّ<sup>(٤)</sup> عَلَى مَعْنَى، حَصَلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ الدَّالِّ، لَكِنَّ حَصُولَ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الدَّالِّ لَيْسَ إِلَّا كَوْنُ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَعْنَى لِذَلِكَ الدَّالِّ فَيَصِيرُ حَدُّ الْإِسْمِ: شَيْءٌ دَلٌّ عَلَى مَعْنَى هُوَ مَدْلُولُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، وَلِأَنَّهُ مَنْقُوضٌ بِالْحَرْفِ لِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى مَعْنَى هُوَ مَدْلُولُهُ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْمَدْلُولُ، كَانَ تَقْدِيرُهُ: الْإِسْمُ شَيْءٌ دَلٌّ عَلَى مَعْنَى حَاصِلٍ فِي نَفْسِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَهُوَ بَاطِلٌ لِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ الشَّيْءِ حَاصِلًا فِي نَفْسِهِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى الدَّالِّ.

(١) فِي: يَسْقُطُ.

(٢) كَوْنُهُ مَنْقُوضًا بِنَفْسِ الْحَدِّ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ الْمَرْكَبُ. انظر ١: ١٢٨.

(٣) فِي: ل: لِلْكَلِمَةِ لَيْسَ شَأْنَهَا.

(٤) فِي: ل: دَال.

قوله <sup>(١)</sup>: لكنَّ حصولَ ذلكَ المعنى في الدَّالِّ ليسَ إلَّا كونَ ذلكَ المعنى معنىً  
لذلكَ الدَّالِّ.

قلنا: لا نُسلِّمُ أنَّ <sup>(٢)</sup> معنى قولنا: حصولُ ذلكَ المعنى في الدَّالِّ هو أنَّ حصولَ  
ذلكَ المعنى لذلكَ الدَّالِّ لنفسِ الدَّالِّ لا لقياسٍ <sup>(٣)</sup> إلى شيءٍ آخرَ كالحرفِ <sup>(٤)</sup> أو على  
وجهٍ آخرَ كما ذكرناه فيما قبلُ الحروفِ فإنَّها تدلُّ على المعاني، لكنَّ حصولَ تلكَ  
المعاني لتلكَ الحروفِ الدالةِ عليها ليسَ إلَّا بالقياسِ إلى غيرها كما ذكرنا، مِنْ دلالةِ  
حرفِ النِّى (على النِّى) <sup>(٥)</sup> بالقياسِ إلى غيره.  
ويندفعُ النَّقضُ أيضاً بالحروفِ.

ولقائل أن يقول: إنَّ <sup>(٦)</sup> تعريفَ الإسمِ مكرَّرٌ وغيرُ مفيدٍ، لأنَّه قالَ مِنْ قبلُ،  
وقد عُلِمَ بذلكَ حدُّ كلِّ واحدٍ منها.

ويمكنُ أن يُجابَ عنه بأنَّ يقالَ: لا نُسلِّمُ أنَّه مكرَّرٌ، وأنَّما يكونُ مُكرَّراً أنْ لو  
كانَ مذكوراً في كلتا <sup>(٧)</sup> الصُّورَتَيْنِ بالمطابقةِ وَلَيْسَ كذلكَ بلْ كانَ مذكوراً ثمَّ

(١) في ل: وقوله، والكلمة ساقطة من ف. والضمير يعود إلى المناقش في العبارة السابقة وليس إلى ابن  
الحاجب.

(٢) في ل: لأنَّ.

(٣) في ب، ل: لقياسه.

(٤) ساقطة من ف، ت.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) في الأصل وفي ت، ف: كلتي.



بالالتزام وذكره هاهنا بالمطابقة [تقريباً على المبتدئ وتفهماً له]<sup>(١)</sup>.

## خواص الاسم

قوله: (وَمِنْ خَوَاصِّهِ دُخُولُ اللَّامِ إِلَى آخِرِهِ..)

الفرق بين الحدِّ والخاصَّة، أنَّ الحدَّ مُطَرِّدٌ وَمُنْعِكِسٌ<sup>(٢)</sup>، كما يقال: كلُّ كلمةٍ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا فَهِيَ اسْمٌ، وكلُّ اسمٍ كلمةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا، وليستِ الخاصَّةُ تَطَرُّدٌ، كما يقال: كلُّ ما يدخلُ عليه اللامُ فهو اسمٌ، ولا ينعكسُ، فلا يقالُ كلُّ اسمٍ يدخلُ عليه اللامُ لأنَّ كثيراً مِنَ الأسماءِ لا يدخلُ عليه اللامُ، كأَيْنَ، ومَتَى، وكيفَ، وأكثرِ الأعلامِ والمُضمراتِ والمبهماتِ وغيرها.

قوله: (وَمِنْ خَوَاصِّهِ) إشارةٌ إلى كثرتها لأنَّ (مِنْ) للتبعية<sup>(٣)</sup> وحصرها مُتَعَدِّدٌ لِكَثَرَتِهَا، فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مَا هُوَ أَشْهُرُ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً، وَهُوَ أَنَّ بَعْضَهُ لَفْظِيٌّ وَبَعْضُهُ مَعْنَوِيٌّ.

أَمَّا اللَّفْظِيُّ فَهُوَ دُخُولُ اللَّامِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْفِعْلِ لِأَنَّهَا لَوْ دَخَلَتْ عَلَى

(١) في ل: تفهماً للمبتدئ.

(٢) انظر: شرح الفصل لابن يعيش ١: ٢٤. والنص في الكافية شرح الرضي ١: ١٢.

(٣) انظر: الأزهية لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ط دمشق ١٩٧١ م: ٣٢٢. وورصف

المباني للمباني، تحقيق: أحمد محمد الخراط - دمشق: ٣٢٣، والجنى الداني: ٣١٥، ومغني اللبيب لابن هشام،

تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر ١: ٣٥٢.

الأفعال لحولتها<sup>(١)</sup> معارف، لكنّه<sup>(٢)</sup> غير جائز:

أما الأول: فلأن الغرض من وضعها أن تجعل ما تدخله معرفة.

وأما الثاني: فلأن الأفعال محكوم لها والمحكوم يجب أن يكون نكرة، لئلا يفيد

المخاطب شيئاً، فإن الإخبار عن شيء معلوم بشيء معلوم لا يفيد.

وفيه نظر: لأننا لا نسلّم أن الإخبار عن شيء معلوم بشيء معلوم لا يفيد،

وإنما لم يفد أن لو كان الحكم بينهما أيضاً معلوماً، أما إذا كان المخبر عنه، والمخبر به

معلومين، ولم يكن الحكم معلوماً كان مفيداً، وظاهر أن كل واحد منهما يجب أن

[يكون معلوماً]<sup>(٣)</sup>، لوجوب تصوّر المحكوم به والمحكوم عليه. والحق أن نستدل<sup>(٤)</sup>

على ذلك المطلوب بأن أصل الأشياء التنكير، والتعريف زائد عليها، فلو عرّفنا

المخبر به مع عدم الاحتياج إليه لوقع التعريف ضائعاً<sup>(٥)</sup>، ولو قال دخول حرف

التعريف، لكان أصوب، لعمومه، ومنه<sup>(٦)</sup> دخول الجرّ.

وإنما قال: (دخول الجرّ) ولم يقل دخول حرف الجرّ ٦ و / لأن حرف الجرّ

قد<sup>(٧)</sup> يدخل على غير الاسم حكاية، وإنما لم يدخل الجرّ على الفعل، لكون الجرم

(١) في ف، ل: لجعلتها.

(٢) في الأصل: لكنّها.

(٣) في ت، ف: يكونا معلومين.

(٤) قول: يستدلّ.

(٥) في ت: جامعاً.

(٦) يريد من خواص الاسم، ولذلك لو قال: ومنها، كان أولى.

(٧) زيادة من ف، ل.

مختصاً بالفعل، كما يجيء بيانه في بابه، مع كون<sup>(١)</sup> النصب والرفع، مشتركين فيها، فإذا لو دخل على الفعل لكان اعراب الفعل الذي هو فرع الاسم [في الاعراب]<sup>(٢)</sup> أكثر من إعراب<sup>(٣)</sup> الاسم، فيلزم أن يكون للفرع مزية على الأصل، وإنه غير جائز. ومنه: دخول التنوين، والمراد من التنوين سوى تنوين التثنية<sup>(٤)</sup>، أما تنوين التمكن<sup>(٥)</sup> فلأنه يدل على أن لما دخله تمكناً في الاسمية، [وهذا المعنى لا يوجد]<sup>(٦)</sup> إلا في الإسم، وأما تنوين التنكير<sup>(٧)</sup> فلأنه إنما يدخل على الكلمة فرقاً بين المعرفة والنكرة نحو: سيبويه وسيبويه ما، ونحو: صه أي: اسكت الآن وصه أي اسكت سكوتاً ما وقتاً ما<sup>(٨)</sup>. ولما لم<sup>(٩)</sup> يقع الفعل معرفة لم يحتج فيه إلى دخول الفارق، فلم يدخل عليه.

وأما تنوين المقابلة<sup>(١٠)</sup>، فلأنه<sup>(١١)</sup> إنما يدخل على جمع المؤنث السالم عوضاً

(١) في الأصل، وفي ت: أن.

(٢) ساقط من: ل.

(٣) في ت: الاعراب.

(٤) ٥ و ٧ سيتحدث المؤلف عن التنوين وأقسامه من ترفع وتمكن وتنكير في آخر الكتاب ٢: ٦٦١ وما بعدها.

(٦) في ل: ولا يوجد هذا المعنى.

(٨) التنوين علامة التنكير. فقولك هذا سيبويه - بلا تنوين - سيبويه معرفة فهو معروف لدى السامع. وهذا سيبويه آخر، سيبويه هنا نكرة. ومثل ذلك صه أي اسكت وصه - بالتنوين - أي سكوتاً. ينظر الكتاب ١: ٣١١. وشرح الفصل لابن يعيش ٩: ٢٩ - ٣٠. وشرح ابن عقيل - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة ط ١٤، ١: ١٧.

(٩) ساقطة من ت.

(١٠) للمؤلف كلام آخر عن تنوين المقابلة ٢: ٦٦٣.

(١١) في الأصل وفي ت، ف: فلأنها.

مِنْ<sup>(١)</sup> نُونِ الْجَمْعِ، وَلَمَّا لَمْ يَقَعْ الْفِعْلُ جَمَعَ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمَ<sup>(٢)</sup> [لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ التَّنْوِينُ عَوْضاً مِنْ نُونِ الْجَمْعِ]<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا تَنْوِينُ الْعَوْضِ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْمُضَافِ [عَوْضاً مِنَ الْمُضَافِ]<sup>(٥)</sup> إِلَيْهِ عِنْدَ حَذْفِهِ، نَحْوُ: يَوْمِئِذٍ وَسَاعِئِذٍ، وَلَمَّا لَمْ يَقَعْ الْفِعْلُ مُضَافاً لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ هَذَا التَّنْوِينُ. وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ، فَهُوَ الْإِسْنَادُ، أَيْ كَوْنُهُ مُسْنَداً إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مُسْنَدٌ أَبَداً، فَلَوْ كَانَ مُسْنَداً إِلَيْهِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُسْنَداً وَمُسْنَداً إِلَيْهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ. وَلِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ جَوَازُ التَّعْرِيفِ وَالْإِخْبَارِ<sup>(٦)</sup>، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ لَهُ إِخْبَارٌ<sup>(٧)</sup> وَلَا تَعْرِيفٌ، وَأَمَّا: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)<sup>(٨)</sup>. فَهُوَ<sup>(٩)</sup> فِي مَعْنَى<sup>(١٠)</sup>: أَنْ تَسْمَعَ [بِالْمُعِيدِ]<sup>(١١)</sup> فِي مَعْنَى سَمَاعِكَ.

(١) في ل: عن.

(٢) في ت: لم يجمع الفعل.

(٣) في ت: لم يَدْخُلْ تَنْوِينُ وَالْعِبَارَةُ مِنْ وَلَمَّا لَمْ يَقَعْ الْفِعْلُ إِلَى هُنَا سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٤) ذكر المؤلف تنوين العوض في ٢: ٦٦٢.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) في ل: الإخبار.

(٧) في ل: إخبار.

(٨) القول منسوب إلى المنذر بن ماء السماء، ويروي (لَا تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ) (وَأَنْ تَسْمَعَ) (وَتَسْمَعَ بِالْمُعِيدِ). ينظر: مجمع الأمثال للميداني - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢ - مطبعة السعادة

بمصر ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م، ١: ١٢٩.

(٩) في ل: فهي.

(١٠) في ل: لمعنى.

(١١) ساقطة من ف، ل.

ومنه الإضافة، أي كونه مضافاً لا مضافاً إليه لأنَّ الفعل قد يُضافُ إليه، وإنَّما اختصَّ بالإضافة لأنَّ الإضافة، إمَّا للتعريف والتَّخصيص، وإمَّا للتَّخفيف ولا يجوزُ إضافة الفعل للتعريف والتَّخصيص لأنَّه محكومٌ به، وحقُّ المحكومِ به أن يكون نكرةً غيرَ مخصَّصة، لِعدمِ الاحتياجِ إلى التعريف والتَّخصيص، فإذا لو عُرِفَ أو خُصَّصَ [لوقعا ضائعين لأنَّ وضع الفعل للإيهام، فلو عُرِفَ أو خُصَّصَ] <sup>(١)</sup> لَزِمَ نقضُ الغرض. ولا يجوزُ إضافته للتَّخفيف لأنَّ التَّخفيفَ إمَّا يكونُ بحذفِ التنوين أو بحذفِ شيءٍ قامَ <sup>(٢)</sup> مقامَ التنوين، [ولا يوجدُ في الفعل التنوين ولا شيءٌ قامَ <sup>(٣)</sup> مقامَ التنوين] <sup>(٤)</sup>، وإذا كانَ لم يوجد في الفعل شيءٌ من هذا لم <sup>(٥)</sup> يُضَفْ للتَّخفيف.

## المعرب والمبني

قوله: <sup>(٦)</sup> «هو معربٌ ومبنيٌّ»، [المعربُ: المركَّبُ الَّذي لم يُشبه مبنيَّ الأصل] <sup>(٧)</sup>، إلى آخره [أي و <sup>(٨)</sup> الاسمُ معربٌ ومبنيٌّ لأنَّ الاسمَ إمَّا أن يَخْتَلِفَ

(١) ما بين المقفتين ساقط من ف.

(٢) في ت: يقوم، وفي ف، ل: قائم.

(٣) في ت: يقوم، وفي ف، ل: قائم.

(٤) ما بين المقفتين ساقط من ف.

(٥) في سائر النسخ فلم، وما أثبتناه من ت.

(٦) الواو ساقطة من الأصل.

(٧) ما بين المقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ل.

(٨) الواو ساقط من ل.

آخِرُهُ باختلاف<sup>(١)</sup> العوامل<sup>(٢)</sup> لفظاً أو تقديرًا، أو لم يختلف.  
فالأوّل: هو المعرب، والثاني: هو المبني<sup>(٣)</sup>.

## المعرب

فالمُعَرَّب من الأسماء هو المركَّب الذي<sup>(٤)</sup> رُكِّبَ مَعَ غَيْرِهِ<sup>(٥)</sup> ولم يُشَبَّهْ مَبْنِيَّ  
الأصل<sup>(٦)</sup>، أعني الماضي وأمر المخاطب والحروف<sup>(٧)</sup>.

(١) في ل: الاختلاف.

(٢) في ل: العامل.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٤) في ل: أي الذي.

(٥) يريد بقوله: (رُكِّبَ مَعَ غَيْرِهِ) مثل قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ فَهُوَ رُكِّبَ مِنْ ضَرَبَ، ومن زيد.

(٦) يرى الرضي الأسترباذي أن لفظ مبني الأصل يدخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة إذ أصل

جميع الأفعال البناء على مذهب البصريين. الكافية - شرح الرضي ١: ١٦.

(٧) على حاشية ت: مقابل هذا الكلام (إن قيل إن التعريف المذكور منقوض بالنادي المفرد المعرفة، لأنه

يصدق عليه أنه مركَّب لم يشبه مبني الأصل، لأنه يشبه ضمير المخاطب الذي في أدعوك كما صرحتم به في

علة بنائه، وهو ليس بمبني الأصل على تفسيركم مبني الأصل، فيلزم أن يكون معرباً، وليس كذلك.

قلنا: لا نسلم أنه ليس بمشابه لمبني الأصل، فإنه مشابه للكاف الذي في أدعوك الذي هو مشابه

للكاف الذي هو في ذلك وإيّاك فيكون مشابهاً للكاف الذي هو في ذلك وإيّاك، لأنَّ المشابه للمشابه

لشيء مشابه لذلك الشيء. وهذا الكاف حرف.

لا يقال: لا نسلم أن المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين، لأنّا نقول: لا

تغاير هاهنا، لأنه يشبه الكاف التي في أدعوك، في الأفراد والمخاطب، ووقوعه موقعه. وهذا الكاف يشبه

الكاف الذي في ذلك وإيّاك في الأفراد والمخاطب، وإن لم يشبهه في وقوعه موقعه، فيكون المنادى المذكور

فقله: المركب شامل للمعرب ولغيره، مثل «هولاء» من قولنا: قام هولاء.  
فإنه مركب مع أنه مبني، واحترز به عن الذي لم يشبه مبني الأصل، وهو غير معرب  
كالأسماء الغير المركبة<sup>(١)</sup> مع غيرها، وحروف التهجي، والأعداد.  
قله: (لم يشبه مبني الأصل) يخرج أمثال هولاء عنه لأنه<sup>(٢)</sup> مشابه لمبني  
الأصل كما يجيء في بابه، وإنما أخذ هذين القيدين في حد المعرب لأن الاسم إنما  
يكون معرباً بواسطة<sup>(٣)</sup> شرطين:

أحدهما: وجودي وهو وجود سبب للأعراب فتعرض له بقوله: المركب.  
وثانيهما: عدمي، وهو عدم مشابهته لمبني الأصل، فتعرض له بقوله: لم يشبه  
مبني الأصل.

لا يقال: إنه منقوض بباب ما لا ينصرف، لكونه مشابهاً لمبني الأصل الذي  
هو الفعل ومنقوض أيضاً بالمبني<sup>(٤)</sup> الأصل الذي هو الفعل الماضي وفعل الأمر  
والحروف، لأنها مركبة لم تشبه مبني الأصل، لامتناع مشابهة الشيء لنفسه، لأننا  
نقول: لا نسلم أن باب ما لا ينصرف مشابه لمبني الأصل، غاية ما في الباب أنه  
مشابه للفعل ولا يلزم من كونه مشابهاً للفعل الماضي لأنه لا يلزم من كون الشيء

---

→ مشابهاً للكاف الذي في ذلك وإيتاك في الأفراد والخطاب. وهذا القدر كاف في إيجاب البناء، فيكون مشابهاً  
لمبني الأصل. متوسط). وهذه الحاشية مأخوذة من الوافية: ٢٨ - ٢٩.

(١) الصواب غير المركبة، لأن (غير) اسم ملازم للإضافة في المعنى ولا تجتمع الإضافة والألف واللام.

انظر: مغني اللبيب ١: ١٦٩.

(٢) في الأصل: لأنها.

(٣) الصواب بواسطة، لأن الواسطة: الشيء ومنه واسطة القلادة، وهي الدرة التي في وسطها. لسان العرب

- وسط - ٩: ٢٠٨.

(٤) في ف: بمبني.

مشابهاً للعالم كونه مشابهاً للخاص من حيث هو خاص، ولا نُسَلِّمُ أَنَّ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ / ٦ ظ / لم يخرج عنه بَلْ نقول: إِنَّهُ خَرَجَ عَنْهُ <sup>(١)</sup> لَأَنَّ هَذَا الْحَدَّ لَمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُعْرَبَ هُوَ الْمُرْكَبُ الْغَيْرُ الْمَشَابِهُ <sup>(٢)</sup> لِمَبْنِيَّ الْأَصْلِ، فَدَلَّاهُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَبْنِيٍّ الْأَصْلِ أُولَى. أَوْ نقول: إِنَّهُ كَحَدِّ الْأَسْمِ الْمَعْرَبِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْحَدِّ: الْأَسْمُ الْمَعْرَبُ اسْمُ مُرْكَبٍ لَمْ يُشَبَّهِ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ وَحِينَئِذٍ لَمْ يَتَوَجَّهْ النَّقْضُ فِي الْمُرْكَبِ فِي <sup>(٣)</sup> قَوْلِهِ: الْمَعْرَبُ الْمُرْكَبُ تساهل، لَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ جُزْءُ الْمُرْكَبِ، لَأَنَّ الْمُرْكَبَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُرْكَبٌ مَبْنِيٌّ. اعلم أَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يُورَدَ عَلَيْهِ النَّقْضُ بِمِثْلِ: غَلَامٌ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُرْكَبٌ لَمْ يُشَبَّهِ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْرَبٍ وَخَذَهُ، اللَّهُمَّ <sup>(٤)</sup> إِلَّا أَنْ يَرَادَ بِالْتَّرْكِيبِ التَّرْكِيبُ الْإِسْنَادِي.

### حكم الأسماء المعربة :

قوله <sup>(٥)</sup>: (وَحُكْمُهُ أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ <sup>(٦)</sup>).

أَيَّ وَحُكْمُ الْمَعْرَبِ أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ [بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ] <sup>(٧)</sup>، لَفْظاً كَقَوْلِكَ: جَاءَ نِي زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، أَوْ تَقْدِيرًا كَقَوْلِكَ: هَذَا عَصَا، وَرَأَيْتُ عَصَا، وَمَرَرْتُ بِعَصَا. فَإِنْ أَصْلُهُ عَصَوٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، قُلِبَتْ الْوَاوُ أَلِفًا

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) الصواب: غير المشابه. تنظر ١: ١٤٧.

(٣) في ز، ع، ف: في.

(٤) ليست في الأصل.

(٥) ساقطة من ف.

(٦) كلمة (آخره) ساقطة من ل.

(٧) ما بين المقفّتين ساقط من الأصل.



لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار عصاً والاختلاف مقدّر فيه.  
 وإنما قال: **حكم المعرب هذا** ولم يقل: **حدّه هذا** - وإن ذهب إليه قوم - لأنّ  
 معرفة هذا<sup>(١)</sup> الوصف للمعرب، إنما هي بعد معرفة المعرب.  
 فلو عرّف المعرب به، لزم الدور<sup>(٢)</sup>، وهكذا ذكره في شرحه<sup>(٣)</sup>، وهو ممنوع،  
 لأننا لنسلم أنّ معرفة هذا الوصف للمعرب موقوفة على معرفة المعرب، لجواز أن  
 تكون معرفة هذا الوصف حاصلة من استعمال العرب أو غيره، وإنما قال: أو  
 تقديرًا، ولم يقل أو محلاً، لأنّ المبنيات قد تختلف وأخبرها باختلاف العوايل محلاً،  
 نحو: جاءني هؤلاء، ورأيت هؤلاء، ومررت هؤلاء، لأنّ المراد باختلاف الآخر  
 محلاً، هو أنّه لو وقع موقعه مُعرب لكان له اعرابٌ فلا في فيقال: هؤلاء في: «جاءني  
 هؤلاء» في محلّ الرفع، لأنّه<sup>(٤)</sup> فاعل<sup>(٥)</sup> على معنى أنّه لو وقع موقعه مُعرب لكان  
 مرفوعاً<sup>(٦)</sup>، وكذلك في حال النصب والجرّ وحينئذ لو قال: لفظاً<sup>(٧)</sup> أو<sup>(٨)</sup> محلاً لدخل

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) الدور تعريف شيء بثان مجهول يعرف بالشيء الأوّل فيتوقف الشيء على نفسه أو يكون معلوماً قبل أن  
 يكون معلوماً، وهو محال. كتعريف الشمس بأنّها كوكب يطلع في النهار، والنهار زمان تطلع فيه الشمس.

المنطق ١: ٩٧.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب، طبع دار الطباعة العامرة، استانبول: ٨.

(٤) في ت، ف، ل: بأنّه.

(٥) في ت: فاعل جاء. وفي ف، ل: فاعل جاءني.

(٦) في ف: معرباً.

(٧) زاد في ف: بأنّه فاعل جاءني.

(٨) في سائر النسخ: (أو)، وما أئتمناه من ل.

فيه المبنيات.

معنى الاعراب:

قوله: (الاعراب<sup>(١)</sup> ما اختلف آخره به).

أي و<sup>(٢)</sup> الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، وهو الضمة والفتحة والكسرة<sup>(٣)</sup>، وما يقوم مقامها<sup>(٤)</sup> التي هي علة الاختلاف.

وقال<sup>(٥)</sup> في شرحه<sup>(٦)</sup> ما معناه: هذا التعريف الذي ذكرته أولى من التعريف الذي ذكره غيري، وهو أن الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، لأنه إما أن أراد بالاختلاف ما أردته<sup>(٧)</sup>، وهو علة الاختلاف، أو لم يرد. فإن أراد فعبارتنا أسد<sup>(٨)</sup>، لإطلاقنا اسم السبب على المسبب، وإطلاقهم اسم المسبب على السبب، وهو خلاف الأصل.

(١) في ف، ل: والاعراب.

(٢) الواو ساقط من ت، ل.

(٣) في ت، ف: والكسرة والفتحة.

(٤) مقابل هذا الكلام في الأصل حاشية نصها: (أي الاعراب هو الذي يحصل اختلاف آخر المعرب به، أي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة، وما يقوم مقامها، وهو الواو والألف والياء). وهذا النص في الوافية: ٣٢-٣٣.

(٥) في الأصل: فقال.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب: ٩.

(٧) في ل: ما أردته.

(٨) في ت، ف، ل: أصح.

وإن لم يُرد ما أردنا، فلا نُسلم أن ههنا شيئاً غير ما ذكرناه، وعلى تقدير التسليم فذلك الأمر حاصل من الضم والفتح والكسر. فإذا حصل منها امتناع تقسيمه إلى ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup>، لامتناع إقسام المعلول إلى العلة، ولأنه لو انقسم إلى ثلاثة وجب أن يعقل<sup>(٢)</sup> مع كل واحد من هذه الثلاثة، لأن مورد التقسيم<sup>(٣)</sup> مشترك بين الأقسام، ومقول مفعها، لكن الاختلاف لا يعقل مع كل واحد منها، وأيضاً لو كان معلولاً لهذه كما كان الاسم في أول تركيبه مُعرباً لعدم حصول عِلته، وهي هذه الثلاثة.

ثم الذي يدل على أن الاعراب عند المحققين هي هذه الحركات المخصوصة اتفاقهم على أن أنواع الاعراب، رفع، ونصب وجر، وجرم، وهي القاب للضمة والفتحة والكسرة والسكون.

ولقائل أن يقول: في قوله في حد الاعراب: (ما اختلف به آخر المعرب) إيهام لأن الاختلاف الذي هو المعلول يدل على علة ما، ولا يدل على علة معينة، فإن علة الاختلاف تكون الفاعلية والمفعولية والإضافة وتكون العامل وتكون الحركات الثلاث، أو ما يقوم مقامها.

ويمكن أن يجاب عنه: أن حمل علة الاختلاف على العلة القريبة التي هي الحركات الثلاث أو ما يقوم مقامها أولى من حملها على العلة البعيدة التي هي

(١) ساقطة من ت، ف، ل.

(٢) في ت، ع: نفع.

(٣) في ت، ف، ل: القسمة.

غَيْرُهَا.

فإن قيل: كُلُّ واحدةٍ منها ليست بِعِلَّةٍ، للاختلافِ، وإلا لَوُجِدَ مَعَهَا وإذا كانَ كذلك لم يكن كُلُّ واحدٍ منها اعراباً، والمقدَّرُ خلافُه، قلنا: المرادُ من العِلَّةِ جزءُ العِلَّةِ لجوازِ اطلاقِ العِلَّةِ على جزئها، وإذا كانَ كذلك لم يلزم أن يُوجدَ الاختلافُ عندَ كُلِّ واحدٍ مِنْهَا<sup>(١)</sup>.

[اعلم أنه لو قال: الاعرابُ ما اختلفَ هيئَةُ آخرِ المُعَرَّبِ لكانَ أَسَدًا لَّأنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بَلْ تَخْتَلِفُ هيئَةُ آخِرِهِ]<sup>(٢)</sup>.

٧ و / لا يُقالُ: لا جائزُ<sup>(٣)</sup> أن يكونَ الاعرابُ هُوَ الحركةُ، لأنَّهُ قَدْ تُضَافُ الحركةُ إلى الاعرابِ فيقالُ: حركةُ الاعرابِ، فلو كانَ هُوَ الحركةَ لَزِمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه، [وأنَّهُ مُحَالٌ، لأنَّا نقولُ: لا نُسَلِّمُ أنَّ الاعرابَ لو كانَ هُوَ الحركةَ لَزِمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه]<sup>(٤)</sup> لأنَّ الاعرابَ حركاتٌ مخصوصةٌ بإضافةِ الحركةِ إلى الاعرابِ إضافةً العامِّ إلى الخاصِّ، وهو جائزٌ، نحو: كُلُّ الدَّراهِمِ، وغيرُهُ.

(١) هنا تعليق على حاشية الأصل، هذا نصه: (قال في المختصر: لو حمل على العلة التامة لكان أوجه، لأنَّ الاختلاف يوجد مع كُلِّ واحدٍ منها، بناءً على أنَّ الإسم وضع غير معرب، ثم أعرب بسبب العامل، فحصل كُلُّ واحدٍ منها بعدما لم يكن، موجب لاختلاف آخر الكلمة..). وهذا الكلام مأخوذ من الوافية: ٣٣.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ت، ف، ل.

(٣) هكذا في الأصل، ت، ل والأولى: لا يجوزُ، أو غير جائز. وهذا الأسلوب استعمله بعض المتأخرين، قال الأشموني: (وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته، لأنَّه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه). انظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١: ٢٣.

(٤) ما بين المعفتين ساقط من ف، ل.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَعْرَابَ هُوَ الْحَرَكَةُ أَنََّّهُ وُضِعَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعَانِي، وَمَا  
يَكُونُ كَذَلِكَ يَكُونُ لَفْظًا لَا مَعْنَى، وَالْأَعْرَابُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ قَوْلِهِمْ:  
عَرَبْتُ مَعِدَّتَهُ، إِذَا فَسَدَتْ<sup>(١)</sup>، وَأَعْرَبْتُهَا أَزَلْتُ<sup>(٢)</sup> فَسَادَهَا<sup>(٣)</sup>.  
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ قَوْلِهِمْ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ<sup>(٤)</sup> حَاجَتِهِ إِذَا أَبَانَ  
عنها، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ: امْرَأَةٌ عَرُوبٌ إِذَا كَانَتْ مُتَحَبِّبَةً إِلَى زَوْجِهَا<sup>(٥)</sup>.  
وَأِنَّمَا جُعِلَ الْأَعْرَابُ فِي آخِرِ الْمُعَرَّبِ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ، لِلْمُعَرَّبِ، وَالصِّفَةُ إِنَّمَا تَكُونُ  
بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْمَوْصُوفِ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ الْأَعْرَابُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْمُعَرَّبِ وَهُوَ  
آخِرُهُ.

### سبب إعراب الاسم :

قَوْلُهُ: (لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُفْتَوْرَةِ عَلَيْهِ) إِشَارَةٌ إِلَى عِلَّةِ وَضْعِ الْأَعْرَابِ فِي  
الْأَسْمَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَانِيَ مُخْتَلِفَةً، يَلْتَبَسُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لَوْلَا الْأَعْرَابُ،

(١) عَرَبْتُ مَعِدَّتَهُ عَرَبًا فَسَدَتْ. لسان العرب - عرب - ٢: ٨١، وتاج العروس، طبع الكويت - عرب -

٣: ٣٤٣.

(٢) فِي ت، ل: أَي أَزَلْتُ.

(٣) الْإِعْرَابُ بِالْكَسْرِ: الْإِبَانَةُ وَالْإِفْصَاحُ عَنِ الشَّيْءِ، وَالْإِعْرَابُ الَّذِي هُوَ النَّحْوُ إِنَّمَا هُوَ الْإِبَانَةُ عَنِ الْمَعَانِي

بِالْأَلْفَاظِ. لسان العرب - عرب - ٢: ٧٨، وتاج العروس - عرب - ٣: ٣٣٥.

(٤) زَادَ فِي حَاشِيَةِ ت: إِذَا تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ أَعْرَبَ الرَّجُلُ.

(٥) انظر: لسان العرب - عرب - ٢: ٨١.

كقولك: ما أحسن زيداً<sup>(١)</sup>!! وما أحسن زيداً<sup>(٢)</sup>، وما أحسن زيداً<sup>(٣)</sup>؟  
فإن معنى الأول: شيء أحسن زيداً<sup>(٤)</sup>.

ومعنى الثاني: ما صار زيداً ذا حسن.

ومعنى الثالث: أي عضو من أعضاء زيد، أو أي وصف<sup>(٥)</sup> من أوصاف زيد أحسن؟ ولولا الاعراب لما تميز بعض هذه المعاني<sup>(٦)</sup> عن بعض.

فإن قيل: هلاً<sup>(٧)</sup> غيروا الصيغ لأجل كل معنى؟ قلنا: لأنهم لو وضعوا الكل معنى صيغة لأدّى إلى كثرة الألفاظ مع عدم الاحتياج إليها، وليس لقائل أن يقول: إن تخصيصكم قوله (ليدل على المعاني المغتورة) بعلّة وضع الاعراب في الأسماء غير جائز، لأن الاعراب يكون<sup>(٨)</sup> في الفعل كما يكون في الاسم، وكذلك المعاني المغتورة التي هي على وضع الاعراب في الاسم موجودة في الفعل، كما هي موجودة في الاسم. ألا ترى أنك إذا<sup>(٩)</sup> قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع<sup>(١٠)</sup> [كان

(١) ما: نكرة تامة بمعنى (شيء) مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ. أحسن: فعل ماض، وفاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على ما. زيداً: مفعول به منصوب. جملة (ما أحسن...) ابتدائية لا محل لها من الاعراب. جملة (أحسن زيداً) في محل رفع خبر ما.

(٢) ما: حرف نفي لا محل له من الاعراب. أحسن: فعل ماض مبني على الفتح. زيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة في آخره.

(٣) ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. أحسن: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره وهو مضاف. زيد: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة في آخره.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١: ٣٢٩.

(٥) في ت: صفة.

(٦) في ف: من.

(٧) في ل: فهل لا.

(٨) ساقطة من ل.

(٩) في ل: إذ.

(١٠) الواو في العبارة استئنافية إذ لو كانت واو العطف لانتصب أو انجزم (تشرب). انظر: مغني اللبيب ١: ٣٩٧.

المعنى النهي في هذه الحال، ولو قلت بالجزم<sup>(١)</sup> كان المعنى النهي عن كل واحد منها، وإن قلت بالنصب كان المعنى النهي عن الجمع فقط، لأننا نقول: المراد من الاعراب إعراب الاسم لا مطلق الاعراب، والذي يدل عليه قوله: (وأنواعه رفع ونصب وجز) ولم يذكر الجزم. ولأننا لا نسلم أن الاعراب في الفعل يدل على المعاني المغتورة بل [الإزالة اللبس]<sup>(٢)</sup> الذي حصل من اشتراك الواو في المثال المذكور، لكونه مشتركاً بين العطف والجمع والحال، وهو ضعيف لأن ما ذكرناه في الجواب دليل على أن المعاني الحاصلة في الفعل بسبب الغير<sup>(٣)</sup> وهو الواو المشتركة، والاعراب إنما دخل عليه لرفع الالتباس الذي حصل [بسبب الواو]<sup>(٤)</sup> المشتركة، وذلك لا يدل على عدم المعاني المغتورة في الفعل وهو المطلوب في الجواب.

## أنواع الإعراب

قوله: (وأنواعه رفع ونصب وجز).

اعلم أن أنواع الاعراب أربعة، وهي الرفع، والنصب، والجز، والجزم، لكن المصنف لم يذكر الجزم لكونه من اعراب الفعل، وهو يبحث عن إعراب الاسم. وألقاب البناء أربعة أيضاً، وهي<sup>(٥)</sup>: الضم، والفتح، والكسر، والسكون، ولا

(١) ما بين المقتنين زيادة من ل.

(٢) في ت أزال اللبس، وفي ل: إنما أراد اللبس.

(٣) لا يجتمع غير ألف واللام تقدم في ١: ١١٧

(٤) في ل: بالواو

(٥) في ل: وهو

يجوز استعمال ألقاب [الاعراب في البناء]<sup>(١)</sup>، [ولا ألقاب البناء في الاعراب]<sup>(٢)</sup> إلا عند الكوفيين<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والرفع علم الفاعلية إلى آخره...)<sup>(٤)</sup>.

قيل عليه<sup>(٥)</sup>: لو كان الرفع علماً للفاعلية<sup>(٦)</sup>، لما كان موجوداً في غير الفاعل، لأن علامة الشيء لا توجد في غيره، وإلا لما كان علامة له، وهكذا القول<sup>(٧)</sup> في النصب والجر.

وجوابه أن تقول: لا نسلم أنه لو كان علماً للفاعلية لما وجد في غيره  
٧ / ظ / لأن المراد من قولنا: إنه علم للفاعلية<sup>(٨)</sup> أن الرفع وضع للفاعل في الأصل،

(١) في ل: البناء في الاعراب.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من الأصل.

(٣) قال الرضي: (أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعراب في المبني وعلى العكس، ولا يفرقون بينها). بل هناك بعض البصريين لا يفرق بين حركات الاعراب وحركات البناء، فقال قطرب: هي هي، وقال المبرد: الهاء في قولك فيها مخفوض، انظر: المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عبدالحالقي عضية، طبع القاهرة ٣: ٩٠ والكافية - شرح الرضي ٢: ٣، والجمع ١: ٦١.

(٤) سقطت من ت، ف، ل عبارة: إلى آخره، وحل محلها: والنصب على المفعولية والجر على الإضافة.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) قال الرضي: الأولى أن يقال: الرفع علم كون الاسم عمدة، والنصب علم الفضيلة في الأصل ثم يدخل في التمدد تشبهاً بالفضلات. الكافية - شرح الرضي ١: ٢٤.

(٧) في ت، ف، ل: تقول.

(٨) على حاشية الأصل هنا تعليق هذا نصه: (وقال في المختصر: إنما قال: فالرفع علم الفاعلية، ولم يقل: علم الفاعل، لأنه ليس علماً للفاعل فقط لوجوده في غيره، كالمبتدأ وغيره، بل علم للفاعل والأشياء المنسوبة إلى الفاعل وغيره، ولهذا لم يقل أيضاً أن النصب علم المفعول لوجوده في غيره كالتحيز والحال وغيرهما، وإنما لم يقل الجر علم الإضافة، لكونه علماً للإضافة، ولا توجد في غيرها). وهذا التطبيق



ثُمَّ إِنَّ غَيْرَ الْفَاعِلِ أُعْطِيَ الرَّفْعَ لِمِشَابِهِتِهِ الْفَاعِلِ<sup>(١)</sup>، وَهَكَذَا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَإِنَّمَا جُعِلَ الرَّفْعُ لِلْفَاعِلِ وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ، وَلَمْ يُجْعَلْ بِالْعَكْسِ لِأَنَّ الرَّفْعَ أَثْقَلُ مِنَ النَّصْبِ، لِحَصُولِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِ عَضْوَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَالْفَاعِلُ أَقْلُ مِنَ الْمَفْعُولِ<sup>(٣)</sup>، فَأُعْطِيَ الرَّفْعَ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ لِلْفَاعِلِ<sup>(٤)</sup> الَّذِي هُوَ أَقْلُ وَالنَّصْبُ الَّذِي هُوَ أَخْفُ لِلْمَفْعُولِ<sup>(٥)</sup> الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ، لِتَوَازِي<sup>(٦)</sup> قِلَّةِ الْفَاعِلِ ثِقَلِ الرَّفْعِ، وَخِفَّةِ النَّصْبِ كَثْرَةِ الْمَفْعُولِ<sup>(٧)</sup>.

## العامل

قَوْلُهُ: (وَالْعَامِلُ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى<sup>(٨)</sup> الْمُقْتَضِي لِلْأَعْرَابِ)<sup>(٩)</sup>.

اعْلَمْ أَنَّ الْعَامِلَ شَيْءٌ وَالْمُقْتَضَى لِلْأَعْرَابِ شَيْءٌ آخَرُ، فَالْعَامِلُ هُوَ الَّذِي

(١) ذهب سيبويه وابن السراج إلى أَنَّ المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما. يقول سيبويه: واعلم أَنَّ الاسمَ أَوَّلُ أحواله الابتداء وقال ابن السراج: الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: الأول مبتدأ له خبر... والثالث فاعل بني على فعل...

انظر: الكتاب ١: ٧، والأصول في النحو لابن السراج ١: ٦٢، وشرح المفصل ١: ٧٣.

(٢) في ت، ف: العضوين، والعضوان هما الشفتان. الكافية - شرح الرضي ١: ٢٤.

(٣) إِنَّ الفعل لا يكون له إِلَّا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات مثل: أعلمت زيدا الأمر سهلاً.. انظر: شرح المفصل ١: ٧٥.

(٤) في ت، ل: الفاعل.

(٥) في ل: المفعول.

(٦) هذا التعليل ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ١: ٧٥.

(٧) في ت، ف: المفاعيل.

(٨) على حاشية ت: (وفيه نظر. لأنه يخرج منه عوامل الفعل، لأنَّ عامله ليس بسبب مقتضى أعرابه. وجوابه: أَنَّهُ ذَاكَرُ حَذِّ عَوَامِلِ الْاسْمِ. متوسط). وهذا التعليق من الواقعة: ٣٦-٣٧.

(٩) ساقطة من الأصل، ومن ت.

هو<sup>(١)</sup> علّة لمقتضي الاعراب، [كقولك: قام زيد، فإن العامل هو قام والمقتضي لإعراب زيد]<sup>(٢)</sup> هي الفاعلية، كما عرفت<sup>(٣)</sup>، وهي إنما تحصّلت وتقومت، بالعامل الذي هو قام، فإن وقع اختلاف في العامل في بعض الصور ليس<sup>(٤)</sup> اختلافاً في هذه القاعدة.

مثلاً العامل في المضاف إليه هل هو اللام المقدّرة، أو<sup>(٥)</sup> إضافة اسم إليه، أو غير ذلك؟

وليس هذا الاختلاف اختلافاً في أن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، بل فيما يحقق المعنى المقتضي للإعراب. وإنما احتاج إلى تعريف العامل، لأنّه ذكره في حكم المعرب، ولم يكن بيناً بنفسه فاحتاج إلى تعريفه.

## الأسماء المعربة

محلّها من الاعراب:

قوله: (فالمفرد المنصرف.. إلى آخره..).

اعلم أنّه لما كان أعراب الأسماء يختلف لأنّ أعراب<sup>(٦)</sup> بعضها بالحركات

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) ما بين العفنتين ساقط من ل.

(٣) في ل: عرفته.

(٤) الصواب: فليس.

(٥) في ت: و.

(٦) في ت: الاعراب.

والبعض<sup>(١)</sup> الآخر بالحروف احتيج إلى تقسيم الأسماء إلى أقسام، كل قسم منها اشترك<sup>(٢)</sup> في نوع واحد من الاعراب، ففُصِّمَتْ باعتبار اشتراك أقسامها في نوع واحد من أنواع الاعراب.

### علامات الإعراب الأصلية والفرعية :

وَقَبْلَ الشَّرُوعِ فِي عَدِّ<sup>(٣)</sup> أَقْسَامِهَا نَذْكُرُ مُقَدِّمَةً، وَهِيَ أَنَّ أَصْلَ الْمُعْرَبِ أَنْ يَكُونَ أَعْرَابُهُ بِالْحَرَكَاتِ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْحُرُوفِ، فَإِنْ كَانَ بِالْحَرْفِ فَلِإِعْلَةٍ وَأَصْلُ مَا كَانَ أَعْرَابُهُ بِالْحَرَكَاتِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلِإِعْلَةٍ. وَأَصْلُ مَا كَانَ أَعْرَابُهُ بِالْحُرُوفِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالْوَاوِ، وَنَصْبُهُ بِالْأَلْفِ، وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ، لِيَجَانِسَ كُلُّ حَرْفٍ حَرَكَةَ ذَلِكَ الْإِعْرَابِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلِإِعْلَةٍ. وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَنَقُولُ: أَقْسَامُ الْأَسْمَاءِ بِاعْتِبَارِ مَا ذَكَّرْنَا أَنْوَاعَ: أَحَدَهَا: الْمَفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ، وَالْجَمْعُ الْمَكْثَرُ الْمُنْصَرِفُ، بِالضَّمَّةِ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَالْفَتْحَةِ فِي حَالِ النَّصْبِ، وَالْكَسْرِ فِي حَالِ الْجَرِّ، كَقَوْلِكَ:

جاءني زيدٌ ورجالٌ، ورأيتُ زيداً ورجالاً، ومررتُ بزيدٍ ورجالٍ.

وإنما قَيَّدَ الْمَفْرَدَ بِالْمُنْصَرِفِ، وَالْجَمْعَ بِالْمَكْثَرِ الْمُنْصَرِفِ لِأَنَّهَا<sup>(٥)</sup> لَوْ لَمْ يَكُنْ<sup>(٦)</sup>

(١) في ف: وبعض تراجم ١: ١١٩.

(٢) في ت: يشترك.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ف: أخف.

(٥) في ف: لأنها.

(٦) في ف: تكن.

كذلك لما كان اعرابها كذلك، واعراب هذا النوع جاء على الأصل.  
ولقائل أن يقول ما ذكر منقوض<sup>(١)</sup> بالأسماء الستة لأنها مفردة منصرفة،  
مع أن اعرابها ليس<sup>(٢)</sup> بالضمّة والفتحة والكسرة، اللهم إلا أن تقول المراد من المفرد  
ما كان غير مضاف ولا مثنى ولا مجموع، وحينئذ لا<sup>(٣)</sup> يدخل في ذلك الحكم مثل:  
غلام زيد [لكنه داخل]<sup>(٤)</sup> فيه.

وجوابه أن نقول لا يرد النقض بالأسماء الستة لخروجها<sup>(٥)</sup> عن المفرد  
المنصرف، لذكره له بعده أحكاماً خاصة.

وثانيها: جمع المؤنث السالم فإن رفعة بالضمّة ونصبه وجرة بالكسرة  
فاعرابه بالحركات جاء<sup>(٦)</sup> على أصله في الرفع والجر، ولم يجز على القياس في  
النصب مع إمكانه لأن النصب كان محمولاً على الجر في جمع المذكر السالم، مع أنه  
أصل، فلو لم يحمل ههنا لزم أن تكون للفرع، الذي / ٨ و / هو جمع المؤنث السالم  
مزية على الأصل. [الذي هو جمع المذكر]<sup>(٧)</sup>.

لا يقال كان من الواجب على المصنف تقديم جمع المذكر السالم على جمع

(١) في ت: يورد النقض، وفي ف، ل: يورد النقض عليه.

(٢) في الأصل، وفي ف: ليست.

(٣) في ت، ف، ل: لم.

(٤) في ل: لكونه داخل.

(٥) في الأصل: لخروجه.

(٦) في ف، ل: جار.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من ل.

المؤنث السالم بالوضع، لكون الثاني فرعاً على الأول، لآنا نقول: إِنَّمَا قَدَّمَ جَمْعٌ<sup>(١)</sup>  
 المؤنث السالم على جمع المذكر السالم، لكون اعراب الأول بالحركة<sup>(٢)</sup>، و[اعراب  
 جمع المذكر]<sup>(٣)</sup> بالحروف، والأصل في الاعراب [أن يكون بـ]<sup>(٤)</sup> الحركات دون  
 الحروف، والكلام وَقَعَ في الاعراب.

وإنَّمَا قَدَّمَ جَمْعَ المؤنث السالم<sup>(٥)</sup> على غير المنصرف مَعَ أن اعرابهما بالحركات  
 لآنه خالف القياس في شيء أضعف وَهُوَ الفتح، وَغَيْرُ الْمُنْصَرِفِ خالف في شيء  
 أقوى، وهو الجرُّ، فَقَدَّمَ جَمْعَ المؤنث لهذا<sup>(٦)</sup> الاعتبار.

#### اعراب ما لا ينصرف:

وَاللَّيْثُهَا، غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ، وَاِعْرَابُهُ بِالضَّمَّةِ فِي الرِّفْعِ وَالْفَتْحَةِ فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ،  
 فَجَرَى بِنَصْبِهِ<sup>(٧)</sup> وَرَفَعَهُ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ، [وَلَمْ يَجْرِ جَرُّهُ عَلَى الْقِيَاسِ]،<sup>(٨)</sup> كَمَا  
 سَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ.  
 وَلِقَائِلِ أَنْ يورَدَ عَلَيْهِ النِّقْضُ بِبَابِ جَوَارٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، عِنْدَهُ مَعَ أَنَّ  
 رَفْعَهُ لَيْسَ بِالضَّمَّةِ.

(١) ساقطة من: ف.

(٢) في ل: الحركات.

(٣) في ل: الثاني.

(٤) ما بين العفتين ساقط من ل.

(٥) ساقط من ل.

(٦) في ف، ل: بهذا.

(٧) في ل: نصبه.

(٨) في ل: دون جرّه.

وَجَوَابُهُ: أَنَا<sup>(١)</sup> لَا نُسَلِّمُ أَنَّ رَفْعَهُ لَيْسَ بِالضَّمَّةِ، بَلْ أَنَّهُ بِالضَّمَّةِ وَلَكِنَّهُ<sup>(٢)</sup> تَقْدِيرًا.

اعرابُ الأسماءِ الستة:

ورائِعها: الأسماءُ الستة وهي:

أَبُوكَ وَأَخُوكَ<sup>(٣)</sup> وَحَمُوكَ، وَهَنُوكَ وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ، مضافَةٌ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ.

وَشَرِطٌ فِي اِعْرَابِهَا بِالْحُرُوفِ شَرْطِينَ:

أَحَدُهُمَا<sup>(٤)</sup>، أَنْ تَكُونَ مضافَةً لَأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ<sup>(٥)</sup> مضافَةٌ لَكَانَتْ مَعْرَبَةً بِالْحَرَكَاتِ.

تَقُولُ: هَذَا أَبٌ، وَرَأَيْتُ أَبًا وَمررت بِأَبٍ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا تَكُونَ إِضافَتُهَا إلى ياءِ المتكلمِ، لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مضافَةً إلى ياءِ المتكلمِ لَكَانَتْ مَبْنِيَّةً عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَمَعْرَبَةً اِعْرَابًا تَقْدِيرِيًّا عِنْدَهُ، وَحَقِيقَةً عِنْدَ بَعْضِهِمْ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: اِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ يَحْتَاجُ إلى شَرْطٍ آخَرَ لَمْ يَذْكُرْهُ. وَهُوَ كَوْنُهَا<sup>(٦)</sup> غَيْرَ مُصَغَّرَةٍ لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُصَغَّرَةً لَكَانَ اِعْرَابُهَا بِالْحَرَكَاتِ. تَقُولُ: جَاءَنِي

(١) ساقطة من ل.

(٢) زيادة من ت.

(٣) في الأصل أحوك وأهوك

(٤) ساقطة من الأصل

(٥) زيادة من ت

(٦) في ت كونه

أُخِيكَ، ورأيت أُخِيكَ، ومررت بِأُخِيكَ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يَقُولَ: (أَبُوكَ.. إِلَى آخِرِهِ..) مِضَافَةً [إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ] <sup>(١)</sup> غَيْرَ مُصَغَّرَةٍ.  
 وجوابه: أَنَّ قَوْلَهُ <sup>(٢)</sup> أَبُوكَ بِلَفْظِ الْمُكْبَرِ أَغْنَاهُ عَنْ أَنْ يُذَكِّرَ غَيْرَ مُصَغَّرَةٍ لِأَنَّ الْمُكْبَرُ لَا يَكُونُ مُصَغَّرًا <sup>(٣)</sup>.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَعُودَ وَيَقُولَ: مَا ذَكَرْتُمْ يَقْتَضِي الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْ ذِكْرِ لَفْظِهِ <sup>(٤)</sup>  
 (مِضَافَةً) لِأَنَّ لَفْظَةَ (أَبُوكَ) تَغْنِي <sup>(٥)</sup> عَنْهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظَةِ (أَبُوكَ) لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِضَافًا إِلَى اسْمٍ آخَرَ نَحْوِ: أَبِي زَيْدٍ، لَيْسَ حُكْمُهُ كَذَلِكَ [مَعَ أَنَّهُ كَذَلِكَ] <sup>(٦)</sup>، وَلَيْسَ أَنَّهُ لَوْ <sup>(٧)</sup> اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ الْمُكْبَرِ لَتَوَهَّمُ مِنْهُ <sup>(٨)</sup> مَا هُوَ خِلَافُ الْوَاقِعِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَعْرَابَهَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ <sup>(٩)</sup> وَأَعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ <sup>(١٠)</sup>، وَإِنْ كَانَ فِيهِ اخْتِلَافَاتٌ <sup>(١١)</sup> كَثِيرَةٌ وَإِذَا كَانَ أَعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ لَمْ تَكُنْ جَارِيَةً عَلَى

(١) ساقط من الأصل.

(٢) في ت: قولك.

(٣) في ت، ف: مصغره.

(٤) في ت: لفظ.

(٥) في ل: مفع.

(٦) ساقط من ت.

(٧) في ت، ل: إذا.

(٨) ساقطة من الأصل.

(٩) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحروف والحركات التي قبلها. فإذا قلت: هذا أبوك فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو والضمة التي قبلها. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٢.

(١٠) انظر: الإنصاف ١: ١٠٠.

(١١) اختلافات: جمع اختلاف، واختلاف مصدر، والنحاة لا يرون جمع المصدر والقرآن الكريم يقول: ﴿وَلَوْ

القياس، [وإنما لم تكن جاريةً على القياس] <sup>(١)</sup> لأنها كانت مُكَبَّرَةً <sup>(٢)</sup> من حيث كانت مضافةً، وكَثُرَ استعمالُها، وكانَ في أواخرِها حروفٌ تَصْلُحُ أَنْ تكونَ إعراباً، بأنْ حَصَلَ نَقْلٌ <sup>(٣)</sup> حَالِ الرَّفْعِ. مثلاً: هذا أبوك أصله أَبُوكَ فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الواوِ إلى الباءِ بعدَ سَلْبِ حَرَكَةِ الباءِ، فصَارَ أَبُوكَ.

وَحَصَلَ قَلْبٌ <sup>(٤)</sup> حَالِ النَصْبِ، مثلاً: أصل رأيت أباك، أَبُوكَ، قُلِبَتْ الواوُ أَلْفاً، لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها فصَارَ أَبَاكَ.

وَحَصَلَ [نَقْلٌ مَعَ قَلْبٍ] <sup>(٥)</sup> حَالِ الْجَرِّ <sup>(٦)</sup>، مثلاً: أصلُ مَرَرْتُ بِأبيكَ أَبُوكَ فنقلت حركة الواوِ إلى ما قبلها بعدَ سَلْبِ حركته استثقلاً، وقليت <sup>(٧)</sup> الواو، لِسَكُونِهَا، وانكسار ما قبلها، فَصَارَتْ مَرَرْتُ بِأبيكَ <sup>(٨)</sup>.

وأما كونُ الرفعِ بالواوِ والنصبِ بالألفِ، والجرُّ بالياءِ، فَعَلَى الْأَصْلِ.

---

→ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْ جَدُّوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً: سورة النساء: ٨٢. والمؤلف نفسه قرّر ذلك في ١: ١٢٠.

(١) ساقط من الأصل، ومن ل.

(٢) في ت: مكبر، وفي ل: متكثرة.

(٣) في ل: نقل.

(٤) في ل: نقل.

(٥) في ل: نقل.

(٦) هذا رأي علي بن عيسى الرّبعي الذي ذهب إلى أن الأسماء الستة إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. ينظر: الإنصاف: - مسألة ٢ - ١: ١١. (٧) في ت: نقلت.

(٨) ينظر: شرح المفصل ١: ٥٢. وهذا الفرض لا طائل تحته وما هو إلا متاهات وكان الأولى به أن يقرّر أن (أبوك) أصلها أبك ثم مطّلت الضمة فصارت واواً و(أباك) أصلها أبك ثم مطّلت الفتحة فصارت ألفاً و(أبيك) أصلها أبك ثم مطّلت الكسرة فصارت ياءً.



## الألف والياء والواو في: المثنى وجمع المذكر السالم وكلا والعقود

وَحَامِسُهَا: المثنى، وَكِلَا<sup>(١)</sup> مضافاً إلى مضمير، وإثنان.  
وسادسها: جمعُ المذكرِ السَّالمِ، وأولُو، وعشرون، وأخواتها.  
اعلم أنَّ المصنَّفَ ذهبَ إلى أنَّ هذه الحروفَ أعرابٌ<sup>(٢)</sup>، والبصريون<sup>(٣)</sup> ذهبوا  
إلى أنَّها حروفُ الاعرابِ<sup>(٤)</sup>، وذهبَ بَعْضُهُمْ<sup>(٥)</sup> إلى أنَّها دلائلُ الاعرابِ، وليسَ  
بإعرابٍ ولا حروفٍ إعرابٍ / ٨ ظ / .  
وذهب أبو عَمَرَ<sup>(٦)</sup> الجرمي<sup>(٧)</sup> إلى أنَّ انقلاَبَها هُوَ الاعرابُ<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل: كلا.

(٢) الذي ذهب إليه ابن المحاسب هو رأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنَّها أعراب وإليه ذهب قطرب. ينظر: الإنصاف - مسألة ٣ - ١: ١٩.

(٣) في ت، ل: والبصريين.

(٤) والمقصود بحرف الاعراب: آخر حرف من الكلمة، كالدال من زيد. انظر: الإنصاف ١: ١٩، ٢٤.

(٥) وهم: أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرِّد، وأبو عثمان المازني. ينظر: المصدر السابق.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) في الأصل، وفي ت، ل: عمرو.

(٨) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي من علماء البصرة أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة وحدث عنه المبرِّد.

مات سنة ٢٢٥ هـ. انظر: مراتب النحويين: ١٢٢، وطبقات النحويين: ٧٤، ونزهة الالباء: ١١٤.

وأبناء الرواة ٢: ٨١، وبغية الوعاة ٢: ٨.

(٩) ينظر: الإنصاف - مسألة ٣ - ١: ٢٠، وشرح الفصل لابن يمش ١: ٥٢.

وَالَّذِي يَصْلُحُ [أَنْ يَكُونَ] <sup>(١)</sup> دَلِيلًا لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ <sup>(٢)</sup> هَذِهِ الْحُرُوفَ  
تَتَغَيَّرُ وَتَتَبَدَّلُ بِالْعَوَامِلِ، وَنَفَهُمْ مِنْهَا <sup>(٣)</sup> الْأَعْرَابَ وَلَا شَيْءَ مِنْ حُرُوفِ الْأَعْرَابِ  
كَذَلِكَ، أَوْ يَقُولُ كُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ الْأَعْرَابُ.

وَالَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْبَصَرِيُّونَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ إِنَّمَا زِيدَتْ لِتَدُلَّ عَلَى التَّثْنِيَةِ  
وَالْجَمْعِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ يَدُلُّ عَلَى الْمَفْرَدِ، وَإِذَا زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَيْهِ دَلَّتْ  
عَلَى التَّثْنِيَةِ، أَوْ عَلَى الْجَمْعِ، وَإِذَا كَانَتْ <sup>(٤)</sup> كَذَلِكَ كَانَتْ هَذِهِ مِنْ تَمَامِ صِيغَةِ الْكَلِمَةِ الَّتِي  
وُضِعَتْ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ النَّاءِ فِي (قَائِمَةٍ) وَالْأَلْفِ فِي (حُبْلَى)، فَكَمَا أَنَّ  
النَّاءَ وَالْأَلْفَ هُمَا حَرْفَا الْأَعْرَابِ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْحُرُوفُ هَهُنَا <sup>(٥)</sup>. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ  
عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ لَا تُسَلِّمُ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ تَمَامِ [صِيغَةِ الْكَلِمَةِ الَّتِي وَضِعَتْ لِلتَّثْنِيَةِ  
وَالْجَمْعِ] كَانَتْ حُرُوفَ أَعْرَابٍ لِمَوَازٍ أَنَّهَا تَكُونُ <sup>(٦)</sup> مِنْ تَمَامِ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ مَعَ <sup>(٧)</sup>  
كُونِهَا أَعْرَابًا.

وَحُجَّةٌ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا دَلِيلٌ <sup>(٨)</sup> الْإِعْرَابِ وَلَيْسَتْ بِحُرُوفِ الْأَعْرَابِ، وَلَا

(١) ساقط من الأصل.

(٢) ليس في ل.

(٣) في ل: منه.

(٤) في ت: كان.

(٥) ينظر: الإنصاف - مسألة ٣ - ١: ٢٠.

(٦) ما بين المقتضين ساقط من الأصل.

(٧) في الأصل: بمنع كونها.

(٨) في الأصل: وفي ت، ز، ح، ف. دلالة

بالاعراب هي أنها لو كانت اعراباً لما اختل معنى الكلمة بسقوطها كما <sup>(١)</sup> يختل بسقوط الحركّة، ولو كانت حروف اعراب لما دلت على الاعراب، لكنها دلت، ألا ترى أنك إذا قلت: قام رجلاً، عليم أنه مرفوع؟ وإذا بطل كونها حروف اعراب وبطل كونها اعراباً، وفهم منه الاعراب نعين أن تكون دليل <sup>(٢)</sup> الاعراب <sup>(٣)</sup>.

والجواب عنه: أن نقول لا نسلم أنها لو كانت <sup>(٤)</sup> إعراباً لما اختل معنى الكلمة بسقوطها، وإنما لم يختل أن لو لم تكن دليل التثنية والجمع مع كونها اعراباً. وقول الجرّمي و<sup>(٥)</sup> هو أن انقلابها هو الاعراب فاسد، لأنه يؤدي إلى أن يكون الاسم قبل انقلابها مبنياً <sup>(٦)</sup>، أو يؤدي إلى أن يكون الاعراب بغير حركة <sup>(٧)</sup>، ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم <sup>(٨)</sup>، مع أنه لا دليل على ما قال.

وإذا [عرفت ما ذكرنا] <sup>(٩)</sup> عرفت أن ما ذهب إليه المصنف هو الصحيح، وحينئذ يكون اعراب التثنية والجمع بالحروف، فيكون جارياً على خلاف القياس من وجهين:

(١) في ف، ل: لم.

(٢) في الأصل وفي ت، ز، ع، ف: دلائل.

(٣) الإنصاف - مسألة ٢ - ١: ٢٠.

(٤) في ل: كان.

(٥) الواو ليس في الأصل.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن عيش ١: ٥٢.

(٧) في ت: الحركة.

(٨) ينظر: الإنصاف - مسألة ٣ - ١: ٢١ - ٢٢.

(٩) ما بين المقتنين ساقط من ب

أحدهما من جهة أن اعرابها بالحروف.

والثاني، من جهة أن أصل ما كان اعرابه بالحروف أن يكون بالواو في الرفع<sup>(١)</sup>، وبالألف في النصب، وبالياء في الجر، وليس اعرابُ التثنية والجمع كذلك. وأما مخالفتها القياس، في الوجه الأول، فلائها فرعان على الآحاد، وكان اعرابُ الآحادِ نعي<sup>(٢)</sup> الأسماء<sup>(٣)</sup> الستة بالحروف [التي هي فرع]<sup>(٤)</sup> على الاعراب بالحركات، فلو كان اعرابها<sup>(٥)</sup> بالحركات لكان للفرع مزية على الأصل، وإنه غير جائز، ولأنها متكثران في المعنى، وكان في آخرهما حروف تصلح أن تكون اعراباً، فجعل اعرابهما بتلك<sup>(٦)</sup> الحروف.

وأما مخالفتها القياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة وهي: الواو، والألف، والياء.

وللتثنية والجمع ستة أحوالٍ وحينئذٍ لجروا في التثنية والجمع على القياس كما جروا في الأسماء الستة لالتبس أحدهما بالآخر. ألا ترى أنك لو قلت: [ضربتُ زيداك]<sup>(٧)</sup> لم يُعلم أنه تثنية أم جمع؟

(١) في الأصل، وفي ل: بالرفع.

(٢) في ت، ف، ل: أعني.

(٣) في ف: أسماء.

(٤) في ف: الذي هو فرع، وفي ل: الذي مرفوع.

(٥) في ف: اعرابها.

(٦) في ت، ف: تلك.

(٧) في ل: ضربت زيدان.

وَلَوْ جَرَوْا عَلَى الْقِيَاسِ فِي التَّثْنِيَةِ وَحَدَّثَهَا لَبَقِيَ الْجَمْعُ بِإِعْرَابٍ، وَكَذَلِكَ  
بِالْعَكْسِ، وَإِذَا كَانَ<sup>(١)</sup> كَذَلِكَ قَسَمْتَ هَذِهِ الْحُرُوفَ عَلَيْهَا بِأَنْ جَعَلُوا إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ  
بِالْأَلْفِ حَالَ الرَّفْعِ، لَوْ قَوَّعِهِ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا لِلتَّثْنِيَةِ، نَحْوُ: ضَرَبَا وَيَضْرِبَانِ وَجَعَلُوا  
إِعْرَابَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ [فِي حَالِ الرَّفْعِ]<sup>(٢)</sup> لَكُنِ الْوَاوِ لِلْمَرْفُوعِ<sup>(٣)</sup> فِي الْأَصْلِ،  
وَلَوْ قَوَّعِهِ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا فِي نَحْوِ: ضَرَبُوا، وَيَضْرِبُونَ وَجَعَلُوا إِعْرَابَهُمَا بِالْيَاءِ فِي<sup>(٤)</sup>  
حَالِ الْجَمْعِ لَكُنِهَا لِلْجَمْعِ فِي الْأَصْلِ. وَفُرِّقَ<sup>(٥)</sup> مَا بَيْنَهُمَا بِأَنْ كُسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي الْجَمْعِ  
وَفُتِحَ النُّونُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَكُسِرَ النُّونُ ثُمَّ أَتْبَعَ النَّصْبَ الْجَمْعَ دُونَ  
الرَّفْعِ لِمُنَاسَبَةِ النَّصْبِ الْجَمْعَ مَنَاسِبَةً أَكْثَرَ مِنْ مَنَاسِبَةِ الرَّفْعِ، لَكُنِهَا فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ،  
وَلَكُنِ النَّصْبُ أَقْرَبَ فِي الْمَخْرَجِ إِلَى الْجَمْعِ، لَأَنَّ النَّصْبَ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ وَالْجَمْعُ مِنْ  
وَسْطِ الْفَمِّ، وَالرَّفْعُ مِنَ الشَّفَتَيْنِ. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا جَعَلُوا<sup>(٦)</sup> الْفَرْقَ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ  
حَالَ النَّصْبِ وَالْجَمْعِ بِعَكْسٍ مَا فَعَلُوا.

قلنا: أَمَا فَتَحَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ / ٩ و / فِي التَّثْنِيَةِ، فَلِأَنَّهُ يَجِبُ فَتْحُهُ حَالَ الرَّفْعِ،  
لَأَجْلِ الْأَلْفِ، فَوَجِبَ فَتْحُهُ<sup>(٧)</sup> حَالَ [النَّصْبِ وَالْجَمْعِ لِأَجْلِ]<sup>(٨)</sup> الْيَاءِ لِلْأَطْرَادِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: كَانَتْ.

(٢) فِي ت: لِلرَّفْعِ. وَفِي ف، ل: حَالِ الرَّفْعِ.

(٣) فِي ل: لِلرَّفْعِ.

(٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) فِي ت: وَفُرِّقَ.

(٦) فِي ت، ف، ل: فَعَلُوا.

(٧) فِي الْأَصْلِ: فَتَحَهَا.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ف، ل.

وأما كسر النون منها<sup>(١)</sup>، فلأنَّ التثنيةَ أصلٌ بالقياسِ إلى الجمعِ، و[الكسرِ  
لالتقاء]<sup>(٢)</sup> الساكنينِ هو الأصلُ، فأعطيَ الأصلُ للأصلِ<sup>(٣)</sup>.

وإذا تقررَ ذلك فنقولُ: الألفُ في قولك: جاءني الزيدانِ<sup>(٤)</sup> للاعرابِ<sup>(٥)</sup>  
وعلامَةِ التثنيةِ، والنونُ عوضٌ عن<sup>(٦)</sup> الحركةِ، والتنوينِ اللذينِ<sup>(٧)</sup> كانا<sup>(٨)</sup> في الواحدِ،  
وكذا<sup>(٩)</sup> [الواوُ والياءُ]<sup>(١٠)</sup>.

لا يقالُ لا جائزُ أن تكونَ النونُ عوضاً عن الحركةِ لسقوطِهِ عندَ الإضافةِ،  
في مثلِ قولك جاءني مسلماً زيدٌ<sup>(١١)</sup>، والحركةُ لا تسقطُ عندَ الإضافةِ ولا مِن  
التنوينِ لاجتماعِهِ مع الألفِ واللامِ، وَعَدَمِ اجتماعِ التنوينِ مَعَهَا، لأنَّنا نقولُ: النونُ  
عِوضٌ مِن<sup>(١٢)</sup> الحركةِ فَقَطْ حالَ اللامِ، نحو: الزيدانِ، وَمِنَ التنوينِ فَقَطْ حالَ

(١) في ل: منه.

(٢) في ف، ل: كسر التقاء.

(٣) في ف، ل: الأصل.

(٤) في ف: زيدان.

(٥) في ف: الاعراب.

(٦) في ف: من.

(٧) في الأصل، وفي ف: الذي.

(٨) في ت، ف، ل: هما.

(٩) في ت، ف، ل: كذلك.

(١٠) في ت، ف، ل: الباء والواو.

(١١) لو قال جاءني علاماً زيد كان أسدً لأنَّ المسلم لا يضاف إلى زيد أو عمرو.

(١٢) في الأصل: عن.

الإضافة ومنها معاً حال عدم<sup>(١)</sup> اللام والإضافة، نحو: زيدان.  
ولقائل أن يعود فيقول: لا جائز أن تكون النون عوضاً عن الحركة والتنوين  
لتحقيق النون عند الوقف، وامتناع تحقيق التنوين والحركة عنده.  
والذي يمكن أن يكون جواباً عنه وعمّا تقدّم أنه ليس يجب للمعوض ما يجب  
للمعوض عنه من الأحكام.

فإن قيل: كيف يكون النون عوضاً من<sup>(٢)</sup> الحركة وأنتم قلتم: إن تلك الحروف  
هي<sup>(٣)</sup> للإعراب، فلو كان عوضاً منها<sup>(٤)</sup> لزم اجتماع<sup>(٥)</sup> العوض والمعوض عنه<sup>(٦)</sup>  
وهو غير جائز، قلنا<sup>(٧)</sup>: المراد من قولنا: إن الألف هو الأعراب مثلاً في قولك:  
جاءني الزيدان هو أن الزيدان مختصّ بحال الفاعلية دون غيرها وهذا أمر معنوي،  
والنون عوض من الحركة، لا من ذلك الأمر المعنوي. فإذا لم يلزم من اجتماعهما  
اجتماع العوض والمعوض عنه.

اعلم<sup>(٨)</sup> أن قولنا: إن النون عوض من الحركة والتنوين، ليس على مذهب

(١) في ت، ف، ل: غير.

(٢) في الأصل: عن.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) في ت: عنها.

(٥) ساقطة من ت.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في ل: قلت.

(٨) في ل: واعلم.

المُصَنَّفِ وذلك لأن هذه الحروف، أعني الواو والألف والياء بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة عنده وحينئذ لا يرد عليه ما ذكرنا من الإشكالات.

ثم أعلم أنه إنما <sup>(١)</sup> أفرد (كلا) بالذكر لأنه ليس تنية لأن المراد بالتنية اسم الحِقِّ بآخره أَلِفٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ، و(كلا) ليس كذلك فوجب ذكرها، لأن حكمها مثل حكم التنية في الاعراب <sup>(٢)</sup>.

أما عند الكوفيين فإنه تنية لفظاً ومعنى <sup>(٣)</sup>، وأصله عندهم (كل) <sup>(٤)</sup> فحذفت اللام تخفيفاً وأتى بالِفِ <sup>(٥)</sup> التنية وحذف التنوين للزومها الإضافة <sup>(٦)</sup>.

وحجَّتْهم على أن ألفه أَلِفٌ لتنية، [هي أنها تنقلب حال النصب والجر إلى الياء إذا أضيفت إلى المضمر، فإنها] <sup>(٧)</sup> لو لم تكن [ألف التنية] <sup>(٨)</sup> لما انقلبت ياء <sup>(٩)</sup>.  
والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أنها مفرد اللفظ مثنى المعنى، لأن

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: كلاً.

(٣) هذا رأي البصريين وأصلها عندهم كلوا على وزن فعلٍ فانقلبت الواو تاء كما يقال تائه والأصل واؤه.

ينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار - طبع بيروت: ١٤٢.

(٤) ينظر: الإنصاف - مسألة ٦٢ - ٢: ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٥٤.

(٥) في جميع النسخ (كل) وما أثبتناه من معاني القرآن للفراء - تحقيق: محمد علي النجار - طبع القاهرة ٢:

١٤٢، والإنصاف - مسألة ٦٢ - ٢: ٢٣٥.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) الإنصاف - مسألة ٦٢ - ٢: ٢٣٥.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ت، ف، ل، وحل محله كلمة (أنه).

(٩) في ت، ف: كذلك.

(١٠) ينظر: الإنصاف - مسألة ٦٢ - ٢: ٢٣٥.



الضمير يعود إلى لفظه تارة، كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾<sup>(١)</sup> ولم يقل آتتا، وكقوله:

كِلَا<sup>(٢)</sup> أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ، كَانَهُم

أَسْوَدُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أُغْلَبَ ضَيْغَمٍ<sup>(٣)</sup>

وإلى مَعْنَاءُ أُخْرَى<sup>(٤)</sup>، كَقَوْلِهِ:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيُّ بَيْنَهُمَا

قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا انْفِيهَمَا رَابِي<sup>(٥)</sup>

فقوله: قَدْ أَقْلَعَا دَلٌّ عَلَى أَنَّ الضمير عادٍ إلى المعنى، وقوله رَابِي<sup>(٦)</sup> دَلٌّ عَلَى أَنَّ

الضمير عادٍ إلى اللفظ ولأنَّ الإِمَالَةَ مَسْمُوعَةٌ فِي كِلَا<sup>(٧)</sup> وَكِلْتَا<sup>(٨)</sup>، وَهِيَ غَيْرُ جَائِزَةٍ فِي

(١) سورة الكهف: ٣٣.

(٢) في ت: كل.

(٣) البيت استشهد به ابن الأنباري من غير عزو. ينظر: الإنصاف - مسألة ٦٢ - ٢: ٢٣٦.

(٤) قال ابن خالويه: إِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: كِلْتَا الْمَرَاتِينَ قَائِمَةٌ وَلَا يُقَالُ قَائِمَتَانِ إِلَّا فِي شَذَوٍّ. لَيْسَ فِي كَلَامِ

العرب: ١٤٢ - ١٤٣.

(٥) البيت للفرزدق - شرح ديوان الفرزدق - مطبعة الصاوي: ٣٣. وفي الأصل: داني مكان رابي. وفي

الخصائص ٢: ٤٢١: (الحرب) مكان (الجري)، وفي معني اللبيب ١: ٢٢٤ (السير) مكان (الجري). وأقْلَعَا:

كَفَا عَنْهُ، وَرَابِي: يُقَالُ: رَبَا الْفَرَسُ إِذَا انْتَفَخَ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ فَرَعَ.

(٦) في الأصل: داني.

(٧) في ت: كل.

(٨) قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْتَلِفِرُنَّ هُنْكَ الْكَبِيرُ أَحَدُهُمَا أَوْ بِلَاهُمَا﴾ (سورة الاسراء: ٢٣) وقال: ﴿بِجَنَّتَا

الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾ (سورة الكهف: ٣٣). قرأ حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيها.

ينظر: الإنصاف - مسألة ٦٢ - ٢: ٢٣٨.

التثنية، وهذا دليل على أن ألف<sup>(١)</sup> كلاً ليس بألف<sup>(٢)</sup> التثنية، ولأن ألف كلاً لو كانت للتثنية لانقلبت ياء حال<sup>(٣)</sup> الإضافة إلى المضمر وعدم انقلبها في الحالتين دليل على أنها ليست بألف التثنية [المظهر كما انقلبت حال الإضافة إلى]<sup>(٤)</sup>.

والجواب عما تمسك به الكوفيون: أننا لا نسلّم أن ألفها لو لم تكن للتثنية لانقلبت ياء لأننا نقول: إن في كلاً أفراداً لفظياً وتثنية معنوية، وكان تارة يضاف إلى المضمر، وتارة يضاف إلى المظهر، فأعطي له حكم<sup>(٥)</sup> الأفراد حال الإضافة إلى المظهر، وحكم التثنية حال الإضافة إلى المضمر، ولم يفعلوا الأمر بالعكس، لأن المفرد هو الأصل [والمظهر هو الأصل]<sup>(٦)</sup>، والتثنية فرع والمضمر فرع.

فأعطي الأصل حكم الأصل والفرع حكم الفرع<sup>(٧)</sup>.

وإنما أفرد<sup>(٨)</sup> ذكر اثنين لأنه ليس داخلاً<sup>(٩)</sup> في المثني، وكان اعرابه مثل اعراب

المثني، فوجب ذكره.

(١) في ت: الألف.

(٢) في ل: ألف.

(٣) في الأصل: حالة.

(٤) في ل: الضمير، وهكذا وردت في الأصل مع الطمس.

(٥) في ت، ل: من حكم.

(٦) ليس في ل.

(٧) الإنصاف - مسأله ٦٢ - ٢٣٩

(٨) في ل: أورد

(٩) في ف، ل: بداخل

وإنما لم يدخل في المثنى، لأنَّ المثنى عبارة عن ٩ / ظ / المفرد<sup>(١)</sup> الحقيق بآخره<sup>(٢)</sup> ألف أو ياء ونون، وظاهر أن اثنين<sup>(٣)</sup> ليس كذلك، وجعل اعرابه بالحروف مثل اعراب المثنى حملاً على المثنى<sup>(٤)</sup> لكونه بمعناه، وأفرد بالذكر أولو<sup>(٥)</sup> لكون اعرابه مثل اعراب جمع المذكر السالم [هي غير داخلية]<sup>(٦)</sup> فيه، لكون هذا الجمع عبارة عن مفرد الحقيق بآخره واو أو ياء ونون.

وإنما أعرب مثل اعراب هذا الجمع لكونه بمعناه، وإنما أفرد [عشرون وأخواتها بالذكر]<sup>(٧)</sup>. لأنَّ حكم اعرابه مثل اعراب الجمع، وليس بجمع لما ذكرناه في أولو<sup>(٨)</sup>.

لا يقال: إنَّ عشرون<sup>(٩)</sup> جمع عشرة، وثلاثون<sup>(١٠)</sup> جمع ثلاثة، وهكذا أخواتها، لأننا نقول: الذي يدلُّ على أنَّ عشرين<sup>(١١)</sup> ليس بجمع عشرة، أنه لو كان

(١) في ف: مفرد.

(٢) في ف: بآخرها.

(٣) في الأصل وفي ت، ف: اثنان، وفي ل: الاثنين.

(٤) في ل: المعنى.

(٥) في ت: أولو بالذكر.

(٦) في ت، ف، ل: هو غير داخل.

(٧) في ت، ف: بالذكر عشرون وأخواتها.

(٨) في الأصل: أولو.

(٩) كذا في جميع النسخ، والصواب عشرين.

(١٠) كذا في جميع النسخ، والصواب ثلاثين.

(١١) في ت، ف، ل: عشرون.

لجَازِ إِطْلَاقُهُ<sup>(١)</sup> عَلَى ثَلَاثَةٍ<sup>(٢)</sup>، لَجَوَازِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَقَادِيرٍ<sup>(٣)</sup> الْوَاحِدِ،  
لَكِنَّهُ لَمْ يَجْزِ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ جَمْعاً، وَلَئِنَّهُ<sup>(٤)</sup> لَوْ كَانَ جَمْعاً لَهُ<sup>(٥)</sup> لَكَانَ عَيْنُهُ<sup>(٦)</sup>  
مَفْتُوحاً وَشِينُهُ<sup>(٧)</sup> كَذَلِكَ وَأَمَّا أُعْرِبَ مِثْلَ أَعْرَابِ الْجَمْعِ لَكُونِهِ بِمَعْنَاهُ وَقَدْ يَجْعَلُ  
الْأَعْرَابُ عَلَى النُّونِ فِي هَذِهِ الْعُقُودِ إِلَى التَّسْعِينَ، وَأَكْثَرُهُ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

وَقَدْ جَاوَزْتُ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ<sup>(٨)</sup>

وَيَلْزَمُ الْبَاءُ حِينَئِذٍ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ [الْوَاوِ فِي] <sup>(٩)</sup> الْأَحْوَالِ  
الْثَّلَاثِ.

قَوْلُهُ: (التَّقْدِيرُ فِيمَا تَعَذَّرَ كَعَصَا<sup>(١٠)</sup>)، إِلَى قَوْلِهِ: (الْلَفْظِي فِيمَا عَدَاهُ). لَمَّا ذَكَرَ

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ل: ثلث.

(٣) في ت، ف، ل: مقدار.

(٤) في ت، ف: وأنه.

(٥) في ت، ف: لها.

(٦) ساقطة من ف.

(٧) في ف: تنيته.

(٨) هذا عجز بيت من قصيدة مشهورة لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَّاحِيِّ وَصَدْرُهُ: وَمَاذَا يَبْتَغِي الشَّعْرَاءُ مِنِّي.

وَيُرْوَى (يَذَرِي) مَكَانَ (يَبْتَغِي)، وَ(حَدُّ) مَكَانَ (رَأْسٍ). يُنْظَرُ: الْأَصْمَعِيَّاتُ - تَحْقِيقُ أَحْمَدَ مُحَمَّدَ شَاكِرَ

وَعَبْدَ السَّلَامِ هَارُونَ - طَبْعُ دَارِ الْمَعَارِفِ بِمِصْرَ: ١٩، وَالْكَامِلُ لِلْمَبْرَدِ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ -

مَطْبَعَةُ نَهْضَةِ مِصْرَ ٢: ١٠٨، وَالْمَقْتَضِبُ ٣: ٣٣٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١: ٢٦٠.

(٩) في ل: قالوا وفي.

(١٠) ساقطة من ت.

في <sup>(١)</sup> حُكْمِ الْعَرَبِ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ يَكُونُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ وَيَكُونُ بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ وَجَبَّ أَنْ يُذَكَّرَ مَوَاضِعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَذَكَرَ التَّقْدِيرِي لِيَعْلَمَ أَنَّ مَا سِوَاهُ لَفْظِي، ثُمَّ التَّقْدِيرُ يَكُونُ فِي مُتَعَذِّرٍ وَمُسْتَقْتَلٍ، أَمَّا الْمُتَعَذِّرُ فَنَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْأَسْمَاءُ الْمَقْصُورَةُ كَعَصَا وَرَحَى، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ فِيهَا الْأَعْرَابُ لَفْظاً <sup>(٢)</sup> لَكُونِ أَوْ آخِرِهَا <sup>(٣)</sup> أَلِفًا، وَعَدِمَ اِحْتِمَالِ الْأَلْفِ الْحَرَكَةَ، لِأَنَّهَا لَوْ حُرِّكَتْ لَانْقَلَبَتْ هَمْزَةً. وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَقْصُورًا، لِأَنَّهُ قُصِرَتْ مِنْهُ <sup>(٤)</sup> الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ: أَيِ مُنِعَتْ، وَمِنْهُ: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ <sup>(٥)</sup>.

وَقَانِيَهُمَا: الْأَسْمَاءُ الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: غَلَامِي، وَدُلُوبِي <sup>(٦)</sup> مُطْلَقًا، أَيْ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ، وَإِنَّمَا تَعَذَّرَ لَوْجُوبِ كَسْرِ مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لِأَجْلِ الْيَاءِ. وَإِذَا وَجَبَ كَسْرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ لِامْتِنَاعِ تَحَرُّكِ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ بِحَرَكَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ الْكَسْرُ لِلْأَعْرَابِ، لَكُونِهِ مُتَحَرِّكًا بِالْأَصْلِ، لِأَجْلِ الْيَاءِ، فَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْكَسْرُ

(١) ساقطة من ت.

(٢) على حاشية الأصل تعليق نفسه: (فإن قيل لا نسلم وجود الألف في عصا لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين. قلنا: وجوده في حالتي اللام والإضافة ظاهر، وأما حالة التنكير فقدر) وهذا التعليق مأخوذ

من الوافية ٥٠ - ٥١.

(٣) في ل: آخرها.

(٤) ساقطة من الأصل. وفي ف: من

(٥) سورة الرحمن ٧٢

(٦) في ف: داري.

الآخر لأجل الاعراب، لَزِمَ دخول الكسرتين عليه، وهو محال.  
 وإنما قال: مطلقاً، لوقوع الخلاف فيه فقال بعضهم: إِنَّهُ معربٌ لفظاً في حال  
 الجرِّ بالكسرة<sup>(١)</sup>، ولا يلزم اجتماع الكسرتين لأنَّ ما قبل الياء يجب أن يكون  
 مكسوراً لا بكسرة غير كسرة الاعراب. [وإذا كان كذلك جاز أن تكون تلك  
 الكسرة كسرة للإعراب]<sup>(٢)</sup>.

والذي يمكن<sup>(٣)</sup> أن يكون جواباً للمصنّف أن يقول: إنَّ الكسرة التي لأجل  
 الياء مُتَقَدِّمَةٌ على الكسرة التي لأجل الجرِّ، وذلك لأنَّ الكسرة التي لأجل الياء إنما  
 هي لذات الياء، والتي للجرِّ إنما هي لأجل الجرِّ<sup>(٤)</sup> الذي هو العارض، وما بالذات  
 متقدّم على ما بالغير بالضرورة، فإذا لو دَخَلَتِ الكسرة لأجل الجرِّ لَزِمَ اجتماع  
 الكسرتين المختلفتين<sup>(٥)</sup>.

[وقال الآخرون: إِنَّهُ معربٌ تقديراً في جميع الأحوال، وهو الذي اختاره  
 المصنّف]<sup>(٦)</sup>.

وأما عند سائر النحويين<sup>(٧)</sup>، فَإِنَّهُ<sup>(٨)</sup> مبني لكونه مضافاً إلى المبني.

(١) في ت، ف، ل: بالكسرة.

(٢) ساقط من ت.

(٣) ساقطة من ف.

(٤) في ت: للجرِّ.

(٥) في ت: مختلفتين والكلمة ساقطة من ل.

(٦) ساقط من ف.

(٧) في ت: النحاة.

(٨) في الأصل، وفي ف، ل: فإنَّ بابه.

وعند المصنّف أن الإضافة إلى المبني لا تُوجب البناء كما لم يبن غلامك،  
وغلامه.

والذين<sup>(١)</sup> يجعلونه من باب المبنيات يقولون: إن بناء ما أُضيف إلى المبني جائز غير واجب كبناء ما تَضَمَّن الحرف.

فإن (أين) مبنيٌ لِتَضَمُّنِهِ همزة الاستفهام، ولم يبن أي<sup>(٢)</sup> مع تَضَمُّنِهِ إياها<sup>(٣)</sup>.  
وقال قوم: إنه ليس بمبني، لِعَدَمِ عِلَّةِ بِنَائِهِ، ولا بمعرب، لِعَدَمِ ظُهورِ إعرابه<sup>(٤)</sup>،  
مع صحّة إعرابه.

وسمّوه خصياً أو خنثى وينبغي أن يُعلَمَ أنه ليس إعراب كل اسم مضاف إلى  
ياء المتكلم، تقديرًا مطلقاً<sup>(٥)</sup>، وإلا لانتقض بالمثنى والمجموع. نحو: مُسلمي  
ومُسلمي، نصباً وجرّاً<sup>(٦)</sup> ورفعاً.

وأما النوع الثاني: وهو الذي يُسْتَقْبَلُ فِيهِ الاعراب لفظاً، فهو نوعان أيضاً:

أحدهما: الأسماء المنقوصة في حَالَتِي الرفع والجر.

والأسماء المنقوصة أسماء متمكنة يكون في آخرها ياء [تكون ما]<sup>(٧)</sup> قبلها  
كسرة / ١٠ و / كقاض. تقول جاءني قاض، ومررت بقاض، وأصله قاضي بالضم

(١) في: الذي.

(٢) في ت. ل. ف: أيها.

(٣) ساقطه من ب. ل.

(٤) في ب. ل. اعراب

(٥) ليس في ل.

(٦) في سائر النسخ وجرّاً وما أنشأه من ل.

(٧) ساقط من ب. ل. والساقط من ف كلمة (ما)

والكسر، استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، وكان الياء بال حذف أولى، لكون التنوين علامة<sup>(١)</sup> وليس الياء كذلك، فصار (قاضي).  
 أما إذا لم يكن فيه تنوين تثبت الياء ساكنة في الرفع والجر وتحركت<sup>(٢)</sup> في النصب. تقول: جاءني القاضي، وقاضيك، ومررت بالقاضي، وقاضيك، وإنما تثبت ساكنة لعدم موجب حذفها، وهو استثقال الضمة والكسرة عليهما.  
 وإنما تحركت في النصب<sup>(٣)</sup>، نحو: رأيت قاضياً. لكون الفتحة على الياء خفيفة دون<sup>(٤)</sup> الضمة والكسرة، فصار إعرابه تقديرية في حالتين، لفظياً<sup>(٥)</sup> في حالة واحدة، وإنما سمي هذا النوع منقوصاً لنقصان علامة الرفع والجر منه لا لنقصان الحرف منه عند دخول التنوين، لأن المضاف والمعرف باللام من هذا النوع سمي أيضاً منقوصاً مع أنه لم ينقص منه حرف اللهم إلا أن يقال: إنما سمي منقوصاً لنقصان حرف منه وقتاً ما<sup>(٦)</sup>.

ولقائل أن يقول: إن إعرابه تقديرية حال التنوين متعذر، لعدم حرفٍ مقدر<sup>(٧)</sup>

(١) في ل: للعلامة، وفي ف: للعامة.

(٢) في ل: تحركته.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٤) دون ظرف واستعملت بمعنى غير، قال أبو علي الفارسي: (ما أدري أقيم أو قد تجري بأو دون أم).

المسائل البصريات - مخطوط - (شهد على ٢ / ٢٥٦ ف / ٨٦٠ من ١١٥١ مهدي المخطوطات نحو

(١٥١): ٢٥، ولسان العرب - دون - ١٧: ٢١.

(٥) في ل: لفظاً.

(٦) ليس في الأصل وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) في ل: تهذر.



عليه الحركة. وجوابه: أن يقول<sup>(١)</sup>: الحركة كانت مقدرة على الياء، فلما لقيها التنوين، حذفت، مقدرة عليها الحركة.

والثاني: جمع<sup>(٢)</sup> المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم في حال الرفع دون حالتي<sup>(٣)</sup> النصب والجر نحو: جاءني مسلمي، وأضله: مسلموي اجتمعت [الياء والواو]<sup>(٤)</sup> وسبغت إحداهما<sup>(٥)</sup> بالسكون فقلبت<sup>(٦)</sup> الواو ياء وأدغمت إحداهما في الأخرى، وكسرت ما قبل الياء، لأجل الياء، فصارت: مسلمي، فصارت إعرابه تقديرية لأنه كان من الواجب أن يكون إعرابه بالواو حال الرفع.

ولقائل أن يقول: إن الاختلاف إنما يكون بالنسبة إلى الحالين<sup>(٧)</sup>، ومتى كان كذلك لم يمكن<sup>(٨)</sup> له أن يقول {التقدير رفعاً، لأن الرفع حالة واحدة، والاختلاف إلا يحصل بالنسبة إلى حالة واحدة.

وجوابه أن يقال<sup>(٩)</sup> إن الاختلاف التقديري لا<sup>(١٠)</sup> يحصل رفعاً بالنسبة

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ف: الجمع.

(٣) في ف: حال.

(٤) في ت، ف، ل: الواو والياء.

(٥) زاد في ت على الأخرى.

(٦) في ل: قلبت.

(٧) في ت، ف، ل: الحاليتين.

(٨) في ل: يمكن.

(٩) ما بين المقنعين ساقط من ت، وعبرة (أن يقال) ساقطة من ف.

(١٠) ساقطة من ف.

إلى<sup>(١)</sup> الحالتين الآخرين، وأما النَّصْبُ والجَرْ فَعَلَى حالهما. تقول: رأيتُ مُسْلِمِي، ومررت بمُسْلِمِي، بالياءِ على حالهما فيهما، فيكونُ الإعرابُ تقديرِيًّا في حالِ الرفعِ، ولفظيًّا في حالتي<sup>(٢)</sup> النَّصْبِ والجَرْ.

هذا أيضاً عند بعضهم، أمّا عند الأكثرين فيكونُ مبنياً في الأحوالِ الثلاثِ لإضافتهِ إلى المبنى، وهو ياء المتكلم.

ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أن<sup>(٣)</sup> إعرابه تقديرِيٌّ، وإنما يكونُ كَذَلِكَ أن لو أمكنَ تقديرُ الحرفِ في الحرفِ.

وجوابه عنه<sup>(٤)</sup>: أن المرادَ من كونِ إعرابه تقديرِيًّا، أن حقَّ إعرابه أن يكونَ بالواوِ حالة الرفعِ، ولَمَّا لَمْ يَكُنْ بالواوِ<sup>(٥)</sup>، [كانَ بالياءِ]، كانَ الواوُ مقدراً، بمعنى أنَّ الياءَ واقعةٌ موقعَ الواوِ.

ولقائل أن يقول: إنَّ (فوك) إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلمِ، مثلُ جمعِ المذكر السالمِ في أنَّ إعرابه تقديرِيٌّ رفعاً، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ، نَحْو: هَذَا فِي، إِذِ الْأَصْلُ فُوي، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأدغِمَتِ الياءُ في الياءِ. فيلزمُ أن يكونَ معرباً بتقديرِ الحرفِ. ويُمكنُ أن يجابَ عنه بأنَّ يقالَ: إنَّ<sup>(٦)</sup> إعرابه تقديرِيٌّ في الأحوالِ الثلاثِ، وهو من جنسِ المتعذرِ

(١) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٢) في ل: حال.

(٣) ساقط من ل.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) زاد في ت: وما.

(٦) ساقطة من الأصل، وفي ف: تقول أن.

إعرابه في الأحوال الثلاث<sup>(١)</sup> وليس من جنس جمع<sup>(٢)</sup> المذكر السالم.  
ولقائل أن يعود ويقول: أحد الأمرين لازم، وهو:  
أما دخول باب<sup>(٣)</sup> في في باب مُسْلِمِي، [أو دخول باب مُسْلِمِي]<sup>(٤)</sup> في التَعَذُّر،  
وذلك لأن قلب الواو في في إن كان للتَعَذُّر<sup>(٥)</sup> كان كذلك في باب مُسْلِمِي، وإن كان  
قلب الواو في باب مُسْلِمِي لأجل الاستثقال كان كذلك في في لاشتراكهما في  
الاستثقال فالإعراب التقديرى على ما ذكره ابن الحاجب في أربعة مواضع:  
الاسم المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم، والمنقوص [حالي]<sup>(٦)</sup> الرفع  
والجر<sup>(٧)</sup>، والجمع المذكر حال الرفع.  
ومنهم من ذهب إلى أن الإعراب التقديرى في خمسة أشياء<sup>(٨)</sup> وهي:  
المقصور، والمنقوص، والأسماء الستة، والثنية، وجمع السلامة، [ولا إعراب بالحرف  
البتة عند هؤلاء]<sup>(٩)</sup>.  
وإذا عرفت أن الإعراب التقديرى في أي نوع من أنواع المغرب، عرفت أن  
ما سواه فإعرابه لفظى.

(١) ساقطة من ت.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) ما بين المعفتين ساقط من ف، ل.

(٥) في ت: لأجل التعذر.

(٦) في ت: حالة.

(٧) ما بين المعفتين ساقط من ف، ل.

(٨) في ل: مواضع.

(٩) ساقط من ت ومكانه: (والاعراب بالحرف متعذر عند هؤلاء). وفي ف: (والاعراب بالحروف عند

هؤلاء).

## المنوع من الصرف

قوله: (غير المنصرف ما فيه علتان [من تسع] <sup>(١)</sup> إلى آخره) إشارة إلى تعريف غير المنصرف، وهو ظاهر، لكن ينبغي أن يُعلم أن المراد من العلة في قوله: (ما فيه علتان) جزء العلة، لا العلة التامة، وإلا لامتنع الاسم عن <sup>(٢)</sup> الصرف، مع كل واحدة منها، وليس كذلك <sup>(٣)</sup>.

والعلل التسع ما ذكره في البيتين <sup>(٤)</sup>.

قوله:

..... (وهذا القول تقريب)

أي القول بأن الأسباب / ١٠ ظ / المانعة من الصرف تسعة <sup>(٥)</sup> أقرب.

(١) ساقط من ت.

(٢) في ل: من.

(٣) زاد في ل: العلل.

(٤) يريد بيتي أبي سعيد الأنباري النحوي:

عدل ووصف وتأنيت ومعرفة  
والنور زائدة من قبلها ألف  
وقبلها:  
وعجمة ثم جمع ثم تركيب  
ووزن فغل وهذا القول تقريب

موانع الصرف تسع كل ما اجتمعت

تنتان فيه فاللصرف تصويب

جميع مهمات المتون - عيسى الباهي الحلبي - ط ١: ٣٨٢، والوافية: ٥٥، وشرح جامي لعبد الرحمن بن أحمد الجامي - طبعة حجرية - طهران: ٧٠، وحاشية نعمة الله - مخطوط ط ٧٠.

(٥) في ل: تسع.

وإنما قيل<sup>(١)</sup>: بأنه أقرب، لأن منهم من ذهب إلى أنها<sup>(٢)</sup> أحد عشر، وزاد فيه علتين<sup>(٣)</sup>.

إحداهما<sup>(٤)</sup>: شبه ألف التانيث، نحو: أرطى<sup>(٥)</sup> إذا سمي به<sup>(٦)</sup>.  
والثانية: مراعاة الأصل، نحو: أحمَر إذا سمي به ثم نكّر.  
ومنهم من يعدُّ التكرّر وعدم النظر سبباً<sup>(٧)</sup> آخر فتكون الأسباب المانعة من الصرف حينئذٍ ثلاثة عشر.

ومنهم من جعله<sup>(٨)</sup> اثنين، التركيب والحكاية وهو صدر الأفاضل<sup>(٩)</sup>، أو  
يقول: المراد من قوله: .... (وهذا القول قريب)<sup>(١٠)</sup> أن القول بأن كل واحد من

(١) في ل: فيه.

(٢) أنها أي الأسباب.

(٣) في ت: علتان.

(٤) في ت: احدها.

(٥) الأرطى: شجر ينبت بالرمل واحده أرطاه. له نور ذو رائحة طيبة. لسان العرب - أرط - ٩: ١٢٢.

(٦) زاد في الأصل وفي ز، ع: ثم تكسر.

(٧) في الأصل وفي ت: شيئاً.

(٨) في ت: جعلها، وفي ف: جعلها.

(٩) هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد صدر الأفاضل الخوارزمي النحوي. له مؤلفات في النحو

وغيره منها ثلاثة شروح للمفصل توفي سنة ٦١٧ هـ. ومن عرف بـ صدر الأفاضل ناصر بن عبد السيد

الذي اشتهر بالمطرزي توفي سنة ٦١٠ هـ. هنية الوعاة ٢: ٢٥٢ و ٣١١. وكشف الظنون: ١٧٧٥. والأعلام

٨٠٦ و ٣١١.

(١٠) ينظر ١: ١٨٤.

هذه التسع<sup>(١)</sup> علة وسبب، قولٌ تقريبيٌ غيرُ تحقيقيٍّ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها ليس سبباً، بل اثنين وإلا لكان كلُّ واحدٍ منها مستقلاً في منع الصّرف، ولكن لما كان لكل واحدٍ مدخلٌ في التأثير، سُمّي سبباً وعلة مجازاً، ولأنَّ كلَّ واحدٍ منها، إنّما يكونُ علةً بمعنى جزءِ العلة، إذا كانت مشروطة بشرط، فقولنا: إنّها علةٌ بمعنى أنّها جزءُ العلة على إطلاقه، قولٌ تقريبيٌ لا تحقيقيٌّ<sup>(٢)</sup>.

قوله<sup>(٣)</sup>: (وَحُكْمُهُ أَنْ لَا كَسْرَ<sup>(٤)</sup> وَلَا تَنْوِينَ)، أي ولا تنوينَ التمكن.

وينبغي أن يُعلم أنَّ التنوينَ، وإن لم يكن فيه لفظاً، فإنّه<sup>(٥)</sup> مُقدَّرٌ فيه، بدليل قولهم: حواجُ بيتِ الله بالنصب، لأنَّ اسمَ الفاعل لا يعمل النصب إلا مع التنوين، أو مع الألف واللام.

(١) في الأصل، وفي ف: التسعة.

(٢) ما بين المعقتنين ساقط من ف، ل.

(٣) في ت، ف: ثم قال: .

(٤) في الأصل مقابل هذا الكلام حاشية هذا نصّها:

(وإنما لا يدخله الكسر أيضاً إذا كان الكسر مخصوصاً في الاسم بالجرّ لو كان منصرفاً، ولهذا لم سمّيت بمسلّات امرأة، كان حالها في الاعراب حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية. وإنما لم يمنع الكسر حينئذٍ لأنّه ليس علامة للجرّ فقط، لكونه مشتركاً بين النصب والجرّ، وعلامة النصب لا تحذف من غير المنصرف. وإنما كسر حال الجرّ أيضاً، لأنَّ غير المنصرف يجعل جرّه كنصبه، كما يفعل في سائر المواضع، لكونه معرباً حال الجرّ. وإنما لم يحذف التنوين لأنّه لا يمنع غير المنصرف إلا من تنوين التمكن. وهذا التنوين ليس للتمكن، فلا يمنع - من المختصر).

وهذا الكلام مأخوذ من الوافية: ٦٠ - ٦١، وعلى حاشية ت بعض هذا التعليق وهذه كلمة متوسطة.

والمتوسط هو الوافية

(٥) في ل. فكأنّه

ولجئ التمييز<sup>(١)</sup> في مثل قولك<sup>(٢)</sup>: زيدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ مالاً<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّهُ يَتِمُّ بِتَقْدِيرِ  
التنوين، كما يجيء في باب التمييز.

وزاد بعضهم شيئاً آخر، وهو أن يكون في موضع الجر مفتوحاً.  
و<sup>(٤)</sup> اعلم أن الفتحة في باب ما لا ينصرف في موضع الجر في تقدير الكسرة  
[عند بعضهم]<sup>(٥)</sup> بدليل أنهم يحدفون الفتحة<sup>(٦)</sup> في موضع الجر في نحو: مَرَزْتُ  
بجوارِي، وَيُثَبِّتُونَهَا في موضع النصب مع أن اللفظ واحداً، وما ذاك إلا أنها في  
حالة<sup>(٧)</sup> الجر في تقدير الكسرة.

وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ مَبْنِيٌّ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ تَمَسْكَاً بِاتِّفَاقِ  
النحويين على تسمية هذه الحركة فتحةً، والفتحة من ألقاب البناء، وبأنها حركة  
حادثّة من غير عامل يقتضيها.

واعلم أن بعض النحويين جعلوا هَذَا الْحُكْمَ تعريفاً لغير المنصرف، ولم يجعله  
المصنّف كذلك، لأنَّ تعريف غير المنصرف، بقولنا: هُوَ الَّذِي لَا [يَدْخُلُهُ كَسْرٌ]<sup>(٨)</sup> ولا

(١) في ت: ويجيء التنوين، وفي ل: ويجيء التمييز.

(٢) في ت، ل: قولنا.

(٣) في ل: علماً.

(٤) الواو ليست في الأصل.

(٥) ساقط من ت، ف، ل.

(٦) في الأصل. وفي ف: الفتح.

(٧) في ل: موضع.

(٨) في ل: يدخل كسرة.

تنوين، تعريف الشيء بشيء أكثر التباساً منه، وذلك لأن<sup>(١)</sup> الغاية من تعريف غير المنصرف، هو أن يُعرف أنه لا كسر ولا تنوين فيه فإذا معرفة عدم دخول الكسر<sup>(٢)</sup> والتنوين فيه<sup>(٣)</sup>، بعد معرفة غير المنصرف فيكون تعريفه به تعريف الشيء بما هو أخفى منه<sup>(٤)</sup> وأنه غير جائز.

ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الغاية من<sup>(٥)</sup> تعريف غير المنصرف هو أن يُعرف أن لا كسر ولا تنوين فيه بل لم لا يجوز أن تكون الغاية منه أن يُعرف أن غير المنصرف على أي نوع من أنواع الإسم، يطلق بعد أن عُرف أن منها ما يدخل فيه الكسر والتنوين ومنها ما لا يدخل.

لا يقال: إن في قوله (غير المنصرف ما فيه علتان من تسع إلى آخره) نظراً<sup>(٦)</sup> وهو أن من المبنيات ما هو كذلك، وأن من الأسماء العربية المنصرف ما هو كذلك كنوح ولوط، لأننا نقول: الجواب عن الأول: أنه لما تكلم في أنواع الأسماء العربية، علم أن غير المنصرف معرب، فلم يحتج إلى ذكر المعرب في حده فحذفه اعتماداً على فهم المتعلم<sup>(٧)</sup>.

(١) في ت، ل: أن، وفي ف: والكسائي.

(٢) في ت، ف، ل: الكسرة.

(٣) في ت، ف، ل: عليه.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) في الأصل: عن.

(٦) في ف: نظر.

(٧) في ت: المتكلم.



وعن الثاني: أَنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، لَكِنَّ هَذَا الْجَوَابُ لَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِهِ.

والجوابُ الَّذِي يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِهِ، أَنَّهُ يُقَالُ: الْمَرَادُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْعَلْتَيْنِ عَلَتَانِ مَعَ شَرَايِطِهِمَا الَّتِي يَذْكُرُهَا وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ هَهُنَا وَلِهَذَا صَارَ نَوْحٌ وَلَوْ طُ مَنصَرِفِينَ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ مُسْلِمَاتٍ عَلَمًا لَا مَرَأَةَ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ مَعَ أَنَّ فِيهِ تَنْوِينَ، وَأَنْتُمْ قُلْتُمْ: وَحُكْمُهُ أَنْ لَا كَسْرَ وَلَا تَنْوِينَ.

قلنا: المراد من التّوين في قولنا: أَنْ لَا كَسْرَ وَلَا تَنْوِينَ / ١١ و / تَنْوِينَ التَّمَكُّنُ، وَلَا تَنْوِينَ الَّذِي<sup>(٢)</sup> فِي مُسْلِمَاتٍ لَيْسَ بِتَنْوِينَ التَّمَكُّنِ، بَلْ هُوَ تَنْوِينَ الْمُقَابَلَةِ، كَمَا يَجِيءُ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا كَانَ حَكْمُ غَيْرِ الْمَنْصَرِفِ أَنْ لَا يَدْخُلُهُ كَسْرٌ وَلَا تَنْوِينَ لَكُونِهِ مُشَابِهًا لِلْفِعْلِ، فَكَمَا لَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْفِعْلِ لَمْ يَدْخُلَا عَلَى مَا شَابَهُ الْفِعْلَ. أَمَّا الْمُشَابَهَةُ، فَهِيَ كَمَا أَنَّ فِي الْفِعْلِ فِرْعَتَيْنِ<sup>(٣)</sup> لِلْإِسْمِ مِنْ جِهَةِ الْإِشْتِقَاقِ، وَمِنْ جِهَةِ الْإِفَادَةِ، فَكَذَلِكَ فِي<sup>(٤)</sup> كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْغَيْرِ<sup>(٥)</sup> الْمَنْصَرِفَةِ. أَمَّا كَوْنُ الْفِعْلِ فِرْعًا لِلْإِسْمِ<sup>(٦)</sup> مِنْ جِهَةِ الْإِفَادَةِ فَلَا اسْتِغْنَاءَ الْإِسْمِ فِي الْإِفَادَةِ عَنِ الْفِعْلِ.

(١) في ل: أَنْ الْمَرَادَ.

(٢) في الأصل، وفي ف، ل: التّوِينَ.

(٣) في ل: فِرْعَتَيْنِ.

(٤) (في) ساقطة من الأصل.

(٥) الصواب: غَيْرِ الْمَنْصَرِفَةِ.

(٦) هذا رأي البصريين وقد تبنّاه المؤلف الإِنْصَافَ - مسأله ٢٨ - ١٢٩.

[وعدم استغناء الفعل عن الإسم فيها<sup>(١)</sup>].  
 وأما كونه فرعاً له من جهة الاشتقاق، فلأنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر كما يأتي<sup>(٢)</sup> في بابهِ، والمشتقُّ منه أصلٌ، والمشتقُّ فرعٌ عليه.  
 وأما بيان أنَّ في كلِّ واحدٍ منها<sup>(٣)</sup> فرعينِ فلأنَّ في كلِّ واحدٍ منها<sup>(٤)</sup> عِلَّتَيْنِ، وكلِّ واحدٍ<sup>(٥)</sup> منها فرعٌ للأصل.  
 أمَّا القولُ فإنَّه فرعٌ على الاستواء، لأنَّ الأصل هو أن يتلفَّظ بكلمةٍ ويُرادُ نفسُها.

وأما التلَفُّظُ بكلمةٍ كثلاثٍ وإرادةٍ غيرِها، فهو فرعٌ على ذلكَ الغيرِ، والوصفُ فرعٌ الموصوفِ لكونه تابعاً له، وتابعُ الشيءِ فرعٌ عليه.  
 وأمَّا التأنيثُ فهو فرعٌ على التذكيرِ، لأنَّك<sup>(٦)</sup> تقولُ: ضاربٌ ثمَّ تقولُ: ضاربةٌ فتجدُ التأنيثَ مُتفرِّعاً على التذكيرِ، ولأنَّ في الحيواناتِ رتبةً عليَّةً<sup>(٧)</sup> للذكورِ على الإناثِ، كما قالَ عزَّ وجلَّ<sup>(٨)</sup>: ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾<sup>(٩)</sup>، فجعلوا في غيرِ

(١) في ل: دون العكس.

(٢) في ت، ف، ل: يجي. والقول بأنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر رأي البصريين، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل، ولكلِّ فريق أدلة، والمؤلف يتبنَّى رأي البصريين. الإنصاف - مسألة ٢٨ - ١: ١٢٩.

(٣) في ت، ل: منه.

(٤) في ت، ل: منه.

(٥) في ت، ف، ل: واحدة.

(٦) في ل: لأنه.

(٧) في ف، ل: عقلية.

(٨) في ف، ل: عزَّ مِنْ قاتل.

(٩) سورة النساء: ٣٤.

الحيوانات كَذَلِكَ. وأما التعريف فهو فرعٌ على التنكير. ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: رجلٌ ثم تقولُ: الرجلُ؟ بناءً على أنَّ الاسمَ وُضِعَ نكرةً في الأصلِ، فتجدُ التعريفَ فرعاً على التنكير.

وأما العُجْمَةُ، فهي فرعٌ للعربية، لأنَّ لغةَ كلِّ قومٍ أصلٌ بالنسبةِ إليهم، ولغةٌ غيرهم فرعٌ على لغتهم.

وأما الجمعُ فهو فرعٌ على الواحدِ، لأنَّ حصولَ الجمعِ موقوفٌ على الواحدِ. وأما التركيبُ فهو فرعٌ على الافرادِ لتوقفِهِ عليه.

وأما الألفُ والنونُ فهو فرعٌ على المزيدِ عليه، ان قلنا: إنَّهما أصلٌ في منعِ الصرفِ، وأما ان قلنا: إنَّه إنما تمنعُ الصرفَ لمشايبتهِ ألفي التانيثِ، فلم نقل: إنَّه فرعٌ على شيءٍ.

وأما وزن الفعلِ فهو فرعٌ على وزنِ الاسمِ، فكأنَّ الاسمَ أصلٌ والفعلُ فرعٌ<sup>(١)</sup>، فكذلك وزنُهما، وإذا شابهَ الاسمُ الفعلَ من وجهين قُطِعَ عنه ما قُطِعَ عن الفعلِ، وهو الجرُّ والتنوينُ.

وإن قيل: إنَّ<sup>(٢)</sup> خواصَّ الاسمِ كثيرةٌ، فلم قُطِعَ عنه بعضها دونَ بعضٍ؟ قلنا: إنَّ الشيءَ إنَّ<sup>(٣)</sup> كان مُشَبَّهاً بشيءٍ لم يجب أن يُنطَى<sup>(٤)</sup> المُشَبَّهُ كُلُّ أحكامِ

(١) قدَّمت الإشارةَ إلى ذلك ١: ١٨٩.

(٢) في ت، ف، ل: أن من.

(٣) في ف، ل: إذا.

(٤) في الأصل: يقط.

المهجور، وهو صرفُ الأسماء، لأنَّ الضرورةَ تُجِيزُ رَدَّ الأشياءِ إلى أصلِها<sup>(١)</sup>، سِوَى ما في آخرِهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ المقصورة، نحو: حُبْلَى لَأَنَّهُ كَانَ يُوَدِّي إِلَى حَذْفِ سَاكِنِ الْإِثْنَانِ بِسَاكِنِ آخَرَ، فَلَا فَائِذَةَ<sup>(٢)</sup>، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup>، وَسِوَى بَابِ أَفْعَلَ مِنْكَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٤)</sup>، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَعَ كَثَرَتِهِ، وَبِأَنَّ (مِنْ) هِيَ الْمَانِعَةُ مِنَ الصَّرْفِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الضَّرُورَةِ، كَمَا كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي حَالِ السَّعَةِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَنْصَرَفَ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ، لِقِيَامِ الْعِلَّةِ، وَبِأَنَّ (مِنْ) تَنْوِبُ عَنِ اللَّامِ، وَالْإِضَافَةِ [بَابِ التَّخْصِصِ]<sup>(٥)</sup> فَكَمَا لَا تَنْوِبُ مَعَ اللَّامِ، فَكَذَلِكَ لَا تَنْوِبُ مَعَهُ<sup>(٦)</sup> ١١ / ظ /  
وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ عَدَمَ السَّمَاعِ لَمْ يَدُلَّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ وَعَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ (مِنْ) هِيَ الْمَانِعَةُ، بِدَلِيلِ صَرْفِ<sup>(٧)</sup> خَيْرٍ مِنْكَ وَشَرِّ مِنْكَ، بَلْ الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ الصِّفَةُ وَوزنُ الْفِعْلِ الْغَالِبُ، وَإِنْ<sup>(٨)</sup> سَلَّمْنَا أَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ (مِنْ) وَ<sup>(٩)</sup> لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ صَرْفِهِ.

(١) في ف، ل: أصولها.

(٢) الكافية - شرح الرضي ١: ٢٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الإنصاف - مسألة ٦٩ - ٢: ٢٥٩.

(٥) في ت، ف، ل: فيه في التخصيص.

(٦) الإنصاف - مسألة ٦٩ - ٢: ٢٥٩.

(٧) ساقطة من ت، ل.

(٨) في ف، ل: ولئن.

(٩) الواو ساقطة من ل.

قوله: لوجودِ العلةِ المانعةِ<sup>(١)</sup> من الصرفِ.  
 قلنا: جميعُ ما يصرفُهُ الشاعرُ للضرورةِ<sup>(٢)</sup>، فَعِلَّةٌ منعِ صرفِهِ موجودةٌ.  
 وَعَنِ الثَّالِثِ: أَنَّ (مِنْ) وَإِنْ خَصَّصَتِ الْاسْمَ، كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ، لَكِنَّ الْاسْمَ مَعَهُ  
 نَكْرَةً، بِخِلَافِ مَا فِيهِ<sup>(٣)</sup> الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مِنْ امْتِنَاعِ دُخُولِ  
 التَّنْوِينِ عَلَيْهِ مَعَ اللَّامِ، امْتِنَاعُ دُخُولِهِ عَلَيْهِ مَعَ (مِنْ).  
 وَيَجُوزُ صَرْفُهُ أَيْضاً<sup>(٤)</sup> لِلتَّنَاسُبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾<sup>(٥)</sup>، لِأَنَّ<sup>(٦)</sup>  
 قَوَارِيرًا<sup>(٧)</sup> الْأَوَّلُ صُرِفَ لِأَنَّهُ آخِرُ الْآيَةِ، وَأَوَاخِرُ الْآيِ كَانَ بِالْأَلْفِ فَحَسُنَ جَعْلُهُ  
 مَنُونًا لِيُقَلَّبَ تَنْوِينُهُ أَلِفًا فَيَتَنَاسَبُ مَعَ بَقِيَّةِ الْآيِ، لِقَوْلِهِ: ﴿سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا  
 وَسَعِيرًا﴾<sup>(٨)</sup> فَإِنَّ (سَلَسَلًا) لَمَّا انضَمَّتْ إِلَى (أَغْلَالًا وَسَعِيرًا) صُرِفَ وَنُونٌ لِلتَّنَاسُبِ  
 مِثْلَ قَوْلِهِ: (قَوَارِيرًا) الثَّانِي فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ آخِرَ الْآيَةِ، جَازَ صَرْفُهُ، لِأَنَّهُ لَمَّا<sup>(٩)</sup> نُونٌ

(١) في ت: علة المانع، وفي ف، ل: علة المنع.

(٢) في ل: بالضرورة.

(٣) في الأصل، وفي ت، ف: معه.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) سورة الإنسان: ١٥-١٦.

من قوله تعالى: ﴿وَيَطَّافُ عَلَيْهِمُ بَأْنِيَّةٌ مِنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٌ كَانَتْ قَوَارِيرًا. قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ  
 فَتَدْرُوهَا تَقْدِيرًا﴾.

(٦) في ت، ف، ل: فإن.

(٧) في ت، ف، ل: قوارير.

(٨) سورة الإنسان: ٤.

(٩) ساقطة من الأصل.

قوارير<sup>(١)</sup> الذي قبله ناسب أن ينون قوارير<sup>(٢)</sup> الثاني للتناسب<sup>(٣)</sup>، ولأجل هذا لم ينون قوارير<sup>(٤)</sup> الثاني إلا من نون<sup>(٥)</sup> قوارير<sup>(٦)</sup> الأول<sup>(٧)</sup>، وقد حكى الأخفش<sup>(٨)</sup> أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف<sup>(٩)</sup>، فجاز قوارير منوناً على هذا الأصل، وقيل لأن الشيتين لم يتحققا كتحققهما في غيره.

اعلم أن الاسم إذا كان فيه سبب واحد وهو العلمية لا يجوز منع صرفه لضرورة الشعر عندنا خلافاً للكوفيين والأخفش<sup>(١٠)</sup>، ثم أنهم إما أن يقيموا العلمية مقام علتين لقوتها، وكثرة دورانها، وإما أن يقيموا الضرورة مقام سبب آخر، أما أنه رد الأصل إلى الفرع وهو غير جائز، ومتمسك الخضم القياس والسماع، أما القياس، فهو أنه إذا جاز حذف بعض الكلمة للضرورة كقوله:

(١) في ل: قواريرا.

(٢) في ل: قواريرا.

(٣) في ت: يتناسب، وفي ل: ليتناسب.

(٤) في ل: قواريرا.

(٥) في ل: ينون.

(٦) في ل: قواريرا.

(٧) قرأ نافع ويزيد بن القعقاع وعاصم والكسائي بالتثنية فيها. الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، طبع دمشق ٢: ٣٥٥، النشر لابن الجزري - طبع دمشق ٢: ٣٩٥.

(٨) هو سعيد بن مسعدة الجاشعي مولا هم، توفي سنة ٢١٠ هـ. طبقات النحويين: ٧٢، وبغية الوعاة ١: ٥٩٠.

(٩) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور حاتم الغضامن مطبعة سلیمان الأعظمي - بغداد

٢: ٧٨٣، والكافية - شرح الرضي ١: ٣٨.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٨.

فَاكَانَ حِصْنٌ<sup>(١)</sup> وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مُرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ<sup>(٢)</sup>  
فَنَعَ (مرداس) مِنْ<sup>(٣)</sup> الصَّرْفِ، وَلَيْسَ فِيهِ سِوَى الْعَلَمِيَّةِ.  
وَقَوْلُهُ:

وَيَمْنٌ وَلَدُوا عَامِرٌ ذُو الطُّولِ وَذُو<sup>(٤)</sup> الْعَرَضِ<sup>(٥)</sup>  
وَقَوْلُهُ:

وَمُضْعَبٌ حِينَ جَدٍّ الْأَمْرُ أَكْبَرُهَا وَأَطْيَبُهَا<sup>(٦)</sup>  
وَقَوْلُهُ:

وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ مِنْ آلِ لَيْلَى وَمِنْ<sup>(٧)</sup> هَنْدٍ<sup>(٨)</sup>

(١) في ل: حصني.

(٢) قاله العباس بن مرداس السُّلَمي من جملة أبيات يعاتب بها رسول الله ﷺ، ويسرى (شيخه) و (شيخه) بتشديد الياء يريد أباه وجده مكان (مرداس). ديوان العباس بن مرداس السلمي - تحقيق الدكتور يحيى الجبوري - بغداد: ٨٤. والبيت من شواهد: والإنصاف - مسألة ٧٠ - ٢: ٢٦٤، والمهم: ١: ٢١، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ٣: ٢٧٥، والخزائن ١: ١٥٣.

(٣) (من) ليست في ف.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) البيت لذي الإصْبَحِ العدواني. الأغاني: لأبي الفرج الإصبهاني - طبعة بيروت المصورة على طبعة بولاق ٣: ٤، والإنصاف ٢: ٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٨.

(٦) في ف: أطيبها وأكرمها، وهو سهو، والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، ورواية الديوان:

لمصعب عند جدِّ القو لٍ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا.

ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم - دار صادر، بيروت: ١٢٤.

وينظر: الإنصاف - مسألة ٧٠ - ٢: ٢٦٤.

(٧) في الأصل، وفي ف، ل: عن.

(٨) قاله دوسر بن دهيل، ويروى (ما للقرمي بعدنا) مكان (ما بال دوسر بعدنا)، بحالين ثعلب - لأبي

فَبَيْنَاهُ بِبُشْرَى رَحْلَةً<sup>(١)</sup> .....

وقوله:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِجٍ فَأَبَانَ<sup>(٢)</sup> .....

فإن<sup>(٣)</sup> تجوز حذف التنوين الزائد على الكلمة للضرورة، أولى وأسهل.  
وجوابه: أنا لأنسلم أن حذف التنوين أسهل من حذف بعض الكلمة وبيانها،  
أن التنوين وخذه<sup>(٤)</sup> دَلَّلَ على مَعْنَى فَحَذَفَهُ يُوقِعُ اللَّبْسَ بِبَابٍ مَا لَا يَنْصَرَفُ  
وحذف بعض الكلمة لا يُوقِعُ اللَّبْسَ<sup>(٥)</sup>.  
وأما السماع، فقولُه:

(١) للمعير السلوي وتمة البيت:

..... قَالَ قَاتِلُ  
لَمِنْ جَمْلُ رَحُو الْمَلَاظِ نَحْيِبُ

أراد فبيناه هو، والملاط: ما وَلَّى التَّضَدَّ مِنَ الْجَنْبِ. تحصيل عين الذهب للشتمري بحاشية الكتاب -  
يولاق - ١: ١٤، والخصائص ١: ٦٩، والإنصاف - المسألة ٩٦ - ٢: ٣٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١:  
٦٨، والخزانة ٥: ٢٥٧، وعلي بن مسعود الفرغاني للدكتور حسن عبدالكريم حسين، رسالة دكتوراه -  
كلية الآداب - جامعة بغداد - آلة كاتبة: ٨٦.

(٢) في الأصل، ت، ز، ف، ل: فأبانا.

(٣) صدر بيت للبيد، عجزه في الديوان: وتقادمت بالحبس فالسؤبان

ويروى: بالحبس بين البيد والسؤبان

وأراد بالمتنا المنازل، ومتاليج بضم الميم وكسر اللام، وأبان وسؤبان كطوفان جبال وقيل سوبان واد أو  
أرض. ديوان لبيد بن ربيعة - تحقيق احسان عباس، ط. الكويت: ١٣٨ والخصائص ١: ٨١ و ٢: ٤٣٧،  
والمنتخب ١: ٨٠.

(٤) في الأصل: فلأن.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) زيادة من ف.



إلى غير ذلك.

والجواب عن الأول: أن الرواية ممنوعة لأن الرواية عندنا:

..... يفوقان<sup>(١)</sup> شيخني في مجمع<sup>(٢)</sup>

وإن صحت الرواية، كان أصله (مرداسي)<sup>(٣)</sup> ثم قلبت كسرة ما قبل الياء

فتحة، وقلب الياء ألفاً، ثم حذفت الألف اجتزاءً بالفتحة<sup>(٤)</sup>.

وعن البواقي<sup>(٥)</sup>: إنها<sup>(٦)</sup> أسماء للقبائل<sup>(٧)</sup>، فلا تتصرف، للعلمية والتأنيث.

وأما قوله:

عَمُرُ الْعُلَا<sup>(٨)</sup> هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ      وَرَجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنَتُونَ عِجَافُ<sup>(٩)</sup>

→ العباس أحمد بن يحيى ثعلب - تحقيق عبدالسلام هارون - طبع دار المعارف بمصر - ط ٣، ١: ١٤٧،  
والإنصاف - المسألة ٧٠ - ٢: ٢٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣: ٢٧٥.

(١) في ف: فأن، وهو سهو.

(٢) زيادة من ت.

(٣) في ف: مردا.

(٤) هذا التغير بقلب ياء المتكلم ألفاً بعد فتح ما قبله ثم حذفها لا يصح إلا في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم  
فإن لم يكن منادى لم يصح منه ذلك. شرح ابن عقيل ٢: ٢٧٢.

(٥) في ل: الباقي.

(٦) في ل: أنه.

(٧) في ف، ل: القبائل.

(٨) في ف: الذي.

(٩) البيت من جملة أبيات لعبدالله بن الزبيري ويروي (الذي) مكان (العلا) ويروي العجز:

قوم بمكة مستنين عجاف.

الكامل ١: ٢٥٢، والمتقضب ٢: ٣١، والاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون - طبع القاهرة:

فإنما حُذِفَ مِنْهُ التَّنْوِينُ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

قوله: (وما يقوم مقامهما الجمع وألفا التانيث). إشارة إلى بيان ما ذكره في حد غير المنصرف من قوله: أو واحدة منها، تقوم مقامهما وهي الجمع، وألفا التانيث المقصورة والمندودة.

وإنما قام الجمع مقام علتين، لكونه جمعاً<sup>(١)</sup> مع أقصى الجموع، فكونه جمعاً بمعنى علة، وكونه على صيغة مُنتهى الجموع بمنزلة علة<sup>(٢)</sup> أخرى<sup>(٣)</sup>، وكان فيه علتين<sup>(٤)</sup>، وإنما كان ما فيه ألف التانيث كذلك / ١٢ و / لأن التانيث بمنزلة علة واحدة، وكونه لازماً غير منفك بمنزلة علة ثانية، وكان فيه علتين<sup>(٥)</sup>.

لا يقال: لو كان الجمع علة، وكونه على صيغة مُنتهى الجموع علة أخرى، حتى لا<sup>(٦)</sup> يجتمع في أقصى الجموع علتان، لزم أن يكون مثل حُمْرٍ وصُفَرٍ غير منصرف لاجتماع علتين، وهما كونه وصفاً وجمعاً، لأننا نقول: المراد من علتين هو

→ ١٢، وفيه نسب إلى مطرود بن كعب الخزاعي، والمنصف لابن جني - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ط ١ - القاهرة - ٢: ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٣٦، ولسان العرب - سنت - ٢: ٣٥٢، وفي - هشم - ١٦: ٦٤ نسبه إلى ابنة هاشم.

(١) في ت، ف، ل: لأنه جمع.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ف: ثانية.

(٤) في الأصل: علتان.

(٥) في الأصل: علتان.

(٦) ساقطة من الأصل.

جزء العلة وحينئذ لا يلزم من كون الجمع مع أقصى الجموع سبباً<sup>(١)</sup> تاماً [لمنع<sup>(٢)</sup>]  
الصرف<sup>(٣)</sup> و "أن يكون سبباً تاماً"<sup>(٤)</sup> له مع الوصف.

## العدل

قوله: (فالعدل خروجه عن صيفته الأصلية إلى آخره).  
اعلم أني أقرر أولاً مذهب النحويين ثم أفسر كلام المصنف.  
أما النحويون، فإنهم قالوا: العدل هو أن يُتلفظ بكلمة و<sup>(٥)</sup> يراد غيرها وليس  
له معنى سوى معنى ذلك الغير.

والاسم إما معدول عن الإعداد أو عن غيرها.  
والأول نحو: أحاد وموحد، فإنه معدول عن واحد واحد، ونحو: ثنا<sup>(٦)</sup> ومثنى  
وثلاث ومثلث ورباع ومربع، وأما فوق هذا إلى العشرة ففيه خلاف، والأصح أنه  
لم يثبت إلا إلى الأربعة، وقد أجاز<sup>(٧)</sup> إلى عشار، قياساً على أنه جاء في شعر

(١) في ف: شيئاً.

(٢) في ف: يمنع.

(٣) الواو ساقط من ف.

(٤) ما بين المقتنين ساقط من ت.

(٥) (الواو) زيادة من ل.

(٦) في ل: ثني.

(٧) في ت: أجازة.

الكهيت<sup>(١)</sup>:

وَلَمْ يَشْتَرِثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَاراً<sup>(٢)</sup>  
وفي شعر خدّاش<sup>(٣)</sup>:

تَظَلُّ الطَّيْرُ عَاكِفَةً عَلَيْهِ مُرَنَّقَةً وَأَنْجِيَةً عُشَاراً<sup>(٤)</sup>

وأما المعدول عن<sup>(٥)</sup> غير الأعداد، فهو إمّا في الاسم أو في الفعل، فإن كان في الاسم فهو<sup>(٦)</sup> [لا يخلو من أن يكون علماً]<sup>(٧)</sup> أو لم يكن [فإن لم يكن]<sup>(٨)</sup> كأخَر [وَجَمَعَ]<sup>(٩)</sup> فالأوّل غير منصرف للعدل والصفة والثاني كذلك للعدل والتعريف.

(١) هو الكهيت بن زيد الأسدي شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، كان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأنسابها، أشهر شعره (الهاشميات) توفي سنة ١٢٦ هـ. الأغاني ١٥: ١١٣، وشرح شواهد المفني للسيوطي لجنة التراث العربي: ٣٧، والخزانة ١: ١٤٤، والأعلام ٦: ٩٢.

(٢) البيت من قصيدة للكهيت يمدح فيها أبان بن الوليد ويذكر أنه بلغ مبلغ الرجال في سنّ الهداية وعلامهم بعشر خصال. ويروى (يستريشوك) مكان (يستريشوك) و(علوت) مكان (رमित). انظر: شعر الكهيت جمع الدكتور داود سلوم - النجف ١٩٦٩ - ١: ١٩١ والاقتضاب - دار الجبل - بيروت: ٤٦٧.

(٣) هو خدّاش بن زهير بن ربيعة من بني عامر، شاعر جاهلي، من شعراء قيس المجيديّين. ينظر: طبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي - طبع بيروت: ٥٢، وخزانة الأدب ٧: ١٩٦، والأعلام ٢: ٣٤٥، ومعجم الشعراء في لسان العرب للدكتور ياسين الأيوبي - بيروت: ١٣٩.

(٤) وقفت الطير عليه صافات أجنتها على هيئة جماعات كل جماعة عشر طيور. الإيضاح في شرح الفصل ١: ١٣٣.

(٥) في الأصل، وفي ت: من.

(٦) في الأصل، وفي ت: هو.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٩) ما بين المعقتين ساقط من ل.

وإن كانَ علماً فهو إمّا معدولٌ عن المعارفِ أو معدولٌ عن الأجناسِ.  
 فالأوّل: كَعَمَرَ المعدولِ عن عامر علماً، للفرق بين الاسم والصفة.  
 والثاني: كَزُفَرَ وحُطِمَ فإن زُفَرَ علمٌ معدولٌ عن الزُّفْرِ بمعنى السَّيِّدِ.  
 قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

أخو رغائبٍ يُعطِيها ويُسألُها    يأبى الظُّلَمَةَ مِنْهُ التَّوْفَلَ الزُّفْرُ<sup>(٢)</sup>  
 أي السيد.

والمعدولُ عن الأعلامِ<sup>(٣)</sup> غيرُ<sup>(٤)</sup> منصرفٍ بالإجماع.  
 وههنا سؤالٌ، وهو أن يقال: إنهم أجمعوا على<sup>(٥)</sup> أن المعدولَ عن الأجناسِ  
 مُنْصَرِفٌ، وأجمعوا أيضاً أن زُفَرَ غيرُ منصرفٍ مع كونه معدولاً عن الأجناسِ،  
 وهذان الإجماعان متنافيان.

والجوابُ عنه: أمّا أولاً: فلا نسلمُ<sup>(٦)</sup> أن زُفَرَ الذي هو غيرُ منصرفٍ معدولٌ  
 عن الجنس، بل نقولُ هو<sup>(٧)</sup> معدولٌ عن زافرٍ علماً، محافظةً لإجماعهم، والذي هو

(١) في ت، ع، ف، ل: الأعشى.

(٢) البيت لأعشى باهلة واسمه عامر بن الحرث أحد بني وائل. والرغائب: العطايا الواسعة، والتوفل: الكثير  
 التوافل وهي العطايا، والزافر: السيد. انظر: الأصمعيّات: ٩٠، ولسان العرب ٥: ١١٤، و٦: ٢٣، وخزانة  
 الأدب ١: ١٨٥، وتاج المروس ١١: ٤٣٣.

(٣) في ت: الأجناس.

(٤) ساقطة مرت

(٥) زاد في ت أعشى الاعلام غير منصرف بالاجماع والمعدول والمعدول والمعدول والمعدول لا تستقيم

(٦) في ت، ف، ل: فلان لا نسلم

(٧) ساقطة مرت، وفي ف، ل: أنه

معدولٌ عن الجنسِ منصرفٌ، ويدخلُ فيه لأمُ التعريفِ كما ذكرنا في البيتِ.  
وأما ثانياً: فلما تعارضَ الإجماعانِ، فمنعُ صرفِه أولى، لأنَّهُ بتقديرِ صرفِه  
بطلَ الإجماعُ الثاني بأسره، وبتقديرِ منعِ صرفِه يبقى البعضُ <sup>(١)</sup> من الإجماعِ الأولِ  
سالمًا، فيكونُ تخصيصُ الإجماعِ بالإجماعِ وأنه جائزٌ.

وإن قيل: لم لم يكن المعدولُ عن الجنسِ غيرَ منصرفٍ إذا كانَ علماً؟  
قلنا: لأنَّه إذا لم يكنْ معدولاً عن العلمِ يكونُ بمنزلةِ المرتجلِ، وحينئذٍ لم يكنْ  
معدولاً بالحقيقة، وإن كانَ في الفعلِ فكالمعدولُ <sup>(٢)</sup> عن فَعَلَ وفِعَلَ الفعلين، كَقَالَ  
وقِيلَ اسمُ رجلٍ فهو كالأجناسِ أعني يكونُ منصرفاً، لأنَّ عدلَهُ للتخفيفِ لا  
للتسميةِ وحينئذٍ تكونُ حركاتُهُ الأصليةُ مقدَّرةً. فإذا لا يكونُ فيه عدلٌ،  
والأشياءُ <sup>(٣)</sup> الغيرُ المنصرفِ <sup>(٤)</sup> للعدلِ وسببُ آخرَ، [كَعُمَرَ وأُخَرَ] <sup>(٥)</sup>، فأنَّها إذا  
صُغِرَتْ انصرفتْ لانتفاءِ العدلِ منها على ذلكِ التقديرِ، لأنَّ بناءَ التحقيرِ لا عدلٌ فيه  
عن بناءِ هَوَ له <sup>(٦)</sup> بحقِّ الأصلِ، لأنَّ عُميراً مثلاً لم يُعدَلْ عن عويمٍ، كما عدِلَ عُمَرُ  
عن عامِرٍ، وهؤلاءِ لم يقسموا العدلَ إلى تحقيقي وإلى <sup>(٧)</sup> تقديري.

(١) ينظر ما ذكرناه في ١: ١١٩.

(٢) في الأصل: فالمعدول.

(٣) في ف: الأسماء.

(٤) الصواب: غير المنصرف.

(٥) ما بين المقفتين ساقط من الأصل، ز، ع، ف.

(٦) في الأصل: له هو.

(٧) كلمة (إلى) ليست في ع.

## رأي ابن الحاجب في العدل

هذا هو مذهب النحويين في العدل، وأما مصنف الكتاب فإنه قال: العدل

/ ١٢ ظ / خروج كلمة من صيغة إلى أخرى<sup>(١)</sup>، وذلك على وجهين:

أحدهما: تحقيق.

والآخر: تقدير.

والأول: هو أن<sup>(٢)</sup> يُتلفظ بصيغة، وترادُ صيغة أخرى لقياس يستدل به

عليه<sup>(٣)</sup> بالنظر إليه نفسه<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن لا يكون كذلك لكن قُدِّر فيه عُدُولُهُ عن صيغة إلى صيغة

لضرورة، وهي الحكم بمنعهم صَرْفُهُ، وأما ثَلَاثُ فَتَحَقَّقُ العدل فيه، أن المراد منه

ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ هي الأصل، وثَلَاثُ معدول عنها، لوجهين:

أحدهما: أن الثَلَاثَةَ من أسماء الأعداد دون الثَلَاثَ.

والثاني<sup>(٥)</sup>: أن المراد من قولنا جاءني القومُ ثَلَاثَ، يُقَسَّمُ القومُ على ثَلَاثَةٍ

عند مجيئهم، والأصل في ذلك أن يكون الاسم الذي يُرادُ تقسيم الأشياء عليه، نحو:

(١) قول: آخر.

(٢) (هو أن) ليس قول.

(٣) في ت، ل: عليها.

(٤) في ت، ل: إليها نفسها، وفي ز: إلى نفسه، وفي ف: إلى نفسها.

(٥) في ت، ع، ف: ثانيها.

جاء في القوم رجلاً رجلاً ولما<sup>(١)</sup> لم يتكرر<sup>(٢)</sup>، عَلِمَ أَنَّهُ معدولٌ عن مكرّرٍ، فثلاثٌ ومثلثٌ، وغيرها من الأعداد المعدولة غير منصرفةٍ، للعدل والصفة، في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحَةٌ مِّثْنَى وَثُلَاثٌ وَرُبَاعٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

ولقائل [أَنْ يَقُولَ]<sup>(٤)</sup>: إِنَّ الصِّفَةَ فِيهَا عَارِضَةٌ لِيَكُونَهَا فِي الْأَصْلِ لِلْعَدْلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ثَلَاثَةً وَأَخَوَاتِهَا كَذَلِكَ، وَالصِّفَةُ الْعَارِضَةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ كَمَا يَجِبُ، وَإِذَا لَمْ تُعْتَبَرِ الصِّفَةُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا الْعَدْلُ فَلَا يَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ بِالْإِجْمَاعِ. لَا يُقَالُ: الثَّلَاثَةُ<sup>(٥)</sup> والأربعةُ وغيرُهما هي العدلُ في الأصلِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ كَوْنِ ثَلَاثَةٍ عِدْداً فِي الْأَصْلِ، كَوْنُ ثَلَاثٍ عِدْداً فِي الْأَصْلِ لِأَنَّا نَقُولُ: ثَلَاثٌ وَغَيْرُهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعاً لِلصِّفَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ ثَلَاثَةٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَدْلٌ وَالْمَقْدَرُ خِلَافُهُ.

وإن كان الثاني: فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ معدولاً مِنْ ثَلَاثَةٍ الَّتِي هِيَ الْعَدْلُ أَوْ مِنْ الثَّلَاثِ الَّتِي هِيَ الصِّفَةُ. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: لَمْ يَكُنْ ثَلَاثٌ وَصفاً وَالْمَذْكُورُ خِلَافُهُ. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: كَانَ الْوَصْفُ عَارِضاً لِلثَّلَاثِ.

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ع، ف: يكرر.

(٣) سورة فاطر: ١.

(٤) ما بين المقتفين ليس في ز.

(٥) انفرد الزجاج بأنه منع من الصرف لجهتين. قال: لا أعلم أن أحداً من النحويين ذكرها وهي أنه اجتمع فيه علتان: أنه معدولٌ عن اثنين اثنين وثلث ثلاث وأنه عدلٌ عن تأنيثٍ وتابعه على ذلك الشريف الرضي. معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢: ٥، وحقائق التأويل للشريف الرضي - بيروت ٥: ٣٦.



والجواب عنه: أما أولاً فلأننا نختار أن ثلاث معدول عن ثلاثة التي هي الوصف، ومع عروض الوصف له على تقدير أن يكون الوصف عارضاً لثلاثة، لعدم استعمال ثلاث وغيره من الأعداد المعدولة عن صفات<sup>(١)</sup>.

وأما ثانياً: فلأنه يمكن أن يقال: إن هذه الأعداد غير منصرفية للعدل<sup>(٢)</sup> المكرر، كالجمع والفي التانيث. وبيان ذلك أنه عدل عن تكرير ثلاثة، وعن لفظ ثلاثة، فكان في عدلان<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن باب ثلاث إذا سمي به خرج عن العدل والوصف، فلم يكن فيه إلا سبب واحد، وهو العلمية، فانصرف لذلك، وأما بيان تحقق العدل في آخر فهو أنهم قالوا: إنه<sup>(٤)</sup> جمع أخرى، وهي تانيث آخر، وهو أفعل التفضيل وقياس أفعل التفضيل أن يكون مع اللام إذا لم يكن مع الإضافة ولا<sup>(٥)</sup> مع من، وهو هاهنا ليس مع الإضافة، ولا مع من فوجب أن يكون مع اللام، ولما لم يكن [مع اللام]<sup>(٦)</sup>، علم أنه معدول [عما فيه اللام]<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>، وهو الآخر فيكون غير منصرف، للعدل والوصفية،

(١) في ت: الصفات.

(٢) في ز: للعدل.

(٣) في ز، ع، ف: فكان فيه عدلين.

(٤) في ل: أنها.

(٥) (لا) ساقطة من ت، ز، ع، ل.

(٦) في ل: كذلك.

(٧) في ت: الألف واللام.

(٨) ما بين المعقتين ليس في ز.

واعترض عليه أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup>، فقال: لا يجوز أن يكون معدولاً عما فيه اللام، وإلا لكان معرفة، وليس كذلك لوقوعه صفة للنكرة، نحو: مررت بنسوةٍ آخر<sup>(٢)</sup>. وأجاب عنه المصنف، بأن<sup>(٣)</sup> قال: لا نسلّم أنه لو كان معدولاً عما<sup>(٤)</sup> فيه اللام لكان معرفة، وإنما يكون كذلك أن لو كان اللام مراداً فيه، ولو كان كذلك لزم أن يكون مبنياً كأمس، أو يكون علماً كسحر، وليس واحداً منهما.

أما الأول: فلكونه مُعرباً.

وأما الثاني: فلكونه صفة، ولتحقق المنافاة بين الصفة والعلم.

وفي هذا الجواب نظر، لأنه إذا كان فيه عدلٌ تحقيقاً لزم أن تُقصَد فيه إرادة اللام، وإلا لم يكن<sup>(٥)</sup> العدل فيه تحقيقاً، فقوله: ولو كان اللام مراداً لزم أن يكون مبنياً أو علماً - ممنوع، ولا دليل عليه، فإن بناء ما تضمن<sup>(٦)</sup> الحرف جائز غير واجب. ثم بين تحقق العدل فيه من مأخذ آخر<sup>(٧)</sup>.

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار صاحب التصانيف الكثيرة ومن أكابر أئمة النحو، أخذ عن ابن السراج وأخذ عنه ابن جني. توفي سنة ٣٧٧ هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٢٠، ونزهة الألباء: ٢٣٢، وأنباء الرواة: ١: ٢٧٣، وبغية الوعاة: ١: ٤٩٦، وأبو علي الفارسي للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي - مطبعة نهضة مصر.

(٢) الكافية - شرح الرضي ١: ٤٢.

(٣) في ل: و.

(٤) في ل: تما.

(٥) في ف: يمكن.

(٦) في ل: يضر.

(٧) في ل: يتضمن آخر.

[وهو أنَّ آخر] <sup>(١)</sup> من بابِ أفعل / ١٣ و / التفضيلِ وقياسه إذا كان نكرةً غير مضافٍ أن يكون مفرداً مع من كما سيجيء في بابهِ، نحو قولك: مررتُ برجلٍ وبامرأةٍ ونساءٍ أفضل منك. وآخرُ هاهنا نكرةٌ غيرُ مضافٍ فكان قياسه أن يقال: مررتُ بنساءٍ آخرٍ من نسوةٍ <sup>(٢)</sup> غيرهنَّ، لكنَّهُ لم يقل كذلك، فعُلِمَ أنَّه معدولٌ عن آخرٍ منك، وهو غير منصرفٍ للعدلِ والوصفِ، وبهذا الوجه ينقطعُ اعتراضُ الفارسي، وهو قولُ ابنِ جني <sup>(٣)</sup> [ويتوجهُ عليه أن لا يكون آخرُ جمعاً لأخرى، لكنَّ المشهورَ أنَّه جمعٌ لأخرى <sup>(٤)</sup>] <sup>(٥)</sup>، وكذلك آخرُ وأخرى فإنَّهما عدلانِ عما فيه الألفُ واللامُ أو عدلانِ عن استعمالٍ من معه والقولُ فيهما كالقولِ في آخر.

وقيل: أنَّ آخرَ لم ينصرفٍ للصفةِ ووزنِ الفعلِ <sup>(٦)</sup> وكذلك سحرٌ فإنه معدولٌ عن الألفِ واللامِ وهو غيرُ منصرفٍ، للعدلِ والتعريفِ، إذا أردتَ سحرًا بعينه، وإذا أردتَ سحرًا من الأسحارِ فبني.

(١) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٢) في ت: نساء.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني كان إماماً في علم العربية، توفي سنة ٣٩٢ هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣: ٢٤٦.

وكتاب ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي، وينظر رأيه هذا في كتابه: اللمع في العربية، تحقيق:

حامد المؤمن - مطبعة العاني - بغداد: ٢٦٠، والكافية - شرح الرضي ١: ٤٢، واللمع ١: ٨٢.

(٤) في ز: أخرى.

(٥) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٦) قال سيبويه: قلت: لما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة. فقال: لأنَّ آخرَ خالفتُ اخواتها وأصلها... فلما خالفتِ الأصلَ وجاءت صفةً بغير الألفِ واللام تركوا صرفها. الكتاب ٢: ١٤.

وأما جُمعُ فأنه غير<sup>(١)</sup> منصرفٍ للعدلِ المحققِ والتعريفِ.

وبيانُ تحققِ العدلِ فيه أنه جمعُ جمعاءٍ أجمع، وقياسُ فعلاءِ أَفْعَلْ أن يجمعَ على فُعْلٍ كَحُمِرٍ في جمعِ أحمر، ولما قيلَ جُمعَ بحركةِ الميمِ عَلِمَ أنه معدولٌ عن جُمعٍ بسكونِ الميمِ. هكذا ذكره النحويون، واعترض<sup>(٢)</sup> أبو علي الفارسي<sup>(٣)</sup> بأن قال: إن<sup>(٤)</sup> فعلاءَ أَفْعَلْ نوعان: أحدهما الذي يمنعُ جمعُ مذكره بالواوِ والنونِ كالألوانِ والعيوبِ، نحو حمراءَ أحمر، وقياسُ جمعيه على فُعْلٍ بسكونِ العينِ.

والثاني أنه يمتنعُ جمعُ مذكره بالواوِ والنونِ، وليسَ قياسُ جمعيه على فُعْلٍ، وما نحنُ فيه مما جُمعَ مذكره بالواوِ والنونِ كأجمعون فليسَ قياسُ<sup>(٥)</sup> جمعيه على فُعْلٍ، بسكونِ العينِ، وإذا كانَ كذلكَ لم يكنْ جُمعُ معدولاً عما ذكره.

ثم قال: والأولى أن يُقالَ في بيانِ تحقيقِ العدلِ فيه: إنَّ قياسَ جمعِ فعلاءِ التي ليستُ بالصفةِ فعالي وفعلاوات، كصحاري وصحراواتٍ في جمعِ صحراءٍ جمعاً<sup>(٦)</sup> ليسَ بصفةٍ، فقياسُ جمعيه<sup>(٧)</sup>، جماعى و<sup>(٨)</sup> جمعاوات. فلما لم يقل: جماعى ولا

(١) في ز، ل: فغير.

(٢) زاد في ل: عليه أيضاً.

(٣) الكافية - شرح الرضي ١: ٤٣.

(٤) كلمة (إن) ساقطة من ل.

(٥) في ز: يقاس.

(٦) في ز، ع، ف، ل: وجمعاً.

(٧) في ع: جمعها.

(٨) في ل: أو.

جمعاوات، وقيل: جُمع، عَلِمَ أَنَّهُ معدولٌ عن جَمَاعَى وجمعاوات.  
ويمكن أن يقال أيضاً<sup>(١)</sup>: إِنَّ جُمَعَ معدولٌ عَمَّا فِيهِ الألفُ واللامُ، أو معدولٌ عن  
الإضافةِ لَأَنَّهُ تأكيدٌ، والتأكيدُ لا يكونُ إلا معرفةً، لأنَّ المنكرَ لا يُؤكِّدُ، كما سيجيءُ  
بيانهُ. وكذلكَ حَكَمُ كُتِعَ و<sup>(٢)</sup>تَبَعَ و<sup>(٣)</sup>بُصَعَ وَجَمَعَاءَ وَكَتَعَاءَ وَبَصَعَاءَ، غيرَ منصرفٍ  
للعَدْلِ والتعريفِ.

والذي فِيهِ العَدْلُ تقديرًا، نحو عُمَرَ وَزُحْلَ، وإِنَّمَا لم يُجعلْ هذا العَدْلُ من بابِ  
التحقيقِ، لَأَنَّهُ ليسَ مرادُ القائلِ، بقوله: عُمَرَ عامراً، وليسَ قياسٌ بالنظرِ إليه في  
نفسِهِ، يدلُّ على أَنَّهُ معدولٌ من عامرٍ سِوَى أَنَّ وَجَدُوهُ غيرَ منصرفٍ، ولَمَّا وَجَدُوهُ  
كَذَلِكَ ولم يكنْ فِيهِ إِلَّا العَلَمِيَّةُ، وكانَ مِنَ المعلومِ من مذهبِهِم أَنَّهُم لا يَمْنَعُونَ الصرْفَ  
إِلَّا لِعَلَّتَيْنِ، فَلَوْ لم يَقْدُرْ فِيهِ العَدْلُ لَزِمَ انهدامُ قاعدةِ معلومةٍ من كلامِهِم.  
فإن قيل: الأسبابُ المانعةُ مِنَ الصرْفِ كثيرةٌ، فَلِمَ قُدِّرَ العَدْلُ دونَ سببٍ  
آخر؟ قلنا: لِتَعَذُّرِ تقديرِ ما سِوَى العَدْلِ<sup>(٤)</sup> فِيهِ، وإمكانِ تقديرِهِ فِيهِ.

و<sup>(٥)</sup>أَمَّا تَعَذُّرُ التركيبِ والجمعِ وألْفِي التَّأْنِيثِ والألفِ والنونِ المُضَارِعَتَيْنِ  
وَالْعُجْمَةِ ووزنِ الفعلِ فظاهراً في عَمَرَ، وَأَمَّا تَعَذُّرُ الوصفِ والتَّأْنِيثِ فلامتناعِ

(١) كلمة (أيضاً) ليست في ل.

(٢) (الواو) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) كلمة (العَدْل) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) كلمة (العَدْل) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) (الواو) ليس في ت، ع، ل.

الاجتماع بين العلمية والوصفية<sup>(١)</sup>، وبين المذكر والمؤنث فلم يبق إلا العدل فقدّر فيه  
لئلا تنهدم قاعدتهم المعلومة.

وهكذا القول في زحل، [ولأجل أن]<sup>(٢)</sup> يقدّر العدل في عمر وزحل للضرورة  
وهي منعهم صرفها لم يقدّر في أدب وصرد علماً، لعدم الضرورة.  
وقيل: إنما صرفوا أدأ، وهو علم، لكونه في الأصل جمع أدّة وهي فعلة من  
الود وهو<sup>(٣)</sup> المحبّة، وأصلها ودّة، فقلبت الواو همزة ثم جمع فسُمّي به بعد الجمع،  
فعلى هذا لا يكون معدولاً.

ولقائل أن يقول: إن عمر جمع عُمرَة فيصرف وليس معدولاً عن عامر.  
والجواب عنه: ما مرّ من أننا لما وجدنا عمر وزحل غير مُصرفين، حكنا  
أنهما معدولان عن عامر وزاحل، ولم نحكم بأنّه جمع عُمرَة ضرورة.  
ولما لم نجد أدأ كذلك حكنا بأنّه جمع أدّة في الأصل وليس بمعدول.  
ولقائل أن يقول: إن عدل عمر وزفر حقيقي<sup>(٤)</sup>، ١٣ ظ / وذلك أن لها قياساً  
يُستدل به عليه، وهو أنّه مُشتقّ، والأصل في المشتق أن يجري على الفعل فلما جاء  
غير جاريتين عليه علمنا أنهما معدولان عما هو جارٍ عليه ويمكن أن يجاب عنه: بأننا

(١) في ت، ل: الوصف.

(٢) في ع: ولأن.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت، ز، ع، ف، ل: تحقيقي.

لا نسلم بأن<sup>(١)</sup> قياس المشتق أن [يكون جارياً]<sup>(٢)</sup> على الفعل فإن كثيراً من المشتقات ليس كذلك، وإن سلمنا ذلك، لكن لو كان ذلك<sup>(٣)</sup> القياس دليلاً على ما ذكرتم لكان أهدأ علماً غير منصرف، لكنه ليس كذلك.

قوله: (وباب قَطَام في تميم)، أي، والعدل مقدّر في باب قَطَام في<sup>(٤)</sup> تميم لأنهم يُعْرَبُونَهُ<sup>(٥)</sup> ويمنعونه الصرف، إلا ما كان آخره<sup>(٦)</sup> راء فإنهم يوافقون الحجازيين، وينونه، وليس فيه علة البناء، إلا أن<sup>(٧)</sup> يقدّر العدل<sup>(٨)</sup>، لأن السببين يمنعان الاسم الصرف، ويُخرجانه من الأمكنة في الاسم، فلولا تعذر سبب آخر، وهو العدل، لم يكن للبناء فيه وجه، فقدّر العدل فيه للضرورة، ولما وجب تقديره فيما كان في<sup>(٩)</sup> آخره راء عندهم، وقدّروه، فيما لم يكن آخره راء مما كان معرباً، وإن لم يكن اضطراراً ليطرد<sup>(١٠)</sup> الباب.

(١) في ت، ز، ل: أن.

(٢) في ز: يجري.

(٣) ساقطة من ع.

(٤) في ت، ع، ف، ل: عند بني.

(٥) في ت: لا يعربونه.

(٦) في ت، ع، ف، ل: في آخره.

(٧) ساقطة من ت.

(٨) في ل: العدل فيه.

(٩) ساقطة من: ت، ع، ل.

(١٠) في ت: لا طراد.

## الوصف

قوله: (شرطه أن يكون صفة في الأصل إلى آخره). شرط الوصف المانع من الصرف أن يكون في أصل الوضع وصفاً، ولا تضر غلبة الاسمية العارضة على الوصفية الأصلية، ولأجل أن غلبة الاسمية على الوصفية لا<sup>(١)</sup> تضر وجب<sup>(٢)</sup> منع صرف الأسماء الغالبة عليها الاسمية والزائلة عنها الوصفية، كأسود وأدهم وأرقم<sup>(٣)</sup>، فأنها في الأصل صفات بدليل وضعها صفات فأنها غير منصرفة للصفة ووزن الفعل، وإنما لم تضر غلبة الاسمية لحصول غلبة<sup>(٤)</sup> منع الصرف مع استجماع<sup>(٥)</sup> شرطها وهو<sup>(٦)</sup> كونه<sup>(٧)</sup> وصفاً في الأصل.

ولأجل أن شرط الوصف هو كونه وصفاً في الأصل، وجب صرف أربع في قولنا: مررت بنسوة أربع، [لانتفاء شرطه، وهو كونه وصفاً في الأصل]. ومعنى هذا الكلام أن الاسمية العارضة غير معتبرة أيضاً<sup>(٨)</sup> والذي<sup>(٩)</sup> يدل

(١) في ل: لم.

(٢) في ت، ز، ع، ف: فوجب.

(٣) في ت، ع: وأرقم وأدهم.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في ت: استحالة.

(٦) في ع: هي.

(٧) في ت: كونها.

(٨) كلمة (أيضاً) ليست في ف، ل.

(٩) ما بين المقتضين ليس في ز.



عليه<sup>(١)</sup> منع صرفهم أسود وأرقم وأدهم.

وإن الوصفية العارضة غير معتبرة أيضاً، والذي يدل عليه صرفهم أربعاً في قولهم مررت بنسوة أربع.

ووجه الاستدلال، أن أربعاً فيه وزن الفعل، فلو كان الوصف العارض سبباً من الأسباب التسعة، لكان أربعاً غير منصرف لاجتماع السببين فيه حينئذ، وليس كذلك.

وفيه نظر لأننا لا نسلم تحقق وزن الفعل، لأن شرط وزن الفعل عنده، أحد الأمرين:

وهو أما كونه مخصصاً<sup>(٢)</sup> بالفعل.

أو تكون زيادة في أوله كزيادة في أول الفعل غير قابل للتاء، لما سذكروا، وكل واحد منها منتف.

أما الأول<sup>(٣)</sup>: فلعدم اختصاص هذا الوزن بالفعل.

وأما الثاني: فكونه قابلاً للتاء.

ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: المراد بالتاء<sup>(٤)</sup> التاء التي<sup>(٥)</sup> تلحق الاسم،

(١) في ز: على.

(٢) في ع، ل: مختصاً.

(٣) في ف: الأولى.

(٤) في ل: من التاء.

(٥) في ت: الذي.

علامة للتأنيث، وظاهر أن التاء التي في أربعة لا تلحق الاسم علامة للتأنيث، بل تلحق علامة للتذكير.

وفي أجدل للصقر وأخيل لطائر<sup>(١)</sup> ذي<sup>(٢)</sup> خيلان، والخيلان جمع الخال<sup>(٣)</sup>. والخال هو الذي على الجسم، من النقوط والنقوش، وأفعى للحيّة، قولان: أحدهما، وهو الأكثر، صرفها، لأنها: أسماء لهذه<sup>(٤)</sup> الأشياء وليست بصفات في الأصل، لعدم استعمالها، صفات، بل هي بمنزلة أفكل<sup>(٥)</sup> وأرنب.

والثاني: وهو ضعيف، منع صرفها، لظهور الاشتقاق والوصفية فيها، لأن الأجدل<sup>(٦)</sup> من الجدل وهو القوة، وأخيل من الخيلان، وأفعى، وإن أهمل مضدّره، لكنهم توهّموا<sup>(٧)</sup> معنى الخبث فيه<sup>(٨)</sup>، فجرى مجرى الصفات، وهو ضعيف، لعدم العلم بتحقيق الوصفية الأصلية فيها، ولذلك قال: (وَضَعُفَ مَنَعُ أَفْعَى وَأَجْدَلٍ وَأَخِيلٍ).

(١) في ع: الطائر.

(٢) في ع: ذو.

(٣) الخيلان بكسر الخاء وسكون الهاء جمع خال. لسان العرب - خيل - ٣: ٢٤٣، وشرح التصريح ٢: ٢١٤.

(٤) في ل: لعدة.

(٥) الأفكل: الرعدة تعلو البدن من يزد أو خوف ولا يفعل له. لسان العرب - فكل - ١٤: ٤٥.

(٦) في ل: أجدلاً، وفي ع، ف، ل: أجدل.

(٧) في ت، ز، ع: توهّموا.

(٨) في ت، ف، ل: فيه معنى الخبث.

## التأنيث

قوله: (والتأنيثُ بالتاء شرطُه العَلَمِيَّةُ).

أي: شرطُ<sup>(١)</sup> التأنيثِ بالتاء، المانع من الصرف، أن يكونَ عَلَمًا. / ١٤ و /  
وإنما قال التأنيثُ بالتاء ولم يقل: التأنيثُ شرطُه العَلَمِيَّةُ لأنَّ التأنيثَ إما  
لفظي، وإما معنوي، والتأنيثُ اللفظي ما يكونُ في لفظِ الإسم، إحدى علامَاتِ  
التأنيثِ، أعني الهاء، والألف المقصورة، والألف المدودة.  
وَالْعَلَمِيَّةُ شرطُ في الأول، وليس بشرطٍ في الآخرين<sup>(٢)</sup>.  
[وينبغي أن تعلم]<sup>(٣)</sup> أن التاء يجبُ أن تكونَ مُتَمَخِّضَةً للتأنيث، لتكونَ  
معتبرةً في منعِ الصرف، كما لو سَمَّيْتَ باخْتِ لا نصرف<sup>(٤)</sup> لِعَدَمِ تَمَخُّصِ التاءِ للتأنيثِ  
لكونها بدلًا<sup>(٥)</sup> مِنَ الواوِ، وَلِذَلِكَ سَكَنَ ما قبلها. أمَّا إذا صُفِّرْتَ فَلَمْ تنصرف  
لتمخُّصِ التاءِ حينئذٍ للتأنيثِ لانفتاح ما قبلها.  
والذي يدلُّ على أن شرطَ العَلَمِيَّةِ إني ولمي<sup>(٦)</sup>.

(١) في ز: وشرط.

(٢) في ت، ع، ل: الآخرين.

(٣) في ع: واعلم أن ولا.

(٤) في ت، ف، ل: انصرف، في ع: انصرفت.

(٥) في ت، ع، ف، ل: عوضاً.

(٦) الانية واللمية مصطلحان منطلقان. فالآنية بتشديد النون مصدر صناعي مأخوذ من كلمة (ان) المشبهة

أما الإني فصرفهم قائمة في قولهم: مررتُ بامرأة قائمة مع تحقُّق الوصفية والتأنيث<sup>(١)</sup> بالتاء من غير العلمية.

والحاصل، إنَّ التأنيث بالتاء مع العلمية عِلَّة تامَّة لمنع الصرف، لِكَوْنِ منع الصرفِ دائراً معها، وجوداً وعدماً.

أما وجوداً ففي مثل: طلحة.

وأما عدماً ففي مثل: قائمة.

وأما اللَّمِّي: فلأنَّ التأنيث المُعْتَبَر هو التأنيث اللازم.

والتأنيث بالتاء لا يكون لازماً إلا في العلم، لأنَّه في غيره في معرض الزوال.

ألا ترى أنَّكَ تقول: قائمة ثمَّ تقول<sup>(٢)</sup> قائم فتجده مُنْتزِعاً مِنْهُ<sup>(٣)</sup>، والاسمُ بحاله.

قوله: (والمعنويُّ كذلك).

أي وشرطُ التأنيثِ المعنوي، وهو أن يكونَ الاسمُ موضوعاً لمؤنِّث خالياً

→ بالفعل التي تدلُّ على الثبوت والوجود، واللمية بتشديد الميم: مصدر صناعي أيضاً مأخوذ من كلمة لم ومعناها العلية. والمناطقَةُ يقسمون البرهان على أني ولمي فإن كان الحد الأوسط واسطة في الإثبات فقط فالبرهان أني وإن كان واسطة في الإثبات والثبوت معاً فإنَّ البرهان حينئذٍ برهان لمي لأنَّه يعطي اللمية. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون لهمد على التهانوي، مطبعة اقدم - استنبول: ١٦٦، والمنطق ٣: ٣٦.

(١) في ل: الثالث.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ز: عنه، والكلمة ساقطة من ف.

عن إحدى علامات التأنيث، وطريق معرفته<sup>(١)</sup> السَّمْعُ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا بَعِينٌ<sup>(٢)</sup>  
ذَيْنِكَ الدليلين اللذين ذكرناهما في التأنيث بالتاء.

أَمَّا الْإِنِّي: فَصَرَفُهُمْ جَرِيحًا فِي قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ جَرِيحٍ مَعَ تَحَقُّقِ الْوَصْفِ  
وَالْتَأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ فِيهِ.

وَأَمَّا اللَّمِّي: فَلْعَدَمُ كَوْنِهِ لَازِمًا فِي غَيْرِ الْعَلَمِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: مَرَرْتُ  
بِامْرَأَةٍ جَرِيحٍ ثُمَّ تَقُولُ: بِرَجُلٍ جَرِيحٍ؟ وَالتَّأْنِيثُ لَا يَعْتَبَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَازِمًا، وَالتَّأْنِيثُ  
الْمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ:

أَحَدُهَا: مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا، نَحْوُ: سَعَادَةٍ، وَزَيْنَبِ.

وِثَانِيهَا: مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَتَحَرِّكَةِ الْأَوْسَطِ كَسَقَرٍ<sup>(٤)</sup>، فَهُوَ<sup>(٥)</sup> أَيْضًا فِي  
حُكْمِ مَا كَانَ زَائِدًا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ.

وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ سَاكِنِ الْأَوْسَطِ.

قَوْلُهُ: (وَشَرَطُ تَحْتَمُّ تَأْثِيرِهِ زِيَادَةُ<sup>(٦)</sup> عَلَى الثَّلَاثَةِ)، أَيُّ شَرَطُ وَجُوبِ تَأْثِيرِ

(١) فِي ت، ف: مَعْرِفَةٌ.

(٢) فِي ز، ف: يَعْنِي، وَفِي ت، ع: لَمْعِين.

(٣) كَلِمَةٌ (كَذَلِكَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ز، ع، ف، ل.

(٥) فِي ل: فِيهَا.

(٦) فِي ت، ف، ل: زِيَادَتُهُ، وَفِي مَجْمُوعِ مَهْمَلَاتِ الْمُتُونِ: ٣٨٣: الزِّيَادَةُ.

التأنيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة<sup>(١)</sup>؛ إما تحرك الأوسط كسقر.

وإما زيادة على ثلاثة أحرف كزنب.

وإما كون العجمة معك (ماه)<sup>(٢)</sup> و(جور)<sup>(٣)</sup> في<sup>(٤)</sup> اسم قريتين وإنما اشترط في التأنيث المعنوي دون اللفظي أحد هذه الثلاثة، لأن اللفظي لا يوجد فيه ثلاثي ساكن الأوسط فلم يحتاج فيه إلى أن يشترط ذلك، وإنما قال: وشرط تحتم تأثيره، ولم يقل: و<sup>(٥)</sup> شرط تأثيره، لأن أحد ما ذكر من الأمور ليس بشرط لتأثيره، بل هو شرط لوجوب تأثيره.

وإما اشترط أحد هذه الأمور، لأنه إذا انتفى هذه الأمور كان الاسم ثلاثياً ساكن الأوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة، ومنع الصرف إنما هو للثقل فقاوم أحد السببين لخفته فصرف، وأما من لم يشترط أحد هذه الأمور، وهو الأخفش<sup>(٦)</sup> والزجاج<sup>(٧)</sup>، فوجه القياس وهو أنه متى اجتمع سببان من الأسباب

(١) زاد في ف: وهو.

(٢) الماء بالهاء خالصة قصبة البلد، ومنه قيل ماء البصرة وماء الكوفة وماء فارس، ويقال لهاوند وهندان وقم ماء البصرة.. قال الأزهرى: كأنه معرب، ويجمع ماهاث... قال الزمخشري: ماء وجور اسمان بلديتين بأرض فارس. معجم البلدان ٧: ٢٣٤-٢٧٥.

(٣) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. معجم البلدان - جور - ٣: ١٦٤.

(٤) كلمة (في) ليست في ز.

(٥) (الواو) ليست في ز، ع.

(٦) تقدمت ترجمته في ١: ١٩٥.

(٧) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. من مصنفاته معاني القرآن توفي سنة ٣١١ هـ. نزهة الألباء: ١٨٣، وأنباء الرواة ١: ١٥٩، وتاريخ بغداد ٦: ٨٩.

التسعة في اسم امتنع من الصرف، ولا يعارضه خفة اللفظ، لأن الموانع من الصرف أمور معنوية.

وجوابه: أن نقول<sup>(١)</sup>: لا نسلم أنه لا يعارضه خفة اللفظ لجواز أن تكون الأمور المعنوية نابعة من الصرف بشرط عدم خفة اللفظ، وإذا كان كذلك فهذا يجوز منع صرفه لاجتماع السببين، ولا يجب لانتفاء شرط وجوبه، وزينب واجب منع صرفها<sup>(٢)</sup> لكونها<sup>(٣)</sup> زائدة على ثلاثة أحرف، وسقّر كذلك، لتحرك وسطه و (ماه) و (جور) كذلك، لكون العجمة معها.

لا يقال: لا نسلم تحقق العجمة معها، لأن من شرط العجمة تحرك الأوسط أو زيادته على ثلاثة أحرف، كما سنذكر لآنا نقول: سلّمنا أن العجمة مع الثلاثي / ١٤ ظ / الساكن الأوسط ليست سبباً كما هو مذهب بعضهم، لكنها مقوّمَةٌ للتأنيث، فلا يلزم من كونها مقوّمَةٌ له أن تكون علّة مستقلة في منع الصرف أو نقول: شرط العجمة أحد الأمرين المذكورين إذا كان سبباً من الأسباب التسعة أن يكون شرطها، إذا كانت معيّنة ومقوية للتأنيث.

ولقائل أن يقول: لو كان ما ذكره شرطاً يتحتم تأثيره لزم منع الصرف<sup>(٤)</sup> عند

(١) في ز: يقال.

(٢) في ت: صرفه.

(٣) في ت: لكونه.

(٤) في ت، ع، ف، ل: صرف الاسم.

تحققه فيه، لكنه ليس كذلك، لأنه إذا فقد العلمية مع تحققه<sup>(١)</sup>، وتحقق التأنيث ينصرف الاسم إذا كان كذلك، فالصواب أن يقول: شرط<sup>(٢)</sup> تحتم تأثيره العلمية، وزيادة<sup>(٣)</sup> على الثلاثة، وتحرك الأوسط والعجمة.

وجوابه: أن نقول: لا نسلم ما ذكره من الملازمة، وإنما يلزم ذلك له لو كان الشرط علّة تامّة، وظاهر أنه ليس كذلك. أو نقول: لما ذكر من قبل، أن العلمية شرط لجواز منع صرفه علم أنه شرط لوجوب منع صرفه، لتوقف الوجوب على الجواز، فلم يحتاج إلى ذكره هاهنا ثانياً.

قوله: (فإن سمي به مذكر، فشرطه الزيادة)

أي فإن سمي بالمؤنث المعنوي مذكراً، فشرطه أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، لأنه إذا جعل علم مذكر زال التأنيث بحسب المعنى، فلو لم يكن في اللفظ ما يدل على التأنيث، وهو الحرف الرابع، {كان التأنيث زائلاً<sup>(٤)</sup> بحسب اللفظ والمعنى<sup>(٥)</sup> فلم يكن معتبراً.

[فإن قيل: لم لم يعتبر الأصالة<sup>(٦)</sup> في التأنيث المعنوي كما اعتبره<sup>(٧)</sup> في الصفة؟

(١) قول: يفاض.

(٢) قول: وشرط.

(٣) قول: وزيادته.

(٤) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٥) زاد في الأصل: مضافاً. ومجواره الحرف ط رمزاً للظاهر.

(٦) في: الصالة.

(٧) في: يعتبر.



قلنا: بدلالة دليل، وهو الاستمرار<sup>(١)</sup> على عدم<sup>(٢)</sup> اعتبار الأصالة<sup>(٣)</sup> في التأنيث المعنوي<sup>(٤)</sup> وإنما قلنا: إن الحرف الرابع<sup>(٥)</sup> بمنزلة حرف التأنيث، لأنهم يُصَغِّرونَ قدماً بقديمة، وعقرباً<sup>(٦)</sup> بعقير، والتصغيرُ يردُّ الأشياءَ إلى أصولها، فلولا<sup>(٧)</sup> أن التاء بمنزلة حرف التأنيث لأعيد التاء كما أُعيد في قدم.

وإذا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَقَدْ مَنَصَرَفٌ لانتفاء شرطِ منع صرفه، وهو كونه زائداً على ثلاثة أحرف، وعقربٌ غيرُ منصرفٍ لتحقيقِ علتين<sup>(٨)</sup> لمنع الصرف مع وجود شرطه.

ولا يردُّ عليه النقض<sup>(٩)</sup> بنساء، إذا سُمِّيَ بها رجل، فإنه وَجَبَ صرفه، لأنَّ تَأْنِيثَهُ تَأْنِيثُ الْجَمَاعَةِ وليس بتأنيث معنوي. واعلم أن المؤنث إذا سُمِّيَ باسمٍ مذكَّرٍ<sup>(١٠)</sup> على ثلاثة أحرف فهو لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ متحرك الأوسط<sup>(١١)</sup>، أو لا يكون. فإن كان فلم ينصرف، وذلك نحو:

(١) في ز، ع: الاستقراء.

(٢) في ت: اعتبار الأصالة في الصفة وعدم دلالة دليل على.

(٣) في ت: الصالة.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ف.

(٥) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٦) في الأصل، وفي ت: عقرباً.

(٧) هذا مكان (لو).

(٨) قول: علتين.

(٩) في ز: النقض عليه.

(١٠) في ز: المذكر.

(١١) في ت، ف: الوسط.

رجلٍ سَمِيَّ بِهِ مُؤَنَّثٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، نَحْوُ: زَيْدٌ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى صَرْفِهِ وَعَيْسَى بْنُ عُمَرَ<sup>(١)</sup> وَالْمَبْرَدُ<sup>(٢)</sup> عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا إِنْ صُغِرَ فَلَمْ يَنْصَرَفْ بِالْإِجْمَاعِ.

[قَوْلُهُ: (المعرفة شرطها أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً).

أَيُّ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي هِيَ مَانِعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ هِيَ الْعَلَمِيَّةُ فَقَطْ لِأَنَّ مَا عَدَاهَا]<sup>(٤)</sup> أَمَّا الْمُضْمَرَاتُ وَالْمُجَهَّمَاتُ، فَلَا مَدْخَلَ لَهَا فِي هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهَا مُبْنِيَّةٌ، وَهَذَا الْبَابُ مُعَرَّبٌ، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ<sup>(٥)</sup> بِلَامِ التَّعْرِيفِ أَوْ<sup>(٦)</sup> مُضَافَةٌ<sup>(٧)</sup>، وَهِيَ لَا يَمْنَعَانِ الصَّرْفَ أَيْضاً لِأَنَّهَا يَجْعَلَانِ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ مَنْصَرَفاً. [فَبِالْأُخْرَى]<sup>(٨)</sup> أَنْ لَا يَجْعَلَا الْمَنْصَرَفَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ]<sup>(٩)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ الْمَقْدَّرَةِ. نَحْوُ: سَحَرَ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ عَنِ السَّحَرِ<sup>(١٠)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ التَّعْرِيفَ بِالإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ،

(١) هو عيسى بن عمر الثقفي كان ثقة عالمياً بالعربية والنحو والقراءة، توفي سنة ١٤٩ هـ. ينظر: مراتب النحويين: ٤٣، ونزهة الألباء: ٢٨. ويقرأ عنه كتاب: عيسى بن عمر الثقفي تأليف الدكتور صباح عباس السالم، طبع بيروت.

(٢) هو محمد بن يزيد صاحب الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥ هـ. ينظر: نزهة الألباء: ١٦٤، وأنباء الرواة ٣: ٢٤١.

(٣) الكتاب ٢: ٢٢، والمقتضب ٣: ٢٥٠، وعيسى بن عمر: ٢٦٦.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٥) في ت: المعرفة.

(٦) في ع، ل: و.

(٧) في ت: الإضافة.

(٨) في الأصل، ز: فبالهزري.

(٩) ما بين المعقتين ساقط من ت، ل.

(١٠) في ت: السحرة.

{وَهِيَ فِي التَّوَكِيدِ، أَعْنِي فِي أَجْمَعَ وَجَمَعَاءَ، وَكْتَعَ وَكْتَعَاءَ، وَأَبْصَعَ<sup>(١)</sup> وَبِصْعَاءَ<sup>(٢)</sup>، وَأَبْتَعَ<sup>(٣)</sup> وَبِتْعَاءَ<sup>(٤)</sup>، وَجُمَعَ، وَكُتِعَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ<sup>(٥)</sup>، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعَ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ لِوِزْنِ الْفِعْلِ وَالتَّعْرِيفِ، لِكَوْنِهِ تَأْكِيداً، وَوَجُوبِ مَعْرِفَةِ التَّوَكِيدِ أَوْ التَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ، وَالْأَخِيرُ ثَابِتٌ فِي جَمِيعِ أَخَوَاتِهِ، فَعِنْدَ هَؤُلَاءِ شَرْطُ الْمَعْرِفَةِ أَحَدُ الْأُمُورِ: وَهُوَ أَمَّا الْعَلَمِيَّةُ أَوْ التَّعْرِيفُ بِاللَّامِ الْمُقَدَّرَةِ [كَمَا فِي نَحْوِ سَحَرَ]<sup>(٦)</sup> وَأَمَّا التَّعْرِيفُ بِالِإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ<sup>(٧)</sup> }.

### العجمة<sup>(٨)</sup>

قَوْلُهُ: (الْعُجْمَةُ شَرْطُهَا [أَنْ تَكُونَ] <sup>(٩)</sup> عَلَمِيَّةٌ إِلَى آخِرِهِ).  
أَيَّ شَرْطُ الْعُجْمَةِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ أَمْرَانِ:

(١) فِي ت: بَضَعَ.

(٢) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ز.

(٣) فِي ز: بَتَعَ.

(٤) الْكَلِمَةُ لَيْسَ فِي ز.

(٥) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ع.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُحْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت، ز، ع.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُحْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٨) قَالَ ابْنُ عِمِّشٍ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْعُجْمَةِ لُغَةُ فَارَسٍ لَا غَيْرَ بَلْ كُلُّ مَا كَانَ خَارِجاً عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ رُومٍ

وَيُونَانَ وَغَيْرِهِمْ. شَرَحَ الْمَفْصَلُ لَابْنُ عِمِّشٍ ١: ٦٦.

(٩) سَاقِطٌ مِنْ ت، ل.

أحدهما: الْعَلَمِيَّةُ فِي الْعُجْمَةِ<sup>(١)</sup>.

والثاني: أحد الأمرين:

وهو إما تَحْرُكُ الأَوْسَطِ.

وإما كونه زائداً على ثلاثة أحرف.

والدليل على الأول إني وليّ.

[أما الإني:]<sup>(٢)</sup> فَلَأَنَّهُمْ لَوْ سَمَّوْا بِدِيَاكِجٍ لَصَرَفُوهُ.

وأما اللَّمِّي<sup>(٣)</sup>: فَلَأَنَّهُ إِذَا نُقِلَ غَيْرُ عِلْمٍ فِي الْعَجْمِ إِلَى الْعَرَبِيِّ تَصَرَّفُوا فِيهِ

تَصَرَّفَ كَلَامِهِمْ مِنْ إِدْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّعْرِيفِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَصَارَ

مِنْ جَنْسِ كَلَامِهِمْ فَلَمْ تَبْقَ فِيهِ الْعُجْمَةُ، فَلَمْ تَكُنْ مُؤَثَّرَةً.

والدليل على الشرط الثاني إني وليّ أيضاً.

أما الإني فَلَأَنَّهُمْ لَمْ يَمْتَنِعُوا نَوْحاً وَلَوْطاً<sup>(٤)</sup> مِنْ / ١٥ و / الصَّرفِ وَإِنْ أَجَازَ

بَعْضُهُمْ.

وأما اللَّمِّي: فَلَأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى هَذَا الشَّرْطُ كَانَ ثَلَاثِيّاً سَاكِنَ الْأَوْسَطِ، وَكَانَ فِي

غَايَةِ الْخِفَّةِ، وَكَانَتْ خِفَّتُهُ قَاوِمَةً التَّأْنِيثِ الَّذِي هُوَ أَقْوَى مِنَ الْعُجْمَةِ، [فَقَاوَمَتْهُ<sup>(٥)</sup>

(١) في ت: العجم.

(٢) ما بين المقتفين ليس في ز.

(٣) تقدّم تعريف الإني واللمي ١: ٢١٦-٢١٧.

(٤) والوطا ليس في الأصل.

(٥) في ت: وقادمت.

أولى.

وَأَمَّا كَانَ التَّائِيثُ أَقْوَى مِنَ الْعُجْمَةِ<sup>(١)</sup>، لَأَنَّ الْعَلَمِيَّةَ مَعَ التَّائِيثِ أَقْوَى مِنَ  
[الْعَلَمِيَّةِ مَعَ<sup>(٢)</sup> الْعُجْمَةِ، وَإِنَّ<sup>(٣)</sup> الْعَلَمِيَّةَ مَعَ التَّائِيثِ كَيْفَ مَا كَانَ تَمْنَعُ الصَّرْفَ، إِمَّا  
وَجُوباً وَإِمَّا جَوَازاً، وَلَيْسَتْ مَعَ الْعُجْمَةِ كَذَلِكَ لِأَنَّا لَوْ سَمَّيْنَا بِدِيَاجٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَمْنَعِ  
الصَّرْفَ لَا وَجُوباً وَلَا جَوَازاً.

اعْلَمْ أَنَّ [جَمِيعَ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ]<sup>(٤)</sup> غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ لِلْعُجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ إِلَّا سِتَّةٌ  
وَهِيَ: مُحَمَّدٌ، وَهُودٌ، وَصَالِحٌ، وَنُوحٌ، وَلُوطٌ، وَشَعِيبٌ [صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ  
أَجْمَعِينَ]<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

أَمَّا صَالِحٌ فَلِكُونِهِ عَرَبِيّاً وَكَذَلِكَ شَعِيبٌ، وَأَمَّا نُوحٌ وَلُوطٌ فَلِخَفَّتِيهَا وَأَمَّا هُودٌ،  
فَالنَّاسُ اخْتَلَفُوا فِيهِ<sup>(٧)</sup> فَهُمْ مِنْ قَالَ: إِنَّ الْعَرَبَ مِنْ أَوْلَادِ إِسْمَاعِيلَ فَمَنْ كَانَ قَبْلَهُ  
فَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ<sup>(٨)</sup>، وَهُودٌ قَبْلَهُ.

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ: الْمَشْهُورُ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ.  
فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَرَفَهُ لِسُكُونِ وَسَطِهِ.

(١) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٢) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٣) في ل: لأن.

(٤) في ل: الأسماء للأنبياء ﷺ.

(٥) كلمة (أجمعين) ليست في ف.

(٦) في ت: عليهم السلام.

(٧) كلمة (فيه) ليست في ل.

(٨) في ت، ل: بعربي.

ومن قال: إِنَّهُ <sup>(١)</sup>عَرَبِيٌّ صَرَفَهُ <sup>(٢)</sup>لعدم <sup>(٣)</sup>تحقق السببين فيه <sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

## صيغة منتهى الجموع

قوله: (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء).

أي شرط الجمع المانع من الصرف كونه على صيغة يمتنع جمعه مرة أخرى <sup>(٦)</sup>،  
[فكونه <sup>(٧)</sup>جمعاً بمنزلة سبب، وكونه على صيغة منتهى الجموع بمنزلة سبب  
آخر] <sup>(٨)</sup>، وكأنه جمع مرتين، إما تحقيقاً نحو أكلب <sup>(٩)</sup>، وإما تقديرًا نحو أفاضل، ومن  
العرب من يجمع هذا الجمع للمبالغة في الكثرة، فقالوا: (صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ) <sup>(١٠)</sup> ولا

(١) في ت: بانه.

(٢) زيادة من ت.

(٣) في الأصل، وفي ف: فلعدم.

(٤) (فيه) ليست في ل.

(٥) قال سيويه: أنا صالحٌ فعربيٌّ وكذلك شعيبٌ. وأما نوحٌ وهودٌ ولوطٌ فتصرف على كلِّ حالٍ لحقتها.

الكتاب ٢: ١٩.

(٦) على الأصل الحاشية التالية: (وفي المختصر المراد من قولنا صيغة منتهى الجموع أن يكون على صيغة غير

صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير). وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٨٢.

(٧) في الأصل، وفي ز: لكونه.

(٨) ما بين المقفّتين ليس في ف.

(٩) في الأصل وفي ت: أكلب.

(١٠) الحديث كما جاء في سنن النسائي: (انكن لأنن صواحيبات يوسف). سنن النسائي المطبعة الميمنية - مصر

١: ١٢٣. وسنن ابن ماجه - الباب الحلي ١. ٢٨٩. وينظر: الإصحاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١:

١٢٩ والكافية - شرح الرضي ١: ٤٠.

يردُّ به النقصُ لأنَّ مرادنا من قوله<sup>(١)</sup>: يمتنع جمعة مرةً أخرى أن يمتنع جمعة جمع التكسير.

ومنها من قال: معنى تكرر الجمع في هذا الجمع أن فيه جمعية لها تعلُّق باللفظ، وجمعية لها تعلُّق بالمعنى.

أما الأول: فلأنها صيغة لم يوجد على مثاها واجد.

وأما الثاني: فلأنها جمع الواحد.

وقد أورد عليه أن المعنوية لو كانت مؤثرة فما بالها لم تكن مؤثرة في ضمير مع الوصفية.

وأجيب عنه: بأنه لا يلزم من كون الجمعية<sup>(٢)</sup> المعنوية مؤثرة مع الجمعية اللفظية أن تكون مؤثرة مع الوصفية<sup>(٣)</sup> أو مع غيرها، وهو قريب من قول من قال: شرط هذا الجمع كونه لا نظير له في الآحاد.

وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لزم أن يكون باب أكلب وأجمال غير منصرف، ولا يقال: لا نسلم أن باب أكلب وأجمال لا نظير له في الآحاد لمجيء أبلمة لخصوص<sup>(٤)</sup> المقل<sup>(٥)</sup>، وتاء التانيث لا اعتداد به، لكونه زائداً على البنية<sup>(٦)</sup> وهو واحد.

(١) في ت: قولنا.

(٢) في ت: العجمية.

(٣) في ت، ف: الصفة، وفي ز: الوصف.

(٤) في ل: لخصوص.

(٥) الأبلم حوص المقل، وفيه ثلاث لغات: أبلم، وأبلم، وأبلم والمقل حمل الدوم، والدوم شجرة تشبه

النخلة. لسان العرب - مقل - ١٤: ١٥٠ - بلم - ٣٢٠.

(٦) في ل: الثلاثة.

وَلِيَجِيءِ الْوَاحِدُ عَلَى وَزْنِ أَكْلٍ<sup>(١)</sup> وَاحِدٍ مِنَ الْمِثَالَيْنِ إِلَّا فِي الْحَرَكَةِ، فَإِنَّ نَظِيرَ أَكَلٍ  
أَحْمَرٌ وَنَظِيرَ أَجْمَالٍ إِجْمَالٌ مُصَدَّرٌ أَجْمَلٌ، وَإِنْعَامٌ فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ عِنْدَ سَيَبُويهِ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ  
إِفْرَادُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا<sup>(٣)</sup> فِي بُطُونِهِ﴾<sup>(٤)</sup>. لَأَنَّا نَقُولُ: أَمَّا أَبْلُمَةُ:

فَأَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّهُ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، لَأَنَّ الْفَصِيحَ أَبْلُمَةً بَضْمٌ الْهَمْزَةُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَأَنَّهُ نَادِرٌ، وَالنَّادِرُ لَا اعْتِبَارَ بِهِ، كَمَا لَا اعْتِبَارَ بِسِرَاوِيلَ عِنْدَ مَنْ  
يَجْعَلُ شَرْطَ هَذَا الْجَمْعِ كَوْنُهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا، فَلَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا اعْتِدَادَ بِهِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ مُعْتَدٌّ بِهَا فِي فِرَازَنَةٍ؟ وَإِلَّا لَا مَتْنَعٌ<sup>(٥)</sup> مِنَ الصَّرْفِ.

وَإِذَا اعْتَدَّ بِهَا فِي فِرَازَنَةٍ اعْتَدَّ بِهَا فِي كَرَاهِيَةٍ، وَطَوَاعِيَةٍ، وَإِبْلُمَةٍ وَإِذَا اعْتَدَّ بِهَا  
فِي<sup>(٦)</sup> أَبْلُمَةٍ، لَمْ يَرِدِ النِّقْضُ<sup>(٧)</sup>.

وَأَمَّا أَنْكَ<sup>(٨)</sup> فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْعَرَبِ كَمَا لَا يُعْتَدُّ بِسِرَاوِيلَ عِنْدَ  
مَنْ يَجْعَلُهُ أَعْجَمِيًّا.

(١) كلمة (كل) ساقطة من ل.

(٢) الكتاب ١: ١٦، ١٧.

(٣) في ت: (ما)، وهو سهو.

(٤) سورة النحل: ٦٦.

(٥) في ل: امتنع.

(٦) ما بين المقتضين ليس في ز.

(٧) زاد في ع: به.

(٨) الأناك بوزن أفلس: الرصاص الخالص الأسود وفي الحديث من استمع إلى قينة صبَّ لُحُّهُ فِي أُذُنِهِ الْآنَكَ

يوم القيامة. المنصص لابن سيدة - بولاق ١٢: ٢٥، والمصباح المنير للفيومي - القاهرة ١: ٢١.



وأما قوله: (لمجيء الواحد على وزن كُـلٍّ واحدٍ من المثلين إلا في الحركة).

فنقول: المراد من قولهم لمجيء الواحد على وزنه مجيء الواحد على وزنه في الحركات والسكنات والحروف / ١٥ ظ / وإلا لورد النقض على باب مساجد بدلا من (١)، وعلايط (٢)، وهدايد (٣).

ومِنهم مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْجَمْعَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِلْجَمْعِ وَشَبَّهِ الْفِعْلِ، مِنْ حَيْثُ أَنْ لَمْ يَكُنْ جَمْعُهُ مَرَّةً أُخْرَى كَالنِّعْلِ.

ومِنهم مَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِلْجَمْعِ وَشَبَّهِ الْعَجَمِيَّ، لَكُونَ الْعَجَمِيُّ عَلَى غَيْرِ وَزَنِ الْعَرَبِيِّ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي هَذَا الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ هَاءٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ الْهَاءِ لَشَابَهُ الْمَفْرَدَ وَهُوَ كَرَاهِيَةٌ، وَطَوَاعِيَّةٌ، لَفْظًا أَوْ مَعْنَى فَأَجْرِي مَجْرَاهُ فِي الصَّرْفِ، أَمَّا لَفْظًا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَعْنَى فَلَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِينَ، لَكُونَ أَحَدُهُمَا جَمْعًا، وَلَكُونَ الْآخِرُ مُصْدَرًا، وَهُمَا يَقَعَانِ عَلَى الْكَثِيرِينَ، فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَفِرَازَنَةُ مُنْصَرَفٌ لَكُونِهَا مَعَ الْهَاءِ.

ولقائل أن يقول: لو قال: بغير هاءٍ ولا ياءٍ نسبةً لكان أصوب. فإن (٥) مدائنيًا

(١) الدلمص والدلايص: البرائق - لسان العرب - دلمص - ٨: ٣٠٤.

(٢) العليط والعلابط: القطيع من الغنم، المصدر السابق - علبط - ٩: ٢٣٠.

(٣) الهدد والهدايد: اللبن الخائض المصدر السابق - هدد - ٤: ٤٤٦.

(٤) كلمة (لم) ساقطة من ل.

(٥) في ل: في.

يُنْصَرَفُ، لِأَجْلِ ياءِ<sup>(١)</sup> النسبة، وصياقلة وفرازة لأجلِ التاء<sup>(٢)</sup>.  
وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بِأَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى الْجَمْعِ شَاذٌ [وهذا الجوابُ ضَعْفُهُ  
ظاهراً]<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وحضاجر<sup>(٤)</sup> علماً للضُّعِ غيرِ مُنْصَرَفٍ).  
جوابُ سؤالٍ<sup>(٥)</sup> مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: هَذَا الْوِزْنُ إِنَّمَا لَمْ يُنْصَرَفْ لِكَوْنِهِ جَمْعاً  
مَعَ كَوْنِهِ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وَهَذَا الْجُمُوعُ مُنْتَفٍ هَاهُنَا، لانتفاءِ كَوْنِهِ جَمْعاً،  
لِكَوْنِهِ عَلَماً لِلْمُفْرَدِ، وَإِذَا انْتَفَى الْجُمُوعُ، انْتَفَى كَوْنُهُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ، لانتفاءِ عِلَّتِهِ  
التَّامَّةِ.

وَجَوَابُهُ: أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ الْجَمْعِ هَاهُنَا، لِأَنَّ شَرْطَ الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ  
الصَّرْفِ هُوَ كَوْنُهُ جَمْعاً فِي الْأَصْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِمَسَاجِدَ، لَا تَصْرَفُهُ  
لِكَوْنِهِ جَمْعاً فِي الْأَصْلِ؟

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ لَوْجُودِ عِلَّةٍ مَنَعِ صَرْفِهِ.  
[ولقائل أن يقول: لو كان شرطُ الجمعِ كَوْنُهُ جَمْعاً فِي الْأَصْلِ وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَهُ  
كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْوَصْفِ]<sup>(٦)</sup>.

(١) كلمة (ياء) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ع، ل: تاء التأنيث.

(٣) ما بين المعقنين ليس في ز، ع، ف.

(٤) حضاجر: اسمٌ للذكر والأنثى من الضُّعَاعِ. لسان العرب - حضجر - ٥: ٢٧٨.

(٥) في ت، ع، ف، ل: لسؤال.

(٦) ما بين المعقنين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ كَانَ شَرْطُ الْجَمْعِ <sup>(١)</sup> الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ كَوْنُهُ جَمْعًا فِي الْأَصْلِ، كَمَا فِي الْوَصْفِ، لَزِمَ صَرْفٌ مِثْلُ مَسَاجِدَ، إِذَا سُمِّيَ بِهِ لَا مَتْنَاعَ اعْتِبَارِ الْجَمْعِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ [كَامْتِنَاعِ اعْتِبَارِ الصَّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ] <sup>(٢)</sup> صِفَةً <sup>(٣)</sup> لِلْعِلَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَهِيَ لَزُومُ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادِّينِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ.

قَوْلُهُ: (وَسِرَاوِيلٌ إِذَا لَمْ يُصَرَفْ <sup>(٤)</sup> إِلَى آخِرِهِ).

جَوَابٌ أَيْضًا لِأَشْكَالِ <sup>(٥)</sup> مُقَدَّرِ أَشْكَالٍ مِنَ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي حَضَائِرٍ وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ: سَلَّمْنَا أَنَّ حَضَائِرَ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ لِلْجَمْعِيَّةِ <sup>(٦)</sup> الْأَصْلِيَّةِ فَمَا قَوْلُكُمْ فِي سِرَاوِيلٍ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ فِي الْأَصْلِ، [وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الْوِزْنَ لَمْ يُصَرَفْ إِذَا كَانَ جَمْعًا أَوْ مَنَقُولًا عَنْ جَمْعٍ] <sup>(٧)</sup> [غَيْرِ مُنْصَرَفٍ <sup>(٨)</sup>].  
وَالْجَوَابُ عَنْهُ مُخْتَلِفٌ.

فَقَالَ <sup>(٩)</sup> قَوْمٌ: إِنَّهُ أُعْجِمِي مَنَقُولٌ إِلَى الْعَرَبِيِّ، فَلَمَّا نُقِلَ إِلَى الْعَرَبِيِّ حُمِلَ عَلَى مَا كَانَ عَلَى زَيْتِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَمَصَابِيحَ وَقَنَادِيلَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، فَلَزِمَ هَؤُلَاءِ أَنْ يَقُولُوا:

(١) ساقط من ت.

(٢) ما بين المقتنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) ساقطة من ت، ز.

(٤) زاد في ل: وهو الأكثر.

(٥) في ت، ف، ل: لسؤال.

(٦) في ت: المجمعية.

(٧) ساقط من ت، ز، ف.

(٨) ما بين المقتنين ساقط من ل.

(٩) في ت: فقد قال.

الجمعُ وما أشبهَ الجمعَ شرطُهُ أَنْ يكونَ على صِيغَةٍ مُنتهى الجموعِ بِغيرِ هاءٍ.  
وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَمِنْ المَعْلُومِ، من استقراءِ كلامِهِمْ، أَنَّ هَذَا الوزنَ لم يُنْغِ  
مِنْ<sup>(١)</sup> الصَّرْفِ إِلَّا للجمعيَّةِ، وَقَدْ ثَبَتَ مَنَعُ صرفِهِ فَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الجمعِ  
تقديرًا، وَإِنْ كَانَ عَلَى خِلافِ القِيَّاسِ<sup>(٢)</sup> حَفْظًا لاستقراءِهِمْ، وقَاعِدَتِهِمْ.  
وَأَمَّا قُلْنَا: إِنَّهُ عَلَى خِلافِ القِيَّاسِ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي لُغَتِهِمْ حَمْلُ المَفْرَدِ عَلَى  
الجمعِ<sup>(٣)</sup> فِي الأجناسِ بخِلافِ الأعلامِ، فَإِنَّهُ ثَابِتٌ حَمْلُ المَفْرَدِ عَلَى الجمعِ<sup>(٤)</sup>  
وبالعكسِ فِي الأعلامِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ جَمْعَ سِرْوَالَةٍ، وَقَدْ أَنشَدُوا<sup>(٥)</sup>:  
عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ      فَلَيْسَ تَرِقُّ لِمُسْتَضْعَفٍ<sup>(٦)</sup>  
[وهذا البيتُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سِرْوَالَةَ مَفْرَدٌ سِرَاوِيلٌ]<sup>(٧)</sup>، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ أَبُو  
العبَّاسِ<sup>(٨)</sup> وَأَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ<sup>(٩)</sup>.

(١) ساقط من ت، ف، ل.

(٢) في ل: الأصل.

(٣) في ت، ع، ل: الجمع على المفرد.

(٤) زاد في الأصل وفي ز، ع، ت، ل: على المفرد.

(٥) في ت، ع، ف، ل: أنشد.

(٦) البيت لم يعرف قائله ويرى صاحب الخزانة أنه مصنوع. ينظر: المقتضب ٣: ٢٤٦، ولسان العرب

- سرل - ١٣: ٣٥٥، وخزانة الأدب ١: ٢٢٣.

(٧) ما بين العفتين ساقط من ل.

(٨) المقتضب ٣: ٢٤٦.

(٩) الكتاب ٢: ١٦.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُفْرَدٌ مُؤَنَّثٌ فَلَمْ يَنْصَرِفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ.  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَضْرِفُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، لَأَنَّ عِلَّةَ مَنَعَ صَرْفِ هَذَا الْوِزْنِ هِيَ الْجَمْعُ،  
وَقَدْ فَقَدَ هَاهُنَا كَوْنُهُ جَمْعاً فَوَجَبَ صَرْفُهُ.

اعلم أن من قال: شَرَطُ هَذَا الْجَمْعِ كَوْنُهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ فَقَدْ تَوَجَّهَ  
١٦ / و / عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ<sup>(١)</sup> بِسَرَاوِيلَ سِوَاءِ صَرْفٍ أَوْ لَمْ يُصْرَفْ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ  
صَرْفِهِ لَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ مُصَابِيحُ جَمْعاً لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ، لِجَمْعِ سَرَاوِيلَ الْوَاحِدِ  
عَلَى زَيْنَتِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ مَنَعَ صَرْفِهِ يَتَوَجَّهُ الْإِشْكَالُ عَلَيْهِ بِأَفْلَسٍ<sup>(٢)</sup> لَأَنَّ مَنَعَ صَرْفِهِ،  
إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ كَوْنِهِ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ.

قوله: (ونحو<sup>(٣)</sup>: جوارٍ رفعاً وجرّاً قاضٍ).

اعلم أن<sup>(٤)</sup> نحو جوارٍ مثل قاضٍ، فِي حَالَتِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ لَفْظاً بِالِاتِّفَاقِ. لَكِنْ  
اِخْتَلَفُوا فِي التَّقْدِيرِ فَقَالَ سَبْيُوِيهِ<sup>(٥)</sup>، وَاتَّبَاعَهُ<sup>(٦)</sup>: إِنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ مَنْصَرِفٌ لِفَقْدَانِ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ  
بِأَنَّ شَرَطَ الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ حَرْفَانِ كَمَسَاجِدَ

(١) فِي الْأَصْلِ: إِشْكَالٌ.

(٢) فَوْت، ع: بِهَابِ أَفْلَسٍ.

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٤) كَلِمَةٌ (أَنْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٥) الْكِتَابُ ٢: ٥٨.

(٦) شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١: ٥٨.

أو ثلاثة أحرفٍ أوسطها<sup>(١)</sup> ساكنٌ كمصاييح، وكلُّ واحدٍ منهما مستنفٍ في جوابٍ،  
 فيكونُ منصرفاً، وصارَ حُكمُهُ مثلَ حكمِ سلامٍ وكلامٍ.  
 والجوابُ عنه: أنا نختارُ أنْ بعدَ ألفِهِ حرفين، لأنَّ الياءَ مرادةٌ بدليلٍ بقاءِ كسرِ  
 ما قبلها، ولو كانَ كسلامٍ وكلامٍ، لكانَ الاعرابُ جارياً على الرَّاءِ<sup>(٢)</sup>، ولما لم يكنْ  
 كذلكَ، عَلِمَ أنَّ الياءَ مُقدَّرٌ معنويٌّ في حكمِ الثابتِ، فيكونُ غيرَ منصرفٍ.  
 فإن قيلَ: إِنَّهُ مُقدَّرٌ لأجلِ الكسرةِ دونَ منعِ الصرفِ.  
 قلنا: بَلْ مُقدَّرٌ أيضاً لأجلِ منعِ الصرفِ، لكونه أمراً لفظياً كالكسرةِ،  
 والتنوينُ على هذا المذهبِ لا يكونُ تنوينُ التَّمَكُّنِ<sup>(٣)</sup>، بل هُوَ تنوينُ العَوَضِ.  
 فقالَ سيبويه: إِنَّهُ عَوَضٌ مِنَ الياءِ<sup>(٤)</sup>.  
 وقالَ المبردُ: إِنَّهُ عَوَضٌ عَنْ حَرَكَةِ الياءِ<sup>(٥)</sup>.  
 وقالَ بعضُ مفسري كلامِ سيبويه: إنَّ مرادَ سيبويه من قولِهِ إِنَّهُ عَوَضٌ مِنَ  
 الياءِ، إِنَّهُ عَوَضٌ مِنَ حَرَكَةِ الياءِ، عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ المُضَافِ.  
 أمَّا قولُ المبردِ: فَلأنَّ أَصلَهُ: هَولاءِ جَوارِي، اسْتَثْقَلَتْ عَلَيْهِ الحَرَكَةُ<sup>(٦)</sup>،

(١) في ت، ع، ل: وسطها.

(٢) في ع: الواو.

(٣) في ل: التمكن.

(٤) الكتاب ٢: ٥٦.

(٥) شرح الرضي على الكافية ١: ٥٨. ومن ذهب هذا المذهب المازني وأنكر أبو علي هذا القول على أبي

إسحاق. المنصف ٢: ٧٢.

(٦) في ل: الضمة.

فَأُسْقِطَتْ فَسُكِّنَتْ، ثُمَّ عُوِّضَ التَّنْوِينُ مِنَ الْحَرَكَةِ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ، الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ<sup>(١)</sup>  
فَحُذِفَتِ الْيَاءُ.

وَأَمَّا قَوْلُ سَيَبَوِيهِ فِيهِ صُعُوبَةٌ، وَلَهُ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّ<sup>(٢)</sup> أَصْلَهُ<sup>(٣)</sup> جَوَارِيَّ بِالتَّنْوِينِ، لَكُونِ الْإِسْمِ مَنْصَرَفًا فِي الْأَصْلِ،  
ثُمَّ حَذَفَ الْحَرَكَةَ مِنَ الْيَاءِ لِلْإِسْتِقَالِ فَالتَقَى سَاكِنَانِ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ، وَكَانَ التَّنْوِينُ  
جَدِيرًا بِالْحَذْفِ، لَكُونِهِ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ، فَحُذِفَ التَّنْوِينُ لِمَنْعِ الصَّرْفِ، ثُمَّ عُوِّضَ مِنَ  
الْيَاءِ تَّنْوِينٌ، لِأَنَّهُ حُذِفَ شَيْئَانِ مِنْهُ.

فَهَذَا التَّنْوِينُ الثَّابِتُ لَيْسَ لِلْمَكَانَةِ.

وَالثَّانِي، أَن يُقَالَ: إِنَّ أَصْلَهُ جَوَارِيَّ<sup>(٤)</sup> بِغَيْرِ التَّنْوِينِ فَحُذِفَتِ الْحَرَكَةُ مِنَ الْيَاءِ  
إِسْتِقَالًا عَلَيْهَا، فَصَارَ جَوَارِيَّ بِسُكُونِ الْيَاءِ، وَلَمَّا كَانُوا يَحْذِفُونَ الْيَاءَ إِذَا وَقَعَتْ  
طَرَفًا، قَبْلَهَا كَسْرَةً فِي الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَنسَرُ﴾<sup>(٥)</sup> وَ﴿الْكَبِيرُ  
الْمُتَعَالِ﴾<sup>(٦)</sup> كَانَ حَذْفُهَا فِي الْجَمْعِ، وَهُوَ جَوَارِيَّ أُولَى، وَأَوْفَقُ<sup>(٧)</sup> فَحُذِفَ ثُمَّ عُوِّضَ

(١) فِي ز: التَّنْوِينُ.

(٢) فِي ل: أَنَّهُ.

(٣) كَلِمَةُ (أَصْلَهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٤) فِي ت: جَوَارِ.

(٥) سُورَةُ الْفَجْرِ: ٤.

(٦) زَادَ فِي ت: وَقَوْلُهُ.

(٧) سُورَةُ الرَّعْدِ: ٩. مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالْغُهِازَةِ الْعُظِيمُ الْمُتَعَالِ﴾.

(٨) هَذَا الْوَجْهُ أَشْبَهَ أَبُو الْفَتْحِ بِنَ جَنِيٍّ نَحْنًا فِي الْمَنْصَفِ ٧٣: ٢.

التنوين من الياء لكونه أخف من الياء.

وَعَلَى الْوَجْهِينِ الْمَذْكُورَيْنِ لَا يُلْزَمُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّنْوِينَ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ، وَهُوَ أَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ وُجُودِ التَّنْوِينِ، فَكَيْفَ يَكُونُ عِوَضاً عَنْهَا<sup>(١)</sup>؟ لَأَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ لَمْ يَكُنْ مُعْلَلاً بِوُجُودِ التَّنْوِينِ الْمَلْفُوظِ.

وَصَاحِبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ، أَعْنِي الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ هَذَا التَّنْوِينَ عِوَضٌ، وَالَّذِي يَقُولُ إِنَّهُ تَّنْوِينٌ تَمَكُّنٌ نَظَرَ فِي<sup>(٢)</sup> أَصْلِهِ.

مثلاً إِذَا سُمِّيَ امْرَأَةٌ بِقَاضٍ، قَالَ سَيَبُوه: هَذِهِ<sup>(٣)</sup> قَاضٍ<sup>(٤)</sup> بِحَذْفِ الْيَاءِ وَتَعْوِيزِ التَّنْوِينِ مِنْهَا مَعَ تَحْقُوقِ الْعِلْمِيَةِ وَالتَّائِيثِ فِيهَا.

وَقَالَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ تَّنْوِينٌ التَّمَكُّنُ: هَذِهِ قَاضِي بَاقِيَاتِ الْيَاءِ، وَحَذْفِ التَّنْوِينِ، وَلِكُونِهِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، لِوُجُودِ عِلَّتَيْنِ فِيهِ، وَعَدَمِ تَعْوِيزِ<sup>(٥)</sup> التَّنْوِينِ مِنَ الْيَاءِ فِيهِ.

وَأَمَّا فِي حَالِ النَّصْبِ، فَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنْ يُقَالَ: رَأَيْتَ جَوَارِي لَفْظاً وَحِكْماً، لِحِفَةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهَا.

(١) يرى ابن الحاجب أن التنوين عوض عن إعلال الياء وليس عوضاً عن الياء. شرح الكافية لابن الحاجب: ١٦.

(٢) كلمة (في) ليست في ل.

(٣) في ت: هذ.

(٤) الكتاب ٢: ٥٦.

(٥) في ت: التعويض.



ومنهم مَنْ يجعلُهُ، وهو الكسائي<sup>(١)</sup>، وأبو زيد<sup>(٢)</sup> في حال الجر متحركاً بالفتح وتَقُولُ: مَرَزْتُ بجواري، لكونه غير مُنْصَرِفٍ<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرُ الْمُنْصَرِفِ في موضع الجر مفتوحٌ، وَقَدْ جَاءَ على هذه اللغة قولُ الْفَرَزْدَقِ:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتَهُ      وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا<sup>(٤)</sup>

[وليس هذا القول بعيداً عن الصواب، وَقِيلَ: <sup>(٥)</sup> ١٦ ظ / وهو ضعيفٌ لأنَّ غيرَ الْمُنْصَرِفِ إنما تَحْرُكُ بالفتح في حال الجر إذا استحقَّ الجرُّ، وهذا لم يستحقَّ الجرُّ. فَإِنْ قِيلَ لِمَ صُرِفَ ثَمَانٍ وَهُوَ<sup>(٦)</sup> مِثْلُ جَوَارٍ في كونِ الْيَاءِ مقدَّراً بعد النون.

قلنا: لأنَّ الْيَاءَ الذي هو مقدَّرٌ بعدَ النَّونِ هو ياءُ النسبةِ لأنَّه منسوبٌ إلى الثَّمنِ الذي يُصَيِّرُ السَّبعةَ ثمانيةً، فَهُوَ ثَمْنُهَا، ثُمَّ فَتَحُوا أَوَّلَهُ لأنَّهم يَغَيِّرُونَ في النَّسَبِ<sup>(٧)</sup> كدَهْرِيٍّ<sup>(٨)</sup>، وَحَذَفُوا فيها إِحْدَى يَائِي<sup>(٩)</sup> النَّسَبَةِ وَعَوَّضُوا منها الألفَ، فإذا كان

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولى بني أسد، رأس مدرسة الكوفة النحوية وأحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩ هـ. مراتب النحويين: ١٢٠، وطبقات النحويين: ١٢٧، ونزهة الالباء: ٥٨، وغاية النهاية ٥٣٥: ٢.

(٢) في ز: يزيد. هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ. انظر: أنباء الرواة ٢: ٣٠، نزهة الالباء: ١٠١، وبغية الوعاة ١: ٥٨٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١: ٥٨.

(٤) طبقات النحويين واللغويين: ٣٢، والمجمع ١: ١١٥.

(٥) ما بين المعقنين ليس في ز، ع، ف.

(٦) في ز: هي.

(٧) في ت: النسبة.

(٨) الدَّهْرِيّ بالضم: المسن، وبالفتح: الملحد، وهم ربَّما غَبَرُوا في النَّسَبِ كما قالوا: سهلي للمنسوبِ إل الأرض السهلة. مختار الصحاح: - دهر - ٢١٢.

(٩) في ز، ل: ياء.

كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ ثَمَانٍ مِثْلَ جَوَارٍ، وَثَبَتَ يَاءُ ثَمَانٍ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، كَمَا ثَبَتَ يَاءُ الْقَاضِي.  
 فَيَقَالُ: ثَمَانِي عَشْرَةً<sup>(١)</sup>، وَقَدْ جَاءَ<sup>(٢)</sup> ثَمَانِي فِي النَّصْبِ شَاذًا كَقَوْلِهِ:  
 يَحْدُو ثَمَانِي مُوَلَعًا بَلَقَاحِهَا .....<sup>(٣)</sup>

وَهَكَذَا حُكْمُ<sup>(٤)</sup> الْمَنْسُوبِ إِلَى الثَّمَانِ<sup>(٥)</sup>، وَلَيْسَ<sup>(٦)</sup> ثَمَانِي<sup>(٧)</sup> كَذَلِكَ، لَكُونِ يَائِهِ  
 أَصْلِيَّةً.

## التركيب

قَوْلُهُ: (التركيبُ شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ إِلَى آخِرِهِ).  
 أَيِ شَرْطِ التَّرْكِيبِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ، أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ:  
 أَحَدُهَا: وَجُودِيٌّ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا.  
 وَالْآخَرَانِ: عَدَمِيَانِ، وَهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ، وَلَا إِسْنَادٍ.

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ عَشْرٌ وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ ل.

(٢) كَلِمَةُ (جَاءَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٣) مَدْرِيَّتْ لَابِنِ مَيْيَادَةَ، وَعَجَزَهُ: حَتَّى هَمَّزَتْ بِزِيْفَةِ الْإِرتَاجِ. انْظُرْ: الْكِتَابُ ٢: ٧١، وَالْخَزَانَةُ ١: ١٥٧.

وَحَاشِيَةُ الصُّبَّانِ ٣: ٢٤٨.

(٤) فِي رِيعٍ: الْحُكْمُ.

(٥) فِي ت، ف: الثَّمَنُ، وَفِي ل: الِثْمَنُ.

(٦) فِي ز: وَإِنْ كَانَ.

(٧) فِي ف: (تَحَا)، وَفِي ل: نَحَانِي.

أما الأول: فإنه لو لم يكن علماً لكان ذلك التركيب في معرض الزوال،  
والتركيب إنما يمنع الصرف إذا كان لازماً، والتركيب اللازم لا يكون إلا في الأعلام،  
فوجب أن يكون علماً ولأنه إنما اشترط العلمية احترازاً من نحو: جاري بيت  
بيت، وخمسة عشر، فإنه مبني، وباب ما لا ينصرف معرب، وإنما اشترط أن لا  
يكون بإضافة لأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً، أو في حكم المنصرف،  
على المذهبين، فالأحرى<sup>(١)</sup> أن لا يجعل المنصرف غير منصرف.

وإنما اشترط أن لا يكون بإسناد، لأنه لو كان بإسناد لكان مبنياً مثل: تأبط  
شراً، وذري حياً، وباب ما لا ينصرف معرب فاحترز منه.  
ولقائل أن يقول: كان من الواجب أن يزيد عليه قيدين:

أحدهما: أن لا يتضمن الثاني منها معنى الحرف نحو: خمسة عشر فإنه إذا  
سمي به بقي على البناء، على الوجه الأصح.

والثاني: أن لا يكون الاسم الثاني صوتاً ليخرج منه<sup>(٢)</sup>، مثل سيويه  
وعمرويه، فإنهما علمان مركبان ليس فيهما تركيب إضافة، ولا إسناد، وهما مبنيان.  
لا يقال: إنه<sup>(٣)</sup> لا حاجة إلى هذين القيدين، لأن كلامه في غير المنصرف وهو  
معرب، وهذان مبنيان، لانا نقول: لو كان كذلك لم يلزم الاحتراز عن التركيب  
الإسنادي بقوله: ولا إسناد، لكونه مبنياً بالاتفاق، وإذا كان شرط التركيب ما

(١) في ت: فبالأحرى.

(٢) في ت: عنه.

(٣) ليس في ز.

ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَكُنْ كُلُّ التَّرْكِيْبِ مُعْتَبَرًا، بَلْ بَعْضُهُ، وَهُوَ جَعْلُ الاسْمَيْنِ اسْمًا وَاحِدًا، لَا عَلَى وَجْهِ الإِضَافَةِ، وَلَا عَلَى وَجْهِ الإِسْنَادِ وَلَا تَضَمُّنُ أَحَدِهِمَا حَرْفًا، وَلَا يَكُونُ الثَّانِي صَوْتًا، وَيَكُونُ عِلْمًا.

واعلم أنَّكَ لو رَكَّبْتَ مُحَارِبَ و<sup>(١)</sup> مُسَاجِدَ، وَجَعَلْتَهُمَا اسْمًا وَاحِدًا لِشَخْصٍ، يَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّرْكِيْبِ، وَإِذَا نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ التَّرْكِيْبِ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِاسْمَيْنِ فِي آخِرِ أَحَدِهِمَا أَلِفٌ تَانِيثٌ<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ: صَاحِبُ بُشْرَى، أَوْ<sup>(٣)</sup> صَاحِبُ حَمْرَاءَ، ثُمَّ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ، وَقِيلَ لَا يَنْصَرَفُ، لِأَنَّ الإِسْمَيْنِ حَالِ التَّرْكِيْبِ مِثْلُهُمَا قَبْلَ التَّرْكِيْبِ. وَكَمَا كَانَ قَبْلَ التَّرْكِيْبِ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ، يَكُونُ حَالِ التَّرْكِيْبِ كَذَلِكَ.

## الألف والنون

قَوْلُهُ: (الْأَلِفُ وَالنُّونُ إِنَّ<sup>(٤)</sup> لِمَكَانَا<sup>(٥)</sup> فِي اسْمٍ فَسَرَطُهُ الْعِلْمِيَّةُ)<sup>(٦)</sup> إِلَى آخِرِهِ.

إِعْلَمُ أَنَّ فِي الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ فِيهَا فِيهِ الْأَلِفُ وَالنُّونُ خِلَافًا.

(١) (الواو) ليس في ل.

(٢) في ت: التأنيث.

(٣) في ل: و.

(٤) في ل: اذا.

(٥) في ف: كان.

(٦) ما بين المعقوتين ساقط من ع.

فقال البصريون<sup>(١)</sup>: إِنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ لَيْسَ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى يُصِيرُ بِهِ فِرْعَا  
لَأَصْلٍ، كَالْوَصْفِ مَثَلًا، فَإِنَّ لَهُ دَلَالَةً عَلَى مَعْنَى يُصِيرُ بِهِ فِرْعَا عَنْ أَصْلٍ / ١٧ و /  
فَإِذَا لَا يَكُونُ سَبَبًا بِانْفِرَادِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ سَبَبٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ شَابَهُ الْفِي التَّانِيثِ، فِي نَحْوِ  
حَمْرَاءٍ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، زَائِدَتَانِ<sup>(٢)</sup>، زِيدَتَا مَعًا، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُمَا جِيءَ  
بِهِمَا بَعْدَ سَلَامَةِ الْكَلِمَةِ، وَاسْتِيفَاءِ الْأَصُولِ، وَمِنْ حَيْثُ امْتِنَاعُ دُخُولِ تَاءِ التَّانِيثِ  
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ بِنَاءَ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَالنُّونُ مُخَالَفٌ لِبِنَاءِ مَا هُوَ  
لِلْمُؤَنَّثِ، كَمُخَالَفَةِ بِنَاءِ مَذْكَرِ حَمْرَاءٍ لِبِنَاءِ مُؤَنَّثَتَيْهَا، وَمِنْ حَيْثُ اسْتَوَائُهُمَا فِي التَّضْغِيرِ،  
فِي بَقَاءِ الزِّيَادَتَيْنِ<sup>(٣)</sup> فِيهِمَا وَمِنْ حَيْثُ اسْتَوَائُهُمَا فِي الْوِزْنِ.

وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup>: الْإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَالنُّونُ لَا يَنْصَرِفُ كَسَكْرَانٍ  
لِلْوَصْفِ وَالْأَلِفِ وَالنُّونِ، لَا لِلْمُشَابَهَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْأَلِفِ ثَلَاثَةُ  
أَحْرَفٍ، احْتِرَازًا عَنْ يَدَانٍ وَدَمَانٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا. وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ، فَنَقُولُ: الْإِسْمُ الَّذِي  
فِيهِ الْأَلِفُ وَالنُّونُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ أَوْ صِفَةً.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَالشَّرْطُ فِي امْتِنَاعِ صَرْفِهِ الْعَلَمِيَّةُ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا لَمْ  
يَمْتَنِعْ دُخُولُ تَاءِ التَّانِيثِ عَلَيْهِ [نَحْوُ: مَرْجَانٍ وَمَرْجَانَةٍ، وَسَعْدَانٍ وَسَعْدَانَةٍ]<sup>(٥)</sup>، [وَإِذَا

(١) في شرح الأشموني ٣: ٢٣٤. وهو مذهب سيبويه.

(٢) في: زائدتان

(٣) في الأصل: الزيادتين.

(٤) في شرح الأشموني ٣: ٢٣٤.

(٥) ما بين المعقنين ساقط من ع.

لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه<sup>(١)</sup> لم<sup>(٢)</sup> تَحْصَلَ لَهُ الْمُشَابَهَةُ بِأَلِي التَّانِيثِ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الصَّرْفِ.

وإن كان الثاني - أعني الصفة - فقال قوم: شرط امتناع صرفه انتفاء فعلاية. وَقَالَ قَوْمٌ<sup>(٣)</sup> آخرون: وجودُ فعلى.

أما الشرط الأول: فَلِتَحَقُّقِ الْمُشَابَهَةِ بِأَلِي التَّانِيثِ فِي انْتِفَاءِ فَعْلَانَةٍ حِينَئِذٍ. وأما الشرط الثاني: فَلأنَّهُ كُلَّمَا كَانَ لِلْمَوْئِثِ صِيغَةٌ غَيْرُ صِيغَةِ الْمَذَكَّرِ كسكرى لم يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا بدخول تاء التانيث، فلا يقالُ سكرانة<sup>(٤)</sup>، وإذا استلزمَ وجودَ فعلى انتفاء فعلاية الذي هو الشبه، حَصَلَ الشَّبهُ بِهِ.

ومن أجل<sup>(٥)</sup> الاختلاف في الشرط اختلفَ في رحمن: فمن<sup>(٦)</sup> قال: إنَّ شَرْطَهُ [انتفاء فعلاية، قال<sup>(٧)</sup> يمتنع<sup>(٨)</sup> صرفه لوجودِ علّة<sup>(٩)</sup> مع الشرط].

(١) زيادة: من ت، ف.

(٢) في الأصل، وفي ز، ف: فلم.

(٣) زيادة من ت.

(٤) في ت، ز، ع، ف: سكرانة.

(٥) كلمة (أجل) ليست في ز.

(٦) في ت: من.

(٧) كلمة (قال) ليست في ز.

(٨) في ز، ع، ف: يمنع.

(٩) في ز، ع، ف: علته.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ شَرْطَهُ<sup>(١)</sup> وجودُ فَعْلَى، يَصْرِفُهُ<sup>(٢)</sup> لانتفاء شرط<sup>(٣)</sup> منع صرفه<sup>(٤)</sup>. والصحيح هو الأول، لأنَّ وجودَ فَعْلَى ليسَ شرطاً بالذاتِ، بل كانَ شرطاً، لاستلزامه امتناعَ دخولِ تاءِ التانيث الذي<sup>(٥)</sup> هو شرطُ بالذاتِ، فَنَقِيَ وَجَدَ الذي هُوَ شرطُ بالذاتِ. [وهو امتناعُ دخولِ تاءِ التانيثِ معَ علَّةٍ منع صرفه<sup>(٦)</sup>] فسواء وَجَدَ الذي هو شرطُ بالعرضِ، أو لم يُوجدْ، مُنِعَ الصَّرْفُ عملاً بالعلَّةِ العامَّةِ<sup>(٧)</sup>، وَلَمْ يُخْتَلَفْ في سكرانٍ، لوجودِ الشرطينِ، وهُمَا: انتفاءُ فعلائيَّة، ووجودِ فَعْلَى ]، وَلَمْ يُخْتَلَفْ أيضاً في ندمانٍ لانتفاءِ الشرطينِ، وهُمَا وجودُ فعلائيَّة، وانتفاءُ فَعْلَى<sup>(٨)</sup>.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ نَحْوَ<sup>(٩)</sup>: سِرْحَانٍ وَإِنْسَانٍ مُنْصَرَفٌ لانتفاءِ شرطيه، وهو<sup>(١٠)</sup> العَلَمِيَّةُ في الإِسْمِ وانصرفَ أيضاً فينانٌ عَلَماً، لكونِ النونِ غيرَ زائدةٍ، ولكونه من

(١) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٢) في ت، ع، ف، ل: قال بصرفه.

(٣) كلمة (شرط) ليست في ع.

(٤) في ز: فعلائيَّة شرط منع صرفه لوجود علته مع الشرط، وفي ل: منع الصرف.

(٥) كلمة (الذي) ليست في ز.

(٦) ما بين المعقنين ساقط من الأصل.

(٧) في ز، ع، ل: التامة.

(٨) زيادة من ع، ل.

(٩) في ت: هي.

(١٠) ساقط من: ت، ز.

الفن<sup>(١)</sup>، وَكَلَامُنَا فِي النُّونِ الزَّائِدَةِ.

لَا يُقَالُ لَوْ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ النُّونُ زَائِدَةً، وَجَبَ<sup>(٢)</sup> الْحُكْمُ بِصَرْفِ جُرْجَانَ<sup>(٣)</sup>  
وَسَعْدَانَ عُلَمِيَيْنِ، لِكَوْنِ نُونَيْهِمَا غَيْرَ زَائِدَتَيْنِ<sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ لَيْسَ لِهَـمَا<sup>(٥)</sup>، اِشْتِقَاقٌ تُعْرَفُ  
زِيَادَتُهُ بِهِ.

لَأَنَّا نَقُولُ النُّونُ فِيهِمَا زَائِدَةٌ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ يَلْزَمُ<sup>(٦)</sup> مَجِيءُ فَعْلَالٍ<sup>(٧)</sup> غَيْرِ  
مَنْصَرِفٍ، [وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ]،<sup>(٨)</sup> وَهُوَ أَحَدُ الدَّلَائِلِ<sup>(٩)</sup> الدَّالَّةِ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ، وَجَازَ  
الصَّرْفُ وَتَرْكُهُ فِي كُلِّ مَا احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ نُونُهُ زَائِدَةً، وَأَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً نَحْوُ:  
طَحَّانٍ، وَسَمَّانٍ وَحَسَّانٍ وَتَبَّانٍ فِي التَّسْمِيَةِ، فَإِنَّ الطَّحَّانَ إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الطَّحْنِ كَانَ  
مُنْصَرِفًا لِكَوْنِ نُونِهِ غَيْرَ زَائِدَةٍ حِينَئِذٍ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الطَّحِ<sup>(١٠)</sup>، وَهُوَ أَنْ تَسْحَجَ  
بِعَقَبِكَ، كَانَ غَيْرَ مَنْصَرِفٍ لَزِيَادَةِ نُونِهِ حِينَئِذٍ.

(١) في ت، ز: الفيني.

(٢) في ع: لوجب.

(٣) في ت، ل: مرجان.

(٤) في ت، ع، ف: زائدة.

(٥) في ز: منها، وفي ف: لها.

(٦) في ت: لز.

(٧) في ف: فعلا، وفي ل: فعلان.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٩) في ز: دلائل.

(١٠) الطح: أَنْ تَضَعَ عَقَبَكَ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ تَسْحَجُهُ. قَالَ الْكِسَائِيُّ: طَحَّانٌ فَعْلَانٌ مِنَ الطَّحِ مَلْحَقٌ بِبَابِ فَعْلَانٍ  
وَفِعْلٌ وَهُوَ السَّحَجُ. انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ: - طح - ٣: ٣٦٠.



وَالسَّمَانُ، إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمَنِ صَرَفْتَهُ، لِعَدَمِ زِيَادَةِ نُونِهِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمِّ مَنَعْتَهُ مِنَ الصَّرْفِ، لَكُونِ نُونِهِ زَائِدَةً.

وَالْحُسَّانُ، إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الْحُسَنِ صَرَفْتَهُ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ الْحُسِّ وَهُوَ الْعَقْلُ<sup>(١)</sup>، أَوِ الْحُسِّ بِالشَّيْءِ، مَنَعْتَهُ الصَّرْفَ، كِاسِمِ الشَّاعِرِ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(٢)</sup>.

وَالْتَّبَانُ، إِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ التَّبَنِ انْصَرَفَ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ التَّبِّ لَمْ يَنْصَرَفْ<sup>(٣)</sup>.  
وَاخْتَلَفُوا أَيْضاً فِي رُتْمَانَ عِلْمًا، فَصَرَفَهُ الْأَخْفَشُ، وَجَعَلَهُ فَعَالًا قِيَاسًا عَلَى  
أَمْثَالِ هَذَا الْوِزْنِ فِي النَّبَاتِ نَحْوُ<sup>(٤)</sup> عُنَابٍ وَكَرَاتٍ<sup>(٥)</sup>.

وَمَنَعَ صَرَفَهُ سَبْيُوهِ<sup>(٦)</sup> عَمَلًا<sup>(٧)</sup> بِأَنَّ الْغَالِبَ / ١٧ ظ / عَلَى الْأَلْفِ وَالتَّوْنِ فِي  
آخِرِ الْإِسْمِ الزِّيَادَةُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ لَهُ اشْتِقَاقًا مِنَ الرُّمِّ<sup>(٨)</sup> بِكسْرِ الرَّاءِ، وَهُوَ الْكَثْرَةُ<sup>(٩)</sup> فَصَرَفَهُ  
نَكْرَةً وَلَمْ يَصَرَفَهُ عِلْمًا.

(١) في ل: القليل.

(٢) هو حسان بن ثابت الأنصاري المتوفى سنة ٥٤ هـ. ترجمته في طبقات الشعراء: ٨٣.

(٣) قَالَ سَبْيُوهِ: وَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا: طَعَانُ أَوْ سَمَانُ مِنَ السَّمَنِ أَوْ تَبَانُ مِنَ التَّبَنِ صَرَفْتَهُ فِي النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ لِأَنَّهَا نُونٌ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ دَالٍ حَمَادٍ. الْكِتَابُ ٢: ١١.

(٤) في ت: مثل.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٦٧.

(٦) قَالَ فِي الْكِتَابِ ٢: ١١: وَسَأَلْتُهُ عَنْ رُتْمَانَ فَقَالَ: لَا أَصَرَفُهُ وَأَحْمِلُهُ عَلَى الْأَكْثَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى يَعْرِفُ.  
(٧) في ت: عليها.

(٨) الرُّمُّ بِالْكَسْرِ الثَّرَى، يُقَالُ جَاءَ بِالطُّمِّ وَالرُّمِّ إِذَا جَاءَ بِالْمَالِ الْكَثِيرِ أَوْ جَاءَ بِكُلِّ شَيْءٍ مِمَّا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ  
أَرَادُوا بِالطُّمِّ الْهَمَزَ وَأَصْلُهُ الطُّمُّ بِفَتْحِ الطَّاءِ فَكُسِبَتْ أَيْضًا لِمُعَاقِبَةِ الرُّمِّ. لِسَانُ الْعَرَبِ رَسَمَ ١٥:

## وزن الفعل

قوله: (وَوَزَنَ الْفَعْلَ شَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفَعْلِ) إلى قوله: (وامتنع أحمر).  
أي وَشَرَطُ وزنِ الفعل المانع مِنَ الصرفِ أَحَدُ الأمرين، وَهُوَ:  
إِمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالْأَفْعَالِ، كَفُعَلَ وَفُعِلَ، فَإِنَّ فُعِلَ لَا يُوجَدُ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَنْقُولاً  
مِنَ الْأَفْعَالِ، إِلَّا الدُّنْلَ <sup>(١)</sup> وَهُوَ شاذٌّ <sup>(٢)</sup>، وَقَدْ رَوَى الْأَخْفَشُ الْوُعِلَ <sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا إِذَا اعْتَلَّ  
فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ <sup>(٤)</sup> لِكَوْنِهِ كَثِيراً فِي الْأَسْمَاءِ نَحْوُ: دِيكَ وَفَيْلٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مُضَاعَفاً،  
نَحْوُ: رَدَّ وَسَدَّ، وَفُعِلَ لَا يُوجَدُ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَنْقُولاً، أَمَّا مِنَ الْفَعْلِ كَشَمَّرَ، وَبَذَرَ  
وَعَثَرَ <sup>(٥)</sup>، أَوْ مَنْقُولاً مِنَ الْأَعْجَمِيِّ <sup>(٦)</sup>، كَبَقَّمَ <sup>(٧)</sup> وَمِنَ الْوِزَنِ الْمُخْتَصِّ بِالْفَعْلِ نَحْوُ <sup>(٨)</sup>:

(١) الدُّنْلُ دَوِيْبَةٌ كَالثَّمَلَبِ، وَفِي الصَّحَاحِ دَوِيْبَةٌ شَبِيْهَةٌ بِابْنِ عَرَسٍ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: لَا نَعْلَمُ اسْمًا جَاءَ فِي  
فَعْلٍ غَيْرَ هَذَا. قَالَ ابْنُ بَرِي: قَدْ جَاءَ زَيْمٌ فِي اسْمِ الْاِسْتِ... والدُّنْلُ عَلَى وَزْنِ الْوُعِلِ. لِسَانُ الْعَرَبِ ١٣:  
٢٤٨-٢٤٩.

(٢) قَالَ سِيبَوَيْهٍ: لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فُعِلَ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَخْفَشُ الدُّنْلَ.

الْكِتَابُ ٢: ٣١٥، وَلِسَانُ الْعَرَبِ - دُنْلٌ - ١٣: ٢٤٨، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لِابْنِ يَعِيشَ ١: ٣١.

(٣) الْوُعِلَ لَفْظٌ فِي الْوُعْلِ، قَالَ اللَّيْثُ: وَلَفْظُ الْعَرَبِ وَوُعِلَ بَضْمُ الْوَاوِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَطْرُوداً  
لَأَنَّهُ لَا يَجِيءُ فِي كَلَامِهِمْ فُعِلَ اسْمًا إِلَّا دُنْلٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ - وَعِلٌ - ١٤: ٢٥٧، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: ٦٥.

(٤) فِي ت: مَنْصَرَفٌ.

(٥) زَادَ فِي ز: وَخَضَمَ. وَشَمَّرَ: اسْمُ فَرَسٍ وَاسْمُ قَبِيلَةٍ مِنْ طِيٍّ وَاسْمُ مَوْضِعٍ وَبئرٌ بِمَكَّةَ لِابْنِ عَبْدِ الدَّارِ، وَقَالَ أَبُو  
عَبِيدَةَ: حَفَرَهَا هَاشِمُ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ عَلَى فَمٍ شَعْبٍ أَبِي طَالِبٍ.

وَعَثَرَ: مَوْضِعٌ فِي الْيَمَنِ، وَخَضَمَ اسْمُ مَوْضِعٍ وَاسْمُ الْعَنْبَرِ بْنِ عَمْرِ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢: ٩٤ وَ ٦: ١٢١.

(٦) فِي ع: الْعَجَمِ.

(٧) الْبَقَمُ: شَجَرٌ يَصْبِغُ بِهِ، دَخِلَ مُعَرَّبٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ - بَقَمٌ - ١٤: ٣١٨.

(٨) كَلِمَةُ (نَحْوُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

اقتدر، وانطلق واستخرج.

ومنهم من قال: إنَّ فعلَ من الأوزانِ الغالبة، لأنَّه قد جاء على هذا الوزنِ أسماءُ نحو: شَلَم، وهو اسمُ لبيت المقدس<sup>(١)</sup> وبَذَر<sup>(٢)</sup> اسم ماءٍ وَعَثَر<sup>(٣)</sup> اسمُ مكانٍ، وَخَضَم<sup>(٤)</sup>، اسمُ رجلٍ<sup>(٥)</sup> من بني تميم، وإما أن تكونَ في أولِهِ زيادةٌ<sup>(٦)</sup> من حروفِ المدِّ واللين كزيادتهما في أولِ الفعلِ<sup>(٧)</sup>، غيرَ قابلٍ للتاءِ نحو: أَفَعَلُ وَنَفَعُلُ وَتَفَعُلُ، وَيَفَعُلُ، وقال: هذا أولى<sup>(٨)</sup> مما<sup>(٩)</sup> ذكرَهُ النحويون، وَهُوَ أَنَّهُمْ<sup>(١٠)</sup> قالوا: شَرَطُهُ إِمَّا الوزنُ الخاصُّ بالفعلِ، وإِما الغالبُ، لأنَّه غيرُ مستقيم.

أما أولاً فلأنَّه حُكِمَ مِنْ غيرِ علمٍ، إذ لا تُعْلَمُ<sup>(١١)</sup> غَلَبَةُ هذا الوزنِ في الفعلِ، إلا بعدَ الاستقراءِ بالأسماءِ والأفعالِ كُلِّها، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ.

(١) معجم البلدان ٢: ٩٤، و ٥: ٢٨٨.

(٢) في ع، ف: قدَّر.

(٣) في ت: عبر.

(٤) في ت، ز: حطم.

(٥) هو العنبر بن عمرو بن قميم. الكتاب ٢: ٧.

(٦) في ت: زائدة.

(٧) أي الفعل المضارع.

(٨) في ف: أوَّل.

(٩) في ف: ما.

(١٠) (أنَّهُمْ) ليست في ز.

(١١) في ت، ع، ف: تعرف.

وأما ثانياً، فلأنَّ من الأوزانِ الغالبةِ في الفعلِ أفعَلَ<sup>(١)</sup> يزعمهم، وهو ممنوعٌ، لأنَّ أفعَلَ في الأسماءِ أكثرُ منه في الأفعالِ، وبيانُ ذلك، أنَّه ما من فعلٍ ثلاثيٍ إلَّا ويحييُّ من أفعَلَ اسماً، إمَّا للتفضيلِ، وإمَّا للصفةِ، ولا يحييُّ أفعَلَ في الأفعالِ إلَّا في بعضٍ ما جاء منه الماضي على فَعَلَ بفتح العينِ وكسرها، فإنَّ صيغةَ المتكلمِ منه تحيُّ على أفعَلَ، وأما في غيره، نحو أشكَلُ وأغدُقُ قليلاً، ويُقارِبُهُ<sup>(٢)</sup> في القِلَّةِ أفعَلَ في الأسماءِ من غيرِ فعلٍ كأفكَلْ وأجدَلْ وأخيلَ وأفعى<sup>(٣)</sup> وأرنب، وغير ذلك، وإذا قاومَ أفعَلَ الذي في الأسماءِ<sup>(٤)</sup> [من غيرِ فعلٍ أفعَلَ الذي هو فعلٌ]<sup>(٥)</sup> ما<sup>(٦)</sup> جاء منه الماضي، بفتح العينِ وكسرها، يبقَى أفعَلَ في الأسماءِ<sup>(٧)</sup> أكثرُ منه في الأفعالِ.

وأما ثالثاً، فلأنَّه لو كانَ الوزنُ الغالبُ في الفعلِ مانعاً من الصَّرفِ لكانَ بابُ فاعِلٍ غيرَ مُنصَرِفٍ، إذا سُمِّيَ بِهِ لِلْعَلَمِيَّةِ ووزنِ الفعلِ لأنَّه في الأسماءِ لا يكادُ يوجدُ، نحو خاتم، وفي الأفعالِ أكثرُ من أنْ يُحصَى كخاصَمَ وضاربَ، وسافرَ وعاقَبَ، وجميعِ بابِ المفاعلةِ، لكنَّه مُنصَرِفٌ إذا سُمِّيَ بِهِ بالإجماعِ.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: يقادمه.

(٣) (وأفعى) ساقطة من الأصل، ومن ت، ز.

(٤) زاد في ت: أكثر منه في.

(٥) في ت، ف، ل: غير.

(٦) في ف: و.

(٧) ما بين المقفَّتين ليس في ز.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلَى مِمَّا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ قَوْلَهُ<sup>(١)</sup> فِي  
أَوَّلِهِ زِيَادَةَ كَرِيَادَتِهِ بِقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّاءِ [احْتِرَازاً عَنْ مِثْلِ يَفْعَلُ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ فِي أَوَّلِهِ  
زِيَادَةَ كَرِيَادَةِ الْفِعْلِ]<sup>(٤)</sup>، لَكِنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّاءِ، فَلَوْ لَمْ يَحْتَرِزْ عَنْهُ لَوَرَدَ نَقْضاً.

وَإِنَّمَا وَجَبَ ذِكْرُ هَذَا الْقَيْدِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْبَلِ التَّاءَ تَأَكَّدَ مُشَابَهَتُهُ الْأَفْعَالَ، لِغَدَمِ  
قَبُولِ الْأَفْعَالِ إِيَّاهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ انْصَرَفَ يَفْعَلُ لانتفاء الشرطين المذكورين،  
وكذلك أَرْمَلُ صِفَةً، وَامْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ أَحْمَرُ لوجود أَحَدِ الشرطين، وَهُوَ الثَّانِي،  
وَلَا يَرِدُ النَقْضُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ أَرْمَلُ عَلَماً، فَإِنَّهُ يَجِبُ صَرْفُهُ عَلَى مَذْهَبِ لِقَبُولِهِ التَّاءَ،  
فَيُقَالُ أَرْمَلُ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَا زَوْجَةَ<sup>(٥)</sup> لَهُ، وَأَرْمَلَةٌ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا، لَكِنَّهُ يَجِبُ  
مَنْعُ صَرْفِهِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلِ التَّاءَ حِينَ كَوْنِهِ عَلَماً وَإِنْ قَبْلَهُ حِينَ كَوْنِهِ صِفَةً،  
وَأَحَدُ الْحَالَيْنِ غَيْرُ الْآخَرِ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يُورِدَ عَلَيْهِ مِثْلَ<sup>(٦)</sup> أَسْوَدَ لِقَبُولِهِ التَّاءِ فِي أَسْوَدَةٍ لِلْحَيَّةِ الْأُنْثَى

١٨٨ و ./

(١) فِي ت: بِقَوْلِهِ.

(٢) (بِقَوْلِهِ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) الْيَعْمَلُ: الْجَمْعُ وَالْيَعْمَلُ: النَّاقَةُ. لِسَانُ الْعَرَبِ - عَمَلٌ - ١٣: ٥٠٤.

(٤) فِي ت: ل: سَيُخْرِجُ عَنْهُ مِثْلَ يَفْعَلُ لِأَنَّهُ مَنْصَرَفٌ مَعَ أَنَّهُ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةُ كَرِيَادَتِهِ.

(٥) يُقَالُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ: الزَّوْجَانِ، وَزَوْجُ الْمَرْأَةِ يَعْطَاهَا وَزَوْجُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ: هَذَا زَوْجِي، وَيَقُولُ

الرَّجُلُ: هَذِهِ زَوْجِي، وَهَذَا يُقَالُ: هِيَ زَوْجَتُهُ، وَأَبْنَى الْأَصْمَعِيِّ فَقَالَ: زَوْجٌ لَا غَيْرَ وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ

تَعَالَى: «اسْتَخْرَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» (البقرة: ٣٥). لِسَانُ الْعَرَبِ - زَوْجٌ - ١١٦: ١١٧.

(٦) فِي ل: بِمِثْلِ.

وأجيب عنه<sup>(١)</sup> بأنها طارئة بعد استعمالها اسماً، فإذا كان من الواجب على المصنف أن يقول: غير قابل للتاء، حال كونه وصفاً، هذا هو الذي تقرر عليه رأيه. ويمكن أن يجاب عما ذكره نضرة للنحويين:

أما عما ذكره في الوجه الأول، فلأنه دليل على أنه متعذر وليس بدليل على أنه يمتنع، فإن<sup>(٢)</sup> أكثر مسائل النحو عرفوها بالاستقراء.

وأما عن الثاني: فإننا لا نسلم أن مرادهم من قولهم: إن أفعل من الأوزان الغالية في الفعل، وأن هذا الوزن في الفعل أكثر منه في الاسم، بل مرادهم أن أفعل ضربان:

أحدهما: أن يكون بهذا<sup>(٣)</sup> الوزن، مع الوصف كأحمر أو مع العلمية كأحمد. والضرب الأخير في الأصل فعل، والاسمية عارضة فيه، فلا تكون معتبرة. وثانيهما: أن<sup>(٤)</sup> يكون فيه<sup>(٥)</sup> هذا الوزن لا مع الوصف ولا مع العلمية، كأفكل وأرنب وغيرهما، وهذا الضرب وإن كان اسماً محضاً فقليل، وإذا ثبت ذلك فالمراد من قولنا: إن هذا الوزن غالب في الفعل، هو أن هذا الوزن في الضرب الأول، أعني في الوصفية، والفعلية أكثر منه في الضرب الثاني، أعني فيما كان اسماً محضاً، هكذا

(١) كلمة (عنه) ليست في ف، ل.

(٢) في ف: فإنه.

(٣) في ل: هذا.

(٤) كلمة (أن) ليست في ز.

(٥) في ز: في.

ذَكَرَهُ صَدْرُ الْأَفْاضِلِ<sup>(١)</sup>.

وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَزَنُ الْفِعْلِ الْغَالِبُ مَا ذَكَرَهُ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا الْوِزْنَ فِي الْإِسْمِ أَكْثَرُ، بَلْ نَدَّعِي أَنَّ هَذَا الْوِزْنَ فِي الْفِعْلِ أَكْثَرُ وَنُبَيِّنُهُ وَذَلِكَ أَنَّ<sup>(٢)</sup> قَوْلَهُ: مَا مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ إِلَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ [فَمَا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ مُعَارِضٌ بِقَوْلِهِ إِنْ كُلُّ مَا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ]<sup>(٣)</sup> يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّعْجُبِ، [وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ]<sup>(٤)</sup> فَقَدْ تَسَاوَى فِيهِ.

أَمَّا مَا يُبْنَى مِنْهُ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعَيُوبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فَقَعَارِضٌ، بِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَازِمٌ يُعَدَّى بِالْهَمْزَةِ، نَحْوُ: خَرَجَ وَأَخْرَجَ، وَإِنْ كُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ يَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ، إِلَى اثْنَيْنِ كضربتُ زيداً، وأضربتُهُ عَمراً، وَذَلِكَ يَزِيدُ عَلَى أَفْعَلٍ مِنَ [اللون والعيب]<sup>(٥)</sup> وَغَيْرِهِ أضعافاً مضاعفةً.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَأْتِي الْمُضَارِعُ عَلَى أَفْعَلٍ فِي بَعْضِ مَا جَاءَ الْمَاضِي مِنْهُ<sup>(٦)</sup> عَلَى وَزْنِ فِعْلٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا.

وَأَمَّا عَنِ الثَّالِثِ: فَإِنَّهُ يَرِدُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الْخَاصِّ<sup>(٧)</sup> لَا عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ

(١) مرّت ترجمته ١: ١٨٥.

(٢) ساقطة من: الأصل، ومن ز.

(٣) ساقط من ت، ل.

(٤) ساقط من ت، ل.

(٥) فرع: العيب واللون.

(٦) ساقطة من ت.

(٧) ساقطة من ع.

الغالب، وذلك أن نحو: فاعل لا يوجد في الأسماء إلا نادراً، [ومع ذلك فإنه لو سُمِّي به لا ينصرف، وبيان أنه لا يوجد في الأسماء إلا نادراً<sup>(١)</sup> أنه لم يجيء في الأسماء إلا خاتماً وطابق بفتح العين، مع أن الألفصح<sup>(٢)</sup> كسرهما<sup>(٣)</sup>، كما أنه لم يجيء على وزن فِعْل إلا الدُّبْل<sup>(٤)</sup> والوَعِل، مع أن الوَعِل أكثر، وإذا كان كذلك كان هذا الإشكال، على تقدير تمشيته، إنما يرد على وزن الفعل الخاص دون الغالب، اللهم إلا أن يقال<sup>(٥)</sup>: إن المراد من الوزن المختص، أن لا يوجد ذلك الوزن في الأسماء إلا وهو منقول، كالدُّبْل والوَعِل كما هو عند بعضهم.

واعلم أنه مُشْتَرَطُ<sup>(٦)</sup> في أَفْعَل في منع الصَّرف، أن يكون على وزن أَفْعَل في اللفظ والمعنى، ولهذا لو سُمِّي رجل بأولق<sup>(٧)</sup>، لم يكن غير منصرف، لأنه ليس بأفْعَل من حيث المعنى لكونه فوعل من ألقى الرجل فهو مألوق<sup>(٨)</sup>.

اعلم أن وزن الفعل أربعة أضرب:

ضرب مختص<sup>(٩)</sup> بالفعل، وضرب يكون في الفعل أكثر، وضرب يكون في

(١) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٢) في ت: كسر الألفصح، وفي ف، ل: الكسر الألفصح.

(٣) في ز، ع، ف: كسرهما.

(٤) ينظر ١: ٢١٧.

(٥) في ت، ع، ف، ل: قول.

(٦) في ف، ل: يشترط.

(٧) الألق والأولق: المجنون، وهو فوعل. لسان العرب - ألق - ١١: ٢٨٧.

(٨) الكتاب ٢: ٣.

(٩) في ل: مختص.



الإسم أكثر، وضرب يكون متساوياً<sup>(١)</sup> فيها.

أما الأولان فإنعان من الصرف، وأما الثالث فلا مدخل له في منع الصرف،  
وأما الرابع فاتفقوا على صرفه، إلا عيسى بن عمر<sup>(٢)</sup>، فإنه كان لا يرى صرفه،  
محتجاً بقول سحيم<sup>(٣)</sup>:

أنا ابن جلا وطلاغ الثنايا متى أضع العمامة تغرفوني<sup>(٤)</sup>  
فلم ينون جلا، وذهب إلى أن كونه فعلاً في الأصل معتبر من الأسباب  
كضرب وعلم إذا سمي به.  
وفيه نظر، لجواز أن يكون فيه ضمير فيكون حكمه جملة محلية<sup>(٥)</sup>، أو أن  
يكون صفة لا اسماً، أي ابن رجل جلا<sup>(٦)</sup> / ١٨ ظ / .  
قوله: (وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف) إلى قوله: (على سبب

(١) في ل: مساوياً.

(٢) الكتاب ٧: ٢، والمنصف ٣٨: ١، وخزانة الأدب ٢٥٥: ١، وعيسى بن عمر: ٢٦٧.

(٣) هو سحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي، شاعر مخضرم توفي سنة ٦٠ هـ. شرح شواهد المغني ١: ٤٦٠،  
والخزانة ١: ٢٦٥، والأعلام ٣: ١٢٤.

(٤) يروى: (وطلاع) بالكسر. ينظر: الكتاب ٧: ٢، والأصمعيات: ١، ومجالس ثعلب ١: ١٧٦، وشرح  
المفصل لابن يعيش ١: ٦١ و ٣: ٥٩، ومغني اللبيب ١: ١٧٢، وشرح شواهد المغني ١: ٤٦٠، وشرح  
الأشعري ٣: ٢٦٠.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٧: ٢: (ولا تراه على قول عيسى ولكنه على الحكاية.... كأنه قال: أنا ابن الذي  
جلا).

(٦) هذا جواب الزمخشري في المفصل: ١١٩.

(٧) زادي ت: بلى بلا سبب أو....

واحد) <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا قَيْدُ قَوْلِهِ: (مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ [بِقَوْلِهِ] <sup>(٢)</sup> مُؤَثَّرَةٌ)؛ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَيَّدْ بِهِ لَكَانَ حُكْمُهُ إِذَا نُكِّرَ صُرْفَ خَطَأً، لِأَنَّ بَابَ مَسَاجِدَ، وَبَابَ حُبْلَى وَحَمْرَاءَ <sup>(٣)</sup> إِذَا سُمِّيَ بِهِ تَكُونُ فِيهِ عِلْمِيَّةٌ، وَلَا يَكُونُ مِنْ حُكْمِهِ إِذَا نُكِّرَ صُرْفَ لَأَنَّ <sup>(٤)</sup> عِلْمِيَّةً <sup>(٥)</sup> لَيْسَتْ مُؤَثَّرَةٌ <sup>(٦)</sup>، لِأَنَّ مَنَعَ صُرْفِ بَابِ مَسَاجِدَ إِنَّمَا <sup>(٧)</sup> هُوَ لِأَجْلِ الْجَمْعِيَّةِ وَمَنَعَ بَابِ حُبْلَى، وَحَمْرَاءَ لِلتَّائِيثِ، وَمَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ غَيْرٍ مُنْصَرَفٍ، فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرْفَ، [لَأَنَّ عِلْمِيَّةً لَيْسَتْ مُؤَثَّرَةٌ] <sup>(٨)</sup>، لَأَنَّهُ ثَبَتَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ الْمُؤَثَّرَةَ لَا تَجَامِعُ سَبَبًا مِنَ الْأَسْبَابِ، إِلَّا وَهِيَ شَرْطٌ فِي تَأْثِيرِ ذَلِكَ السَّبَبِ، إِلَّا الْعَدْلَ وَوزن الفعلِ فَإِنَّهَا تَجَامِعُهُمَا مُؤَثَّرَةٌ، وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِيهَا.

ثُمَّ قَوْلُهُ: (وَهُمَا مُتَضَادَّانِ)، جَوَابٌ لِسَوَالٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ: إِذَا جَازَ

(١) ما بين المعفتين ساقط من ع، وفي ف، ل: إذا نكر صرف لما تبين من أنها لا تجماع مؤثرة إلا ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما فإذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد.

وهذا مأخوذ من متن الكافية. ينظر: مجموع مهبّات المتون: ٣٨٤.

(٢) كلمة (بقوله) ساقطة من الأصل، ومن ز، ع.

(٣) ليس في ز.

(٤) في ف: لأنه.

(٥) في ف: علمية.

(٦) في ل: بمؤثرة.

(٧) في ل: وإنما.

(٨) ساقطة من ت، ز، ف، ل.

اجتماعهما<sup>(١)</sup> مؤثرة أمكن وجود كلمة يجتمع فيها العدل ووزن الفعل مع العلمية،  
وحينئذ ليس من شأن تلك الكلمة أنها<sup>(٢)</sup> إذا نُكِرَتْ صُرِفَتْ لأنها إذا نُكِرَتْ رَأَتْ  
العلمية، ولم يزل العدل ووزن الفعل لِعَدَمِ كَوْنِهَا شَرْطاً فيها، فبقي أيضاً غير  
مُنْصَرَفٍ.

وَأَجَابَ عَنْهُ، [بِمَا قَالَ: <sup>(٣)</sup> أَنَّهُا<sup>(٤)</sup> مُتَضَادَّانِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ مِنَ التَّضَادِّ التَّضَادُّ  
الْحَقِيقِيُّ، بَلْ مُرَادُهُ أَنَّهُا<sup>(٥)</sup> لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِالِاسْتِقْرَاءِ لِأَنَّ<sup>(٦)</sup> أَوْزَانَ  
الْفِعْلِ<sup>(٧)</sup> مَعْلُومَةٌ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا الْعَدْلُ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ<sup>(٨)</sup> قَوْلَهُ: [(مُؤَثَّرَةٌ) مُغْنٍ<sup>(٩)</sup> عَنْ قَوْلِهِ: <sup>(١٠)</sup>] (وَهمَا  
مُتَضَادَّانِ)، لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ لَا تَكُونُ مُؤَثَّرَةً عَلَى تَقْدِيرِ وجودِ كَلِمَةٍ فِيهَا الْعَدْلُ وَوزنُ  
الْفِعْلِ لِأَنَّهَا لَمْ تَنْصَرَفْ سِوَاءَ كَانَتْ عَلَمًا أَوْ لَمْ تَكُنْ كَمَا كَانَ فِي بَابِي مَسَاجِدَ وَحَمَرَاءَ.  
وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَمَّا تَوَقَّعَ هَذَا السُّؤَالُ، فَكَانَتْهُ أَجَابَ عَنْهُ

(١) في ت، ع، ف: اجتماعهما معها.

(٢) زيادة من ت، ل.

(٣) ساقط من ت، ف، ل.

(٤) في ل: بأئها.

(٥) في ت: انما.

(٦) في ت: لأن.

(٧) في ز: العلمية.

(٨) كلمة (أن) ليست في الأصل، ز.

(٩) في ف: احتراز.

(١٠) ما بين المعقتين ليس في ز.

بجوابين:

أحدهما: أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ غَيْرُ مُؤَثَّرَةٍ فِي مِثْلِهِ لِاسْتِقْلَالِهَا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ.  
والثاني: أَنَّهَا بَعْدَ تَسْلِيمِ كَوْنِهَا مُؤَثَّرَةٌ غَيْرَ مُجَامِعَةٍ لِلْعَدْلِ وَوزنِ الْفِعْلِ دَفْعُهُ  
لِأَنَّهَا مُتَضَادَّانِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكَرِ الْجَوَابَ الْأَوَّلَ، لِكَوْنِهِ ظَاهِرًا.  
وَأَمَّا بَيَانُ أَنَّ الْعَلَمِيَّةَ لَا تُجَامِعُ سَبَبًا مِنَ الْأَسْبَابِ مُؤَثَّرَةٌ، إِلَّا وَهِيَ شَرْطٌ فِيهِ  
سِوَى الْعَدْلِ وَوزنِ الْفِعْلِ، فَإِنَّ ذَلِكَ السَّبَبَ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ، فَلَا تُجَامِعُهُ [مُطْلَقًا  
لِحَصُولِ التَّضَادِّ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَ التَّأْنِيثُ بِالْأَلْفِ فَلَا تُجَامِعُهُ<sup>(١)</sup> مُؤَثَّرَةٌ<sup>(٢)</sup> لَمَّا ذَكَرْنَا،  
وَإِنْ كَانَ بِالتَّاءِ<sup>(٣)</sup> أَوْ الْمَعْنَوِي فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ كَانَ<sup>(٥)</sup> الْعَجْمَةُ، فَقَدْ بَيَّنَّا  
أَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ فَهِيَ لَا تُجَامِعُهُ مُؤَثَّرَةٌ، وَإِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ، فَهِيَ  
شَرْطٌ فِيهِ وَإِنْ كَانَ الْأَلْفُ وَالنُّونَ، فَأَمَّا فِي الْإِسْمِ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا شَرْطٌ فِيهِ، وَأَمَّا فِي  
الصِّفَةِ، فَلَا تُجَامِعُهَا، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّضَادِّ، وَإِذَا أَسْقَطَ هَذِهِ لَمْ يَسْقِ إِلَّا الْعَدْلُ وَوزنُ  
الْفِعْلِ.

وَأَمَّا بَيَانُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ<sup>(٦)</sup> فِي الْعَدْلِ فَلَا سِتْقَالَ الْعَدْلِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ فِي  
مَنَعِ الصَّرْفِ مِنْ غَيْرِ الْعَلَمِيَّةِ، فَلَوْ كَانَتْ شَرْطًا لَمْ تَمْنَعِ مِنَ الصَّرْفِ مِنْ غَيْرِهَا، لَكِنَّهُ

(١) ساقط من ت.

(٢) زاد في ت: وإن كان بالتاء فهي شرط فيه.

(٣) في ت: التأنيث بالتاء.

(٤) في الأصل: فيه.

(٥) في ف: كانت.

(٦) في ت، ع: شرطاً.

يَمْنَعُ الصَّرْفَ مِنْ غَيْرِ الْعِلْمِيَّةِ كَثَلَاثَ، فَلَمْ يَصْرَفْ لِلْعَدْلِ وَالصَّفَةِ.

وَأَمَّا بَيَانُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي وَزْنِ الْفِعْلِ / ١٩ و / فَلْيَكُونِهِ مَانِعاً مِنْ الصَّرْفِ، بِدُونِهَا نَحْوُ أَحْمَرَ فَلَمْ يَصْرَفْهُ لَوْزْنِ الْفِعْلِ وَالصَّفَةِ، فَلَوْ كَانَتْ شَرْطاً لَمْ تَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لانتفاء الشرط.

فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعِلْمِيَّةَ لَا تَجَامِعُ سَبَباً مِنَ الْأَسْبَابِ مُؤَثِّرَةً إِلَّا وَهِيَ شَرْطٌ فِيهِ، إِلَّا الْعَدْلَ وَوَزْنَ الْفِعْلِ، وَثَبَتَ أَنَّهَا مُتَضَادَّانِ، فنقول: إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَعَ غَيْرِ الْعَدْلِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ فِي الْإِسْمِ، وَلَوْ كَانَ كَثِيراً، فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ لِزَوَالِ الْعِلْمِيَّةِ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ لَا سَتَلْزَامَ انتفاء الشرط لانتفاء المشروط، نحو: أَذْرِيحَانُ<sup>(١)</sup> الَّذِي فِيهِ عِلْلُ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ وَالتَّائِيثِ، وَالتَّرَكِيبِ، وَالزِّيَادَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا نُكِّرَ انصرفت، وَإِنْ كَانَتْ مَعَ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، فَإِذَا نُكِّرَ زَالَتْ الْعِلْمِيَّةُ، وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ الْآخَرُ لَعَدَمِ كَوْنِهَا شَرْطاً فِيهِ، فَبَقِيَ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ [وَإِنْ كَانَ<sup>(٢)</sup> مَعَ أَحَدِهِمَا وَمَعَ سَبَبٍ آخَرَ، فَإِذَا نُكِّرَ زَالَتْ الْعِلْمِيَّةُ وَزَالَ السَّبَبُ الْآخَرُ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِيهِ فَبَقِيَ أَيْضاً عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ]<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَحَّ قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ فَإِنَّهُ إِذَا نُكِّرَ انصرفت)<sup>(٤)</sup>.

(١) هو إقليم واسع في بلاد فارس، ومن أشهر مدنه تبريز وأرمينيا وأردبيل. معجم البلدان ١: ١٥٩.

(٢) في ز، ف، ل: كانت.

(٣) ما بين المقتنين ليس في الأصل.

(٤) في مجموع مبهات المتن: ٢٨٤: (وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر انصرفت).

وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الْأُبْحَاثِ أَنَّ جَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا نُكِّرَ انْصَرَفَ، إِلَّا خَمْسَةً أَشْيَاءَ وَهِيَ: مَا فِي آخِرِهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ، مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ، وَافْعَلُ مِنْهُ، وَفَعْلَانُ، الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى، وَبَابُ ثَلَاثَ، وَالْجَمْعُ الْأَقْصَى، لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ لَيْسَتْ شَرْطاً فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ، وَشَرْطٌ فِي الْبَوَاقِي.

قَوْلُهُ: (وَخَالَفَ سَيَبُويَه الْأَخْفَشُ {فِي مِثْلِ [أَحْمَرٍ إِذَا كَانَ عَلِماً] <sup>(١)</sup>}) إِلَى قَوْلِهِ: (الْمَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادِّينِ <sup>(٢)</sup>) [فِي حُكْمِ وَاحِدٍ] <sup>(٣)</sup>).

إِعْلَمُ أَنَّ نَحْوَ <sup>(٥)</sup>: أَحْمَرٌ وَكُلٌّ مَا فِيهِ صِفَةٌ وَسَبَبٌ آخَرُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، لِمَا فِيهِ مِنَ الصِّفَةِ وَوزنِ الْفِعْلِ أَوْ سَبَبِ آخَرَ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَوزنِ الْفِعْلِ أَوْ سَبَبِ آخَرَ إِلَّا بَابُ ثَلَاثَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَدْلِ وَالصِّفَةِ فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ خَرَجَ عَنِ الْعَدْلِ وَالْوَصْفِ فَلَمْ تَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْعِلْمِيَّةُ فَانْصَرَفَ كَذَلِكَ. أَمَّا إِذَا نُكِّرَ بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ، فَهَاهُنَا اخْتَلَفَ سَيَبُويَه، وَالْأَخْفَشُ فَذَهَبَ سَيَبُويَه إِلَى مَنَعِ الصَّرْفِ <sup>(٦)</sup>، وَالْأَخْفَشُ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمَدَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٢) فِي ت، ف: مُتَضَادِّينَ.

(٣) سَاقِطٌ مِنْ ز، ل.

(٤) فِي ع: إِلَى خَرَفَ.

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع، ل.

(٦) فِي ت، ع، ف، ل: صَرَفَهُ. قَالَ سَيَبُويَه: وَسَالَتْهُ عَنْ أَحَادٍ وَثَنَاءٍ وَثَنٌ وَثَلَاثَ وَرَبَاعٌ فَقَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ آخَرِ

أَمَّا هَذِهِ وَاحِدٌ وَاحِدٌ وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فَجَاءَ مَمْدُوداً عَنْ وَجْهِهِ فَتَرَكَ صَرَفَهُ. قُلْتُ: انْصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ؟

قَالَ: لَا.

إلى صرفه<sup>(١)</sup>، هكذا نقله أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب، واحتج سيبويه على مذهبه بوجهين:

أحدهما: أن فيه الوصفية الأصلية ووزن الفعل<sup>(٢)</sup> أو سبباً آخر، وكل ما كان كذلك كان غير منصرف.

أمّا المقدمة الأولى، فلأننا فرضناها كذلك، وأمّا المقدمة الثانية فلما بيناها.

والثاني: أن الصرف ومنعه من الأحكام اللفظية، كما أن جمعة وإدخال اللام عليه من الأحكام اللفظية، كما أنهم يعتبرون الوصفية الأصلية لجمعه، وإدخال اللام عليه من حيث أنهم يقولون في جمع أحمر حمراً.

والأحمر، وإن كان علماً وجب اعتبار الوصفية الأصلية في الصرف ومنع الصرف هاهنا، لكونها من الأحكام اللفظية.

ووجه قول الأخفش، أن العلمية تنافي الوصفية، فلم تكن الوصفية معتبرة وقت وجود العلمية، فإذا سُمي بمثل أحمر فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعاً من<sup>(٣)</sup> الصرف، للعلمية ووزن الفعل، فإذا نُكِر زالت العلمية، وبقي على سبب واحد ولم تكن الوصفية معتبرة عملاً<sup>(٤)</sup> باستصحاب الحال.

أو تقول: هكذا الوصفية الأصلية غير معتبرة عند التسمية بالإجماع، فإذا

(١) المقضب ٣: ٣٧٧.

(٢) الكتاب ٢: ١٥.

(٣) في ز: من.

(٤) الكلمة ساكنة من ز.

نُكِّرَ، فَإِنَّمَا يُنَكَّرُ مَا لَيْسَ فِيهِ اعْتِبَارُ الْوَصْفِيَّةِ، فَلَوْ قَدَّرَ الْوَصْفِيَّةَ بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ لَكَانَتْ عَارِضَةً، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَا اعْتِدَادَ بِهَا كَمَا فِي نِسْوَةِ أَرْبَعٍ، وَهَذَا اتَّفَقَ فِي مَنْعٍ صَرَفٍ<sup>(١)</sup> أَفْضَلَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ، وَصَرَفِهِ إِذَا نُكِّرَ، مَعَ كَوْنِهِ مِثْلَ أَخْمَرٍ.

وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَنْصُرَ مَذْهَبَ سَيُوبِيهِ أَنْ يَجِبَ عَنِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، بِأَنَّ الْوَصْفِيَّةَ لَمْ تَكُنْ مُعْتَبَرَةً حَالِ الْعِلْمِيَّةِ لِأَجْلِ الْمَانِعِ، وَسَنَذْكُرُهُ مِنْ بَعْدِ.

وَأَمَّا عِنْدَ<sup>(٢)</sup> التَّنْكِيرِ فَقَدْ زَالَ ذَلِكَ الْمَانِعُ فَوَجَبَ اعْتِبَارُهَا / ١٩ ظ / .

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنْ نَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ الْوَصْفِيَّةَ بَعْدَ الْعِلْمِيَّةِ، لَكَانَ الْوَصْفُ عَارِضًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، أَنْ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِسْمُ، وَضَفًا فِي الْأَصْلِ. لَكِنَّهُ وَصَفٌ فِي الْأَصْلِ، بِخِلَافِ أَرْبَعٍ، فَإِنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ، وَلَيْسَ يَوْصَفُ. وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: وَهَذَا اتَّفَقَ فِي مَنْعٍ صَرَفٍ<sup>(٥)</sup> أَفْضَلَ<sup>(٦)</sup>.

أَنَا<sup>(٧)</sup> نَقُولُ: إِنَّ أَفْضَلَ<sup>(٨)</sup> لَا يَكُونُ صِفَةً إِلَّا عِنْدَ اقْتِرَانِ مِنْ مَعَهُ، وَلَوْ<sup>(٩)</sup> كَانَ

(١) في ز: الصرْف.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت، ع: عَارِضًا.

(٤) يشير إلى القول الذي أورده في ١: ٢٦٠.

(٥) في ت: الصرْف.

(٦) في ت: أَفْضَلَ.

(٧) في ت: أَنَا بِأَنْ نَقُولَ، وَفِي ل: لَأَنَا.

(٨) في ت: أَفْضَلَ.

(٩) في ت، ف: إِذَا.



كَذَلِكَ فَأَفْضَلُ<sup>(١)</sup> لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مِنْ مَعَهُ أَوْ لَمْ تَكُنْ.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ، فَلَمْ يَكُنْ صِفَةً، فَإِذَا نَكَّرَ انْصَرَفَ لِعَدَمِ الصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَإِنْ كَانَ مَعَهُ، كَانَ صِفَةً فَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا نَكَّرَ لِلْوصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ وَوَزَنِ الْفِعْلِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزُمُهُ بَابُ خَاتَمٍ).

أَيُّ لَا يَلْزُمُ سَبَبِيَّيْهِ بَابُ خَاتَمٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ، وَهُوَ جَوَابٌ لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ وَهُوَ أَنْ

يُقَالَ: إِنَّ الْوَصْفَ الْأَصْلِيَّ لَوْ كَانَ مُعْتَبَرًا فِي مَنَعَ الصَّرْفِ، لَكَانَ بَابُ خَاتَمٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ

لِلْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ وَالْعَلَمِيَّةِ.

وَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: لَمَّا يَلْزُمُ مِنْ اعْتِبَارٍ مُتَضَادِّينِ، أَيُّ لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُ الْوَصْفِ

الْأَصْلِيِّ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ فِي بَابِ خَاتَمٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّضَادِّ، لِأَنَّ الْعَلَمَ لَا يَقَعُ

عَلَى كَثِيرِينَ وَالْوَصْفُ يَقَعُ عَلَى كَثِيرِينَ، فَلَوْ اعْتُبِرَا مَعًا، لَزِمَ اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَيْنِ وَهُوَ

مُحَالٌ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: اجْتِمَاعُ الْوَصْفِ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ بِالْفِعْلِ مَلْزُومٌ لاجْتِمَاعِ النَّقِیْضَيْنِ.

أَمَّا اعْتِبَارُ الْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ، فَلِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ هُوَ<sup>(٢)</sup>

أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ وَصْفٌ لَا عِنْدَ الاسْتِعْمَالِ.

(١) لِيَز: فَالْعَمَلِ.

(٢) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

قَالَ ابْنُ الْخَشَّابِ<sup>(١)</sup> وَابْنُ جَعْفَرٍ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ التَّحْقِيقَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ الشَّخْصُ بِوصفٍ لَهُ وَعُلِّقَ عَلَّمًا عَلَيْهِ، وَلُوْحِظَ ذَلِكَ الْوَصْفُ فِي التَّسْمِيَةِ كَمَا سُمِّيَ بِاشْقَرٍ مَثَلًا، مُلَاحِظًا فِيهِ مَعْنَى الشُّقْرَةِ، فَالْقَوْلُ فِيهِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ، وَإِنْ سُمِّيَ بِوصفٍ لَيْسَ لَهُ بَلْ عُلِّقَ عَلَيْهِ عَلَّمًا مُحْضًا، كَمَا إِذَا سُمِّيَ بِأَحْمَرَ وَهُوَ أَسْوَدُ، فَالْقَوْلُ فِيهِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ قَوْلُ الْأَخْفَشِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ بَعِيدٍ عَنِ الصَّوَابِ. وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلُ، وَهُوَ أَنَّ مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ، فَإِذَا نَكَّرَ صُرِفَ، وَيُطْرَدُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ. فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ فَلَا.

قَوْلُهُ: (وَجَمِيعُ الْبَابِ بِاللَّامِ وَالْإِضَافَةُ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ).  
اعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ بَابٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ، إِذَا أُضِيفَ أَوْ دَخَلَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ انْجَرَّ بِالْكَسْرِ بِالْإِجْمَاعِ، إِنْ كَانَ أَعْرَابِيٌّ لَفْظِيًّا، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِأَحْمَدِكُمْ وَبِالْأَحْمَرِ<sup>(٣)</sup>.  
وَأَمَّا<sup>(٤)</sup> الْخِلَافُ وَقَعَ فِي<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ هَلْ هُوَ مُنْصَرِفٌ؟ أَوْ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؟

(١) هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشَّاب أبو محمد النحوي كانت له يد حسنة في عدد من العلوم كاللغة والحديث والتفسير والمنطق والفلسفة أخذ عن جماعة منهم أبو منصور الجواليقي وغيره، توفي سنة ٥٦٧ هـ. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان - تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٠٢: ٣. والنجوم الزاهرة ٦: ٦٥، والبغية ٢: ٢٩ - ٣١.

(٢) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي اللوزي من علماء العربية والقراءات في الأندلس صَنَّفَ شرحَ المفصل في أربعة مجلدات توفي سنة ٦٦١ هـ. أنباء الرواة ٤: ٤٢، وغاية النهاية لابن الجزري - تحقيق: براجستراسر - طبع مصر ١٥: ٢، وبغية الوعاة ٢: ٢٥٠، والاعلام ٦: ٦.

(٣) في ل: الأحمر.

(٤) في ل: إنما.

(٥) كلمة (في) ليست في ز.

قال بعضهم: إنه مُنْصَرَفٌ [لأنه إذا دخل عليه ما هو من خواص الأسماء قابلٌ مشابهة الفعل، فَرَجَعَ إلى أصله، فأنْصَرَفَ لِذَلِكَ] <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ آخَرُونَ <sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ، عَمَلًا بِالْعِلَّتَيْنِ الْمَانِعَتَيْنِ مِنَ الصَّرْفِ، [والحق في ذلك التفصيل، وهو أن يُقال: إن كَانَ أَحَدُ السَّبَبِينَ الْمَانِعِينَ مِنَ الصَّرْفِ] <sup>(٣)</sup> زَالَ بِدخولِ أَحَدِهِمَا كَانَ الْإِسْمُ مُنْصَرَفًا عَمَلًا بِالْأَصْلِ السَّالِمِ، كَأَحْمَدَ. وَإِنْ لَمْ يَزَلْ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ عَمَلًا بِالْعِلَّتَيْنِ، وَمَا يُمَثَّلُ بِهِ الْأَوَّلُونَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ دُخُولَ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ فِيهِ يَجْعَلُهُ مُنْصَرَفًا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجَبَ صَرْفُهُ، عِنْدَ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، لِكُونِهِمَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بِالتَّفَاقُ، فَوَجَبَ مَنَعُ صَرْفِهِ أَيْضًا عِنْدَ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَالْإِضَافَةِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مَعَ قَوْلِهِ: (وَحُكْمُهُ أَنْ لَا كَسْرَ وَلَا تَتْوِينَ) يَمَّا لَا يَجْتَمِعَانِ.

[وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ: وَحُكْمُهُ أَنْ لَا كَسْرَ وَلَا تَتْوِينَ مَعًا، فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؟] <sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ <sup>(٥)</sup>: (الْعَرَفُوعَاتُ <sup>(٦)</sup> هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ)، إِنَّمَا قَالَ: (هُوَ)

(١) ما بين المقفتين ساقط من ت.

(٢) في ع، ف، ل: الآخرون.

(٣) ما بين المقفتين ساقط من ت.

(٤) ما بين المقفتين ليس في ز، ع، ف، وزاد بعد هذا الكلام في ل: والله أعلم.

(٥) زيادة من ع.

(٦) هذا العنوان موجود في نص الكتاب.

بلفظ التذكير والإفراد نظراً إلى ما لكونه مفرداً مذكراً، أو كون هذا الضمير راجعاً بالحقيقة إلى (ما) أو بناءً على أنه يعود إلى المرفوع، لا إلى المرفوعات، لأن التعريف إنما يكون للحقيقة لا لأفرادها.

### الفاعل

قوله: (فَمِنْهُ الْفَاعِلُ، [وَهُوَ مَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup> أَوْ شِبْهُهُ، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ، عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ] <sup>(٢)</sup>).

ابتدأ بالفاعل في المرفوعات، لِيَكُونَ الرَّفْعُ لَهُ فِي الْأَصْلِ / ٢٠ و / وَلِمَا سِوَاهُ لِلْحَمْلِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (مَا<sup>(٣)</sup> أُسْنِدَ)، وَلَمْ يَقُلْ مَا<sup>(٤)</sup> أَخْبَرَ، لِيَكُونَهِ أَعْمٌ، وَإِنَّمَا قَالَ: مَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ، وَلَمْ يَقُلْ أَسْمُ أُسْنِدَ الْفِعْلُ، لِيَشْمَلَ مَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ الْإِسْمِ نَحْو: سَرَّني أَنْ تَقُومَ، فَقَوْلُهُ: (أَوْ شِبْهُهُ) لِيَدْخُلَ فِيهِ فَاعِلُ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ، وَالْمَصْدَرِ وَغَيْرِهَا، نَحْو: أَبَوْهُ فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوْهُ.

فَإِنَّهُ فَاعِلٌ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُسْنَدِ الْفِعْلُ إِلَيْهِ، فَلَوْ لَمْ يَقُلْ: أَوْ شِبْهُهُ لَخَرَجَ مِنَ الْفَاعِلِ،

وَهُوَ مِنْهُ.

(١) في مجموع مهبّات المتن: ٣٨٤: إليه الفعل.

(٢) ما بين المقننين ليس في ع.

(٣) كلمة (ما) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٤) كلمة (ما) ليست في الأصل، ولا في ز.

قوله: (وَقَدْ مَ عَلَيْهِ) <sup>(١)</sup> احترازٌ من <sup>(٢)</sup> وهم من يتوهم أن زيدا، في قولنا: زيد قام، فاعل قام، لأنه مُسندٌ إليه بالحقيقة وإن لم يكن مُسنداً إليه ظاهراً، لكونه مبتدأ، وفاعل قام ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى زيد، فلما قال وَقَدْ مَ عَلَيْهِ رَفَعَ هذا الوهم، وَأزاله، و [احتراز به] <sup>(٣)</sup> عَنْ قَوْلٍ مِنْ جَوَزَ إِسْنَادَهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ وَهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ مُسْتَدِلِّينَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ <sup>(٤)</sup> فَرَعَمُوا <sup>(٥)</sup> أَنْ طَلْعُهَا مَرْتَفَعٌ بِهَضِيمٍ، وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا عَنْهُ، وَبِقَوْلِهِ:

مَا لِلْجَمَالِ <sup>(٦)</sup> مَشْيَهَا وَثِيدًا <sup>(٧)</sup>

أَي وَثِيدًا مَشْيَهَا.

وَقَوْلُهُ: (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) احترازٌ عَنْ مَفْعُولٍ مَا لَمْ يَسَمِ فَاعِلُهُ، نَحْوُ ضَرَبَ زَيْدٌ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُسنداً إِلَيْهِ الْفِعْلُ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْحَدِّ، لِكَوْنِ الْفِعْلِ غَيْرُ قَائِمٍ بِهِ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ قَوْلُهُ: (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) وَلَمْ يَقُلْ قَائِمًا بِهِ، لِيَشْمَلَ نَوْعِي الْفَاعِلِ الَّذِي يَكُونُ فِعْلُهُ مَوْجُودًا قَائِمًا بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَعَلِمَ زَيْدٌ وَقَدِرَ،

(١) زاد في ف: على جهة قيامه به.

(٢) في ت، ع، ل: عن.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: احتراز.

(٤) سورة الشعراء: ١٤٨.

(٥) زاد في ت، ع، ف: بجر هضيم.

(٦) في ع: الاكمال.

(٧) للزباء، وبعده: أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَبِيدًا، ينظر: المعنى ٢: ٥٨٢، والمع ٢: ٢٥٥. حاشية الصبان على

شرح الأشموني ٢: ٤٦.

والذي لا يكون فِعْلُهُ أمراً وجودياً، كقولنا: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ وَمَاتَ.

والذي لا يكون موجوداً قائماً بالفاعل على الحقيقة، كالنسب والإضافات كقُرْبَ زَيْدٌ وَبَعْدَ، فَإِنَّ الْقُرْبَ وَالْبَعْدَ أمرانِ عقليانِ ليسا بوجودين قائمين بالفاعل، بل انهما إضافتان عارضان للمتقارب والمتباعد في العقل بالنسبة إلى شيئين، لكنهما على جهة أنهما قائمان بالفاعل، من حيث أنهما يعقلان بالقياس إلى المتقارب والمتباعد، ولما كان الفاعل على <sup>(١)</sup> نوعين، أَخَذَ فِي حَدِّهِ مَا كَانَ شَامِلاً لهما <sup>(٢)</sup>، لهذا <sup>(٣)</sup> اختار: (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) دُونَ قَائِماً بِهِ، والحدُّ الذي ذَكَرَهُ للفاعل حَدٌّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَأَمَّا عِنْدَ أَكْثَرِ النَحْوِيِّينَ، مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ مَا اسْتَدَّ الْفِعْلُ أَوْ شَبَّهَهُ إِلَيْهِ، مُقَدِّماً عَلَيْهِ، سِوَاءَ فَعَلَ شَيْئاً أَوْ لَمْ يَفْعَلْ وَسِوَاءَ قَامَ بِهِ أَوْ لَمْ يَقُمْ، فَهَذَا الْحَدُّ شَامِلٌ لِلْفِعُولِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِنَا: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، فَاعِلٌ، وَلَمْ يُسْتَدِّ إِلَيْهِ فِعْلٌ، وَلَا شَبَّهَهُ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ <sup>(٤)</sup> أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ أُخْصِلَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْفِعْلُ، وَأَقِيمَ الظَّرْفُ مَقَامَهُ، ثُمَّ قِيلَ: الْإِسْمُ مَرْفُوعٌ بِالظَّرْفِ عَلَى الْإِتْسَاعِ.

فَبِإِنْ قِيلَ: لَمْ قُلْتُمْ إِنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ قَامَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ؟ وَلَمْ لَمْ يَجُزْ أَنْ

(١) ساقطة من ت، ف، ل.

(٢) في ف: لها.

(٣) في ل: فلهذا.

(٤) في ت: أنه.

يكون فاعلاً؟

قُلْنَا: لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَاعِلًا لَمَّا [قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ عِنْدَ وَجُودِهِ فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَاعِلًا لَمَّا] <sup>(١)</sup> اِخْتَلَفَ حَالُ الْفِعْلِ بِاخْتِلَافِهِ فَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ: الزَّيْدَانِ يَقُومُ، وَالزَّيْدُونَ يَقُومُ، كَمَا يُقَالَ: قَامَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حُكِمَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ، بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِالابتداءِ.

### الفاعل يلي الفعل

قوله: (والأصل أن يلي فعله).

أي وأصل الفاعل أن يتقدم على سائر مفعولات الفعل، يلي فعله. وهذا يشتمل على دغوتين:

الأولى: أنه لا يتقدم على الفعل.

والثانية: أن يتقدم على سائر مفعولاته.

أما الأول: فلأن منه ما لا يمكن تقديمه على الفعل كالضائر المتصلة فحمل عليه

البواقي لأطراد الباب.

وأما الثاني: فليكونه كالجزم من الفعل، والدليل عليه إسكانهم لام الفعل إذا

انصل به ضمير الفاعل، نحو: ضربت، لكرهيتهم توالي أربع / ٢٠ ظ / متحرّكات

(١) ما بين المحققين ساقط من الأصل ومن ت.

فِيهَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ وَلَا نُهُم، يُوقِعُونَ الْفَاعِلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَحَرَكَتِهِ، نَحْو: يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ، فَلَوْلَا أَنَّهُ يُمَزَّلَةُ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ لَمْ يُسَكَّنُوا لَامَ الْفِعْلِ عِنْدَ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ وَلَا وَصَلُوا<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْفِعْلِ وَحَرَكَتِهِ، وَإِذَا نَزَلَ مَزْلَةُ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ بِخِلَافِ مَا عَدَاهُ<sup>(٢)</sup>، كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَلِيهِ وَيَتَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ، وَأَيْضاً اتَّصَلَ الْفِعْلُ بِالْفَاعِلِ، أَكْثَرَ مِنْ اتِّصَالِهِ بِغَيْرِهِ لاحتياجه إليه في الإيجاد، وَعَدَمَ احتياجه إلى سِوَاهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى غَيْرِهِ.

## تَقَدَّمَ الْفَاعِلُ عَلَى الْمَفْعُولِ لَفْظاً أَوْ رَتَبَةً

قَوْلُهُ: (وَمِنْ كَمٍّ جَازٍ: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا)<sup>(٣)</sup>.  
اعْلَمْ أَنَّ هَاهُنَا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:  
الْأُولَى: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ، وَهِيَ جَائِزَةٌ بِالِاتِّفَاقِ.  
وَالثَّانِيَةُ<sup>(٤)</sup>: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ، وَهِيَ أَيْضاً جَائِزَةٌ بِالِاتِّفَاقِ. لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرُوفٍ<sup>(٥)</sup> مُتَقَدِّمٍ إِمَّا لَفْظاً وَإِمَّا تَقْدِيرًا لِيَعُودَ إِلَيْهِ، وَهَاهُنَا إِنْ<sup>(٦)</sup> لَمْ يَكُنْ

(١) في ت، ع، ف: ولا فصلوا، وفي ل: ولا فصل.

(٢) في ت: ما عدله.

(٣) في ع: إلى آخره.

(٤) في ع: والثاني.

(٥) في ت، ع: مضروب، وفي ف: مصروف، وفي ل: ضمير مصروف.

(٦) في ت: وإن.



مُتَقَدِّمًا لَفْظًا، فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ تَقْدِيرًا، لِأَنَّ زَيْدًا فَاعِلٌ، وَأَصْلُ الْفَاعِلِ التَّقْدِيمُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَمِنْ ثُمَّ جَارَ ضَرْبَ غَلَامَةٍ زَيْدٌ).

وَالثَّالِثَةُ: ضَرْبَ غَلَامَةٍ زَيْدًا، وَهِيَ مُتَمَتِّعَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ، خِلَافًا لِأَبِي الْفَتْحِ <sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ أَجَازَهُ <sup>(٢)</sup> وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ <sup>(٣)</sup>

وَالصَّوَابُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ عَائِدَةً إِلَى الْمَصْدَرِ تَقْدِيرُهُ: جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ وَصَارَ ذِكْرُ الْفِعْلِ كَتَقْدِيمِ الْمَصْدَرِ، لِكَوْنِهِ دَالًّا عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ <sup>(٤)</sup>. أَيْ كَانَ الْكَذِبُ شَرًّا لَهُ.

وَالرَّابِعَةُ: ضَرْبَ زَيْدًا غَلَامُهُ، وَهِيَ جَائِزَةٌ بِالِاتِّفَاقِ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ لَفْظًا.

### وجوب تقديم الفاعل

قَوْلُهُ: (وَإِذَا انْتَفَى الْأَعْرَابُ لَفْظًا <sup>(٥)</sup> فِيهِمَا)، إِلَى قَوْلِهِ: (وَجَبَ تَقْدِيمُهُ) وَمَلَأَ

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني، وقد تقدّمت ترجمته في ٢٠٨: ١.

(٢) قال أبو الفتح: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

عائدة على عدي خِلَافًا عَلَى الْجَمَاعَةِ. الخصائص ١: ٢٩٤.

(٣) البيت ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي في هجاء عدي بن حاتم، كما يُنسَبُ إِلَى النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي وَإِلَى عَبْدِ اللَّهِ

بن همارق. ولم أجده في ديوان أبي الأسود الدؤلي. انظر: الخصائص ١: ٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش

١: ٧٦، وشرح الشواهد للعيني على حاشية الصبّان ٢: ٥٩، والخزانة ١: ٢٧٧.

(٤) هذا قول العرب ذكره سيهويه في الكتاب ١: ٣٩٥.

(٥) ساقطة من ت.

بَيِّنَ أَنَّ أَصْلَ الْفَاعِلِ أَنْ يَلِيَ فَعْلَهُ مَعَ جَوَازِ تَأْخِيرِهِ عَنْ غَيْرِهِ، أَرَادَ أَنْ يَشِيرَ إِلَى عَوَارِضَ تَعْرِضُ فَتُوجِبُ تَقْدِيمَهُ.

فَمِنْهَا: انْتِفَاءُ الْأَعْرَابِ فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَانْتِفَاءُ الْقَرِينَةِ مَعًا، نَحْوُ: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى، وَإِنَّمَا وَجَبَ هَاهُنَا تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ لِرَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ<sup>(١)</sup>. وَإِنَّمَا قَالَ: (وَالْقَرِينَةُ)، لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ الْأَعْرَابُ فِيهَا وَلَمْ تَنْتَفِ الْقَرِينَةُ لَمْ يَحْصُلِ اللَّبْسُ، فَلَمْ يَلْزَمْ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ انْتِفَاءَ الْأَعْرَابِ فِيهَا وَالْقَرِينَةُ إِنَّمَا تَكُونُ بِأَنْ يَكُونَ مَقْصُورِينَ أَوْ مَبْنِيِّينَ، [أَوْ مُضَافِينَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ]<sup>(٢)</sup> يَصْحَحُ صُدُورُ الْفِعْلِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ مِمَّا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا، نَحْوُ: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى، وَشَتَمَتْ سُعْدَى سَلْمَى، وَأَكْرَمَ هَوْلَاءُ هَوْلَاءَ، وَضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ عَلَى الْبَابِ [وَضَرَبَ غُلَامِي غُلَامِي]<sup>(٣)</sup>. وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَرِينَةَ قَدْ تَكُونُ لَفْظِيَّةً وَقَدْ تَكُونُ مَعْنَوِيَّةً.

أَمَّا الْقَرِينَةُ اللَّفْظِيَّةُ، فَقَدْ تَكُونُ فِي نَفْسِ الْفِعْلِ نَحْوُ: تَقَدَّمتْ<sup>(٤)</sup> مُوسَى سَلْمَى، وَقَدْ تَكُونُ فِي تَوَابِعِ الْفَاعِلِ أَوْ فِي تَوَابِعِ الْمَفْعُولِ أَوْ فِي<sup>(٥)</sup> تَوَابِعِهَا، نَحْوُ: أَكْرَمَ عِيسَى الْعَالَمَ مُوسَى.

(١) زاد في ت: وعملاً بالأصل.

(٢) زيادة من ت، ل.

(٣) زيادة من ت، ل.

(٤) في ت: ضرب، وفي ز: ضربت، وفي ع، ل: هويت.

(٥) ساقطة من الأصل.

وأكرم عيسى موسى العالم.

وأكرم موسى العالم عيسى الكاتب.

وبالجملة، ظهور الأعراب في توابع أحد الطرفين أو في كليهما فارق لفظي.  
وأما القرينة المعنوية فمثل أن يستحيل صدور الفعل من أحدهما نحو: أكل  
موسى الكمثرى<sup>(١)</sup>، أو يكون وقوعه من أحدهما أغلب نحو: كسرت العصا  
الرحى، ودفعت الحبلى السكرى، فإذا حصلت إحدى هذه القرائن جاز تقديم  
المفعول على الفاعل، ولأجل هذا قال: (والقرينة).

ومنها: كون الفاعل مضمراً متصلاً بعامليه نحو: ضربت زيدا وزيد ضارب  
غلامه، وعجبت من ضربك زيدا.

فإنه يجب تقديم الفاعل على المفعول، لأنه لو أخر لم يكن الفاعل متصلاً،  
والمقدر خلافه، وإنما قيد المضمّر بالمتصل، لأنه لو كان منفصلاً لم يجب تقديمه عليه  
نحو: ما ضرب زيدا إلا أنا، ونحو: زيد عمرو ولا بس جُبته هو.

ومنها: وقوع المفعول بعد إلا نحو: ما ضرب زيدا إلا عمراً<sup>(٢)</sup>، أو بعد<sup>(٣)</sup>  
مغناها، نحو: إنما ضرب زيدا عمراً، وإنما وجب تقديم الفاعل / ٢١ و / على المفعول  
هاهنا، لأن معنى قولنا: ما ضرب زيدا إلا عمراً أن ضرب زيد المحصر في عمرو،  
وجاز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، فلو قدم المفعول، وأخر الفاعل

(١) في ع: الكمثرى موسى.

(٢) في ت: عمروا وكلها وردت كلمة عمرو في (ت) منصوبة كتبت على هذه الصورة، ولا تنته بعد هذا.

(٣) كلمة (بعد) ساقطة من: ع.

انعكس المعنى، نحو: مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ عَمْرًا لَيْسَ مَضْرُوبًا إِلَّا لَزِيدٍ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ ضَارِبًا لِشَخْصٍ آخَرَ، [وَكَذَلِكَ حُكْمُ: إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا لِكُونِهَا لِلانْحِصَارِ فِي الْإِسْمِ الْآخِرِ] <sup>(١)</sup> كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

..... وَأَمَّا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَائِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي <sup>(٢)</sup>

فَإِنَّهُ حَصَرَ الْمُدَافِعَ فِيهِ، وَفِي أَمْثَالِهِ، فَلَوْ قُدِّمَ لِأَفَادَةِ الْحَصْرِ فِي الْمُدَافِعِ عَنْهُ، وَهُوَ أَحْسَائِهِمْ، فَانْعَكَسَ الْمَعْنَى، هَكَذَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ <sup>(٣)</sup>.

وَفِيهِ نَظَرٌ: لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا يَتِمُّ فِي (إِنَّمَا) لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْانْحِصَارِ فِي الْإِسْمِ الْآخِرِ مِثْلًا إِذَا قَصِدَ تَخْصِصُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْمَفْعُولِ، وَإِذَا قَصِدَ تَخْصِصُهُ بِالْمَفْعُولِ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ.

وَأَمَّا فِي الْإِلَّا فَمَنْعُ لَانْعِكَاسِ <sup>(٤)</sup> الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ أَنْ لَوْ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ وَآخِرُ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ إِلَّا، أَمَّا إِذَا قُدِّمَ مَعَ الْإِلَّا نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرًا لَمْ يَنْعَكِسِ الْمَعْنَى.

لَا يَقَالُ: لَوْ جَازَ مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَجُوزَ مَعَ تَعَدُّ الْمُسْتَشْنَى <sup>(٥)</sup> الْمَفْرُغِ بَعْدَ إِلَّا فِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، بِمَعْنَى مَا ضَرَبَ أَحَدًا أَحَدًا إِلَّا زَيْدٌ

(١) ما بين المقتنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) صدره: أَنَا الدَّافِعُ الْحَاقِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا

الديوان: ٧١٢، والمحتسب: ١٩٥: ٢.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٠.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: انعكاس.

(٥) في ت: الاستثناء.

عمرأ، أولاً مع تعدد المستثنى المفرغ.

فإن كان الأول كان المحصر فيها، والمقصود الحصر في أحدهما هذا خلف.

وإن كان الثاني: كان القول ما ضرب إلا عمرأ زيداً ممتنعاً لأنه يبق الفعل بلا

فاعل، ولا قائم مقام الفاعل، لأن زيداً يمتنع أن يكون فاعلاً (ما ضرب) حينئذ،

لأننا نختار القسم الثاني، وهو أنه يجوز لا مع تعدد المستثنى ويمنع بقاء الفعل بلا

فاعل، لأن زيداً المؤخر لفظاً المتقدم رتبة، يكون فاعلاً للفعل، ويكون تقديره: ما

ضرب زيداً إلا عمرأ، وحينئذ لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل، مع أن الأخفش أجازة

في كتابه الكبير<sup>(١)</sup>، وكذلك عبد القاهر<sup>(٢)</sup>.

## وجوب تأخير الفاعل

قوله: (وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ) إلى قوله: (وَجَبَ تَأْخِيرُهُ)<sup>(٣)</sup> إشارة إلى

أشياء تعرض فتوجب تقديم المفعول على الفاعل الذي هو خلاف الأصل، وهي أنواع:

(١) هو أحد مؤلفات الأخفش ذكره ابن النديم. ينظر: الفهرست لابن النديم - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة: ٨٤.

(٢) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني صاحب إعجاز القرآن، المتوفى سنة ٤٧١ هـ، أنباء الرواة ٢: ١٨٨، ونزهة الألباء: ٢٦٤، وبنية الوعاة ٢: ١٠٦.

(٣) في ع: إلى آخره.

فَإِنَّهَا اتَّصَلَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ بِالْفَاعِلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ<sup>(١)</sup> ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْدَمْ الْمَفْعُولُ هَاهُنَا عَلَى الْفَاعِلِ لَكَانَ مِثْلَ ضَرْبِ غُلَامُهُ زَيْدًا، وَهُوَ مِمَّنْغَعٌ لِمَا تَقْدَّمَ مِنْ لَزُومِ إِضْهَارِ قَبْلِ الذِّكْرِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا.

وَمِنْهَا كَوْنُ الْمَفْعُولِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا وَالْفَاعِلُ غَيْرُ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ نَحْوُ: أَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَمَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ، وَإِنَّمَا وَجِبَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ هَاهُنَا، لِأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ، وَقُدِّمَ الْفَاعِلُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> لَكَانَ الْمَفْعُولُ مُنْفَصِلًا، وَقَدْ فُرِضَ مُنْفَصِلًا، هَذَا خُلْفٌ.

وَإِنَّمَا قَالَ: وَالْفَاعِلُ غَيْرُ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا وَجِبَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: ضَرَبَنِي<sup>(٤)</sup>.

وَإِنَّمَا قَيَّدَ الْمُضْمَرَ بِالْمُتَّصِلِ فِي قَوْلِهِ: وَالْفَاعِلُ غَيْرُ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ لِثَلَا يُسْقِضَ بِنَحْوِ: مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ.

وَمِنْهَا: وَقُوعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ إِلَّا، نَحْوُ: مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ أَوْ مَعْنَى إِلَّا نَحْوُ: إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ.

إِنَّمَا وَجِبَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ هَاهُنَا، لِثَلَا يَلْزَمُ انْقِلَابُ الْمَعْنَى فِيهِ مَا<sup>(٥)</sup> نَبِّهْنَاكَ عَلَيْهِ.

(١) فِي ت، ع، ف: وَإِذَا، وَهُوَ سَهْوٌ.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٢٤.

(٣) (عَلَيْهِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع، ف.

(٤) فِي ز: ضَرَبْتَنِي.

(٥) كَلِمَةُ (مَا) لَيْسَتْ فِي: ل.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ،  
كَوْنُ الصِّفَةِ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ<sup>(١)</sup>  
الْمُصَنِّفُ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ قَوْلِهِ: (أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ)، وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ، وَلِهَذَا لَمْ  
يَذْكُرْهُ.

### حذف الفعل

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُحذفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا).  
اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الرَّافِعَ لِلْفَاعِلِ يَجُوزُ حَذْفُهُ، إِذَا دَلَّتْ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ قَرِينَةٌ جَوَازًا أَوْ  
وَجُوبًا.

أَمَّا جَوَازًا، فَكَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ، إِذَا رَأَى مَضْرُوبًا، وَلَمْ يَعْلَمْ مِنَ الَّذِي أَوْقَعَ ذَلِكَ  
الْفِعْلَ [إِيَّاهُ] فَسَأَلَ عَنْهُ، فَيُجِيبُ الْمَسْئُولُ<sup>(٣)</sup> بِأَنَّهُ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، فَارْتِفَاعُ الْإِسْمِ بِذَلِكَ  
الْفِعْلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْفِعْلُ<sup>(٤)</sup> مَنْطُوقًا، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى إِيْظَاهَارًا / ٢١ ظ / الْفِعْلِ  
وَمِنْ ذَلِكَ بَيْتُ الْكِتَابِ:

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ      وَتُحْتَبِطُ بِمِمَّا تَطْيِیحُ الطَّوَائِحُ<sup>(٥)</sup>

(١) في ت، ز: يذكر.

(٢) في الأصل، وفي ز، ع، ل: دل.

(٣) في ت: المسأول.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) البيت لنهشل بن حري وقد نسب إلى الحارث بن نهيك وإلى لييد وإلى مزرد، وإلى الحارث بن ضرار

فَقَوْلُهُ: ضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَحذُوفٍ دَلٌّ عَلَيْهِ لِيُبَيِّنَ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ لِيُبَيِّنَ يَزِيدٌ فَكَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ: مَنْ يَبْكِيهِ؟ فَقَالَ: ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ، وَالضَّارِعُ الذَّلِيلُ، الْمُخْتَبِطُ السَّائِلُ الْمُحْتَاجُ وَأَصْلُهُ ضَرَبَ الشَّجَرَةَ<sup>(١)</sup> لِيَسْقُطَ وَرَقُهَا فَتُغْلَفُ<sup>(٢)</sup>، وَتَطْيَحُ تَذَهَبُ وَتَهْلِكُ، يُقَالُ: أَطَاحَتِ السَّنُونُ، إِذَا ذَهَبَتْ بِهِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ وَأَهْلَكَتُهُ، وَالطَّوَائِحُ جَمْعُ مُطْيَحَةٍ، وَهِيَ الْقَوَافِ، يُقَالُ: طَوَّحَتِ الطَّوَائِحُ، أَيِ تَرَامَتْ بِهِ الْمَهَالِكُ، وَالْقِيَاسُ فِيهَا أَنْ يُقَالَ الْمَطَاوِحُ، لِكُونِهَا جَمْعُ مُطْيَحَةٍ إِلَّا أَنَّهَا جَاءَتْ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ كُلِّوَا قَحَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَقِيَاسُهَا مَلَا قَحُ لِكُونِهَا جَمْعُ مُلْقِحَةٍ، لَكِنَّهَا جَاءَتْ مَحذُوفَةً الزَّوَائِدِ.

وَرَوَى الْأَضْمَعِيُّ<sup>(٤)</sup>:

لِيُبَيِّنَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ .....<sup>(٥)</sup>

عَلَى بَنِيهِ الْفَاعِلِ<sup>(٦)</sup>، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ اسْتِشْهَادٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَمِنْهُ

→ النهشلي، وإلى المهلهل، وهو في رثاء يزيد بن نهشل. انظر: الكتاب ١: ١٤٥، والمختضب ١: ٢٢٠، وشرح

المفصل لابن يعيش ١: ٨٠، وشرح الشواهد للمعيني ٢: ٤٩، والخزانة ١: ٣٠٣.

(١) في ل: الشجر.

(٢) كلمة (فتغلف) ساقطة من ت.

(٣) سورة الحجر: ٢٢.

(٤) هو عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن علي بن أصم، صاحب اللغة والنحو والأخبار والغريب والملح.

توفي سنة ٢١٦ هـ، انظر: أنباء الرواة ٢: ١٩٧، ووليات الأعمان ٣: ١٧٠.

(٥) تقدم في ١: ٢٧٦.

(٦) انظر: الخزانة ١: ٣٠٣.



قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾<sup>(١)</sup> بفتح الباء<sup>(٢)</sup> في قراءة عاصم<sup>(٣)</sup>، وابن عامر<sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَنَاهُ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَأَقَامَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ بَعْدَهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ، ثُمَّ فَسَّرَ مَنْ يُسَبِّحُ عَلَى تَقْدِيرِ سُؤَالِ سَائِلٍ سَأَلَ<sup>(٥)</sup>: مَنْ يُسَبِّحُهُ<sup>(٦)</sup>؟ فَقَالَ: رِجَالٌ<sup>(٧)</sup> أَيِ يَسْبِخُهُ رِجَالٌ<sup>(٨)</sup> فَرَفَعَ رِجَالاً بِهَذَا الْفِعْلِ الْمَضْمَرِ، الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ يُسَبِّحُ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: يُسَبِّحُ لَهُ<sup>(٩)</sup> عَلِمَ أَنَّ نَمَّ<sup>(١٠)</sup> مُسَبِّحاً، وَقَدْ أَجَازَ سِيبَوِيهِ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرُوَ عَلَى تَقْدِيرِ ضَرْبَهُ عَمْرُوَ، لِأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، عَلِمَ أَنَّ نَمَّ<sup>(١١)</sup> ضَارِباً، وَكَأَنَّهُ<sup>(١٢)</sup> سُئِلَ عَنْهُ، فَقِيلَ فِي الْجَوَابِ عَمْرُو<sup>(١٣)</sup>.

(١) سورة النور: ٣٦-٣٧.

(٢) ينظر: مجمع البيان ١٨: ٤٤، والنشر ٢: ٣٢٢.

(٣) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود أبو بكر شيخ قراء الكوفة وأحد القراء السبعة، توفي سنة ١٢٧ هـ. غاية النهاية في طبقات القراء تأليف محمد بن محمد بن الجزري - تحقيق: براجستراسر، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة ١: ٢٤٦.

(٤) هو عبدالله بن عامر اليحصبي إمام أهل الشام في القراءة وأحد القراء السبعة توفي في دمشق سنة ١٢٨ هـ. غاية النهاية ١: ٤٢٣.

(٥) كلمة (سأل) ساقطة من ع، ل.

(٦) في ع: يسبح.

(٧) في الأصل: رجل.

(٨) في الأصل: رجل.

(٩) (له) ليست في الأصل، ولا في ع، ل.

(١٠) في ل: ثمة.

(١١) في ل: ثمة.

(١٢) في ل: فانه.

(١٣) زاد في ل: على تقدير: ضربه عمرو.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ - : ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ  
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، فلارتفاع الشركاء بفعل دل عليه (زين)<sup>(٢)</sup> هَكَذَا قَالَ<sup>(٣)</sup>  
أَبُو الْعَبَّاسِ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا وَجُوبًا: فَهُوَ<sup>(٥)</sup> فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ بَعْدَ الْإِسْمِ فِعْلٌ أَوْ مُنْزَلٌ مَنْزِلَةُ الْفِعْلِ  
مُفَسَّرٌ لِلْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٦)</sup> فَأَحَدٌ  
مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ اسْتَجَارَكَ، وَلَيْسَ بِمُبْتَدَأٍ، لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ  
لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَمَا يَجِيءُ، وَمِنْهُ يَبَيَّنُ الْكِتَابُ:  
..... إِنَّ ذُو لَوْثَةٍ لَأَنَا<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الأنعام: ١٣٧.

وقراءة (زُيِّنَ) بالبناء للمفعول ورفع (قَتْلَ)، ورفع (شُرَكَائِهِمْ) قراءة شاذة تُسَبِّتُ إِلَى الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ  
أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ وَالْحَسَنِ وَغَيْرِهِمْ. انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه -  
تحقيق براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر: ٤٠ - ٤١، والمحتسب ١: ٢٢٩، والبحر المحيط ٤: ٢٢٩، وأثر  
المحتسب في الدراسات النحوية - رسالة ماجستير لحازم الحلبي - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - آله  
كاتبة: ٢١٧.

(٢) على هذا التوجيه: الشركاء مُزَيَّنُونَ لَا قَاتِلُونَ وَهُوَ تَوْجِيهٌ سَيَبِيهِ بِهِ أَخَذَ الْمَبْرَدُ وَالْعُكْبَرِيُّ. انظر:  
الكتاب ١: ١٤٦، والمقتضب ١: ٢٨١، والتبيان للعكبري - تحقيق: علي محمد البجاوي - القاهرة ١: ٥٤١.

(٣) في: ذكره.

(٤) المقتضب ١: ٢٨١.

(٥) في: فهي.

(٦) سورة التوبة: ٦.

(٧) لقرئ بن أنف، وقام البيت:

أَيُّ إِن لَّانَ ذُو لَوْنَةٍ لَّانَ.

وَمِنْهُ الْمَثَلُ<sup>(١)</sup> لِلْعَرَبِ: لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي<sup>(٢)</sup>. أَي: لَوْ<sup>(٣)</sup> لَطَمْتَنِي ذَاتُ سِوَارٍ،  
لاختصاص (لَوْ) بالفعل.

وَمِنْهُ: أَلَا زَيْدٌ قَائِمٌ، أَي<sup>(٤)</sup>: أَلَا قَائِمٌ زَيْدٌ، لاختصاص حَرْفِ التَّحْضِيزِ  
بِالْفِعْلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِهِ.

وَأَمَّا وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ فِي هَذِهِ الصُّورِ، لِثَلَا يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الْمَفْسَرِ وَالْمُفَسَّرِ،  
وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لَّانَ الْمَفْسَرِ إِنَّمَا هُوَ لِتَفْسِيرِ الْأَوَّلِ فَذِكْرُ الثَّانِي مَعَ ذِكْرِ الْأَوَّلِ يَكُونُ  
حَشْوًا.

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ)<sup>(٥)</sup> فَحَظِيَّةٌ مَرْفُوعٌ<sup>(٦)</sup> فَاعِلٌ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ،  
وَتَقْدِيرُهُ: إِلَّا تَكُنْ حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ.

→ إِذَا لَقِيتَ بِنَصْرِي مَعَشَرٌ خُشْنُ عِنْدَ الْحَفِيزَةِ إِن ذُو لَوْنَةٍ لَنَا

ديوان الحماسة لأبي تمام برواية الجواليقي تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد صالح - بغداد: ٢٩، المغني: ١

١٦، وخزانة الأدب ٧: ٤٤١.

(١) قائله حاتم الطائي في قصّة معروفة: ويروى: (لطمني) مكان (لطمتني) ويروى: لو غير ذات سوار

لطمتني. المقتضب ٣: ٧٧، ومجمع الأمثال ٢: ١٧٤ و ٢٠٢.

(٢) في ت: لجمني.

(٣) (لو) ساقطة من ف.

(٤) كلمة (أي) ليست في ل.

(٥) الحظية: المحظورة والألية من الألو وهو التقصير يضرب في الأمر بمدارة الناس لهدرك بعض ما يحتاج إليه

منهم. مجمع الأمثال ١: ٢٠.

(٦) ويروى بالنصب على تقدير إلا أكن حظية فلا أكون ألية. المصدر السابق.

وَأَمَّا حَذْفُ الْفِعْلِ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ عِنْدَ إِيرَادِ هَذَا الْكَلَامِ فِيمَا قَصَدْتُ جَرَى مَثَلًا فِيهِ، وَفِي مِثْلِهِ، فَيُقَالُ فِي كُلِّ قَضِيَةٍ كَانَ الْإِنْسَانُ أَهْلًا لَهَا، وَاجْتَهَدَ لَأَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا، فَلَمْ يُمْكِنْ لَهُ الْوَصُولُ، لِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ جِهَتِهِ.

وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ أَنَّهُ كَانَ رَجُلٌ لَا تَحْطَى عِنْدَهُ امْرَأَةٌ، لِشَوْءٍ خُلِقَ، فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَصَبَرَتْ عَلَيْهِ وَاجْتَهَدَتْ فِي أَنْ تَحْطَى عِنْدَهُ، وَلَمْ تَقْصُرْ فِي خِدْمَتِهِ فَلَمْ تَحْضَ أَيْضًا<sup>(١)</sup> عِنْدَهُ<sup>(٢)</sup> فَقَالَتْ تِلْكَ الْمَرْأَةُ: إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةَ أَيُّ: إِنْ لَا تَكُنْ لَكَ حَظِيَّةٌ فِي النِّسَاءِ، فَإِنِّي غَيْرُ مُقْصِرَةٍ فِي خِدْمَتِكَ، ثُمَّ جَرَى مَثَلًا فِيهَا شَابَهَةٌ.

وَمِثَالُ الثَّانِي<sup>(٣)</sup>: (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ (لَوْ)، نَحْوُ: لَوْ أَنَّكَ أَتَيْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ، / ٢٢ و / فـ (أَنَّ) مَعَ الْإِسْمِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: لَوْ ثَبِتَ إِتْيَانُكَ لِأَكْرَمَتِكَ.

وَأَمَّا حَذْفُ الْفِعْلِ، لِذِلَالَةِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ عَلَى الثَّبُوتِ وَكَانَتْ كَالْفِعْلِ الْمُفْسَّرِ، وَالتَّزَامِهِمْ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ خَبَرُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ فِعْلًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا (لَوْ) حِينَ امْكِسَ، لِيَكُونَ كَالْعَوَضِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَدَالًا عَلَيْهِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ لِأَكْرَمْنَاهُ، لَمْ يَجْزِ لِعَدَمِ الْمُفْسَّرِ، وَلَوْ قُلْتَ: لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَامَ لِأَكْرَمْنَاهُ جَارًا، لَوْجُودِ الْمُفْسَّرِ لِلْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ.

(١) زاد في ت: في خدمته.

(٢) في ت: عندها.

(٣) أن يقع بعد الاسم ما هو منزل بمنزلة الفعل مفسر للفعل المحذوف. ينظر ١: ٢٧٧.

(٤) في ت: ل: لا التزامهم.

لا يقال: إنَّ (قَامَ)، في قولك: لو أنَّ زيدا قَامَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى ثبوت<sup>(١)</sup>، لأنَّه ليس من<sup>(٢)</sup> لَفْظِهِ.

لأنَّنا نقول: (قَامَ) يَدُلُّ عَلَى ثبوتِ القيامِ، فيكونُ دَالًّا عَلَى مُطْلَقِ الثبوتِ، وليس من شروطِ دلالةِ الشيءِ عَلَى شيءٍ أَنْ يكونَ أَحَدُهُمَا مِنْ لَفْظِ الْآخَرِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا: قَامَ زَيْدٌ، وَبَيْنَ<sup>(٣)</sup> قَوْلِنَا ثَبَتَ قِيَامُ زَيْدٍ. والذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَذْفَ الْفِعْلِ بَعْدَ (لَوْ) لِأَجْلِ دَلَالَةِ أَنَّ وَخَبَرَهَا عَلَيْهِ، أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: بَدَلْ قَوْلَكَ: لَوْ أَنَّكَ جِئْتَنِي لَجِئْتُكَ، لَوْ مَجِئْتُكَ لَجِئْتُكَ، لَمْ يَجْزِ، لِفَوَاتِ الْمُفَسِّرِ، وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾<sup>(٤)</sup>، أَيْ وَلَوْ ثَبَتَ صَبْرُهُمْ.

اعْلَمْ<sup>(٥)</sup> أَنَّ سَيَبَوِيهَ أَجَازَ أَنَّ تَكُونَ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةُ مَعَ مَا بَعْدَهَا، بَعْدَ (لَوْ) فِي

(١) في ع، ف، ل: ثبت.

(٢) كلمة (من) ليست في ل.

(٣) ينكر بعضهم تكرار (بين) مع الظاهر والحقُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلتَّوَكِيدِ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

أَيَا ظَلِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتَ أَمْ أَمْ سَالِمِ

وَقَالَ سَيَبَوِيهَ: (واعلم أَنَّكَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ لَا وَبَيْنَ الْمُنْفَى). وَقَالَ الْمَبْرَدُ: (الفصل بين أي وبين هذا).

ديوان ذي الرِّمَّةِ تحقيق كارليل هنري هيس، كمبرج: ٦٢٢، والكتاب ١: ٣٤٥، والمقتضب للمبرد ٤:

٢١٧، وأزاهير الفصحى - لعباس أبو السعود - دار المعارف بمصر: ١٢٣.

(٤) سورة الحجرات: ٥.

(٥) في ل: واعلم.

يَحُلُّ الرفعُ بالابتداءِ، وخبرُهُ مَحذُوفٌ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ فِيهَا مَعْنَى المَجَازَةِ لِأَنَّ الفِعْلَ الَّذِي هُوَ  
خَبَرٌ أَنْ يَصْلَحَ لِمَعْنَى المَجَازَةِ بِخِلَافِ إِنْ الشرْطِيَّةِ لِكَوْنِهَا عامِلَةٌ دُونَ (لَوْ)،  
والحقُّ ما ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا لِاقتضائِهَا الفِعْلَ كإِنْ الشرْطِيَّةِ.

اعلم أن في مثل: هَلْ<sup>(٢)</sup> زَيْدٌ خَرَجَ؟

هَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِالابتداءِ؟ أَوْ بِكَوْنِهِ فاعِلًا؟ ففِيهِ خِلَافٌ.

ذَهَبَ أَبُو عَمَرَ الجَزْمِيُّ إِلَى<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْمُخْتَارَ هُوَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالابتداءِ<sup>(٤)</sup> لَوْ قُوعُ  
الْمَبْتَدَأِ والخبرُ بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكُمْ؟ وَأَزِيدُ قَائِمٌ؟  
وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ هُوَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا<sup>(٥)</sup> بِفِعْلِ يُفَسِّرُهُ  
الظَاهِرُ<sup>(٦)</sup>، لِاقتضاءِ الاسْتِفْهَامِ الفِعْلَ.

والحقُّ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَائِزٌ، فَإِنْ رَجَحَ كَوْنُهُ مَرْفُوعًا بِالابتداءِ بِأَنَّهُ لَا  
يَلْزَمُ مِنْهُ الحَذْفُ، رَجَحَ كَوْنُهُ مَرْفُوعًا بِالفِعْلِ بِأَنَّ اقْتِضَاءَ<sup>(٧)</sup> الاسْتِفْهَامِ الفِعْلَ أَكْثَرُ<sup>(٨)</sup>.

(١) الَّذِي فِي: الْكِتَابُ ١: ٤٦٢ (وَتَقُولُ لَوْ أَنَّهُ ذَاهِبٌ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ فَأَنَّ مَبْنِيَّةَ عَلَى لَوْ كَمَا كَانَتْ مَبْنِيَّةَ عَلَى لَوْلَا  
كَأَنَّكَ قُلْتَ لَوْ ذَاكَ ثُمَّ جَعَلْتَ أَنَّ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهِ).

(٢) فِي ع: هَذَا.

(٣) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) شَرَحَ الْمَفْعِلَ لَا بِنِ يَمِيشُ ١: ٨١.

(٥) فِي ت، ع، ف، ل: مَرْتَفَعًا.

(٦) شَرَحَ الْمَفْعِلَ لَا بِنِ يَمِيشُ ١: ٨١.

(٧) فِي ت: بِاقتضاء.

(٨) فِي ف: الْأَكْثَرُ.

## حَذْفُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُحَذَفُ فَاِنْ جَمْعِيًّا<sup>(١)</sup>).

أَيُّ: وَقَدْ يُحَذَفُ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ جَمِيعاً، إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا قَرِينَةٌ، وَذَلِكَ إِذَا قِيلَ لَكَ:  
أَقَامَ زَيْدٌ؟

فَقُلْتَ<sup>(٢)</sup>: نَعَمْ. أَيُّ: نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ فَحَذَفْتُهَا<sup>(٣)</sup> لِذِلَالَةِ السُّؤَالِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا قُلْنَا:  
إِنَّ تَقْدِيرَهُ: نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ نَقُلْ تَقْدِيرُهُ<sup>(٤)</sup>: نَعَمْ زَيْدٌ قَامَ، حَتَّى يَكُونَ الْمَحذُوفُ مُبْتَدَأً  
وَخَبِيراً لَا فِعْلاً وَفَاعِلاً، لِيَكُونَ الْجَوَابُ مُطَابِقاً لِلسُّؤَالِ، فَإِنَّ السُّؤَالَ كَانَ بِجُمْلَةٍ  
فِعْلِيَّةٍ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ كَذَلِكَ، لِيَكُونَ مُطَابِقاً<sup>(٥)</sup>.

## باب التنازع

قَوْلُهُ: (وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا<sup>(٦)</sup> إِلَى آخِرِهِ).

اعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِذَا تَنَازَعَ الْعَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ لَكَانَ أَصَوْبٌ، لِيَدْخُلَ [فِيهِ]

(١) في ف: معاً.

(٢) في ل: فقل في الجواب.

(٣) في ز، ل: فحذفها.

(٤) في ف: ان تقديره.

(٥) زاد في ز: للسؤال.

(٦) كلمة (ظاهراً) ليست في ع، و (ظاهراً بعدهما) ليست في ل.

بِقَوْلِهِ: الْعَامِلَانِ<sup>(١)</sup> [٢] مِثْلُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ وَمُكْرِمٌ عَمْرَأُ<sup>(٣)</sup> بِقَوْلِهِ أَوْ أَكْثَرُ مِثْلُ: أَهَنْتُ، وَأَكْرَمْتُ، وَصَاحَبْتُ زَيْدًا.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ الْفِعْلَانِ وَلَمْ يَقُلِ الْعَامِلَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْعَمَلِ، وَبِأَنَّ تَنَازُعَ عَامِلَيْنِ لَا يَتَنَافَى تَنَازُعَ أَكْثَرِ مِنْ عَامِلَيْنِ. وَإِنَّمَا قَالَ: (ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا)، لِأَنَّهُمَا لَوْ تَنَازَعَا مُضْمَرًا، اسْتَوِيَا فِي الْإِضْمَارِ، وَلَا يَكُونُ الْعَمَلُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

فَيُقَالُ لِلْمُخَاطَبِ: ضَرَبْتَ، وَأَكْرَمْتَ، وَلِلْمَتَكَلِّمِ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ<sup>(٤)</sup> وَلِلْغَائِبِ: ضَرَبَ وَأَكْرَمَ.

لَا يُقَالُ: قَدْ صَحَّ بِالْإِتِّفَاقِ مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمَ إِلَّا أَنَا، وَأَنَّهَا فِعْلَانِ تَنَازَعَا مُضْمَرًا، وَعَمِلَ فِيهِ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَفَاعِلُ الْآخَرِ مُضْمَرٌ وَأَنْتُمْ قُلْتُمْ إِذَا تَنَازَعَا مُضْمَرًا / ٢٢ ظ / اسْتَوِيَا فِي الْإِضْمَارِ، وَمَا يَجِبُ لِأَحَدِهِمَا يَجِبُ لِلْآخَرِ.

لَأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فَاعِلَ الْآخَرِ مُضْمَرٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَكَانَ تَقْدِيرُهُ: مَا ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَ إِلَّا أَنَا [أَوْ مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمْتُ إِلَّا أَنَا]<sup>(٥)</sup>، وَحِينَئِذٍ يَفْسُدُ الْمَعْنَى، بَلْ نَقُولُ: هَذَا الْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَذْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا وَمَا أَكْرَمَ إِلَّا أَنَا،

(١) في ت، ل: عاملان.

(٢) ما بين العفتين ليس في ع.

(٣) في ل: أو.

(٤) في ت، ع، ل: للمتكلّم ضربت وأكرمت وللمخاطب: ضربت وأكرمت.

(٥) ما بين العفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ل.



فَحَذَفَ فِي أَحَدِهِمَا تَخْفِيفاً، وَلِدَلَالَةِ الْآخِرِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ تَنَازُعَ الْعَامِلِينَ لِمَعْمُولٍ، قَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ، نَحْوُ:

ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ، نَحْوُ:

ضَرَبْتُ، وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهُوَ عَلَى

ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا، أَنْ يَقْتَضِيَ الْأَوَّلُ الْفَاعِلَ، وَالثَانِي الْمَفْعُولَ، نَحْوُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ

زَيْدًا.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَقْتَضِيَ الْأَوَّلُ الْمَفْعُولَ وَالثَانِي الْفَاعِلَ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي

زَيْدٌ<sup>(١)</sup>.

وَأَيَّامًا كَانَ، لَا يَخْلُو مِنْ أَتَمِّهَا:

يَعْمَلَانِ فِيهِ.

أَوْ لَا يَعْمَلُ<sup>(٢)</sup> فِيهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا.

أَوْ يَعْمَلُ فِيهِ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ.

وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَزِمَ تَوَارِدُ الْعِلَّتَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ إِنْ كَانَ مُقْتَضِي

الْعَامِلَيْنِ شَيْئًا وَاحِدًا، أَوْ كَوْنُ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ مَعْرَبَةً بِأَعْرَابَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي حَالَةٍ

وَاحِدَةٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْتَضَاهُمَا كَذَلِكَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ظَاهِرٌ لِاسْتِحْوَاجِهِ.

(١) فِي ت: زَيْدًا.

(٢) فِي ت، ع: يَعْمَلَانِ.

وَلَقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِالْعِلَّتَيْنِ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ بِالْعِلَلِ الْمُؤَثِّرَةِ وَأَمَّا فِي  
الْمَعْرِفَةِ فَلَا.

وَالثَّانِي: أَيْضاً بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَفْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ <sup>(١)</sup> [عَلَى تَقْدِيرِ  
إِنْتِفَاءِ عَمَلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ] <sup>(٢)</sup> لِأَنَّ <sup>(٣)</sup> إِنْتِفَاءَ عَمَلِ هَذَا فِيهِ، لِأَجْلِ عَمَلِ ذَلِكَ فِيهِ،  
وإِنْتِفَاءَ عَمَلِ ذَلِكَ فِيهِ، لِأَجْلِ عَمَلِ هَذَا <sup>(٤)</sup>، فَلَوْ إِنْتَفَى عَمَلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَزِمَ مَا  
ذَكَرْنَاهُ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ، وَحِينَئِذٍ  
[فَالْبَصْرِيُّونَ يَخْتَارُونَ] <sup>(٥)</sup> إِعْمَالَ الْعَامِلِ الثَّانِي، وَالْكُوفِيُّونَ إِعْمَالَ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ <sup>(٦)</sup>.  
[وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ حُجَجٌ نَذَكُرُهَا بَعْدُ. فَإِذَا <sup>(٧)</sup> أَعْمَلْتَ الثَّانِي كَمَا هُوَ  
رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ، فَالْعَامِلُ الْأَوَّلُ] <sup>(٨)</sup> إِمَّا أَنْ يَقْتَضِيَ الْفَاعِلُ أَوْ يَقْتَضِيَ الْمَفْعُولُ.

فَإِنْ اقْتَضَى الْفَاعِلُ، أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ، مُوَافِقاً لِلظَّاهِرِ، أَيْ: إِنْ كَانَ  
الْفَاعِلُ الظَّاهِرُ مَفْرُداً أَضْمَرْتَهُ مَفْرُداً، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقّاً أَضْمَرْتَهُ مُشْتَقّاً، وَإِنْ كَانَ  
مَجْمُوعاً أَضْمَرْتَهُ مَجْمُوعاً [وَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثاً أَضْمَرْتَهُ مُؤَنَّثاً] <sup>(٩)</sup>، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ.

(١) الكلمة ساقطة من ف.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٣) في ت، ف: ذاك.

(٤) زاد في ل: فيه.

(٥) في ل: قال البصريون.

(٦) الإنصاف - المسألة ١٣ - ٥٧: ١.

(٧) في ل: فان.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٩) ما بين المعقتين زيادة من ل.

خِلافًا لِلْكَسَائِيِّ<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ يَحْذِفُهُ لِئَلَّا يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَذْفِ وَالْإِضْمَارِ، إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ<sup>(٢)</sup>.

فَتَقُولُ عَلَى الْإِضْمَارِ:

ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا.

وَضَرَبَانِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ.

وَضَرَبُونِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدِينَ.

وَتَقُولُ عَلَى الْحَذْفِ:

ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا.

وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ.

وَضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدِينَ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ قَوْلِ الْكَسَائِيِّ [امْتِنَاعُ حَذْفِ الْفَاعِلِ مُطْلَقًا، وَلَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْصُرَ مَذْهَبَ الْكَسَائِيِّ]<sup>(٣)</sup> أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ حَذْفِ الْفَاعِلِ مُطْلَقًا، فَإِنَّكُمْ جَوَزْتُمْ حَذْفَهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكُمْ: مَا أَكْرَمَ وَضَرَبَ إِلَّا أَنَا، لِذِلَالَةِ الْفَاعِلِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ [تَذْكُرُوا عَلَيَّ]<sup>(٤)</sup> أَنْ الْحَذْفَ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١: ٧٧.

(٢) على الأصل هنا حاشية منقولة بالنص من الوافية: ١٣٣ - ١٣٤، وتنتهي بالعبارة التالية: (هكذا شرح

الشارح هذه المسألة في مختصره).

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٤) في ف: تذكر فاعل.

والإضمار، إذا تَعَارَضا كَانَ الإِضْمَارُ أَوَّلِي مِنَ الحَذْفِ، وَجَازَ مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَي: تَنَازَعُ الْعَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، وَإِعْطَاءُ الْعَمَلِ لِلثَّانِي وَإِضْمَارُ الْفَاعِلِ فِي الْأَوَّلِ أَوْ الحَذْفُ، خِلَافاً لِلْفَرَاءِ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ يَقُولُ<sup>(٢)</sup>: لَوْ كَانَ مُقْتَضَى الْعَامِلَيْنِ<sup>(٣)</sup> شَيْئاً وَاحِداً لَجَازَ مِثْلُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ / ٢٣ و / زَيْداً، وَضَرَبْتَنِي وَأَكْرَمْتَنِي زَيْداً. فَإِنَّ زَيْداً فِي الْأَوَّلِ مَفْعُولٌ لَهَا، وَفِي الثَّانِي فَاعِلُهُمَا جَمِيعاً. وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَاهُمَا مُخْتَلِفاً، نَحْوُ: ضَرَبْتَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْداً، فَلَمْ تَحْزُ مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّهُ نَقُولُ لَوْ جَازَ مِثْلُهُمَا لَزِمَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ:

إِمَّا حَذْفُ الْفَاعِلِ، وَإِمَّا إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ جَائِزٍ، فَأَوْجَبَ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ مَذْهَبِهِ مَا نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ مِثْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَقَوْلِهِ:

وَكُتْمًا مُدْمَاءَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْفَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ<sup>(٤)</sup>

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء الديلمي كان أعلم أهل الكوفة في النحو بعد الكسائي، توفي سنة ٢٠٧ هـ. مراتب النحويين: ١٣٩، وطبقات النحويين: ١٣١، وبغية الوعاة ٢: ٣٣٣. وأقرأ عنه كتاب: (أبو زكريا الفراء) للدكتور أحمد مكي الأنصاري - القاهرة، وينظر رأيه هذا في شرح الكافية لابن الحاجب: ٢١.

(٢) في ل: قال.

(٣) في ل: الفعلين.

(٤) البيت لطفيل الغنوي يصف خيلاً ألوانها كُتْمٌ مشوبة بجمرة كأن عليها لون الذهب. الاستشعار: ما يلى المحس من الثياب والمذهب: من أسماء الذهب. ديوان الطفيل الغنوي - تحقيق محمد عبدالقادر أحمد - بيروت: ٢٣، والكتاب ١: ٢٩، والمقتضب ٤: ٧٥، والإنصاف ١: ٥٩، مسألة ١٢.

وَأَجَابَ عَنْهُ، بِأَنَّهُ خِلَافُ الْقِيَاسِ<sup>(١)</sup>، وَاسْتِعْمَالِ الْفُصْحَاءِ، وَجَوَابُ الْفَرَّاءِ  
ضَعِيفٌ، لِأَنَّ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ وَإِنْ اقْتَضَى الْأَوَّلَ الْمَفْعُولَ حُذْفَ  
الْمَفْعُولِ عَنْ<sup>(٢)</sup> الْأَوَّلِ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَأَعْطَيْتُ  
وَأَعْطَانِي زَيْدٌ دِرْهَمًا.

وَأَمَّا جَازَ هَذَا الْحَذْفُ، لدلالة الثاني عَلَيْهِ.

وَأِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ فَوَجَبَ<sup>(٣)</sup> الْإِضْهَارُ، نَحْوُ: حَسِبَنِي مُنْطَلِقًا وَحَسِبْتُ زَيْدًا  
مُنْطَلِقًا، فَإِنَّهُمَا تَنَازَعَا مُنْطَلِقًا، وَأَعْمَلُ حَسِبْتُ فِيهِ وَحِينَئِذٍ لَوْ لَمْ يُظْهَرْ مُنْطَلِقًا الْأَوَّلُ  
لَزِمَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ: إِمَّا الْإِضْهَارُ<sup>(٤)</sup>، وَإِمَّا<sup>(٥)</sup> الْحَذْفُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَعَذِّرٌ، أَمَّا  
الْإِضْهَارُ، فَلَأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِإِضْهَارِ الْمَفْعُولِ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَأَمَّا الْحَذْفُ، فَلَأَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ  
لِحَذْفِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ مِنْ بَابِ حَسِبْتُ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِهِ.  
وَنَحْوُ مَفْعُولِ فَعِلِ التَّعَجُّبِ، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا لَا مِتْنَاعَ مُحْذُوفٍ  
مَفْعُولِ التَّعَجُّبِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لِمَ لَا يَجُوزُ إِضْهَارُ الْمَفْعُولِ قَبْلَ الذِّكْرِ، كَمَا جَازَ إِضْهَارُ الْفَاعِلِ  
قَبْلَ الذِّكْرِ؟<sup>(٦)</sup> وَأَيْضًا لِمَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ مَفْعُولِي بَابِ حَسِبْتُ وَسَيَجِيءُ مَوْضِعُ

(١) في ع: الأصل.

(٢) في ل: من.

(٣) في ت: ل: وجب.

(٤) في ت: إضمار المفعول قبل الذكر.

(٥) في ل: أو.

(٦) هنا تطبيق على الأصل ينتهي بقوله: (في المختصر) والتطبيق مأخوذ من الرواية: ١٣٦.

ذِكْرِهِ. هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ إِعْمَالِ الْفِعْلِ الثَّانِي.

وَأَمَّا إِنْ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ، كَمَا هُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ، فَالثَّانِي، أَمَّا أَنْ يَقْتَضِيَ الْفَاعِلَ، أَوْ يَقْتَضِيَ الْمَفْعُولَ.

فَإِنْ اقْتَضَى الْفَاعِلَ، أَضْمَرْتُهُ عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ فِي الثَّانِي، نَحْوُ:  
ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا.

وَضَرَبْتُ وَأَكْرَمَانِي وَالزَّيْدَيْنِ وَضَرَبْتُ وَأَكْرَمُونِي الزَّيْدَيْنِ.  
وَإِنْ اقْتَضَى الْفِعْلُ الثَّانِي الْمَفْعُولَ، جَازَ حَذْفُهُ، وَإِضْمَارُهُ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ، إِلَّا أَنْ  
الِإِضْمَارَ أَوَّلَى، نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُهُ<sup>(١)</sup> زَيْدًا [وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ  
زَيْدًا]<sup>(٢)</sup> وَإِنْ مَنَعَ مَانِعٌ وَجَبَ إِظْهَارُهُ، نَحْوُ:

حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ<sup>(٣)</sup> مُنْطَلِقًا.

فَإِنْ حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا تَنَازَعَا مُنْطَلِقًا، وَأَعْمَلَ حَسِبَنِي فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ  
ثَانٍ لَهُ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ إِضْمَارِهِ وَحَذْفِهِ، فَيَجِبُ إِظْهَارُهُ، لِأَنَّهُ لَوْ أُضْمِرَ، لَا يَخْلُو مِنْ  
أَنْ يُضْمَرَ مُفْرَدًا أَوْ مُثْنًى، لَا سَبِيلَ إِلَى الْأَوَّلِ لِوُجُوبِ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَ مَفْعُولِي بَابِ  
حَسِبْتُ، لِكَوْنِ الثَّانِي عِبَارَةً عَنِ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الثَّانِي لِوُجُوبِ  
إِفْرَادِهِ، لِكَوْنِهِ رَاجِعًا إِلَى (مُنْطَلِقًا) وَهُوَ مُفْرَدٌ، وَوُجُوبِ إِفْرَادِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى  
الْمُفْرَدِ، وَلَوْ حُذِفَ لَزِمَ حَذْفُ أَحَدِ مَفْعُولِي بَابِ حَسِبْتُ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

(١) في ت: أكرمت.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٣) في ل: الزيدتين.

وَلَمَّا تَعَذَّرَ الْإِضْمَارُ وَالْحَذْفُ، وَجَبَ الْإِظْهَارُ.

[اعلم أنه لا يجوزُ الإعمالُ في بابِ التَّعَجُّبِ بحذفِ المَفْعُولِ، فَلَا يُقَالُ مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا لَا عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي، وَلَا عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ مَفْعُولَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ لَا يُحْذَفُ عَلَى مَا يَجِبُ بَيَانُهُ وَلَا بِإِضْمَارِهِ عَلَى التَّقْدِيرِ، فَلَا يُقَالُ: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا عَلَى تَقْدِيرِ إِعْمَالِ الثَّانِي وَإِضْمَارِهِ فِي الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ إِضْمَارُ قَبْلِ الذِّكْرِ فِي الْمَفْعُولِ، وَلَا يُقَالُ: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا، / ٢٣ ظ / عَلَى تَقْدِيرِ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ وَإِضْمَارِهِ فِي الثَّانِي، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَفْعُولِهِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ سِيبَوِيهِ، وَغَيْرِهِ <sup>(١)</sup> مِنْ مُحَقِّقِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ] <sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا عَرَفْتَ لَوَازِمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فَتَقُولُ: اسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى أَوْلَوِيَّةِ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ <sup>(٣)</sup>. أَمَّا النَّقْلُ، فَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ <sup>(٤)</sup>

(١) انظر المقتضب ٤: ١٧٨، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٨٧ - ٢٨٨، وجمع الهوامع ٥: ٦٠.

(٢) ما بين المقتضين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٣) الإنصاف - مسألة ١٣ - ١: ٥٧.

(٤) ديوان امريء القيس - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر: ٣٩، وفيه (فلو) مكان

(ولو)، والكتاب ١: ٤١، والمقتضب ٤: ٧٦، وقوله: (قليل من المال) فاعل كفى، وسفعول (لم أطلب)

محذوف تقديره الملك ويدل عليه قوله بعد ذلك:

وَلَكِنَّا أَسْعَى لِجَدِي مُؤَلَّلٍ      وَقَدْ يَذْرُكُ الْمَجْدُ الْمُؤَلَّلَ أُنْثَالِي

وَوَجْهَ الاستِدْلَالِ، أَنَّ الشَّاعِرَ فَصِيحٌ، فَكَانَ يُمْكِنُهُ إِعْمَالُ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ  
 ارْتِكَابِ حَذْفٍ، وَأُمُكِنُهُ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ مَعَ ارْتِكَابِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ<sup>(١)</sup>  
 الثَّانِي، فَلَوْلَا أَنَّ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ أَوَّلَى وَأَفْصَحَ، لَمْ يُعْمَلِ الْأَوَّلُ مَعَ ارْتِكَابِ حَذْفِ  
 الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّانِي، لِأَنَّ الْفَصِيحَ لَا يَخْتَارُ إِلَّا الْأَفْصَحَ مَا أُمُكِنَهُ.  
 وَقَوْلُ الْآخَرِ:

وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلَ آلَ لَيْلَى

سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعْبَ الْغُرَابِ<sup>(٢)</sup>

فَأَعْمَلَ سَمِعْتُ دُونَ نَعْبٍ مَعَ أَنَّهَا تَنَازَعًا.

وَقَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ<sup>(٣)</sup>:

وَلَمْ أَمْسُدْخَ لِأَرْضِيهِ بِشَغْرِي

لَيْتِمَا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَا لَا<sup>(٤)</sup>

وقوله:

(١) ساقط من: ت، ع، ف، ل.

(٢) البيت مجهول القائل. يُنظر: الإنصاف ١: ٥٧، مسألة ١٣.

(٣) هو غيلان بن عقبة بن يُمَيْش بن مسعود العدوي أبو الحارث من فحول شعراء الطبقة الثانية في العصر  
 الأموي توفي سنة ١١٧ هـ. طبقات الشعراء: ١٨٥، والشعر والشعراء لابن قتيبة - بيروت: ٤٣٧، ووفيات  
 الأعيان ٤: ١١، والحرزاة ١: ١٠٦، والأعلام ٥: ٣١٩.

(٤) ويروي:

وَلَسْتُ بِمَادِحٍ أَبْهَذَا لَيْتِمَا بِشَغْرِي أَنْ يَكُونَ أَفَادَ مَا لَا

ديوان ذي الرُّمَّة: ٤١١، ودلائل الإعجاز للجرجاني - بيروت: ١٣٠، والأمال الشجرية ١: ١٧٦.



إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكَ بِعُودِ أَرَاكِ

تُخَلِّ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ أَشَحَلْ<sup>(١)</sup>

وغير ذلك من الأبيات والأمثال.

وَأَمَّا الْعَقْلِيُّ [فَمِنْ وَجْهَيْنِ]<sup>(٢)</sup>؛

أَحَدُهُمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ سَابِقٌ عَلَى الْفِعْلِ الثَّانِي فَكَانَتْ الْعِنَايَةُ بِهِ أَشَدَّ

وَأَكْثَرَ، فَإِذَا<sup>(٣)</sup> كَانَ كَذَلِكَ كَانَ إِعْمَالُهُ أَوْلَى مِنْ إِعْمَالِ الْفِعْلِ الثَّانِي<sup>(٤)</sup>.

وَالثَّانِي، أَنَّهُ لَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ<sup>(٥)</sup>، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَمْ

يَلْزَمُ فَكَانَ إِعْمَالُهُ أَوْلَى.

وَاسْتَدَلَّ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَوْلَوِيَّةِ<sup>(٦)</sup> إِعْمَالِ الْفِعْلِ الثَّانِي بِدَلَائِلَ عَقْلِيَّةٍ وَنَقْلِيَّةٍ.

أَمَّا النَّقْلِيَّةُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾<sup>(٧)</sup>، فَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ<sup>(٨)</sup>

(١) البيت لطفي الفنوي وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وإلى المقنع الكندي. ديوان طفيل الفنوي: ٦٥.

وديوان عمر بن أبي ربيعة - الملحق - مطبعة السعادة: ٤٩٨، والكتاب ١: ٤٠، وشرح المفصل لابن

يعيش ١: ٧٨، والجمع ١: ٢٣٢، وشرح الأشموني ٢: ١٠٥.

(٢) في ز: فوجهين.

(٣) في ف: إذا.

(٤) الإنصاف ١: ٥٨، المسألة ١٣.

(٥) الإنصاف ١: ٥٧، مسألة ١٣.

(٦) في ف: أولويته.

(٧) سورة الكهف: ٩٦.

(٨) في ل: الفعل الأول.

لَقَالَ أَفْرِغْهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ﴾<sup>(١)</sup> فِكِتَابِيهِ<sup>(٢)</sup> مَنْصُوبٌ بِـ (اقْرَأُوا) لَا بِهَآؤُمْ، لِأَنَّهُ لَوْ نَصَبَهُ بِـ (هَآؤُمْ) لَقَالَ: اقْرَأُوهُ كِتَابِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: الْمَلَازِمَتَانِ مَمْنُوعَتَانِ، لِجَوَازِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْأَصْلِ، وَقَوْلِ طُقَيْلِ الْغَنَوِيِّ<sup>(٤)</sup>:  
وَكُنْتَا مُدَّمَآءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ<sup>(٥)</sup>  
[فَإِنَّ (جَرَى) وَ (اسْتَشْعَرَتْ) تَنَازَعَا (لَوْنٌ مُذْهَبٌ)، وَأَعْمَلَ (اسْتَشْعَرَتْ)  
دُونَ (جَرَى)، لِأَنَّهُ نَصَبَ (لَوْنٌ مُذْهَبٌ)]<sup>(٦)</sup>

وَقَوْلُ الْآخِرِ:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَةً

وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا<sup>(٧)</sup>

[فَاعْمَلِ الْفِعْلَ الثَّانِي فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي مَكَانَيْنِ:

(١) سورة الحاقة: ١٩.

(٢) قول: كتابي.

(٣) الإنصاف ١: ٥٨، مسألة ١٣.

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب بن بني غني من قبس غيلان، أحد فحول شعراء الجاهلية. ديوان طفيل

الغنوي - المقدمة -، وشرح شواهد المغني ١: ٣٦٢، والأعلام ٣: ٣٢٩.

(٥) تقدم في ١: ٢٨٩.

(٦) ما بين المعقتين ليس في ف.

(٧) البيت لكثير عزة. شرح ديوان كثير بن عبد الرحمن الخزاعي - جمع هنري بيري - باريس: ١٤٣.

أَحَدُهُمَا: فِي قَوِيٍّ، فَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَقَالَ: فَوْفَاهُ.

الثاني: فِي مُعْنَى <sup>(١)</sup> غَرِيْمَهَا، <sup>(٢)</sup> لَأَنَّ غَرِيْمَهَا لَوْ كَانَ فَاعِلاً لِمَطْوِلٍ لَقَالَ: مُعْنَى هُوَ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ فِعْلُ الْغَرِيْمِ <sup>(٣)</sup>.

وَسَنَدُ كُرٍّ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرٍ مِنْ هُوَ لَهُ، وَجَبَ إِظْهَارُ الضَّمِيرِ فِيهِ، وَلَمَّا لَمْ يَظْهَرْ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ أَعْمَلَ الثَّانِي، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْعَارِ وَالْأَمْثَالِ <sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ: فَهُوَ أَنَّ الْعَامِلَ الثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْمِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ إِبْطَالٌ فَكَانَ إِعْمَالُ الثَّانِي أَوْلَى لِلْقَرَبِ وَالْجَوَارِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَرَبَ قَدْ رَاعَتْ <sup>(٥)</sup> الْجَوْرَ حَتَّى قَالُوا: هَذَا <sup>(٦)</sup> جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ، بِخَفْضِ خَرِبٍ مَعَ أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْجُحْرِ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ لِضَبٍّ <sup>(٧)</sup>، فَهَاهُنَا أَوْلَى <sup>(٨)</sup>. ثُمَّ أَنَّهُمْ أَجَابُوا عَنْ حُجَجِ الْكُوفِيِّينَ: / ٢٤ و /

(١) (في معنى) ساقطة من ف.

(٢) ما بين المعقتين ليس في ت.

(٣) الإنصاف ١: ٥٩، مسألة ١٣.

(٤) في ت: الأمثال والأشعار.

(٥) في ل: أرعت.

(٦) كلمة (هذا) زيادة من ل.

(٧) لكن أبا الفتح بن جني يرى أَنَّ (خرِب) صِفَةٌ لِضَبٍّ، حيث قال: أصله: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ جُحْرُهُ فُجْرِي (خرِب) وصفاً على (ضَب)، وإن كَانَ في الحقيقة للجُحْرِ.... فلَمَّا كَانَ أصله كَذَلِكَ حُذِفَ الْجُحْرُ الْمُضَافُ إِلَى الْمَاءِ وَأَقِيَمَتِ الْمَاءُ مُقَامَهُ فَارْتَفَعَتْ لِأَنَّ الْمُضَافَ الْمُحْذُوفَ كَانَ مَرْفُوعاً. فلَمَّا ارْتَفَعَتْ اسْتَفْرَضَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ فِي نَفْسِ (خرِب) فُجْرِي وصفاً على ضَبٍّ - وإن كَانَ الْخَرَابُ لِلْجَحْرِ لَا لِلضَّبِّ - عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ عَلَى مَا رَأَيْنَا. الخصائص ١: ١٩١ - ١٩٢.

(٨) الإنصاف ١: ٥٩، المسألة ١٣.

أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ <sup>(١)</sup> : بِأَنْ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَزِمَ  
التَّنَاقُضُ فِي الْكَلَامِ <sup>(٣)</sup> ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي كَلَامِهِمْ أَنَّ (لَوْ) لَانْتِفَاءِ الثَّانِي لَانْتِفَاءِ الْأَوَّلِ، وَإِذَا  
كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَنِيِّ صَارَ مُثْبِتًا فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمُثْبِتِ صَارَ  
مَنْفِيًا فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا كَانَ سَعْيُهُ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ مَنْفِيًا، فَلَوْ كَانَ (لَمْ أَطْلُبْ) مُوجِّهًا عَلَى  
قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ، كَانَ [يَطْلُبُ الْقَلِيلَ] <sup>(٤)</sup> مِنَ الْمَالِ، [وَهُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِأَنْ يَكُونَ سَعْيُهُ  
لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ مُثْبِتًا، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ سَعْيُهُ] <sup>(٥)</sup> وَأَنْ لَا يَكُونَ، وَهُوَ مُحَالٌ.

أَوْ نَقُولُ: فَإِذَا كَانَ سَعْيُهُ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ مَنْفِيًا، لَمْ يَكُنْ طَالِبًا لِقَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ.  
وَإِذَا وَجَّهَ (لَمْ أَطْلُبْ) عَلَى (قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ) كَانَ طَالِبًا لِقَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ، فَيَلْزِمُ  
أَنْ يَكُونَ طَالِبًا لِقَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ وَأَنْ لَا يَكُونَ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ <sup>(٦)</sup> بِقَوْلِهِ: (وَقَوْلُ  
امْرِئِ الْقَيْسِ:

كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ <sup>(٧)</sup>

.....

لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى) <sup>(٨)</sup>.

(١) يريد قول امرئ القيس المذكور في ٢٩٢: ١.

(٢) قول: البيت.

(٣) الإنصاف ١: ٥٩ - ٦٠، المسألة ١٣.

(٤) في ع، ف: طالباً لقليل، وفي ت: طالباً لقليل وإن لا يكون، وهو محال. أو تقول: فإذا كان سعيه لأدنى  
معيشة.

(٥) ما بين الحقتين ليس في ع.

(٦) الضمير يعود على ابن الحاجب.

(٧) تهذم في ١: ٢٩٢.

(٨) في ع: إلى آخره.

وَقَدْ نَصَرَ<sup>(١)</sup> أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٢)</sup> بِأَنْ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ  
الْوَاوُ وَآوُ الْحَالِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ عَدَمِ طَلَبِ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ، لِأَنَّ جَوَابَ (لَوْ)  
حِينَئِذٍ هُوَ: (كَفَانِي... قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ)، وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ أَطْلُبْ)<sup>(٣)</sup> حَالٌ، وَمَعْنَاهُ: وَلَوْ أَنَّ مَا  
أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ، كَفَانِي قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ حَالٌ كَوْنِي غَيْرَ طَالِبٍ لَهُ، فَيَلْزَمُ انْتِفَاءُ  
هَذَا الْمَجْمُوعِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ هَذَا الْمَجْمُوعِ انْتِفَاءُ عَدَمِ طَلَبِ قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ لِيَلْزَمَ  
التَّنَاقُضُ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ<sup>(٤)</sup>، أَنْ نَقُولَ<sup>(٥)</sup>: إِنَّ الشَّرْطَ الَّذِي دَخَلَ  
عَلَيْهِ (لَوْ) مُسْتَلْزِمٌ لِهَذَا الْمَجْمُوعِ فَيَكُونُ مُسْتَلْزِمًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ كَمَا ثَبَتَ فِي  
غَيْرِ هَذَا الْعِلْمِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ مُنْفِيًا فَيَلْزَمُ الْمَحْظُورُ<sup>(٦)</sup>،  
وَإِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنَّ مَا ذَكَرَهُ مُحْتَمَلٌ غَيْرُ مَنْصُوصٍ، وَبِالْمُحْتَمَلِ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ  
أَصْلٍ مُتَنَازِعٍ فِيهِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ أَقْوَالِ الْآخَرِينَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَلَا يَدُلُّ  
عَلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ هُوَ إِعْمَالُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَوَّلُ الْمُسْلَمِ، وَأَيْضًا إِنَّهُ مُعَارِضٌ بِأَمثَالِهِ.  
وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَدِلَّةَ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْأَوَّلِ أَوَّلَى وَلَا عَلَى الْعَكْسِ، بَلْ تَدُلُّ

(١) في ل: نص.

(٢) الإيضاح المضدي: ٦٧.

(٣) زاد في ت: قليل من المال.

(٤) كلمة (الفارسي) زيادة من ز.

(٥) في ت: يقال.

(٦) في ت، ع، ف، ل: المحذور.

عَلَى الْجَوَازِ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَنَازِعٍ فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُ إِعْمَالٍ <sup>(١)</sup> أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِ إِعْمَالٍ <sup>(٢)</sup> الْآخَرِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ إِعْمَالُ ذَلِكَ أَوَّلِي، وَأَفْصَحَ [وَلَا شَكَّ أَنْ اسْتِعْمَالُ إِعْمَالِ الْفَعْلِ الثَّانِي أَكْثَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِ إِعْمَالِ الْفَعْلِ الْأَوَّلِ فَكَانَ إِعْمَالُ الثَّانِي أَوَّلِي وَ <sup>(٣)</sup> أَفْصَحَ] <sup>(٤)</sup>.

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: الْعَامِلُ الْأَوَّلُ أَسْبَقُ عَلَى الثَّانِي، وَكَانَتْ الْعِنَايَةُ بِهِ أَكْبَرَ <sup>(٥)</sup>: إِنَّا لَا نُسَلِّمُ [كِبَرُ الْعِنَايَةِ بِالتَّقْدِيمِ لَكِنْ] <sup>(٦)</sup> مِنَ الْعِنَايَةِ بِالمُقَارَبَةِ.

وَالْجَوَابُ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي (جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ).  
وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي مُؤَدٍّ إِلَى الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، فَتَقُولُ: إِنَّهُ جَائِزٌ لَكُونَ مَا بَعْدَهُ تَفْسِيرًا لَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ <sup>(٧)</sup>: رَبُّهُ رَجُلًا وَضَمِيرُ الشَّانِ نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَنَحْوُ: نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ بَعْضَ الْأَفْظَادِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ <sup>(٨)</sup> بَعْضُ الْآخَرِ، إِذَا كَانَ فِي الْمَلْفُوظِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ، فِي عِلْمِ الْمُخَاطَبِ، كَقَوْلِهِ:

(١) كلمة (اعمال) ساقطة من ت، ز.

(٢) كلمة (اعمال) ساقطة من ت، ز.

(٣) (أولى و) ساقط من ز، ف، ل.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ت.

(٥) في ت، ز، ف، ل: أكثر.

(٦) في ت، ف، ل: ان العناية بالتقديم أكثر.

(٧) في ت: قوله.

(٨) (عنه) ليست في الأصل، ولا في ز، ع.

وَنَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَ

سَدِّكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(١)</sup>

وَلَمْ يَقُلْ: وَنَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا: / ٢٤ ظ / رَاضُونَ، استغناءً عنه بذكر الجزء الثاني وهو راضٍ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَقُلْ فُرُوجَهُنَّ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَقُلْ وَالذَّاكِرَاتِ اللَّهُ استغناءً عنه بذكر الأول، وَمِثْلُ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى وَإِذَا جَازَ حَذْفُ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ عِنْدَ التَّفْسِيرِ لَهُ، فَلَا يَبْعَدُ الْإِضْمَارُ أَيْضاً قَبْلَ الذِّكْرِ عِنْدَ التَّفْسِيرِ لَهُ.

### نائب الفاعل

قَوْلُهُ: (مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ [كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ، وَأَقِيمَ مَوْقِعُهُ] <sup>(٤)</sup>).

إِعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ حَدَّثَ<sup>(٥)</sup> الْفَاعِلِ بِحَيْثُ لَا يَشْمَلُ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَكَانَ

(١) البيت لعمر بن امرئ القيس وينسب إلى قيس بن الخطيم وإلى درهم بن زيد الأنصاري. ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. أحمد مطلوب - بغداد: ٨١، والكتاب ١: ٣٨، والمقتضب ٣: ١١٢، و٤: ٧٣، والإنصاف ١: ٦١، المسألة ١٣، وخزانة الأدب ٤: ٢٧٥. والواو في (ونحن) زائدة أفسدت البيت.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ع.

مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ وَجَبَ أَنْ يُذَكَّرَ لَهُ بِأَبَا يُذَكِّرُهُ هَاهُنَا، وَهُوَ كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ، وَأَقِيمَ  
غَيْرُهُ مُقَامَهُ، فِي جِهَةِ الْإِخْبَارِ وَالْإِسْنَادِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ كَمَا كَانَ الْفَاعِلُ مُخْبَرًا عَنْهُ،  
وَمُسْتَنَدًا إِلَيْهِ يَكُونُ الْقَائِمُ مُقَامَهُ كَذَلِكَ وَلَا يَنْتَقِضُ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْقَائِمُ مُقَامَ  
الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ يُسَمَّى مَفْعُولًا أَيْضًا، وَإِنَّمَا لَمْ يُذَكَّرِ الْفَاعِلُ، إِذَا لَكُنِ الْعِنَايَةُ <sup>(١)</sup> بِالْمَفْعُولِ  
دُونَ الْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا لِلْجَهْلِ بِالْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا لِلْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ <sup>(٢)</sup>.

وَإِنَّمَا ارْتَفَعَ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُمْ لَمَّا <sup>(٣)</sup> حَذَفُوا  
الْفَاعِلَ، وَأَقَامُوا الْمَفْعُولَ مُقَامَهُ فِي جِهَةِ الْإِسْنَادِ ارْتَفَعَ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ <sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إِلَى فُعِلَ وَ <sup>(٥)</sup> يُفَعَّلُ) أَيُّ: يُغَيَّرُ الْفِعْلُ إِلَى  
مَعْنَى فُعِلَ وَيُفَعَّلُ، وَمَنْدَرِجٌ فِيهِ مِثْلُ اسْتَخْرَجَ وَدَخَرَ وَغَيْرِهِمَا، وَشَرْطُهُ أَيْضًا أَنْ  
تُغَيَّرَ صِيغَتُهُ لِيَدُلَّ عَلَى بِنَاءِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَسَيَجِيءُ هَذَا فِي قِسْمِ <sup>(٦)</sup> الْأَفْعَالِ.  
[وَهُوَ قَوْلُهُ: أَيُّ يُغَيَّرُ الْفِعْلُ إِلَى مَعْنَى فُعِلَ، هَذَا مَا] <sup>(٧)</sup> ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ <sup>(٨)</sup> فِي  
شَرْحِهِ <sup>(٩)</sup> { <sup>(١٠)</sup> }.

(١) في ز: القيام.

(٢) وقد لا يذكر الفاعل خوفاً منه أو خوفاً عليه.

(٣) في ت: لو.

(٤) كلمة (إليه) ليست في ل.

(٥) في مجموع مهمات المتون: ٣٨٦: أو.

(٦) في ل: القسم.

(٧) ما بين المعقتنين ساقط من ت، ل. وحل محله كلمة: هكذا.

(٨) ساقطة من ت، ل.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٢.

(١٠) ما بين المعقتنين ليس في ز، ع، ف.



وَفِيمَا ذَكَرَهُ نَظَرُ، لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ: تُغَيِّرُ<sup>(١)</sup> صِيغَةَ<sup>(٢)</sup> الْفِعْلِ إِلَى مَعْنَى فِعْلٍ وَيُفَعِّلُ إِلَّا أَنْ يُحَذَفَ فَاعِلُهُ، وَأَقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ، وَذَلِكَ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ شَرْطاً لَهُ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِيهِ، وَالشَّرْطُ يَجِبُ<sup>(٣)</sup> أَنْ يَكُونَ خَارِجاً.

وَالْحَقُّ أَنْ نَقُولَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: وَشَرْطُهُ أَنْ تُغَيِّرَ صِيغَةَ الْفِعْلِ إِلَى فِعْلٍ وَيُفَعِّلُ، أَنَّهُ تُغَيِّرُ صِيغَةَ الْفِعْلِ إِلَى ضَمِّ الْفَاءِ وَكُسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَاضِي، وَضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ إِلَى آخِرِهِ) أَيْ لَا<sup>(٤)</sup> يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ<sup>(٥)</sup> وَلَا الْمَفْعُولُ الثَّلَاثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ مَوْقِعَ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونَانِ جُمْلَةً، وَالْجُمْلَةُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدَاً إِلَيْهَا<sup>(٦)</sup>، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَا جُمْلَةً، لَمْ يَقُومَا مَقَامَ الْفَاعِلِ مطلقاً اطراداً للباب.

لَا يُقَالُ: لَا نُسَلِّمُ بَأْنَ<sup>(٧)</sup> الْجُمْلَةَ لَا تَقَعُ مُسْتَنْدَاً إِلَيْهَا، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

(١) أصله في المتن: أَنْ تَغْيِرَ.

(٢) كلمة (صيغة) ساقطة من ل.

(٣) في الأصل، ز. ع: جَانِز.

(٤) في ت، ع، ف، ل: إِنَّمَا.

(٥) زاد في ل: إِلَى آخِرِهِ.

(٦) في ف: إِلَيْهِ.

(٧) في ت، ع، ف: أَنْ.

أَفِي اللَّهِ أَمَّا<sup>(١)</sup> بَجْدَلُ وَابْنُ بَجْدَلٍ

فِيحْيِي، وَأَمَّا ابْنُ الزُّبَيْرِ فَيَقْتُلُ<sup>(٢)</sup>

قَوْلُهُ: (بَجْدَلُ) مبتدأ، (وَابْنُ بَجْدَلٍ) عطفٌ عليه، وَقَوْلُهُ: (فِيحْيِي) خبرُهُ،  
وَالْجُمْلَةُ مبتدأ، وَقَوْلُهُ: (أَفِي اللَّهِ) خبرُهُ مقدَّمًا عليه، لَأَنَّا نَقُولُ: الدَّلِيلُ دَلٌّ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّ  
الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ مُسْنَدًا إِلَيْهَا، وَ<sup>(٤)</sup>هُوَ أَنَّ مِنْ خَوَاصِّ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ جَوَازُ إِضْمَارِهِ  
وَدُخُولَ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَغَيْرَهُمَا، وَهَذِهِ الْخَوَاصُّ مَنْفِيَةٌ عَنِ الْجُمْلَةِ.  
وَأَمَّا فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَتَقُولُ: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ<sup>(٥)</sup> مَحْذُوفٍ وَلَيْسَ  
بِخَبَرٍ عَنِ الْجُمْلَةِ / ٢٥ و / وَتَقْدِيرُهُ: أَيْقَعُ هَذَا؟ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ، وَهُوَ  
قَوْلُهُ:

..... أَمَّا بَجْدَلُ وَابْنُ بَجْدَلٍ

فِيحْيِي<sup>(٦)</sup>

وَأَمَّا لَمْ يَقَعِ الْمَفْعُولُ لَهُ مَقَامُ الْفَاعِلِ، لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ يَقَعُ عَلَى الْأَفْعَالِ  
مُتَعَدِّدَةً نَحْوُ: سَلَّمْتُ<sup>(٧)</sup> وَأَكْرَمْتُ وَأَعْطَيْتُ إِكْرَامًا لَزِيدٍ.

(١) كلمة (أَمَّا) ليست قول.

(٢) لسان العرب - بجدل - .

(٣) كلمة (دل) ساقطة من الأصل، ومن ع.

(٤) (الواو) ليس في ز.

(٥) (يفعل) ليس في ز.

(٦) كلمة (ففيحيي) ليست قول.

(٧) قولت، ع، ف، ل، صرحت.

فَإِذَا لَوْ أُقِيمَ مَقَامُ الْفَاعِلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَأَمَّا أَنْ يُقَامَ مَقَامُ فَاعِلِ الْمَجْمُوعِ، أَوْ مَقَامَ بَعْضٍ مِنْهَا لَا مَتْنَاعَ قِيَامِهِ مَقَامَ كُلِّ<sup>(١)</sup> وَاحِدٍ مِنْهَا.

وعلى التقدير الأول: يلزم خلو بعض الأفعال من<sup>(٢)</sup> الفاعل<sup>(٣)</sup> وهو محال.

أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ<sup>(٤)</sup> الْأَوَّلِ فَظَاهِرٌ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فَاعِلاً لِلْمَجْمُوعِ لَمْ يَكُنْ فَاعِلاً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَجْمُوعَ مُغَايِرٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ بَعْضُ تِلْكَ الْأَفْعَالِ خَالِياً مِنْ<sup>(٥)</sup> الْفَاعِلِ.

وَأَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ<sup>(٦)</sup> الثَّانِي: فَظَاهِرٌ أَيْضاً، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فَاعِلاً لِبَعْضٍ<sup>(٧)</sup> لَمْ يَكُنْ فَاعِلاً لِبَعْضٍ الْآخَرِ، فَكَانَ بَعْضُهَا<sup>(٨)</sup> خَالِياً عَنِ الْفَاعِلِ، وَإِذَا لَمْ يَحْزُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ عِلَّةً لِأَفْعَالٍ [مُتَعَدِّدَةٍ، وَ]<sup>(٩)</sup> لَمْ يَحْزُ أَيْضاً أَنْ يَقُومَ<sup>(١٠)</sup> مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ عِلَّةً لِفِعْلٍ وَاحِدٍ، إِطْرَاداً لِلْبَابِ.

(١) في ت: الفاعل لكل.

(٢) في ت، ع، ف، ل: عن.

(٣) في ع: الأفعال.

(٤) في ز: تقديره.

(٥) في ت، ز، ع، ف، ل: عن.

(٦) في ت، ز: تقدير.

(٧) في ل: للبعض.

(٨) في ل: نفسها.

(٩) ما بين المفتحتين ليس في ز.

(١٠) في ت، ع، ف: مقام.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَمْنَعَ قَوْلُهُ: لَوْ أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي الْبَعْضِ <sup>(١)</sup> مَكَانَ الْبَعْضِ الْآخَرِ خَالِيًا عَنِ الْفَاعِلِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ الْبَعْضِ <sup>(٢)</sup> الْآخَرِ مُضْمَرًا، كَمَا عَرَفْتَ فِي بَابِ تَنَازُعِ الْفِعْلَيْنِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، لِأَنَّهُ لَوْ أُقِيمَ مَقَامُهُ لَمْ يُشْعَرْ التَّعْلِيلُ مِنْهُ، لِأَنَّ النَّصْبَ هُوَ الْمُسْعِرُ بِالتَّعْلِيلِ، لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُشْعِرًا بِالتَّعْلِيلِ، لِيَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَمْ يَقُمْ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ لَوْ أُقِيمَ مَقَامُهُ، فَإِنَّمَا مَعَ ثَبُوتِ الْوَائِ أَوْ مَعَ حَذْفِهِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْأَوَّلِ، لِاسْتِزَامِهِ تَحَقُّقَ الْمَغْطُوفِ بِدُونِ تَحَقُّقِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ، لِيَكُونَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ مَغْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ بِالْحَقِيقَةِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ مَغْطُوفٌ عَلَيْهِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَعَ حَذْفِ الْوَائِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ حَذْفِ الْوَائِ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مَعَهُ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَائِ.

أَوْ <sup>(٣)</sup> نَقُولُ: الْمَفْعُولُ مَعَهُ يَكُونُ مَعَ الْوَائِ، وَمَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَكُونُ بِغَيْرِ الْوَائِ، فَلَوْ أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ يَكُونُ مَعَ الْوَائِ، وَمَعَ عَدَمِ الْوَائِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ. وَبِمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ.

أَمَّا الْحَالُ فَلِأَنَّهُ لَوْ أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ لَجَازَ إِضْمَارُهُ كَالْفَاعِلِ، فَكَانَ مَعْرِفَةً، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَكِيرَةً، وَلِأَنَّهَا لِبَيَانِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَذَكَرَهُمَا بِدُونِ ذِكْرِ هُمَا يَكُونُ مُحَالًا، لِأَنَّ تَحَقُّقَ هَيْئَةِ الشَّيْءِ مُتَفَرِّعٌ عَلَى تَحَقُّقِ ذَلِكَ الشَّيْءِ.

(١) نَحْدُثْنَا عَنْ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى بَعْضٍ وَكُلٍّ فِي ١: ١١٩.

(٢) نَحْدُثْنَا عَنْ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى بَعْضٍ وَكُلٍّ فِي ١: ١١٩.

(٣) فِي ت: وَ.

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ، فَلَدَلَّةٌ فِي الْأَصْلِ فَاعِلٌ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ لِفَرْضِي، وَهُوَ التَّأَكِيدُ  
وَالْمُبَالَغَةُ، كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ التَّمْيِيزِ<sup>(١)</sup>، فَلَوْ أُقِيمَ مَقَامُ الْفَاعِلِ، لَكَانَ بَعْضًا لِذَلِكَ  
الْفَرْضِي، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا الْمُصَنِّفُ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أُوجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ).

اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا أَوْ مُتَعَدِّيًا، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا، تَعَيَّنَ  
مَفْعُولُهُ، لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ ضَرْبًا  
شَدِيدًا.

وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ إِذَا أُوجِدَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَّ يَقْتَضِي الْمَفْعُولَ كَمَا يَقْتَضِي الْفَاعِلَ،  
فَدَلَالَتُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ كَدَلَالَتِهِ عَلَى الْفَاعِلِ وَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْفِعْلِ بِمِثَالٍ سِوَاهُ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ اقْتِضَاءَ الْفِعْلِ لِلْمُضَدَّرِ أَقْرَبُ وَأَكْثَرُ / ٢٥ ظ / لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَدُلُّ  
عَلَى مُضَدَّرِهِ<sup>(٢)</sup> بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ بِهِ، لِأَنَّ فِي لَفْظِ الْفِعْلِ<sup>(٣)</sup> مَا يُنْبِئُ عَنْ الْمُضَدَّرِ بِخِلَافِ  
الْمَفْعُولِ بِهِ، [وَكَانَ<sup>(٤)</sup> أَقْرَبَ إِلَى الْفِعْلِ، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ إِقَامَتُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَعَ  
وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ،] <sup>(٥)</sup> مَعَ كَوْنِ الْفِعْلِ دَالًّا عَلَيْهِ، لَوْجُوبِ<sup>(٦)</sup> دَلَالَةِ الْفَاعِلِ<sup>(٧)</sup> عَلَى أَمْرِ

(١) ينظر ١: ٥٥٧.

(٢) في ل: مصدر.

(٣) كلمة (الفعْل) ليست في ز.

(٤) (وكان) ليس في ز.

(٥) ما بين المقتضين ساقط من ل.

(٦) في ت: لوجود.

(٧) في ت، ز: الفعل.

زائد على [ما دلّ عليه الفعلُ لتحصيلِ الفائدةِ وَعَدَمِ دلالةِ المصدرِ على أمرٍ زائدٍ على<sup>(١)</sup> مدلولِ<sup>(٢)</sup> الفعلِ].

أَلَا تَرَى أَنَّكَ<sup>(٣)</sup> إِذَا قُلْتَ: ضَرَبَ ضَرْبٌ لَمْ يَدُلْ ضَرْبٌ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ يُوصَفُ بِشَيْءٍ زَائِدٍ وَإِذَا وَصِفَ كَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى لَمْ يَدُلْ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَخِذْهُ، نَحْوُ: ذَهَبَ ذَهَابٌ شَدِيدٌ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ فِي الْمَصْدَرِ دَلَالَةً عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى مَدْلُولِ الْفِعْلِ، لَكِنْ أَوْلَى مَا<sup>(٤)</sup> يَقَامُ<sup>(٥)</sup> مَقَامَ الْفَاعِلِ هُوَ<sup>(٦)</sup> الْمَفْعُولُ بِهِ دُونَ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ لِأَنَّ فِي إِقَامَتِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ فَائِدَةٌ أَكْثَرُ مِنْ إِقَامَةِ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِذِلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ، وَعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَعْنَى بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

[هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ، أَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَتَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ مَقَامَ

(١) ما بين المقتنين ساقط من ت.

(٢) قول: ما دلّ عليه.

(٣) (أَنْتَ) لَيْسَتْ قَوْل.

(٤) قول أن.

(٥) قول يقوم.

(٦) كلمة (هو) لَيْسَتْ قَوْل.

الفاعل منع وجوده<sup>(١)</sup> كقوله:

ولو ولدت قفيرة جزو كلب

لسبب بذلك المجرو الكلاب<sup>(٢)</sup>

وهو مردود عند البصريين، لكونه خارجاً عن القياس، واستعمال

الفصحاء<sup>(٣)</sup>.

وإن كان الفعل لازماً لم يجوز أن يبنى منه فعل ما لم يُسم فاعله عند الأكثرين،  
لئلا يبقى حديث من غير محدث عنه، وإنه محال إلا إذا أقيم مقام الفاعل مصدر أو  
ظرف أو جار ومجرور، وإنما جاز إقامة كل واحد منها مقام الفاعل، لكونه دالاً  
عليه.

ألا ترى أن ذهب دَلُّ<sup>(٤)</sup> على الذهاب، والزمان والمكان؟ فإذا دل عليه كما دل  
على الفاعل جاز إقامة كل واحد منها مقام الفاعل.

لا يقال: إنه لم يدل على الجار والمجرور، فوجب أن تمتنع إقامة مقام الفاعل،  
لأننا نقول: المجرور مفعول به، لأن الباء مثلاً من: ذهب بزيد بمنزلة الهمزة في: أذهب

(١) الكافية - شرح الرضي ١: ٨١.

(٢) البيت ينسب إلى جرير ولا يوجد في ديوانه، وقفيرة اسم أم الفرزدق. ذم الشاعر قفيرة بأنها لو ولدت  
جريراً لشيئت جميع الكلاب لسوء خلقه. انظر: الخصائص ١: ٣٩٧، وشرح الفصل لابن جني ٧: ٧٥.

وحرارة الأدب ١: ٣٣٧

(٣) ما بين المصنفين ساطع من الأصل، ومرتفع

(٤) في: دال.

زَيْدٌ فَكَمَا أَنَّ زَيْدًا مَفْعُولٌ<sup>(١)</sup> بِهِ أَقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَكَذَا فِي ذَهَبَ بَزِيدٌ، وَإِذَا كَانَ  
الْمَجْرُورُ مَفْعُولًا بِهِ فَهُوَ الَّذِي يَكُونُ قَائِمًا مَقَامَ الْفَاعِلِ بِالْحَقِيقَةِ.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّمَا جَازَ إِقَامَةُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، حَمَلًا عَلَى الظَّرْفِ، لَكُونَ  
الظَّرْفُ أَيْضًا جَارًا وَمَجْرُورًا، وَاعْلَمْ أَنَّكَ مُخَيَّرٌ فِي إِقَامَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ  
فَتَقُولُ: ذَهَبَ بَزِيدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرَسَخِينَ<sup>(٢)</sup> ذَهَابًا شَدِيدًا. فَإِذَا أَقَمْتَ وَاحِدًا مِنْهَا  
مَقَامَ الْفَاعِلِ نَصَبْتَ الْبَوَاقِي.

وَإِنْ قِيلَ قِيَامُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَوَّلَى مِنَ الْبَوَاقِي لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهِ لَمْ  
يَكُنْ بَعِيدًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ الَّذِي يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ لَازِمٍ لِلظَّرْفِيَّةِ  
وَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ غَيْرُ لَازِمٍ لِلنَّصْبِ، نَحْوُ: سَبَّحَانَ اللَّهِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ، لِأَنَّهَا امْتَنَعَتْ<sup>(٣)</sup> أَنْ  
يُقَامَا<sup>(٤)</sup> مَقَامَ الْفَاعِلِ، لِكَوْنِهِمَا مَنْصُوبَيْنِ حِينَئِذٍ، وَمَا يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَرْفُوعٌ.

قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ / ٦ و / مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ أَوَّلَى مِنَ الثَّانِي) أَيُّ: إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ  
الأَوَّلِ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ أَوَّلَى مِنْ إِقَامَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مَقَامَهُ، لِأَنَّ الأَوَّلَ أَخَذَ وَالثَّانِي  
مَأْخُوذٌ فِي الأَوَّلِ فَاعِلِيَّةٌ وَفِي الثَّانِي مَفْعُولِيَّةٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا فِيهِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوَّلَى

(١) فِي الْأَصْلِ: مَفْعُولًا.

(٢) مَثْنَى فَرَسَخٍ، وَهُوَ وَحْدَةُ طُولٍ، فَارْسِي مَعْرَبٌ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ - فَرَسٌ - : ٤٩٧.

(٣) فِي ت، ل: امْتَنَعَا.

(٤) فِي ت: يَقُومَا.



بأن يقوم مقام الفاعل بما فيه معنى المفعولية.

## المبتدأ والخبر

قوله: (ومنها المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو الاسم المجرد [عن العوامل اللفظية] <sup>(١)</sup> إلى آخره).

فقوله: (الاسم مقصود)، وقوله: (المجرد من العوامل اللفظية) احتراز عن الأسماء الغير المجردة <sup>(٢)</sup> كاسم [كان وأخواتها واسم] <sup>(٣)</sup> إن وأخواتها.

وقوله: (مسند إليه) احتراز عن الأسماء المجردة عن العوامل اللفظية، لكن لا للإسناد كالألفاظ العددية، وحروف التهجّي وصيغ الأسماء الغير المركبة <sup>(٤)</sup>، وعن خبر المبتدأ فإنه مجرد أيضاً من العوامل اللفظية، لكن ليس مسنداً إليه.

وقوله: (أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفاء <sup>(٥)</sup> الاستفهام)، ليدخل فيه مثل: أقام الزيدان، وما أقام الزيدان، لأنّ قائم هاهنا مبتدأ مع أنه ليس مسنداً إليه، والزيدان فاعل له ساد مسدّ الخبر على أن معنى <sup>(٦)</sup> الكلام يتم بهذه الصفة مع

(١) ما بين المعقنين ساقط من: ت، ع، ف، ل.

(٢) يريد غير المجردة.

(٣) زيادة من: ت، ل.

(٤) يريد غير المركبة.

(٥) كلمة (الف) ليست في ز.

(٦) في: ت، ع، ف، ل: معنى أن.

الفاعل، كما يتم بالمبتدأ مع الخبر، وحينئذ لو اقتصر على الأول، لم يدخل هذا الفرع في الحد، فإذا لم يكن الحد حداً هذا خلف.

وقوله: (رافعة لظاهر) احتراز عن الصفة الواقعة بعدها الرافعة لمضمر، نحو قولك: أقامان الزيدان.

فإن (قائمان) واقع بعد ألف الاستفهام رافع للمضمر مع أنه ليس بمبتدأ، بل هو خبر مبتدأ، والمبتدأ هو (الزيدان)، تقديره: الزيدان قائمان، والذي يدل على أنه ليس بمبتدأ، أنه لو كان كذلك لكان مسنداً إلى (الزيدان)، ولو كان كذلك لم يحجز تنيته لإسناده إلى الظاهر حينئذ، وإذا كان كذلك، فلو اقتصر على قوله: أو<sup>(١)</sup> الصفة الواقعة بعدها لدخلت في المبتدأ وليس في المبتدأ.

واعلم أنه لو قال: أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وحرف الاستفهام لكان أصوب، ليدخل فيه مثل: هل قائم الزيدان، فإنه أيضاً مبتدأ، وليس بداخل فيما ذكره.

قوله: (فإن طابقت مفرداً جاز الأمران<sup>(٢)</sup>).

أي: إن<sup>(٣)</sup> طابقت الصفة مفرداً بعدها، نحو: أقائم زيداً جاز الأمران، أي: جاز أن تكون مبتدأ والمفرد الذي بعدها فاعل لها ساد مسد الخبر وحينئذ تدخل في حد المبتدأ.

(١) فوت: و.

(٢) فوت: جاز له الأمران.

(٣) كلمة (إن) ليست في ز.

وَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْمَقْرَدُ الَّذِي بَعْدَهَا مَبْتَدَأً وَتِلْكَ الصِّفَةُ خَبْرُهُ وَحِثْنُهُ لَا<sup>(١)</sup>  
تَدْخُلُ فِي حَدِّ الْمَبْتَدَأِ لِكَوْنِهَا رَافِعَةً لِلْمُضْمَرِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ.  
وَإِنَّمَا قَالَ مَفْرُوداً احْتِرَازاً<sup>(٢)</sup> عَنِ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ، نَحْوُ: أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ. فَإِنَّ  
الْمُطَابَقَةَ حَاصِلَةً بَيْنَ الصِّفَةِ وَمَا بَعْدَهَا مَعَ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ غَيْرُ جَائِزَيْنِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ.  
لَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْحَدَّ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِمْ: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)<sup>(٣)</sup>.  
فَإِنَّ (تَسْمَعُ) مُبْتَدَأٌ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا صِفَةٍ شَأْنُهَا مَا ذَكَرْتُمْ وَخَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ  
خَبْرُهُ، لِأَنَّا نَقُولُ: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ) فِي تَقْدِيرٍ: أَنْ تَسْمَعَ فِي تَقْدِيرِ سَمَاعِكَ بِالْمُعِيدِ،  
فَحُذِفَتْ أَنْ، وَهِيَ مُرَادَةٌ وَأَنَّ مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَتَقْدِيرُهُ: سَمَاعَكَ  
بِالْمُعِيدِ، فَلَمَّا حُذِفَ (أَنَّ) ارْتَفَعَ الْفِعْلُ عَلَى مَا كَانَ فِي الْأَصْلِ، وَحُذِفَ أَنْ عَنِ الْفِعْلِ  
شَائِعٌ كَثِيرٌ.

قَالَ [عَزَّ مِنْ قَائِلٍ]: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> أَيْ:  
أَتَأْمُرُونِي أَنْ أَعْبُدَ<sup>(٦)</sup> غَيْرَ اللَّهِ، فَلَمَّا حُذِفَ أَنْ ارْتَفَعَ الْفِعْلُ.  
فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، لَمْ يَرِدِ النَّقْضُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْحَدِّ النَّقْضُ بِمَا اخْتَارَهُ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَهُوَ أَنَّ

(١) في ت، ع، ل: لم، والكلمة ليست في: ف.

(٢) في ل: احتراز.

(٣) مر هذا التل في ١: ١٤٤.

(٤) في غ: تعالى.

(٥) سورة الزمر: ٦٤.

(٦) في ت: أعبده الله غير الله.

رويد مبتدأ، والضمير المستكن فاعل له / ٢٦ ظ / ساد مسد الخبر.  
 قوله: (والخبر هو المجردُ المُسندُ المغاير للصفة المذكورة).  
 قوله: (المجردُ) شامِلٌ للخبر وغيره من المبتدأ والأسماء المجردة من  
 العوامل، والأفعال المجردة<sup>(١)</sup> لا للإسناد.  
 ويقول: (المُسند)<sup>(٢)</sup> خرج عنه جميع ما عدا الخبر إلا الصفة المذكورة.  
 ويقول: (المغاير للصفة المذكورة) خرج عنه المبتدأ الذي هو الصفة  
 المذكورة في حد المبتدأ.  
 وفيه نظر، لأن الفعل المضارع هو المجرد من<sup>(٣)</sup> العوامل اللفظية المسند به  
 المغاير للصفة المذكورة، وليس بخبر المبتدأ.  
 ولو قال<sup>(٤)</sup>: الخبر [هو المجرد]<sup>(٥)</sup>، المُسندُ إلى المبتدأ لا ندفع النقص المذكور  
 لأن الفعل المضارع، وإن كان مجرداً ليس بمسند إلى المبتدأ.

#### العامل فيهما :

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّ النَحْوِيْنَ اخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ فِيهِمَا<sup>(٦)</sup>.

(١) كلمة (المجردة) ليست في الأصل.

(٢) في ف، ل: المسند به.

(٣) في الأصل: من.

(٤) في ل: كان.

(٥) ما بين المقفّتين ساقط من الأصل، ز.

(٦) هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها بالتفصيل ابن الأنباري. انظر: الإنصاف ١.

فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّهَا يَتَرَفَعَانِ.

وَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ: إِنَّ الْمُبْتَدَأَ ارْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ كَوْنُهُ مَجْرُوداً عَنِ<sup>(١)</sup> الْعَوَامِلِ  
الِلْفِظِيَّةِ أُسْنَدُ<sup>(٢)</sup> إِلَيْهِ الْخَبَرُ، أَوْ كَوْنُهُ صِفَةً مذكورة.

وَأَمَّا الْخَبَرُ: فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ أَيْضاً، بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُرْتَفِعٌ  
بِالْإِبْتِدَاءِ.

فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ مُرْتَفِعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ أَيْضاً وَحْدَهُ.

وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّهُ مُرْتَفِعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْمُبْتَدَأِ جَمِيعاً<sup>(٣)</sup>.

وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ لِانْتِفَاءِ عَامِلٍ لِفِظِيٍّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا.

وَاسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِمْ، بِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ  
الْآخَرِ، وَلَا يَنْفَكُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلًا فِي  
صَاحِبِهِ.

قَالُوا<sup>(٤)</sup>: وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ

الْحُسْنَى﴾<sup>(٥)</sup> فَتَصَبَّ (أَيُّا) بِ (تَدْعُوا)، وَجَزَمَ (تَدْعُوا) بِ (أَيُّا).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(٦)</sup>، فَأَيْنَمَا مَنصُوبٌ

(١) في: ت، ف، ل: من.

(٢) في: سند.

(٣) الإنصاف ١: ٣٠، مسألة ٥.

(٤) كلمة (الوا) ليست في ل.

(٥) سورة الإسراء: ١١٠.

(٦) سورة النساء: ٧٨.

تَكُونُوا، وَتَكُونُوا مَجْزُومٌ بِأَيْنَا<sup>(١)</sup>، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ شَيْئٍ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمَا عَامِلًا فِي الْآخَرِ، فَإِنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلَيْسَ الْفَاعِلُ عَامِلًا فِي الْفِعْلِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَتَيْنِ: فَهَوَّ أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْفِعْلَ مَجْزُومٌ بِ(أَيِّ)<sup>(٣)</sup> وَ(أَيْنَا)، بَلْ مَجْزُومٌ بِ(إِنْ)، وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ (إِنْ)، لِكَوْنِهَا نَائِبَتَيْنِ عَنْهُ، ثُمَّ وَلَّتِ<sup>(٤)</sup> سَلَّمْنَا أَنَّهَا أَنْفُسُهَا عَامِلَانِ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ عَمَلِهَا فِي الْفِعْلِ وَجَوَازِ عَمَلِ الْفِعْلِ فِيهَا، جَوَازُ عَمَلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي الْآخَرِ، إِمَّا لاختلافِ الْعَمَلَيْنِ فِيهَا بِخِلَافِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ<sup>(٥)</sup>، وَإِمَّا لِكَوْنِهَا مُسْتَحَقِّينِ لِلْعَمَلِ بِخِلَافِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَإِنَّهُمَا اسْمَانِ، وَأَصْلُ الْإِسْمِ أَنْ لَا يَعْمَلَ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ بَعِينُهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَا يَتَرَفَعَانِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ جَازَ أَنْ يَتَعَمَلَ هَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ؟

قُلْنَا: لِكَوْنِهِ مَخْتَصًّا بِالْإِسْمِ، وَكَمَا أَنَّ الْعَامِلَ اللَّفْظِيَّ إِذَا اخْتَصَّ بِأَحَدِ الْقَبِيلَيْنِ

عَمِلَ فِيهِ، فَكَذَلِكَ الْمَعْنَوِيُّ.

لَا يَقَالُ: الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ غَيْرُ مَخْتَصٍّ بِالْإِسْمِ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ

(١) الإيضاح ١: ٣٠، مسألة ٥.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت. ع. ل. أنا.

(٤) في ل. ان.

(٥) ساقطة من ت.

(٦) الإيضاح ١: ٣٤، مسألة ٥.

المضارع، وَيَرْتَفَعُ الْفِعْلُ<sup>(١)</sup> الْمُضَارِعُ بِهِ.

لَأَنَّا نَقُولُ: الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ أَنْوَاعٌ كَالْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، وَالنَّوْعُ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى الْإِسْمِ وَيَرْفَعُهُ غَيْرُ النَّوْعِ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ وَيَرْفَعُهُ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ كَوْنُهُ مَجْرَدًا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لِيُسْنَدَ إِلَيْهِ الْخَبَرُ، وَالثَّانِي وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الْإِسْمِ عِنْدَ سَائِرِ النُّحَوِيِّينَ، وَكَوْنُهُ مَجْرَدًا عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَائِزِ، عِنْدَهُ لَا يَفِيدُ لِيُسْنَدَ الْخَبَرُ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> فَأَحَدُهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْنَوِيًّا.

لَا يُقَالُ الْإِبْتِدَاءُ هُوَ التَّجَرُّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، فَهُوَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ / ٢٧ و / وَالْعَدَمُ لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ رَافِعًا، لَأَنَّا نَقُولُ لَيْسَ هُوَ التَّجَرُّدُ فَقَطْ بَلِ الْعَامِلُ هُوَ التَّجَرُّدُ مَعَ إِسْنَادِ الْخَبَرِ إِلَيْهِ، وَالْجُزْءُ الثَّانِي وَجُودِيٌّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ التَّجَرُّدُ الَّذِي هُوَ عَدَمِيٌّ عِلَّةً تَامَّةً لِلرَّفْعِ بَلِ جُزْءٌ عِلَّةٌ، وَجُزْءٌ الْعِلَّةُ جَازٍ أَنْ يَكُونَ عَدَمِيًّا، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ لَكِنْ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا، فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ لَيْسَ بِعِلَّةٍ فِي الْخَارِجِ، كَالْإِحْرَاقِ وَالْإِغْرَاقِ، بَلِ الْعَامِلُ فِيهَا إِمَارَةٌ وَدَلَالَةٌ، وَالْإِمَارَةُ كَمَا تَكُونُ بِوُجُودِ شَيْءٍ تَكُونُ بَعْدِيَّةً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ التَّجَرُّدُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ عَامِلًا.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ عَمِلَ الرَّفْعُ دُونَ غَيْرِهِ؟

(١) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٢) زيادة من: ت، ل.

(٣) في ل: الأول.

قُلْنَا: قَدْ مَنَّا<sup>(١)</sup> أَنْ الْعَامِلَ شَيْءٌ، وَالْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ شَيْءٌ، فَالْعَامِلُ هَاهُنَا هُوَ  
الابتداء، وَكَوْنُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مُشَابِهَيْنِ لِلْفَاعِلِ هُوَ الْمُقْتَضِي لِلرَّفْعِ.  
أَمَّا مُشَابَهَةُ الْمُبْتَدَأِ الْفَاعِلِ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، وَمِنْ  
حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَخْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ لِيَحْصَلَ الْكَلَامُ.  
وَأَمَّا مُشَابَهَةُ الْخَبَرِ الْفَاعِلِ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءٌ ثَانٍ.

### تقديم المبتدأ

قَوْلُهُ: (وَأَضْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ).  
إِعْلَمُ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.  
وَذَهَبَ أَصْحَابُنَا إِلَى جَوَازِهِ<sup>(٢)</sup>، لِنَصِّ<sup>(٣)</sup> الْآيَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ وَالْقِيَاسِ.  
أَمَّا الْآيَةُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ  
عَلَيْهِمْ أَنُنَزِّلَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْزِلْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي ع، ف، ل: قَدِ يَتَنَا.

(٢) هَذِهِ أَحَدَى مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ. الْإِنْصَافُ ١: ٤٦.

(٣) فِي ل: لَنَا.

(٤) سُورَةُ الْجَاثِيَةِ: ٢١. قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكَسَاةُ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ (سَوَاءٌ) بِالنَّصْبِ وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِالرَّفْعِ.

التَّيْسِيرُ: ٨.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٦.



وَأَمَّا الِاسْتِغْمَالُ: قَوْلُهُمْ: تَمِيمِي أَنَا<sup>(١)</sup>، وَمَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْإِبَاعِدِ<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَلَأَنَّ خَبَرَ كَانَ فَرَعٌ عَلَى خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، وَجَازَ تَقْدِيمُ خَبَرٍ كَانَ عَلَى

اسْمِهَا، فَتَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ أَوْلَى، لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالْأَصْلُ هُوَ التَّصَرُّفُ، فَجَازَ

التَّقْدِيمُ إِذَا كَانَ الْإِهْتِمَامُ بِالْخَبَرِ أَكْثَرَ.

وَاحْتِجَّ الْمُخَالِفُ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَبِأَنَّ<sup>(٤)</sup> الْمُبْتَدَأَ هُوَ الذَّاتُ، وَالْخَبَرُ هُوَ الصِّفَةُ، وَالذَّاتُ قَبْلُ الصِّفَةِ،

فَالِاسْتِحْقَاقُ مُوجِبٌ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ بِاللَّفْظِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ التَّوَابِعِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا التَّبَعِيَّةُ الْمَعْنَوِيَّةُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَبِأَنَّ<sup>(٥)</sup> الْخَبَرَ<sup>(٦)</sup> لَا بَدْءَ وَأَنْ يَتَضَمَّنَ الضَّمِيرَ، فَإِذَا قُدِّمَ الْخَبَرُ عَلَى

الْمَبْتَدَأِ لِلزَّمِّ<sup>(٧)</sup> الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) الْكِتَابُ ١: ٢٧٨، وَالْإِنْصَافُ ١: ٤٦، وَالْمَعْمُورُ ٢: ٣٧.

(٢) الْكِتَابُ ١: ٢٧٨، وَالْإِنْصَافُ ١: ٤٦، وَالْمَعْمُورُ ٢: ٣٨.

(٣) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ، دِيْوَانُهُ: ٢١٧.

(٤) فِي: ف. فَان.

(٥) فِي الْأَصْلِ: فَلَان، وَفِي: ف. فَانُّ.

(٦) فِي: ت. خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ.

(٧) فِي: ت. لَزَمَ.

(٨) فِي: ع. ف. سَانِعٌ، وَفِي: ل. شَانِعٌ.

وَلَنَا أَنْ نُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ، بِأَنْ نَقُولَ <sup>(١)</sup>: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ هُوَ الذَّاتُ، وَالْخَبَرُ هُوَ الصِّفَةُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الْعَكْسُ، نَحْوُ: الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ.

وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا ذَكَرْتُمْ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ، بَلْ [نَقُولُ: إِنَّهُ] <sup>(٢)</sup> أُولَوِيَّةُ تَقْدِيمِ الْمَبْتَدَأِ عَلَى الْخَبَرِ، وَنَحْنُ قَائِلُونَ بِهِ، لَا <sup>(٣)</sup> كَمَا ادَّعَيْتُمْ.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْخَبَرَ لَا بَدَأَ وَأَنْ يَتَضَمَّنَ الضَّمِيرَ، بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا فَلَا نُسَلِّمُ وَلَئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَمْتَنَعًا أَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُؤَخَّرًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، أَمَّا إِذَا كَانَ مُتَقَدِّمًا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ، وَمُؤَخَّرًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَجَائِزٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ <sup>(٤)</sup>، وَقَوْلِهِ: وَفِي أَكْفَانِهِ يُلْفُ <sup>(٥)</sup> الْمَيْتُ <sup>(٦)</sup>، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَبَدَاهُ أَنَّ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ لَيْسَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: (وَأَضِلُّ الْمَبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ)، لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، فَإِذَا لَا بَدَأَ وَأَنْ <sup>(٧)</sup> يُعْقَلَ لِيُحْكَمَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَلَئِنْ مِنْ بَعْضِ أَخْبَارِ الْمَبْتَدَأِ الْخَبَرَ الْمَشْتَقَّ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ لِلْمَبْتَدَأِ، وَكَانَ

(١) في ع: بانا.

(٢) ساقطة من ت، ز، ع، ل.

(٣) في ت: لآته.

(٤) سورة طه: ٦٧.

(٥) في ل: كف.

(٦) الإنصاف ١: ٤٦، المسألة ٩، وشرح الفصل لابن عيسى ١: ٩٢، وفيها كلمة (لف) مكان (يلف).

(٧) الصواب: لا بد أن. أراهير النصحي: ٧٥.

الأصل في هذا الموضع التقديم لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر، وإذا كان أصله التقديم في هذا الموضع كان كذلك في سائر المواضع لإطراد الباب.

لا يقال: هذا منقوض بالفاعل، لأننا نقول: الأصل ما ذكرنا، إلا أن الدليل دل على أن الفاعل لا يتقدم على الفعل كما ذكرناه في بابه ثم أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الخبر إذا تقدم على المبتدأ ارتفع الخبر<sup>(١)</sup> ارتفاع<sup>(٢)</sup> الفاعل، نحو: قائم زيد<sup>(٣)</sup>.

فإن (قائم) مبتدأ عندهم، و(زيد) فاعل ساد مسد الخبر / ٢٧ ظ / والبصريون يقولون: إن مثل قائم اسم الفاعل، واسم الفاعل<sup>(٤)</sup> أضعف من الفعل في العمل، فلم يعمل إلا إذا اعتمد على شيء.

وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ نحو: في الدار زيد، فإن زيدا مرفوع بالظرف عند الكوفيين وعند الأخفش<sup>(٥)</sup>، بأنه فاعله ومبتدأ عند البصريين<sup>(٦)</sup> وسيبويه<sup>(٧)</sup>.

والحق مع أصحابنا، لجواز قولنا: في داره زيد<sup>(٨)</sup>، فلولا أن زيدا في نيّة

(١) في ت، ف، ل: بالخبر.

(٢) في ت: بارتفاع.

(٣) شرح المفصل ١: ٩٢، والكافية - شرح الرضي - ١: ٨٨.

(٤) في ت، ز: المفعول.

(٥) الإنصاف ١: ٣٦، المسألة ٦.

(٦) المصدر السابق.

(٧) عطف سيبويه على البصريين غير مناسب.

(٨) كلمة (زيد) ليست في ل.

التقديم لزِمَ الإضمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظاً وَمَعْنَى، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ كُمْ جَازٌ فِي دَارِهِ زَيْدٌ) <sup>(١)</sup> [وَامْتَنَعَ: صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ] <sup>(٢)</sup>

أَيَّ وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ أَصْلَ الْمَبْتَدَأِ هُوَ التَّقْدِيمُ جَازٌ فِي دَارِهِ زَيْدٌ، لِكُونِ زَيْدٍ مُقَدِّماً فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّراً فِي اللَّفْظِ، فَلَمْ يَلْزَمْ إِضْمَارُ قَبْلِ الذِّكْرِ، وَامْتَنَعَ: صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ، لِكُونِ ضَمِيرِ صَاحِبِهَا رَاجِعاً إِلَى الدَّارِ وَهُوَ مُقَدِّمٌ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا عَلَى الدَّارِ فَيَلْزَمُ إِضْمَارُ قَبْلِ الذِّكْرِ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

### الابتداء بالنكرة

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهِ مَا إِلَى آخِرِهِ).

اعْلَمْ أَنَّ حَقَّ الْمَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مُخْصِصَةً، لِكُونِهِ مُحْكوماً عَلَيْهِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْلوماً بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ.

لَا يَقَالُ: الْفَاعِلُ مُحْكومٌ عَلَيْهِ مَعَ جَوَازِ كَوْنِهِ نَكْرَةً غَيْرَ مُخْصِصَةٍ <sup>(٣)</sup>، لَأَنَّا نَقُولُ:

لَا نُسَلِّمُ جَوَازَ كَوْنِ الْفَاعِلِ مُحْكوماً عَلَيْهِ مَعَ جَوَازِ كَوْنِهِ نَكْرَةً غَيْرَ مُخْصِصَةٍ، فَإِنَّهُ يَتَخَصَّصُ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ ثُمَّ الَّذِي تَخَصَّصَ بِهِ النَكْرَةُ حَتَّى جَازَ أَنْ تَقَعَ مَبْتَدَأُ

أَنْوَاعُ:

(١) ما بين المقتنين ليس في ز، ل.

(٢) ما بين المقتنين ليس في ع.

(٣) في ل: مخصوصة.

مِنْهُ الصِّفَةُ، نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ مَوْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ اخْتَصَّ بِالصِّفَةِ.  
وَمِنْهُ التَّصْفِيرُ، نَحْوُ: رَجُلٌ قَائِمٌ، وَهُوَ قَرِيبٌ فِي الْمَعْنَى مِنَ الصِّفَةِ وَلِهَذَا نَمَّ  
يَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ.

وَمِنْهُ تَخْصِيصُهَا بِثَبُوتِ الْخَبَرِ لَهَا، نَحْوُ بَابِ: أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ؟  
فَإِنَّهَا تَخْصَصَتْ بِحَصُولِ الْخَبَرِ لَهَا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْأَلُ بِـ (أَمِ) إِذَا عُلِمَ حَصُولُ  
أَحَدِهِمَا فِي الدَّارِ، لَكِنْ لَا عَلَى التَّعْيِينِ، فَيُسْأَلُ بِـ (أَمِ) وَالْهَمْزَةُ عَنِ التَّعْيِينِ.  
وَمِنْهُ تَخْصِيصُهَا بِإِفَادَةِ الْعُمُومِ، نَحْوُ: مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ فَإِنْ أَحَدًا تَخْصَصَ  
بِالْعُمُومِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ النَّيِّ، لِأَنَّ حَرْفَ النَّيِّ إِذَا دَخَلَ عَلَى النِّكَرَةِ أَفَادَ الْعُمُومَ،  
وَمِنْهُ [قَوْلُهُ تَعَالَى] <sup>(٢)</sup>: ﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهُ تَخْصِيصُهَا بِشَيْءٍ يُخْصَصُ الْفَاعِلُ بِهِ حَتَّى جَازَ أَنْ يَقَعَ نِكْرَةٌ<sup>(٤)</sup> نَحْوُ  
قَوْلِهِمْ: شَرُّ أَهْرَ ذَانَابٍ<sup>(٥)</sup>، وَمَعْنَاهُ مَا أَهْرَ ذَانَابٍ إِلَّا شَرٌّ. فَشَرٌّ فِي الْحَقِيقَةِ فَاعِلٌ،  
فَالْوَجْهُ الَّذِي تَخْصَصَ بِهِ الْفَاعِلُ حَتَّى جَازَ أَنْ يَقَعَ نِكْرَةٌ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ حَاصِلُ  
هَاهُنَا. أَوْ نَقُولُ إِنَّهُ تَخْصِيصٌ بِالصِّفَةِ الْمَحْذُوفَةِ لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِهَا، وَتَقْدِيرُهُ: شَرُّ عَظِيمٍ  
أَهْرَ ذَانَابٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: شَيْءٌ جَاءَ بِكَ.

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

(٢) ما بين المعقتين ليس في ز، ع، ف، ل.

(٣) سورة الأنبياء: ٩٣.

(٤) وقد أجاز ذلك سيويه. ينظر: الكتاب ١: ١٦٦، والكافية - شرح الرضي ١: ٨٩.

(٥) أهرة: حملة على الهرير، وذر الناب. الشئ والمثل يُخْتَرَبُ في ظهور أمارات الشر ينظر: معجم الأمثال

وَمِنْهَا: تَخْصِيصُهَا بِتَقْدِيمِ الْحُكْمِ عَلَيْهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَهُوَ إِذَا كَانَ  
الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً وَالْخَبَرُ ظَرْفًا مُقَدِّمًا عَلَيْهِ، فَرَجُلٌ تَخْصُصُ بِتَقْدِيمِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّكَ  
تُخْبِرُ عَنِ الرَّجُلِ الْمَوْصُوفِ بِالْحَصُولِ فِي الدَّارِ فَيَتَخَصَّصُ بِهِ.

لَا يُقَالُ: لَوْ جَازَ تَخْصُصُ الْمُبْتَدَأِ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَيْهِ حَتَّى جَازَ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً  
لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: قَائِمٌ رَجُلٌ، لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِتْسَاعُ فِي الظُّرُوفِ بِمَا لَمْ يَتَّسِعُوا فِي غَيْرِهَا لِعَدَمِ خُلُوقِ الْأَسْمَاءِ  
وَالْأَفْعَالِ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

وَالثَّانِي: الْإِلْتِبَاسُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: قَائِمٌ رَجُلٌ لَرُبَّمَا تَوَهَّمُ أَنْ قَائِمًا مُبْتَدَأٌ  
وَرَجُلٌ خَبَرُهُ، فَحُكِمَ بِاتِّسَاعِهِ بِخِلَافِ فِي الدَّارِ رَجُلٌ، لِأَنَّهُ لَا يَتَوَهَّمُ أَنْ: (فِي الدَّارِ)  
مُبْتَدَأٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا النُّوعَ رَاجِعٌ <sup>(١)</sup> إِلَى مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ هَذَا النُّوعِ فَأَمَكَّنَ أَنْ يُذَكَّرَ  
ضَابِطَةً شَامِلَةً لَهَا، / ٢٨ و / لَكُونِ الْعِلَّةُ فِيهَا وَاحِدَةً.

قُلْنَا: إِنَّمَا أَفْرَدَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، لِأَنَّ الْخَبَرَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ لَفْظًا،  
لَكِنَّهُ كَانَ فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ بِخِلَافِ هَذَا النُّوعِ، فَإِنَّهُ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ لَفْظًا.

وَمِنْهَا: تَخْصِيصُهَا بِالْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ يَقَعُ فِي الدُّعَاءِ نَحْوُ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ  
لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ <sup>(٢)</sup> وَوَيْلٌ لَهُ، وَوَيْجٌ لَزَيْدٍ، وَسَلَامٌ عَلَيْكَ <sup>(٣)</sup>. وَبَيَانُ <sup>(٤)</sup> أَنَّهُ يَتَخَصَّصُ

(١) فِي ع: مَعَ.

(٢) سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩، وَسُورَةُ الطُّفُّفِ: ١٠.

(٣) فِي ع: عَلَيْكُمْ.

(٤) فِي ت: وَبَيَانُ ذَلِكَ.

بِالْمُتَكَلِّمِ، أَنْ أَهْلَ سَلَامٍ عَلَيْكَ: سَمِعْتُ سَلَاماً عَلَيْكَ فَحَذَقُوا الْفِعْلَ، لِيُجَاوِزَ حَذْفُ  
أَفْعَالِ الْمَضَائِرِ فَهَذَا: سَلَاماً عَلَيْكَ، ثُمَّ عَدَّوْا مِنْ تَنْصِبٍ إِلَى الرَّفْعِ، لِلشُّبُوتِ  
وَالِاسْتِمْرَارِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْصُوباً [كَانَ مَنْصُوباً] إِنَّمَا بِالْمَاضِي أَوْ بِالْمُسْتَقْبَلِ،  
وَعَلَى التَّقْدِيرِ لَمْ يَخْفُضْ الْاسْتِعْرَاضُ، وَتَمَّ بِذَلِكَ رَفْعُهُ يَتَقَدَّرُ فِيهِ الْمَاضِي وَلَا الْمُسْتَقْبَلُ،  
وَكَانَ مَعْنَاهُ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، مِنْ غَيْرِ تَخَدُّبٍ إِلَى مَاضِي أَوْ مُسْتَقْبَلٍ، فَدَلَّ عَلَى الثَّبَاتِ  
وَالِاسْتِمْرَارِ.

وَمَعْنَاهُ<sup>(٣١)</sup> حَالُ الرَّفْعِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَالُ النَّصْبِ، وَكَمَا كَانَ مَخْتَصِصاً بِالْمُسْلَمِ  
حَالُ النَّصْبِ، كَانَ مَخْتَصِصاً بِهِ حَالُ الرَّفْعِ.

وَمِنْهَا تَخْصِصُهَا بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: غُلَامٌ رَجُلٍ ذَاهِبٌ.

وَمِنْهَا الْإِعْمَالُ، نَحْوُ: ضَرْبٌ لِزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْ ضَرْبٍ لِغَيْرِهِ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ

الْإِضَافَةِ.

وَمِنْهَا كَوْنُهُ خَبِراً فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: أَقَاتِمُ أَخَوَكَ؟

وَمِنْهَا التَّعَجُّبُ<sup>(٣٢)</sup>، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً!!

وَمِنْهَا كَوْنُهُ<sup>(٣٣)</sup> جَوَاباً، نَحْوُ: رَجُلٌ.

(١) في ت: عدل.

(٢) ما بين المقتضين ساقط من الأصل، ز. ع.

(٣) في ت: ومعنى.

(٤) الكافية - شرح الرضي ١: ٨٩.

(٥) في ز: كونها.

فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ: مَنْ عِنْدَكَ؟  
أَنِّي: عِنْدِي رَجُلٌ، وَهُوَ بِالْحَقِيقَةِ رَاجِعٌ إِلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ وَهُوَ ظَرْفٌ، وَاعْلَمْ أَنَّ  
بَعْضَ مَا ذَكَرْتُهُ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ.

## أقسام الخبر

### الخبر الجملة

قوله: (والخبر قد يكون جملة إلى آخره).  
اعلم أَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُفْرِدٍ وَجُمْلَةٍ.  
وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَفْرَدِ، هَاهُنَا، مَا هُوَ فِي مَقَابِلِ الْمُرَكَّبِ الْإِسْنَادِيِّ، وَإِنَّمَا انْقَسَمَ  
إِلَيْهِمَا، لِأَنَّ الْخَبَرَ مُحْكَمٌ بِهِ، وَالْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ بِالْمَفْرَدِ، وَقَدْ يَكُونُ  
بِالْجُمْلَةِ، ثُمَّ الْمَفْرَدُ قَدْ يَكُونُ مُشْتَقًّا، نَحْوُ: قَاتَمٌ، وَضَارِبٌ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُشْتَقٍّ،  
نَحْوُ: هَذَا زَيْدٌ.

فَالْأَوَّلُ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ بِالِاتِّفَاقِ، لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ.  
وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ غَيْرُ الْمَشْتَقِّ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ:  
هُوَ هُوَ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَخُوكَ، فَالْأَخُ زَيْدٌ.  
أَوْ مَنَزَلٌ مَنَزَلَةٌ هُوَ هُوَ، نَحْوُ: أَبُو يَوْسُفَ<sup>(١)</sup> أَبُو حَنِيفَةَ، وَجَرِيرٌ زَهِيرٌ، أَيْ كُلُّ

(١) هو أبو يوسف القاضي بطوب بن إبراهيم بن حبيب صاحب أبي حنيفة كان فليها عالماً نول سنة



واحد من هؤلاء ساد مسد الآخر، ومغن غناه، ومينه قول الشاعر يصف دروعاً:

فهن أضاء صافيات الغلائل<sup>(١)</sup>

والأضاء جمع أضاء: وهي الغديرا<sup>(٢)</sup>، ومينه قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فأزواج الرسول | ص | ليس أمهات المؤمنين في الحقيقة، ولكنهن بمنزلة أمهاتهن، في امتناع التزوج منهن، وحرمتهن عليهن، كما هو شأن الأمهات. وفي<sup>(٤)</sup> هذا القسم، أعني غير المشتق<sup>(٥)</sup> في تحمل ضميره خلاف:

فقال بعضهم: إنه يتحمل الضمير<sup>(٦)</sup>، لكونه في حكم المشتق<sup>(٧)</sup>. فإن قولك: زيد أخوك في معنى: زيد مؤاخيك<sup>(٨)</sup> أو قرينك.

وعمرؤ غلامك، في معنى: عمرؤ خادمك، وإذا كان في حكم المشتق يتضمن

(١) عجز بيت للناطقة الجمعدى صدره: عليين بكديون وأبطين ككرة

والكديون التراب الدقاق على وجه الأرض أو دقاق السريقين يخلط بالزيت فتجلى به الدروع أو هو كل ما طلي به من دهن أو دسم، والكرة البعر أو السرتين شبة الدروع بصفاتها بالقدران. ويروى (صافيات) مكان (صافيات). ينظر: ديوان النابغة: ٦٤، ولسان العرب - كرر - ٦: ٤٥٢، و - كدن - ١٧:

٢٣٧، و - أضاء - ١٨: ٤٠.

(٢) ما بين المفتحين ساقط من ت، ع، ل. وينظر: لسان العرب: - أضاء - ١٨: ٤٠.

(٣) سورة الأحزاب: ٦.

(٤) ساقطة من ت، ف، ل.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز: المستوفى.

(٦) هذا قول الكوفيين وعلي بن عيسى الرثافي. الإنصاف ١: ٤٠، مسألة ٧.

(٧) في الأصل: المستوفى.

(٨) في ت، ع: يؤاخيك.

الضمير، ولأن معنى الإسناد<sup>(١)</sup> لا يتصور بدون أن يكون في المسند ضمير يربطه بالمسند إليه. وقال أكثر البصريين<sup>(٢)</sup>: إنه لم يتحمل الضمير<sup>(٣)</sup>، وهو الحق لأن غير المشتق اسم محض غير صفة، فيجب أن يكون خالياً عن الضمير لأن الضمير إنما هو في الأفعال<sup>(٤)</sup> والأسماء المشتقة من الأفعال، والذي كلامنا فيه ليس أحدهما، ولا حاجة إلى أن نقول: إنه في تقدير المشتق، ولا حاجة أيضاً في الإسناد إلى الضمير، لأن المراد من قولنا: زيد غلامك أن الذات التي<sup>(٥)</sup> يقال لها زيد يقال لها غلامك، ولا شك أنه لا محتاج إلى أن تجعل في تقدير الصفة، وينبغي<sup>(٦)</sup> أن يعلم الفرق بين قولنا: زيد منطلق، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وهو أن زيدا منطلق كلام من عرف زيدا ولم يعرف ماذا فعل، فأخبر بأنه منطلق وإن زيدا / ٢٨ ظ / المنطلق، كلام من سمع بزيد، ولم يعرفه<sup>(٧)</sup> بعينه، ويعرف أن<sup>(٨)</sup> شخصاً ما منطلق، فأخبر بأن زيدا هو الذي انطلق<sup>(٩)</sup>.

(١) في ت: الإسنادي.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز: وقال البصريون.

(٣) الإنصاف ١: ٤٠، المسألة ٧.

(٤) في ت، ع، ف، ل: للأفعال.

(٥) في الأصل، وفي ل: الذي.

(٦) في الأصل: بلي.

(٧) في ز، ف: يعرف.

(٨) كلمة (أن) ليست في ف.

(٩) شرح الفصل لابن معشر ١: ٩٨.

وَنُفُوتٌ: نَضَطِقُ زَيْدًا كَلَامٌ مِنْ عَمَلٍ يَأْتِي شَخْصًا يَنْضَقُ، وَفِي عَرَفِهِ (١)  
 مِمَّنْ يُعْرِفُ زَيْدًا (٢) [فِي جُمْلَةٍ] (٣) فَأَخْبَرَ بِأَنَّ ذَلِكُمْ نَضَطِقُ زَيْدٍ  
 وَنُفُوتٌ: زَيْدٌ هُوَ نَضَطِقٌ، هُوَ لِأَخْبَارِ بِأَنَّ زَيْدٌ هُوَ نَضَطِقٌ، وَيُسَمَّى غَيْرُهُ  
 مُنْضَقٌ.

وَجُمْلَةٌ عَنْ رُبْعَةٍ ضَرْبٍ:

سَمِيَّةٌ: نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُو قَتْمَرٍ.

وَصِيَّةٌ: نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وَشَرْطِيَّةٌ: نَحْوُ: زَيْدٌ إِذَا قَامَ قُتِلَ.

وَضَرْفِيَّةٌ: نَحْوُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ.

وَنَظَرٌ الَّذِي يَقَعُ خَبْرًا مُبْتَدَأً، إِمَّا ظَرْفُ زَمَانٍ، وَإِمَّا ظَرْفُ مَكَانٍ.

وَالْمُبْتَدَأُ إِمَّا جُنَّةٌ، وَهُوَ مَا كَانَ عِبَارَةً عَنْ شَخْصٍ نَحْوُ: زَيْدٍ، وَعَمْرٍو، وَإِمَّا

حَدَّثٌ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ نَحْوُ الْقِيَامِ، وَالْقَعُودِ.

فَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ حَدَّثًا جَازَ أَنْ يَقَعَ ظَرْفُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ خَبْرًا عَنْهُ، نَحْوُ:

الضَرْبُ خَلَقَكَ، وَالضَرْبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وَإِنْ كَانَ جُنَّةً لَمْ يَقَعْ خَبْرُهُ مِنَ الظُّرُوفِ، إِلَّا مَا كَانَ ظَرْفَ مَكَانٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ

(١) فِي الْأَصْلِ: وَفُوتٌ: اعْلَمْ.

(٢) فِي ز: ف: عَرَفَ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُحَقِّقِينَ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ت.

خَلْفَكَ، وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فَلَا يَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْجَنَّةِ، فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لِغَدِمِ  
الْفَائِدَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِتَخْصِيصِ زَيْدٍ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَائِدَةٌ لَيْسَ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ وَيَوْمِ  
السَّبْتِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّمَانُ مُوصُوفًا نَحْوُ: زَيْدٌ فِي زَمَانٍ طَيِّبٍ، وَكَقَوْلِهِ:

وَهَلْ يَنْتَعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْحَالِي<sup>(١)</sup> .....

أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ كَقَوْلِهِ (اليَوْمَ حَمَرٌ وَغَدًا أَمْرٌ)<sup>(٢)</sup> أَيِ: الْيَوْمَ  
شُرِبَ خَمْرٌ لِحَصُولِ الْفَائِدَةِ، وَلِأَنَّ الصِّفَةَ كَأَنَّهَا تَصِيرُ خَبَرًا وَالْمُضَافُ الْمُحْذُوفُ  
مُبْتَدَأً.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ وَجْهٍ قَوْلُهُمُ: اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ؟

فَالْهَلَالُ مُبْتَدَأٌ وَهُوَ جُنَّةٌ، وَاللَّيْلَةُ خَبَرٌ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ.

قُلْنَا: لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَذْفِ، وَتَقْدِيرُهُ اللَّيْلَةُ حَدُوثُ الْهَلَالِ أَوْ  
طُلُوعُهُ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَالْحُدُوثُ وَالطُّلُوعُ حَدَثٌ،  
وَجَائِزٌ وَقَوْعُ ظَرْفِ الزَّمَانِ خَبَرًا عَنْهُ.

[أَوْ تَقُولُ: إِنَّ الْهَلَالَ بِمَعْنَى الْاسْتِهْلَالِ، وَالْاسْتِهْلَالُ حَدَثٌ<sup>(٤)</sup> فَجَازَ وَقَوْعُ

(١) هذا عجز بيت لامرئ القيس بن حُجْر الكِنْدِيِّ، وَصَدْرُهُ: أَلَا عِمْ صِبَا حَاحَ أَيْهَا الطُّلُ الْبَالِي

وَفِي الدِّيَّانِ (يَنْتَعِمَنَّ) مَكَانَ (يَنْتَعِمَنَّ). يَنْظُرُ: دِيَّانُ امْرِئِ الْقَيْسِ: ٢٧، وَالْكِتَابُ ٢: ٢٢٧، وَالْأَمَالِي

الشَّجَرَةُ ١: ٢٧٤.

(٢) الْمَثَلُ قَالَهُ امْرِؤُ الْقَيْسِ بْنِ حُجْرِ الْكِنْدِيِّ عِنْدَمَا بَلَغَهُ نَفَقَةُ نَفَقَتِ أَبِيهِ. يَنْظُرُ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٤١٧.

(٣) فَوَتْ، ع. ف. ل: خَبَرَهُ.

(٤) فَوَتْ: وَهُوَ حَدَثٌ.

ظرف الزمان خبراً عنه<sup>(١)</sup>.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ، أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يَذْكُرِ الْآخِرِينَ مِنْ أَقْسَامِ الْجُمْلَةِ لِأَنَّهَا<sup>(٢)</sup>  
فِعْلِيَّةٌ بِالْحَقِيقَةِ.

أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ فَظَاهِرَةٌ، وَأَمَّا الظَّرْفِيَّةُ، فَلَأَنَّ الظَّرْفَ<sup>(٣)</sup> إِمَّا مُقَدَّرٌ بِالفِعْلِ، أَوْ  
مُقَدَّرٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ، كَانَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً، وَكَلَامُنَا فِي  
الْجُمْلَةِ.

وَكَيْفَ مَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ لَا بَدَأَ فِيهَا مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، لِتَفِيدَ، وَإِلَّا لَكَانَ  
لِفِعْوًا. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ عَمْرُو قَائِمٌ، لَمْ يُفَيْدْ شَيْئًا، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ،  
أَوْ عِنْدَهُ، أَوْ إِلَيْهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، لَكِنْ قَدْ يُحْذَفُ هَذَا الضَّمِيرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، نَحْوُ  
قَوْلِهِمْ: الْبُرُّ الْكُرُّ بِسِتِينَ فَالْبُرُّ مَبْتَدَأٌ وَالْكُرُّ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَبِسِتِينَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي،  
وَالْجُمْلَةُ<sup>(٤)</sup> خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَالضَّمِيرُ مُحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِأَنَّهُ لَمَّا  
جَرَى ذِكْرُ الْبُرِّ ثُمَّ جَرَى ذِكْرُ الْكُرِّ بِسِتِينَ بَعْدَهُ عُلِمَ أَنَّهُ مِنْهُ، فَاسْتُغْنِيَ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ  
حُكْمُ قَوْلِهِمْ: السَّمْنُ مَنَوَانٍ [يُدْرَهُم]، فَالسَّمْنُ مُبْتَدَأٌ وَمَنَوَانٍ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَيُدْرَهُمُ  
خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ، بِأَنَّهُ {خَبَرُ السَّمْنِ، وَالضَّمِيرُ مُحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ:

(١) ما بين المقتنين ساقط من ف.

(٢) في: ت. غ. ف. ل: لأنها.

(٣) في الأصل: الظرفية.

(٤) زاد في: ف. ل: في محل الرفع بأنه.

السَّمْنُ مَنَوَانٍ<sup>(١)</sup> مِنْهُ يَدْرَهُمْ، لَكِنْ مِنْهُ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ فِي مَحَلِّ النُّسْبِ بَأَنَّهُ حَالٌ،  
وَفِي الثَّانِي فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بَأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> صِفَةٌ (مَنَوَانٍ)، وَهُوَ الَّذِي يُصَحَّحُ وَقَوْعَ مَنَوَيْنِ  
مُبْتَدَأً.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ (مِنْهُ) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ لَوْ كَانَ حَالاً لَكَانَ الْعَامِلُ فِيهِ إِثْمًا  
الْكُرْ، أَوْ بَسْتَيْنَ، أَوْ شَيْءٌ ثَالِثٌ.

لَا سَبِيلَ إِلَى [الْأَخِيرِ لَا نَتَفَائِهِ، وَلَا إِلَى الثَّانِي لَا مَمْتَنَاعَ عَمَلٍ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي  
الْحَالِ الْمُتَقَدِّمِ، وَلَا إِلَى<sup>(٣)</sup> الْأَوَّلِ لَكُونِهِ اسْمًا صَرِيحًا، لَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَا شَبِيهِ، وَلَا مَعْنَى  
فِعْلٍ، وَلَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِلَّا هَذِهِ<sup>(٤)</sup>].

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بِأَنْ يُقَالَ إِنَّهُ يُعْمَلُ فِيهِ (بَسْتَيْنَ)، {وَلَا يَمْتَنِعُ<sup>(٥)</sup> اِمْتِنَاعَ  
عَمَلِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي الْحَالِ الْمُتَقَدِّمِ، فَإِنَّهُ قَدْ أَجَازَهُ قَوْمٌ، مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِهِ:  
إِنَّ ابْنَ هَرَمَةَ وَاقِفًا بِالبَابِ<sup>(٦)</sup>}

(١) ما بين المعقتين ساقط من الأصل.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٤) في ز، ع، ف: أحد هذه.

(٥) في الأصل: ولا يمنع، وفي ع، ف، ل: ويمنع.

(٦) عجز بيت لبراهيم بن هرمه وصدرة: بالله ربك إن دخلت فقل له.

ويروى (هذا) مكان (إن) و (لها) مكان (له).

وابن هَرَمَةَ هو إبراهيم بن علي بن محمد بن سلمة بن عامر وهو آخر الشعراء الذين يمنح بشعرهم  
وكانت ولادته سنة ٥٧٠هـ، ووفاته في خلافة الرشيد سنة ١٧٦هـ. ديوان إبراهيم بن هرمه، ٦٧. والمسائل

[فَنَصَبَ (واقفاً بِالبَابِ) <sup>(١)</sup> بقوله: بِالبَابِ] <sup>(٢)</sup> وبغيره / ٢٩ و / .  
وَإِنْ <sup>(٣)</sup> سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لَكِنْ نَقُولُ: إِنَّهُ عَامِلٌ، وَنُقَدِّرُهُ مُؤَخَّرًا عَنْ قَوْلِنَا:  
بَسْتِينَ، وَيَكُونُ ذُو الْحَالِ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكِنَ فِيهِ. <sup>(٤)</sup>  
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: فَلَابَدُّ مِنْ عَائِدٍ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ نَفْسَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ يَكُونُ  
فَاعِلُ الْجُمْلَةِ نَفْسَ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، لَكَانَ أَصَوْبٌ، لِثَلَا يَرِدُ النَّقْضُ بِمِثْلِ قَوْلِنَا:  
هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ إِذَا كَانَ ضَمِيرَ الشَّانِ، وَلَا بِمِثْلِ قَوْلِنَا: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ  
يَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا مُبْتَدَأٌ وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ.

لَا يُقَالُ: هَذَا مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ  
تُنْذِرْهُمْ﴾ <sup>(٥)</sup>، وَيَقُولُهُ <sup>(٦)</sup>: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ. فَسَوَاءٌ مُبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ،  
وَهِيَ: أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، خَبَرُهُ وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى سَوَاءٍ <sup>(٧)</sup>، وَأَنْتُمْ قُلْتُمْ:

→ الشيرازيات، تحقيق علي جابر منصور، رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة عين شمس، آلة كاتبة ١:  
١٠١، والمقتصد - تحقيق كاظم بحر المرجان - عمان - الأردن ٢: ٨٦٣، والأغاني ٤: ١٠٢، وشرح المفصل  
لابن يعيش ٩: ١٠١، ووصف المباني: ١٤٦، والحزاة ١: ٤٢٤، والاعلام ١: ٤٤.

(١) (واقفاً بِالبَابِ) ليس في ع.

(٢) ما بين المعقتين ليس في الأصل ولا في ف.

(٣) في ع، ف: لتن.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ز.

(٥) سورة البقرة: ٦.

(٦) في ت: كقولك، وفي ع، ف: وقولك، وفي ل: وكقولك.

(٧) في ت، ع، ل: المبتدأ.

الجملة إذا وقعت خبراً عن المبتدأ لا بد أن يكون فيها ضميراً عائداً<sup>(١)</sup> إلى المبتدأ، لأننا نقول: لا يُنْقَضُ بما ذكرتم، لأن (سواء) خبر المبتدأ، والمبتدأ هو (أأنذرتهم)، وتقدره: سواء عليهم الإنذار وتترك الإنذار<sup>(٢)</sup>، وكذا القول في قولهم: سواء علي أقمت أم قعدت، وتقدره سواء علي القيام والعود<sup>(٣)</sup>، والذي يدل على أن سواء ليس بمبتدأ كونه نكرة، وغير مخصصة بوجه من الوجوه، وإذا كان الإنذار مبتدأ (سواء) مقدماً عليه خبره لم يرد النقض.

قوله: (وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدّر بجملة).

أي: والخبر الذي وقع ظرفاً فالأكثر أنَّهُ مقدّر بجملة أي متعلّق بفعل محذوف، والباقون على أنه [مقدّر بمفرد]<sup>(٤)</sup>، أي متعلّق باسم الفاعل، والذي يدل على قول الأولين وجوه خمسة:

أحدها: أن المقدّر عامل، وأصل العمل للأفعال.

والثاني: أنه يقع صلة للموصول، وصلة لا تكون إلا جملة كما يجيء في بابيه، ومعناه صلة كمعناه خبراً للمبتدأ، ولا نزاع في أنه إذا وقع صلة للموصول مقدّر

(١) في ت، ف: يعود.

(٢) هذا أحد الأوجه الجائزة في اعراب سواء، وهناك أوجه أخرى لا مجال لسردها هنا يمكن مراجعتها في مضائها، ومن ذلك: معاني القرآن للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي - طبع بيروت ١٤٠٠، والبيان في غريب اعراب القرآن لابن الأنباري - تحقيق الدكتور طه عبد الحميد - طبع القاهرة ١٤٩٠، والبيان في اعراب القرآن للمكبري ١: ٢١.

(٣) في الأصل وفي ز: القعود والقيام.

(٤) في ف: مفرد.



بجمله<sup>(١)</sup>، فيكون مُقَدَّرًا بِفِعْلٍ فِيْمَا نَحْنُ فِيْهِ.

لا يُقَالُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ صِلَةٌ لِلْمَوْصُولِ يَكُونُ مُقَدَّرًا بِالْفِعْلِ.

قوله<sup>(٢)</sup>: لَأَنَّ صِلَةَ الَّذِي لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً<sup>(٣)</sup>.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، وَنَقُولُ: تَقْدِيرُ قَوْلِنَا: جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ جَائِنِي الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ، أَيْ حَاصِلٌ فِي الدَّارِ فَيَكُونُ مُقَدَّرًا بِفَرْدٍ، مَعَ كَوْنِ صِلَةِ الَّذِي جُمْلَةً، لَأَنَّا نَقُولُ: الْحَمْلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى لِأَنَّهُ مَا ذَكَرْنَاهُ يُوجِبُ حَذْفَ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ، وَمَا ذَكَرْتُمْ يُوجِبُ حَذْفَ شَيْئَيْنِ وَهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَمُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ.

وَقَالِئُهَا: أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ إِذَا وَقَعَ صِفَةٌ لِلْمُبْتَدَأِ النِّكَرَةِ الَّذِي جَازَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ، نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا بِجُمْلَةٍ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ بِاخْتِلَافِ مَوَاقِعِهِ.

وَأِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ فِيْمَا ذَكَرْنَا، لِأَنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَصَحَّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ، بِدَلَالَةِ امْتِنَاعِ قَوْلِهِمْ: كُلُّ رَجُلٍ قَائِمٌ<sup>(٤)</sup> فَلَهُ دِرْهَمٌ، لِأَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَا يَجُوزُ دُخُولُهَا فِي الْخَبَرِ إِذَا كَانَ مَعَ الْمُبْتَدَأِ مَا يَصْلَحُ لِلشَّرْطِ وَهُوَ الْفِعْلُ.

وَرَابِعُهَا: أَنْكَ تَقُولُ: ﴿إِنَّهُ<sup>(٥)</sup> بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(٦)</sup> وَتُرِيدُ ضَمِيرَ

(١) لِي ت: بفعل.

(٢) فِي ز: فِي قَوْلِهِ.

(٣) هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ لَابِنِ الْحَاجِبِ إِنَّمَا أَوْرَدَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي ١: ٣٣٣.

(٤) كَلِمَةُ (قَائِمٌ) سَاقِطَةٌ مِنْ ف.

(٥) (إِنَّهُ) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ت، ز.

(٦) سُورَةُ النَّمْلِ: ٣٧.

الشَّانِ، وَهُوَ لَا يَفْسُرُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ.

[وَحَامِسُهَا أَنَّكَ تَقُولُ:] <sup>(١)</sup> زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَخَرَجَ غَلَامُهُ، فَيَغْطِفُ <sup>(٢)</sup> خَرَجَ عَلَى

الظَّرْفِ فَيَسْتَدْعِي <sup>(٣)</sup> كَوْنَهُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ.

وَمَنْ يَقْدَرُهُ بِالْمُفْرَدِ يَقُولُ:] <sup>(٤)</sup> إِنَّهُ خَبَرٌ، وَأَصْلُ الْخَبَرِ الْإِفْرَادُ، لِأَنَّهُ أَحَدٌ <sup>(٥)</sup>

جزءي <sup>(٦)</sup> الكلام، وَهُوَ الْمُخْبَرُ بِهِ، فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، لِأَنَّهُ تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مِنْ  
غَيْرِ الْجُمْلَةِ.

وَالْأَوَّلِينَ أَنْ يُجِيبُوا عَنْ هَذِهِ الْحُجَّةِ، بِأَنَّ هَذَا الْأَصْلَ مَتْرُوكٌ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ  
الدَّلَائِلِ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْبَحْثَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ لَيْسَ بِجُمْلَةٍ،  
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ، أَنَّهُ لَوْ كَانَ جُمْلَةً، لَكَانَ مَرْفُوعًا دَائِمًا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلُهُ،  
وَيَكُونُ الْأَعْرَابُ جَارِيًا عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِإِصْدَاقِ قَوْلِنَا: كَانَ زَيْدٌ  
قَائِمًا أَبَوَهُ. وَلَا يَقَالُ: إِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ مُرَكَّبٌ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ فَيَكُونُ  
كَلَامًا وَجُمْلَةً، لِأَنَّا نَقُولُ: حَقُّ اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ لَا يَعْمَلَ لِكَوْنِهِ اسْمًا، وَأَصْلُ الْاسْمِ أَنْ  
لَا يَعْمَلَ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا شَابَهَ الْفِعْلَ / ٢٩ ظ / عَمِلَ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ بِالْأَصَالَةِ بَلْ

(١) ما بين المقتنعين ليس قول.

(٢) في ف: فطف.

(٣) في ف: يستدعي.

(٤) في ت: حجة من يقدره بالفعل، وفي ج: حجة من لم يقدره بالمفرد، وفي ف: ل: حجة من يقدره - مفرد.

(٥) في ف: آخر.

(٦) في ف: جزء.

بِالْمُشَابَهَةِ جُعِلَ عَمَلُهُ كَلَا عَمَلٍ<sup>(١)</sup>. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ. سَوَاءٌ كَانَ مُقَدَّرًا بِجَمَلَةٍ أَوْ مُقَدَّرًا بِمُفْرَدٍ خِلَافًا لِأَبِي سَعِيدٍ السَّيَرَانِي<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهُ تَقْدِيرٌ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، زَيْدٌ<sup>(٣)</sup> اسْتَقَرَّ أَوْ مُسْتَقَرٌّ فِي الدَّارِ، فَلَمَّا حُذِفَ الْخَبَرُ أَقِيمَ الظَّرْفُ مُقَامَهُ، وَصَارَ الظَّرْفُ هُوَ الْخَبَرُ، وَانْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الْخَبَرِ إِلَى الظَّرْفِ، وَصَارَ مُرْتَفَعًا بِالظَّرْفِ كَمَا كَانَ مُرْتَفَعًا بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى وُجُودِهِ فِي الظَّرْفِ. الْأَبْدَالُ، وَالْحَالُ مِنْهُ، وَالتَّأَكِيدُ، وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ.

أَمَّا الْإِبْدَالُ فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمِئِذٍ الْحَقُّ﴾<sup>(٤)</sup>، فَالْوِزْنُ مُبْتَدَأٌ، وَيَوْمِئِذٍ خَبَرُهُ، وَالْحَقُّ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ مُسْتَتَرٌّ فِي يَوْمِئِذٍ وَلَيْسَ بِوَصْفٍ لِلْوِزَنِ لِامْتِنَاعِ الْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْخَبَرِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ الْحَقُّ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلْوِزَنِ، وَيَوْمِئِذٍ مَنْصُوبٌ بِالْوِزَنِ لِكَوْنِهِ مُصَدَّرًا مُعَرَّفًا بِلَامِ التَّعْرِيفِ [وَالْمَصْدَرُ الْمَعْرُوفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ]<sup>(٥)</sup> عَمَلُهُ قَلِيلٌ.

وَأَمَّا الْحَالُ فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(٦)</sup> فَخَالِدِينَ<sup>(٧)</sup> حَالٌ، وَذُو الْحَالِ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي نَارِ

(١) كلمة (عمل) ليست في ف.

(٢) قال السيوطي: البصريون عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرَ الْمُبْتَدَأِ كَالْمُشْتَقِّ سَوَاءً تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: لَا ضَمِيرَ فِيهِ إِلَّا إِذَا تَأَخَّرَ، فَإِنْ تَقَدَّمَ فَلَا. المجمع ٢: ٢٢-٢٣.

(٣) كلمة (زيد) ساقطة من ت، ع.

(٤) سورة الأعراف: ٨.

(٥) ما بين المعفتين ساقط من ف.

(٦) سورة البقرة: ٦.

(٧) في ت، ع، ف، ل: فخالدين فيها.

جَهَنَّمُ:

[وَأَمَّا التَّأَكِيدُ فَكَقَوْلُنَا: الدَّرَاهِمُ فِي الْكِيسِ جُمْعٌ، فَجُمْعٌ تَأَكِيدٌ لِلضَّمِيرِ  
الْمُسْتَرِ<sup>(١)</sup> فِي فِي الْكِيسِ<sup>(٢)</sup>].  
وَأَمَّا الْعَطْفُ فَكَقَوْلُكَ:

..... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٣)</sup>

فَالسَّلَامُ مَبْتَدَأٌ وَعَلَيْكَ مَقْدَمٌ خَبَرُهُ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي  
عَلَيْكَ<sup>(٤)</sup>، وَلَآتِكَ تَقُولُ: جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ، فَلَوْ كَانَ الضَّمِيرُ مَحذُوفًا لَحَلَّتِ الصَّلَةُ  
مِنْ عَائِدٍ، وَحُذِفَتِ الصَّلَةُ بِأَسْرِهَا، وَلَآتِكَ تَقُولُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ جَالِسًا، فَلَوْ جَعَلْنَاهُ  
حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْفِعْلِ لَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ، بَلْ عَلَى نَفْسِ الْمَبْتَدَأِ، لَكِنَّهُ لَا يَجُوزُ،  
فَإِذَا ثَبَتَ وَجُودُ الضَّمِيرِ فِي الظَّرْفِ، فَيَرْتَفِعُ بِالظَّرْفِ كَمَا ارْتَفَعَ بِالْفِعْلِ، وَالظَّرْفُ مَعَهُ  
فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَزْمِيَّ<sup>(٥)</sup> يَرْفَعُهُ<sup>(٦)</sup> بِالْإِبْتِدَاءِ، يَجْعَلُ<sup>(٧)</sup> الظَّرْفُ خَبْرًا عَنْهُ وَيَجْعَلُ

(١) ساقط من ت. ل.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٣) عجز بيت للأحوص، وصدوره:

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ. شعر الأحوص، تحقيق: إبراهيم السامرائي - الجعف.

١٨٥. وينظر الخصائص ٢: ٣٨٦، والأمالى الشجرية ١: ١٨٠، ومغني اللبيب ١: ٣٩٥. وشواهد المغني ٢

٧٧٧، والمص ٣: ٣٩١، والخزائن ١: ٣٩٩.

(٤) وهذا رأي ابن جني في الخصائص ٢: ٣٨٦.

(٥) تقدمت ترجمته ١: ١٦٥.

(٦) في الأصل: يرفع.

(٧) في ف: ويجعل.

المجموع خبراً عن زيد.

قوله: (وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ..) إلى قوله: ..

(وَجَبَ تَقْدِيمُهُ).

إشارة إلى أشياء تَعْرِضُ، فتوجب تقديم المبتدأ على الخبر مع جواز تأخير

عنه.

فَإِنَّمَا: كَوْنُ الْمُبْتَدَأِ مُشْتَمِلاً عَلَى مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَالِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: مَنْ

أَبُوكَ؟ وَالشَّرْطِ، نَحْوُ: مَنْ يُكْرِمُنِي، وَضَمِيرِ الشَّانِ، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ هَاهُنَا، لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ: تَأْخِيرُ<sup>(١)</sup> مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ.

وَمِنْهَا: كَوْنُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَعْرِفَتَيْنِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَخُوكَ، أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ، أَيْ<sup>(٢)</sup>

مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الرُّتْبَةِ بَعْدَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ، وَدُنُوًّا مِنْهَا، بِتَسَاوِيِهِمَا فِي الْمُخْصَصِ وَالْمُقَرَّبِ

لَهُمَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ، نَحْوُ: غُلَامٌ رَجُلٍ غُلَامُ امْرَأَةٍ، وَرَجُلٌ دَيْنٌ صَاحِبٌ مُوَافِقٌ، وَخَيْرٌ مِنْ

زَيْدٍ شَرٌّ مِنْ عَمْرٍو، وَلَآنَ فِي جَعْلِ الثَّانِي مَبْتَدَأً وَالْأَوَّلِ خَبَرًا عَدُولاً عَنِ الظَّاهِرِ مِنْ

غَيْرِ احْتِيَاجٍ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُونَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْمَرْتَبَةِ<sup>(٣)</sup>، بَعْدَ عَنِ

الْمَعْرِفَةِ وَقُرْبًا مِنْهَا، فَجَازَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، نَحْوُ: قَائِمٌ غُلَامُ امْرَأَةٍ. وَذَكَرَ ابْنُ

(١) في ف: تأخر.

(٢) في ع: أو.

(٣) في ت، ع: متساويي الرتبة، وفي ل: متساويي المرتبة.

الذهان<sup>(١)</sup> في الغرّة، أن: إحدى<sup>(٢)</sup> المعرفتين، إن كانت أعرف جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإن لم يكن كذلك لم يحز، فلم يراع هذا التفصيل غيره، ولا مصنف الكتاب. وينبغي أن تعرف أن قوله: (إذا كانا)<sup>(٣)</sup> معرفتين وجب تقديم المبتدأ على الخبر، على إطلاقه، ليس<sup>(٤)</sup> بحجيد، بل ينبغي أن نقول: إذا كانا معرفتين، ولم يكن أحدهما مشبهاً الآخر لأنه لو كان كذلك، لجاز تقديم الخبر على المبتدأ مع كونها معرفتين كقول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتُنَا

بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ<sup>(٥)</sup>

ف(بنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ، لأنه لو جعل بالعكس انقلب المعنى. لا يقال: لا حاجة إلى تقدير الثاني مبتدأ، ولا إلى جعل المبتدأ مشبهاً بالخبر، إذ مراد الشاعر أن الابن / ٣٠ و / يشمل ابن الصُّلب وابن الإبن، ولا يشمل ابن

(١) هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الذهان النحوي البغدادي له في النحو تصانيف نافعة منها شرح كتاب الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي والغرّة) وهو شرح كتاب اللمع لابن جني وهو شرح كبير يقع في مجلدين، منه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا برقم (٩٣٩) وفي مكتبة الدراسات العليا - كلية الآداب - جامعة بغداد فلم يشتمل على المجلد الأخير منه برقم (١٧٣٧). توفي ابن الذهان سنة ٥٦٩ هـ. إنباء الرواة ٢: ٤٧، ووفيات الأعيان ٢: ٣٨٢ وبقية الوعاة ١: ٥٨٧. وكشف الظنون ٢: ١٥٦٣، والأعلام ٣: ١٥٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ٢٤٧، وابن جني النحوي: ٨٩.

(٢) في ف: أحد.

(٣) في الأصل: كانتا.

(٤) في ع: وليس.

(٥) تقدم في: ص: ٢٨٦.

البيت، وهذا المطلوب حاصل<sup>(١)</sup> مع حمله على الظاهر، لأننا نقول: الذي يفهم من هذا البيت تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء، وعدم تشبيه أبناء البنات بالأبناء وهو مراد الشاعر، ومنه قول أبي تمام<sup>(٢)</sup>:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ<sup>(٣)</sup>

وهذا من كلام الجزولي<sup>(٤)</sup>.

ولقائل أن يقول: يمكن<sup>(٥)</sup> حمل البيت الأخير على ظاهره، بأن يجعل الأول مبتدأ والثاني خبراً يكثر للمبالغة<sup>(٦)</sup>.

(١) في ت. ع: يحصل.

(٢) توفي الشاعر حبيب بن أوس الطائي في الموصل سنة ٢٣١ هـ.

أخبار أبي تمام للصولي - بيروت: ٢٧٢.

(٣) عجزه: وَأَزْيُ الْجَنَى إِشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلَ.

والأري: العسل، واشتار العسل: جنّاه.

ديوان أبي تمام شرح الدكتور شاهين عطية - طبع بيروت: ٢٢٨، وشرح الصولي لديوان أبي تمام -

تحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان - طبع بيروت ٢: ٢٣٣.

(٤) في ت: الجود. والجزولي، هو عيسى بن عبدالعزيز البربري المراكشي، نسبة إلى جزولة بطن من البربر،

أخذ عن ابن بري والشلوبين وابن مطي شرح أصول ابن السراج وآلف غيره. مات سنة ٦٧٠ هـ. بغية

الوعاة ٢: ٢٣٦.

(٥) كلمة (يمكن) ليست في ف.

(٦) قال عبد القاهر الجرجاني: إنك لو قدرت أن (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبر كسا يوهمه الظاهر

أفسدت عليه كلامه وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، وذلك أن الفرض أن يشبه مداده بأري الجنى على

معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلوات أوصل بها إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وادخل السرور

واللذة عليها، وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ و (لعاب الأفاعي) خبراً. دلالة الإعجاز:

ومنها: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ فِعْلًا لَهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ، فَإِنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْمَبْتَدَأَ لَالْتَبَسَ  
بِالْفَاعِلِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ<sup>(١)</sup> الِاتِّبَاسُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَفْرَدًا، أَمَّا إِذَا كَانَ مَثْنً  
وَمَجْمُوعًا، فَلَمْ يَلْزَمْ، نَحْوُ قَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ قَامَا وَالزَّيْدُونَ قَامُوا، فَإِنَّهُ إِنْ قُدِّمَ<sup>(٢)</sup> الْخَبَرُ  
لَمْ يَلْتَبَسَ بِالْفَاعِلِ، فَالصَّحِيحُ إِذَا أُنْ يَقَالَ: إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا لَهُ مَفْرَدًا لِثَلَا يَرُدُّ  
النَّقْضُ كَمَا ذَكَرْنَا.

وَإِنَّمَا قَالَ: فِعْلًا لَهُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِعْلًا لِغَيْرِهِ جَازَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ  
أَبُوهُ، فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّمَ الْخَبَرُ عَلَيْهِ لَمْ يَلْتَبَسَ بِالْفَاعِلِ.

## وجوب تقديم المبتدأ على الخبر

ومنها: أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ لَمْ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْخَبَرِ مِرَاعَاةً  
لِلْإِبْتِدَاءِ.

ومنها: أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ تَعَجُّبًا، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!!  
ومنها: أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> إِذَا سَدَّ الْفَاعِلُ مَسَدَّ الْخَبَرِ، نَحْوُ: أَقَامُوا أَخْوَالَهُ<sup>(٥)</sup>.  
ومنها: أَنَّهُ<sup>(٦)</sup> إِذَا كَانَ لَهُ جَوَابٌ مَجْزُومٌ بِهِ، نَحْوُ: حَسْبُكَ يَوْمَ النَّاسِ.

(١) قول: لزم.

(٢) قول: ف: تقدم.

(٣) (انه) ليست قول.

(٤) (انه) ليست قول.

(٥) قول: أخوأك.

(٦) (انه) ليست قول.



وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مِثْلُ شَيْءٍ يَقْتَضِي صَدْرَ الْكَلَامِ، نَحْوُ: غَلَامٌ مِنْ تَفْعُرِيَّةٍ أَضْرِبَةٍ.

وَمِنْهَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مِنْذُ وَمِثْلُ (١)، فِي قَوْلِنَا: مَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ يَوْمَانِ (٢) فَإِنَّهُ لَا زَمَّ التَّقْدِيمِ لِقَلَّةِ تَصَرُّفِهَا، أَوْ لِأَنَّهَا فِي الزَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ مَنْ فِي الْمَكَانِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَوْلِنَا: (وَمِنْهَا أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ).

إِلَى هَاهُنَا مَوَاضِعُ وَجُوبِ تَقْدِيمِ الْمَبْتَدَأِ عَلَى الْخَبَرِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا الْمُصَنِّفُ. وَجَوَابُهُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ تَعَرَّضَ لَهَا بِقَوْلِهِ: (إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ)، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [مُشْتَمِلٌ عَلَى] (٣) مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ.

### تقديم الخبر وجوباً

قَوْلُهُ: (وَإِذَا تَضَمَّنَ (٤) الْخَبَرُ الْمَفْرُودَ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجِبَ تَقْدِيمُهُ).

إِشَارَةٌ إِلَى أَشْيَاءٍ تَعْرِضُ فَتُوجِبُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ مَعَ أَنَّ أَصْلَهُ التَّأْخِيرُ.

(١) لِي ت، ع، ف، ل: مِنْذُ وَمِنْذُ.

(٢) مِنْذُ مَبْتَدَأٌ مَعْنَاهُ أَمَدُ انْتِفَاءِ الرُّؤْيَا وَيَوْمَانِ خَبَرٌ عَلَى رَأْيِ الْمَبْرُودِ ابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيِّ وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَالزَّجَاجُ وَالزَّجَاجِيُّ: مِنْذُ ظَرْفٌ يَخْبِرُ بِهِ عَمَّا بَعْدَهُ، وَالْمَعْنَى: بَيْنَ رُؤْيَا يَوْمَانِ. مَفْهُومُ اللَّيْلِ: ١: ٣٧٢، وَ ٢: ٤٢٢، وَالْمَع ٣: ٣٢٢، وَشَرَحَ التَّصْرِيجُ ٢: ١٩ - ٢١، وَمَنْهَجُ الْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ: ٤٢٣.

(٣) فَوْت: يَشْمَلُ.

(٤) لِي ت، ع، ف: كَانَ.

فمنها أن يكون الخبر بالمفرد مشتملاً على ماله صدر الكلام كالاستفهام،  
نحو: أين زيد؟ وإنما وجب تقديمه، لئلا يلزم تأخير ما يستحق صدر الكلام.  
وإنما قيّد الخبر بالمفرد، لأنه لو كان الخبر جملة مشتملة على ماله صدر  
الكلام، لم يجب تقديمه على المبتدأ، نحو: زيد من أبوه؟ لأن الاستفهام وجميع ما  
يطلب صدر الكلام، إنما يقتضي صدر الكلام الذي هو فيه، لا صدر أي كلام كان.  
ومنها كون تقديم الخبر مصححاً بوقوع النكرة مبتدأ، نحو: في الدار رجل.  
فلو قدم المبتدأ، انتفى مصحح وقوع النكرة مبتدأ.

ومنها كون الضمير في المبتدأ الشيء يتعلق بالخبر، نحو: على التمرة مثلها زيداً.  
فلو أخر الخبر هاهنا لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً، وأنه غير جائز.  
ومنها كون الخبر خبراً عن (أن) مع الاسم والخبر، نحو: عندي أنك قائم،  
وحق أنك عالم، فإن مع الاسم والخبر في محل الرفع بأنه مبتدأ وما قبله خبره، وإنما  
وجب تقديم الخبر هاهنا، لأنه لو أخر وقيل: إنك قائم عندي لم يعلم أنها المفتوحة،  
لتكون هي مع الاسم والخبر في محل الرفع بالابتداء<sup>(١)</sup>، وعندي خبره، أو أنها<sup>(٢)</sup>  
المكسورة ليكون عندي ظرفاً لقائم الذي هو خبره، ولأنه لو أخر الخبر لكان في  
معرض دخول المكسورة عليها، لو تقدمت فيجتمع حرفان بمعنى واحد، على أن أبا  
الحسن<sup>(٣)</sup> قد أجاز دخول المكسورة على المفتوحة وبالعكس، ودخول المفتوحة

(١) في ت، أعاد العبارة السابقة من (بأنه مبتدأ وما قبله خبره) إلى (لم يعلم أنها المفتوحة).

(٢) في ت: أنه.

(٣) نسب هذا في الجني الداني: ٢٩٠ إلى الفراء وهشام قال: (وأجاز الفراء وهشام دخول (إن) المكسورة على  
(أن) المفتوحة).

على المفتوحة، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup>.  
 [وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ نَظَرٌ]<sup>(٢)</sup> لَوْ قَوَّعَ أَنْ مَعَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ مُبْتَدَأٌ بَعْدَ لَوْلَا مِنْ  
 غَيْرِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَيْهِ [نَحْوُ: لَوْلَا أَنَّكَ وَاقِفٌ لِحَاصِمَتِ زَيْدٍ]<sup>(٣)</sup>.  
 [وَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا شَرْطُ / ٣٠ ظ / تَقْدِيمِ الْخَبَرِ فِيهَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُؤَكِّدًا  
 وَبَعْدَ لَوْلَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

أَوْ نَقُولُ<sup>(٤)</sup> [إِنَّ الْخَبَرَ الْمَقْدَرُ<sup>(٥)</sup> كَالْخَبَرِ الْمَلْفُوظِ].  
 فَالْخَبَرُ يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا عَنِ<sup>(٦)</sup> الْمُبْتَدَأِ حَيْثُ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ، إِذَا كَانَ مَلْفُوظًا<sup>(٧)</sup>.  
 وَيُقَدَّرُ<sup>(٨)</sup> مُقَدِّمًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ حَيْثُ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ.  
 أَمَّا مِثَالُ الْأَوَّلِ، فَكَمَا يُقَالُ مَنْ عِنْدَكَ؟ فَتَقُولُ: زَيْدٌ. أَيْ: زَيْدٌ عِنْدِي، لِيَكُونَ  
 الْجَوَابُ مُطَابِقًا لِلسُّوَالِ، وَنَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ [عِنْدِي]<sup>(٩)</sup> وَعَمْرُو، عِنْدُ<sup>(١٠)</sup> عَطْفِ الْجُمْلَةِ

(١) سيبويه يرى عكس ما يقوله المؤلف هنا. قال في الكتاب ١: ٤٦٣: واعلم أنه ليس بمحسن أن تلي إن أن  
 ولا أن إن. ألا ترى أنك لا تقول: إن إنك ذاهب في الكتاب، ولا تقول: قد عرفت أن أنك منطلق في الكتاب.  
 (٢) في ت، ع، ف، ل: أيضاً فعل هذا لا يمتنع الابتداء به (أن) المفتوحة. وإذا كان كذلك كان فيها ذكره المصنف  
 نظر، لما ذكرناه، و.

(٣) زيادة من ت، ع، ف.

(٤) في ت، ع، ف، ل: واعلم.

(٥) في ل: المقدم.

(٦) في الأصل: على

(٧) في ت: الملفوظ.

(٨) في ل: يقدم

(٩) كلمة اعدي ليست في ع، ف، ل.

(١٠) في ت. وعمره عدي

الابتدائية عَلَى مِثْلِهَا، أَي: وَعَمَرُو قَائِمٌ، لِيُطَابِقَ الْمَعْطُوفُ <sup>(١)</sup> الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ.  
وَأَمَّا مِثَالُ الثَّانِي، فَكَمَا يُقَالُ: مِنْ النَّاسِ <sup>(٢)</sup> قَائِمٌ وَقَاعِدٌ <sup>(٣)</sup>، أَيْ: وَمِنْهُمْ  
قَاعِدٌ <sup>(٤)</sup>، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَيُؤَخَّرُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُلْفُوظًا  
لَكَانَ كَذَلِكَ.

أَوْ اعْلَمْ أَنَّهُ تَرَكَ مَوْضِعًا آخَرَ وَجَبَ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَذَلِكَ إِذَا  
كَانَ الْخَبَرُ فِعْلَ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَيْضًا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ  
الْمَدْحِ وَالذَّمِّ <sup>(٥)</sup>.

## تَعَدُّدُ الْخَبَرِ

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ).

اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُبْتَدَأِ الْوَاحِدِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ، كَالصِّفَاتِ الْكَثِيرَةِ،  
وَالْأَحْكَامِ الْكَثِيرَةِ، ثُمَّ أَنْ تِلْكَ الْأَخْبَارُ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مُتَضَادَّةً أَوْ لَمْ تَكُنْ:  
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُخْصَلَ مِنْ مَجْمُوعِهَا مَعْنَى وَاحِدٌ أَوْ لَمْ يُخْصَلَ،  
فَإِنْ حَصَلَ فَالْخَبَرُ فِي الْمَعْنَى وَاحِدٌ وَالتَّعَدُّدُ فِي اللَّفْظِ فَقَطْ، نَحْوُ: هَذَا خُلُوٌ حَامِضٌ

(١) كلمة (المعطوف) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٢) لوت: الثاني.

(٣) لوت، ع. ف: قاعد وقائم.

(٤) لوت، ز، ع: قائم.

(٥) زيادة من ت، ل.

لأنهما وإن كانا لفظين، لكنَّ الغرض منهُما معنى واحد، وهو المُرُّ، وَكَأَنَّهُ وَضِعَ هَذَانِ  
اللفظانِ لِأجلِ ذَلِكَ المعنى الواحد، والضميرُ العائدُ إلى المبتدأِ وَاحِدٌ، وَهُوَ الَّذِي فِي  
المُرِّ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الخبرُ الثاني وَقَعَ كالصفةٍ لِلأولِ وَكَأَنَّهُ قَالَ: هَذَا حُلُوٌّ فِيهِ  
حموضة.

وإنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ مَجْمُوعِهَا معنى واحدٌ فَلَا يَجُوزُ الإخبارُ عَنْ ذَلِكَ المبتدأِ فِي  
حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ قَائِدٌ.

وإنْ كَانَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنْ لَا تَكُونَ مُتَضَادَّةً جَازَ الإخبارُ عَنْ<sup>(٢)</sup> المبتدأِ الواحدِ  
مُطْلَقاً سِوَاهُ أَمَكْنَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَاهَا بِاسْمٍ وَاحِدٍ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾<sup>(٣)</sup> فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَخْبَارٍ  
عَلَى قِرَاءَةِ رَفْعِ الْمَجِيدِ<sup>(٤)</sup> لِمَبْتَدَأٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ هَذِهِ الْأَخْبَارُ، إِنْ كَانَ فِيهَا مُشْتَقٌّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى  
المُبْتَدَأِ، وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ كَانَ جَمِيعُهَا مُشْتَقًّا كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى المبتدأِ  
عَلَى سَبِيلِ الاستقلالِ.

(١) في ت. ل. مر والمُرُّ بين الحامض والحلو، وشرابُ مُرٍّ بين الحلو والحامض. لسان العرب - مرز - ٧ - ٢٧٦

(٢) في ز. ف. الإخبار بها عن.

(٣) سورة العنكبوت، ١٦ - ١٧.

(٤) مرأ حمرة والكسائي وحلف بمصر الدال. وفراها بالقرء الصنرة بالرفع ينظر مجمع البحار للطبرسي.

قوله: (وَقَدْ يَتَضَعَنَّ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ [يَصِحُّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ] إِلَى  
قوله: (وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ (إِنْ) بِهِمَا) <sup>(١)</sup>.

اعلم أن المبتدأ إما أن يكون عارياً عن <sup>(٢)</sup> معنى <sup>(٣)</sup> الشرط، أو لم يكن فإن كان  
الأول، لم يَجْزْ دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِلْعَطْفِ أَوْ لِرَبْطِ الْجُزْأِ <sup>(٤)</sup>  
بِالشَّرْطِ أَوْ زَائِدَةً <sup>(٥)</sup>.

والأول <sup>(٦)</sup> ظاهر الفساد، وأما الثالث فلأنه لا يُزَادُ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْفَاءُ، عَلَى  
مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ فَيَجُوزُ <sup>(٧)</sup>، وَيَتَأَوَّلُ سَيَبَوِيهِ مِثْلَ قَوْلِكَ:  
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ <sup>(٨)</sup>، عَلَى أَنَّ هُنَاكَ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هَذَا زَيْدٌ فَهُوَ مُنْطَلِقٌ بِحَذْفِ  
الْمُبْتَدَئِينَ وَالْفَاءُ عَاطِفَةٌ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ.

فإن كان الثاني، وهو أن لا يكون عارياً عن معنى الشرط، بل يكون متضمناً  
له، جاز دخول الفاء في خبره تشبيهاً له بالشرط، وذلك في موضعين:

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ت، ل: من.

(٣) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٤) في ت، ز، ع، ل: للربط للجزء.

(٥) في ت: زيادة.

(٦) في ف: الأولان.

(٧) الصحاح لابن فارس - تحقيق مصطفى الشويبي - بيروت: ١٠، والتبيان في إعراب القرآن ١: ١٤٦.

وشرح المفصل لابن عيش ٨: ٩٥، والبحر المحيط ٣: ٢٤، و٦: ٥٠٨، والكافية - شرح الرضي ٢: ٣٦٨.

٣٩٩، ومغني اللبيب ١: ١٧٨، والجنى الداني: ١٢٧.

(٨) قال سيبويه: لو قلت: زيد منطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ. الكتاب ١: ٦٩.

أحدهما أن يكون المبتدأ موصولاً، فَإِنَّهُ تَدْخُلُ الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ عِنْدَ تَحَقُّقِ

ثَلَاثٍ<sup>(١)</sup> شَرَايِطَ:

أحدها أن تكون صلته فعلاً أو ظرفاً.

والثاني، أن لا يكون مخصوصاً.

والثالث، أن يقصد كون الأول سبباً للثاني، كقوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ  
أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. فالمبتدأ هَاهُنَا هُوَ  
الموصول، وليس قوماً بأعيانهم، وصلته فعلٌ، وَقُصِدَ أَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبٌ لِلثَّانِي.  
وَأَمَّا اشْتَرِطَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، لَتَحَقُّقِ الْمُشَابَهَةِ بِالشَّرْطِ<sup>(٣)</sup> فَيَصَحُّ دُخُولُ  
الْفَاءِ فِي خَبَرِهِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ.

فإن انتفى أحد هذه الأمور، لم يجز دخول الفاء.

فلو قُلْتَ الذي أخوه منطلق فهو مُكْرَمٌ لَمْ يَجْزْ، لِعَدَمِ ذِكْرِ شَيْءٍ يَصْلُحُ أَنْ  
يَكُونَ شَرْطاً، وَهُوَ الْفِعْلُ، وَلَوْ قُلْتَ: الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَأَنْتَ تَرِيدُ وَاحِداً  
بَعِينَهُ، لَمْ يَجْزْ لِعَدَمِ الْإِيهَامِ، وَكَذَلِكَ إِذَا انْتَفَى قَصْدُ / ٣١ و / أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَبَباً  
لِلثَّانِي، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ صَلْتُهُ ظَرْفاً، لَكُونِهِ مُقَدَّراً بِفِعْلٍ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ الشَّرْطُ بِالظَرْفِ،  
فَلَا يَقَالُ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدٌ خَرَجْتُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ لَيْسَ بِشَرْطٍ<sup>(٤)</sup> مَحْضٍ،  
فَيَمْتَنِعُ فِيهِ مَا يَمْتَنِعُ فِي [الشَّرْطِ الْمَحْضِ]<sup>(٥)</sup>.

١١ في ل. ثلاثة

(٢) سورة البقرة: ٢٧٤.

(٣) في ت. ع. ل. مشابهته الشرط

(٤) في ف. مجراء

(٥) في ت. ع. ف. ل. المجراء

وينبغي أن يعلم أن الجملة الشرطية إذا فُقدت صلة للذي لم يصح دخول الفاء في خبره، لا يقال: الذي إن يكرمني أكرمه فريداً، لأن الشرط أخذ<sup>(١)</sup> ما<sup>(٢)</sup> يقتضيه من الجواب، فلم يحتج إلى جواب آخر، ولو دخل عليه ما لم يصح<sup>(٣)</sup> دخول الفاء في خبره، مثلاً<sup>(٤)</sup> لو قلت: ما من أتاني فله درهم، إكان مُمنعاً على الجزاء<sup>(٥)</sup>، لأن (ما)<sup>(٦)</sup> النافية [امتنع دخولها]<sup>(٧)</sup> على الجزاء هكذا على ما تشبهه، فإذا انضاف هذان الشرطان إلى<sup>(٨)</sup> الشرائط<sup>(٩)</sup> التي ذكرناها فنصير الشرائط حينئذ خمسة<sup>(١٠)</sup>.

والثاني من المواضع التي يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ أن يكون المبتدأ نكرة موصوفة بالفعل أو الظرف<sup>(١١)</sup> مع القصد بأن الأول سبب للثاني نحو: كل

(١) في ت، ع، ف، ل: قد أخذ.

(٢) في ت: لما.

(٣) في ل: يجوز.

(٤) في ت، ع، ف، ل: كما.

(٥) في ت، ع، ف، ل: لم يجوز.

(٦) في ع: من ما.

(٧) في ت، ع، ل: لا تدخل، وفي ف: لم تدخل.

(٨) في ت، ع، ف، ل: فإذا يجب أن تذكر عند ذكر.

(٩) في ع: شرائط.

(١٠) في ت، كثر عبارة: (اضرب، وإذا دخل عليه ما لم يصح دخول الفاء في خبره مثلاً لو قلت ما من أتاني فله درهم كان ممنعاً على الجزاء، فلم يجوز دخول الفاء في خبره لأن ما النافية يمنع دخولها على الجزاء فكذلك على ما يشبهه فإذا يضاف هذا الشرطان إلى الشرائط التي ذكرناها فنصير الشرائط حينئذ خمسة).

(١١) في ت: بالظرف.



رجل يأتيه فله درهم، وكل رجل في الدار فله درهم.  
وإنما جاز دخول الفاء في خبره تشبيهاً له بالشرط، من حيث الإيهام ومن  
حيث ذكر ما يصلح أن يكون شرطاً، ومن حيث <sup>(١)</sup>قصد أن يكون <sup>(٢)</sup>الأول <sup>(٣)</sup>سبباً  
للتاني <sup>(٤)</sup>.

[والشيطان اللذان ذكرناهما بعد الشروط الثلاثة في الموصول شرطان  
هاتنا أيضاً لما ذكرناه] <sup>(٥)</sup>.

## الحروف المشبهة بالفعل مانعة للفاء

قوله: (وَلَيْتَ وَلَعَلَّ مانعانِ بالاتفاق).

يعني إذا دخل لَيْتَ وَلَعَلَّ على الموصول أو على الصفة اللذين شأنهما ما  
ذكرناه، منعاً <sup>(٦)</sup>من دخول الفاء في خبرهما، لأن دخول الفاء في خبرهما إنما هو  
لأجل مشابهتهما المجازاة، فإذا دخل عليهما لَيْتَ وَلَعَلَّ، لم يبق بينهما مشابهة

(١) في ت: أن، وفي ف: قصد، والكلمة ساقطة من ع.

(٢) ساقطة من ت، ع، ف.

(٣) في ت، ع: سبب، والكلمة ساقطة من ف.

(٤) قال سيبويه: لو قلت: الذي يأتيه فله درهم، والذي يأتيه لكرم محمود كان حسناً، ولو قلت: زيد فله  
درهم، لم يجز، وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيه فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما  
تدخل في خبر الجزاء. الكتاب ١: ٧٠.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

(٦) في ت: مانعا.

لوجوب تحقق صدر الكلام للشرط، والجزاء، وعدم تحققيهما على هذا التقدير، ولا احتمال الشرط والجزاء، والصدق والكذب، وعدم احتمالها له على هذا التقدير، لأنَّ لَيْتَ لإنشاء التمني<sup>(١)</sup> ولعلَّ لإنشاء الترجي.

واعلم أنَّ حكم باقي أخوات إنَّ حكم لَيْتَ وَلَعْلَ فلا وجه إذاً لتخصيصهم<sup>(٢)</sup> لَيْتَ وَلَعْلَ<sup>(٣)</sup>.

واختلف في (إنَّ) فأجاز بعضهم دخول الفاء في خبرها، عند دخول إنَّ عليها، ومنع بعضهم<sup>(٤)</sup>، وإليه أشار بقوله: (والحق بعضهم (إنَّ) بها). واستدل المانع عليه بأنَّ حرف الشرط لا تدخل عليه (إنَّ) فكذلك لا تدخل على ما يشبهه.

واستدل المجوز بوجهين:

أحدهما: أنَّ (إنَّ) لا تغير معناها بل تؤكدُه وكما لا يمتنع دخول الفاء على خبرها<sup>(٥)</sup> قبل دخول (إنَّ) عليهما لم يمتنع دخولها على خبرهما<sup>(٦)</sup> بعد دخول (إنَّ).

(١) في ل: الفتي.

(٢) في ف: لتخصيصه، وفي ل: لتخصيصي.

(٣) ذكر ذلك الرضي: الكافية - شرح الرضي ١: ١٠٣.

(٤) المجوز لدخول الفاء مع إنَّ سيبيويه خلافاً للأخفش. الكتاب ١: ٧٠، وشرح الفصل لابن يمين ١.

١٠٠، والكافية - شرح الرضي ١: ١٠٣.

(٥) في ت، ل: خبره.

(٦) في ت، ل: خبره.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: الاستعمال<sup>(١)</sup>، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ  
وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾<sup>(٢)</sup>، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ  
الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَوَّلُونَ، أَنَّ حُكْمَ الشَّيْءِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكْمٌ<sup>(٤)</sup>  
شَبِيهِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الضَّرِيرَ<sup>(٥)</sup> وَابْنَ الْخَبَّازِ<sup>(٦)</sup> أَوْرَدَا أَنَّ سَبْيُوِيَهُ أَجَازَ دَخُولَ الْفَاءِ فِي  
خَبَرِهَا بَعْدَ دَخُولِ (إِنَّ) عَلَيْهَا<sup>(٧)</sup>، وَمَنْعَ الْأَخْفَشِ<sup>(٨)</sup>. وَأُورِدَ بَعْضُهُمْ عَكْسَ ذَلِكَ

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: الْإِسْتِقْرَاءُ.

(٢) سُورَةُ الْبُرُوجِ: ١٠.

(٣) سُورَةُ الْجُمُعَةِ: ٨.

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخ: حَكَمَهُ حَكْمٌ.

(٥) الَّذِينَ عَرَفُوا بِالضَّرِيرِ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ:

أ - هِشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ النَّحْوِيُّ الْكُوفِيُّ تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٠٩ هـ، تَرَجَمَتْهُ فِي أَنْبَاءِ الرِّوَاةِ ٣: ٣٦٤.

وَبُغْيَةُ الْوَعَاةُ ٢: ٣٢٨.

ب - الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُبَاشِرِ الْوَاسِطِيِّ أَبُو نَصْرِ النَّحْوِيُّ الضَّرِيرُ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْخَامِسِ لَهُ شَرْحُ  
الْلُّمَعِ وَقَدْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ هَذَا الزَّعْمَ، تَرَجَمَتْهُ فِي بُغْيَةِ الْوَعَاةِ ٢: ٢٦٢.

ج - أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَهَابِذِيُّ الضَّرِيرُ مِنْ تَلَامِيذِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ لَهُ شَرْحُ اللَّمَعِ. بُغْيَةُ الْوَعَاةِ

١: ٣٢٠.

(٦) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُعَالِي بْنِ الْخَبَّازِ الْإِرْبِلِيُّ الْمُوصِلِيُّ النَّحْوِيُّ الضَّرِيرُ تُوُفِيَ سَنَةَ ٦٣٧ هـ.

بُغْيَةُ الْوَعَاةِ ١: ٣٠٤.

(٧) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ١: ٤٥٣.

(٨) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَمْعَشٍ ١: ١٠١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ: ٢٥. وَالْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرِّضِيِّ

١: ١٠٣.

ومنهم ابن الحاجب<sup>(١)</sup>.

وأورد المبرد في المقتضب أن حكم (لكن) في جواز دخول الفاء وعدم جوازه، حكم (إن)<sup>(٢)</sup>.

### حذف المبتدأ

قوله: (وقد يُحذف المبتدأ<sup>(٣)</sup> إلى آخره).

إعلم أن المبتدأ قد يُحذف / ٣١ ظ / جوازا، إذا دلت<sup>(٤)</sup> عليه قرينة، نحو: قول المستهمل: الهلال والله! أي: هو الهلال والله، ومنه قول المرقش<sup>(٥)</sup>: لا يُبعد الله التلّيب والغارات إذ قال الخميس نعم أي هذا نعم<sup>(٦)</sup>.

### حذف الخبر

وقد يحذف الخبر أما جوازا وأما وجوبا:

(١) في ف: ابن الخشاب، والذي ذكر ذلك ابن الحاجب في شرح الكافية: ٢٥، وينظر: الكافية - شرح الرضي ١٠٣: ١.

(٢) وقال سيبويه: ولكن المثقلة في جمع الكلام بمنزلة إن. الكتاب ١: ٢٨٦، وينظر: المقتضب ٤: ١١١.

(٣) زاد في ت، ف، ل: لقيام قرينة.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز: دال.

(٥) هو المرقش الأكبر سعد بن مالك أو عمرو بن سعد شاعر جاهلي. الأغاني ٥: ١٨٩، والأعلام ٥: ٢٧٥.

(٦) التلّيب: لبس السلاح، والخميس: الخميس، والنقم: الإبل، وقال الفراء: هو ذكر لا يؤنث يقال: هذا نقم واردة. انظر: المفضلات للمفضل الضبي - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف: ٢٤٠.

وشرح الفصل لابن يمش ١: ٩٤.

أَمَّا الْجَوَازُ: فَحَيْثُ <sup>(١)</sup> تَكُونُ قَرِينَةُ دَالَّةٍ عَلَى الْخَبَرِ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يُوجِبُ  
حَذْفَهُ، كَقَوْلِكَ: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبْعُ، أَيْ: فَإِذَا السَّبْعُ واقِفٌ، إِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ، وَإِنْ  
شِئْتَ حَذَفْتَ، وَكَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

أَيَا ظَنِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ

وَبَيْنَ النَّفَا أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ <sup>(٢)</sup>؟

[أَيْ: أَنْتِ ظَنِيَّةٌ،] <sup>(٣)</sup> وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ <sup>(٤)</sup> يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ  
الْخَبَرُ مَحذُوفًا، وَتَقْدِيرُهُ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَحذُوفًا،  
وَتَقْدِيرُهُ <sup>(٥)</sup>: فَأَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ.

وَأَمَّا الْوَجُوبُ: فَهُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَحْصُلُ فِيهِ شَرْطَانِ:  
أَحَدُهُمَا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَالثَّانِي: أَنْ يُلْزَمَ ذِكْرُ لَفْظِهِ فِي <sup>(٦)</sup> مَوْضِعِهِ.

وَأَمَّا التَّرِيمُ حَذْفُهُ عِنْدَ حُصُولِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لِتَوْفِيَةِ <sup>(٧)</sup> حَقِّ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى،  
مِنْ حَيْثُ أَنَّ غَيْرَهُ قَامَ مَقَامَهُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَهُوَ مَوَاضِعُ:

(١) فِي الْأَصْلِ: حَيْثُ.

(٢) الْوَعَسَاءُ وَجُلَاجِلُ: مَوْضِعَانِ. دِيوَانُ ذِي الرُّمَّةِ: ٦٢٢، وَالْكِتَابُ ٢: ١٦٨.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْطَفَيْنِ لَيْسَ فِي ع.

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ: ١٨.

(٥) لَوْع: أَيْ.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ف.

(٧) فِي ف: لِتَوْفِيَةِ.

أَحَدُهُمَا بَعْدَ لَوْلَا، تَقُولُ: لَوْلَا زَيْدٌ هَلَكَ عَمْرُو.

أَي: لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ، وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُهُ لِحَصُولِ<sup>(١)</sup> شَرْطَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَهُمَا دَلَالَةُ لَوْلَا عَلَيْهِ، لِكَوْنِهِ لَامْتِنَاعٍ، الثَّانِي<sup>(٣)</sup> لَوْجُودِ الْأَوَّلِ، وَالتَّزَامِ ذِكْرِ جَوَابِ لَوْلَا مَقَامَهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ لَوْلَا قَدْ<sup>(٤)</sup> يَكُونُ عَامًّا، وَقَدْ يَكُونُ خَاصًّا، فَإِنْ كَانَ<sup>(٥)</sup> الْأَوَّلُ: وَجِبَ حَذْفُهُ، لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: [لَا يَجِبُ حَذْفُهُ بَلْ<sup>(٦)</sup>] وَجِبَ الْإِتْيَانُ بِهِ لِعَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ أَوْ مُسَافِرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

وَلَوْلَا الشُّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي

لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَيْدٍ<sup>(٧)</sup>

وَهَذَا خُلَاصَةُ كَلَامِ الرَّمَافِيِّ<sup>(٨)</sup>، وَقَدْ جَوَّزَ أَيْضًا إِظْهَارَهُ بَعْضُ شُرَاحِ<sup>(٩)</sup> اللَّعْمِ

مُطْلَقًا.

(١) فِي ع: الْوُجُودُ.

(٢) فِي ت، ع: الشَّرْطَيْنِ.

(٣) فِي ت، ز: وَالثَّانِي.

(٤) (قَدْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع، ف.

(٥) (كَانَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(٧) الْبَيْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٢٠٤ هـ. دِيَوَانُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ جَمْعٌ وَتَعْلِيقٌ لِمُحَمَّدٍ عَفِيفِ

الزَّرْعِيِّ، ط ٢، دَارُ الْجِيلِ بَيْرُوت - ١٣٩٢ هـ: ٨٩، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٤: ١٦٧.

(٨) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَمِيٍّ الرَّمَافِيُّ مِنْ كِبَارِ التَّحْوِيلِيِّينَ أَخَذَ عَنْ ابْنِ الشُّرَاجِ وَابْنِ دَرِيدٍ، تَوَفَّى سَنَةَ

٣٨٤ هـ. نَزْهَةُ الْأَنْبَاءِ: ٢٣٣، وَانْبَاءُ الرِّوَاةِ ٢: ٢٩٤. وَيَنْظُرُ رَأْيُ الرَّمَافِيِّ فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ

لِابْنِ مَالِكٍ - الْقَاهِرَةِ: ٦٥، وَمَغْنَى اللَّسَبِ ١: ٣٠٢، وَالْجَمْعُ الدَّانِي: ٥٤٣، وَالْمَجْمَعُ ٢: ٤٢.

(٩) فِي ت: شَارِحٍ.

ولانبيهما بعد كل مبتدأ هو مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول مذكور بغده الحال أو أفعّل التفضيل مضافاً إلى مصدر مذكور بغده الحال.  
**فالأول:** نحو: ضربني زيداً قائماً. فإن الضرب مبتدأ منسوب إلى الفاعل مذكور بغده الحال وهو (قائماً).

فتقديره عند البصريين: ضربني حاصل إذا كان قائماً<sup>(١)</sup>.  
 فـضربني مبتدأ وهو مصدر قد أضيف إلى الفاعل، وزيد منصوب بأنه مفعول وحاصل مرفوع بأنه خبر المبتدأ، وإذا كان (قائماً)<sup>(٢)</sup> ظرف متعلق<sup>(٣)</sup> بالخبر، و(كان) تامة، بمعنى: وقع وحدث<sup>(٤)</sup>، و(قائماً) منصوب بأنه حال، من الضمير الذي في (كان) التامة وهي عاملة فيه ثم حذف (حاصل) كما حذف سائر متعلقات الظرف في خبر المبتدأ، ثم حذف الظرف، وهو (إذا)<sup>(٥)</sup> لدلالة معموله الذي هو الحال عليه، فبقي: ضربني زيداً قائماً<sup>(٦)</sup>.

وإنما حذف الخبر هاهنا لتحقيق الأمرين اللذين هما يوجبان حذف خبر المبتدأ. أحدهما: الدلالة عليه لدلالة الحال على عامله، الذي هو (إذا كان) و<sup>(٧)</sup> دلالة

(١) الجمع ٢: ٤٦.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في ت: ظرفاً متعلقاً.

(٤) في ز: حذف.

(٥) في ت، ف، ل: إذا كان.

(٦) الجمع ٢: ٤٧.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ف.

عامله على (حاصل) الذي هو الخبر.

والثاني، التزام غيره مقامه، وهو الحال، وتقديره عند الكوفيين: ضربي زيداً قائماً حاصل، ف(قائماً) حال من (ضربي)<sup>(١)</sup>، والحق ما ذهب إليه البصريون.

والذي يدل على بطلان مذهب الكوفيين وجهان:

أحدهما، أنه لو كان<sup>(٢)</sup> كما ذكره، لكان الحال من صلة المبتدأ، ولو كان كذلك لم يتحقق الأمران الموجبان لحذف الخبر، وحينئذ لم تكن هذه المسألة مما يجب فيه حذف الخبر والمقدر خلافة.

وثانيهما، أنه لو كان تقديره كما ذكره الكوفيون، لم يكن الحكم شاملاً لجميع الضرب بالوقوع، بل يكون الحكم شاملاً للضرب الذي هو<sup>(٣)</sup> في حال / ٣٢ و / القيام بالوقوع، ولكن المفهوم منه هو الحكم على جميع الضرب بالوقوع حال القيام، وهذا المعنى مستفاد من تأويل البصريين، لأنهم يقيّدون وقوع الضرب، وحصوله بالقيام، فلو انتفى القيام انتفى وقوع الضرب، لاستلزام انتفاء الشرط بانتفاء المشروط.

والثاني<sup>(٤)</sup>، نحو<sup>(٥)</sup>: أكثر شُرْبِي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير

(١) قال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر. الممع ٢: ٤٥.

(٢) لم يزل لو كان الحال.

(٣) (هو) زيادة من ع، ل.

(٤) من الأول في الصفحة السابقة.

(٥) كلمة (نحو) ليست لوع.



قائماً، والكلامُ فيها كالكلامِ في الأول، لأنَّ أفعَلَ التفضيلُ لما أُضيفَ إلى المصدرِ صارَ <sup>(١)</sup> حكمةً حكمَ المصدرِ، لأنَّ أفعَلَ بعضُ ما يضافُ <sup>(٢)</sup> إليه، وإذا كانَ كذلكَ جازَ أنْ نُخبرَ عنه بالزَّمانِ كما نُخبرُ عن سائرِ المصادرِ <sup>(٣)</sup>، إلَّا أنَّ في قَوْلِهِم: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً اتِّساعاً أكثرَ، وهو أنَّ تقديرَه <sup>(٤)</sup>: أخطبُ كونَ الأميرِ بمعنى وجودِهِ إذا كانَ قائماً [جُعِلَ وجودُهُ خطيباً مبالغةً، وتقديرُه: أخطبُ أوقاتِ كونِ الأميرِ إذا كانَ قائماً] <sup>(٥)</sup> يكونُ أخطبُ بمعنى الزَّمانِ، لأنَّ ما يكونُ في تأويلِ المصدرِ، والمصدرُ يُستعارُ للزمانِ على تقديرِ حذفِ المضافِ، كما يُقالُ: مقدِّمُ الحاجِ، وخفوقُ النجمِ، أي: زَمانُ مقدِّمِ الحاجِ، وزَمانُ خفوقِ النجمِ.

وثالثُها، بعدَ كلِّ مُبتدأٍ عطفٌ عليه بالواوِ التي بِمعنى مع، وقُصِدَ المُقارَنةُ بينهما، نحو <sup>(٦)</sup>: كلُّ رجلٍ وصنعتُه، أي: مع حِرْفَتِهِ فكلُّ رجلٍ مُبتدأٌ، وصنعتُه <sup>(٧)</sup> معطوفٌ عليه، وخبرُهما محذوفٌ، وهو: مقرونانِ، لدلالةِ الواوِ، معَ قصدِ المُقارَنةِ عليه، وَيَسَدُّ المعطوفُ مَسَدَةً.

(١) في ت، ز، ع: جاز.

(٢) في ف: أضيف.

(٣) في ز: الزمان.

(٤) في الأصل: تقدير.

(٥) ما بين المضمين ساقط من ت.

(٦) في ت، ف، ل: نحو مولد.

(٧) في أول: صنعة. وفي كتاب سيبويه ١٥١١، كلُّ امرئٍ وصيغته مقروبان.

ولقائل أن يقول: إن الذي يقوم مقام الخبر لم يجز أن يكون من<sup>(١)</sup> تنمة المبتدأ كما ذكرنا في: ضرب زيدا قائماً<sup>(٢)</sup>، والمعطوف من تنمة المبتدأ، وإذا كان كذلك لم يحصل الأمران الموجبان لحذف الخبر هاهنا، فإذا لم يجب حذفه. ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: لا نسلم أن المعطوف من تنمة المبتدأ، لأنه تابع، وتابع الشيء لا يكون من تنمته.

ألا ترى أن تابع الفاعل<sup>(٣)</sup> لا يكون من تنمة الفاعل؟

أو نقول: إنه معطوف على الضمير الذي في الخبر، وتقدير<sup>(٤)</sup> الخبر قبل<sup>(٥)</sup> المعطوف، هكذا كل رجل مقرون وصنعت<sup>(٦)</sup>، وحينئذ لم يتوجه هذا<sup>(٧)</sup> الإشكال. أمّا<sup>(٨)</sup> على مذهب الكوفيين، فإن كل رجل مبتدأ، وصنعت<sup>(٩)</sup> خبره، لكن<sup>(١٠)</sup> الواو بمعنى مع، وليس هذا القول بعيداً من الصواب ولا يرد عليهم أنه لو كان الواو بمعنى مع وجب النصب في: وصنعت<sup>(١١)</sup> لأنه إنما يجب أن لو كان قبل الواو فعل أو

(١) ساقط من الأصل.

(٢) انظر ١: ٣٥٦.

(٣) في الأصل، وفي ت، ز: الفعل.

(٤) في ت: تعدد، وفي ل: يقدر.

(٥) في الأصل: قبل قبل.

(٦) في ل: ضيعته.

(٧) في ت: هذه.

(٨) أمّا، ساقطة من الأصل، ومن ز

(٩) في ل: صيغته.

(١٠) في ت، ح: الكور.

(١١) في ل: صيغته.

معنى فعل، لكن هاهنا لا فعل ولا معنى فعل.

ورابعها بعد مبتدأ مقسم به، نحو<sup>(١)</sup>: أَعْمُرْكَ لِأَفْعَلْنِ، أي: أَعْمُرْكَ قَسَمِي، فإنه يجب حذفه لدلالة المقسم به على القسم وسد جواب القسم مسدده ومن جملة ما<sup>(٢)</sup> التزم فيه حذف الخبر قولهم: أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ [فَإِنْ] قَاتِمٌ مبتدأ و(الزَّيْدَانِ) فاعل له ساد مسد الخبر<sup>(٣)</sup> ولم يذكر المصنف هذا القسم لأن الخبر ليس بمحذوف من حيث الحقيقة، وإنما يقيد<sup>(٤)</sup> نظراً إلى المعنى، إذ المعنى<sup>(٥)</sup>: يقوم الزيدان، ف(قَاتِمٌ) هاهنا، وإن كان اسماً من جهة اللفظ، فهو فعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى، أرادوا إصلاح<sup>(٦)</sup> اللفظ هاهنا<sup>(٧)</sup> فقالوا: (قَاتِمٌ) مبتدأ، و(الزَّيْدَانِ) فاعل له، وقد سد مسد الخبر، من حيث أن الكلام تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة.

## خبر إن وأخواتها

قوله: (خبر إن وأخواتها إلى آخره).

اعلم أن من جملة المرفوعات خبر إن وأخواتها، وإنما أعطي الرفع لمشابهة<sup>(٨)</sup>

(١) في ز، ف: نحو قوله، وفي ل: نحو قولك.

(٢) في الأصل، وفي ز: مما.

(٣) ما بين العطفين ساقط من الأصل.

(٤) في ت، ز، ع: يقيّد.

(٥) (إذ المعنى) ليس في ف.

(٦) في ع: اصطلاح.

(٧) زيادة من ع.

(٨) في ل: لمشابهة.

الفاعل، مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا جُزْءٌ ثَانٍ فِي الْكَلَامِ.  
و<sup>(١)</sup> قَوْلُهُ: (هُوَ الْمُسْنَدُ).

شَامِلٌ لِلْخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَالْخَبَرِ كَانَ، وَغَيْرِهِمَا.  
وَيَقُولُ: (بَعْدَ دُخُولِهَا) خَرَجَ عَنْهُ مَا عَدَّاهُ.

### سبب عمل إن وأخواتها

وَأَمَّا عَمَلُ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي الْمُبْتَدَأِ / ٣٢ ظ / وَالْخَبَرِ مَعَ أَنَّ أَصْلَهَا أَنْ لَا  
تَعْمَلَ، لِأَنَّهَا حُرُوفٌ، لِمَشَابَهَتِهَا الْأَفْعَالِ.  
مِنْ حَيْثُ أَنَّ أَوَاخِرَهَا مَفْتُوحَةٌ كَأَوَاخِرِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ.  
وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا كَالْأَفْعَالِ.  
[وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَلَزِمُ الْأَسْمَاءَ كَالْأَفْعَالِ].  
وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ نَوْنَ الْوَقَايَةِ تَدْخُلُ عَلَيْهَا كَالْأَفْعَالِ، <sup>(٢)</sup> نَحْوُ: أَنَّنِي، وَكَأَنَّنِي.  
وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا مَعْنَى الْفِعْلِ <sup>(٣)</sup> كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِهَا.  
وَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْفِعْلَ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ <sup>(٤)</sup> عَمِلَتْ، [وَأَمَّا عَمِلَتْ <sup>(٥)</sup> فِي شَمْنَيْنِ

(١) (الواو) ليست في ج

(٢) ما بين المضمعين ساقط مرت

(٣) في الأصل: ت، وفي ر: الوجهة

(٤) هذه الوجوه أوردناها من الأمازي في الإحصاء ١ - ١٠ - ١ - المسألة ٢٢

(٥) ما بين المضمعين ساقط مرت، ج

لاقتضائها إياهما.

## سبب تقديم منصوبها على مرفوعها

وإنما قَدِّمَ منصوبها على مرفوعها:

إِنَّمَا لِأَنَّ مُشَابَهَتَهَا لِلْفِعْلِ قَوِيَّةٌ، فَلَوْ قَدِّمَ الْمَرْفُوعُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لَاتَّبَسَتْ بِالْأَفْعَالِ، وَلَيْسَ عَدَمُ التَّصَرُّفِ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى حَرْفِيَّتِهَا، لِكُونِ الْكَثِيرِ<sup>(١)</sup> مِنْ الْأَفْعَالِ كَذَلِكَ نَحْو: نَعَمْ، وَبُشَى وَعَسَى وَلَيْسَ<sup>(٢)</sup>.

وإنما لِأَنَّ عَمَلَهَا فَرْعٌ عَلَى عَمَلِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فَرْعٌ، وَهُوَ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ لِتَكُونِ مَنْحَطَةً عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ<sup>(٣)</sup>.

## حكم خبرها

قوله: (وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ).

أَيُّ حَكْمٍ خَيْرٍ هَذِهِ الْحُرُوفِ مِثْلُ حَكْمِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ مِنْ مَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ، وَمِنْ مَعْرِفَةٍ وَنَكِيرَةٍ، وَمِنْ مُشْتَقٍّ وَجَامِدٍ، وَمِنْ كَوْنِهِ هُوَ هُوَ، وَمُنْزَلًا مَنْزِلَةً هُوَ هُوَ، وَمِنْ كَوْنِهِ مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا وَمُحَذِّوفاً، وَمِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا أَوْ جُمْلَةً، فَلَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ.

(١) في ل: كثير.

(٢) الإنصاف ١: ١٠٥، المسألة ٢٢.

(٣) المصدر السابق.

وَمِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفَ زَمَانٍ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَبْتَدَأُ جُثَّةً، وَمِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَحذُوفاً فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَرِينَةٍ حَالِيَةٍ أَوْ لَفْظِيَّةٍ وَمِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِسْمُ نَكْرَةً قُدِّمَ عَلَيْهِ الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ خَبَرُهُ.

قوله: (إلا في تقديمه).

أي: وبالجمله حكم خبر هذه الحروف كحكم خبر المبتدأ، إلا في التقديم، فإنَّ تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ جائز، وتقديم خبر هذه الحروف على اسمها غير جائز، لكنَّ رآهتِهم أنَّ يجعلوا للحروف تصرُّفاً فيها، كتصرُّف الأفعال، إلا إذا كان مفرداً فيه معنى الاستفهام، نحو: كيف زيد، فإنه لا يقع خبراً لهذه الحروف، وإن كان واقعاً خبراً للمبتدأ، ولم يذكره المصنّف.

وقال بعضهم: إنَّ الفعل الماضي لا يقع خبر لعل، فلا يقال: لعل زيداً قام، ولكنَّ المشهور هو الجواز، نحو:

لعلِّي سمعتُ الذي تكبره<sup>(١)</sup>

تأوله بالحكاية.

وأيضاً لا يسدُّ الفاعل هنا مسدُّ خبر هذه الحروف كما فعلوا<sup>(٢)</sup> في المبتدأ

(١) لوف، ل: تنكره.

(٢) لم أعرف قائله ولم أعرف صدر البيت.

(٣) لوت: يسدّ.

وأجاز الأخصش وابن السراج<sup>(١)</sup>، فأجاز أن يقال: إن قائماً الزيدان<sup>(٢)</sup>، (قائماً) اسم  
 إن (الزيدان) فاعل ساد مسد الخبر، والأقرب أنه لا يجوز لعدم اعتماد الفاعل على  
 شيء يعمل به وأيضاً لا تدخل في خبر أكثرها الفاء على ما تقدم.  
 قوله: (إلا إذا كان ظرفاً).

استثناء عن قوله: (إلا في تقديمه).

ومعناه: أن الخبر، إذا كان ظرفاً، جاز تقديمه على الاسم نحو: إن في الدار  
 رجلاً. وإنما جاز في الظروف لا تساعدهم فيها بما لم يتسعوا في غيرها، حتى فصلوا بها  
 بين المضاف والمضاف إليه، واللذين هما في حكم اسم واحد كقوله:  
 ..... لله در اليوم من لأمها<sup>(٣)</sup>

وغیره<sup>(٤)</sup>.

(١) هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج من كبار النحاة أخذ عن المبرد وأخذ عنه أبو علي الفارسي  
 والسيرافي والرمثاني والزجاجي توفي سنة ٣١٦ هـ. نزهة الالباء: ١٨٦، وانباء الرواة ٣: ١٤٤، وبغية  
 الوعاة ١: ٩-١٠.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١: ٣١٠.

(٣) عجز بن عمرو بن قتيبة، وصدرة:

لما رأت سائيد ما استعبرت.

و(سائيد ما) اسم جبل أو نهر. والبيت من أبيات ثلاثة قالها الشاعر في خروجه مع امرئ القيس إلى  
 ملك الروم. ديوان عمرو بن قتيبة، تحقيق - خليل إبراهيم العطية - بغداد: ٧٣، والكتاب ١: ٩١، و ٩٩.  
 والمقتضب ١: ٣٧٧، وشرح المفصل لابن جهم ٣: ٢٠، والخزانة ٤: ٤٠٦، ومعجم البلدان ٥: ٦.

(٤) زيادة من ع، ف.

فَإِذَا جَازَ الْفَصْلُ بَهَا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالَّذِينَ هُمَا أَشَدُّ اتِّصَالًا مِنْ (إِنْ) بِاسْمِهَا، فَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِهَا أَوَّلَى، وَلِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ الظَّرْفُ عَلَيْهِ، لَامْتَنَعَ وَقَوْعُ اسْمِ إِنْ نَكْرَةً فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ نَكْرَةً، وَلَمْ يَكُنْ [دَعَاءً، وَكَانَ خَبْرُهُ ظَرْفًا] <sup>(١)</sup> وَجِبَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ، لَوْ لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ لَامْتَنَعَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ﴾ <sup>(٢)</sup>، فَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي النُّكْرَةِ جَازَ فِي الْمَعْرِفَةِ، لِلْأَطْرَادِ <sup>(٣)</sup>.

## رفع خبر إن

رأي البصريين ورأي الكوفيين :

وَأَعْلَمُ أَنَّ ارْتِفَاعَ خَبَرِ (إِنْ) بِ(إِنْ) إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ٢٣/ و / فَهُوَ مَرْتَفِعٌ بِمَا ارْتَفَعَ بِهِ عِنْدَ كَوْنِهِ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ وَلَا عَمَلٌ ((إِنْ) فِيهِ <sup>(٤)</sup>، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ نِسْبَةَ (إِنْ) إِلَى الْجُزْئَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ، لِاقْتِضَائِهَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَوْ عَمِلَ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لَزِمَ التَّرْجِيحُ مِنْ غَيْرِ مَرَجِّحٍ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

(١) ما بين المقتنين ساقط من ل، ومكانه بياض.

(٢) سورة المزمل: ١٢.

(٣) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٤) هذه إحدى مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ذكرها ابن الأنباري في الإيضاف ١: ١٠٣، وهي

المسألة ٢٢.



## خبر لا النافية للجنس

قوله: (و<sup>(١)</sup> خبر لا التي<sup>(٢)</sup> لنفي الجنس و<sup>(٣)</sup> هو المسند بعد دخولها).  
 اعلم أن لا التي لنفي الجنس تعمل عمل إن عند أهل الحجاز لمشايتها (إن)  
 من حيث أنها للنفي، و(إن) للإيجاب فحمل النقيض على النقيض كما حمل النظر  
 على النظر، أو<sup>(٤)</sup> من حيث أن (إن) لتحقيق الإثبات و(لا) لتحقيق النفي، فيكون  
 كل واحد منها نظير الآخر، فحمل النظر على النظر.  
 واعلم أنهم اختلفوا في رفع الخبر.  
 فقال قوم [إنه مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخولها، وهو قول سيبويه.  
 وذَهَبَ<sup>(٥)</sup> قوم<sup>(٦)</sup>] وَمِنْهُمْ الْأَخْفَشُ والمبرد إلى {<sup>(٧)</sup> أنه مرفوع بها<sup>(٨)</sup> كما كان  
 في (إن).

واحتج الأولون بأن (لا) مع اسمها مرفوع بالابتداء، فيكون الخبر أيضاً

(١) (الواو) ساقط من ع، ف، ل.

(٢) ساقطة من الأصل، ومن ف، ل.

(٣) ساقطة من ت، ف.

(٤) ساقطة من ت، ف.

(٥) في الأصل، وكذلك في ت، ز، ف، ل: قال.

(٦) ما بين المقتنين ساقط من الأصل.

(٧) ما بين المقتنين ليس له.

(٨) الكافية - فخر الرضي ١: ١١١، ومغني اللبيب ١: ٢٦٣.

مرفوعاً به<sup>(١)</sup>، وبأنَّ (إنَّ) أصلٌ في العَمَلِ فهي فرعٌ عليها، وَحَقُّ الفرع أن يكونَ منحطاً عن الأصلِ، فوجبَ أن لا تَعْمَلَ في الخبرِ لِئلا تلزَمَ التَّسْوِيَةُ بينَ الأصلِ والفرعِ<sup>(٢)</sup>.

واحتجَّ الآخرونَ بأنَّها تقتضي شيئين، وهما المسندُ، والمسندُ إليه وَكُلُّ ما اقتضى شيئين وَعَمِلَ في أحدهما، لا بُدَّ وَ<sup>(٣)</sup> أن يعملَ في الآخرِ وإلَّا لَزِمَ الترجيحُ من غيرِ مرجحٍ.

وأجابوا عن حجةِ الأولين:

أما عن الأول: فبأنَّ<sup>(٤)</sup> قالوا: لا نُسَلِّمُ أن (لا) مَعَ اسمِها إذا كان مرفوعاً بالابتداءِ كان مرفوعاً به، فإنَّ (إنَّ) مَعَ الإِسْمِ كَذَلِكَ، مَعَ أنَّ خَبْرَهُ ليس مرفوعاً بالابتداءِ.

وأما عَنِ الثَّانِي: فبأنَّ لا نُسَلِّمُ لزومَ التَّسْوِيَةِ بينَ الأصلِ، والفرعِ مِنْ كُلِّ الوجوهِ، وَأَمَّا مِنْ بَعْضِ الوجوهِ فَجَائِزٌ.

قال ابنُ الدَّهَّانِ<sup>(٥)</sup> في القُرَّةِ<sup>(٦)</sup>: فإنَّ<sup>(٧)</sup> كانَ عَمَلُهُ ظاهراً في وَصْفِ الإِسْمِ أو

(١) (به) ساقطة من الأصل.

(٢) الإنصاف ١: ٢٠٤، المسألة ٥٣.

(٣) (الواو) زائدة.

(٤) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: بأن.

(٥) هُذِمَتْ ترجمته ١: ٣٣٩.

(٦) هُذِمَ ذِكْرُهُ في ١: ٣٣٩.

(٧) في ت، ع، ل: أن.

في<sup>(١)</sup> الإِسْمِ كَانَ رَفْعُهُ بـ (لا)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَبِالْإِبْتِدَاءِ<sup>(٢)</sup>.  
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَنْفَرَعُ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذْهَبَيْنِ مَسْأَلَةً فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:  
 فَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْسِيمَ فِيهَا .....<sup>(٣)</sup>  
 فَمَنْ قَالَ بَانَ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ جَعَلَ (فِيهَا) خَبَرًا لَهَا.  
 وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بـ (لا) جَعَلَ (فِيهَا) خَبَرًا لِأَحَدِهِمَا، وَحَذَفَ خَبَرَ  
 الْآخَرَ.

وَإِنَّمَا مَثَلُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: (مِثْلُ لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفٍ فِيهَا<sup>(٤)</sup>) دُونَ مَا مَثَلُ بِهِ  
 سَائِرُ النَحْوِيِّينَ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ (ظَرِيفٌ) صِفَةً  
 لـ (رَجُلٍ)، وَلَا يَجُوزُ التَّمَثِيلُ بِالْمَحْتِمَلَاتِ، وَلِأَنَّ بَنِي<sup>(٥)</sup> تَمِيمٍ لَا يُشَبِّتُونَ<sup>(٦)</sup> الْخَبَرَ<sup>(٧)</sup>، فَلَوْ  
 تَمَثَّلَ بِمِثْلِهِ، لَتَوَهَّمُ، أَنَّهُ مُتَشَبِّعٌ فِي لُغَتِهِمْ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِجَوَازِ مِثْلِهِ عِنْدَهُمْ حَمَلًا عَلَى

(١) كلمة (في) ساقطة من ع.

(٢) في ع: بالابتداء.

(٣) صدر بيت لامية بن أبي الصلت، وعجزه في كتب النحو: وما فاهوا به أبداً مقيم  
 وفيه تلفيق من بيتين، والصواب:

فَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْسِيمَ فِيهَا      وَلَا حِينَ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
 وَفِيهَا لَحْنٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ      وَمَا فَاهُوا بِهِ هُمْ مُقِيمٌ

المليم: الذي يلام، والساهرة: الأرض. أمية بن أبي الصلت، للدكتور سميت عبدالغفور المدهني -  
 مطبعة العاني: ٢٧٢، ٢٧٤، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢: ٢٨٥، ضياء السالك ١: ٢٦١، حاشية الصبان

على الأشموني ٢: ١١.

(٤) (فيها) ساقطة من الأصل، ز، ع.

(٥) في الأصل، ولي ز: بنو.

(٦) في الأصل، ولي ت، ز: ينصبون.

(٧) شرح ابن حنبل ١: ١١٣، ولهجة قيم لغالب المطلبي - بغداد: ٢٥٤.

الصفة.

وَأَمَّا مَا تَمَثَّلَ بِهِ <sup>(١)</sup> لَمْ يَحْتَمِلِ الصِّفَةَ لِأَنَّ الْمُضَافَ الْمَنِي لَا يوصفُ بِمَنْصُوبٍ <sup>(٢)</sup>  
وَأَيْضاً إِنَّهُ <sup>(٣)</sup> تَوَهَّمَ أَنَّهُ مَمْتَنَعٌ فِي لُغَتِهِمْ فَهُوَ مَمْتَنَعٌ، فَلَا يَلْزُمُهُ مَا يَلْزُمُهُمْ.  
قَوْلُهُ: (وَيُحَذِّفُ <sup>(٤)</sup> كَثِيراً).

أَي: يَحْذِفُهُ <sup>(٥)</sup> الْحِجَازِيُّونَ كَثِيراً، نَحْو: لَا مَالٍ، وَلَا أَهْلَ.  
..... وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ <sup>(٦)</sup>.

و(لا إله إلا الله) <sup>(٧)</sup>.

أَي: لَا مَالٍ لَنَا، وَلَا أَهْلَ لَنَا، وَلَا فَتَى فِي الْوُجُودِ إِلَّا عَلِيٌّ وَلَا إِلَهَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا  
الله.

وَأَمَّا يَحْذِفُهُ الْحِجَازِيُّونَ كَثِيراً لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَجِيءُ هَذَا النَّفْيُ إِلَّا مُشْتَبِئاً عَلَى كَلَامٍ  
مُتَقَدِّمٍ، وَقَدْ ذُكِرَ فِيهِ الْخَبَرُ، فَكَأَنَّهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ أَهْلِ لَكَ؟ وَهَلْ مِنْ مَالٍ  
لَكَ؟

فَأَجَبْتُهُ بِقَوْلِكَ: لَا أَهْلَ وَلَا مَالٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْخَبَرِ، لِأَنَّ تَقْدِيمَ ذِكْرِهِ فِي

(١) (به) ساقطة من ت.

(٢) في ت: إلا بمنصوب.

(٣) في ع: إن كان.

(٤) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: وقد يحذف.

(٥) في ت، ع، ف: ويحذف.

(٦) عجز بيت لا يعرف قائله، وصدرة: لا سيف إلا ذو الفقار

وذو الفقار هو سيف الإمام علي عليه السلام. مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون -

الكويت: ١٠٥.

(٧) سورة الصافات: ٢٥، وسورة محمد صلى الله عليه وآله: ١٩.

السؤال أغنى عن ذكره في الجواب.

وعلى هذا<sup>(١)</sup> أيضاً كلمة الشهادة، كأنها في الأصل ردُّ على المنكر، وجواب لمن قال: هل في الوجود من إله غير الله، فقلت: لا إله إلا الله، ولا يحتاج إلى إعادة الخبر في الجواب، ولا يجوز أن يكون (الله) هو الخبر، لأنه معرفة، وهي لا تعمل في المعارف.

واعلم أن الإمام<sup>(٢)</sup> أورد إشكالاً على قول / ٣٣ ظ / النحويين بأن تقدير (لا إله إلا الله): لا إله في الوجود إلا الله، وهو أن هذا النبي عامٌ مُستغرقٌ فتقيده بالوجود تخصيصٌ له، وإذا كان كذلك لم يبق النبي على عموميه الذي هو المراد فيه، وإذا كان كذلك لم يكن هذا القول إقراراً واعترافاً<sup>(٣)</sup> بوحداية الله تعالى على الإطلاق.

وجوابه: أن نقول: لم قلتم: إن تقيده بالوجود إذا كان تخصيصاً له لم يبق النبي على عموميه الذي هو المراد، لأن المراد منه هو نفي وجود جميع الآلهة في الخارج إلا الله تعالى<sup>(٤)</sup>، وظاهر أن المراد<sup>(٥)</sup> يبق مع تقيده بالوجود، [على أن وجودها مُستلزمٌ لِنبي ذواتها]<sup>(٦)</sup> ويثبتونه أيضاً فيقولون: لا رجل أفضل منك، ولا أحد أفضل منك<sup>(٧)</sup>.

(١) كلمة (هذا) ساقطة من ل.

(٢) يريد بالإمام عبد القاهر الجرجاني وقد تقدمت ترجمته ١: ٢٧٤، وإشكاله الذي أشار إليه الشارح ورد

في دلائل الإعجاز: ٢٩٠ - ٢٩٤.

(٣) في ع: اعترافاً وإقراراً.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ع، ف، ل: إن هذا المراد.

(٦) ما بين المقتنين ساقط من ت، ع، ف، ل.

(٧) ما بين المقتنين ساقط من ل.

قوله: (وبنو تميم لا يشتونه).

أي: لا يشتونه إذا لم يكن ظرفاً، لأنه لو كان ظرفاً يشتونه نحو: لا رجل في

الدار.

[وفيه نظر، لاحتمال كون الظرف صفة عندهم فلا يلزم الجزم بثبوت الخبر إذا

كان ظرفاً عندهم<sup>(١)</sup>.

ويقولون: إنه من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك، فيقولون

في: لا رجل أفضل منك: إن أفضل نعت (رجل) حملاً على الموضع<sup>(٢)</sup>.

وإنما لم يحذفوا الخبر إذا كان ظرفاً، لأنه نائب عن الخبر، فلو حذفوه لزم

حذف النائب والمنوب، وهو مرفوض.

والبرد يجوز الأمرين<sup>(٣)</sup>، وقول الشاعر:

ولا كريم من ولدان مصبوح<sup>(٤)</sup>

.....

يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

(١) ما بين المعقتين ساقط من ع، ف.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧.

(٣) المقضب ٤: ٢٨٣.

(٤) هذا عجز بيت، صدره: إذا اللقاح غدت ملقاً أصيرتها

وجعل سبويه صدره: ورد جازرهم حرفاً مصرمة

والحرف: الناقة الصلبة. والمصرمة: المقطوعة اللبن، والمصبوح: الذي يُسقى الصبوح وهو شراب

الغداة. البيت ينسب إلى حاتم الطائي كما ينسب إلى أبي ذؤيب الهذلي وإلى رجل جاهلي من بني النبيت.

ينظر: ديوان حاتم الطائي - من مجموع خمسة دواوين - الوهبة: ١٢٣، والكتاب ١: ٣٥٦، والمقضب ٤:

٣٧٠، والمقصد ٢: ٨٠٣، والمفصل ٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٧، ووصف المباني: ٢٦٥.

وشرح شواهد المغني ٢: ١٧.

أحدُهما أن يكونَ (مصبوحٌ) <sup>(١)</sup> خبرَ (لا) والقائلُ تركَ طائِئَهُ وانتقلَ إلى لُغَةِ  
أهلِ الحِجَازِ.  
والثاني، أن يكونَ (مصبوحٌ) صفةً لقوله لا كريمَ حملاً على المحلِّ.

### اسم ما ولا المشبّهتين بليس.

قوله: (اسم ما ولا المشبّهتين بليس هو المسندُ إليه بعدَ دخولِهما).  
يعني أنَّ <sup>(٢)</sup> اسمَ (ما) و <sup>(٣)</sup> هو المسندُ إليه بعدَ دخولِها <sup>(٤)</sup>، واسمَ (لا) هو المسندُ  
إليه بعدَ دخولِ (لا)، فقوله: (هو المسندُ إليه) شاملٌ لِغيرِهِ، ولَمَّا قَالَ: (بعدَ دخولِها)  
خرجَ عنه غيرُهُ.

ثمَّ اعلم أنَّ (ما) و (لا) حرفانِ يَدْخُلانِ على الأسماءِ والأفعالِ وكانَ قياسُهما  
أنَّ لا يعملانِ عملاً، قياساً على سائرِ الحروفِ الداخلةِ على القَبِيلَيْنِ، غيرَ أنَّ  
الحِجَازِيَيْنِ يشبّهونَهُمَا بـ (ليس) ويرفَعونَ بِهِمَا الاسمَ، وينصبونَ الخبرَ، واللغةُ الأولى  
أقيسُ، وهي <sup>(٥)</sup> لغةُ بني تميمٍ <sup>(٦)</sup>، والثانيةُ أفصحُ وبها وردَ القرآنُ، نحو قوله تعالى:  
﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ <sup>(٧)</sup>، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ <sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل: المصباح.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت، ف: دخول ما.

(٥) في ع: هو.

(٦) الكتاب ١: ٢٨، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٧٣، والخصائص ١: ١٢٥ و ١٦٧، ولهجة تميم: ٢٤٤.

(٧) سورة يوسف: ٣١.

(٨) سورة المجادلة: ٢.

ووجهُ الشَّبهِ بينَ (ليسَ) وبينَ<sup>(١)</sup> (ما) و(لا) أنَّها جميعاً للنفي، والدخولِ على  
المبتدأ والخبر، لكنَّ مشابهةَ (ما) معَ (ليسَ)<sup>(٢)</sup> أكثرُ منَ مشابهةِ (لا) معَ (ليسَ)<sup>(٣)</sup>،  
لكونِ (ما) إنفي الحالِ كَليسَ، [ودخولِ الباءِ على خبرِها وَعَلَى خبرِ ليسَ، ودخولِها  
عَلَى المعرفةِ كَليسَ،]<sup>(٤)</sup> وَلَمَّا كَانَ مشابهةَ (ما) معَ (ليسَ)<sup>(٥)</sup> أكثرُ منَ مُشَابَهَةِ (لا) معَ  
(ليسَ)<sup>(٦)</sup> عملتُ (ما) عملَ (ليسَ)، نحو: ما زيدٌ قائماً، ولم تعملِ (لا) إلا شاذاً، ولهذا  
قال: (وهو في لا شاذٌ)، أي: عَمَلُ (لا) شاذٌ.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٧)</sup> قَدْ أَعْمَلَهَا بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ عَمَلَ (ليسَ)<sup>(٨)</sup> وَلَكِنْ فِي  
النِّكَرَةِ خَاصَّةً، كَقَوْلِهِ:

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بُرَاحٍ<sup>(٩)</sup>

(١) انظر ١: ٢٨٢.

(٢) في ت، ف، ل: بليس.

(٣) في ت، ف، ل: بليس.

(٤) ما بين المعقتتين ساقط من الأصل.

(٥) في ت، ف، ل: بليس.

(٦) في ت، ف، ل: بليس.

(٧) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العسكري له عدد من المؤلفات منها التبيان في  
اعراب القرآن توفي سنة ٦١٦ هـ. بغية الوعاة ١: ٣٨.

(٨) قال أبو البقاء: (ومحجوز أن تكون لا عاملة عمل ليس)، وكلامه مطلق غير مقيد. ينظر: التبيان ١: ١٦١.

(٩) البيت ينسب إلى سعد بن ناشب، وقال ابن الأثير البيت لسعد بن مالك يعرض بالحرث بن عباد.

الكتاب ١: ٣٥٨، وديوان الحماسة: ١٤٥، والمقتضب ٤: ٣٦٠، والتبيان في اعراب القرآن ٢: ١٠٩٧.

وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠٨، ولسان العرب - برج - ٣: ٢٣١، والجمع ٢: ١١٩، والخزانة ١: ٤٦٧.

و ٤: ٣٩.



أي: لا بُرَاحُ لي، بِمَعْنَى لَيْسَ لي بُرَاحٌ، وَمِمَّا أُنْشِدَ فِي ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ<sup>(١)</sup>:  
تَرَكَتَنِي حِينَ لَا مَالٌ أَعِيشُ بِهِ  
وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلَبْنَا<sup>(٢)</sup>

أي: لَيْسَ لي مَالٌ، وَقَوْلُ الْآخِرِ:

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا شَرٌّ بِدَائِمٍ<sup>(٣)</sup>

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٤)</sup> بَرَفِ الْحَيْنِ وَنَصْبِهِ وَجَرَّهُ<sup>(٥)</sup>  
وَالْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ بِالنَّصْبِ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيَةِ كَثَمَتْ فِي ثَمَّ وَرُبْتُ فِي رَبٍّ<sup>(٦)</sup>، أَمَّا

(١) يُنْظَرُ: الْحِجَّةُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارْسِيِّ، تَحْقِيقُ عَلِيِّ النَّجْدِيِّ نَاصِفٍ وَجَمَاعَتُهُ الْقَاهِرَةُ: ١٢٥.

(٢) الْبَيْتُ لِأَبِي الطَّفِيلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٠٠ هـ، مِنْ أَبْيَاتٍ يَرْتِي بِهَا ابْنَهُ (طَفِيلًا)، وَيُرْوَى (الْوَصْلُ) مَكَانَ (النَّاسِ) وَكَلَبَ مِنَ الْكَلْبِ وَهُوَ دَاءٌ يُشَبِّهُ الْجُنُونَ، وَكَلَبَ الزَّمَانَ: شَدَّتْهُ. وَقَالَ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ: (وَجَوَزَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ فِي (الْمَسَائِلِ الْمُنْشُورَةِ) الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثَ فِي (مَالِ) الْجَرِّ عَلَى الْإِضَافَةِ وَالرَّفْعِ عَلَى أَنْ يُضِيفَ حِينَ إِلَى الْمُجْتَمَلِ وَلَا عَامِلَةٌ عَلَى لَيْسَ وَالنَّصْبِ تَجْعَلُهُ كَمَا كَانَ مُبْنِيًّا وَلَا تَعْمَلُ الْإِضَافَةُ كَمَا تَقُولُ جَنَّتْ بِخَمْسَةِ عَشَرَ فَلَا تَعْمَلُ الْبَاءُ). الْكِتَابُ ١: ٣٥٧، وَالْحِجَّةُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارْسِيِّ: ١٢٥، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ١: ٢٣٩، وَالْمَعْمُوعُ ٣: ٢٣١، وَالْخَزَانَةُ ٤: ٣٩-٤٠.

(٣) الْبَيْتُ نَسَبَ إِلَى الْمُرْقُشِ السَّدُوسِيِّ وَإِلَى خَزَزِ بْنِ لُؤْذَانَ وَكِلَاهُمَا شَاعِرَانِ جَاهِلِيَّانِ بَعْدَ الْبَيْتِ:  
قَدْ خُطَّ ذَلِكَ فِي الزَّبُو  
رِ الْأَوَّلِيَّاتِ الْعِظَامِ  
لِسَانِ الْعَرَبِ - حَتَمَ - ١٥: ٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٦: ١٩٠.

(٤) سُورَةُ ص: ٣.

(٥) قَرَأَ الْمَجْمُورُ (وَلَاتِ حِينَ) بِفَتْحِ التَّاءِ وَنَصْبِ النُّونِ، وَقَرَأَ أَبُو السَّمَالِ بِضَمِّ التَّاءِ وَرَفْعِ النُّونِ، وَقَرَأَ عَمِيْنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ كَسْرِ التَّاءِ وَجَمْرُ النُّونِ، وَقَرَأَ أَيْضًا بِكَسْرِ التَّاءِ وَنَصْبِ النُّونِ. مُنْتَصَرِفٌ فِي شَوَاطِئِ الْقُرْآنِ: ١٢٩، وَالْبَحْرُ الْمُهَيْطُ ٧: ٢٨٣-٢٨٤، وَرُوحُ الْمَعَانِي لِلْأَكُوسِيِّ - طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ ٢٣: ١٤٩-١٥٠، وَعَمِيْنُ بْنُ عَمْرِو الْقُضَيْي: ١٥٦-١٥٧.

(٦) انْظُرْ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ عَمِيْنٍ ١: ١٠٧، وَالْمُهْنِيُّ الدَّانِي: ٤٥٢.

النصبُ فتقديرُهُ: وَلَاتٌ حِينَ نَحْنُ فِيهِ<sup>(١)</sup> حين مناصٍ<sup>(٢)</sup>، فالاسمُ محذوفٌ، إِلَّا أَنَّ عَمَلَ (لَاتٍ) مخصوصٌ بالحين كما أَنَّ نصبَ لدن مخصوصٌ بغدوة<sup>(٣)</sup>. وأما الجرُّ فهو قراءةُ عيسى بن عمر<sup>(٤)</sup>، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ جَعَلَهُ حَرْفَ جَرٍّ<sup>(٥)</sup> كقولهِ:

طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ / ٣٤ و / فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ<sup>(٦)</sup>

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ<sup>(٧)</sup> وَتَبْقِيَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى اعْرَابِهِ.

وَاسْتَبْعَدَ أَبُو عَلِيٍّ كَوْنَهُ حَرْفَ جَرٍّ وَقَالَ: إِنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى النَّثْنِ فَكَيْفَ يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ<sup>(٨)</sup>؟

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ لَاتَ فِعْلًا، كَمَا تَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ أَصْلَهُ لَيْسَ فَأُبْدِلَ الْأَلْفَ مِنَ الْيَاءِ وَالتَّاءِ مِنَ السَّيْنِ<sup>(٩)</sup> كَمَا أُبْدِلَ التَّاءُ مِنَ السَّيْنِ فِي النَّاسِ حِينَ يَقَالُ النَّاتُ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ:

إِنَّ لَاتَ نَافِيَةٌ<sup>(١٠)</sup> لِلْجَنْسِ، وَحِينَ مَنَاصٍ اسْمُهُ، وَخَبْرُهُ مُحذوفٌ<sup>(١١)</sup> وَهُوَ

(١) (نحن فيه) ليس في ل.

(٢) في الأصل وفي ز، ل: مناص.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٩.

(٤) مختصر في شواذ القرآن: ١٢٩، وعيسى بن عمر: ١٥٧.

(٥) قال ذلك الفراء، انظر: معاني القرآن ٢: ٣٩٧-٣٩٨.

(٦) البيت لأبي زيد الطائي. شعر أبي زيد الطائي - تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي - بغداد: ٣٠.

(٧) معاني القرآن صنعة الأخفش الأوسط ٢: ٤٥٤.

(٨) ذكر أبو علي (لات) في كتابه: المسائل الشيرازيات: ٥٣٩-٥٤٣.

(٩) هذا قول ابن أبي الربيع. انظر: الجني الداني: ٤٥٢.

(١٠) في ت، ع، ل: فيه نافية.

(١١) نسب في الجني الداني: ٤٥٤ إلى الأخفش.

ضَعِيفٌ، لَأَنَّ مَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَى الْحَيْنِ وَلَآئِنَّهُ يُنْقَضُ إِذَا رُفِعَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَأَنَّ<sup>(١)</sup>  
لَا<sup>(٢)</sup> وَلَا تَ لَا تَعْمَلَانِ أَصْلًا، فَلَوْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَبِإِضْمَارِ فَعِلٍ<sup>(٣)</sup>.

فَإِذَا تَقْدِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٤)</sup>: وَلَا أَرَى حِينَ مَنَاصٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ الْحَشَّابِ<sup>(٥)</sup>، لِاخْتِصَاصِ (لَا) بِالنِّكَرَةِ لِحَنِ قَوْلِ الْمُتَنَبِّي<sup>(٦)</sup>:

.....  
فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا<sup>(٧)</sup>

وَاعْلَمْ أَنَّ بَقِيَّةَ الْكَلَامِ عَلَى (مَا) وَ(لَا) وَشُرُوطَ أَعْمَالِهَا يَجِيءُ فِي الْمَنْصُوبَاتِ  
[إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى]<sup>(٨)</sup>.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ اسْمٌ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ وَلَمْ تَذْكُرْهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ بَابَ كَانَ مَعَ الْخَبَرِ فَعَلٌ تَأْمُّ مَسْنَدُهُ إِلَى اسْمِهِ فَيَكُونُ  
اسْمُهُ دَاخِلًا فِي الْفَاعِلِ، فَلَمْ يُحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهِ ثَانِيًا.

(١) (لَأَنَّ) ساقطة من: ع، ف.

(٢) لَا وَالْوَاوُ ساقطان من ت.

(٣) كتاب سيبويه - تحقيق عبدالسلام هارون ١: ٥٦، والأصول في النحو: ١١٢، والكشاف ٣: ٣٥٩،  
والبحر المحيط ٧: ٣٧٣، والجنى الداني: ٤٥٤، والمجمع ٢: ١٢٣.

(٤) سورة ص: ٣.

(٥) تقدمت ترجمته ١: ٢٦٣.

(٦) توفي أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي سنة ٣٥٤ هـ، تنظر مصادر دراسته في رائد الدراسة عن المتنبي  
تأليف كوركيس عواد وميخائيل عواد - دار الرشيد للنشر - بغداد - ١٩٧٩.

(٧) صدره:

إِذَا الْجَسُودُ لَمْ تُرَزَقْ خِلَاصًا وَمِنْ الْأَذَى

ديوان المتنبي - شرح المكبري - تحقيق مصطفى السقا وصاحبه - ط ١ - ٤: ٢٨٣.

(٨) ما بين المعلقين ليس في ف.

## المنصوبات

قوله: (المنصوباتُ هو ما اشتمل على عِلْمِ المفعوليّة).

أي: على النصب. إنّما قال هو لكونه عبارة عن ما في المعنى فجاز التذكير بهذا الاعتبار.

اعلم أنّ المنصوب إمّا مفعول، وإمّا مشبّه بالمفعول وإمّا مُشبّه بالمُشبّه.

## المفعول المطلق

قوله: (قَمِينَةُ المفعول المطلق).

فابتدأ بالمفعولات لكونها هي [الأصل في النصب]<sup>(١)</sup>، فالمفعول خمسة، لأنّه: إمّا أن يكون فعل الفاعل على الحقيقة. أولاً.

والأوّل: هو المفعول المطلق.

والثاني: إمّا أن يقع عليه فعل الفاعل. أولاً.

---

(١) لوت: النصب في الأصل.

والأول: هو المفعول به.

والثاني: إما أن يقع فيه.

أولاً.

والأول: هو المفعول فيه، وهو إن كان بحيث يفهم من صيغة الفعل فهو

الزمان، وإن لم يكن فهو المكان.

والثاني: إما أن يقع لأجله.

أولاً.

والأول: هو المفعول له، والثاني المفعول<sup>(١)</sup> معه.

قوله: (فمئة المفعول المطلق).

إما سمي مفعولاً مطلقاً إما لأنه هو المفعول بالحقيقة دون ما سواه. ألا ترى

أنك إذا قلت: ضربت زيدا فالضرب هو فعلك<sup>(٢)</sup> لا زيد وإما لعدم تقييده بحرف

من الحروف، نحو: المفعول به، وله، ومعه، وفيه.

وسمي مصدراً<sup>(٣)</sup> ليكون الفعل صادراً عنه، أي: مشتقاً عنه، خلافاً للكوفيين.

لنا أن نقول<sup>(٤)</sup> إن من شأن المشتق منه أن يكون معناه موجوداً في المشتق مع

مزيد شيء آخر.

(١) في ت: مفعول.

(٢) في ز: قولك.

(٣) في الأصل: مصدر.

(٤) في ت: يقولون.

فإذاً يجب أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر. ألا ترى أن معنى الضرب موجود في ضرب مع مزيد شيء آخر هو الزمان المعين؟ لأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل المقيد<sup>(١)</sup>، فكذلك المصدر أصل الفعل.

وقال الكوفيون: إنما سُمي مصدرًا لكونه صادرًا من الفعل ومشتقاً منه، واستدلوا على ذلك بأنه يصح لصحة الفعل، ويغتَلُّ باعتلاله، تقول: قاوم قواماً، فصَحَّ بِصِحَّةِ<sup>(٢)</sup> الفعل، وتقول: قام قياماً، فاعتَلَّ باعتلاله<sup>(٣)</sup>.

وبأن الفعل عامِلٌ فيه والعامِلُ<sup>(٤)</sup> أقوى من المَعْمُولِ، وأصل وبأن<sup>(٥)</sup> المصدر تأكيد للفعل، والتأكيد فرع المؤكِّد، والكلُّ ضعيف<sup>(٦)</sup>.

أما الأول: فلأننا لا نُسَلِّمُ أن اعتلال المصدر لا اعتلاله<sup>(٧)</sup> يدل على أن الفعل أصل في الاشتقاق، ألا ترى أن بعض الأفعال يعتَلُّ<sup>(٨)</sup> لا عِتِلَّ<sup>(٩)</sup> البعض، وليس أصلاً، فإن أغزيتُ أعلَّ باعلال يُغزي.

(١) في ف: للمقيد.

(٢) في ف: لصحة، وفي ل: المصدر لصحة الفعل.

(٣) في ع: لا اعتلاله.

(٤) (والعامل) ليس في ز.

(٥) في ع: باب.

(٦) يريد وكل ذلك ضعيف.

(٧) في ل: لا اعتلال الفعل.

(٨) في ز: ل: يعمل.

(٩) في ل: لا علال.

وَأَمَّا الثَّانِي: / ٣٤ ظ / فَلَا تَأْتِي لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَامِلَ أَصْلٌ، وَمُشْتَقٌّ مِنْهُ وَأَنَّ  
الْمَعْمُولَ فِرْعٌ وَمُشْتَقٌّ مِنَ الْعَامِلِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَفْعَالَ وَالْحُرُوفَ عَامِلَانِ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَا بِأَصْلٍ لِلْأَسْمَاءِ  
بِالتفسير الذي ذَكَرْتُمُ؟

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُؤَكَّدَ فِرْعٌ عَلَى الْمُؤَكَّدِ {أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ جَاءَنِي  
زَيْدٌ نَفْسُهُ؟ فَإِنَّ نَفْسَهُ لَيْسَ فِرْعًا عَلَى زَيْدٍ} <sup>(١)</sup> وَلَيْتَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُؤَكَّدَ فِرْعٌ <sup>(٢)</sup>،  
لَكِن <sup>(٣)</sup> لَمْ قُلْتُمْ بِأَنَّهُ مَتَى كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الْمُؤَكَّدِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ  
بُرْهَانٍ <sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (هُوَ اسْمٌ مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ).

قَوْلُهُ: (اسْمٌ مَا فَعَلَهُ) احْتِرَازٌ بِمَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَيْسَ بِاسْمِهِ،  
فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا نَحْوُ: ضَرَبَ ضَرَبَ زَيْدٌ، فَإِنَّ ضَرَبَ الثَّانِي هُوَ مَا فَعَلَهُ  
فَاعِلٌ فِعْلٍ مَذْكُورٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَيْسَ بِمَفْعُولٍ مُطْلَقٍ.

وَقَوْلُهُ: (مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ) احْتِرَازٌ مِمَّا لَمْ يَفْعَلْهُ فَاعِلٌ فَإِنَّهُ لَيْسَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا.

وَقَوْلُهُ: (فِعْلٍ مَذْكُورٍ) احْتِرَازٌ بِمَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ

(١) ما بين الحقتين ساقط من ع، ل.

(٢) ما بين الحقتين ساقط من ف.

(٣) في ل: ولكن.

(٤) في ل: ودليل.

مذكور، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، نَحْوُ: أَعْجَبَنِي أَعْجَابُكَ، فَإِنَّ الإِعْجَابَ <sup>(١)</sup> هُوَ اسْمٌ مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فَعِلَ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ لِفَعْلٍ <sup>(٢)</sup> مذكورٍ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فَعَلًا لِنَفْسِهِ.

وَقَوْلُهُ: (بِمَعْنَاهُ) <sup>(٣)</sup> احْتِرَازٌ عَنِ اسْمِ مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فَعِلَ مذكورٍ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ، نَحْوُ: كَرِهْتُ ضَرْبِي، فَإِنَّ ضَرْبِي وَإِنْ كَانَ إِسْمًا لِمَا فَعَلَهُ فَاعِلُ الْفِعْلِ الْمذكورِ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ، لِأَنَّ الضَّرْبَ لَيْسَ بِمَعْنَى الْكِرَاهِيَّةِ [، لَكِنْ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ النِّقَاطُ بِمِثْلِ قَوْلِنَا: كَرِهْتُ كِرَاهِيَّ الصَّدَقِ، الْحَدُّ عَلَى كِرَاهِيَّتِي مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ مُطْلَقٍ بَلْ هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ] <sup>(٤)</sup>.

وَقِيلَ: [يَرِدُ <sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ أَنْ <sup>(٦)</sup> ذَهَابُ فِي قَوْلِنَا: <sup>(٧)</sup> ذَهَبَ ذَهَابٌ شَدِيدٌ <sup>(٨)</sup>، اسْمٌ مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فَعِلَ مذكورٍ بِمَعْنَاهُ، فَيَدْخُلُ فِي الْحَدِّ وَلَوْ دَخَلَ فِي الْحَدِّ لَوَجِبَ نَصْبُهُ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَدِّهِ أَنْ يَعْرِفَ فَيَنْصَبَ، كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ تَعْرِيفِ الْفَاعِلِ لِيَعْرِفَ فَيَرْفَعُ. وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنْ نَقُولَ: سَلَّمْنَا أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْحَدِّ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ

(١) في ت، ع، ف، ل: اعجابك.

(٢) في الأصل: بفعل فاعل، وكلمة (لفعل) ساقطة من ز.

(٣) (بمعناه) ساقطة من ل.

(٤) ما بين المعقتنين ساقط من ع، ف، ل.

(٥) كلمة (يرد) ساقطة من ع، ف، ل.

(٦) كلمة (أن) ساقطة من الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٧) لوز: ان.

(٨) زيادة من ت، ع.



دَخَلَ فِي الْحَدِّ لَوْجَبَ نَصْبُهُ، لِجَوَازِ أَنْ يَوْجَدَ مَانِعٌ مِنْ نَصْبِهِ، وَهُوَ قِيَامُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، كَمَا أَنَّ الْمَفْعُولَ <sup>(١)</sup> يُحَدُّ لِيَعْرِفَ فَيَنْصَبُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَنْصَبْ إِذَا أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ.

[فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا <sup>(٢)</sup> ذَكَرَ فِي الْحَدِّ مَا يُنْبِئُ عَنْ عَدَمِ نَصْبِ هَذَا الْقِسْمِ؟

قُلْنَا: لِعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ مِنْ قَبْلُ أَنَّ <sup>(٣)</sup> الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ يُرْفَعُ إِذَا أُقِيمَ

مَقَامَ الْفَاعِلِ] <sup>(٤)</sup> فَلَوْ ذَكَرَ هَاهُنَا مَا يُنْبِئُ عَنْ ذَلِكَ لَوَقَعَ التَّكَرُّارُ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ: إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِالْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ فِعْلُهُ، نَحْوُ:

حَمْدًا وَشُكْرًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّهُ الَّذِي ذَكَرَهُ فَلَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مَطْلُوقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِالْاِتِّفَاقِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، هُوَ الْمَذْكُورُ لَفْظًا أَوْ

حَكْمًا، فَإِنَّهُ مَذْكُورٌ هَاهُنَا حَكْمًا.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَعُودَ وَيَقُولَ: فَإِنَّهُ مَنْتَقِضٌ بِالمُصَادِرِ الَّتِي لَا فِعْلَ لَهَا أَصْلًا فَضْلًا

عَنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مَذْكُورًا لَفْظًا أَوْ حَكْمًا نَحْوُ: دَفْرًا، وَبَهْرًا، وَأَفَّةً، وَوَيْحَةً،

وَوَيْلَةً <sup>(٥)</sup>، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا فِعْلٌ لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ حَدُّهُ الْمَذْكُورُ.

وَجَوَابُهُ أَنْ نَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا فِعْلٌ <sup>(٦)</sup>

(١) ساقطة من ت.

(٢) في ف: فهذا، وفي ل: هلا.

(٣) (قبل أن) ساقطة من ف.

(٤) ما بين المعنيتين ساقط من ت.

(٥) في ج، ف، ل: وويحة.

(٦) ما بين المعنيتين ساقط من ل.

بمعناها، ونحن<sup>(١)</sup> ما شرطنا في المفعول المطلق، إلا أن يكون له فعل بمعناه، وظاهر أن لكل واحد منها فعلاً بمعناه غير أن هذه مصادر لم تستعمل أفعالها.

فإن دُفِراً هو النتن، وبهراً إمّا بمعنى عجباً، وإمّا بمعنى تعساً<sup>(٢)</sup> وأفة ٣٥/ و/ بمعنى تضجراً، فكانه قيل: نتن نتنًا، وتعجب تعجباً، وتعس تعساً، وتضجر تضجراً. وأما ويحة وويسة وويلة وويبة<sup>(٣)</sup>، فهي مصادر لم توضع لها أفعال لكرهيتهم أن يبنوا منها فعلاً لا اعتلال عينا وفائها، وهي دعاء بالهلكة<sup>(٤)</sup> فكانه قيل أهلكه<sup>(٥)</sup> إهلاكاً، وحينئذ لم يتوجه النقض عليه بهذه الأشياء، ولا ينتقض هذا الحد أيضاً بالسوط في قوله ضربته سوطاً، فإنه لا يصدق عليه حده المذكور، لأن قولهم: إنه مفعول مطلق، قول مجازي، وذلك أن أصله: ضربته ضرباً بسوط<sup>(٦)</sup>، فحذف المصدر ثم حذف الجار، وأقيم آلة الضرب مقامه.

وقيل: على المجاز: إنه مصدر تسمية للسبب باسم المسبب. ولا ينتقض أيضاً بقولنا: ضربت ضرب الأمير، مع أن ضرب الأمير لا يصدق عليه حده المذكور<sup>(٧)</sup>، لأن قولهم: إنه مفعول مطلق، قول مجازي لأن تقديره: ضربت ضرباً مثل ضرب الأمير، فحذف الموصوف، وأقيم الصفة مقامه.

(١) قول: عن.

(٢) فت: تسعاً.

(٣) في الأصل: ويحة وويبه وويله، وفي ت: (وليه) مكان (ويبه)، (وويبه) ليس في ل.

(٤) فت: بالهلاكة.

(٥) الكلمة ساقطة من الأصل، وفي ع، ل: أهلك.

(٦) قول: بالسوط.

(٧) كلمة (المذكور) ساقطة من الأصل، ومن ت.

ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ فَصَارَ ضَرْبُ الْأَمِيرِ، فَقِيلَ  
بِمَجَازٍ: إِنَّهُ مُصَدَّرٌ تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ <sup>(١)</sup>.

فَهَذَا مَا أَمَكَّنَ لِي <sup>(٢)</sup> فِي دَفْعِ النُّقُوضِ، مِنْ هَذَا الْحَدِّ، لَكِنَّهُ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ النُّقُوضُ  
بِمَثَلِ قَوْلِنَا <sup>(٣)</sup>: كَرِهْتُ كَرَاهِيَّتِي، [فَأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى كَرَاهِيَّتِي أَنَّهُ] <sup>(٤)</sup> مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ <sup>(٥)</sup>  
فَعَلٍ مَذْكُورٍ بِعَنَاءِهِ، مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَفْعُولٍ مُطْلَقٍ <sup>(٦)</sup>، اللَّهُمَّ إِلَّا <sup>(٧)</sup> أَنْ يَزَادَ فِيهِ قِيدٌ آخَرٌ،  
وَهُوَ قَوْلُنَا: بَيَانًا لَهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ النُّحَوِيِّينَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ فِي قَوْلِنَا: خَلَقَ اللَّهُ الْعَالَمَ مَفْعُولٌ بِهِ إِلَّا  
عَبْدُ الْقَاهِرِ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بـ (أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ): إِنَّهُ مَفْعُولٌ <sup>(٨)</sup> مُطْلَقٌ <sup>(٩)</sup>،  
وَاحْتِجَّ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّا نَعْلَمُ الْعَالَمَ، مَعَ الشُّكِّ فِي كَوْنِهِ مَخْلُوقًا لِلَّهِ [إِلَى أَنْ نَعْلَمَ] <sup>(١٠)</sup> بِدَلِيلٍ  
مَنْفَصِلٍ، وَالْمَعْلُومُ مَغَايِرٌ لِمَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ، فَإِذَا كَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى خَالِقًا لِلْعَالَمِ غَيْرُ ذَاتِ  
الْعَالَمِ، فَإِذَا [لَا يَكُونُ] <sup>(١١)</sup> مَفْعُولًا مُطْلَقًا فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ، لِأَنَّ الْقَائِلَ

(١) في ل: شبهه.

(٢) (لي) ليست في الأصل.

(٣) (قولنا) ليست في ل.

(٤) في الأصل، وفي ز: فانها اسم، ت: فان كراهيتي، وفي ع: فأنه، وفي ل: فان كراهيتي اسم.

(٥) كلمة (فاعل) ساقطة من ل.

(٦) كلمة (مطلق) ساقطة من الأصل، ومن ز، ف.

(٧) كلمة (إلا) ساقطة من ل.

(٨) كلمة (مفعول) ساقطة من ل.

(٩) أسرار البلاغة للجرجاني - تحقيق: ه. ريتز، طبع استانبول: ٣٤١.

(١٠) في ت: أي نعلم.

(١١) في ت، ع، ف، ل: لم يكن.

قائلان، وبأننا نصف الله تعالى بالخلق، فلو كان الخلق نفس العالم لزم كونه تعالى موصوفاً بالعالم.

واحتج عبد القاهر على مطلوبه بأن المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر، نحو: ضربت زيدا، فإن زيدا كان موجوداً والفاعل [أوجد فيه] <sup>(١)</sup> الضرب، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل كان عدماً محضاً، والفاعل موجدُهُ، ومُخرِجُهُ <sup>(٢)</sup> منَ العدم <sup>(٣)</sup>، [كَذَلِكَ فَإِنَّ الْعَالَمَ] <sup>(٤)</sup> كان عدماً محضاً، فالله تعالى <sup>(٥)</sup> أَخْرَجَهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ <sup>(٦)</sup>، والحق الخوض في حقائق هذه <sup>(٧)</sup> المسائل يقتضي تدقيقاً عظيماً لا يليق بهذا الفن.

## أقسام المفعول المطلق

قوله: (ويكون <sup>(٨)</sup> للتأكيد والنوع والعدد).

أي: المصدر إما للتأكيد وإما للنوع والهيئة، وإما للعدد:

(١) في الأصل. وفي ز: فيه أوجد.

(٢) في ف. ل: يوجده ويخرجه.

(٣) زاد في ل: إلى الوجود.

(٤) في ت. ز. ع. ف. ل: والعالم كذلك فأنه.

(٥) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٦) أسرار البلاغة: ٣٤١.

(٧) في ل: مثل هذه.

(٨) في الأصل. وفي ت. ز. ع. ف: وقد يكون.

(٩) زيادة من ت.

فَالأَوَّلُ، هُوَ الَّذِي لَا تَزِيدُ دَلَالَتُهُ عَلَى دَلَالَةِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: جَلَسْتُ جُلُوساً. فَإِنْ جُلُوساً لَيْسَ <sup>(١)</sup> مَدْلُولُهُ زَائِداً عَلَى مَدْلُولِ الْفِعْلِ، بَلْ نَاقِصاً.

وَالثَّانِي: يَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْفِعْلِ، هُوَ [عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> بِاسْمٍ خَاصٍّ، نَحْوُ: رَجَعَ الْقَهْقَرَى، فَإِنَّ الْقَهْقَرَى <sup>(٣)</sup> دَلَّتْ <sup>(٤)</sup> عَلَى نَوْعٍ خَاصٍّ مِنْ أَنْوَاعِ الْفِعْلِ] <sup>(٥)</sup> وَهُوَ الرُّجُوعُ الْخَاصُّ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلُهَا عِنْدَ سَبِيوِيهِ <sup>(٦)</sup>، لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الرُّجُوعِ. فَلَمَّا تَعَدَّى رَجَعَ إِلَى الرُّجُوعِ الَّذِي هُوَ جَنْسٌ عَامٌّ يُعَدَّى إِلَى نَوْعِهِ الَّذِي هُوَ الْقَهْقَرَى، لَكُونِهِ دَاخِلاً تَحْتَهُ. وَكَذَا الْقَوْلُ فِي قَعْدِ الْقَرْفُصَاءِ، وَاشْتِمَلِ الصَّمَاءِ.

و <sup>(٧)</sup> قَالَ الْمَبْرَدُ: إِنَّ الْقَهْقَرَى وَالصَّمَاءَ، وَالْقَرْفُصَاءَ وَمِثْلَهَا <sup>(٨)</sup>، صِفَاتٌ لِمَصَادِرٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَتَقْدِيرُهُ: رَجَعَ الرُّجُوعَ الْقَهْقَرَى، وَقَعْدَ الْقَعْدَةِ الْقَرْفُصَاءِ، وَاشْتِمَلِ الْاِشْتِمَالَةَ <sup>(٩)</sup> الصَّمَاءَ <sup>(١٠)</sup>.

(١) في ت، ف، ل: لم يكن.

(٢) في ل: عليها.

(٣) (فان القهقري) ساقطة من: الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٤) في ت: يدل.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٦) قال سبوي: (واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه... فمن ذلك: قعد القرفصاء واشتمل الصماء ورجع القهقري، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه). الكتاب ١: ١٥.

(٧) (الواو) ليس في ع.

(٨) كلمة (ومثلها) من الأصل ومن ع، ل، ولم ترد في النسخ الأخرى.

(٩) في ت: اشتمالة.

(١٠) الكافية - شرح الرضي ١: ١١٥.

والحق ما قاله سيبويه، لعدم الاحتياج إلى هذا الإضمار.  
والثاني: أن يدل على النوع بصفة، مع وجود المصدر، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً  
شديداً.

والثالث: أن يدل على النوع مع عَدَم المصدر، نحو: ضَرَبْتُ أَيَّ ضَرْبٍ أَي:  
كامل. والحق أنه صفة لمصدر محذوف، وليس بمصدر إلى ضَرْبَتُهُ ضرباً أَيَّ ضَرْبٍ،  
وكذا / ٣٥ ظ / ضَرْبَتُهُ أنواعاً مِنَ الضَّرْبِ، وَضَرْبَتُهُ ضَرْبُ الأَمِيرِ اللَّصِّ، أَي:  
ضَرْبَتُهُ مِثْلُ ضَرْبِ الأَمِيرِ اللَّصِّ، لَأَنِّي لَا أَفْعَلُ فَعْلَ غَيْرِي.

والرابع: أن يدل على النوع بتعريف العهد، مِثْلُ ضَرَبْتُ الضَّرْبَ الَّذِي تَعْلَمُهُ،  
[أَي: ضَرْبَتُهُ<sup>(١)</sup> مِثْلُ الضَّرْبِ الَّذِي تَعْلَمُهُ،<sup>(٢)</sup>] وبالحقيقة راجع إلى ما يدل على  
النوع بصفة، مع حذف المصدر.

وَأَمَّا الثالث، وَهُوَ الَّذِي لِلْعَدَدِ، فَهُوَ الَّذِي يُصَاغُ لِلْمَرَاتِ، نَحْو: ضَرَبْتُهُ  
ضَرْبَةً<sup>(٣)</sup> أَوْ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ ضَرْبَاتٍ.

قوله: (فَالأَوَّلُ لَا يَثْنِي وَلَا يَجْمَعُ بِخِلَافِ أُخْرَاهِ).

وَأِنَّمَا لَمْ يَثْنِ الأَوَّلُ، وَلَمْ يَجْمَعْ، لِتَعَدُّ الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهِ، لِأَنَّ المُرَادَ مِنَ الثَّنِيَةِ  
ضَمُّ<sup>(٤)</sup> أَمْرَيْنِ مَتَمِيزَيْنِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْجَمْعِ ضَمُّ أَشْيَاءَ مَتَمِيزَةٍ، بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَإِذَا

(١) لوف، ل: ضربة ضرباً.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) في الأصل: ضرباً.

(٤) لوت: جمع.

كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَكُنْ تَثْنِيَةُ الْأَوَّلِ وَلَا جَمْعُهُ، لِعَدَمِ وَجُودِ شَيْئَيْنِ، أَوْ أَشْيَاءَ مُتَمَيِّزَةٍ  
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ، لَكُونَ الْأَوَّلِ لِلْحَقِيقَةِ الْمَشْرُوكَةِ، وَهِيَ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا  
وَاحِدَةً لِتَعْدُدَ أَفْرَادَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهِ، وَ<sup>(١)</sup> «أَمَّا جَوَازُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ» <sup>(٢)</sup> فِي الثَّانِي  
وَالثَّالِثِ فَظَاهِرٌ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ الثَّانِيَّ لِلنَّوْعِ فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ نَوْعٌ آخَرُ حَصَلَ سَبَبُ التَّثْنِيَةِ  
وَالْجَمْعِ، وَقُصِدَ أَحَدُهُمَا فَوَجَبَ التَّثْنِيَةُ أَوِ الْجَمْعُ.

وَلِأَنَّ الثَّالِثَ لِلْعَدَدِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ عَدَدَانِ وَجَبَتِ التَّثْنِيَةُ وَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَعْدَادُ  
وَجَبَ الْجَمْعُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَقْسَمُ بِاعْتِبَارِ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ<sup>(٤)</sup>: الْمَصْدَرُ إِمَّا مَبْهُمٌ أَوْ<sup>(٥)</sup>  
مَوْقُوتٌ، وَالْمَبْهُمُ هُوَ الَّذِي لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى التَّأَكِيدِ فَقَطْ، وَالْمَوْقُوتُ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا دَلَّ  
عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَعَ زِيَادَةٍ، وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ قَدْ تَكُونُ عَدَدًا، وَقَدْ تَكُونُ صِفَةً، وَأَصْلُ  
التَّوْقِيتِ التَّحْدِيدُ فِي الْوَقْتِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِهِ اتِّسَاعًا.  
قَوْلُهُ<sup>(٦)</sup>: «وَقَدْ يَكُونُ بَغَيْرِ لَفْظِهِ».

أَيُّ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ قَدْ يَكُونُ بَغَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوُ: قَعَدْتُ جُلُوسًا، لِأَنَّ  
شَرْطَهُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَاهُ سِوَاهُ كَانَ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

(١) (الواو) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) (والجمع) ليس في ز.

(٣) في ت: ظاهر.

(٤) في ت: حال.

(٥) في ت، ع، ل: وأنا.

(٦) في ف: وقوله.

ويظهر من هذه الأبحاث أنه قد<sup>(١)</sup> يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه على أن يكون مفعولاً مطلقاً، وذلك على ضربين: مصدر وغير مصدر لما كان مصدراً فهو على ضربين:

ضرب يكون من لفظ الفعل وحروفه، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِلاً﴾<sup>(٣)</sup>.

وضرب لا يكون من لفظ الفعل وحروفه، نحو: حَبَسْتُ مَنَعاً، وَجَلَسْتُ قُعُوداً.

وما كان غير مصدر<sup>(٤)</sup> كقولك: ضربته أنواعاً من الضرب وأي ضرب.

### العامل في المفعول المطلق

ثم أعلم أن المفعول المطلق إن كان مصدر الفعل مذكوراً<sup>(٥)</sup> أو مقدراً<sup>(٦)</sup> فلا خلاف في أن العامل فيه ذلك الفعل لقوة دلالة عليه، وإن لم يكن مصدر الفعل شأنه ما ذكرناه، فإن كان مصدراً سواء كان من لفظه وحروفه أو لم يكن، فذهب

(١) ساقطة من ت.

(٢) سورة نوح: ١٧.

(٣) سورة المزمل: ٨.

(٤) في الأصل: مصدره.

(٥) في الأصل: ولوت، ز، ع، ل: مذكور.

(٦) في الأصل: ولوت، ز، ل: مقدّر.



الأكثرُونَ إلى أَنَّ العَامِلَ فِيهِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ <sup>(١)</sup> رَأْيُ الْمُبَرِّدِ، وَأَبِي سَعِيدِ السِّيرَافِيِّ <sup>(٢)</sup>، وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ مِنْ لَفْظِهِ فَيَقُولُونَ: (تَبَيَّلًا) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبَيَّلًا﴾ <sup>(٣)</sup> مَنْصُوبٌ بِـ (تَبَيَّلَ)، وَكَذَلِكَ فِي ﴿نَبَاتًا﴾ <sup>(٤)</sup> مَنْصُوبٌ بِـ (يُنْبِتُ) <sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ (مَنْعًا) فِي: حَبَسْتُ مَنْعًا مَنْصُوبٌ بِـ (مَنْعْتُ)، وَهُوَ اخْتِيَارُ سَيَبَوِيهِ <sup>(٦)</sup>.

وَهَذَا الْقَوْلُ <sup>(٧)</sup> مُنَاقِضٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ فِي: رَجَعَ الْقَهْقَرَى.  
وَأَمَّا الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَصْدَرٍ <sup>(٨)</sup>، نَحْوُ ضَرْبَتُهُ أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ وَأَيُّ ضَرْبٍ <sup>(٩)</sup>،  
وَأَيُّمَا ضَرْبٍ فَتَعْمَلُ <sup>(١٠)</sup> فِيهِ الْأَفْعَالُ الَّتِي قَبْلَهَا، بِإِلَّا خِلَافٍ، وَانْتِفَائِهَا عَلَى الْمَصْدَرِ.  
وَالْحَقُّ هَاهُنَا <sup>(١١)</sup> أَنَّهَا صِفَاتُ الْمَصَادِرِ، وَقَدْ حُذِفَتْ مُوصُوفَاتُهَا، وَكَأَنَّهُ إِذَا  
قَالَ: ضَرْبَتُهُ أَنْوَاعًا مِنَ الضَّرْبِ، وَأَيُّ ضَرْبٍ، فَقَدْ قَالَ: ضَرْبَتُهُ ضَرْبًا مُتَنَوِّعًا، أَيْ:

(١) كلمة (هو) ساقطة من ف.

(٢) المقتضب ٣: ٢٣٥، والكافية - شرح الرضي ١: ١١٦.

(٣) سورة المزمل: ٨.

(٤) سورة نوح: ١٧.

(٥) الذي في الآية الكريمة: أنبت.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٤، والكافية - شرح الرضي ١: ١١٦.

(٧) قول: تقطع.

(٨) قول: المصدر.

(٩) (وأي ضرب) ليس قول.

(١٠) قول: ع: فهو يصل.

(١١) قول: فيها.

مُخْتَلَفًا، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا.

## حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق

قوله: (١) **يُحَذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةِ جَوَازًا**.

اعلم أن الفعل الناصب للمفعول المطلق يحذف إذا قام عليه دليل إما جوازاً وإما وجوباً.

فأما جوازاً فكقولك للقادم من سفره: خير مقدم، وللغضباني: (غضب الخيل على اللجيم) (٢) ولئن لا يفي بعداته:

..... مواعيد عرقوب (٣) ..... (٤)

وإن شئت أظهرت الفعل في هذه المواضع، وإن شئت حذفته.

(١) في ل: وقد.

(٢) يضرب لمن غضب على من لا ذنب له، ولمن غضب غضباً لا يضرب. المستقصى في أمثال العرب للزحشرى، طبع بيروت ١٧٧٠: ٢.

(٣) في ل: عن قوب.

(٤) هذا جزء من بيت للشماخ وقامه:

وواعدتني مالا أحاول نفقه      مواعيد عرقوب أخاء بهترب  
وهروى للأشجعي:

وعدت وكان الخلف منك سجة      مواعيد عرقوب أخاء بهترب

وعرقوب هذا وعد وعداً فأخلف لضرب به المثل، ويترى بالناء موضع قرب الجملة، وهروى

(بهترب) مكان (بهترب). الكتاب ١: ١٢٧، والمصانص ٢: ٣٠٧، ومجمع الأمثال ٢: ٣١١، وشرح

المفصل لابن معيش ١: ١١٣.

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَرْفَعُ<sup>(١)</sup> هَذَا كُلَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ: قَدُومُكَ خَيْرٌ مَقْدَمٍ، وَغَضَبُكَ  
غَضَبُ الْخَيْلِ عَلَى اللَّحْمِ، وَعِدَاتُكَ / ٣٦ و / مَوَاعِيدُ عُرُقُوبٍ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَوُجُوباً سَمَاعاً)، عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ يُحَذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ  
جَوَازاً)، وَالْمَصْدَرُ الَّذِي يُحَذَفُ فِعْلُهُ وَجُوباً ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا سَمَاعِيٌّ، وَالْآخَرُ قِيَاسِيٌّ.

فَالسَّمَاعِيُّ نَحْوُ: سَقِيّاً وَرَغِيّاً، وَخِيبَةً، وَجَدْعاً، وَعَقْرّاً، وَبُؤْساً وَبُعْداً،  
وُسْحَقاً، وَجَهْرّاً، وَشُكْرّاً لَا كُفْرّاً<sup>(٣)</sup>، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا سَمَاعِيّاً لِلْعِلْمِ  
بِوُجُوبِ حَذْفِهَا بِالسَّمَاعِ، وَأَمَّا لِمِيَّةُ<sup>(٤)</sup> وَجُوبِ حَذْفِهَا، فَهِيَ كَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ<sup>(٥)</sup>، فَلَمَّا  
حَذَفُوا أَفْعَالَهَا لِلتَّخْفِيفِ جَعَلُوا الْمَصَادِرَ كَالْعَوَاضِ مِنَ الْأَفْعَالِ<sup>(٦)</sup>، فَوُجُوبُ حَذْفِهَا  
مُعَلَّلٌ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَبِكَوْنِ الْمَصَادِرِ عَوَاضاً مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ، إِذْ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِكَ:  
سَقِيّاً مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِكَ: سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيّاً.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُكُمْ: حَمْدُهُ<sup>(٧)</sup> حَمْداً، وَشُكْرُهُ<sup>(٨)</sup> شُكْرّاً، وَغَيْرُ ذَلِكَ مَبْطُلٌ

(١) فِي ف: رَفَعَ.

(٢) فِي ل: عَنْ قُوبٍ.

(٣) زَادَ فِي ف، ل: وَغَضَباً.

(٤) مَرْفَعَةُ اللَّمَّةِ لَهَا تَقْدِيمٌ.

(٥) زَادَ فِي ت، ع، ل: وَذَلِكَ أَنَّهَا مَصَادِرُ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا.

(٦) قَالَ سَمُورِي: وَأَمَّا اخْتِزَالُ الْفِعْلِ هَاهُنَا لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي بَابِ  
الدَّعَاءِ. الْكِتَابُ ١: ١٦٠.

(٧) فِي ت: حَمَدَتُ اللَّهِ، وَفِي ف: حَمَدَتِ.

(٨) فِي ت: شَكَرَتُ اللَّهَ، وَفِي ف: شَكَرَتِ.

**لعلكم: إن أفعالها واجبة المذهب.**

قُلْنَا: لِمَنْ؟ "قول: إنها واجبة الحذف عند استعمال مصادرها مع اللام نحو: خذ آله، وشكر آله، وأنتم ما يسمي التخلّف فيه". و"قول: إنها واجبة الحذف عند بعضهم، وحينئذ استعمال الفعل يكون بناءً على مذهب القوم الآخر، ومنهم من يرفسها.

قال الشاعر بمفأ أسدا<sup>(١)</sup>، أنشدته سهره<sup>(٢)</sup> :

أَفَامْ وَأَقْوَى ذَاتُ نَوْمٍ وَخَيْتُ

لَاؤَلُ مَنْ يَلُوقُ وِشْرًا مُبَشِّرًا<sup>١١</sup>

وَقَالَ الْآخَرُ:

فَجَبَّ يَسْأَلُكَ فَضِيَّةً وَأَفَانِي

فِيكُمْ مِّنْ يَّأْتِيهِ الْغَمُ الْكَبِيرُ ۝

(۱) کتب (۲) اوراق و خط

(١١) قوله (و) من الأصل والحال من روحه ولم يرد في قوله (و)

نیو یارک

1

124-1-1000

أني أمرٌ أعجبُ. قَالَ سيبويه: سمعنا بعضَ العربِ الموثوقِ بِهِ، يُقَالُ لَهُ: كيف أصبحتَ؟

فيقول: حمدُ الله، وثناءٌ عليه.

كَأَنَّهُ قَالَ: شَأْنِي <sup>(١)</sup> حمدُ الله <sup>(٢)</sup>.

قوله: (وقياساً في مواضع) <sup>(٣)</sup>.

إِنَّمَا جَعَلَ هَذَا الْقِسْمَ قِيَاساً وَالْقِسْمَ <sup>(٤)</sup> الْأَوَّلَ سَمَاعِيّاً، لِإِمْكَانِ الْوُقُوفِ هَاهُنَا عَلَى ضَابِطَةٍ كَلِمَةٍ بِالِاسْتِقْرَاءِ وَ<sup>(٥)</sup> يَجِبُ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ وَجُودِهَا دُونَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

قوله: (منها) <sup>(٦)</sup> مَا وَقَعَ مُثَبِّتاً بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ أَنَّ عِلَّةَ وَجُوبِ حَذْفِ الْفِعْلِ هَاهُنَا مَا ذَكَرْنَاهُ فِي السَّمَاعِيِّ.

فَقَوْلُهُ: (مَا وَقَعَ مُثَبِّتاً) احْتِرَازٌ مِمَّا وَقَعَ مَنفِيّاً، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ سَيِراً فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ

هَذَا الْقَبِيلِ لَجَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ مَعَهُ.

وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ نَفْيٍ) احْتِرَازٌ مِنْ مُثَبِّتٍ بَعْدَ غَيْرِ نَفْيٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَحْسُنُ فِيهِ،

(١) في ع: أمري، وفي ف، ل: أمري وشأني.

(٢) الكتاب ١: ١٦٦.

(٣) في ز: وحذفه قياساً في مواضع.

(٤) (والقسم) ليس في ز، ل.

(٥) (الواو) ساقط من الأصل.

(٦) في الأصل، وليت، ز، ع، ف: لهنها.

لجواز استعمال الفعل مَعَهُ، نحو: زيدا سيرا<sup>(١)</sup>.

وقوله: (أو معنى نفي) ليدخل فيه مثل<sup>(٢)</sup> قولك: إنما أنت سيرا فإنه يحسن فيه، لكونه بمعنى: ما أنت إلا سيرا.

قوله: (داخل على اسم) احتراز عن نفي داخل على فعل، نحو: ما سرت إلا سيرا، فإنه ليس من هذا القبيل.

وقوله: (لا يكون خبراً عنه) احتراز عن المثبت الذي وقع بعد معنى نفي داخل على اسم يكون خبراً عنه، نحو: ما سيري إلا سيراً شديداً، فإنه ليس من هذا القبيل، فتى وجد هذا<sup>(٣)</sup> الضابط في المصدر وجب حذف فعله، نحو: ما أنت إلا سيرا، فإن سيرا مثبت بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه، وكذلك ما أنت إلا سير البريد.

قوله: (أو وقع مكرراً)، نحو: قولك<sup>(٤)</sup>: زيد ضرباً ضرباً<sup>(٥)</sup>.

أي: يجب حذف الفعل إذا وقع المصدر مكرراً في موضع خبر عن شيء لا يصلح أن يكون خبراً عنه، نحو: زيد ضرباً ضرباً، فإنه وقع مكرراً في موضع خبر زيد، ولم يصلح أن يكون خبراً من زيد، وإذا كان كذلك لم يرد عليه قوله

(١) زياده مرتب، ع، ف.

(٢) كلمة (مثل) ساقطة مرتب، ر، ع.

(٣) ساقطة مرتب.

(٤) ساقطة مرتب.

(٥) (نحو قولك زيد ضرباً ضرباً) السري.

تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾<sup>(١)</sup> لَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ.

قوله: (وَمِنْهَا مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِأَثَرِ مَضْمُونٍ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ إِلَى آخِرِهِ).

إشارة إلى باب آخر من هذا القسم، له ضابط، وهي أن تتقدم جملة متضمنة فوائدها، فإذا ذكرت فوائدها بالفاظ المصادر وجب حذف أفعالها للاستغناء عنها ليكون اللفظ الأول / ٣٦ ظ / دالاً عليها.

فقوله: (مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً) احتراز مما لم يقع تفصيلاً، نحو: ضربت ضرباً، فإنه ليس من هذا الباب.

و<sup>(٢)</sup> قوله: (لَأَثَرِ مَضْمُونٍ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ) احتراز مما وقع تفصيلاً لما<sup>(٣)</sup> لم يكن كذلك، فإنه ليس مما نحن فيه، نحو: زيد سافر<sup>(٤)</sup> سافراً قريباً، أو سافراً بعيداً، فعند حصول هذا<sup>(٥)</sup> الضابط وجب حذف الفعل كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

فقوله: ﴿فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾<sup>(٧)</sup> تفصيل لأثر مضمون جملة متقدمة،

(١) سورة الفجر: ٢١.

(٢) (الوار) ساقط من ت، ل.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) في ل: يسافر.

(٥) (هذا) ساقطة من ت.

(٦) سورة محمد: ٤.

(٧) في الأصل، وفي ع، ف: إذا.

(٨) سورة محمد ﷺ: ٤.

وَهِيَ ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾<sup>(١)</sup>، وَمَضْمُونُهَا شَدُّ الْوَثَاقِ، وَأَثَرُهُ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ.

وَأَمَّا وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ، وَهُوَ تَمْنُونٌ، وَتَقْدُونُ، لِأَنَّ شَدَّ الْوَثَاقِ مُتَضَمِّنٌ لِفَوَائِدَ مِنْ مَنْ أَوْ اسْتَوْثَاقٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ فِدَاءٍ، أَوْ قَتْلِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَمَّا ذُكِرَتْ<sup>(٣)</sup> تِلْكَ الْمَعَانِي بِالْفَافِ الْمَصَادِرِ، اسْتُغْنِيَ عَنْ ذِكْرِ أَفْعَالِهَا.

قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ<sup>(٤)</sup> إِلَى آخِرِهِ).

هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى قِسْمٍ آخَرَ مِنْ أَقْسَامِ الْقِيَاسِيِّ، وَضَابِطُهُ أَنْ تَتَقَدَّمَ قَبْلَ الْمَصْدَرِ جُمْلَةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى اسْمٍ بِمَقْنَاهُ، وَعَلَى مَنْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى أَيْ عَلَى صَاحِبِهِ، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ لِلتَّشْبِيهِ.

فَقَوْلُهُ: (لِلتَّشْبِيهِ)<sup>(٥)</sup> احْتِرَازٌ [إِمَّا لَمْ يَقَعْ لِلتَّشْبِيهِ، بَعْدَ الْمُفْرَدِ<sup>(٦)</sup>، كَقَوْلِكَ: لِزَيْدٍ صَوْتُ صَوْتٌ<sup>(٧)</sup> حَسَنٌ].

وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ جُمْلَةٍ) احْتِرَازٌ<sup>(٨)</sup> [مِمَّا يَقَعُ لِلتَّشْبِيهِ<sup>(٩)</sup> بَعْدَ الْمُفْرَدِ كَقَوْلِكَ: الصَّوْتُ

(١) سورة محمد: ٤.

(٢) في ل: استرقاق.

(٣) في ت: ذكر.

(٤) زاد في ت: (علاجاً بعد جملة) والعبارة في مجموع مهمات المتن: ٢٨٨. وسيذكر المؤلف فيها بعد أنه أطلع بعد تأليف البسيط على نسخ من الكافية فيها كلمة (علاج). انظر ١: ٣٩٩. وزاد في ف: بعد جملة.

(٥) في ت، ع: للتشبيه.

(٦) (بعد المفرد) ليس في ف، ل.

(٧) كلمة (صوت) الثانية ساقطة من ذ.

(٨) ما بين المعفتين ساقط من ت، ع.

(٩) في ت: لغير التشبيه.



صوت حمار فإنه ليس من هذا القبيل.

وقوله: (مشملة على اسم بمعناه) احتراز مما يقع للتشبيه بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعنى المصدر، فإنه ليس من هذا القبيل، نحو: مررت فإذا له ضرب صوت حمار.

وقوله: (وصاحبه) احتراز من الذي للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه، ولكن غير مشتملة على صاحبه، فإنه ليس مما نحن فيه، نحو: مررت به<sup>(١)</sup> فإذا له<sup>(٢)</sup> صوت صوت حمار، وإذا حصل هذا الضابط، وجب حذف الفعل، للاستغناء عنه، بما في الجملة المتقدمة من الدلالة عليه من<sup>(٣)</sup> وقوع لفظ موقعة نحو: مررت فإذا له صوت صوت حمار، فإن (صوت حمار) للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه، وصاحبه.

وإنما اشترط<sup>(٤)</sup> أن تكون مشتملة على صاحبه، لأن الفعل الذي يقدر لنصب المصدر لا بد أن ينسب إلى فاعله، وهو غير معلوم حينئذ، وسيبويه لا يشترط ذلك، لأن نصب المصدر، عنده، بالإسم الذي بمعنى المصدر<sup>(٥)</sup> فإن (الصوت) في

(١) (ه) ساقطة من الأصل، ز، ع، ف، ل.

(٢) (ه) ساقطة من ل.

(٣) (من) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (اشترط) ساقطة من ز.

(٥) جعله سيبويه تحت باب: ما ينتصب له المصدر المشبه به على إضمار الفعل المترك إظهاره. وذلك قوله:

قَوْلِكَ: لَهُ صَوْتُ نَاصِبٌ لِلْمَصْدَرِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ سَيَبُويَه مِنْ هَذَا الْبَابِ، لَعَدِمَ حَذْفَ الْفِعْلِ عِنْدَهُ.

وينبغي أن تعلم أن ضابط هذا القسم يحتاج إلى شرط [آخر لم<sup>(١)</sup>] يذكره المصنف، وهو أن يراد به الحدوث دون الثبوت والاستمرار، ليندل على الفعل، ولهذا ارتفع (علم الفقهاء) و(هدي الصلحاء) في نحو: قَوْلِهِم: لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ، وَهَدْيُ هَذِي الصُّلَحَاءِ<sup>(٢)</sup>. [وبعد تحرير هذا التأليف دفع إلى نسخ فيها: (مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلَاجاً) فَعِلَاجٌ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ]<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن الخليل<sup>(٤)</sup> لم يشترط كون المصدر للتشبيه، فإنه يجوز أن يقال: لَهُ صَوْتُ صَوْتًا حَسَنًا عَلَى الْمَصْدَرِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ جَاءَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ قَوْلُ رُوَيْبَةَ:

→ مررت به فإذا له صوت صوت حمار... فنصار قولك: لَهُ صَوْتُ بِمِزَالَةِ قَوْلِكَ: فَإِذَا هُوَ صَوْتُ نَحْمَلُ الثَّانِي عَلَى الْمَعْنَى. الْكِتَابُ ١: ١٧٨.

(١) ساقط من الأصل، وكلمة (آخر) ساقطة من ز.

(٢) قال سيبويه: إذا قال: لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْفُقَهَاءِ فهو يخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه أو رآه يتعلم فاستبدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم. الْكِتَابُ ١: ١٨٢.

(٣) ما بين المعقتنين ساقط من ت، ع، ف، ل، انظر ١: ٣٩٧.

(٤) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب كتاب العين وواضع علم العروض وعنه أخذ سيبويه، توفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل غير ذلك. مراتب النحويين: ٥٤، وطبقات النحويين: ٤٧، ونزهة الألباء: ٤٥.

(٥) الْكِتَابُ ١: ١٨٢.

فِيهَا اَزْدِهَافٌ اَيُّمَا اَزْدِهَافٍ<sup>(١)</sup>

[بِالنَّصْبِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قوله: ]<sup>(٢)</sup> (وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مضمون جملة لا مُحْتَمَلٌ<sup>(٣)</sup> لَهَا غَيْرُهُ).

إشارة إلى قسم آخر من أقسام القياسي، وضابطه أن يتقدم على المصدر جملة لها دلالة عليه، فتلك الجملة لا تخلو من أن تحتل غيره أو لم تحتل، والأول هو القسم الذي بعد هذا القسم، والثاني، هو القسم الذي نحن فيه.

فقوله: (مَا وَقَعَ مضمون جُمْلَةً)، احترازٌ بما وَقَعَ مضمون مُفْرَدٍ، كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً، فَإِنَّ ضَرْباً<sup>(٤)</sup> وَقَعَ مضمون المفرد، وهو ضربٌ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

و<sup>(٥)</sup> قوله: (لا مُحْتَمَلٌ لَهَا غَيْرُهُ) احترازٌ من القسم الذي بعده، نحو قولك: لِفُلَانٍ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً، فَإِنَّ الاعْتِرَافَ<sup>(٦)</sup> وَقَعَ مضمون جملة، وَهِيَ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يَحْتَمِلْ غَيْرُهُ لَأَنَّ قَوْلَكَ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ لا معنى لَهُ إِلَّا الاعْتِرَافَ.

(١) من ارجوزة لرؤية يعاتب فيها أباه. والازدهاف: الاستخفاف. والشاهد فيه نصب أيما بفعل مضمر دل

عليه ازدهاف. وفي الديوان: (فيه) مكان (فيها). ديوان رؤية: ١٠٠.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ل، (وهو ضعيف. قوله) ساقط من ف.

(٣) في ل: يحتمل.

(٤) (فان ضرباً) ساقطة من ل.

(٥) (الواو) ليس في ل.

(٦) في ت: فاعتراف بدون همز.

وَيُسَمَّى هَذَا الْقِسْمُ توكيداً لِنَفْسِهِ، لَأَنَّهُ مَدْلُولُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي / ٣٧ و / شَيْءٌ وَاحِدٌ.  
قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونٌ جُمْلَةً لَا مُحْتَمَلٌ<sup>(١)</sup> غَيْرُهُ).

قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>: (مَضْمُونٌ جُمْلَةً) احْتِرَازٌ بِمَا وَقَعَ مَضْمُونٌ مُفْرَدٌ نَحْوُ: رَجَعَ الْفَهْقَرِيُّ  
فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

وقَوْلُهُ: (لَا مُحْتَمَلٌ لَهَا) احْتِرَازٌ مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا، فَإِنَّ  
حَقًّا مَضْمُونٌ جُمْلَةً مُتَقَدِّمَةٌ وَهِيَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَهَا اِحْتِمَالٌ غَيْرُ الْحَقِيقَةِ.

فَإِذَا قُلْنَا: حَقًّا أَكْذَبًا أَحَدَ اِحْتِمَالِيهِ دُونَ الْآخَرِ وَهُوَ حَقِيقَتُهُ، فَكَانَ تَأْكِيداً  
لِغَيْرِهِ [وَإِنَّمَا سُمِّيَ تَأْكِيداً لِغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ جِيءَ بِهِ لِأَجْلِ أَنْ يَرْفَعَ اِلْتِمَالُ الْآخَرِ، وَهُوَ  
غَيْرُهُ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: يُمَكِّنُ جَمْعُ هَذَا الْقِسْمِ مَعَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِضَابِطٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ  
أَنْ يُقَالَ: مِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونٌ جُمْلَةً فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْقِسْمَيْنِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا ذُكِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لِكُونَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا  
مَخْصُوصاً بِخَاصَّةٍ<sup>(٤)</sup> لَيْسَتْ لِلْآخَرِ.

(١) في ل: محتمل.

(٢) في ت، ل: فقوله.

(٣) ما بين المعقنين ساقط من ت، ع.

(٤) في ع، ق، ل: بخاصة.

قوله: (وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مُثْنٍ مِثْلُ<sup>(١)</sup> لَبِيكَ وَسَعْدَيْكَ).

اعلم أنه كان من الواجب أن يزيد فيه قيداً آخر وهو أن يقول: ما وقع مثنى للتكرار والمبالغة لئلا ينتقض بمثل ضربت ضربتين، ثم اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية، نحو: حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك كان الغرض من التثنية فيها التكرير ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة، وإنما يراد بها التكرير<sup>(٢)</sup>، فجعلت التثنية علماً لذلك التكرير<sup>(٣)</sup>، وإنما اختصت التثنية به، لكونها أول تضعيف العدد، فإذا قلت: حنانيك فهو منصوب بفعل مضمر، وتقديره تحن تحنناً بعد تحنن، إلا أن الفعل حذف لكون التثنية بدلاً عنه، وكذلك معنى لبيك، أي: دواماً على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد أخرى، وكذلك سعديك، أي: مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة، وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر من غير لفظه.

وكانك قلت في لبيك: داومت، وأمت. وفي سعديك: تابعت وطاوعت.

ولا يحسن أن يقال: إن تقديرهما<sup>(٤)</sup>: ألب لبيك ولا: أسعد سعديك<sup>(٥)</sup>، إذ ليس

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ف: نحو.

(٢) عبارة: (وإنما يراد بها التكرير مكررة) زائدة، وفي ل: التثنية.

(٣) في ل: علماً للتكرير.

(٤) في ل: تقديره.

(٥) قال سيوطي: خذنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقطع عنه ألب فلان

لهذه المصادر أفعال مستعملة إذ كانت غير منصرفة.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَبِّي يُلْبِي، فهو فعل مشتق من لَفِظِ لَبَيْكَ كَمَا اشْتَقُّ: سَبَّحَكَ  
وَحَمَدَكَ مِنْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وهذا القول الذي ذكرنا في لَبَيْكَ هو مذهب سيويه<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا مَذْهَبُ  
يونس<sup>(٢)</sup>، فهو أَنَّ لَبَيْكَ مفرد غير مبني، وَأَنَّ الْبَاءَ فِيهِ كَالْيَاءِ الَّتِي فِي عَلَيْكَ<sup>(٣)</sup> وَإِلَيْكَ،  
وَأَصْلُهُ لَبَّبَ عَلَى وَزَنِ فَعْلَلْ لَا عَلَى وَزَنِ فَعَّلَ، لِقَلَّتِيهِ، فَقَلَّبَتِ الْبَاءُ الْآخِرَةَ يَاءً هَرَبًا  
مِنَ التَّضْعِيفِ فَصَارَ لَبِّي ثُمَّ قَلَّبَتِ الْيَاءُ أَلِفًا لَتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ لَبِّي ثُمَّ لَمَّا  
أُضِيفَ إِلَى الْمَضْمَرِ قَلَّبَتِ يَاءً فَقِيلَ لَبَيْكَ كَمَا قِيلَ عَلَيْكَ وَلَدَيْكَ.

وَأَبْطَلَ سَيَّوِيهِ مَذْهَبَ يُونُسَ بِأَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ الْيَاءُ فِي لَبَيْكَ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ فِي  
لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ لَكَانَ أَلِفُهَا مَفْرُودَةً حَالِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُظْهَرِ كَمَا كَانَتْ أَلِفُ إِلَى وَعَلَى،  
لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

→ عَلَى كَذَا وَكَذَا، وَيَقَالُ: قَدْ أَشْعَدَ فُلَانٌ فُلَانًا عَلَى أَمْرِهِ وَسَاعَدَهُ. فَالْأَلِفُ وَالْمُسَاعَدَةُ دَنُوٌّ وَمَتَابَعَةٌ إِذَا أَلْبَسَ  
عَلَى الشَّيْءِ فَهُوَ لَا يَفَارِقُهُ وَإِذَا أَشْعَدَهُ فَقَدْ تَابَعَهُ فَكَأَنَّهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا فُلَانُ، فَقَالَ: لَسَيْكَ  
وَسَمْعِيكَ فَقَدْ قَالَ لَهُ: قَرَبًا مِنْكَ وَمَتَابَعَةٌ لَكَ. الْكِتَابُ ١: ١٧٦-١٧٧، وَالْمُقْتَضَبُ ٣: ٢٢٣، ٢٢٦.

(١) الْكِتَابُ ١: ١٧٧.

(٢) هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ الْبَصْرِيُّ أَخَذَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ تَوَفَّى سَنَةَ ١٨٣ هـ. مَرَاتِبُ  
النَّحْوِيِّينَ: ٤٤، وَطَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ: ٥١، وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ: ٤٧، وَاقْرَأْ عَنْهُ: (يُونُسُ الْبَصْرِيُّ) لِلدَّكْتُورِ أَحْمَدَ  
مَكِّي الْأَنْصَارِيِّ - الْقَاهِرَةِ.

(٣) قَالَ سَيَّوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١: ١٧٦: (وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ لَبَيْكَ اسْمٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ فِي  
الْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ: عَلَيْكَ).

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُوراً

فَلْتَنِي فَلْتَنِي يَدَيَّ مِسُورٍ<sup>(١)</sup>

فجعل لتي يدي مسور بالياء<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن يُنصر مذهبُ يونسَ بأن يُقال: أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ اسْمٌ بَلْ هُوَ فِعْلٌ وَقِفَ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: لَتِي بالياء، ثُمَّ وَصِلَ بالياء أيضاً اجراءً للوصلِ بحجى الوقف، وعلى هذا تسقطُ حُجَّةُ سيبويه<sup>(٣)</sup>.

وَكَذَلِكَ دَوَالِيكَ مِنَ الْمَدَاوِلَةِ، وَهِيَ الْمَنَابِغَةُ، وَهَذَا ذِيكَ مِنْ هَذَا إِذَا أُسْرِعَ فِي الْقِرَاءَةِ وَالضَّرْبِ.

(١) يقول دعوتُ مسوراً لرفع نائبة نابتني فأصابني بالعطاء وكفاني متونها وإنما لتي يديه لأنها الدافعتان إليه. الكتاب ١: ١٧٦، والمحتسب ١: ٧٨، ٢: ٢٣، والخزانة ٢: ٩٢.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ١٧٦: (...) فلو كان بمنزلة على لقال: فلتي يدي مسور، لآتت قول: على زيد إذا أظهرت الاسم).

(٣) قال أبو علي: يمكن يونس أن يقول أنه أجرى الوصل بحجى الوقف فكما تقول في الوقف: عصى ولقي كذلك قال: ثم وصل على ذلك. المحتسب ١: ٧٨.

## المفعول به

قوله: (المفعول به<sup>(١)</sup> هو ما وقع عليه فعل الفاعل).

واحترز بقوله: (عليه) من سائر المفاعيل، لأنَّ الفعل يقع:

إمّا عليه.

وإمّا لأجله.

وإمّا معه.

وإمّا فيه.

وإمّا أن يكون نفس الفعل الواقع من الفاعل.

ثمَّ اعلم أنَّ المراد من الوقوع هو التعلُّق<sup>(٢)</sup> لئلاَّ ينتقض بمثل قولنا: خَلَقَ اللهُ

(١) في الأصل: والمفعول به.

(٢) مقابل هذا الكلام على الأصل حاشية جاء فيها:

(وفي المختصر: والمراد بوقوع الفعل تعلُّقه بشيء لا يعقل إلّا بعد تعقُّل ذلك الشيء.. ولا يرد عليه المفعول فيه لأنَّ تعقُّل الفعل ليس بعد تعقله، بل الأمر بالعكس لأنَّ الفعل يدلُّ على الزمان والمكان بالالتزام.

ولفائل أن يقول: لا نسلم أنَّ دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لأنَّ الفعل يهتته يدلُّ على الزمان فيتوقف تعقُّل الفعل على تعقُّل الزمان.

ويمكن أن يجاب عنه بأنَّ المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقُّل هو المصدر. ولا شك أنَّ المصدر لا يدلُّ



العالم، ويمثل: لم يضرب زيدٌ عمرًا، ثمَّ إنَّ في ناصبه أربعة أقوالٍ: / ٣٧ ظ /  
أحدُها: الفعل، وهو مذهبُ سيويهِ<sup>(١)</sup>، ولهذا تعدَّدُ المفاعيلُ بحسبِ اقتضاءِ  
الفعلِ.

وثانيها: الفاعلُ، وهو مذهبُ هشامٍ<sup>(٢)</sup>.

وثالثُها: مجموعُ الفعلِ والفاعلِ، وهو مذهبُ الفراءِ<sup>(٣)</sup>.

ورابعُها: الفاعليةُ، وهو أمرٌ معنوي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وقَدْ يُحذفُ الفعلُ).

[اعلم أنَّ حذفَ الفعلِ]<sup>(٥)</sup> الناصِبِ للمفعولِ بِهِ، إمَّا على سبيلِ الوجوبِ،

وإمَّا على سبيلِ الجوازِ.

والثاني: مثلُ أنْ تقولَ: زيداً، لمن قالَ: مَنْ أضربُ، ومكَّةَ، لمن علمتَ أنَّه

→ على الزمانِ ولا المكانِ إلَّا بالالتزامِ.

ولتأمل أن يقولَ: أنَّه منقوض بالفاعلِ، فإنَّ الفعلَ متعلِّقٌ به، وتعلُّقُ الفعلِ موقوفٌ على تعلُّقه.

وجوابه: أنَّ المراد أن تعلُّقَ الفعلِ موقوفٌ على تعلُّقِ شيءٍ غيرِ الفاعلِ، وهذا معلومٌ من سياقِ الكلامِ).

وهذا النصُّ مأخوذٌ من الوافية، ص: ٢٠١.

(١) نسبهُ الرضي الاسترهابي إلى البصريين. الكافية - شرح الرضي ١: ١٢٨.

(٢) هو هشام بن معاوية الضمير من نحاة مدرسة الكوفة، توفي سنة ٢٠٩ هـ. تقدَّم ذكره ١: ٣٥٢.

(٣) الكافية - شرح الرضي ١: ١٢٨.

(٤) نسب الرضي الاسترهابي هذا الرأي إلى خلف من الكوفيين وأحسبه خلف بن هشام البزار أحد القراء

العشرة المتخوف سنة ٢٢٩ هـ. المصدر السابق، وغاية النهاية ١: ٢٧٢.

(٥) ما بين المقتضين ساقط من ل.

يريدُ مكَّةً، وغيرُ ذلك.

وَأَمَّا الْأَوَّلُ، فَنَحْنُ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ<sup>(١)</sup>:

الأول: سماعي، مثل: امرءاً ونفسه، أي اترك امرءاً ونفسه، ونحو قوله تعالى:

﴿انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولا يجوز نصب (خير)؛ (انتهوا)، لكونه لازماً ولا يجوز نصبه بنزع الخافض أي انتهوا عن خير لكم لأن النهي عن الخير أو بالشر، وهو غير لائق من الباري تعالى، وإذا كان كذلك، تعيَّن أن يكون نصب خير بإضمار فعل، وهو أنه لما قال انتهوا عَلِمَ أَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ شَرٌّ فَكَانَتْ أَمْرُهُمْ بِالْكَفِّ عَنِ الشَّرِّ وَالْإِتْيَانِ بِالْخَيْرِ، وتقديره: انتهوا عن التثليث واقصدوا أمراً خيراً لكم.

[هذا مذهبُ سيبويه<sup>(٣)</sup>.

وقال الكسائي: إِنَّمَا نَصَبَ خَيْرًا لِأَنَّهُ خَيْرُكَانَ<sup>(٤)</sup> أي: لكان الانتهاء خيراً

لكم]<sup>(٥)</sup>.

(١) في: مواضع.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

(٣) الكتاب ١: ١٤٣.

(٤) الكافية - شرح الرضي ١: ١١٧.

(٥) ما بين المعقنين ساقط من ت.

وقال الفراء<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: انْتَهَوْا انْتِهَاءً خَيْرًا لَكُمْ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا مَرْحَبًا<sup>(٣)</sup>، وَأَهْلًا وَسَهْلًا، تَقْدِيرُهُ: أَتَيْتَ أَهْلًا وَسَهْلًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ دَعَاءً، فَيَنْصِبُهُ نَصَبَ الْمَصَادِرِ، وَيَشْتَقُّ مِنْ لَفْظِهَا فِعْلًا، لِأَنَّ

الدَّعَاءَ إِنَّمَا هُوَ بِالْفِعْلِ، وَتَقْدِيرُهُ: رَحَّبْتَ مَرْحَبًا<sup>(٤)</sup>، وَسَهَّلْتَ سَهْلًا وَأَهَلْتَ أَهْلًا<sup>(٥)</sup>

[بِكَ وَسَهْلًا بِكَ]<sup>(٦)</sup>.

الجار والمجرور للبيان<sup>(٧)</sup> والتخصيص.

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٢٩٥.

(٢) زاد في ل: ولا يجوز نصب خبراً.

(٣) في ل: وأما نحو مرحباً.

(٤) في ز، ل: رحبت بلادك مرحباً.

(٥) قال سيبويه: ومن ذلك قولهم مرحباً وأهلاً.. أي أدركت وأصبحت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فكأنه صار بدلاً من رحبت بلادك وأهلت. الكتاب ١: ١٤٨-١٤٩، وينظر المقتضب ٣: ٢١٨، و٤: ١٥٧.

(٦) في ل: وقولهم: أهلاً بك وسهلاً.

(٧) ساقطة من ت.

## المنادى

قوله: (والثاني المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ مَنَابٍ ادعو لفظاً أو تقديرًا).

قوله: (المطلوب إقباله) شاملٌ للمنادى وغيره نحو: اطلب زيداً<sup>(١)</sup> فقوله بحرفٍ نائبٍ مَنَابٍ ادعو، يخرجُ غيره، وقوله: (لفظاً)، نحو: يا زيد، وقوله: (تقديرًا) نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: يا يُوسُفُ.

اعلم أنَّ الناسَ اختلفوا في ناصِبِ المنادى فَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ: إِنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُ يا زيد: أريدُ<sup>(٣)</sup> زيداً.

ف (يا) عندَ هؤلاءِ حرفٌ وُضِعَ دليلاً على الإنشاءِ للسنداءِ كما وُضِعَتِ الهمزةُ<sup>(٤)</sup> دليلاً على إنشاءِ الاستفهامِ، وهو مذهبُ سيبويه<sup>(٥)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ منصوبٌ بهذه الكلماتِ، وَلَكِنَّا أسماءَ من أسماءِ الأفعالِ تَتَضَمَّنُ معنى الإنشاءِ<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصل، وفي ز، ل: نحو اطلب زيداً وغيره.

(٢) سورة يوسف: ٢٩.

(٣) في الأصل، وفي ت: يا أريد.

(٤) في ت: المفردات.

(٥) الكتاب ١: ١٤٧ و ٣٠٣.

(٦) ينسب هذا القول لأبي علي الفارسي: شرح المفصل لابن معين ١: ١٢٧، والكافية - شرح

الرضي ١: ١٢٢.

قِيلَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ مِنْ جَمَلَةِ حُرُوفِ<sup>(١)</sup> النِّدَاءِ الْهَمْزَةَ، وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَأَيْضاً أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ، وَهَذِهِ لَا تَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ، وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الْفِعْلِ لِلإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ<sup>(٣)</sup>.

وَقِيلَ عَلَيْهِ: لَوْ كَانَتْ نَائِبَةً عَنِ الْفِعْلِ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهَا مَعَ حَذْفِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ النَّائِبَ وَالْمَنْوَبَ لَا يُحَذَفَانِ مَعاً.

## أحكام المنادى

قَوْلُهُ: (وَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً).

أَي: وَيُبْنَى الْمُنَادَى<sup>(٤)</sup> عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً، أَيْ: وَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِنْ كَانَ رَفْعُهُ بِالضَّمِّ<sup>(٥)</sup>، وَعَلَى الْأَلْفِ إِنْ كَانَ رَفْعُهُ بِالْأَلْفِ، وَعَلَى الْوَاوِ إِنْ كَانَ

(١) في ت: حرف.

(٢) هذا الاعتراض أورده الرضي في الكافية - شرح الرضي ١: ١٣٢.

(٣) نسب ابن يمش هذا القول إلى المبرد. غير أن المبرد لا يقول بهذا بل يتفق مع سيبويه فيقول: (اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدالله لأن (يا) بدل من قولك: ادعوا عبدالله وأريد... فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك). المقتضب ٤: ٢٠٢، وشرح

المفصل لابن يمش ١: ١٢٧.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) في ل: بالضمّة.

رَفَعُهُ بِالْوَاوِ.

و<sup>(١)</sup> «اعلم أنه لو قال: وَيُبْنَى عَلَى<sup>(٢)</sup> ما يرفع به، إِنْ كَانَ مُفْرَداً مَعْرِفَةً مَعْرَباً، قَبْلَ دُخُولِ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ، وَيُتْرَكُ عَلَى حَرَكَةِ بِنَائِهِ أَوْ سَكُونِهِ<sup>(٣)</sup> إِنْ كَانَ مَبْنِياً، نَحْو: يَا هَؤُلَاءِ لِيَكُونَ الْحُكْمُ شَامِلاً لِجَمِيعِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ، لَكَانَ أَصَوْبَ، وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلَى مِنْ قَوْلٍ غَيْرِهِ.

وَهُوَ يَبْنَى<sup>(٤)</sup> عَلَى الضَّمِّ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَوَّلُ: يَا زَيْدَانِ وَيَا زَيْدُونَ وَقَوْلُهُ يَتَنَوَّلُ، وَإِنَّمَا يَبْنَى الْمُنَادَى إِذَا كَانَ الْمُنَادَى<sup>(٥)</sup> مُفْرَداً مَعْرِفَةً، لَكُونِهِ مُشَابِهاً لِكَافِ الْخِطَابِ مِنْ وَجْهِهِ، وَهِيَ: التَّعْرِيفُ، وَالْإِفْرَادُ، وَالْخِطَابُ، وَوُقُوعُهُ مَوْقِعَةً.

لَا يَقَالُ: وَقُوعُهُ مَوْقِعَةً مَمْنُوعٌ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ وَصْفُهُ كَمَا لَمْ يَجْزُ وَصْفُ الْمُضْمَرِّ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ عَلَى لَفْظِ<sup>(٦)</sup> الْغَيْبَةِ لَكِنَّهُ يَرْجِعُ، كَقَوْلِهِمْ<sup>(٧)</sup>: يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ.

لَأَنَّا نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ وَقُوعِ الشَّيْءِ مَوْقِعَ الشَّيْءِ أَنْ يَجْرِيَ بِجَرَاهُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ وَصْفُهُ وَتَرْكُهُ / ٣٨ و / وَجَازَ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِ الْغَيْبَةِ، وَعَلَى لَفْظِ الْخِطَابِ، وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الْحَرَكَةِ، فَرَقاً بَيْنَ مَا كَانَ عَرِيقاً فِي الْبِنَاءِ

(١) (الواو) ليست في ز، ع.

(٢) كلمة (عل) ليست في ف.

(٣) في ل: أو على سكونه.

(٤) في ل: مبني.

(٥) كلمة (المنادى) ساقطة من ت، ع، ل.

(٦) في ع، ل: لفظه.

(٧) في ل: كقوله.

وبين ما كان عارضاً في البناء.

واعلم أن أصل المبني أن يكون ساكناً، لأن البناء ضد الأعراب والأعراب بالحركة، فيكون البناء بالسكون، فلو بُني المبني على الحركة<sup>(١)</sup> فلاجل ثلاثة أشياء، وهي:

أما لالتقاء الساكنين، نحو: أين، وكيف.

وأما للفرق بين البناء اللازم والبناء العارض.

وأما للزوم الابتداء نحو: الباء في: يزيد، واللام في: لزيد.

ويُبنى على الضم لأنه لو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى نفس المتكلم، عند حذف الياء والاكتفاء بالكسر، ولو بُني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف إلى المتكلم عند حذف الألف [في بعض اللغات]<sup>(٢)</sup>.

ثم اعلم أنهم اختلفوا في أن تعريف العلمية هل هو باقي حال النداء في يا زيد، ويا حكيم أم ليس بباقي؟

فذهب بعضهم إلى أنه ليس بباقي، وإلا لزم اجتماع التعريفين<sup>(٣)</sup>.

وقال بعضهم: إنه باقي، لأنه قد وقع في الأسماء المفردة اسم لا يُشاركه فيه غيره، نحو: فرزدق<sup>(٤)</sup>، والأخير أصح.

(١) في ع: بالحركة.

(٢) في ت، ع، ف، ل: عند بعضهم.

(٣) هذا مذهب أبي العباس المبرد، المقنن: ٤: ٢٠٥.

(٤) هذا قول ابن السراج. الأصول في النحو: ١: ٤٠١-٤٠٢.

وَلَا يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ التَّعْرِيفِينَ، لِأَنَّ دَخُولَ حَرْفِ النِّدَاءِ أَمَّا هُوَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ  
الْمَدْعُو، وَلِيَدُلَّ عَلَى الْإِنْشَاءِ، وَلَيْسَ دَخُولُهُ لِلتَّعْرِيفِ [الذي يميزه عما عداه] <sup>(١)</sup>، أَلَا  
تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: زَيْدٌ عَلِمَ أَنَّهُ أَيُّ شَخْصٍ هُوَ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَدْعُو، وَإِذَا قِيلَ: أُرِيدُ  
زَيْدًا، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ إِنْشَاءٌ، وَإِذَا قِيلَ: يَا زَيْدُ، عَلِمَ أَنَّهُ مَدْعُوٌّ وَأَنَّهُ إِنْشَاءٌ.

وَإِنْ <sup>(٢)</sup> سَلَّمْنَا اجْتِمَاعَ التَّعْرِيفِينَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُحَالٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ أَنْ  
لَوْ كَانَ <sup>(٣)</sup> مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ [أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَجَائِزٌ، لَكُونَ الْمَعْرِفُ  
إِمَارَةً وَعَلَامَةً هَاهُنَا وَجَوَازِ اجْتِمَاعِ الْإِمَارَاتِ الْكَثِيرَةِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ] <sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَيُخَفِّضُ بِلَامٍ الْاسْتِغَاثَةَ نَحْوُ <sup>(٥)</sup> يَا زَيْدُ).

وَإِنَّمَا يَخْفَضُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ لِأَنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ، وَالْحُرُوفُ الْجَارَةُ  
لَا تُلغَى.

لَا يُقَالُ: إِنَّمَا لَمْ تُلْغَ الْجَارَةُ فِي الْمَعْرَبَاتِ، وَالْمُنَادَى هَاهُنَا مَبْنِيٌّ وَالْعَامِلُ لَمْ يَظْهَرْ  
عَمَلُهُ فِي الْمَبْنِيِّ، لِأَنَّا نَقُولُ: حَرْفُ <sup>(٦)</sup> النِّدَاءِ مُقْتَضٍ لِلْبِنَاءِ وَاللَّامُ مُقْتَضٍ لِأَنْ يَعْمَلَ فِيهِ  
وَكَانَ أَقْرَبَ لَهُ <sup>(٧)</sup> مِنْ حَرْفِ <sup>(٨)</sup> النِّدَاءِ فَأَعْمَلَ فِيهِ لِأَجْلِ الْقُرْبِ <sup>(٩)</sup>.

(١) ما بين المعقنتين ليس في الأصل. ولا في ز.

(٢) في ع، ف، ل: ولتن.

(٣) في الأصل، وفي ز: كانت.

(٤) ساقط من ع.

(٥) في ل: مثل.

(٦) في الأصل، وفي ز: حروف.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ع: ٤.

(٨) في الأصل، وفي ز: حروف.

(٩) في ز: الفرق.



فإن قيل: هذه اللام حرف الجر، واللام الجارة إذا دخلت على المظهر وجب كسرُها، كقولك: لزيد، وللفرس، فلم فتحت هاهنا؟  
 قلنا: إنما فتحت حملاً على المضمر لكونه واقعاً موقع المضمر، ووجوب فتح اللام الجار<sup>(١)</sup> والداخل على المضمر، نحو: لك، ولهُ، وينبغي أن يُعلم أنه يُكسر اللام في المستغاث له تقول<sup>(٢)</sup>: يا لله للمسلمين فرقاً بينهما، وإنما اختص<sup>(٣)</sup> الأولى<sup>(٤)</sup> بالفتح دون الثانية لما ذكرناه من كونه جارياً مجرى المضمرات.

فإن قيل: إن تعلق حروف الجر بماذا؟

قلنا: هما متعلقان بحرف النداء، أحدهما يتعلّق بتعلّق مفعول به، والثاني يتعلّق بتعلّق مفعول له، وإنما أتى باللام الأول مع كون (أنادي) الذي هو منوب له متعدّاً. إمّا لأن يدلّ على الاستغاثية أو لتقوية حرف النداء، لكونها أضعف من المنون في العمل، وإنما أتى باللام دون غيره، لكونه للتخصيص.

ثم<sup>(٥)</sup> أعلم أنه إذا عطّف على المشتقات وجب كسر اللام في المعطوف كقوله:

يا للكُهل وللشُّبان للعُجب<sup>(٦)</sup>

(١) في ت: الحارة.

(٢) في ل: بقوله.

(٣) في ت، ع، ف: خص.

(٤) في ل: الأول.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) صدره: يبيك ناء بعيد الدار مُقَرَّب. ولم ينسب هذا البيت إلى قائله. انظر: المقضب ٤: ٢٥٦، والكامل

٢: ٢٧٢، وخزانة الأدب ٢: ١٥٤، وشواهد المعنى ٣: ١٦٥.

مع كونه مُستغاثاً في المعنى، لِعَدَمِ وُجوبِ أَنْ يَتَحَقَّقَ للمعطوفِ مَا يَتَحَقَّقُ  
للمعطوفِ عليه لِبُعْدِهِ عَنْهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: رَبِّ شَاةٍ وَسَخْلَتَهَا، وَيَا زَيْدُ  
وَالْحَارِثُ، مَعَ امْتِنَاعِ أَنْ يَقَالَ: رَبِّ سَخْلَتَهَا، وَيَا الْحَارِثُ<sup>(١)</sup>.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَيْضاً أَنَّهُ يُفْتَحُ لَامُ التَّعْجُبِ، كَقَوْلِهِمْ: يَا لَلْمَاءِ!! لِمَا ذَكَرْنَا، مِنْ  
وَقْعِهِ مَوْقِعِ الْمُضْمَرِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يَتَخَيَّلُونَ مَا يُعْجِبُهُمْ فَيَنَادُونَهُ، وَيَقُولُونَ لَهُ تَعَالَ  
حَتَّى نَرَاكَ، فَإِنَّكَ عَجِيبُ الشَّأْنِ، فَلَا يَعْرِفُكَ كُلُّ أَحَدٍ<sup>(٢)</sup>، وَيُرُونَ مَاءً كَثِيراً فَيُعْجِبُهُمْ  
فَيَقُولُونَ: يَا لَلْمَاءِ!!

قَوْلُهُ: (وَيُفْتَحُ لَالْحَاقِ أَلِفُهَا وَلَا لَامُ).

وَأَمَّا يُفْتَحُ لَأَنَّ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحاً، وَأَمَّا اشْتَرِطَ عَدَمُ اللَّامِ،  
لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ اللَّامِ لَكَانَ مَخْفُوضاً، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَعَ الْأَلِفِ كَانَ مَفْتُوحاً  
/ ٣٨ ظ / فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَفْتُوحاً مَكْسوراً، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

قَوْلُهُ: (وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا).

أَيُّ: وَيَنْصَبُ مَا سِوَى الْمَفْرُودِ الْمَعْرِفَةِ وَالْمُسْتَغَاثِ وَمَا عَدَاهُمَا هُوَ الْمُضَافُ  
وَالْمُسْتَبْتَةُ بِالْمُضَافِ وَالنَّكَرَةِ، وَأَمَّا تُصَبُّ مَا عَدَاهُمَا لَوْجُودِ النَّاصِبِ فِيهِ، وَهُوَ حَرْفُ

(١) قَالَ سَيِّبِيهِ فِي الْكِتَابِ ١: ٣٠٥: (وَيَقُولُونَ: يَا عَمْرُوَ وَالْحَارِثُ، وَقَالَ الْخَلِيلُ - وَهُوَ الْقِيَاسُ - : كَأَنَّهُ  
قَالَ: وَيَا حَارِثُ، وَلَوْ حُمِلَ الْحَارِثُ عَلَى (يَا) كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ الْبَتَّةَ، نَعَبَ أَوْ رَفَعَ مِنْ قَبْلِ أُنْكَ لَا تَنَادِي اسْمًا  
فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، (يَا)....

يَقُولُ: كُلُّ نَعْبَةٍ وَسَخْلَتَهَا بِدَرَجَةٍ فَيَنْصَبُ إِذَا أَرَادَ لَفَةً مِنْ يَجْرُ لَأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَقُولَ: كُلُّ سَخْلَتَهَا، وَأَمَّا  
جَزْ لَأَنَّهُ أَرَادَ وَكُلُّ سَخْلَةٍ لَهَا.

(٢) فِت: وَاحِدٌ.

النداء وانتفاء البناء.

أَمَّا فِي النَّكِرَةِ، فَلَعَدَمُ كَوْنِهَا لِلخَطَابِ، وَأَمَّا فِي الْمُضَافِ فَلَعَدَمُ كَوْنِهِ مُفْرَدًا،  
وَأَمَّا فِي الْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ فَلِحْمَلِهِ عَلَى الْمُضَافِ، وَوَجْهُ مُشَابَهَتِهِ لِلْمُضَافِ مِنْ ثَلَاثَةِ  
أَوْجُهٍ وَهِيَ:

أَنَّ الْأَوَّلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلٌ فِي الثَّانِي.

وَأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا يَخْفِضُ الثَّانِي.

وَأَنَّ الثَّانِي مِنْهُمَا يُتِمُّ الْأَوَّلَ<sup>(١)</sup>.

ومثال المضاف: يَا عَبْدَ اللَّهِ.

ومثال المشبه بالمضاف: يَا طَالِعًا جَبَلًا.

ومثال النكرة: يَا رَجُلًا، لغير مُعَيَّن.

قَوْلُهُ: (وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى<sup>(٢)</sup> الْمَبْنِي الْمَفْرَدَةُ مِنَ التَّأْكِيدِ وَالصِّفَةِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ

وَالْمَعْطُوفِ الْمَتَّبِعِ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ، تَرْقُعٌ عَلَى لَفْظِهِ وَتَنْصِبٌ عَلَى مَحَلِّهِ).

إِنَّمَا قَيْدُ الْمُنَادَى بِالْمَبْنِيِّ احْتِرَازًا<sup>(٣)</sup> مِنَ الْمُنَادَى الْمُعَرَّبِ لِأَنَّ تَابِعَ الْمُنَادَى

الْمُعَرَّبِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا كَتَوَابِعِ الْمُسْتَعَاثِ، وَإِنَّمَا قَيْدُ التَّوَابِعِ بِالْمَفْرُودِ  
لِتَخْرُجَ عَنْهُ التَّوَابِعُ الْمُضَافَةُ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبَةً.

قَوْلُهُ: (مِنَ التَّأْكِيدِ وَالصِّفَةِ إِلَى آخِرِهِ).

(١) فِي ف، ل: مَتَمُّ لِلأَوَّلِ.

(٢) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ف.

(٣) فِي ف: احْتِرَاز.

بيان لتلك التوابع.

وقوله: (المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه).

إشارة إلى المعطوف المَعْرِفِ بلام<sup>(١)</sup> التعريف، نحو: الحَسَن، والصَّعِيق، وغير ذلك، وإنما قيد المعطوف بهذا القيد لأن ما عداه حُكْمُهُ حُكْمُ المُسْتَقِلِّ كما يجي.

قوله: (تُرْفَعُ<sup>(٢)</sup> عَلَى لَفْظِهِ، وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ).

بيان لجواز الرفع والنصب في هذه التوابع.

فَقَالَ: الرفع فيها محمول على لفظه، والنصب محمول على محلّه.

فإن قيل: المنادى هاهنا مبني، وتوابع المبني إنما تتبع محلّه دون لفظه، فلا يقال: مضى أمس الدّائِرِ بِجَرِّ الدّائِرِ، بل يقال برفعه حملاً على محلّ أمس، فلم جاز هاهنا؟ قلنا: لمشابهة حركة المنادى حركة العرب من حيث أن الضم مطرد في كل منادى مفرد معرفة، كما أن الرفع مطرد في الفاعل، والنصب في المفعول، والجسر في المضاف إليه. وإذا شابهته حركته حركة العرب<sup>(٣)</sup> جاز حمل توابعه على لفظه، كما جاز في توابع العربات، أو نقول إن حركته تشبه حركة العرب من حيث أن كل واحدة منهما عارضة غير لازمة، وإذا كان كذلك جاز الحمل على اللفظ، وإن لم يجز في سائر المَبْنِيَّاتِ<sup>(٤)</sup>.

(١) في ل: بحرف.

(٢) في ذ: وترفع.

(٣) زاد في ف: من حيث.

(٤) مقابل هذا الكلام حاشية على الأصل جاء فيها: (فإن قيل مقتضى ما ذكرتم أن لا يجوز رفع التوابع في

مِثَالُ التَّأْكِيدِ: يَا تَمِيمُ أَجْمَعِينَ وَأَجْمَعُونَ<sup>(١)</sup>.

ومِثَالُ الصَّفَةِ: يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ.

وَمِثَالُ عَطْفِ الْبَيَانِ: يَا غَلَامُ بَشْرٌ<sup>(٢)</sup> وَبَشْرًا.

وَمِثَالُ الْمَعْطُوفِ الْمَمْتَنِعِ دُخُولُ (يَا) عَلَيْهِ: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثُ<sup>(٣)</sup>.

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا حَبِطَالُ أَوَّيْبٍ مَعَهُ وَالطَّيْرُوءُ﴾<sup>(٤)</sup> بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ<sup>(٥)</sup>.

→ قولنا: (يا هذا الرجل)، و(يا هؤلاء الكرام)، لأنَّ المنادى ليس بمرفوع، حتَّى يحمل على لفظه لكنَّه يجوز، قلنا: يريد باللفظ في قوله: (ترفع على لفظه) ما يرفع المنادى به حرفاً كان أو حركة، لفظاً نحو: يا زيد، أو تقديرًا نحو: يا فتى، ويا قاضي، أو محلاً نحو: يا هؤلاء، فإنَّه مضموم محلاً بمعنى أنه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الأصل، كان مضموماً كما أنَّ مثل هذا وهؤلاء مرفوع محلاً بهذا المعنى. ويجوز أن يكون للشيء الواحد محلاً باعتبارين كهذا في قولنا: (عجبت من ضرب هذا الظريف) فإنَّ هذا محله الجسر باعتبار كونه مضافاً إليه، والرفع باعتبار كونه فاعلاً للمصدر من حيث المعنى، فجاز في الظريف الرفع والجسر باعتبارين:

فإن قيل ما ذكرتم يقتضي أن يقال: ترفع على لفظه أو محله وتنصب على محله.

قلنا: لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم أو على ما يقوم مقامه، وكان غيره أيضاً البناء على الضم لضرورة الضم أو ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كما مرَّ في الفاعل، كان الضم أو ما يقوم مقامه كالملفوظ مع أنَّ له محلاً آخر غير هذا المحلِّ، فلو أطلق المحلَّ على الضم المقدَّر أيضاً كما يطلق على النصب، حصل الالتباس. كذا في المختصر.

وهذا النصُّ مأخوذ من الوافية: ٢١٢-٢١٣.

ومعلوم أنَّ (المختصر) من أسماء الوافية لأنَّها مختصر (البيوط).

(١) في ت، ع، ف، ل: أجمعون وأجمعين.

(٢) (بشر) ليس في ع.

(٣) زيادة من ل.

(٤) سورة سبأ: ١٠.

(٥) قرأ يعقوب والأعرج بالرفع، وقرأ سائر القراء بالنصب. مجمع البيان ٢٢: ١٨٥.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَوْ قَالَ: وَتَوَابِعُ الْمَبْنِيِّ الْمَفْرَدَةُ غَيْرِ الْمُبْتَهَمِ تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ لَكَانَ أَصَوْبٌ، لِئَلَّا يَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ عِنْدَهُ الْوَجْهَانِ.

وَجَوَابُهُ أَنْ نَقُولَ<sup>(١)</sup>: لَمَّا ذَكَرَ حُكْمَهُ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَفْنَى عَنْ أَنْ يَأْخُذَ هَذَا الْقَيْدَ هَاهُنَا.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ أَحْكَامَ التَّوَابِعِ تُذَكَّرُ فِيْمَا بَعْدُ، فَلِمَ ذَكَرَهَا هُنَا؟ وَجَوَابُهُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا هُنَا إِلَّا تَوَابِعَ الْمُنَادَى الْمَضْمُونِ لِاخْتِصَاصِهَا بِمَخَاصِئِهِ لِسَائِرِ<sup>(٢)</sup> التَّوَابِعِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَتَوَابِعُ الْمَبْنِيِّ الْمَفْرَدَةُ أَوْ مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَفْرَدَةِ لَكَانَ أَصَوْبٌ، لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ<sup>(٣)</sup>: الْحَسَنِ الْوَجْهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ أَيْضاً، وَإِنْ كَانَ مُضَافاً، لِكَوْنِهِ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ، لِأَنَّهُ إِضَافَتُهُ لَفْظِيَّةٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ سَبْيُوِيَهُ مَنَعَ مِنْ وَصْفِ اللَّهِ، لِأَنَّ الْمِيمَ<sup>(٤)</sup> صَوْتُ ضَمٍّ إِلَى مَا يَجْرِي بَحْرَاهُ<sup>(٥)</sup>، وَأَجَازَةُ الْمَبْرَدِ<sup>(٦)</sup> وَاسْتَدْلَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: / ٣٩ و / ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ

(١) زاد في ل: أنه.

(٢) في ع: كسائر.

(٣) (مثل) ليس في الأصل، ولا في ز.

(٤) في ت، ز، ع: اللهم.

(٥) الكتاب ١: ٣١٠.

(٦) المقتضب ٤: ٢٣٩.

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»<sup>(١)</sup>، وبقرينه تعالى: «قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ»<sup>(٢)</sup>. وَجَعَلَهُ  
 سيبويه نداءً بين<sup>(٣)</sup>، وَحَزَفُ النَّدَاءِ مَحذُوفٌ، وَلِلْمُبْرِدِ أَنْ يَقُولَ: قَوْلِي رَاجِعٌ<sup>(٤)</sup> لَعَدَمِ  
 الحذف فيه ووجود الحذف في قولك، وَلَأنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ وَصَفٌ، فَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ  
 صَفَةً، وَأَصْلُهُ عِنْدَ سيبويه يَا اللَّهُ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَسْقَطُوا يَا<sup>(٥)</sup> مِنْ أَوَّلِهِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعِهِ مَعَ  
 الْأَلِفِ وَاللَّامِ، ثُمَّ عَوَّضَ بِالْمِيمِ آخِرًا [كِرَاهِيَةً أَنْ يَلْتَبَسَ بِأَدْوَاتِ النَّدَاءِ لَوْ زِيدَ أَوَّلًا،  
 وَلَأنَّ مَنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يُبَدِّلُوا آخِرًا]<sup>(٦)</sup> إِذَا حَذَفُوا شَيْئًا مِنْ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَإِنَّمَا عَوَّضَ  
 الْمِيمُ دُونَ غَيْرِهِ لِكَثْرَةِ مَا يُزَادُ آخِرًا نَحْوُ: زُرْقُمُ<sup>(٧)</sup> وَدِرْدِمُ<sup>(٨)</sup>.  
 وَأَصْلُهُ عِنْدَ الْفَرَّاءِ يَا اللَّهُ أَمَّا بِخَيْرٍ<sup>(٩)</sup> فَحَذَفَ التَّوْنَ وَالْأَلِفَ وَالْهَمْزَةَ، وَحَرَفَ  
 النَّدَاءَ مِنْ غَيْرِ عَوَّضٍ، ثُمَّ رَكَّبَ الْكَلِمَاتِ<sup>(١٠)</sup> مَعًا<sup>(١١)</sup>.  
 وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ ضَعِيفٌ.

(١) سورة الزمر: ٤٦.

(٢) سورة آل عمران: ٢٦.

(٣) الكتاب ١: ٣١٠.

(٤) في ت، ع، ف، ل: أرجع.

(٥) في ت: الياء.

(٦) ما بين المقتفين ليس في ل.

(٧) في ع: رقم، قال في لسان العرب - زرقم - ١٥: ١٥٦: ومما زادوا فيه الميم زرقم للرجل الأزرق.

(٨) امرأة دردم تذهب وتجيء بالليل، والدردم: الناقة المسنة. المصدر السابق - دردم - ١٥: ٨٩.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢٠٣.

(١٠) في ت، ز، ع: الكلمتان، وفي ل: الكلمتين.

(١١) زيادة من ت.

أَمَّا أَوَّلًا، فَلِكثَرَةِ الحَذْفِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا، فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ<sup>(١)</sup> لِحُسْنِ دُخُولِ (يَا) عَلَيْهِ.

وَأَمَّا ثَالثًا، فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: اللَّهُمَّ أَمَّنَا بِخَيْرٍ، لِلزُّومِ التَّكَرَّارِ،

وَلِعَدَمِ حَرْفِ العَطْفِ.

وَأَمَّا رَابِعًا، فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ السَّكُوتُ عَلَيْهِ.

وَنُقِلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ لَا وَهَمْ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَالْخَلِيلُ فِي الْمَعْطُوفِ<sup>(٤)</sup> يَخْتَارُ الرِّفْعَ وَأَبُو عَمْرٍو النَّصْبَ).

اعْلَمْ أَنَّ فِي الْمَعْطُوفِ<sup>(٥)</sup> الْمَمْتَنِعِ دُخُولَ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ خِلَافًا بَيْنَ الْخَلِيلِ

وَأَبِي عَمْرٍو<sup>(٦)</sup>.

فَقَالَ الْخَلِيلُ: الرِّفْعُ مُخْتَارٌ لِكَوْنِهِ مُنَادِيٌّ<sup>(٧)</sup> ثَانِيًا فَيُحَرِّكُ بِحَرَكَةِ الْمُنَادِي مَعَ

جَوَازِ تِلْكَ الْحَرَكَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ مُنَادِيٌّ ثَانٍ<sup>(٨)</sup>.

---

(١) فِي ت، ز، ع، ف: ذَكَرْنَاهُ.

(٢) فِي ف، ل: أَبِي الْعَلَاءِ.

(٣) الْمَسَائِلُ الشِّرَازِيَّاتُ ٢: ٢٤١.

(٤) (فِي الْمَعْطُوفِ) لَيْسَ فِي ز، ع، ف.

(٥) كَلِمَةُ (الْمَعْطُوفِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ز، ع، ف.

(٦) فِي ت، ع، ف، ل: وَبَيْنَ أَبِي عَمْرٍو. وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ اسْمُهُ زَبَّانُ قَارِيُ الْبَصْرَةِ وَأَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ وَلَدَ

بِمَكَّةَ وَنَشَأَ بِالْبَصْرَةِ وَمَاتَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ١٥٤ هـ، وَعَنْهُ أَخَذَ الْخَلِيلُ. غَايَةُ النِّهَايَةِ ١: ٢٨٨.

(٧) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: مُنَادٍ.

(٨) (قَالَ الْخَلِيلُ: مَنْ قَالَ بِأَزِيدٍ وَالتَّضَرُّعُ فَنَصَبَ فَإِنَّمَا نَصَبَ لِأَنَّهُ هَذَا كَانَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُرَدُّ فِيهَا الشَّيْءُ إِلَى



وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: النَّصَبُ مَخْتَارٌ لِكَوْنِهِ تَابِعاً وَأَوَّلِيَّةٌ كَوْنِ تَابِعِ<sup>(١)</sup> الْمَبْنِيِّ<sup>(٢)</sup>  
تَابِعاً لِمَحَلِّهِ دُونَ لَفْظِهِ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَأَبُو الْعَبَّاسِ، إِنْ كَانَ<sup>(٤)</sup> كَالْحَسَنِ، فَكَالْخَلِيلِ، وَإِلَّا فَكَأَبِي عَمْرٍو).  
أَيُّ: وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ مِمَّا يُمَكِّنُ انْتِزَاعَ الْإِلْفِ وَاللَّامِ  
مِنْهُ<sup>(٥)</sup> كَالْحَسَنِ فَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ كَمَا هُوَ اخْتِيَارُ الْخَلِيلِ لِمُجَوَّزِ تَقْدِيرِ (يَا) فِيهِ فَيُحَرِّكُ  
بِحَرَكَةِ مَا فِيهِ حَرْفُ النِّدَاءِ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ مُنَادٍ. وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَأَبُو الْعَبَّاسِ، إِنْ  
كَانَ كَالْحَسَنِ، فَكَالْخَلِيلِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْطُوفُ مِمَّا يُمَكِّنُ انْتِزَاعَ الْإِلْفِ وَاللَّامِ مِنْهُ  
كَالنَّجْمِ وَالصَّعِقِ، فَالنَّصَبُ أَوْلَى، كَمَا هُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:  
(وَإِلَّا<sup>(٦)</sup> فَكَأَبِي عَمْرٍو). لِعَدَمِ صِحَّةِ دُخُولِ (يَا) فِيهِ لَامْتِنَاعِ نَزْعِ اللَّامِ مِنْهُ لِيُمْكِنَ  
تَقْدِيرُ حَرْفِ النِّدَاءِ فِيهِ، وَإِذَا امْتَنَعَ تَقْدِيرُ حَرْفِ النِّدَاءِ، فَالْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ أَوْلَى<sup>(٧)</sup>،  
وَلِكَوْنِهِ تَابِعاً لِلْمَبْنِيِّ<sup>(٨)</sup>.

→ أصله. فَأَمَّا الْعَرَبُ فَأَكْثَرُ مَا رَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ: يَازَيْدُ وَالنَّضْرُ. وَهَذَا أَخَذَ سِيبَوِيهٌ وَالْمَازَنِيُّ. الْكِتَابُ ١:

٣٠٥. وَالْمَقْتَضِبُ ٤: ٢١٢.

(١) فِي ل: التَّابِعِ.

(٢) كَلِمَةُ (الْمَبْنِيِّ) لَيْسَتْ فِي ل.

(٣) وَمِمَّنْ اخْتَارَ النَّصَبَ أَيْضاً عَيْسَى بْنُ عَمْرِو وَيُونُسُ وَأَبُو عَمْرِو الْجَرْمِيُّ. الْمَقْتَضِبُ ٤: ٢١٢.

(٤) كَلِمَةُ (كَانَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٥) (مِنْهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ف، ل.

(٦) كَلِمَةُ (إِلَّا) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ز.

(٧) الْمَقْتَضِبُ ٤: ٢١٣.

(٨) عَلَى حَاشِيَةِ الْأَصْلِ هُنَا التَّمْلِيقُ التَّالِي: (وَلَقَائِلُ أَنْ يَعْكَسَ هَذَا الْحُكْمُ وَيَقُولَ: إِذَا لَمْ يُمْكِنِ نَزْعُ اللَّامِ مِنْ

قوله: (والمُضَافَةُ تُنْصَبُ).

عطفٌ على المفردة في قوله: (وتوابع المنادى<sup>(١)</sup> المفردة)، أي: وتوابع المبنى المضافة تُنْصَبُ حملاً على محلّه، ولم يَجْزُ حملُها على لفظِها، لأنَّ المُنَادَى إذا كان مُضَافاً لم يَجْزُ فيه إِلَّا النُّصْبُ [، فتابعُ المُنَادَى الذي هُوَ أبعدُ من حرفِ النداءِ الذي هُوَ موجبٌ للبناءِ لم يَجْزُ فيه إِلَّا النُّصْبُ]<sup>(٢)</sup>.

واعلم أنه لو قال: المضافة اضافة حقيقية تُنْصَبُ لكان أولى لئلا يُنْقَضَ بمثل: الحَسَنُ الوجه، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فيه الوجهان.

→ الكلمة كالنجم والصق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف. وإذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها، فالرفع حيثئذٍ أولى تنبيها على انه منادى ثان وإذا امكن نزع اللام منها كان للتعريف، فلم يَجْزُ تقدير حرف النداء فيها، فالنصب حيثئذٍ أولى. ويمكن أن ينصر مذهب أبي العباس بأن الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف، ولهذا لا يقال: يا النجم ويا الصق.

ويدل عليه جواز يازيد ويا هذا، وامتناع يا الرجل مع كونه تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة. وإذا كان كذلك كان الرفع أولى مما تنزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات، والنصب أولى فيما لم ينزع عنه للزوم مانع دخول حرف النداء عليه.

اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال أبو العباس ان كان المعطوف علماً معرفاً بلام التعريف نحو (يازيد والتضرُّ) كان الرفع أولى، وان لم يكن علماً نحو: (يازيد والرجل) كان النصب أولى، وَفَرَّقَ بينهما بأن (النضر) و (نضراً) علم وليس الالف واللام لمعنى في النضر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقبٌ للاضافة. ولما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار، والوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب. هذه عبارته، وهذا النقلُ يخالف لما ذكرناه أولاً بعضُ المخالفة. من المختصر.

وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٢١٥ - ٢١٦.

(١) في ت، ع، ل، المبنى.

وفي مجموع مهمات المتنون: ٣٨٩ المادى المبنى.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ل.

وأيضاً لو قال: المضافة<sup>(١)</sup> والمُشَبَّهة بالمضافِ لكانَ أصوبَ، ليشتمَلَ مثل<sup>(٢)</sup> يازيدُ وثلاثةُ وثلاثينَ، وسائرُ التوابعِ المُشَبَّهةِ بالمُضَافِ، فإنَّهُ لَيْسَ فِيهِ<sup>(٣)</sup> إِلَّا النَّصْبُ.

قوله: (والبَدَلُ والمعطوف غيرُ ما ذُكِرَ حُكْمُهُ حُكْمُ المُستَقِلِّ مطلقاً).  
أي: البَدَلُ والمعطوف الغيرِ الممتنعِ دخولُ حرفِ النداءِ عليه، إِذَا كَانَ تابِعاً  
٣٩ ظ / للمنادى مفرداً كانَ أو غيرَهُ، وسواءُ كانَ المنادى مفرداً أو مضافاً كانَ  
حُكْمُهُ حُكْمُ المنادى المُستَقِلِّ في البناءِ والاعرابِ.  
أَمَّا البَدَلُ فلكونهِ بِتكريرِ العاملِ، كَمَا سَيَحِيءُ في بابِهِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ  
حُكْمُ<sup>(٤)</sup> المنادى المُستَقِلِّ.

وَأَمَّا المعطوفُ غيرُ ما ذُكِرْنَا<sup>(٥)</sup> فلكونهِ مقصوداً بالنداءِ<sup>(٦)</sup> وانتفاءِ مانعٍ تَقْدِيرِ  
حرفِ النداءِ فِيهِ.

مِثَالُ البَدَلِ: يازيدُ زِيدُ، ويا أَخانا صاحبَ عمرو ويا زِيدُ أَخانا ويا أَخانا  
زِيدُ.

ومِثَالُ العطفِ: يا زِيدُ وعمرو، ويا أَخانا وصاحبَ عمرو، ويا زِيدُ وَأَخانا.

(١) ساقطة من الاصل.

(٢) ساقطة من الاصل.

(٣) في ز: فيها.

(٤) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٥) في ت، ز، ع: ذكر.

(٦) الكلمة ساقطة من الاصل، ومن ز.

ويا أخانا وزيد.

واعلم أن المازني<sup>(١)</sup> والافش أجازا: يازيد وعمرأ<sup>(٢)</sup> حملاً على المحل ولم  
يُجزه سيبويه<sup>(٣)</sup> وهو ضعيف لما ذكرناه.

## المنادى العلم

قوله: (والعلم الموصوف بابن مضاف إلى علم يختار فتحه).  
اعلم أن المنادى المفرد المعرفة<sup>(٤)</sup> الموصوف بابن أو ابنة لا يخلو من أن يكون  
علماً، أو لم يكن.

فإن كان الثاني، كان المنادى مبنياً على الضم والابن أو ابنة مضافاً منصوباً  
لما ذكرناه.

وان كان الاول: فالابن لا يخلو من أن يكون مضافاً إلى علم، أو لم يكن.  
فإن كان الثاني: كان حكمه ما ذكرناه الآن.

(١) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني البصري أخذ عن أبي عبيدة والاصمعي وأخذ عنه الثبري وهو  
صاحب كتاب التصريف توفي سنة ٢٤٧ هـ. مراتب النحويين: ١٢٦، وطبقات النحويين واللغويين: ٨٧.  
ونزهة الالباء: ١٤٠.

(٢) نسب الرضي في شرح الكافية ١: ١٣٦ ذلك سهواً إلى سيبويه وفي الاشموني ٣: ١٤٩: أجاز المازني  
والكوفيون يازيد وعمرأ.

(٣) قال في الكتاب ١: ٣٠٥: (وتقول: يازيد وعمرؤ ليس إلا).

(٤) زيادة من ت، ع، ف.

وإن كان الأول: فالأكثر على فتح المنادى مع نصب الابن أو الابنة وهو المختار<sup>(١)</sup>، وهذه اللغة غريبة، لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الاعراب وهاهنا بالعكس من ذلك، والعلّة في ذلك، أن الصفة والموصوف جُعلا كالاسم الواحد، إذ كل إنسان منسوب إلى أبيه فجُعلا كالاسمين اللذين رُكِبَ أحدهما مع الآخر، ولذلك حُذِفَ التنوين من العلم الموصوف إذا وقع الابن صفة له مضافاً إلى علم آخر إذا كان الابن أو الابنة مع الموصوف بمنزلة الاسمين اللذين رُكِبَ أحدهما مع الآخر فتُحِثُ آخر الاسم الأول منهما، وهو الموصوف كما فتُحِثُ آخر الاسم الأول من المركب من الاسمين ومن شدة اتصاليهما شبه سيبويه حركة الدال من (زيد)، في قولنا: يا زيد ابن عمرو بحركة الراء من امرئ<sup>(٢)</sup>، وحركة النون من أنتم، يعني فكما أن حركة الراء والنون في امرئ وأنتم تابعة لحركة الهززة والميم فكذلك فيما نحن فيه. وذهب بعضهم إلى أن المنادى يُترك على أصله على الضم<sup>(٣)</sup> وهذه لغة ظاهرة

(١) على حاشية: ف تعليق جاء فيه: إنما ينصب مضافاً على الحال من ابن لأن الابن معرفة، ولأن المراد به اللفظ، لأن لفظ الابن لا شركة فيه، ولأن الشركة إنما تقع في المسميات دون الاسامي - متوسط. وهذا النص مأخوذ من الوافية ٢: ٢٢٠.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٣١٣ - ٣١٤: باب ما يكون الاسم والصفة، فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينظم قبل المرفوع ويفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو (اهنم) و (امروء) فان جررت قلت (اهنم) و (امريء) وان نصبت قلت: (ابنمأ) و (امراً) وان رفعت قلت (اهنم) و (امروء).

ومثل ذلك قولك: يا زيد بن عمرو ... وإنما حملهم على هذا أنهم انزلوا الرفع التي في قولك: زيد بمنزلة الرفع في راء امرئ، والجر بمنزلة الكسر في الراء والنصب كفتحة الراء ...

(٣) هذا مذهب المبرد. المقتضب ٤: ٢٣٢.

لا احتياج إلى التكلف فيها، وفي لفظ المصنف تنبيه على جواز هذه اللغة بقوله:  
(يُخْتَارُ فَتَحُهُ).

واعلم أن الابن أو الابنة يحذف التنوين من موصوفيهما عند سيبويه عند  
حصول أربعة أشياء<sup>(١)</sup>:

كثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين، وكون الابن صفة، وأن يكون واقعاً بين  
علمين، [فإن اختل]<sup>(٢)</sup> واحد من هذه كقوله:

جارية من قيس بن ثعلبة<sup>(٣)</sup>

[لم يجرز عنده حذفه]<sup>(٤)</sup> إلا عند ضرورة الشعر<sup>(٥)</sup>، فإن لم يكن الابن وصفاً  
نحو: زيد ابن عمرو، أو<sup>(٦)</sup> لم يقع [بين علمين نحو: زيد ابن أخينا أو لم يقع]<sup>(٧)</sup> التقاء  
الساكنين نحو هند بنت عاصم فيمن صرّف (هند) أو لم يكثر استعماله نحو: هذا زيد  
ابن عمرو، ففي جميع هذه يثبت التنوين لفظاً والالف خطأ.  
واعلم أن جملة المواضع التي يحذف منها التنوين ستة:

(١) الكتاب ١: ٣١٤.

(٢) في ت: فأخل.

(٣) للأغلب العجلي. الكتاب ٢: ١٤٨، والمقتضب ٢: ٣١٣، والخصائص ٢: ٤٩١، والامالي الشجرية لابن

الشجري ٢: ٣٨٢، طبع بيروت، والخزانة ٢: ٢٣٦.

(٤) في ت، ز، ع: خلافة.

(٥) في ف، ل: لم يجرز عنده حذفه إلا عند ضرورة الشعر كقوله:

جارية من قيس بن ثعلبة

(٦) (أو) ساقطة من الأصل

(٧) ما بين المقتضبين ساقطة من ف

مع لام التعريف، ومع الاضافة، ومن غير المنصرف، والمبني، والموقوف عليه، وهذا الباب.

واعلم أيضاً أن ثبوت التنوين في اللفظ والألف في الخط مُتَلَازِمَانِ وَكَذَلِكَ حَذْفُهُمَا.

### نداء المعرف باللام

قوله: (وَإِذَا نَوْدِيَ الْمَعْرُفُ بِاللَّامِ إِلَى آخِرِهِ) / ٤٠ و /.

اعلم أنهم لما أرادوا نداء ما فيه اللام<sup>(١)</sup> وَتَعَذَّرَ فِيهِ<sup>(٢)</sup> إِدْخَالُ حَرْفِ النِّدَاءِ لِكَرَاهِيَّتِهِمُ الْجَمْعَ بَيْنَ أَدَاتِي التَّعْرِيفِ، أَتَوْا فِي الصُّورَةِ بِمُنَادَى مَجْرَدٍ عَنْ حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ أَيْ أَوْ هَذَا ثُمَّ اتَّبَعُوهُ الْمَعْرُفَ بِاللَّامِ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ صَفَةً لَهُ<sup>(٣)</sup>، وَأَتَوْا بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ، إِمَّا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُنَادَى مَا بَعْدَهَا، وَإِمَّا لِإِدْخَالِ (أَيَّا) مُتَلَازِمًا لِلإِضَافَةِ، وَأَتَوْا بِهَا لِتَكُونَنَّ كَالْعَوَاضِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَإِمَّا لِإِدْخَالِ عَلَى خُرُوجِ (أَيٍّ) مِنْ بَابِهَا.

ومنهم من يجعلُ الْمَعْرُفَ بِاللَّامِ عَطْفَ بَيَانٍ<sup>(٤)</sup>، لَكُونِهِ غَيْرَ مُشْتَقٍّ، وَالتَّزِمَ رَفْعُ

(١) في ع: الالف واللام.

(٢) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٣) زيادة من ت، ع، ف، ل.

(٤) صرح بذلك ابن يعيش في شرح المفصل ١: ١٣٠.

الرَّجُلِ عِنْدَ الْكَثَرَيْنِ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ، وَإِمَّا لِأَنَّ (أَيًّا) وَصِفَتَهَا كَالِاسْمِ الْمَفْرُودِ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَحَلِّ، إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الْمَتْبُوعِ، وَإِمَّا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الصِّفَةِ الْمُسْتَفْتَى عَنْهَا وَبَيْنَ<sup>(١)</sup> الصِّفَةِ الْلازِمَةِ.

وَأَجَازَ الْمَازِي<sup>(٢)</sup> وَالزَّجَاجُ نَصْبُهُ قِيَاساً عَلَى صِفَةِ الْمُنَادَى غَيْرِ الْمُبْهَمِ، وَالْإِخْفَاشُ يَجْعَلُ (أَيًّا) بِمَعْنَى الَّذِي، وَيَجْعَلُ الرَّجُلَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ<sup>(٣)</sup> وَالتَّزْمُوا أَيْضاً رَفَعَ تَوَابِعِ الرَّجُلِ مِضَاقَةً كَانَتْ<sup>(٤)</sup> أَوْ غَيْرَهَا، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْجُمُعَةِ لِكُونِهِ مِنْ تَوَابِعِ الْعَرَبِ الْمَرْفُوعِ، وَوَجُوبِ رَفْعِ تَوَابِعِ الْمَرْفُوعِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَيًّا) يَسْتَوِي فِيهَا الْمَفْرُودُ، وَالْمُتَنَّى، وَالْمَجْمُوعُ، وَالْمَوْثُوثُ وَالْمَذْكُورُ، يُقَالُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا الرِّجَالانِ، وَيَا أَيُّهَا الرِّجَالُ، وَيَا أَيُّهَا الْمَرْأَةُ، وَالْأَوَّلَى التَّانِيثُ

(١) أشرنا إلى تكرار (بين)، ١: ٢٨٢.

(٢) في الاثني ٣: ١٥٠. وأجاز المازي نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات. وقال الزجاج: لم يميز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده.

(٣) المصدر السابق.

(٤) في ع: كان.

(٥) على حاشية الأصل التعليق التالي: (وفيه نظر لجواز أن تكون توابع العرب تابعة لهله إذا غاير اعراب محله اعراب لفظه، نحو: ما زيد بقائم ولا قاعداً - بالنصب والجر - فالأولى أن يقال: لوجوب رفع متبوعه. نعم يجوز نصب ذا مالٍ على أن يجعله بدلاً من (أي) كأنك قلت يا أيها الرجل يا ذا المال.

وكذا الكلام في: يا هذا العاقل ذا المال، فإن جعلت ذا المال تابعاً للعاقل، والعاقل مرفوع لم يميز فيه إلا الرفع، وإن جعلته تابعاً لهذا بدلاً أو صفة تعين النصب.

وأعلم أنه قيل: إن نصب في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل، كان هذا بمنزلة (أي) وإن قصد نداء هذا، كان بمنزلة زيد، فعل هذا يجوز في الرجل النصب أيضاً. المختصر). وهذا النص مأخوذ من



في المؤنث، فيقال: يَأْتِيهَا الْمَرْأَةُ دُونَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَإِنَّهُمَا غَيْرُ جَائِزَيْنِ لِلزُّومِ التَّانِيثِ، وَعَدَمِ لَزُومِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ. قَوْلُهُ: (وَقَالُوا يَا اللَّهُ خَاصَّةً).

هذا سؤال على قولهم: وَإِذَا نُودِيَ مَا فِيهِ لَمْ يُعْرَفْ تَوَصَّلَ بِأَيِّ أَوْ هَذَا، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: يَنْتَقِضُ قَوْلُهُمْ بِمَثَلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ نِدَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ تَوَصُّلٍ بِأَحَدٍ مَا ذَكَرْتُمْ.

وجوابه:

إِمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ هَاهُنَا عِوَضٌ عَنْ مَحْذُوفٍ مَعَ كَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْأَلُ، فَتَقِلَّتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ، وَحُذِفَتْ الْهَمْزَةُ فَصَارَتْ اللَّاهُ ثُمَّ أَدْغَمُوا اللَّامَ فِي اللَّامِ فَقَالُوا اللَّهُ، وَجَعَلُوهُ اسْمًا وَاجِبَ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ [تَعَالَى وَتَقَدَّسَ] <sup>(١)</sup>.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ جَوَازَ دَخُولِهِ عَلَيْهِ مُعَلَّلٌ بِعَدَمِ كَوْنِهِ لِلتَّعْرِيفِ، وَبِكَوْنِهِ عِوَضًا مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، وَبِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِكِرَاهِيَّتِهِمْ إِطْلَاقَ اسْمِ <sup>(٢)</sup> الْمُبْهَمِ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا ثَالثًا: فَلِأَنَّ إِطْلَاقَهُ <sup>(٣)</sup> عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَوْقُوفٌ عَلَى الْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ، وَلَمْ

(١) ما بين المقفّتين ليس في ت، ع، ل.

(٢) في ت، ز، ف: الاسم.

(٣) في ت، ع، ف: إطلاق الاسم.

يَجِيءُ الْاِذْنَ<sup>(١)</sup> فِي اِطْلَاقِ (أَيِّ) وَ (هَذَا) عَلَيْهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّتْ قَلْبِي

وَأَنْتِ بَخْسِيْلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي<sup>(٣)</sup>

فَشَاذٌ شُبَّهَ بِيَا اللّٰهُ لِلزُّوْمِ اللَّامِ.

قَوْلُهُ: (وَلَكَّ فِي مِثْلِ:

يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ.....<sup>(٤)</sup>

الضَّمُّ وَالنَّصْبُ).

اعْلَمْ أَنَّ الْمُنَادَى إِذَا كُرِّرَ، وَأُضِيفَ الْأِسْمُ<sup>(٥)</sup> الْآخِرُ دُونَ الْأَوَّلِ، فَلَكَ فِي

الْأَوَّلِ الضَّمُّ وَالنَّصْبُ مَعَ نَصْبِ الثَّانِي، كَقَوْلِهِ:

يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ.....

أَمَّا ضَمُّ الْأَوَّلِ مَعَ نَصْبِ الثَّانِي، فَلَأَنَّ الْأَوَّلَ مُنَادَى مُفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ فَيَجِبُ ضَمُّهُ،

وَإِنْ نَصَبَ الثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ<sup>(٦)</sup> [مَنْ الْأَوَّلِ]<sup>(٧)</sup> أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ

(١) فِي ت، ف: اِذْنَ.

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ ت، ف.

(٣) الْبَيْتُ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ، وَيُرْوَى (بِالْوَدِّ) مَكَانَ (بِالْوَصْلِ). الْكِتَابُ ١: ٣١٠، وَالْمُقْتَضَبُ ٤: ٢٤١، وَشَرْحُ

الْمَفْصَلِ لَا يَنْ يَعْشَى ٢: ٨، وَالْمَعْمُ ٣: ٤٧، وَالْخَزَانَةُ ٢: ٢٩٣.

(٤) سَيَذْكُرُ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْبَيْتَ كَامِلًا مَنْسُوبًا إِلَى قَائِلِهِ فِي ١: ٤٣٤. وَزَادَ فِي ع: إِلَى آخِرِهِ.

(٥) سَاعَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) انْظُرْ ١: ١١٩.

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ ت، ع، ل.

منادى محذوفاً منه حرفُ النداءِ، أو مفعولاً به باضمارٍ أعني.  
 وأما نصبُ الاولِ مع نصبِ الثاني فيحتَمِلُ وجوهاً ثلاثة:  
 أحدها: أن يكونَ الاولُ مضافاً إلى عَدِيٍّ، والثاني مُقَحَّمٌ للتأكيدِ، فَوَجَبَ  
 نصبُ الاولِ لأنه مُنادى مضافٌ، وَوَجَبَ نصبُ الثاني لأنه تأكيدٌ لِنُصبِ، ولا  
 تأثيرَ له في المضافِ إليه لِأَنَّ التأكيدَ / ٤٠ ظ / اللفظي لا يغيرُ احكامَ ما قبله وما  
 بعده، عَمَّا كَانَ عليه، وهذا المذهبُ منسوبٌ إلى سيبويه<sup>(١)</sup>.  
 والثاني: أن تيمَ الثاني هُوَ المضافُ إلى عَدِيٍّ الظاهرُ وأما تيمَ الاولِ فَقَدْ حُذِفَ  
 المضافُ إليه مِنْهُ لدلالةِ الثاني عليه، كإِنَّهُ قَالَ: ياتيمَ عَدِيٍّ، وهذا مذهبُ أبي العباسِ  
 المبرِّدِ<sup>(٢)</sup>، ونحوه<sup>(٣)</sup>:

بَيْنَ ذِرَاعِي وَجْهَةِ الْأَسَدِ<sup>(٤)</sup> .....

أي: بينَ<sup>(٥)</sup> ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجْهَةِ الْأَسَدِ، لِهَذَا حَذَفَ النُّونَ مِنْ ذَارِعِينَ،  
 وَمِثْلُهُ:

(١) الكتاب ١: ٣١٤-٣١٥.

(٢) المقتضب ٤: ٢٢٧.

(٣) في ل: ومثله.

(٤) هذا عجزُ بيتٍ للفرزدق، صدره:

يَأْتِيَنَّ زَأَى عَارِضاً أُسْرِبُهُ

والعارض السحاب والذراعان والجهة من منازل القمر.

(من) منادى. أو المنادى محذوف و (من) استفهامية. ويروى (اكفكه) و (أرقت له) مكان (أسر به).

ديوان الفرزدق ١: ٢١٥، والكتاب ١: ٩٢، والمقتضب ٤: ٢٢٩، والحزانة ٢: ٣١٩.

(٥) كلمة (بين) ساقطة من ف، ل.

إِلَّا عُلاَلَةً أَوْ بَدَا هَهُ سَابِجٌ .....<sup>(١)</sup>  
 أَيُّ عُلَالَةٍ سَابِجٍ أَوْ بُدَاهَةٍ سَابِجٍ فَحَذَفَ التَّنْوِينَ مِنْ عُلَالَةٍ، وَإِذَا جَازَ فِي  
 امْتِثَالٍ هَذِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمُضَافِ، فَهُوَ مَعَ اتِّفَاقِهِ أَوَّلَى.  
 قِيلَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ: إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى<sup>(٢)</sup> أَمْرَيْنِ مُحْذُورَيْنِ:  
 أَحَدُهُمَا: التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ.  
 وَالثَّانِي: الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ.  
 فَعَلَى مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ، لَيْسَ لِأَعْرَابِهِ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنَّ تِمَّ<sup>(٣)</sup> الْأَوَّلَ  
 مَنَادَى مُضَافٌ، وَتِمَّ الْآخِرُ زَائِدٌ مَقْحَمٌ. وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ فَيَحْتَمِلُ أَعْرَابُ  
 الثَّانِي وَجُوهًا:  
 أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَنَادَى مُسْتَأْنَفًا، كَأَنَّهُ قَالَ: يَا تِمَّ عَدِيَّ يَا تِمَّ عَدِيَّ إِلَّا أَنَّهُ  
 حُذِفَ حَرْفُ<sup>(٤)</sup> النَّدَاءِ مِنَ الثَّانِي لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ.  
 الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَطْفٌ بَيَانٍ.

(١) البيت للاعشى وبقيته: ..... نهدي الجزارة

ويروى (تارح) مكان (سابع)، والعُلَالَةُ: آخرُ جَرِي الفرس، والبُدَاهَةُ: أولُهُ، والسَابِجُ: الجِوَادُ،  
 والقَارْحُ: الذي بَلَغَ أَقْصَى أَسْنَانِهِ عِنْدَمَا اكْتَمَلَ خَمْسَ سِنِينَ، والنَهْدُ: المرتفعُ، والجزارة: ما يأخذُه الجَزَّارُ من  
 الذبيحة وهي الرأس واليدان والرجلان، ديوان الاعشى الكبير - تحقيق الدكتور م. محمد حسين -  
 القاهرة: ١٥٩، والكتاب ٩١: ١، والمقتضب ٢٢٨: ٤، والخصائص ٤٠٧: ٢، وشرح المفصل لابن يمش  
 ٢٢: ٣.

(٢) (إلى) ساقطة من الاصل.

(٣) ساقطة من ت، ع، ف.

(٤) في الاصل: حرف حرف.

الثالث: أن يكون بدلاً من الأول.

الرابع: أن يكون منصوباً باضمارِ الفعل.

والثالث<sup>(١)</sup>: أن يكون فتحُ الأولِ على الاتباع، لنصبِ الثاني، يعني كان الأولُ منادى مفرداً<sup>(٢)</sup> معرفةً مبنياً على الضمِّ، يفتحُ إتباعاً للثاني، كما فعلوا<sup>(٣)</sup> في: يا زيدَ بنَ عمرو.

وهذا المذهبُ منسوبٌ إلى أبي سعيد السيرافي<sup>(٤)</sup> فنصبُ الثاني يَحْتَمِلُ وجوهاً أربعةً، وتَمَامُ البيت:

يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ

لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ<sup>(٥)</sup>

وهو لجرير يهجو عمر بن لجأ التيمي.

ومثله قوله:

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ<sup>(٦)</sup>

(١) تقدم الأول والثاني في ٤٣٢: ١.

(٢) في ف: مفرد.

(٣) في ف: فعلوه.

(٤) الكتاب ١: ٣١٥.

(٥) ويروي: (لا يوقعنكم) مكان (لا يلقينكم)، والشاعر يهجو عمر بن لجأ من بني تيم بن عبد مناة. ديوان جرير: ٢٨٥، والكتاب ١: ٢٦، ٣١٤، والمقتضب ٤: ٢٢٩، والكامل ٣: ٢١٧.

(٦) البيت لعبد الله بن رواحة وينسب إلى بعض ولد جرير وإلى عمر بن لجأ.

قوله: (والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى<sup>(١)</sup>).  
اعلم أن المنادى إذا أُضيف إلى ياء المتكلم جاز فيه أربعة أوجه، وهي:  
[الأول]<sup>(٢)</sup>: يا غلامى بفتح الياء.

والثاني: باسكانها، واختلف في أن أيهما الأصل فقال بعضهم الفتح هو الأصل لأنه اسم على حرف واحد<sup>(٣)</sup>، كالكاف في ضربتك، أو تقول: إنه اسم مضمّر على حرف واحد، فيجب أن يُبنى على الحركة قياساً على اخواته.  
وقال بعضهم: أصله السكون لأنه اسم مضمّر، وهو حرف مدّ ولين فوجب أن يُبنى على السكون قياساً على اخواته وهي الواو في ضربوا [والياء في تضربين، والالف في تضربان]<sup>(٤)</sup> ورُجّح الأول بأن الحركة مستقلة على الواو دون الياء.  
وثالثها: يا غلام بحذف الياء وكسر الميم لكونه أخف مع دلالة الكسر على الياء.

ورابعها: يا غلاما، ببدال الياء الفاء، بعد قلب الكسرة فتحةً، لأنّ الالف أخف، وإذا وقف ألحق الهاء فرقاً بين الوصل والوقف، فقل: يا غلاماً.  
وقد نُقل فيه لغة خامسة، وهي حذف الياء، ومعاملة الاسم المضاف بعد

→ واليجمات: الابل القوية، الذئب: جمع ذابله أي: ضامرة، ويروى (هديت) مكان (عليك)، الكتاب ١:

٣١٥، والمقتضب ٤: ٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠، والخزانة ٢: ٣٠٣.

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) كلمة [الأول] متأبذ يقتضها السياق، ولم ترد في سائر النسخ.

(٣) زاد في ت، ف: فيجب أن يبنى على حركة كسائر الاسماء التي على حرف واحد.

(٤) ما بين الحقيقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

الحذف، معاملته لو كان مفرداً، ومنه قراءة أبي جعفر<sup>(١)</sup>: (قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ)<sup>(٢)</sup>،  
وإنما يُفَعَّلُ هذا في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى ياء<sup>(٣)</sup> المتكلم حتى إذا لم يُضَفْ إلى  
غير المتكلم، عَلِمَ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ حُكِيَ<sup>(٥)</sup> فِيهِ لُغَةٌ سَادِسَةٌ، وَهِيَ: يَا غُلَامَ بِفَتْحِ الْمِيمِ، قِيَاساً عَلَى يَا أَبْتَ.  
ثُمَّ أَعْلِمَ أَنَّ أَفْصَحَ اللُّغَاتِ حَذْفُ<sup>(٦)</sup> الْيَاءِ، وَابْقَاءُ الْكُسْرَةِ قَبْلَهَا<sup>(٧)</sup> ثُمَّ اثْبَاتُ  
الْيَاءِ سَاكِنَةً، ثُمَّ فَتْحُهَا، ثُمَّ قَلْبُهَا أَلِفًا<sup>(٨)</sup> ثُمَّ حَذْفُ الْأَلِفِ وَابْقَاءُ الْفَتْحَةِ دَالَةً<sup>(٩)</sup> عَلَيْهَا، ثُمَّ  
حَذْفُ الْيَاءِ وَضَمُّ الْآخِرِ، وَهِيَ أَبَعْدُ اللُّغَاتِ عَنِ الْقِيَاسِ. / ٤١ و /  
قَوْلُهُ: (وَيَا أَبْتَ وَيَا أُمَّتِ<sup>(١٠)</sup> فَتَحاً وَكُسْراً)<sup>(١١)</sup>.

إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ الْوُجُوهِ الْارْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي: يَا غُلَامِي مَعَ مَزِيدٍ<sup>(١٢)</sup> وَجُوهِ

(١) المحتسب ٢: ٦٩. وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة ويقال اسمه جندب بن فيروز

وقيل فيروز، وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم. توفي سنة ١٣٠ هـ غاية النهاية ٢: ٣٨٢.

(٢) سورة الانبياء: ١١٢. القراءة العامة: «قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ».

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ت: ياء المتكلم.

(٥) في ز: قل.

(٦) في ع، ف: يحذف.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١١.

(٨) المصدر السابق.

(٩) في ت: دلالة.

(١٠) في ت، ع، ف: وَيَا أَبِي وَيَا أُمِّي. وفي ل: وَقَالُوا يَا أَبِي وَيَا أُمِّي.

(١١) (فتحا وكسرا) ليس في ف.

(١٢) في ف: مسند.

أُخَرَّ وَهِيَ: يَا أَبْتُ وَيَا أُمْتُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَيَا أَبْتَا وَيَا أُمْتَا، وَلَمْ يُجْزِ يَا أَبْتِي <sup>(١)</sup>، أُمَّا التَّاءُ <sup>(٢)</sup> فِي يَا أَبْتُ وَيَا أُمْتُ فَلِإِبْدَالِهِمُ التَّاءَ مِنَ الْيَاءِ <sup>(٣)</sup> لِكُونِهَا أَخْفَ مِنْهَا، وَأَمَّا كَسْرُ التَّاءِ فَلِكُونِهَا <sup>(٤)</sup> بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ الَّتِي تُنَاسِبُ الْكَسْرَةَ وَأَمَّا فَتْحُهَا فَلِكُونِهَا بَدَلًا عَنِ الْحَرْفِ الَّتِي كَانَتْ مَفْتُوحَةً، وَأَمَّا جَوَازُ يَا أَبْتَا فَلِعَدَمِ لَزُومِ اجْتِمَاعِ الْعَوَاضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ، وَجَوَازِ تَعْوِضِ حَرْفَيْنِ عَنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ إِذَا كَانَا <sup>(٥)</sup> أَخْفَ مِنْهُ، وَأَمَّا عَدَمُ جَوَازِ يَا أَبْتِي فَلَا مَتَنَاعَ اجْتِمَاعِ الْعَوَاضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ، لِقَلَّتِهَا <sup>(٦)</sup>، وَهِيَ يَا أَبْتُ، وَيَا أُمْتُ بِالضَّمِّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبْلَةَ <sup>(٧)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ التَّاءَ لِلتَّائِيثِ مَعَ كَوْنِهِ عِوَضًا عَنِ <sup>(٨)</sup> الْيَاءِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِكُونِهَا تَقَلُّبُ فِي الْوَقْفِ هَاءً.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَا مَتَنَاعَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.

(١) فِي ف، ل: امْتِي.

(٢) فِي ل: الْهَاءُ.

(٣) فِي ل: الْهَاءُ مِنَ التَّاءِ.

(٤) فِي ل: فَلَانِهَا، وَفِي ع: لِكُونِهَا.

(٥) فِي ز: كَانَ.

(٦) (لِقَلَّتِهَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ز، ل.

(٧) لَيْسَ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ ابْنِ عَبْلَةَ، وَلَكِنْ فَهْمُ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، وَهُوَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ وَاسْمُهُ شَمِيرُ بْنُ يَقْطَانَ الشَّامِيُّ تَابِعِي، لَهُ حُرُوفُ الْقِرَاءَاتِ، تَوَلَّى سَنَةَ ١٥١ هـ. وَلَمْ أَجِدْ فِيهَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ. تَنْظُرُ: تَرْجُمَةُ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ فِي غَايَةِ النِّهَايَةِ ١: ١٩.

(٨) فِي ل: مِنْ.



قوله: (ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصة [مثل باب يا<sup>(١)</sup> غلامي وقائلوا يا ابن أمّ ويا ابن عمّ]<sup>(٢)</sup>).

اعلم أنّه إذا توسّط بين الاسم المنادى، وبين ياء المتكلم اسم آخر، وذلك يكون في يا ابن [أمّ يا ابن]<sup>(٣)</sup> عمّ، وفي غيره، نحو: يا غلام غلامي<sup>(٤)</sup>، فإن كان في غيره جاز فيه ثلاث لغات: فتح الياء، وسكونها<sup>(٥)</sup>، وقلبها ألفاً، وهو أقلّها، والحاقي الهاء في الوقف، وإن كان في يا ابن أمّ ويا ابن عمّ جاز فيه ما جاز في باب غلامي مع جواز وجه آخر وهو، يا ابن عمّ بفتح الميم.

وإنما جاز فيه هذا الوجه، وإن<sup>(٦)</sup> لم يحز في باب يا<sup>(٧)</sup> غلامي، لكونه أطول لفظاً فناسب التخفيف أكثر فحذف ألف يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، واكتفي بالفتح، أو لأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً كخمسة عشر، لكونه في صورة التركيب<sup>(٨)</sup>.

وإنما اختصّ هذه الوجوه بالابن المضاف إلى العمّ والامّ المضافين إلى ياء المتكلم دون أشياء أخرى، نحو: يا غلام غلامي، لكثرة باب نداء الابن المضاف إلى

(١) كلمة (يا) ساقطة من ت.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) ما بين المعقتين ليس في ع.

(٤) في ل: يا غلامي ويا غلام.

(٥) في ت، ع، ف، ل: تسكينها.

(٦) الحرف (ان) ساقط من الاصل. ومن ل.

(٧) كلمة (يا) ساقط من ل.

(٨) في ع، ف: المركب.

العمّ والامّ المضافين إلى ياء المتكلم<sup>(١)</sup> وعدم كثرة غيره، ولأنّهما جاريان مجرى المفرد في المعنى، ألا ترى أنّ ابن أُمّي بمعنى أخي وابن عمّي بمنزلة<sup>(٢)</sup> قريبي.

## الترخيم

قوله: (وترخيمُ المُنَادَى جائزٌ، وفي غيره ضرورة).

معناه أنّ الترخيم جائزٌ في سعة الكلام في المُنَادَى، لكثرة النداء في كلامهم، ولم يُجْزَ في السّعة في غيره بل عند الضرورة، كقول ذي الرّمة:

ديار مئة إذ مئى تُساعِفنا

ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عرب<sup>(٣)</sup>

اعلم<sup>(٤)</sup> أنّ الترخيم في اللغة تفعيلٌ من رَحِمْتُ الشَّيْءَ إِذَا سَهَّلْتُهُ.  
قال ذو الرّمة<sup>(٥)</sup>:

(١) في ت: لكثرتة كثرة باب غلامي، وفي ع: لكثرتة كثرتة كثرة باب غلامي، وفي ل: لكثرتة وعدم كثرة باب غلامي.

(٢) في ت، ع، ف: بمعنى، والكلمة ساقطة من ل.

(٣) يروى (مساعة) مكان (تساعفنا). ديوان ذي الرمة: ٣، والكتاب ١: ١٤١، والكمال ٣: ٤١، والخزانة ٣٣٩: ٢.

(٤) في ت، ع، ف: واعلم.

(٥) زاد في ف: قوله.

هَـا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ وَمِنْطِقٌ

رَخِيمٌ الحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرٌ<sup>(١)</sup>

ثَقِيلَ عَنِ الاصْصَمِيِّ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ قَالَ: لَقِيتَنِي سَبِيوِيهِ فَقَالَ لِي:

مَا يَقَالُ لِلشَّيْءِ السَّهْلِ، فَقُلْتُ: المَرْخِمُ.

فَوَضَعَ بَابَ التَّرْخِيمِ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي الاصْطِلَاحِ: حَذَفَ فِي آخِرِ الْاسْمِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَنَادَى ضَمٌّ إِلَيْهِ تَخْفِيفًا<sup>(٤)</sup>

مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، وَ[إِنْ كَانَ]<sup>(٥)</sup> فِي غَيْرِهِ ضَمٌّ إِلَيْهِ ضَرْوَرَةً.

قَوْلُهُ: (وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مُضَافًا) إِلَى [قَوْلِهِ: (وَأَمَّا التَّائِيثُ)]<sup>(٦)</sup>.

اعْلَمْ<sup>(٧)</sup> أَنَّ شَرْطَ التَّرْخِيمِ إِمَّا وَجُودِيٌّ أَوْ<sup>(٨)</sup> عَدْمِيٌّ.

أَمَّا الْعَدْمِيٌّ فَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مُضَافًا وَلَا مُسْتَغْنَاءً، وَلَا مَدْرُوبًا، وَلَا جَمْلَةً.

(١) مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي مَطْلَعُهَا:

أَلَا يَا اسْلَمِي بِمَا دَارَ مِي عَلَى الْبَلَا وَلَا زَالِ مِنْهَا بِجَمْعِ عَائِكَ الْقَطَرِ

الذِي يُوَان: ٢١٢، وَفِيهِ (رَقِيقٌ) مَكَانَ (رَخِيمٍ)، وَالْخَصَائِصُ ١: ٢٩، وَالْمُحْتَسِبُ ١: ٢٣٤.

(٢) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ ١: ٢٧٧.

(٣) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ١٥: ١٢٦، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَخَذَ عَنِّي الْخَلِيلُ مَعْنَى التَّرْخِيمِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَقِيتَنِي فَقَالَ لِي

مَا تَسْمِي الْعَرَبُ السَّهْلَ مِنَ الْكَلَامِ؟ فَقُلْتُ لَهُ: الْعَرَبُ تَقُولُ: جَارِيَةٌ رَخِيمَةٌ إِذَا كَانَتْ سَهْلَةً الْمَنْطِقُ فَعَمَلُ

بَابِ التَّرْخِيمِ.

(٤) فِي ز: تَخْفِيفٌ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُخَفَّفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) فَوَع: آخِرُهُ.

(٧) فَوَع: وَعِلْمٌ.

(٨) فَوَع، ز، ع، ف، وَأَمَّا.

**أما الأول:** فَلأنَّه لو رُخِّمَ المضافُ لَوَقَعَ الترخيمُ وسطَ الكلمةِ، فإنَّ رُخِّمَ المضافُ إليه لُرُخِّمَ ما ليس بمنادى، ولأنَّ المضافَ معربٌ في النداءِ، فلو<sup>(١)</sup> حُذِفَ آخرُهُ لَحُذِفَ مَعَهُ الاعرابُ فيفْضَى إلى حذفِ شيئين: الاعرابُ وحرفِ الاعرابِ، وذلكَ اجحافٌ به، ولأنَّه لما (لم)<sup>(٢)</sup> يُوْثِرُ فيه النداءُ بالبناءِ لم يُوْثِرْ (فيه)<sup>(٣)</sup> باسقاطِ حرفٍ منه لكونِ كُلِّ واحدٍ (منهما)<sup>(٤)</sup> حكماً لفظياً.

لا يُقالُ: يَتَعَذَّرُ ترخيمُ مثل: معدي كرب / ٤١ ظ / بناءً على ما ذكرتمُ لأنَّنا نقولُ: الترخيمُ في معدي كرب محذوفُ الاسمِ الأخيرِ، وليسَ هذا (بِممكن)<sup>(٥)</sup> في [المُضافِ و]<sup>(٦)</sup> المضافِ إليه، فإنَّ امتزاجَ الأولِ أكثرُ من امتزاجِ الثاني، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: هذا معدي كرب، وترفعه<sup>(٧)</sup> فالاعرابُ<sup>(٨)</sup> جارٍ على الاسمِ الثاني بخلافِ المضافِ والمضافِ إليه، فإنَّ الاعرابَ ليسَ جارياً إلا على المضافِ. وإذا كانَ كذلكَ، كانَ الاسمُ الثاني في المركباتِ بمنزلةِ حرفٍ من الأولِ،

(١) في ت: فان.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(٧) في ت، ع، ف: يرفعه.

(٨) كلمة (جارٍ) ساقطة من ت، وفي ف: جاز.

وليس كذلك في المضاف والمضاف إليه [، فجاز حذف الثاني من القسم الاول، ولم يجز حذف المضاف إليه]<sup>(١)</sup>.

و<sup>(٢)</sup> اعلم أنه ترك هاهنا شرطاً آخر<sup>(٣)</sup> وهو أن يقال: ولا مُشَبَّهاً بِهِ.

[واعلم أنه لو قال: شرطه أن يكون مفرداً استغنى عن<sup>(٤)</sup> أن يقول ولا

مضافاً، ولا مُشَبَّهاً بِهِ]<sup>(٥)</sup>، ولا جملة، هذا عند البصريين<sup>(٦)</sup>.

وأما الكسائي والفراء فذهبا<sup>(٧)</sup> إلى جواز ترخيم المضاف وأوقعوا الحذف في

آخر المضاف إليه<sup>(٨)</sup>، وتمسكاً بمثل قوله:

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ

سيدعوه داعي ميتة فيجيب<sup>(٩)</sup>

(١) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٢) في ل: ثم.

(٣) كلمة (آخر) ساقطة من الأصل.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٦) الانصاف ١: ١٩٣.

(٧) في ل: ذهبا.

(٨) (إليه) ساقطة من الأصل.

(٩) البيت لا يعرف قائله. يروى (ستدعوه) مكان (سيدعوه) و (موتته) و (موتته) مكان (ميتة)، ويعدّ ينجذ

تعداً من باب فرح: بمعنى فلان. الامالي الشجرية ١: ١٢٩، والانصاف ١: ١٩٤، وشرح المفصل لابن

يمش ٢: ٢٠، والحزانة ٢: ٣٣٦، وتاج المروس - بعد - ٧: ٤٣٣.

وبغيره<sup>(١)</sup>، ولكن لا حجة فيه<sup>(٢)</sup> لهم، لجواز أن يكون ترخيّمه<sup>(٣)</sup> هاهنا<sup>(٤)</sup> لضرورة الشعر وهو جائز بالاتفاق<sup>(٥)</sup>.

وأما الثاني: وهو أن لا يكون مُستغاثاً ولا مندوباً، لأن المطلوب في الاستغاثية والتدبية، مدُّ الصوت وتطويله، والترخيم يُنافي ذلك، ولأن المُستغاثَ معرب، فلم يُرَخِّمْ كالمُضاف، والمندوب إن رُخِّم بعد حذف علامة التدبية، اجتمع حذف العلامة وحذف الآخر، وإن رُخِّم من غير حذف العلامة فمُمتنع<sup>(٦)</sup> لأن العلامة فيه بمنزلة التنوين في الزيادة، وترخيم المنون ممتنع<sup>(٧)</sup> لأن<sup>(٨)</sup> العلة الموجبة لزيادة التنوين وهي الحفّة تمنع حذف الأصل<sup>(٩)</sup>.

وأما الثالث: وهو أن لا يكون جملةً، فلأن الجملة محكية على ما كانت عليه والترخيم ينافيه.

وأما الشرط<sup>(١٠)</sup> الوجودي<sup>(١١)</sup>، فهو أحد الأمرين:

(١) الانصاف - المسألة ٤٨ - ١: ١٩٢ - ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٠.

(٢) في ع: فهم.

(٣) كلمة (ترخيمه) ساقطة من الأصل.

(٤) هاهنا) ساقطة من: ع.

(٥) الانصاف ١: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٠.

(٦) في ل: فيمتنع.

(٧) كلمة (ممتنع) ساقطة من ل.

(٨) في الأصل: فإن.

(٩) في ع: من حذف الأصل.

(١٠) في ف: شرط.

(١١) عطف على قوله: أما العدمي ١: ٤٤٠.

وهو إما أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف.

وإما أن يكون مع تاء التانيث.

أما كونه علماً فلكثرته، وشهرته في كلامهم في النداء فناسب التخفيف.

وأما كونه زائداً على ثلاثة أحرف، فلأن الثلاثي<sup>(١)</sup> أقل الأصول وأعد لها،

فالحذف اجحاف وإخراج له<sup>(٢)</sup> عن<sup>(٣)</sup> الاعتدال، ولأن المقصود من الترخيم

التخفيف، والثلاثي<sup>(٤)</sup> في غاية الخفة والمستوجب الخفة<sup>(٥)</sup> هو الزائد على الثلاثة.

وأما وجوب كون الاسم مع تاء التانيث، إذا لم يكن علماً زائداً<sup>(٦)</sup> على ثلاثة

أحرف، فلأن حذفه ليس بحذف حرف من حروف الكلمة، لأن تاء التانيث زائدة

على بنية<sup>(٧)</sup> الكلمة.

وهذا الشرط عند البصريين<sup>(٨)</sup>، أما<sup>(٩)</sup> عند الكوفيين فيجوز ترخيم الاسم

الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً<sup>(١٠)</sup> نحو: عَمَرَ، واحتجوا بأن في الأسماء العربية ما هو

(١) في ل، ت: الثاني.

(٢) (له) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) في ت: من.

(٤) في ل: والثاني.

(٥) في ت، ز، ع، ف: للتخفيف.

(٦) كلمة (زائدة) ساقطة من ع.

(٧) في ل: زائد على الثلاثة.

(٨) وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين. الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

(٩) في ت، ف: وأما.

(١٠) الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

على حرفين، نَحْوُ: يَدٍ، وَدَمٍ، فيجوزُ ترخيمُهُ، وَإِنْ بَقِيَ عَلَى حرفينِ لوجودِ نظيرِهِ في الاسماءِ المعربةِ<sup>(١)</sup>، ولأنَّ الحركةَ في وَسْطِهِ تنزلُ منزلةَ الحرفِ الرابعِ، بدليلِ اعتبارِها في بابِ ما لا يَنْصَرِفُ، وهوَ ضعيفٌ.

أَمَّا الأولُ: فَلأنَّ تلكَ الاسماءِ إِنَّمَا حُذِفَتْ لاماتها لاستثقالِ الحركاتِ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.  
وَأَمَّا الثاني: فَلأنَّ جَعْلَ الحركةِ بمنزلةِ الحرفِ الرابعِ غيرُ مطَّردٍ في كُلِّ مكانٍ،  
وإِلَّا لكانَ مثلُ هُدَيْدٍ، وَغَلِيظٍ / ٤٢ و / المحذوفِ [منه الالف]<sup>(٣)</sup> خماسياً.

واعلمُ أَنَّهُ لو ذَكَرَ شرطينِ آخَرَيْنِ، وهُمَا:

أَنْ لا يَكُونَ مِيبِهاً، ولا مَضْمِراً لكانَ أَصَوْبٌ لَأَنَّهُ لا يُرَخِّمُ المَضْمَرُ والمِيبِهُمُ<sup>(٤)</sup>،  
وَإِنْ زَادَ على ثَلَاثَةِ أَحْرفٍ<sup>(٥)</sup> لَأَنَّهُ ضَعْفٌ<sup>(٦)</sup> بالابْهَامِ فلا يَزِيدُ ضَعْفاً بِالْحَذْفِ.  
وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الاسْمَ الَّذِي فِيهِ تاءُ<sup>(٧)</sup> التَّائِيثِ، إِذَا كانَ صِفَةً غيرَ عِلْمٍ، لَمْ  
يَجْزُ تَرْخِيمُهُ، نَحْوُ: يافاسِقَةٌ، لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْمَذْكَرِ، فَعَلَى هَذَا وَجَبَ عَلَيْهِ زِيادَةُ هَذَا

(١) الانصاف ١: ١٩٧، المسألة ٤٩.

(٢) الانصاف ١: ١٩٩، المسألة ٥٠.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من الاصل. ومن ز.

(٤) في ل: المِيبِهُم والمَضْمَر. وفي ت: في المَضْمَر والمِيبِهُم.

(٥) ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) في ت: ضعيف.

(٧) في ع، ف، ل: هاء.



القيد، وإذا عرفت الشرائط فكان قولهم: يا صاح<sup>(١)</sup> ويا مال<sup>(٢)</sup>، واطرق كرا<sup>(٣)</sup> من الشواذ ووجه ترخييم كثرة الاستعمال<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وان كان في آخره زيادتان) إلى آخره.

إشارة إلى ما يحذف للترخيم فإنه قد يحذف للترخيم حرفان، وقد تحذف كلمة برأسها، وقد يحذف حرف واحد.

أما الأول: ففي موضعين:

أحدهما: أن يكون في آخر المنادى زيادتان في حكم الزيادة<sup>(٥)</sup> الواحدة أي زيدتا معاً لمعنى واحد.

(١) قال ابن السجري في الأمالي ٢: ٨٨: (ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده إلا ترخيم صاحب وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم .. ولا يجوز يا صاح لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف، فلا تحتل النكرة أن يفعل بها هذا. وفي لسان العرب - ص ٩: قولهم في النداء: يا صاح معناه: يا صاحبي، ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده، سمع من العرب مرخا).

(٢) هذه قراءة أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام وعبد الله بن مسعود والأعمش في سورة الزخرف: ٤٣ / ٧٧. ينظر: مجمع البيان ٥: ٥٦، والجامع لأحكام القرآن ١٦: ١١٦.

(٣) وقامه: أن الدعامة في القرى. والاطرأ أن يطأطيء عنقه، ويقال ذلك للكروان إذا أريد اصطياؤه أي: اخفض عنقك للصيد فإن من هو أكبر منك وأطول عنقا وهو النعامة قد اصطيد. وهو مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه. مجمع الامثال ١: ٤٣١، والمستقصى ١: ٢٢١.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٥١: (ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو: يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخييم كثرة الاستعمال، وليس اطرق كرامنه، لان الكرا ذكر الكروان).

(٥) في الاصل، وفي ز: الزائدة.

واعلم أنه لو قال: زيادتان يبقی الاسم بعدهما على ثلاثة أحرف لكان أوجه، لئلا ينتقض بمثل يدان، إذا سُمِّيَ بِهِ، فإنه لم<sup>(١)</sup> تُحذف منه الزيادتان لبقاء الاسم على حرفين، وهو لا يزيدُ على خمسة أنواع:

أحدهما: أَلِفُ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ: حَمْرَاءُ وَأَسْمَاءُ [فإنَّ أَسْمَاءَ]<sup>(٢)</sup> مِنَ الْوَسَامَةِ، وَأَصْلُهَا وَسْمَاءُ<sup>(٣)</sup> عَلَى وَزْنِ فَعْلَاءَ ففیه زيادتان، فانقلبت الواو همزة.

وأما عِنْدَ سَبْيُوهِ ففیه زیادة واحدة ووزنه أفعال<sup>(٤)</sup> جمع اسم سُمِّيَ بِهِ المؤنث، وامتنع من الصَّرْفِ لِلتَّأْنِيثِ المعنوي والعلمية، وإذا كان كذلك كان آخره حرفاً أصلياً، قبله مدَّةٌ، مثلُ عَمَّارٍ، وَمَنْصُورٍ، والمُصَنَّفُ اختار المذهب الاول دون الثاني.

والثاني<sup>(٥)</sup>: [الالف والنون المزيديتان]<sup>(٦)</sup> نحو: مروان وعُثْمَانُ<sup>(٧)</sup> وجميع ما فيه الالف والنون المزيديتان فإنهما زِيدَتَا لِمَعْنَى واحدٍ وهو التذكير.

الثالث: ياء النسبة فإنهما زائدتان زِيدَتَا معاً<sup>(٨)</sup> لِمَعْنَى واحدٍ، وهو النسبة.

(١) في ت: لا.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الاصل.

(٣) في ل: من وساء.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٥١: هذا إذا جعلناها فعلاء من الوسامة أي الحشن على ما هو مذهب سيبويه لا أفعالاً جمع اسم على ما هو مذهب غيره.

(٥) ساقطة من ت، ز، ع، ف.

(٦) ما بين المعقتين زيادة من ل، ف.

(٧) في ل: عثمان ومروان.

(٨) (زیدتا معاً) ساقط من ت، ل، وسقط من ع كلمة (معاً).

الرابع، علامتا<sup>(١)</sup> التثنية والجمع، نحو: مسلمون فإنه يُحذف منه الحرفان إن كان اعرابهما بالحروف بعد التسمية، وإن كان اعرابهما بالحركات [فلا يحذف<sup>(٢)</sup>] إلا النون<sup>(٣)</sup>، فأنهم يعربونهما - بعد التسمية<sup>(٤)</sup> - بالحروف والحركات<sup>(٥)</sup>، وأما بتون فلا يحذف منه إلا النون، سواء كان اعرابه بالحركات أو بالحروف، بعد التسمية، وكذلك يدان ودمان [فإنهم يعربونهما بعد التسمية بالحروف والحركات<sup>(٦)</sup>]، وإذا كان كذلك لم يكن قوله: ويحذف حرفان إذا كان في آخر الاسم زائدتان في حكم الزائدة الواحدة<sup>(٧)</sup> باقياً على عموميه وإطلاقه.

والخامس، الالف والتاء<sup>(٨)</sup> في جمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات.

والثاني<sup>(٩)</sup>، مما يحذف منه حرفان: أن يكون في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم أكثر من أربعة أحرف، نحو: منصور، فإنه يحذف منه حرفان، أما الحرف الصحيح، فليكونه حرفاً. [في آخر الاسم<sup>(١٠)</sup>] فوجب<sup>(١١)</sup> حذفه.

(١) في ت، ل: علامة.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ع.

(٣) بعد التسمية) زيادة من ت.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل، ع.

(٥) في ل: بالحركات.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ت، ع.

(٧) الكلمة ساقطة من ت، ز، ع، ف، والمصنف تعارف بعبارة ابن الحاجب.

(٨) في الاصل: الياء.

(٩) تقدم ذكر الاول في ١: ٤٤٦.

(١٠) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(١١) في ل: يوجب.

وَأَمَّا الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْحَرْفِ <sup>(١)</sup> الصَّحِيحِ فَلْيَكُونِهِ حَرْفٌ عَلِيٌّ، فَكَانَ الْحَذْفُ أَوَّلَى.

وَأَمَّا قَالَ <sup>(٢)</sup>: (وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةٍ).

لأنه لو كان على أربعة أحرف لم يحدف حرفان، نحو: ثمود، لئلا تلزم غاية النقصان في الاسم للتخفيف، والمراد من المدة في قوله: (قبله مدة) حرف زائد من حروف المد واللين ساكن <sup>(٣)</sup>، وحينئذ لو رُخِمَ منصورٌ، ومسكين <sup>(٤)</sup> / ٤٢ ظ / وَعَمَّا زَلِيلٌ: يا منصُّ ويا مسكٍ، ويا عمٌ، لكون الحروف التي قبل الحرف <sup>(٥)</sup> الصحيح مدةً، ولو رُخِمَ مُحْتَارٌ لَزِيلٌ: مُحْتَاً ولم يحدف الالف لكونها غير مدةٍ لهذا <sup>(٦)</sup> التفسير لكونها عين الكلمة.

وأشار إلى هذا القسم بقوله: (فإن كان في آخر الاسم زيادتان <sup>(٧)</sup> إلى آخره) <sup>(٨)</sup>.

(١) في الاصل: حرف.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ت: وساكن.

(٤) في ت: مسكين ومنصور.

(٥) في الاصل، وفي ت، ز، ع، ف: حرف.

(٦) في ت، ع، ل: بهذا.

(٧) في الاصل، وفي ت، ز، ع، ف: زائدتان، وما ائتمناه من ل. وبمجموع مهابات المتن: ٣٩٠.

(٨) ساقط من ل.

وأما الثاني<sup>(١)</sup>، وهو أن تُحذف كلمة برأسها فهو<sup>(٢)</sup> إنما يكون<sup>(٣)</sup> في المركب الغير المضاف<sup>(٤)</sup>، والجملة لما ذكرنا وإنما يُحذف منه الاسم الثاني، لكونه بمثابة زيادة الحِقتْ بآخر الاسم بعد تمامه فأشبهت تاء التانيث وألفي التانيث، وحذفت بكماها، كما تُحذف تاء التانيث، والفا التانيث، فنقول في حضرموت: يا حضر، وفي عمرويه: يا عمر، وفي سيبويه: يا سيب.

وأما الثالث؛ وهو أن<sup>(٥)</sup> يُحذف حرف واحد في غير ما ذكرنا من حذف الزائدتين<sup>(٦)</sup> أو حذف اسم واحد، وإنما يُحذف حرف واحد فقط لعدم موجب حذف أكثر من حرف واحد.

قوله: (وهو في حكم الثابت على الأكثر).

[أي المحذوف في حكم الثابت، والموجود على الأكثر في استعمالهم]<sup>(٧)</sup>

لأن مراد القائل بقوله: يا حار، يا حارث لفظاً ومعنى.

أما لفظاً فلأن القائل به يريد لفظ الحارث.

(١) في ت، ل: الثالث، وهو سهو. والصحيح ما ذكر، والمراد به: الأمر الثاني الذي يحذف لأجل الترخيم، وقد سبق وأن أشار إليه في ١: ٤٩٩.

(٢) في ز: فهي.

(٣) في ز: تكون.

(٤) انظر ١: ١٤٧ من هذا الشرح.

(٥) في ت: ما.

(٦) في ل: الزائدتين.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من ت.

وأما معنى فإنه يريد الشخص المسمّى بالحارث.

وإذا كان كذلك كان الأولى أن يبقى عليه<sup>(١)</sup>.

قوله: (وقد يجعل اسماً برأسه).

هذه اللغة أقل من اللغة الأولى، ولهذا قال: (وقد يجعل اسماً برأسه) والذي يجعله كذلك يقول: يا حار بالضم، لتقديره<sup>(٢)</sup> المحذوف نسياً منسياً، وكأن الباقي اسماً برأسه، [فيعامله معاملة الأسماء المستقلة<sup>(٣)</sup> كزيد و<sup>(٤)</sup> عمرو، وتقول: يا نمي لأنه لما حُذِفَ الدال، وكان الباقي اسماً برأسه،<sup>(٥)</sup> ولم يوجد في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة، إلا قلبوا الواو ياء، والضمة كسرة، كما في أدل جمع دلو، فعاملوه في نحو كذلك فصارت نمي، وتقول في كروان، يا كرا، لأنه لما حُذِفَ الألف والنون صار الواو متطرفاً متحركاً قبلها [فتحة، وثبت في لغتهم، أنه كل ما كان كذلك قلبت الواو ألفاً فوجب قلبها]<sup>(٦)</sup> ها هنا فصارت كرا وتقول في حولايا<sup>(٧)</sup>، يا حولاء لأنه لما حُذِفَ الألف صارت الياء متطرفة متحركة قبلها ألف، وقياسها إذا كانت كذلك أن تقلب همزة فقلبت [كذلك فصارت حولاء.

(١) (عليه) ليس في ت، ز، ع، ف.

(٢) في ز: لتقدير.

(٣) في ل، ع: المستعملة.

(٤) (الواو) ليس في ع.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ز.

(٧) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان وقد خربت معجم البلدان ٢: ٣٦٨.

وإذا رُخِمَ قاضون اسم علم<sup>(١)</sup> قيل: يا قاضي، بإعادة الياء، لأنَّ حذفها إنما كان<sup>(٢)</sup> لأجل التقاء الساكنين، وعند الترخيم زال هذا الموجبُ فحذف الواو والنون للترخيم.

لا يقال: هذا<sup>(٣)</sup> منقوضٌ بمحمر، فإنَّكَ تقولُ في [ترخيمه يا]<sup>(٤)</sup> محمر بإسكان الراء، ولا تقول: يا محمر بكسر الراء، مع أنَّ موجبَ سكونه، وهو الراء الثانيةُ محذوفٌ على ذلك التقدير، لأنَّا تقولُ إنَّ لياء القاضي إثباتاً في كثيرٍ من المواضع، كقولك<sup>(٥)</sup>: رأيتُ قاضياً، وقاضيةً، وقاضيين، وليس لحركة الراء الأولى إثباتٌ أصلاً.

وإذا كان كذلك وجب ردُّ الياء في قاضون ولم يجب ردُّ كسر الراء في محمر. وتقولُ في ترخيم سنور وبرذون اسم رجلٍ، على اللغة الأولى: يا سنو<sup>(٦)</sup> ويا برذو، وعلى اللغة الثانية: يا سنّا، ويا برذا، لكون الواو متطرفةً، متحركةً حينئذٍ، وانفتاح ما قبلها، ووجوب قلبها ألفاً حينئذٍ.

(١) في ت، ع، ف، ل: رجل.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(٣) في ل: ان هذا.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٥) في ل: تقول.

(٦) زاد في ت، ز، ف: أقبل.

وَقَوْلُ فِي تَرْخِيمِ (إِثْنَا<sup>(١)</sup> عَشَرَ)، اسْمَ رَجُلٍ، عَلَى اللِّغَةِ الْأُولَى: يَا اِثْنِي<sup>(٢)</sup>،  
وَعَلَى الثَّانِيَةِ<sup>(٣)</sup>: يَا اِثْنٌ، لِأَنَّ عَشَرَ هَاهُنَا، بِمَنْزِلَةِ النُّونِ مِنْ اِثْنَيْنِ / ٤٣ و / فَكَمَا أَنَّ  
النُّونَ وَالْيَاءَ يَحْذَفَانِ عِنْدَ التَّرْخِيمِ، فَكَذَلِكَ عَشَرَ مَعَ الْأَلْفِ.

## المندوب

قَوْلُهُ: (وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النِّدَاءِ فِي الْمُنْدُوبِ).

إِعْلَمُ أَنَّ الْمُنْدُوبَ مِنَ النَّدْبَةِ، وَهِيَ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ نَدَبَتِ الْقَوْمِ إِلَى  
شَيْءٍ<sup>(٤)</sup> أَيْ دَعْوَتُ، فَعِنَاهَا دَعْوَتُ مَنْ يَسْمَعُنِي، لِيَتَفَجَّعَ<sup>(٥)</sup> مَعِي، وَيَحْتَمِلُ<sup>(٦)</sup> أَنْ  
تَكُونَ مِنْ نَدْبِ الْجُرْحِ، وَهُوَ أَثَرُهُ، وَالْفَرَضُ مِنَ النَّدْبَةِ أَظْهَارُ الْجَزَعِ، وَقِلَّةُ الصَّبْرِ،  
وَالْإِعْلَامُ بِوُقُوعِ مُصِيبَةٍ عَظِيمَةٍ، وَأَكْثَرُهَا يَقَعُ فِي كَلَامِ النِّسَاءِ، لِضَعْفِ احْتِمَالِهِنَّ،  
وَقِلَّةِ صَبْرِهِنَّ، [وَالْمُنْدُوبُ غَيْرُ الْمُنَادَى لِأَنَّ الْمُنَادَى هُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>

(١) فِي ت، ل: اِثْنِي.

(٢) فِي ف، ل: اِثْن.

(٣) فِي ع، ف: عَلَى اللِّغَةِ الثَّانِيَةِ.

(٤) فِي ت، ع، ف، ل: الشَّيْءَ.

(٥) فِي ل: لِسْفَحٍ.

(٦) فِي ف: يَحْمِلُ.

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ ت.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.



والمندوب هُوَ الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ<sup>(١)</sup> النداءِ في المندوبِ  
لاشترائيهما في الاختصاصِ، بكونِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا مدعوًا، إِلَّا أَنَّ المندوبَ، مَعَ العلمِ  
بأنه لا يُجِيبُ، كما أَنَّ المُسْتَفَاعَاتِ قَدْ يَكُونُ مَدْعُوًا، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا<sup>(٢)</sup> يَسْمَعُ،  
وَحُرُوفُ النَّدْبَةِ أَرْبَعَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ<sup>(٤)</sup>:

(يا) و(وا) في أوَّلِ الإِسْمِ، وَالْأَلْفُ وَالْهَاءُ<sup>(٥)</sup> في آخِرِهِ، في الْوَقْفِ و(وا) مُخْتَصٌّ  
بِالنَّدْبَةِ، لِيَكُونَ نَصًّا عَلَيْهَا.

وَأَمَّا (يا) فَلَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْقَرِينَةِ، وَهِيَ الْأَلْفُ في آخِرِ المندوبِ وَلَا  
يَسْتَعْمَلُ في النَّدْبَةِ مِنْ حُرُوفِ النَّدَاءِ سِوَى (يا)، أَمَّا لِشَهْرَتِهَا، وَإِمَّا لِكُونِهَا الْأَصْلَ إِذْ  
مِنْهَا تَتَفَرَّعُ بَاقِي الْحُرُوفِ.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ حَرْفًا ثَالِثًا في النَّدْبَةِ، وَهُوَ (آ)<sup>(٦)</sup> بِالْهَمْزَةِ بَعْدَهَا أَلْفٌ، وَلَا يَجُوزُ  
حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْهُ، لِثَلَا يَلْتَبَسَ بِغَيْرِ المندوبِ، فَإِنْ كَانَ الْإِسْمُ مُضَافًا قَوْضِعُ  
الْأَلْفِ آخِرُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مُوَصُولًا فَآخِرُ الصَّلَةِ.

---

(١) في ل: صفة.

(٢) في ف: لم.

(٣) كلمة (أربعة) ساقطة من ل.

(٤) (وهي) ليس في ف.

(٥) في ل: التاء.

(٦) في الأصل، وفي ع: أيا.

## أحكام المندوب

قوله: (وحكمه في الاعراب والبناء حكم المندوب)؛ لأنه لما حمِلَ المندوب على المندوب أجري مجراه في أحكامه من الاعراب والبناء، فكما أن المندوب المفرد المعرفة مضموم، والمضاف والمشبّه به<sup>(١)</sup> منصوب فالمندوب كذلك، وكذلك حكم توابع المندوب مثل حكم توابع<sup>(٢)</sup> المندوب.

قوله: (ولك زيادة الألف في آخره).

وإنما زيد في آخر المندوب الألف لتكون الندبة<sup>(٣)</sup> من صوتين مديدين، للترثم، ولسلوكهم في الندبة والنوح مسلك التطريب. وقال بعضهم: حذف الهاء مع إثبات الألف غير جائز، لئلا يُظن أنها بدل من ياء المتكلم.

قوله: (فإن خفت اللبس) إلى آخره.

أي فإن خفت اللبس بزيادة الألف، للوقف<sup>(٤)</sup> عدلت عنها إلى حرف مجانس للحركة التي في آخر الاسم مثلاً تقول في ندبة غلام مخاطبة: وأغلامكية بزيادة الياء [لأنها بزيادة<sup>(٥)</sup> الألف يحصل الالتباس].

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ز: ليكون المندوب.

(٤) في ف، ل: في الوقف.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ع.

وتقول في نُدْبَةِ غلام جماعة مذكَّرين مخاطبين: واغلامكوه بزيادة الواو لأنه بزيادة الألف يحصل الالتباس.

قوله: (وَلَكَّ الهاء في الوقف).

وإنما زيدت الهاء [في الوقف بعد الألف، لكون الألف خفية<sup>(١)</sup>، والوقف عليها يزيد لها خفاءً، فزيدت الهاء]<sup>(٢)</sup> عليها، ليظهر الألف.

قوله: (ولا يندب إلا المعروف فلا يقال: وأرجلاه).

لأن المراد من النُدْبَةِ هو الاعلام بالمتفجع عليه، وتمهيد العذر للنادب وهو لا يحصل إلا إذا كان المندوب مشهوراً. وليس (وَأَمِنْ حَفَرٍ بِئْرَ زَمْزَمَاءَ)<sup>(٣)</sup>. مثل وأرجلاه، لكونه معروفاً لأنه بمنزلة وأبعد المطلباء.

قوله: (ويمتنع مثل وأزيد الطويلة خلافاً ليونس).

معناه أن علامة النُدْبَةِ لا تلحق الصفة، وإنما تلحق الموصوف عند الخليل، وتلحقها عند يونس<sup>(٤)</sup>، وهو اختيار ابن كيسان<sup>(٥)</sup>، واستدل الخليل على صحته

(١) في ت: خفيفة.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٣) قال سيهويه: وزعم - يريد الخليل - أنه لا يستفتح وأمن حفر بئر زمزما، لأن هذا معروف بعينه. الكتاب ١: ٣٢٤.

(٤) قال في الكتاب ١: ٣٢٣ - ٣٢٤: وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول: الظريف أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذلك لقلت: وأزيد أنت الفارس البطلاء. لأن هذا غير نداء. كما أن ذلك غير نداء..... وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول: وأزيد الظريف.

(٥) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي أخذ النحو عن المبرد وخطب، توفي سنة ٢٩٩ هـ. طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣، ونزهة الالهة: ١٧٨، وأنها الرواة ٣: ٥٧، ونبذة الوعاة ١: ١٨.

مذهبه، بأنه لو جازَ وازيدَ الطويلة، لجازَ جاءني زيدُ الطويلة، لكونِ كلِّ واحدٍ منها غيرَ مندوبٍ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَمْنَعَ الْمُلَازِمَةَ، وَيَقُولُ إِنَّ<sup>(١)</sup> الْأَوَّلَ صِفَةً لِلْمَنْدُوبِ، فَيَكُونُ فِي حُكْمِ / ٤٣ ظ / المندوبِ وتماهِ، والثاني ليس بصفةٍ له، ولا من تمامه فإذا<sup>(٢)</sup> لم يلزم من الجوازِ في الأولِ الجوازُ في الثاني. وقد قرَّرَ بعضُ المتأخرينَ مذهبَ الخليلِ هكذا: الاسمُ المندوبُ قديمٌ، والصفةُ ليست من جملته، وإنما هو اسمٌ آخرُ جيءَ به لمعنى آخر، وهو التخصيصُ، والتوضيحُ، فلمْ تلحقْ به علامةُ الندبة، واتفقا على جوازِ إلحاقِ الندبةِ بالمضافِ إليه، لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، بخلافِ الموصوفِ والصفةِ، ولهذا لمْ يَجْزُ السكوتُ عن المضافِ إليه، كما جازَ عَنِ الصفةِ، وَلَا خِلَافَ أَيْضاً بَيْنَهُمَا فِي إِلْحَاقِهَا فِي آخِرِ الصَّلَةِ، لأنَّ الصَّلَةَ من تمامِ الإِسْمِ، وهي أشدُّ اتِّصَالاً بِالْمَوْصُولِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمُضَافِ.

## حذف حرف النداء

قوله: (ويجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ<sup>(٣)</sup>) إلى آخره.

اعلم أنَّ المنادى إذا كان قريباً منك، ولمْ تَحْتَجْ في ندائه إلى مدِّ الصوتِ، وكان

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ف: فان.

(٣) في ل: الحرف.

معروفاً كثير الاستعمال، جاز أن يُحذف حرفُ النداءِ عنه استغناءً بالقرب، والأصلُ في ذلك العلم، لأنَّ كونه علماً، مع الإقبالِ عليه، يُغني عن الإتيانِ بحرفِ النداءِ، ولأنَّ العلمَ كثيرُ الوقوعِ في النداءِ، أكثرَ من غيره فيطلبُ فيه التخفيفُ، أكثرَ من غيره.

ولما جازَ في العلمِ حُمِلَ عليه المضافُ، والموصولُ، وأيُّ، ولمْ يَجْزُ حذفُ حرفِ النداءِ من الجنسِ، والمرادُ من الجنسِ ما يصحُّ ادخالُ اللامِ عليه للتعريفِ، وجعلُهُ صِفَةً لأيِّ، لأنَّهُ إمَّا أنْ يتخصَّصَ بالنداءِ، أو لمْ يتخصصْ. فإنْ كانَ: الأولُ، فلأنَّ الأصلَ فيه أنْ يتخصَّصَ بلامِ التعريفِ، لكنْ لما نابتْ حرفُ النداءِ<sup>(١)</sup> عن حرفِ التعريفِ، استغنوا<sup>(٢)</sup> عنها فلو حذفتْ حرفُ النداءِ لعادَ إلى تنكيرِهِ، ولمْ يَتَخَصَّصْ، إذ التخصيصُ بلا مُتَخَصِّصٍ ممتنعٌ أو لَزِمَ حذفُ النائبِ والمنوبِ، وهو غيرُ جائزٍ، ويلتبسُ بغيرِ النداءِ.

وإنْ كانَ الثاني: نحو يا رجلاً، فليلبس<sup>(٣)</sup> المُنَادَى بغيرِهِ مِنَ المفعولاتِ ولمْ يَجْزُ أيضاً حذفُهُ من اسمِ الإشارةِ، لأنَّهُ لو حُذِفَ مِنْهُ لالتبسَ بغيرِ المُنَادَى، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: (هذا) لكانَ مبهماً يَحْتَمِلُ أنْ يُرادُ بِهِ المخاطَبُ، وأنْ يُرادُ بِهِ غَيْرُهُ ولأنَّ أصلَ يا هذا: يا أيُّها كراهةُ اجتماعِ التعريفينِ، فلَمَّا حُذِفَ أيُّ، إمَّا للتوهمِ باختلافِ التعريفينِ، وإمَّا لتقديرِهِم انتفاءَ تعريفِ الإشارةِ، استُكْرِهَ حذفُ حرفِ النداءِ، لِئلا

(١) يريد ناب حرف النداء.

(٢) في ت: استغنوا.

(٣) في ت، ع: فليلبس.

يَلْزَمَ حَذْفُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِنْهُ، وَلَآنَ (هَذَا) مَثَلًا اسْمٌ يُشَارُ بِهِ إِلَى غَيْرِ الْمُخَاطَبِ، فَلَمَّا نَوْدِيَ ذَهَبَ مِنْهُ تِلْكَ الْإِشَارَةُ فَعَوَّضَ مِنْهَا حَرْفُ النِّدَاءِ، فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ، وَإِلَّا لَزِمَ حَذْفُ الْعَوَّضِ، وَالْمَعْوِضِ عَنْهُ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ.

وَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ عَنِ الْمُسْتَعَاثِ وَالْمَنْدُوبِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهَا مَدُّ الصَّوْتِ وَالتَّطْوِيلُ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لَهَا، وَلِهَذَا تُرِكَ تَرْخِيمُهَا.

مِثَالُ الْعِلْمِ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوسُفُ أَغْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(١)</sup> أَي: يَا يُوسُفُ.

وَمِثَالُ الْمُضَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾<sup>(٢)</sup> أَنْظُرْ إِلَيْكَ<sup>(٣)</sup> [أَيِ يَارَبُّ] <sup>(٤)</sup>.

وَمِثَالُ الْمَوْصُولِ: مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسِنُ إِلَيْ، أَي: يَا مَنْ لَا يَزَالُ.

وَمِثَالُ أَيٍّ: أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَأَيُّهَا الْمَرْأَةُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْ حُرُوفِ<sup>(٥)</sup> النِّدَاءِ لَيْسَتْ إِلَّا (يَا) وَحْدَهَا، لِأَنَّهَا أُمَّ

البَابِ.

أَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُهَا عَنْ إِسْمِ الْإِشَارَةِ كَقَوْلِهِمْ: هَذَا أَقْبَلُ عَلَى

تَقْدِيرِ النِّدَاءِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْتُمْ<sup>(٦)</sup> هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أَي: يَا هَؤُلَاءِ.

(١) سورة يوسف: ٢٩.

(٢) كلمة (أَرِنِي) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٤) ما بين المقتنين ليس في الأصل، ولا في ز، ل.

(٥) في ع: حرف.

(٦) في الأصل، وفي ز، ف: ها أنتم، وهو سهو.

(٧) سورة البقرة: ٨٥.

## [وكقول المتنبي:]

هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَبْتَ رَسِيْسًا .....<sup>(١)</sup>

ويمكن أن يجاب عن الآية بأن هؤلاء<sup>(٢)</sup> منصوب بإضمار أعني ويكون أنتم مبتدأ، وتقتلون خبره<sup>(٣)</sup>، وعن قول المتنبي: بأن هذي إشارة إلى مصدر برزت، أي هذه البرزة برزت<sup>(٤)</sup> فعلى هذا يكون منصوباً على المصدر.

قوله: (وَشَدَّ<sup>(٥)</sup> أَضْيَحَ لَيْلٍ<sup>(٦)</sup>، وأطرق كرا<sup>(٧)</sup>، وافتد مخنوق<sup>(٨)</sup>) إلى آخره.

هذا جواب / ٤٤ و / لسؤالٍ مُقَدَّرٍ، وهو أن يقال: حَذَفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِكُمْ إِنَّهُ لَا يُحَذَفُ مِنَ الْجَنَسِ، لَكُونِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَجْنَاساً وَكَذَا الْقَوْلُ فِي: أَطْرُقُ كَرَا، أَي: يَا كِرْوَانُ، وَفِيهِ شَذُوذَانِ: أَحَدُهُمَا: التَّرْخِيمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

(١) عجزه: ثُمَّ اتَّخَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَيْسَا

الرئيس: منس الحصى، والرئيس: ما رس في القلب من الهوى والنسيس: بقيه النفس. ديوان المتنبي ١٩٣: ٢.

(٢) ما بين المعفتين ليس في ف.

(٣) البيان ١٠٣: ١، والتبيان ٨٦: ١.

(٤) في ف: برزت لنا. وهذا تخريج المعري. ينظر: ديوان المتنبي ١٩٣: ٢.

(٥) في ف: وقد شد.

(٦) قاله امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مُفَرَّكاً فَبَرَمَتْ بِهِ. أمثال العرب للمفضل الضبي - طبع بيروت:

١٢٣، وجمع الأمثال ٤٠٣: ١، والمستقصى ٢٠٠: ١.

(٧) (وأطرق كرا) ليس في ع. وقد تهدم المثل ٤٤٦: ١.

(٨) مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر. أول من قاله رجل وقع على السليك بن السليكة وهو نالم فأمسك به. أمثال العرب: ٦١، وجمع الأمثال ٧٨: ٢.

والثاني، حذف حرف<sup>(١)</sup> النداء من الجنس.

وقيل فيه شذوذ واحد، وهو حذف حرف النداء عن<sup>(٢)</sup> الجنس لأنه أنثى الكروان<sup>(٣)</sup>، وهو ضعيف، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال<sup>(٤)</sup> أطرقى بالتأنيث. وجوابه: أنه شاذ لا يقاس عليه.

واعلم أن حذف حرف النداء من اللهم حذف لازم لوقوع المسيم<sup>(٥)</sup> خلفاً عنه<sup>(٦)</sup>، وإن كان قد جاء:

إني إذا ما حدثتُ الماء أقولُ يا ألهُمَّ يا اللهُمَّ<sup>(٧)</sup>

ويظهر من هذه أن المنادى بحسب حذف حرف النداء وعدم حذفه ثلاثة أقسام:

قسم لا يجوز حذفه.

وقسم يجوز ولا يجب.

وقسم يجب حذفه.

قوله: (وقد يُحذف المنادى) إلى آخره.

اعلم أن المنادى مفعول، فكما جاز حذف سائر المفعولات، جاز حذفه إلا

(١) في ت، ل: حرفي.

(٢) في ع، ف: من.

(٣) في الكافية - شرح الرضي ١: ١٥١: ذكر الكروان.

(٤) في ف، ل: يقول.

(٥) في الأصل، وفي ز: الإسم.

(٦) في ف: خلف.

(٧) ينسب هذا الرجز إلى أبي خراش الهذلي. ويروى (المسم) مكان (حدث) و(دعوت) مكان (أقول).

المقتضب ٤: ٢٤٢ والمختضب ٢: ٢٣٨، والأمال الشجرية ٢: ١٠٣، والإنصاف ١: ١٩١ - المسألة ٤٧ -.



أَنَّهُ لَا يُحَذَفُ إِلَّا إِذَا اتَّصَلَتْ <sup>(١)</sup> بِهِ جُمْلَةٌ تَامَّةٌ، لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ، وَلَا جُمْلَةٌ هُنَاكَ بَقِيَ  
التَّكَلُّمُ بِحَرْفِ النِّدَاءِ فَقَطْ، وَذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ التَّصْوِيتِ، نَحْوُ: يَا بُؤْسَ لَزِيدٍ، أَيُّ: يَا قَوْمُ  
بُؤْسَ لَزِيدٍ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ <sup>(٢)</sup> أَيُّ: يَا قَوْمُ اسْجُدُوا.

وَمِنْهُ بَيْتُ الْكِتَابِ:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلَّهُمُ

وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ <sup>(٣)</sup>

### ما أضمر عامله على شريطة التفسير

قوله: (الثالث: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده  
فعل) إلى آخره.

فقوله (بعده فعل) احتراز من بعض الأسماء التي بعدها اسم، فإنه لا يكون  
من هذا القبيل: نحو زيد قائم أو <sup>(٤)</sup> ليدخل فيه اسم بعده فعل لأنه من هذا القبيل.

(١) في ت، ع، ف: اتصل.

(٢) سورة النمل: ٢٥، من قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾.

قرأ الكسائي، من السبعة، بتخفيف ألا، وهي قراءة قرأ بها أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وحيد  
الأعرج على تقدير يا هؤلاء اسجدوا.

معاني القرآن للفراء ٢: ٢٩٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ١٥٦.

(٣) مجهول القائل. ينظر:

الكتاب ١: ٣٢٠، والأمال الشجرية ١: ٣٢٥ و ٢: ١٥٤، والكشف عن وجوه القراءات ٢: ١٥٨.

والجمع ٣: ٤٥، وشرح المفصل لابن يمين ٢: ٢٤، وشرح شواهد المغني ٢: ٧٩٦.

(٤) في ت: و.

وَقَوْلُهُ: (أَوْ شِبْهَهُ) لِيَدْخُلَ فِيهِ: أَزِيدُ مُحْبُوسٌ أَنْتَ عَلَيْهِ؟

لأنَّ زِيداً اسْمٌ لَيْسَ بَعْدَهُ فِعْلٌ، وَلَكِنْ بَعْدَهُ شِبْهُ فِعْلٍ، وَهُوَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بضمير).

احْتِرَازٌ مِنَ الْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرٍ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ نَحْوُ: زِيداً ضَرَبْتُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَعَلِّقُهُ) <sup>(١)</sup>.

لِيَدْخُلَ فِيهِ الْإِسْمُ الَّذِي بَعْدَهُ فِعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِمُتَعَلِّقِهِ، نَحْوُ: زِيداً ضَرَبْتُ غَلَامَهُ، وَهُوَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ. فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ لَخَرَجَ عَنْهُ.

و <sup>(٢)</sup> قَوْلُهُ: (لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ) لِيُخْرَجَ عَنْهُ الْإِسْمُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ النَّاصِبِ حَرْفٌ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَالثَّانِي وَالِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: زِيدُهُ هَلْ ضَرَبْتَهُ، وَزِيدُ مَا ضَرَبْتَهُ، وَالْمُرَادُ مِنَ الثَّانِي هَاهُنَا مَا دُونَ لَنْ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: زِيداً لَنْ أَضْرِبُهُ، وَزِيداً لَا أَضْرِبُهُ.

و <sup>(٣)</sup> قَوْلُهُ: <sup>(٤)</sup> (أَوْ مُنَاسِبُهُ).

لِيَدْخُلَ فِيهِ الْإِسْمُ الَّذِي بَعْدَهُ فِعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْصِبْهُ لَكِنْ <sup>(٥)</sup> لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ، نَحْوُ: زِيداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ حُبِسْتُ لَا يَنْصِبُهُ لِعَدَمِ اقْتِضَائِهِ النَّصْبَ، وَلَكِنْ مُنَاسِبُهُ، وَهُوَ لَا بَسْتُ يَنْصِبُهُ، فَلَوْ لَمْ

(١) في الأصل، وفي ز: لمتعلقه.

(٢) (الواو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) (الواو) ساقطة من ف.

(٤) في ل: فقولته.

(٥) في ز: ولكن.

يَقُلْ أَوْ مَنَاسِبُهُ لِحَرْجِ عَنْهُ، وَهُوَ مِنْهُ.  
 قَوْلُهُ: (نَحْوُ: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ هَلَامَةً، وَزَيْدًا  
 حَبَسْتُ عَلَيْهِ يُنْصَبُ بِفَعْلٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ).  
 فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَمْثَلَةٍ:

الْأَوَّلُ: اسْمٌ بَعْدَهُ فَعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ، لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لِنَصْبِهِ.  
 وَالثَّانِي: اسْمٌ بَعْدَهُ فَعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ، لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ مَنَاسِبُهُ لِنَصْبِهِ  
 دُونَ لَفْظٍ <sup>(١)</sup> ذَلِكَ الْفَعْلِ الْمَفْسَّرِ إِذْ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، لَكِنْ جَاوَزَتْ الَّذِي هُوَ لَا زَمَ  
 لِمَرَرْتُ بِهِ لِأَنَّ الْمُرُورَ بِالشَّيْءِ الْمُسْتَلْزَمِ <sup>(٢)</sup> لِلْقِيَا <sup>(٣)</sup> وَالْمَجَاوِزَةَ يَنْصَبُهُ.  
 وَالثَّالِثُ: اسْمٌ بَعْدَهُ فَعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِمُتَعَلِّقِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لِنَصْبِهِ، لَكِنْ نَصَبُهُ  
 لَيْسَ بِفَعْلٍ مِثْلِ الْمَفْسَّرِ فِي الْفَرْعِ بَلْ يَفْعَلُ هُوَ لَا زَمَ لِلْفَعْلِ الْمَفْسَّرِ لِأَنَّ ضَرْبَ الْغَلَامِ  
 مُسْتَلْزَمٌ لِإِهَانَةِ صَاحِبِهِ <sup>(٤)</sup>.  
 وَالرَّابِعُ: اسْمٌ بَعْدَهُ فَعْلٌ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ مَنَاسِبُهُ لِنَصْبِهِ وَهُوَ  
 لَا يَسْتَلْزَمُ / ٤٤ ظ / .

فَالْحَاصِلُ <sup>(٥)</sup> أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ تَقْدِيرُ مِثْلِ <sup>(٦)</sup> الْفَعْلِ الْمَفْسَّرِ <sup>(٧)</sup> كَانَ أَوَّلَى كَمَا فِي الْمَثَالِ

(١) قول: نفس.

(٢) في الأصل، وفي ل: مستلزم.

(٣) في ت: للعبور، وفي ل: للبقاء، وفي ف: للقيام.

(٤) في ل: السيد.

(٥) في ل: لا.

(٦) الكلمة ساقطة من ل.

(٧) الكلمة ساقطة من ل.

الأول، وإن لم يمكن قُدِّرَ مَعْنَاهُ مَعَ معمولِهِ الخاصِّ ومعْنَاهُ أَنَّ الهاءَ التي <sup>(١)</sup> في مررتْ به عبارة عن زيدٍ، وهي معمولَةٌ لمررتْ بواسطة حرفِ الجرِّ، وهي في الخصوصِّ كزيدٍ، إذ هي هُوَ، وإن لم يمكن قُدِّرَ مَعْنَاهُ وَفَحْوَاهُ مَعَ معمولِهِ العامِّ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ لفظَ المُفسِّرِ مُشْتَغِلٌ بِمُتَعَلِّقِ الضَّمِيرِ، أعني الغلامَ وهو <sup>(٢)</sup> شيءٌ عامٌّ غيرُ مختصٍّ بواحدٍ بخلافِ الضميرِ في المثالِ المذكورِ كما في المثالِ الثاني <sup>(٣)</sup>، وإن لم يمكن لعنى الملابسِ نحو المثالِ الرابعِ.

### أحكام المشتغل عنه - اختيار الرفع

قوله <sup>(٤)</sup>: (وَيُخْتَارُ الرِّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ [عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلَافِهِ إِلَى قَوْلِهِ: وَإِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ] <sup>(٥)</sup>).

اعلم أنَّ في هذا القسمِ ما يكونُ نصبُهُ مختاراً، وما يكونُ نصبُهُ واجباً، وما يكونُ رفعُهُ مختاراً، أو <sup>(٦)</sup> ما يكونُ الرفعُ والنصبُ <sup>(٧)</sup> مُتساويين.

فأشارَ أولاً إلى ما يكونُ الرفعُ مختاراً، وهو في موضعين:

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) في ل: هي.

(٣) في ت، ع، ل: الثالث.

(٤) في ل: إلى قوله.

(٥) في ع: إلى آخره.

(٦) في ل: و.

(٧) في ت، ع: النصب والرفع.

أحدهما عدم قرينة خلاف الرفع، أي<sup>(١)</sup> عند عدم قرائن النصب والجر، نحو:  
زيدُ ضربه، فالرفع هو المختارُ هاهنا، لأنَّ الرفع لا يستلزم المحذف، والنصب  
يستلزمه.

ولقائل أن يقول: في قوله عند عدم قرينة خلافه نظر، لأنه لو لم تكن فيه<sup>(٢)</sup>  
قرينة خلاف الرفع، أعني قرينة النصب، لم يحز النصب فلم يكن ممّا<sup>(٣)</sup> نحن فيه.  
وجوابه: أنَّ المراد من القرينة التي يجب معها النصب، أو<sup>(٤)</sup> يختار أو يتساوى  
مَعها الرفع والنصب<sup>(٥)</sup>، وحينئذ لا يرد ما ذكرتم.

وثانيهما: عند كون قرينة خلاف الرفع، أعني قرينة النصب موجودة، لكنَّ  
قرينة الرفع تكون<sup>(٦)</sup> أقوى من قرينة النصب كـ (أما) مع غير الطلب، نحو قولك:  
قام زيدٌ وأما عمرو فقد ضربه. فإنَّ قام زيدٌ قرينة من قرائن النصب المختار، كما  
يجيء، إلا أنَّ (أما) وهي قرينة الرفع أقوى منها<sup>(٧)</sup> لأنها حرف يقع بعد المبتدأ غالباً.  
وكذلك إذا للمفاجأة، تقول: قام زيدٌ، وإذا عمرو يضربه خالدٌ. ففي عمرو

(١) في ت: أو.

(٢) ساقطة من: ت، ع، ف، ل.

(٣) في ل: ما.

(٤) في ع: و.

(٥) في ت، ف: النصب والرفع، وفي ل: النصب فالرفع.

(٦) ساقطة من ف.

(٧) ساقطة من الأصل.

يجوزُ الرفعُ والنصبُ، لكنَّ الرفعَ أولُ مع وجودَ قرينةِ النصبِ المُختار. وهي الجملةُ الفعليةُ المتقدمةُ لوقوعِ المبتدأِ بعدَ إذا المفاجأةِ غالباً، وإنَّما كان المبتدأُ بعدها غالباً،<sup>(١)</sup> مع كونِ الرفعِ سالماً، من المحذوف، كان أولُ من النصبِ، وإنَّما قال: (كأما مع غيرِ الطلبِ) لأنَّه لو كانَ مع الطلبِ لكان النصبُ فيه<sup>(٢)</sup> المختار، نحو: أما زيدُ فأكرمهُ، لأنَّه على تقديرِ الرفعِ كانت الجملةُ الانشائيةُ خبراً عن المبتدأِ، وهو غيرُ جائزٍ إلا على تأويلٍ بعيدٍ، وهو أن يقال: أما زيدُ لقولُ فيه أكرمهُ، وإنَّما على تقديرِ النصبِ فلا يحتاجُ فيه إلى هذا التأويلِ.

لا يقال: على تقديرِ النصبِ نحتاجُ إلى تقديرِ المحذوفِ، وهو الفعلُ، وعلى تقديرِ الرفعِ نحتاجُ إلى التأويلِ، وكلُّ واحدٍ منهما خلافُ<sup>(٣)</sup> الأصلِ، فلم صارَ الأولُ<sup>(٤)</sup> أولى دونَ الثاني؟

لأنَّ<sup>(٥)</sup> نقولُ: إنَّ استعمالَ الأولِ في كلامِهِم أكثرُ من أن يحصى بخلافِ الثاني فإنَّه لا يوجدُ في كلامِهِم<sup>(٦)</sup> [فإنَّ أبا عليٍّ قال: إني ظنَّنتُ أنَّه لا يقعُ الأمرُ خبرَ المبتدأِ البتَّةُ لما بينهما من المنافاةِ حتَّى وجدتهُ في كلامِهِم فوجبَ تأويلُهُ.

(١) ما بين المعفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ف: هو.

(٣) في ل: على خلاف.

(٤) في ل: الأولى.

(٥) في ف: لا.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من ل.

## اختيار النصب

قوله: (وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ إِلَى [قوله (مستشهداً بالآية) <sup>(١)</sup>: ﴿خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ <sup>(٢)</sup>] <sup>(٣)</sup>).

إشارة إلى مواضع يُخْتَارُ النَّصْبُ فيها، وهي ثلاثة:

أحدها: أن تتقدّم عليه جملة فعلية نحو: لَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا <sup>(٤)</sup> لَقِيتُهُ، فَإِنَّ هَاهُنَا يَجُوزُ نَصْبُ زَيْدًا <sup>(٥)</sup>، ورفعه، لكنّ نصبه أولى، لآثقه على تقدير رفعه يلزم عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، لكونه مبتدأ حينئذٍ، وهو غير مناسب، وعلى تقدير النصب يلزم عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية، لكونه منصوباً بفعلٍ محذوف حينئذٍ، وهو مناسب، فإذا نصب أولى، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ، وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ <sup>(٦)</sup>.

وثانيها: أن يقع الاسم موضعاً هو بالفعل أولى وَذَلِكَ كَوَقْعِهِ / ٤٥ و / :

بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: أَعْبَدَ اللَّهُ ضَرْبَتَهُ؟

وَبَعْدَ حَرْفِ النِّي، نَحْوُ <sup>(٧)</sup>: مَا زَيْدًا ضَرْبَتُهُ.

(١) ما بين القوسين من المخرّوة السياق، ولم ترد في سائر النسخ.

(٢) سورة القمر: ٤٩.

(٣) في ع: آخره، وفي ف: (قوله: خلقناه).

(٤) في ل: عبدالله.

(٥) في ل: عبدالله.

(٦) سورة الإنسان: ٣١.

(٧) في ل: مثل.

وبعد إذا الشرطية، نحو: إذا عبد الله<sup>(١)</sup> تلقاه فأكرمه.

وبعد حيث، نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه.

وقبل الأمر، نحو<sup>(٢)</sup>: زيداً أكرمه.

وقبل النهي، نحو: زيداً لا تشتمه.

وإنما كان النصب في هذه المواضع أولى وأكثر، لأن وقوع الفعل، بعد حرف النفي والاستفهام، وإذا الشرطية أكثر، وهذا الفعل ناصب، والنصب<sup>(٣)</sup> أكثر، وجواز الرفع بعد إذا الشرطية دليل على أنها لا تلزم الفعل، وإلا لوجب النصب بعدها، كما بعد إن الشرطية، وكذلك النصب بعد حيث، لوقوع الفعل بعده أكثر من وقوع الاسم، كما إذا. وأما إذا وقع قبل الأمر والنهي والدعاء فلائذ على تقدير الرفع يلزم كون الطلب خبر المبتدأ، وهو بعيد.

وأما على تقدير النصب، فلا يلزم إلا الحذف، وهو كثير.

واعلم أن الاستفهام على ثلاثة أضرب:

الأول: ما يختار فيه الرفع، ولكن النصب جائز معه، وهو الاستفهام بالأسماء،

نحو: أتهم ضربته، ومن حدثته؟

والثاني: ما يجب فيه الرفع، ولا يجوز فيه<sup>(٤)</sup> النصب، وذلك الاستفهام الواقع

(١) (عبد الله) ليس في ز.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ل: فالنصب.

(٤) (فيه) ليست في ت، ز، ع.



خبراً، نحو: زيد هل ضربتته؟ لأن ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله.  
والثالث: ما يختار فيه النصب، والرفع جائز، نحو: أزيداً ضربتته، ومنه: أزيداً  
ضربت وعمرأ أخاه<sup>(١)</sup>؟ أي أزيد<sup>(٢)</sup>.  
وثالثها: عند خوف ظنيس المفسر بالصفة، نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ  
خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وهو من جملة المواضع التي كان النصب فيها أولى من الرفع،  
لأنه على تقدير النصب كان معناه: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، وهو المعنى المقصود من  
الآية.

وعلى تقدير الرفع يُحتمل أن يكون [(كُلُّ شَيْءٍ) مُبْتَدَأً و(خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)  
خبره<sup>(٥)</sup>]، فيكون معناه: كُلُّ شَيْءٍ هُوَ مَخْلُوقُنَا بِقَدَرٍ، وهو أيضاً مقصود من الآية،  
ويُحتمل أن يكون<sup>(٦)</sup> [(خَلَقْنَاهُ) صفة لقوله: (كُلُّ شَيْءٍ) وقوله: (بِقَدَرٍ) خبر  
المبتدأ<sup>(٧)</sup>]، وهو لا يفيد المعنى [الذي هو]<sup>(٨)</sup> المقصود من الآية.

[وإذا تقرر ذلك فنقول: لو نصب لأفاد المعنى المقصود من الآية، ولو رفع

(١) في ف، ل: أزيد ضربه عمرو وأخاه.

(٢) في ز: أخاه زيد.

(٣) كلمة (تعالى) ليست في ز، ل.

(٤) سورة القمر: ٤٩.

(٥) زاد في ز: (أي: خلقنا كل شيء بقدر).

(٦) البهان ٢: ٤٠٦.

(٧) ما بين المعقتين ليس في ز.

(٨) التبيان ٢: ١١٩٦.

(٩) ساقط من ل.

احتَمِلَ أَنْ يَكُونَ الْمَفْسَّرُ، وَهُوَ خَلْقُهُ صِفَةً لِكُلِّ شَيْءٍ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يُقَدِّ الْمَقْصُودَ مِنَ  
الْآيَةِ،<sup>(١)</sup> فَإِذَا كَانَ النَّصْبُ أَوَّلَى.

وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَعِنْدَ خَوْفٍ لَبَسَ الْمُفْسَّرُ بِالصِّفَةِ).

## تساوي الرفع والنصب

قَوْلُهُ: (وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ<sup>(٢)</sup> زَيْدٌ قَامَ، وَعَمَرٌ وَكَرُمَتُهُ).

وَإِنَّمَا اسْتَوَى الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَوَّلَى جُمْلَتَانِ:

صُغْرَى، وَهِيَ قَامَ مَعَ ضَمِيرِهِ، وَهِيَ فَعْلِيَّةٌ.

وَكُبْرَى، وَهِيَ زَيْدٌ قَامَ، وَهِيَ اِسْمِيَّةٌ.

فَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْاِسْمِيَّةِ، أَيْ عَلَى الْكُبْرَى<sup>(٣)</sup>. وَالنَّصْبُ

عَلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ أَيْ عَلَى الصُّغْرَى.

فَإِنْ قِيلَ: النَّصْبُ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا هُوَ أَقْرَبُ بِخِلَافِ

الرَّفْعِ.

قُلْنَا: الرَّفْعُ أَوَّلَى لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَذْفَ، وَالنَّصْبُ يَسْتَلْزِمُهُ<sup>(٤)</sup>، فَيَتَعَارَضَانِ،

فَبَقِيََا مُتَسَاوِيَيْنِ.

(١) ما بين المعقطين ليس في ف.

(٢) كلمة (مثل) غير موجودة في مجموع مهمات المتون: ٣٩٢.

(٣) في ف: كبرى.

(٤) في ت، ع، ف: يستلزم، وفي ل: يستلزم الحذف.

واعلم أنه ذكره سيبويه<sup>(١)</sup>، واعترض عليه جماعة، فقالوا: إذا قلنا: زيد قام وعمرأ أكرمته، لم يجز العطف على الجملة الصغرى، لأن كل ما عطف على الخبر يصلح أن يكون خبراً، لكن لا يصلح أن يكون خبراً لفساد المعنى، بل لو جعل في الجملة الثانية ما يعود على زيد كان جائزاً ما ذكره سيبويه، نحو: زيد قام وعمرأ أكرمته عنده أو في داره.

وقال أبو سعيد السيرافي: ظني أن سيبويه أراد ذلك، لأنه لم يلتفت إلى تصحيح المثال<sup>(٢)</sup>، وذكره سيبويه في مواضع.

واعلم أن هذا الإشكال إنما يرد على من عطف على الجملة الصغرى، أما إذا عطف على الجملة الكبرى فلا يرد، لكن هذا<sup>(٣)</sup> يقتضي أن يكون الرفع هو الجائز فقط، لكن سيبويه سوى بينهما<sup>(٤)</sup>.

وقال الأخفش / ٤٥ ظ / لا يجوز: زيد قام وعمرأ أكرمته على تقدير أن يكون معطوفاً على الجملة الصغرى، لأن<sup>(٥)</sup> (قام) له موضع من الاعراب و(عمرأ أكرمته) لا موضع له من الاعراب<sup>(٦)</sup>.

[وقال أبو علي: لما لم يكن اعراب الجملة الأولى ظاهراً في اللفظ صار بمنزلة

(١) الكتاب ١: ٤٧.

(٢) الكافية: - شرح الرضي ١: ١٧٦.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) الكتاب ١: ٤٧.

(٥) قول: أن.

(٦) الكافية - شرح الرضي ١: ١٧٦.

مَا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ<sup>(١)</sup> فَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ<sup>(٢)</sup>.

## وجوب النصب

قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ، وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ).  
اعْلَمْ أَنَّ النَّصْبَ وَاجِبٌ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَكُونِهَا حُرُوفًا لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ  
لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، فَإِذَا وَقَعَ الْإِسْمُ بَعْدَ أَحَدِ هَذِهِ الْحُرُوفِ، كَانَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ  
الْنَّاصِبِ، نَحْوُ: إِنْ زَيْدًا زُرْتَهُ أَكْرَمْتُهُ، وَكَقَوْلِهِ:  
لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتَهُ

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي<sup>(٣)</sup>  
وَهَلَّا بَكْرًا ضَرَبْتَهُ، وَلَوْ لَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، وَلَوْ مَا خَالِدًا أَكْرَمْتَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:  
تَعْدُونَ عَقْرَ النَّسَبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ  
بَنِي<sup>(٤)</sup> ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكُمَى الْمُقْنَعَا<sup>(٥)</sup>

(١) ما بين المصفتين ساقط من ل.

(٢) الكافية - شرح الرضي ١: ١٧٦.

(٣) البيت للنمر بن تولب. ويروى (منفس) بالرفع مكان (منفسا) بالنصب والمنفس: النفس. ويريد به المال. شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي - بغداد: ٧٢. وينظر: الكتاب ١: ٦٧.  
والأما الشجرية ١: ٣٢٢. وشرح المفصل لابن يمش ١: ٢٢ و ٢: ٣٨. وشرح الأشموني ٣: ٧٥.  
والخزاة ٣: ٣١٤.

(٤) في ل: بنو.

(٥) البيت لجرير يهجو الفرزدق وقومه. الضوطر والضطر: الضخم اللثيم، والضطر والضطرى: الضخم

وإن وقع الاسم بعد هذه الحروف مرفوعاً كان بإظهار الفعل.

### مسائل ليست من الباب

قوله: (وليس مثل أزيد ذهب به منه فالرفع) <sup>(١)</sup>.

وإنما لم يكن من هذا الباب، لأنه لو كان منه لجاز نصب الاسم الواقع قبل الفعل، لكنه لم يجوز، لأن نصبه ورفعاً تابعان لنصب الضمير ورفع، فإن كان الضمير منصوباً، كان الاسم منصوباً، وإن كان مرفوعاً كان مرفوعاً، وإذا كان كذلك وجب رفع الاسم، لكون الضمير مع الباء في محل الرفع بكونه فاعلاً لذهب، ثم رفعه يحتمل وجهين:

إما على الابتداء، وإما على أنه فاعل بإظهار فعل.

وكذا <sup>(٢)</sup> زيد أسمع به!! في التعجب، لكون الجار والمجرور في محل الرفع، وإنما من يجعله في موضع المفعول فيجوز نصب.

ثم اعلم أنه إذا أقيم المصدر مقام الفاعل يجوز نصب زيد حينئذ، لكون الضمير في محل نصب، ويصير تقديره حينئذ أزيداً ذهب الذهاب به وهذا

→ الجنين العظيم الأست، ويقال للقوم إذا كانوا لا يفتنون غناء: بنو ضو طرن، وفي الديوان: (سميكم) مكان

(مجدكم) و(هلا) مكان (الولا)، ديوان جرير ١: ٣٢٨، ولسان العرب - خطر - ٦: ١٥٩.

(١) قال الرضي: أي فالرفع واجب الكافية - شرح الرضي ١: ١٧٧

(٢) في ل: وكذلك.

منسوبٌ إلى أبي سعيد<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ عَلَيْهِ: إِنَّمَا جَازَ مَا ذَكَرَهُ أَنْ لَوْ لَفِظَ بِالْمَصْدَرِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُلَفِظْ فَلَا.

وَالْتَلَفُظُ بِالْمَصْدَرِ مُطْلَقاً لَيْسَ بِكَافٍ، بَلْ لَا بَدْءَ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْرِفاً أَوْ مَوْصُوفاً بِالتَّمَكُّنِ قِيَامَهُ مُقَامَ الْفَاعِلِ.

قوله: (وَكَذَلِكَ ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾<sup>(٢)</sup>).

أَيُّ: لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَكَانَ تَقْدِيرُهُ: فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ، لِأَنَّ الْجَازَ وَالْمَجْرُورَ، إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِ (فَعَلُوا) أَوْ صِفَةٍ لِكُلِّ شَيْءٍ.

وَالأَوَّلُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ لِأَنَّهُمْ مَا فَعَلُوا فِي الزُّبُرِ شَيْئاً.

وَالثَّانِي أَيْضاً ظَاهِرٌ لِأَنَّهُمْ مَا فَعَلُوا جَمِيعَ مَا فِي الزُّبُرِ مِنَ الْأَمْرِ وَالْعِبَادَاتِ.

قوله: (وَنَحْوُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾<sup>(٣)</sup>) إِلَى آخِرِهِ.

إِعْلَمُ أَنَّ فِيهِ خِلَافاً.

فَقَالَ الْمُبَرَّدُ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾<sup>(٤)</sup> بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي

وَتَقْدِيرُهُ: [الَّذِي زَنَى وَالَّتِي زَنَتْ]،<sup>(٥)</sup> وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ خَبَرُهُ وَالْفَاءُ

(١) هو أبو سعيد السيرافي، ترجمته في ١: ١٢٣.

(٢) سورة القمر: ٥٢.

(٣) سورة النور: ٢.

(٤) سورة النور: ٢.

(٥) في ت، ع: التي زنت والذي زنى، وينظر: رأي المبرد في الكامل ٣: ٢٦٥.

جاء به ليدل على السببية، كما علمت في باب المبتدأ والخبر.

وإذا كان كذلك لم يكن من هذا الباب.

وقال سيبويه: ﴿الزانية والزاني﴾ مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف، وتقديره: فيما يتلى عليكم<sup>(١)</sup> حكم الزانية والزاني<sup>(٢)</sup>، فهي جملة مستقلة بنفسها لا تعلق لها بالفعل الذي بعدها<sup>(٣)</sup>، ثم قوله تعالى<sup>(٤)</sup>: ﴿فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة<sup>(٥)</sup>﴾ بيان للحكم الذي وعد بذكره، وهي جملة أخرى لا تعلق لها بالأولى، فإذا لا يكون من هذا الباب، فتعين الرفع على كلا القولين.

قوله: (وإلا فالمختار النصب).

أي: إن لم يكن كما قال المبرد وسيبويه فالمختار في مثل الزانية والزاني النصب<sup>(٦)</sup> لكونه اسماً بعده فعل مشتغل عنه بضمير لو سُلط عليه لنصبه، ومعه قرينة الطلب التي هي أقوى قرائن النصب المختار.

ومثله قوله تعالى: ﴿السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾<sup>(٨)</sup> وقد نقل أبو

(١) ما بين المعقتين ليس في ف.

(٢) الكتاب ١: ٧١-٧٢.

(٣) زاد في ز: بالأولى فإذا.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ل: ثمانين.

(٦) سورة النور: ٢.

(٧) في ل: النصب أنسب.

(٨) سورة المائدة: ٣٨.

سعيد السيرا في النصب عن عيسى بن عمر النحوي<sup>(١)</sup>.  
واعلم أن بعض المتأخرين قسم الأمر إلى ثلاثة أقسام:  
قسم مختار<sup>(٢)</sup> فيه الرفع، وهو كل أمر يراد به العموم كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾<sup>(٣)</sup> الآية و<sup>(٤)</sup> كقوله تعالى: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾<sup>(٥)</sup> الآية / ٤٦ و / .  
وقسم مختار<sup>(٦)</sup> فيه النصب، وهو ما يراد<sup>(٧)</sup> به الخصوص نحو: زيداً اضربه.  
وقسم لا يجوز فيه إلا الرفع، وهو كل اسم يقع الأمر بأسماء الأفعال<sup>(٨)</sup>.  
أما الأول فضعيف لأنه يبطل بمثل قولك: كل<sup>(٩)</sup> رجل يأتيك<sup>(١٠)</sup> فاضربه،  
فإنه للعموم مع أن النصب هو المختار بلا<sup>(١١)</sup> خلاف، وقد نص عليه سيبويه<sup>(١٢)</sup>.

(١) اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - تحقيق إبراهيم الأبياري، طبع القاهرة ١٣٧ - ٩٣٨، ومختصر في شواذ القرآن: ١٠٨، ومشكل اعراب القرآن ١: ٢٢٥، ومجمع البيان ٦: ٨٩، والبحر المحيط ٣: ٤٧٦.

وعيسى بن عمر: ١١١.

(٢) في ز، ع، ف: يختار.

(٣) سورة النور: ٢.

(٤) (الواو) ليس في ز.

(٥) كلمة (تعالى) زيادة من ت.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

(٧) في ز، ع، ف: يختار.

(٨) في ت: يختار.

(٩) تبدوا العبارة ناقصة.

(١٠) كلمة (كل) ليست في ز.

(١١) في ف، ل: يأتيني.

(١٢) في ز، ع: فلا.

(١٣) الكتاب ١: ٦٩ - ٧٠.



وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، فَهِيَ أَعْمَلُهَا فِيمَا قَبْلَهَا، اخْتَارَ النَّصْبَ بِهَا إِنْ لَمْ تَشْتَغَلْ<sup>(١)</sup>  
بِضَمِيرِ الْأِسْمِ كَقَوْلِهِ:

يَا أَتَمُّ الْمَانِحُ دُلُوبِي دُونَكَ<sup>(٢)</sup>

أَيُّ دُونَكَ دُلُوبِي، وَإِنْ اشْتَغَلَتْ<sup>(٣)</sup> بِضَمِيرِهِ نَصَبُهُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ مُفَسَّرٍ بِمَا بَعْدَهُ.  
وَمَنْ لَمْ يُعْمَلْهَا فِيمَا قَبْلَهَا أَجَازَ رَفَعَ الْإِسْمَ وَنَصَبَهُ، وَاخْتَارَ النَّصْبَ لِثَلَاثِ بَقَعٍ  
الْأَمْرُ خَبَرًا.

(١) في ز، ل: تستعمل.

(٢) لراجع جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وقد قيل: لجارية من بني مازن، وقامه:

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

العقد الفريد لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وصاحبيه - طبع القاهرة ٥: ٢١١، وشرح المفصل لابن

يعيش ١: ١٧٨، والمجمع ٥: ١٢٠، وشرح الأشموني ٣: ٢٠٦، وتاج العروس - ميج - ٧: ١٥٧.

(٣) في ل: استعمل.

## التحذير

قوله: (الرابع التحذير، [وهو معمول بتقدير اتق] <sup>(١)</sup> [تحذيراً مما بعده] <sup>(٢)</sup>)

إلى آخره.

أي: الرابع من المفاعيل <sup>(٣)</sup> اللازم اضمار ناصبه التحذير.

قوله: (معمول بتقدير اتق).

احتراز من المعمول الذي لم يكن بتقدير اتق.

قوله: (تحذيراً مما بعده).

احتراز من المعمول بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده، نحو قولك: إياك،

جواباً <sup>(٤)</sup> لمن قال من أضرب <sup>(٥)</sup>؟

قوله: (أو ذكر <sup>(٦)</sup> المحذّر منه مكرراً).

ليدخل فيه مثل قولك: الطريق الطريق، فإنه من هذا الباب، وفي قوله: (أو

ذكر <sup>(٧)</sup> المحذّر منه مكرراً) نظر، لأنه لا يخلو من أن يكون معطوفاً على قوله:

(١) ما بين المعقتين ليس في ع.

(٢) زيادة من ف.

(٣) في ت، ع، ل: المفعول.

(٤) ساقطة من ت، ف، ل.

(٥) في ع، ف: اتق.

(٦) في مجموع مهمات المتن: ٣٩٢: (ذكر) بلفظ ما لم يسم فاعله، وليس بسديد.

(٧) في مجموع مهمات المتن: ٣٩٢: (ذكر) بلفظ ما لم يسم فاعله، وليس بسديد.

تحذيراً، أو على قوله: معمول<sup>(١)</sup>، إذ لا شيء غيرهما<sup>(٢)</sup>، وهما ظاهر الانتفاء، لامتناع عطف الفعل على الاسم، فإذا العبارة الفصيحة<sup>(٣)</sup> أن يقال: التحذير هو معمول بتقدير اتق تحذيراً بما بعده أو معمول بتقدير اتق والمحذّر منه مكرّر.

مثال الأول: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ [أي اتق الأسد<sup>(٤)</sup>]، أي: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، والأسد أن يهلكك، فحذف الفعل، إما لدلالة الحال عليه، وظهور معناه، وإما لعدم الفرصة بتلفظ الفعل. ثم حذفوا النفس لأنه إنما جيء بها لامتناع جمعهم بين ضميري الفاعل والمفعول بشيء<sup>(٥)</sup> واحد، وهو عند حذف الفعل انتفى موجبها فوجب حذفها، فلما حذف النفس وجب العدول من الضمير المتصل إلى المنفصل، للتعذر، فقيل: إِيَّاكَ إِيَّاكُمْ إِيَّاكَ إِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْ بِحَسَبِ مَنْ تَأْمُرُهُ، والأسد منصوب على أنه معطوف على إِيَّاكَ.

فإن قيل لا يجوز عطف الأسد على إِيَّاكَ، لأن العطف بالواو يقتضي الشراكة في اللفظ والمعنى.

ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدا وعمراً فالضرب وقع بهما جميعاً، وأنت

(١) يبدو لي أن العطف لا على هذا ولا على ذلك، بل على (تقدير) فتكون الجملة وهو معمول بتقدير اتق... أو ذكر المحذّر...).

(٢) في ت: فيه ثالث، وفي ف: ثالث.

(٣) في ع: الصحيحة.

(٤) زيادة من ت.

(٥) فوز: ع: لشيء.

هَذَا لَا تَأْمُرُهُ<sup>(١)</sup> بِمُسَاعَدَةِ الْأَسَدِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْذِيرِ [كَمَا أَمَرَتْهُ<sup>(٢)</sup> بِمُسَاعَدَةِ نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْذِيرِ]<sup>(٣)</sup> فَيَكُونُ الْمُخَاطَبُ مُخَوِّفًا مَحْذُورًا لِلْأَسَدِ فَكَمَا كَانَ الْأَسَدُ كَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> لِلنَّفْسِ.

فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَعْطُوفَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي الْمَعْنَى الَّذِي يَقْتَضِي الْأَعْرَابُ، وَقَدْ اشْتَرَكَا هَاهُنَا كَذَلِكَ.

أَمَّا اشْتِرَاكُهُمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَغَيْرُ وَاجِبٍ.

وَمِثَالُ الْمُتَكَرِّرِ<sup>(٥)</sup>، قَوْلُكَ<sup>(٦)</sup>: الطَّرِيقُ الطَّرِيقُ، أَيْ: اتَّقِ الطَّرِيقَ أَوْ بَاعِذْهَا، وَقَالُوا: إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ، أَيْ: بَاعِذْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ أَوْ<sup>(٧)</sup> اتَّقِ، وَقَوْلُهُمْ: إِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ مِثْلَ إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، لِأَنَّ [أَنْ تَحْذِفَ]<sup>(٨)</sup> فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ إِيَّاكَ وَالْحَذْفِ، وَتَأْوِيلُ إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَحْذِفَ، كَمَا قَالُوا: إِيَّاكَ مِنَ [الْأَسَدِ]، وَقَالُوا: إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ، بِحَذْفِ (مِنْ) لِأَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْ<sup>(٩)</sup> (أَنْ) وَ(أَنْ) لِيُطَوِّلَ الْكَلَامَ بِهِمَا مَعَ مَا بَعْدَهُمَا مِنَ الصَّلَةِ فَجَازَ فِيهِ مِنَ الْحَذْفِ مَا لَمْ يَجْزُ فِي الْأَسْمِ الصَّرِيحِ، وَالْمَصْدَرِ

(١) فِي ع، ف، ل: تَأْمُرُ.

(٢) فِي ل: أَمَرْتُ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز، ف.

(٤) فِي ل: لِذَلِكَ.

(٥) فِي ل: التَّكَرُّرُ.

(٦) فِي ف: كَقَوْلِكَ.

(٧) فِي ف: وَ.

(٨) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: الْحَذْفُ.

(٩) فِي ل: مَعَ.

الصريح، فلا يقال: إِيَّاكَ الأسد، عَلَى تَقْدِيرِ، إِيَّاكَ مِنْ [الأسدِ، وإِيَّاكَ والأسدِ،  
وَقَالُوا<sup>(١)</sup>: إِيَّاكَ<sup>(٢)</sup> أَنْ تَحْذِفَ عَلَى تَقْدِيرِ إِيَّاكَ مِنْ<sup>(٣)</sup> أَنْ تَحْذِفَ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ<sup>(٤)</sup> إِيَّاكَ  
وَأَنْ تَحْذِفَ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلأنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَمْ يَحْذِفْ مِنَ الْاسْمِ الصَّرِيحِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلأنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ لَمْ يَحْذِفْ أَصْلًا.

فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ قَالَ<sup>(٥)</sup>.

فَإِيَّاكَ<sup>(٦)</sup> إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ<sup>(٧)</sup>

وَمُرَادُهُ إِمَّا مِنَ الْمِرَاءِ أَوْ مِنَ الْمِرَاءِ، بِحَرْفِ الْجَرِّ أَوْ بِحَرْفِ الْعَطْفِ.

وَالْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ.

أَمَّا أَوَّلًا: فَلأنَّهُ خِلَافُ الْقِيَاسِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَاسْتِعْمَالِ الْفُضَحَاءِ / ٤٦ ظ / .

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلأنَّهُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَكَلَامُنَا فِي السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ.

وَأَمَّا ثَلَاثًا: فَلأنَّهُ إِنَّمَا قَالَ حَمَلًا لِلْمَصْدَرِ عَلَى أَنْ مَعَ الْفِعْلِ، لِكُونِهِ فِي تَقْدِيرِ: أَنْ

(١) في ل: كما يقال.

(٢) ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٤) كلمة (تقدير) ساقطة من ل.

(٥) (فقد قال) ليس في ت.

(٦) (الفاء) ساقطة من الأصل، ومن ز، ع.

(٧) ينسب البيت إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي. الكتاب ١: ١٤١، والمقتضب ٣: ٢١٣، والخصائص

٣: ١٠٢، وطبقات النحويين واللغويين: ٥٣، وشرح المفصل لابن يمش ٢: ٢٥، والخزانة ٣: ٦٣.

تُمَارِي.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلَأَنَّ سَيَبُويَهَ وَالْخَلِيلَ قَالَا: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ غَيْرِ الْفِعْلِ  
الَّذِي نَصَبَ إِيَّاكَ، كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ إِيَّاكَ إِيَّاكَ اكْتَفَى، ثُمَّ قَالَ: الْمَرَاءُ عَلَى تَقْدِيرِ: اتَّقِ الْمَرَاءَ<sup>(١)</sup>  
أَوْ جَانِبَ الْمَرَاءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَبْقَ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى جَوَازِ إِيَّاكَ الْأَسَدَ بِغَيْرِ حَرْفِ  
الْعَطْفِ، وَبِغَيْرِ مِنْ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّيرَافِي وَالْأَنْدَلُسِي<sup>(٢)</sup> قَالَا: يَجُوزُ إِيَّاكَ الْأَسَدَ<sup>(٣)</sup>، بِمَعْنَى أَنْ يُقَدَّرَ  
فِعْلٌ يَنْصِبُ الْمَفْعُولِينَ، أَيْ: جَنَّبَ نَفْسَكَ الْأَسَدَ، وَقَالَا: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ:  
جَنَّبَ نَفْسَكَ الْأَسَدَ، فَالْأَسَدُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَدَخَلَتِ الْوَائِلُ لِتَدُلَّ عَلَى  
مَعْنَى الْجَمْعِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ كَمَا يُحَذَفُ الْفِعْلُ النَّاصِبُ لِلْمَفْعُولِ عِنْدَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، يُحَذَفُ  
الْمَفْعُولُ عِنْدَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَحَذْفُهُ قَدْ يَكُونُ لَفْظًا أَوْ<sup>(٤)</sup> مَعْنَى، أَيْ: يَكُونُ بَعْدَ الْحَذْفِ  
نَسِيًا مَنَسِيًّا، كَقَوْلِكَ: فَلَانٌ يُعْطَى وَيَمْنَعُ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ وَيَضُرُّ وَيَنْفَعُ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ  
يُعْطَى ذَوِي الْاِسْتِحْقَاقِ وَيَمْنَعُهُمْ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ لَفْظًا لَا مَعْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) الْكِتَابُ ١: ١٤١.

(٢) هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمَوْفَّقِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَنْدَلُسِيِّ تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ ١: ٢٦٣.

(٣) قَالَ ابْنُ يَعْيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٢: ٢٥: فَإِنْ قِيلَ هَلْ يَجُوزُ حَذْفُ الْوَائِلِ مِنَ الْأَسَدِ فَيَقُولُ: إِيَّاكَ الْأَسَدُ؟

قِيلَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَقْدَّرَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَلَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْعَطْفِ أَوْ حَرْفِ الْجَزْأِ نَحْوُ:

إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ أَوْ إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ فَتَكُونُ قَدْ عُدَّتْهُ إِلَى الْأَوَّلِ بِنَفْسِهِ ثُمَّ عُدَّتْهُ إِلَى الثَّانِي بِحَرْفِ الْجَزْأِ.

(٤) فِي ع، ف، ل، و.

﴿الله<sup>(١)</sup> يَنْسُطُ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾<sup>(٢)</sup>، وكقولهِ تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾<sup>(٣)</sup>، لَأَنَّهُ لَا بَدْءَ لِهَذَا الْمَوْصُولِ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهِ، وَمَنْ حَذَفَ الْمَفْعُولَ حَذَفَ الْمُتَنَادِي كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

## المفعول فيه

قوله: (المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان).  
وإنما سُمِّيَ هذا المفعول مفعولاً فيه، لكونه مُقَيِّداً<sup>(٤)</sup> بِنِي فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ، لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، كَمَا يُقَالُ: فِي أَيِّ يَوْمٍ مَشَيْتَ، فيقولُ فِي الْجَوَابِ: فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ.  
وإنما سُمِّيَ ظَرْفًا لكونه مَحَلًّا لِلأَفْعَالِ وَوَعَاءً لَهَا<sup>(٥)</sup> تَشْبِيهاً بِالْأَوَانِي الَّتِي هِيَ<sup>(٦)</sup> مَحَلُّ الْأَشْيَاءِ، وَلِهَذَا سَمَّاهُ الْكُوفِيُونَ مَحَلًّا<sup>(٧)</sup>، وَلَهُ أَسَامُ<sup>(٨)</sup> كَثِيرَةٌ<sup>(٩)</sup>.  
فقوله: (ما فعل فيه فعل) يتناولُ غَيْرَهُ مِثْلَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ طَيِّبٌ، لِأَنَّهُ زَمَانٌ

(١) لفظ الجلالة ليس في ت، ل.

(٢) سورة الرعد: ٢٦.

(٣) سورة هود: ٤٣.

(٤) في ت: متقيداً، وفي ف: مقدراً.

(٥) في ل: له.

(٦) كلمة (هي) ساقطة من: ف.

(٧) نسبت هذه التسمية إلى الفراء من الكوفيين. شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٥.

(٨) في الأصل، وفي ز، ع: أسامي، وفي ت، ف: أسماء.

(٩) وسماه الكسائي وبعض أصحابه صفة. شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٥.

لأَبَدًا وَأَنْ يُفْعَلَ فِيهِ فِعْلٌ.

وَقَوْلُهُ: (فِعْلٌ مَذْكُورٌ)، خَرَجَ عَنْهُ مِثْلُهُ، لِأَنَّهُ قَالَ: (فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ)، لَكِنْ لَمْ يُفْعَلَ فِيهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ لِغَدَمِ ذِكْرِ الْفِعْلِ هَاهُنَا.

وَلِقَائِلِ أَنْ يُورَدَ عَلَيْهِ النَّقْضُ بِمِثْلِ طَابَ الْيَوْمُ<sup>(١)</sup> سَرَّيَ الْيَوْمُ<sup>(٢)</sup>، وَصَامَ<sup>(٣)</sup> الْيَوْمُ، فَإِنَّهُ يُفْعَلُ<sup>(٤)</sup> فِيهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ فِيهِ قِيدًا آخَرَ، وَهُوَ مُقَدَّرٌ<sup>(٥)</sup> بِنِي، لِأَنَّ مِثْلَ مَا ذَكَرْنَا لَيْسَ مُقَدَّرًا بِنِي. وَقَوْلُهُ: (مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ).

تَفْصِيلٌ لِلْمَفْعُولِ فِيهِ، وَالزَّمَانُ مِقْدَارُ حَرَكَةِ الْفَلَكَ الْأَقْصَى، أَوِ الْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ، وَالْمَكَانُ مَا يَتِمَكَّنُ عَلَيْهِ الْمُتَمَكِّنُ أَوْ نَقُولُ: ظَرْفُ الزَّمَانِ مَا صَلَحَ [جَوَابَ مَتَى]<sup>(٦)</sup>، وَظَرْفُ الْمَكَانِ مَا صَلَحَ [جَوَابَ أَيْنَ]<sup>(٧)</sup> (٨).

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي حَدِّهِ الْمَذْكُورِ مِثْلُ قَوْلِنَا: خَرَجْتَ فِي<sup>(٩)</sup> يَوْمِ الْجُمُعَةِ،

(١) (الواو) ليس في ز.

(٢) كلمة (اليوم) زيادة من ف.

(٣) في ل: رحام.

(٤) في ف: فعل.

(٥) في ف، ل: مقدراً.

(٦) في ل: جواباً لمتى.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٨) في ل: جواباً لأين.

(٩) (في) ساقطة من ف.



لكن<sup>(١)</sup> النحويين<sup>(٢)</sup> لا يقولون: إنه<sup>(٣)</sup> مفعولٌ فيه، لأنَّ المشهورَ من مذهبهم أنَّ الظرفَ كلُّ اسمٍ من أسماء الزمانِ أو المكانِ بتقديرٍ في وليس في لفظه في<sup>(٤)</sup>، فإذا أخذوا في تعريفه قديين:

أحدهما: أنه مُقدَّرٌ بـي.

والآخر: أن لا يكون ملفوظاً بها.

فإن اختلَّ أحدهما أو كلاهما لم يكن ظرفاً، مثلاً، إذا ظهرَ في اللفظ، نحو: قمتُ في اليومِ، أو لم يكن مُقدَّراً، نحو: اليوم طيبٌ لم يكن ظرفاً.

وإذا ظهرَ في اللفظ يُقالُ له جاراً ومجروراً، وإن قيل: إنه ظرفٌ فعلى المجاز. لا يقال: الظروفُ تتضمَّنُ معنى في فوجب أن تُبنى كأين ومتى<sup>(٥)</sup> وكيف لتضمَّنِها<sup>(٦)</sup> الحرف.

لأنَّا نقول: لا نُسَلِّمُ أنها تتضمَّنُ معنى في، لأنها لو كانت كذلك لم يجرز [إظهارها معها كما لم يجرز]<sup>(٧)</sup> إظهارُ الهمزة مع أين وكيف، لأنَّ ضابطَ التضمَّنِ هو عدمُ جوازِ الظهورِ<sup>(٨)</sup>، والتقديرُ جوازُ الظهورِ.

(١) في ل: لأن.

(٢) في ت: النحويون.

(٣) في ع، ل: له.

(٤) (في) ساقطة من ت، ز، ف.

(٥) زيادة من ت.

(٦) في ل: لتضمَّنِها.

(٧) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٨) زيدت العبارة التالية في ل: وينتقض بخمسة عشر فإنه يجوز أن يقال خمسة وعشرة.

## شرط نصب المفعول فيه

قوله: (وشرط نصبه تقدير في).

لأنها لو كانت ملفوظة لكان مجروراً، فلو نصب حينئذٍ لزم أن يكون منصوباً  
ومجروراً، وأنه محال.

قوله: (وظروف الزمان...) إلى قوله: (مثل دخلت الدار على الأصح)

/ ٤٧ و /.

إعلم أن الظرف:

إمّا ظرف زمان.

وإمّا ظرف مكان.

فإن كان الأول: فجميعه، أعني المبهمة والموقت، يقبل ذلك، أي يقبل النصب  
بتقدير في لأن الفعل يدل على جميع [أنواعه بصيغته كما يدل على جميع أنواع  
المصادر، فكما أن الفعل يتعدى إلى جميع<sup>(١)</sup> أنواع المصادر المعرفة والنكرة، المبهمة  
والموقت، فكذلك يتعدى إلى جميع ظروف الزمان.

وإن كان الثاني، أعني ظرف المكان فلا يخلو من أن يكون مبهماً أو لم يكن.

والمراد من المبهمة<sup>(٢)</sup> عند بعضهم: الجهات الست<sup>(٣)</sup>، ومن المعين ما سواها،

(١) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ل: بالمبهمة.

(٣) في ل: الستة.

وَمَا جَاءَ مَنْصُوباً بِتَقْدِيرٍ فِي مَنْ الْأَمْكَنَةُ الَّتِي عَلَى <sup>(١)</sup> غَيْرِ الْجِهَاتِ السَّتِّ، نَحْوُ: عِنْدَ، وَلَدَى <sup>(٢)</sup>، فَهُوَ مَسْمُوعٌ عِنْدَهُمْ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ.

وَقَالَ الْآخَرُونَ: الْأَمْكَنَةُ الْمُبْهَمَةُ غَيْرُ الْجِهَاتِ السَّتِّ كَثِيرَةٌ فَيَنْبَغِي أَنْ تُضَبَّطَ بِضَابِطٍ فَقَالُوا: الْمَكَانُ الْمُبْهَمُ مَكَانٌ اسْمُهُ بِاعْتِبَارِ مَا لَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي مُسَمَّاهُ كَالْخَلْفِ، وَالْقُدَّامِ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْخَلْفُ خَلْفًا، لَكَوْنِ الْخَلْفِ إِلَى جِهَتِهِ، وَالْقُدَّامُ قُدَّامًا، لَكَوْنِ الْقُدَّامِ إِلَى جِهَتِهِ وَالْمَكَانُ الْمَعِينُ مَا سِوَاهُ، أَيْ مَكَانٌ اسْمُهُ بِاعْتِبَارِ مَا هُوَ دَاخِلٌ فِي مُسَمَّاهُ، كَالدَّارِ فَإِنَّهَا [اسْمُهَا مِنْ جِهَةٍ مَا دَخَلَ فِي مُسَمَّاهَا] <sup>(٣)</sup> مِنَ الْبِنَاءِ وَالسَّقْفِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَذَلِكَ الْفَرْسُخُ.

أَوْ نَقُولُ: الْمَكَانُ الْمُبْهَمُ مَا كَانَ <sup>(٤)</sup> اسْمُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ كَالْجِهَاتِ السَّتِّ، وَالْمَعِينُ مَا لَهُ اسْمٌ مِنْ جِهَةٍ نَفْسِهِ لَا <sup>(٥)</sup> بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ فَدَخَلَ فِي الْمُبْهَمِ الْمَفْسَّرِ بِهَذَا التَّفْسِيرِ الْجِهَاتُ السَّتُّ وَغَيْرُهَا مِنَ الْمُبْهَمَاتِ كَعِنْدَ وَلَدَى <sup>(٦)</sup> وَغَيْرِهِمَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُبْهَمُ هُوَ النُّكْرَةُ، وَالْمَعِينُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: جَلَسْتُ مَكَانَكَ، فَلَوْ كَانَ مَعِينًا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ

(١) في: ت، ز: في.

(٢) في: ل: لدن.

(٣) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل، ومن ز: ل.

(٤) في: ل: مكان.

(٥) في: ز: إلى.

(٦) في: ف: كعندي ولدي.

ظرفاً على اصطلاحهم مع أنه معرفة.

وقال بعضهم: المعين هو المحدد<sup>(١)</sup>، والمبهم غير المحدد<sup>(٢)</sup>.

وفيه نظر أيضاً، فإنَّ الفَرَسَ مَحْدَدٌ<sup>(٣)</sup> مع أنه منصوبٌ على الظرفِ فلو كان

معيناً امتنع<sup>(٤)</sup> نَصْبُهُ على الظرفِ.

قوله: (فإنَّ<sup>(٥)</sup> كان مبهماً قَبْلَ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>).

أي قَبْلَ النصبِ بتقديرٍ في، لكونه مُشَابِهاً لظرفِ الزَّمانِ مِنْ وجهين<sup>(٧)</sup>:

أحدهما: أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهَا غيرُ مَحْدَدٍ<sup>(٨)</sup> فإنَّكَ إِذَا قُلْتَ خَلْفَ زَيْدٍ كَانَ غيرَ

مَحْدَدٍ<sup>(٩)</sup>، لكونه متناوِلاً لجميعِ ما يُقَابِلُ ظَهْرَهُ إِلَى انْقِطَاعِ الْأَرْضِ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ:

قَامَ دَلٌّ عَلَى كُلِّ زَمَانٍ ماضٍ مِنْ أَوَّلِ الدُّنْيَا إِلَى وَقْتِ حَدِيثِكَ.

والوجهُ الثاني: أنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهَا غيرُ مُتَّصِرٍ بَلْ هُوَ مُنْقَضٌ، لِأَنَّ الْخَلْفَ

يَصِيرُ قَدَاماً وبالعكس، والمُسْتَقْبَلُ يَصِيرُ حَاضِراً<sup>(١٠)</sup> ثُمَّ ماضياً فَلَمَّا كَانَ الْمَبْهُمُ<sup>(١١)</sup>

(١) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٢) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٣) في ت، ز، ع، ف: المحدود.

(٤) في ع: لم امتنع.

(٥) في ت، ل: وإن، وفي مجموع مهمات التون: ٣٩٢: إن.

(٦) (ذلك) ساقطة من ل.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ل: جهتين.

(٨) في ت، ز: محدود.

(٩) في ت، ز: محدود.

(١٠) في ل: حالا.

(١١) في ل: المكان المبهم.

أشبه ظروف الزمان تعدى إليه الفعل بتقدير في كما يتعدى إلى ظرف الزمان.  
أو نقول: إن المكان إذا كان مبهماً دلَّ عليه الفعل وإذا دلَّ عليه نصبه بتقدير  
في ظروف الزمان، وإن كان المكان غير مبهم أي معيّن لم يتعد إلى الفعل اللازم،  
لعدم دلالة الفعل عليه، وعدم مشابهته لظروف الزمان، وإنما لم يدُلَّ عليه لأنك إذا  
قلت قام لم يدُلَّ على قيام كان في المسجد أو في السوق أو غير ذلك من موضع من  
المواضع.

وإذا لم يدُلَّ عليه الفعل، ولم يشابه ظرف الزمان لم يعمل فيه الفعل اللازم.  
فأما قول الشاعر:

فَلَا بُغْيَنِيكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا      وَلَا أُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْغَدٍ<sup>(١)</sup>

وكقول الآخر:

لَدُنْ بِهِزَّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَثْنُهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّغْلَبُ<sup>(٢)</sup>

فشاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه، والحق أن يستعمل مع حرف الجر إلا أنهم  
حذفوه اتساعاً / ٤٧ ظ ./

(١) البيت لعامر بن الطفيل. ويروى (فلا نعينكم) مكان (فلا بغينكم) و(الملا) مكان (قنا) و(الأهبطن) و(الأوردن) مكان (لا قبلن) وقنا: جبل وقيل جبلان في ديار بني ذبيان أو بني مرة. وعوارض جبل لبني أسد، واللابة الحرّة ذات الحجارة السود، وضرغد الحرّة أو جبل بعينه. ديوان عامر بن الطفيل - دار صادر بيروت: ٥٥، والكتاب ٨٢: ١، والأمال الشجرية ٢: ٢٤٨، والخزانة ٣: ٧٤.

(٢) لساعدة بن جوبة الهذلي. يروى (لذ) مكان (لذن) و(نصله) مكان (متنه). واللدن: الناعم اللين، وعسل في عدوه: إذا اشتد اضطرابه و(اللذ): اللذيذ. ديوان الهذليين - طبعة دار الكتب ١: ١٩٠، والكتاب ١: ١٦، والخصائص ٣: ٣١٩، والأمال الشجرية ١: ٤٢ و٢: ٢٤٨، والخزانة ٣: ٨٣.

قوله: (وَحُمِلَ عَلَيْهِ (عِنْدَ) وَ(لَدَى) وَشِبْهُهُمَا، لَا بِهَا مِثْمَا).

إشارة إلى قول مَنْ قَالَ: الْمَكَانُ الْمُبْهَمُ هُوَ الْجِهَاتُ السَّتُّ.

وَأَمَّا حُمِلَ عَلَيْهِ هَذَا<sup>(١)</sup> لِكُونِهِ مُبْهَمًا<sup>(٢)</sup> مِثْلَهَا.

قوله: [(وَلَفْظُ مَكَانٍ)].

أَيُّ: حُمِلَ عَلَى الْجِهَاتِ السَّتِّ<sup>(٣)</sup> لَفْظُ مَكَانٍ فِي قَوْلِكَ: قَعَذْتُ مَكَانَكَ، إِمَّا

لِكَثْرَتِهِ، وَإِمَّا لِكُونِهِ مُبْهَمًا أَيْضًا مِثْلَهَا.

قوله: (وَمَا بَعْدَ دَخَلْتُ [مِثْلُ<sup>(٤)</sup> دَخَلْتُ الدَّارَ عَلَى الْأَصْحِ<sup>(٥)</sup>]).

أَيُّ: وَحُمِلَ مَا بَعْدَ دَخَلْتُ عَلَى الْجِهَاتِ السَّتِّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ لِكَثْرَتِهِ،

وَأَمَّا قَالَ: (عَلَى الْأَصْحِ) لِأَنَّ فِيهِ خِلَافًا.

فَذَهَبَ أَبُو عُمَرَ الْجَزْمِي إِلَى أَنَّ دَخَلْتُ فَعَلٌ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ فَإِذَا مَا بَعْدَهُ

مَنْصُوبٌ بِدَخَلْتُ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ<sup>(٦)</sup>.

وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ فِعْلٌ لَازِمٌ<sup>(٧)</sup> وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ حَرْفٍ

(١) في ت، ف، ل: هذا عليه.

(٢) كلمة (مبهما) ليست في ت.

(٣) ما بين المعقتنين ساقط من ف.

(٤) في مجموع مهبآت المتون: ٣٩٢: نحو.

(٥) ما بين المعقتنين ساقط من ع.

(٦) الكافية - شرح الرضي ١: ١٨٦.

(٧) المصدر السابق.

الجر، لكن حُذِفَ اتِّسَاعاً. وَهُوَ الصَّحِيحُ<sup>(١)</sup>، والذي يدلّ عليه وجهان:  
أحدهما: أَنَّ مَصْدَرَهُ يَجِيءُ عَلَى وَزْنِ فُعُول، وهو من مصادر الأفعال  
اللازمة، نحو: قَعَدَ قُعُوداً، وَجَلَسَ جُلُوساً.  
والثاني: أَنَّ نَظِيرَهُ، وَهُوَ عُدْتُ<sup>(٢)</sup>، وَتَقْيِضُهُ، وَهُوَ خَرَجْتُ فَعْلٌ<sup>(٣)</sup> لازمٌ،  
فيكونُ هُوَ كَذَلِكَ حملاً عَلَى نَظِيرِهِ وَتَقْيِضِهِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وَيُنْصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ).

[أي: وَيُنْصَبُ المفعولُ فِيهِ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ كَمَا يُنْصَبُ المفعولُ بِهِ، نحو: يومَ  
الجمعة، لِمَنْ قَالَ لَكَ مَتَى سِرْتُ؟ عَلَى تَقْدِيرِ: سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ.  
قوله: ]<sup>(٥)</sup> (وَعَلَى شَرِيطَةِ التفسيرِ)<sup>(٦)</sup>.

أي: وَيُنْصَبُ المفعولُ فِيهِ عَلَى شَرِيطَةِ التفسيرِ عَلَى حَسَبِ مَا عَلِمْتَ فِي  
المفعولِ بِهِ، فيكونُ الرفعُ مُخْتَاراً تارةً، كقولك: يومَ الجمعةِ سِرْتُ فِيهِ والنصبُ  
أخرى كقولك: أيومَ الجمعةِ سِرْتُ فِيهِ؟

(١) المصدر السابق.

(٢) في ف: عبرت، وفي ل: غرت.

(٣) كلمة (فعل) ساقطة من ز.

(٤) شرح الفصل لابن يمين ٢: ٤٢، والكافية - شرح الرضي ١: ١٨٣.

(٥) ما بين الحقتين ساقط من ت.

(٦) في ف: وينصب على شريطة التفسير.

ويكون الرفع والنصب<sup>(١)</sup> متساويين أخرى، كقولك: يوم الجمعة سار فيه  
عبدالله ويوم الجمعة سار فيه عمرو<sup>(٢)</sup>، برفع<sup>(٣)</sup> يوم الجمعة<sup>(٤)</sup> وبنصبه<sup>(٥)</sup>، لكون  
الجملة الأولى ذات وجهين.

ويكون النصب واجباً تارة كقولك: إن يوم الجمعة سرت فيه<sup>(٦)</sup>، وهلاً يوم  
الجمعة سرت فيه؟

ليكون (إن) وهلاً مقتضيين للفعل.

والحاصل أن أحكامه، وعِلَلُ أحكامه مثل ما عَرَفْتَهَا<sup>(٧)</sup> في المفعول به، فلا  
نعيدها.

ثم اعلَمْ أَنَّ الظرف قد يكون بحيث يستغرقه الفعل كقولك: صمت يوم  
الجمعة، وقد يكون بحيث لا يستغرقه كقولك<sup>(٨)</sup>: صليت<sup>(٩)</sup> اليوم، وهو أيضاً:  
قد يكون متصرفاً ومُنْصَرِفاً، وقد يكون مُتَّصِرفاً غير منصرف، وقد يكون

(١) في ت: النصب والرفع.

(٢) كلمة (عمرو) ليست في ت.

(٣) في ل: ويرفع.

(٤) في ع، ف: يوم الجمعة الثاني.

(٥) في ل: وينصب، وفي ع، ف: ونصبه.

(٦) (سرت فيه) ساقط من الأصل، ومن ع، ف، ل. و(فيه) ساقط من ز.

(٧) في ل: عرفت.

(٨) في الأصل: وكذلك.

(٩) في ف: جلست.



بالعكس.

وقد لا يكون متصرفاً ولا منصرفاً.

فهذه أربعة أقسام، والمراد من المتصرف أن يستعمل مرفوعه ومجروره، أي غير ظرف<sup>(١)</sup>.

الأول، نحو: اليوم والليله وغيرهما.

والثاني: وهو أن يكون متصرفاً غير منصرف نحو: بكرة، وغدوة أعلاماً لوقت بعينه فهما لا ينصرفان للعلمية والتأنيث ومتصرفان<sup>(٢)</sup> لأنه يجوز رفعهما ونصبهما<sup>(٣)</sup> تقول سير عليه<sup>(٤)</sup> غدوة وبكرة برفعهما.

والثالث: وهو أن يكون منصرفاً غير متصرف، نحو: بكرأ وسحراً وعشاء<sup>(٥)</sup> ومساءً، وعثمة، وعشيّة، وضحوة، وضحى، معيّنات، فإنها منصرفة غير متصرفة. أما عدم تصرفها فبالسمع، وأما انصرفها ففي<sup>(٦)</sup> الخمسة الخالية عن تاء<sup>(٧)</sup>

(١) في ف: أي يستعمل غير ظرف.

(٢) في ع، ينصرفان.

(٣) في ت، ع، ل: نصبهما ورفعهما.

(٤) قول: سير على فرسك بكرة وبكرأ كما تقول: سحراً. لسان العرب - بكر - ٥: ١٤٣، وتاج العروس - بكر ٢٣٦: ١٠.

(٥) في ع: عشاء.

(٦) في ع، ف: فهي. وفي ل: فهو في.

(٧) في ز، ع، ف: هاء.

التأنيث [فظاهر لعدم المانع من الصرف، وأمّا الثلاثة التي فيها تاء<sup>(١)</sup> التأنيث]<sup>(٢)</sup>  
 أعني عَشِيَّةً، وَعُتْمَةً، وَضَحْوَةً، معينات، فلأنّها لم توضع أعلاماً لهذه الأوقات، إذ  
 هذه الأوقات لم / ٤٨ و / يوضع لها سوى هذه الأسماء فهي نكرات بمنزلة يوم،  
 وليلة بخلاف غدوة إذ قد وَضَعُوا الوقتها اسماً<sup>(٣)</sup> غيرها نكرة، وهو: غداة، ثُمَّ غَيَّرُوا  
 لفظ الغداة إلى غدوة، فوضعوها علماً لهذا الوقت أيضاً، فهما بمنزلة أسدٍ وأسماء،  
 وبكرة محمولة على غدوة.

وقال عبدالقاهر<sup>(٤)</sup>: إِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ<sup>(٥)</sup> لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ  
 كَطَلْحَةٍ، وَإِنْ نُكِّرَتْ<sup>(٦)</sup>، وَأَرِيدَتْ عَشِيَّةٌ مِنَ الْعَشِيَّاتِ صُرِفَتْ وَاسْتُعْمِلَتْ اسْماً.  
 وَاعْلَمْ أَنَّ فِيهَا اضْطِرَاباً كَثِيراً لَهُمْ.

والرابع: وهو ما لا يكون مُتَصَرِّفاً ولا مُنْصَرِّفاً، نحو: سَحَرَ مَعِيناً أَيْ  
 مَخْصُوصاً بِسَحَرِ يَوْمِكَ.

أمّا عدمُ تَصَرُّفِهِ<sup>(٧)</sup> فَبِالسَّمَاعِ، وَأَمَّا عدمُ انْصِرَافِهِ فَلِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ عَنِ

(١) في ع، ف: هاء.

(٢) ما بين المعقتين ليس في: الأصل، ولا في ز.

(٣) في ز، ل: أسماء.

(٤) هو عبدالقاهر الجرجاني ترجمته ١: ٢٧٤.

(٥) في ل: منصرفة.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ١: ١٨٨، وألحق عبدالقاهر عتمة وضحوة بسحر في منع الصرف لا عن

سماع.

(٧) في ف: تَصَرَّفَهَا.

## الألف واللام.

فَسَحَرُ معدولٌ عن السَّحَرِ<sup>(١)</sup> كما عُدِلَ عُمَرُ عن عامرٍ إذ الألف واللام لشدّة  
اتّصاليهما بما<sup>(٢)</sup> يُعرّفانه<sup>(٣)</sup> صَارَا كَبَعْضِ حُرُوفِهِ فَكَانَ الْعَدْلُ عَنْهُمَا كَالْعَدْلِ عَنِ الصِّغَةِ  
الموضوعية.

وامتنعتُ تثنيتُهُ وجمعه لِذَلِكَ، فَإِنْ أَرَدْتَ سَحَرًا مِنَ الْأَسْحَارِ نُكِّرَ وَانصَرَفَ،  
وثنِي وَجُمِعَ.

وَنُقِلَ عَنِ الرُّمَانِيِّ أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ مِنَ الظُّرُوفِ لَا مَعْرَبٌ<sup>(٤)</sup> وَلَا مَبْنِي، إِذْ  
لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ الْمُعْرَبِ، وَلَا عِلَّةٌ الْبِنَاءِ فِيهِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَعْلِمُ أَيْضًا أَنَّهُ قَدْ تُجْعَلُ الْمَصَادِرُ ظُرُوفًا أحياناً<sup>(٦)</sup>، تَوْشَعًا وَإِيجَازًا، وَذَلِكَ  
نَحْوُ: خَفُوقِ النِّجْمِ بِمَعْنَى مَغْيِبِهِ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَخِلَافَةِ فُلَانٍ وَمَقْدَمِ الْحَاجِّ، أَمَّا  
التَّوَشُّعُ فَيَجْعَلُ الْمَصْدَرِ حِينًا، وَأَمَّا<sup>(٧)</sup> الْإِيجَازُ فَيَحْذِفُ الْمُضَافَ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ  
ضَرْبَتُهُ خَفُوقَ النِّجْمِ: وَقْتَ خَفُوقِ النِّجْمِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ.

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٤١: إِنَّ سَحَرَ وَإِنْ كَانَ فَعْلًا كَمَا أَنَّ السَّحَرَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَتْ بِهِ  
لَامُ التَّعْرِيفِ صَارَتْ لَا مَتَرَا جُهَا بِمَا عَرَفْتَهُ كَأَنَّهَا جِزءٌ مِنْهُ فَجَرَتْ اللَّامُ فِي السَّحَرِ بِحَرَكَةِ هَمْزَةِ أَحْمَرَ....

(٢) في ل: لما.

(٣) في ت: يعرفان، وفي ل: تصرفانه.

(٤) في ع: لا يثنى معرب.

(٥) في ت، ع، ل: ولا فيه علة البناء.

(٦) في ت، ع، ف: وأحياناً، وفي ل: وأجياً.

(٧) (أما) ساقطة من ل.

واعلم أنه يجوز أن لا يقدَّر في الظروف معنى <sup>(١)</sup> (في) اتساعاً فتجري لذلك  
تجرى المفعول به، فيقال: سرت يوم الجمعة، وصمت يوم الجمعة، ولا يقدَّر (في) بل  
يقدَّر أن الفعل وقع على يوم الجمعة، كما وقع الضرب على زيد في قولك ضربت  
زيداً، ولكنه مجاز لأن السير <sup>(٢)</sup> لا يؤثر في اليوم، كما يؤثر الضرب في زيد.

وإذا أجرى مجرى المفعول به جاز الإضافة إليه كقولك:

يا سارق الليلة أهل الدار <sup>(٣)</sup>

وكقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

وكقول الشاعر:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً ..... <sup>(٥)</sup>

ولولا الاتساع لقلل سرت في يوم الجمعة، وبَلْ مَكْرُهُمْ في الليل والنهار،

وشَهِدْنَا فِيهِ.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ت، ع، ف، ل: الصوم.

(٣) قائله مجهول وتتمته غير معروفة. الكتاب ١: ٨٩، والأمالى الشجرية ٢: ٢٥٠، وشرح المفصل لابن

يعيش ٢: ٤٥، والهمع ٣: ١٦٧، والخزانة ٣: ١٠٨.

(٤) سورة سبأ: ٣٣.

(٥) لرجل من بني عامر، وعجزه:

قليل يوى الطعن النبال نوافله

الكتاب ١: ٩٠، والمقتضب ٣: ١٠٥، والهمع ٣: ١٦٦.

(٦) ساقطة من ت.

## المفعول له

قوله: (المفعول له ما فَعِلَ لأجلِهِ [فَعَلَ مَذْكُورًا]<sup>(١)</sup>) إلى آخره و<sup>(٢)</sup> إنما اختصَّ

هذا الضرب من المفاعيل باللام لاقتضائه معنى اللام فقَيَّدَ بِهَا.

فقوله: (ما فَعِلَ لأجلِهِ) يتناول غيره، مثل كَرِهْتُ التَّأْدِيبَ وَأَعْجَبَنِي

التَّأْدِيبُ، فَإِنَّ التَّأْدِيبَ فَعَلَ لأجلِهِ شيءٌ من ضربٍ أو شتمٍ، أو غير ذلك، لكنَّهُ لَيْسَ بمفعولٍ لَهُ.

وبقوله: (فَعَلَ مَذْكُورًا) خَرَجَ عَنْهُ مِثْلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَعَلَ لأجلِهِ فَعَلَ مَذْكُورًا.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْمَفْعُولَ هُوَ عِلَّةٌ وَقَوَّعَ الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ وَسَبَبَهُ الْبَاعِثُ عَلَيْهِ،

وَالْغَايَةُ لَهُ، وَهَذَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ جَوَابَ لَمْ<sup>(٣)</sup>، كَمَا صَلَحَ الْحَالُ جَوَابَ كَيْفَ، وَتِلْكَ

الْعِلَّةُ قَدْ تَكُونُ مَقْصُودَةً وَمُرَادَةً، نَحْوُ: زُرْتُهُ إِكْرَامًا لَهُ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ لَا تَكُونُ، نَحْوُ: قَعَدَ<sup>(٥)</sup>

عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا، إِذِ الْجُبْنُ لَا يَكُونُ مَقْصُودًا وَغَرَضًا، فَإِذَا هَذِهِ الْعِلَّةُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ

تَكُونَ مَقْصُودًا أَوْ مِنْ أَنْ لَا تَكُونَ.

ثُمَّ أَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ قَدْ تَكُونُ مَعْلُولًا وَسَبَبًا لِعِلَّةٍ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى سَبَبٍ لَا

(١) ما بين المعقتين ليس في الأصل، ولا في ت، ز، ل.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) في ت، ل: من.

(٤) (له) ليست في ع.

(٥) في ت، ف: قعدت، وفي ع: قعدن.

سَبَبَ لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup>  
وَحَذَرَ الْمَوْتِ / ٤٨ ظ / سَبَبٌ<sup>(٢)</sup> لِلْخَوْفِ مِنَ الصَّوَاعِقِ وَالْخَوْفُ مِنَ الصَّوَاعِقِ  
سَبَبٌ لِمَجْعَلِ<sup>(٣)</sup> أَصَابِعِهِمْ فِي آذَانِهِمْ.

وَقَدْ يَكُونُ لِلْفِعْلِ الْوَاحِدِ سَبَبَانِ فَصَاعِدًا، نَحْوُ: أَطَعْتُ اللَّهَ تَعَالَى<sup>(٤)</sup> خَوْفَ  
عَذَابِهِ<sup>(٥)</sup> وَرَجَاءِ ثَوَابِهِ.

فَإِذَا هَذَا الْمَفْعُولُ عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ، وَغَرَضٌ لِلْفَاعِلِ غَالِبًا وَجَوَابٌ لِلسَّائِلِ بـ (لِمَ)،  
وَعُذْرٌ لِلْمَجِيبِ عَنِ السُّؤَالِ عِنْدَ السَّائِلِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا عَمِلَ  
فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَازِمًا لِقِتْضَائِهِ إِثْبَاتَهُ، لِكُونِهِ مَعْلُولًا لَهُ، وَاقْتِضَاءُ الْمَعْلُولِ الْعِلَّةَ، فَلَمَّا  
اقْتِضَاءُ نَصْبِهِ، أَوْ نَقُولُ، لِأَنَّهُ شَابَهُ الْمَفْعُولَ الْمُطْلَقَ، كَمَا يَجِيءُ فَنَصْبُهُ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِيهِ  
خِلَافٌ:

فَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ: إِنَّهُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، لِكُونِهِ عِلَّةً لِلْفِعْلِ، وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ  
لَا يَكُونُ كَذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَالزَّجَّاجُ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ<sup>(٧)</sup> مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ، فَهُوَ

(١) سورة البقرة: ١٩.

(٢) في ز، ل: سببا.

(٣) في ع: لجعلهم.

(٤) كلمة (تعالى) ليست في ل.

(٥) في ت، ل: عقابه.

(٦) شرح التصريح ١: ٣٣٧، وحاشية الصبان ٢: ١٢٢.

(٧) حاشية الصبان ٢: ١٢٢.

بمثلة قولك: رَجَعَ الْقَهْقَرَى، فإذا قيل: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً، فَكَأَنَّهُ قِيلَ <sup>(١)</sup> عِنْدَهُمْ: ضَرَبْتُهُ ضَرْباً أَوْ أَدَبْتُهُ تَأْدِيباً، وَلِهَذَا لَمْ يُفْرَدُوا لَهُ بَاباً.

وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْخِلَافِ بِقَوْلِهِ (خِلَافاً لِلزَّجَاجِ) وَالْحَقُّ مَا ذَكَرَهُ الْبَصَرِيُّونَ. ثُمَّ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْفِعْلَ سَبَبٌ لَهُ <sup>(٢)</sup> أَوِ الْمَفْعُولُ لَهُ سَبَبٌ لِلْفِعْلِ <sup>(٣)</sup>، وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ سَبَبٌ حَامِلٌ لِلْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ، كَالتَّأْدِيبِ وَالْجُبْنِ فِي قَوْلِنَا: ضَرَبْتُهُ <sup>(٤)</sup> تَأْدِيباً وَقَعَدْتُ [عَنِ الْحَرْبِ] <sup>(٥)</sup> جُبْناً.

ثُمَّ الْفِعْلُ قَدْ يَكُونُ سَبَباً فَاعِلياً لَوْجُودِ الْمَفْعُولِ لَهُ فِي الْخَارِجِ، وَقَدْ لَا يَكُونُ.

## شرط نصب المفعول له

قوله: (وَشَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ).

لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَلْفُوظَةً <sup>(٦)</sup> لَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَجْرُوراً، فَلَوْ نُصِبَ مَعَهَا لَكَانَ مَنْصُوباً وَمَجْرُوراً <sup>(٧)</sup> وَأَنَّهُ مُحَالٌ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَقْدَرَةً لَمْ تَكُنْ عِلَّةً، وَالْمَقْدَرُ خِلَافُهُ.

(١) ساقطة من ل.

(٢) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) حاشية الصبان ٢: ١٢٢.

(٤) في ل: ضربت.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٦) في ل: ملفوظاً.

(٧) في ل: مجروراً ومنصوباً.

قوله: (وإنما يجوز حذفها إلى آخره).

اعلم أن اللام يجوز حذفها عند حصول شرائط ثلاثة:

أحدها: أن يكون مَصْدَرًا.

والثاني: أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المَعْلَل.

[والثالث: أن يكون مقارناً له في الوجود.

وإنما لم يذكر المصنف المصدر لأن قوله: (فعلاً لفاعل الفعل المَعْلَل) <sup>(١)</sup> أغناه

عن ذكره لأنَّ فِعْلَ فَاعِلٍ <sup>(٢)</sup> الفِعْلُ <sup>(٣)</sup> المَعْلَل لا يكون إلا مَصْدَرًا كما <sup>(٤)</sup> ذكرناه في المفعول المطلق.

وإنما اشترط هذه الشرائط لحذف اللام لأنه إذا حصل هذه الشرائط أشبه

المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث أن الفعل يتضمَّن كل واحدٍ منهما، ويدلُّ عليه، وأن كل واحدٍ منهما فعلُ الفاعل المتقدم <sup>(٥)</sup> ومُقَارِنٌ لوجوده.

وإذا كان كذلك جاز نصبه بالفعل كما جاز نصب المصدر الذي من لفظ الفعل.

فإن فقد بعض هذه الشرائط فاللام لعدم مشابهته المصدر حينئذٍ.

مثال فقدان المصدر، قولك: جِئْتُكَ <sup>(٦)</sup> للسَّمنِ.

(١) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٢) في ت: الفاعل.

(٣) ساقطة من ت.

(٤) في ز: إلى.

(٥) في ل: المقدم.

(٦) (جئتكَ) ليست في ع.



ومثال فقدان كونه فعلاً لفاعل الفعل المَعْلَل، قَوْلُكَ: جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ لِي.  
 وَمِثَالُ فَقْدَانِ الْمَقَارَنَةِ، قَوْلُكَ: جِئْتُكَ لِإِكْرَامِي لَكَ غَدًا.  
 لَا يُقَالُ: إِنَّ اشْتِرَاطَ كونه فعلاً لفاعل الفعل المَعْلَلِ منقوضٌ بِمِثْلِ قَوْلِكَ:  
 قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْتًا، فَإِنَّ الْجُبْنَ لَيْسَ فِعْلاً لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ.  
 لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَعْلِهِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْحَوَاسِ  
 الظَّاهِرَةِ، فَإِنَّ الْجُبْنَ فِعْلُهُ بِالْحَوَاسِ الْبَاطِنَةِ.  
 وَاشْتَرِطَ فِي حَذْفِ اللَامِ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ لَهُ مَعْنَى مِنْ أفعالِ الْقُلُوبِ دُونَ  
 أفعالِ الْجَوَارِحِ كَالْقَتْلِ وَالْأَكْلِ لِأَنَّهُ غَايَةٌ وَغَرَضٌ، وَالْأَغْرَاضُ قَصُودٌ وَمِيُولٌ  
 نَفْسَانِيَّةٌ.

فَلَا<sup>(١)</sup> يُقَالُ طَلَبْتُهُ قَتْلًا، وَلَا جِئْتُهُ أَكْلًا / ٤٩ و / بَلْ إِذَا أُريدَ مِثْلُ ذَلِكَ فَالَلَامُ.  
 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا، فَعَلَى تَأْوِيلٍ: ضَرَبْتُهُ ارَادَةَ التَّأْدِيبِ.  
 وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ ذِكْرُ هَذِهِ الشَّرُوطِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ<sup>(٢)</sup>  
 شَرْطَ النَّصَبِ<sup>(٣)</sup>، لَيْسَ<sup>(٤)</sup> بِشَرْطٍ<sup>(٥)</sup> لِلْمَفْعُولِ لَهُ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ  
 عِنْدَهُمْ أَنَّ اللَامَ مَقْدَرَةٌ فِيهِ، فَإِذَا ذُكِرَتْ، يُقَالُ: إِنَّهُ جَائِزٌ وَمَجْرُورٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: لَا.

(٢) فِي ت، ع، ل: أَنَّهُ.

(٣) فِي ت، ل: لِلنَّصَبِ.

(٤) فِي ت، ل: وَلَيْسَ.

(٥) فِي ع: شَرْطًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا بِاللَّامِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَخْفُوضًا بِاللَّامِ أَوْ  
بِالْإِضَافَةِ، فَلَا يُقَالُ: ضَرَبْتُهُ لِتَأْدِيبٍ، وَلَا جِئْتُهُ لِإِكْرَامٍ، بَلْ نَقُولُ: لِلتَّأْدِيبِ وَلِلْإِكْرَامِ  
[أَوْ لِتَأْدِيبِهِ، وَلَا إِكْرَامِهِ] <sup>(١)</sup>، لِأَنَّهُ حَالُ التَّنْكِيرِ يُشَبِّهُ الْحَالَ وَالتَّمْيِيزَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ  
فَيَجِبُ فِيهِ الْإِنْتِصَابُ وَجُوبَةُ فِيهَا، وَمَتَى انْتَصَبَ امْتَنَعَ مِنَ الْجَرِّ.  
قَالَ أَبُو عَمْرٍو، وَأَبُو مُحَمَّدٍ <sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً لِأَنَّهُ مُشَابِهٌ لِلْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ  
فِي الْبَيَانِ فَيَلْزِمُهُ التَّنْكِيرُ لِزُومَةِ هُئِلَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِمَجِيئِهِ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً، وَقَدْ جَمَعَهُمَا  
الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ:

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ      مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ

وَالهُولَ مِنْ تَهَوَّلِ الْهُبُورِ <sup>(٣)</sup>

وَقَالَ حَاتِمٌ <sup>(٤)</sup>:

(١) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٢) الصواب أبو عُمَرَ، ويريد به الجرمي، ولا ادري من هو أبو محمد، وهذا القول ينسب إلى أبي عُمَرَ صالح  
بن إسحاق الجرمي وأبي الفضل العباس بن الفرّج بن عبد الله الرياشي، وأبي بكر محمد بن السري بن  
سهل بن السراج. شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٤، والكافية - شرح الرضي ١: ١٩٤.

(٣) في ت: الهبور، وفي ل: الهبوك، ويروى (القبور) مكان (الهبور)، وهذا الرجز للمعجاج يصف ثوراً  
وحشياً، والعاقِر من الرمل: الذي لا يُنْبِتُ، والجُمُهور: المرتفع، والزعل: النشاط، والهُبُور: جمع هَبْر، وهو  
المطمئن من الأرض وتكون مَكَنَّ الصائد. ديوان المعجاج بعناية وليم بن الورد - لا بيسك: ٢٨، والكتاب  
١: ١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٤، ولسان العرب - جهر - ٥: ٢١٩ و - عقر - ٦: ٢٦٩ و - عقل -

١٣: ٣٢٢.

(٤) هو حاتم بن عبد الله بن الحُثَرَج الطائي أشهر أجياد العرب في الجاهلية وكان فارساً شاعراً توفي سنة  
٤٦ ق. هـ. شرح شواهد المغني ١: ٢٠٨، وخزانة الادب ٣: ١٢٧، والاعلام ٢: ١٥١.

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَاَرَهُ وَإِعْرِضْ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا<sup>(١)</sup>  
 وَعَلِمَ أَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي الْمَفْعُولِ لَهُ، وَالْمَفْعُولِ فِيهِ، وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَالْمَفْعُولِ  
 بِهِ يَعُودُ إِلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ [لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى الَّذِي]<sup>(٢)</sup> وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ اللَّامُ يَعُودُ إِلَى  
 مَوْصُوفِهِ.

### المفعول معه

قَوْلُهُ: (الْمَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ<sup>(٣)</sup> مَذْكُورٌ<sup>(٤)</sup> بَعْدَ الْوَائِ لِمَصَاحَبَةِ مَعْمُولٍ فِعْلٍ لَفْظًا  
 أَوْ مَعْنَى).

وَأِنَّمَا سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهُ لِتَقْيِيدِهِ بِمَعْنَى السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ.

قَوْلُهُ: (مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَائِ).

احْتِرَازٌ مِمَّا لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا بَعْدَ [الْوَائِ، بَلْ يَكُونُ مَذْكُورًا بَعْدَ]<sup>(٥)</sup> الْفَاءِ وَثُمَّ<sup>(٦)</sup>  
 وَغَيْرِهِمَا.

قَوْلُهُ: (لِمَصَاحَبَةِ مَعْمُولٍ فِعْلٍ).

احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ: زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمَانِ، فَإِنَّ عَمْرًا مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَائِ، وَلَكِنْ لَيْسَ

(١) ديوان حاتم: ١٠٨.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٣) ساقطة من الاصل، ومن ل.

(٤) هكذا في جميع النسخ. وفي مجموع مهمات المتون: ٢٩٣: المذكور.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٦) (ثم) ساقطة من: ع.

بمصاحب لمفعولٍ فعلٍ.

قوله: (لفظاً ومعنى).

تفصيلٌ للفعل الذي هو العامل، أي: يكون العاملُ فعلاً لفظاً أو معنى<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمُ: المفعولُ مَعَهُ هو المذكورُ بعدَ الواوِ المشاركِ للفاعلِ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ عَمْرَأً فِي قَوْلِنَا: رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرَأً، منصوبٌ بِأَنَّهُ معطوفٌ عَلَى المفعولِ بِهِ، وليسَ مفعولاً مَعَهُ تَوَهُّمٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُشَارِكاً لغيرِ الفاعلِ، وهوَ ضعیفٌ لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ: حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ، فَإِنَّ زَيْدًا مفعولٌ مَعَهُ بِالاتِّفَاقِ، مَعَ أَنَّهُ مُشَارِكٌ<sup>(٢)</sup> لكَافِ الخطابِ، وَهُوَ مفعولٌ فِي المَعْنَى لكَوْنِهِ فِي مَعْنَى: كَفَاكَ وَزَيْدًا دِرْهَمٌ.

وَإِنَّمَا قَالُوا: إِنَّ عَمْرَأً فِي قَوْلِنَا: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرَأً، ليسَ بمفعولٍ مَعَهُ لوجودِهمَا هُوَ أَوَّلَى مِنْهُ، وَهُوَ العطفُ عَلَى المفعولِ بِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمُ: إِنَّهُ المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائِنَةِ بِمَعْنَى مَعَ، وَاخْتَلَفُوا أَيْضاً فِي عَامِلِهِ.

فَقَالَ البصريونَ: العَامِلُ فِيهِ هُوَ<sup>(٣)</sup> الفِعْلُ بِتَوَسُّطِ الواوِ الَّتِي بِمَعْنَى مَعَ<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ، مَعَ الْخَشَبَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ<sup>(٥)</sup> أَقَامُوا الواوَ مُقَامَ مَعَ.

(١) في ت، ل: تقديرا.

(٢) في ل: يشارك.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) الانصاف - المسألة ٣٠ - ١: ١٤٠، والكافية - شرح الرضي ١: ١٩٥.

(٥) في ت، ل: لانهم.

لِكَوْنِهِ أَخَفُّ مِنْهُ<sup>(١)</sup>، فَيَتَقَوَّى<sup>(٢)</sup> الْفِعْلُ فِي الْوَاوِ<sup>(٣)</sup> فَنَصَبُهُ كَمَا يَتَقَوَّى<sup>(٤)</sup> بِالْهَمْزَةِ  
[وَالْحُرُوفِ<sup>(٥)</sup> الْجَارَةِ]<sup>(٦)</sup>، وَحُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ<sup>(٧)</sup>.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ<sup>(٨)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ اسْتَوَى الْمَاءُ  
وَالْخَشْبَةُ لَمْ يَحْسُنْ تَكْرِيرُ الْفِعْلِ فِيهِ، فَيَقَالُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَ<sup>(٩)</sup> اسْتَوَى الْخَشْبَةُ، لِأَنَّهَا  
لَمْ تَكُنْ مَعُوجَةً فَتَسْتَوِي، فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ تَكْرِيرُ الْفِعْلِ فِيهِ كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ  
وَعَمْرُو، وَخَالَفَ الثَّانِي الْأَوَّلَ انْتَصَبَ<sup>(١٠)</sup> عَلَى الْخِلَافِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ / ٤٩ ظ / مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ، وَتَقْدِيرُهُ: اسْتَوَى  
الْمَاءُ وَلَا بَسَ الْخَشْبَةُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ<sup>(١١)</sup> لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ، إِذَا فُضِّلَ بَيْنَهُمَا بِوَاوٍ<sup>(١٢)</sup>.

(١) (منه) ساقطة من ز.

(٢) في ت: تقوى، وفي ل: فيقوى.

(٣) في الاصل، وفي ت، ع، ل: فيتقوى في الواو.

(٤) في ل: يقوى.

(٥) في ل: حروف.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٧) في ت، ع، ل: الاستثناء.

(٨) الانصاف - المسألة ٢٠ - ١: ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية - شرح الرضي ١:

١٩٥.

(٩) ما بين المعقتين ساقط من ع.

(١٠) في ع، ل: فانتصب، وفي ت: فلا ينصب، وفي ز: قلنا انتصب، وفي ف: فلما انتصب الثاني.

(١١) في ل: الفعل الذي.

(١٢) هذا مذهب الزجاج: الانصاف - المسألة ٣٠ - ١: ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية -

شرح الرضي ١: ١٩٥.

والحقُّ المذهبُ الاولُ، وهو مذهبُ سيبويه<sup>(١)</sup> واستُدِلَّ عليه بأنَّ النصبَ عملٌ فلا بدَّ له من عاملٍ، فعاملُه إمَّا الواوُ وحدهُ، وإمَّا الفعلُ وحدهُ، وإمَّا شيءٌ آخرُ، وإمَّا المجموعُ المركَّبُ من الفعلِ والواوِ<sup>(٢)</sup>.

والاولُ: ظاهرُ الفسادِ.

والثاني: أيضاً ظاهرٌ، لأنَّه لا يُستعملُ بلا واوٍ.

والثالثُ: باطلٌ لانتفاء شيءٍ ثالثٍ، وعدمِ توقُّفِ المعنى عليه، فتعيَّن أن يكونَ هو الفعلُ بواسطةِ الواوِ.

وما ذكره الكوفيون باطلٌ، لأنَّ كونَ الشيءِ مخالفاً لشيءٍ آخرَ لا يقتضي نصبه<sup>(٣)</sup>.

ومَّا ذكره الآخرونَ ليس بشيءٍ، لأنَّ نصبه بعاملٍ مقدرٍ لا يحتاجُ إليه، ولا بمناسِبٍ لمعناه<sup>(٤)</sup>.

واعلم أنَّ الأخفشَ اشترطَ فيه<sup>(٥)</sup>، كونهُ بحيثُ يصحُّ صدورُ الفعلِ العاملِ فيه<sup>(٦)</sup> منه، فلمْ يَجْزُ أَنْ يُقالَ ضَحِكْتُ وطلوعُ الشمسِ على تقديرٍ معَ لأنَّ هذهِ الواوُ

(١) الكتاب ١: ١٥٠.

(٢) في ز: الفعلُ أولاً والواوِ.

(٣) الانصاف - المسألة ٣٠ - ١: ١٤٢، وشرح الفصل لابن يعيش ٢: ٤٩.

(٤) الانصاف - المسألة ٣٠ - ١: ١٤١، وشرح الفصل لابن يعيش ٢: ٤٩.

(٥) في ل: في.

(٦) (فيه) ساقطة من الأصل.

كانت واو العطف في الاصل<sup>(١)</sup>، والعطف يقتضي الشَّرْكَاءَ.

وهو منقوض بأنَّ العرب تقول: انتظرتك مع طلوع الشمس بل الحقُّ أنَّه يجوزُ النصبُ على أن يكون مفعولاً معه سواء جاز العطف أو لم يجز والذي يدلُّ عليه ما حكاه سيبويه عن العرب: أنت أعلم ومالك، أي مع مالك<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> نصَّبهُ سيبويه<sup>(٤)</sup> على كونه<sup>(٥)</sup> مفعولاً<sup>(٦)</sup> معه، إذ عطفه غير جائز، لأنَّه<sup>(٨)</sup> لا يقال: أجمعت شركائي بل يقال: أجمعت أمري، وجمعت شركائي، اللهم إلا أن يقال: إنَّه عطف على تقدير حذف الفعل، كقوله: علفتها<sup>(٩)</sup> تبنأ<sup>(١٠)</sup> وماء بارد<sup>(١١)</sup>

(١) الخصائص ٢: ٢٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٤٩، والكافية - شرح الرضي ١: ١٩٥.

(٢) الكتاب ١: ١٥١. وقال الرضي في شرح الكافية ١: ١٩٦: التقدير الاصل في: أنت أعلم بحال مالك.

(٣) سورة يونس: ٧١.

(٤) لم أجد في كتاب سيبويه ذكراً لهذه الآية على أنَّ هذا هو مذهب سيبويه في مثلها. ومن ذهب هذا المذهب

من النحاة: المبرد في الكامل ٢: ٢٧٥، والفارسي والجرجاني في المقتصد ١: ٦٦٢، والزمخشري في المفصل

ط بيروت: ٥٧، وابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٥٠، والرضي في شرح الكافية ١: ١٩٨، وغيرهم.

(٥) في ت، ل: انه.

(٦) في الأصل: منصوب.

(٧) في ت، ع، ل: على أنَّ.

(٨) (لأنه) ليس في ز.

(٩) في الاصل، وفي ز: علفته.

(١٠) في ل: تبنأ.

(١١) يروى (علفتها) مكان (علفتها) وهو من الشواهد التي ذكرها النحاة بكثرة، وقال بعضهم انه صدر بيت

وعجزه: حتى شئت همالة عنهاها.

وَقَوْلُهُمْ<sup>(١)</sup>: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْعَطْفِ هَاهُنَا.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَتَقُولُ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ.

فَإِنْ كَانَ فِعْلاً، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَجُوزَ الْعَطْفُ أَوْ لَمْ يَجُزْ.

فَإِنْ جَازَ فَالْوَجْهَانِ، نَحْوُ: جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ<sup>(٢)</sup>، وَزَيْدٌ.

فَالْعَامِلُ هَاهُنَا فِعْلٌ، وَجَازَ الْعَطْفُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ أَكِيدُ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ بِالْمُنْفَصِلِ<sup>(٣)</sup>.

→ وهو مجهول القائل، ويروى أنه عجز بيت وصدره:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارْدَا

وعلى الرواية الأخيرة ينسب لذي الرمة، وهو في ديوانه - الملحق -: ٦٦٤، تأويل مشكل القرآن: ٢١٣، والخصائص ٢: ٤٣١، وأما المرتضى ٢: ٢٥٩، والامالي الشجرية ٢: ٣٢١، والكشاف ٢: ٨٢، والانصاف - المسألة ٨٤ - ٢: ٣٢٢، ومغني اللبيب ٢: ٧٠٣، وشرح شذور الذهب: ٢٤٠، وضياء السالك ٢: ١٧٦، وشرح ابن عقيل ١: ٢٩٥، والبحر المحيط ٥: ١٧٩، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٢٩، والجمع ٥: ٢٢٨، وشرح الاشموني ٢: ١٤٠، والخزانة ٣: ١٤٠.

(١) في ف: قوله.

(٢) (وزيد) ساقطة من ل، وفي ت: أنا وزيدا وزيد.

(٣) هنا تعليق على حاشية الاصل، وعلى حاشية: ف، جاء فيه:

(وفيه نظر لانه بمشكل «بمثل ضربت زيدا وعمراً»، فإنه جاز العطف مع أنه لم يجر غيره.

لا يقال: يريد بالجواز جواز العطف وعدمه، وها هنا يجب العطف لأننا نقول الجواز أعم من ذلك،

والذي يدل عليه قوله عقب ذلك:

(وان كان فعلا معنى، وجاز العطف، تعين العطف).



وَأِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ، نَحْوُ: جِثْتُ وَزَيْدًا، فَإِنَّ الْعَامِلَ هَاهُنَا فِعْلٌ،  
لَكِنْ لَا يَقْدَرُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا بَعْدَ التَّأْكِيدِ بِمَنْفَصِلٍ كَمَا يَجِيءُ  
فِي بَابِ الْعَطْفِ، وَكَقَوْلِهِمْ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ، فَإِنَّ الْعَطْفَ هَاهُنَا مُتَعَذِّرٌ، إِذِ الْمَعْنَى  
لَيْسَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: سَاوَى الْمَاءُ الْخَشَبَةَ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى ضِدِّ أَعْوَجَ، بَلْ بِمَعْنَى ارْتَفَعَ،  
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ.  
وَإِذَا تَعَذَّرَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، لَكُونِ الْعَامِلِ قَوِيًّا فِي  
الْعَمَلِ لِأَنَّهُ فِعْلٌ صَرِيحٌ.

فَإِذَا جَازَ الْعَمَلُ لِمَعْنَى الْفِعْلِ، فَمَعُ<sup>(٢)</sup> الْفِعْلِ الصَّرِيحِ أَجُوزُ<sup>(٣)</sup>.  
وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَعْنَى الْفِعْلِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَجُوزَ الْعَطْفُ أَوْ لَا يَجُوزُ.  
فَإِنْ جَازَ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ عِنْدَ الْكَثَرَيْنِ لضعفِ الْعَامِلِ، نَحْوُ: مَا لَزِيدٌ وَعَمْرُو.  
أَمَّا عِنْدَ الْبَاقِينَ فَجَازَ الْعَطْفُ وَالنَّصْبُ، لَكِنَّ الْعَطْفَ هُوَ الْمُخْتَارُ نَحْوُ: مَا أَنْتَ

→ فانه اطلق الجواز على العطف مع أنه واجب.

وفيه نظر من وجه آخر، وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين، وإنما يجوز النصب أن لو  
أريد بالواو المصاحبة، وهو ممنوع.

وجواب الاخير أن الكلام في عامل المفعول المذكور بعد الواو التي للمصاحبة، وحينئذ لا شك أنه  
يجوز فيه الوجهان. مختصر.

وفي ف: (متوسط) مكان (مختصر) والكلام مأخوذ من الوافية: ٢٧٢ - ٢٧٣.

(١) سورة النجم: ٦ - ٧.

(٢) في ت، ع: فهو.

(٣) هنا تعليل على حاشية الأصل هذا ص (واعلم أنه يلزم مما ذكره ومن زريده في الكتاب أن (عمرأ) في  
قولنا. أقام زيد وعمرؤا، و(ما لزيد وعمرؤا)، مفعول معه. ولكن في جوار اطلاق هذا الاسم عليه نظر

مختصر. وهذا الصر مأخوذ من الوافية ٢٧٣ - ٢٧٤.

وعبدالله، وكيف أنتَ وزيداً.  
أَمَّا العَطْفُ فظاهراً، وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى إِضْمَارٍ كُنْتَ، وتكونُ، أي: ما كنتَ  
وعبدالله، وكيف كنتَ وزيداً.

وَنَحْو: مَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، فَمِنْ العَطْفِ بَيْتُ الْكِتَابِ:  
مَا أَنْتَ وَيَبُ أَيُّكَ وَالْفَخْرُ<sup>(١)(٢)</sup> .....

وَمِنْ النَّصْبِ أَيْضاً بَيْتُ الْكِتَابِ:  
[فَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَثَلٍ<sup>(٣)</sup> يُبْرِحُ بِالدَّكْرِ الضَّابِطِ<sup>(٤)</sup>  
أَي: فَمَا كُنْتَ<sup>(٥)</sup>، وَمِنْهُ أَيْضاً بَيْتُ الْكِتَابِ:]<sup>(٦)</sup>  
أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي مَنَعَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَيْلاً<sup>(٧)</sup>

(١) في ل: والفخر ويب.

(٢) هذا عجز بيت للمُجَبِّلِ السَّعْدِي وهو ربيع بن ربيعة بن أنف الناقة وصدرة:

يَا زَيْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ

وينسب إلى المُتَنَخِّلِ السَّعْدِي، ويروى (ويل) مكان (ويب) وهما بمعنى واحد، يقال: (ويب أيك) تحقيراً له، ويروى (ثعل) مكان (خلف). الكتاب ١: ١٥١ والمؤتلف والمختلف للامدي - تعليق: فـ. كرنكو - القدس: ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٢١، و ٢: ٥١، والمجم ٥: ٢٨١.

(٣) في ع، ل: تلف.

(٤) لاسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي يُنَكِّرُ عَلَى نَفْسِهِ السَّفَرَ فِي الْفَقْرِ الَّذِي يَهْلِكُ فِيهِ الْجَمَلُ الْقَوِيُّ، ويروى (أنا) مكان (أنت). الكتاب ١: ١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٢، والمجم ٣: ٢٤٢، وشواهد المغني ٢: ١٣٧.

(٥) (أَي فَمَا كُنْتَ) زيادة من ت، ع.

(٦) ما بين المفعولين ساقط من الأصل، ومن ز

(٧) للرَّاعِي النَّبَرِيُّ وفي الديوان (أيام) مكان (أزمان) و (الزم) مكان (مع) شعر الرَّاعِي النَّبَرِيِّ وَأَخْبَارُهُ.

جمع ناصر الهادي، دمشق: ١٤٦، والكتاب ١: ١٥٤

٥٠ / و / أي: أزمان كان قومي والجماعة.  
وإن لم يجز العطف تعين النصب، نحو: مَا شَأْنُكَ وزيداً<sup>(١)</sup>، ومن أبيات الكتاب:

فَالْكَ وَالتَّلْدَدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَضَّتْ تِهَامَةً بِالرَّجَالِ<sup>(٢)</sup>  
لأنه لما تعذر العطف بسبب أنه لا يمكن العطف على الضمير المجرور من غير  
إعادة الجار<sup>(٣)</sup> ومن غير تأكيد عدلوا إلى النصب.  
واعلم أن تقديم المفعول معة على العامل لا يجوز بالاتفاق، فلا يقال:  
والطيالسة جاء البرد.

أما جاء والطيالسة البرد فقد أجازوه أبو الفتح<sup>(٤)</sup>، وقد حمل قوله:  
جَمَعَتْ وَبَخْلًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً<sup>(٥)</sup> .....

(١) حمله سيبويه على الفعل فتقديره عنده: ما شأنك وتناولك زيداً. الكتاب ١: ١٥٥.

(٢) لمسكين الدارمي، والتلد: التلبث. ديوان مسكين الدارمي - تحقيق خليل العطية وعبدالله الجبوري - بغداد: ٦٦، وينظر تاج العروس - لد - ٩: ١٢٧.

(٣) هذا رأي البصريين أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك. ينظر الانصاف - المسألة ٦٥ - ٢: ٢٤٦.

(٤) هو عثمان بن جني، تقدمت ترجمته ١: ٢٠٨، ورأيه هذا في الخصائص ٢: ٣٨٣.

(٥) في ت، ل: قيصه.

(٦) ليزيد بن الحكم بن أبي العاص التقي، وقامه:

ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمَزْعُوي

ويروى (فحشا) مكان (بخلًا). الخصائص ٢: ٣٨٣، والجمع ٣: ٢٤٠، وشرح الاشموني ٢: ١٣٧، وفيه:

(ثلاث خصال) بالرفع، والخرانة ٣: ١٣٥.

عليه<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَسْمَ بَعْدَ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى مَعَ يَقَعُ عَلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ:  
الأول: ما يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ، وَهُوَ مَا تَعَذَّرَ فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَكَانَ  
النَّاصِبُ مَوْجُوداً، نَحْوُ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ.

الثاني: ما يَجِبُ فِيهِ الرِّفْعُ، وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَاصِبٌ مِنْ فِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ، نَحْوُ:  
كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ.

والثالث: ما يُخْتَارُ فِيهِ الرِّفْعُ مَعَ جَوَازِ النَّصْبِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: قَوْلِكَ: [مَا أَنْتَ]<sup>(٢)</sup>  
وَزَيْدًا، وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا.

والرابع: ما يُخْتَارُ فِيهِ الْعَطْفُ مَعَ جَوَازِ النَّصْبِ، نَحْوُ: مَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو.  
والخامس: ما يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ مَعَ جَوَازِ الرِّفْعِ عِنْدَ بَعْضِ نَحْوٍ: قَتَّ زَيْدًا.  
والسادس: ما يُخْتَارُ<sup>(٣)</sup> نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ<sup>(٤)</sup> مَعَهُ مَعَ جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى  
وَجْهِ آخَرَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> الْعَطْفُ غَيْرُ جَائِزٍ  
ظَاهراً، وَجَائِزٌ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً<sup>(٦)</sup>

وَعَدَمُ الْحَذْفِ أَوْلَى مِنَ الْحَذْفِ.

(١) الخصائص ٣: ٣٨٣.

(٢) ما بين المقتتين ساقط من: ل.

(٣) في الاصل، وفي ز: ما يختار فيه نصير.

(٤) في ع، ف: مفعولاً.

(٥) سورة يونس: ٧١.

(٦) تقدم في ١: ٥٠٨.

## الحال

قوله <sup>(١)</sup>: (الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول لفظاً أو معنى).

اعلم أن الحال مشتقة من حال الشيء إذا تغير وتحوّل وإنما سُمِّيَتْ الحال حالاً لكونها متغيرةً ومنقلةً <sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: إنما سُمِّيَتْ حالاً لكونها صفةً لشيءٍ وقتاً أنت فيه، لا لما مضى ولا لما يستقبل، وما ذكره المصنّف تعريف للحال، والمثال الذي ذكره، وهو: ضربت زيدا قائماً يَحْتَمِلُ أن يكون حالاً من الفاعل، وهو ما <sup>(٣)</sup> إذا كان حالاً من التاء، وَيَحْتَمِلُ أن يكون حالاً من المفعول، وهو إذا كان حالاً من زيد.

ومنهم من يمنع <sup>(٤)</sup> مثل هذه المسألة، لأنه لا يدري أهو حال من الفاعل أو <sup>(٥)</sup> من المفعول.

وقال: الوجه في امثالها أن يقال: ضربت زيدا أقوم إن كان حالاً <sup>(٦)</sup> من

(١) كلمة (قوله) ليست في ف.

(٢) في ت: منقلبة.

(٣) زيادة من ل.

(٤) في ف: منع.

(٥) في ت: أم.

(٦) زيادة من ل.

(٧) زاد في ز: لا يدري أهو من الفاعل أو المفعول.

الفاعل، ويقوم<sup>(١)</sup> [إِنْ كَانَ حَالاً مِنَ الْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup>].

اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا عَلِمَ السَّامِعُ. وَقَدْ تَكُونُ الْحَالُ حَالاً مِنْ كِلَيْهِمَا، نَحْوُ قَوْلِهِ:

مَتَى مَا تَلَقَّيْتُ فَرْدِينَ تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلْيَيْكَ وَتُسْتَطَارَا<sup>(٣)</sup>

وَقَدْ يُذَكَّرُ حَالَانِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْفَاعِلِ<sup>(٤)</sup>، وَالْآخَرُ مِنَ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: لَقِيتُ

زَيْدًا مُصْعِداً وَمُنْجِداً.

قَوْلُهُ: (لَفْظاً أَوْ مَعْنَى).

إشارة إلى تفصيل الفاعل والمفعول بأنهما قد يكونان فاعلاً ومفعولاً في اللفظ

وَقَدْ يَكُونَانِ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

مثال الأول: مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ قَوْلُنَا: ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِماً.

ومثال ما كان مِنَ الْفَاعِلِ مَعْنَى، مثل<sup>(٥)</sup>: زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً، فَإِنَّهُ حَالٌ مِنْ زَيْدٍ،

وهو فاعلٌ مَعْنَى، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ<sup>(٦)</sup> فِي الدَّارِ قَائِماً، فَيَكُونُ حَالاً مِنَ [الضَّمِيرِ

(١) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٢) على حاشية الاصل تعليق جاء فيه:

ذكر في المختصر أن هذا المثال غير مستقيم لأن زيدا ليس بذئ الحال وإلا لزم اختلاف العامل في

الحال وصاحبها، لأن العامل في زيد هو الابتداء، وفي الحال معنى الفعل الذي هو في الدار، وهو غير جائز

في كلامهم. وإذا كان كذلك كان ذو الحال هو الضمير .... وهذا النص مأخوذ من الوافية: ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٣) البيت لعنترة العبسي. ويروى (نلتقي) مكان (تلقني) والروايف جمع رائفة وهو طرف الالية مما يلي

الارض من الانسان. ديوان عنتره بن شداد - الرحمانية - القاهرة: ١٠٨، ولسان العرب ١١: ٢٧.

(٤) في ل: للفاعل.

(٥) في ل: نحو

(٦) في الاصل، وفي ز: مستقر.

الذي في استقرَّ وهو فاعلٌ راجعٌ إلى زيدٍ.

ولقائل أن يقول: إنَّ ذلك الضميرُ فاعلٌ لفظاً فلا يكونُ حالاً<sup>(١)</sup> [من الفاعل] معنى لا لفظاً<sup>(٢)</sup>.

و<sup>(٣)</sup> مثالُ المفعولِ معنى لا لفظاً، نحو: هذا زيدٌ قائماً، ونحو قوله تعالى: ﴿هَذَا بَغْلِي شَيْخاً﴾<sup>(٤)</sup> أي: الذي أُشيرُ إليه أو أُنبئُ عليه شيخاً<sup>(٥)</sup>.

لا يُقال: إنَّ حدَّه المذكورَ / ٥٠ ظ / يَنْتَقِضُ بِمِثْلِ: جاءني زيدُ الراكب، فإنَّ الراكبَ يبيِّنُ هيئةَ الفاعلِ مع أنَّه ليسَ بحالٍ.

لأنَّا نقولُ: هذا وصفٌ، والوصفُ يكونُ هيئةً للفاعلِ والمفعولِ لا باعتبارِ كونيهما فاعلاً ومفعولاً، بل باعتبارِ كونيهما ذاتاً، والحالُ يكونُ هيئةً لهما فاعلاً ومفعولاً، أي باعتبارِ نسبةِ الفعلِ إليها، ولهذا يكونُ الفعلُ مقيداً بالحالِ ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جاءني زيدٌ ركباً، فَقَدْ حَكَمْتَ عَلَى زَيْدٍ بِالْمَجِيءِ الْمُقَيَّدِ بِالرُّكُوبِ، وَهَذَا يُوجَدُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ فِي حَدِّ الْحَالِ، وَلَمْ يُوجَدْ فِي حَدِّ الصِّفَةِ.

لا يُقالُ لو كانَ كَذَلِكَ لكانَ<sup>(٦)</sup> الحالُ هيئةً وبيانا للفاعلِ دونَ الفاعلِ والمفعولِ.

(١) ما بين المقتنين ساقط من ل.

(٢) ساقط من ت.

(٣) في ل: لفظاً لا معنى.

(٤) (الواو) ساقط من ت.

(٥) سورة هود: ٧٢.

(٦) في ت، ل: زهداً.

(٧) (الكان) ليس في ف.

لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَيْئَةً لِلْفِعْلِ لَمْ يَكُنْ هَيْئَةً لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ،  
لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هَيْئَةً لَهَا أَيْضًا، لَكُونَ الْفِعْلُ هَيْئَةً لَهَا. أَلَا تَرَى أَنَّ هَيْئَةَ الْجَمْعِ هِيَ  
هَيْئَةُ الْجَنَائِي فِي مَجِيئِهِ؟

وَلَقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الْحَدُّ<sup>(١)</sup> الْمَذْكُورُ غَيْرُ جَامِعٍ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِّنَ  
الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعًا، نَحْوَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ حَدُّ الْمَذْكُورِ مُتَنَاوِلٌ لَهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَالَ: هِيَ مَا يَبِينُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ، وَهُوَ مَانِعٌ مِّنَ الْخُلُوعِ دُونَ الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ عَلَى الْحَدِّ الْمَذْكُورِ إِنَّهُ لَيْسَ بِجَامِعٍ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هَيْئَةً لِغَيْرِهِمَا  
كَالْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ دَابَّرَ

(١) فِي ع، ف: إِنَّ الْحَدَّ.

(٢) مَانِعَةُ الْخُلُوعِ: هِيَ الْقَضِيَّةُ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِي طَرَفَيْهَا أَوْ عَدَمِ تَنَافِيهِمَا كَذِبًا لَا صَدَقًا بِمَعْنَى أَنَّهُ يُمْكِنُ  
اجْتِنَاعُهَا وَلَا يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهَا فِي الْإِيجَابِ، وَيُمْكِنُ ارْتِفَاعُهَا وَلَا يُمْكِنُ اجْتِنَاعُهَا فِي السَّلْبِ.  
مِثَالُ الْإِيجَابِ: الْجِسْمُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَيْضٍ أَوْ غَيْرَ أَسْوَدَ، أَيْ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِهِمَا وَإِنْ اجْتَمَعَا.  
وَمِثَالُ السَّلْبِ: لَيْسَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ أَيْضٍ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ وَمَعْنَاهُ أَنْ الْوَاقِعَ قَدْ يَخْلُو مِنْ  
أَحَدِهِمَا وَإِنْ كَانَا لَا يَجْتَمِعَانِ.

وَمَانِعَةُ الْجَمْعِ: هِيَ الْقَضِيَّةُ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِي طَرَفَيْهَا أَوْ عَدَمِ تَنَافِيهِمَا صَدَقًا لَا كَذِبًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا  
يُمْكِنُ اجْتِنَاعُهَا وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَا مَعًا فِي الْإِيجَابِ، وَيُمْكِنُ اجْتِنَاعُهَا وَلَا يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهَا فِي السَّلْبِ.  
مِثَالُ الْإِيجَابِ: أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ أَيْضًا أَوْ أَسْوَدَ. فَالْأَيْضُ وَالْأَسْوَدُ لَا يُمْكِنُ اجْتِنَاعُهَا فِي جِسْمٍ  
وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ يُمْكِنُ ارْتِفَاعُهَا فِي الْجِسْمِ الْأَحْمَرِ. وَمِثَالُ السَّلْبِ: لَيْسَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ غَيْرَ أَيْضٍ أَوْ غَيْرِ  
أَسْوَدَ فَإِنْ غَيْرَ الْأَيْضِ وَغَيْرَ الْأَسْوَدِ يَجْتَمِعَانِ فِي الْأَحْمَرِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ فِي الْجِسْمِ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ مَحَالٌ. وَهَذِهِ  
مِصْطَلَحَاتُ مَنْطِقِيَّةٍ. الْمَنْطِقُ ٢: ٣٤-٣٥.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٣٥.



هؤلاء مَفْطُوعٌ مُضَبِّحِينَ<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر، وأنشده<sup>(٢)</sup> أبو علي<sup>(٣)</sup> [رَجِمَهُ اللَّهُ]<sup>(٤)</sup> :  
 عَوْدٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ<sup>(٥)</sup> مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ<sup>(٦)</sup>  
 واعتبار الحال بأن صَلَحَ لِأَن وَقَعَ جواباً لكَيْفَ، فَإِذَا قُلْتُ: جَاءَ نِي زَيْدٌ،  
 فَكَأَنَّهُ قِيلَ: كَيْفَ جَاءَ فَقُلْتُ: رَاكِباً، كَمَا كَانَ اعتبارُ المفعولِ لَهُ بِأَن صَلَحَ لِأَن وَقَعَ  
 جَوَابٌ لِمَ، وَالحالُ تُشَبِّهُ المفعولَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا فَضْلَةٌ فِي الْكَلَامِ، وَلَيْسَتْ بِمفعولٍ بِهِ  
 لِعَدَمِ صَدَقِ حَدِّ المفعولِ بِهِ عَلَيْهِ، وَلِجِيئِهَا مِنَ الْفِعْلِ الْلازِمِ نَحْوُ: أَقْبَلَ زَيْدٌ مُسْرِعاً،  
 وَلِعَدَمِ جَوَازِ وَقُوعِهَا مَعْرِفَةً، وَجَوَازِ وَقُوعِ المفعولِ بِهِ مَعْرِفَةً، لَكِنْ لَمَّا اشْبَهَتْ  
 المفعولَ بِهِ انتَصَبَتْ كَالْمفعولِ بِهِ، وَهَذَا أَيْضاً شَبَهٌ بِالظَرْفِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ  
 مِنْهَا مُقَدَّرٌ بِنِي، فَإِذَا قُلْتُ: جَاءَ نِي زَيْدٌ رَاكِباً فَكَأَنَّا قُلْتُ: جَاءَ نِي زَيْدٌ فِي حَالِ  
 الرُّكُوبِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهَا<sup>(٧)</sup> تَنْتَقِلُ<sup>(٨)</sup>، كَظَرْفِ الزَّمَانِ وَبَعْضِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ.  
 وَأَيْضاً لَهَا شَبَهٌ بِالتَّمْيِيزِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا نَكْرَةٌ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ

(١) سورة الحجر: ٦٦.

(٢) (وأنشده) ليس في ع.

(٣) المسائل الشيرازيات ٢: ٣٣٦.

(٤) زيادة من ف.

(٥) في ل: الجدار.

(٦) لزيد الفوارس. عَوْدٌ، وَبُهْتَةٌ أَبَوَا حَيَيْنٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَحَلَقٌ: جَمْعُ حَلَقَةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَقِيلَ حَلَقٌ بِكَسْرِ

الهاء مِثْلَ قِطْعَةٍ، قِطْعٌ. وَالْحَلَقَةُ: الدَّرْعُ وَقِيلَ السِّلَاحُ كُلُّهُ. الْمَسَائِلُ الشَّيرَازِيَّاتُ ٢: ٣٣٦، وَالْأَمَالِي

الشَّجَرِيَّةُ ١: ١٦٧ وَ ٢: ٣٢٧، وَالْمَعْمَعُ ٤: ٢٣، وَالْخَزَانَةُ ٣: ١٧٣، وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ١٥٩.

(٧) في ل: أَنَّهَا.

(٨) في ل: يَنْقَلُ.

واحدٍ منهما يكونُ بياناً وكشفاً للايهام، ويَبيِّنهما فرقٌ، وهو أنَّ التميِّز لا يكونُ إلا اسماً غيرَ صفةٍ، فلا يُقالُ: امتلاً الاناءُ صافياً، لأنَّه ليس فيه بيانٌ لاحتمالِ أن يكونَ المرادُ<sup>(١)</sup> بالصافي<sup>(٢)</sup> أشياء كثيرة كالماءِ والخلِّ وغيرِهما، والحالُ يكونُ صفةً، وقد يكونُ غيرَها.

## عامل الحال

قوله: (وَعَامِلُهَا<sup>(٣)</sup> الْفَعْلُ أَوْ شِبْهُهُ أَوْ مَعْنَاهُ).

إِعلم أنَّ الحالَ لا بُدَّ لها من عاملٍ لكونها مفعولةً، ثُمَّ عَامِلُهَا يكونُ فعلاً نحو: جاءني زيدٌ رَاكِباً.

وقد يكونُ شِبْهُهُ<sup>(٤)</sup> كما سُمِّيَ الفاعلُ والمفعولُ أو الصفةُ المُشَبَّهَةُ وغيرُها، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً، [وزيدٌ مضروبٌ قائماً]،<sup>(٥)</sup> وزيدٌ حسنٌ ضاحِكاً.

وَقَدْ تكونُ معنى فعلٍ، وهو الذي قَدْ اسْتَبْطِ مِنْهُ معنى فعلٍ كَحَرْفِ التَّشْبِيهِ، واسمِ الإِشارةِ، والظرفِ، والجارِ والمجرورِ، وحرفِ النِّداءِ والتَّمنيِ والترجِيِ والتَّشْبِيهِ، نحو: هَذَا زيدٌ قائماً، وعمرُو عندَكَ جالساً، وزيدٌ في الدارِ قاعداً، ويا زَيْدُ

(١) ساقطة من ت، ل.

(٢) في ل: الصافي، وفي ت: الصفاء في.

(٣) في ل: عامله.

(٤) في ع، ف: شبه فعل، وفي ل: شبه الفعل.

(٥) ما بين المعقتين ساقطة من ل.

قائماً، وليتَكَ عِنْدَنَا مَقِيماً، وَلَعَلَّهُ فِي الدَّارِ قَاعِداً / ٥١ و / وَكَأَنَّهُ أَسَدٌ صَائِلًا<sup>(١)</sup>.  
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَقْبَحَ كَثِيرٌ مِنَ النِّحَاةِ الْحَالِ مِنَ الْمُنَادَى، مِنْهُمْ الْمَازِنِي،  
وَأَجَازُهُ<sup>(٢)</sup> جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْمُبَرِّدُ.

### شروط الحال

قوله: (وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً وَصَاحِبُهَا مَعْرَفَةٌ)<sup>(٣)</sup>.  
أي: وَشَرْطُ الْحَالِ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً، إِمَّا لِعَدَمِ احتياجِهَا إِلَى التَّعْرِيفِ وَكَوْنِ  
أَصْلِ الْأَشْيَاءِ هُوَ التَّنْكِيرُ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعْرِفَةً لَاتَّبَسَّتْ بِالصِّفَةِ فِي مِثْلِ  
قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا الرَّائِبَ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَأَصْلُ الْأَحْكَامِ أَنْ  
تَكُونَ نَكْرَةً لَتَفِيدَ، فَجَاءَتْ عَلَى أَصْلِهَا خِلَافاً لِيُونُسَ، فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَى أَنَّ (الْمَسْكِينَ)  
حَالٌ، فِي قَوْلِهِ: مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينَ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ مَعْرَفَةٌ [، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُحْذُوفٍ،  
وَهُوَ أَعْنِي عِنْدَنَا]<sup>(٥)</sup>.

وَشَرْطُ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرَفَةً، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَكْرَةً، لَكَانَ إِلَى الْبَيَانِ

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: صَائِلًا.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: أَجَاز.

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ع.

(٤) فِي ت، ع، ف: (فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينَ حَالٌ).

(٥) مَا بَيْنَ الْمُقْفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ ت، ف.

[بالوصف اللفظي أحوج منه إلى البيان] <sup>(١)</sup> بالحال فجَرى صفة عليه وَلَئلا يَلْتَبَسَ بالصفة لو كان نكرة في مثل قولك: ضَرَبْتُ رَجُلًا رَاكِبًا، وَلَأنَّهُ مُحْكومٌ عَلَيْهِ، وَوَجَبَ <sup>(٢)</sup> تَعَقُّلُ الْمُحْكومِ عَلَيْهِ، وَتَعَرُّفُهُ، وَإِنَّمَا قَالَ <sup>(٣)</sup>: (غالباً) لِأنَّهُ جَازٌ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، إِنَّمَا بِتَقْدِيمِهَا عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ:

لَعَزَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ مُدِيمٌ <sup>(٤)</sup>

وإِنَّمَا بِتَقْرِيبِ النكرة مِنَ المعرفة بالصفة نحو: مررتُ برجلٍ عالمٍ قائماً.

أو <sup>(٥)</sup> بالاضافة، نحو: مررتُ بـغلامٍ رجلٍ عالماً، وكقولِهِ:

لَا يَزْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ <sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٢) في ف: وجوب.

(٣) في ل: قلنا.

(٤) في ع، ف، ل:

لَعَزَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

والبيت على الرواية الأخيرة لكثير عزة، ويروى (لمية) و (السلمي) مكان (لعزة) والبيت رواية أخرى هي:

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أُسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ

ومن رواه لمية نسبة إلى ذي الرمة. والخلل جمع خلة بكسر الحاء وهي بطانة تفتش بها اجفان السيف. والاسحَم: الاسود، أراد به السحاب ذا الماء. ديوان كثير عزة: ٢٠٠، والكتاب ١: ٢٧٦، والخصاص ٢: ٤٩٢، وأعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ط. القاهرة: ٢٣١، والمقتصد ١: ٤٣٤، ولسان العرب ١٣: ٢٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٠، ومغني اللبيب ١: ٩٠، وشرح التصريح ١: ٣٧٥، والاشموني ٢: ١٧٤، والخزاعة ٣: ٢٠٩، وتاج العروس - وحش - ١٧: ٤٤٤.

(٥) في ز: و.

(٦) لقطري بن الفجاءة. ديوان الحماسة لابي تمام: ٤٧، وشرح ابن عقيل ١: ٦٣٩، والممع ٤: ٢١، وشرح

التصريح ١: ٣٧٧، والاشموني ٢: ١٧٥.

وَيُطْرَوِ<sup>(١)</sup> النَّثِي عَلَى الْكَلَامِ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: جَاءَ فِي رَجُلٍ إِلَّا رَاكِبًا،  
وَيُطْرَوِ<sup>(٢)</sup> الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى الْكَلَامِ، نَحْوُ: هَلْ أَتَاكَ فَقِيرٌ سَائِلًا، وَقَدْ جَاءَ الْحَالُ عَنِ  
النَّكَرَةِ مِنْ غَيْرِ أَحَدٍ مَا ذَكَرْنَا، إِذَا افَادَتْ مَعْنَى لَمْ تَفِدْهُ الصِّفَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِ [ع] (٣):  
(فَجَاءَ فَرَسٌ لَهُ سَابِقًا)<sup>(٤)</sup>، فَلَوْ أُجْزِيَ سَابِقًا<sup>(٥)</sup>، صِفَةً لَمْ يُوْدِ إِلَى مَا أَدَاهُ الْحَالُ.  
وَمِنْ هَذَا يَظْهَرُ أَنَّ كَوْنَ ذِي الْحَالِ مَعْرِفَةً لَيْسَ بِشَرْطٍ لَهُ، وَإِلَّا لَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ  
لَا مَتْنَاعٍ تَخَلَّفَ الشَّرْطُ عَنِ الْمَشْرُوطِ، فَالْصَّوَابُ إِذَا أُنْ يَرْتَفِعُ صَاحِبُهَا، بَأَنْ يَكُونَ  
مَعْطُوفًا عَلَى شَرْطِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ ذَكَرَ لِلْحَالِ ثَمَانِيَةَ شُرَاطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ وَصْفًا جَارِيًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، لَكَوْنِهِ هَيْئَةً لِذِي الْحَالِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ ذُو الْحَالِ مَعْرِفَةً، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ شَرْطٌ لِذِي الْحَالِ، أَوْ

شَرْطٌ لِمَجْمُوعِ الْحَالِ مِنْ ذِي الْحَالِ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِذِي الْحَالِ، وَلَا لِلْحَالِ لِتَحَقُّقِهَا بِدُونِهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

(١) في ل: ويطرق.

(٢) في ل: ويطرق.

(٣) في ت: صلى الله عليه وسلم، وفي ع، ل: عليه.

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا النص فيما رجعت إليه من كتب الصحاح. وقد استشهد به ابن الخشاب في

المرئجل بتحقيق مصطفى صالح جطل، رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة القاهرة - آله كاتبة - :

٢٠٥، والرضي في شرح الكافية ١: ٢٠٤.

(٥) في ف، ل: (سابقا) فقط، بدون (فلو أجزى).

والرابع: أن تكون مشتقة، والحق أنه ليس بشرطٍ لتحقيقها بدونه كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾<sup>(١)</sup> وكقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿هَذَا بَعْثِي شَيْخًا﴾<sup>(٣)</sup> وكقولهم: هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا.

والخامس: أن يكون بعد كلام تامٍّ [لكونها زيادة في الخير، وحق الزيادة أن تكون بعد كلام تامٍّ]<sup>(٤)</sup>، والحق أن يقال بعد تمام الكلام أو بعد ما كان في حكم تمام الكلام، لئلا يبطل بقولهم: ضربي زيداً قائماً، وبمثله.

ولو قيل: بعد تمام الكلام معنى لكان أصوب لأنها قد تجيء قبله لفظاً.

والسادس: أن تكون منتقلة، لأنها لو كانت دائمة لما أفادت، نحو: لمست النار حارة، والحق أن هذا شرط الحال المنتقلة دون المؤكدة. والسابع: أن تُقدَّر بـي لما فيها من مشابهة الظرف. والثامن: كونها صالحةً لجواب كيف.

قوله:

(وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ .....<sup>(٦)</sup>)

(١) سورة الاعراف: ٧٣.

(٢) لم ترد كلمة (تعالى) في ت، ل.

(٣) سورة هود: ٧٢.

(٤) في ل: تمام.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من الاصل، ومن ز.

(٦) هذا جزء من بيت للبيد، والبيت بتمامه:

وَمَرَزْتُ بِهِ وَحْدَهُ مُتَأَوَّلًا.

إِغْلَمْ أَنَّ هَذَا نَقْضٌ يَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ: (وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً) وتقديره أَنَّهُ لَوْ كَانَ شَرْطُهَا مَا ذَكَرْتُمْ لَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ، لَامْتِنَاعِ تَخَلُّفِ الشَّرْطِ عَنِ الْمَشْرُوطِ، لَكِنَّهُ تَخَلَّفَ عَنْهُ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ:

أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ... ..

وَمَرَزْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وَطَلَبْتُهُ جُهْدَكَ، وَكَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِيٍّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهَا مَعَارِفٌ وَقَعَتْ حَالًا.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى امْتِنَاعِ وَقُوعِ الْحَالِ مَعْرِفَةً وَجَبَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِثَلَاثٍ يُلْزَمُ التَّرَكُّ بِالدَّلِيلِ.

ثُمَّ قِيلَ فِي تَأْوِيلِ الثَّلَاثَةِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَعَارِفَ فِي اللَّفْظِ، نَكِرَاتٌ فِي الْمَعْنَى، وَمَعْنَاهَا<sup>(٢)</sup> أَرْسَلَهَا مُعْتَرِكَةً، وَمَرَزْتُ بِهِ مُنْفَرِدًا، وَطَلَبْتُهُ بِجَهْدٍ.

فَهَذِهِ مَصَادِرُ وَقَعَتْ حَالًا مَوْقِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ<sup>(٣)</sup> وَهُوَ اخْتِيَارُ سَيَبَوِيهِ<sup>(٤)</sup>.

→ فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَقْصِ الدُّخَالِ

الضمير في (أرسلها) يعود إلى الاتن التي ساقها العير لشرب.

والعيراك مصدرٌ محلي بال جاء حالاً، والدُّخَالُ: أن يدخل بعيرٌ قَدْ شَرِبَ بين بعيرين لم يَشْرَبَا فينقص

عَلَيْهَا شَرِبَهَا. الديوان: ٨٦، والمقتصد: ١: ٦٧٨، ولسان العرب - دخل - ١٣: ٢٥٨.

(١) في ع: ونحو غير ذلك.

(٢) في ل: أي.

(٣) في ف: الفعل.

(٤) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ١٧٨: (كَأَنَّهُ قَالَ: اعْتِرَاكَ، وَلَيْسَ كُلُّ الْمَصَادِرِ فِي هَذَا الْبَابِ يَدْخُلُهُ الْإِلَافُ

وثانيهما: أنَّها أيضاً<sup>(١)</sup> منصوبة على المصادر<sup>(٢)</sup>، وعامِلُها الحال المحذوف،  
وتقديره: ارسلها تعترك العِراك / ٥١ ظ /، ومَرَزْتُ به منفرداً وحده، وطلبتُه  
اجتهد جهدي<sup>(٣)</sup>، فلما حُذِفَ العَامِلُ، أعني الحال، أُقِيمَ المَعْمُولُ، أعني المَصْدَرُ،  
مُقامه، وقيل: على المَجَازِ: إِنَّهُ حَالٌ تَسْمِيَةٌ للمعمولِ باسمِ العَامِلِ، وهو اختيار  
المبرد<sup>(٤)</sup>، وأبي علي<sup>(٥)</sup> وقال أبو سعيد: إِنَّ هَذِهِ مفعولٌ مطلق، وانتصابُها انتصابُ  
النوع<sup>(٦)</sup>.

وهو ضعيفٌ لأنَّ المعنى لا يساعدُ عليه.

→ واللام كما أنه ليس كل مصدر في باب الحمد لله والعجب لك، تدخله الالف واللام، وإنما شبه بهذا حيث كان  
مصدراً، وكان غير الاسم الاول). ولم يصرح سيبويه بأنها وقعت موقع اسم الفاعل.

(١) ساقطة من ت، ل، ف.

(٢) في ل: المصدر.

(٣) في ت، ف، ل: جهدي.

(٤) قال المبرد: واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال، ولكن دل على موضعه  
وصلح للموافقة فنصب لأنه في موضع لا يكون إلا نصيباً. وذلك قولك: أرسلها العِراك وفعل ذلك جهده  
وطاقته لأنه في موضع فعله مجتهداً وأرسلها معتركة لأن المعنى أرسلها وهي تعترك وليس المعنى أرسلها  
لتعترك. المقتضب ٣: ٢٣٧. وهذا الرأي هو الذي نسبته الاسترأبادي إلى سيبويه.

(٥) قال أبو علي: فإن قلت: فقد قالوا: طلبتُه جهدي وطاقتك، ورجع عودُه على بدني، وأرسلها العِراك وهذه  
معارف وهي أحوال، فالقول أن هذه الأشياء ليست أحوالاً وإنما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في  
موضعه فالتقدير طلبتُه تجتهد وأرسلها تعترك فدل جهدي والعِراك على تجتهد وتعترك فالفعل هو الحال  
في الحقيقة، وهذه الالفاظ دالة عليه.

وقال الجرجاني: فالتقدير فأرسلها تعترك العِراك على معنى: تعترك الاعتراك. المقتصد ١: ٦٧٦ -

٦٧٧، وهذا الرأي ينطبق على ما ذهب إليه سيبويه.

(٦) الكتاب ١: ١٨٧.



وَأَمَّا الرَّابِعُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: كَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِيٍّ، فَهُوَ مَفْعُولٌ لِحَالٍ مَحذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ:  
 كَلَّمْتُهُ جَاعِلًا فَأَهْ إِلَى فِيٍّ أَوْ مُشَافِيهَا.  
 قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ صَاحِبِهَا نَكْرَةً وَجَبَ تَقْدِيمُهَا).

وَأَمَّا وَجَبَ تَقْدِيمُهَا عَلَى ذِي الْحَالِ لثَلَا يَلْتَبَسُ بِالصِّفَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لِعِزَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلُ قَدِيمٌ .....

[فَإِنْ مُوَحِّشًا حَالٌ مِنْ طَلَّلُ قَدِيمٌ] <sup>(١)</sup> وَهُوَ نَكْرَةٌ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُنَا بَحْثٌ،  
 وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: طَلَّلُ قَدِيمٌ مُبْتَدَأٌ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ، وَمُوَحِّشًا حَالٌ،  
 وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ لِعِزَّةٍ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ وَذِي الْحَالِ <sup>(٣)</sup> مُخْتَلِفًا  
 لَكِنْ تَقَرَّرَ مِنْ <sup>(٤)</sup> مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا.  
 وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ فَإِنَّ (طَلَّلُ قَدِيمٌ) فَاعِلٌ لِعِزَّةٍ، فَإِذَا  
 الْعَامِلُ فِيهَا وَاحِدٌ.

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ فَإِنَّ ذَا الْحَالِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ،  
 وَطَلَّلُ مُبْتَدَأٌ، وَتَقْدِيرُهُ: طَلَّلُ قَدِيمٌ حَصَلَ لِعِزَّةٍ مُوَحِّشًا، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ أُقِيمَ  
 الظَّرْفُ مَقَامَهُ فَانْتَقَلَ الضَّمِيرُ مِنْهُ إِلَى الظَّرْفِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْعَامِلُ وَذُو الْحَالِ

(١) انظر ١: ٥٢١ من هذا البحث.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ز، ل.

(٣) كلمة (الفعل) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (الحال) ليست في: ع.

(٥) في ف، ل: عن.

واحدًا، وَهُوَ معنى الفعل، فاذا لا يَرُدُّ الاشكال، لكنَّ المِثَالَ<sup>(١)</sup> لا يكون مطابقاً  
[لكونِ ذي الحالِ معرفةً حينئذٍ، وَهُوَ الضميرُ، اللهمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الضميرُ العائدُ إلى  
نكرةٍ نكرة<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ خلافُ المشهورِ مَعَ أَنَّهُ ليسَ بمطابقٍ<sup>(٣)</sup> للحكم<sup>(٤)</sup> المذكورِ لعدم  
تَقَدُّمِ الحالِ عَلَى صاحبِها.

واعلم أنَّ فيما ذَكَرَهُ فِي الكتابِ نظراً، لأنَّا قلنا مِن قَبْلُ إِنَّ صَاحِبَ الحالِ قَدْ  
يَكُونُ نكرةً مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ الحالِ كَمَا ذَكَرْنَا مِنَ الامثلة.

قوله: (وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِي بِخِلَافِ الظَرْفِ).

اعلم أنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ إمَّا لَفْظِيٌّ، وإمَّا مَعْنَوِيٌّ، وَالْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ عَامِلٌ  
يُسْتَنْبِطُ مِنْهُ معنى الفعلِ كحرفِ التنبية، واسمِ الإشارة، وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ مَا عَدَاهُ،  
وَهُوَ الْفِعْلُ وَشِبْهُ الْفِعْلِ: مِنْ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَالْمَصْدَرِ،  
وَاسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ لَفْظِيًّا جَازَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ، وَعَلَى ذِي الْحَالِ، إِذَا لَمْ  
يَكُنْ ذُو الْحَالِ مَجْرُوراً بِالاتِّفَاقِ تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً، وَجَاءَنِي رَاكِباً زَيْدٌ،  
وَرَاكِباً جَاءَنِي زَيْدٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ صَلََةُ الْآلِفِ وَاللَّامِ أَوْ مَصْدَراً، نَحْوُ: زَيْدٌ الْقَائِمُ  
ضَاحِكاً، وَعَمْرُو الْمَقْتُولُ مَظْلُوماً، وَأَعْجَبَنِي قِيَامُكَ مُبْتَسِماً، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى  
الْعَامِلِ هَاهُنَا لَكُونِ الْحَالِ مِنْ تَمَامِ الصِّلَةِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ فِي مَا الصِّلَةُ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَإِلَّا

(١) فِي ع: الثَّانِي.

(٢) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ت، وَمِنْ ع.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ مِنَ الْأَصْلِ، ز.

(٤) فِي ل: لِلْفِعْلِ.

إِذَا كَانَ الْعَامِلُ وَصِفَةً مُشَبَّهَةً نَحْوُ: زَيْدٌ حَسَنٌ ضَاحِكًا لِيُضَعِّفَهَا، وَإِلَّا إِذَا كَانَ اسْمَاءَ  
الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: دُونَكَ زَيْدًا قَائِمًا لَا نَخْطِطُ رَتَبَتَهَا عَنْ سَائِرِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ خِلَافًا  
لِلْفَرَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى ذِي الْحَالِ مُطْلَقًا، وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ، بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ  
لَزِمَ <sup>(١)</sup> إِضْمَارُ قَبْلِ الذِّكْرِ، وَالَّذِي يُبَيِّطُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَاشِعًا<sup>(٢)</sup> أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ  
مِنَ الْأَجْدَاثِ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُ. وَإِذَا<sup>(٤)</sup> كَانَ الْعَامِلُ مَعْنَى الْفِعْلِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ  
لِيُضَعِّفَهُ فِي الْعَمَلِ، فَإِنَّ الْفِعْلَ الصَّرِيحَ إِذَا تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ، يَضْعُفُ عَمَلُهُ بِدَلَالَةِ  
جَوَازِ قَوْلِهِمْ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ، بِالرَّفْعِ، وَامْتِنَاعِهِمْ مِنْ رَفْعِ زَيْدٍ لَوْ أُخِّرَ، وَإِذَا ضَعُفَ عَمَلُ  
الْفِعْلِ الصَّرِيحِ، فَضَعُفَ عَمَلُ مَعْنَى الْفِعْلِ أَوَّلَى وَأَجْدَرُ، وَلِهَذَا جَازَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ  
قَائِمًا، وَفِي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ، وَلَمْ يَجُزْ: قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ بِخِلَافِ الظَّرْفِ، يَعْنِي: أَنَّ الظَّرْفَ  
يَتَقَدَّمُ<sup>(٥)</sup> عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ كَقَوْلِهِمْ: أَكَلْتُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبًا!!

لَا تَسَاعِيهِمْ فِي الظَّرُوفِ بِمَا لَمْ يَتَسَعَوْا بِهِ<sup>(٦)</sup> فِي غَيْرِهَا، وَلَمْ يَجُزْ فِي الْحَالِ، وَإِنْ  
شَابَهَتْ الظَّرُوفُ لِعَدَمِ وَجُوبِ / ٥٢ و / التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَشَبَّهِهِ، وَقَدْ جَوَّزَ قَوْمٌ

(١) فِي ل: تَقْدِيمُهُ لِمَاز.

(٢) قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفُ (خَاشِعًا) بِفَتْحِ الْخَاءِ  
وَالْفَاءِ بَعْدَهَا وَكَسْرِ الشَّيْنِ مُخَفَّفَةً وَقَرَأَ بَاقِيَ الْعَشْرَةِ (خُشْعًا) بِضَمِّ الْخَاءِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ مُشَدَّدَةً مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ.  
الْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ ٢: ٢٩٧، وَالنَّشْرُ ٢: ٣٨٠.

(٣) سُورَةُ الْقَمَرِ: ٧.

(٤) فِي ع: أَنْ.

(٥) فِي ع: يَجْهَلُ مَقْدَمًا، وَلِي ل: يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَقَدَّمَ.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع، ف، ل.

تقديم الحال على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً، لكونه نائباً عن الفعل، بخلاف ما عداه، واستدلوا عليه بقوله:

.....  
 إِنَّ ابْنَ هَرَمَةَ واقفاً بالباب<sup>(١)</sup>

وبقول الفرزدق:

أبني<sup>(٢)</sup> كُليبٍ مثل آلِ مُجَاشِعٍ      أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدْعِدَعاً كَعِقَالٍ<sup>(٣)</sup>  
 نصب واقفاً بقوله: بالباب، ومُدْعِدَعاً بقوله: كَعِقَالٍ.  
 وروى المانعون:

.....  
 هَذَا ابْنُ هَرَمَةَ واقفٌ<sup>(٤)</sup>....<sup>(٥)</sup>

و(مددع) بالرفع [على أنه اسم أبيه]<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن برهان<sup>(٧)</sup>: الحال لا يخلو من أن يكون حالاً صريحاً أو<sup>(٨)</sup> يكون

(١) تقدم الشاهد في ١: ٣٣١.

(٢) في الديوان: ٧٢٦: أبنو، وهو الصواب.

(٣) الدعدة زجر الغنم. الديوان: ٧٢٦. ونقائض جرير والفرزدق - تحقيق جيفان، مطبعة بريل -

ليدن: ٢٧٦.

(٤) في ز: واقفاً.

(٥) انظر ١: ٣٣١.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٧) هو عبدالواحد بن علي بن برهان الكُبَري النحوي، من كتبه: (الاختيار) و (اصول اللغة) و (اللمع) في

النحو، توفي سنة ٤٥٠ هـ. نزهة الالباء: ٢٥٩، وانباء الرواة ٢: ٢١٣، وبغية الوعاة ٢: ١٢٠، والاعلام

٤: ٣٢٦.

(٨) في ع، ف، ل: وأما أن.

حالا مجازياً، أي: نائباً عن الحال، نحو: زيدٌ في الدَّارِ خَلْفَكَ، إِذَا جُعِلَ<sup>(١)</sup> (خَلْفَكَ) مُتَعَلِّقاً بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ.

فإن كان الثاني جازاً تقديمه على العامل المعنوي نحو: زيدٌ خَلْفَكَ في الدارِ، لمراعاة لفظ الظرفية فيه.

و<sup>(٢)</sup> إن كان الأول لم يجز تقديمه على العامل المعنوي<sup>(٣)</sup> و<sup>(٤)</sup> قيل: أنه من تصرفات أبي علي<sup>(٥)</sup>، وإذا ثبت ذلك أحتمل أن يكون قوله: (بخلاف الظرف) إشارة إلى ما ذكرنا من مذهب القوم، وهو أنه إذا كان العامل ظرفاً جاز تقديم الحال عليه ولكنه ليس بمذهب له، ولا بمذهب مشهور.

قوله: (ولا على المجرور في الأصح).

أي: ولا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور، نحو: مررتُ راكباً بزيدٍ، على المذهب الأصح، وهو مذهب سيبويه<sup>(٦)</sup>، وأجازة<sup>(٧)</sup> قوم<sup>(٨)</sup>، وقالوا العامل فيه فعلٌ،

(١) في ف، ل: جعلت.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) الكافية - شرح الرضي ١: ٢٠٥.

(٤) (الواو) ساقطة من ل.

(٥) يرى أبو علي الفارسي أن الحال اكتسبت شبهة من الظرف ولكنها لا تنطبق على الظرف انطباقاً تاماً، وهو رأي سيبويه أيضاً. ولم اجد تقسيم أبي علي الحال على صريح ومجازي. الكتاب ١: ٢٧٧، والمسائل الشيرازيات ١: ٣٢٤-٣٤٨، والمقتصد ١: ٦٧٣.

(٦) قال سيبويه: ومن ثم صار مررتُ قائماً برجلٍ لا يجوز، لأنه صار مثل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا الحسن: قائماً هذا رجل. الكتاب ١: ٢٧٧.

(٧) في الأصل: أجاز.

(٨) قيل الجواز عن أبي علي الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان. الكافية - شرح الرضي ١: ٢٠٧.

واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>.

ووجه الاستدلال أن كافة حال، فلا يخلو من أن يكون صاحب الحال هو الكاف<sup>(٢)</sup> أو الناس، إذ لا ثالث، والاول باطل، لكونه مع هاء التانيث<sup>(٣)</sup>، فتعين أن يكون حالاً من الناس وبقوله:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا

إِلَى حَاسِبًا إِنَّهَا لَحَسِيبٌ<sup>(٤)</sup>

فَحَرَّانَ حَالٌ مِنَ الْيَاءِ<sup>(٥)</sup> المجرورة بإلى متقدمة عليه، وبقوله:

إِذَا الْمَرْءُ أَغْيَنَهُ السَّيَادَةُ نَاشِئًا

فَطَلَبَهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ<sup>(٦)</sup>

فكهلاً حال من الهاء في (عليه)، ولا يجوز أن يكون حالاً من فاعل المضمر،

(١) سورة سبأ: ٢٨.

(٢) قال الزجاج وغيره: إن (كافة) حال من الكاف في أرسناك، والمعنى: إلا جامعاً للناس، والكافة بمعنى: الجامع والهاء للمبالغة. وقال الرضي: هو تعسف. البيان ٢: ٢٨٠، والتبيان ٢: ١٠٦٩، والبحر المحيط ٧: ٢٨١، والكافية - شرح الرضي ١: ٢٠٧.

(٣) الاعتراض بوجود هاء التانيث غير وارد لاحتمال كونها للمبالغة.

(٤) لغروة بن حزام كما أكد ذلك البغدادي في الخزانة ونسبه المبرد إلى قيس بن ذريح، ونسبه العيني إلى كثير عزة، والصحيح الاول. ويروى (هيان) مكان (حران). الكامل ٢: ٢٤٢، وشرح شواهد العيني ٢: ١٧٧، والخزانة ٣: ٢١٢.

(٥) في ل: الماء.

(٦) للمعلوط بن بدل القرطبي السعدي. ويروى (المروءة) مكان (السيادة) و (بعيد) مكان (شديد). عيون (٦) للمعلوط بن بدل القرطبي السعدي. ويروى (المروءة) مكان (السيادة) و (بعيد) مكان (شديد). عيون الاخبار لابن قتيبة - طبع القاهرة ١: ٢٤٧، وديوان الحماسة: ٣٣٤، والاشعوف ٢: ١٧٨، والخزانة ٣: ٢١٩.

لأنَّ فاعلَ المصدرِ لا يُضْمَرُ فِيهِ بِخِلَافِ اسْمِي الفاعِلِ والمفعولِ.  
وَأَجَابَ سيبويه<sup>(١)</sup> عَنِ الْاَوَّلِ بِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْكَافِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِيهِ  
لِلْمِبَالِغَةِ، وَلَيْسَتْ لِيَتَحَضَّرَ<sup>(٢)</sup> لِلتَّانِيَةِ.

وَاسْتَدَلَّ الْمَانِعُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ بِأَنَّ الْحَالَ تَابِعٌ وَذُو الْحَالِ مُتَبَوِّعٌ، وَالتَّابِعُ لَا  
يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَصِحُّ وَقَوْعُ الْمُتَبَوِّعِ فِيهِ لَكِنْ لَا يُمْكِنُ تَقْدِيمُ الْمَجْرُورِ عَلَى الْجَارِ، فَكَذَلِكَ  
لَا يَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

[وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: مَا ذَكَرْتُمْ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ رَاكِبًا حَالٌ مِنْ زَيْدٍ الَّذِي هُوَ ذُو  
الْحَالِ فَيَكُونُ تَابِعًا لَهُ، وَالتَّابِعُ لَا يَقَعُ إِلَّا حَيْثُ يَصِحُّ وَقَوْعُ الْمُتَبَوِّعِ فِيهِ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ  
تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup> كَذَلِكَ لَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ<sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup>.  
قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالًا، مِثْلُ: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ  
رُطْبًا)<sup>(٧)</sup>.

إِعْلَمَ أَنَّ أَكْثَرَ النُّحَوِيِّينَ اشْتَرَطُوا فِي الْحَالِ كَوْنَهَا مُشْتَقَّةً بِحَيْثُ إِنْ وَجَدُوا

(١) مَرَّ أَفْأَ ١: ٥٣١ ان القائل بهذا الزجاج ولم أقف على رأي سيبويه في ذلك.

(٢) في ع، ف: بمتحضرة.

(٣) البحر المحيط ٧: ٢٨١.

(٤) في ل: المفعول.

(٥) الصواب: صاحب الحال.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من الاصل.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من ع.

شَيْئاً غَيْرَ مُشْتَقٍّ <sup>(١)</sup> تَكَلَّفُوا فِي <sup>(٢)</sup> اشْتِقَاقِهِ، [وَقَالُوا: إِنَّهَا <sup>(٣)</sup> فِي تَقْدِيرِ الْمَشْتَقِّ <sup>(٤)</sup>،  
وَالْمُصَنَّفُ قَالَ: لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَكَلُّفٍ اشْتِقَاقِهِ،] <sup>(٥)</sup> لِأَنَّ الْحَالَ مَا بَيْنَ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ أَوْ  
الْمَفْعُولِ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَلْزِمٍ لِأَن تَكُونَ الْحَالَ مُشْتَقَّةً، فَإِنْ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةِ الْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ صَحَّ أَنْ يَكُونَ حَالاً سَوَاءً كَانَتْ مُشْتَقَّةً أَوْ لَمْ تَكُنْ، كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

بَدَتْ قَرَأً وَمَالَتْ خَوْطَ بَانٍ

وَفَاحَتْ عَنَبَرًا وَرَنْتُ غَزَالًا <sup>(٦)</sup>

وكقوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ <sup>(٧)</sup>، وَمَنْ يَشْرَطُ فِيهِ الْاِشْتِقَاقُ،  
يَقُولُ فِي الْبَيْتِ: كَأَنَّهُ قَالَ بَدَتْ مَشْرَقَةَ الْوَجْهِ / ٥٢ ظ / حَسَنَةُ الْمَشْيِ طَيِّبَةُ الْعَرَفِ  
مَلِيحَةُ الْعَيْنَيْنِ <sup>(٨)</sup>.

وَفِي الْآيَةِ: كَأَنَّهُ قَالَ: [هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ أَتَتْ] <sup>(٩)</sup> مُعَرَّفَةً أَوْ مُنْهَبَةً <sup>(١٠)</sup>.  
وَكَقَوْلِهِمْ: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا حَالَانِ لِانْطِبَاقِ الْحَدِّ عَلَيْهَا، فَهَذَا

(١) في ل: شَيْئاً مُشْتَقّاً.

(٢) كلمة (في) ساقطة من ع.

(٣) زيادة من ف.

(٤) الكافية - شرح الرضي ١: ٢٠٧.

(٥) ما بين المعفتين ساقط من ت، ع.

(٦) الخوط: التضييب وجمعه: خيطان مثل كوز وكيزان. ديوان المتنبي ٣: ٢٢٤.

(٧) سورة الاعراف: ٧٣.

(٨) ديوان المتنبي ٣: ٢٢٤، والامالي الشجرية ٢: ٢٧٤، والخزانة ٣: ٢٢٢.

(٩) ما بين المعفتين ليس في الاصل، ولا في ل، (لكم أتت) ليس في ز، ع.

(١٠) في ز: منبهة ومعرفة.



مبتدأ، وأطيب خبره، وبُسرًا ورطبًا حالان، واختُلِفَ في العاملِ، في بَسْرًا<sup>(١)</sup> فقال بعضهم هو محذوف، وهو كان التامة، وتقديره: هَذَا إِذَا كَانَ بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا<sup>(٢)</sup>، فيكون الشيء الواحد أفضل من نفسه باعتبارين.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِنَّ الْعَامِلَ فِي بَسْرٍ<sup>(٣)</sup> مَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup>، وَفِي رَطْبًا أَطْيَبُ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ: إِنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا هُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ.

واستدل أبو علي على صحة مذهبه بأن قال: لا بدَّ للحالِ الأولى من عاملٍ، وَهُوَ إِمَّا مَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ (أَطْيَبُ)، أَوْ (إِذَا كَانَ)، ثُمَّ قَالَ: لَا سَبِيلَ لِأَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ أَطْيَبُ لِتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَقْوَى قُوَّةُ الْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ (إِذَا كَانَ)، لِأَنَّا نَتَكَلَّمُ فِي عَامِلٍ إِذَا لَكُونِهِ ظَرْفًا، فنقول: الْعَامِلُ فِيهِ لَا يَكُونُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا تَقْدِيمٌ عَلَيْهِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي إِذَا الْمُضْمَرَةِ لَيْسَ إِلَّا مَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ<sup>(٥)</sup>، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، تَعْمَلُ الْإِشَارَةُ فِي نَفْسِ الْحَالِ بِلا واسطةٍ (إِذَا

(١) (في بَسْرًا) ساقط من ل.

(٢) وقدَّره الرضي الاسترآبادي في شرح الكافية ١: ٢٠٧: كَانَتْ بَسْرًا وَكَانَتْ رَطْبًا.

(٣) في ف: بَسْرًا.

(٤) قال أبو علي في المسائل الشيرازيات ٢: ٣٣٧:

(فأما العاملُ فيها فما في الكلام من معنى الفعل). وفي المقتصد ١: ٦٢٤: (...) وقولهم: هَذَا بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ تَمْرًا. فَبَسْرًا وَتَمْرًا انتصبا على الحال، ومعنى هذا الكلام: هَذَا إِذَا كَانَ بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا. فأبو علي على هذا يتفق مع أصحاب المذهب الأول.

(٥) الصواب: ما في اسم الإشارة ليس إلا.

كان)، لِعَدَمِ الاحتياجِ إليه.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا أَطِيبٌ، وَلَيْسَ اسْمٌ<sup>(١)</sup> الْإِشَارَةِ، لَوْجُوهٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هَاهُنَا هُوَ<sup>(٢)</sup> اسْمٌ الْإِشَارَةِ لَكَانَ اسْمٌ

الْإِشَارَةِ مُقَيِّدًا بِالْحَالِ، وَلَوْ كَانَ مُقَيِّدًا بِالْحَالِ لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ مُقَيِّدًا بِالْحَالِ.

[أَمَّا الْأَوَّلُ: فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْخَبَرُ أَيْضًا مُقَيِّدًا بِالْحَالِ] <sup>(٣)</sup> لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا زَيْدٌ

قَائِمًا، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ زَيْدًا<sup>(٤)</sup> حَالُ كَوْنِهِ غَيْرَ قَائِمٍ، وَهُوَ مُحَالٌ، لَكِنَّ الْخَبَرَ<sup>(٥)</sup>

مُقَيِّدٌ بِالْحَالِ، فَلَمْ يَكُنْ اسْمٌ الْإِشَارَةِ مُقَيِّدًا بِهَا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُقَيِّدًا بِهَا لَمْ يَفْعَلْ فِيهَا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ اسْمٌ الْإِشَارَةِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بُسْرًا

حَالُ الْإِشَارَةِ، لَكِنْ لَا يَجِبُ لِحُجُوزِ أَنْ يُقَالَ هَذَا الْقَوْلُ وَإِنْ كَانَ رُطْبًا أَوْ بَلَحًا.

فَإِنْ قِيلَ: مَا ذَكَرْتُمْ فِي الْوَجْهَيْنِ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ كَوْنِ الْعَامِلِ فِي (بُسْرًا) اسْمٌ

الْإِشَارَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ أَطِيبَ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ شَيْئًا ثَالِثًا.

قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْقَوْلَ<sup>(٧)</sup> فِي عَامِلِ الْحَالِ ثَلَاثَةٌ:

(١) في ع، ف: باسم.

(٢) كلمة (هو) ساقطة من ف.

(٣) ما بين المعقطين ساقط من ف.

(٤) في ف: زيد.

(٥) كلمة (الخبير) ليست في ع.

(٦) (منه) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٧) في الأصل، وفي ز: العامل، وفي ع: القائل، وفي ف: الفاعل، وفي ل: الحال، وما اثبتناه من ت.

أحدها: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ <sup>(١)</sup> إِذَا كَانَ <sup>(٢)</sup> رَاجِعاً <sup>(٣)</sup> إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.  
 وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَطِيبٌ أَوْ اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَبَطْلَانُ الْقِسْمِ الثَّانِي مُسْتَلْزَمٌ  
 لِتَعَيُّنِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.  
 وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ أَطِيبَ عَامِلٍ فِي بُسْرٍ فِي قَوْلِنَا: ثَمَرَةٌ نَخْلَتِي بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ  
 رُطْبًا، بِالِاتِّفَاقِ، وَمَتَى كَانَ عَامِلًا هَاهُنَا كَانَ عَامِلًا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ هَاهُنَا  
 كَمَعْنَاهُ، ثُمَّ وَالْمَانِعُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحُضْمُ مَوْجُودٌ.  
 وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ نِسْبَةَ أَطِيبٍ إِلَى الْحَالَيْنِ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ، فَلَمَّا [عَمِلَ فِي  
 أَحَدِهِمَا] <sup>(٤)</sup> عَمِلَ فِي الْآخَرِ، [وَالْأَلَمْ تَكُنْ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِمَا وَاحِدَةً].  
 وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ أَطِيبٌ لَمْ تَكُنِ الْأَطِيبِيَّةُ <sup>(٥)</sup> مُقَيَّدَةً <sup>(٦)</sup>  
 بِالْبُسْرِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَسَدَ الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ تَقْيِيدُ الْأَطِيبِيَّةِ بِالْبُسْرِيَّةِ  
 مَفْضَلَةً عَلَى الرُّطْبِيَّةِ.  
 وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَقَعُ حَالًا كَمَا يَقَعُ الصِّفَةُ مَصْدَرًا كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: قُمْ قَائِمًا،  
 وَمِثَالُهُ: قَوْلُكَ <sup>(٧)</sup>: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، أَيْ: مَضْبُورًا، وَلَقِيْتُهُ فَجْأَةً، أَيْ: مُفَاجِئًا.

(١) في ل: عامل.

(٢) في ل: كان كان.

(٣) في ت، ف: راجع.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت.

(٦) في ت: مقدرة.

(٧) في ت: قوله، والكلمة ساقطة من ع.

## مجيء الحال جملة

قوله: (وقد<sup>(١)</sup> تكون جملة خبرية).

إعلم أن أضل الحال أن تكون مفرداً كغيرها من المنصوبات، إلا أنها لما كانت مفعولاً وفضلة في الخبر، وصفة في المعنى، وكانت الجمل تقع موقع المفردات جاز وقوعها موقع الحال، لكن بشرط أن تكون جملة خبرية لكونها خبراً عن ذي الحال / ٥٣ و / في المعنى.

قوله: (فلاسمية بالواو والضمير) إلى [قوله: (أو باحدهما)]<sup>(٢)</sup>.

اعلم أن الجملة التي تقع حالاً إما اسمية أو فعلية، فإن كانت فعلية فهي إما مضارع، وإما ماضٍ، وعلى التقديرين فإما<sup>(٣)</sup> مثبت وإما منفي، فهذه أقسام خمسة، وعلى<sup>(٤)</sup> جميع التقادير لابد فيها من رابطة تربطها إلى ذي الحال لاستقلالها بالافادة من غير الارتباط، فإن كانت اسمية فربطتها، إما الواو والضمير، نحو: جاءني زيدٌ وغلأمه راكبٌ، وإما الواو وحده، ليندُل على التوقيت، نحو: جئتكَ والشمس طالعةً،

(١) في مجموع مهبات المتون لا يوجد (قد).

(٢) في ع: أخره.

(٣) في ز: فهي إما.

(٤) (على) ساقطة من ل.

وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(١)</sup>:

وَقَدْ اغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا

بِمَنْجَرٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الضَّمِيرُ وَحْدَهُ كَقَوْلِهِمْ كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيٍّ، وَالْأَخِيرُ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْوَاوَ

يُشْعِرُ بِحَالِيتِهَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ بِخِلَافِ الضَّمِيرِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ شَاذٌ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُ شَاذٌ مِنْ جِهَةِ

الْقِيَاسِ فَضَعِيفٌ، لِأَنَّا قَدْ<sup>(٣)</sup> بَيَّنَّا أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى رَابِطَةٍ تَرْبِطُهُ<sup>(٤)</sup> إِلَى ذِي الْحَالِ، وَكَلَّمَا

كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ، كَانَ فِيهِ رَابِطَةٌ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ.

وَإِنْ أَرَادَ بِهِ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ<sup>(٦)</sup> قَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَحَقٌّ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاوِ فِي

الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَةِ أَكْثَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الضَّمِيرِ وَحْدَهُ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْحُكْمَ

الْمُعَيَّنَ شَاذٌ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) زاد ف: قوله. وامرؤ القيس بن حجر الكندي أشهر شعراء العرب على الإطلاق من عرب اليمن. مات ودفن في أنقرة سنة ٨٠ قبل الهجرة. ديوان امرئ القيس: المقدمة، والاعاني ٨: ٦٢، وشرح القصائد العشر: ٦، والاعلام ١: ٣٥١.

(٢) الوكنات: المواضع التي تأوي إليها الطير، والمنجرد: الفرس القصير الشعر والأوابد: الوحش، وجعله قيداً لها لأنه يسبقها ويمناها من الفرار، الهيكل: الفرس الضخم. الديوان: ١٩.

(٣) (قد) ساقطة من ز. ع.

(٤) في ز. ع: تربطها.

(٥) (به) ساقطة من ت.

(٦) (انه) ساقطة من ل.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لَيْسَ بِهَيْئَةٍ لَا لِلْفَاعِلِ وَلَا لِلْمَفْعُولِ،  
وَأَنْتُمْ قُلْتُمْ: إِنَّهَا تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَهَكَذَا الْقَوْلُ [فِي قَوْلِهِ] <sup>(١)</sup>:

..... وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا ..... <sup>(٢)</sup>

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بِأَنْ يُقَالَ: لَمَّا كَانَ مَجِيئُهُ مُقَيَّدًا بِطُلُوعِ الشَّمْسِ كَانَ  
طُلُوعُهَا فِي هَذَا الزَّمَانِ هَيْئَةً لِلْمَجِيءِ <sup>(٣)</sup> الَّذِي هُوَ هَيْئَةُ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، فَكَانَ  
هَيْئَةً لِلْفَاعِلِ أَوْ لِلْمَفْعُولِ، وَضَعَفُ هَذَا الْجَوَابِ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى  
بَصِيرَةٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ تَقْدِيرَهُ: جَاءَنِي زَيْدٌ مُوَافِقًا لَطُلُوعِ الشَّمْسِ، عَلَى أَنْ  
بَعْضُهُمْ يُسَمِّي هَذَا الْوَاوَ وَآوَ الظَّرْفِ.

وَشَبَّهَ سَبِيوِيهِ وَآوَ الْحَالِ بِإِذٍ، وَقَدَّرَهَا بِهَا <sup>(٤)</sup>، فَإِذَا قُلْتَ: جِئْتُكَ وَالشَّمْسُ  
طَالِعَةٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: جِئْتُكَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَكَذَلِكَ:  
وَ <sup>(٥)</sup> قَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا ..... <sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٢) انظر ١: ٥٣٨ من هذا البحث.

(٣) في ل: لمجيء.

(٤) الكتاب ١: ٤٧.

(٥) (الواو) ساقطة من ل.

(٦) انظر ١: ٥٣٨ من هذا البحث.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثَبِّتاً فَالضَّمِيرُ وَحْدَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَاءَتْهُ<sup>(١)</sup> إِخْدَاهُمَا

تَغَشِي عَلَى اسْتِخْيَاءٍ﴾<sup>(٢)</sup> أَيْ مَاشِيَةً وَكَقَوْلِهِ:

مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو<sup>(٣)</sup> إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا<sup>(٤)</sup> خَيْرُ مُوقِدٍ<sup>(٥)</sup>

أَيْ عَاشِيًا<sup>(٦)</sup>، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ بِالْوَاوِ لِشَابَهَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ

وَالْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّ: يَزْكَبُ مِثْلَ رَاكِبٍ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، فَكَمَا لَمْ يَكُنْ اسْمُ

الْفَاعِلِ بِالْوَاوِ فَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْمُضَارِعُ الْمَثْبُتُ بِالْوَاوِ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ دُخُولَ الْوَاوِ

عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجَازَ<sup>(٨)</sup> بَعْضُهُمْ بِغَيْرِ ضَمِيرٍ أَيْضاً، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ عَمْرُؤُ.

وَإِنْ كَانَتْ الْأَقْسَامُ الْبَاقِيَّةُ، وَهِيَ الْمُضَارِعُ الْمَنِيُّ وَالْمَاضِي الْمَثْبُتُ، وَالْمَاضِي

الْمَنِيُّ، فَبِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ، أَوْ بِالْوَاوِ وَحْدَهَا، أَوْ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي دُخُولِ الْوَاوِ فِي الْمُضَارِعِ الْمَنِيِّ خِلَافاً.

(١) في ل: فجاءت، وهو سهو.

(٢) سورة القصص: ٢٥.

(٣) في ل: تفتوا.

(٤) في ل: وعندها.

(٥) في ت: مواعد.

(٦) البيت للحطينة. ديوان الحطينة - شرح السُّكْرِي، مطبعة التقدم: ٢٥.

(٧) في ل: غاشيا. وقال الاعلم الشنمري: المعنى: متى تأتته غاشياً. تحصيل عين الذهب على حاشية الكتاب

١: ٤٤٥.

(٨) في ع: أجاز أيضاً.

فَهَذِهِ تِسْعَةٌ، لَأَنَّ مَضْرُوبَ الثَّلَاثَةِ فِي الثَّلَاثَةِ يَكُونُ تِسْعَةً. مِثَالُ الْمَضَارِعِ  
الْمَنِيِّ: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرُو، وَجَاءَنِي زَيْدٌ  
مَا يَتَكَلَّمُ غُلَامُهُ.

وَمِثَالُ الْمَاضِي الْمُثَبَّتِ <sup>(١)</sup> [مَعَ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>]

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئُ يَخْطِرُ بَيْنَنَا

وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُتَقَفَّةَ السُّمُرُ <sup>(٤)</sup>

أَيُّ: نَاهِلَةٌ.

وَمَعَ الضَّمِيرِ وَحْدَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَطَغَنِي كَفَمِ الزُّقِّ غَدَاً وَالزُّقُّ مَلَانٌ <sup>(٥)</sup>

وَمَعَ الْوَاوِ وَحْدَهَا: جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرُو.

وَمِثَالُ الْمَاضِي الْمَنِيِّ مَعَ الْوَاوِ وَالضَّمِيرِ قَوْلُكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ غُلَامُهُ.

(١) في هذا الموضع من الأصل كلمة: قولك.

(٢) ساقطة من الأصل، ومن ل.

(٣) في ع، ف: قولك مع الواو والضمر.

(٤) لابي عطاء أفلح بن يسار السندي من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، ويروى (مَنِي) مكان

(مَنَا)، والخطي: الرمح، نسبة إلى أرض قيل هي خط عمان، وقيل غير ذلك. ديوان الحماسة: ٣٢، والاغاني

٨١: ١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧: ٢، ومغني اللبيب ٤٧٦: ٢، وشرح شواهد المغني ٢: ٤٨٠

وحاشية ياسين ١: ٣٩١. وينظر لسان العرب: - خطط - ٩: ١٦٠.

(٥) البيت للفند الزماني واسمه شهل بن شهبان. ديوان الحماسة: ٣٠، والاغاني ١٤٣: ٢٠، وشرح المفصل

لابن يعيش ٦٧: ٢، والخزانة ٤: ٤٣٢.



وَمَعَ الْوَائِ وَحَدَّهَا قَوْلُكَ<sup>(١)</sup>: جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرُو.  
وَمَعَ الضميرِ وَحَدَّهُ، قَوْلُكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ مَا خَرَجَ غَلَامُهُ.  
وَأَمَّا إِبْتِاثُ الْوَائِ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فَمِنْ حَيْثُ مُشَابَهَتُهَا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ  
مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ فِيهَا لَيْسَ بِفِعْلٍ.  
وَأَمَّا حَذْفُهَا فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الْجُمْلَةَ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ.  
وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ لَا يَقَعُ حَالًا، فَلَا يُقَالُ جَاءَنِي زَيْدٌ  
سَيُضْحِكُ، وَ<sup>(٢)</sup> لَا سَوْفَ يَضْحَكُ لِلْمُنَافَاةِ بَيْنَهُمَا. / ٥٣ ظ /  
فَإِنْ قُلْتَ<sup>(٣)</sup>: هَلَا جَارَ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ  
صَائِدٌ بِهِ<sup>(٤)</sup> غَدًا.  
قُلْنَا: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَذْفِ، وَتَقْدِيرُهُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ مُقَدَّرًا بِهِ  
الصَّيْدُ، فَهُوَ فِي تَأْوِيلِ الْحَالِ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمَجَازِ.  
فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا يَقْدَرُ ذَلِكَ فِي<sup>(٥)</sup> الْفِعْلِ؟  
قُلْنَا<sup>(٦)</sup>: لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَصْلٌ فِي بَابِ الْحَالِ فَيَجُوزُ فِيهِ، مِنَ التَّصَرُّفِ، مَا لَا

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: أو.

(٣) في ل: ع: قيل.

(٤) (هـ) ليست في ز.

(٥) (و) ساقطة من ل.

(٦) ساقطة من الاصل.

يجوزُ في غيره، ولأنه قليلُ جاء على خلافِ القياس، فلا يُقاسُ عليه.

## يكون الماضي المثبت حالا مع قد

قوله: (ولابدَّ للماضي المثبتِ من (قد) ظاهرة أو مقدرة).

[اعلم أنَّ الفعلَ الماضي المثبت لا يقعُ حالاً للمنافاةِ بينهما، إلا إذا كانَ (قد)<sup>(١)</sup> ظاهرة أو مقدرة]<sup>(٢)</sup> كقوله:

وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُشَقَّةَ السُّمُرَ<sup>(٣)</sup>

وكقوله تعالى: ﴿أَوْجَاؤُكُمْ خَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> على تقديرِ قَدْ خَصِرَتْ،  
وكقوله:

وَطَعْنِ كَفَمِ الزُّقِّ غَدًا وَالزُّقُّ مَلَانُ<sup>(٥)</sup>

أي: وَقَدْ غَدًا.

هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٦)</sup>، أَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِيِّينَ فَقَدْ يَقَعُ الْمَاضِي الْمُثَبَّتُ

(١) زاد في ع: معها.

(٢) ما بين العفتين ساقط من ل.

(٣) تقدم في ١: ٥٤١.

(٤) سورة النساء: ٩٠.

(٥) تقدّم في ١: ٥٤١.

(٦) الانصاف - المسألة ٣٢ - ١: ١٤٤.

حالاً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ قَدْ<sup>(١)</sup>، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا بِالآيَةِ<sup>(٢)</sup> وَبِالْبَيْتِ.

والثاني: أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ يَقَعُ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ [مَنْ غَيْرِ (قَدْ)، وَكُلُّ مَا جَازَ

وَقُوعُهُ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ]<sup>(٣)</sup> جَازَ وَقُوعُهُ حَالاً مِنْ الْمَعْرِفَةِ.

والجوابُ عَنِ<sup>(٤)</sup> الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: بِأَنْ يُقَالَ: لَمَّا ثَبَتَ بِالْدَلِيلِ امْتِنَاعُ وَقُوعِ

الْمَاضِي حَالاً بِغَيْرِ (قَدْ) وَجَبَ تَقْدِيرُ (قَدْ) فِيهَا لِثَلَا يَلْزَمَ التَّرْكُ بِالْدَلِيلِ.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ، أَيُّ: كُلُّ مَا جَازَ وَقُوعُهُ حَالاً

عَنِ<sup>(٥)</sup> الْمَفْرَدِ جَازَ وَقُوعُهُ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْقِلَ، نَحْوُ: سَيُضْرَبُ جَازَ وَقُوعُهُ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ وَلَمْ يَجْزُ

وَقُوعُهُ حَالاً عَنِ الْمَعْرِفَةِ؟

(١) المصدر السابق.

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿أَوْجَاءُكُمْ خَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فقد قرأ الجمهور (خَصِرَتْ) بالتاء، وقرأ الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي وقتادة (خَصِرَةً) بالتاء المربوطة، وهذه القراءة الأخيرة احتج الكوفيون على جواز وقوع الماضي حالاً وهو مجرد من (قد) ووافقهم الاخفش وهو رأي وصفه أبو حيان بأنه هو الصحيح، وللنحاة قول في هذه المسألة طويل. ينظر: معاني القرآن وأعرابه ٢: ٩٥، ومختصر في شواذ القرآن: ٢٨، والمحتسب ١: ٢٤٩، والكشاف ١: ٢٨٨، والانصاف ١: ١٤٤، والبيان ١: ٢٦٣، والبحر المحيط ٣: ٣١٧ و ٧: ٤٩٣، والنشر ٢: ٢٥١، انحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر للدمياطي - طبع مصر: ١١٦، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية: ٤٧.

(٣) ما بين العقتين ساقط من الاصل.

(٤) في ل: من.

(٥) في ل: من.

واعلم أنه قيل: إذا كان الفعل الماضي منفيًا لم يجز دخول (قد) عليه، لأنه للتأكيد، فلا يليق إثبات<sup>(١)</sup> النفي، ولهذا قال المصنف - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>: «ولا بد للماضي المثبت من (قد)».

### حذف عامل الحال

قوله: (ويجوز حذف العامل<sup>(٣)</sup>)، كقولك للمسافر راشدًا مهديًا<sup>(٤)</sup>.  
 أعلم أن الحال قد يحذف عاملها إذا كان في الكلام دلالة عليه، حالة أو مقالية، فإن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفرًا، أو قصد حجًا، فتقول: راشدًا مهديًا<sup>(٥)</sup>، أي: اذهب راشدًا مهديًا<sup>(٦)</sup>، ومن ذلك قولهم: أخذته بدرهم فصاعدًا، أي: أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدًا<sup>(٧)</sup>، فحذف صاحب الحال والعامل جميعاً فيه تخفيفاً، لكثرة استعمالهم إياه، ومنه قوله تعالى: «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ

(١) في الأصل، وفي ل: باب.

(٢) زيادة من ز.

(٣) في ع: الفعل.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (مهديًا) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) (مهديًا) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٧) في الأصل، وفي ز: فصاعداً.

عِظَامُهُ بَلَى قَادِرِينَ<sup>(١)</sup>، أَيْ: بَلَى نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ<sup>(٣)</sup> فِي الْمَوْكِدَةِ إِلَى آخِرِهِ).

اعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا، فَإِنْ زَيْدًا يَنْتَقِلُ مِنْ

الرَّكُوبِ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَدُومُ لَهُ الرُّكُوبُ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُوَكَّدَةً، أَيْ: لَا يَنْتَقِلُ صَاحِبُهَا عَنْهَا، بَلْ يَدُومُ مَعَهَا،

مَادَامَتْ ذَاتُهُ مُوجُودَةً.

وَتَوَكَّدُ الْخَبْرُ الْمُتَقَدِّمُ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا. [فَأَنَّكَ حَقَّقْتَ

الْأُبُوءَ]<sup>(٤)</sup> بِقَوْلِكَ<sup>(٥)</sup> عَطُوفًا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ<sup>(٦)</sup> الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾<sup>(٧)</sup>،

فَإِنَّ الْآبَ لَا يَنْتَقِلُ عَنِ الْعَطْفِ، وَالْحَقُّ لَا يَنْتَقِلُ عَنِ التَّصْدِيقِ.

وَلَوْ قُلْتُ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلَقًا لَمْ يَجْزْ، لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْخَبْرِ الْمُتَقَدِّمِ، لِيَصِحَّ أَنْ

يَكُونَ بَيَانًا، وَتَأْكِيدًا لَهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ: زَيْدٌ أَبُوكَ مُنْطَلَقًا لَمْ يَجْزْ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ

(١) سورة القيامة: ٣-٤.

(٢) وهذا رأي سيويه. الكتاب ١: ١٧٣.

(٣) قول: وقد يجب.

(٤) ما بين المعفتين ساقط من ز، (حققت الأبوّة) ساقطة من الاصل.

(٥) في ت: بقول.

(٦) في الاصل، وفي ت، ز. ل: (وهو الحق)، والواو ليست في المصحف.

(٧) سورة فاطر: ٣١.

التبني، فإذا تكونُ حالاً منتقلةً.

وإنما حُذِفَ العاملُ في هذا القسمِ لأنَّ الابوةَ تُشْعِرُ بالعطفِ فاستُغْنِيَ عَنِ التصريحِ بالعاملِ الذي هو: أَجَقُّهُ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْحَالَ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ؟

قُلْنَا: مِنَ الْفَاعِلِ إِنْ قُدِّرَ: ثَبَّتَ وَتَحَقَّقَ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ إِنْ قُدِّرَ: أَجَقُّهُ وَأُثْبِتَهُ.

قَوْلُهُ: (وَسَرَطُهَا أَنْ تَكُونَ مُقَرَّرَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ إِسْمِيَّةٍ).

إِعْلَمُ أَنَّ فِي<sup>(٢)</sup> وَجُوبِ كَوْنِ هَذِهِ الْحَالَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ خِلَافاً، فَمِنْهُمْ مَنْ

قَالَ: أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ<sup>(٣)</sup> لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا

تَسْمِعُ<sup>(٤)</sup> الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ<sup>(٥)</sup>، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا<sup>(٦)</sup>﴾ فَإِنَّ

(وَلَّوْا) و (وَلَّى) يَدُلُّ / ٥٤ و / عَلَى الْإِدْبَارِ، وَيَسْتَلْزِمُهُ، فَيَكُونُ حَالاً مُؤَكَّدَةً مَعَ أَنَّهَا

لَيْسَتْ بِمُقَرَّرَةٍ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً، وَبِقَوْلِهِ:

(١) حَقُّهُ وَأَجَقُّهُ: اثْبَتَهُ. لِسَانُ الْعَرَبِ - حَقٌّ - ١١: ٣٣٣.

(٢) (فِي) سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٣) فِي ز، ل: فَإِنَّكَ، وَهُوَ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ: ٥٢.

(٤) هَذَا الْجُزْءُ مِنَ الْآيَةِ لَيْسَ فِي ت، ع.

(٥) سُورَةُ النَّمْلِ: ٨٠.

(٦) لَيْسَتْ فِي ل.

(٧) سُورَةُ النَّمْلِ: ١٠، وَسُورَةُ الْقَصَصِ: ٣١.

إِذَا كُنْتَ رَبًّا لِلْقُلُوبِ فَلَا تَدْعُ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبٍ<sup>(١)</sup>  
قوله<sup>(٢)</sup>: غير راكب حال مؤكدة لقوله: يمشي، إذ عُلِمَ أَنَّ مَنْ يَمْشِي غَيْرَ  
راكب.

وَأَجِيبَ عَنِ الْآيَتَيْنِ: بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنْ (وَلَوْ) دَالَانِ عَلَى الْإِدْبَارِ،  
لكونه أعم، وامتناع استلزام العام للخاص<sup>(٣)</sup>.

وعن الشعر بأن المشي أعم من أن يكون راكباً أو غير راكب، وإذا كان كذلك  
لم يدل عليه، ولم يستلزمه، والذي يدل على كونه أعم أننا نقول مشيت إلى زيد راكباً  
وإلى عمرو راجلاً، وإذا كان كذلك كان الحال منتقلة.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ كَوْنَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ وَاجِبٌ لِتَحَقُّقِ وَجُوبِ حَذْفِ  
عامله.

واعلم أن الحال قد تكون حالاً موطئة، ومعناه أن تأتي الحال المشتقة بعد  
الاسم الجامد وينتصب انتصابها كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا  
يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فَعَرَبِيًّا هُوَ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَقُرْآنًا تَوَطُّةٌ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٥)</sup>.

(١) القلوص: الفتية من النوق. والبيت لحاتم الطائي. الديوان: ٣٥، وديوان الهامة: ٣٤٢.

(٢) في ز: فقوله.

(٣) في ع: الخاص.

(٤) سورة فصلت: ٣.

(٥) والله أعلم، ليست في ز، ف.

## التمييز

(تعريفه):

قوله<sup>(١)</sup>: (التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة)<sup>(٢)</sup>.  
إعلم أن التمييز مشتق من الميز، وهو فضل الشيء عن مثله<sup>(٣)</sup>، وهو في  
الاصل مصدر فنقلته<sup>(٤)</sup> أهل العربية إلى إزالة ابهام الكلام في جملة أو مفرد،  
وتخصّص<sup>(٥)</sup> أحد احتمالاته بالبيان باسم جامد، ثم أطلق<sup>(٦)</sup> على الاسم المنصوب  
نفسه، لأنّ البين قد يُسمّى بياناً.

وقوله: (ما يرفع الابهام) شامل للتمييز وغيره من الحال والصفة وعطف  
البيان<sup>(٧)</sup>.

فبقوله<sup>(٨)</sup>: (عن ذات) خرج الحال لكونها رافعة للابهام من غير ذات، أعني  
عن هيئة الذات، وبقوله: (المستقر) خرج الصفة، وعطف البيان، لكون كل واحد

(١) في ف: التمييز.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) لسان العرب: ميز - ٧: ٢٨٠.

(٤) في ت، ع، ل: نقلته، وفي ف: نقله.

(٥) في ف: تخصّص.

(٦) في ع: أطلقوه.

(٧) (عطف البيان) ليس في ع، ل.

(٨) في ل: وقوله.



مِنْهَا رَافِعاً لِلْإِبْهَامِ الْغَيْرِ<sup>(١)</sup> الْمُسْتَقَرَّ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ عَيْنًا جَارِيَةً، فَإِنَّ  
الْجَارِيَةَ تَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنْ (عَيْنًا)، وَلَكِنَّهُ<sup>(٢)</sup> لَيْسَ بِمُسْتَقَرٍّ لِأَنَّ الْوَاضِعَ لَمْ يَضْفَعْهَا  
مُبْهَمَةً، بَلْ وَضَعَهَا إِمَّا لِلْجَارِيَةِ وَإِمَّا لِلْبَاصِرَةِ، وَإِمَّا لِغَيْرِهِمَا، وَالْإِبْهَامُ إِنْمَّا<sup>(٣)</sup> حَصَلَ  
عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فَإِذَا قُلْتَ: جَارِيَةٌ رَفَعْتَ الْإِبْهَامَ الَّذِي حَصَلَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ بِخِلَافِ  
(عَشْرُونَ دِرْهَمًا)<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الدِّينَارَ<sup>(٥)</sup> وَالذَّهْمَ، وَالرَّجُلَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي  
أَصْلٍ وَضَعِهِ، فَإِذَا قُلْتَ دِينَارًا رَفَعْتَ ذَلِكَ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقَرَّ.

ثُمَّ قَوْلُهُ: (عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مَقْدَرَةٍ).

تَفْصِيلٌ لِلَّذِي يُرْفَعُ الْإِبْهَامُ عَنْهُ.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَتَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَرِدُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ (الْقَهْقَرَى) فِي قَوْلِكَ<sup>(٦)</sup>:  
رَجَعَ الْقَهْقَرَى، لِأَنَّهُمَا لَمْ تَرْفَعْ الْإِبْهَامَ عَنِ الذَّاتِ، بَلْ رَفَعْتَهُ عَنْ هَيْئَةِ الذَّاتِ، لِأَنَّ ذَاتَ  
الرَّجُلِ مَعْلُومَةٌ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ التَّمْيِيزَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ، وَإِلَّا لَمْ يَرْفَعْ الْإِبْهَامَ. أَلَا تَرَى  
[أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ]<sup>(٧)</sup>: امْتَلَأَ الْإِنَاءُ صَافِيًا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟ وَلَكِنْ إِذَا أُتِيَ بِاسْمٍ<sup>(٨)</sup>,

(١) تنظر ١: ١٤٧.

(٢) في ل: لكن.

(٣) الكلمة ساقطة من ت، ل.

(٤) الكلمة ساقطة من ت، ل.

(٥) في ت: دينار.

(٦) في ز: ذلك.

(٧) في ل: أن قولك.

(٨) ساقط من ل.

وَجُعِلَ مُمَيِّزاً جَازاً أَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ بِصِفَةٍ، نَحْوُ: اِمْتَلَأِ الْإِنَاءُ مَاءً<sup>(١)</sup> صَافِياً، وَيَجِبُ أَنْ  
يَكُونَ نَكْرَةً لِأَنَّ التَّعْرِيفَ فَرَعٌ عَلَى التَّنْكِيرِ، وَلَا احتِياجَ إِلَيْهِ.  
قَوْلُهُ: (فَالأَوَّلُ عَنْ مَفْرَدٍ مِقْدَارٍ<sup>(٢)</sup>) إِلَى قَوْلِهِ (زَيْدًا<sup>(٣)</sup>).

اعْلَمْ أَنَّ التَّمْيِيزَ الَّذِي يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ بَعْدَ تَمَامِ الْاسْمِ الْمَفْرَدِ،  
وَذَلِكَ الْمَفْرَدُ إمَّا مِقْدَارٌ وَهُوَ الْكَثْرُ، وَإِمَّا غَيْرُ مِقْدَارٍ.  
فَالْمِقْدَارُ إمَّا عَدَدٌ، وَإِمَّا غَيْرُ عَدَدٍ.

فَالْعَدَدُ قَدْ يَكُونُ تَمَامُهُ<sup>(٤)</sup> بِالنُّونِ الَّذِي هُوَ شَبِيهُ بَنُونِ الْجَمْعِ، نَحْوُ: عَشْرُونَ<sup>(٥)</sup>  
دِرْهَمًا، إِلَى تِسْعُونَ<sup>(٦)</sup> دِرْهَمًا.

وَقَدْ يَكُونُ بِتَقْدِيرِ التَّنْوِينِ، نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا.  
وغيرُ الْعَدَدِ إمَّا موزونٌ نَحْوُ: رطلًا زَيْتًا، وَإِمَّا مَكِيلٌ<sup>(٧)</sup> نَحْوُ: قَفِيزَانِ بُرًّا، وَإِمَّا  
تَمْسُوحٌ، نَحْوُ: مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا.

فَالْاسْمُ يَتِمُّ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ بِالتَّنْوِينِ، وَفِي الثَّانِي بَنُونِ التَّنْثِيَةِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ  
نَحْوُ: مَلُوءُهُ عَسَلًا، وَعَلَى التَّمْرِ مِثْلُهَا زُبْدًا، وَكَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ أَبًا.

(١) (ماء) ليست في ز.

(٢) (مقدار) ساقطة من ت، ل.

(٣) في ز، ل: مثلها زيدا.

(٤) ساقطة من الأصل.

(٥) هكذا في جميع النسخ وكأنه اراده على الحكاية، وكان الأولى أن يقول: عشرين وتسعين.

(٦) هكذا في جميع النسخ وكأنه اراده على الحكاية، وكان الأولى أن يقول: عشرين وتسعين.

(٧) في الأصل: كيل.

والاسم يتم في المثالين الأولين بالاضافة، وفي المثالين الأخيرين بتقدير

التنوين.

وإنما كان التنوين في أمثال هذا مقدرًا منونًا لاستحقاقه له في <sup>(١)</sup> اصل الاسمية، وإنما امتنع ظهوره فيه لعارض منع الضرف، أو أوجب <sup>(٢)</sup> البناء.

قوله: (يُفَرَّدُ أَنْ كَانَ جِنْسًا إِلَّا أَنْ تُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ، وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ <sup>(٣)</sup>).

اعلم أن المراد من الجنس ما يقع / ٥٤ ظ / على القليل والكثير، مثل: التمر، والزيت، والماء، والتميز عن المفرد لا يخلو من أن يكون جنسًا أو لم يكن.

فإن كان جنسًا <sup>(٤)</sup>، فلا يخلو من أن يقصد به الأنواع أو لم يقصد.

فإن لم يقصد يؤتى به مفردًا لعدم الاحتياج إلى تثنيته وجمعه.

وإن قصد يثنى ويجمع <sup>(٥)</sup> على حسب القصد، [فيقال <sup>(٦)</sup> عندي راقود <sup>(٧)</sup> خلا <sup>(٨)</sup> ورطل زيوتا <sup>(٩)</sup>].

(١) له في ليس في ز.

(٢) في الاصل، وفي ز: وجوب. لعارض منع الضرف أو وجوب البناء.

(٣) في ع: إلى آخره.

(٤) كلمة (جنسًا) ساقطة من ف.

(٥) في ز: جمع.

(٦) في ل: فلا يقال.

(٧) الراقود: ذن كبير أو هو ذن طويل الأسفل كهنة الإزدية مقرَّب فهو إذا إناء من خرف مسطَّح مُقَيَّر.

لسان العرب - رقد - ٤: ١٦٥، وتاج العروس - رقد - ٨: ١١٢.

(٨) في الاصل ز، وفي ع، ل: خلين، وما التناه من ت.

(٩) في ت: زيتا.

وَأَن لَّمْ يَكُنْ جِنْسًا فَيَفْرَدُ وَيُثْنَى وَيُجْمَعُ عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ،<sup>(١)</sup> والارادة،  
فيقال<sup>(٢)</sup>: عِنْدِي قِنْطَارٌ أَثَوَابًا وَخَوَاتِيمَ.

واعلم أَنَّهُ إِن كَانَ تَمَامُ الْاسْمِ بِنُونِ الْجَمْعِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَادُ الْمُمَيِّزِ وَجْمَعُهُ،  
تَقُولُ: حَسَنُونَ وَجَهَاً وَوُجُوهاً، وَكَرِيمُونَ أَبَاً وَأَبَاءً.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِن كَانَ بِنَوْنٍ)<sup>(٣)</sup> [أَوْ بِنُونِ الثَّنِيَةِ جازت الإضافة، وَإِلَّا فَلَا]<sup>(٤)</sup>.  
اعلم أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَتِمُّ الْاسْمُ الْمَفْرَدُ بِهَا، لِيُنْصَبَ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ سَبْعَةٌ:  
أَحَدُهَا: التَّنْوِينُ، نَحْوُ: رَطْلٌ زَيْتًا.

وِثَانِيهَا: تَقْدِيرُ<sup>(٥)</sup> التَّنْوِينِ نَحْوُ: عِنْدِي خَمْسَةٌ عَشَرَ دِرْهَمًا.

وِثَالِثُهَا: نُونُ الثَّنِيَةِ، نَحْوُ: قَفِيزَانِ بُرًّا.

وِرَابِعُهَا: تَقْدِيرُ<sup>(٦)</sup> نُونِ الثَّنِيَةِ، نَحْوُ: عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا، لِأَنَّ عَشَرَ وَاقِعَ

مَوْقِعَ النُّونِ، وَلِهَذَا يُبْنَى.

وَخَامِسُهَا: نُونُ الْجَمْعِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾<sup>(٧)</sup> وَنَحْوُ<sup>(٨)</sup>:

بِالْحَسَنِينَ وَجَهَاً.

(١) ما بين المقتنين ساقط من ف.

(٢) في ف: فنقول.

(٣) في مجموع مهبات المتن: ٣٩٤: بالنون.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) في ت، ف، ل: بتقدير.

(٦) في ف: بتقدير.

(٧) سورة الكهف: ١٠٣.

(٨) ساقطة من ت، ف، ل.

وَسَادِسُهَا: النونُ الْمُشَبَّهَةُ بنونِ الجمعِ، نحو: عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا.

وسابعُها: الإضافةُ، نحو: مِلْؤُهُ عَسَلًا، وَرُبُّهُ رَجُلًا.

واعلمُ أَنَّ نَصَبَ الْمُفَيِّزِ بَعْدَ رَبِّهِ يَهْدِي الضَّمِيرَ، لِهَامِهِ فَصَارَ نَاصِبًا كَالْعَدَدِ،

لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَصِبْ بِرُبِّ، لَكُونِهِ حَرْفَ جَرٍّ، وَلَا بِشَيْءٍ آخَرَ نَاصِبًا لَهُ سِوَى الضَّمِيرِ

نَعْلَمُهُ<sup>(١)</sup>، فَتَعَيَّنَ أَنَّ [يَكُونُ نَاصِبُهُ الضَّمِيرُ]<sup>(٢)</sup>.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ: إِنْ كَانَ الْاسْمُ الْمَفْرُودُ يَتِمُّ بِالتَّنْوِينِ الظَّاهِرِ أَوْ بِنُونِ

التَّشْنِيعِ جَازَتْ إِضَافَةُ ذَلِكَ الْاسْمِ إِلَى مُفَيِّزِهِ، وَجَازَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ لِحَصُولِ

الْعَرَضِ بِكُلِّ مِثْلِهَا، تَقُولُ: رَطَلُ زَيْتٍ، وَرَطَلُ زَيْتًا، وَتَقُولُ أَيْضًا: قَفِيزًا بُرًّا وَقَفِيزَانِ

بُرًّا، وَعِنْدِي ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، وَثَلَاثَةُ<sup>(٣)</sup> أَثْوَابًا.

وَإِنْ كَانَ يَتِمُّ بِغَيْرِهِمَا لَمْ تَجْزِ الْإِضَافَةُ، لِأَنَّ مَا عَدَاهُمَا إِمَّا<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ

يَتِمُّ بِتَقْدِيرِ التَّنْوِينِ، كَالْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ، وَكِبَابٍ أَفْعَلَ

مِنْكَ، وَكَمْ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ، أَوْ يَتِمُّ بِالْإِضَافَةِ، أَوْ يَتِمُّ بِالنُّونِ الشَّبِيهِةِ بِنُونِ الْجَمْعِ.

أَمَّا بَابُ أَحَدَ عَشَرَ فَلِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يَجِيءُ فِي الْأَعْدَادِ إِنَّهُ<sup>(٦)</sup> لَا يُمْكِنُ إِضَافَتُهُ إِلَى مُفَيِّزِهِ.

وَأَمَّا بَابُ أَفْعَلَ مِنْكَ، فَلِأَنَّهُ لَوْ أُضِيفَ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا

(١) في ت، ف، ل: لعدمه.

(٢) في الأصل: تكون ناصبة للتسميز.

(٣) (ثلاثة) ساقطة من ع، ل.

(٤) (أما) ساقطة من ت، ل.

(٥) في ل: لأنه.

(٦) في الأصل: ولأنه.

قُلْتُ: زَيْدٌ أَكْرَمُ أَبَا، فَزَيْدُ بْنُ مَفْضَلِ الْأَبِ وَإِذَا قُلْتُ: زَيْدٌ أَكْرَمُ أَبٍ، فَهُوَ أَبٌ<sup>(١)</sup> مُفْضَلٌ، إِذْ مَعْنَى قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَكْرَمُ أَبٍ، زَيْدٌ أَكْرَمُ الْأَبَاءِ، وَقَدْ وَضَعُوا لَهُ ضَابِطَةً يُعْرَفُ بِهَا النَّصَبُ وَالْجَرُّ وَهُوَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْمُتَمِيزَ إِذَا تَقَدَّمَ مُبْتَدَأً<sup>(٣)</sup> لَفْظُهُ كَلَفْظِهِ، فَالْجَرُّ بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: وَجْهُكَ أَحْسَنُ وَجْهِ، لِأَنَّهُ لَوْ نُصِبَ لِلزَّمِّ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ لِلْوَجْهِ وَجْهٌ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُهُ كَلَفْظِهِ فَالنَّصَبُ.

وَأَمَّا امْتِنَاعُ إِضَافَةِ (كَمْ) إِلَى مُمِيزِهَا، لِأَنَّهَا لَوْ أُضِيفَتْ لَانْقَلَبَتْ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ إِلَى الْإِخْبَارِ.

وَأَمَّا امْتِنَاعُ إِضَافَةِ الْأِسْمِ<sup>(٥)</sup> الْمُضَافِ، نَحْوُ: مِثْلُهَا زَيْدٌ، فَلِأَنَّهُ مَعَ بَقَاءِ الضَّمِيرِ يَمْتَنِعُ<sup>(٦)</sup> لَامْتِنَاعِ إِضَافَةِ الضَّمِيرِ إِلَى شَيْءٍ، وَمَعَ حَذْفِهِ أَيْضاً لِفْسَادِ الْمَعْنَى. وَأَمَّا امْتِنَاعُ إِضَافَةِ مَا يَكُونُ فِيهِ التَّشْبِيهُ<sup>(٧)</sup> بِنُونِ الْجَمْعِ، نَحْوُ: عِشْرُونَ، فَلِأَنَّهُ لَوْ أُضِيفَ، لَأُضِيفَ أَمَّا مَعَ النُّونِ أَوْ مَعَ حَذْفِهَا. وَالْأَوَّلُ مُحَالٌ؛ لِكَوْنِهِ<sup>(٨)</sup> شَبِيهاً بِنُونِ الْجَمْعِ، وَنُونُ الْجَمْعِ يَسْقُطُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ.

(١) في ف: ابن.

(٢) في ف: هي.

(٣) في ف: لفظاً اسم.

(٤) في ل: يلزم.

(٥) في ف: اسم.

(٦) في ف: ممتنع.

(٧) في ل: التشبيه، وفي ف: الشبه.

(٨) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: لكونها.

فَكَذَلِكَ مَا يُشَبِّهُ.

والثاني، أيضاً محال؛ لأنَّها نُونٌ أصليَّةٌ، والنونُ الأصليَّةُ لا تحذفُ عندَ

الإضافة.

وَقَدْ أَجَازَ<sup>(١)</sup> بَعْضُهُمْ إِضَافَةَ مِثْلِ عَشْرِينَ إِلَى مُمَيِّزِهَا، فَحَذَفُوا النُّونَ، نَحْوُ:

عِشْرُو دِرْهَمٍ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ<sup>(٢)</sup> إِضَافَتَهَا<sup>(٣)</sup> إِلَى غَيْرِ<sup>(٤)</sup> مُمَيِّزِهِ، نَحْوُ عِشْرُوكَ، وَعِشْرُو زَيْدٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: ثُمَّ إِنْ كَانَ يَتَنَوَيْنِ أَوْ نُونِ التَّثْنِيَّةِ، أَوْ نُونِ الْجَمْعِ، جَازَتْ

الإضافةُ وَإِلَّا فَلَا / ٥٥ و / لَكَانَ أَصَوْبَ، لِحَوَازِ حَذْفِ نُونِ الْجَمْعِ وَالْإِضَافَةِ، نَحْوُ:

الزَيْدُونَ حَسَنُونَ وَجَنُهَا وَحَسَنُ وَجْهِ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ، مِثْلُ: خَاتَمِ حَدِيداً، وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ).

إِشَارَةٌ إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي الْمَفْرَدِ، وَهَذَا الْقِسْمُ كُلُّ نَوْعٍ أُضِيفَ إِلَى

جَنْسِهِ بِمَعْنَى مِنْ، نَحْوُ: خَاتَمِ حَدِيداً وَبَابٍ سَاجِئاً، وَجَازَ فِيهِ الْإِضَافَةُ وَالنَّصْبُ،

وَالْإِضَافَةُ أَكْثَرُ.

قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي عَنْ نَسْبِ إِبْنِي جُمَّلَةَ أَوْ مَا ضَافَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (فَهَذِهِ

(١) قول: اختار.

(٢) قول: اختار.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) ساقطة من ت.

فارساً) [١].

إعلم أنَّ التَّمييزَ قَدْ يُنْتَصَبُ بَعْدَ تَمَامِ الاسْمِ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الَّذِي قَالَ: إِنَّهُ مَفْرَدٌ <sup>(٣)</sup>، وَقَدْ يُنْصَبُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ وَمَا أَشْبَهَهُ <sup>(٤)</sup>، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ إِمَّا فاعِلٌ أَوْ <sup>(٥)</sup> مفعولٌ. ثُمَّ نُقِلَ الْفِعْلُ وَأُسْنِدَ إِلَى مُتَعَلِّقٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَنُصِبَ عَلَى التَّمييزِ مُبَالَغَةً فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ.

مِثَالُ الْأَوَّلِ: نَحْوُ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ عَمْرٌو شَحْمًا، وَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، فَالْأَصْلُ فِيهَا: تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ، وَتَفَقَّأَ شَحْمُ عَمْرٍو <sup>(٦)</sup>، وَطَابَ نَفْسُ زَيْدٍ، ثُمَّ أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ذِي الْعَرَقِ مُبَالَغَةً، وَنُصِبَ الْعَرَقُ تَمْيِيزًا.

وَمِثَالُ الثَّانِي: خَضَبْتُ زَيْدًا كَفًّا [وقوله تعالى: <sup>(٧)</sup> ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ <sup>(٨)</sup>، وَالْأَصْلُ: خَضَبْتُ كَفَّ زَيْدٍ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ، ثُمَّ نُقِلَ الْفِعْلُ، وَأَوْقَعَ عَلَى صَاحِبِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَمُلَايِسِهَا، اجراءً <sup>(٩)</sup> لِلْمُلَايِسِ الشَّيْءِ بِمَجْرَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَعَرَضَ لَهُ الْإِبْهَامُ فَبَيَّنَ بِمَا كَانَ مَفْعُولًا صَرِيحًا فِي الْأَصْلِ، فَخَرَجَ الْمَفْعُولُ

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ل: الكلام.

(٣) في ف: عن مفرد.

(٤) في ت، ع، ف، ل: يشبهه.

(٥) في ت، ع، ل: وأما.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ل: زيد.

(٧) ما بين المقتنين ليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٨) سورة القمر: ١٢.

(٩) في ت: أجرى.



الصريحُ هاهنا فَضْلَةٌ كما خَرَجَ الفاعلُ فَضْلَةً هناك، فانتصبَ تمييزاً.  
واعلم أن التمييزَ قد<sup>(١)</sup> يُنْقَلُ عن مُفْرَدٍ، وَقَدْ يُنْقَلُ عن جمعٍ. فَإِنْ نُقِلَ عَنْ مُفْرَدٍ  
بَقِيَ عَلَى إِفْرَادِهِ، نحو: طابَ زيدٌ نفساً.

وَإِنْ نُقِلَ عَنْ جَمْعٍ صَارَ تَقْدِيرُهُ جَمْعاً، وَجَازَ تَحْوِيلُهُ مُفْرَداً اكْتِفَاءً بِهِ عَنِ  
الْجَمْعِ، تَقُولُ: طِبْنَ نَفْساً. وَ<sup>(٢)</sup> قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾<sup>(٣)</sup>،  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾<sup>(٤)</sup>.

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَلنَرْجِعْ إِلَى الْمَتْنِ [وَأَقُولُ]<sup>(٥)</sup>.

قَوْلُهُ: (الثاني عن نسبة<sup>(٦)</sup>).

أَيْ: الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ التَّمْيِيزِ، وَهُوَ الَّذِي يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقَرَّ عَنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ.  
[وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ قَالَ: مِنْ قَبْلُ: (التَّمْيِيزُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ عَنْ  
ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ)<sup>(٨)</sup>] <sup>(٩)</sup>، وَهَاهُنَا قَالَ: الثَّانِي عَنْ نِسْبَةٍ، وَالنُّسْبَةُ لَا تَكُونُ ذَاتاً.

(١) (قد) ساقطة من ت، ل.

(٢) (الواو) ساقطة من ل.

(٣) سورة النساء: ٤.

(٤) سورة القمر: ١٢.

(٥) (الواو) زيادة من ت.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) زاد في ل في إصافه. ولا توجد هذه العبارة في المتن وإنما الموجود قوله: في جملة. انظر: مجموع مهابات  
المنور ٣٩٤

(٨) من كلام ابن الحاجب هو التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذاتٍ مذكورة أو مُقَدَّرَةٍ انظر ١: ٥٤٩  
من البحث، ومجموع مهابات المنور ٣٩٤

(٩) ما بين المقتضين زيادة من ت

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: فِي لَفْظِهِ تَسَاهُلٌ وَمَرَادُهُ أَنَّ التَّمْيِيزَ مَا <sup>(١)</sup> يَرْفَعُ  
الِإِبْهَامَ عَنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ فِي نَسْبَةٍ تَكُونُ تِلْكَ النِّسْبَةُ فِي جُمْلَةٍ أَوْ فِي مَا شَابَهُ الْجُمْلَةَ.  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: طَابَ زَيْدٌ أَبًا، لَيْسَ فِي الطَّيِّبِ وَلَا فِي زَيْدٍ إِبْهَامٌ بَلِ الْإِبْهَامُ  
فِي <sup>(٢)</sup> أَنَّ نِسْبَةَ الطَّيِّبِ إِلَيْهِ مِنْ أَيْ وَجْهِ، أَوْ فِي أَنَّ الطَّيِّبَ يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى زَيْدٍ  
ظَاهِرًا، وَفِي الْحَقِيقَةِ يَكُونُ مُنْتَسِبًا إِلَى مُتَعَلِّقِهِ، فَالْتَّمِيزُ يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنْ تِلْكَ الذَّاتِ.  
وَمِثَالُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النِّسْبَةُ فِي الْجُمْلَةِ قَوْلُنَا: طَابَ زَيْدٌ أَبًا، وَأَبُوَّةٌ، وَدَارًا،  
وَعِلْمًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِثَالُ مَا يَكُونُ فِي مُشَابِهِ الْجُمْلَةِ قَوْلُنَا: زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا، وَأَبُوَّةٌ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا  
مُشَابِهًا لِلْجُمْلَةِ، لِكَوْنِهِ <sup>(٣)</sup> اسْمٌ فَاعِلٌ <sup>(٤)</sup>، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مُشَابِهٌ لِلْجُمْلَةِ.  
وَمِثَالُ مَا يَكُونُ فِي الْإِضَافَةِ: أَعْجَبَنِي طَيِّبُ زَيْدٍ أَبًا، وَأَبُوَّةٌ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا.  
قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْمًا يَصِيحُّ جَعْلُهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ <sup>(٥)</sup>).

إِعْلَمَنَّ أَنَّ التَّمْيِيزَ فِي هَذَا الْقِسْمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً.  
فَإِنْ كَانَ اسْمًا، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَصْلُحَ بِأَنْ يَكُونَ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَصْلُحْ.

(١) ساقطة من ل.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ل: لكونها.

(٤) في ل: الفاعل.

(٥) (عنه) ليست في ع.

فإن صَلَحَ جَازَ أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَنْهُ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً {عَنْ مُتَعَلِّقٍ مَا  
انْتَصَبَ عَنْهُ، نَحْوُ: طَابَ زَيْدٌ أَبًا، فَالْأَبُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ [نَفْسُ<sup>(١)</sup> زَيْدٍ<sup>(٢)</sup>] وَيَصْلُحُ  
أَنْ يَكُونَ<sup>(٣)</sup> مُتَعَلِّقُ زَيْدٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَبًا لَهُ.

وإنْ لَمْ يَصْلُحْ لِأَنْ يَكُونَ عِبَارَةً {عَمَّا<sup>(٤)</sup> انتصب عنه، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ [لِلْمُتَعَلِّقِ  
مَا انتصب عنه]<sup>(٥)</sup> وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ تَمِيزًا عَنْهُ، نَحْوُ: طَابَ زَيْدٌ دَارًا.

قَوْلُهُ: {قَيْطَابُ بَيْنَ فِيهِمَا} [مَا قَصِدُ<sup>(٦)</sup>] إِلَّا أَنْ يَكُونَ جِنْسًا، إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ  
الْأَنْوَاعُ<sup>(٧)</sup>.

يَعْنِي قَيْطَابُ بَيْنَ / ٥٥ ظ / الْمُمِيزُ وَالْمُمِيزُ<sup>(٨)</sup>، فِي التَّمِيزِ<sup>(٩)</sup> الَّذِي يَكُونُ عِبَارَةً  
عَمَّا انتصب عنه، وَفِي التَّمِيزِ الَّذِي يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ مُتَعَلِّقٍ مَا انتصب عنه.  
مَثَلًا نَقُولُ: طَابَ زَيْدٌ أَبًا فَالْأَبُ هُوَ زَيْدٌ، وَطَابَ الزَّيْدَانِ أَبَوَيْنِ، وَطَابَ  
الزَّيْدُونَ أَبَاءً.

وَنَقُولُ أَيْضًا: إِذَا كَانَ الْأَبُ مُتَعَلِّقًا لِزَيْدٍ: طَابَ زَيْدٌ أَبًا، إِنْ قَصَدْتَ إِلَى أَبِي

(١) كلمة (نفس) ساقطة من ل، وفي ع: متعلقاً به.

(٢) في ل: زيدا.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٥) في ت، ف، ل: متعلقاً به.

(٦) ساقط من الأصل، ومن ف، ل.

(٧) في ع: إلى آخره.

(٨) في ز، ع: التمييز.

(٩) في التمييز ساقطة من ع.

زيد، وطاب زيد أبوين، إن قصدت إلى أب وأم، وطاب زيد آباء، إن قصدت إلى جماعة من آباءه.

هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ جِنْسًا، أَمَّا إِذَا كَانَ جِنْسًا فَإِنَّهُ لَا يُطَابِقُ تَقُولُ: طَابَ زَيْدٌ عِلْمًا وَأَبَوَةً، وَطَابَ الزَّيْدَانِ عِلْمًا، وَطَابَ الزَّيْدُونَ عِلْمًا وَأَبَوَةً<sup>(١)</sup> إِلَّا إِذَا قَصَدْتَ الْأَنْوَاعَ الْمُخْتَلِفَةَ فَيُطَابِقُ بَيْنَ التَّمْيِيزِ وَبَيْنَ مَا قُصِدَ، فَيَقَالُ: طَابَ زَيْدٌ عِلْمَيْنِ أَوْ عُلُومًا عَلَى حَسَبِ الْقَصْدِ.

(١) هنا تعليق على حاشية ت يقع في الصفحة ٦٠، وجاء فيه:

فإن قيل في عبارة الكتاب نظر لأن قوله: «إلا أن يكون جنسًا» مستثنى من قوله: «ما يطابق فيها ما قصد»، والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الأول، فيكون معناه فيطابق التمييز في صورتين ما قصد، إلا أن يكون التمييز جنسًا، إلا أن يقصد الأنواع، فإنه يطابق ما قصد. وفساده ظاهر، لأن الاستثناء الأول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس، والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس، وجوابه: أننا لا نسلم استحالة، فإن الأول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس، إذا قصد الأنواع المختلفة، والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع، إذا قصد الأنواع المختلفة.

فإن قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس، إلا مع قصد الأنواع المختلفة، فيلزم المهدور. قلنا: لا نسلم ذلك لكثرة آحاد نوع واحد من الجنس فيجوز أن يقصد إثنان أو ثلاثة من آحاد ذلك النوع مع أنه لا يثنى ولا يجمع، وحينئذ لا يطابق التمييز لما قصد. فإن قيل: لم لا يطابق التمييز ما قصد من أفراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد أنواع جنس واحد؟

قلنا: لاتحاد أفراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض والشخصات، واختلاف أنواع الجنس الواحد في الحقائق، فجاز إطلاق الجنس مفرداً على أفراد نوع واحد، إذا قصد الاتحاد في الحقيقة ولم يجر إطلاق الجنس مفرداً على أنواع جنس واحد إذا قصدت، لاختلافها في الحقائق - متوسط).

وهذا التعليق على حاشية الأصل صفحة ٥٥ ط. ٥٦، وينتهي بكلمة: (المختصر) مكان: (متوسط).

والمختصر والمتوسط من أسماء الوافية. والنص مأخوذ من الوافية: ٣٠٠ - ٣٠١.

قوله: (وَإِنْ كَانَ صِفَةً كَانَتْ لَهُ وَطِيقَةً).

إشارة إلى القسم الثاني من تمييز هذا القسم، وهو أن يكون صفة، فالشرط فيه أن يكون عبارة عما انتصب عنه، ومطابقاً له، نحو: لله دُرَّةُ فَارِسًا، فالفَارِسُ في المعنى هو الضمير، وحينئذٍ يجب مطابقتها له، تقول: لله دُرَّةُ فَارِسًا، ودُرَّتُهُمَا فَارِسِينَ ودُرَّتُهُمَا فَوَارِسَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: [إِنَّهُ حَالٌ لَامْتِنَاعٍ وَقَوَعِ الصِّفَةِ تَمْيِيزاً عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ] <sup>(١)</sup> - وَمِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ - : [إِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الصِّفَةُ حَالاً، وَالْمَعْنَى التَّعَجُّبُ فِي حَالِ كَوْنِهِ فَارِسًا، لَكِنَّ الصَّحِيحَ] <sup>(٢)</sup> [أَنَّهُ تَمْيِيزٌ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزاً يُلْزَمُ الْمَدْحُ مُطْلَقاً سِوَاهُ حَالِ كَوْنِهِ فَارِسًا أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ حَالاً لَا يُلْزَمُ الْمَدْحُ حَالِ كَوْنِهِ فَارِسًا، وَلَمْ يُلْزَمْ فِي غَيْرِهَا، [وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْمَدْحُ مُطْلَقاً] <sup>(٣)</sup>.

## هل يتقدم التمييز على عامله؟

قوله: (وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ [وَالْأَصَحُّ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ] خِلَافاً لِلْمَازِنِ

(١) ما بين المعفتين ساقط من ف.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

(٣) ما بين المعفتين ساقط من ل.

والمُبرِّد<sup>(١)</sup>.

إعلم أنَّ عامِلَ التَّمْيِيزِ إمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا.  
فَإِنْ كَانَ اسْمًا، فَبِالِاتِّفَاقِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، لِضَعْفِ عَامِلِهِ.  
وَإِنْ كَانَ فِعْلًا، فَسَيَبُوهُ، وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى امْتِنَاعِ تَقَدُّمِهِ عَلَى عَامِلِهِ<sup>(٢)</sup>،  
وَالْمَازِي وَالْمَبْرَدُ وَاتَّبَاعُهُمَا عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِهِ<sup>(٣)</sup>، لِكَوْنِهِ فِعْلًا، وَالْفِعْلُ قَوِيٌّ فِي<sup>(٤)</sup>  
الْعَمَلِ، وَلَقَوْلِ<sup>(٥)</sup> الشَّاعِرِ:  
أَتَهَجِّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ<sup>(٦)</sup> حَبِيبَهَا

وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ<sup>(٧)</sup>  
وَاسْتَدَلَّ سَيَبُوهُ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ بِأَنَّ التَّمْيِيزَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ  
إِذَا قُلْتَ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، فَعَنَاهُ: طَابَ نَفْسُ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ إِلَى قَوْلِنَا: طَابَ

(١) في الأصل، وفي ز، ع: إلى آخره.

(٢) الكتاب ١: ١٠٥. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٣، والمجم ٤: ٧١.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣: ٣٦: «تقول: راكباً جاء زيد، لأنَّ العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً، وهذا رأي المازني. ينظر الإنصاف ٢: ٤٤٥.

(٤) ساقط من: ت، ل.

(٥) في الأصل، وفي ز، ف، ل: ويقول.

(٦) في ل: للفراق.

(٧) للمخبل السعدي، وينسب إلى أعشى همدان، وقيس بن معاذ، ويروي (سلمى) مكان (ليلى) و(الفراق)

مكان (بالفراق) و(كان) مكان (كاد) و(يطيب) مكان (تطيب). المقتضب ٣: ٣٧. والخصائص ٢: ٢٨٤.

وتحصيل عين الذهب على حاشية الكتاب ١: ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٣، والمجم ٤: ٧١.

وشواهد العماني على حاشية الأثموني ٢: ٢٠١.

زيدٌ نفساً، يضرب من التأكيد والمبالغة<sup>(١)</sup>. وإذا كان فاعلاً في المعنى، فكما لا يتقدم  
 الفاعل على الفعل، فكذلك لم يتقدم عليه، وهو ضعيف لأنه يستدعي<sup>(٢)</sup> جواز  
 تقدمه إذا لم يكن فاعلاً في المعنى<sup>(٣)</sup>. اللهم إلا أن يقال: إنه لم يتقدم عليه إذا كان فاعلاً  
 في المعنى لما ذكره، ولم يتقدم عليه أيضاً إذا لم يكن فاعلاً في المعنى إطراداً<sup>(٤)</sup> للباب،  
 والأولى أن يقال: إنما لم يتقدم لأنه مفسر ومبين لما أجمل في المميز، فأشبهه الصفة،  
 وكما أن الصفة لم تتقدم على الموصوف، فكذلك لم يتقدم التمييز على المميز أو نقول:  
 إنه مفسر، والمفسر لا يتقدم على المفسر، أو نقول: إنه<sup>(٥)</sup> شبه الفرع بالأصل، لأن  
 الأصل في التمييز إنما هو العدل، فكما لا يجوز: درهما عشرون، لا يجوز: نفساً طاب  
 زيد.

والجواب عن الأول من كلام المجوزين: أن<sup>(٦)</sup> نقول: سلّمنا أن عاملة فعل،  
 والفعل قوي العمل، لكن المانع موجود يمتنع من<sup>(٧)</sup> تقدمه عليه، وهو ما ذكرناه،  
 وعن الشعر أن الرواية:

وما كاد نفسي بالفراق تطيب<sup>(٨)</sup>

(١) الكتاب ١: ١٠٥.

(٢) في ف: لا يستدعي.

(٣) في ف: للمعنى.

(٤) في ز، ع: طرداً.

(٥) ساقطة من ع، ل.

(٦) في ل: أنا.

(٧) ساقطة من ع، ل.

(٨) تخدم الشاهد في ١: ٥٦٣.

هَكَذَا نَقَلَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّازُ<sup>(١)</sup>، وَحِينَئِذٍ لَمْ تَتِمَّ حُجَّتُهُمْ عَلَى أَنَّهُ شَاذٌ قَلِيلٌ<sup>(٢)</sup> لَا يَثْبُتُ بِهِ الْأَصْلُ.

### المستثنى

قَوْلُهُ: (الْمُسْتَثْنَى مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ).

اعْلَمْ أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مُشْتَقٌّ مِنْ ثَبِتِ فُلَانًا عَنِ الْأَمْرِ وَثَانِيَّتُهُ، إِذَا صَرَفْتُهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>، وَالْمُسْتَثْنَى مَصْرُوفٌ<sup>(٤)</sup> ٥٦ / وَ / عَنْ خَبَرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ مُشْتَقٌّ مِنْ ثَبِتِ الشَّيْءِ إِذَا ضَاعَفْتُهُ، فَسُمِّيَ الِاسْتِثْنَاءُ اسْتِثْنَاءً، لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُضَاعَفٌ بِالثَّانِي، فَإِنْ كَانَ مُنْفِيًّا، كَانَ مُضَاعَفًا بِالِاثْبَاتِ.

قَوْلُهُ: (الْمُتَّصِلُ الْمَخْرُجُ [مِنْ مُتَعَدِّدٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بِإِلَّا وَأَخَوَاتِهَا، وَالْمُنْقَطِعُ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا غَيْرُ مُخْرَجٍ]<sup>(٥)</sup>).

اعْلَمْ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى الْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي أُخْرِجَ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ لَفْظًا، نَحْوُ: جَاءَنِي الرِّجَالُ إِلَّا زَيْدًا، أَوْ مَعْنَى، نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فَإِنَّ الْأَوَّلَ، أَعْنَى الرِّجَالَ، مُتَعَدِّدٌ لَفْظًا، لِكَوْنِهِ جَمْعُ رَجُلٍ، وَالثَّانِي، أَعْنَى الْقَوْمَ، لَيْسَ بِمُتَعَدِّدٍ لَفْظًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ

(١) المنهاض ٢: ٣٨٤.

(٢) زيادة من ت، ع، ف.

(٣) (عنه) ساقطة من ل. والتعريف في شرح الفصل لابن يمش ٢: ٧٥ - ٧٦.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) في ع: إلى آخره.



يُجمع لِمَقَرَّةٍ، وَلَكِنَّهُ مُتَعَدَّدٌ مَعْنَى لَوْ قَوَّيْهِ عَلَى كَثِيرِينَ [، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَامِلُ  
(فِي) <sup>(١)</sup> لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، هُوَ الْمُتَعَدَّدُ <sup>(٢)</sup>، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: لَفْظاً أَوْ مَعْنَى <sup>(٣)</sup>،  
نَفْسُ الْمُسْتَشْنَى دُونَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، وَيَكُونُ نَصَبُ لَفْظاً أَوْ مَعْنَى بِقَوْلِهِ: الْمُخْرَجُ، فَإِنَّ  
زَيْدًا فِي قَوْلِنَا: جَاءَ فِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا مُخْرَجٌ لَفْظاً [، وَقَدْ يَكُونُ الْمُسْتَشْنَى غَيْرَ مُخْرَجٍ  
لَفْظاً <sup>(٤)</sup> [وَلَكِنَّهُ مُخْرَجٌ] <sup>(٥)</sup> مَعْنَى، نَحْوُ: جَاءَ فِي زَيْدٍ لَيْسَ غَيْرُ أَوْ <sup>(٦)</sup> لَيْسَ إِلَّا.  
وَالْمُسْتَشْنَى الْمُنْقَطِعُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَ إِلَّا وَأَخَوَاتِهَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ  
مُخْرَجاً.

و <sup>(٧)</sup> يَظْهَرُ مِنْ هَذَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَمَيَّزُ عَنْ صَاحِبِهِ بِالْإِخْرَاجِ وَعَدَمِهِ.  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي أُخْرِجَ مِنَ الْجِنْسِ وَالْمُنْقَطِعُ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.  
وَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدَهُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُسْتَشْنَى مُتَّصِلاً إِذَا كَانَ  
مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْمٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ، نَحْوُ: جَاءَ فِي الْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ بِالْإِتْفَاقِ.  
وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ <sup>(٨)</sup> قَوْلَهُ تَعَالَى: هَلْوَ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا <sup>(٩)</sup>

(١) في ت: فيه.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز، ع، ف.

(٣) النص عند ابن الحاجب: أو تقديرًا. مجموع مهبّات المتن: ٣٩٥، وقد تقدّمت العبارة.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل. وكلمة (لفظاً) ساقطة من ز.

(٥) في ت، ع، ل: بل يكون مخرجاً، وما بين المعقتين ساقط من ز.

(٦) في ت، ل: و.

(٧) (الواو) ساقطة من ل.

(٨) ساقطة من الأصل ومن ز، ف.

(٩) سورة الأنبياء: ٢٢.

مُسْتَلْزِمٌ لِنَقْضِ أَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ <sup>(١)</sup>، لَأَنَّ قَوْلَهُ: (إِلَّا اللَّهُ) لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُخْرَجاً أَوْ لَا يَكُونَ <sup>(٢)</sup>، فَإِنْ كَانَ مُخْرَجاً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَثْنًى مُتَّصِلاً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِإِجْمَاعِهِمْ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجاً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ <sup>(٣)</sup> مُنْقَطِعاً لِكُونِهِ مَذْكُوراً بَعْدَ إِلَّا غَيْرَ مُخْرَجٍ حِينَئِذٍ، لَكِنَّهُ <sup>(٤)</sup> لَيْسَ بِمُسْتَثْنًى عِنْدَهُمْ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ تُقْضَى <sup>(٥)</sup> أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، فَإِذَا لَوَّزَادَ فِيهِ قَيْداً آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ <sup>(٦)</sup>: وَالْمُنْقَطِعُ هُوَ <sup>(٧)</sup> الْمَذْكُورُ بَعْدَ إِلَّا وَأَخَوَاتِهَا غَيْرَ الصُّفَةِ لَمْ يَرِدِ النِّقْضُ بِأَمْثَالِهِ <sup>(٨)</sup>.

ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ <sup>(٩)</sup>: لَا يُمَكِّنُ تَعْرِيفُ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ <sup>(١٠)</sup> بِحَدِّ وَاحِدٍ إِلَّا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ <sup>(١١)</sup>: الْمُسْتَثْنَى هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ إِلَّا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُخْرَجاً بِمَا قَبْلَهُ.

(١) في ت: الجزئين.

(٢) في ت، ع، ف، ل: لم يكن.

(٣) (أن يكون) ساقط من ع.

(٤) في ت: لكونه.

(٥) في ع: لزِمَ نقض، وفي ف: لزِمَ.

(٦) في ل: يقال.

(٧) زيادة من ع، ف، ل.

(٨) في ع: في أمثاله.

(٩) شرح الكافية لابن الحاجب: ٤٣.

(١٠) في الأصل وفي ز: والنفصل.

(١١) في ع: يقول.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُمكنُ تعريفه بِمَحْدٍّ وَاحِدٍ، [مِنْ جِهَةٍ اعْتِبَارٍ] <sup>(١)</sup> الْمَعْنَى وَهُوَ أَنَّ <sup>(٢)</sup>  
يُقَالُ: الْمُسْتَشْنَى: هُوَ بَعْضُ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ وَضِعاً أَوْ مُصَاحِبٌ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ  
غَالِباً، الْمُخْرَجُ عَمَّا حُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ بِإِلَّا أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهَا، فَإِنَّ الْمُسْتَشْنَى الْمُنْقَطِعُ، وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ بَعْضُ مَدلولِ اللَّفْظِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَضِعاً الْمُخْرَجُ عَمَّا <sup>(٣)</sup> حُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ  
و <sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ مُصَاحِبَ مَدلولِ اللَّفْظِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فِي الْغَالِبِ الْمَخْرَجِ عَمَّا حُكِمَ بِهِ  
عَلَيْهِ، وَإِلَّا <sup>(٥)</sup> فَلَا يُسْتَشْنَى مِنَ الْأَلْفَافِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْعُقْلَاءِ إِلَّا مَا هُوَ مَا لَوْفٌ  
وَمُصَاحِبٌ [لَهُمْ غَالِباً كَالْوَتْدِ وَالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ، حَتَّى لَوْ قُلْتَ: مَا فِي الدَّارِ <sup>(٦)</sup> أَحَدٌ إِلَّا  
الْحَيَّةُ <sup>(٧)</sup>] أَوْ مَا شَابَهَهَا <sup>(٨)</sup> لَمْ يَجْزُ عِنْدَهُمْ <sup>(٩)</sup>، ذَكَرَهُ أَبُو الْفَتْحِ <sup>(١٠)</sup>.

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُخْرَجاً، لَكِنَّ أَحَدَهُمَا بَعْضُ مَا يَتَنَاوَلُهُ لَفْظٌ <sup>(١١)</sup>

(١) في ت، ل: باعتبار.

(٢) كلمة (أن) ليست في ز.

(٣) في ل: بما.

(٤) (الواو) زائدة.

(٥) في الأصل وفي ت، ز، ع: أولاً.

(٦) في ع، ل: بالدار.

(٧) في ل: حية.

(٨) ما بين المعقنين ساقط من ت.

(٩) في ت، ع، ف: يشبهها، وفي ز: يشابهها.

(١٠) في الأصل: عنده.

(١١) قال أبو الفتح بن جني في اللعم: ١٤١: (فإن كان ما بعدها - بعد إلا - ليس من جنس ما قبلها، فالتصنيف هو الباب على كل حال تقول: ما بالدار أحد إلا وتدا، وما مررت بأحد إلا حماراً).

(١٢) في ف: اللفظ.

المُسْتَثْنَى مِنْهُ [، وَالْآخَرُ مُصَاحِبٌ مَا يَتَنَاوَلُهُ لَفْظُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ<sup>(١)</sup>].  
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اخْرَاجَ الْمُسْتَثْنَى، إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِذَا كَانَ لَفْظُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ  
مَتَنَاوَلًا لَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُنْقَطِعَ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَاذَا لَمْ يَكُنْ مُخْرَجًا.  
وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ مُخْرَجٌ مِنَ الْمَجْمُوعِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَمِنْ الْمَصَاحِبِ لَهُ،  
وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُمَكِّنُ إِخْرَاجَهُ عَنْهُ، لِكُونِهِ دَاخِلًا فِيهِ.  
ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ فِي تَعْرِيفِ / ٥٦ ظ / الِاسْتِثْنَاءِ أَقْوَالَ:  
أَحَدُهَا<sup>(٢)</sup>، أَنَّهُ مُبَيَّنٌ لِفَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ<sup>(٣)</sup>.  
وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ وَجُوهٌ:  
أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرُوهُ لَزِمَ أَنْ يُرِيدَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْعَشْرَةِ تِسْعَةً، فِي قَوْلِهِ:  
إِفْلَانٍ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا وَاحِدًا، وَهُوَ بَاطِلٌ، لَكُونِ الْعَشْرَةِ مَنْصُوصَةً فِي مَذْلُوبِهَا، وَهُوَ  
الْمَحْمُوسَتَانِ.  
وَالثَّانِي<sup>(٤)</sup>، أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لَمْ يَكُنِ الِاسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجًا، وَهُوَ بَاطِلٌ بِاجْمَاعِ  
النَّحْوِيِّينَ.  
وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ، أَنَّهُ مَنْقُوضٌ بِالصِّفَةِ وَبِبَعْضِ الْأَبْدَالِ لِكُونِهَا مُبَيَّنَةً أَيْضًا  
لِفَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ.

(١) ما بين المقتنين ساقط من ت.

(٢) في ف: أحدها.

(٣) (منه) ساقطة من ت، ع، ل.

(٤) في ز، ف: والوجه الثاني.

والقول الثاني من الأقوال<sup>(١)</sup>: أَنَّ الْمُسْتَنَى وَالْمُسْتَنَى مِنْهُ وَآلَةُ الاستثناء  
جميعاً بمعنى واحدٍ من غير أن يُقدَّر لكل واحدٍ معنى، أي: كأنَّهُ وُضِعَ لِمَعْنَى التَّسْعَةِ  
عبارتان أحدهما: التسعة والثانية: عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا<sup>(٢)</sup>.

ثم الذي يدلُّ على ضَعْفِ هَذَا الْقَوْلِ وَجُوهٌ ثَلَاثَةٌ:

الأوَّلُ<sup>(٣)</sup>: فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُرِدِ الْمُتَكَلِّمُ بِكُلِّ<sup>(٤)</sup> وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَاءِ قَوْلِهِ:  
علي<sup>(٥)</sup> عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا معنى، وهو باطلٌ، لأنَّا<sup>(٦)</sup> نَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِالْعَشْرَةِ معنى،  
وبالْوَاحِدِ معنى.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الاستثناءُ إِخْرَاجًا، لَكِنَّهُ إِخْرَاجٌ  
بِإِجْمَاعِ النُّحَوِيِّينَ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ يَلْزَمُ<sup>(٧)</sup> وَضْعُ الْكَلِمَاتِ الْمُرَكَّبَةِ لِمَعْنَى  
مُعَرَّبٍ<sup>(٨)</sup> فِي وَسْطِهَا وَهُوَ مَعْلُومُ الانْتِفَاءِ مِنْ لُغَتِهِمْ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ مِنَ الْأَقْوَالِ: إِنَّهُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ بِإِلَّا أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهَا.

(١) هي في تعريف الاستثناء.

(٢) في الأصل وفي ت، ف: واحدة، وفي ل: واحد.

(٣) في ز: أحدهما، وفي ع، ف: أما الأول، وما أثبتناه فن الأصل وكذلك من ت، ل.

(٤) في ت، ل: لكل.

(٥) في ت، ل: عندي.

(٦) في ل: لا.

(٧) في ل: للزم.

(٨) في ل: يعرب.

وَهُوَ الصَّحِيحُ.

لَا يُقَالُ: إِنَّهُ مُسْتَلْزَمٌ لِلتَّنَاقُضِ، فَيَكُونُ مُحَالًا.

أَمَّا أَوَّلًا<sup>(١)</sup>: فَلأنَّهُ لَوْ كَانَ إِخْرَاجًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى دَاخِلًا فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لِيُمْكِنَ الْإِخْرَاجُ، وَإِذَا كَانَ دَاخِلًا فِيهِ، كَانَ الْحُكْمُ الَّذِي حُكِمَ بِهِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مُتَنَاوِلًا لَهُ، وَإِذَا أُخْرِجَ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ مُتَنَاوِلًا لَهُ، فَيَلْزَمُ التَّنَاقُضُ. لَآتَا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ دَاخِلًا فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، يَلْزَمُ التَّنَاقُضُ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ التَّنَاقُضُ أَنْ لَوْ كَانَ دَاخِلًا فِيهِ حِينَ حُكِمَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِيهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَفْرَادِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ بِالْإِسْنَادِ فَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُ الْمُسْتَثْنَى فِي النِّيَّةِ<sup>(٢)</sup> حُكِمَ<sup>(٣)</sup> بِالْإِسْنَادِ بَعْدَ تَقْدِيرِ الْإِخْرَاجِ، وَلِهَذَا لَا<sup>(٤)</sup> يَحْكُمُ مَنْ كَانَ عَالِمًا بِلَفْظِ الْعَرَبِ عَلَى كَلَامٍ مَتَكَلِّمٍ بِالْإِسْنَادِ، إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِانْقِطَاعِ كَلَامِهِ.

### عامل المستثنى

ثُمَّ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُسْتَثْنَى أَيُّ شَيْءٍ هُوَ.

فَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ الْعَامِلُ فِيهِ<sup>(٥)</sup> الْفِعْلُ<sup>(٦)</sup> بِوَسْطَةِ<sup>(٧)</sup> إِلَّا<sup>(٨)</sup>، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَقْوَى بِالْإِلَّا

(١) في ع، ف، ل: الأول، وفي ت: الأول.

(٢) في ت، ل: النية.

(٣) في ل: يحكم.

(٤) في ت، ع، ل: لم.

(٥) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) الإيضاح ١: ٥١، المسألة ٣٤.

فَتَعَدَّى إِلَيْهِ كَمَا تَعَدَّى الْفِعْلُ اللَّازِمُ بِحَرْفِ الْجَرِّ وَالْوَاوِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ.  
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ إِلَّا بِمَعْنَى اسْتِثْنَاءٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ  
كَذَلِكَ لَوَجَبَ النَّصَبُ فِي الْمُسْتَثْنَى، لَكِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الرِّفْعِ، وَ<sup>(١)</sup>لِأَنَّ النَّصَبَ  
جَائِزٌ فِي غَيْرِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ<sup>(٤)</sup>: إِلَّا مَرْكَبَةٌ مِنْ: (إِنَّ) وَ (لَا) فَتَنْصِبُهُ فِي الْإِيجَابِ بِاعْتِبَارِ (إِنَّ)،  
وَرَفَعَهُ فِي النَّفْيِ بِاعْتِبَارِ (لَا)، وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ لَا  
فَائِدَةَ [فِي ذِكْرِهَا]<sup>(٥)</sup>، فَلْتَعَرَّضْ عَنْهَا.

## أحكام الاستثناء

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ إِلَّا غَيْرِ الصُّفَةِ).

(١) (الواو) ساقطة من الأصل.

(٢) في سائر النسخ: من غير.

(٣) ذكر ذلك الرضي وقد نسب ابن الأنباري هذا المذهب إلى المبرد والزجاج لكن كلام المبرد في الكامل  
والمقتضب يفيد أَنَّ الناصب هو الفعل المحذوف و(إِلَّا) دليل وبدل منه وليس (إِلَّا) عمل في المستثنى.

الكامل ٢: ٨٩، والمقتضب ٤: ٣٩٠، والإنصاف ١: ١٥٠، المسألة ٣٤، والكافية - شرح الرضي

١: ٢٢٦.

(٤) الإنصاف ١: ١٥٠، المسألة ٣٤.

(٥) في ف: فيها.

أي: والمستثنى منصوب. اعلم أن المستثنى قد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً، وقد يكون مرفوعاً، والمنصوب قد يكون واجب النصب، وقد لا يكون. فالواجب النصب في مواضع:

أحدها: أن يكون بعد إلا غير الصفة في كلام موجب، نحو: جاءني القوم إلا زيدا، والمراد من الموجب ما لا يكون نفيًا / ٥٧ و /، ولا استفهاماً، ولا نهياً، وأما التخصيص فحكمه عند الجمهور حكم الإيجاب، فلا يجوز فيه البدل، تقول: هَلَا قام القوم إلا زيدا، بالنصب فقط.

وأجاز البدل أبو اسحاق فيه، وقال: إنه كاستفهام، وإنما وجب النصب ولم يجز البدل لفساد المعنى، إذ البدل منه يجب أن يكون في حكم الساقط، وإذا أسقط<sup>(١)</sup> القوم، بقي: جاءني إلا زيدا، وهو محال لكون معناه حينئذ أن جميع الناس جاءوني إلا زيدا، فإذا بطل البدل وجب<sup>(٢)</sup> النصب [فناصبه فعل، إن كان هناك فعل أو معنى مستنبط من الجملة إن لم يكن فعل، نحو: القوم اخوتك إلا زيدا]<sup>(٣)</sup> والرجال عندك إلا بكرة.

وإنما قيد إلا<sup>(٤)</sup> بغير الصفة، لأنها لو كانت للصفة لكان ما بعدها معرباً

بأعراب متبوعه.

(١) في ف: سقط.

(٢) في ت، ف، ل: تعين.

(٣) ما بين المقتنين ساقط من ل.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.



واعلم أنه لو قال: وهو منصوب إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجب،  
أو بما يجري مجراه، لكان أصوب ليدخل فيه مثل قولنا: ما أكل أحد إلا الخبز، إلا  
زيداً لأنه يجب فيه النصب أيضاً، إذ المعنى: كل الناس أكل الخبز إلا زيداً.  
والثاني<sup>(١)</sup>: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه كقول الكمي:  
فإلي إلا آل أحمد شيعة

ومالي إلا مذهب الحق مذهب<sup>(٢)</sup>

وإنما وجب النصب في مثل هذه لأنه لولاه لكان:  
إما بدلاً وإما صفة، وكل واحد منهما غير جائز، لامتناع تقدم البدل على  
المبدل منه، والصفة على الموصوف، و<sup>(٣)</sup>أما البدل فلأنه، إنما أتى به للتوطئة والتأكيد  
فلو قدم على المبدل منه لانتقض هذا الغرض.  
وأما الصفة فلأنها مبيّنة للموصوف، وتقديم المبيّن على المبيّن خارج عن  
القياس.

واعلم أنه إذا تقدم على صفة المستثنى منه، ولم يتقدم عليه نفسه، نحو: ما  
أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، ففيه خلاف، والأكثر أن على أنه يجب النصب،

(١) عطف على قوله: أحدها. في أول أحكام الاستثناء.

(٢) البيت من إحدى هاشميات الكمي المشهورة وفيها:

ومالي إلا مشعب الحق مشعب

ينظر: شرح الهاشميات، مطبعة التمدن بمصر، ط ٣: ٣٩، والمقتضب ٤: ٣٩٨، والكامل ٢: ٩٠.

والأغاني ١٥: ١٢٤، وحاشية الصبان على الأشموني ٢: ١٤٩، والخزانة ٣: ٣١٤.

(٣) (الوار) ليس في ت، ع، ف.

وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup>، بَلْ يَجُوزُ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْمَازِنِ لَمْ يُجَوِّزْ إِلَّا النَّصْبَ<sup>(٢)</sup>، وَيَقُولُ: إِنَّ الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى، وَتَقْدُّمُ الْمُسْتَثْنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ [كَتَقْدِيمِهِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ]<sup>(٣)</sup>.

وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ الْأَوَّلُونَ، إِذِ<sup>(٤)</sup> الْمَوْصُوفُ، أَعْنَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَقَعَ مَوْقِعَهُ، فَحَقُّ صِفَتِهِ التَّقْدِيمُ، لَا حَقُّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ التَّأْخِيرُ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى<sup>(٥)</sup> مُنْقَطِعاً، نَحْوُ: لَا قَائِمٌ إِلَّا قَاعِدًا، وَنَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا.

وَأَمَّا وَجَبَ النَّصْبُ لِعِتْدَارِ الْبَدَلِ<sup>(٦)</sup>، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَدَلًا لَكَانَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ<sup>(٧)</sup>، [لَأَنَّ الْبَدَلَ بَعْدَ إِلَّا لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ]<sup>(٨)</sup> إِذِ الْحِمَارُ لَا يَكُونُ بَعْضًا مِنَ الْقَوْمِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا عَاصِمَ

(١) قَالَ سَيَبَوِيهِ: فَإِنْ قُلْتُ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا عَمْرُو خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا عَمْرُو خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، كَانَ الرِّفْعُ وَالْجَرُّ جَائِزَيْنِ وَحَسُنَ الْبَدَلُ. كِتَابُ سَيَبَوِيهِ - تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ ٢: ٣٣٦.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: التَّعْلِيلَةُ رَقْمُ (٢).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٤) فِي ف: إِذَا.

(٥) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ.

(٦) عَلَى حَاشِيَةِ الْأَصْلِ التَّعْلِيلُ التَّالِي: (لَا مَتَنَاعُ كَوْنُهُ أَحَدَ الْإِبْدَالِ الْأَرْبَعَةِ أَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى فَمُظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَتَنَاعُ بَدَلِ الْفُلْطِ فَلَمَّصْدُورُهُ عَنْ قَصْدٍ وَإِرَادَةٍ، وَعَدَمُ كَوْنِ بَدَلِ الْفُلْطِ كَذَلِكَ، وَلَا مَتَنَاعُ كَوْنِهِ صِفَةً، لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ بِالصِّفَةِ هَاهُنَا. مَخْتَصَرًا). وَهَذَا النَّصُّ مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَاقِفَةِ: ٣٠٩.

(٧) انْظُرْ ١: ١١٩.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

أَلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ<sup>(١)</sup> [فَبِإِنَّ مَنْ رَحِمَ]<sup>(٢)</sup> مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ:  
«لَا عَاصِمَ»<sup>(٣)</sup> وَهُوَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ لِأَنَّ «مَنْ رَحِمَ»<sup>(٤)</sup> مَعْصُومٌ.  
هذا عند الأكثرين، أمّا عند بعضهم، وهُم<sup>(٥)</sup> بنو تميم<sup>(٦)</sup> فقد يجوزُ البَدَلُ ولهذا

قَالَ: (أَوْ مَنْقَطَعاً فِي<sup>(٧)</sup> الْأَكْثَرِ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ      إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَلَيْسُ<sup>(٨)</sup>  
فَالْيَعَافِيرُ وَالْأَلَيْسُ بَدَلَانِ<sup>(٩)</sup> مِنْ أُنَيْسٍ، وَالْأُنَيْسُ لَا يَتَنَاوَلُهُمَا.

(١) سورة هود: ٤٣.

(٢) ما بين المقتتين ليس في الأصل ولا في ز.

(٣) سورة هود: ٤٣.

(٤) سورة هود: ٤٣.

(٥) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: هو.

(٦) الكتاب ١: ٣٦٥.

(٧) في ل: عند.

(٨) الرجز لجران العود، وما في الديوان كالأتي:

يَعْتَسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجَرُوسُ	قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لَيْسُ
بَسَابِئاً لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ	الذُّبُّ أَوْ ذُو لَبْدٍ هَمُوسُ
وَبَقَرٌ مُسَلَّمٌ كَنُوسُ	إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَلَيْسُ

اللميس: المرأة اللينة اللبس، يعتس: يطلب ما يأكل، الجروس: الميصوت مأخوذ من الجرس،

والسبابس: جميع يسبس وهو القفر، واليعافير: جمع يعفور - بفتح الياء وضمها. الظبي بلون القراب

والعيس: البهاض استعير للإبل ولبقرة الوحش. ديوان جران العود - طبع دار الكتب: ٥٢، والكتاب ١:

١٣٣ و ٢٦٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١: ٢٨٨ و ٣١١ و ٤٧٩ و ١٥: ٢.

(٩) في ت، ف، ل: بدل.

وأجاب الأولون عنه بأنه لما كان اليعافير والعيس مجاورين هذا<sup>(١)</sup> المكان صارا أنيسين له فكان الأنيس متناولاً لهما، فلم يكن منقطعاً.

واعلم أن بني تميم يقولون: ما بالدار أحد إلا فرس بالرفع على البدل من أحد، ووجهه<sup>(٢)</sup> أنهم أرادوا ما بالدار شيء إلا فرس، فجاز إبدال فرس من شيء<sup>(٣)</sup>.

ثم أنهم<sup>(٤)</sup> أقاموا الخاص<sup>(٥)</sup>، وهو أحد مقام العام، وهو شيء، لاستلزام الخاص العام، ولصحة إطلاق الخاص على العام، فأبدلوا فرساً من أحد على هذا التأويل، وأنهم أبدلوا منه<sup>(٦)</sup> على ٥٧ ظ / تقدير حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنهم قالوا: ما بالدار توابع<sup>(٧)</sup> أحد إلا فرس.

واعلم أن سيبويه قال: من الاستثناء المنقطع ما لا يجوز فيه البدل على لغة بني تميم، لامتناع حذف المستثنى<sup>(٨)</sup> منه فيه<sup>(٩)</sup>، نحو: ما ضر إلا ما نفع، ف (ما)

(١) في ت، ز، ع، ف: لهذا، وفي ل: ولهذا.

(٢) في ف: ووجه.

(٣) الكتاب ٢: ٣٦٤.

(٤) (انهم) ساقطة من ع.

(٥) في ع، ف: اللفظ الخاص.

(٦) في ف: منهم.

(٧) كلمة (توابع) ساقطة من الأصل، ومن ز، ف.

(٨) كلمة (بني) ساقطة من ت، ف، ل.

(٩) هو في الكتاب ١: ٣٦٦ - ٣٦٧، تحت عنوان: هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن.

(١٠) ساقطة من ز.

الأولى نافية، و(ما) الثانية مُصَدِّرِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمُسْتَثْنَى الْمُنْقَطِعِ، وَفَاعِلُ ضَرٍّ مُضَمَّرٌ تَقْدِيرُهُ مَا ضَرَّ زَيْدًا إِلَّا النَّفْعُ، فَالضَّمِيرُ فِي ضَرٍّ يَعُودُ إِلَى مُتَقَدِّمٍ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي: مَا<sup>(١)</sup> زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ.

والرابع: بَعْدَ عَدَا وَخَلَا، نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا.

وَأَمَّا وَجِبَ النَّصْبُ لِكُونِهَا فَعْلَيْنِ لِفَاعِلٍ مُضَمَّرٍ وَمَا بَعْدَهُمَا مَفْعُولٌ لَهَا وَتَقْدِيرُهُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَعَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا. فزَيْدًا<sup>(٢)</sup> مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ كَانَ (خَلَا) لَازِمًا فِي أَصْلِهِ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَ(عَدَا) مُتَعَدِّيًا فِي أَصْلِهِ مِنْ عَدَاهُ الْأَمْرُ إِذَا جَاوَزَهُ.

وَأَمَّا اسْتِثْنَايَ بِهِمَا<sup>(٤)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَكُنَا نَفِيًّا، لِمَا فِيهِمَا مِنْ مَعْنَى الْمُجَاوِزَةِ وَالْخُرُوجِ عَنِ الشَّيْءِ<sup>(٥)</sup> فَأَجْرِيَا مَجْرَى لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، وَلِذَلِكَ يَكُونُ الْمَنْصُوبُ فِيهِمَا هُوَ الْمَرْفُوعُ فِي الْمَعْنَى.

هَذَا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَأَمَّا عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ فَهُمَا<sup>(٦)</sup> حَرْفَا<sup>(٧)</sup> جَرٍّ فَجَرَّانِ

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ف: فزيد.

(٣) (به) ساقطة من ت، ف، ل.

(٤) في ف: لهما.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (وَأَمَّا عَدَا وَخَلَا فَلَا يَكُونَانِ صِفَةً، وَلَكِنْ فِيهِمَا إِضْهَارٌ كَمَا كَانَ فِي لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ خَلَا زَيْدًا، وَأَتَانِي الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا كَأَنَّكَ قُلْتَ: جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا إِلَّا أَنْ خَلَا وَعَدَا فِيهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَكِنِّي ذَكَرْتُ جَاوَزَ لَأُمَثِّلَ لَكَ بِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الْوَضْعِ).

(٦) في ل: هما.

(٧) في ع: حرف.

المُسْتَثْنَى عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَمَا أَنَّ حَاشَاكَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْقَوْلَ سَبِيوِيهِ وَلَا الْمَبْرَدُ،  
وَإِنَّمَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ<sup>(١)</sup>.

وَقِيلَ: إِنَّ سَبِيوِيهِ جَوَّزَ الْجَرَ بِخَلَا خَاصَّةً<sup>(٢)</sup>، وَلِهَذَا قَالَ<sup>(٣)</sup>: (لَوْ كَانَ بَعْدَ عَدَا  
وَحَلَا فِي الْأَكْثَرِ).

**الخامس:** أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَا عَدَا وَمَا خَلَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ، وَإِنَّمَا وَجَبَ  
النَّصْبُ بَعْدَهَا، أَمَّا بَعْدَ مَا عَدَا، وَمَا خَلَا، فَلَأَنَّ (مَا) فِيهَا مَصْدَرِيَّةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ  
فِعْلَيْنِ لِأَنَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup>، وَإِذَا كَانَا فِعْلَيْنِ وَفَاعِلُهُمَا مَضْمُرٌ  
وَجَبَ نَصْبُ (مَا) بَعْدَهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا  
زَيْدًا، أَيْ: مَا خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَتَقْدِيرُهُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ خُلُوْ زَيْدٍ<sup>(٥)</sup>، أَيْ:  
مَجَاوَزَتَهُمْ<sup>(٦)</sup> زَيْدًا، فَهُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ مُنْتَصَبٌ ائْتَصَابَ الزَّمَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٧٨ و ٨: ٤٩.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبداً، فيجعل خلا بمنزلة  
حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب).

(٣) الذي قال ابن الحاجب. انظر: مجموع مهبّات المتن: ٣٩٥.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٣٧٧: (... فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسم ولا تكون  
صلتها إلا الفعل هنا..)

(٥) في الأصل. وفي ز، ف: خلوا زيدا.

(٦) في ت: مجاوزاتهم.

أَكُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ<sup>(١)</sup>

اعلم<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْأَخْفَشَ قَدْ أَجَازَ الْجُرَّ بِهِيَ عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) فِيهَا زَائِدَةٌ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ قِيلَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُزَادُ أَوَّلًا<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ<sup>(٥)</sup> أُجِيبَ بِأَنَّ مَا عَدَا وَمَا خَلَا لَمَّا كَانَا<sup>(٦)</sup> مِنْ تَبِيعَةِ الْأَوَّلِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ

أَوَّلًا، وَيَأْتَانَا<sup>(٧)</sup> لَا نَسْلَمُ أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَزَادُ<sup>(٨)</sup> أَوَّلًا فَإِنَّ (لَا) زِيدَ أَوَّلًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٩)</sup>.

وَأَمَّا بَعْدَ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَلَا تُنْهَى فِعْلَانِ اسْمُهُمَا مُضْمَرٌ، نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ لَيْسَ

زَيْدًا، أَيْ: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، فَانْتَصَبَ زَيْدٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ لَيْسَ، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ

فَالْتَزِمَ إِضْمَارُ الْإِسْمِ الْمَقْدَّرِ لِكُونِهِمَا جَارِيَيْنِ مَجْرًى إِلَّا.

(١) البيت للبيد بن ربيعة من قصيدة مطلعها:

أَلَا تَسْأَلُنِي الْمَرَّةَ مَاذَا يُجَاهِلُ      أَنَحْبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

ديوان لبيد: ٢٥٦، ومعاني القرآن للفراء: ١: ١٣٩، والخزانة: ٢: ٢٥٢.

(٢) في ف: واعلم.

(٣) جواهر الأدب، لعلاء الدين الأربلي - ط ٢ - النجف: ٢٢٦.

(٤) رصف المباني: ١٨٦.

(٥) (قد) ساقطة من ف.

(٦) في ت، ف، ل: كان.

(٧) في الأصل، وفي ز: ولأنا.

(٨) في ع: الحروف لا تزداد.

(٩) سورة القيامة: ١.

هذا عند البصريين<sup>(١)</sup>، وأما عند الكوفيين، فتقدير قولنا: جاءني القوم ليس زيدا، ليس فعلهم فعل زيد، فحذف الفاعل، وحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(٢)</sup>، والأول أولى لقلّة الإضمار فيه<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن الأفعال المستعملة في الاستثناء سلب عنها التصرف ما دامت يُستثنى بها، أما إذا فارقت الاستثناء رجعت إلى ما كانت<sup>(٤)</sup> عليه من التصرف، وإن كانت قبل الاستثناء متصرفة.

وينبغي أن يُعلم أيضاً أن الاستثناء بها لا يكون إلا متصلاً. لا يُقال: ذهب القوم ما خلا جماراً، لكونها<sup>(٥)</sup> فرعاً على إلا في الاستثناء، فلا يتسع فيها اتساع إلا، ولأنّ التقدير فيه / ٥٨ و / ما خلا بعضهم وليس بعضهم، ولا شك أن بعض القوم لا يكون جماراً.

## جواز النصب مع اختيار البدل

ولما فرغ من مواضع وجوب النصب أشار إلى مواضع يجوز فيها النصب ويختار البدل، بقوله: (ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد إلا في كلام غير

(١) شرح المفصل لابن عيش ٧٨: ٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) قال ابن عيش في شرح المفصل ٧٨: ٢ (وما ذهب إليه البصريون أمثل، لأنه أقل إضماراً فكان أولى).

(٤) قول: كان.

(٥) قول: لكونه.



مُوجِبٍ وَ[الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورٌ] <sup>(١)</sup>.

والمراد من غير المُوجِبِ النقي والاستفهام والنهي، وإنما قيّد الكلام بقوله غير مُوجِبٍ، لأنه لو كان موجباً لكان المُسْتَثْنَى منصوباً.

وإنما قال: والمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورٌ، لأنه لو [لم يكن] <sup>(٢)</sup> مذكوراً لم يحز فيه إلا ما اقتضاه العاملُ المُتَقَدِّمُ عَلَى (إلا)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ <sup>(٣)</sup> بالرفع والنصب <sup>(٤)</sup>، والبدل <sup>(٥)</sup> هو المُخْتَارُ والراجع <sup>(٦)</sup> على الاستثناء في هذا الموضع، لوجهين:

أحدهما: لأنه موافقٌ لِلْمُبْدَلِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ مِنَ الْأُولَى أَنْ يُوَافِقَهُ فِي اللَّفْظِ، لأنَّ الاختلافَ فِي اللَّفْظِ قَدْ <sup>(٧)</sup> يُوجِبُ الاختلافَ فِي الْمَعْنَى.

والثاني: أَنَّ الْبَدَلَ يَجْرِي فِي تَعَلُّقِ الْعَامِلِ بِهِ كَمَجْرَاهُ لَوْ وَلِيَ الْعَامِلَ، وَالنَّصْبُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الشَّبَهَةِ بِالْمَفْعُولِ، فَلَمَّا كَانَ الْبَدَلُ أَقْوَى فِي حُكْمِ الْعَامِلِ مِنْ

(١) النص في الكافية: ذكر المُسْتَثْنَى مِنْهُ. انظر: مجموع مهمات المتن: ٣٩٥.

(٢) في ل: كان.

(٣) سورة النساء: ٦٦. وفي ت: إلا قليل وإلا قليلاً.

(٤) النص قراءة ابن عامر والرفع قراءة باقي القراء السبعة. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ٢، بيروت: ١٢٤.

(٥) البدل على الضمير المرفوع في (فعلوه)، الكشف ١: ٣٩٢.

(٦) على حاشية ف: التعليق التالي: وفي المتوسط، قال: (البدل أولى من النصب، لأن البدل لا تكلف فيه، والنصب فيه تكلف)، والعبارة من الوافية، ص: ٣١٢.

(٧) زيادة من ت، ع، ف، ل.

الاستثناء، كان البدل هو المختار. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ كُلَّهُمْ قَرَأُوا بِالنَّصْبِ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو<sup>(٢)</sup> وابن كثير<sup>(٣)</sup> فَإِنَّهَا قَرَأَ بِالرَّفْعِ<sup>(٤)</sup>، وكان من الواجب أن يكون الرفع أكثر، لكون البدل أكثر، وأرجح. وَقَالَ بَعْضُهُمْ، وَمِنْهُمْ جَارُ اللَّهِ<sup>(٥)</sup> وابن يعيش<sup>(٦)</sup>، إِنَّمَا كَانَ النَّصْبُ أَكْثَرَهَا هُنَا لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْرِ بِاهْلِكَ﴾<sup>(٧)</sup> وليس باستثناء من مني، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾<sup>(٨)</sup>.  
وَالْحَاصِلُ أَنَّ النَّصْبَ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْمُوجِبِ وَالرَّفْعُ مِنَ الْمَنِيِّ.  
وَقِيلَ: إِنَّهُ<sup>(٩)</sup> مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّنَاقُضِ لِأَنَّ<sup>(١٠)</sup> عَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ تَكُونَ مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ

(١) سورة هود: ٨١.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء، وقد تقدمت ترجمته ٤٢١.

(٣) هو عبدالله بن كثير بن المطلب القرشي قارىء مكة وأحد القراء السبعة توفي سنة ١٢٠ هـ. غاية النهاية ٤٤٣: ١.

(٤) التيسير: ١٢٥، والنشر ٢: ٢٩٠.

(٥) هو محمود بن عمر أبو القاسم جار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. نزهة الألباء: ٢٩٠، وبغية الوعاة ٢: ٢٧٩. ورأيه الذي ذكر هنا في: المفصل: ٦٨.

(٦) هو يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي توفي سنة ٦٤٣ هـ، ورأيه المذكور هنا في كتابه: شرح المفصل ٢: ٨٢، وترجمته في بغية الوعاة ٢: ٣٥١.

(٧) سورة هود: ٨١.

(٨) سورة هود: ٨١.

(٩) في ت، ل: عليه، وفي ع، ف: عليه أنه.

(١٠) في ع، ف، ل: لأنه.

تعالى: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾<sup>(١)</sup> لَكَانَتْ امْرَأَتُهُ غَيْرَ مُسَرِّىٍّ بِهَا، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾<sup>(٢)</sup> كَانَتْ مُسَرِّىٍّ بِهَا، فَلَوْ جَازَ النَّصْبُ بِكَوْنِهِ مُسْتَثْنَى مِنْ ﴿اسْرِ﴾<sup>(٣)</sup> وَالرَّفْعُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ﴾<sup>(٤)</sup> لَزِمَ الْجَمْعُ بَيْنَ النَّقِیْضِیْنِ، وَإِنَّهُ مُحَالٌ.

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْبَدَلَ مُخَالَفٌ لِسَائِرِ الْإِبْدَالِ مِنْ وَجْهَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ مِنْهُ مُتَوَافِقَانِ فِي الْإِجَابِ وَالنَّيِّ فِي سَائِرِ الْإِبْدَالِ، وَهَاهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ فِي الْمُبْدَلَ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى الْمُبْدَلَ مِنْهُ إِذَا كَانَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ<sup>(٥)</sup>، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ وَلَيْسَ هُنَا<sup>(٦)</sup> كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (وَيُعَرَّبُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ).  
وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ فِي كَلَامٍ غَيْرٍ مُوجِبٍ، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ<sup>(٧)</sup> غَيْرُ مَذْكُورٍ يُعَرَّبُ الْمُسْتَثْنَى عَلَى حَسَبِ مَقْتَضَى الْعَامِلِ<sup>(٨)</sup>، نَحْوُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا

(١) سورة هود: ٨١.

(٢) سورة هود: ٨١.

(٣) سورة هود: ٨١.

(٤) سورة هود: ٨١.

(٥) انظر ١: ١١٩.

(٦) في ع، ف: هاهنا.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) في ف: لعامل.

ضربتُ إلا زيدا، وما ضربتُ إلا ضربةً، وما سرتُ إلا فرسخاً، وما مررتُ إلا بزيدٍ.

ومعناه أنَّ العَامِلَ إِنِ اقْتَضَى الفَاعِلَ يرفعُ المُسْتثنَى، فَإِنَّهُ فَاعِلُهُ، وَإِنِ اقْتَضَى المَفْعُولَ بِهِ يُنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُهُ، وَإِنِ اقْتَضَى المَصْدَرَ يُنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرُهُ. وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ مُوجِبٍ لِيُفِيدَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا لَمَّا أَفَدْتَ شَيْئًا؟

وإنَّ<sup>(١)</sup> أفادَ في المُوجِبِ في صُورَةٍ مِنَ الصُّوَرِ أَغْرَبَ عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ، نَحْو: قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ إِلَّا يَوْمَ كَذَا، بِخِلَافِ: ضَرَبْتَنِي إِلَّا زَيْدًا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَضْرِبَنِي<sup>(٢)</sup> [كُلُّ أَحَدٍ<sup>(٣)</sup>] إِلَّا زَيْدًا<sup>(٤)</sup>، وَأَشَارَ إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup> بِقَوْلِهِ: (إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى)، وَالنَّحْوِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذَا الْقِسْمَ، وَهُوَ / ٥٨ ظ / أَنْ لَا يَكُونَ الْمُسْتثنَى مِنْهُ مَذْكُورًا مَفْرَغًا، وَالْقِسْمَ الَّذِي يَكُونُ الْمُسْتثنَى مِنْهُ مَذْكُورًا غَيْرَ مَفْرَغٍ.

(١) في ل: وإنما.

(٢) في ل: يضربه.

(٣) في ت: واحد.

(٤) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٥) في ت، ع، ل: زيدا.

(٦) في ز: وإليه أشار.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ <sup>(١)</sup> الْمُفْرَغِ مَا يَكُونُ النَّصْبُ فِيهِ <sup>(٢)</sup> وَاجِباً وَهُوَ إِذَا أُفْرِغَ الْفِعْلُ قَبْلَ <sup>(٣)</sup> إِلَّا لِلْفَاعِلِ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَهُ بِاسْمَيْنِ، يَضْلُحُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلاً، فَيَجِبُ نَصْبُ أَحَدِهِمَا، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرُو إِلَّا زَيْدًا. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ نَصْبَ أَحَدِهِمَا وَاجِبٌ، لِأَنَّهُ لَوْلَاهُ لَنَصِبَا مَعاً، أَوْ رُفِعَا مَعاً. وَالْأَوَّلُ: بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَبَقِيَ الْفِعْلُ بِلَا فَاعِلٍ.

وَالثَّانِي: أَيْضاً بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ لَوْلَاهُ، لَكَانَ الْبَاقِي إِثْمًا بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ كِلَاهُمَا مَرْفُوعاً بِكُونِهِمَا فَاعِلَيْنِ.

وَالْأَوَّلُ: بَاطِلٌ، وَإِلَّا لَكَانَ الْأَوَّلُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هَذَا، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَجْمِيءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَالثَّانِي: أَيْضاً، بَاطِلٌ لِامْتِنَاعِ كَوْنِ الْفِعْلِ <sup>(٤)</sup> الْوَاحِدِ رَافِعاً لِفَاعِلَيْنِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ رَفْعُ أَحَدِهِمَا وَنَصْبُ الْآخَرِ، وَكَيْفَ مَا يَقَعُ الْمَرْفُوعُ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَقْدَمِ <sup>(٥)</sup> عَلَى الْمَنْصُوبِ، إِذَا الْمَرْفُوعُ فَاعِلٌ، وَالْمَنْصُوبُ مَفْعُولٌ، فَيَكُونُ فَضْلَةً فِي الْكَلَامِ، وَالْمَنْصُوبُ لَيْسَ مُسْتَتْنًى مِنَ الْمَرْفُوعِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ، لَا يُسْتَتْنَى مِنَ الْوَاحِدِ، وَلَكِنَّهُ مُسْتَتْنَى مِنْ أَحَدٍ مُقَدَّرٍ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) الكلمة ساقطة من ل.

(٣) في ل: من.

(٤) (كون) ساقطة من ت، ع، ل، (كون الفعل) ساقطة من ف.

(٥) في ت، ف، ل: المتقدم.

وَقُولُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَشْرًا أَحَدٌ.

فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي إِلَّا عَمْرًا أَحَدٌ إِلَّا بَشْرٌ عَلَى إِبْدَالِ بَشْرٍ مِنْ أَحَدٍ، فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ نَصَبْتَهُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَنَصَبْتَ عَمْرًا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَ<sup>(١)</sup>كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا عَمْرٌو وَإِلَّا بَشْرًا، اِنْتَصَبَ بَشْرٌ عَلَى أَصْلِ الِاسْتِثْنَاءِ ثُمَّ قَدَّمْتَهُ عَلَيْهِ، وَقَدَّمْتَ عَمْرًا أَيْضًا، وَقَدْ كَانَ بَدَلًا مِنْهُ<sup>(٢)</sup> مَرْفُوعًا فَبَطَلَ الْبَدَلُ وَانْتَصَبَ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْمُسْتَثْنَى فِي هَذَا الْقِسْمِ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورًا، بِالْمُسْتَثْنَى<sup>(٣)</sup> لِكُونِهِ<sup>(٤)</sup> فِي الْمَعْنَى مُخْرَجًا مِنْ مُسْتَثْنَى مِنْهُ مَحذُوفٍ<sup>(٥)</sup>.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، مَا<sup>(٦)</sup> قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا لَمْ يَسْتَقِمِ<sup>(٧)</sup> الِاسْتِثْنَاءُ؟ وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ<sup>(٨)</sup> الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَحذُوفٌ قَوْلُهُمْ<sup>(٩)</sup>: مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ، فَلَوْ كَانَ هِنْدٌ فَاعِلًا لَهُ وَلَمْ يَكُنْ فَاعِلُهُ مَحذُوفًا لَمْ يَجْزُ، كَمَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: قَامَ هِنْدٌ.

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا جَازَ مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ لَوْ جُودِ الْفَاصِلِ، وَلَمْ يَجْزُ قَامَ هِنْدٌ.

(١) فِي ت، ع، ل: أَوْ.

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع، ل.

(٣) زَادَ فِي ل: قِيلَ.

(٤) فِي ع: لَأَنَّهُ.

(٥) فِي ل: فَحُذِفَ.

(٦) (مَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ف.

(٧) فِي ل: يَتِمُّ.

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٩) فِي ت: قَوْلُهُ.

## لِعَدَمِ الْفَاصِلِ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَوْ لَمْ تَكُنْ هُنْدُ فَاعِلًا لَزِمَ حَذْفُ الْفَاعِلِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ.  
وَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ<sup>(١)</sup>: إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْفَاعِلِ إِذَا لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، أَمَّا<sup>(٢)</sup> إِذَا  
قَامَ مَقَامُهُ غَيْرُهُ، فَجَازَ حَذْفُهُ، لَكِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ، تَفَرَّغَ الْعَامِلُ لَهُ فَعَمِلَ  
فِيهِ عَمَلُهُ<sup>(٣)</sup> فِي الْمَحْذُوفِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّحْقِيقَ فِي ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ الْمَقْدَّرِ أَنَّهُ مُعْتَدٌّ بِهِ مِنْ وَجْهِ، غَيْرِ مُعْتَدٍّ بِهِ  
مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

أَمَّا<sup>(٤)</sup> الْاِعْتِدَادُ بِهِ، فَمِنْ جِهَةِ جَوَازِ مَا قَامَ إِلَّا هُنْدُ تُتْرَكُ تَاءُ التَّانِيثِ وَأَمَّا عَدَمُ  
الْاِعْتِدَادِ بِهِ فَمِنْ جِهَةِ امْتِنَاعِ النَّصَبِ فِي قَوْلِهِمْ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ.  
وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَرَاءَ جَوَّزَ نَضْبَهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاعِلِ<sup>(٥)</sup>، نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا<sup>(٦)</sup>،  
وَذَلِكَ غَيْرُ بَعِيدٍ، يَدُلُّ عَلَيْهِ تَذَكِيرُ<sup>(٧)</sup> الْفِعْلِ<sup>(٨)</sup> وَتَقْدِيرُ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ضَرُورَةً.

(١) فِي ت، ع، ف، ل: قَوْل.

(٢) فِي ل: وَأَمَّا.

(٣) فِي ل: كَلَهُ.

(٤) فِي ف: وَأَمَّا.

(٥) مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِ غُرُورَةَ بْنِ جِرَامٍ:

مُطَالِبَتِي غَمِّي ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي بِمَا عَفَرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا

الكافية - شرح الرضي ١: ٢٢٦، والخزاعة ٣: ٣٧٥.

(٦) فِي ع: زَيْد.

(٧) فِي ل: بِذِكْر.

(٨) (الوَارِ) سَاعِطَةٌ مِنْ ل

قوله<sup>(١)</sup>: (ومن ثم لم يجوز ما زال زيد إلا عالمًا).

أي: ومن أجل أنه لم يجوز الاستثناء إلا في الموجب، والمستثنى منه غير  
مذكور إلا أن يستقيم المعنى لم يجوز أن يقال: ما زال زيد إلا عالمًا، لأن معنى ما زال:  
ثبت بتقدير ثبت زيد إلا عالمًا، فيصير الاستثناء مفرغًا في الواجب من غير  
استقامة المعنى، وهو غير مستقيم.

قوله: (وإذا تقدّر البدل على اللفظ أبدل على الموضع).

اعلم أن البدل على اللفظ إذا تقدّر / ٥٩ و / تعين البدل على المحل، نحو: ما  
جاءني من أحد إلا زيد [فإنه يجوز نصب زيد]<sup>(٢)</sup> على الاستثناء ورفعته على البدل  
حملًا على المحل، ولم يجوز البدل على اللفظ<sup>(٣)</sup> لأنه لو أبدل على اللفظ لكان المبدل منه  
أعني أحدًا في حكم الساقط، وإلا مبطله معنى النفي، فيكون تقديره حينئذ: جاءني  
من زيد، فيلزم زيادة من في الإثبات وهي غير جائزة لأنها لتأكيد النفي، وإذا لم يجوز  
البدل على اللفظ تعين البدل من المحل لأن محل أحد هو رفعه بأنه فاعل جاءني.

هذا عند سيبويه<sup>(٤)</sup> وأتباعه، وأما عند الأخفش فيجوز البدل في هذه  
الصورة من اللفظ لجواز أن تزد من في الإثبات عنده، وكقولك: لا أحد فيها إلا

(١) قوله ساقطة من ل.

(٢) ما بين المقتنين ساقط من ل.

(٣) زاد في ف: البدل.

(٤) الكتاب ١: ٣٦٢.



زيد، فإنه لا يمكن إبدال زيد من لفظ لا أحد، وإلا لزم عمل إلا، في المعارف، وهو غير جائز، ولأن لا أحد في تقدير: لا من أحد، لكونه مبنياً على سؤال سائل سأل فقال: هل من أحد في الدار؟ فكان من حق<sup>(١)</sup> جوابه أن يقال: لا من أحد في الدار، ليكون مطابقاً، لكنه حذف استغناءً بذكره في السؤال عن<sup>(٢)</sup> ذكره في الجواب.

وإذا كان<sup>(٣)</sup>: لا أحد في تقدير لا من أحد، لم يحز البديل من لفظه لما ذكرناه<sup>(٤)</sup> في: ما جاءني من أحد إلا زيد، ولأنه لو أُبدل من لفظه لزم أن تكون (لا) عاملة مع انتقاض النفي بإلا، وهي لا تعمل إلا للنفي.

وإذا تعدّر البديل من اللفظ، أُبدل من المحل، لأن محل: لا أحد، رفع بالإبتداء، وكقولك: ما زيد شيئاً إلا شيء لا يُعبأ به.

وإنما لم يكن إلا بدلاً من اللفظ، لأنه لو أُبدل من اللفظ لزم أعمال (ما) مع انتقاض معنى النفي بإلا، وهو باطل، لأنه لا يعمل إلا لمشابهة<sup>(٥)</sup> ليس في النفي، وهذا لا يلزم في ليس، لأنه لا يعمل للنفي بل يعمل للفعلية، وهي باقية عند انتقاض النفي بإلا، ولهذا جاز أن يقال ليس زيد إلا قائماً، وإذا لم يحز البديل على لفظه تعين البديل على محله.

(١) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٢) في ل: من.

(٣) زاد في ف: كذلك.

(٤) في ف: ذكره.

(٥) في ع: لمشابهته.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا جازَ الرُّفْعُ حَمَلًا عَلَى مَحَلِّهِ، أَنْ لَوْ كَانَ مَحَلُّهُ رَفْعًا، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ (مَا) عَامِلَةٌ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، فَيَكُونُ خَبَرُهَا فِي الْأَصْلِ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ، فَيَكُونُ مَرْفُوعًا حِينَئِذٍ، فَيَكُونُ بَدَلًا مِنْهُ مَحْمُولًا عَلَيْهِ، وَلَا يَرِدُ النِّقْضُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا بِقَوْلِهِ:

وَلَا أَمْرٌ لِلْمَعْصِيِ إِلَّا مُضِيْعًا<sup>(١)</sup>

لأنَّ مُضِيْعًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ لَا بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ.

## الاستثناء المجرور

قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>: (وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ غَيْرِ [وَسِوَى وَسِوَاءٍ] وَبَعْدَ حَاشِي فِي الْأَكْثَرِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا عَجْزُ بَيْتٍ لِلْكَلْبَةِ الْقُرَيْبِيِّ الْبَرْبُوعِيِّ، وَاسْمُهُ هُبَيْرَةُ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ ابْنُ عَرِينٍ، وَصَدْرُ الْبَيْتِ:

أَمَرْتُكُمْ أَمْرِي بِمَنْفَرَجِ اللَّوَى

وَيُرْوَى: بِمَنْفَطِيعِ اللَّوَى. الْمُفْضَلِيَّاتُ: ٣٢، وَالْكِتَابُ ١: ٣٧٢، وَشَرَحَ أَبْيَاتُ سَيَّوِيهِ لِلنَّعَاسِ: ٢٠٠.

وَالْمَنْزَاةُ ١: ٣٨٨ و ٣: ٣٨٥.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ع: إلى آخره.

إِنَّمَا كَانَ مَخْفُوضاً بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ لَكُونِهَا أَسْمَاءً مِزْجَةً إِلَى مَا بَعْدَهَا وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا<sup>(١)</sup> مَخْفُوضاً.

وَأَمَّا الْخَفْضُ بَعْدَ حَاشَى فَلِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ بِاتِّفَاقٍ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ، وَلِهَذَا لَمْ تُوصَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ بِهَا كَمَا وَصَلَتْ بِخَلَا وَعَدَا، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ نُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِ:

مِنْ مَعْشَرٍ عَبْدُوا الصَّلِيبَ سَفَاهَةً

حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَغْدُورٌ<sup>(٢)</sup>

أَي: مَخْتُونٌ.

وَأَمَّا قَالَ: فِي الْأَكْثَرِ لِأَنَّ الْمُبَرَّدَ قَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ فِعْلاً مَعَ مُوَافَقَتِهِ بِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ<sup>(٣)</sup> فَنُصِبَ بَعْدَهُ عَلَى تَقْدِيرِ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ جَاءَ مَنْصُوباً مِثْلَ قَوْلِهِم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمِعَ<sup>(٤)</sup> حَاشَى الشَّيْطَانُ وَابْنَ الْإِضْبَعِ<sup>(٥)</sup>. أَي: جَانِبَ بَعْضِهِمُ الشَّيْطَانَ، وَاسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ فِعْلاً بِاتِّصَالِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ بِهَا فِي قَوْلِهِ:

(١) ساقطة من ل.

(٢) ويروى صدره: فِي فِتْنَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ.

والبيت للمغيرة بن عبد الله الأسدي الملقب بالأفيسير، لأنه كان أحمر الوجه أقشر، وهو شاعر

إسلامي. الجمع ٣: ٢٨٥، وضياء السالك ١: ١٢٣.

(٣) قال في المقتضب ٤: ٣٩١: (وما كان فعلاً فعاشا وخلا، وإن وافق لفظ الحرف).

(٤) زاد في ت: دعائي.

(٥) ويروى: (يسمع) مكان (سمع) و(أها) مكان (ابن)، شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٨٥، ورصف المباني:

١٧٩، ومعني اللبيب ١: ١٣١، وشرح الأشموني ٢: ١٦٥، وضياء السالك ٢: ٢٠٦.

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَى قُرَيْشاً .....<sup>(١)</sup>

ويُحذف الألف مِنْهُ ودخوله على حرف الجر في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>،  
وبقول النابغة<sup>(٣)</sup>:

وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٤)</sup>

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ مَا زَائِدَةٌ.

وعن الثاني: بِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ فِي قَوْلِهِ:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي

وَلَا لِلْمَا<sup>(٥)</sup> بِكُمْ أَبَدًا شِفَاءً<sup>(٦)</sup>

(١) يروى (فأتما) مكان (رأيت)، وعجزه: فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ جَمِيعًا.

نَسَبَةُ الْعَمِي إِلَى الْأَخْطَلِ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ ٢: ١٦٥، وَيَنْظُرُ: الْمَغْنِي ١: ١٢٩، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ١: ٦٢٢، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِي ١: ٣٦٨، وَالْخَزَانَةُ ٣: ٣٨٧.

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ: ٣١ وَ ٥١.

(٣) هُوَ زِيَادُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ ضَبَابٍ الذِّبْيَانِي وَقِيلَ: زِيَادُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُعَاوِيَةَ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنْ شُعْرَاءِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، تَوَفَّى سَنَةَ ١٨ قَبْلَ الْهِجْرَةِ.

دِيْوَانُ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي - تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ - دَارُ الْمَعَارِفِ بِمَكَّةَ - الْمَقْدَمَةُ، وَالْأَغَانِي ٩:

١٦٢، وَشَرَحَ الْأَشْعَارُ السَّنَةُ الْجَاهِلِيَّةُ: ٣٢٧، وَشَرَحَ الْقَصَائِدُ الْعَشْرُ: ٣٠، وَالْأَعْلَامُ ٣: ٩٢.

(٤) صَدْرُهُ: وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُ.

الدِّيْوَانُ: ٢٠.

(٥) فِي ل: بِكَأ.

(٦) الْبَيْتُ لِمُسْلِمِ بْنِ مِقْدَدٍ الْوَالِجِيِّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ، وَيُرْوَى (وَأَيْلَكَ) مَكَانَ (وَاللَّهِ) وَ(بِهِمْ) مَكَانَ

(بِكُمْ) وَ(دَوَاءً) مَكَانَ (شِفَاءً). مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١: ٦٨، وَالْمَحْتَسَبُ ٢: ٢٥٦، وَالْخَصَائِصُ ٢: ٢٨٢.

وَالْخَزَانَةُ ٢: ٣٠٨ وَ ٥: ١٥٧.

فَزَادَ أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ وَأَدْخَلَهُ عَلَى مِثْلِهِ.

وَبَيَّنَ الْحَذْفَ لِلتَّخْفِيفِ، وَكَثْرَةَ الِاسْتِعْمَالِ، كَمَا يَحْذِفُ الْفَاءَ مِنْ سَوْفَ تَارَةً،

وَالْفَاءَ وَالْوَاوَ أُخْرَى / ٥٩ ظ ./

وَعَنِ الثَّالِثِ: بَأَنَّ حَاشَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَأْخُوداً مِنْ لَفْظِ الْحَرْفِ، كَمَا يُقَالُ

لَوْ كَيْتُ أَيِ<sup>(١)</sup>: قُلْتُ لَوْلَا<sup>(٢)</sup>.

### اعراب غير

قَوْلُهُ: (وَاعْرَابُ غَيْرِ كَاعْرَابِ الْمُسْتَشْنَى بِإِلَّا عَلَى التَّفْصِيلِ).

اعْلَمْ أَنَّ غَيْرَ إِذَا اسْتُعْمِلَ لِلِاسْتِثْنَاءِ يَكُونُ اِعْرَابُهُ مِثْلَ اِعْرَابِ اَلْاِسْمِ الْوَاقِعِ

بَعْدَ إِلَّا مِنْ وَجُوبِ النَّصْبِ تَارَةً، وَوَجُوبِ الْبَدَلِ أُخْرَى، وَجَوَازِهِمَا أُخْرَى، تَقُولُ:

جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ.

وَمَا جَاءَنِي غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ.

وَمَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ بِالنَّصْبِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لَا غَيْرُ كَمَا عَرَفْتَ فِي

إِلَّا<sup>(٣)</sup>. وَتَقُولُ:

مَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ وَالنَّصْبِ عَلَى اَلِاسْتِثْنَاءِ.

(١) في ل: لو.

(٢) في ل: لولتي.

(٣) في ل: الأمر.

وما جاءني غيرُ زيدٍ بالرفعِ على الفاعلية.

وهَاهُنَا سُؤَالٌ، وهوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْفِعْلَ الْلازِمَ إِنَّمَا نَصَبَ الْمُسْتثنَى بَعْدَ إِلَّا

بواسطةِها، فكَيْفَ نَصَبَ غَيْرُ هَاهُنَا بِلا واسطةٍ؟

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنْ قِيلَ: إِنَّمَا نَصَبَ الْفِعْلُ الْلازِمُ بغيرِ واسطةٍ [لِكونِ (غيرِ)

مُشَابِهًا لِلظرفِ مِنْ حَيْثُ الْإِيهَامُ فَلَمَّا أَشْبَهَهُ نَصَبَهُ الْفِعْلُ بغيرِ واسطةٍ] <sup>(١)</sup> كما نَصَبَ

الظرفَ.

قوله: (وغيرُ صفةٍ [حُمِلَتْ عَلَى إِلَّا فِي الاستثناءِ كما حُمِلَتْ إِلَّا عَلَيْهَا فِي

الصفةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ] <sup>(٢)</sup>).

إِعلمُ أَنَّ أَصْلَ (إِلَّا) لِلاستثناءِ، وَأَصْلَ (غيرِ) لِلصفةِ، ثُمَّ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا

يَسْتَعِيرُ مِنَ الْآخِرِ حَكْمَ صَاحِبِهِ، لَكُونِ قُرْبٍ <sup>(٣)</sup> مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنَ الْآخِرِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَصْلَ غَيْرِ الصِّفَةِ <sup>(٤)</sup> أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَكُونُ فِيهِ الاستثناءُ يَجُوزُ أَنْ

يَكُونَ لِلصِّفَةِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَلأنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيْرُ زَائِفٍ، وَرَجُلٌ غَيْرُ عَاقِلٍ.

(١) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) في ل: قرين.

(٤) في ع، ف: هو الصفة.

فَإِنَّ (غَيْرَ) هَاهُنَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا صِفَةً، لِأَنَّ الزَائِفَ لَيْسَ بَعْضَ الدَّرْهِمِ، وَلَا الْعَاقِلَ بَعْضَ الرَّجُلِ، وَالْمُسْتَثْنَى يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ <sup>(١)</sup> الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، لَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (إِلَّا) لِلِاسْتِثْنَاءِ دُونَ الصِّفَةِ [إِنَّهَا لَا تَكُونُ] <sup>(٢)</sup> صِفَةً إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ حَمْلُهَا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَتَا صِفَتَيْنِ وَبَيْنَهُمَا إِذَا كَانَتَا لِلِاسْتِثْنَاءِ، {أَنَّهَا إِذَا كَانَتَا صِفَتَيْنِ لَمْ يُوجِبَا [لِغَيْرِ الْمَوْصُوفِ بِهِمَا شَيْئًا] <sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَنْفِيَا عَنْهُ شَيْئًا لِأَنَّهُمَا مَذْكُورَتَانِ عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ، وَإِذَا كَانَتَا لِلِاسْتِثْنَاءِ} <sup>(٤)</sup> أَوْجِبَتَا لِغَيْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ شَيْئًا أَوْ سَلَبَتَا عَنْهُ شَيْئًا.

تَقُولُ فِي غَيْرِ إِذَا كَانَتْ صِفَةً: مَرِزْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَقَالَ تَعَالَى <sup>(٥)</sup>: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ <sup>(٦)</sup> وَهُوَ يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةً أَوْجِهَ: الرِّفْعُ <sup>(٧)</sup> عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْقَاعِدُونَ <sup>(٨)</sup>.

(١) فِي ع. ف: بَعْضًا مِنْ.

(٢) فِي ل: إِنَّمَا يَكُون.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ل: الْمَوْصُوفِ، وَفِي ل: بِغَيْرِ الْمَوْصُوفِ بِهِمَا شَيْئًا.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٥) فِي ز: وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ: ٩٥.

(٧) وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَعَاصِمٌ. التَّحْسِينُ: ٩٧، وَالْبَحْرُ الْمُهَيْطُ ٣: ٣٣٠.

(٨) اِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ١: ٤٤٧، وَمَشْكَلُ اِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١: ٢٠٦، وَالْبَهَانُ فِي اِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١: ٢٦٤.

وَالصَّحِيحُ أَنْ يَقُولَ: لِلْقَاعِدِينَ، إِلَّا أَنَّهُ التَّرَمُّ بِلَفْظِ الْكَلِمَةِ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ.

والجزر<sup>(١)</sup> على أنه<sup>(٢)</sup> صفة للمؤمنين<sup>(٣)</sup>.

والنصب<sup>(٤)</sup> على الاستثناء<sup>(٥)</sup>.

وإنما حُمِلَتْ إِلَّا على غير في الصفة إذا كانت بعد جمع منكور غير محصور  
لِتَعْدَرِ الاستثناء، وإذا تَعَدَّرَ الاستثناء حُمِلَ على غير في الصفة.

وإنما تَعَدَّرَ الاستثناء حينئذٍ، لأن الاستثناء اخراجُ شيءٍ عن شيءٍ، لولا  
إخراجُهُ عنه<sup>(٦)</sup> لَوَجَبَ دخوله فيه.

وإذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لم يجب دخول المستثنى فيه، لعدم  
وجوب كونه للاستغراق.

وإنما قِيْدَ<sup>(٧)</sup> الجمع بقوله: (منكور)<sup>(٨)</sup> لأنه لو كان مُعَرِّفًا بلام التعريف لجَازَ  
الاستثناء لكونه حينئذٍ للاستغراق وإنما قِيْدَ<sup>(٩)</sup> بقوله غير محصور لأنه لو كان  
محصوراً لجَازَ الاستثناء، نحو:

(١) وبه قرأ الأعمش وأبو حيوه. مشكل اعراب القرآن ١: ٢٠٦، والبحر المحيط ٣: ٣٣٠.

(٢) في ع: أنها.

(٣) أو بدل منهم. البيان ١: ٢٦٥.

(٤) وبه قرأ نافع وابن عامر والكسائي. التيسير: ٩٧.

(٥) أو الحال. مشكل اعراب القرآن ١: ٢٠٦، والكشف ١: ٣٩٦، والبيان ١: ٢٦٥.

(٦) في ل: منه.

(٧) في ف: قيده.

(٨) في ز: منكور غير محصور.

(٩) في ف: قيده.



لفلان عليّ عشرة إلا واحداً، ومثاله قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup>، أي: غير الله لفسدتا، ولا يجوز الاستثناء هاهنا، لكونه تابعاً لجمع منكور غير محصور، ولأنه لو جاز الاستثناء لكان معناه: لو كان فيها آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا [وهذا لا يدلُّ على أنه لو كان فيها آلهة غير مستثنى منهم الله لفسدتا]<sup>(٢)</sup>، وإذا كان كذلك لم يلزم منه التوحيد، وهو المطلوب من هذه الآية<sup>(٣)</sup>.  
فإن قيل: سلّمنا أنه لا يجوز النصب على الاستثناء، لكن لم لا يجوز البديل،  
وحينئذ لم يكن صفة.

[قلنا: لما مرّ من أن البديل في الموجب غير جائز]<sup>(٤)</sup> لفساد المعنى<sup>(٥)</sup>.  
وذهب بعضهم إلى جواز حمل إلا على الصفة مع جواز الاستثناء<sup>(٦)</sup> / ٦٠ و /  
كقوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرَقْدَانِ<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٣) كلمة (هذه) ليست في ل.

(٤) ما بين المعفتين ليس في الأصل، ولا في ز، ل.

(٥) (الفساد المعنى) ساقطة من ف.

(٦) ذهب الأخفش هذا المذهب. معاني القرآن للأخفش ١: ١١٥.

(٧) نسب البيت إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدي وإلى حضرمي بن عامر وسوار بن المضرب. ديوان عمرو

بن معد يكرب - تحقيق هاشم الطعان - بغداد: ١٨١، والكتاب ١: ٣٧١، معاني القرآن للأخفش ١: ١١٦.

أي: غير الفرقدين، وهو شاذٌّ عند الأولين.  
والفرق بين (إلا) في الصفة، وبين (غير) فيها، أن (إلا) في الصفة لا تجيء إلا  
تابعاً، و(غير) [تجيء تابعاً و]<sup>(١)</sup> تجيء غير تابع، فلو قلت: لو كان منها إلا الله لم يجز  
كما جاز: لو كان فيها غير الله.

## اعراب سيوى وسواء

قوله: (واعراب سيوى وسواء النصب على الظرف على الأصح).  
اعلم أن سيوى بمعنى غير تقول: هذا سيوى زيد، أي: غيره وهي تقصر وتُمدُّ.  
أما<sup>(٢)</sup> إذا قصرت فبالضم والكسر، وأما إذا مدت فبالفتح لا غير، وتستعمل  
أيضاً كغير، كما في قوله تعالى: ﴿مَكَاناً سُوًى﴾<sup>(٣)</sup> هذا إذا كانت مستعملة لغير  
الاستثناء، أما إذا استعملت في الاستثناء كانت ظرفاً لكونها بمعنى بدل ومكان،  
والمكان ظرف، تقول: [جاءني القوم سواك أي: جاءني] <sup>(٤)</sup> القوم مكانك<sup>(٥)</sup>، إلا أن

→ والمقتضب ٤: ٤٠٩، والحماسة للبحري، مصر: ٢٣٤، وأسالي المرتضى ٢: ٨٨، والإنصاف ١: ١٥٧

المسألة ٣٥، ووصف المباني: ٩٢، والخزانة ٣: ١٢١.

(١) زيادة من ت.

(٢) في ع، ف: وأما.

(٣) سورة طه: ٥٨.

(٤) المحصور بين المعفتين ساقط من ل.

(٥) قال سيويه في الكتاب ١: ٣٧٧. (...) وأما أنا في القوم سواك فزعم الخليل أن هذا كقولك أنا في القوم

الفرق بين المكانِ وسوى، أنَّ في سَوى معنى الاستثناء، وليس في المكانِ ذلك.  
والذي يدلُّ على أنَّ سَوى ظرفٌ، وقوعه صلةٌ للموصوفِ في قولك: جاءني  
الذي سَواكَ، إذ هو كقولك: جاءني الذي أمامكَ.

والذي يدلُّ على وجود معنى الاستثناء فيه قولك<sup>(١)</sup>: أتاني القومُ سَواكَ فإنه  
كقولك: أتاني القومُ إلا إياكَ.

والفرق بين غير وسوى، أنَّ [سوى تقعُ ظرفاً، وغير لا]<sup>(٢)</sup> تقعُ ظرفاً.  
وقد ذهب قوم إلى أنَّ سَوى كغير في كونه اسماً صريحاً<sup>(٣)</sup>، واستدلوا بقوله:  
وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَاسِوَاتِكَ<sup>(٤)</sup>

وبقوله:

فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا سَوى هَامِدٍ .....<sup>(٥)</sup>

→ مكانك وما أتاني أحد مكانك، إلا أنَّ في سواك معنى الاستثناء..

(١) في ع، ل: كقولك.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٣) قال أبو علي الفارسي في الحجة ١: ١٨٨: (قال أبو الحسن: وأخبرني بعض النحويين أنه سمع العرب يقولون: أرقبني في سوائه فأجراه مجرى غير وجعله اسماً). ومن ذهب هذا المذهب أبو الفتح بن جني، والزجاجي وابن مالك. الخصائص ٢: ٣٦٩، والمجمع ٣: ١٦١، وضياء السالك ٢: ٢٠٠.

(٤) عجز بيت للأعشى، صدره:

تَحَانَفُ عَنْ جُلِّ الْهَامَةِ نَاقِي

ويروى: (أهل) و(جو) مكان (جُلِّ) و(عدلت عن أهلها) مكان (قصدت من أهلها) وتجانف أصله  
تجانف، أي: قمل. الديوان: ٨٩، والكتاب ١: ١٣ و ٢٠٣، والمقتضب ٤: ٢٤٩، والمجمع ٣: ١٦٢، والخزانة  
٤٣٥: ٣.

(٥) صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي وعجزه: وَشَفَعُ الْهَدُودِ مَعَا وَالنَّوْءِ.

وبقوله:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا<sup>(١)</sup>  
وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ عَنِ الصَّوَابِ، وَعِنْدَ سِيبَوِيهِ شَذَّ<sup>(٢)</sup>.

### لا سيما

واعلم أنَّ النُّحَاةَ عَدَّوَا (لا سيما) مِنْ كَلِمَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ نَظِيرَةُ لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ،  
وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ (لا) و(سي) غَيْرَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ التَّعْظِيمُ، وَالتَّفْضِيلُ وَالتَّخْصِصُ،  
وَيُرْوَى بَعْدَهُ<sup>(٣)</sup> الرِّفْعُ وَ[الْجَرُّ وَالتَّنْصِبُ]<sup>(٤)</sup> قَلِيلًا<sup>(٥)</sup>، نَحْوُ: لَا سِيَّامًا زَيْدًا، بِالرِّفْعِ وَالْجَرِّ  
وَالنَّصْبِ<sup>(٦)</sup>.

أَمَّا الرِّفْعُ، فَعَلَى أَنْ تَجْعَلَ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي، وَيَكُونُ الْعَائِدُ مُحْذَوْفًا، وَخَبْرُهُ  
أَيْضًا مُحْذَوْفًا، وَتَقْدِيرُهُ: لَا سِيَّامًا الَّذِي هُوَ زَيْدٌ مُوْجُودٌ.

→ وَيُرْوَى: (وغير التمام وغير النوءي). والهامد: الرماد، وسفع الحدود، يعني: الاثافي، والنوءي: جمع نوءي.

ديوان الهذلي ١: ٦٦، والحجة لأبي علي ١: ١٨٩، والخصائص ٢: ٣٦٩.

(١) للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان، وهو شاعر جاهلي. ديوان الحماسة: ٣٠، والممع ٣: ١٦١، والخزانة

٣: ٤٣١.

(٢) الكتاب ١: ١٣ و ٢٠٢-٢٠٣.

(٣) في ل: بعدها.

(٤) في ل: النصب والجر.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ل: النصب والجر.

والجرُّ على أنَّ سَيِّئاً مضافٌ <sup>(١)</sup> إلى زيدٍ، وهو نكرةٌ بِمعنى مِثْلٍ، وَلِهَذَا تَعْمَلُ <sup>(٢)</sup> فيه (لَا)، و(مَا) زائدةٌ، وخبرُهُ محذوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: لَا سَيِّئٌ زَيْدٍ مَوْجُودٌ، بِمعنى لَا مِثْلَ. والنصبُ عَلَى أَنَّهُ تَشْبِيهٌُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

وقال صاحبُ الْفُرَّةِ <sup>(٣)</sup>: لَا أَعْرِفُ <sup>(٤)</sup> لِلنَّصَبِ وَجْهًا <sup>(٥)</sup>، وَإِنَّمَا قَاسَوْهُ عَلَى <sup>(٦)</sup>:  
وَلَا سَيِّئاً يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلٍ <sup>(٧)</sup> .....

فيوماً هَاهُنَا منصوبٌ على الظرفِ، وَقِيلَ: إِنَّ يَوْمًا هَاهُنَا لَيْسَ بِظَرْفٍ، بَلْ هُوَ منصوبٌ على التشبيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ <sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: مضافاً.

(٢) في ف، ل: عمل.

(٣) في ت: العدة، وفي ل: العزة، وكتاب الفزة هو شرح اللمع لابن الدهان وتقدّمت ترجمته ١: ٣٣٩.

(٤) في ع: لا اعراب.

(٥) قال في خزانة الأدب ٢: ٤٤٦: وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ: لَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا.

(٦) في ع، ف: على قوله.

(٧) من معلقة امرئ القيس، وصدّره:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ

الديوان: ١٠، وشرح المعلقات السبع: ٨.

(٨) للنحاة المتقدمين على ابن الدهان والمتأخرين عنه كلام في لَا سَيِّئاً مُلَخَّصُهُ أَنَّ الْإِسْمَ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهَا إِذَا كَانَ نَكْرَةً جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجَهِ:

١- الجرّ: وهو أعلاها على أَنَّ سَيِّئاً مضاف والإسم بعدها مضاف إليه وما زائدة.

٢- الرفع: وهو أقلّ على أَنَّ يعرب خبر مبتدأ محذوف.

٣- النصب: وهو الأقلّ على أَنَّ يكون منصوباً بالفعل المحذوف الذي تقديره أعني أو أَنَّ يعرب تمييزاً. وإن كَانَ مَعْرِفَةً فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ جَرِّهِ وَرَفْعِهِ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ نَصْبِهِ فَمَنْ جَعَلَ النَّصْبَ عَلَى

واعلم أنَّ في جعل لا سيما من كلمات الاستثناء نظراً من وجهين:  
أحدهما: إنه <sup>(١)</sup> لا يُخرج ما بعده من حكم ما قبله، بل يُخصّصه، ألا ترى أنَّك  
إذا قلت: جاءني القوم لا <sup>(٢)</sup> سيما زيدا فليس مغناه معنى إلا زيداً على أن زيداً يكون  
خارجاً من حكم المجيء؟ وإنما مغناه: جاءني القوم مخصوصاً زيداً بالمجيء من  
بينهم، ويُفيد أنه ليس بمن ترك <sup>(٣)</sup> زيارتي والمجيء إليّ، لما بيني وبينه من التقارب  
والاختصاص.

والثاني: دخول الواو عليه <sup>(٤)</sup>، نحو: جاءني القوم ولا سيما زيداً، إذ الواو لا  
يحمل على الزيادة فيبقى أن يكون إما للعطف وإما للحال، وأياً ما كان لم يكن  
للاستثناء.

وقد يحذفون <sup>(٥)</sup> منه [لا و] <sup>(٦)</sup> يخففون منه ياء (سي)، ولم يضيفوه فيقولون سيما

---

→ تقدير الفعل جواز نصبه ومن جعله على التمييز منع نصبه لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.  
ينظر: شرح القوائد العشر: ١٧، وشرح المفصل ٨٦: ٢، والكافية شرح الرضي ٢: ٢٤٩، وشرح  
ابن عقيل ١: ١٦٦، والمجمع ٣: ٢٩١، والخزانة ٢: ٤٤٤.

(١) (إنه) ساقطة من ل، وفي ت: لأنه.

(٢) (لا) ليس في ع.

(٣) في ف: يترك.

(٤) في ل: على.

(٥) في ع: يحذفون.

(٦) في ل: ولا.

والأمر كذا<sup>(١)</sup>، ولعلَّ المصنّف لم يذكُرْهُ لما ذكرنا.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْأَبْحَاثِ أَنَّ أَدَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ سِتَّةٌ أَضْرِبُ:

أَحَدُهَا<sup>(٢)</sup>، حَرْفٌ مُحَضٌّ، وَهُوَ إِلَّا.

وِثَانِيهَا: اسْمٌ مُحَضٌّ وَهُوَ<sup>(٣)</sup> غَيْرُ وَسْوَئِي وَسِوَاءِ.

وِثَالْتِهَا: فِعْلٌ مُحَضٌّ، وَهُوَ لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، / ٦٠ ظ / وَمَا خَلَاءَ، وَمَا عَدَا،

خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ.

وَرَابِعُهَا: دَائِرَةٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، وَهُوَ خَلَا وَعَدَا.

وَخَامِسُهَا: مَتَّفِقٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ، وَمَخْتَلِفٌ فِي فِعْلِيَّتِهِ، وَهُوَ حَاشَا.

وَسَادِسُهَا: مُرَكَّبٌ مِنَ الْإِسْمِ وَالْحَرْفِ، وَهُوَ لَا سِيَّيَا.

هَذَا تَقْرِيرُ مَا فِي الْكِتَابِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ.

وَبَقِيَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ الْفِعْلُ مَوْقِعَ الْمُسْتَثْنَى فَيَقَالُ: نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ،

وَالْمَعْنَى: مَا أَطْلَبُ مِنْكَ إِلَّا<sup>(٤)</sup> فِعْلَكَ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٥)</sup> [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]<sup>(٦)</sup>: (بِالْإِيوَاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ)<sup>(٧)</sup>.

(١) في ع: كذلك.

(٢) ساقطة من ف.

(٣) (هو) ساقطة من ل.

(٤) زاد في ل: اطلب.

(٥) هو عبدالله بن عباس بن عبد المطلب، توفي سنة ٦٨ هـ. انظر: الإصابة لابن حجر، ط - بيروت ٢: ٣٣٠.

(٦) العبارة غير واردة في ت، ع، ف، ل، وفي ز: (رض).

(٧) يروى أن ابن عباس دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا لاجلاله، فقال: بالأيواء والنصر إلا.

وينبغي أن تعلم أيضاً أن المستثنى قد يحدف تخفيفاً نحو قولهم<sup>(١)</sup>: ليس إلا وليس غير.

وأن تعلم أيضاً أن (إلا) يتوسط بين المبتدأ والخبر، نحو: ما زيد إلا قائم، وبين الصفة والموصوف، نحو: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه.

فما بعد (إلا) جملة ابتدائية وقعت صفة لأحد، و(إلا) لغو في اللفظ موطئة<sup>(٢)</sup> في المعنى، وبين الحال وذو الحال، نحو: ما مررت بالقوم إلا زيد خير منهم بالواو وبتركه<sup>(٣)</sup>.

وينبغي أن تعلم أيضاً أن الاستثناءات إذا تعددت فإن كان البعض معطوفاً على بعض بحرف العطف، كان الكل<sup>(٤)</sup> عائداً إلى المستثنى منه، نحو: لفلان عليّ عشرة إلا أربعة، وإلا خمسة.

وإن لم يكن كذلك، فلا يخلو من أن يكون الاستثناء الثاني أكثر من الأول، أو مساوياً له، أو أقل منه.

فإن كان الأولين عاداً أيضاً إلى الأول لامتناع كون الثاني استثناء من الاستثناء الأول، نحو:

→ جلستم. مشيراً إلى ما ورد بحقهم في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿والذين آووا ونصروا﴾ (الأنفال:

٧٢ و ٧٤). انظر: شرح المفصل لابن عيش ٢: ٩٥.

(١) زاد في الأصل، وكذلك في ز: نحو.

(٢) في ف: معطية.

(٣) في ز: وتركه.

(٤) انظر ١: ١١٩.



لِفَلَانٍ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً<sup>(١)</sup> خَمْسَةً [أَوْ إِلَّا أَرْبَعَةً]<sup>(٢)</sup>.  
وَأِنْ كَانَ الثَّالِثُ: فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْأَوَّلِ، أَوْ إِلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ أَوْ إِلَى  
كِلَيْهِمَا، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَعُودَ إِلَى الْأَوَّلِ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ مِنْهُ.  
وَأَعْلَمُ أَنَّه لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى الْعَامِلِ، فَلَا يُقَالُ: إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ،  
إِمَّا لِضَعْفِ الْعَامِلِ أَوْ تَشْبِيهِهَا بِوَاوِ الْمَصَاحِبَةِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ بَدَلًا وَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ  
الْبَدَلِ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ.  
وَأَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ الْمُسْتَنَى قَدْ يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ<sup>(٣)</sup>، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا،  
لَأَنَّ عَدَا فَعْلٌ مُتَعَدٍّ كَجَاوَزْتُ، وَقَدْ يَكُونُ خَبْرًا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا  
يَكُونُ عَمْرًا، وَقَدْ يَكُونُ مُخْتَلَفًا فِيهِ<sup>(٤)</sup>، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فزَيْدٌ عِنْدَ قَوْمٍ مَفْعُولٌ  
بِهِ صَرِيحٌ، لِكَوْنِ قَامَ مُتَعَدِّيًّا<sup>(٥)</sup> بِحَرْفِ إِلَّا، نَحْوُ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا.  
وَعِنْدَ قَوْمٍ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: الْقَوْمُ أَخَوْتُكَ إِلَّا  
زَيْدًا، وَالْمَفْعُولُ بِهِ الصَّرِيحُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ الْمَعْنَى.

(١) فِي ت: وَإِلَّا.

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٣) (هـ) لَيْسَ فِي ز.

(٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٥) فِي الْأَصْلِ: مُتَعَدٍّ.

## خبر كان وأخواتها

قوله: (خَبَرَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا<sup>(١)</sup>) هو المسندُ بعدَ دُخُولِهَا.

فقوله:

(المسندُ) شاملٌ لغيره، وبقوله: (بعدَ دُخُولِهَا) خرج ما عداه، نحو كان زيدٌ

قائماً.

## حكمه

قوله: (وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَهُ).

اعلم أن أمرَ خَبَرَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا كَأَمْرِ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ فِي وَقْعِهِ مَفْرُداً وَجُمْلَةً خَبَرِيَّةً، وَفِي اشْتِمَالِ الْجُمْلَةِ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ وَفِي سَائِرِ الشَّرَاطِطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ إِلَّا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ لَاتَّبَسَّ الْمَبْتَدَأُ بِالْخَبَرِ، وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ فَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى اسْمِهِ، نَحْوُ: كَانَ أَخَاكَ صَدِيقَكَ، وَكَانَ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ شَرًّا مِنْ عَمْرٍو، لِعَدَمِ الْإِتِّبَاسِ، لِتَغَايُرِهِمَا فِي الْأَعْرَابِ الظَّاهِرِ فِي اللَّفْظِ.

(١) في الأصل، ولي ز: أخواته.

## استدراك المصنف على ابن الحاجب

واعلم أن قوله: (وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً) عَلَى اِطْلَاقِهِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَقْصُورَيْنِ، نَحْوُ: كَانَ عَيْسَى مُوسَى لَامْتَنَعَ التَّقديمُ بَلْ تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ لِلْاسْمِ وَالثَّانِي لِلْخَبَرِ خِيفَةَ اللَّبْسِ إِلَّا عِنْدَ قَرِينَةٍ مَعْنَوِيَةٍ أَوْ لَفْظِيَّةٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي أَنَّ حُكْمَ خَبَرِ كَانَ / ٦١ و / كَحُكْمِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، إِلَّا فِي شَيْءٍ ذَكَرَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مَاضِياً، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ الْكَثَرِينَ. أَمَّا مَعَ كَانَ فَلِدَّلَالَةٍ كَانَ عَلَى الْمُضِيِّ، نَعَمْ لَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (قَدْ) أَوْ عَلَى خَبَرِهِ فَقُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ قَدْ قَامَ لِحَسْنٍ، لِتَقْرِيبِ (قَدْ) إِسَاءَةٍ مِنَ الْحَالِ وَقَدْ جَوَّزَهُ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ<sup>(١)</sup> مُطْلَقاً.

وَأَمَّا بَقِيَّةُ أَخَوَاتِ كَانَ فَلِلْتَنَاقُضِ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ مَدْلُولَ خَبَرِهَا وَاجِبُ الثَّبُوتِ [أَوْ

(١) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي أخذ عن المبرّد وأقام في بغداد إلى حين وفاته في سنة ٣٤٧ هـ

طبقات النحويين واللغويين: ١١٦، ونزهة الألباء: ٢١٣، وانباء الرواة: ١١٣، وبغية الوعاة: ٢: ٣٦.

واقرا عنه كتاب: ابن درستويه لعبدالله الجبوري - مطبعة العاني - بغداد.

(٢) فيل: فيتناقض.

السُّلْبِ فِي الْحَالِ<sup>(١)</sup>، وَمَذْلُولُ الْفِعْلِ الْمَاضِي غَيْرُ وَاجِبِ الثَّبُوتِ أَوْ السُّلْبِ فِي الْحَالِ، فَلَوْ اجْتَمَعَا لَزِمَ اجْتِمَاعُ النَقِیْضِیْنِ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ وَقَعَ خَبَرُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ شَرْطاً [فَجَازَ حِیْثُ<sup>(٢)</sup>] أَنْ يَقَعَ الْمَاضِي خَبَرًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ، لِكُونِهَا لِلْاِسْتِقْبَالِ، تَقُولُ: صَارَ زَيْدٌ إِنْ قَمْتُ قَامَ، وَأَصْبَحَ بَكْرٌ إِنْ خَرَجْتُ خَرَجَ.

وَيُخَالِفُ خَبَرُ هَذَا الْبَابِ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ فِي شَيْءٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ يَقَعُ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ، نَحْوُ: أَيْنَ زَيْدٌ وَكَيْفَ عَمْرُو، وَلَا يَقَعُ خَبَرًا عَنْ بَعْضِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، وَهُوَ: مَا زَالَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا فَعَى، وَمَا أَنْفَكَ، وَمَا دَامَ، وَلَيْسَ.

أَمَّا مَا زَالَ إِلَى مَا أَنْفَكَ فَلِإِنَّهَا أَمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، نَحْوُ: مَا زَالَ أَيْنَ زَيْدٌ؟ أَوْ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، نَحْوُ: أَيْنَ مَا زَالَ زَيْدٌ؟ وَأَيَّامًا<sup>(٣)</sup> كَانَ لَا يَقَعُ خَبَرًا لَهَا. أَمَّا إِنْ تَقَدَّمَتْ فَلِأَنَّهُ يَلْزِمُ عَمَلُ مَا قَبْلَ الْاِسْتِفْهَامِ فِيهِ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، فَيَلْزِمُ تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عَلَيْهِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي مَا دَامَ.

وَأَمَّا لَيْسَ، فَلِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْاِسْتِفْهَامِ لَزِمَ أَنْ لَا يَقَعَ الْاِسْتِفْهَامُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْاِسْتِفْهَامُ عَلَيْهَا لَزِمَ تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عَلَيْهَا<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ لَمْ يَجْزُ عِنْدَ قَوْمٍ، وَإِنْ جَوَّزْنَا تَقَدُّمَ خَبَرِهَا عَلَيْهَا، لَمْ يَجْزُ هُنَاكَ، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ.

(١) في ت، ف، ل: في الحال أو السلب.

(٢) في ت، ع، ل: فحيث جاز.

(٣) في ع: أيما، ل: أيما.

(٤) (عليها) ساقطة من ع.

وَأَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ هَذَا الْبَابِ لَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ مَعْنَى  
الِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ أَخُوكَ؟ إِذِ الشَّرْطُ وَالِاسْتِفْهَامُ لَهْمَا صَدْرُ  
الْكَلَامِ، نَعَمْ أَجَازُوا دُخُولَهَا عَلَى مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا  
ضَمِيرُ الشَّانِ وَالْحَدِيثِ، نَحْوُ: كَانَ مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ، إِذِ الشَّرْطُ يَقَعُ<sup>(٢)</sup> خَبَرًا<sup>(٣)</sup> عَنْ  
ضَمِيرِ الشَّانِ، وَلَمْ يَجُوزُوا<sup>(٤)</sup> دُخُولَهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَةِ<sup>(٥)</sup> عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ  
يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، نَحْوُ: كَانَ مَنْ أَخُوكَ؟ إِذِ الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَةُ لَا تَقَعُ خَبَرُ  
بَابٍ كَانَ.

### حذف عامله

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُحْدَفُ عَامِلُهُ [فِي مِثْلِ<sup>(٦)</sup>]:) (النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَبِرَ  
فَنَحِيرَ)<sup>(٧)</sup>، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) ساقطة من ع، ل.

(٢) يقع) ليست في: ل.

(٣) في ت: خبران.

(٤) في ف: يجوز.

(٥) في ف: الاستفهام منه.

(٦) زاد في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: قولهم.

(٧) وباقي النص: وإن شراً فشر. انظر: مجموع مهابات المتن: ٣٩٦.

(٨) في ع: إلى آخره.

اعلم أن كان قد تُحذف<sup>(١)</sup> وهي مرادة<sup>(٢)</sup> عاملة<sup>(٣)</sup> كقوله<sup>(٤)</sup>: إن خنجراً  
فخنجرٌ، وإن سيفاً فسيفٌ. ومنه قولهم<sup>(٥)</sup>: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ  
وإن شراً فشرٌ<sup>(٦)</sup>.

وَيَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ مِنَ الْأَعْرَابِ:

أَحَدُهَا: نَصَبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي، وَهُوَ أَجْوَدُهَا.

وَالثَّانِي: عَكْسُ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَوْضَعُهَا.

وَالثَّالِثُ: نَصْبُهَا جَمِيعاً.

وَالرَّابِعُ: رَفْعُهَا جَمِيعاً.

وَهُمَا مَتَوَسِّطَانِ بَيْنَ الْجَوْدَةِ وَالضَّعْفِ.

وَأَمَّا قُلْنَا: إِنَّ الْأَوَّلَ أَفْصَحُ وَأَجْوَدُ لِأَنَّ النَّصْبَ فِي الْأَوَّلِ إِنَّمَا<sup>(٧)</sup> يَكُونُ عَلَى

تَقْدِيرٍ: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْراً وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرٍ إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ، فَكَانَ النَّصْبُ  
أَوَّلَى لِقَلَّةِ<sup>(٨)</sup> الْحَذَفِ فِيهِ.

(١) زاد في ف: كثيراً.

(٢) زاد في ت، ف: بقوله.

(٣) (عاملة) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ف: كقولهم، ع: كقولهم عم، ل: بقوله ط.

(٥) في ل: قوله.

(٦) هذا قول: ينظر: الكتاب ١: ١٣٠ و ٤٥٨ و ٤٧٤، وشرح الكافية لابن الحاجب: ٤٨، والابيضاح في

شرح المفصل ١: ٣٨٠، والمجمع ٢: ١٠٣.

(٧) في الأصل: أما أن.

(٨) في ل: بقلة.

والرفع في الثاني على تقدير: <sup>(١)</sup> إن كان <sup>(٢)</sup> خيراً <sup>(٣)</sup> فجزاؤه خير.  
والنصب على تقدير: <sup>(٤)</sup> إن خيراً فكان جزاؤه خيراً، فكان الرفع أولى من  
النصب، لأن في الرفع اضممار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وهو كثير الوقوع، وفي النصب  
اضممار كان واسمها، وهو ليس بكثير كثرة الاول.

وفيه أيضاً تقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء وهما لا يجتمعان.  
وإذا ثبت أن نصب الاول، ورفع الثاني أولى يثبت <sup>(٥)</sup> أن عكسه أضعف.  
والوجهان الآخران [متوسطان بينهما] <sup>(٦)</sup>.

### وجوب حذف العامل

قوله: (ويجب الحذف في مثل: أما أنت منطلقاً انطلقت، أي: لأن كنت).  
منطلقاً انطلقت فحذف حرف الجر من (أن) كما يحذف من سائر الموصولات / ٦١  
ظ / ثم حذف كان للاختصار فوجب رد الضمير المتصل إلى المنفصل لتعذره، ثم  
زبدت ما، لتكون كالعوض من الفعل ثم قلبت النون ميماً وأدغمت في الاخرى.  
فصار: أما أنت منطلقاً انطلقت.

(١) زيادة من ت.

(٢) قول خير.

(٣) في رانيت.

(٤) قول المتوسطان ميماً.

ومن هذا القبيل قولُ عباس<sup>(١)</sup> بن مرداس:

أبا خراشةً أمّا أنتَ ذانفر<sup>(٢)</sup> فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ<sup>(٣)</sup>  
أي: لأن كنتَ ذانفر<sup>(٤)</sup>، ويدلُّ عليه نصبُ ذانفر<sup>(٥)</sup> واختُلِفَ في الاسمِ بماذا  
يرتفعُ هاهنا<sup>(٦)</sup>، والخبر بماذا ينتصبُ.  
فعند المحققين بالفعل المحذوف<sup>(٧)</sup>، وعند أبي الفتح بما هذه<sup>(٨)</sup>، وأبو علي  
متردّد<sup>(٩)</sup>.

(١) في ل: ابن عباس. والعباس بن مرداس السلمي شاعر مخضرم، قيل ان امه الخنساء، وقيل: ان امه سوداء زنجية. أسلم قبل فتح مكة، وتوفي سنة ١٨ هـ. شرح شواهد المغني ١: ١١٧، والاصابة ٢: ٢٧٢، والخزانة: ١٥٢، والاعلام ٤: ٢٩.

(٢) في ل: نفن.

(٣) في الديوان: (كنت) مكان (أنت).

وأبو خراشة كنية خفاف بن ندبة، والنفر رھط الرجل، والضبع: الحيوان المعروف استمارة للسنة الجديدة. الديوان: ١٢٨، والكتاب ١: ١٤٨، والخصائص ٢: ٣٨١، والخزانة ٤: ١٣.

(٤) في ل: نفن.

(٥) في ل: نفن.

(٦) في ل: هنا.

(٧) قال السيرافي (قوله: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقت معك .... البصريون يقولون: انه على معنى التحليل، أي: لأن كنتَ منطلقاً انطلقت معك). الكتاب ١: ١٤٨.

(٨) الخصائص ٢: ٣٨١.

(٩) المسائل المشككة المعروفة بالهدايات لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي - كلية الآداب - الجامعة المستنصرية - آلة كاتبة - : ١٨٧.



واظهارُ الفعلِ ممتنعٌ عندَ سيبويه<sup>(١)</sup>، لكونه اصلاً مرفوضاً<sup>(٢)</sup>، وجائزٌ عند المبرد على أصل الباب<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن المصنّف لم يذكر اسمَ كانَ في بابِ المرفوعاتِ لِأنَّه جَعَلَهُ كالفاعلِ، فَكَانَ داخلاً في الفاعِلِ، وَذَكَرَ خبرَهُ هَاهُنَا، لِأنَّه جَعَلَهُ مُشَبَّهاً بالمفعولِ، وهذا دليلٌ منه عَلَى أَنَّهُ يجعلُ معموليه<sup>(٤)</sup> تارةً مُشَبَّهينَ بالفاعلِ والمفعولِ، وَيَجْعَلُهُما تارةً نفسَ<sup>(٥)</sup> الفاعِلِ والمفعولِ، وَيَتَّبِعُ فِي ذَلِكَ [جَارَ اللَّهِ]<sup>(٦)</sup>

## اسم إن وأخواتها

قوله: (اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها).

فقوله: (هو المسند إليه) شاملٌ لغيره، فلما قال: (بعد دخولها) خرج عنه غيره.

(١) قال سيبويه: (وأما لا يذكر بعدها الفعل المضمر لأنه من المضمر المتروك اظهاره حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء، وفي من أنت زيدا فان اظهرت الفعل قلت: اما كنت منطلقاً انطلقت). الكتاب ١: ١٤٨.

(٢) في: مرفوعاً، وفي ل: منه فرضاً.

(٣) البنداديات: ١٨٥، والانتصار لابن ولاد مخطوطة المتحف العراقي برقم: ١٣٥٢: ٤١.

(٤) في ل: معموله.

(٥) في ل: نفس.

(٦) في ت، ف، ل: الزمخشرى.

## احكامه

وحكمه حكمُ المبتدأ في جميع الاحكام، إلا أن اسمها لا يجوز أن يكون فيه معنى الشرط، ولا معنى الاستفهام لاقتضائها صدر الكلام، ولا متناع تقدم اسم إنَّ عليها، وأنَّ لامَّ الابتداء لا تدخل على اسم هذه الحروف إلا إذا فصل بين إنَّ وبين اسمه، وسيجيء الكلام على إنَّ وأخواتها في باب الحروف.

## المنصوب بلا النافية للجنس

قوله: (المنصوب بلا<sup>(١)</sup> التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافاً أو مُشَبَّهاً به) أي: اسم لا التي لنفي الجنس، هو المسند إليه بعد دخول لا التي لنفي الجنس يليها الجنس المنصوب حال كونه نكرة، إما مضافاً نحو لا غلام رجل.

وإما مشابهاً<sup>(٢)</sup> له، نحو: لا عشرين رجلاً.

(١) عل حاشية الاصل تطلق مأخوذ من الواقعة ينهي بكلمة (مختصر).

(٢) قول: مشابهاً.

قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>: (يَلِيهَا نَكْرَةٌ) أَي: يَلِي الْمَنْصُوبُ؛ (لَا) حَالٌ كَوْنِهِ نَكْرَةٌ مُضَافًا أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ.

وَأَمَّا ذِكْرُ هَذِهِ الْقِيُودِ، لِأَنَّهُ لَمَّا تَرَجَّمَ اسْمٌ لَا بِالْمَنْصُوبِ، وَجَبَ أَنْ يَذْكُرَ مَا هُوَ شَرْطُ نَصْبِهِ، فَذَكَرَهُ.

وَأَمَّا اشْتَرَطَ هَذِهِ الشَّرَاطُ، لِأَنَّهُ لَوْ انْتَفَى أَحَدُهَا لَمْ يَسْتَنْصِبِ الْاسْمُ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ عِلَّةَ<sup>(٢)</sup> اشْتِرَاطِ الْقِيُودِ فِي نَصْبِهِ، وَالْمُرَادُ مِنَ [الْمُشَابِهَةِ لِلْمُضَافِ]<sup>(٣)</sup> هُوَ الْاسْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْاسْمِ الْآخَرِ لَا عَلَى جِهَةِ الْإِضَافَةِ، وَمُشَابَهَتُهُ لَهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ عَامِلٌ فِيهَا بَعْدَهُ كَالْمُضَافِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ مَا بَعْدَهُ مُتَمِّمٌ أَوْ مُخَصَّصٌ لَهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَضْلَ (لَا) أَنْ لَا تَعْمَلَ لِكُونِهَا دَاخِلَةً عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ وَوُجُوبِ عَدَمِ الْعَمَلِ لِكُلِّ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْقَيْلَيْنِ، إِلَّا أَنَّ<sup>(٤)</sup> (لَا)<sup>(٥)</sup> هَذِهِ تَعْمَلُ لِمُشَابَهَتِهَا (إِنْ) كَمَا ذَكَرْنَا خَبَرَ لَا هَذِهِ<sup>(٦)</sup>.

وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى النَّكْرَةِ، لِكُونِهَا لِنَفِيِ الْاسْتِغْرَاقِ ثُمَّ أَنَّ النَّكْرَةَ الَّتِي<sup>(٧)</sup> تَدْخُلُ

(١) فَوَع: وقوله.

(٢) فَوَل: عليه.

(٣) فَوَع: المشابهة بالمضاف، وفَوَل: المشابهة بالمضاف.

(٤) فَوَع، ف، ل، أَنِهَا.

(٥) ساقطة من ع، ف، ل.

(٦) انظر ١ - ٣٦٦ - ٣٧٣ من هذا البحث.

(٧) فَوَل: التي هي.

عَلَيْهَا (لَا)، إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً أَوْ <sup>(١)</sup> مُشَابِهَةً لَهَا، وَإِمَّا أَنْ <sup>(٢)</sup> لَا تَكُونَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا <sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ كَانَتْ <sup>(٤)</sup> الْأُولَى كَانَتْ مَنْصُوبَةً (لَا)، لِعَمَلِهَا عَمَلَ (إِنَّ)، نَحْو: لَا غِلَامَ رَجُلٍ عِنْدَنَا، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا.

وَإِنْ كَانَتْ الثَّالِثَةُ، كَانَتْ مَعَ لَا مَبْنِيَةً عَلَى الْفَتْحِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ <sup>(٥)</sup> وَالْمَازِنِ وَمَنْ تَابَعَهُمَا، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَهَوَّ مَبْنِي عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ) وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى الْفَتْحِ، لِيَتَنَاوَلَ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ، نَحْو: لَا مُسْلِمِينَ مِثْنَى وَمَجْمُوعًا، لِأَنَّهَا لَيْسَا بِمَبْنِيَيْنِ عَلَى الْفَتْحِ بَلْ عَلَى الْيَاءِ الَّذِي يَنْصَبَانِ بِهِ.

وَأَمَّا أَبُو الْعَبَّاسِ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مَعْرَبٌ مَنْصُوبٌ <sup>(٦)</sup> مُسْتَدَلٌّ بِأَنَّ النُّونَ فِيهَا بِمِثَابَةِ التَّنْوِينِ فِي الْمُفْرَدِ، وَكَمَا أَنَّ لَا بِنَاءَ مَعَ التَّنْوِينِ، لَا بِنَاءَ مَعَ النُّونِ <sup>(٧)</sup>، وَتَقْضَى الْأُولَى حِجَّتُهُ هَذِهِ بِقَوْلِهِمْ <sup>(٨)</sup> فِي النَّدَاءِ: يَا رَجُلُ وَيَا رَجُلَانِ وَيَا مُسْلِمُونَ وَاسْتَدَلُّوا / ٦٢ و / عَلَى بِنَائِهَا بِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمُوجِبَةَ لِلْبِنَاءِ فِي الْمُفْرَدِ مَوْجُودَةٌ فِيهَا، فَوَجَبَ

(١) فروع، ل: وإما.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) قول: منها.

(٤) فروع: كان.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١: ٢٢.

(٦) قول: ومنصوب.

(٧) المقضب ٤: ٣٦٦.

(٨) فروع: بقوله.

بِنَاوَهُمَا عَمَلًا بِالْعِلَّةِ<sup>(١١)</sup>.

وَعِلَّةُ بِنَاءِ الْمَفْرَدِ أَنَّهُ تَضَمَّنَ الْحَرْفَ وَهُوَ (مِنْ) لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِسُؤَالٍ مَنْطُوقٍ بِهِ  
أَوْ مُقَدَّرٍ النَّطْقُ بِهِ، وَهُوَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟ وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ<sup>(١٢)</sup> أَنْ يُقَالَ: لَا  
مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ، لِيَكُونَ الْجَوَابُ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ، لَكِنْ حُذِفَ تَخْفِيفًا وَاسْتِغْنَاءً عَنْهُ  
لِيَكُونَ مَذْكُورًا فِي السُّؤَالِ فَتَضَمَّنَ الْكَلَامُ مَعْنَاهَا، فَبَنِي<sup>(١٣)</sup> لَا مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ،  
وَبَنِي<sup>(١٤)</sup> عَلَى الْحَرَكَةِ، فَرَقًا بَيْنَ مَا كَانَ عَرِيقًا فِي الْبِنَاءِ، وَبَيْنَ مَا كَانَ عَارِضًا فِيهِ،  
وَعَلَى الْفَتْحِ لِيَكُونَ أَخْفَى، وَكَوْنِ الْمُرْكَبِ أَثْقَلَ.

وَذَهَبَ أَبُو إِسْحَاقَ<sup>(١٥)</sup> وَأَبُو سَعِيدٍ<sup>(١٦)</sup> وَالرَّمَانِيُّ<sup>(١٧)</sup> إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ، وَأَنَّ  
الْفَتْحَةَ فِيهِ فَتْحَةُ أَعْرَابٍ<sup>(١٨)</sup>، وَ (لَا) هَذِهِ تَعْمَلُ عَمَلَ (إِنْ) فَتَنْصِبُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ  
لَا نَحْطَاطِ الْفَرْعِ عَنْ دَرَجَةِ الْأَصْلِ، أَوْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ جَوَابِ الْاسْتِفْهَامِ [الْمُسْتَغْرِقِ]  
أَعْنِي: هَلْ مِنْ<sup>(١٩)</sup> رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟ وَبَيْنَ جَوَابِ الْاسْتِفْهَامِ<sup>(٢٠)</sup> غَيْرِ الْمُسْتَغْرِقِ، أَعْنِي:

(١١) الكافية - شرح الرضي ١: ٢٥٦.

(١٢) في الاصل، وفي ز: الجواب.

(١٣) في ت، ل: فبني.

(١٤) في ل: وهي.

(١٥) هو إبراهيم الزجاج، ترجمته ١: ٢١٩.

(١٦) هو أبو سعيد السيرافي، وقد تقدّمت ترجمته ١: ١٢٣.

(١٧) في ع: الرمانى، هو تصحيف، والرماني، هو علي بن عيسى، ترجمته ١: ٣٥٥.

(١٨) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٢٥٥: (والفتحة في: الرجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية ...).

(١٩) ساقطة من ل.

(٢٠) ما بين المعقنين ساقط من ت.

هَلْ رَجُلٌ؟ وَلأنَّه جازَ العطفُ عَلَى اللفظِ فيقال: لَا رَجُلٌ وَلَا<sup>(١)</sup> غلاماً بالتَّوْنينِ، فلو كانت<sup>(٢)</sup> حركةُ بناءٍ لَمْ يَجْزُ، فَإِنَّهُ لَا يُقالُ: مَضَى أَمْسِ الدَّابِرِ، بِكسْرِ الدَّابِرِ. وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ التَّوْنينِ لَا يَرْجَعُ ثبوتُهُ وَعَدَمُهُ إِلَى الْعَامِلِ، بَلْ يَرْجَعُ إِلَى الْمَعْمُولِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِحَذْفِهِ مَعْنَى مَعَ (لَا) عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مَعْرَباً مُنْصَرَفاً<sup>(٣)</sup>.

وَعَنِ الثَّانِي، بَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ جَوازَ حَذْفِ النُّونِ مِنَ الْأَسْمِ الْمُعْرَبِ، لِأَجْلِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَسْتِفْهَامِ، وَلَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ. وَعَنِ الثَّلَاثِ: أَنَّهُ أَمَّا جازَ العطفُ عَلَى اللفظِ لَكُونِ حَرَكَتَيْهَا مُشَابِهَةً لِلْحَرَكَةِ الْأَعْرَابِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَطْرَادِهَا فِي كُلِّ نَكْرَةٍ مُبْنِيَةٍ مَعَ (لَا) وَلِعَرَضِهَا كَحَرَكَاتِ الْأَعْرَابِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ جَوازُ العطفِ عَلَى الضَّمِّ فِي بَابِ النِّدَاءِ وَكَلَامِ سَيَبَوِيهِ مُحْتَمَلُ<sup>(٤)</sup> الْأَمْرَيْنِ.

فَإِنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ: (لَا) تَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا فَتَنْصِبُهُ بغيرِ تَوْنينِ، وَنَصْبُهَا لِمَا بَعْدَهَا كَنْصَبِ (إِنْ) لِمَا بَعْدَهَا، وَتَرْكُ التَّوْنينِ لِمَا تَعْمَلُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا زَمَ لَأَنَّهَا جُعِلَتْ<sup>(٥)</sup> وَمَا

(١) ساقطة من ف.

(٢) في ف: كان.

(٣) في الأصل، وفي ز، ف: منصوبا، وفي ع، ل: ومنصرفا.

(٤) في ف: محتملا.

(٥) في ل: جعلت لا.

عَمِلْتُ فِيهِ بِمَزَلَةٍ اسْمٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: خَمْسَةَ عَشَرَ.<sup>(١)</sup> فَقَوْلُهُ أَوَّلًا وَهُوَ (لا) تَعْمَلُ فِيهَا  
بَعْدَهَا فَتَنْصِبُهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِلَى قَوْلِهِ: لَازِمٌ، يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ حَرَاةٍ إِعْرَابٍ.  
وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهَا جُعِلَتْ وَمَا عَمِلْتُ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>: خَمْسَةَ عَشَرَ يَقْتَضِي أَنْ  
تَكُونَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ سَبْيُوهِ عَلَى مَا لَا تَنَاقُضَ فِيهِ، وَهُوَ أَنْ  
تَكُونَ لِلْحَالَتَيْنِ:

الْحَالَةُ<sup>(٣)</sup> الْأُولَى، حَالَةُ الْعَمَلِ فِي التَّكْرَةِ عَمَلٌ إِنَّ تَشْبِيهًا بِهِمَا، وَذَلِكَ يَقْتَضِي  
نَضْبَهَا مُنَوَّنَةً.

وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ، أَنَّهُ عَرَضَ لَهُمْ<sup>(٤)</sup> فِيهَا<sup>(٥)</sup> مَزْجٌ لَا<sup>(٦)</sup> بِالْأَسْمِ<sup>(٧)</sup> الْمُنْفِي تَرْكِيبًا،  
فَبُنِيَ وَحُذِفَ التَّنْوِينُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ التَّنَاقُضُ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ، إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ أَضْلٍ  
الِاسْتِحْقَاقِ، وَالْبِنَاءُ بِحَسَبِ الْعَارِضِ، وَهُوَ التَّرْكِيبُ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ سَبْيُوهِ

(١) انظر: الكتاب ١: ٣٤٥.

(٢) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) الحالة: الحال، والحال: ما عليه الإنسان من خير أو شر يذكر ويؤنث والجمع أحوال وجمع حالة:

حالات. ديوان الأدب للفارابي، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر - القاهرة ٣: ٢٤١، ولسان العرب - حول

١٣: ٢٠١.

(٤) في ف: لها.

(٥) قول: فيها لهم، وفي ف: لهم مزج فيها.

(٦) قول: إلا.

(٧) قول: باسم.

يذكرُ بعدَ هذا الكلامِ صريحاً بأنَّ: لَا غَلامِينَ وَلَا مُسْلِمِينَ مَبْنِيٌّ<sup>(١)</sup> مِثْلَ الْمُفْرَدِ، لِأَنَّ  
عِلَّةَ الْبِنَاءِ الَّتِي كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي الْمُفْرَدِ، كَانَتْ مَوْجُودَةً هَاهُنَا.  
فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتِ النِّكَرَةُ مُضَافَةً أَوْ مُشَابِهَةً لَهَا فَهِيَ أَيْضاً مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى مِنْ،  
فَلِمَ لَمْ يُبَيَّنْ؟

قُلْنَا: لِكِرَاهَتِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ شَيْئاً وَاحِداً.  
فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ جُوزَتْ؟ لَا غَلامٌ ظَرِيفٌ فِي الدَّارِ عَلَى جَعْلِ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ  
وَلَا شَيْئاً وَاحِداً؟

قُلْنَا: لِكَوْنِ الصِّفَةِ هِيَ الْمَوْصُوفَ، فَكَأَنَّا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا لَا يَلْزَمُ  
جَعْلُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ شَيْئاً وَاحِداً، بَلْ يَلْزَمُ جَعْلُ الْاِثْنَيْنِ شَيْئاً وَاحِداً، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ  
فِيهِ، لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ مُتَغَايِرَانِ فِي الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَا وَجَبَ الرِّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ).  
[أَي: وَإِنْ كَانَ اسْمٌ (لَا) مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لَا) وَجَبَ الرِّفْعُ  
وَالْتَّكْرِيرُ]<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا وَجُوبُ<sup>(٣)</sup> الرِّفْعِ فِي الْمَعْرِفَةِ فَلِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، وَإِذَا لَمْ تَعْمَلْ فِيهَا

(١) عبارة سيويه في الكتاب ١: ٣٤٨: (واعلم أن المني الواجد إذا لم يل لك فأما يذهب بنة التنوين كما  
أذهب من آخر خمسة عشر لا كما أذهب من المضاب، والدليل على ذلك أن العرب تقول: لا غلامين عندك  
ولا غلامين فيها ولا أب فيها ...).

(٢) ما بين المقفطين ساقط من ف، ل.

(٣) لوع، ل: وأما وجوب.



وَجَبَ رَفْعُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ.

وَأَمَّا لَزُومُ التَّكَرُّارِ فَلِكُونِهِ مَبْنِياً / ٦٢ ظ / عَلَى سَوَالِ سَائِلٍ، قَالَ<sup>(١)</sup> : أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو؟

وَلَمَّا كَانَ مُكَرَّرًا فِي السُّؤَالِ كَانَ مُكَرَّرًا فِي الْجَوَابِ، لَكُونِ الْجَوَابِ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُكَرَّرًا فِي السُّؤَالِ لَكَانَ جَوَابُهُ لَا أَوْ نَعَمْ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْاسْمِ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ نَاقِلًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ<sup>(٢)</sup> : إِنَّمَا وَجَبَ التَّكَرُّارُ لِحَرِيِّ اسْتِعْمَالِ الْمَفْرَدِ بِمَا فَاسْتَعْنِيَ فِي الْمَفْرَدِ بِمَا عَنْ لَا، كَمَا اسْتَعْنِيَ بِتَرْكِ عَنْ وَذَرَّ.

وَأَمَّا وَجُوبُ الرِّفْعِ فِي الْفَصْلِ، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ، فَلِضَعْفِهَا فِي الْعَمَلِ. وَأَمَّا وَجُوبُ التَّكَرُّارِ فَلِهَا ذَكَرْنَاهُ الْآنَ.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ<sup>(٣)</sup> لَا يَجِبُ التَّكَرُّارُ فِي الْإِخْتِيَارِ<sup>(٤)</sup> وَأَنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ: بَكَتْ جَزْعًا<sup>(٥)</sup> وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ

رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا<sup>(٦)</sup>

(١) في ت، ف: وقال. وفي ع، ل: سأل وقال.

(٢) يريد ابن السراج، ترجمته في ١: ٣٦٤.

(٣) يريد المبرد.

(٤) ينظر: المقتضب ٤: ٣٦٠.

(٥) في ع: رجوعاً.

(٦) يروى (قضت وطراً) مكان (بكت جزعاً) والبيت لا يعرف قائله. انظر: الكتاب ١: ٣٥٥، والمقتضب ٤:

٣٦١، والامالي الشجرية ٢: ٢٢٥، وشرح المفصل لابن عمير ٢: ١١٢، والخزانة ٤: ٣٤.

وَأَجَابَ أَصْحَابُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا سَوَّغَهُ الشُّعْرُ وَالضَّرُورَةُ،  
وَالِاخْتِيَارُ: مَا إِلَيْنَا رَجوعُهَا لِمَا ذَكَرْنَا<sup>(١)</sup> مِنْ اسْتِغْنَائِهِمْ بِمَا عَنْ لَا فِي الْمَفْرَدِ.  
وَضَعُفُ هَذَا الْجَوَابِ ظَاهِرٌ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ شَاذٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَمِثْلُ: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا»<sup>(٢)</sup> مِمَّا قَوْلٌ) إِشَارَةٌ إِلَى جَوَابِ سُؤَالٍ،  
وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ: إِنَّ الْأَسْمَ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ وَأَبَا حَسَنِ مَعْرِفَةٌ مَعَ  
أَنَّهُ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ وَلَا بِمَكْرَرٍ<sup>(٣)</sup>.

وَجَوَابُهُ أَنَّ يُقَالَ: [لَمَّا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَجوبِ كونه مَرْفُوعاً وَمَكْرَراً إِذَا كَانَ  
مَعْرِفَةً وَجَبَ تَأْوِيلُهُ لِثَلَا يُلْزَمُ التَّركُ بِالْدَّلِيلِ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ: [٤] إِنَّ تَأْوِيلَهُ: قَضِيَّةٌ  
وَلَا مِثْلَ أَبِي حَسَنِ، فَحُذِفَ<sup>(٥)</sup> الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَظَاهِرٌ أَنَّ<sup>(٦)</sup>  
مَرَادَ الْقَائِلِ كَانَ هَذَا<sup>(٧)</sup>.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ نَكْرَةً فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْمِثْلَ وَالشُّبَهَةَ وَالْغَيْرَ لَا يَكْتَسِبِي

(١) فِي الْأَصْلِ: ذَكَرَ.

(٢) مِنْ كَلَامِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ فِي حَقِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْأَمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَصَارَ مِثْلًا يَضْرِبُ عِنْدَ الْأَمْرِ الْعَمِيرِ،  
أَيُّ: قَضِيَّةٌ وَلَا فَيُفَصِّلُ لَهَا. الْكِتَابُ ١: ٣٥٥، وَالْمُقْتَضِبُ ٤: ٣٦٣، وَالْمَعْمُ ٢: ١٩٥، وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٢: ٤.

(٣) فِي ت: تَكْرِيرٌ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٥) فِي ل: بِحُذْفٍ.

(٦) فِي ع: أَنَّهُ.

(٧) قَالَ الرِّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١: ٢٣٩: «مَعْنَى قَضِيَّةٍ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا: لَا فَيُفَصِّلُ لَهَا إِذَا هُوَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ  
كَانَ فَيُفَصِّلُ فِي الْحُكُومَاتِ ...» وَتَخْرِيجُ الرِّضِيِّ أَوْجَهُ لِمَدَمِ الْحُذْفِ.

التعريف في المضاف إليه كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِمِثْلٍ<sup>(٢)</sup> لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ إِلَى آخِرِهِ).

اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ (لَا) مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ (لَا) جَازٍ فِي الْمَعْطُوفِ

وَجِهَانٍ:

الرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى مَحَلِّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، لِكُونِهِ مَعَ لَا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ.

وَالنَّصْبُ حَمَلًا عَلَى لَفْظِهِ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مَبْنِيًّا لِمَا ذَكَرْنَا.

وَإِنْ عُطِفَ عَلَيْهِ مَعَ تَكْرِيرٍ لَا، جَازٍ فِيهِ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ:

أَحَدُهَا: الْفَتْحُ فِي كِلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup>، نَحْوُ<sup>(٤)</sup>: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿لَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾<sup>(٥)</sup> و [قَالَ اللَّهُ تَعَالَى]<sup>(٦)</sup>: ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>

فَيَجْعَلُ لَا<sup>(٩)</sup> فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا نَافِيَةً، وَيُبَيِّنُ حَوْلٌ وَقُوَّةٌ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ

أَنْ يَكُونَ لَا قُوَّةَ مَعْطُوفًا عَلَى لَا حَوْلَ عَظْفٍ مَفْرَدٍ عَلَى مَفْرَدٍ وَخَبَرُهُمَا مَحْذُوفٌ، هُوَ:

(١) هنا على نسخة الأصل تعليق ينتهي بكلمة «مختصر» دليل على أنه مأخوذ من الوافية.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) في الأصل، وفي، ز: كلاهما.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) سورة البقرة: ١٩٧.

(٦) ما بين المقتنين غير موجود في ع، ل.

(٧) في ع: خلة.

(٨) سورة إبراهيم: ٣١.

(٩) ساقطة من الأصل، ومن ز.

موجودان، أو يكون خبره: بالله، على تقدير كائنان<sup>(١)</sup> بالله، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عطف جملة على جملة، وتقديره: لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، وحينئذ يكون الخبر المفرد مقدراً<sup>(٢)</sup>.

والثاني: رَفَعُهَا، نَحَو: لا حول ولا قوة، يرفعها جميعاً، وَقَدْ قُرِئَ: ﴿لَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الشاعِرُ:

لَانَاقَةُ<sup>(٤)</sup> لِي فِي<sup>(٥)</sup> هَذَا وَلَا جَمَلُ<sup>(٦)</sup> .....

وَأَعْلَمُ أَنَّ رَفَعُهَا يَحْتَمِلُ وجوهاً:  
أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مرفوعاً بالابتداءِ وَيَقْدَرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
خبر<sup>(٧)</sup>، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، فتكون الجملة الابتدائية

(١) في ل: كائنا.

(٢) في ف، ل: المقدر مفرداً.

(٣) سورة البقرة: ١٩٧.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتثنية والرفع، وقرأ باقي السبعة بالفتح من غير تنوين. انظر: الكشف عن

علل القراءات السبع ١: ٢٨٥.

(٤) في ل: لاقية.

(٥) كلمة (في) ليست في ز.

(٦) عجز بيت للراعي النخيري، وصدرة:

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قَلْبِي مُغْلَبَةٌ

ويروى: (صَرمَتك) مكان: (هَجَرْتُكَ).

شعر الراعي النخيري: ١١٢، والكتاب ١: ٣٥٤، والمستصن ٢: ٢٦٧.

(٧) في ع، ف، ل: خبراً.

[معطوفة على الجملة الابتدائية<sup>(١)</sup>].

والثاني: أن يكون الأول مرفوعاً بالابتداء والثاني عطفاً<sup>(٢)</sup> على الأول عطف مفرد على مفرد، ويكون لهما خبر واحد مثنى<sup>(٣)</sup>.

والثالث: أن يكون الأول مرفوعاً بـ (لا) على أن تكون (لا) بمعنى ليس، والثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، وخبرهما واحد مثنى<sup>(٤)</sup> فتكون لا الثانية ملغاة.

الرابع: أن يرفع الأول بـ (لا) بمعنى ليس، وخبره محذوف، وهو<sup>(٥)</sup> إما موجود، أو كائن مقدّر بعد إلا، وأن يرفع الاسم الثاني بأنه مبتدأ خبره محذوف، ولا الثانية زائدة.

والخامس: عكس هذا الوجه<sup>(٦)</sup>.

والسادس: أن يكون كل منهما مرفوعاً بـ (لا) بمعنى ليس.

وثالثها: الفتح في الأول والرفع في الثاني، نحو: لا حول ولا قوة بعطف الثاني على موضع الأول، لكونه في محل الرفع بالابتداء، وتكون لا الثانية مزيّدة، كأنك

(١) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(٢) في الأصل، وفي ز: عطف.

(٣) في ل: مثنى.

(٤) في ل: مثنى.

(٥) في ف: وهما.

(٦) كلمة (الوجه) ليست في ع.

قُلْتُ: لا حول ولا قوة، ونحوه<sup>(١)</sup> قوله:

لا أُمُّ لي<sup>(٢)</sup> إن كان ذلك ولا أب<sup>(٣)</sup>

والخبر في هذا الوجه / ٦٣ و / واحد مثني<sup>(٤)</sup> لكونه خبراً عن اسمين عطِفَ  
أحدهما على الآخر، ويَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لا الثانية بِمَعْنَى لَيْسَ.  
وَهَاهُنَا لَابِدٌّ مِنْ خَبَرَيْنِ:

أحدهما: لـ (لا) الأولى<sup>(٥)</sup> وموضعه رفع بـ (لا) أم بالابتداء<sup>(٦)</sup> على خلاف  
فيه.

والثاني: لـ (لا) الثانية وموضعه نصب بـ (لا) التي بِمَعْنَى لَيْسَ بلا خلاف.  
الرابع: الفتح في الأول والنصب في الثاني، نحو: لا حول ولا قوة وكقوله:

(١) في ف: نحو، ل: ونحو.

(٢) (لي) ساقطة من ع.

(٣) عجز بيت صدره:

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِيهِ

يروى (ذا لكم) مكان (هذا) و (وجدكم) مكان (العمركم) والبيت نسب إلى رجل من مذحج وإلى هني  
بن أحمr الكنانى، وإلى ضمرة بن جابر، وإلى غيره. الكتاب ١: ٣٥٢، ومعاني القرآن للاخفش ١: ٢٥،  
ومعاني القرآن للقرطبي ١: ١٢١، والمقتضب ٤: ٣٧١، والاصول ١: ٤٧٠، والحجة لابي علي الفارسي ١:  
١٤١، واللامات: ١٠٧، وشرح ابن عقيل ١: ٤٠١، والخزانة ٢: ٣٨.

(٤) قول: مبني.

(٥) قول: ع، ف: للأولى.

(٦) قول: بلام الابتداء، (بلا أم) ساقطة من ع.

ولا أَب وابناً يمثُلُ مروانَ وابنه

إِذَا هُوَ بِالصَّجْدِ ارْتَدَّى وَتَأَزَّرَا<sup>(١)</sup>

يجعل لا الأولى لِنبي الجنس، والثانية زائدة مولدة للنبي فيعطف (قوة) على لفظ لا حول، وينوئه لأنه معرب وإن كان المعطوف عليه مبنياً لمشابهة حركته حركة الأعراب.

وعند بعضهم المعطوف عليه معرب فيكون عطف معرب على معرب، وهذا العطف جائز في سعة الكلام عند سيبويه<sup>(٢)</sup>، وعند الاضطراب عند الاخفش.

إِعلم أن لا الثانية، وإن كانت زائدة، ملغاة<sup>(٣)</sup> في هذا الوجه، [لكنها تؤثر]<sup>(٤)</sup> في المعنى، هو أنك إذا قلت: لا رجل وامرأة في الدار [كان معناه نفي اجتماع هذين الصنفين من نوع الإنسان]<sup>(٥)</sup> في الدار<sup>(٦)</sup>.

[فإذا قلت: لا رجل ولا امرأة في الدار كان معناه نفي الصنفين متفرقين

(١) ينسب إلى الفرزدق وإلى رجل من عبدمناة.

ويروى عجزه هكذا: إِذَا مَا ارْتَدَّى بِالصَّجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا

الكتاب ١: ٣٤٩، والمقتضب ٤: ٣٧٢، والممع ٥: ٢٨٧، وشرح الاشموني ٢: ١٣، والخزائن ٤: ٦٧.

(٢) الكتاب ١: ٣٤٩.

(٣) قول: ملغى.

(٤) في ت، ع، ف، ل: لكن لها تأثيراً.

(٥) في ت: لأن من.

(٦) ما بين المقتضبين ساقط من ف، ل.

ومجتمعين<sup>(١)</sup> في الدار.

والغامس، رفع الاول وفتح الثاني، نحو: لاحول ولا قوة، يجعل لا الاولى بمعنى ليس فيرفع ما<sup>(٢)</sup> بعده، كما في البيت:

فأنا ابن قيس لا براح<sup>(٣)</sup>

أي: ليس لي براح، ويجعل لا الثانية نافية مبنية معها على الفتح، ومنه قول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيم فيها .....<sup>(٤)</sup>

ولما كان عمل لا بمعنى ليس شاذاً، قال: على ضعف.

## دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس

قوله: (وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ لَمْ تَغْيِرِ الْعَمَلُ وَمَعْنَاهَا الْاسْتِفْهَامُ وَالْعَرَضُ وَالْتِمَنِي).

اعلم أن همزة الاستفهام إذا دخلت على لا النافية، فرجما بقيت على معناها

(١) في ل: كان معناه نوع الصنفين مفرقين ومجتمعين.

(٢) في الأصل، وفي ز: بما.

(٣) صدره:

مَنْ صَدَّ عَنْ يَرَانِهَا

والشاهد تقدم ١: ٣٧٣.

(٤) تقدم الشاهد ١: ٣٦٨.



الاصلي، وهو الاستفهام، وربما يشوبه معنى العَرَضِ والتمني، وكيف مَا كَانَ لَا يَنْبَلُ  
عَمَلُ لَا، وحكمها مَعَ الهمزة كحكيها مُجَرَّدَةٌ مِنْهَا. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا طِعَانٌ وَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ<sup>(١)</sup> .....<sup>(٢)</sup>

وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ الْمُتَمَنِّيَةُ:

أَلَا سَبِيلٌ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا .....<sup>(٣)</sup>

وإنما<sup>(٤)</sup> لم يَتَغَيَّرْ عَمَلُهَا فِي الْأَعْرَابِ وَالْبَنَاءِ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَتَغَيَّرُ عَمَلُهُ بِدخولِ  
حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ [عَلَيْهِ سِوَاءُ كَانَ لِحَقِيقَةِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ لَمْ يَكُنْ].  
وَقَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ: هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ<sup>(٥)</sup> لَا تَلْحَقُ حَرْفَ النِّسْبَةِ إِلَّا وَإِنْ

(١) في ف: غادية، وفي ل: غاربة.

(٢) لسان بن ثابت الانصاري، وينسب إلى خداس بن زهير، وقامة:

إِلَّا تَجَشَّؤُكُمْ حَوْلَ النَّائِرِ

ويروى (ألا) مكان (ولا)، و (وسط) مكان (حول)، و (غاذية) مكان (عادية). ديوان حسان بن

ثابت - تحقيق البرقوقي: ٢٧١، والكتاب ٣٥٨: ١، ومغني اللبيب ٧٢: ١، والكافية شرح الرضي ٢٦١: ١.

والجمع ٢: ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ١: ٢١٠، وشرح الاشموني ٢: ١٤، والخزائنة ٤: ٦٩.

(٣) وعجزه: أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ

ويروى البيت:

فَلَمْ يَنْ سَبِيلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا أَمْ هَلْ سَبِيلَ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ

والبيت للذلقاء فُرَيْعَةُ بِنْتِ هَمَامٍ، أم الحجاج بن يوسف الثقفي. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢٧.

والخزائنة ٤: ٨٠. وسبب هذا البيت نفي عمر مضراً إلى البصرة بعد أن أمر بشعره فجزأه راجع: شرح نهج

البلاغة / ابن أبي الحديد المعتزلي ١٢: ٢٧٠، (نكت من كلام عمر وسيرته وأخلاقه).

(٤) في ع: وإلا.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ع.

يشوبها معنى تَمَنٍّ أو انكارٍ أو تحضيضٍ أو توبيخٍ.

واعلم أن كلام المصنّف دليل على أن العَرَض يكون في الاسماء، نحو: ألا نزول<sup>(١)</sup> في دارنا، فبيّن نزول<sup>(٢)</sup> كما بيّن في النّي المحض، وهو خلاف المشهور، لأن المشهور أن العَرَض لا يقع إلا في الافعال، وأن<sup>(٣)</sup> إذا كانت عَرَضاً<sup>(٤)</sup> كانت من الادوات المختصة بالافعال فإن وقع بعدها اسم كان منصوباً منوناً نصباً صريحاً، وناصبته<sup>(٥)</sup> فعل مضمّر.

واعلم أيضاً أن ألا إذا كانت مجرّدة للاستفهام كان حكمها حكم (لا) من بناء ما<sup>(٦)</sup> كان مبنياً<sup>(٧)</sup> ونصب ما كان منصوباً، وجواز الالفاء عند التكرير ووجوب الالفاء والتكرير عند الفصل والعطف على لفظ اسمها بالنصب منوناً، وعلى موضعها<sup>(٨)</sup> مع اسمها بالرفع منوناً، وكذا<sup>(٩)</sup> في خبرها، ووصف اسمها على اللفظ منوناً<sup>(١٠)</sup> وغير منون، وعلى الموضع - منوناً كما يجيئ.

(١) في ل: تنزل.

(٢) في ل: تنزل.

(٣) في ع: عوض.

(٤) في ل: صاحبه.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ع: منفها.

(٧) في ل: موضوعها.

(٨) في ل: وكذلك.

(٩) ما بين العفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَجْرُودَةً لِلِاسْتِفْهَامِ بَلْ يَشَوُّهَا مَعْنَى التَّمْنِي، فَتَبْقَى <sup>(١)</sup> جُمْلَةُ  
الْأَحْكَامِ إِلَّا الْوَصْفَ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَالْعَطْفَ عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ، عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ <sup>(٢)</sup>، إِذَا  
التَّمْنَى بِدُخُولِهِ عَلَى الْكَلَامِ زَالَ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ فَلَمْ يَبْقَ هُنَاكَ مَوْضِعٌ مُخَالِفٌ لِلْفِعْلِ حَتَّى  
يَحْتَمَلَ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجَازَهَا <sup>(٣)</sup> أَبُو <sup>(٤)</sup> عَثْمَانَ الْمَازِنِي وَالْمَبْرُودُ <sup>(٥)</sup>، نَحْوُ: / ٦٣ ظ / أَلَا مَالٌ  
كَثِيرٌ أَنْفَقَهُ؟ وَأَلَا مَاءٌ <sup>(٦)</sup> وَخَمْرٌ أَشْرَبَهَا.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حَكْمُ <sup>(٧)</sup> (أَلَا) مِثْلَ <sup>(٨)</sup> حَكْمِ (لَا) عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ  
وَالْمَازِنِيِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ.  
فَإِذَا لَوْ كَانَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: (لَمْ يَتَغَيَّرِ الْعَمَلُ)، أَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرِ مِنْ كُلِّ  
الْوُجُوهِ <sup>(٩)</sup>، لَكَانَ عَلَى <sup>(١٠)</sup> مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرُودِ، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرِ مِنْ  
بَعْضِ الْوُجُوهِ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبُويهِ وَالْخَلِيلِ.

(١) في ع، ل: فبقي.

(٢) الكتاب ١: ٣٥٩.

(٣) في ف: أجازها.

(٤) كلمة (أبو) ليست في ز.

(٥) المقتضب ٤: ٣٨٣.

(٦) في الأصل، وفي ز، ع: مال.

(٧) الكلمة ساقطة من ل.

(٨) الكلمة ساقطة من ل.

(٩) في ع: وجه، وفي ف: الوجه.

(١٠) الكلمة ساقطة من ل.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَلُهَا، وَقَدْ تَغَيَّرَ فِي مِثْلِ<sup>(١)</sup>، قَوْلِهِ:

الْأَرْجُلُ جِزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا.....<sup>(٢)</sup>

قُلْنَا: هَذَا عِنْدَ سَبْيُوهِ وَالْخَلِيلِ وَأَبِي سَعِيدٍ، لَيْسَ لَا الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا هَمْزَةُ  
الاسْتِفْهَامِ، بَلْ حَرْفُ مَوْضُوعٍ لِلتَّحْضِيضِ بِرَأْسِهِ، وَ (رَجُلًا) مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُضَرٍّ  
مَحْذُوفٍ وَتَقْدِيرُهُ<sup>(٣)</sup>: أَلَا تَرَوْنَنِي رَجُلًا، يَعْنِي هَلَا تَرَوْنَنِي<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ<sup>(٥)</sup> الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا  
هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لَكِنْ يَشُوبُهَا مَعْنَى التَّمْنِي فَيُخْرِجُ الْاسْمُ بَعْدَهَا عَنِ الْإِبْتِدَاءِ  
وَيَنْصَبُ<sup>(٦)</sup> بِمَعْنَى التَّمْنِي فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ.

وَأَمَّا عِنْدَ يُونُسَ فَهِيَ لَا الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ  
تَرْكُ التَّنْوِينِ، لَكِنْ نَوَّنَهُ الشَّاعِرُ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهَ، لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ لَا  
يَعْرَبُ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ.

قَوْلُهُ: (وَوَعْنَتُ الْمَبْنِيِّ الْأَوَّلِ مُفْرَدًا يَلِيهِ مَبْنِيٌّ وَمَعْرَبٌ رَفْعًا وَنَصْبًا).

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ت، ز: مِثْلَهَا، وَفِي ل: مِثْلُهُ.

(٢) صَدْرُ بَيْتٍ لِعَمْرِ بْنِ قَعَّاسٍ الْمُرَادِيِّ، وَعَجْزُهُ:

يَذُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبِيْتُ

وَاصِلُ التَّحْصِيلِ اسْتِخْرَاجُ الذَّهَبِ مِنْ حَجَرِ الْمَعْدِنِ، وَيُرْوَى: مُحْصَلَةٌ بَفَتْحِ الصَّادِ. الْكِتَابُ ١: ٣٥٩.

وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَا بِنِ يَمِيشُ ٢: ١٠١، وَالْخَزَائِنُ ٣: ٥١.

(٣) (تَقْدِيرُهُ) لَيْسَتْ فِي ل.

(٤) زَادَ فِي ع، ل: رَجُلًا.

(٥) فِي ت، ز، ل: هُوَ، وَفِي ع، ف: أَوْ هُوَ.

(٦) فِي ل: يَنْصَبُ.

اعلم أن نعت المبنى مع لا على الفتح إذا كان مفرداً يليها يكون<sup>(١)</sup> مبنياً  
ومعرباً بالرفع والنصب.

إنما قال: نعت المبنى، لأنه لو كان نعت المعرب لم يجز فيه إلا الاعراب  
لوجوب كون نعت المعرب معرباً، نحو: لا غلام رجل ظريفاً.  
وإنما قيد النعت بالأول لوجوب كون النعت الثاني معرباً، نحو قولك<sup>(٢)</sup>: لا  
رجل ظريف عاقلاً أو عاقل.

وإنما وجب اعراب النعت الثاني وما بعده لكرهتهم أن يجعلوا ثلاثة أشياء  
فصاعداً شيئاً واحداً.

وإنما قيد النعت بالمفرد، لأن النعت المضاف لا يكون فيه إلا الاعراب نحو: لا  
رجل حسن الوجه.

وإنما وجب في النعت المضاف الاعراب لأن المنفى إذا كان مضافاً كان معرباً،  
فيكون نعت معرباً، بطريق الأولى.

وإنما قيد النعت بقوله يليه، لأنه إن فصل فاصل، بينه وبين النعت يلزمه  
الاعراب، نحو: لا رجل في الدار ظريف.

ومثاله قولك: لا غلام ظريف فيها، وظريفاً وظريف<sup>(٣)</sup>.

(١) (يكون) ساقطة من ز.

(٢) (قولك) ساقطة من ع، ل.

(٣) زاد في ف: فيها.

أما البناء فلجعل الصفة والموصوف شيئاً واحداً، لتزلهما<sup>(١)</sup> منزلة شيء واحد.

وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مَبْنِياً لَكُونَ حَرَكَتِهِ مُشَابِهَةً لِلْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، أَوْ عَلَى الْمَحَلِّ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِسْمَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِأَنَّهُ اسْمٌ [لا].  
وَأَمَّا الرَّفْعُ<sup>(٢)</sup> فَعَلَى الْمَحَلِّ، لَكُونَ (لا) مَعَ الْإِسْمِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ.  
قَوْلُهُ: (وَيْلًا فَالْأَعْرَابُ)<sup>(٣)</sup>.

أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَكُنِ النَّصْبُ مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّرَائِطِ وَالْقِيُودِ فَالْأَعْرَابُ لَا زَمَ لَهُ لِعَدَمِ عِلَّةٍ<sup>(٤)</sup> الْبِنَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ).

أَيُّ: الْعَطْفُ مَنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ لَا عَلَى لَفْظِ الْإِسْمِ الْمَبْنِيِّ مَعَ لَا عَلَى الْفَتْحِ وَعَلَى مَحَلِّهِ جَائِزٌ نَحْوُ:

... لَا أَبَ<sup>(٥)</sup> وَإِبْنًا ....<sup>(٦)</sup>

لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَعَ تَكْرِيرٍ (لا) جَازَ فِيهِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي مِثْلِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ.

(١) في ف: لانه.

(٢) في ف: وأما الرفع هنا.

(٣) في ل: فالأعراب.

(٤) (علة) ساقطة من ع.

(٥) في ع: أبها.

(٦) هُذِمَ الشَّاهِدُ فِي ١: ٦٢٨.

واعلم أنَّ البناء لا يجوزُ في المعطوفِ فلا يُقال: لا غلامٌ وجاريةٌ بفتحِ الثاني،  
لاتفصالِ المعطوفِ مِنَ المعطوفِ عَلَيْهِ لفظاً و<sup>(١)</sup> معنى.

أما الأولُ، فظاهرٌ لوجودِ الواوِ.

وأما الثاني، فلأنَّ الغلامَ ليسَ بجاريةٍ، والجاريةُ ليستُ بغلامٍ.

قوله: (ومثل لا أبالة، و<sup>(٢)</sup> لا غلامي لهُ جائزٌ تشبيهاً لهُ بالمضافِ).

اعلم<sup>(٣)</sup> أنَّه إذا كانَ بعدَ الاسمِ المتنيَّ لامٌ الاضافةِ، نَحَو: لا غلامٌ ولا غلامينِ

لَكَ، فَلَكَ في الاسمِ المتنيِّ وجهانِ:

أحدهما: أن يُبنى مَعَ لا، ويحذفُ التنوينُ كما يحذفُ في سائرِ / ٦٤ و /

المبنياتِ والجارِ والمجرورِ في موضعِ الخبرِ، وفي موضعِ الصِّفَةِ للاسمِ والخبرُ محذوفٌ.

والوجهُ الثاني، أن تكونَ فيه أحكامُ الاضافةِ مِنْ اثباتِ الالفِ في الأبِ،

وحذفِ النونِ مِنْ غلامينِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ وجهينِ:

أحدهما: أن يكونَ مضافاً إلى ما بعدَ اللامِ، وتكونَ اللامُ مُقَحَّمةً لتأكيدِ

الاضافةِ، ويكونَ حذفُ التنوينِ<sup>(٤)</sup> مِنْهُ للاضافةِ<sup>(٥)</sup> كَحذفِهِ (لتأكيدِ الاضافةِ)<sup>(٦)</sup> مِنْ

(١) في ف: أو.

(٢) في ف: أو.

(٣) في ع: واعلم.

(٤) في ف: النون.

(٥) في ف: الاضافة.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ت، ل، (التأكيد) ساقطة من ف.

قَوْلِكَ: لَا غَلَامَ رَجُلٍ وَيَكُونُ الْمُنْفَى مُعْرَباً، وَلِذَلِكَ أُجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ الْمُضَافِ فَيَقَالُ:  
لَا أَبَا لَكَ، وَلَا غَلَامِي<sup>(١)</sup> لَكَ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونُ مُضَافاً، لَكِنْ أُجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ الْإِضَافَةِ لِشَابَهَتِهِ فِي  
أَصْلِ مَعْنَاهُ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: أَبُوكَ أَبُ لَكَ، وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ فِي أَنْ تُحْذَفَ اللَّامُ  
يُوجِبُ الْخُصُوصِيَّةَ، وَثَبُوتُهُ لَا يُوجِبُ، فَلَمَّا اشْتَرَكَا<sup>(٢)</sup> فِي أَصْلِ الْمَعْنَى أُجْرِي بِمَجْرَى  
الْمُضَافِ فِي أَحْكَامِهِ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَعْرَابِ بِالْحُرُوفِ وَمِنْ حَذْفِ النُّونِ.  
وَالْحَقُّ هَذَا الْآخِرُ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: لَا أَبَا لَكَ، بِمَعْنَى قَوْلِكَ: لَا أَبَ لَكَ، وَالثَّانِي غَيْرُ  
مُضَافٍ بِالِاتِّفَاقِ فَالْأَوَّلُ كَذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ (لَا) هَذِهِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى النِّكَرَاتِ، فَلَوْ كَانَ مُضَافاً لَكَانَ  
مَعْرِفَةً، لَكُونِهِ مُضَافاً إِلَى الْمَعْرِفَةِ، إِضَافَةٌ حَقِيقِيَّةٌ حِينَئِذٍ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ  
دُخُولُ (لَا) هَذِهِ عَلَيْهِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (لِفَسَادِ الْمَعْنَى).

وَمِنْ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) قول: غلام.

(٢) قول: اشترك.

(٣) قول: أحكام.



أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي <sup>(١)</sup> سِوَاهُ

إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ <sup>(٢)</sup>

وَمِنْ الْوَجْهِ الثَّانِي قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا تَمِيمُ تَمِيمٌ عَدُوٌّ لَا أَبَا لَكُمْ

لَا يُلَقِّتُكُمْ فِي سِوَاهُ <sup>(٣)</sup> عُمَرُ <sup>(٤)</sup>

هذا على تقدير عدم الفصل، أمّا إذا فصل، فقيل: لا يدين <sup>(٥)</sup> بها لك، امتنع

حذف النون عند سيبويه <sup>(٦)</sup> وعند من يقول: إن حذف النون، وإثبات الالف.

[للاضافة، وجاز عند يونس <sup>(٧)</sup>، وعند من يقول: إن حذف النون <sup>(٨)</sup> وإثبات

الالف] <sup>(٩)</sup> ليس للاضافة، بل للمُشابهة بالإضافة.

ووجه قول الأولين إنّه لا يمكن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بهذه

الأمور.

(١) (لي) ساقطة من ف.

(٢) لنهار بن تومعة. الكتاب ١: ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٠٤، والمجمع ٢: ١٩٧.

(٣) في ف: سوء.

(٤) هدم الشاهد في ١: ٤٣٤.

(٥) في ع: دين.

(٦) الكتاب ١: ٢٤٨.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١: ٢٤٧. «وتروك النون في لا يدين بها لك قول يونس».

(٨) في ز: المضاف.

(٩) ما بين الحفظين ساقط من الأصل، وكرر

ووجه قول الآخرين إنه مُشَبَّهٌ بالاضافة<sup>(١)</sup> لمُشَارَكِيهِ لَهُ فِي أَصْلٍ مَعْنَاهُ وَهَذَا التَّشْبِيهُ<sup>(٢)</sup> حَاصِلٌ مَعَ وَجُودِ الْفَصْلِ وَعَدَمِهِ.

وَأَمَّا إِذَا فُصِّلَ بِالصِّفَةِ، نَحْوُ: لَا غَلَامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ اثْبَاتِ النُّونِ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالِاتِّفَاقِ.

أَمَّا عَلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ: فَظَاهِرٌ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ لَا يُمْكِنُ إِضَافَتُهُ لَوْجُودِ الْفَصْلِ.

وَأَمَّا<sup>(٣)</sup> عَلَى الرَّأْيِ الثَّانِي لِأَنَّ تَشْبِيهَ الْأَوَّلِ بِالْمُضَافِ مُتَعَذِّرٌ، لِبُعْدِهِ عَنْهُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُحَذَفُ [فِي مِثْلِ لَا عَلَيْكَ، أَيْ: لَا بَأْسَ] عَلَيْكَ<sup>(٤)</sup>)<sup>(٥)</sup>.  
أَيُّ<sup>(٦)</sup>: وَقَدْ يُحَذَفُ اسْمُ لَا<sup>(٧)</sup> هَذِهِ كَمَا يُحَذَفُ خَبَرُهُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، نَحْوُ: لَا عَلَيْكَ، أَيْ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ، وَقَالُوا: لَا كَالْعَشِيَّةِ عَشِيَّةً، وَالْمُرَادُ: لَا عَشِيَّةً كَعَشِيَّةِ<sup>(٨)</sup> اللَّيْلَةِ عَشِيَّةً<sup>(٩)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ<sup>(١٠)</sup>: لَا كَزَيْدٍ رَجُلٌ، أَيْ: لَا أَحَدَ كَزَيْدٍ

(١) فِي ف: بِالْمُضَافِ.

(٢) فِي ل: الشَّبَه.

(٣) (الْوَاو) لَيْسَتْ فِي ف.

(٤) فِي ع، ف، ل: وَلَا.

(٥) (عَلَيْكَ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ع.

(٧) (أَيُّ) لَيْسَتْ فِي ف.

(٨) (لَا) لَيْسَتْ فِي ف.

(٩) فِي ف: كَالْعَشِيَّةِ.

(١٠) (عَشِيَّةٌ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(١١) فِي ع، ف: قَالُوا.

رَجُلٌ. وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ تَخْفِيفًا.

### خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله: (خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما إلى آخره).

فقوله: (هو المسند) شامل لغيره، وبقوله: بعد دخولهما<sup>(١)</sup> خرج غيره.

واعمالهما بمعنى ليس هو لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فلا يعملونها<sup>(٢)</sup>، ونحن

ذكرنا سبب إعمالها في المرفوعات وذكرنا أن عمل لا بمعنى ليس شاذ قليل<sup>(٣)</sup>.

قوله<sup>(٤)</sup>: (وَإِذَا زِيدَتْ إِنْ<sup>(٥)</sup> مَعَ مَا إِلَى آخِرِهِ).

اعلم أن عمل ما<sup>(٦)</sup> يبطل إذا زيدت إِنْ مَعَهَا<sup>(٧)</sup> [كقوله:

وَمَا إِنْ طَبَّبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَ<sup>(٨)</sup>]

(١) في ل: دخولها.

(٢) الكتاب ١: ٢٨، ومعاني القرآن للاخفش ١: ١٢٩، ولهجة تميم: ٢٤٣.

(٣) في ز: قليل شاذ.

(٤) (قوله) ساقطة من ف.

(٥) من قوله: (ان مع ما) إلى قوله: (إذا زيدت ان) ساقطة من ف.

(٦) (ما) ساقطة من ع.

(٧) ما بين المقفّتين ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٨) لفروة بن مسيلك المرادي، وقد نُسب إلى الكُميت. والطيب: العادة ويروي: (طفمة) مكان (دولة). الكتاب

١: ٤٧٥، ومعاني القرآن للاخفش ١: ١١٢، والمقتضب ١: ١٩٠، والكامل ١: ٣٤١، والخصائص ٣: ١٠٨.

والمقتضب ١: ٩٢، وشرح المفصل لابن عيسى ٨: ٥ و ١١٣ و ١٢٩، والخزانة ٤: ١١٢.

(٩) ما بين المقفّتين ساقطة من ل.

وَكَذَلِكَ إِذَا<sup>(١)</sup> فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ شَيْءٌ آخَرُ وَإِنَّمَا يَبْطُلُ عَمَلُهُ هَاهُنَا  
لِضَعْفِ عَمَلِهِ، لِأَنَّ (إِنْ)<sup>(٢)</sup> لَمَّا لَمْ تَفْصِلْ بَيْنَ لَيْسَ وَاسْمِهَا، فَلَا يُقَالُ: لَيْسَ إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا  
فَلَانٌ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ / ٦٤ ظ / اسْمِهَا أَوَّلَى وَأَجْدَرُ، لِكُونِهَا فُرْعًا عَلَى لَيْسَ،  
وَعَدَمِ<sup>(٣)</sup> جَوَازِ أَنْ يَكُونَ<sup>(٤)</sup> لِلْفُرْعِ تَصَرُّفٌ لَا يَكُونُ لِلْأَصْلِ.

ولا يجوز أن تكون إن هذه نافية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي  
غُرُورٍ﴾<sup>(٥)</sup> بَلْ هِيَ لِتَأْكِيدِ النَّبِيِّ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلنَّبِيِّ لَزِمَ مِنْ دُخُولِ (مَا) عَلَيْهَا أَنْ  
يَصِيرَ إِجْبَابًا، لِأَنَّ النَّبِيَّ إِذَا دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ يَصِيرُ إِجْبَابًا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ يَبْطُلُ عَمَلُهُ إِذَا انْتَقَضَ نَفْيُهُ بِأَلَا، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، وَإِنَّمَا يَبْطُلُ  
عَمَلُهُ حِينَئِذٍ لِإِطْلَاقِ السَّبَبِ الَّذِي هُوَ لِأَجْلِهِ يَعْمَلُ، وَلَيْسَ [يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي  
الطَّيِّبِ:]<sup>(٦)</sup>

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجُّنُونًا<sup>(٧)</sup> بَاهِلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا<sup>(٨)</sup>

(١) (إذا) ساقطة من الأصل.

(٢) (إن) ساقطة من ج.

(٣) في ج، ل: لعدم.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) سورة الملوك: ٢٠.

(٦) في ز: قول لا على الطيب.

(٧) في ج، ل: مهنونا.

(٨) ينسب هذا البيت إلى أحد بني سعد، يروي (أرى) مكان (وما) و (طالب) مكان (صاحب)، و (معللا) مكان (معذبا) والمنجنون: الدوالب الذي يستقل عليه، مؤنث.

لأنه منصوب على المصدر، كأنه قال: ما الدهر إلا يدور دورانا باهله،  
وأنكره بعض النحويين، لأن المنجنون<sup>(١)</sup> ليس بمصدر، وقال: هذه لغة العرب، قائمهم  
يعملون (ما) مع انتقاض نفيه بالآ<sup>(٢)</sup>.

وليس أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> بالنصب على قراءة من  
قرأ<sup>(٤)</sup> لأنها نصب على الظرف، أي: مرة واحدة.

وكذلك يبطل عمله إذا تقدم الخبر على اسمه نحو: ما قائم زيد، ليضعف عمله،  
فقائم مرفوع بالابتداء وزيد فاعل له ساد مسد الخبر.

إعلم أن دخول الباء [في خبرها مقدماً على اسمها لا يجوز عند الأكثرين، فلا  
يقال: ما بقائم زيد، لأن الباء]<sup>(٥)</sup> إنما تدخل على الخبر في لغة من ينصبه دون من  
يرفعه بخلاف ما إذا أبطل عملها بأن فإنه يجوز دخول الباء على خبرها<sup>(٦)</sup>، نحو  
قوله:

→ المحتسب ١: ٣٢٨، والجني الداني: ٣٢٦، ومغني اللبيب ١: ٧٦، وشرح شواهد المغني ١: ٢١٩، وشرح  
التصريح ١: ١٩٧، وشرح الأشموني ١: ٢٤٨، والخزانة ٤: ١٣٠، وائر المحتسب: ١٨٢.

(١) في ع. ل: مجنوناً.

(٢) هذا مذهب يونس بن حبيب. انظر: الكافية - شرح الرضي ١: ٢٦٧، والخزانة ٤: ١٣٠، ويونس  
البحري: ٢١٩.

(٣) سورة القمر: ٥٠. وما في المصحف وقراءة الجماعة (واحدة) بالرفع.

(٤) لم أجد في ما بين يدي من كتب القراءات قراءة بالنصب.

(٥) ما بين المقتنين ساقط من ل.

(٦) في ف: خبره.

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ      بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِيْفٍ قُوَاهُ<sup>(١)</sup>  
 وَقَدْ أَجَازَ<sup>(٢)</sup> قَوْمٌ أَيْضاً دَخُولَ الْبَاءِ عَلَى خَبَرِهَا مُقَدِّمًا وَأَنْشَدُوا:  
 لَوْ أَنَّكَ يَا عَلِيٌّ خُلِقْتَ حُرّاً  
 وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ<sup>(٣)</sup>

وَقَوْلُ<sup>(٤)</sup> الْآخِرِ:  
 الْحِلْمُ<sup>(٥)</sup> رُشْدٌ وَرَأْيُ الْجَاهِلِ مَرْجِعُهُ  
 غَيٌّ وَمَا بِالسَّوَاءِ الْغَيُّ وَالرُّشْدُ<sup>(٦)</sup>  
 قَوْلُهُ: (وَإِذَا عَطِيفٌ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ فَالْزَفْعُ).

اعلم أن حرف العطف لا يخلو من<sup>(٧)</sup> أن يكون موجباً لما بعده، أو لم يكن،

(١) عجز البيت في الأصل وفي ز: بواه قواه ولا بضعيف. وسقطت كلمة (قواه) من ع، والبيت للمتنخل الهذلي، ويروى: (بوان) مكان (بواه). أمالي المرتضى ١: ٣٠٦، والهمع ٢: ١٢٧، وشرح الاشموني ١: ٢٥٢، والخزانة ٤: ١٤٦.

(٢) في ع: أجا.

(٣) البيت لا يعرف قائله ويروى: (حسين) مكان (علي) و (المتيق) مكان (الخليق)، كما يروى: المصدر هكذا: أما والله أن لو كنت حراً ويروى قبل هذا البيت:

أما والله عالم كل غيب      ورب الجبر والبيت المتيق

معاني القرآن للفراء ٣: ١٩٢، ومغني اللبيب ١: ٣١، وشواهد المغني ١: ١١١، والخزانة ٤: ١٤٠.

(٤) زيادة من ت.

(٥) في ف، ل: الحكم

(٦) البيت لا يعرف قائله.

(٧) في ع، ل: إنا

فَإِنْ كَانَ مُوجِباً لِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ بَلٌّ، وَلَكِنْ، فَالرَّفْعُ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلٌّ قَاعِدٌ، وَرَفْعُهُ  
إِنَّمَا بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْخَبَرِ، لِأَنَّ<sup>(١)</sup> مَحَلَّهُ الرِّفْعُ<sup>(٢)</sup> فِي الْأَصْلِ<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ.  
وَإِنَّمَا بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ.  
وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ، وَهُوَ مَا عَدَا بَلٌّ وَلَكِنْ فَلَا يَخْلُو مِنْ<sup>(٥)</sup> أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ  
اسْماً جَامِداً، أَوْ صِفَةً.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، كَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: مَا هَذَا زَيْدٌ وَلَا  
عَمْرُو<sup>(٦)</sup>، وَلَكِنْ يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ حَمَلاً عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ، وَالْجُرْأُ<sup>(٧)</sup> عَلَى تَوْهِمِ الْبَاءِ،  
وَتَقْدِيرُهَا فِي الْخَبَرِ.

وَإِنْ كَانَ وَصفاً فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَداً إِلَى مُوصُوفٍ أَجْنَبِيٍّ مِنْ اسْمٍ  
(مَا)، أَوْ لَمْ يَكُنْ<sup>(٨)</sup>.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ مُقَدِّماً<sup>(٩)</sup> عَلَى الْمَوْصُوفِ أَوْ لَمْ  
يَكُنْ.

---

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: لَأَنَّهُ.

(٢) فِي ل: رَفْعٌ.

(٣) فِي ل: بِالْأَصْلِ.

(٤) فِي ع، ف، ل: لِكَوْنِهِ.

(٥) فِي ل: أَمَّا.

(٦) فِي ل: زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو.

(٧) فِي ل: الْحَقُّ.

(٨) زَادَ فِي ع: كَذَلِكَ.

(٩) فِي ع، ف، ل: مُتَقَدِّماً.

فَإِنْ كَانَ لَمْ يَجْزُ فِي الصِّفَةِ إِلَّا الرُّفْعُ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ عَمْرُو، فَعَمْرُو مُبْتَدَأٌ وَقَاعِدٌ خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ وَالْجَرُّ، أَمَّا النَّصْبُ فَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ، لَكَانَ إِمَّا مَعْطُوفًا عَلَى الْخَبَرِ عَطْفَ مُفْرَدٍ عَلَى مُفْرَدٍ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُ مَرْفُوعًا بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَهُوَ مُحَالٌ لِلِاشْتِرَاطِ فِي الْمَعْطُوفِ مَا اشْتَرَطَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ وَجوبِ الضميرِ وَعَدَمِهِ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْخَبَرِ، وَالْمَوْصُوفُ / ٦٥ و / مَعْطُوفًا عَلَى الْاسْمِ، وَهُوَ مُحَالٌ أَيْضًا لَامْتِنَاعِ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَمْتَنَعَ فِي الْمَعْطُوفِ.

وَأَمَّا الْجَرُّ فَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَكَانَ إِمَّا مَعْطُوفًا عَلَى الْخَبَرِ بِتَوَهُمِ حَرْفِ الْجَرِّ فِي الْخَبَرِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِهِ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْاسْمِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَعَذِّرٌ كَمَا ذَكَرْنَا فِي النَّصْبِ، وَلَيْسَ قَوْلُنَا: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا قَاعِدًا عَمْرُو كَذَلِكَ لِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ فِي الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي لَيْسَ، لَكُونِهِ فِعْلًا كَثِيرَ التَّصَرُّفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى (مَا)، وَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ جَازَ النَّصْبُ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا عَمْرُو قَاعِدًا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ عَمْرُو مُبْتَدَأٌ وَقَاعِدٌ خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْمَوْصُوفِ إِلَّا الرُّفْعُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْنَدًا إِلَى مَوْصُوفٍ أَجْنَبِيٍّ، فَلَا يَحُلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ (مَا) أَوْ إِلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى



اسم (ما).

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ جَازًا فِي الْوَصْفِ النَّصْبُ وَالْجَرُّ، نَحْوُ: مَا زِيدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا

بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ.

أَمَّا النَّصْبُ فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى تَوَهُّمِ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِ:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى

وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>(١)</sup>

وَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ مُسْتَدًّا إِلَى مَا هُوَ مِنْ سَبَبِ اسْمٍ (مَا) جَازًا<sup>(٢)</sup> فِي الْوَصْفِ

الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ، نَحْوُ: مَا زِيدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا أَبَوَهُ.

أَمَّا النَّصْبُ فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى تَوَهُّمِ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِ:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضِلِّحِينَ عَشِيرَةً

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَائِمَا<sup>(٣)</sup>

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى المازني، وفي الديوان: (ولا سابق شيء) مكان (ولا سابق شيئاً)، ويروى:

(سابقاً) مكان (سابق) وينسب البيت أيضاً إلى صرفة بن أنس الانصاري وغيره.

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة ثعلب - طبعة دار الكتب: ٢٨٧، والكتاب ١: ٨٣ و ١٥٤.

والخصائص ٢: ٣٥٣.

(٢) في ز: اسم جاز.

(٣) ينسب البيت إلى الاخوص الرياحي اليربوعي واسمه زيد بن عمرو، كما ينسب إلى أبي ذؤيب وإلى

وَأَمَّا الرُّفْعُ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ أَبْوَهُ مَبْتَدَأً وَقَاعِدُ خَبْرُهُ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ.

وَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لَا تَتَفَاوَتْ إِذَا كَانَتِ الْبَاءُ دَاخِلَةً عَلَى خَبَرِهَا، وَيَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَحَلِّهِ، نَحْوُ: مَا زِيدُ بَقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٍ، كَقَوْلِهِ: مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(١)</sup>

غَيْرَ أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى اللَّفْظِ أَجُودُ عِنْدَ سَيِّبَوِيهِ<sup>(٢)</sup> لِكَوْنِهِ مُطَابِقاً لِلْفِظِ الْأَوَّلِ وَمَعْنَاهُ وَتَطَابُقُ اللَّفْظَيْنِ مَعَ تَطَابُقِ<sup>(٣)</sup> الْمَعْنَيْنِ أَوَّلَى.

→ الفرزدق. ويروى: (ناعياً) مكان (ناعب). ديوان الفرزدق: ٢٣، والكتاب ١: ٨٣ و ١٥٤ و ٤١٨، والخصائص ٢: ٣٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢: ٥٢ و ٦٨: ٥، ومغني اللبيب ١: ٣١ وشرح شواهد المغني ٢: ٨٧١.

(١) البيت ينسب لثقيفة بن حُبيرة الأسدي ولعمداه بن الزبير الأسدي. الكتاب ١: ٢٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨، والمقضب ٢: ٣٣٧ و ٤: ١١٢، وشرح أبيات سيبويه: ٦٦، والخزاعة ٢: ٢٦٠.

(٢) الكتاب ١: ٣٤-٣٥.

(٣) في ل: تساوى، وفي ف: تطابق تساوى.

## المجرورات

لماذا سُمِّيَ الجرُّ جرّاً؟ العامل في المضاف إليه.

قوله<sup>(١)</sup>: (هُوَ<sup>(٢)</sup> مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ).

[أي: مَا اشْتَمَلَ عَلَى الْجَرِّ، وَأَنَا سُمِّيَ الْجَرُّ جَرّاً]<sup>(٣)</sup> لِتَسْفُلِ<sup>(٤)</sup> علامته في

الْفَمِ<sup>(٥)</sup>، وَهِيَ الْكُسْرَةُ.

واعلم أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ شَيْءٌ، وَالْمُقْتَضِي لِلْأَعْرَابِ شَيْءٌ، كَمَا كَانَ فِي

الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

فَالْمُقْتَضِي هُوَ الْإِضَافَةُ، كَالْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْعَامِلُ إِمَّا الْحَرْفُ<sup>(٦)</sup>، نَحْوِ

مَرَزْتُ بَزِيدَ، وَإِمَّا الْأِسْمَ الْأَوَّلُ الْمُضَافُ<sup>(٧)</sup> مِنْ<sup>(٨)</sup> حَيْثُ أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِي، وَإِلَّا

لَكَانَ الْعَامِلُ: إِمَّا الْأِسْمَ الْأَوَّلُ [مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ]<sup>(٩)</sup>، وَهُوَ بَاطِلٌ، [لِكَوْنِهِ مِثْلَ الْأِسْمِ

(١) ساقطة من ع، ف.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) ما بين المقفتين ساقط من ل.

(٤) في ل: لتستقل.

(٥) في ل: الضم.

(٦) في ع، ل: الحروف.

(٧) (المضاف) ساقطة من الأصل، ومن ز، ل.

(٨) في ل: لمن.

(٩) ما بين المقفتين ساقط من ت، ع، ف، ل.

الثاني مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ اسْمٌ، وَإِنَّمَا الْحَرْفُ الْمَحذُوفُ وَهُوَ أَيْضاً بَاطِلٌ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّهُ أَوْعَضَ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ مُقَدَّرًا، وَإِنَّمَا الْإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ أَيْ: كَوْنُ الْأَوَّلِ مَاضِياً إِلَى الثَّانِي، وَهُوَ أَيْضاً<sup>(٢)</sup> ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَوِيَّ لَيْسَ إِلَّا فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، وَفِي التَّوَابِعِ بِالْإِجْمَاعِ.

فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ<sup>(٣)</sup> الْعَامِلُ هُوَ الْأِسْمُ الْأَوَّلُ، لَا مَنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ بَلْ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَاضٍ إِلَى مَا بَعْدَهُ.

## المضاف إليه

تعريفه :

قَوْلُهُ: (وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ [كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَسْطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا مَرَادًا]<sup>(٤)</sup>).

اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا أَخَذَ فِي تَعْرِيفِ الْمَجْرُورَاتِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ / ٦٥ ظ / وَلَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ هُنَا بِنَفْسِهِ أَحْتَاجَ إِلَى تَعْرِيفِهِ فَعَرَّفَهُ هَاهُنَا<sup>(٥)</sup>، فَقَوْلُهُ: (كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) شَامِلٌ لغيره كَالْفَاعِلِ فِي قَامَ زَيْدٌ، وَقَوْلُهُ: (بِوَسْطَةِ حَرْفِ جَرٍّ)، خَرَجَ

(١) ما بين المعقنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) (أيضاً) ليست في ز.

(٣) (يكون) ساقطة من ز.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (هاهنا) ليست في ل.

عَنْهُ غَيْرُهُ، وَقَوْلُهُ: (لَفْظًا)، لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمَجْرُورُ<sup>(١)</sup> بِحَرْفِ الْجَرِّ الْمَلْفُوظِ، نَحْوُ: مَرَزَتْ  
بِزَيْدٍ.

وَقَوْلُهُ: (أَوْ تَقْدِيرًا) [لِيَدْخُلَ فِيهِ الْمَجْرُورُ]<sup>(٢)</sup> بِإِضَافَةِ اسْمٍ إِلَى مِثْلِهِ، نَحْوُ: غُلَامٌ  
زَيْدٍ.

وَقَوْلُهُ: (مَرَادًا) احْتِرَازٌ مِنَ الظُّرُوفِ، كَقَوْلِكَ: قُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ نُسِبَ  
إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَهُوَ (فِي) تَقْدِيرًا<sup>(٣)</sup>، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمَرَادٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَرَادًا  
لَكَانَ مَجْرُورًا.

وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، أَنَّ انْجِرَازَ<sup>(٤)</sup> الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الْمُقَدَّرِ  
الْمَرَادِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ.

وَذَكَرَ عَبْدُ الْقَاهِرِ مَا هُوَ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ<sup>(٥)</sup>: النَحْوِيُّونَ يَقُولُونَ<sup>(٦)</sup>:  
إِنَّ مَعْنَى غُلَامٍ زَيْدٍ غُلَامٌ لَزَيْدٍ<sup>(٧)</sup> إِضَاحًا لِمَعْنَى الْجَرِّ، لِأَنَّ اللَّامَ مُقَدَّرَةٌ، كَيْفَ  
وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُضَافِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ مِنَ الْمَنُونِ، وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ

(١) في ت: المجرورات.

(٢) المحصور بين المقتنين ساقط من ل.

(٣) في ل: في تقدير (في).

(٤) في ل: الجرو.

(٥) المقتصد ٢: ٨٧١. والمؤلف قل كلام المجرجاني هنا خطأ.

(٦) يقولون ساقطة من ل.

(٧) قال البرد في المقتضب ٤: ١٤٣ (قولك المال لزيد كقولك مال زيد، وكما نقول هذا أخو لزيد، وجار له، وصاحب له، فهذا بمنزلة قوله: جاره وصاحبه).

المنون والتنوين<sup>(١)</sup> بشيء ملفوظ، ومقدر، فكذلك لا يجوز، هاهنا أن يفصل بينهما باللام، ولأن اللام لو كانت مقدرة هاهنا، حتى يكون الجر بها لوجب أن لا يمحذف التنوين، فيقال: غلام زيد [كنا إذا ظهر، وذلك لا يقوله أحد]، ووجب أن يكون المضاف نكرة [كنا إذا ظهر]<sup>(٢)</sup>، وفيه نظر، ثم قال: <sup>(٣)</sup> وإنما قلنا إن الجر بمعنى اللام قصداً إلى أن الاسماء إنما عملت الجر حيث كان في الكلام معنى حرف الجر لأن الاسماء المحضة لا أصل لها في العمل، وإنما العمل للأفعال والحروف.

وإنما قال: (نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) [وَلَمْ يَقُلْ: (نُسِبَ إِلَيْهِ اسْمٌ)]<sup>(٤)</sup> ليشتمل مثل قولنا: مررتُ بزيد فإن زيدا لم يُنسب إليه اسم، بل نُسِبَ إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup> شيء وهو [الفعل]. ولقائل أن يقول: إنه يردُّ عليه<sup>(٦)</sup> النقص بمثل: ما جاءني من أحدٍ فإن أحدٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شيء، وهو<sup>(٧)</sup> جاءني لا بواسطة حرف جر، لأن حرف الجر هاهنا ليس لأجل النسبة، بل لأجل التأكيد وبالأفعال التي هي مضاف إليه، فإن الظروف يُنسب إليها لا بواسطة حرف الجر لا لفظاً ولا تقديرأ مع أنها ليست باسماء<sup>(٨)</sup>.

(١) في ل: النون.

(٢) ما بين المقفتين ساقط من ل.

(٣) (الواو) ليس في ع.

(٤) في ت: اسم نسب إليه.

(٥) ما بين المقفتين ساقط من ل.

(٦) (إليه) ساقطة من ف.

(٧) كلمة (عليه) ساقطة من ت، ع، وفي ف: النقص عليه.

(٨) ما بين المقفتين ساقط من ز.

(٩) في ف: اسم.

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِنْفُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (فَالْتَقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْمًا مَجْرَدًا تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا)<sup>(٢)</sup>.

أَيُّ: شَرْطُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَجْرُورِ بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ مَعْنَوِيًّا كَانَ أَوْ لَفْظِيًّا أَنْ يُجْرَدَ الْمُضَافُ مِنَ التَّنْوِينِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنَ النَّونِ [لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ]<sup>(٣)</sup> لِأَنَّهَا بِمَا لَا يَجْتَمِعَانِ، لِأَنَّ جُودَ التَّنْوِينِ يُؤْذِنُ بِتَمَامِ الْاسْمِ، وَانْقِطَاعِهِ، وَالْإِضَافَةُ تُؤْذِنُ بِاتِّصَالِهِ بِمَا بَعْدَهُ وَعَدَمِ انْقِطَاعِهِ، فَلَوْ اجْتَمَعَ التَّنْوِينُ مَعَ الْإِضَافَةِ لَزِمَ كَوْنُ الْمُضَافِ مُتَّصِلًا بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَغَيْرُ مُتَّصِلٍ بِهِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ مَا يَقُومُ مَقَامَ التَّنْوِينِ.

إِنَّمَا شَرْطُ<sup>(٤)</sup> تَجْرِيدِ التَّنْوِينِ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ احْتِرَازًا<sup>(٥)</sup> مِنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ، لِأَجْلِ غَيْرِهَا، كَحَذْفِهِ مِثْلًا<sup>(٦)</sup> لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ كَقَوْلِهِ:

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِي

عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعِذْرَاءُ<sup>(٧)</sup>

(١) سورة المائدة: ١١٩.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٤) في ع، ف، ل: قال.

(٥) في ف: احتراز.

(٦) زيادة من ع، ل.

(٧) الخِدام جمع خَدَمَة وَهُوَ الْخُلُفَاءُ وَيُطْلَقُ عَلَى السَّاقِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُهُ. وَالْبَيْتُ لِإِمْدَادِهِ بِنِ قَيْسِ الرُّقَيْعَاتِ.

الديوان: ١٠، ولسان العرب - خدم - ١٥: ٥٧، و - شعرا - ١٩: ٦٤.

[فَالْعَقِيلَةُ فَاعِلَةٌ تَبْدِي] <sup>(١)</sup> وَحُذِفَ التَّنْوِينُ مِنْ خَدَامٍ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَهُمَا التَّنْوِينُ وَالْأَمُّ التَّعْرِيفُ.

و <sup>(٢)</sup> لَا يُقَالُ: إِنَّ <sup>(٣)</sup> قَوْلَهُ: (مَجْرَدًا <sup>(٤)</sup> تَنْوِينُهُ) لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِمَا ذَكَرَهُ لِتَخْلُفِهِ عَنْهُ، وَامْتِنَاعِ تَخَلُّفِ الشَّرْطِ عَنِ الْمَشْرُوطِ، كَالِاسْمَاءِ الْمُضَافَةِ الَّتِي لَا تَنْوِينُ فِيهَا أَصْلًا، كَأِذَا، وَإِذَا، وَحَيْثُ، وَجَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: مَجْرَدًا تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا / ٦٦ و / أَنَّهُ <sup>(٥)</sup> يَقْدَرُ <sup>(٦)</sup> فِيهِ أَنْ لَوْ كَانَ فِيهِ تَنْوِينٌ لَحُذِفَ لِأَجْلِهَا.

## الاضافة المعنوية واللفظية

قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا).

وَأِنَّمَا لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ: غَيْرَ صِفَةٍ، وَقَيَّدَ الصِّفَةَ بِقَوْلِهِ مُضَافَةٌ إِلَى مَعْمُولِهَا، لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَخَرَجَ عَنْهُ الصِّفَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى غَيْرِ مَعْمُولِهَا، وَهُوَ مِنْهُ، نَحْوُ:

(١) ما بين المقتضين ساقط من ف.

(٢) (الواو) ليست في ج.

(٣) في ل أنه

(٤) في ل تمرد

(٥) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) في ف: القدر.



مصارغُ مراغة<sup>(١)</sup>، فإنَّ هذِهِ الإِضَافَةَ إِضَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ.

## أقسام الإضافة

قوله<sup>(٢)</sup>: (وَهِيَ إِمَّا<sup>(٣)</sup> بِمَعْنَى اللّامِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَضُرِبَ الْيَوْمَ).

اعلم أنَّ الإِضَافَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: إِضَافَةٌ بِمَعْنَى اللّامِ، وَإِضَافَةٌ بِمَعْنَى مِنْ، وَإِضَافَةٌ بِمَعْنَى فِي: لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْمُضَافِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ خَبَرًا أَوْ صِفَةً، كَانَتْ الإِضَافَةُ بِمَعْنَى مِنْ، نَحْوُ: خَاتَمُ فَضَةٍ، وَبَابُ سَاجٍ.

وَإِنْ كَانَ ظَرَفَ الْمُضَافِ كَانَتْ<sup>(٤)</sup> بِمَعْنَى فِي، نَحْوُ: ضُرِبَ الْيَوْمَ وَتَبَتُ الْغَدَرُ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ<sup>(٥)</sup> جِنْسِ الْمُضَافِ وَلَا ظَرَفِهِ، كَانَتْ بِمَعْنَى اللّامِ، نَحْوُ: غَلَامٌ رَجُلٍ وَدَارٌ عَمْرٍو.

وَقَالَ ابْنُ<sup>(٦)</sup> جَعْفَرٍ<sup>(٧)</sup>: إِنْ عَبْدَ الْقَاهِرِ هُوَ الَّذِي زَعَمَ أَنَّ لَهُمْ إِضَافَةً بِمَعْنَى فِي،

(١) لم أجد هذا القول في ما رجعت إليه من المصادر.

(٢) الكلمة ساقطة من ف.

(٣) الكلمة ساقطة من ل.

(٤) في ف: كان.

(٥) (من) ساقطة من ع، ف، ل.

(٦) في ل: عبد الجعفر، ف: أبو جعفر.

(٧) تقدمت ترجمته في ١: ٢٦٣.

وَمَثَلُهَا بِقَوْلِهِمْ: فَلَانَ ثَبْتُ الْقَدْرِ<sup>(١)</sup>. أَي: ثَبْتُ فِي الْقَدْرِ: أَي ثَابِتٌ فِي كَلَامٍ وَمَقَالٍ<sup>(٢)</sup> وَشَدَائِدٍ<sup>(٣)</sup> وَالَّذِي حَدَاهُ إِلَى<sup>(٤)</sup> جَعَلَهَا بِمَعْنَى فِي تَقْدِيرُهُمْ إِيَّاهَا بِنِي<sup>(٥)</sup> وَهَذَا جَزْئِي عَلَى الاتِّسَاعِ، إِذْ ثَبَّتْ هُنَا<sup>(٦)</sup> بِمَعْنَى ثَابِتٌ، وَثَابِتٌ<sup>(٧)</sup> صِفَةٌ، فَإِذَا هَذِهِ الْإِضَافَةُ لَفْظِيَّةٌ.

### عمل الاضافة المعنوية

قَوْلُهُ: (وَتُفِيدُ تَعْرِيفاً مَعَ الْمَعْرِفَةِ، وَتُخَصِّصُ مَعَ النِّكَرَةِ).  
أَي: تُفِيدُ الْإِضَافَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ، نَحْوُ: غَلَامٌ زَيْدٌ إِنْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّهَا عَيَّنَتْهُ وَأَوْضَحَتْهُ غَايَةَ الْإِيضَاحِ، وَجَعَلَتْهُ بِحَيْثُ تُوَضَّعُ الْيَدُ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَعْرِيفٌ هَذِهِ الْإِضَافَةُ لِلْمُضَافِ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ.  
وَتُفِيدُ تَخْصِصَةً، إِنْ كَانَتْ<sup>(٨)</sup> الْإِضَافَةُ إِلَى النِّكَرَةِ، نَحْوُ: غَلَامٌ رَجُلٌ، لِأَنَّهُ تَمَيَّزَ

(١) يُقَالُ: مَا أَثَبَّتْ عَدْرَةً، أَي: مَا أَثَبَّتْ عِنْدَ الْقَدْرِ، وَالْقَدْرُ: الْحِجْرَةُ وَاللِّخَافِقُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُتَعَادِيَّةُ، يُقَالُ ذَلِكَ لِلْقَرَسِ وَاللَّرَجْلِ إِذَا كَانَ لِلسَّائِئِ يَثْبُتُ فِي مَوْضِعِ الزَّلَلِ وَالْخَصُومَةِ. إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ لِابْنِ السَّكَيْتِ - دَارُ الْمَعَارِفِ: ٣٨٠.

(٢) فِي ع: مَثَالٌ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، زَل: شَدِيدٌ.

(٤) فِي ل: أَي.

(٥) فِي ل: فَوِي.

(٦) فِي ع، ف: هَاهُنَا.

(٧) (وَتَابِت) لِمِس فِي ع.

(٨) فِي ف: كَانَ.

عَنْ<sup>(١)</sup> غُلَامٍ امْرَأَةٍ، وَعَنْ غُلَامٍ صَبِيٍّ<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنَّهُ لَمْ تَنْتَهَ فِي التَّعْرِيفِ<sup>(٣)</sup> وَالْإِضَاحِ إِلَى  
مَرْتَبَةِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَسْمَاءُ تَوَغَّلَتْ فِي الْإِهْمَامِ، فَإِنَّهَا، وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَعَارِفِ إِضَافَةٌ  
مَعْنَوِيَّةٌ، نَكَرَاتٌ لَا تَكْتَسِي مِنَ الْإِضَافَةِ التَّعْرِيفَ، نَحْوُ: غَيْرٍ، وَمِثْلٍ، وَشَبْهِ<sup>(٤)</sup>،  
وَلِذَلِكَ وَصِفَتْ<sup>(٥)</sup> بِهَا النَكَرَاتُ، مِثْلُ<sup>(٦)</sup>: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَمِثْلَكَ وَشَبْهَكَ،  
وَدَخَلَ<sup>(٧)</sup> عَلَيْهَا رَبٌّ كَقَوْلِهِ:

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ

بَيْضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ<sup>(٨)</sup>

اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا اشْتَبَهَ الْمُضَافُ بِمُغَايَرَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي غَيْرٍ<sup>(٩)</sup> وَبِمَا تِلْكَ<sup>(١٠)</sup> فِي  
غَيْرِهِ كَقَوْلِكَ: عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السَّكُونِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ  
عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) (عن) ساقطة من ل.

(٢) في ف: الصبي.

(٣) في ع، ف، ل: التعمين.

(٤) في ع، ل: مثل وغير وشبه، وفي ز: غير وشبه ومثل.

(٥) في الأصل، وفي ز، ل: وصف.

(٦) في ع، ف: فليل.

(٧) في ف، ل: ادخل.

(٨) البيت لابي محسن التقني. الكتاب ١: ٢١٢ و ٣٥٠، والمقتضب ٤: ٢٨٩، وشرح المفصل لابن يمحش

١٢٦: ٢.

(٩) في الأصل، وفي ز: غيره.

(١٠) في ل: ما يله.

(١١) سورة الفاتحة: ٧.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّفْنَ بِالِإِضَافَةِ لِكَوْنِ إِضَافَتِهِنَّ إِضَافَةً لَفْظِيَّةً، لِكَوْنِ الْغَيْرِ بِمَعْنَى الْمُغَايِرَةِ، وَالْمِثْلِ بِمَعْنَى الْمِثَالَةِ<sup>(١)</sup>، وَالشَّيْبِ بِمَعْنَى الْمُشَابَهَةِ<sup>(٢)</sup>، لَا لِتَوْعُّلِهَا فِي الْإِبْهَامِ، وَإِلَّا لَكَانَ الْمُغَايِرُ وَالْمِثَالُ وَالْمُشَابِهُ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: مَرَزْتُ<sup>(٣)</sup> بِالرَّجُلِ الْمُغَايِرِ أَبَوْهُ أَبَاكَ، لَكِنَّهُ يُقَالَ<sup>(٤)</sup>: لَا يُقَالَ لَوْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ فِيهِ<sup>(٥)</sup> لَفْظِيَّةً لَجَازَ اجْتِمَاعُ اللَّامِ فِيهَا مِصَافَاتٍ. لَا نَأْتِي بِقَوْلٍ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ لِأَنَّهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ صِفَاتٍ اغْتَصَبَتْ طَرَفًا<sup>(٦)</sup> مِنَ الْأَسْمِيَةِ، وَلِذَلِكَ لَا تَعْمَلُ عَمَلَ سَائِرِ الصِّفَاتِ، فَلَا يُقَالَ: مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْمِثْلِ غَلَامِهِ الْبَدْرُ، فَمِنْ حَيْثُ هِيَ صِفَاتٌ فِي الْأَصْلِ فَالْإِضَافَةُ فِيهَا لَفْظِيَّةٌ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لَمْ يَجْزِ اجْتِمَاعُ / ٦٦ ظ / الْآلِفِ وَاللَّامِ فِيهَا مَعَ الْإِضَافَةِ تَوْفِيرًا لِحِظِّهَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى، أَمَّا ضَعْفُهُ، فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لَجَازَ اجْتِمَاعُ الْآلِفِ وَاللَّامِ مَعَ الْإِضَافَةِ فِيهَا.

وَجَوَابُهُ بِأَنَّهُ<sup>(٧)</sup> لَمْ يَجْتَمِعْ لِأَنَّهَا اغْتَصَبَتْ<sup>(٨)</sup> طَرَفًا<sup>(٩)</sup> مِنَ الْأَسْمِيَةِ، وَهَذَا لَمْ يَعْمَلْ دَلِيلٌ قَوِيٌّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْإِضَافَةَ غَيْرُ لَفْظِيَّةٍ، وَأَمَّا إِرَادَةُ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا

(١) في ع: المائل.

(٢) في ع: المشابه.

(٣) (مررت) ساقطة من ع.

(٤) (يقال) ساقطة من ع.

(٥) (له) ساقطة من: ع، ل.

(٦) في ع: طرفا.

(٧) في ل: أنه.

(٨) في ل: اخصب.

(٩) في ع: طرفا.

ذَكَرَهُ لَكَانَ الْمَغَايِرُ وَالْمَاهِلُ كَذَلِكَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَغَايِرُ وَالْمَاهِلُ مِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومِ كَذَلِكَ، وَتَعْرِيفُهُ بِلَامِ الْعَهْدِ<sup>(١)</sup>.

## شروط الاضافة المعنوية

قوله: (وشرطها تجريد المضاف من التعريف).

أي: وشرط الإضافة المعنوية تجريد<sup>(٢)</sup> المضاف من التعريف إن كان فيه<sup>(٣)</sup> تعريف ليتمكن إضافته.

أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَمًا فَكَمَا إِذَا وَقَعَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ اتِّفَاقِيٌّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ

بَابِضٍ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ يَمَانِ<sup>(٤)</sup>  
وَأَمَّا الْمُضْمَرَاتُ وَالْمُتَبَهَّاتُ فَلَمْ يُمَكَّنْ إِضَافَتُهُمَا إِلَى شَيْءٍ، لِأَنَّهُمَا وَضِعَتَا عَلَى  
الْعَرَفَانِ فَلَمْ يُمَكَّنْ سَلْبُ التَّعْرِيفِ [الْمُنَافِي<sup>(٥)</sup> لِلْإِضَافَةِ<sup>(٦)</sup>] [لِتُمَكَّنَ الْإِضَافَةُ<sup>(٧)</sup>].

(١) في ل: التعريف.

(٢) في ع: أن يجرد.

(٣) في ع: فيها.

(٤) في ع: قام. والبيت لرجل من طي. ويروى: (الحمى) مكان (النقا) و (مشحوذ الغرار) و (مصقول الغرار) مكان (ماضي الشفرتين). الكامل ١٥٧: ٣، ومغني اللبيب ٥٣: ١، والخزانة ٢: ٢٢٤.

(٥) في ت: منافي.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

وَأَمَّا مَا فِيهِ لَامُ التَّعْرِيفِ، فَلِكِرَاهَتِهِمْ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ التَّعْرِيفَيْنِ.  
وَالْحَاصِلُ أَنَّ شَرْطَ الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ كَوْنُ الْمُضَافِ نَكْرَةً، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ  
مَعْرِفَةً، امْتَنَعَ تَعْرِيفُهُ وَتَخْصِيصُهُ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَ لَا يُعَرَّفُ، وَلَا يُخَصَّصُ لِمُتَنَاعِ  
تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْرِفَةً<sup>(١)</sup> فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ [مَعْرِفَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ]<sup>(٢)</sup> فَإِنْ كَانَ  
الْأَوَّلُ لَزِمَ اجْتِمَاعُ التَّعْرِيفَيْنِ فِي الْمُضَافِ، لِكَوْنِهِ مَعْرِفَةً، وَاكْتِسَابِهِ التَّعْرِيفَ مِنَ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَمْ تَكُنْ<sup>(٣)</sup> فِي الْإِضَافَةِ فَائِدَةٌ، فَإِذَا لَمْ يُضَفْ.

### إضافة العدد المعرف إلى المعدود

قَوْلُهُ: (وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ [مِنْ الثَّلَاثَةِ الْإِثْوَابِ وَشِبْهِهِ مِنْ الْعَدَدِ  
ضَعِيفٌ] <sup>(٤)</sup>).

إِعْلَمَنَّ أَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ<sup>(٥)</sup> إِلَيْهِ لَا يَخْلُو مِنْ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَدْخُلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا لَامُ التَّعْرِيفِ أَوْ لَا يَدْخُلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا، أَوْ يَدْخُلَ عَلَى الْمُضَافِ دُونَ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ بِالْعَكْسِ، فَهَذِهِ أَقْسَامُ أَرْبَعَةٍ.

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ل: نكرة أو معرفة.

(٣) في ل: تلزم.

(٤) في ع: إلى آخره.

(٥) (والمضاف) ليس في ف.

(٦) في ل: إمّا.

أَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ، فَمُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ، نَحْوُ: غَلَامُ الرَّجُلِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ، فَهُوَ عَلَى ضَرِبَيْنِ:

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الضَّارِبُ بِأُزْدٍ، وَالضَّارِبُ بِزَيْدٍ، وَالضَّارِبُ بَكٍّ.

وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ، نَحْوُ<sup>(١)</sup>: الضَّارِبُ زَيْدٌ، فَاجَّازَهُ الْفَرَّاءُ<sup>(٢)</sup> وَمَنَعَهُ الْبَاقُونَ، وَحَكَى

الْأَخْفَشُ النَّصْفُ دِرْهَمٍ وَالثَّلْثُ دِرْهَمٍ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي، فَمُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ، نَحْوُ: غَلَامُ زَيْدٍ، وَدَارُ بَكْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ

ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَعَلَى ضَرِبَيْنِ:

ضَرْبٌ مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهِ، نَحْوُ: الْحَسَنُ الْوَجْهِ، وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ.

وَضَرْبٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، نَحْوُ: الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ، فَالْكُوفِيُّونَ أَجَازُوا إِضَافَةَ

الْأَعْدَادِ الْمَعْرِفَةَ إِلَى الْمَعْدُودَاتِ، نَحْوُ: الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ وَالْخَمْسَةُ الدَّرَاهِمِ<sup>(٣)</sup>.

وَاسْتَدْلُوا عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> بِالنَّقْلِ وَالِاسْتِعْمَالِ، وَيَبَيِّنُ الْأَعْدَادَ نَفْسُ الْمَعْدُودَاتِ فِي

الْمَعْنَى بِخِلَافِ بَابِ غَلَامِ زَيْدٍ.

وَلَمَّا كَانَتْ هِيَ الْمَعْدُودَاتِ فِي الْمَعْنَى، وَ[كَانَتْ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ، فَيَكُونُ أَشْبَهَ

بِالتعريفِ.

(١) كلمة (نحو) ليست في ف.

(٢) شرح المفصل لابن يمش ٢: ١٢٢.

(٣) المصدر السابق ٢: ١٢١.

(٤) (عليه) ساقطة من ف.

أَوْ نَقُولُ<sup>(١)</sup>: وَلَمَّا كَانَتْ هِيَ الْمَعْدُودَاتِ فِي الْمَعْنَى<sup>(٢)</sup>، وَأ<sup>(٣)</sup> جَازَ دُخُولُ لَامِ  
التَّعْرِيفِ عَلَى الْمَعْدُودَاتِ، جَازَ دُخُولَهَا عَلَى الْأَعْدَادِ.  
أَوْ بِالشَّبَهَةِ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.  
أَمَّا النَّقْلُ فَلِكُونِهِ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ فَصَحَاءٍ<sup>(٤)</sup>.  
وَأَمَّا كَوْنُهَا نَفْسَ الْمَعْدُودَاتِ فِي الْمَعْنَى، وَكَانَتْ أَشْبَهَ بِالتَّعْرِيفِ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ  
كَذَلِكَ، وَإِلَّا لَا مَتْنَعٌ<sup>(٥)</sup> إِضَافَةُ أَحَدِهِمَا / ٦٧ و / إِلَى الْآخِرِ، [وَلَنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ  
تَعْرِيفُهَا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَافٍ<sup>(٦)</sup> فَلَمْ نَحْتَجْ إِلَى تَعْرِيفٍ آخَرَ<sup>(٧)</sup>]، فَلِمَ<sup>(٨)</sup> قُلْتُمْ إِنَّهُ  
لَيْسَ بِكَافٍ<sup>(٩)</sup> [لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ]<sup>(١٠)</sup>؟  
أَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهَا هِيَ الْمَعْدُودَاتُ، [فَجَازَ دُخُولُ لَامِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهَا كَمَا جَازَ  
عَلَى الْمَعْدُودَاتِ].

(١) في ع: يقولون.

(٢) في المعنى ساقطة من ل.

(٣) ما بين المعفتين ساقط من ف.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٢٢.

(٥) في ف: إمتنع.

(٦) في ت: كان.

(٧) في ف: آخر له.

(٨) ما بين المعفتين ساقط من ت.

(٩) في الأصل وفي ف: لم.

(١٠) في ف، ل: كذلك.

(١١) زيادة من ل.



قُلْنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّهَا نَفْسٌ<sup>(١)</sup> الْمَعْدُودَابِ<sup>(٢)</sup> وَلَئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكِنْ لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ لَوْ  
كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ، وَإِذَا هُوَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ الْخَاتَمَ  
فِي قَوْلِنَا: خَاتَمُ فِضَّةٍ هُوَ الْفِضَّةُ<sup>(٤)</sup> مَعَ امْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ.  
وَأَمَّا تَشْبِيهُهُ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ، فَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَنَّ الْوَجْهَ فَاعِلٌ فِي  
الْمَعْنَى، وَالْمَعْدُودُ لَيْسَ كَذَلِكَ. ثُمَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ قَوْلِهِمْ وَجْهَانِ:  
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ، وَالدَّلِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.  
وَالثَّانِي، أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمُسْتَعْمَالِ الْفُصْحَاءِ، لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْفُصْحَاءِ<sup>(٥)</sup> هُوَ ثَلَاثَةٌ  
الْأَثْوَابِ بِغَيْرِ لَامٍ التَّعْرِيفِ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ:  
مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ  
فَسَمًا فَأَذْرَكَ خَمْسَةً<sup>(٦)</sup> الْأَشْبَارِ<sup>(٧)</sup>  
وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

(١) في ف: ليس.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٤) في ف: الجنة.

(٥) في ف: صباء.

(٦) في ف: نادر مقارب.

(٧) الديوان ١: ٣٧٨، وفيه (فدنا) مكان (فسما).

وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءُ

ثَلَاثُ الْأَثَا فِي الرُّسُومِ الْبَلَاغِ<sup>(١)</sup>

## الإضافة اللفظية

قَوْلُهُ: (وَاللَّفْظِيَّةُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا [مِثْلُ: ضَارِبٍ زَيْدٍ]<sup>(٢)</sup> {<sup>(٣)</sup>}).

{[أَيُّ: الإضافة اللفظية أَنْ يَكُونَ المضافُ] صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا، {<sup>(٤)</sup>}}  
فَقَوْلُهُ: (يَكُونُ صِفَةً) لِيَخْرُجَ [عَنْهُ مَا لَيْسَ بِصِفَةٍ، فَإِنَّ تِلْكَ الإضافةَ مَعْنَوِيَّةٌ، نَحْوُ:  
غُلَامٌ زَيْدٌ، وَقَوْلُهُ: (مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا)، لِيَخْرُجَ<sup>(٥)</sup> عَنْهُ<sup>(٦)</sup> الصِّفَةُ المضافةُ إِلَى  
غَيْرِ<sup>(٧)</sup> مَعْمُولِهَا [فَإِنَّهَا مَعْنَوِيَّةٌ أَيْضاً، نَحْوُ: مَصَارِعٍ مَرَاغَةً.

فَإِذَا كَانَ المَعْنَوِيَّةُ إضافةً إِلَى غَيْرِ مَعْمُولِهَا، وَاللَّفْظِيَّةُ إضافةً إِلَى

(١) الديوان ٣٣٢، وفيه: (أو يكشف العمى) مكان (أو يدفع البكاء).

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ع.

(٤) في ل: المضاف أن تكون اللفظية أي الإضافة.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٧) زاد في ل: غير.

(٨) ساقطة من ل.

مَعْمُولًا<sup>(١)</sup> كَانَتْ<sup>(٢)</sup> الإِضَافَةُ اللفظيةُ فِي تَقْدِيرِ الانفصالِ، أَي: مَا هُوَ مَجْرُورٌ بِاللَفْظِ منصوبٌ فِي المَعْنَى أَوْ مرفوعٌ، نَحْو: مَرَزَتْ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرٍو، وَلَمْ تَكُنِ المعنويةُ فِي تَقْدِيرِ الانفصالِ، أَي: لَا يَكُونُ المَجْرُورُ فِي اللفظِ مرفوعاً أَوْ منصوباً فِي المَعْنَى، نَحْو: غُلَامٍ زَيْدٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّا لَوْ فَسَّرْنَا المعنويةَ واللفظيةَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ<sup>(٣)</sup> إِضَافَةُ المَصْدَرِ إِلَى فاعِلِهِ أَوْ إِلَى مفعولِهِ إِضَافَةُ لفظيةً، وَهُوَ خِلَافُ مَا قَالُوهُ، لَكِنَّهُ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَرُدْ عَلَى المَصْنُفِ، لِأَنَّهُ قَالَ: (واللفظيةُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً) [وَلَيْسَ المَصْدَرُ صِفَةً]<sup>(٥)</sup>، وَأَنْ تَكُونَ إِضَافَةُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُ مِنْهُ إِضَافَةُ معنويةً، وَفِيهِ أَيْضاً نَظَرٌ.

### عمل الإضافة اللفظية

قَوْلُهُ: (وَلَا تَفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفاً [فِي اللفظِ]<sup>(٦)</sup>).

أَي: وَلَا تَفِيدُ الإِضَافَةُ اللفظيةُ إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللفظِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ هَذِهِ الإِضَافَةَ إِلَّا مَجْرَدَ التَّخْفِيفِ وَمَعْنَى المِضَافِ كَمَا كَانَ قَبْلَ الإِضَافَةِ، لِكُونِهَا فِي تَقْدِيرِ الانفصالِ.

(١) ما بين المعفتين ساقط من ف.

(٢) في الأصل، وفي ت: كان.

(٣) (أَنْ تَكُونَ) ساقط من ف.

(٤) في ع: لكن.

(٥) في ل: والصفة ليست بمصدر.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ف.

وَلَقَائِلِ أَنْ يوردَ النقصَ بِإِضَافَةِ أَفْعَلِ التفضيلِ، نَحْو: أَفْضَلُ النَّاسِ، فَإِنَّهَا لَفْظِيَّةٌ مَعَ أَنَّهَا لَا تَفِيدُ تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ تَنْوِينٌ، وَلَا نُونٌ لِيُحْذَفَ فِي الْإِضَافَةِ، فَيَحْصَلَ التَّخْفِيفُ بِحَذْفِهِ.  
وَجَوَابُهُ أَنْ نَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ إِضَافَتَهُ لَفْظِيَّةٌ، لِأَنَّ فِيهَا خِلَافاً، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهَا مَعْنَوِيَّةٌ.

وَلِئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا لَا<sup>(١)</sup> تَفِيدُ تَخْفِيفاً، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ مُضَافاً اسْتُعْمِلَ<sup>(٢)</sup> يَمِينَ أَوْ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، فَإِذَا أُضِيفَ حُذِفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا.  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَفَادَتْ<sup>(٣)</sup> الْإِضَافَةُ التَّخْفِيفَ.  
وَأَمَّا اشْتِرَاطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَفِيدَةً تَخْفِيفاً، لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تُفِدْ تَخْفِيفاً، وَهِيَ لَا تَفِيدُ تَعْرِيفاً وَلَا تَخْصِيصاً، لَمْ تَكُنْ فِي الْإِضَافَةِ فَائِدَةً.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ كُمْ جَازَ مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، وَامْتَنَعَ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ)، أَيُّ: وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ ٦٧ ظ / الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ لَا تَفِيدُ تَخْفِيفاً وَلَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً جَازاً<sup>(٤)</sup> جَعَلَ الْأِسْمَ الْمُضَافَ هَذِهِ الْإِضَافَةُ صِفَةً<sup>(٥)</sup> لِنَكْرَةٍ، نَحْو: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، وَامْتَنَعَ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ، فَلَا يُقَالُ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، فَلَوْ كَانَتْ

(١) ساقط من ل.

(٢) في ف: يستعمل.

(٣) في ف: أفاده.

(٤) زاد في ف: وصف.

(٥) في ت: وصفا.

هذه الإضافة مفيدة للتعريف لامتنع الأول وجاز الثاني.

قوله: (وجاز الضاربا زيد) [وامتنع الضارب زيد] خلافاً للفراء، (وضعف:

الواهب المسنة الهجان وعبيدها<sup>(١)</sup>.....)<sup>(٢)</sup>

أي {<sup>(٣)</sup>: ولاجل أن هذه الاضافة تفيد تخفيفاً جاز هذه الإضافة حيث

أفادت<sup>(٤)</sup> تخفيفاً، نحو: الضاربا زيد، [إفادة التخفيف بحذف النون.

ولم يجر حيث لم يفد تخفيفاً، نحو: الضارب زيد،]<sup>(٥)</sup> فإنه لم يفد تخفيفاً، لعدم

حذف شيء منه خلافاً للفراء<sup>(٦)</sup> فإنه أجاز الضارب زيد.

والذي يمكن للفراء أن يتمسك به أمور<sup>(٧)</sup>:

أحدها: أن لا يُعتبر حصول<sup>(٨)</sup> الخفة في هذه الإضافة، نحو: الضاربك

(١) صدر بيت للاعشى ميمون وعجزه: عوداً تُزجي خلفها أطقالها.

وقد استعمل هذا المعنى في شعره كثيراً كقوله:

الواهب المسنة الهجان وعبيدها      قطنا تشبهها النخيل المكرعا

والهجان: البيض الكريمة، وعوداً: جمع عائد، وهي الناقة التي وضعت حديثاً، وتزجي: تسوق.

ويروى (بينها) مكان (خلفها). ديوان الاعشى الكبير: ٣٩، والكتاب ١: ٩٤، والمقتضب ٤: ١٦٣، والجمع

٤: ٢٧٥، والخزانة ٤: ٢٥٦.

(٢) في ع: إلى آخره.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٤) في ف: إفادة.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٦) الأصول، لابن السراج ٢: ١٢.

(٧) في ل: لا مور.

(٨) في ع: نفس.

والضاربُ الرجل.

وثانيها: أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الإِضَافَةَ <sup>(١)</sup> سَابِقَةً عَلَى لَامِ <sup>(٢)</sup> التَّعْرِيفِ فَكَانَ التَّنْوِينُ مَحذُوفًا لِلإِضَافَةِ وَكَانَتْ الإِضَافَةُ تَفِيدُ التَّخْفِيفَ <sup>(٣)</sup>، فَلَمَّا احْتِيجَ إِلَى التَّعْرِيفِ أُدْخِلَ اللَّامُ عَلَيْهِ لِلتَّعْرِيفِ.

وَقَالَتْهَا: أَنْ تُؤَوَّلَهُ بِالَّذِي هُوَ ضَارِبٌ زَيْدٌ <sup>(٤)</sup>.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّهَا لَوْ لَمْ تُفِذْ خَفَةً <sup>(٥)</sup>، وَنَحْنُ بَيِّنَا أَنَّهَا لَا تَفِيدُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الإِضَافَةِ فَائِدَةٌ وَكَانَتْ <sup>(٦)</sup> كَالْعَبَثِ.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّ اللَّامَ سَابِقَةً عَلَى الإِضَافَةِ لِأَنَّ الْأِسْمَ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مَعْنَاهُ وَأَحْوَالُهُ لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُ التَّخْفِيفُ، وَإِذَا كَانَتْ سَابِقَةً لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَخْفِيفٌ <sup>(٧)</sup>.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْكَلَامَ نَفَرَضُهُ بَعْدَ دُخُولِ الْآلِفِ وَاللَّامِ عَلَى ضَارِبٍ، فَنَقُولُ: الضَّارِبُ <sup>(٨)</sup>، أَتَجِيزُ إِضَافَتَهُ أَمْ لَا؟

فَإِنْ لَمْ يُجِزْ كَانَ رَجُوعًا عَنْ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ جَوَازُ اجْتِمَاعِ الْآلِفِ وَاللَّامِ مَعَ

(١) في ف: الأصل ضافة.

(٢) في ت: أمر.

(٣) في ف: تخفيفاً.

(٤) قال ابن السراج في الأصول ٢: ١٢: (وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّهُ جَائِزٌ فِي الْقِيَاسِ عَلَى أَنْ يَكُونَ بِتَأْوِيلٍ: الَّذِي هُوَ

ضاربٌ زيدٌ...).

(٥) في ف: تخفيفاً.

(٦) في ف: كان.

(٧) في ف: تخفيفاً.

(٨) ساقطة من ف، وزاد في ت: زيد.

الإضافة في مثل الضارب زيد.

وإن أجاز لزم أن لا يكون لهذه الإضافة فائدة أضلاً.

وفيه نظر، لانا نقول: لا نسلم أنه إن لم يُجزَّ كان رجوعاً عن مذهبه، لأنَّ مذهبه جواز: الضارب زيد على تقدير أن تكون الإضافة سابقةً على الالف واللام. وعن الثالث: وهو القياس على الضاربك، والضارب الرجل: سيأتي الجواب عنه.

قوله: (وَضَعُفُ:

(١).....)

الواهب المثة الهجان وعندها

إعلم أن سيبويه أجاز الضارب الرجل {و [زيد<sup>(٢)</sup>]، ومنه [الواهب<sup>(٣)</sup>] المثة الهجان وعندها .....<sup>(٤)</sup> وأجاز أيضاً: الضارب الرجل<sup>(٥)</sup> زيد، عطف بيان<sup>(٦)</sup>، لأنَّ الضارب غير مباشر لزيد، وكذا الواهب غير مباشر لعندها وهما تابعان، ويَحْتَمِلُ التابع ما لا يَحْتَمِلُهُ المتبوع، نحو: يازيد والحارث، ورب شاة وسخلتها، فلا يقال: يا الحارث، ورب سخلتها وإنما كان الجواز على ضعف كما قال: وَضَعُفُ، لأنَّ المُضَافَ، وإن لم يباشِر زيدا ولا عبدها، لكنَّهُ في حُكْمِ أَنْ يَبَاشِرَ هُما، مِنْ حَيْثُ أَنَّهما

(١) تقدم في ١: ٦٦٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٤: (ومن قال: هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجل وعندها).

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٩٤: (ومن قال: هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجل وعندها).

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٦) في ت، ع، ف، ل، البيان، وينظر: الكتاب ١: ٩٣.

تابعان.

قوله: (وإنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في الحسن الوجه).  
هذا جواب عن سؤال يذكر هاهنا، وهو أن يقال: الضارب الرجل مثل:  
الضارب زيد، في عدم افادة التخفيف، فكما امتنع الضارب زيد وجب أن يمتنع  
الضارب الرجل.

وجوابه أن نقول: إنما جاز الضارب / ٦٨ و / الرجل ولم يحجز الضارب زيد،  
وإن اشتركا في أنها لا يفيدان التخفيف<sup>(١)</sup>، لكون: الضارب الرجل مشابهاً للحسن  
الوجه في دخول اللام في المضاف إليه في كل واحد منهما، وكون كل واحد منهما صفة  
لغيره، وكون الإضافة فيهما غير حقيقية، فإن الوجه الأول غير متحقق في: الضارب  
زيد، [فلما شابهه]<sup>(٢)</sup> فيما ذكرناه جاز: [الحسن الوجه]<sup>(٣)</sup> ولم يحجز الضارب زيد.  
فإن قيل: فما التخفيف في قولك: الحسن الوجه؟ لتجاوز فيه هذه الإضافة،  
ويحمل عليه غيره.

قلنا: التخفيف بحذف<sup>(٤)</sup> المضاف إليه، لأن أصله: الحسن وجهه، فلما أضيف  
حذف المضاف إليه.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ل: فلا مشابهة.

(٣) في ل: الضارب الرجل.

(٤) في ف: حذف.



وَلَقَاتِلُ أَنْ يَعُودَ وَيَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنْ<sup>(١)</sup> التَّخْفِيفُ حَاصِلٌ<sup>(٢)</sup> لِأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> لَمَّا حُذِفَ  
 الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَتَى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَلَا<sup>(٤)</sup> يَحْصُلُ التَّخْفِيفُ.  
 وَإِنَّمَا قَالَ: عَلَى الْمُخْتَارِ فِي الْحَسَنِ الْوَجْهِ، لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ فِيمَا بَعْدُ أَنَّ الْمُخْتَارَ مِنْ  
 مَسَائِلِ: الْحَسَنِ الْوَجْهِ، مَا فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ دُونَ مَا فِيهِ ضَمِيرَانِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ  
 ضَمِيرٌ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ، ثَمَّا فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ، فَيَكُونُ الْمُخْتَارُ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ.  
 وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ بَطَلَ قِيَاسُ الْفَرَاءِ: الضَّارِبُ زَيْدٍ عَلَى الضَّارِبِ الرَّجُلِ<sup>(٥)</sup>.  
 قَوْلُهُ: (وَالضَّارِبُكَ وَشِبْهُهُ فَيَمْنُ قَالَ: إِنَّهُ مُضَافٌ حَمَلًا عَلَى ضَارِبِكَ).  
 اعْلَمْ أَنَّ هَذَا [يَرُدُّ اعْتِرَاضًا]<sup>(٦)</sup> عَلَى مَسْأَلَةِ الضَّارِبِ زَيْدٍ وَهُوَ أَنَّ عِلَّةَ مَنَعِهَا  
 مَوْجُودَةً هَاهُنَا فَوَجَبَ أَنْ يَمْتَنَعَ مِثْلُ: الضَّارِبُكَ عَمَلًا بِالْعِلَّةِ.  
 وَجَوَابُهُ: أَنْ نَقُولَ: إِنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِأَنَّهُ  
 مَفْعُولٌ<sup>(٧)</sup> فَلَا يَرُدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْإِعْتِرَاضُ.  
 وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ فِي مَوْضِعٍ جَرٌّ هُوَ سَبِيوِيهِ<sup>(٨)</sup> وَأَتْبَاعُهُ<sup>(٩)</sup>، فَأُجَابُهُ بِقِيَاسِهِ

(١) كلمة (أَنْ) ساقطة من ع، ف.

(٢) كلمة (حَاصِلٌ) ساقطة من ع، ف.

(٣) فِي ف: أَنَّهُ.

(٤) فِي ف: فَلَا.

(٥) الْأَصُولُ لَا بِنِ السَّرَاجِ ١٢: ٢.

(٦) فِي ل: إِعْتِرَاضُ.

(٧) وَهُوَ مَذْهَبُ الرَّمَانِيِّ وَالْمَبْرَدِيِّ وَالزَّمْخَشَرِيِّ. الْمُقْتَضَبُ ١: ٣٩٨، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَا بِنِ يَعِيشُ ٢: ١٢٤.

وَالْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ١: ٢٨٤، وَالْمَعْمُورُ ٤: ٢٧٥.

(٨) قَالَ سَبِيوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١: ٩٦: (وَإِذَا قُلْتُ: هُمُ الضَّارِبُوكَ، وَهِيَ الضَّارِبَاكَ، فَالْوَجْهُ فِيهِ الْجَرُّ). وَيَنْظُرُ:

شَرْحُ الْمَفْصَلِ لَا بِنِ يَعِيشُ ٢: ١٢٤.

(٩) (وَأَتْبَاعُهُ) لَيْسَ فِي ف.

عَلَى الضَّارِبَاتِكَ وَالضَّارِبُوكَ، وضاربك<sup>(١)</sup>، والجامع بينهما عدم اعتبار تحقق التخفيف فيهما.

وبيان ذلك أنهم لو اعتبروا التخفيف في الضاربك، والضاربوك، وضاربك<sup>(٢)</sup>، لآدَّى إِلَى الجمع بين النقيضين، وذلك [أَنَّ الضمير<sup>(٣)</sup> المتَّصِلَ الْمُتَعَلِّقَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْصُوبًا، لثَبَتَ التَّنْوِينُ أَوْ النَّونُ، فوجودُ التَّنْوِينِ أَوْ النَّونِ يَقْتَضِي انفصالَ الاسمِ عَمَّا بَعْدَهُ، [وكونُ الضميرِ المتَّصِلِ يَقْتَضِي عَدَمَ انفصالِ الاسمِ عَمَّا بَعْدَهُ،]<sup>(٤)</sup> فَلَوْ ثَبَتَ النَّصْبُ فِي ذَلِكَ الضميرِ لَزِمَ اجتماعُ النقيضين، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> النَّقْضُ بِقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

هَمْ<sup>(٧)</sup> الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ .....<sup>(٨)</sup>

(١) في ل: الضاربك.

(٢) في ل: الضاربك.

(٣) في ع: لأن الضمير، وفي ل: لأن المضم.

(٤) ما بين الحقتين ساقط من ف.

(٥) ساقط من ل.

(٦) في الأصل، وفي ز، ل: يقولهم.

(٧) ساقطة من الأصل.

(٨) عجزه: إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُنْظَمًا

ويروى: هَمْ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ. كما يروى: (القائلون) مكان (الفاعلون) و(حادث) مكان

(محدث) و(الدهر) مكان (الأمر).

والبيت مجهول القائل، وقال سيبويه أنه مصنوع. الكتاب ١: ٩٦، ومجالس ثعلب: ١٢٣، وشرح

المفصل لابن عيش ٢: ١٢٥، والخزانة ٤: ٢٦٩.

لأنه شاذ لا يُفعلُ به.

وإذا جاز: الضاربك والضاربوك، وضاربك من غير اعتبار التخفيف جاز الضاربك من غير اعتبار التخفيف، قياساً عليه.

وإذا كان كذلك لا يلزم<sup>(١)</sup> من جواز إضافة اسم الفاعل إلى المضمر من غير تخفيف، لما ذكرنا جواز إضافة اسم الفاعل إلى المظهر مع انتفاء ما ذكرنا، فحصل الفرق بين مسألة: الضارب زيد، والضاربك.

واعلم أن الإضافة التي ليست بمحضة أربعة:

إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله<sup>(٢)</sup>.

وإضافة اسم المفعول إذا كانا<sup>(٣)</sup> بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإضافة الصفة<sup>(٤)</sup> المشبهة.

وإضافة أفعال<sup>(٥)</sup> التفضيل إلى ما هو بعض منه، ويراد تفضيله عليه.

وإنما قلنا: إلى ما هو بعض منه، ويراد تفضيله عليه، لأن أفعال التفضيل

يُضاف / ٦٨ ظ / إلى ما هو بعض منه مفضل عليه، ويُضاف إلى ما لا يُفضل عليه.

والأول يكون بمعنى من، فيكون قبل الإضافة أفعال من، نحو: زيد أفضل من

(١) في ف: فلا.

(٢) في ل: المفعول.

(٣) في ز: ع: كان.

(٤) في ز: صفة.

(٥) (أفعال) ساقطة من ع، ف، ل.

الرجال، ثُمَّ يَحْذِفُ (مِنْ)، وَيُضِيفُ، ويقول: زيدُ أفضلُ الرجالِ.

والثاني: يكونُ<sup>(١)</sup> معناه واحداً مِنْ ذَلِكَ الجنسِ.

فالأول: إضافة غير محضة لأنها في تقديرٍ مِنْ، لأنَّ معناه لا يَتِمُّ إلاَّ بِهَا فَحَالَتْ<sup>(٢)</sup> بين المضاف والمُضافِ إليه فَفَكَّتِ الإضافةَ وصيرتها<sup>(٣)</sup> غير محضة وَكَانَ أَفْعَلُ معها نكرةً، وإنَّ كَانَ مضافاً إلى معرفةٍ بدليلٍ جَزِيهٍ صفةً عَلَى النكرة، نَحْو: هَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ الرِّجَالِ.

والثاني: تكونُ<sup>(٤)</sup> إضافته محضة ويكونُ معرفةً، وَقِيلَ إِنَّ إِضَافَةَ الموصوفِ إِلَى الصِّفَةِ إضافةً لفظيةً، نَحْو: صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع. والحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الإضافةَ إضافةً معنويةً، وَلَيْسَتْ بِإضافةٍ الموصوفِ إِلَى الصِّفَةِ.

## إضافة الموصوف إلى الصفة

قوله: (ولا يُضَافُ موصوفٌ إِلَى صفتهِ، ولا صفةٌ إِلَى موصوفها).

أما الأول: فَلِكونِ الصِّفَةِ تابعةً للموصوفِ، ووجوبِ كونِ إعرابِ التابعِ موافقاً لإعرابِ المتبوعِ، وَعَدَمِ وجوبِ كونِ إعرابِ المضافِ إِلَيْهِ تابعاً لإعرابِ

(١) قول: أن يكون.

(٢) قول: محال.

(٣) ساقطة من الأصل، ولول: غيرتها.

(٤) قول: أن يكون.

المضاف فإذا لو أضيف الموصوف إلى الصفة لزم الجمع بين النقيضين.  
وأما الثاني، فلوجوب تأخر الصفة عن الموصوف ووجوب تقدم المضاف  
على المضاف إليه، وحينئذٍ لو أضيف الصفة إلى الموصوف لزم تقدم الصفة على  
الموصوف وتأخرها عنه، وهو جمع بين النقيضين.

والعلة الشاملة لهما أن يقال: إن<sup>(١)</sup> الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فكما  
لا يضاف الشيء إلى نفسه، نحو: زيد زيد لا يضاف أحدهما إلى الآخر.  
قوله: (ومثل مسجد الجامع [وصلاة الأولى، وجانب الغربي<sup>(٢)</sup>، وبقعة  
الحمقاء متأول<sup>(٣)</sup>).

هذا جواب عن سؤال<sup>(٤)</sup> يرد نقضاً، وهو أن يقال: الجامع صفة المسجد  
بدليل قولهم: المسجد الجامع وأضيف المسجد إليه، وهو يناقض قولكم: الموصوف  
لا يضاف إلى الصفة.

وجوابه<sup>(٥)</sup> أن نقول<sup>(٦)</sup>: لما دلّ دليل على امتناع إضافة الموصوف إلى الصفة،  
وجب تأويله لئلا يلزم الترك بالدليل<sup>(٧)</sup>.

(١) كلمة (إن) ليست في ف.

(٢) في ف وجانب الغربي وصلاة الأولى.

(٣) في ف وجانب الغربي إلى آخره.

(٤) في ف عن سؤال مقدر. وفي ف لسؤال

(٥) في ف وموام

(٦) في ف يقال

(٧) بالدليل صافط مر ل

وتأويله أن نقول: إنه مضاف إلى موصوف محذوف وتقديره: مسجد الوقت الجامع، فإن الجامع يقع صفة للوقت، [كما يقع صفة للمسجد] <sup>(١)</sup> وتقدير جانب <sup>(٢)</sup> الغربي: جانب المكان الغربي، وتقدير صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى، وتقدير بقلة الحمقاء: بقلة الحبة الحمقاء.

وإنما جاز هذه التقديرات، لوقوع هذه الأشياء صفة للموصوفات المقدرات. وإذا كان كذلك لم تكن هذه الإضافة إضافة الموصوف إلى الصفة <sup>(٣)</sup>، فلم تكن نقضاً على ما ذكرنا.

قوله: (ومثل <sup>(٤)</sup>): جرد قطيفة، وأخلاق ثياب متأول).

جواب عن نقض يرد على قوله <sup>(٥)</sup>: ولا تضاف صفة إلى موصوفها، لأن جرداً صفة للقطيفة، بدليل قولهم: قطيفة جرد.

وجوابه أن نقول لما دل دليل على امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها وجب تأويله عملاً بالدليل وتأويله أن نقول: إنهم لما حذفوا الموصوف، واستعملوا الصفة مقامه حتى صار كأنه اسم غير صفة كالأطلس والاعبر، وغير ذلك ثم حصل الالتباس في بعض استعمالاته <sup>(٦)</sup>، لكونه محتجلاً أن يكون صفة لغير ذلك الموصوف،

(١) ما بين المقتنين ساقط من ل.

(٢) فرع، ل: الجانب.

(٣) ل: ب: صفة.

(٤) كلمة (مثل) ساقطة من الأصل.

(٥) فرع، ف: ل: قولنا.

(٦) ل: ب: استعمالاتها.

أضافوها إليه لتخصّص تلك الصفة بذلك الموصوف، فقالوا: جرد قطيفة كما قالوا:  
خاتم فضة، وهكذا القول في البواقي، وقد شبه النحويون هذا الباب في حذفهم  
الموصوف، واستعملهم الصفة مقامه، ثم أعادتهم إياه عند الالتباس بقول النابغة:

والمؤمن العائذات الطير ترقبه .....<sup>(١)</sup>

أي الذي / ٦٩ و / آمن الطير العائذات، فحذف الطير الذي هو الموصوف،  
وأقام<sup>(٢)</sup> الصفة التي هي العائذات مقامه، ثم أتى به عند الاحتياج إليه بياناً وتلخيصاً  
لا تقديماً للصفة على الموصوف، ولكن لا إضافة<sup>(٣)</sup> فيه.

### إضافة الشيء إلى نفسه

قوله: (ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص).  
اعلم أن الاسمين إذا كانا معناه واحداً، كالمنع والحبس<sup>(٤)</sup> في المعاني والليث  
والأسد في الأعيان لم يجر إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة حقيقية، فلا يقال:

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني وعجزه: رُكبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْقَيْلِ وَالسُّعْدِ

ويروى: (يمسحها) مكان (ترقبه) و(السند) مكان (السعد)، والقيل والسعد أجمتان بين مكة ومنى.

الديوان: ٢٥، والقصائد العشر: ٤٠٦، وشرح المفصل لابن يمش: ٣: ١١، والخزانة: ٥: ٧١.

(٢) في ت، ف، ل: أقيم.

(٣) في الأصل: لإضافة، وفي ت، ف: الإضافة.

(٤) في ف: كالحبس والمنع.

حَبَسُ منع<sup>(١)</sup>، ولا لَيْثُ أُسِدٍ، لأنَّ الإضافةَ الحقيقيةَ إمَّا أَنْ تكونَ للتخصيصِ أو للتعريفِ، فلو أُضيفَ أحدهما إلى الآخرِ هذه الإضافةُ لَزِمَ تخصيصُ الشيءِ بنفسِهِ أو تعريفُهُ بنفسِهِ، وأَنَّهُ مُحَالٌ.

ولا يُمكنُ أَنْ يُقالَ: لَمْ لَا يجوزُ إضافةُ أحدهما إلى الآخرِ إضافةً لفظيةً؟  
لأنَّا نقولُ: الإضافةُ اللفظيةُ إمَّا تَتَحَقَّقُ فيما ذكرنا من المواضعِ الأربعةِ وأَمَّا فيما عداها لم<sup>(٢)</sup> يتَحَقَّقْ مع أنَّ بعضهم قد أجازَها.

والكوفيون يُحِيزُونَ إضافةَ الشيءِ إلى نفسه إذا اختلفَ اللفظانِ، وَحُجَّتُهُم السَّماعُ بقوله<sup>(٣)</sup>: ﴿ذَارُ الآخِرَةِ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿حَبَلُ الْوَرِيدِ﴾<sup>(٥)</sup>، فالثاني هو الأوَّلُ<sup>(٦)</sup>، وليس كُلُّ الدراهمِ، وعَيْنُ الشيءِ مثلهُ، لأنَّ فِيهِ فائدةٌ، لأنَّ كَلًّا وعَيْنًا عامٌّ أُضيفَ إلى الخاصِّ، وهو الدراهمُ والشيءُ.

قوله: (وقولهم<sup>(٧)</sup>: سَعِيدُ كُرَزٍ ونحوه مُتَأَوَّلٌ).

هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يُقالَ: أن قولكم لا يُضافُ اسمٌ مماثلٌ للمضافِ إليه في العمومِ والخصوصِ منقوضٌ بقولهم: سَعِيدُ كُرَزٍ، وزيدٌ بطةٌ وقيسُ

(١) في ف: منع حبس.

(٢) في ف: فلم.

(٣) في ت، ع، ف، ل: بقولهم.

(٤) سورة يوسف: ١٠٩، وسورة النحل: ٣٠.

(٥) سورة ق: ١٦.

(٦) الانصاف - المسألة ٦١ - ١: ٢٢٨.

(٧) (وقولهم) ليس في ف.



قفة.

وجوابه أن يقال: إنه قد تقدم ما يمنع ذلك فوجب تأويله لسلا يلزم الترك بالدليل، وتأويله أن الاسم قد يطلق ويراد به اللفظ، وقد يطلق ويراد به المدلول، فوجب حمل المضاف منها على المدلول والمضاف إليه على اللفظ.

فكانك إذا<sup>(١)</sup> قلت: جاءني سعيد كرر قلت: جاءني مدلول هذا اللفظ، فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره، لكون مدلول اللفظ مغايراً للفظ ولا يمكن أن يراد بالمضاف اللفظ، وبالمضاف إليه المدلول لأنه قد يسند إلى المضاف شيء لم<sup>(٢)</sup> يمكن إسنادة إلى اللفظ، نحو: المجيء والذهاب<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الأفعال المتخخصة بالحيوانات.

وإنما يضاف الاسم إلى اللقب، ولم يضاف اللقب إلى الاسم، لأن اللقب أوضع من الاسم، والإضافة إلى الأوضح أولى ومن هذه الإضافة، إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: ذات مرة، وذا صباح، ومعناه<sup>(٤)</sup> أنك تأخذ اللفظ المراد به الذات وتضيفه إلى اللفظ ولم ترد بالمضاف إليه إلا اللفظ، نحو: لقيته ذات مرة: أي لقيته صاحبة<sup>(٥)</sup> هذا الاسم.

(١) في ف: حتى إذا.

(٢) في ع: ثم.

(٣) في ل: إلى.

(٤) في ف: معناها.

(٥) هكذا في جميع النسخ، ويبدو لي أن الصواب: لقيت صاحب.

ومن عكس هذه الإضافة، إضافة الاسم إلى اللام<sup>(١)</sup>.  
واعلم أن الشيء قد يُضاف إلى شيء آخر لأدنى ملازمة بينهما كقول أحد  
حاملِي الخشبَةِ لِأخر: خُذْ طَرَفَكَ. وكقوله:  
إِذَا كَوَّكَبٌ<sup>(٢)</sup> الْخُرْقَاءُ لَاحَ بِشُحْرَةٍ سَهِيلٍ<sup>(٣)</sup> إِذَاعَتْ غَرْهَا فِي الْقَرَائِبِ<sup>(٤)</sup>  
[أَي فَرَّقَتْ] <sup>(٥)</sup>، وتضاف أسماء الزمانِ إلى الفعلِ كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ  
الصَّادِقِينَ صَدَقُهُمْ<sup>(٦)</sup>﴾ <sup>(٧)</sup>، وتقول: جِئْتُكَ إِذَا خَرَجَ زَيْدٌ.  
وَقَدْ يُضاف إلى<sup>(٨)</sup> الْمَكَانِ أَيْضاً نَحْو: اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ.

## الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ويجوزُ الفصلُ بين<sup>(٩)</sup> المضافِ والمضافِ إليه بِالظرفِ فِي ضرورةِ الشُّعْرِ، نَحْوُ

(١) فِي ف، ل: السَّلام.

(٢) فِي ت: الْكُوكَب.

(٣) (سَهِيل) ساقطة من ف، ل.

(٤) البيت لا يعرف قائله، ويروى: (القرائب) مكان (القرائب). المحتسب ٢: ٢٢٨، والمفصل: ٩٠، وشرح

المفصل لابن يعيش ٣: ٨، والخزانة ٣: ١١٢.

(٥) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٦) كلمة (صدقهم) ليست فِي ت، ف، ل، وفي ع: بصدقهم.

(٧) سورة المائدة: ١١٩.

(٨) ساقطة من ع، ف، ل.

(٩) فِي ف: من.

قوله:

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأَمَهَا<sup>(١)</sup>

وكقوله:

هَذَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ ..... / ٦٩ ظ / <sup>(٢)</sup>

وَأَمَّا الْفَضْلُ بِغَيْرِ الظَّرْفِ فَقَدْ رُوي:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(٣)</sup>وَسَيَّبُوهُ بَرِيءٌ<sup>(٤)</sup> مِنْهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدّم الشاهد في ١: ٣٦٤.

(٢) صدر بيت وعجزة: إِذَا خَافَ يَوْمًا نُبُوءَةً فَذَعَا هُمَا.

والبيت لذُرْنَى - بوزن بُشْرَى - بنتِ عُبَيْدَةَ من بني قيس بن ثعلبة، ويقال هو لَعْمَرَةُ الخثعمية. الكتاب

١: ٩٢، وديوان الحماسة: ٣١١، والخصائص ١: ٢٩٦ و ٢: ٤٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٢١،

والجمع ٤: ٢٩٥.

(٣) يروي (متمكنا) مكان (بمزجة) كما يروي: زَجَّ الصَّعَابِ أَبُو مَزَادَةَ، وزَجَّ الْقُلُوصِ أَبُو مَزَادَةَ. والقلوص:

الناقة الفتية، وأبو مزادة: كنية شخص. معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٨، ومجالس ثعلب: ١٢٥، والخصائص

٢: ٤٠٦، وتحصيل عين الذهب للشنتمري بهامش الكتاب ١: ٨٨، والبيان في غريب أعراب القرآن ١:

٣٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٩، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٦، والخزانة ٤: ٤١٥.

(٤) في ت: يروي.

(٥) يذكر الزمخشري في المفصل أن هذا البيت يوجد في بعض نسخ الكتاب وأن سيبويه بريء من عهده. ولم

يرد هذا البيت في المطبوع من الكتاب، ولكن أوردته الشنتمري في تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب

١: ٨٨، وقال هو ما أنشده الأخفش في الباب. ينظر: المفصل: ١٠١ - ١٠٢، وشرح المفصل لابن

يعيش ٣: ١٩، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٦، والخزانة ٤: ٤١٥.

## حذف المضاف إليه

ويجوز حذف المضاف إليه إذا دل عليه دليل<sup>(١)</sup>، نحو قوله:

.....  
بين ذِرَاعِي وَجَنَّةِ الْأَسَدِ<sup>(٢)</sup>

وقول الأعشى<sup>(٣)</sup>:

أَلَا عُلَّالَةٌ أَوْ بُدَا هَذِهِ سَابِحٌ.....<sup>(٤)</sup>

وقد يحذف أيضاً مع تعويض التنوين عنه، نحو: حينئذٍ ويومئذٍ، وكقوله

تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

## حذف المضاف

ويجوز حذف المضاف إذا مع إقامة المضاف إليه مقامه وإعرابه إعرابه<sup>(٦)</sup>، نحو

(١) ساقطة من ل، وفي ع: دل دليل عليه.

(٢) تهذم الشاهد ١: ٤٢٢.

(٣) هو أبو بصير الأعشى ميمون بن قيس بن جندل، يرجع نسبه إلى بكر بن وائل، يقال له أعشى قيس

وأعشى بكر والأعشى الكبير. كان شعره يُغنى في الجاهلية فسمي (صناعة العرب) عاش عُمرًا طويلاً.

أدرك الإسلام ولم يسلم توفي سنة ٥٧ هـ. ديوان الأعشى - المقدمة - وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد

القرشي، بيروت: ٦٧، وطبقات الشعراء: ٢٥، والخزاعة ١: ١٧٥، والأعلام ٨: ٣٠٠.

(٤) تهذم الشاهد ١: ٤٢٣.

(٥) سورة الزخرف: ٣٢.

(٦) (إعرابه) الثانية ساقطة من ف.

قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(١)</sup> وإما مع ترك المضاف إليه على اعرابه، نحو قولهم<sup>(٢)</sup>: ما كُلُّ سَوْدَاءَ قَمَرَةٍ، ولا بِيضَاءَ<sup>(٣)</sup> شَحْمَةٍ، وكقوله: أَكُلُّ امْرَأَةٍ تَحْسِبُنَ امْرَأً وَنَارٌ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَاراً<sup>(٤)</sup>

### ما يأخذه المضاف من المضاف إليه

اعلم<sup>(٥)</sup> أَنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه عَشْرَةَ أَحْكَامٍ:

الأول: التخصيص، نحو: غلامٌ رجلٍ.

الثاني: التعريفُ نحو: غلامٌ زيدٍ.

والثالث: الجنس، نحو: نَعَمْ<sup>(٦)</sup> غلامُ الرجلِ.

(١) سورة يوسف: ٨٢.

(٢) في ز: قوله.

(٣) في ز: ولا كُلُّ بِيضَاءَ.. مع شطب كلمة (بيضاء)، ويبدو أَنَّ الناسخ أراد شطب كلمة (كل) فشطب (بيضاء).

وفي كتب الأمثال، ولسان العرب - كلل - ١٤: ١١١ (ما كُلُّ بِيضَاءَ شَحْمَةٍ ولا كُلُّ سَوْدَاءَ قَمَرَةٍ) وللمثل

قصةٌ مذكورة في كتب الأمثال انظر: مجمع الأمثال ٢: ٢٨١، والمستقصى ٢: ٣٢٨، والمثل في الكتاب ١: ٣٣

كما هنا.

(٤) لأبي دؤاد الأيادي، وينسب إلى عدي بن زيد العبادي. ديوان أبي دؤاد الأيادي - تحقيق: غوستاف

فون. دار الحياة بيروت: ٣٥٣. والكتاب ١: ٣٣، والكمال ١: ٢٨٧، وشرح المفصل لابن معشر ٣: ٢٦.

ومغني اللبيب ١: ٣٢١، والممع ٤: ٢٩١، وشرح الأشموني ٢: ٢٧٣.

(٥) في ع: واعلم.

(٦) كلمة (نعم) ساقطة من الأصل.

والرابع: التانيث، نحو قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَغْضَ السَّيَّارَةِ﴾<sup>(١)</sup> وَهَذَا إِنَّمَا  
يَكُونُ إِذَا كَانَ الْمَضَافُ جُزْءًا مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، فَلَا يُقَالُ: جَاءَتْني<sup>(٢)</sup> غَلامٌ هِنْدِي.  
والخامس: الاشتقاق، نحو: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ.  
والسادس: العموم، نحو: كلُّ<sup>(٣)</sup> عبدٍ<sup>(٤)</sup> في الدارِ فهو لي.  
و<sup>(٥)</sup> السابِع: المضدُّ، نحو: ضربتُهُ كُلَّ الضَّرْبِ وأيِّ الضَّرْبِ.  
والثامن: الظرفية، نحو: سِرَتْ أَيَّ<sup>(٦)</sup> وقتٍ؟  
والتاسع: الاستفهام، نحو: غُلامٌ مَنْ عِنْدَكَ؟  
والعاشر: الشرطية<sup>(٧)</sup>، نحو: غُلامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ.  
هذا هو المشهور عندهم، وفي أكثره نظرٌ.

### إضافة أي:

واعلم أنَّ أَيًّْا إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ تَكُونُ إِضَافَتُهُ إِلَى اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا لِيَفِيدَ،  
نَحْوُ: أَيُّ الرَّجُلَيْنِ، وَأَيُّ الرِّجَالِ، [وَأَمَّا أَيْي، وَأَيْئِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مِنِّي، وَمِنْكَ، وَبَيْنِي

(١) سورة يوسف: ١٠.

(٢) في ع: جاءني.

(٣) كلمة (كل) ساقطة من ل.

(٤) في ل: عبيد.

(٥) الواو ساقطة من ع.

(٦) في ل: إلى.

(٧) في ف: الشرط.

وبينك.

وإذا أُضِيفَ إلى النكرة أُضِيفَ إلى الواحدِ والاثْنَيْنِ والجمعِ، نحو: أَيُّ رَجُلٍ،  
وَأَيُّ رَجُلَيْنِ، وَأَيُّ رِجَالٍ<sup>(١)</sup>.

وَحُكْمُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِي الإِضَافَةِ حُكْمُ أَيُّ بِلَا فَرْقٍ وَحَقٌّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ  
(كِلَا) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً مُشْتًى أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمُشْتًى، كَقَوْلِهِ:

إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى      وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبِلُ<sup>(٢)</sup>  
وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ<sup>(٣)</sup> نَحْوُ: كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو.

معمول المضاف إليه لا يتقدم عليه.

[وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ زَيْدًا لَعَنَدِي غَيْرُ  
فَاضِلٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا<sup>(٤)</sup> مَوَدَّةً

عَلَى التَّنَائِي لَعَنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ<sup>(٥)</sup>

(١) العبارة مكررة في ف.

(٢) البيت لعبد الله بن الزهري من قصيدة قالها في وقعة أحد. انظر: الأغاني ١٤: ١١، والمعجز فيه:

لِكِلَا ذِمَّتِكَ وَقْتُ وَأَجَلُ

والمفصل: ٨٨، وشرح المفصل لابن يمش ٣: ٢، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد - دار المنهج

١٤: ٣٩٠، والمعجز فيه: (وضواء قبر مثير ومقل)، ومغني اللبيب ١: ٢٢٣، والمهم ٤: ٢٨٣.

(٣) في ت، ل: التعريف.

(٤) في ف: عهداً.

(٥) لأبي زيد الطائي. شعر أبي زيد الطائي: ٧٨، والكتاب ١: ٢٨١، وشرح المفصل لابن يمش ٨: ٦٥،

والمهم ٢: ١٧٣، وشرح الأعمشوني ٢: ٢٨٠.

وعندي متعلق بمكخور مع أن مفكورا مضاف إليه فتوّل<sup>(١)</sup>، وذلك أن غير المكخور بمعنى المشكور<sup>(٢)</sup>.

و<sup>(٣)</sup> أعلم أن هذه المسائل لما كانت تتعلق بباب الإضافة، ولم يذكرها المصنف أشرنا إليها إشارة خفيفة<sup>(٤)</sup>، لكونها مهمّة.

### المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: (وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى قوله: أوفتحت الياء)<sup>(٥)</sup> للساكنين<sup>(٦)</sup>.

و<sup>(٧)</sup> أعلم أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إما صحيح، وإما ملحق به، وإما غيرهما<sup>(٨)</sup>.

المراد من الملحق بالصحيح ما في آخره واو أو ياء قبلها ساكن، نحو: ظبي، ودلو.

(١) في ت: فادّل.

(٢) ما بين المعقتين زيادة من ت، ف.

(٣) (الواو) ساقطة من ع.

(٤) في ل: حقيقة.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من: الأصل، ومن: ز.

(٦) في ع: إلى آخره.

(٧) (الواو) ساقط من ع، ل.

(٨) في ل: غيرها.





لا يقال: فَلِمَ قَلَّبُوا فِي عَصِيٍّ مَعَ وجودِ الالتباسِ؟ لأنَّنا نقولُ: الالتباسُ منه  
ليس لأجلِ القلبِ، بَلْ الالتباسُ فيه حَاصِلٌ سواءَ قلبتُ أو لم تُقلبْ<sup>(١)</sup>.  
ولقائل أن يقولَ على الأولِ: إنَّ أَلِفَ حُبْلَى لا أَصْلَ لَهَا لِأَنَّهَا زِيدَتْ لِلنَّاسِ،  
كما زِيدَتْ أَلِفُ التَّشْنِيعِ، لأجلِ التَّشْنِيعِ، وَمَعَ ذَلِكَ تُقَلَّبُ.  
وَعَلَى الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرْتَهُ<sup>(٢)</sup> لَمْ يَقْلَبُوا وَأَوْ الْجَمْعُ بَاءٌ مَعَ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ،  
لَكُنْهُمْ قَلَّبُوهَا.

وإن كان في آخرِ الإِسْمِ بَاءٌ أَدْغِمَتْ فِي بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِثْلُ: قَاضِيٍّ، وَغَازِيٍّ،  
وَضَارِبِيٍّ فِي: قَاضٍ، وَغَازٍ، وَضَارِبٍ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ فِي مَذْهَبِهِمْ أَنَّهُ مَقَى اجْتِمَعَ حُرُوفَانِ  
مِثْلَانِ وَأَوَّلَاهُمَا سَاكِنَةٌ أَدْغَمَتِ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ.

وإن كان في آخرِ الإِسْمِ وَاوٌ وَجَبَّ قَلْبُ الْوَاوِ بَاءً، وَإِدْغَامُهَا فِيهَا، لِأَنَّ قِيَاسَ  
لَغَتِهِمْ اقْتَضَى أَنَّهُ مَقَى اجْتِمَعَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ قَلِبَتْ الْوَاوُ بَاءً  
وَأَدْغِمَتْ فِي الثَّانِيَةِ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا<sup>(٣)</sup> فِي جَمْعِ [السَّلَامَةِ الْمَذْكُورِ]<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ اعْلَمْ<sup>(٥)</sup> أَنَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ لَا يَحُلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَمَّةً أَوْ فَتْحَةً إِذْ لَا وَجْهَ

لِلْكَسْرِ.

(١) في ع قلب أو لم يقلب

(٢) في ب فلم

(٣) ساطع من الأصل ومن ت. د

(٤) في ل المذكر السالم

(٥) رماه من ل

فَإِنْ كَانَ ضَمَّةٌ كُسِرَتْ [اللتقاء الساكنين] <sup>(١)</sup>، تقول <sup>(٢)</sup> في مسلمون: مُسْلِمِي،  
وإن كانت <sup>(٣)</sup> فتحةً بَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا لِعَدَمِ مُوجِبِ التَّغْيِيرِ، لِسَهُولَةِ التَّطْقِي  
بِهَا أَوْ لِتَدُلُّ عَلَى الْاِثْبَاتِ الْمَحْذُوفَةِ. تقول في مُصْطَفَوْنَ وَمَعْلَوْنَ: مُصْطَفِيٌّ وَمُعْلِيٌّ <sup>(٤)</sup>.  
واعلم أن ياء الإضافة تكون مفتوحة إذا كانت قبلها أحد حروف العلة من  
الواو والياء والالف، لأنها لو لم تكن مفتوحة لزم أحد الأمور، وهو إمَّا إسكانها، أو  
ضمها، أو كسرهما، والآخران مستقلان، والأول غير جائز لاستناع التقاء  
الساكنين على غير حده، وقد جاء الإسكان عليهما مع الالف في قراءة نافع <sup>(٥)</sup> في  
قوله تعالى: ﴿مُحِبِّيَّ وَمُحِبَّاتِي﴾ <sup>(٦)</sup>، وهو عند النحويين ضعيف لأنه <sup>(٧)</sup> التقاء  
الساكنين على غير حده.

[وَوَجْهَ الْاِسْكَانِ] <sup>(٨)</sup> أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، وَهُوَ:

إِمَّا قِيَامَ الْاَلِفِ مَقَامَ الْحَرْكِ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لِكُونِهَا مَدَّةً.

(١) في ف: لأجل الياء الساكنة.

(٢) في ف: يقولون.

(٣) في ع، ل: كان.

(٤) في ع: معلمي.

(٥) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني أحد القراء السبعة أصله من أصبهان وكان أسود اللون حالكا  
صبيح الوجه توفي سنة ١٦٩ هـ. غاية النهاية ٢: ٣٣٠.

(٦) سورة الأنعام: ١٦٢.

و (محيي) سكنها نافع وأبو جعفر يزيد بن الققاع. التيسير: ١٠٨، والنشر ٢: ٢٦٧.

(٧) في ت، ف، ل: لكونه.

(٨) في ف: وواجهه.

وأما نيّة الوقوف، والتقاء الساكنين جائز في الوقف<sup>(١)</sup>.

## الأسماء الستة

قوله: (وأما الأسماء الستة [أخِي وأبي وأجاز المُبَرَّد أخِي وأبي])<sup>(٢)</sup>.

و<sup>(٣)</sup> أعلم أن هذه الأسماء إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمّر ما خلا الياء فحكّمها ما ذكرنا من اعرابها بالحروف وإذا أضيفت إلى ياء المتكلم ففيها خلاف.

أما الأب والأخ فالأكثر على أنه يُقال: أبي وأخي<sup>(٤)</sup> لأن الياء حُذِفَ مِنْ آخِرِهَا كَمَا حُذِفَ مِنْ يَدٍ وَدَمٍ، وَصَارَ نَسْباً مَنْسِياً، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ اِعْرَابُهُمْ حَالُ الْإِفْرَادِ<sup>(٥)</sup> بِالْحَرَكَاتِ عَلَى الْعَيْنِ، فَلَوْ كَانَ اللَّامُ<sup>(٦)</sup> مُقَدَّرَةً لَمْ يَجْزِ الْاِعْرَابُ عَلَى الْعَيْنِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ اللَّامَ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ فِيهِ، وَصَارَ نَسْباً مَنْسِياً، كَمَا فِي يَدٍ وَدَمٍ، كَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ الصَّحِيحِ فِي لِحَاقِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ.

(١) قال مكّي بن أبي طالب في مشكل اعراب القرآن ١: ٢٧٩: (حقّ الياء أن تكون مفتوحة كما كانت الكاف في رأيتك والتاء في قمت لكن الحركة في الياء ثقيلة فن أسكنها فعل الاستحقاق لكنه جمع بين ساكنين، والجمع بين ساكنين جائز إذا كان الأول حرف مدّ ولين لأن المد الذي فيه يقوم مقام حركة يستراح عليها فيفصل بين الساكنين).

(٢) ساقط من ل.

(٣) (الواو) ساقطة من ع، ل.

(٤) في ع، ل: أخِي وأبي.

(٥) في ف: الاعراب.

(٦) كلمة (اللام) ساقطة من ف.

فَكَمَا يُقَالُ: دَارِي، وَغَلَامِي، وَيَدِي، وَدَمِي، فَكَذَا<sup>(١)</sup>: [أَبِي، وَأَخِي]<sup>(٢)</sup> وَالْمُبْرَدُ  
يُجِيزُ رَدَّ<sup>(٣)</sup> الْمَحْذُوفِ وَيَقُولُ: أَبِي وَأَخِي<sup>(٤)</sup> مُتَمَسِّكاً بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
وَأَبِي مَالِكٌ ذُو الْمَجَازِ بِدَارٍ<sup>(٥)</sup>

وَلَقَائِلُ أَنْ يَمْنَعَ دَلَالَةَ هَذَا الْبَيْتِ عَلَى جَوَازِ أَبِي فِي أَبِي:  
أَمَّا أَوَّلًا، فَلَأَنَّ احْتِمَالَ<sup>(٦)</sup> أَنْ يَكُونَ أَبِي جَمْعاً<sup>(٧)</sup> لَأَبٍ وَأَصْلُهُ أَبِينِ<sup>(٨)</sup>، فَلَمَّا أُضِيفَ  
إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ حُذِفَتِ التُّونُ، وَأُذْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ.  
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) في ل: يقال.

(٢) في ل: أخِي وَأَبِي.

(٣) في ف، ل: ذكر.

(٤) في ف: أَخِي وَأَبِي. وينظر: الفصل: ١٠٩، والكافية - شرح الرضي ١: ٢٩٦، ولم أجده في مؤلفات المبرد.

(٥) هذا عجز بيت لمؤرَج السُّلَمِي، وصدره: (قَدَّرَ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَيْ) ويروى: (ذُو النَجِيل) مكان (ذو

المجاز) والواو في (وَأَبِي) واو الْقَسَمِ وذو المجاز سوق كانت في الجاهلية للعرب، و(ذو النجيل) و(ذو

النجيل) موضعان قرب المدينة. الأماشي الشجرية ٢: ٣٧، والفصل: ١٠٩، وشرح الفصل لابن يعيش ٣:

٣٦، ومغني اللبيب ٢: ٥٢٠، والخزانة ٤: ٤٦٧.

(٦) في ف: فلاحتمال.

(٧) في ل: جميعاً.

(٨) قال سيويه في الكتاب ٢: ١٠١: (وسألته - يعني الخليل - عن أبي فقال: إن ألحقت به التون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخ تقول: أخون لا تغيّر البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً كما تقول: دمون...).

وعلى هذا حمل ابن جني قراءة ابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء:

﴿إِنَّكَ وَابْنُ أَبِيكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ البقرة: ١٢٣. ينظر: المحتسب ١: ١١٢، وأثر المحتسب

في الدراسات النحوية: ٧٢.

فَلَمَّا<sup>(١)</sup> تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِهَ الْأَيْمِنَا<sup>(٢)</sup>  
 وإذا احتُمِلَ ذلك لم يَجُزْ إثبات الأصل المتنازع فيه<sup>(٣)</sup> به<sup>(٤)</sup> / ٧٠ ظ / إذ لا  
 يَثْبُتُ الأصلُ بالأُمُورِ الْمُحْتَمَلَةِ لغيره.

وَأَمَّا ثَالِثُهَا، فَلِكُونِهِ مُرَدُّو دَأْ، لِكُونِهِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، كَمَا ذَكَرْنَا، وَاسْتِعْمَالِ  
 الْفُضْحَاءِ.

وَأَمَّا حَمٌّ وَهَنْ، فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي أَبِي وَأَخِي<sup>(٥)</sup> فِي أَنَّ الْمَخْدُوفَ لَا  
 يُرَدُّ.

أَمَّا<sup>(٦)</sup> فَوْكٌ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:  
 أَحَدُهُمَا، أَنْ يُقَالَ: فِيَّ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ<sup>(٧)</sup> اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ.  
 وَالثَّانِي، أَنْ يُقَالَ: لَمِي وَهُوَ لَيْسَ بِفَعِيحٍ.  
 وَوَجْهُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ<sup>(٨)</sup> إِذَا أُفْرِدَ قِيلَ: فَمَّ بِالِاتِّفَاقِ وَحِينَئِذٍ وَجَبَ أَنْ تُلْحَقَ

(١) في ع: فلا.

(٢) لزياد بن واصل السلمي وهو شاعر جاهلي، ويروى (أشباخنا) مكان (أصواتنا) و(رغمن) مكان (بكين).

الكتاب ٢: ١-١، والمقتضب ٢: ١٧٢، والخصائص ١: ٣٤٦، والمختضب ١: ١١٢، لسان العرب - أبي - ١٨:

٦، والخزائن ٤: ٤٧٤.

(٣) (فيه) ساقطة من ع، ل.

(٤) ساقطة من ت، ز.

(٥) لوف، ل: أخي وأبي.

(٦) فوع، ف: وأما.

(٧) لول: وهي.

(٨) (إنه) ساقطة من ف، ل.

بآخره ياء كما كان عليه حالة الإفراد، من غير تغيير قياساً على أخواته، فيقال: فهي.  
وأما وجه كون في أفصح وأولى من في، فلأن فاء إنما يقال للضرورة، وهي  
أن أضله كان فوهاً، فحذف الهاء، لحفائه، فصار فو، فلو لم تقلب الواو ميماً لزم أن  
تقلب ألفاً، لتحركيها متطرفة<sup>(١)</sup> وانفتاح ما قبلها، فيلزم حذف الألف لالتقاء  
الساكنين، وحينئذ، لزم بقاء الاسم العرب على حرف واحد، وهو ليس بوجود في  
كلامهم.

و<sup>(٢)</sup>أما [قول الشاعر<sup>(٣)</sup>]:

خالط<sup>(٤)</sup> [من]<sup>(٥)</sup> سلمى خياشيم وفا<sup>(٦)</sup>

ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مرادة فاهاً، فحذف المضاف إليه ضرورة وهو مُقدَّر

منوي.

والثاني: أن يكون من لغة هذا الشاعر أن لا يتوّن القوافي فلم يلزم حذف

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) (الواو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) في ت، ع، ف: قوله، في ل: قولهم.

(٤) في ت، ف: خالطت، وفي ل: سالم.

(٥) ساقطة من جمع النسخ، وما أثبتناه من ديوان العجاج: ٨٣.

(٦) الرجز للعجاج. ديوان العجاج: ٨٣، والمقتضب ١: ٣٧٥، والبغداديات: ٦٦، والمسائل الشيرازيات: ١.

٢٦ و ١٩٨، والإيضاح في شرح المفصل ١: ١١٩.

الألف<sup>(١١)</sup> فَلَمْ يَلْزَمْ كَوْنُهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا<sup>(١٢)</sup> امْتَنَعَ قَلْبُهَا أَلِفًا، وَبَقَاوُهَا كَمَا كَانَ وَجَبَ قَلْبُهَا مِيمًا لِلضَّرُورَةِ.

وَأَمَّا عِنْدَ الْإِضَافَةِ فَلَيْسَ تِلْكَ الضَّرُورَةُ الْمَوْجِبَةُ بِمَوْجُودَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ قَلْبِهَا مِيمًا قَلْبُهَا أَلِفًا، لِكُونِهَا سَاكِنَةً.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ثَبُوتُ الْوَاوِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وَجَبَ قَلْبُهَا يَاءً وَادْغَامُهَا فِي الْيَاءِ لَاقْتِضَائِهَا الْقِيَاسَ هَذَا، ثُمَّ وَجَبَ كَسْرُ الْفَاءِ لِئَنكِينَ التَّنْقِطُ بِالْيَاءِ بَعْدَهَا فَصَارَ: فِي فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا قُطِعَتْ قِيلَ<sup>(١٣)</sup>: أُنْخِ وَأَبْ وَحَمَّ وَهَنْ وَقَمَّ<sup>(١٤)</sup> وَنَحَ الْفَاءُ أَنْصَحُ).  
إِعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ مَطْلَقًا التَّزْمُوا حَذْفَ لَامَاتِهَا، وَجَزَى الْأَعْرَابُ عَلَى عَيْنَاتِهَا، كَدَمٍ وَيَدٍ، وَلَأَجْلِ كَوْنِ الْأَعْرَابِ جَارِيًا عَلَى الْعَيْنِ وَجَبَ قَلْبُ الْوَاوِ مِيمًا فِي قَمٍ، وَفِيهِ لَفَاتٌ:  
قَمٌ بفتح الفاء، وَهُوَ أَفْصَحُ حَمَلًا عَلَى أَخَوَاتِهَا.  
وَقَمٍ، فَكَأَنَّهُمْ لَمَّا عَوَّضُوا الْمِيمَ مِنَ الْوَاوِ، فَكَأَنَّهُمْ عَوَّضُوا الْيَاءَ<sup>(١٥)</sup> عَنْهُ، فَأُجْزِيَ أَحْكَامُ الْمِيمِ بِجَزَى أَحْكَامِ الْيَاءِ.

(١١) هَذَا الرَّوْجَانُ سَبَقَ أَنْ ذَكَرَهَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي الْبَهْدَلِيَّاتِ: ٦٦-٦٧.

(١٢) قَوْلٌ وَادٍ.

(١٣) فِي الْأَصْلِ: قُلْتُ، وَمَا أَبْتَنَاءُ عَنْ سَائِرِ النُّسخِ وَهِيَ مَجْمُوعٌ مِهْمَاتِ الْمَنُورِ: ٣٩٩.

(١٤) أَوْ مِمَّا لَيْسَتْ فِيهِ.

(١٥) فِيهِ: لَمْ. وَعَوَّضُوا الْوَاوِ.



وَلَمْ يَضُمَّ الْغَاءُ لِكَوْنِ الْمِيمِ عَوَضاً مِنَ الْوَاوِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَدُّ الْمِيمَ عَوَضاً مِنَ  
الْعَيْنِ وَاللَّامِ.

وَأَمَّا قُلْنَا: إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ مطلقاً احترازٌ عن مثل لا أَباً لَهَا، ولأنَّهُ وَإِنْ  
كَانَ<sup>(١)</sup> مَقْطُوعاً عَنِ الْإِضَافَةِ عَلَى مَذْهَبِهِ لَكُنْهُ فِي حُكْمِ الْإِضَافَةِ بِاعْتِبَارِ شَبْهِهِ بِهَا.  
قَوْلُهُ: (وَقَدْ<sup>(٢)</sup> جَاءَ حَمٌّ، مِثْلُ: يَدٌ وَخِيبٌ وَذَلِيٌّ وَعَصَا مُطْلَقاً).

إَعْلَمُ أَنَّ فِي حَمٍّ لُغَاتٍ غَيْرَ اللُّغَةِ الْأُولَى الْمَشْهُورَةِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَعْرَابُهَا مِثْلَ أَعْرَابِ يَدٍ خَالَتِي الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ:  
هَذَا حَمٌّ، وَرَأَيْتُ حَمّاً، وَمَرَرْتُ بِحَمٍّ، وَهَذَا حَمَّكَ، وَرَأَيْتُ حَمَّكَ وَمَرَرْتُ بِحَمِّكَ.  
حُكْمُهُ حَالَةُ الْإِفْرَادِ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ مِثْلُ حُكْمِهِ فِي اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَعْرَابُهُ مِثْلَ أَعْرَابِ خِيبٍ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُ مُخَذَّوفاً بَلْ  
يَكُونُ مَهْمُوزاً، فَتَقُولُ: هَذَا حَمَّوٌ وَحَمَّوْكَ<sup>(٣)</sup>، وَرَأَيْتُ حَمّاً وَحَمَّاكَ، وَمَرَرْتُ بِحَمَّاءٍ  
وَحَمِّكَ، وَهُوَ مُخَالِفٌ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ خَالَتِي الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ لِلُّغَةِ الْأُولَى.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مُلْحَقاً<sup>(٤)</sup> بِالصَّحِيحِ، نَحْوُ: دَلَوُ فِتَقُولُ: هَذَا حَمَّوٌ وَحَمَّوْكَ،  
وَرَأَيْتُ حَمَّوّاً وَحَمَّوْكَ، وَمَرَرْتُ بِحَمَّوٍ وَحَمَّوْكَ، فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلُّغَةِ الْأُولَى فِي الْحَالَتَيْنِ.

(١) قول: كانت.

(٢) في متن الكافية: (وجاء) من غير (قد). مجموع مهمات المتن: ٣٩٩.

(٣) فرع: حملا.

(٤) قول: ملحقاً.

وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْمُقْصُورِ كَعَصَا، فَنَقُولُ: هَذَا حَمًا وَحَمَاكَ<sup>(١)</sup>  
 وَرَأَيْتُ حَمًا وَحَمَاكَ، وَمَرَرْتُ بِحَمًا وَحَمَاكَ وَهَذِهِ لُغَاتُ<sup>(٢)</sup> غَيْرِ مَشْهُورَةٍ، وَالْحَقُّ  
 الْمَشْهُورُ أَنْ يَكُونَ اِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَاتِ حَالَةَ الْإِفْرَادِ، وَبِالْحُرُوفِ حَالَةَ الْإِضَافَةِ.  
 فَقَوْلُهُ / ٧١ و / (مُطْلَقًا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ حَالِ الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ كَحُكْمِ  
 هَذِهِ الْأَسْمَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَجَاءَ هُنَّ، مِثْلُ يَدٍ مُطْلَقًا).

اعْلَمْ أَنَّ فِي هَذِهِ لُغَةً أُخْرَى غَيْرَ مَشْهُورَةٍ<sup>(٣)</sup> وَهِيَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ يَدٍ، حَالِ  
 الْإِضَافَةِ وَالْإِفْرَادِ، فَنَقُولُ: هَذَا هُنَّ وَهَنْكَ، وَرَأَيْتُ هُنَّا وَهَنْكَ، وَمَرَرْتُ بِهِنَ وَهَنْكَ،  
 وَهَذِهِ اللَّغَةُ مُوَافِقَةٌ لِللُّغَةِ الْأُولَى [حَالِ الْإِفْرَادِ]<sup>(٤)</sup> وَمُخَالَفَةٌ لَهَا حَالِ الْإِضَافَةِ.  
 قَوْلُهُ: (وَذُو لَا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ<sup>(٥)</sup> وَلَا يُقَطَّعُ).

اعْلَمْ أَنَّ (ذُو) لَا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ لِأَنَّهُ وَضَعَهُ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى  
 أَنْ يَجْعَلَ أَشْيَاءَ الْأَجْنَاسِ وَضَفًا لِلنِّكَرَاتِ، وَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ<sup>(٦)</sup>: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ  
 سِوَارٍ وَرَجُلٍ ثَوْبٍ، [فَتَوَصَّلَ<sup>(٧)</sup> بِذِي وَذَاتٍ، وَقِيلَ<sup>(٨)</sup> مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ذَاتٍ سِوَارٍ،

(١) في ل: هنا حماك.

(٢) في ل: لغة.

(٣) في ت، ف، ل: المشهورة، وفي ع: المهموزة.

(٤) ما بين المقتتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٥) إلى مضمرًا ساقطة من ع.

(٦) في ت، ع: هول.

(٧) في ت: فتوصل.

(٨) في ت: فقلت.

وَرَجُلٍ ذِي ثَوْبٍ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا أَيْضاً لَا يَقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ وَلَا يُمَكِّنُ إِضَافَتَهُ إِلَى مُضْمَرٍ  
لِكَوْنِهِ غَيْرَ جَنْسٍ، وَهَذَا أَيْضاً لَمْ يُضَفْ إِلَى عِلْمٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:  
إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنْ النَّاسِ ذُووهُ<sup>(٢)</sup>  
فَشَاذٌ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا<sup>(٣)</sup> اِمْتَنَعَ أَفْرَادُ (ذُو) مِنَ الْإِضَافَةِ، لِأَنَّهُ لَوْ أُفْرِدَ، لَزِمَ بَقَاؤُهُ عَلَى  
حَرْفٍ وَاحِدٍ لِكَوْنِهِ اسماً مُتَصَرِّفاً مُعْتَلًّا<sup>(٤)</sup> لَمْ يَحْتَمِلِ الْحَرَكَةَ فَكَانَ يُعَلُّ بِالِاسْكَانِ،  
كَقَاضٍ<sup>(٥)</sup> فَالْتَقَى<sup>(٦)</sup> سَاكِنَانِ فَوَجَبَ<sup>(٧)</sup> حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ فَيَبْقَى الْأِسْمُ الْمُتَمَكِّنُ عَلَى  
حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الذَّالُّ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ.

لَا يُقَالُ: لَوْ كَانَ هَذَا مُوجِباً لَامْتِنَاعِ الْأَفْرَادِ مِنَ الْإِضَافَةِ لَزِمَ اِمْتِنَاعُ أَفْرَادِ  
الْفِعْلِ مِنَ الْإِضَافَةِ لِلْعِلَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُحْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٢) الْبَيْتُ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ وَيَذْكُرُونَ قَبْلَهُ:

جِبِلَّكَ الدُّفَرَ أَخُوهُ  
سَاعَةً تَجُوكَ فَوَهُ  
تُجَنِّدُ فِيهِ الْوُجُوهُ

أَنْتَ مَا اسْتَغْنَيْتَ عَنْ صَا  
فَإِذَا اخْتَجَّتَ إِلَيْهِ  
أَفْضَلَ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ

شرح المفصل لابن يمين ٣: ٣٨، والمجمع ٤: ٢٨٤.

(٣) (إِنَّمَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ع.

(٤) فِي ل: مُعْتَلًّا.

(٥) فِي ل: كَقَاضٍ.

(٦) فِي ل: فَالْتَقَى.

(٧) فِي ل: فَوَجَبَ.

لَا تَأْتِي نَقُولُ: إِنَّمَا أُفْرِدَ الْقَمُّ، لِتَعْوِضِهِمِ الْمِيمَ عَنْ حَرْفِ الْعِلَّةِ.  
[وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولُوا: هَلَّا فَعَلُوا هَذَا فِي ذُو لَانَّا نَقُولُ إِنَّ تَعْوِضَ الْمِيمِ عَنْ  
حَرْفِ الْعِلَّةِ] <sup>(١)</sup> لَيْسَ بِقِيَاسٍ حَتَّى <sup>(٢)</sup> يُطْرَدَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup>.

## التوابع

### تعريفه:

قَوْلُهُ: (التوابعُ كُلُّ ثَانٍ بِأَعْرَابٍ سَابِقَةٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ).  
لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْمَعْرَبَاتِ الَّتِي أَعْرَابُهَا أَصْلِي، شَرَعَ فِي الْمَعْرَبَاتِ الَّتِي أَعْرَابُهَا  
بِالِاتِّبَاعِ، وَتُسَمَّى تَوَابِعَ، وَالتوابعُ جَمْعُ تَابِعَةٍ، وَالتابعُ هُوَ كُلُّ ثَانٍ بِأَعْرَابٍ سَابِقَةٍ مِنْ  
جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَوْلُهُ: (كُلُّ ثَانٍ) شَامِلٌ لِمَا عَدَاهُ مِنْ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَخَبَرِ كَانَ وَخَبَرِ إِنَّ  
وَالْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ بَابٍ عَلِمْتُ، أَوِ الثَّالِثِ مِنْ بَابٍ أَعْلَمْتُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، لِكَوْنِهَا  
تَوَابِعَ.

و <sup>(٤)</sup> قَوْلُهُ: (بِأَعْرَابٍ سَابِقَةٍ) يُخْرِجُ خَبَرَ كَانَ وَخَبَرَ إِنَّ لِأَنَّ أَعْرَابَهُ لَيْسَ مِثْلَ

أَعْرَابِ سَابِقَةٍ.

(١) ما بين المحققين ساقط من ل.

(٢) كلمة (حتى) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) كلمة (ذلك) ساقطة من ع، ف.

(٤) (الواو) ساقط من ل.

وَقَوْلُهُ: (مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) يُخْرِجُ عَنْهُ<sup>(١)</sup> خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ وَالْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَأَعْلَمْتُ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ ثَوَائِي، لَكِنْ إِعْرَابُهَا لَيْسَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ بَلْ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا اقْتَضَى شَيْئَيْنِ عَمِلَ فِيهِمَا، بِخِلَافِ التَّابِعِ، فَإِنَّ الْعَامِلَ مَثَلًا فِي قَوْلِنَا: قَامَ زَيْدٌ الظَّرِيفُ اقْتَضَى الْفَاعِلَ، فَهُوَ بَعِينٌ هَذَا الْاِقْتِضَاءِ عَمِلَ فِيهِمَا.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِالْمَعْطُوفِ بِالْحَرْفِ فَإِنَّهُ تَابِعٌ مَعَ أَنَّ الْعَامِلَ عَمِلَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ وَفِي الْمَعْطُوفِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَامَ فِي قَوْلِنَا: قَامَ زَيْدٌ وَعَمِرُو عَمِلَ فِي التَّابِعِ بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ وَفِي الْمَتَّبِعِ بِلَا وَاسِطَةِ الْوَاوِ؟

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَمِلَ فِيهِمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَمِلَ فِيهِمَا، لَكِنْ فِي أَحَدِهِمَا بِلَا وَاسِطَةِ الْوَاوِ، وَفِي الْآخَرِ بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ.

وَلَا يَرِدُ النَّقْضُ عَلَيْهِ بِالتَّوَابِعِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى مَوَاضِعِ الْمَتَّبِعَاتِ، نَحْوَ قَوْلِهِ:  
فَاكْغُبْ بِنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا<sup>(٢)</sup>

(١) ساقطة من ل.

(٢) البيت لجرير في مدح عمر بن عبدالعزيز، أما ابن سعدى فهو أبا ناس ابن حارثة الأمازيغي يعتبر هو وكعب

لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ بِأَعْرَابٍ سَابِقَةٍ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَعْرَابِ السَّابِقِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ اللَّفْظِ أَوْ<sup>(٢)</sup> بِحَسَبِ الْمَحَلِّ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يُورِدَ النِّقْضَ بِمِثْلِ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ! فَإِنَّ الرَّجُلَ تَابِعٌ لِأَيٍّ مِنْ غَيْرِ أَعْرَابٍ سَابِقَةٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا.

أَمَّا لَفْظاً فَلِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَأَمَّا تَقْدِيرًا فَلِكُونِهِ فِي تَقْدِيرِ النَّصْبِ دُونَ الرَّفْعِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ، بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَعْرَابِ مَا هُوَ أَعْرَابٌ حَقِيقِيٌّ أَوْ شَبِيهُهُ بِأَعْرَابٍ حَقِيقِيٍّ، / ٧١ ظ / فَإِنَّ حَرَكَةَ الْمُنَادَى، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَعْرَاباً<sup>(٣)</sup>، لَكُنْهَا شَبِيْهَةً بِحَرَكَةِ الْأَعْرَابِ.

وَلَا يَرِدُ النِّقْضُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ<sup>(٤)</sup> قَوْلِهِمْ<sup>(٥)</sup>: يُثَبِّتُ حِسَابَهُ بِأَبَاً بِأَبَاً، فَإِنَّ الْبَابَ الثَّانِي تَابِعٌ بِأَعْرَابٍ سَابِقَةٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِتَابِعٍ، لِكَوْنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَالاً.

لَا تَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْبَابَ الثَّانِي حَالٌ بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ، وَالأَوَّلُ

→ من مائة الأبيادي من أجواد العرب، وروى السهولاني: يا عمر بفتح الراء وكذلك هي في الديوان. الديوان: ١٣٥، والعقد الفريد ١: ٢٩٣ و ٢: ٢٨٦، والمجمع ٣: ٥٤.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في الأصل: و.

(٣) قول: اعرابها.

(٤) قول: مثل.

(٥) قولهم: ساقطة من ل.

هَوَ الْحَالُ، وَيَجُوزُ تَأْكِدُهُ مَعَ كَوْنِهِ نَكِيرَةً لِكَوْنِهِ تَأْكِيداً لِّلْفِعْلِ، وَالتَّأْكِيدُ اللَّفْظِيُّ<sup>(١)</sup> لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً.

قال أبو علي: الباب الثاني منصوب بالباب الأول، لأنه أشبه الفعل بِتَصَرُّفِهِ، لِكَوْنِهِ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثُ فِي قَوْلِكَ: بَابٌ بَاهَانٍ، بَاهَةٌ بَاهَتَانٍ، تَشَابُهَ الصِّفَةِ فَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَهَا.

واعلم أنه لو زَادَ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ: لَفْظاً أَوْ مَحَلّاً، لَكَانَ أَوَّلَى وَأَصَوَّبَ، وَانْدَفَعَ أَكْثَرُ هَذِهِ الِاعْتِرَاضَاتِ.

### أقسام الاعتراضات

وَإِذَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ فَتَقُولُ: التَّوَابِعُ حَمْسَةٌ، لِأَنَّ التَّابِعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُوداً بِالنِّسْبَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

[فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَتَّبِعُ أَيْضاً مَقْصُوداً بِالنِّسْبَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ]<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ كَانَ فَهُوَ الْمَعْطُوفُ بِالْحُرُوفِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ الْبَدَلُ.

(١) في ف: واللفظي التأكيدي.

(٢) ما بين المقتضين ساقط من ل.

وَأِنْ كَانَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَقْصُوداً بِالنِّسْبَةِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ  
دَالًّا عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.

الْأَوَّلُ هُوَ الصِّفَةُ.

وَالثَّانِي، إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَقْرُراً أَمْرَ الْمَتَّبِعِ فِي النِّسْبَةِ أَوِ الشُّمُولِ أَوْ لَمْ يَكُنْ.  
وَالْأَوَّلُ: هُوَ التَّأْكِيدُ.  
وَالثَّانِي: عَطْفُ بَيَانٍ.

### النعته

تعريفه:

قَوْلُهُ: (النَّعْتُ <sup>(١)</sup> تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ مُطْلَقاً).

قَوْلُهُ: (تَابِعٌ) شَامِلٌ لَجَمِيعِ التَّوَابِعِ.

وَقَوْلُهُ: (يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ) يَخْرُجُ عَنْهُ مَا عَدَاهُ، مَا عَدَا النَّعْتِ،

لِكَوْنِ سَائِرِهَا دَالًّا عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ. وَقَوْلُهُ: (مُطْلَقاً) غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، لِانْطِبَاقِ

الْحَدِّ عَلَى الْمَحْدُودِ بِدُونِهِ، إِلَّا أَنَّهُ أوردَهُ لِذَفْعِ وَهْمٍ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ رَاكِباً فِي قَوْلِكَ <sup>(٢)</sup>:

رَأَيْتُ زَيْدًا رَاكِباً تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ ذُو الْحَالِ، وَحِينَئِذٍ يَدْخُلُ فِي الْحَدِّ مَا

لَيْسَ مِنَ الْمَحْدُودِ فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ كَوْنِهِ غَيْرَ خَارِجٍ عَنْهُ بِالْقِيُودِ الْمُسْتَقْدِمَةِ،

(١) فَوْع، ل: وَالنَّعْتُ.

(٢) فَوَل: قَوْلُنَا.



يُخْرِجُ بِقَوْلِهِ: مُطْلَقاً، لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ مُطْلَقاً بَلْ فِي حَالِ الرُّوْيَةِ.  
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِمِثْلِ: الرَّجُلِ، فِي قَوْلِنَا: مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ،  
فَإِنَّهُ صِفَةٌ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِدَالٍ<sup>(١)</sup> عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ. وَيَرِدُ النِّقْضُ أَيْضاً عَلَيْهِ بِبَدْلِ  
الِاشْتِمَالِ، وَبَدْلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ  
ثَلَاثَتَهُمْ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْنَى النَّعْتِ فِي مَتَّبِعِهِ، وَمَتَّبِعُهُ غَيْرُهُ، لَكَانَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ،  
وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَكَانَ النَّعْتُ حَرْفاً لِكُونِهِ لَفْظاً دَالًّا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ حِينَئِذٍ، وَهُوَ  
بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَأَيْضاً لَوْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى، هُوَ<sup>(٤)</sup> [يُوضِّحُ الْمَتَّبِعُ  
لِأَشْكَالِ بَيَابِ عَطْفِ الْبَيَانِ، وَلَوْ أَرَادَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى هُوَ<sup>(٥)</sup> هَيْئَةً حَاصِلَةً فِي  
الْمَتَّبِعِ لِأَشْكَالِ الْجَوَامِيدِ، وَبِالْجُمْلَةِ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ نَظَرٌ.

### فائدة النعت

قوله: (وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ أَوْ تَوْضِيحٌ).

إِعلم أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الصِّفَةِ، إِمَّا التَّخْصِيصُ، نَحْوُ: رَجُلٌ عَالِمٌ وَهُوَ فِي

النِّكَرَاتِ.

(١) في ل: دال.

(٢) اظهر ١١٩.

(٣) في ف: مه.

(٤) في ف: حينئذ.

(٥) ما بين المقتضين ساقط مر ع.

وإِذَا التَّوْضِيحُ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفِ، وَهُوَ فِي الْمَعَارِفِ، وَهَذَانِ الْقِسْمَانِ هُمَا الْعَالِيَانِ.

وَأَمَّا مُجَرَّدُ الشَّاءِ وَالْمَدْحِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(١)</sup>.  
وَأَمَّا مُجَرَّدُ الذَّمِّ، نَحْوُ: فِعْلُ زَيْدِ الْخَبِيثِ [الْفَاسِقِ اللَّئِيمِ]<sup>(٢)</sup> [٣] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ زَيْدٌ مَعْلُومًا قَبْلَ ذِكْرِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ.  
وَأَمَّا مُجَرَّدُ التَّوْكِيدِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، [فَإِنَّ وَاحِدَةً]<sup>(٤)</sup> لَمْ تَدُلَّ إِلَّا عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ (ضَرْبَةً)، لِكُونِ التَّاءِ لِلْوَحْدَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا<sup>(٥)</sup> نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٦)</sup>.

### أَقْسَامُ الصِّفَةِ

وَأَعْلَمُ أَيْضًا<sup>(٨)</sup> أَنَّ الصِّفَةَ عَلَى سِتَّةٍ أُضْرِبُ:

(١) سورة الفاتحة: ١.

(٢) في ت، ف: اللعين.

(٣) في ع، ف: الفاسق اللعين، وفي ل: اللعين الفاسق.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٥) كلمة (تعالى) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٦) في الأصل، وفي ت، ع، ف، ل: (ونفخ) مكان (فإذا نفخ).

(٧) سورة الحاقة: ١٣.

(٨) ساقطة من ل.

الأول: للجنية، نحو: الطويل والقصير والأسود والأبيض<sup>(١)</sup> وغير ذلك مما كان للعين فيه نصيب<sup>(٢)</sup>.

والثاني: ما كان فعلاً / ٧٢ و / للموصوف أو لشيء من سببه، نحو: الذهاب القائم أبوه.

والثالث: ما ليس بجنية ولا فعل له بما عُرِفَ بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة، والكرم إلى غير ذلك.  
والرابع: النسب، نحو: هاشمي، وبصري، وعلوي.  
والخامس: ذو معنى صاحب.  
والسادس: الذي.

### الذعت المشتق

قوله: (ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو<sup>(٣)</sup> غيره).  
أي: لا فرق بين كون النعت مشتقاً أو غير مشتق، لأن المراد من النعت كونه دالاً على معنى في متبوعه، [وهذا المعنى موجود في المشتق وغيره، وغير المشتق: إما

(١) قول: إلى.

(٢) قول: ل: نصيب.

(٣) قول: و.

أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ<sup>(١)</sup> دَائِمًا، [أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ.

وَالْأَوَّلُ صِفَةٌ دَائِمًا،<sup>(٢)</sup> وَإِلَى هَذَا الْقِسْمِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

(إِذَا كَانَ وَضْعُهُ لِفَرْضِ الْمَعْنَى عُمُومًا نَحْوَ تَمِيمٍ وَذِي مَالٍ) فَإِنَّ الْمُنْسُوبَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَعْتًا، وَكَذَلِكَ ذُو مَالٍ، فَإِنَّهُ وَضِعَ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى جَعْلِ الْأَجْنَاسِ صِفَاتٍ.  
[وَأَعْلَمَ أَنَّهُ أَهْمَلُ الَّذِي.]<sup>(٣)</sup>

وَالثَّانِي: يَقَعُ صِفَةٌ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ، نَحْوُ: أَيُّ فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ: أَيُّ كَامِلٌ فِي الرِّجُولِيَّةِ، وَمِثْلُ: كُلُّ فِي قَوْلِكَ: أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ، وَكَذَا قَوْلُكَ: هَذَا الْعَالِمُ جَدُّ الْعَالِمِ، وَحَقُّ الْعَالِمِ، أَيُّ الْبَلِيغِ الْكَامِلِ، وَبِهَذَا الرَّجُلِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ صِفَةٌ هَذَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ عَطْفَ بَيَانٍ لِعَدَمِ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِ، وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ هَذَا، فَإِنَّ هَذَا وَقَعَ صِفَةً لَزِيدٍ هَاهُنَا، أَيُّ: بِزَيْدٍ الْحَاضِرِ أَوْ الْمَشَارِ إِلَيْهِ. وَسَيَبُوهِ اسْتِضْعَافٌ أَنْ يُقَالَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ<sup>(٤)</sup> عَلَى تَأْوِيلِ جَرِيءٍ<sup>(٥)</sup>.

وَيُوصَفُ أَيْضًا بِالْمَصَادِيرِ فَيُقَالَ: رَجُلٌ صَوْمٌ وَعَدْلٌ وَضَرْبٌ لِلْمَبَالِغَةِ، أَيُّ

صَائِمٌ.

(١) ما بين المقتضين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٢) ما بين المقتضين ساقط من ف.

(٣) ما بين المقتضين ساقط من ل.

(٤) كلمة (أسد) ساقطة من ل.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١: ٢١٦: (عقول مررت برجل أسد شدة وجرأة، أمّا تريد مثل الأسد، وهذا

ضعيف قبيح).

## الوصف بالجملة

قوله: (وَقَدْ<sup>(١)</sup> تُوصَفُ النكرة بالجملة الخبرية).

اعلم أن النكرة كما تُوصَفُ بالمفرد تُوصَفُ أيضاً بالجملة لكون الوصف بالحقيقة حكماً على الموصوف، فكما أن الحكم<sup>(٢)</sup> يكون بالمفرد، يكون أيضاً بالجملة، وتلك الجملة جملة خبرية، لكونها خبراً عن الموصوف، فوجب أن تكون خبرية، إلا أن الجملة الظرفية من أقسام الجملة الخبرية، لا تقع صفة للجملة، إذا كانت ظرف زمان لما ذكرنا في خبر المبتدأ، وجوزة أبو الفتح في مُشكِلى اعراب الحماسة<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله:

جاءوا يمدق هل رأيت الذئب قط<sup>(٤)</sup>؟

(١) في متن الكافية لا يوجد (قد). انظر: مجموع مهبّات المتون: ٤٠٠.

(٢) زاد في ل: بالمفرد.

(٣) هو كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح بن جني، وقد حققه عبدالمحسن خلوصي الناصري لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب - جامعة بغداد سنة ١٩٧٤ م.

(٤) لأحد الرجاز، وقيل للمعجاج، وقبله: حتى إذا جنى الظلام واختلط.

ويروى (ضح) مكان (مدق) والمدق والضح: اللبن المزوج بالماء. ديوان المعجاج - الملحق - ٨١ والمختص: ٢: ١٦٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني - تحقيق: عبدالمحسن خلوصي الناصري - رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة بغداد - ١٩٧٤ م - آلة كاتبة، وأسرار البلاغة: ٣١١، والحزاة: ٢: ١٠٩.

فَيَمَعْنِي: مَقُولٌ<sup>(١)</sup>.

وإذا كانَ كَذَلِكَ، كَانَ الاستفهامُ مَقُولاً للصفة المَحذُوفَةِ، وَلَا يَكُونُ صِفَةً،  
وَاشْتَرَطَ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُوفِ، لِيَرْبِطَهَا بِهِ، وَإِلَّا لَمْ  
تُقَدْ<sup>(٣)</sup>.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ مَرَزَتْ بِرَجُلٍ قَامَ عَمْرٌو لَمْ<sup>(٤)</sup> يَجُوزُ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ.  
وَأَمَّا قَالَ: (وَتُوصَفُ النِّكَرَةُ بِالْجُمْلَةِ<sup>(٥)</sup> الْخَبَرِيَّةِ) لِأَنَّ الْمَعَارِفَ لَا يَوْصَفُ  
بِهَا، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ تَكُونُ نِكْرَةً<sup>(٦)</sup> لِحُلُولِهَا عَنِ الْمَعْرِفِ، وَالْمُطَابَقَةُ وَاجِبَةٌ بَيْنَ الصِّفَةِ  
وَالْمَوْصُوفِ، فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْجُمْلَةَ قَدْ تَقَعُ أَيْضاً صِفَةً لِلْمَعَارِفِ، لَكِنْ بِوَسْاطَةِ الَّذِي، أَوْ ذُو  
الطَّائِيَةِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ الَّذِي أَبُوهُ عَالِمٌ.

وَالْوَصْفُ بِالْمَفْرَدِ هُوَ الْأَصْلُ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَفْرَدٌ وَجُمْلَةٌ صِفَتَانِ لِمَوْصُوفٍ  
وَاحِدٍ فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْمَفْرَدِ عَلَى الْجُمْلَةِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا

(١) (فيمعني مقول) ساقطة من ع.

(٢) في ت: يشترط.

(٣) كلمة (تقد) ساقطة من ل.

(٤) في ف: ولم.

(٥) في الأصل. وفي ت، ع، ل: الجمل، وما أثبتناه عن: ز، ف وعن مجموع مهمات المتن: ٤٠٠.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ١: ٣٠٧: (اعلم أن الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لأن التعريف والتنكير

من عوارض الذات... وقال بعضهم: الجملة نكرة)

﴿مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَدْ<sup>(٢)</sup> جَاءَ تَأْخُرُ<sup>(٣)</sup> الْمَفْرَدِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾<sup>(٤)</sup> فَاتَّبَعُوهُ<sup>(٥)</sup>، وَعَلَيْهِ بَيْتٌ<sup>(٦)</sup> النَّابِغَةُ:  
وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيٍّ وَالْكَوَاكِبِ<sup>(٧)</sup>

والوصف بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل  
الماضي أكثر وأولى من الفعل المستقبل، لِكَوْنِهِ مُحَقَّقًا، وَكَوْنِ الْمُسْتَقْبَلِ<sup>(٨)</sup> مَشْكُوكًا  
فِيهِ، وَفِي وَقْعِهِ صِفَةٌ خِلَافٌ، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ يَصِيدُ غَدًا.  
قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ).

أَي: يَلْزَمُ الضَّمِيرُ لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً لِلنَّكِيرَةِ لِيَرْبِطَهَا<sup>(٩)</sup> بِهَا لِاسْتِقْلَالِهَا فِي  
الْإِفَادَةِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: الْكِتَابُ، وَفِي ت، ع، ف، ل: كِتَابٌ، وَكِلَاهُمَا سَهْوٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

(٢) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ: ٥٠.

(٣) فَوَيْع: قُلْ.

(٤) فِي ف، ل: تَأْخِيرٌ.

(٥) فِي ف: «مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ» وَهُوَ سَهْوٌ.

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ١٥٥.

(٧) كَلِمَةُ (بَيْتٌ) لَيْسَتْ فَوَيْعٌ.

(٨) لِلنَّابِغَةِ النَّهْأَنِي، وَصَدْرُهُ:

كَلِمَتِي لَهْمُ يَا أُمِّمَةَ نَاصِبٍ، الدِّيْوَانُ: ٤٠.

(٩) فِي ف: الْاسْتِقْبَالُ.

(١٠) فَوَيْع: لَرَبَطَهَا.

(١١) فِي ف، ل: بِالْإِفَادَةِ.

قوله<sup>(١)</sup>: (ويوصف بحال الموصوف وحال<sup>(٢)</sup> متعلقه).

اعلم أن الشيء قد يوصف بصفة قائمة به: أي يكون صفة له على الحقيقة،

نحو: رجلٌ ظريفٌ، وأشار إليه بقوله: (ويوصف بحال الموصوف).

وقد يوصف / ٧٢ ظ / بصفة<sup>(٣)</sup> قائمة بمتعلقه وسببه بأن تكون بينهما علاقة

من نسب، نحو: مرزتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، أو مثلك، نحو: حسنٌ غلامه أو مخالطة، نحو:

رجلٌ طويلٌ ثوبه، وتلك العلاقة قد تكون قرينة كما ذكرنا وقد تكون بعيدة، نحو:

مرزتُ برجلٍ قائمٍ غلام<sup>(٤)</sup> أبيه<sup>(٥)</sup>، وأبو غلام أبيه.

وإنما جاز الوصف بحال متعلق الموصوف لينزله منزلة حاله كما في الخبر

لحصول الفائدة بذلك.

قوله: (فالأول يتبع في الاعراب).

أي: الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في ثمانية أشياء، وهي:

الاعراب، والتعريف، والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية والجمع،

أي: يجب مطابقتها الموصوف في هذه الثمانية، لكون هذه الصفة هي الموصوف في

المعنى، فوجب موافقتها له، لئلا يلزم مخالفة الشيء لنفسه، إلا إذا كان المذكر

(١) ساقطة من الأصل. ومن ف.

(٢) في مجموع مهمات المتون: ٤٠٠: بحال.

(٣) في ع: لصفة.

(٤) في ت، ل: غلامه.

(٥) في ل: ابنه.



والمؤنث مستويين، نحو: فَعُولٌ <sup>(١)</sup>، [بمعنى فاعِلٍ] <sup>(٢)</sup> وفَعِيلٌ <sup>(٣)</sup> بمعنى مفعولٍ، أو كان مؤنثه يُطلق على المذكّر نحو: علامة ونسابة <sup>(٤)</sup>.

وإذا كان كذلك كان من الواجب على المصنّف أن يذكر هذا الاستثناء <sup>(٥)</sup>، وأنه <sup>(٦)</sup> لم يذكره <sup>(٧)</sup>.

قوله: (والثاني يتبعه في الخمسة الأول <sup>(٨)</sup>)، وفي الباقي كالفعل).

أي: الوصف بحالٍ متعلّق الموصوف في الخمسة الأول، وهي: الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، وإن كان ظاهر كلامه يقتضي أنّه يتبعه في: الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، لأنّه لم يذكر إلا ثمانية، لكنّه لما قال: (فالأول <sup>(٩)</sup> يتبعه في الإعراب إلى آخره) فكأنّه قال: يتبعه في عشرة أشياء، وهي: الرفع والنصب والجر إلى آخره، فأقام <sup>(١٠)</sup> الإعراب مقام التثنية.

وإنما يتبعه فيما ذكره، لكونه تابعاً، فوجب مطابقته إياه في الإعراب، وكذلك

(١) في ل: فعل.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ف، ل.

(٣) في ف: فعل، وفي ل: فعول.

(٤) في ت: سبابه.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز، ف: هذه الأشياء.

(٦) (أنّه) ليست في ل.

(٧) في ت: يذكر.

(٨) في ف: الأولى.

(٩) في ل: في الأول.

(١٠) في ف: ما قام.

التذكير والتعريف، لأن التعريف والتذكير له باعتبار الإسمية [بجلاف الخمسة الأخرى فإنها لم تكن باعتبار الإسمية] <sup>(١)</sup> بل باعتبار فاعله وعمله. وبيان ذلك أن <sup>(٢)</sup> التذكير والتأنيث في الاسم المشتق إنما يكون باعتبار أن يكون فاعله مذكراً <sup>(٣)</sup> أو مؤنثاً، وفاعله هو المتأخر عنه، لا موصوفه، وكذلك الأفراد والتثنية والجمع، في الأسماء المشتقة، باعتبار الفاعل. فإن كان الفاعل ظاهراً كان الاسم المشتق مفرداً <sup>(٤)</sup>، سواء كان الظاهر <sup>(٥)</sup> مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

وإن كان الفاعل مضمراً، يجمع <sup>(٦)</sup> الاسم المشتق إن كان الفاعل جمعاً، ويُفرد إن كان مفرداً، ويُثنى إن كان مثنى، ولهذا قال: وفي الباقي كالفعل. قوله: (ومن ثم حسن: قام رجل قاعد غلمائه) وضعف قاعدون، ويجوز فعود غلمائه <sup>(٧)</sup> أي: ومن أجل أن حكم الثاني في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كحكم الفعل، حسن أن يقال: قام رجل قاعد غلمائه لكونه مُسنداً إلى الظاهر، ووجوب أفراد الفعل إذا كان كذلك لعدم احتياج تغييره من <sup>(٨)</sup>

(١) ما بين المقفتين ساقط من ل.

(٢) في ل: لأن.

(٣) في ف: مذكوراً.

(٤) زاد في ع: نحو.

(٥) في ع: في الظاهر.

(٦) في ف: مضمرة الجمع.

(٧) في ع: إلى آخره.

(٨) في ل: عن.

صِيغَةُ الْمَفْرَدِ حِينَئِذٍ، وَضَعَفَ: قَامَ رَجُلٌ قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ<sup>(١)</sup>، لِكُونَ (قَاعِدُونَ) عَلَى صِيغَةِ يَقْعُدُونَ، وَكَمَا يَضْعَفُ<sup>(٢)</sup> [أَنْ يُقَالَ]<sup>(٣)</sup>: يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ كَذَلِكَ يَضْعَفُ<sup>(٤)</sup> قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ.

وَأَمَّا قَالَ: ضَعَفَ، وَلَمْ يَقُلْ امْتَنَعَ، لِكُونِهِ وَاجِباً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، فَلَا يَقُولُونَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ أَبَوَاهُ بَلْ أَعْوَرَيْنِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ أَبَوَاهُ مَرْفُوعاً<sup>(٥)</sup> بِأَنَّهُ فَاعِلُ أَعْوَرَيْنِ.

وَجَائِزٌ عِنْدَ غَيْرِهِمْ عَلَى ضَعَفٍ، إِمَّا لِكُونِهِ غَيْرِ فِعْلٍ فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ مَا وَجَبَ فِي الْفِعْلِ، وَإِمَّا عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ: أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ. وَجَازَ أَنْ يُقَالَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمَانُهُ، وَلَمْ يَكُنْ حَسَنًا، وَذَلِكَ أَنَّ صِيغَتَهُ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مِثْلَ صِيغَةِ الْفِعْلِ لَمْ يَمْتَنِعْ فِيهِ مَا امْتَنَعَ فِي الْفِعْلِ.

## الضمير لا يوصف ولا يوصف به

قَوْلُهُ: (وَالْمُضْمَرُ<sup>(١)</sup> لَا يُوصَفُ).

أَي: لَا يُوصَفُ الشَّيْءُ بِالْمُضْمَرِ وَلَا يُوصَفُ الْمُضْمَرُ بِشَيْءٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ت، ع: ضعف.

(٣) ما بين المقتنين ساقط من ع، ل.

(٤) زاد في ل: أَنْ يُقَالَ.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في متن الكافية: الضمير لا يوصف ولا يوصف به، انظر: مجموع مهابات المتن: ٤٠٠.

(٧) في ف: بالشئ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَلانْتِفَاءِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ فِيهِ.

وَأَمَّا الثَّانِي، فَلَأَنَّ الْمُضْمَرَ لِلْمَتَكَلِّمِ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ فَلَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ أَخَوَاتِهِ <sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ فِيهَا التَّبَاسُ فَلَا يُقَالُ مَرَزَتْ <sup>(٢)</sup> / ٧٣ و / بِهِ الْمُسْكِينِ، وَمِنْهُمْ مَنْ <sup>(٣)</sup> يُجَوِّزُهُ <sup>(٤)</sup>. وَكَذَلِكَ الْعَلَمُ لَا يَقَعُ صِفَةً لِإِقْدَانِ مَعْنَى الْوَصْفِ فِيهِ، لَكِنْ يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ لِحَصُولِ الْإِتْبَاسِ فِيهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَقَبُولِهِ الْإِيضَاحَ، وَلَمْ يَنْعَرِضْ لَهُ الْمُصَنِّفُ.

فَالْأَسْمَاءُ بِاعْتِبَارِ الْوُصْفِ وَعَدَمِهِ [أَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ] <sup>(٥)</sup>:

[قِسْمٌ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ وَهُوَ الْمُضْمَرُ] <sup>(٦)</sup>.

وَقِسْمٌ يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ وَهُوَ الْعَلَمُ.

و [ <sup>(٧)</sup> ] قِسْمٌ لَا يُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهِ وَهُوَ الصِّفَاتُ <sup>(٨)</sup> الْمُشْتَقَّةُ.

وَقِسْمٌ يُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ:

الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالْمُضَافُ] <sup>(٩)</sup>.

(١) في ل: اجزائه.

(٢) كلمة (مررت) ساقطة من ت.

(٣) كلمة (من) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ع، ف، ل: جوزه.

(٥) في ل: أربعة أقسام.

(٦) في الأصل، وفي ز: المضمرات، وما أثبتناه من سائر النسخ.

(٧) ما بين المقفتين ساقط من ف.

(٨) في ل: كالصفات.

(٩) ما بين المقفتين (والواو) السابقة ساقطة من ز.

قوله: (والموصوفُ أخصُّ أو مساوٍ).

إِعلم أن ليس المرادُ مِنَ الأخصِّ، ما هو المصطلحُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وإلا لَوَرَدَ عَلَيْهِ النقضُ بِمثلِ الحيوانِ الناطقِ، بل المرادُ منه الأعرَفُ، والمرادُ مِنَ المساوي، هو المساوي في التعريفِ، والتنكيرِ.

وَإِذَا<sup>(٢)</sup> عَرَفْتَ ذَلِكَ، فنقول: الموصوفُ يَجِبُ أن يكونَ أعرَفُ مِنَ الصِّفَةِ أو مساوياً لها في التعريفِ والتنكيرِ، وإلا لَكَانَ المقصودُ بالنسبةِ يعني الموصوفُ دونَ ما هو غيرُ مقصودٍ بالنسبةِ في الدلالةِ على الذاتِ المرادةِ.

وفيه نظرٌ، لأنَّ عطفَ البيانِ قد يكونُ أخصُّ من المتبوعِ مع كونِ المتبوعِ هو المقصودَ بالذاتِ والبدلُ يكونُ نكرةً من معرفةٍ مع كونه مقصوداً.

وَيُمْكِنُ أن يُحْمَلَ<sup>(٣)</sup> الأخصُّ عَلَى ما هو المصطلحُ، لكنَّ تفسيرا<sup>(٤)</sup> الخصوصِ والمساواةِ بما هو أعمُّ من الخصوصِ والمساواةِ الخارجيينِ ليدخلَ فِيهِ الخصوصُ والعمومُ والمساواةُ، مِنْ حَيْثُ المفهومُ، وَحِينَئِذٍ لم يَرُدْ عَلَيْهِ مَثَلُ قولنا: الحيوانُ الناطقُ، لكونِ الناطقِ أعمُّ مِنَ [الحيوانِ من حيثِ المفهومِ، لأنَّ معناه شيءٌ له نطقٌ، وَهُوَ أعمُّ مِنْ<sup>(٥)</sup> أن يكونَ حيواناً وغيره.

(١) (عليه) ساقطة من ع، ف.

(٢) قوت، ز، ل: وإذ قد.

(٣) (أن يحمل) لير فوف.

(٤) في ع: يفسر، وفي ل: نفس.

(٥) ما بين المعفتين ساقط من ع.

## الموصوف أخص من الصفة

قوله: (ومِنْ ثَمَّ لَمْ يوصف ذو اللام إِلَّا بمثله، أو بالمضافِ إلى مثله).  
 أي: وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الموصوفَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَخَصَّ مِنَ الصِّفَةِ أَوْ مَسَاوِيًّا لَهَا  
 لَا يوصفُ الإِسْمُ المَعْرُوفُ بِلَامٍ التَّعْرِيفِ إِلَّا بِمِثْلِهِ، أي: بالإِسْمِ المَعْرُوفِ بِلَامٍ التَّعْرِيفِ،  
 نَحْو: مررتُ بالرجلِ الكريمِ، وإِلَّا بالإِسْمِ المضافِ إلى الإِسْمِ المَعْرُوفِ بِلَامٍ التَّعْرِيفِ،  
 نَحْو: مررتُ بالرجلِ صاحبِ القومِ وَلَا يوصفُ بما عَدَاهُمَا، وَإِنَّمَا جَازَ وصفُهُ  
 بِأَحَدِهِمَا لِكُونِهِ مَسَاوِيًّا لَهَا<sup>(١)</sup> فِي المَعْرِفَةِ والنَّكْرَةِ<sup>(٢)</sup>.  
 وَإِنَّمَا لَمْ يوصفَ بما عَدَاهُمَا مِنَ المَعَارِفِ:  
 أَمَّا بِالْمُضَمَّرِ والعَلَمِ فَلانْتِفَاءً مَعْنَى الوصفيةِ فِيهَا.  
 وَأَمَّا بِالْمَبْهُمِ وبالمضافِ<sup>(٣)</sup> إِلَى وَاحِدٍ مِنَ المَعَارِفِ غَيْرِ المَعْرُوفِ بِلَامٍ التَّعْرِيفِ،  
 فَلِكُونِهَا أَعْرَفَ<sup>(٤)</sup> مِنَ الإِسْمِ المَعْرُوفِ بِلَامٍ التَّعْرِيفِ وَوَجوبِ كَوْنِ الموصوفِ أَخَصَّ  
 أَوْ مَسَاوِيًّا لِلصِّفَةِ، وَلِهَذَا قَالَ: (وبالمضافِ إلى مثله).  
 وَاعْلَمْ أَنَّ العَلَمَ إِنَّمَا يوصفُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

(١) قول: لها.

(٢) (والنكرة) ليست فوع، ف.

(٣) كلمة (أعرف) ساقطة من: ع.

(٤) فوع: المبهم والمضاف.

بالمضاف، نحو مَرَزْتُ بَرِيدَ [صاحب عمرو].  
 وَبِالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ، نحو: مَرَرْتُ بِرَيْدٍ<sup>(١)</sup> الْعَاقِلِ.  
 وبِالْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ، نحو: مَرَزْتُ بَرِيدَ هَذَا.  
 وَإِنَّمَا جَازَ الْوَصْفُ بِالْمُبْهَمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ لَكُونِ الْمُرَادِ مِنْهُ  
 الْحَاضِرَ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَرَرْتُ بِرَيْدِ الْحَاضِرِ وَلَمْ يَوْصَفْ بِالْمُضْمَرِ لانتفاء مَعْنَى  
 الْوَصْفِيَّةِ مِنَ الْمُضْمَرِ، وَلَمْ يَوْصَفْ بِمَثَلِهِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَأِنَّمَا التَّرِيمُ وَصْفٌ بِأَبٍ هَذَا بَدِي اللَّامِ لِلإِبْهَامِ<sup>(٢)</sup>).  
 اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ إِشَارَةٌ إِلَى سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ: لَمْ التَّرِيمُ وَصْفُ  
 الْمُبْهَمَاتِ بِمَا فِيهِ لَامُ التَّعْرِيفِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَلَمْ يَجْزِ<sup>(٣)</sup>  
 وَصْفُهُ بِمَثَلِهِ وَبِالْمُضَافِ إِلَى مَثَلِهِ، وَبِالْمُضَافِ إِلَى مَا فِيهِ لَامُ التَّعْرِيفِ، مَعَ كَوْنِهِ أَعْرَفَ  
 أَوْ مَسَاوِيًّا لَهَا؟

فَأَجَابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ فَقَالَ: إِنَّمَا التَّرِيمُ وَصْفٌ بِأَبٍ هَذَا أَعْنِي<sup>(٤)</sup> بِأَبٍ  
 الْمُبْهَمَاتِ لَكُونِهِ مَبْهَمًا يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُعَيِّنُ ذَاتَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: خُذْ هَذَا، وَكَانَ بِحَضْرَتِكَ  
 أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ حَصَلَ الإِبْهَامُ وَالْإِلْتِبَاسُ، وَالَّذِي يُعَيِّنُ الذَّاتَ / ٧٣ ظ / لَيْسَ إِلَّا

(١) ما بين المعقنين ساقط من ع.

(٢) (للإبهام) ساقطة من ع، ف.

(٣) في ف: لَمْ يَجْزِ.

(٤) في ل: يعني.

الجنس، ولا يمكن تعريفه باعتبار معناه، إلا [بالألف واللام] <sup>(١)</sup>.

وإذا كان كذلك وجب <sup>(٢)</sup> وصفه بما فيه اللام.

قوله: (ومن ثم ضعف: مررت بهذا الأبيض، أو حسن بهذا العالم <sup>(٣)</sup>).

أي: ومن أجل أن المبهمة محتاج إلى وصف يعين ذاته ضعف أن يقال مررت بهذا الأبيض، <sup>(٤)</sup> وإن كان معرفاً <sup>(٥)</sup> بلام التعريف لبقاء الإبهام بحاله وعدم تعيين الذات.

وحسن أن يقال مررت بهذا العالم لأنه تتعين منه الذات لأنه يعلم منه <sup>(٦)</sup> أنه

إنسان.

واعلم أنه <sup>(٧)</sup> يتفرع على الوصف مسائل نذكر بعضها:

منها: أنه <sup>(٨)</sup> يجوز أن يجمع الموصوف في اسم وتفرق الصفة، نحو: مررت

بالزبدین القائم والقاعد والعالم، وبالعكس، نحو: مررت بزبد وعمرو وخالد

(١) في الأصل، وفي ز: باللام، وزاد في ف: فوجب تعريفه باللام.

(٢) في ز: فوجب.

(٣) في ع: مررت بهذا العالم.

(٤) ما بين المعقنين ساقط من ف، بسبب انتقال النظر.

(٥) الكلمة ساقطة من ز.

(٦) (منه) ساقطة من ل.

(٧) (أنه) ساقطة من ع.

(٨) (أنه) ساقطة من ل، وفي الأصل، وفي ز: أنها.



العلماء، اللهم إلا إذا كان الموصوفُ مبهماً<sup>(١)</sup>، وحينئذٍ لا يجوز<sup>(٢)</sup> التفريق في الصفة فلا يقال: مررتُ بهذين العالم والفاضل، لأنَّ المُبْهَمَ مَعَ وَصْفِهِ<sup>(٣)</sup> كالشيء الواحد، وكذلك إذا كانت الصفة مبهماً فلا يقال، مررتُ بالزيدين هذا وهذا. ومنها: أنهم يصفون المضاف إليه ويريدون وصف المضاف للمجاورة، نحو قولهم: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خرب.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. ومنها: أنَّ الموصوف إذا [كَانَ مذكوراً جازَ تقدُّمُ معمولِ الصِّفَةِ عَلَى الصِّفَةِ، نحو: قوله تعالى: ﴿حَشَرْنَا عَلَيْنَا يَسِيرُ﴾<sup>(٥)</sup>، وإذا<sup>(٦)</sup> لَمْ يَكُنْ مذكوراً لم يجوزْ تقدُّمُ عَلَيْهَا، لا يقال: نَعِمَ طَعَامُكَ أَكْلاً زَيْدٌ. ومنها: أَنَّهُ<sup>(٧)</sup> لا يجوزُ الفصلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنَبِي. ومنها: أَنَّهُ يجوزُ حذفُ الموصوفِ، وإقامةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ إذا دَلَّ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ كقوله:

- 
- (١) في ل: فيها.  
 (٢) في ع، ف: لم يجوز.  
 (٣) في ل: وضعه.  
 (٤) سورة الشعراء: ٤١.  
 (٥) سورة ق: ٤٤.  
 (٦) ما بين المحققين ساقط من ت.  
 (٧) ساقط من ل.

وَعَلَيْهَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا<sup>(١)</sup>

دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السُّوَابِغِ تُبْعُ<sup>(٢)</sup>

وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ: عِنْدِي عَشْرُونَ رَجُلًا فَضْلًا بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ صَفَةٌ

(عشرون)، وبالنصب عَلَى أَنَّهُ صَفَةٌ (رجلاً) حَمَلًا عَلَى كَوْنِ مَعْنَاهُ جَمْعًا.

وَمِنْهَا أَنَّ الْمَوْصُوفَ إِذَا تَكَرَّرَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَّحِدَ عَامِلُ الْإِسْمِ أَعْنِي

الموصوفين<sup>(٣)</sup> أَوْ يَخْتَلِفُ.

وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَأَعْرَابُ الْإِسْمِ إِمَّا أَنْ يَتَّحِدَ أَوْ يَخْتَلِفَ فَهَذِهِ أَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا، وَهُوَ أَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ، وَأَعْرَابُ الْإِسْمِ<sup>(٤)</sup> لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَكَرَّرَ

الْعَامِلُ فِيهِ أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرَ.

فَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرَ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو الْفَاضِلَانِ جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ نَعْتَيْهَا

بِالْإِجْمَاعِ.

وَإِنْ تَكَرَّرَ<sup>(٥)</sup>، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمَرُو الْفَاضِلَانِ جَازَ أَيْضًا عِنْدَ

(١) في ت: كلاهما.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. والشاهد فيه قوله مسرودتان، أي: درعان مسرودتان، وكذلك السوابغ أي:

الدروع السوابغ. والصنغ الذي يجيد الصنعة بيده ويروى: (وتعاورا مسرودتين) مكان (وعليهما

مسرودتان). ديوان الهذليين ١: ١٩، والمفضليات: ٥٩، والمفصل: ١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش

٥٨: ٣.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ل: الموصوف، وفي ت: الموصوف والصفة.

(٤) في ل: الاسم.

(٥) في ع، ف، ل: كرر.

الأكثرين<sup>(١)</sup>.

ولأنها: وهو أن يختلف العاملُ وَاَعْرَابُ الأسمين، لا يجوزُ بالإجماع.  
ولأنها: وهو أن يتحدَّ العاملُ، ويختلفُ اعرابُ الأسمين، لا يخلو الاسمان من  
أن يتفقا فيه معنى<sup>(٢)</sup> أو لم يتفقا.

فإن اتفقا معنى، نحو: ضاربُ زيدٍ عمراً.  
لم يجزُ عند البصريين<sup>(٣)</sup> وجازَ عند الكوفيين.  
وإن لم يتفقا معنى، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً لم يجزُ بالاتفاق.  
ورابعها<sup>(٤)</sup>: وهو أن يختلف العاملُ ويتحدَّ اعرابُ الأسمين، لا يخلو من أن  
يختلف العاملان فيه لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً، [أو لفظاً لا معنى]<sup>(٥)</sup> فهذه أقسام  
ثلاثة:

فلن كان الأول، فلا يخلو من أن يتحدَّ نوعاً أو لم يتحدَّ نوعاً.  
فإن لم يتحدَّ نوعاً، نحو: قامَ زيدٌ وعمرو ذاهباً، لم يجزِ الجمعُ بين نعتيهما  
بالإجماع.

وإن اتحدَّ نوعاً، نحو: أقبلَ زيدٌ وأدبرَ عمرو، جازَ الجمعُ بين النعتين عند

(١) في الكوفيين.

(٢) كلمة (معنى) ساقطة من ف.

(٣) في الكوفيين، وهو سهو.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) ما بين المعجمين ساقطة من ل.

سيويه<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَجْزُ عِنْدَ غَيْرِهِ.

وَأَنَّ كَانَ الثَّانِي، نَحْو: وَجَدَ زَيْدٌ وَوَجَدَ عَمْرُو الْفَاضِلَانِ أَحَدُهُمَا بِمَعْنَى الْغَنَى.

وَالْآخَرُ بِمَعْنَى الْغَضَبِ / ٧٤ و / جَاَزَ الْجَمْعُ بَيْنَ النَّعْتَيْنِ عِنْدَ سَيُوهٍ، [دُونِ غَيْرِهِ.

وَأَنَّ كَانَ الثَّالِثُ، نَحْو: جَلَسَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو الْفَاضِلَانِ جَاَزَ عِنْدَ

سَيُوهٍ<sup>(٢)</sup> [وَلَمْ يَجْزُ عِنْدَ غَيْرِهِ.<sup>(٣)</sup>

## العطف

تعريفه:

قَوْلُهُ: (الْعَطْفُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوعِهِ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ

أَحَدُ الْحُرُوفِ<sup>(١)</sup> الْعَشْرَةِ).

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: الْعَطْفُ تَابِعٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، فَلِمَ ذَكَرَهُ فِي قِسْمِ

الْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ؟

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْأَعْرَابَ فِي الْأَصْلِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْأَسْمَاءِ وَتَوَابِعِهَا، وَإِذَا

كَانَ كَذَلِكَ كَانَ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْقِسْمِ رَاجِعاً عَلَى ذِكْرِهِ فِي الْقِسْمَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ، وَكَذَلِكَ

(١) قال في الكتاب ١: ٢٤٧: (وتقول..... انطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان، لأنها ارتفعوا بفعلين).

(٢) الكتاب ١: ٢٤٧.

(٣) ما بين المقتضين ساقط من ل.

(٤) في الأصل: حروف.

القول في البدل والتأكيد.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَطْفَ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْمَعْطُوفُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ  
مِرَادَ الْمُصَنِّفِ هُوَ هَذَا الْآخِرُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

فَقَوْلُهُ: (تَابِع) شَامِلٌ لْجَمِيعِ التَّوَابِعِ، وَقَوْلُهُ: (مَقْصُودَةٌ بِالنِّسْبَةِ) [يُخْرِجُ الصِّفَةَ  
وَالْتَّأَكِيدَ وَعَطْفَ الْبَيَانِ لِكُونِهَا غَيْرَ مَقْصُودَةٍ بِالنِّسْبَةِ]<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهَا إِنَّمَا جِيءَ بِهَا<sup>(٣)</sup>  
لِتَوْضِيحِ الْغَيْرِ وَتَأَكِيدِهِ وَبَيَانِهِ.

وَقَوْلُهُ: (مَعَ مَتْبُوعِهِ) يُخْرِجُ<sup>(٤)</sup> الْبَدَلَ فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ لَيْسَ  
مَتْبُوعُهُ كَذَلِكَ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ فَإِنَّ إِسْنَادَ الْإِعْجَابِ إِلَى  
الْعِلْمِ لَا إِلَى زَيْدٍ؟

قَوْلُهُ: (بِتَوَسُّطِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ)<sup>(٥)</sup> [أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ].  
[خَاصَّةً لَهُ أُخْرَى<sup>(٦)</sup> بَعْدَ تَمَامِ الْحَدِّ فَإِنَّ ذِكْرَ كَثَرَةِ<sup>(٧)</sup> الْخَوَاصِّ، وَإِنْ كَانَ يَتَمَيَّزُ  
بِبَعْضِهَا، يُوجِبُ زِيَادَةً فِي الْوُضُوحِ وَالتَّغْرِيفِ.

(١) في ع: المصدر المعطوف.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ع.

(٣) (ها) ساقطة من: ل.

(٤) في ل: خرج.

(٥) زاد في ف: (وبهانه وقوله مع متبوعه). وهي عبارة مقحمة.

(٦) في ز: ع: آخر.

(٧) زيادة من ت، ع، ف.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا قَالَ: الْمُطْفُ تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ  
 الْعَشْرَةِ<sup>(١)</sup> لِيَسْتَغْفَرَ عَنْ قَوْلِهِ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتَّبِعِهِ؟  
 قُلْنَا: لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَدَخَلَ فِيهِ النَّعْتُ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَوَسَّطُ بَيْنَ النَّمَتِ  
 وَالْمَنْعُوتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْمَرْءُ<sup>(٢)</sup> يَلِكُ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ  
 رَبِّكَ<sup>(٣)</sup> الْحَقُّ»<sup>(٤)</sup>، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى حُرُوفِ الْمُطْفِ.  
 وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ التَّعْرِيفَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَنْقُوضٌ بِمِثْلِ<sup>(٥)</sup> قَوْلِكَ: جَاءَ فِي زَيْدٍ  
 لَا عَمْرُو، فَإِنَّ عَمْرًا لَيْسَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ مَعَ<sup>(٦)</sup> مَتَّبِعِهِ.  
 وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ، لِأَنَّ عَدَمَ الْمَجِيءِ مُسْتَنَدٌ إِلَيْهِ فَيَكُونُ  
 مَقْصُودًا بِهِ وَالنِّسْبَةُ أَعْمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ إِجْبَائِيَّةً أَوْ سَلْبِيَّةً.  
 وَلَا يَرِدُ النِّقْضُ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> بِمِثْلِ فِي قَوْلِنَا: جَاءَ فِي زَيْدٍ بَلْ عَمْرُو، فَإِنَّ عَمْرًا لَيْسَ  
 مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتَّبِعِهِ، فَلَمْ يَكُنْ عَطْفًا.  
 لِأَنَّا<sup>(٨)</sup> نَقُولُ: إِنَّهُ مَقْصُودٌ مَعَ مَتَّبِعِهِ، لَكِنْ فِي وَقْتَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ<sup>(٩)</sup>، وَلَيْسَ بِإِلَازِمٍ

(١) ما بين المفتحتين ساقط من ل.

(٢) في الأصل، وفي ز، ع، ف: الر، وفي ت: الم، وما أثبتناه من ل، وهو الصواب.

(٣) ما بين المفتحتين ليس في ت.

(٤) سورة الرعد: ١.

(٥) في ل: نحو.

(٦) في الأصل وفي ز، ل: إلى.

(٧) في ت، ف، ل: عليه النقص.

(٨) في ل: لأنه.

(٩) (مختلفتين) ساقطة من ت، ف، ل.

أَنْ يَكُونَ مَقْصُودِينَ بِالنَّسَبَةِ فِي وَهَيْ وَاحِدٍ.  
وَلَقَائِلُ أَنْ يُوْرَدَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> حُطَفُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَمْرُو  
ذَاهِبٌ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ النَّسَبَةِ أَعْمُ مِنَ النَّسَبَةِ الَّتِي يَكُونُ <sup>(٢)</sup>  
الْمَتَّبِعُ مُنْتَسِباً بِتِلْكَ النَّسَبَةِ إِلَى شَيْءٍ.

### العطف على الضمير المتصل

قَوْلُهُ: (وَإِذَا حُطِفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ الْكُذْبُ بِمَنْفَصِلٍ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا  
وَزَيْدٌ إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ الْيَوْمَ <sup>(٣)</sup> زَيْدًا <sup>(٤)</sup>).  
إِعْلَمُ أَنَّ الْعُطْفَ كَمَا يَكُونُ عَلَى الْمُظْهَرِ، يَكُونُ عَلَى الْمُضْمَرِ، وَالْمُضْمَرُ عَلَى  
ضَرْبَيْنِ <sup>(٥)</sup>، مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ يَكُونُ مَرْفُوعاً وَمَجْرُوراً، فَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلاً فَهُوَ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ  
الظَّاهِرَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِكَ: أَنْتَ وَإِيَّاكَ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ وَعَمْرُو فِي الْعُطْفِ.

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) زاد في الأصل: مع.

(٣) فوف: القوم.

(٤) فوف: إلى آخره.

(٥) فوف: نوعين.

وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا / ٧٤ ظ / أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ  
مَجْرُورًا، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الظَّاهِرِ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَلَا يَخْلُو مِنْ  
أَنْ يَكُونَ مُسْتَكِنًا أَوْ بَارِزًا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يُعْطَفُ الْمُظْهَرُ عَلَيْهِ عِنْدَ  
الْبَصْرِيِّينَ<sup>(١)</sup>، عِنْدَ السَّعَةِ وَالْاِخْتِيَارِ إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِمَنْفَعِلٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكُنْ  
أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٢)</sup> أَوْ بَعْدَ الْفَضْلِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا  
آبَاؤُنَا﴾<sup>(٣)</sup> لِيَكُونَ (لَا) فَاصِلَةً.

فَلَوْ قُلْتُ: اذْهَبْ وَزَيْدٌ أَوْ<sup>(٤)</sup> ذَهَبْتُ وَزَيْدٌ كَانَ قَبِيحًا أَوْ<sup>(٥)</sup> لَمْ يَجُزْ، خِلَافًا  
لِلْكُوفِيِّينَ<sup>(٦)</sup>.

وَاسْتَدْلُوا عَلَى جَوَازِهِ بِقَوْلِهِ:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى

كَنِيعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا<sup>(٧)</sup>

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لِضْرُورَةِ الشَّعْرِ وَكَلَامُنَا فِي السَّعَةِ وَالْاِخْتِيَارِ، وَلَأنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ

(١) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٢) سورة البقرة: ٣٥، وكلمة (الجنة) ليست في ف.

(٣) سورة الأنعام: ١٤٨.

(٤) في ز: و.

(٥) في ف: و.

(٦) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٧) زهر: جمع زهراء أي بضاء، تهادى: تنعاج: بقر الوحش وتصفن: أي أخذن غير الطريق.

ويروى (الفلا) مكان (الملا) وهما بمعنى الصحراء. والبيت ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة. ملحقات الديوان:

٤٩٠، والكتاب ١: ٣٩٠، وشرح الأسموني ٣: ١١٤.



تكون الواو فيه واو الحال<sup>(١)</sup>.

وإنما قُبِحَ العطف عليه من غير أحد ما ذكرنا من الأمرين وهو الفضل أو التأكيد بالمنفصل، لأنه إن<sup>(٢)</sup> كان مُسْتَكِنًا كَانَ [يَمْزِلُهُ عَطْفُ الْإِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ وَإِنْ كَانَ]<sup>(٣)</sup> بَارِزًا، نَحْو: قَامَا وَقَامُوا وَضَرَبْتُ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْمُسْتَكِنِ فِي امْتِنَاعِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ أَوْ<sup>(٤)</sup> كَانَ يَمْزِلُهُ عَطْفُ الْإِسْمِ عَلَى [الْفِعْلِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِالْفِعْلِ أَيْضًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَوَّزُوا عَطْفَهُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ لِيَكُونَ عَطْفُ اسْمٍ عَلَى<sup>(٥)</sup> اسْمٍ.

### العطف على الضمير المتصل المجرور

فَإِنْ كَانَ الْمُضْمَرُّ الْمُتَّصِلُ مَجْرُورًا لَمْ يَجُزْ الْعَطْفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُضْمَرِّ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ)، مِثْلُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدٍ، فَلَا يَقَالُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدٍ. خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ<sup>(٦)</sup> وَالْجَزْمِيِّ<sup>(٧)</sup>.

(١) الإنصاف ٢: ٢٥٢، المسألة ٦٦.

(٢) في الأصل، وفي ز: لو.

(٣) ما بين المعفتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٤) في الأصل: وإن.

(٥) ما بين المعفتين ساقط من ز.

(٦) الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٧) سيصرح المؤلف في ١: ٧٢٧: أَنَّ الْمَجْرَمَ جَوَّزَ ذَلِكَ بَعْدَ تَأْكِيدِ الْمُضْمَرِّ بِالظَّاهِرِ نَحْو: مَرَرْتُ بِكَ نَفْسَكَ

وَأَمَّا لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ، لَكُونِ الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ مُشَابِهًا لِلتَّنْوِينِ لَفْظًا وَمَعْنَى مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فَصْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِمَّا قَبْلَهُ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَا يُلْفِظُ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَّا مُتَّصِلًا بِمَا قَبْلَهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ كَالْتَّنْوِينِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى التَّنْوِينِ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ، أَوْ نَقُولُ:

إِنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ كَالْجُزْءِ مِمَّا قَبْلَهُ فَكَمَا لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى بَعْضِ الْأَسْمِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ، أَوْ نَقُولُ: كَمَا لَا يُعْطَفُ الْمُضْمَرُ عَلَى الْمُظْهَرِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ<sup>(١)</sup> لِلضَّرُورَةِ، فَكَذَلِكَ لَا يُعْطَفُ الْمُظْهَرُ عَلَى الْمُضْمَرِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ<sup>(٢)</sup> حَمَلًا عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا الْجَزْمِيُّ<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ جَوَزَ الْعَطْفَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ وَلَكِنْ بِشَرْطٍ، وَهُوَ إِذَا أُكِّدَ بِالظَّاهِرِ، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِكَ نَفْسِكَ وَزَيْدٍ، كَمَا جَازَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُكِّدَ بِالْمُنْفَصِلِ.

→ وزيد. أما على هذه الصورة فإنَّ الجرمي مع سائر البصريين في المنع. اللهم إلا أن يكون المؤلف قد وجد رأي الجرمي في مصدر نادر. تنظر: الكافية - شرح الرضي ١: ٣٢٠.

(١) كرّر في ع: العبارة السابقة: لكون المضمير المجرور مشابهاً للتنوين لفظاً ومعنى من حيث أنه لا يمكن فصل كل واحدٍ منها مما قبله ومن حيث أنه لا يلفظ كل واحدٍ إلا متصلاً بما قبله. وإذا كان كذلك كان الضمير المجرور كالتنوين، فكما لا يجوز العطف على التنوين لا يجوز العطف على الضمير المجرور أو نقول: إنَّ الضمير المجرور كالجُزء مما قبله فكما لا يجوز العطف على بعض الاسم كذلك لا يجوز العطف على الضمير المجرور، أو نقول: (كما لا يعطف المضمير على المظهر إلا بإعادة الجار) بسبب انتقال النظر.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٣) هذا مذهب البصريين. الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٤) الكافية - شرح الرضي ١: ٣٢٠.

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَجُوزُ وَنُهُ مُطْلَقاً<sup>(١)</sup> مَتَمَسِّكِينَ بِمَا أُنْشَدَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>؛  
فَازْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٣)</sup>  
وبقراءة حمزة<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾<sup>(٥)</sup> وبغيرهما.  
والجواب عن الأول: أَنَّهُ<sup>(٦)</sup> لِيَضْرُورَةُ الشُّعْرِ<sup>(٧)</sup> مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي فَصِيحِ  
الْكَلَامِ<sup>(٨)</sup>، وَلَا حِتْمَالٍ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ فِيهِ وَآوُ الْقَسَمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ  
وَضَحَاهَا﴾<sup>(٩)</sup>.

وَقِيلَ لِلْقَسَمِ عَلَى تَقْدِيرِ وَرَبِّ الْأَيَّامِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) هذا مذهب البصريين. الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥.

(٢) الكتاب ١: ٣٩٢.

(٣) صدره: قَالِيَوْمَ قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

وهو بيت لا يعرف قائله، ويروى: (انْشَأَتْ) مكان (قَرَّبَتْ). الكتاب ١: ٣٩٢، والكمال ٣: ٣٩.

والإنصاف ٢: ٢٤٧ المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، والخزانة ٥: ١٢٣.

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمار الزيات قارئ الكوفة وأحد القراء السبعة توفي سنة ١٥٦ هـ. غاية النهاية ١: ٢٦١.

(٥) سورة النساء: ١. وأن حمزة الزيات لم ينفرد بحجّ الأرحام في هذه القراءة بل هي قراءة قرأ بها إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وغيرهم. ينظر: التيسير: ٩٣، والنشر ٢: ٢٤٧، والبحر المحيط ٣: ١٥٧، واتحاف فضلاء البشر: ١١١، وكذلك ينظر: الإنصاف ٢: ٢٤٦، المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٥٥، والخزانة ٥: ١٢٧، والدفاع عن القرآن: ١.

(٦) (أَنَّهُ) ساقطة من الأصل.

(٧) الكامل ٣: ٣٩.

(٨) في: ت: الكلام الفصيح، وفي ف: كلام فصيح.

(٩) سورة الشمس: ١، وفي سائر النسخ: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى﴾.

(١٠) الإنصاف ٢: ٢٤٨، المسألة ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ٧٨، والمقرب ١: ٢٣٤.

وَعَنِ الْآيَةِ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ مُرَدُودَةٌ، وَأَجْمَعُوا<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّهَا<sup>(٢)</sup> غَيْرُ صَحِيحَةٍ  
وَالصَّحِيحُ النَّصْبُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَقَطَعَ  
الْأَرْحَامَ.

### المعطوف في حكم المعطوف عليه

قَوْلُهُ: (وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، [وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ فِي: مَا زِيدَ  
بِقَائِمٍ أَوْ قَائِمًا وَلَا ذَاهِبٍ عَمَرُو إِلَّا الرِّفْعُ] <sup>(٣)</sup>).  
أَي: وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِيمَا يَجِبُ لَهُ أَوْ <sup>(٤)</sup> يُمْتَنَعُ، وَيَجُوزُ مَثَلًا إِذَا وَقَعَ  
الْمَعْطُوفُ / ٧٥ و / عَلَيْهِ صَلََّةٌ وَعُطِفَ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ أُخْرَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ  
الثَّانِيَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ لِوُجُوبِ وُجُودِ الضَّمِيرِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ  
الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ وَوُجُوبِ أَنْ يَتَحَقَّقَ لِلْمَعْطُوفِ [مَا يَتَحَقَّقُ لِلْمَعْطُوفِ] <sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ.  
وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ حَالًا عَنِ ذِي الْحَالِ <sup>(٦)</sup>.

(١) كيف انعقد الإجماع بعد أن خالفه الكوفيون ويونس بن حبيب والأخفش وقطرب والشلوبين وابن  
مالك؟ شواهد التوضيح والتصحيح: ٥٢ - ٥٧، والمجمع ٥: ٢٦٨، وضياء السالك ٢: ٢١٢، الخزانة ٥:

١٢٤، والدفاع عن القرآن: ٢.

(٢) في ل: أنه.

(٣) في ع: إل آخره.

(٤) في ع، ف، و.

(٥) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٦) في ت: حال.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَمْنَعَ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ يَتَلِ قَوْلُنَا: زَيْدٌ قَاةٌ وَعَمْرُوٌّ<sup>(١)</sup> أَكْرَمَتْهُ، فَإِنْ  
عَمْرًا<sup>(٢)</sup> أَكْرَمَتْهُ مَعْطُوفٌ عَلَى خَيْرِ الْمَبْدِإِ مَعَ تَهْ لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مُسْتَدْرِ  
وَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

وَمِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَجِبُ لِلْمَعْطُوفِ مَا يَجِبُ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَيَمْتَنِعُ مَا يَمْتَنِعُ لَهُ<sup>(٣)</sup>،  
امْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرُوٌّ إِلَّا الرُّفْعُ فِي ذَاهِبٍ لِأَنَّهُ لَوْ نُصِبَ أَوْ  
خُفِضَ لَكَانَ مَعْطُوفًا عَلَى قَائِمٍ فَيَكُونُ خَبْرًا عَنْ زَيْدٍ، لِكُونِ قَائِمٍ خَبْرًا عَنْهُ،  
وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ حِينَئِذٍ، مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا عَمْرُوٌّ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَأَمَّا مَعَ لَيْسَ فَجَائِزٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْبَحْثَ مِنْ قَبْلُ.

قَوْلُهُ: (وَأِنَّمَا جَازَ: الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذَّبَابِ، لِأَنَّهُ قَاةٌ السَّبِيَّةُ).

هَذَا جَوَابٌ عَنْ سَوْأَلٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ يَقْتَضِي عَدَمَ  
جَوَازِ قَوْلِنَا: الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذَّبَابِ، لِأَنَّ (يَطِيرُ)<sup>(٤)</sup> جَمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ صِلَةٌ الَّذِي،  
وَفِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الَّذِي، وَقَوْلُنَا: فَيَغْضَبُ زَيْدٌ جَمْلَةٌ أُخْرَى مَعْطُوفَةٌ عَلَى  
(يَطِيرُ)، وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الَّذِي.

وَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ<sup>(٥)</sup> قَوْلُنَا: فَيَغْضَبُ لَيْسَ بِمَعْطُوفٍ عَلَى يَطِيرُ<sup>(٦)</sup>، وَلَيْسَ

(١) فِي ع: عَمْرًا.

(٢) فِي ت: عَمْرُو.

(٣) فِي ل: عَنْهُ.

(٤) فِي ل: يَطِيرُ.

(٥) (إِنَّ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) فِي ف: يَطِيرُ.

الفاء للعطف، بَلْ لِلْسَّبِيَةِ، فَإِذَا يَسْقُطُ الشُّكُّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ لَيْسَ لِلْعُطْفِ  
بَلْ لِلْسَّبِيَةِ.

إِنَّكَ لَوْ أَقَمْتَ<sup>(١)</sup> مقامها حرفاً أخرى<sup>(٢)</sup> مِنْ حُرُوفِ الْعُطْفِ لَمْ يَحْزَرْ.

### العطف على عاملين

قوله: (وَإِذَا عُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ إِلَى آخِرِهِ).

إَعْلَمُ أَنَّ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ تَسَاهُلًا، وَمِرَادُهُ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى [مَعْمُولِي  
عَامِلَيْنِ]<sup>(٣)</sup> مُخْتَلَفَيْنِ<sup>(٤)</sup>.

وَفِيهِ خِلَافٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مِمْتَنِعٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ<sup>(٥)</sup> أَصْلًا، وَجَائِزٌ عِنْدَ  
الْفَرَّاءِ<sup>(٦)</sup> وَأَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٧)</sup> مُطْلَقًا، وَجَائِزٌ فِيمَا كَانَ الْمَجْرُورُ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمَرْفُوعِ، أَوْ  
الْمَنْصُوبِ فِي الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.  
وَمِمْتَنِعٌ فِيمَا لَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(١) في ل: قلت.

(٢) حمل الحرف على الأداة، والأداة مؤنثة.

(٣) في ل: معمولين بعاملين.

(٤) ما بين المعقنين ليس في ع.

(٥) الكتاب ١: ٢٢-٢٣، والمقتضب ٤: ١٩٥، والهمع ٥: ٢٧٠.

(٦) معاني القرآن للفرَّاء ٣: ٤٥، والكافية - شرح الرضي ١: ٣٢٥.

(٧) وهو مذهب أبي الحسن الأخفش أخذ به الكوفيون. المقتضب ٤: ١٩٥، وشرح المفصل لابن يمين ٣: ٢٧.

حُجَّةُ الْمَانِعِينَ هِيَ أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ نَابٌ <sup>(١)</sup> مَنَابُ الْعَامِلِ فَلَمْ يَقُمْ <sup>(٢)</sup> مَقَامَ  
عَامِلِينَ، فَلَوْ قُلْتُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحَجَرَةُ عَمْرٌو أَقْتَنَهُ مَقَامَ عَامِلِينَ مُخْتَلَفِينَ، وَهَمَّا:  
الابتداءُ وحرفُ الجرِّ لَكُونِ عَمْرٌو مَعْطُوفاً عَلَى زَيْدٍ، وَالْعَامِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَالْحَجَرَةُ  
مَعْطُوفَةٌ عَلَى الدَّارِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ حَرْفُ الْجَرِّ.

وَحُجَّةُ الْمَجُوزِينَ مَا ثَبَتَ مِنْ ظَوَاهِرِ الْأَمْثَالِ، وَالْأَشْعَارِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: مَا كُلُّ  
سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ <sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ بَيْضَاءَ مَعْطُوفٌ عَلَى [سَوْدَاءَ وَالْعَامِلُ فِيهِ كُلُّ،  
وَشَحْمَةٍ مَعْطُوفٌ عَلَى] تَمْرَةٍ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا <sup>(٤)</sup>، وَنَحْوَ قَوْلِهِ:  
أَكَلْتُ أَمْرِيَّ تَحْسِبِينَ أَمْرًا

وَنَارًا تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ <sup>(٥)</sup> نَارًا <sup>(٦)</sup>  
فَالنَّارُ الْأُولَى <sup>(٧)</sup> مَعْطُوفٌ عَلَى أَمْرِيَّ <sup>(٨)</sup> الْأَوَّلِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ كُلُّ، وَالنَّارُ  
الثَّانِيَةُ <sup>(٩)</sup> مَعْطُوفَةٌ عَلَى أَمْرِيَّ الثَّانِي، وَالْعَامِلُ فِيهِ تَحْسِبِينَ.  
وَالْمَانِعُونَ أَوَّلُوهُ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَتَرْكِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى أَعْرَابِهِ.

(١) فِي ت، ف، ل: نَائِب.

(٢) فِي ت، ف، ل: يَقْوَانِ يَقُوم.

(٣) تَقْدِمُ الشَّاهِدُ فِي ١: ٦٨٢ مَعَ تَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ فِي الْعِبَارَةِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣: ٢٧.

(٦) فِي ت: بِاللَّيْلِ.

(٧) تَقْدِمُ الشَّاهِدُ فِي ١: ٦٨٢.

(٨) فِي ت، ز، ف: الْأَوَّلِ.

(٩) فِي ت: الْأَمْرِيَّ، وَفِي ل: الْأَمْرَ.

(١٠) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ف: الثَّانِي.

أَيِّ: وَمَا كُلُّ سَوْدَاءِ تَمْرَةٍ، وَلَا كُلُّ بَيْضَاءِ شَحْمَةٍ<sup>(١١)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينًا  
أَمْرًا، وَكُلُّ نَارٍ تَحْسِينًا نَارًا.

والذين يَجُوزُونَ العُطْفَ على عاملين مختلفين إذا كان المجرور مقدماً على  
المرفوع والمنصوب في المعطوف، والمعطوف عليه، ويمنعونه إذا لم يكن كذلك،  
مُتَمَسِّكِينَ<sup>(١٢)</sup> بِمَا ذَكَرَهُ / ٧٥ ظ / المجوزون مِنَ الأمثالِ والأبياتِ، فَإِنَّ مَا ذَكَرَهُ  
المَجُوزُونَ<sup>(١٣)</sup>، [كَانَ المَجْرُورُ]<sup>(١٤)</sup> مُقَدِّمًا<sup>(١٥)</sup> فِيهِ عَلَى المَرْفُوعِ أَوْ<sup>(١٦)</sup> المَنْصُوبِ [وَمَا  
ذَكَرُوهُ<sup>(١٧)</sup> يُوجِبُ تَقْيِيدَ الجَوَازِ بِمَا كَانَ المَجْرُورُ مُقَدِّمًا فِيهِ عَلَى<sup>(١٨)</sup> المَرْفُوعِ أَوْ<sup>(١٩)</sup>  
الْمَنْصُوبِ]<sup>(٢٠)</sup>، والذي ذَكَرَهُ المَانِعُونَ يُوجِبُ بَقَاءَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى امْتِنَاعِ العُطْفِ  
عَلَى عاملين.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْحَقُّ مَا<sup>(٢١)</sup> ذَكَرَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ.

وينبغي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ العُطْفَ عَلَى معمولين مختلفين بعاملٍ واحدٍ جائزٌ  
بالاتِّفَاقِ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا ذَاهِبٌ، وَالْخِلَافُ فِيهَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُتَعَدِّدًا.

(١١) الكتاب ١: ٣٣، وشرح المفصل ٣: ٢٧.

(١٢) في ت، ف: يتمسكون.

(١٣) كلمة (المجوزون) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(١٤) المحصور بين العفتين ساقط من ف.

(١٥) في ت، ع، ف، ل: متقدماً.

(١٦) في ف: و.

(١٧) في الأصل، وفي ز: وما ذكره المجوزون.

(١٨) في ع: على فيه على.

(١٩) في ع: و.

(٢٠) المحصور بين العفتين ساقط من ف.

(٢١) في ع: فيها.



## فهرست المحتويات

المقدمة	٧
ترجمته وسيرته :	١٧
ثقافته :	٢٤
مذهبه النحوي :	٢٥
شيوخه :	٢٧
نصير الدين الطوسي :	٢٩
تلاميذه :	٣١
١- تاج الدين التبريزي :	٣٢
٢- ولد النصير :	٣٢
آثاره :	٣٣
أهم شروحها	٣٧
ابن الحاجب	٣٩
الكافية	٤١
شروحها :	٤٣
اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف	٥١
هل الكتاب مطبوع؟	٥٣

٥٣	قيمة الكتاب :
٥٤	مصادره :
٦٠	شواهد :
٦١	الشواهد القرآنية :
٦١	موقف المؤلف من القراءات :
٦٤	موقفه من الحديث :
٦٥	الأمثال :
٦٥	الشعر :
٧١	موقفه من مسائل الخلاف :
٧٢	اسلوبه في المناقشة :
٧٤	شخصية المؤلف في الكتاب :
٧٧	أثر الكتاب :
٨٠	المآخذ :
٨٠	١ - العلل الواهية :
٨٠	٢ - العطف غير المقبول :
٨١	٣ - النقل عن بعض المصادر من غير الرجوع إليها :
٨١	٤ - خلطه بين الأخبار الموضوعة والحديث الشريف :
٨٢	٥ - الأخذ من الآخرين من غير إشارة :
٨٢	٦ - تكرار في العبارة :
٨٢	٦ - التركيب اللغوي :
٨٧	نسخ الكتاب

٨٩	١- نسخة الأصل :
٩٠	٢- نسخة (ت) :
٩١	٣- نسخة (ز) :
٩٢	٤- نسخة (ع) :
٩٢	٥- نسخة (ف) :
٩٣	٦- نسخة (ل) :
٩٥	منهج التحقيق :
١٠٩	المقدمة
١١٣	الكلمة
١٢٢	أقسام الكلمة
١٣٦	الاسم - تعريفه
١٤١	خواص الاسم
١٤٥	المعرب والمبني
١٤٦	المعرب
١٤٨	حكم الأسماء المعربة :
١٥٠	معنى الاعراب :
١٥٣	سبب إعراب الاسم :
١٥٥	أنواع الإعراب
١٥٧	العامل
١٥٨	الأسماء المعربة
١٥٨	محلها من الاعراب :

١٥٩	علامات الإعراب الأصلية والفرعية :
١٦١	اعرابُ ما لا ينصرفُ :
١٦٢	اعرابُ الأسماء الستة :
١٦٥	الألف والياء والواو في المثنى وجمع المذكر السالم وكلا والعقود
١٨٤	المنوع من الصرف
١٩٢	صرف ما لا ينصرف وعدم صرف ما ينصرف
٢٠٠	العدل
٢٠٤	رأي ابن الحاجب في العدل
٢١٣	الوصف
٢١٦	التأنيث
٢٢٤	العجمة
٢٢٧	صيغة منتهى الجموع
٢٣٩	التركيب
٢٤١	الألف والنون
٢٤٧	وزن الفعل
٢٦٥	الفاعل
٢٦٨	الفاعل يلي الفعل
٢٦٩	تقدم الفاعل على المفعول لفظاً أو رتبة
٢٧٠	وجوب تقديم الفاعل
٢٧٤	وجوب تأخير الفاعل
٢٧٦	حذف الفعل

٢٨٤	حذف الفعل والفاعل
٢٨٤	باب التنازع
٣٠٠	نائب الفاعل
٣١٠	المبتدأ والخبر
٣١٣	العامل فيهما :
٣١٧	تقديم المبتدأ
٣٢١	الابتداء بالنكرة
٣٢٥	أقسام الخبر
٣٢٥	الخبر الجملة
٣٤١	وجوب تقديم المبتدأ على الخبر
٣٤٢	تقديم الخبر وجوباً
٣٤٥	تعدد الخبر
٣٥٠	الحروف المشبهة بالفعل مانعة للقاء
٣٥٣	حذف المبتدأ
٣٥٣	حذف الخبر
٣٦٠	خبر إن وأخواتها
٣٦١	سبب عمل إن وأخواتها
٣٦٢	سبب تقديم منصوبها على مرفوعها
٣٦٢	حكم خبرها
٣٦٥	رفع خبر إن
٣٦٥	رأي البصريين ورأي الكوفيين :
٣٦٦	خبر لا النافية للجنس

٢٧٢	اسم ما ولا المشبهتين بليس
٢٧٧	المنصوبات
٢٧٧	المفعول المطلق
٢٨٥	أقسام المفعول المطلق
٢٨٩	العامل في المفعول المطلق
٢٩١	حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
٤٠٥	المفعول به
٤٠٩	المنادى
٤١٠	أحكام المنادى
٤٢٥	المنادى العلم
٤٢٨	نداء المعرفة باللام
٤٣٩	الترخيم
٤٥٣	المندوب
٤٥٥	أحكام المندوب
٤٥٧	حذف حرف النداء
٤٦٢	ما أضر عامله على شريطة التفسير
٤٦٥	أحكام المشتغل عنه - اختيار الرفع
٤٦٨	اختيار النصب
٤٧١	تساوي الرفع والنصب
٤٧٣	وجوب النصب
٤٧٤	مسائل ليست من الباب
٤٧٩	التحذير
٤٨٤	المفعول فيه

٤٨٧	..... شرط نصب المفعول فيه
٤٩٨	..... المفعول له
٥٠٠	..... شرط نصب المفعول له
٥٠٤	..... المفعول معه
٥١٤	..... الحال
٥١٩	..... عامل الحال
٥٢٠	..... شروط الحال
٥٣٧	..... مجيء الحال جملة
٥٤٣	..... يكون الماضي المثبت حالا مع قد
٥٤٥	..... حذف عامل الحال
٥٤٩	..... التمييز
٥٤٩	..... (تعريفه):
٥٦٢	..... هل يتقدم التمييز على عامله؟
٥٦٥	..... المستثنى
٥٧١	..... عامل المستثنى
٥٧٢	..... أحكام الاستثناء
٥٨١	..... جواز النصب مع اختيار البديل
٥٩١	..... الاستثناء المجرور
٥٩٤	..... اعراب غير
٥٩٩	..... اعراب سوى وسواء
٦٠١	..... لا سيما
٦٠٧	..... خبر كان وأخواتها
٦٠٧	..... حكمه

استدراك المصنف على ابن الحاجب .....	٦٠٨
حذف عامله .....	٦١٠
وجوب حذف العامل .....	٦١٢
اسم إن وأخواتها .....	٦١٤
احكامه .....	٦١٥
المنصوب بلا النافية للجنس .....	٦١٥
دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس .....	٦٢٩
خير ما ولا المشبهتين بليس .....	٦٤٠
المجرورات .....	٦٤٨
المضاف إليه .....	٦٤٩
تعريفه : .....	٦٤٩
الاضافة المعنوية واللفظية .....	٦٥٣
أقسام الازافة .....	٦٥٤
عمل الازافة المعنوية .....	٦٥٥
شروط الازافة المعنوية .....	٦٥٨
اضافة العدد المعروف إلى المعدود .....	٦٥٩
الإضافة اللفظية .....	٦٦٣
عمل الإضافة اللفظية .....	٦٦٤
إضافة الموصوف إلى الصفة .....	٦٧٣
إضافة الشيء إلى نفسه .....	٦٧٦
الفصل بين المضاف والمضاف إليه .....	٦٧٩
حذف المضاف إليه .....	٦٨١
حذف المضاف .....	٦٨١



٦٨٢ .....	ما يأخذه المضاف من المضاف إليه
٦٨٣ .....	إضافة أي: .....
٦٨٤ .....	معمول المضاف إليه لا يتقدّم عليه
٦٨٥ .....	المضاف إلى ياء المتكلم
٦٨٩ .....	الأسماء الستة
٦٩٧ .....	التوابع
٦٩٧ .....	تعريفه: .....
٧٠٠ .....	أقسام الاعتراضات
٧٠١ .....	النعته
٧٠١ .....	تعريفه: .....
٧٠٢ .....	فائدة النعته
٧٠٣ .....	أقسام الصفة
٧٠٤ .....	النعته المشتق
٧٠٦ .....	الوصف بالجملة
٧١٢ .....	الضمير لا يوصف ولا يوصف به
٧١٥ .....	الموصوف أخص من الصفة
٧٢١ .....	الخطف
٧٢١ .....	تعريفه: .....
٧٢٤ .....	الخطف على الضمير المتصل
٧٢٦ .....	الخطف على الضمير المتصل المجرور
٧٢٩ .....	المخطوف في حكم المخطوف عليه
٧٣١ .....	الخطف على عاملين
٧٣٤ .....	فهرست المحتويات

## **Rukn ad-Din al-Istarabadhi & His Book**

### **"AL - Basit fi Sharh AL - Kafiya"**

#### **Study & Notifcations**

This thesis is made up of two main parts. The first one is dealing with the life of the author and the sources of his knowledge and academic education, while the second part is devoted to study the book "AL- Basit" together with its notification and manuscripts.

The first part of this thesis is made up of three chapters, Chapter One is devoted to throw a light on the life of Rukn ad-din al -Istaradiri, his birth, upbringing, sources of his education, his teachers, his students, his academic works, and the date of his death, together with the famous commentaries of "AL-kafiya".

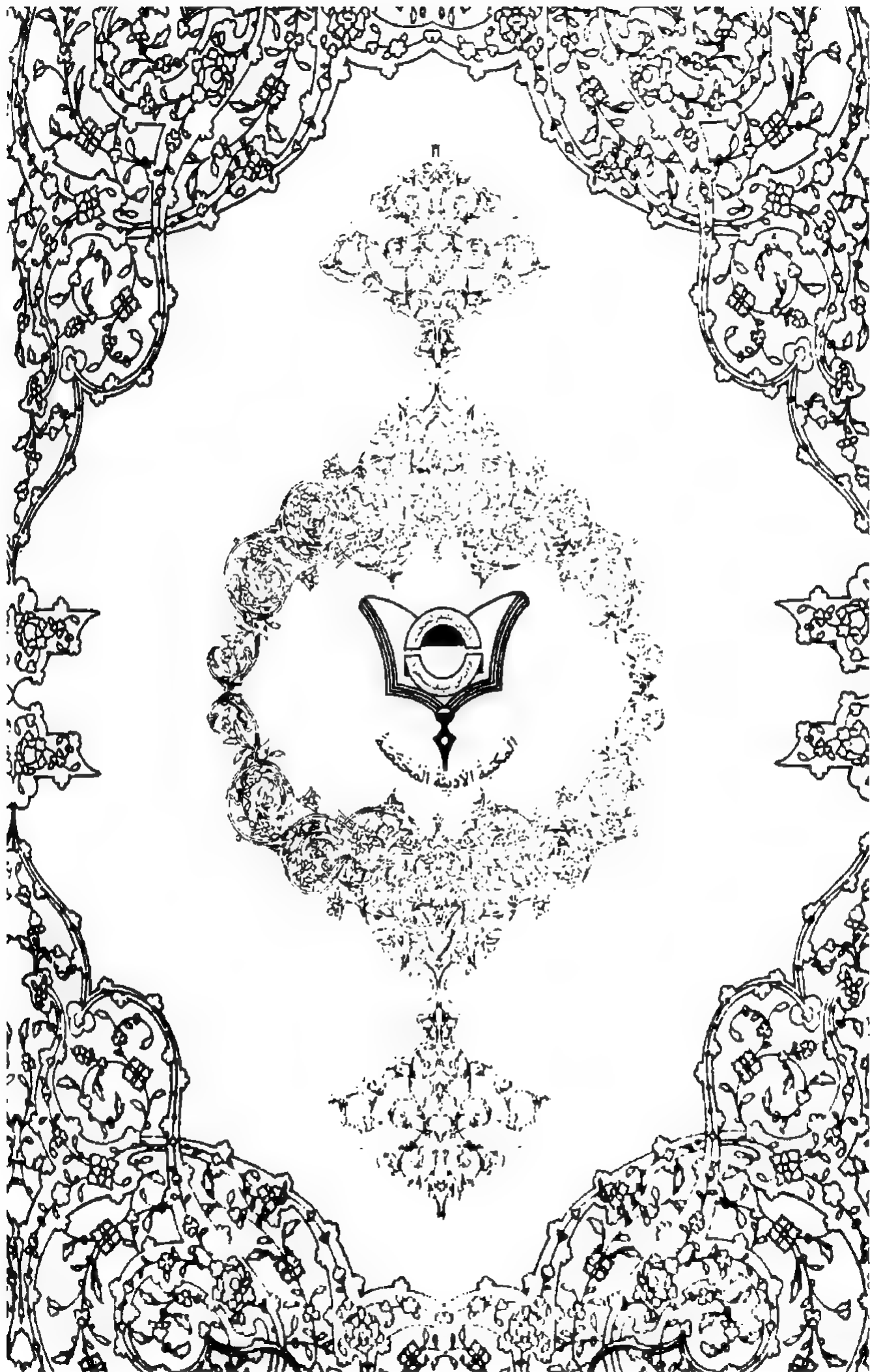
Chapter Two is dealing with the attitudes and opinions of Ibn al-hajib as illustrated in "al-kafiya" as far as the grammatical and syntactical views are concerned.

Chapter Three is devoted to study and analyse "al-Basit" throughout a thorough investigation. Therefore, I have

tried to mention and study the references of "al-Basit", the style and the method of the author as illustrated in the book itself. I have tried to define and clarify al- Istarabadhi's attitudes towards the problems and grammatical questions of differentiation between the grammarians of al-basra and al-kufa. I also mentioned his attitudes towards the Quraanic various readings together with the texts quoted as a proof in his book including the Qur'an, al-hadith (the tradition), poetry, rajaz-poem, and proverbs. This chapter is, also, dealing with the grammatical impact and influence of the book "al-Basit" upon other books which were written after its time. I have ended this chapter with the critical views and attitudes concerning the text itself and the grammatical questions.

Part Two of this thesis is devoted entirely to the method and the academic approach of the book-edition and its notification together with a thorough description of its trustworthy manuscripts which were used in editing this book.

Mr. Hazim Sulaiman al-Hilli  
Arabic Dept.,  
College of Arts,  
University of Baghdad.  
10.10.1983



النَّبِيطُ

فِي شَجَرِ الْكَافِيَةِ

لِرُكْنِ الدِّينِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَرَفٍ شَاهٍ

وَالْأَسَيرَةِ رَبِّ ابْنَيْ ت ٧١٥ هـ

الْجُزْءُ الثَّانِي

مَحْفُوظٌ

الدُّكْتُورُ حَازِمُ سَلِيمَانَ الْحَلِي

الْمَكْتَبَةُ الْأَدَبِيَّةُ الْمُخْتَصَّةُ

حقوق الطبع محفوظة

لِلناشر

المكتبة الأدبية المختصة

شابك (ردمك) ٩٠ - ٠ - ٨٦٢٩ - ٩٦٤

ISBN 964 - 8629 - 90 - 0

الكتاب: البسيط في شرح الكافية / ج ٢

المؤلف: ركن الدين الاسترأبادي

المحقق: الدكتور حازم سليمان الحلبي

الطبعة: الأولى / جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ

الناشر: المكتبة الأدبية المختصة

المطبعة: ستارة - قم

الكتبة: ٢٠٠٠ نسخة

السعر: ١٧٠٠٠ ريال

## التوكيد

قوله: (التوكيد تابع يقرّر أمر المتبوع في النسبة والشمول).

قوله: (تابع) شامِلٌ لجميع التوابع.

وقوله: (يقرّر أمر المتبوع) يُخرجُ عنه البدلَ والمعطوفَ بالحروف.

وقوله: (في<sup>(١)</sup> النسبة) يُخرجُ عنه الصفةَ وعطفَ البيانِ، لأنَّهما وإنَّ كانَ

يقرّران أمر المتبوع، لكن لا يقرّران أمره في النسبة.

ألا ترى أنَّك إذا قلتَ جاءني زيدٌ، عُلِمَ أنَّ المجيءَ مسندٌ إلى زيدٍ، ولكن لم

يُعلَمَ أنَّه، أيُّ زيدٍ من الزيودِ، فإذا قلتَ: الطَّيْفُ أو<sup>(٢)</sup> أبو عبد الله قرّرتَ أمر<sup>(٣)</sup>

المتبوع من حيث يَسْتَتُهُ وأَوْضَحْتَهُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أو في الشمولِ)، ليدخلَ فيه مثلُ قولك: جاءني القومُ كُلُّهم، فإنَّ كُلَّهم

ليس يقرّر أمر المتبوع في النسبة، لأنَّه عُلِمَ أنَّ الفعلَ مسندٌ إلى القومِ، لكن يُقرّر أمر<sup>(٥)</sup>

(١) في ف: ر.

(٢) في ل: ر.

(٣) كلمة (أمر) ساقطة من ت.

(٤) في ع: صحته.

(٥) في ت: أمره.





زيدٌ زيدٌ ممنوعٌ، لأنَّ التَّنْفِخَ تَدُلُّ على الواحدة<sup>(١)</sup> مَعَ زيادةٍ، وَهِيَ: التَّنْفِخُ.

## أقسام التوكيد

قوله: (وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ).

اعلم أنَّ التوكيدَ على ضربين:

### التوكيد اللفظي:

لفظيٌّ، وَهُوَ أَنْ يُكْرَّرَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، وَهُوَ يَدْخُلُ فِي جَمِيعِ الْكَلِمَاتِ الْفُرْدَاتِ<sup>(٢)</sup> وَالْمُرَكَّبَاتِ وَالظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ ضَرْبْتُ<sup>(٣)</sup> زَيْدًا، وَإِنْ إِنْ<sup>(٤)</sup> زَيْدًا قَائِمٌ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي زَيْدٌ، وَمَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ وَفَائِدَةُ هَذَا التَّوْكِيدِ دَفْعُ تَوْهَمِ الْمُتَكَلِّمِ أَنَّ السَّامِعَ لَمْ يَسْمَعْ مَا ذَكَرَهُ، وَ<sup>(٥)</sup> اهْتِمَامُ الْمُتَكَلِّمِ بِالْمَعْنَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهِ كَقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (وَاللَّهِ لَا غُرُوزَ قُرَيْشًا)<sup>(٦)</sup> ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ، لِتَوْهَمِهِ<sup>(٧)</sup> أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ كَلَامَهُ، بَلْ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ شِدَّةَ اهْتِمَامِهِ بِغُرُوزِهِمْ، وَمِنْهُ

(١) في الأصل، وفي ت، ل: الوحدة.

(٢) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) ضربت) الثانية ساقطة من ل.

(٤) (إِنْ) الثانية ساقطة من ل.

(٥) في ف: أو.

(٦) سنن أبي داود ٢: ٢٠٧ باب الإيمان والنذور، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ١.

(٧) زاد في ع: عليه السلام، وفي ت: صلعم.

قَوْلُهُ (عليه السلام) <sup>(١)</sup>: (فَنِكَاحُهَا) <sup>(٢)</sup> بَاطِلٌ <sup>(٣)</sup> ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

### التوكيد المعنوي:

ومعنوي، وَهُوَ أَنْ يُكْرَّرَ <sup>(٤)</sup> المعنى دون اللفظ وَهُوَ بِالْفَاظِ مَحْصُورَةٌ، وَهِيَ: النفس والعين، وَكِلَا، وَكُلُّ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ مَعَ مَا اشْتَقَّ مِنْهَا، وَفَائِدَةُ هَذَا <sup>(٥)</sup> التأكيد / ٧٦ و / إِنْ كَانَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ دَفْعُ تَوَهُمِ السَّامِعِ أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ تَجَوَّزَ فِي كَلَامِهِ، مَثَلًا إِذَا قُلْتَ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا فَقَدْ يَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّ الْإِكْرَامَ وَقَعَ لِشَيْءٍ مِنْ أَسْبَابِ زَيْدٍ لَأَلَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ، أَزَلْتَ ذَلِكَ الظَّنَّ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِهَا فَرَفَعُ تَوَهُمِ السَّامِعِ أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ وَضَعَ الْأَعْمَ فِي كَلَامِهِ مَوْضِعَ الْأَخْصِ.

وَالنَّفْسُ <sup>(٦)</sup> وَالْعَيْنُ يُؤَكَّدُ بِهِمَا مَا يَصِحُّ تَوْكِيدُهُ <sup>(٧)</sup> مِنَ الْمَفْرَدِ وَالْمُتَنِّ وَالْجُمُوعِ، وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، بِاخْتِلَافِ صَيَغِهِمَا أَوْ ضَمِيرِهِمَا، لِيَكُونَ دَلِيلًا عَلَى مَنْ هُوَ تَأْكِيدُهُ قِيَالُ: زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَالزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا، أَوْ أَنْفُسُهُمَا، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ وَهَذَا نَفْسُهَا وَالْهِنْدَانِ نَفْسَاهُمَا أَوْ أَنْفُسُهُمَا، وَهُوَ الْأَكْثَرُ وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ، وَيُجْمَعُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

(١) في ت، ف: صلعم.

(٢) في الأصل، وفي ز: فناكحها.

(٣) سنن ابن ماجه ١: ٦٠٥.

(٤) في ف: يكون.

(٥) في ف: هل.

(٦) في ل: بالنفس.

(٧) في ت، ع: توكيدهم.

أَمَّا فِي الْجَمْعِ فَوَاضِعٌ.

وَأَمَّا فِي التَّنْيَةِ فَلَا لِحَاقِهَا بِالْجَمْعِ، أَوْ لِكُونِهَا أَقْلُ الْجَمْعِ عِنْدَ الْبَعْضِ<sup>(١)</sup> لَكِنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي التَّنْيَةِ لِمُوَافَقَةِ لَفْظِ الْجَمْعِ وَالضَّمِيرِ فِيهَا، وَأَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا بِقَوْلِهِ: (فَالْأَوَّلَانِ يَعْْمَانِ بِاخْتِلَافِ صَيَغِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا)، أَيِ: النَّفْسُ وَالْعَيْنُ يَعْْمَانِ الْمَفْرَدَ وَالْمُتَنَّى وَالْجَمْعَ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ بِاخْتِلَافِ الصَّيْغِ، وَبِاخْتِلَافِ الضَّمِيرِ أَوْ بِاخْتِلَافِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، لَكِنْ لَا اخْتِلَافَ<sup>(٣)</sup> بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، فِي التَّنْيَةِ، لَا بِالضَّمِيرِ وَلَا بِالصَّيْغِ.

كَلَامًا:

قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي لِلْمُتَنَّى).

أَيِ: كِلَا لِلْمُتَنَّى فَلَا يُؤَكِّدُ بِهِ إِلَّا مَا هُوَ مُتَنَّى وَمُخَالَفٌ فِي ضَمِيرِهِ لِيَدُلَّ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ مِنْ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، فَيُقَالُ: جِئْنَا كِلَانَا، وَجِئْتُمَا كِلَاكُمَا وَجَاءَا كِلَاهُمَا.

هَذَا فِي الْمَذْكَرِ، أَمَّا<sup>(٤)</sup> فِي الْمُؤَنَّثِ فَيُزَادُ عَلَيْهِ التَّاءُ<sup>(٥)</sup> فَرَقًا بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فَيُقَالُ: جِئْنَا كِلَتَانَا وَجِئْتُمَا كِلَتَاكُمَا، وَجَاءَتَا كِلَتَاهُمَا.

(١) انظر ١: ١١٩.

(٢) في ت: الجمع.

(٣) في ف: خلاف.

(٤) في ع: وأما.

(٥) في ل: الهاء.

## باقي ألفاظ التأكيد

قوله: (والباقى لِغَيْرِ الْمُثْنَى).

إِعلم أَنَّ الباقي، وَهُوَ: كُلُّ، وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَتَّبَعُ وَأَبْصَعُ يَكُونُ تَأْكِيداً لِغَيْرِ الْمُثْنَى مُفْرَداً كَانَ أَوْ مَجْمُوعاً، مُذَكِّراً كَانَ أَوْ مُؤَنَّثاً، بِاخْتِلَافِ <sup>(١)</sup> الضَّمِيرِ فِي كُلِّ، تَقُولُ: كُلُّهُ لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ، وَكُلُّهَا <sup>(٢)</sup> لِلْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ وَكُلُّهُمْ لِلْجَمْعِ الْمَذْكَرِ، وَكُلُّهُنَّ لِلْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ تَأْكِيداً لِلْمُثْنَى اسْتِغْنَاءً عَنْهُ <sup>(٣)</sup> بِكَلَا <sup>(٤)</sup> وَ <sup>(٥)</sup> بِاخْتِلَافِ الصَّيْغِ فِي الْبَوَاقِي.

تَقُولُ لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ: أَجْمَعُ، أَكْتَعُ، أَتَّبَعُ، أَبْصَعُ <sup>(٦)</sup>.

وَلِلْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ: جَمَعَاءُ، كَتَعَاءُ، بَتَعَاءُ، بَصَعَاءُ.

وَلِلْجَمْعِ <sup>(٧)</sup> الْمَذْكَرِ: أَجْمَعُونَ، أَكْتَعُونَ، أَتَّبَعُونَ، أَبْصَعُونَ.

(١) في ل: بخلاف.

(٢) في ت: كلتا.

(٣) (عنه) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٤) في ف: كل.

(٥) (الواو) ساقطة من ل.

(٦) في ز: أجمع وأكتع وأبصع.

(٧) في ل: الجمع.

وللجمع المؤنث: جُمِعَ، كُتِعَ، بُتِعَ، بُصِعَ<sup>(١)</sup>.

أما اشتقاق هذه الألفاظ فتقول:

إِنْ كِلَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ تَكَلَّلَهُ الشَّيْبُ، إِذَا أَحَاطَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَجْمَعُونَ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْجَمْعِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَكْتَعُونَ، مِنْ تَكْتَعُ الْجِلْدُ إِذَا اجْتَمَعَ وَتَقَبَّضَ عِنْدَ الْفَائِيهِ عَلَى النَّارِ<sup>(٤)</sup>.

وَأَبْصَعُونَ مِنْ بَصَعَ الْعَرَقُ إِذَا اجْتَمَعَ وَتَصَبَّبَ<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَلَا يُؤَكِّدُ بِكُلٍّ وَاجْمَعِ إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسًّا أَوْ حُكْمًا).

إِعْلَمُ أَنَّ كُلًّا وَأَخَوَاتِهِ لَا يَقَعُ تَأْكِيدٌ إِلَّا لِمَا كَانَ لَهُ أَجْزَاءٌ حِسًّا<sup>(٦)</sup>، نَحْوُ: جَاءَنِي

الْقَوْمُ كُلُّهُمْ، أَوْ حُكْمًا، نَحْوُ: اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْزَاءٌ حِسًّا،

فَلَهُ أَجْزَاءٌ حُكْمًا، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَى نِصْفُهُ، أَوْ ثُلُثُهُ، أَوْ رُبُعُهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْزَاءٌ حِسًّا وَلَا حُكْمًا، لَمْ يَقَعِ تَأْكِيدُ آلِهِ، فَلَا يُقَالُ: جَاءَنِي زَيْدٌ

كُلُّهُ، لِعَدَمِ حَصُولِ الْأَجْزَاءِ لَهُ حِسًّا وَلَا حُكْمًا، وَإِنَّمَا اشْتَرِطَ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَجْزَاءٌ

٧٦ ظ / حِسًّا أَوْ حُكْمًا، لَكُونَ كُلٌّ وَأَخَوَاتِهِ لِلْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، وَامْتِنَاعِ تَحْقِيقِ

(١) في ز: جمع وكتع وبتع وبصع.

(٢) في اللسان: - كلل - ١٤: ١١٦: تكلله الشيء: أحاط به.

(٣) اللسان: - جمع - ٩: ٤١١.

(٤) لم أجد هذا المعنى في ما بين يدي من معجمات.

(٥) قال في اللسان ٩: ٢٥٨، بصع العرق من الجسد يبصع بصاعة وتبصع نبع من أصول الشعر قليلاً قليلاً.

(٦) ساقطة من ل.

الإحاطة والشمول لما لا جزء له حساً ولا حكماً.

اعلم أنه لا يجوز تأكيد النكرات تأكيداً معنوياً، فلا يقال:

رأيتُ قوماً كلُّهم ولا أجمعين<sup>(١)</sup>، وقد<sup>(٢)</sup> أجازهُ الكوفيون فيما كان محدوداً  
كقوله<sup>(٣)</sup>:

قد<sup>(٤)</sup> صرَّت البكرة يوماً أجمعاً<sup>(٥)</sup>

ولأنَّ اليوم<sup>(٦)</sup> موقَّتٌ يجوزُ أن يقع الفعلُ في بعضه، أو في كلِّه، فإذا قلتَ: كلُّهُ  
أو أجمع أفذتَ تقريرَ المعنى.

أما المائعون فتمسَّكوا بوجوه:

منها أنَّ التأكيدَ مقررٌ لأمرٍ المتبوعِ في النسبةِ لا في ذاته، [وتقريرُ الشيءِ في  
النسبةِ إنما يكونُ بعدَ تقريرِهِ في ذاته]،<sup>(٧)</sup> والنكرةُ غيرُ مقررَّةٍ<sup>(٨)</sup> في ذاتها<sup>(٩)</sup> فلمْ

(١) في ل: أجمعون.

(٢) ساقطة من: ل.

(٣) في ت، ل: لقوله.

(٤) في ت، ع، ف: وقد.

(٥) هذا الرجز مجهول القائل يستشهد به الكوفيون على جواز تأكيد النكرة المحدودة، وأنكره البصريون حتى قالوا: أنه مصنوع وصرَّت البكرة: صوتت. شرح المفصل لابن يعيش ٤٥: ٣، والجمع ٢٠٤: ٥، والخزانة ١: ١٨١.

(٦) في ف: يوماً.

(٧) المحصور بين المعقنين ساقط من: الأصل، ومن: ز.

(٨) في الأصل، وفي ز: مقررَّة.

(٩) في الأصل، وفي ز، ف: ذاته.

تؤكد.

وَمِنْهَا أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يُوكَّدُ بِهَا مَعَارِفُ فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى النِّكَرَةِ قِيَاساً عَلَى الْوَصْفِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَرَّرٌ لِأَمْرِ الْمَتَّبِعِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا مَعَارِفَ جَرِيئَتِهَا عَلَى الْمَعَارِفِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ الْجَيْشَ أَجْمَعَ، وَرَأَيْتُ الْقَبِيلَةَ جَمْعاً، وَلَمَّا جَرَتْ عَلَى الْمَعَارِفِ كَانَتْ مَعَارِفَ قِيَاساً عَلَى الصِّفَةِ، وَكَوْنُ أَكْثَرِهَا غَيْرُ مَنْصَرَفٍ، نَحْوُ: أَجْمَعُ، وَجُمِعَ، وَلَيْسَ مَنَعُ صَرْفِهَا إِلَّا لِلتَّعْرِيفِ<sup>(١)</sup> وَوَزْنِ الْفِعْلِ فِي أَجْمَعَ وَالتَّعْرِيفِ<sup>(٢)</sup> وَالْعَدْلِ فِي جُمِعَ.

وَمِنْهَا: أَنْ تَأْكِيدَ مَا لَا يُعْرَفُ لَا فَايِدَةً فِيهِ.

وَأَجَابُوا عَنِ الْبَيِّنِ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ، فَلَمْ يَجْزِ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ وَأَيْضاً يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْبَدَلِ.

وَعَنِ الثَّانِي أَنْ الْيَوْمَ، وَإِنْ كَانَ مُؤَقَّتاً، لَكِنَّهُ نِكْرَةٌ شَائِعَةٌ وَتَأْكِيدُ الشَّائِعِ بِالْمَعْرِفَةِ غَيْرُ جَائِزٍ قِيَاساً عَلَى الصِّفَةِ.

فَالْأَسْمَاءُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّأْكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ:

قِسْمٌ لَا يُوكَّدُ بِهِ أَصلاً، وَهِيَ النِّكَرَةُ الشَّائِعَةُ.

وَقِسْمٌ يُوكَّدُ بِهِ بِخِلَافٍ وَهِيَ الْمَعَارِفُ.

(١) في ل: التعريف.

(٢) ساقطة من: ل.

(٣) في ف: يحصل.

وَقِسْمٌ فِيهِ خِلَافٌ، وَهِيَ التَّكْرَةُ الْمُحْدُوْدَةُ.

## تأكيدُ الضميرِ المتّصلِ المرفوعِ

قوله: (وَإِذَا أُكِّدَ الْمُضْمَرُّ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ [بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ] أُكِّدَ بِمَنْفَصِلٍ،  
مِثْلُ: ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ<sup>(١)</sup>).

اعلم أنَّ المظهرَ يُوكَّدُ بِمِثْلِهِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَلَا يُوكَّدُ بِالْمُضْمَرِ [لِوَجُودِ  
الْحَقَاءِ فِي الْمُضْمَرِ، وَكَوْنِ التَّأْكِيدِ لِأَجْلِ التَّعْيِينِ وَالتَّقْرِيرِ، وَالْمُضْمَرُ يُوكَّدُ بِالْمُظْهِرِ]<sup>(٢)</sup>  
نَحْوُ: زَيْدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ وَبِمِثْلِهِ<sup>(٣)</sup>، سَوَاءٌ كَانَا<sup>(٤)</sup> مُنْفَصِلَيْنِ، نَحْوُ: مَا ضَرَبَنِي إِلَّا أَنْتَ  
أَنْتَ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَنْفَصِلًا، نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ هُوَ.  
وَالْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ إِذَا أُكِّدَ بِالْمُظْهِرِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا،  
أَوْ مَجْرُورًا.

فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا وَالتَّأْكِيدُ<sup>(٥)</sup> إِمَّا بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنِ<sup>(٦)</sup>، وَإِمَّا بِغَيْرِهِمَا<sup>(٧)</sup>.

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) ما بين المعقتنين ساقط من: ل.

(٣) في ل: لمثله.

(٤) في ف، ل: كان.

(٥) في ل: بالتأكيد.

(٦) (والعين) ليس في ف.

(٧) في ل: بغيرها.



فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ لَمْ يُوكِّدْ بِهِمَا إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِالْمُضْمَرِ، نَحْوُ: زَيْدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ،  
وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ، يَلِيَانِ الْعَوَامِلَ، فَلَوْ جَعَلْتُهُمَا تَأْكِيداً لِلْمُضْمَرِ الْمُسْتَكِنِّ مِنْ  
غَيْرِ تَأْكِيدٍ بِالْمَنْفَصِلِ لَاتَّبَسَّ التَّأْكِيدُ بِالْفَاعِلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ، فَأُتِيَ بِالْمَنْفَصِلِ أَوَّلًا  
لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ.

وَأَجْرِي مَا لَا يَلْتَبِسُ بِالْفَاعِلِ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ بَارِزًا، نَحْوُ: ضَرَبْتُ  
أَنْتَ نَفْسَكَ، يَجْرَى مَا يَلْتَبِسُ فِي تَأْكِيدِهِ أَوَّلًا بِالْمَنْفَصِلِ، ثُمَّ تَأْكِيدُهُ بِهِمَا.  
وَإِنْ كَانَ التَّأْكِيدُ بِغَيْرِهِمَا لَمْ يُحْتَاجْ إِلَى تَأْكِيدِهِ بِمَنْفَصِلٍ أَوَّلًا، نَحْوُ: أَجْمَعُونَ، لِأَنَّهُ لَا  
يَلِي الْعَوَامِلَ، لَا يُقَالُ: جَاءَ فِي أَجْمَعُونَ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْتَبِسْ بِالْفَاعِلِ.  
وَأَمَّا كُلُّهُمْ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَلِي الْعَامِلَ قَلِيلًا، نَحْوُ: جَاءَ فِي كُلُّهُمْ، وَرَأَيْتُ كُلُّهُمْ،  
أَجْرِي يَجْرَى <sup>(١)</sup> أَجْمَعُونَ فِي عَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ بِتَأْكِيدِ مُنْفَصِلٍ أَوَّلًا لِكَوْنِ الْأَصْلِ فِيهِ /  
٧٧ و / أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا تَأْكِيداً لِمُسَاوَاتِهِ لِه (أَجْمَعُونَ) فِي الْاِسْتِمَالِ وَالْإِحَاطَةِ.

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَجْرُورًا أَوْ مَنْصُوبًا لَمْ يُحْتَاجْ إِلَى تَأْكِيدِهِ بِمَنْفَصِلٍ، تَقُولُ:  
ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ، وَعَيْنَكَ، وَمَرَزْتُ بِكَ نَفْسِكَ، لِعَدَمِ الْاِتِّبَاسِ هَاهُنَا.

وَهَذَا قَيْدٌ: الْمُضْمَرُ بِالْمَرْفُوعِ، وَإِنَّمَا قَيْدُ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ بِالْمُتَّصِلِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ  
مُنْفَصِلًا لَجَازَ تَأْكِيدُهُ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنِ، لِعَدَمِ الْاِتِّبَاسِ.

(١) في ل: مجراء.

وإنما<sup>(١)</sup> قَالَ: بالنفس، والعين، لأنَّ التأكيد لو كَانَ يَغْيِرُهُمَا، لَجَازَ يَغْيِرِ التأكيد  
بِالْمُنْفَصِلِ، لِمَا ذَكَرْنَا.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ عَلَى كُلِّ<sup>(٢)</sup>، وَأَجْمَعِينَ، لِكُونِهَا  
دَالِّينَ عَلَى حَقِيقَةِ الشَّيْءِ ذَاتِهِ، وَعَدَمِ دَلَالَةِ كُلِّ، وَأَجْمَعِينَ عَلَيْهِمَا، بَلْ عَلَى الْإِحَاطَةِ،  
وَالشَّمُولِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ الْمَتَّبِعِ أَقْدَمُ<sup>(٣)</sup> {عَلَى مَا يَدُلُّ<sup>(٤)</sup> عَلَى وَصْفِهِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ يَجِبُ  
أَيْضًا تَقْدِيمُ كُلِّهِمْ عَلَى أَجْمَعِينَ<sup>(٦)</sup> [ظَهْوَرِ مَعْنَى الْإِحَاطَةِ فِي أَجْمَعِينَ]<sup>(٧)</sup> أَكْثَرَ مِنْهَا فِي  
كُلِّهِمْ،<sup>(٨)</sup> {فَيَكُونُ أَقْرَبُ إِلَى الْوَصْفِيَّةِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ كُلُّهُمْ أَقْرَبَ مِنْ ذَاتِ الْمَتَّبِعِ  
مِنْ أَجْمَعِينَ، فَلِذَلِكَ قُدِّمَ كُلُّهُمْ عَلَى أَجْمَعِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ<sup>(٩)</sup> الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ  
أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

فَقَوْلُهُ كُلُّهُمْ أَفَادَ أَنَّ السُّجُودَ شَامِلٌ لِمَجْمُوعِ أَفْرَادِ الْمَلَائِكَةِ، وَقَوْلُهُ: أَجْمَعُونَ

(١) فِي ف: هَاهُنَا.

(٢) فِي ع، ف: كُلُّهُمْ.

(٣) كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: مُتَقَدِّمٌ.

(٤) (عَلَى مَا يَدُلُّ) لَيْسَ فِي ف.

(٥) فِي ت، ع: صِفَتُهُ، وَفِي ف: صِفَاتُهُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ل: أَجْمَعُونَ.

(٧) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ف: أَجْمَعُونَ، وَمَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ت.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٩) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ع، ف، ل: سَجَدَ.

(١٠) (١٠). سُورَةُ الْحَجَرِ: ٣٠ - ٣١، وَسُورَةُ ص: ٧٣ - ٧٤.

أَفَادَ أَنَّهُمْ سَجَدُوا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

## أَكْتَعُ وَأُخَوَاهُ

قَوْلُهُ: (وَأَكْتَعُ وَأُخَوَاهُ<sup>(١)</sup> أَتْبَاعُ لِأَجْمَعِ).

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ الْمُؤَكَّدَةَ هَا تَرْتِيبُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَ<sup>(٢)</sup> الْإِخْلَالُ بِهِ لِحَنٍّ، وَذَلِكَ التَّرْتِيبُ أَنْ يُذَكَّرَ أَوَّلًا كُلُّ، ثُمَّ أَجْمَعُونَ، ثُمَّ أَكْتَعُونَ، ثُمَّ أَبْتَعُونَ، ثُمَّ أَبْصَعُونَ، ثُمَّ هُمْ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّ الثَّانِي تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ.

وَالثَّالِثُ لِلثَّانِي.

وَالرَّابِعُ لِلثَّالِثِ، وَ<sup>(٣)</sup> هَكَذَا إِلَى آخِرِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْجَمِيعَ تَأْكِيدٌ<sup>(٥)</sup> لِلْمُؤَكَّدِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهَا كَالصِّفَاتِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي أَنَّهَا

صِفَاتٌ لِلأَوَّلِ<sup>(٦)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَقَدَّمُ).

(١) فِي ع: أَخَوَاتِهِ.

(٢) (الْوَارِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٣) (الْوَارِ) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ز، ع، ف.

(٤) فِي ل: غَيْرِ النِّهَايَةِ.

(٥) فِي ت: تَوَاكِيدُ.

(٦) فِي ع: الْأَوَّلِ.

أي: لَا يَتَقَدَّمُ أَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ<sup>(١)</sup> عَلَى أَجْمَعَ خِلَافًا لِابْنِ كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ جَوَّزَ  
الْإِبْتِدَاءَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَذِكْرُ مَا دُوِّنَهُ ضَعِيفٌ).

أَيْ: وَذِكْرُ أَكْتَعٍ وَأَخَوِيهِ دُونَ ذِكْرِ أَجْمَعَ ضَعِيفٌ لِغَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى  
الْجَمْعِيَّةِ، دَلَالَةً ظَاهِرَةً.

وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ حَذْفَ أَجْمَعِينَ مَعَ تَرْتِيبِ مَا بَعْدَهَا.

وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ جَاءَ نِي الْقَوْمِ أَكْتَعُونَ، وَلَا بُرْهَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، لَكِنَّ مَا  
ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا وَشُهْرَةً.

(١) في ل: اخواته.

(٢) تقدمت ترجمته ١: ١٥٦.

(٣) الفصل: ١١٤، وشرح الفصل لابن يعيش ٣: ١٦.

## الْبَدَلُ

### تعريفه:

قوله: (الْبَدَلُ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتَّبِعِ دُونَهُ) <sup>(١)</sup>.

قوله: (تَابِعٌ) شَامِلٌ لِجَمِيعِ التَّوَابِعِ.

قوله: (مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتَّبِعِ) يُخْرِجُ جَمِيعَ التَّوَابِعِ إِلَّا الْمَطُوفَ بِالْحُرُوفِ لِكَوْنِهِ مَقْصُوداً بِالنِّسْبَةِ أَيْضاً، وَقَوْلُهُ: (دُونَهُ) يُخْرِجُ الْمَطُوفَ بِالْحُرُوفِ أَيْضاً، لِكَوْنِهِ مَتَّبِعُهُ مَقْصُوداً بِالنِّسْبَةِ أَيْضاً، بِخِلَافِ مَتَّبِعِ الْبَدَلِ، فَإِنَّهُ تَوَاطُّعٌ لَمَّا بَعْدَهُ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ نِصْفَهُ فَالْمُشْتَرَى هُوَ [النصف لا] <sup>(٢)</sup>

الْعَبْدُ؟

وَلَقَائِلُ أَنْ يُورِدَ النِّقْضَ عَلَيْهِ بِمِثْلِ قَوْلِنَا: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، فَإِنْ زَيْدًا <sup>(٣)</sup> بَدَلٌ مِنْ أَحَدٍ <sup>(٤)</sup> مَعَ عَدَمِ كَوْنِهِ مَقْصُوداً بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتَّبِعِ. وَإِنْ قَالَ: الْمُرَادُ مِنَ النِّسْبَةِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ وَجُودِيَّةً، أَوْ عَدَمِيَّةً <sup>(٥)</sup>، كَمَا هُوَ

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ف: نصف.

(٣) في ف: زيد.

(٤) (من أحد) ليس في ف.

(٥) (أو عدمية) ليس في الأصل، ولا في ز.

المُصْطَلَحُ عِنْدَ النَّحَاةِ، كَانَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ لَا تُسَلِّمْ أَنَّ الْمَتَّبِعَ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ مَقْصُودٌ، وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ، لِأَنَّ مَدْلُولَهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَوْ لَا يَكُونُ.

والأول: بدل [الكل من الكل]<sup>(١)</sup>، نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ<sup>(٢)</sup> أَخُوكَ.

والثاني: إمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَوْ لَا يَكُونُ.

والأول بدل [البعض]<sup>(٣)</sup> من الكل، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ.

والثاني: إمَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اشْتِمَالٌ، وَمُلَابَسَةٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ.

والأول: بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ، وَالْمَرَادُ مِنَ الْاِشْتِمَالِ، مُلَابَسَةٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ،

سَوَاءٌ أَكَانَ<sup>(٥)</sup> أَحَدُهُمَا دَاخِلًا فِي الْآخَرِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ / ٧٧ ظ / وَسَوَاءٌ أَكَانَ<sup>(٦)</sup> الثَّانِي

مَتَعَلِّقًا بِالأَوَّلِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، نَحْوُ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ وَالِدَارُ حُسْنُهَا.

والثاني: بَدَلُ الْغَلَطِ، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حِمَارًا، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: بِحِمَارٍ فَسَبَقَكَ

لِسَائِكَ إِلَى أَنْ قُلْتَ: بِرَجُلٍ، ثُمَّ اسْتَدْرَكْتَهُ، وَقُلْتَ حِمَارًا، وَالْمَرَادُ مِنَ الْغَلَطِ فِي قَوْلِنَا:

بَدَلُ الْغَلَطِ هُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، لِأَنَّ الْبَدَلَ لَيْسَ بِغَلَطٍ، بَلِ الْغَلَطُ هُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فَيَكُونُ

مَعْنَاهُ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الْغَلَطِ.

(١) (من الكل) ليس في ف.

(٢) كلمة (زيد) ساقطة من ع.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٤) في ف: بعض.

(٥) في ت، ف، ل: كان.

(٦) في ت، ف، ل: كان.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ [غَيْرُ مُنْخَصِرَةٍ، فِيهَا ذَكَرُوهُ مِنْ الْأَقْسَامِ بِحَسَبِ الْقِسْمَةِ] <sup>(١)</sup> الْعَقْلِيَّةِ، لِأَنَّهَا تُخْرِجُ الْأَقْسَامَ خَمْسَةً، لِأَنَّهُ <sup>(٢)</sup> إِمَّا أَنْ يُبَدَلَ الْكُلُّ مِنَ الْكُلِّ، أَوْ الْبَعْضُ مِنَ الْكُلِّ أَوْ الْكُلُّ مِنَ الْبَعْضِ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ، فَتَصِيرُ مَعَ الْقَسْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ خَمْسَةً، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ، مَتَمَسِّكًا بِجَوَازِ <sup>(٣)</sup> قَوْلِكَ: نَظَرْتُ إِلَى الْقَمَرِ فَلَيْكِهِ، وَيَقُولُ الشَّاعِرُ:

نَظَرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا

بِسَجِّسْتَانِ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ <sup>(٤)</sup>

فَقَوْلُكَ: فَلَيْكِهِ بَدَلٌ مِنَ الْقَمَرِ، وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْبَعْضِ، وَكَذَلِكَ طَلْحَةُ بَدَلٌ مِنْ: أَعْظَمًا، وَهُوَ كُلُّ الْأَعْظَمِ.

وَلِقَائِلِي أَنْ يَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ:

أَمَّا أَوَّلًا: فَبِأَن يُنْتَعَجَ جَوَازُهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

{وَأَمَّا <sup>(٥)</sup> ثَانِيًا: فَبِأَن يُنْتَعَجَ كَوْنُ الْفَلَكِ كُلِّ الْقَمَرِ، [فَبِأَن الْقَمَرَ] <sup>(٦)</sup> لَيْسَ جُزْءًا مِنْهُ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعَقَّنَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) فِي ف: لِأَنَّهَا.

(٣) فِي ت، ل: لَجَوَازِ.

(٤) الْبَيْتُ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ، وَيُرْوَى (رَحِمَ) مَكَانَ (نَظَرَ) وَطَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ: أَحَدُ أَجْوَادِ الْعَرَبِ وَهُوَ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفِ الْخَزَاعِيِّ، سَمِيَ بِهَذَا الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ قَدْ فَاقَ عِدَّةً مِنَ الْأَجْوَادِ اسْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (طَلْحَةُ). الدِّيَوَانُ: ٢٠، وَالْمُقْتَضَبُ ٢: ١٨٦، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ١: ٤٧، وَالْمَعْمُوعُ ٥: ٢١٦.

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعَقَّنَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ف، ل.

بل مركوزاً<sup>(١)</sup>، فيه كالتقص في الخاتم.

وأما ثانياً، {<sup>(٢)</sup> فَيَأْنُ تَقُولَ: إِنَّهُ بَدَلُ الِاسْتِهَالِ لَكُونَ أَقْلَكَ مُشْتَبِلاً عَلَى الْقَمَرِ.

وظاهراً أَنَّهُ كَذَلِكَ، أَوْ تَقُولَ: إِنَّهُ بَدَلُ النَّظَرِ.

وعن الثاني: بِأَنَّ الرِّوَايَةَ بِجَرِّ<sup>(٣)</sup> طَلْعَةٍ<sup>(٤)</sup> عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقْيَاءِ الْمُضَافِ

إِلَيْهِ عَلَى حَالِهِ، أَيْ أَكْثَرُ طَلْعَةِ الطَّلَعَاتِ {وَلَوْ سَلِمَ [أَنْ]<sup>(٥)</sup> الرِّوَايَةُ بِنَصْبِ

طَلْعَةٍ<sup>(٦)</sup>، لَكَانَ عَلَى تَفْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ، [وإعطاء المضاف إليه اعراب المضاف،

وكيف ما كان الرِّوَايَةُ كَانَ عَلَى تَفْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ]<sup>(٧)</sup>، فَإِذَا يَكُونُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنْ

الْكُلِّ.

وقال بعضهم: البَدَلُ ثَلَاثَةٌ، لِأَنَّهُ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ بَدَلِ

الِاسْتِهَالِ وَجِبْتُهُ لَمْ يَجْزْ أَنْ يُجْتَمَعَ فِيمَا لَا سَحَالَةَ كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ قِسْماً لَشَيْءٍ

وَقِسْماً لَهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ إِنَّهُ<sup>(٨)</sup> لَمَّا كَانَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ مُخَصَّصاً

(١) في ف: مركوز.

(٢) ما بين المعقتنين ساقط من ت.

(٣) في ل: نحو، والكلمة ساقطة من ت.

(٤) في ع: الصلحة.

(٥) زيادة يقتضيا السياق.

(٦) ما بين المعقتنين ساقط من ف.

(٧) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٨) في ل: مجاب.



بخواصٍّ، لَمْ تَكُنْ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ أَفْرَدُوهُ بِالذِّكْرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذِكْرِهِ كَثِيرُ احتِياجٍ،  
كَمَا أَفْرَدُوا الْجُمْلَةَ الظَّرْفِيَّةَ بِالذِّكْرِ مَعَ كَوْنِهَا فَعْلِيَّةً بِالْحَقِيقَةِ، وَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ  
الشرطية.

وَأَعْلَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يُجَوِّزْ<sup>(١)</sup> إِدْخَالَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى الْكُلِّ وَالبَعْضِ مَعَ  
تَجْوِيزِ<sup>(٢)</sup> الْمُصَنِّفِ إِيَّاهُ<sup>(٣)</sup>، وَتَمَسَّكَ بِأَنَّهَا مَعْرِفَتَانِ، لِكَوْنِهَا فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ.  
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَازُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا، وَبِبَعْضٍ قَائِمًا، وَلِأَنَّ  
سَبْيُوهُ نَصَّ عَلَى أَنَّهَا مَعْرِفَتَانِ<sup>(٤)</sup>، وَذَكَرَ فِي بَيَانِهِ أَنَّهُ لَا يُتَكَلَّمُ بِهَا إِلَّا إِذَا جَرَى ذِكْرُ  
قَوْمٍ فَاسْتُغْنِيَ بِمَا جَرَى مِنَ الذِّكْرِ عَنْ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ الْمَذْكُورِ.  
وَجَوَابُهُ: أَنَّ نَقُولَ إِنَّمَا جَازَ الْحَالُ مِنْهَا، إِذَا كَانَا فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ لِكَوْنِهَا  
حَيْثُذِ مَعْرِفَتَيْنِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ فِي جَمِيعِ الصُّورِ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يَكُونَا فِي  
تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ سَبْيُوهُ أَنَّهَا مَعْرِفَتَانِ لِكَوْنِهَا فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ<sup>(٥)</sup>،  
وَلَيْسَا كَذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَظَاهِرٌ أَنَّهَا لَيْسَا فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ هَاهُنَا، فَحَسُنَ  
إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَيْهِمَا.

(١) فِي ل: يَجُوزُوا.

(٢) فِي ل: تَجُوز.

(٣) اظْهَرِ ١: ١١٩.

(٤) قَالَ فِي الْكِتَابِ ١: ٢٧٣: هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ خَبَرُهُ لِأَنَّهُ مَعْرُفَةٌ، وَهِيَ مَعْرُفَةٌ لَا تُوصَفُ وَلَا تُكُونُ وَصْفًا.

وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا وَمَرَرْتُ بِبَعْضٍ قَائِمًا وَبِبَعْضٍ جَالِسًا.

(٥) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ نَفْسُهُ.

قوله: (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين) <sup>(١)</sup>.

إعلم أن البدل والمبدل منه <sup>(٢)</sup> قد يكونان معرفتين، وقد يكونان نكرتين، وقد يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة، وقد يكون بالعكس، والبدل أيضاً على ما ذكرنا أربعة، فيصير المجموع ستة عشر، لأنَّ حاصل <sup>(٣)</sup> ضرب الأربعة في الأربعة ستة عشر.

أمَّا إذا كانا معرفتين في الإبدال الأربعة، فنحو: زيد أخوك، ورأسه، وزيد علمه، وزيد الحمار، ومنه قوله تعالى: ﴿الصَّراطُ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(٤)</sup>.

وأمَّا إذا كانا <sup>(٥)</sup> / ٧٨ و / نكرتين فيها، فنحو <sup>(٦)</sup> قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخِيسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ <sup>(٧)</sup>، ورجلٌ يدُّ له، ورجلٌ علمٌ له، ورجلٌ حمارٌ له <sup>(٨)</sup>.  
وأمَّا إذا كان المبدل منه نكرة، والبدل معرفة فيها فكقوله <sup>(٩)</sup> تعالى:

(١) في ع: مختلفتين.

(٢) (منه) ساقطة من: ل.

(٣) في ع: الحاصل.

(٤) سورة الفاتحة: ٦ - ٧.

(٥) في ع: كان.

(٦) في الأصل، وفي ز: نحو.

(٧) سورة يوسف: ٢٠.

(٨) (حمار له) ساقطة من: ع.

(٩) في الأصل: كقوله.

﴿صِرَاطٍ<sup>(١)</sup> مُسْتَقِيمٍ<sup>(٢)</sup> صِرَاطِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>﴾<sup>(٤)</sup>، وَرَجُلٌ رَأْسُهُ وَرَجُلٌ عِلْمُهُ، وَرَجُلٌ  
الْحِمَارُ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ مَعْرِفَةٌ وَالْبَدَلُ نَكْرَةً، فَنَحْوُ: زَيْدٌ غُلَامٌ لَكَ، وَزَيْدٌ يَدٌ لَهُ  
وَزَيْدٌ عِلْمٌ لَهُ، وَزَيْدٌ حِمَارٌ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا كَانَ نَكْرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالْتَفَتْ).

أَي: إِذَا أُبْدِلَ النِّكَرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَجَبَ أَنْ تُوصَفَ النِّكَرَةُ، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ  
الْبَدَلِ هُوَ التَّأْكِيدُ وَالتَّبْيِينُ، وَلَيْسَ فِي النِّكَرَةِ الْغَيْرِ<sup>(٦)</sup> الْمَخْصُوصَةِ تَخْصِيصٌ، وَتَبْيِينٌ،  
لِأَنَّ<sup>(٧)</sup> الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ دُونَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَكُرِهَ أَنْ يَكُونَ مَنْحَطًّا عَنْهُ مِنْ  
كُلِّ الْوَجْهِ<sup>(٨)</sup> فَأَتَى بِصِفَةٍ لِتِلْكَ النِّكَرَةِ لَتَكُونَ كَالْجَائِرِ لِلنَّقْصِ<sup>(٩)</sup> [الَّذِي فِيهِ،<sup>(١٠)</sup>  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِالنَّاصِبِ نَاصِبِيَّةٍ كَإِذْنِهَا خَاطِنَةٌ<sup>(١١)</sup>﴾<sup>(١٢)</sup>.

(١) فِي ت: الصِّرَاطُ.

(٢) فِي ت: الْمُسْتَقِيمُ.

(٣) زَادَ فِي ل: الَّذِي.

(٤) سُورَةُ الشُّورَى: ٥٢ - ٥٣. وَالنَّصُّ فِي الْمَصْحَفِ:

﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.

(٥) فِي ت، ل: حِمَارٌ.

(٦) انْظُرْ ١: ٨٣ وَ ١٤٧.

(٧) فِي ف: وَلَانِ.

(٨) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسَخِ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

(٩) الْعِبَارَةُ مَأْخُوضَةٌ مِنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ: ٦٢.

(١٠) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(١١) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ت، ف، ل.

(١٢) سُورَةُ الْعَلَقِ: ١٥ - ١٦. مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَنْبَأُ لَمْ يَنْتَهَ لِنَفْسِنَا بِالنَّاصِبِ نَاصِبِيَّةٍ كَإِذْنِهَا خَاطِنَةٌ﴾.

وَأَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ بَدَلِ نَكْرَةٍ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ قَلِيلٌ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، لَكِنَّهُ جَاءَ،

نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَرَابِيْبُ سُودٍ﴾<sup>(١)</sup>، وَنَحْوَ قَوْلِهِ:

وَلَكِنِّي بَلَيْتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ لَمْ لَمْ<sup>(٢)</sup> وَمَنْكَرَةٌ جِسْمٌ<sup>(٣)</sup>

قَوْلُهُ: (وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ).

أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ قِسْمَةٌ أُخْرَى بِخِلَافِ الْقِسْمَةِ الْأُولَى بِحَسَبِ الظُّهُورِ، وَالْإِضْمَارِ،

وَلَيْسَ هَذِهِ بِدَاخِلَةٍ فِي الْأُولَى، وَلَا الْأُولَى بِدَاخِلَةٍ فِي هَذِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ

يَكُونَا<sup>(٤)</sup> نَكْرَتَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَهُمَا مُضْمَرَانِ<sup>(٥)</sup>.

وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ تَتَدَاخَلُ بَعْضُ أَقْسَامِ الْقِسْمَةِ الْأُولَى فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ،

وَبَعْضُ هَذِهِ الْقِسْمَةِ فِي الْقِسْمَةِ الْأُولَى، فَإِنَّ الْمَعْرِفَتَيْنِ قَدْ يَكُونَانِ [ظَاهِرَيْنِ، وَقَدْ

يَكُونَانِ مُضْمَرَيْنِ، وَقَدْ يَكُونَانِ]<sup>(٦)</sup> مُخْتَلِفَيْنِ، وَأَنَّ<sup>(٧)</sup> الظَّاهِرَيْنِ قَدْ يَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ،

وَقَدْ يَكُونَانِ نَكْرَتَيْنِ، وَقَدْ يَكُونَانِ مُخْتَلِفَيْنِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ بَيْنَ الظَّاهِرَيْنِ وَبَيْنَ الْمَعْرِفَتَيْنِ عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ

وَجْهِ. وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ:

(١) سورة فاطر: ٢٧. مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَابِيْبُ سُودٌ﴾.

(٢) الْكَلِمَةُ مَطْمُوسَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَفِي ت: قَلَمٌ، وَفِي ل: سَمٌ، وَمَا أُثْبِتَاهُ عَنْ: ز، ف.

(٣) الْبَيْتُ لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ.

(٤) فِي ل: يَكُونَانِ.

(٥) فِي ز: مُضْمَرَيْنِ.

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْرِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٧) فِي ف: وَإِنْ كَانَ.

البَدَلُ بِحَسَبِ هَذِهِ الْقِسْمَةِ أَرْبَعَةٌ، وَالْإِبْدَالُ أَرْبَعَةٌ، فَإِذَا ضُرِبَ أَحَدُهُمَا فِي  
الْآخِرِ صَارَ حَاصِلُ الضَّرْبِ سِتَّةَ عَشَرَ.  
أَمَّا بَدَلُ الظَّاهِرِ مِنَ الظَّاهِرِ فِيهَا، فَنَحْوُ <sup>(١)</sup>؛ زَيْدٌ أَخَوْتُكَ وَرَأْسُهُ وَعِلَّةُ  
وَحْمَارِهِ <sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا بَدَلُ الْمُضْمَرِّ مِنَ الْمُضْمَرِّ فِيهَا <sup>(٣)</sup>، فَنَحْوُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ، وَيَدُ زَيْدٍ قَطَعْتُه  
إِيَّاهَا، وَجَهْلُ الزَّيْدِيِّنِ كَرَهْتُهُمَا إِيَّاهُ، وَحَمَارُ الزَّيْدِيِّنِ كَرَهْتُهُمَا إِيَّاهُ.  
وَلَوْ قِيلَ إِيَّاهُ تَأْكِيدٌ لِلْمُضْمَرِ الْأَوَّلِ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، لَمْ يَكُنْ بَعِيداً.  
وَأَمَّا بَدَلُ الْمُضْمَرِّ مِنَ الْمُظْهِرِ فِيهَا <sup>(٤)</sup>، فَنَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ، وَقَطَعْتُ يَدَ  
زَيْدٍ إِيَّاهَا.

وَكَرِهْتُ جَهْلَ زَيْدٍ إِيَّاهُ.  
وَكَرِهْتُ حَمَارَ زَيْدٍ إِيَّاهُ.  
وَأَمَّا بَدَلُ الْمُظْهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِّ <sup>(٥)</sup> فَعَكْسُ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَمْثَلُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ  
الْفَرَزْدَقِ:

عَلَى جُودِهِ لَضَنٌّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ <sup>(٦)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ: نَحْوُ، وَالْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٢) فِي ت، ف: الْحَمَارُ.

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ت، ف.

(٤) (فِيهَا) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ع.

(٦) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ، وَيُرْوَى: بِالْمَاءِ حَاتِمٌ، وَلِغِيهِ أَقْوَاءُ، وَصَدْرُهُ:

قَوْلُهُ: (وَلَا يُبَدَّلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بِبَدَلٍ كُلِّ [مِنْ كُلِّ] <sup>(١)</sup> إِلَّا مِنَ الْغَائِبِ، نَحْوُ <sup>(٢)</sup>:  
ضَرَبْتُهُ زَيْدًا. <sup>(٣)</sup>).

اعلم أَنَّ الْمُضْمَرَ الَّذِي يُبَدَّلُ عَنْهُ الْمُظْهَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا أَوْ مُخَاطَبًا أَوْ غَائِبًا، وَالبَدَلُ أَيْضًا، إِمَّا بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، أَوْ غَيْرُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْبَدَلُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ لَمْ يَجْزِ الْإِبْدَالُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، فَلَا يُقَالُ: لِي الْمَسْكِينِ كَانَ الْأَمْرُ، وَلَا عَلَيْكَ الْكَرِيمِ الْعَوْلُ لِثَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ أَقْلٌ دَلَالَةً مِنْ غَيْرِ الْمَقْصُودِ، وَلِأَنَّ هَذَا الْبَدَلَ يَأْتِي مُوضَّحًا لِلْمُبَدَّلِ مِنْهُ، وَالتَّكَلُّمُ وَالْمُخَاطَبَةُ فِي غَايَةِ الْإِيضَاحِ <sup>(٤)</sup>، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَبْدَلَ مِنْهَا لَزِمَ تَبْيِينُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ دُونَهُ فِي الْإِخْتِصَاصِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ:

→ عَلَى خَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

وَفِي الدِّيْوَانِ:

عَلَى سَاعَةٍ لَوْ كَانَ فِي الْقَوْمِ حَاتِمٌ

عَلَى جُودِهِ ضُنْتُ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

وَقَبْلِهِ:

فَأَنْزَلْتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ الَّذِي بِهِ

عَلَى الْقَوْمِ أَخَشَى لَاحِقَاتِ الْمُلَانِمِ

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ (حَاتِمٌ) بِالْكَسْرِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مَحَلًّا بِالْإِضَافَةِ فِي: (جُودِهِ).

يَنْظُرُ: دِيْوَانُ الْفَرَزْدَقِ ٢: ٨١٢، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٢٤٥، ٤٤٢.

(١) فِي ت، ز، ف: الْكُلُّ مِنَ الْكُلِّ، وَمَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ لَيْسَ فِي مَجْمُوعِ مَهَبَّاتِ الْمَتُونِ: ٤٠٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ع، ف: مِثْلُ.

(٣) فِي ع: إِلَى آخِرِهِ.

(٤) فِي ل: الْوَضُوحُ.

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ<sup>(١)</sup> مِنِّي

بَازِلٌ عَامِينَ حَدِيثُ سِنٍّ<sup>(٢)</sup>

برفعِ بازِلٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، وَنَصِيهِ عَلَى الْحَالِ وَجَرُّهُ عَلَى الْبَذَلِ مِنَ الْيَاءِ

فِي مِنِّي.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَذَلُ بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ فَجَازَ إِدَالُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ،  
وَالْمُخَاطَبِ لِعَدَمِ كَوْنِ مَدْلُولِ<sup>(٣)</sup> الثَّانِي عَيْنَ الْمَدْلُولِ<sup>(٤)</sup> الْأَوَّلِ.

فَإِذَا يَجْمَعُ أَنْ يُقَالَ: لَزِمَ تَبْيِينُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ دُونَهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ / ٧٨ ظ /  
وَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُقَالَ: اشْتَرَيْتَكَ نِصْفَكَ، وَاشْتَرَيْتَنِي نِصْفِي، وَأَعْجَبْتَنِي عِلْمَكَ،  
وَأَعْجَبْتَكَ عِلْمِي، وَضَرَبْتَكَ الْحِمَارَ وَضَرَبْتَنِي الْحِمَارَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
وَمَا أَلْفَيْتَنِي جِلْمِي مُضَاعَا<sup>(٥)</sup>

(١) فِي ل: الْإِرَاب.

(٢) يَرُودُ: (سَدِيس) مَكَانَ (حَدِيث)، وَ(السن) مَكَانَ (سن)، كَمَا يَرُودُ بَعْدَهُ:

لِحَالِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي:

تَنْقِمُ: تَكْرَهُ، وَالْحَرْبُ الْعَوَانَ الْمُتَجَدِّدَةُ، وَالبَازِلُ: الْبَعِيرُ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، يَصِفُ نَفْسَهُ بِالْقُوَّةِ.  
وَنُسِبَ هَذَا الرَّجُلُ إِلَى الْإِمَامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِلَى أَبِي جَهْلٍ.

الْمُقْتَضَبُ ١: ٣٥٣، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١: ٢٧٦، وَمَغْنِي اللَّيْلِبِ: ٤٦، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ١: ١٤٧.

(٣) فِي ت: الْمَدْلُولُ.

(٤) فِي ت، ف: مَدْلُولُ.

(٥) لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدِ الْعَبَادِيِّ، وَنُسِبَ إِلَى غَيْرِهِ، وَصَدْرُهُ:

ذَرَيْنِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَيَرُودُ: (حَكَمَك) مَكَانَ (أَمَرَكَ). دِيَوَانُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدِ الْعَبَادِيِّ - تَحْقِيقُ الْمَعْبُودِ - ٣٥، وَالْكِتَابُ

١: ٧٨، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢: ٧٣ وَ ٤٢٤، وَالْخَزَائِنَةُ ٥: ١٩١.

فَحِلْمِي بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَقْعُولِ الَّذِي فِي أَلْفِتْنِي.

وَأَمَّا بَدَلُ الظَّاهِرِ مِنَ الْغَائِبِ فَجَائِزٌ سِوَاهُ كَانَ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ أَوْ غَيْرُهُ، لِعَدَمِ الْمَانِعِ لكونِهِ صَالِحاً لغيرِ وَاحِدٍ كَالظَّاهِرِ، وَحَيْثُ لَمْ يَلْزَمْ تَبْيِينُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ دُونُهُ فِي الْإِخْتِصَاصِ.

لَا يُقَالُ: قَدْ جَوَّزْتُمْ إِيدَالَ النِّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَكَيْفَ مَنَعْتُمْ إِيدَالَ الْمَعْرِفَةِ مِنْ مَعْرِفَةٍ، هِيَ أَعْرَفُ مِنْهَا، وَهِيَ إِيدَالُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ. لَأَنَّا نَقُولُ<sup>(١)</sup>: إِنَّمَا جَوَّزْنَا إِيدَالَ النِّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِذَا وُصِفَتِ النِّكَرَةُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ صِفَةُ النِّكَرَةِ يُشْعِرُ بِمَعْنَى لَمْ يُشْعِرْ بِهِ الْبَدَلُ، وَلَا الْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَلَمْ تُجَوَّزْ إِيدَالُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْمُخَاطَبِ لِأَنَّ الْبَدَلُ لَمْ يُشْعِرْ بِمَعْنَى مَا يُشْعِرُ بِهِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ.

فَإِنْ قِيلَ جَوَّزُوا إِيدَالَ الظَّاهِرِ مِنْ أَحَدِهِمَا بِشَرَطِ الصِّفَةِ.

قُلْنَا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى وَصْفِ الْمُضْمَرِ لِأَنَّ الْبَدَلُ هُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى إِذَا كَانَ بَدَلُ الْكُلِّ، [قُلُوا وَصِفَ الْمُبْدَلُ<sup>(٢)</sup>] كَانَ<sup>(٣)</sup> بِمِثَابَةِ أَنَّهُ وَصِفَ الْمُضْمَرِ، فَافْتَرَقَ<sup>(٤)</sup> الْحَالُ بَيْنَ إِيدَالِ النِّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَبَيْنَ إِيدَالِ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْمُخَاطَبِ.

(١) ساقطة من ل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٣) في ت، ع، ف: كَانَ.

(٤) في ل: فافتراق.



وَلَا يَرُدُّ النَّفْضُ بِقَوْلِهِ <sup>(١)</sup> تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾ <sup>(٢)</sup> فَقَدْ أُبْدِلَ الْقَائِمُ مِنَ الْمُخَاطَبِ بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، لِأَنَّ الْخِطَابَ فِي الْآيَةِ لَيْسَ لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ فَيَنْزِلُ مَزَلَّةَ الْغَيْبَةِ وَالْمَعْنَى لَقَدْ كَانَ لِلنَّاسِ <sup>(٣)</sup> أَوْ نَقُولُ إِنَّهُ بَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ.

إِعْلَمَنَّ أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ <sup>(٤)</sup> بَدَلٌ مِنَ النَّاسِ، بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ <sup>(٥)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

وَذَهَبَ ابْنُ بُرْهَانَ <sup>(٦)</sup> إِلَى أَنَّهُ بَدَلُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَكْلَفُ الْحَجَّ إِلَّا مَنْ يَسْتَطِيعُهُ <sup>(٧)</sup>، فَالنَّاسُ هَهُنَا عِنْدَهُ خَاصٌّ مُطَابِقٌ <sup>(٨)</sup> لِعِدَّةِ الْمُسْتَطِيعِينَ.

(١) فِي ف: بِمِثْلِ قَوْلِهِ.

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ: ٢١.

(٣) وَبَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ قُدْوَةً لِلْمَكْلُفِينَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ. جَمَعَ الْبَيَانُ ٢١: ٩٢، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٦: ٢٢٢.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: ٩٧.

(٥) الْكِتَابُ ١: ٧٥-٧٦، وَالْكَامِلُ ٣: ١٨، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّعَاسِ ١: ٣٥٣، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ١، وَالْكَشَافُ ١: ٤٤٨، وَالتَّبْيَانُ ١: ٢٨١، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣: ١١، وَشَرْحُ التَّصْرِيعِ ٢: ١٥٧.

(٦) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ ١: ٥٢٩.

(٧) شَرْحُ التَّصْرِيعِ ٢: ١٥٧.

(٨) فِي ع: طَابِقٌ.

وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَعْنَاهُ عَلَى مَذْهَبِهِ: وَلِلَّهِ عَلَى

الْمُسْتَطِيعِينَ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنَ الْمُسْتَطِيعِينَ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا يُلْزَمُ تَكْلِيفُهُ لَجَمِيعِ النَّاسِ أَنْ لَوْ لَمْ يُبَدَلْ مِنْهُ بَدَلُ

الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَذُكِرَ فِي (مَنْ) هَذِهِ وَجْهَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ (حِجٌّ) لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مضافٌ إِلَى

الْمَفْعُولِ<sup>(٢)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ شَرْطَ جَوَابِهِ مَحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا

فَعَلَيْهِ الْحِجُّ<sup>(٣)</sup>.

إِبْدَالُ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ:

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُ الْفِعْلِ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا اتَّفَقَا فِي الزَّمَانِ وَالْمَعْنَى نَحْوَ قَوْلِ

الشَّاعِرِ<sup>(٤)</sup>:

مَتَى تَأْتِنَا تُلِيمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا

نَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا<sup>(٥)</sup>

(١) فِي ز: الْجُمْهُورُ إِلَيْهِ.

(٢) هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ السَّيِّدِ: شَرْحُ التَّصْرِيعِ ٢: ١٥٧.

(٣) وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ: يَنْظُرُ أَعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ١. ٣٥٣-٣٥٤، وَشَرْحُ التَّصْرِيعِ ٢: ١٥٧.

(٤) فِي ت، ف، ل: قَوْلُهُ.

(٥) الْبَيْتُ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ الْحُرِّ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ تَأْتِيَا تَأْكُلُ أَأَكُلُ مَعَكَ، لِأَنَّ الْأَكْلَ غَيْرُ مُوَافِقٍ لِمَعْنَى  
الِإِتْيَانِ.

### إبدال الجملة من الجملة :

وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ، إِذَا تَوَافَقَتَا فِي الْمَعْنَى وَإِنْ اخْتَلَفَتَا [فِي  
اللفظ] <sup>(١)</sup> كَقَوْلِهِ:

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئَ يَخْطُرُ بَيْنَنَا [وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا <sup>(٢)</sup> الْمُتَّقَةُ السُّمُرُ <sup>(٣)</sup>  
قَوْلُهُ: وَقَدْ نَهَلْتُ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: وَالْخَطِيئَ يَخْطُرُ بَيْنَنَا] <sup>(٤)</sup> هَكَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ.  
وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَدَلًا لَمْ يَكُنِ الْوَاوُ مَوْجُودًا بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبَدَّلِ مِنْهُ.

→ والخطب الجزل: الغليظ منه، وتأجج: أصله تتأجج والألف ضمير الإثنين الخطب  
والنار. الكتاب ١: ٤٤٦، والمقتضب ٢: ٦١، وشرح الفصل لابن يعيش ٧: ٥٣، و١٠: ٢٠،  
والجمع ٥: ٢٢١، والأشعري ٣: ١٣١، وحاشية ياسين ٢: ١٦٢.

(١) ساقط من ت، ف، ل.

(٢) (منّا) ساقطة من ت.

(٣) تقدّم الشاهد ١: ٥٤١.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز، وما أثبتناه من سائر النسخ.

## عطف البيان

### تعريفه:

قوله: (عطف البيان تابع [غير صفة يوضح متبوعه])<sup>(١)</sup>.

فقوله: (تابع) شامل لجميع التوابع.

وقوله: (غير صفة) يخرج الصفة، وجاز أخذ الصفة في حد عطف البيان لكون

تعريفها مذكوراً<sup>(٢)</sup> من قبل.

وقوله: (يوضح متبوعه) يخرج البواقي كلها، لكونها غير موضحة لمتبوعها.

ويرد عليه النقص بالبديل على مذهب من يقول: إن<sup>(٣)</sup> البديل بيان وتوضيح

للمبديل منه.

والحق أنه ليس كذلك.

### الغرض من عطف البيان:

و<sup>(٤)</sup> أعلم أن الغرض من عطف البيان رفع اللبس كما في الوصف، إلا أنه يلزم

(١) في ع: إلى آخره.

(٢) في ع: مذكور.

(٣) (إن) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) (الواو) ليست في ت.

أَنْ يَكُونَ اسماً محضاً، كزيد وعمر وأبي عبد الله، لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ صِفَةً.  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوْضَحَ مِنْ  
مَتَّبِعِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ اسْمٍ مُشْتَرِكٍ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَزْتُ بِوَلَدِكَ زَيْدًا، فَقَدْ  
خَصَّصْتَ / ٧٩ و / ولداً واحداً من أولاده، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا وَلَدٌ وَاحِدٌ كَانَ  
بَدَلًا لَا عَظْفَ بَيَانٍ.

وَيُظْهِرُ مِنْهُ أَنَّ الْبَدَلَ لَيْسَ بِلَيَانِ الْمَتَّبِعِ وَتَوْضِيحُهُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَغْضِ  
وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ: إِنَّ عَظْفَ الْبَيَانِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَكُونَ أَوْضَحَ مِنْ مَتَّبِعِهِ  
لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ، وَيَكُونُ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ يَحْصُلُ الْوُضُوحُ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ  
أَوْضَحَ مِنَ الثَّانِي عِنْدَ الْإِفْتِرَاقِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمَاعَةً يُكْنَى<sup>(١)</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِأَبِي مُحَمَّدٍ، وَاسْمُ أَحَدِهِمْ  
عَبْدُ اللَّهِ [وَاسْمُ الْآخَرِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَاسْمُ الْآخَرِ عَبْدُ الرَّحِيمِ وَيَكُونُ أَبُو مُحَمَّدٍ  
أَوْضَحَ، وَأَشْهَرُ مِنْ أَسْمَائِهِمْ، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ]<sup>(٢)</sup> أَوْضَحَتْ  
الْمَتَّبِعُ الْمُخْتَمَلُ لِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَتَّبِعُ أَوْضَحَ مِنْ عَظْفِ الْبَيَانِ  
حَالِ الْإِفْتِرَاقِ

الفرق بين عطف البيان والبذل:

قوله: (وَفَضْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا إِلَى مِثْلِهِ:

(١) في ع: لم يكن.

(٢) المحصور بين المعقنين ساقط من ل.

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ .....<sup>(١)</sup>

إِعْلَمْ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.

أَمَّا اللَّفْظِيُّ [فَقَوْلُ الْمَرَارِ:]<sup>(٢)</sup>.

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا<sup>(٣)</sup>

فَإِنْ بَشَرًا لَوْ جُعِلَ بَدَلًا مِنَ الْبَكْرِيِّ لَمْ يَجْزُ، لَوْجُوبِ كَوْنِ الْبَدَلِ بِتَكَرُّرِ

الْعَامِلِ<sup>(٤)</sup> [جَمِيعُهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>،

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾<sup>(٦)</sup>، وَإِنْ جُعِلَ

عَطْفَ بَيَانٍ جَازَ لِعَدَمِ كَوْنِهِ بِتَكَرُّرِ الْعَامِلِ<sup>(٧)</sup>]

(١) فِي ع: إِلَى آخِرِهِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٣) الْبَيْتُ لِلْمَرَارِ بْنِ سَعِيدِ الْفَقْعَسِيِّ وَبَشَرٌ: هُوَ بَشَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدٍ مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلَ قَتَلَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَخَرَّ الْمَرَارُ بِقَتْلِهِ وَتَرْقُبُهُ: تَنْتَظِرُ مَوْتَهُ لِتَنْقُضَ عَلَيْهِ، وَوَقُوعًا: جَمْعٌ وَقَعَ أَوْ مَصْدَرٌ، وَالْمُؤَلَّفُ وَشَرَّاحُ الْفَيْةِ ابْنُ مَالِكٍ تَابَعُوا سَيْبُوهُ بِإِضَافَةِ التَّارِكِ إِلَى الْبَكْرِيِّ تَشْبِيهًا بِالْحَسَنِ الْوَجْهَ وَخَفَضَ (بَشَرًا) عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الْبَكْرِيِّ، وَنُسِبَ إِلَى الْمُبَرِّدِ إِنْكَارُ رَوَايَةِ الْجُرَّ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي (بَشَرًا) إِلَّا النَّصَبُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ.

الْكِتَابُ ٩٣: ١، وَشَرَحَ أَبِيَاتُ سَيْبُوهُ تَأْلِيفَ يَوْسُفَ بْنِ أَبِي سَعِيدِ السِّيرَافِيِّ - تَحْقِيقَ مُحَمَّدٍ عَلَى الرَّجَحِ -

الْقَاهِرَةِ ٧٥: ١، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لِابْنِ يَعِيشَ ٧٢: ٣، وَالْكَافِيَةَ شَرَحَ الرِّضِيُّ ٣٤٣: ١، وَالْمَقْرَبُ ٢٤٨: ١،

وَشَرَحَ شَذُورُ الذَّهَبِ ٤٣٦، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلَ ٢٢٢: ٢، وَالْمُهَمَّعُ ١٩٤: ٥، وَالْخَزَانَةُ ٢٨٤: ٤.

(٤) يَرِيدُ وَجُوبَ تَكَرُّرِ (التَّارِكِ).

(٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ٧٥، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَهْلُكُمْ أَنْ يُضَالِحُوا مَنْ رَّبِّهِ﴾.

(٦) سُورَةُ الزُّخْرَفِ: ٣٣.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ع.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ لَا نَسْلَمُ أَنَّ ظُهُورَ الْعَامِلِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مُقَدَّرٌ  
فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ ظُهُورُهُ لِلتَّكْيِيدِ.  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ بَشَرٍ مِنَ الْبَكْرِيِّ كَمَا جَازَ جَعْلُهُ عَطْفَ بَيَانٍ  
عَنْهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: الْمَقْصُودُ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْبَدَلُ دُونَ الْمُبْدَلِ  
مِنْهُ<sup>(١)</sup>، فَيَكُونُ الْعَامِلُ مُقَدَّرًا فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَدَاخِلًا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بَقِيَّةَ التَّوَابِعِ  
كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ.

وَإِنَّمَا قَالَ: (فِي مِثْلِ) وَلَمْ يَقُلْ فِي قَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ<sup>(٢)</sup> .....<sup>(٣)</sup>

لَأَنَّهُ جَازَ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَعْرِفَ بِاللَّامِ إِذَا أَضَفْتَهُ إِلَى اسْمٍ فِيهِ الْأَلْفُ  
وَاللَّامُ، وَأَجْرِيَتْ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ اسْمًا<sup>(٤)</sup> عَلَمًا مَعْطُوفًا عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ فَإِنَّهُ يَظْهَرُ  
الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ: هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ، لِأَنَّكَ لَوْ أَبْدَلْتَ زَيْدًا  
مِنَ الرَّجُلِ لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ، لِأَنَّهُ لَوْ أَبْدَلَ مِنْ لَفْظِهِ لَالَ إِلَى قَوْلِنَا: هَذَا الضَّارِبُ  
زَيْدٍ، وَهُوَ مُتَّبِعٌ.

وَكَذَلِكَ هَذَا الْفَرْقُ حَاصِلٌ فِي النَّدَاءِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: يَا هَذَا زَيْدًا، بِالرَّفْعِ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ وَفِي ز، ع، ف، ل: عَنْهُ.

(٢) (الْبَكْرِي) زِيَادَةٌ مِنْ ل.

(٣) تَقْدِيمُ الشَّاهِدِ فِي ٢: ٣٤.

(٤) كَلِمَةُ (اسْمًا) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

اللفظ، والتَّصَبُّ على المحلِّ، والتنوين على تقدير<sup>(١)</sup> أن تجعله عطف<sup>(٢)</sup> بيانٍ وبالضم لا غير، على تقدير أن تجعله بدلاً عنه.

وأما الفرق المعنوي فلأنَّ البَدَلَ هو الذي يَعْتَمِدُهُ الحديثُ، وَذِكْرُ المُبْدَلِ مِنْهُ للتوطئة بخلاف عطف البيان، فَإِنَّ المقصودَ هُوَ الأولُ، وَذِكْرُهُ إِنَّمَا هُوَ<sup>(٣)</sup> لتوضيح المتبوع.

و<sup>(٤)</sup> أَعْلَمُ أَنَّ الفرقَ بَيْنَ كُلِّ واحدٍ مِنَ التوابع، وَأَخَوَاتِهِ إِنَّمَا يُعْرَفُ بتعريفاتها فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّطْوِيلِ.

## المبني

قوله: (المبني ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مرگب).  
أَعْلَمُ أَنَّ البناءَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الإِسْمِ والفعلِ والحرفِ كالأعرابِ، [بَيْنَ الإِسْمِ والفعلِ]<sup>(٥)</sup> مَعَ أَنَّ البناءَ فِي الفعلِ والحرفِ أَكْثَرُ فَكَانَ<sup>(٦)</sup> مِنَ الواجِبِ أَنْ يُذَكَّرَ فِي قسمِ الفعلِ أو الحرفِ.

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) الكلمة ساقطة من ل.

(٣) كلمة (هو) ليست في ف.

(٤) (الواو) ليس في ف.

(٥) ما بين المعقنيتين ساقط من ت، ف، ل.

(٦) (فكان) ساقطة من ل.



وَجَوَابُهُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ أَرَادَ هَاهُنَا أَنْ يَذْكُرَ الْأَسْمَاءَ الْمَبْنِيَّةَ لَا الْأَفْعَالَ الْمَبْنِيَّةَ  
وَالْحُرُوفَ الْمَبْنِيَّةَ، وَكَانَ هَذَا الْقِسْمُ مَخْتَصّاً بِالِاسْمِ وَأَحْوَالِهِ، وَتَوَابِعِهِ، فَذَكَرَ الْبِنَاءَ،  
وَالْمَبْنِيَّاتِ هَاهُنَا.

وَلَمَّا فَرَّغَ [مِنْ أَقْسَامِ] <sup>(١)</sup> الْمَرْبِ، وَأَحْوَالِ الْأَعْرَابِ شَرَعَ فِي الْبِنَاءِ وَأَقْسَامِ  
الْمَبْنِيِّ، فَقَالَ: (الْمَبْنِيُّ مَا نَاسَبَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ).  
وَلَمَّا كَانَ الْمَرْبُ مَعْرَباً بِشَرْطَيْنِ: التَّرْكِيبِ وَعَدَمِ مِشَابَهَتِهِ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ  
/٧٩ ظ/.

فَالْمَبْنِيُّ هُوَ الَّذِي لَا يَوْجَدُ فِيهِ أَحَدُهُمَا، أَوْ كِلَاهُمَا، لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ هُوَ ضِدُّ الْمَرْبِ.  
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَعْرِيفَ الْمَبْنِيِّ بِمَبْنِيَّ الْأَصْلِ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ فِي  
الْمَعْرِفَةِ، وَالْجِهَالَةِ، أَوْ بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ <sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى  
مَعْرِفَةِ الْمَبْنِيِّ، ضَرُورَةٌ تَوْقِفُ مَعْرِفَةَ الْكُلِّ عَلَى مَعْرِفَةِ الْجُزْءِ.

وَجَوَابُهُ: أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ ذَكَرَ مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ هُوَ أَمْرُ الْمُخَاطَبِ  
وَالْفِعْلُ الْمَاضِي، وَالْحُرُوفُ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حَاصِلُ هَذَا التَّعْرِيفِ أَنَّ الْمَبْنِيَّ هُوَ الَّذِي نَاسَبَ <sup>(٣)</sup> أَمْرٌ <sup>(٤)</sup>  
الْمُخَاطَبِ، أَوِ الْمَاضِي، أَوِ الْحُرُوفُ أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ.

(١) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٢) (منه) ليست في ع.

(٣) أي ناسبه في القاب حركاته.

(٤) في ز، ع، ف: الأمر.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ أَمْرَ الْمُخَاطَبِ أَوْ الْمَاضِي أَوْ الْحُرُوفَ لَا تُنَاسِبُ أَنْفُسَهَا  
لَا مَتَاعَ مُنَاسَبَةِ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ فَيُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مَعْرَبَةً<sup>(١)</sup> حِينَ وَقَعَتْ مَرْكَبَةً.  
وَجَوَابُهُ: مَا ذَكَرْنَاهُ فِي حَدِّ الْمَعْرَبِ.

وَأَلْقَابُ الْمَبْنِيِّ: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ أَلْقَابُ الْأَعْرَابِ  
مَقَامَ أَلْقَابِ الْبِنَاءِ، وَلَا بِالْعَكْسِ إِلَّا بِالْجَازِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٢)</sup>.  
فَالضَّمُّ فِيهِ مِثْلُ: مُنَدُّ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ.  
وَالْفَتْحُ نَحْوُ: أَيْنَ، وَكَيْفَ، وَلَا رَجُلَ.  
وَالْكَسْرُ نَحْوُ: هَؤُلَاءِ، وَأَمْسِ.  
وَالْإِسْكَانُ نَحْوُ: مَنْ، وَكَمْ.  
وَأَنْوَاعُ الْمَبْنِيَّاتِ مَا ذَكَرَهُ.

(١) في ع: معرفة.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٨٤.

## الضمان

قوله: (المضمر<sup>(١)</sup> ما وُضِعَ لِمَتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا أَوْ  
معنى أَوْ حُكْمًا).

اعلم أن الغرض من وضع المضمرات الإيجاز والاختصار، فإن منها ما هو  
على حرف واحد، ولا شك أن ما قلَّ حروفه كان أخفَّ مما كثر حروفه، واستثقال  
التكرير<sup>(٢)</sup> وكراهته ورفع اللبس. ألا ترى أنك لو قلت: جاءني زيد [وأكرمتُ زيداً  
احتِملَ أن يكون المكرم غير المجاني؟ لكن لو قلت: جاءني زيد<sup>(٣)</sup> وأكرمتُهُ لم  
يُحتمَلْ ذلك.

وإنما بُنيت لعدم احتياجها إلى الإعراب، لأنه ليس فيها معاني تُوجب  
الاختلاف كما كانت في الأسماء لأنهم وضعوا للمرفوع لفظاً، وللمنصوب آخر،  
وللمجرور كذلك. وإذا كان كذلك لم يجز أن يُغيروا الصيغة من غير تغيير المعنى.

[أو تقول: إنما بُنيت لمشابتها الحروف في الافتقار إلى الغير، لكونها تحتاجُ

إلى ما يرجع إليه]<sup>(٤)</sup>.

(١) في ف: والمضمر.

(٢) في ز، ع، ل: التكرار.

(٣) ما بين المعفتين ساقط من ع، ل.

(٤) ما بين المعفتين ساقط من ع.

أو نقول: إنما بنيت لأنها تضمنت معنى الحرف وذلك أنها تدلّ على معنى،  
وعلى الاعراب المستفاد من الحركات أو الحروف، فلما تضمنت معنى الحرف<sup>(١)</sup>  
بنيت.

ثُمَّ إِنَّ<sup>(٢)</sup> الْمُضْمَرَ هُوَ<sup>(٣)</sup> الَّذِي وُضِعَ لِمَتَلَكِّمْ، نَحْوُ: أَنَا أَوْ مَخَاطِبٍ، نَحْوُ: أَنْتَ، أَوْ  
غَائِبٍ تَقْدَمُ ذِكْرُهُ لَفْظًا، إِنَّمَا تَخْفِيفًا، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُه، وَإِنَّمَا تَقْدِيرًا، نَحْوُ: ضَرَبَ  
غَلَامَهُ<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ، وَإِنَّمَا مَعْنَى، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّهُ يَعُودُ  
إِلَى الْعَدْلِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لِإِدْلَالِهِ<sup>(٦)</sup> أَعْدِلُوا عَلَيْهِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَلَا بُؤْيُوهُ﴾<sup>(٧)</sup>، فَإِنَّهُ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الْمِيرَاثِ عَلِمَ أَنَّ ثَمَّ<sup>(٨)</sup> مَوْرَثًا، فَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ  
مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

وَإِنَّمَا حَكَمًا فَكَمَا فِي ضَمِيرِ الشَّانِ، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَكَمَا فِي الضَّمِيرِ فِي نَعَمٍ،  
وَرُبُّهُ، وَفِي مِثْلِ: ضَرَبْتِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا.

وَلَا يَرِدُ النَّقْضُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ، بِمِثْلِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، مَرِيدًا بِهِ نَفْسَكَ،

(١) في ت: الحروف.

(٢) الكلمة ساقطة من ز.

(٣) الكلمة ساقطة من ز.

(٤) في ل: غلامه.

(٥) سورة المائدة: ٨.

(٦) في ل: أولاله.

(٧) سورة النساء: ١١، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا بُؤْيُوهُ بَعْثًا وَاحِدٍ مِنْهَا السُّنُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾.

(٨) كلمة (ثم) ساقطة من ز.

أو مخاطباً، لِعَدَمِ وضعِهِ للمتكلِّمِ، أو للمخاطبِ.  
[وَلَقَائِلُ أَنْ يُورِدَ النِّقْصَ عَلَيْهِ بِالْكَافِ الَّتِي فِي ذَلِكَ، وَبِالْحُرُوفِ الَّتِي وُضِعَتْ  
لِلْمَخَاطَبِ،] <sup>(١)</sup> أَوْ لِلْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: التَّاءِ فِي أَنْتَ، وَالْيَاءِ فِي إِيَّايَ وَأَمْثَالِهَا، مَعَ أَنَّهَا،  
لَيْسَتْ بِضَائِرٍ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِمَا أَجَبْنَا عَنْ النِّقْصِ فِي تَعْرِيفِ الْإِسْمِ <sup>(٢)</sup>.

## المتَّصل والمنفصل

قوله: (وَقَوْ مُتَّصِلٌ، وَمَنْفَعِلٌ إِلَى آخِرِهِ).  
اعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ إِمَّا مُتَّصِلٌ، وَإِمَّا مُنْفَعِلٌ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ  
يُمْكِنُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِ <sup>(٣)</sup> مِنْ غَيْرِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى كَلِمَةٍ يَتَّصِلُ بِهَا، أَوْ لَا يُمْكِنُ.  
الْأَوَّلُ: هُوَ الْمُتَّصِلُ، وَالثَّانِي: هُوَ الْمُتَّعِلُ.  
فَالْمُنْفَعِلُ، هُوَ الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فِي التَّلَفُّظِ، وَالْمُتَّصِلُ هُوَ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ فِي  
التَّلَفُّظِ.

[وَأَمَّا سُمِّيَ الْأَوَّلُ مُنْفَعِلًا / ٨٠ و /؛ لِانْفِصَالِهِ عَمَّا قَبْلَهُ، وَالثَّانِي مُتَّصِلًا.

(١) ما بين المفتتين ساقط من ع.

(٢) تقدّم في ١: ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) ساقطة من الأصل، ومن ز، ف، ل.

لكونه متصلاً بما قبله.<sup>(١)</sup>

## من أقسام الضمير

قوله: (وهو مرفوع، ومنصوب، ومجرور).

اعلم أن المضمر إما مرفوع، وإما منصوب، وإما مجرور، لكونه قائماً مقام الظاهر<sup>(٢)</sup>، [ووقوع الظاهر]<sup>(٣)</sup> موقع هذه الثلاثة.

وكل واحد من الأولين إما متصل وإما منفصل فهذه أقسام خمسة:

مرفوع متصل.

ومرفوع منفصل.

ومنصوب متصل.

ومنصوب منفصل.

ومجرور متصل<sup>(٤)</sup> وليس<sup>(٥)</sup> له منفصل<sup>(٦)</sup> لامتناع انفصال الجار عن

(١) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٢) في ف: ظاهر.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٤) في ع: منفصل.

(٥) في ف: لا.

(٦) في الأصل: منفصلاً.

المجرور<sup>(١)</sup>، وامتناع حذف الجار وإبقاء المجرور.  
ولقائل أن يقول: لا نسلّم امتناع انفصال المجرور عن الجار، لأن الجار قد  
يكون حرفاً، وقد يكون اسماً.

وإن القسم<sup>(٢)</sup> الثاني قد يفصل بينه وبين مجروره بفواصل<sup>(٣)</sup>.  
وجوابه أن نقول: الأصل عدم الفصل في المضاف إليه الذي هو المظهر،  
فأعطي المضمّر الذي<sup>(٤)</sup> هو نائب عن المظهر حكم الأصل وهو عدم الفصل،  
وحينئذ لم يوضع له<sup>(٥)</sup> منفصل<sup>(٦)</sup>.

وكل واحد<sup>(٧)</sup> من هذه الخمسة لثمانية عشر معنى لأنه إما أن تكون لتكلم أو  
لمخاطب، أو لغائب، وعلى [التقادير الثلاثة]<sup>(٨)</sup> يكون إما لفرّد أو لثنى، أو لمجموع،  
فتصير تسعة، لكونه حاصل ضرب الثلاثة في نفسها، وكل واحد من هذه التسعة،  
إما للمذكر، وإما للمؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر، ستة للتكلم، وإثنان  
من<sup>(٩)</sup> تلك الستة للواحد المذكّر، وللواحد المؤنث، وإثنان للمثنى المذكّر والمؤنث.

(١) في ل: المجرور عن الجار.

(٢) في ع: الاسم.

(٣) في ل: حاصل.

(٤) في ل: حكم الذي.

(٥) (له) ليست في ت، ع.

(٦) في ع: المنفصل.

(٧) في الأصل: واحدة.

(٨) في ف: التقادير الثلاث.

(٩) في ع: عن.

وإِثْنَانِ لِلْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَكَذَلِكَ لِلْمُخَاطَبِ سِتَّةٌ وَلِلغَائِبِ سِتَّةٌ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُتَكَلِّمِ، لَكِنَّ الْأَلْفَاظَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا تَزِيدُ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ.

أَمَّا الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ فَلَوْضِعُ لَفْظَيْنِ، وَهُمَا: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا لِلْسِتَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنَّ ضَرَبْتُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ، وَالْمُؤَنَّثِ، وَأَنَّ ضَرَبْنَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمُثْنَى الْمَذْكُورِ وَالْمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ وَالْمَجْمُوعِ [الْمَذْكُورِ، وَالْمَجْمُوعِ] <sup>(١)</sup> الْمُؤَنَّثِ.

وَوَضَعِيهِمْ خَمْسَةَ أَلْفَاظٍ لِسِتَّةِ مَعَانٍ فِي الْمُخَاطَبِ <sup>(٢)</sup>، وَهِيَ: ضَرَبْتُ وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ <sup>(٣)</sup>، وَوَضَعِيهِمْ خَمْسَةَ أَلْفَاظٍ لِسِتَّةِ مَعَانٍ فِي الْغَائِبِ وَهِيَ: ضَرَبَ، ضَرَبْتَ، [ضَرَبَا ضَرَبُوا ضَرَبْنَ] <sup>(٤)</sup>.

[وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَنْثِيَةَ الْمُؤَنَّثِ فِي الْغَائِبِ مُتَمَيِّزَةٌ فِي اللَّفْظِ عَنْ تَنْثِيَةِ الْمَذْكُورِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي الْمَذْكُورِ: ضَرَبَا وَفِي الْمُؤَنَّثِ: ضَرَبْتَا.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتْ <sup>(٥)</sup> الْأَلْفَاظُ سِتَّةً كَالْمَعَانِي.

وَجَوَابُهُ أَنْ نَقُولَ: الضَّمِيرُ فِي ضَرَبْتَا <sup>(٦)</sup> لَيْسَ إِلَّا الْأَلْفُ وَكَذَلِكَ فِي ضَرَبَا، فَيَكُونُ فِيهَا شَيْئاً وَاحِداً.] <sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المعقفتين ليس في ف.

(٢) في الأصل: الغائب، وفي ز: للمخاطب.

(٣) في ت: وضربتن وضربتم.

(٤) في ع: ضربا ضربتا ضربن ضربوا، وفي ت: ضربتا ضربن ضربوا، وفي ف: ضربا ضربن ضربوا.

(٥) في ف: لكان.

(٦) (في ضربتا) ليس في ف.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من ت.



وَلَقَائِلٍ أَنْ يَعُودَ وَيَقُولَ: وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي ضَرْبَتَا لَيْسَ إِلَّا الْأَلْفَ كَمَا فِي ضَرْبَتَا، لَكِنْ<sup>(١)</sup> تِلْكَ الْأَلْفَ لَيْسَ إِلَّا مَعَ التَّاءِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ الْأَلْفَ وَحْدَهَا لِتَشْيِئَةِ الْمُؤَنَّثِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ<sup>(٢)</sup> ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ الْمَذْكُورِ الْأَلْفَ وَحْدَهَا، وَكَانَ ضَمِيرُ تَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ الْأَلْفَ مَعَ التَّاءِ فَافْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ، وَالَّذِي يُقْوِي<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> عَدَّ<sup>(٥)</sup> الضَّمِيرَ الَّذِي فِي ضَرْبٍ وَضَرْبَتٍ لَفْظَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ وَأَنْ<sup>(٦)</sup> {الضمير في أنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأننَّ ليس إلا (أن) لكن يُقال لها ألفاظٌ متعدِّدةٌ باعتبارِ اقترانِ الأمورِ الخارجِيةِ بِهَا.

وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ<sup>(٧)</sup> لَا يَزِيدُ عَلَى إِثْنَيْ عَشَرَ، وَهُوَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْنَا إِلَى آخِرِهِ. وَكَذَلِكَ أَلْفَاظُ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ، لَا<sup>(٨)</sup> تَزِيدُ عَلَى إِثْنَيْ عَشَرَ، وَهِيَ<sup>(٩)</sup>: ضَرَبْتَنِي، وَضَرَبْتَنَا، وَضَرَبْتُكَ إِلَى آخِرِهِ.

(١) كلمة (لكن) ساقطة من ع.

(٢) كلمة (كان) ساقطة من ف.

(٣) كلمة (يقوي) ساقطة من ل.

(٤) في ع: أن.

(٥) كلمة (عدَّ) ساقطة من ع.

(٦) من هنا وإلى نهاية قوله: (وإنما وجب استتار الضمير في الصفة مطلقاً) الآتي في ٢: ٥١ ساقط

من ع.

(٧) في ف: المتصل.

(٨) في ل: لأنه.

(٩) في ت: هو.

وَكَذَلِكَ الْفَاعِلُ الْمَنْصُوبُ الْمَنْفَصِلُ<sup>(١)</sup> لَا تَزِيدُ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ، وَهِيَ: إِيَّاي  
إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِلَى آخِرِهِ.

وَكَذَلِكَ<sup>(٢)</sup> ضَمِيرُ الْمَجْرُورِ / ٨٠ ظ / نَحْو: غُلَامِي، وَغُلَامُنَا، وَلِي، وَلَنَا، إِلَى  
آخِرِهِ.

وَإِنَّمَا أُورِدَ<sup>(٣)</sup> غُلَامِي وَلِي تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ يَتَّصِلُ بِالِاسْمِ  
وَالْحَرْفِ.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup> كَانَ الْمَعْنَى الَّذِي وَضَعَ الْفَاعِلُ الضَّمِيرَ لَهُ تِسْعِينَ، وَكَانَتْ  
الْأَفْعَالُ الدَّالَّةُ عَلَيْهَا سِتِّينَ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ حَصَلَ مِنْ ضَرْبِ الْخَمْسَةِ فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ،  
وَالثَّانِي<sup>(٥)</sup> مِنْ ضَرْبِ الْخَمْسَةِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْإِسْمَ فِي أَنْتَ إِلَى أَتْنَى هُوَ (أَنْ) وَبَاقِي الْحُرُوفِ أُلْحِقَتْ بِهِ لِتَبَدُّلِ  
عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ.

وَكَذَلِكَ الْإِسْمُ فِي هُوَ إِلَى هُنَّ هُوَ (الهاء) وَبَاقِي حُرُوفِهِ التَّحَقَّتْ بِهِ لِتَبَدُّلِ عَلَى  
مَنْ هُوَ لَهُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي إِيَّاكَ وَإِيَّايَ، وَإِيَّاهُ إِلَى آخِرِهِ.

(١) فِي ف: الْمُتَّصِلُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ت: أَفْرَدَ، وَفِي ف: أَنْفَرَدَ.

(٤) كَلِمَةُ (ذَلِكَ) لَيْسَتْ فِي ف.

(٥) فِي ل: الثَّانِي عَشَرَ، وَفِي ف: الثَّانِي حَصَلَ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ إِيَّاهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ، لِوَجْهَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُضَافُ فِي <sup>(١)</sup> قَوْلِهِمْ: إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ <sup>(٢)</sup> فَيَأْيَاهُ وَإِيَّاهُ  
الشَّوَابَّ <sup>(٣)</sup>، وَالْمُضْمَرُ لَا يُضَافُ.

وِثَانِيهَا: الْاِسْتِثْقَاءُ، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَوْى يَأْوِي، وَأَصْلُهُ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ: أَوْ يَا  
عَلَى وَزَنِ فَعَلَى، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ لَكُونِهَا سَاكِنَةً <sup>(٤)</sup> وَمَا قَبْلُهَا  
مَكْسُورًا <sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِنَّهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ لَكِنَّهُ لَا زَمٌّ لِلْإِضَافَةِ مِثْلُ: سُبْحَانَ.  
وَقَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ <sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>: إِنَّهُ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ كَاسْمِ الْإِشَارَةِ.  
وَقَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّهُ ظَاهِرٌ نَابٍ <sup>(٨)</sup> عَنِ <sup>(٩)</sup> الْمُضْمَرِ <sup>(١٠)</sup>.

(١) في ل: إلى.

(٢) في ل: ستين.

(٣) ينظر: الكتاب ١: ١٤١، والمرتلل لابن الخشاب: ٣٨٤، والإنصاف ٢: ٣٦٧، ولسان العرب: أيا -

٢٠: ٣٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠٠، وفي حاشية الصبان ٣: ١٩٢ برواية أخرى.

(٤) الواو ساقطة من ل.

(٥) في ز، ع: مكسور.

(٦) الإنصاف ٢: ٣٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠٠.

(٧) تقدمت ترجمته ١: ٦٠٨.

(٨) في ل: باب.

(٩) كلمة (عن) ليست في ل.

(١٠) الإنصاف ٢: ٣٦٧.

وَقَالَ الْمُبَرَّدُ: هُوَ اسْمٌ مَبْهُمٌ أُضِيفَ إِلَى مَا بَعْدَهُ، كإِضَافَةِ كُلِّ وَبَعْضٍ<sup>(١)</sup>.  
 وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ إِيَّا<sup>(٢)</sup> عِمَادُ<sup>(٣)</sup> لِمَا يَأْتِي بَعْدَهَا مِنَ الْكَافِ، وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ،  
 وَالضَّمَاءِ عِنْدَهُمْ هِيَ هَذِهِ<sup>(٤)</sup> الْحُرُوفُ الَّتِي تَأْتِي بَعْدَهَا، وَإِيَّا حَرْفٌ.  
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ إِيَّاكَ بِكَمَالِهِ هُوَ الْإِسْمُ<sup>(٥)</sup>.  
 وَالْمُخْتَارُ هُوَ<sup>(٦)</sup> أَنَّ إِيَّا اسْمٌ مُضْمَرٌ، وَمَا يَقَعُ بَعْدَهَا حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى مَا هِيَ لَهُ.  
 وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سَبِيحُ<sup>(٧)</sup> وَالْأَخْفَشُ<sup>(٨)</sup>، وَأَبُو عَلِيٍّ<sup>(٩)</sup> وَالْمُتَأَخَّرُونَ كُلُّهُمْ<sup>(١٠)</sup>.

(١) قَالَ فِي الْمَقْتَصَبِ ٣: ٢١٢: (اعلم أن (إياك) اسم المكنى عنه في النصب كما أن (أنت) اسمه في الرفع وهما منفصلان). والمؤلف نقل عن الإنصاف ٢: ٣٦٧ المسألة ٩٨.

(٢) فِي ل: يَا.

(٣) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ كَيْسَانَ. الْإِنْصَافُ ٢: ٣٦٦، وَالْكَافِيَةُ - شرح الرضوي ٢: ١٣.

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ف، ل.

(٥) حَكَى ذَلِكَ ابْنُ كَيْسَانَ. شرح الفصل لابن يعيش ٣: ١٠٠.

(٦) فِي ل: وَهُوَ.

(٧) الْكِتَابُ ١: ٣٨٠.

(٨) شرح الفصل لابن يعيش ٣: ٩٨ و ١٠١، وَفِي تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ لابن مالك: ٢٦، وَالْكَافِيَةُ - شرح

الرضوي ٢: ١٢: أَنَّ الْأَخْفَشَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَ (إِيَّا) أَسْمَاءٌ أُضِيفَتْ إِلَيْهَا (إِيَّا).

(٩) الْكَافِيَةُ - شرح الرضوي ٢: ١٢.

(١٠) كَالزَّمْخَرِيِّ (٥٣٨هـ) فِي الْفَصْلِ: ١٢٧، وَابْنُ الْخَشَّابِ (- ٥٦٧هـ) فِي الْمَرْجَلِ: ٣٨٣، وَابْنُ الْأَثْبَارِيِّ

(- ٥٧٧هـ) فِي الْإِنْصَافِ ٢: ٣٧١، وَابْنُ يَعِيشَ فِي شرح الفصل ٣: ٩٨. وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخَّرِينَ:

ابن مالك فِي تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ: ٢٦، فَعِنْدَهُ (إِيَّا) ضَمِيرٌ وَمَا بَعْدَهُ اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وِيرَى الرضوي الاستربادي أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِينَ أَنَّ الضَّمِيرَ هِيَ الْآخِثَةُ بِإِيَّا وَإِدَامَةُ هَذَا التَّصْيِيرِ مُنْفَصِلَةٌ

لَيْسَ بِبَعِيدٍ مِنَ الصَّوَابِ. الْكَافِيَةُ - شرح الرضوي ٢: ١٢.

ولكل واحدٍ [من الطوائف] <sup>(١)</sup> حُجَجٌ ومناقضاتٌ، فلا نُطَوِّلُ بِذِكْرِهَا.

## الضمير المستتر

قوله: (والمرفوعُ المتَّصِلُ خاصَّةٌ يُسْتَرُّ فِي الْمَاضِي [الغائبِ والغائبة]).

اعلم أنَّ الضمير <sup>(٢)</sup> المرفوعَ المتَّصِلَ يَسْتَكِنُ فِي الْمَاضِي، وفي المضارع.

أَمَّا الْمَاضِي فِي [الغائبِ، نحو: زيدٌ <sup>(٣)</sup> قامَ، وفي الغائبة، نحو: هُنَا قَامَتْ، والأصلُ فِي الضَّائِرِ أَنْ تَكُونَ مُسْتَكَنَّةً، لَأَنَّ الْاِسْتِكْنَانَ أَخَفُّ وَجَعَلُوا الْمَفْرَدَ الْغَائِبَ دُونَ الْمُثْنِي وَالْمَجْمُوعِ وَالتَّكَلُّمِ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَرَّ فِي الْكُلِّ لَزِمَ الْاِلْتِبَاسُ، وَلَوْ جَعَلُوهُ مُسْتَرًّا فِي الْمُثْنِي أَوِ الْمَجْمُوعِ دُونَ الْمَفْرَدِ لَمْ يَجْزُ لَكُونِ الْمَفْرَدِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً مِنْهَا، فَكَانَ طَلَبُ الْخَفَةِ فِيهِ أَوْلَى، وَلَمْ يُجْعَلْ فِي الْمُتَكَلِّمِ لَوْجُودِ الْقَرِينَةِ فِي الْغَائِبِ، وَالْغَائِبَةِ، وَعَدَمُ وُجُودِهَا فِي الْمُتَكَلِّمِ، وَلَكُونِ الْغَائِبِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَطَلَبُ الْخَفَةِ فِيهِ أَوْلَى، وَجَوَّزُوا <sup>(٤)</sup> أَيْضاً اسْتِكْنَانَ الضَّمِيرِ فِي الْغَائِبَةِ لِعَدَمِ التَّبَاسُطِ، لَوْجُودِ تَاءِ التَّانِيثِ، وَلَيْسَ هَذَا التَّاءُ هُوَ الضَّمِيرُ لَوْجُودِهَا <sup>(٥)</sup> مَعَ الْفَاعِلِ، فِي قَوْلِكَ: قَامَتْ هُنَا.

(١) ما بين المعقتنين ليس في ل.

(٢) في ت: المضمَر.

(٣) ما بين المعقتنين ساقط من ف.

(٤) كلمة (زيد) ساقطة من ف.

(٥) في ت، ف: جَوَّزَ.

(٦) يريد لوجوده.

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَيَسْتَكْنُ فِيهِ الضَّمِيرُ لِأَشْيَاءَ:

أحدها: للمتكلّم مطلقاً مفرداً<sup>(١)</sup> كَانَ أَوْ مثنًى أَوْ مجموعاً، سواءً كَانَ مذكّراً أَوْ مؤنثاً، لوجود قرينة دالة عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ، كالهَمْزَةُ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِلْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ، وَالنُّونُ لِأَحَدِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ الْمثنى الْمَذْكَرِ، وَالْمُؤنثِ، وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنثِ. لَا يُقَالُ: الْإِلْتِبَاسُ<sup>(٢)</sup> حَاصِلٌ بَيْنَ الْمثنى وَالْمَجْمُوعِ وَالْمَذْكَرِينَ وَالْمُؤنثَيْنِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْمَفْرَدِ الْمَذْكَرِ وَالْمَفْرَدِ الْمُؤنثِ.

لأنّا نقول: هَذَا الْإِلْتِبَاسُ لَمْ يَحْصُلْ مِنَ الْإِسْتِارِ حَتَّى يَمْتَنَعَ الْإِسْتِارُ، بَلْ هُوَ حَاصِلٌ فِي الْبَارِزِ أَيْضاً، نَحْوُ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْتَنَا، وَأَنَا وَنَحْنُ. وَثَانِيهَا: فِي الْمَفْرَدِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ: تَضَرَّبْتُ، إِذَا كَانَ لِلْخَطَابِ، وَلَا يَسْتَكْنُ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبَةِ، نَحْوُ: تَضَرَّبِينَ لثَلَا يَلْتَبَسُ، وَلَا فِي الْمُخَاطَبِينَ وَلَا فِي الْمُخَاطَبَاتِ، لِمَا ذَكَرْنَا.

وَالثَّلَاثُ: فِي الْغَائِبِ، نَحْوُ: زَيْدٌ يَقُومُ.

ورَابِعُهَا: فِي الْغَائِبَةِ، نَحْوُ: هِنْدٌ تَقُومُ، وَلَا يَسْتَكْنُ فِي الْغَائِبِينَ / ٨١ و / نَحْوُ زَيْدَانِ يَقُومَانِ، وَلَا الْغَائِبِينَ، نَحْوُ: هِنْدَانِ<sup>(٣)</sup> تَقُومَانِ، وَلَا فِي الْغَائِبِينَ، نَحْوُ: زَيْدُونَ يَقُومُونَ، وَلَا فِي الْغَائِبَاتِ، نَحْوُ: الْهِنْدَاتُ يَقْعُنُ لِلْإِلْتِبَاسِ.

وَخَامِسُهَا: الصِّفَةُ مُطْلَقاً، أَيْ: مَفْرُداً كَانَ أَوْ مثنًى، أَوْ مجموعاً، مُذْكَراً كَانَ أَوْ

(١) فِي ف: أَيْ مَفْرُداً.

(٢) فِي ف: الْإِلْتِبَاسُ.

(٣) فِي ف: الْهِنْدَانُ.

مؤنثاً، نحو: زيدٌ ضاربٌ، وهندٌ ضاربةٌ، والزيدانِ ضاربانِ، والهندانِ ضاربتانِ  
والزيدونَ ضاربونَ، والهنداتُ ضارباتُ، ولا يظنُّ أحدٌ أنَّ الألفَ والواوَ في  
ضاربانِ وضاربونَ هما الضميرانِ ليكونَ الضميرُ بارزاً، لأنها لو كانت ضمائر لم  
تتغير إلا بعدَ تغييرٍ<sup>(١)</sup> عاملها، وهاهنا<sup>(٢)</sup> تتغيرُ من غيرِ تغييرِ عاملها فإذا ليستا  
بضميرين، بل حرفا اعرابٍ كما في التثنية والجمع<sup>(٣)</sup>.

وإنما وجبَ استتارُ الضميرِ في الصِّفةِ مُطلقاً<sup>(٤)</sup> لوجودِ قرينةٍ فيها دالةٌ على  
من هي مستندةٌ إليه، ولأنَّهُ لو أُبرزَ الضميرُ فيها لزمَ اجتماعُ<sup>(٥)</sup> الألفينِ في المثنى،  
والواوينِ في الجمعِ، وهو متعذرٌ.

ثمَّ اعلم أنَّ استكنانَ الضميرِ قد يكونُ واجباً، وقد يكونُ جائزاً غيرَ واجبٍ.

## استتار الضمير وجوباً

أما الوجوبُ ففي أربعة مواضع، وهي:

أفعلُ، وتَفعلُ، وإفعلُ إذا كانَ للخطابِ، وإفعلُ أمراً للمُخاطَبِ<sup>(٦)</sup> هذا هو

(١) في ل: تعذر.

(٢) في ف: فإذا هاهنا.

(٣) هذا مذهب المازني وغيره من النحويين. شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٨٨.

(٤) المحصور بين المعفتين من ٢: ٤٥. وإلى هنا ساقط من ع.

(٥) في ف: الاجتماع.

(٦) في ت، ع، ف، ل: أفعلُ أمراً للمُخاطَبِ ونفعلُ إذا كانَ للخطابِ.

المشهور، ولكنّه أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ، نَحْوُ: مَا أَفْعَلُهُ يَسْتَكِنُ فِيهِ فَاعِلُهُ،  
وَالْأَفْعَالُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْإِسْتِنَاءِ وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ الَّتِي بِمَعْنَى الْأَمْرِ كَذَلِكَ.

### استتار الضمير جوازا

أَمَّا الْجَوَازُ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: فِعْلُ الْوَاحِدِ الْمَاضِي الْغَائِبِ <sup>(١)</sup>.

وِثَانِيهَا: الْمُضَارِعُ الْغَائِبُ الْمَقْرَدُ الْمَذْكُورُ.

وِثَالِثُهَا: الْغَائِبَةُ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهَا.

وَرَابِعُهَا: اسْمُ الْفَاعِلِ.

وَخَامِسُهَا: اسْمُ الْمَفْعُولِ.

وَسَادِسُهَا: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ.

وَسَابِعُهَا: أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ.

وِثَامِنُهَا: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى الْأَمْرِ.

وَمَعْنَى الْوَجُوبِ فِي الْأَوَّلِ <sup>(٢)</sup> أَنَّ إِسْنَادَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ الْبَتَّةَ إِلَى مُظْهِرٍ،

وَلَا إِلَى بَارِزٍ، بَلْ إِلَى مُسْتَكِنٍ.

وَمَعْنَى الْجَوَازِ فِي الثَّانِي، أَنَّهُ يَجُوزُ إِسْنَادُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ إِلَى مُظْهِرٍ،

(١) في ف: الغائب الماضي.

(٢) في ز: في هذه المواضع.



وَمُضْمَرٍ بَارِزٍ، وَمُضْمَرٍ مُسْتَكِنٍّ.

## لا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل

قَوْلُهُ: (ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل إلى آخره).

إِعلم أَنَّ المتصلَ المُستَكِنَّ أخَصَرُ مِنَ البَارِزِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ العَدُولُ مِنَ المُستَكِنِّ إِلَى البَارِزِ إِلَّا عِنْدَ التَّعْذُرِ، وَأَنَّ المتصلَ البَارِزَ أخَصَرُ مِنَ <sup>(١)</sup> المنفصلِ، لَكُونِهِ أَقَلَّ حُرُوفاً مِنَ المُنفَصِلِ، وَلِهَذَا لَا يَسُوغُ المُنفَصِلُ إِلَّا عِنْدَ تَعْذُرِ المتصلِ، فَلَا يُقَالُ: ضَرَبَ أَنْتَ <sup>(٢)</sup>، لِعَدَمِ تَعْذُرِ المتصلِ.

وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِمِثْلِ: أَعْطَيْتُكَ <sup>(٣)</sup>، وَاعْطَيْتَكَ إِثْنَاهُ [فَأَنَّهُ يَجُوزُ المُنفَصِلُ] <sup>(٤)</sup> مَعَ جَوَازِ المتصلِ كَمَا يَجِبُ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: وَلَا يَسُوغُ المُنفَصِلُ إِلَّا عِنْدَ تَعْذُرِ اتِّصَالِ المتصلِ بِعَامِلِهِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ كَذَلِكَ.

وَفِيهِ نَظَرٌ أَيْضاً <sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا مُنْفَصِلاً، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادُ بِالسَّوَاغِ مَا يَكُونُ خَالِياً عَنِ الْوُجُوبِ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ قَوْلِهِ:

(١) المحصورة بين المعقتين ساقط من ل.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ل: أعطيتك.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٥) (أيضاً) ساقطة من الأصل، ومن ز.

..... إذا ما كنتِ جارتنا .....<sup>(١)</sup>

إلى آخره، شاذاً، لكنّه شاذٌّ على ما هو المشهور.  
وأما قوله:

..... إليك حتى بلغتِ إياكَا<sup>(٢)</sup>

فشاذٌّ لا يقاسُ عليه.

ثم الذي يتعذر معه المتصلُ أشياء:

منها كونُ الضميرِ مُتَقَدِّماً<sup>(٣)</sup> على عامِله، نحو: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ، فَإِنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ تَعَذَّرَ اتِّصَالُهُ بِكَلِمَةِ قَبْلِهِ، فَوَجَبَ الْإِتْيَانُ بِالْمُنْفَصِلِ<sup>(٤)</sup>.

(١) هذه قطعة من قول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دَيَّارُ

والشاهدُ فيه وقوعُ الضميرِ المتصلِ بعدَ إِيَّاكَ، والقياسُ وقوعُ بعدها منفصلاً فكانَ عليه أن يقولَ: إِلَّا إِيَّاكَ، والبيت لم يُنسب إلى أحد.

الخصائص ١: ٣٠٧ و ١٩٥: ٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١: ٤٦٤، ومغني اللبيب ٢: ٤٩٢، وشرح ابن عقيل ١: ٩٠، والخزانة ٥: ٢٧٨، وشرح شواهد العيني على حاشية الصبان - مطبعة عيسى البابي الحلبي ١: ١٠٩.

(٢) هذا الرجز لحميد الأرقط، وقبلة: أَتَتَكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الْأَرَاكَا.

يقول: سَارَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ حَتَّى بَلَغَتْكَ، وَفِي الْبَيْتِ وَضَعَ الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ مَكَانَ الْمُتَّصِلِ.

الكتاب ١: ٣٨٣، والخصائص ١: ٣٠٧، والأُمَالِي الشَّجَرِيَّة ١: ٤٠، والإيضاح ١: ٤٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠١، والخزانة ٥: ٢٨٠.

(٣) في ف: مقدماً.

(٤) في ت: المتصل.

وَمِنْهَا الْفَضْلُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ عَامِلِهِ لِعَرَضٍ<sup>(١)</sup>، نَحْوُ: مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا، وَكَقَوْلِهِ:

..... مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا<sup>(٢)</sup>

فَإِنَّهُ لَمَّا فَضَلَ فَاصِلٌ تَعَذَّرَ اتِّصَالُهُ بِهِ، فَوَجَبَ<sup>(٣)</sup> الْإِتْيَانُ بِالْمُنْفَصِلِ.

وَأَمَّا قَالَ: (لِعَرَضٍ)، لِأَنَّهُ، لَا يَجُوزُ الْفَضْلُ مِنْ غَيْرِ عَرَضٍ، لَا يُقَالُ: ضَرَبَ

زَيْدًا أَنَا، لِثَلَا يُلْزَمُ الْعَدُولُ عَنِ الْأَصْلِ<sup>(٤)</sup> لَا لِقَائِدَةٍ<sup>(٥)</sup>.

وَمِنْهَا<sup>(٦)</sup> الْفَضْلُ بِحَرْفِ الْعَطْفِ / ٨١ ظ /، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ<sup>(٧)</sup> إِنَّا كُنْ

لَعَلَى هُدًى﴾<sup>(٨)</sup>.

وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَوْ بِالْفَصْلِ لِعَرَضٍ أَوْ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى الْفَصْلِ، لَكَانَ أَصَوْبَ

لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ<sup>(٩)</sup>:

(١) في ل: بعوض.

(٢) البيت لعمر بن معدى كرب، وصدرة:

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا

وَقَطَّرَ الْفَارِسَ: صرعه.

ديوان عمرو بن معدى كرب الزبيدي: ١٧٥، والبيت من شواهد الكتاب ١: ٣٧٩، وشرح المفصل

لابن يعيش ٣: ١٠١، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٤٦٣.

(٣) في ل: تعين.

(٤) في ل: الأصول.

(٥) في ت: بلا فائدة.

(٦) في ت: منه، وهذا القسم داخل في القسم السابق.

(٧) في ت، ع، ل: و.

(٨) سورة سبأ: ٢٤. وباقي الآية: ﴿أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

(٩) في ت: مثل قوله.

.....وَأَمَّا

يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ <sup>(١)</sup> أَنَا أَوْ مِثْلِي <sup>(٢)</sup>

لأنه في تقدير ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي، وأما قوله:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا

أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِدْيَارٍ <sup>(٣)</sup>

فَشَادُّ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

ومنها حذف العامل فإنه إذا حذف العامل وجب رد المتصل إلى المنفصل

لامتناع اتصال الملفوظ بما ليس بملفوظ <sup>(٤)</sup>، نحو: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ

أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> فَإِنَّ أَضْلَهُ لَوْ تَمْلِكُونَ، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ، تَعَذَّرَ الْإِتِّصَالُ فَرُدَّ إِلَى

الْمُنْفَصِلِ.

ومنها كون العامل معنويًا، نحو: أَنْتَ زَيْدٌ لَامْتِنَاعِ إِتِّصَالِ الْمَلْفُوظِ بِمَا لَيْسَ

كَذَلِكَ.

(١) في ل: أحسانهم.

(٢) تقدم الشاهد ١: ٢٧٣.

(٣) تقدم الشاهد في ٢: ٥٤.

(٤) في ت، ع، ف: كذلك، وفي ل: بملفوظ كذلك.

(٥) سورة الإسراء: ١٠٠، من قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا أَنْفَسْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَثُورًا﴾.

وَمِنْهَا كَوْنُ الْعَامِلِ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ، لِأَنَّهُ لَوْ اتَّصَلَ بِهِ لَوَجَبَ<sup>(١)</sup>  
 اسْتِكْنَانُ الضَّمِيرِ فِي الْحَرْفِ لَوْ جُوبِ<sup>(٢)</sup> اسْتِكْنَانُ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا كَانَ مَفْرُوداً وَهُوَ  
 غَيْرُ جَائِزٍ فِي لُغَتِهِمْ، وَهُوَ إِذَا كَانَ اسْمَ (مَا)، نَحْوُ: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَمَا هُوَ  
 عَلَى الْعَنَبِ بِضَنِينٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

وَإِذَا كَانَ خَبَرَ (إِنَّ)، نَحْوُ: إِنَّ الضَّارِبَ أَنْتَ، وَإِنَّ الْكَرَامَ نَحْنُ، وَبِالْحَقِيقَةِ هَذَا  
 رَاجِعٌ إِلَى الْفَضْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: {الضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ}<sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْصُوباً أَوْ مَجْرُوراً لَجَازَ اتِّصَالُهُ<sup>(٦)</sup>  
 بِالْحَرْفِ، نَحْوُ: إِنَّهُ، وَلَهُ لَعْدَمُ [وَجُوبِ اسْتِكْنَانِ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ فِي  
 الْعَامِلِ]<sup>(٧)</sup>

وَإِنَّمَا قُلْنَا {إِذَا كَانَ مَفْرُوداً لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعاً لَكَانَ الضَّمِيرُ بَارِزاً.  
 فَإِنَّ<sup>(٨)</sup> قِيلَ: لَا يَجُوزُ اسْتِكْنَانُ الضَّمِيرِ، إِذَا كَانَ مُخَاطَباً أَوْ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعاً فَلِمَ  
 لَا يَجُوزُ اتِّصَالُهُ حِينَئِذٍ بِالْحَرْفِ؟

(١) فِي ف، ل: وَجِبَ.

(٢) فِي ل: لَوْ جِبَ.

(٣) سُورَةُ الْمَجَادَلَةِ: ٢.

(٤) سُورَةُ التَّكْوِيرِ: ٢٤.

(٥) فِي الْأَصْلِ: يَكُونُ مَرْفُوعاً، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ سَائِرِ النُّسخِ، وَمِنْ النَّصِّ الْمُنْتَقَدِمِ فِي ٢: ٤٩.

(٦) فِي الْأَصْلِ: الْمُتَّصِلِ.

(٧) فِي ت، ع، ف، ل: اسْتِكْنَانُهُ فِيهِ.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٩) فِي ف: فَلْنِ.

قُلْنَا: إِطْرَادُ الْبَابِ <sup>(١)</sup>.

وَمِنْهَا كَوْنُ الصِّفَةِ جَارِيَةً عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ مُسْتَنَدَةً إِلَى الضَّمِيرِ، فَإِنَّ  
الْبَصْرِيِّينَ عَدَلُوا إِلَى الْمُنْفَصِلِ، نَحْوُ: هَذَا زَيْدٌ ضَارِبٌ هِيَ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ لَا  
يُوجِبُونَ <sup>(٢)</sup> اِبْرَازَهُ <sup>(٣)</sup> كَمَا فِي الْفِعْلِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا وَجْهَانِ:  
أَحَدُهُمَا: إِنَّ اِبْرَازَهُ يَرْفَعُ <sup>(٤)</sup> اللَّبَسَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، نَحْوُ: زَيْدٌ عَمْرُو  
ضَارِبُهُ هُوَ، وَلَوْ لَا هَذَا الضَّمِيرُ لَمْ يُفْهَمْ <sup>(٥)</sup> أَنَّ الضَّارِبَ زَيْدٌ وَالْمَضْرُوبَ عَمْرُو <sup>(٦)</sup>، وَإِذَا  
كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ اِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الَّتِي جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ، وَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ لِبَسٌ طَرْدًا لِلْبَابِ.

وَالثَّانِي: إِنَّ الصِّفَاتِ فِرْعٌ عَلَى الْفِعْلِ فِي تَحْمُلِ الضَّمِيرِ، وَلِهَذَا لَمْ يُقَدَّرْ اسْمُ  
الْفَاعِلِ مَعَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِيهِ بِجُمْلَةٍ كَمَا يُقَدَّرُ الْفِعْلُ مَعَهُ <sup>(٧)</sup> بِجُمْلَةٍ، وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُ  
التَّشْنِيعِ، وَالْجَمْعُ فِيهِ كَمَا يَبْرُزُ فِي الْفِعْلِ، وَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ فِرْعًا عَلَى الْفِعْلِ فِي تَحْمُلِ  
الضَّمِيرِ قَصَّرَتْ عَنْ أَحْكَامِهِ، وَإِذَا جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ وَجَبَ <sup>(٨)</sup> اِبْرَازُ

(١) في ت: اطرادا للباب، وينظر: الكافية - شرح الرضي ١٧: ٢.

(٢) في ف: يجوزون.

(٣) الكافية - شرح الرضي ١٧: ٢.

(٤) في ت: يدفع.

(٥) في ل: يقيم.

(٦) في ل: عمرا.

(٧) في ف: معهم.

(٨) في ل: أوجب.

الضمير فيها، لِيَدُلَّ عَلَى انْحِطَاطِهَا عَنِ <sup>(١)</sup> الْأَصْلِ.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: إِنَّ مَا <sup>(٢)</sup> ذَكَرْتُمْ مِنَ الْمُتَعَذِّرِ لِإِبْرَازِ

الضمير في الصِّفَةِ، موجودٌ في الفعل.

أَلَا تَرَى، أَنْكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ عَمْرُو يَضْرِبُهُ، فَالْلَبْسُ حَاصِلٌ كَمَا فِي الصِّفَةِ، فَلَوْ

كَانَ وَجُودُ اللَّبْسِ مُوجِباً لِإِبْرَازِ الضَّمِيرِ فِي الصِّفَةِ لَكَانَ مُوجِباً فِي الْفِعْلِ عَمَلاً بِالْعِلَّةِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

وَمِنْهَا أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَكَانَ فَاعِلُهُ مُضَمَّراً، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ

ضَرْبِي أَنْتَ، وَمِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنَا.

وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً، لِأَنَّ اتِّصَالَهُ بِالْعَامِلِ <sup>(٣)</sup> مَعَ وَجُودِ الْفِعْلِ مُتَعَذِّرٌ،

وَكَذَلِكَ اسْتِكْنَاهُ <sup>(٤)</sup> فِيهِ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَسْتَكِينُ فِي الْمَصْدَرِ كَمَا يَجِيءُ.

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ مُعَرِّفاً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَإِنَّهُ يَقَعُ مُنْفَصِلاً

مُتَأَخِّراً، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ أَنْتَ <sup>(٥)</sup> زَيْدًا وَعِلَّتُهُ مَا مَرَّ.

وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا <sup>(٦)</sup> الْمُصَنِّفُ.

وَجَوَابُهُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ.

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ف: مِنْ.

(٢) فِي ف: أَمَّا إِذَا.

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٤) فِي ل: اسْتِكْنَاهُ.

(٥) فِي ف: عَنْكَ.

(٦) فِي ت: يَذْكُرْهَا، وَفِي ل: يَذْكُرْ. وَهُوَ يَرِيدُ الْوَجْهَيْنِ الْآخِرَيْنِ اللَّذَيْنِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُمَا الْمُتَّصِلُ.

وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَوَاضِعَ يَجِبُ الْمَنْفَصْلُ فِيهَا، أَوْرَدَ أَمْثَلَهَا عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَهَا:  
 فَالْأَوَّلُ<sup>(١)</sup> لِلتَّقْدَمِ، وَالثَّانِي<sup>(٢)</sup> لِلْفَصْلِ، وَالثَّالِثُ<sup>(٣)</sup> لِحَذْفِ الْعَامِلِ، وَالرَّابِعُ<sup>(٤)</sup> / ٨٢ و /  
 لَكَوْنِ الْعَامِلِ مَعْنَوِيًّا، وَالْخَامِسُ<sup>(٥)</sup> لِكَوْنِ الْعَامِلِ حَرْفًا، وَالسَّادِسُ<sup>(٦)</sup> لَكَوْنِ الصِّفَةِ  
 جَارِيَةً عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ.

### اجتماع ضميرين

قوله: (وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا } إِلَى آخِرِهِ).  
 اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا أَوْ لَمْ  
 يَكُنْ<sup>(٧)</sup> [٨]، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا<sup>(٩)</sup> وَجَبَ اتِّصَالُ الثَّانِي، مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ، نَحْوُ:  
 ضَرَبْتُكَ، وَأَكْرَمْتُكَ وَانْفَصَالُهُ مَعَ وَجُودِهِ، نَحْوُ: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ، وَلِأَجْلِ هَذَا قَالَ:  
 وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا.

(١) قوله: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ، مجموع مَهْمَلَاتِ الْمُتَوْنِ: ٤٠٣.

(٢) قوله: مَا ضَرَبْتُكَ إِلَّا أَنَا، الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ.

(٣) قوله: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ.

(٤) قوله: أَنَا زَيْدٌ، الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ.

(٥) قوله: مَا أَنْتَ قَائِمًا، الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ.

(٦) قوله: هُنْدُ زَيْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ، الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ.

(٧) زَادَ فِي ل: مَرْفُوعًا.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٩) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.



وإن لم يكن أحدهما مرفوعاً، فلا يخلو من أن يكون أحدهما أعرف أو لم يكن، فإن كان فلا يخلو من أن يكون الأعراف مقدماً أو لم يكن، فإن كان فلك الخيار في اتصال الثاني، وفي انفصاليه، نحو: أعطيتك وأعطيتك إياها، وضربتك وضرتي إياك.

فإن قيل: لم<sup>(١)</sup> جاز: ضرتي إياك، ولم يجر: ضرتك إياك، مع أن الضمير الأول في كل واحدٍ منها فاعلٌ والضمير الثاني مفعول؟

قلنا: إن<sup>(٢)</sup> اتصال الفاعل بالفعل أشد من اتصاله بالمصدر، لأن فاعل المصدر يُحذف وفاعل الفعل لا يُحذف بوجه.

وإذا كان اتصال الفاعل بالفعل أشد، وجب اتصال المفعول به، لجواز جعلها بمثابة كلمة واحدة.

وإذا لم يكن اتصال فاعل المصدر به قوياً لم يجب اتصال المفعول به.

وإن لم يكن الأعراف مقدماً لم يجر في الثاني إلا الانفصال، نحو: أعطاك إياي، وأعطاه إياك، وأعطاه إياي، لكراهتهم أن يُقدّموا الأنقص على الأقوى فيما هو كاللمة الواحدة، وليس مثل ضرتني، وضربوك مثله، لكون الأول هاهنا متوغلاً في الجزئية، ولكونه فاعلاً صار أولى بالتقديم.

هذا عند سيبويه<sup>(٣)</sup>، فإنه اشترط في اتصال الضميرين تقديم الأعراف ثم

(١) في ت، ع، ل: فلم.

(٢) ساقطة من ز، ل.

(٣) الكتاب ١: ٢٨٢ - ٢٨٤.

الاعرف<sup>(١)</sup>.

فالأعرف هو المتكلم ثم المخاطب، ثم الغائب.  
وَأَمَّا الْمُبْرَدُ، فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِيهِ، وَيَجْعَلُ الْمُتَكَلِّمَ، وَالْمُخَاطَبَ وَالْغَائِبَ،  
فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عَلَى السَّوَاءِ<sup>(٢)</sup>، فَيَجُوزُ: أَعْطَاهُوكَ، وَأَعْطَاهُوهَا<sup>(٣)</sup>،  
وَأَعْطَاهُونِي.

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ فَلَيْسَ فِي الثَّانِي إِلَّا الْإِنْفَصَالُ<sup>(٤)</sup>، نَحْوُ: أَعْطَاهُ  
إِيَّاهُ<sup>(٥)</sup>، خِلَافًا لِلْمُبْرَدِ<sup>(٦)</sup>.

وَقَدْ جَاءَ فِي الْغَائِبِينَ أَعْطَاهَا، وَأَعْطَاهُوهَا وَهُوَ شَادُّ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ

لِضَغْمِهَا يَفْرَعُ الْعَظَمُ نَائِبَهَا<sup>(٧)</sup>

(١) (ثم الأعرف) ساقطة من ت.

(٢) الكافية - شرح الرضي ٢: ١٨، ولم أجد ذلك في المقتضب أو في الكامل للمبرد.

(٣) ساقطة من ع، ف، ل.

(٤) قال سيبويه: (فإن ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت: أعطاهوها، وأعطاهاه، جاز، وهو عربي، ولا عليك بأنهما بدأت من قبل أنها كلاهما غائب). الكتاب ١: ٣٨٤.

(٥) في ع: وإياه.

(٦) الكافية - شرح الرضي ٢: ١٨.

(٧) البيت ينسب إلى مغلّس بن لقيط الأسدي كما ينسب إلى لقيط بن مرة وهو يذكر أبا كان باراً به فقده وترك أخوين آخرين أساء له، والضغمة: العضة، وقد جعل للشدة أنياباً تعض بها بجازاً، والشاهد فيه قوله ضغمتها مكان ضغمتها إياها. وقد أنشد علي بن عيسى الربيعي البيت هكذا:  
فقد جعلت نفسي تهْمُ بضغمةٍ      علّ علّ غيظٍ ينضمُّ العظم نائِبَهَا

وَهُوَ قَلِيلٌ، وَالضَّغْمَةُ هِيَ الْعَصَّةُ<sup>(١)</sup>، وَالْهَاءُ فِي نَائِبِهَا يَرْجِعُ إِلَى الضَّغْمَةِ،  
وَلِضْمَعِهَا [بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: لَضْغَمَةٍ، وَقَوْلُهُ: يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَائِبُهَا صِفَةً لَضْغَمَةٍ، وَضَمِيرُ  
الْمَثْنِيِّ فِي قَوْلِهِ: لَضْغَمَتُهُمَا هَا]<sup>(٢)</sup> يَرْجِعُ إِلَى رَجُلَيْنِ هُمَا مَدْرُكٌ وَمَرَّةٌ<sup>(٣)</sup> وَقِيلَ يَرْجِعُ إِلَى  
سَبْعَيْنِ، يَقُولُ: لِكثْرَةِ مَا<sup>(٤)</sup> [ابْتَلَيْتُ مِنَ الْحَنْ فِيهِ<sup>(٥)</sup>]<sup>(٦)</sup> قَدْ طَابَتْ نَفْسِي أَنْ يَعْضَهَا  
سَبْعَانِ، نَائِبُهَا يَضْرِبُ الْعَظْمَ، وَيَقْرَعُ، وَيَقْرَعُ النَّابِ<sup>(٧)</sup>، كِنَايَةٌ عَنِ التَّصْوِيتِ<sup>(٨)</sup>.  
قَوْلُهُ: (وَالْمُخْتَارُ فِي خَيْرِ بَابٍ<sup>(٩)</sup> كَانَ (الانفصال)).

إِعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ كَانَ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا جَازَ اتِّصَالُهُ وَانْفصالُهُ، لَكِنَّ الْمُخْتَارَ هُوَ  
الانفصالُ، لِأَنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدِئًا فِي الْأَصْلِ، وَحَقُّ خَيْرِ الْمُبْتَدِئِ الانفصالُ، وَكَذَلِكَ خَيْرُهُ،  
وَلِأَنَّ خَيْرَهُ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ، وَالْإِتِّصَالُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَفْعُولِ، وَلِأَنَّهَا أَفْعَالٌ نَاقِصَةٌ فَقْصُرَتْ  
عَنِ اتِّصَالِ ضَمِيرَيْنِ بِهَا عَلَى اتِّصَالِهَا بِالْفِعْلِ التَّامِّ، وَلِأَنَّهَا لَمَّا<sup>(١٠)</sup> لَمْ تَدُلَّ عَلَى الْحَدَثِ

→ الكتاب ١: ٣٨٤، والأُمالي الشجرية ١: ٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٠٥، والإيضاح:

٣٨٣، والخزانة ٥: ٣٠١، وشواهد العيني ١: ١٢١.

(١) ومنه سُمِّيَ الْأَسَدُ ضَيْفًا: اللِّسَانُ - ضَغْم - ١٥: ٢٥٠.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ف، ل.

(٣) هما أخوا الشاعر مغلّس بن لقيط الأسدي، وقيل هما من قومه وليسوا أخويه. الخزانة ٥: ٣١١.

(٤) في ل: لكثرتها.

(٥) كلمة (فيه) زيادة من ف.

(٦) في ل: انقلبت من المجيء.

(٧) في ع، ل: الباب.

(٨) في ل: التصويب.

(٩) ساقطة من ت، ع، ف، ل. وفي متن الكافية: باب خبر كان. مجموع مهمات المتون: ٤٠٤.

(١٠) ساقطة من ل.

أشبهت إنَّ وأخواتها فَلَمْ يَتَّصِلْ بِهَا الضميران بالقياس عَلَيْهَا، وَلِيَكُونَ تَنْبِيْهُا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ، وَمِثَالُهُ:

لَيْنٌ <sup>(١)</sup> كَانَ إِثَاءَهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدُنَا

عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ <sup>(٢)</sup>

وَقَوْلُهُ:

لَيْسَ إِثْيَايَ وَإِثْيَاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا <sup>(٣)</sup> / ٨٢ ظ /

وَمَنْ جَوَّزَ الْإِتِّصَالَ فَعَلَى التَّشْبِيْهِ بِالْمَفْعُولِ وَمِثَالُهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: عَلَيْهِ

رَجُلًا لَيْسَنِي، وَقَوْلِ الْآخَرِ:

إِذَا <sup>(٤)</sup> ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي <sup>(٥)</sup>

(١) في ع: أن.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة من قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَبِكْرُ غَدَاةٍ غَدٍ أَمْ رَائِحُ فَهَجْرُ

الديوان: ٨٦.

(٣) لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه، وقبله:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا تَرَى فِيهِ غَرِيْبًا

ونسب إلى القرطبي والبيت في ديوانه برواية أخرى هي:

غَيْرَ أَسَاءٍ وَجَلٍ ثُمَّ لَا نَخْشَى رَقِيْبًا

ديوان عمر بن أبي ربيعة: ١٣١، وديوان القرطبي، تحقيق: رشيد المبيدي وخضر الطائي جنداد: ٦١.

وهو من شواهد الكتاب ١: ٣٨١، المقتضب ٣: ٩٨، والخزانة ٥: ٣٢٢.

(٤) في الأصل، وفي ز: إذا.

(٥) لرؤبة وقبله:

و<sup>(١)</sup> أعلم أن باب عَسَيْتُ ملحقٌ بكان، فكما أن المختارَ في خبر كان الانفصالُ فكذلك هاهنا.

قوله: (والأكثرُ لولا أنتِ إلى آخرها وعَسَيْتُ إلى آخرها، وجاءَ لولاكَ وعَسَاكَ<sup>(٢)</sup> إلى آخرهما.

إعلم أن الضميرَ إذا وقعَ بعدَ لولا وعَسَى، فالشائعُ الكثيرُ أن يُقالَ: لولا أنتِ ولولا أنا، وعَسَيْتُ وعَسَيْتَ<sup>(٣)</sup>، وعليه [قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ<sup>(٤)</sup>﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ<sup>(٦)</sup>﴾<sup>(٧)</sup>، وقد روي عن القربِ لولاكَ ولولاي وعساكَ وعساي، وعليه<sup>(٨)</sup> قولُ يزيد بن الحكم<sup>(٩)</sup>:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

→

والطَّيْسُ: الرملُ الكثيرُ. ويرى: عهدي بقومي كعديد الطيس. الديوان: ١٧٥. وهو في شرح ابن

عقيل ١: ١٠٩، والخزانة ٥: ٣٢٤.

(١) (الواو) ليس في ف.

(٢) ما بين المعقتنين ساقط من ع.

(٣) (عسيت) الثانية ساقطة من ت، ل.

(٤) زاد في ل: ﴿تملكون﴾ وهي زيادة ليست في كتاب الله.

(٥) سورة سبأ: ٣١، وتام الآية: ﴿لَكِنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) في ف: فهل، وهو سهو.

(٧) سورة البقرة: ٢٤٦. من قول تعالى ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ الْبِغَالِ أَنْ تَقَاتِلُوا﴾.

(٨) ما بين المعقتنين ساقط من: ت، ع.

(٩) في الأصل، وفي ز، ت، ع، ف: يزيد بن أم الحكم، وما أثبتناه من ل، وهو الصواب. وصاحب الشاهد هو

يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر الثقفي صاحب رسول الله ﷺ من أهل الطائف عاش في البصرة

وولاه المهجاج كورة فارس ثم عزله وهو من شعراء العصر الأموي، توفي حوالي سنة ١٠٥ هـ. ديوان

المهابة: ٣٥٤، والأغاني ١١: ١٠٠، وخرانة الأدب ٣: ١٣٣، والأعلام ٩: ٢٣٢.

فَكَمْ مَوْطِنٍ<sup>(١)</sup> لَوْلَايَ طِخْتُ كَمَا هَوَى  
بِأَجْزَائِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى<sup>(٢)</sup>

وَعَلَيْهِ أَيْضاً قَوْلُ الْآخِرِ:

يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(٣)</sup>

واللغة الأولى هي الوجه، لأنَّ ما بَعْدَ لَوْلَا مرفوعٌ بالابتداء، فالْمُضْمَرُ الواقعُ بَعْدَهَا يجبُ أَنْ يكونَ مَرْفُوعاً مُنْفَصِلاً، أَمَّا رَفْعُهُ، فَلأنَّهُ مبتدأ، وَأَمَّا انفصالُهُ، فَلأنَّ الضَّمِيرَ المرفوعَ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بالفعلِ، ولأنَّ ما بَعْدَ عَسَى مرفوعٌ بأنَّه فاعلُ عَسَى، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ ضميراً متصلاً، فيقال: عَسَيْتُ، بِكسرِ السَّيْنِ وفتحها واللغة الثانية، وإنْ كَانَتْ قليلةً لكنها مرويةٌ عن الثقات، فَوَجَبَ تَوْجِيهُهَا.

فَقَالَ الْأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup> وَمَنْ تَابَعَهُ: إِنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَ لَوْلَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ  
[عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مَظْهَرًا، فَهُوَ، وَإِنْ كَانَ صَوْرَتُهُ صَوْرَةَ الْمَجْرُورِ، لَكُنْهُ فِي

(١) في ف: من موطن، وهو سهو، لانكسار الوزن.

(٢) النيق: الموضع المرتفع في الجبل، والقلة: أعلاه. الكتاب ١: ٣٨٨، ومعاني القرآن للسفراء ٢: ٨٥، والكامل ٣: ٣٤٥، والمقتضب ٣: ٧٣، والأمال الشجرية ٢: ٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١٨، والجني الداني: ٥٤٥، والخزانة ٣: ١٣٣ و ٣٣٦: ٥.

(٣) لرؤبة بن العجاج، وقبله:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَى أَتَاكَ

ويروى (عساكن) مكان (عساكا). الديوان: ١٨١، والكتاب ١: ٣٨٨، ٢: ٢٩٩، والمقتضب ٣: ٧١، والخصائص ٢: ٩٦، والمحتسب ٢: ٢١٣.

(٤) تعليقات الأخفش على كتاب سيويه (ط. هارون) ٢: ٣٧٥، والمقتضب ٣: ٧٣، والكامل ٣: ٣٤٥، والأمال الشجرية ٢: ٢١٢.

موضع الرفع<sup>(١)</sup> [إلا أنه<sup>(٢)</sup> محل المرفوع على المجرور]<sup>(٣)</sup>، والضمير<sup>(٤)</sup> بعد عسى في موضع رفع إلا أنه محل المرفوع على المنصوب لأن التغير في العامل نادر، والتغير في الضمائر كثير من ذلك، تأكيد المجرور والمنصوب بالمرفوع، و<sup>(٥)</sup> وقوع المرفوع<sup>(٦)</sup> موقع المجرور في قولهم: مَا أَنَا كَأَنْتَ.

وَقَالَ سَبِيوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ: الضميرُ بعدَ لولا<sup>(٧)</sup> في محلِّ الجرِّ بلولا، وهي حرفُ جرٍّ<sup>(٨)</sup> هاهنا، وبعدَ عسى في محلِّ النَّصبِ وهي بِمَعْنَى لَعَلَّ، وَعَمِلَتْ عَمَلُ لَعَلَّ فِي نَصْبِ الْإِسْمِ، وَرَفَعَ الْخَبَرَ، كَمَا أَنَّ لَدُنْ نَاصِبٍ لِقُدُوءَةٍ وَجَارٍ فِي غَيْرِهَا<sup>(٩)</sup>.

وَكَذَلِكَ كَافُ التَّشْبِيهِ لَهُ حُكْمُ<sup>(١٠)</sup> مَعَ الْمُظْهِرِ لَيْسَ مَعَ الْمُضْمَرِ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَكَذَلِكَ مُنْذُ، وَكَذَلِكَ لَمْ الْجَرُّ يُكْسَرُ مَعَ الْمُظْهِرِ، وَيُفْتَحُ مَعَ الْمُضْمَرِ.

وَجَمِيعُ هَذَا نَبِيئُهُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْكَلِمَةِ حَالَتَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا

(١) ما بين المعقتنين ليس في ع.

(٢) في ت، ع، ف: لكنه.

(٣) ما بين المعقتنين ليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٤) في ع: المضمر.

(٥) الواو ليس في ع.

(٦) كلمة (المرفوع) ليست في: ز.

(٧) في لولاه.

(٨) كلمة (جر) ليست في ع.

(٩) في ف: لغيرها. وينظر: الكتاب ١: ٣٨٨، ومغني اللبيب ١: ٣٠٣، والجنى الداني: ٤٣٩ و ٥٤٥.

(١٠) في ل: كلم.

يدخل عليه.

ثم الذي استدِلَّ به عليه، أنَّ التَّغْيِيرَ إمَّا أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسٍ لَوْ لَا وَعَسَى أَوْ  
فِيهَا <sup>(١)</sup> يَقَعُ بَعْدَهُمَا، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا التَّغْيِيرَ فِيهَا بَعْدَهُمَا لَكَثُرَ التَّغْيِيرُ لَكُونَ  
هَذِهِ الضَّمَائِرُ مُتَعَدِّدَةً تَبْلُغُ اثْنَيْ عَشَرَ، وَلَوْ جَعَلْنَا التَّغْيِيرَ فِيهَا لَكَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا  
يَسِيرًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّغْيِيرَ الْيَسِيرَ أَوْلَى مِنَ التَّغْيِيرِ الْكَثِيرِ.  
وَقَدْ أوردَ عَلَيْهِ بِأَنَّ لَوْ لَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ لَزِمَ أَنْ يُوجَدَ ثُمَّ فِعْلٌ أَوْ نِسْبَةٌ  
لِيَتَعَلَّقَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَأُجِيبَ أَنَّهُ <sup>(٢)</sup> لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، فَإِنَّهُ يَقَعُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ، نَحْوُ: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ،  
وَهَلْ مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ؟

وَرُدَّ هَذَا الْجَوَابُ، بِأَنَّ الْجَارَ زَائِدٌ فِيهَا ذَكَرْتُمْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مُتَعَلِّقٍ، وَلَيْسَ لَوْ لَا  
كَذَلِكَ، فَإِنَّ حَمَلَ عَسَى عَلَى لَعَلٍّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ الْحَرْفَ  
يُشَبِّهُ الْفِعْلَ، فِي بَابِ الْعَمَلِ، وَأَمَّا عَكْسُهُ فَبَعِيدٌ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ أَشْبَهُ شَيْءٍ بِالْحَرْفِ لِإِدْمَاقِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدَثِ  
وَجُمُودِهِ فَجَارَ تَشْبِيهِهُ بِالْحَرْفِ.

وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: فَاعِلٌ <sup>(٣)</sup> عَسَى مُضْمَرٌ فِيهِ، وَالضَّمِيرُ / ٨٣ و / خَبَرُهُ <sup>(٤)</sup>.

(١) في ل: هما.

(٢) في ت، ل: بانه، ف: عنه بانه.

(٣) في ل: قال.

(٤) المقتضب ٣: ٧٢.



وَقَدْ أُورِدَ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ <sup>(١)</sup>؛ عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ، و <sup>(٢)</sup>لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ خَبَرَ  
عَسَى اسماً صريحاً.

وَمَنْعَ الْمُبْرَدِ الرِّوَايَةَ فِي الْأَوَّلِ <sup>(٣)</sup>، وَثِقِلَ عَنِ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ أَنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَ  
لَوْلَا مَجْرُورٌ <sup>(٤)</sup> عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ: لَوْلَا وَجُودُكَ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْمُضَافَ،  
وَلَمْ يَتَغَيَّرِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَنْ حَالِهِ، فَكَانَ أَقْرَبُ الْمَذَاهِبِ مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ <sup>(٥)</sup>.

## نون الوقاية

قَوْلُهُ: (وَنُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ الْبَاءِ لَا زِمَةَ فِي الْمَاضِي) <sup>(٦)</sup>.  
إِعْلَمَ أَنَّ زِيَادَةَ النُّونِ قَدْ تَكُونُ وَاجِبَةً، وَقَدْ تَكُونُ مَخْتَارَةً، وَقَدْ تَكُونُ ضَعِيفَةً.  
أَمَّا الْوَجُوبُ فِي الْمَاضِي، نَحْوُ: ضَرَبَنِي، وَأَكْرَمَنِي، وَإِنَّمَا وَجَبَ النُّونُ هَاهُنَا  
لَأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْبَاءُ وَجَبَ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا لِلْمُجَانَسَةِ فَوَجَبَ زِيَادَةُ النُّونِ لِلْحِفْظِ  
عَنْ دُخُولِ الْكَسْرِ فِيهَا، وَلِهَذَا سُمِّيَ تِلْكَ النُّونُ نُونِ الْوَقَايَةِ.  
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: وَنُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ الْبَاءِ

(١) قولهم ليس في ع.

(٢) (الواو) ساقط من ل.

(٣) الكامل ٣: ٣٤٥، والمقتضب ٣: ٧٣.

(٤) الكتاب ١: ٣٨٨.

(٥) تقدم مذهب الأخفش ٢: ٦٦.

(٦) في ت: المضى.

لازمة في الماضي عَرِيًّا عَنْ نُونِ الْجَمْعِ، لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهَا لَمْ يَجِبْ ثَبُوتُ النُّونِ، كَقَوْلِهِ:

تَرَاهُ كَالْتَّغَامِ يُعَلُّ<sup>(١)</sup> مُسْكًا

يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ<sup>(٢)</sup> إِذَا فَلَّيْنِي<sup>(٣)</sup>

أَرَادَ فَلَّيْنِي فَحَذَفَ نُونَ الْوَقَايَةِ لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

وفي<sup>(٤)</sup> المضارع العاري من نون الأعراب، نحو: يُكْرِمُنِي وَيَضْرِبُنِي، وَعَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي.

لَا يُقَالُ: مُقْتَضَى مَا ذَكَرْتُمْ أَنْ لَا تَلْحَقَ فِي مِثْلِ دَعَانِي وَرَمَانِي إِذَا كَسَرَ هُنَاكَ.

لَأَنَّا نَقُولُ: الْكَسْرُ مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلْفِ، وَالْمُقَدَّرُ فِي حُكْمِ الْمُحَقِّقِ عَلَى مَا عَرَفْتَ.

وَأِنْ قُلْنَا: عِلَّةٌ وَجُوبٍ لِحُوقِ هَذَا التَّوْنِ أَنَّهُ يُلْحَقُ لِيَسْلَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سكونٍ اندفعَ هَذَا السُّؤَالُ بِالْكَلْبَةِ. وَإِنَّمَا قَيَّدَ الْمُضَارِعَ بِقَوْلِهِ: (عَرِيًّا مِنْ نُونِ الْأَعْرَابِ).

(١) في ل: لعل.

(٢) في الأصل: الفانيات.

(٣) التَّغَامُ: نَبْتُ لَهْ نُورٌ أبيض، يُعَلُّ مُسْكًا: يُطَيَّبُ بِهِ، يَصِفُ شَعْرَهُ بِالْبَيَاضِ وَأَنَّهُ يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ، وَالْبَيْتُ

لعروبن معدي كرب، ويروى (رأته) مكان (تراه). ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي: ١٧٣.

والكتاب ١٥٤: ٢، ومعاني القرآن للفراء ٩٠: ٢، الحجة لابن خالويه: ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش

٩١: ٣، والجمع ٢٢٦: ١، والخزانة ٣٨١: ٥.

(٤) معطوف على قوله: أما الوجوب ففي الماضي.

لأنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهَا لَمْ يَجِبِ التُّونُ، نَحْوُ: يُكْرِمَانِي <sup>(١)</sup>، وَيَضْرِبُونِي، وَأَشَارَ إِلَيْهِ  
بِقَوْلِهِ: (وَأَنْتَ مَعَ النُّونِ - أَيْ مَعَ نُونِ الْأَعْرَابِ - وَلَدُنْ، وَإِنَّ أَخَوَاتِهَا مُخَيَّرٌ).  
أَمَّا إِبْتِاثُ النُّونِ، مَعَ نُونِ الْأَعْرَابِ، فَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَّا حَذْفُهَا فَلِكِرَاهَةِ اجْتِمَاعِ النُّونَيْنِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا <sup>(٢)</sup> بِسَبَبِ نُونِ  
الْأَعْرَابِ، وَاخْتِلَافِ فِي أَنَّ الْمَحْذُوفَ أَيْ نُونٌ هُوَ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ نُونُ الْوَقَايَةِ،  
لِقِيَامِ نُونِ الْأَعْرَابِ مَقَامَهَا، وَعَدَمِ إِمْكَانِ <sup>(٣)</sup> قِيَامِ نُونِ الْوَقَايَةِ مَقَامَ نُونِ الْأَعْرَابِ،  
وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي لَدُنْ، إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ فَقُلْتَ: لَدَنِي <sup>(٤)</sup> وَإِنْ شِئْتَ أَثَبْتُ فَقُلْتَ:  
لَدُنِي <sup>(٥)</sup>.

أَمَّا الْحَذْفُ <sup>(٦)</sup> فَلِكُونِهِ اسْمًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَأَمَّا الْإِبْتِاثُ فَلِحِفْظِ <sup>(٧)</sup> بَنَائِهِ  
عَلَى السُّكُونِ.

وَكَذَلِكَ أَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي إِنْ وَأَخَوَاتِهَا، سِوَى لَيْتَ وَلَعَلَّ، إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ، وَإِنْ  
شِئْتَ أَثَبْتَ.

(١) فِي ت، ع، ف، ل: يَكْرِمُونِي.

(٢) فِي ل: عَنْهَا.

(٣) فِي ت: مَكَان.

(٤) فِي ف: لَدِي.

(٥) فِي ف: لَدِي.

(٦) فِي ل: الْمَحْذُوف.

(٧) فِي ت، ع: فَلِكُونِ.

أَمَّا حَذْفُهَا فَلِكِرَاهَةِ اجْتِمَاعِ التَّوْنَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَلِكُونِهَا حَرْفًا، وَلِجَوَازِ اتِّصَالِ  
الْحَرْفِ بِبَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ دُونِ التَّوْنِ، نَحْوُ: لِي وَيِي.  
وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا فَلِتَشْبِيهِهَا<sup>(٢)</sup> بِالْفِعْلِ.  
وَأَمَّا لَيْتَ فَالْإِثْبَاتُ فِيهِ أَوَّلَى، وَإِنْ جَازَ الْوَجْهَانِ، لِعَدَمِ الْمُقْتَضِي لِحَذْفِهَا، وَهُوَ  
التَّوْنُ.

أَمَّا جَوَازُ حَذْفِهَا فَلِتَشْبِيهِهَا بِأَخَوَاتِهَا.  
وَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ التَّوْنِ فِي مِنْ، وَعَنْ، وَقَدْ، وَقَطُّ<sup>(٣)</sup> أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهَا، وَإِنْ جَازَ  
فِيهَا<sup>(٤)</sup> الْوَجْهَانِ.  
أَمَّا فِي مِنْ، وَعَنْ فَلِكُونِهَا عَلَى حَرْفَيْنِ، وَهُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى السُّكُونِ فَأَنْشَبُوا  
التَّوْنَ<sup>(٥)</sup> فِيهَا<sup>(٦)</sup> حِفْظًا لِأَنْ لَا يَدْخُلَهُمَا الْكَسْرُ كَمَا حُوِفِظَ الْفِعْلُ.  
وَأَمَّا حَذْفُ التَّوْنِ فَلِكُونِهَا حَرْفَيْنِ، وَجَوَازِ اتِّصَالِ الْحَرْفِ بِبَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ  
غَيْرِ التَّوْنِ.

وَأَمَّا أَوَّلِيَّةُ إِثْبَاتِ التَّوْنِ فِي قَدْ وَقَطُّ<sup>(٧)</sup> / ٨٣ ظ / فَلِحِفْظِ سُكُونِهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: التَّوْنَيْنِ، وَفِي ت، ع، ل: التَّوْنِ.

(٢) فِي ت: فَلَمْ شَابِهَتِهَا.

(٣) فِي ت: قَطُّ وَقَدْ.

(٤) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: فِيهِ.

(٥) كَلِمَةُ (التَّوْنِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ع.

(٦) كَلِمَةُ (فِيهَا) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَمِنْ ز.

(٧) فِي ت، ع، ل: قَطُّ وَقَدْ.

وَأَمَّا حَذْفُهَا<sup>(١)</sup> فَلِكَوْنِهَا اسْمِينَ، وَجَوَازِ اتِّصَالِ الْاسْمِ بِإِاءِ الْمُتَكَلِّمِ، مِنْ غَيْرِ  
نُونِ الْوَقَايَةِ.

وَحَكْمُ لَعَلَّ عَكْسَ لَيْتَ، أَيُّ: حَذْفِ النُّونِ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ إِبْتِائِهَا.

أَمَّا حَذْفُهَا فَلِعَدَمِ مُوجِبِ إِبْتِائِهَا.

وَأَمَّا إِبْتِائِهَا، فَأَمَّا لِتَشْبِيهِ لَامِهَا بِالنُّونِ.

وَإِمَّا لِأَنَّ مِنْ بَعْضِ لُغَاتِهَا: لَعَنَّ، فَحُمِلَ الْبَوَاقِي عَلَيْهِ.

وَإِمَّا لِلتَّشْبِيهِ<sup>(٢)</sup> بِأَخْوَاتِهَا.

## ضمير الفصل

قَوْلُهُ: (وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ الْعَوَامِلِ وَبَعْدَهَا صِيغَةُ مَرْفُوعٍ  
مَنْفَصِلٍ إِلَى آخِرِهِ).

إِعْلَمُ أَنَّهُ يَقَعُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ اللفظية، نَحْوُ: زَيْدٌ هُوَ  
الْقَائِمُ، وَبَعْدَهَا، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ  
عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> وَ[قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>] <sup>(٥)</sup>: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ع: حَذْفُهَا.

(٢) فِي ف: بِالنِّسْبَةِ.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: ١١٧، وَكَلِمَةُ عَلَيْهِمْ لَيْسَتْ فِي ت، ف.

(٤) الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي ع، ل.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْأَصْلِ، وَفِي ف: كَقَوْلِهِ تَعَالَى.

(٦) فِي ف: وَإِنْ، وَهُوَ سَهْوٌ.

(٧) سُورَةُ الْأَنْفَالِ: ٣٢. مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَامْطِرْ عَلَيْنَا  
جِجَارَةً مِنْ سُفَاهٍ﴾.

قَوْلُهُ: (صِبْغَةُ مَرْفُوعٍ<sup>(١)</sup> مُتَّفَعِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمَبْتَدِئِ) فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ  
وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالْغَيْبَةِ وَالْخُطَابِ، وَالْحِكَايَةِ، لِيُعْلَمَ أَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ لَهُ، وَلَيْسَ  
بِصِبْغَةٍ لَهُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ الْقَائِمُ، لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ الْقَائِمَ {خَبَرٌ لَهُ} [أَمْ صِفَةٌ لَهُ<sup>(٢)</sup>] (٣)  
وَالْخَبَرُ مَا<sup>(٤)</sup> بَعْدَهُ؟

أَمَّا إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ عُلِمَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنَّ الْقَائِمَ خَبَرٌ لَهُ<sup>(٥)</sup> لَا مَتْنَاعَ  
الْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِمِثْلِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ.

وَإِنَّمَا قَالَ<sup>(٦)</sup>: صِبْغَةُ<sup>(٧)</sup> مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ، وَلَمْ يَقُلْ: ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ لِأَنَّهُ لَمْ  
يَتَحَقَّقْ هَلْ<sup>(٨)</sup> هُوَ ضَمِيرٌ<sup>(٩)</sup> أَوْ لَيْسَ بِضَمِيرٍ، وَيَسْمِيهِ الْبَصْرِيُّونَ فَصْلًا، لِكَوْنِهِ  
فَاصِلًا بَيْنَ<sup>(١٠)</sup> الصِّفَةِ وَالْخَبَرِ<sup>(١١)</sup>.

(١) فِي ل: ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ.

(٢) (لَهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ع.

(٣) فِي ل: صِفَةٌ مُؤَخَّرٌ لَهُ أَمْ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لَهُ.

(٤) كَلِمَةُ (مَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ع، ف، ل.

(٥) الْمَحْصُورُ بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(٦) كَلِمَةُ (قَالَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ع.

(٧) فِي ل: ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ.

(٨) فِي ت: أَنَّهُ هَلْ.

(٩) فِي ف: الضَّمِيرِ.

(١٠) فِي ع: مِنْ.

(١١) الْمَفْصُلُ: ١٣٣، وَالْإِنْصَافُ الْمَسْأَلَةُ ١٠٠-٢: ٣٧٥، وَشَرْحُ الْمَفْصُلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٣: ١١٠، وَالْهَمْعُ ١: ٢٣٦.

لا يُقال: إن<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> لا يلتبس  
بالصفة، فكيف يُفصلُ بين الصفة والخبر لامتناع وصف الضمير؟  
لأننا نقول: لما حصل اللبس في المظهر حملوا<sup>(٣)</sup> المضمر عليه لأنه كناية عنه.  
والكوفيون يستونونه عباداً<sup>(٤)</sup>، لأنه يُعتمدُ عليه في عدم الالتباس<sup>(٥)</sup>.  
ولا يردُّ النقضُ على قوله: مطابق للمبتدأ<sup>(٦)</sup> بقوله<sup>(٧)</sup>:  
وَكَائِنَ بِالْأَبَاطِحِ مَنْ خَلِيلٍ يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمَصَابِ<sup>(٨)</sup>  
لأنَّ تقديره: يَرَى مصابي هُوَ المصاب.  
وإذا كان كذلك، كَانَ مطابقاً للمبتدأ فلم يتوجه النقض.

### شروط ضمير الفصل

قوله: (وشرطه أن يكون المبتدأ معرفة أو أفعل من كذا).  
اعلم أن الفاصل شروطاً أربعة:

- 
- (١) في ع: أنه، وفي ل: لان.  
(٢) كلمة (عليهم) ليست في ع.  
(٣) سورة المائدة: ١١٧.  
(٤) في ف، ل: حما، وفي ع: حملوا باب.  
(٥) الفصل: ١٢٣، والإنصاف ٢: ٢٧٥ - المسألة ١٠٠ -، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١٠،  
والجمع ١: ٢٣٦.  
(٦) في ل: اللبس.  
(٧) كلمة (المبتدأ) ليست في ف.  
(٨) في ل: كقوله.  
(٩) قائله جرير، ديوانه: ١٧.

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ صِيغَتُهُ صِيغَةُ ضَمِيرٍ <sup>(١)</sup> مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ، فَلَوْ كَانَ مَنْصُوبًا  
لَعَمَلِهِ: [طَنَنَتْهُ إِيَّاهُ] <sup>(٢)</sup> الْقَائِمَ لَكَانَ بَدَلًا وَلَمْ يَكُنْ فَضْلًا.

والثاني: أَنْ يَكُونَ واقِعاً بَيْنَ المَبْتَدِئِ والخَبَرِ، [أَوْ مَا أَصْلُهُ] <sup>(٣)</sup> كَذَلِكَ، فَلَوْ قُلْتَ: هَذَا زَيْدٌ هُوَ <sup>(٤)</sup> خَيْرٌ <sup>(٥)</sup> مِنْكَ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَصلاً، لِأَنَّ خَيْرًا لَيْسَ خَبَرًا لِمَبْتَدِئٍ بَلْ هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ.

والثالثُ أن يكونَ هذا الضميرُ على وفقِ مَنْ جَرَى <sup>(٦)</sup> فصلاً له في الغيبة،  
والتكلم <sup>(٧)</sup>، والخطاب، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.  
والرابعُ: أن يكونا معرفتين أو مُشابهتين <sup>(٨)</sup> للمعرفة. ولم يذكر المصنّف الثلاثة  
الأولى، لأنّ قوله من قبل: (ويقع <sup>(٩)</sup> بين <sup>(١٠)</sup> المبتدأ والخبر قبل دخول <sup>(١١)</sup> العواويل  
وبعده <sup>(١٢)</sup>)، إلى قوله: (مطابق للمبتدأ) متضمنٌ لها.

(۱) ساقطه من ت، ع، ف.

(٢) في ل: ظننتُ إياك.

(٣) في ل: وأما الصلاة.

(٤) كلمة (هو) ليست في ع.

(۵) فی ت: خیر.

(٦) في ف: يعجري.

(٧) في ع، ف، ل: المتكلم.

(۸) فی ت، ع، ل: مشابہتیں۔

(٩) في متن الكافية - يتوسط - انظر ٧٣: ٢، ومجموع مهابت المتن: ٤٠٤.

(١٠) في ت: في.

(١١) كلمة (دخول) ليست في متن الكافية: مجموع مهمات المتن: ٤٠٤.

(١٢) في متن الكافية: وبعدها: المصدر السابق.



وَأَمَّا الشَّرْطُ الرَّابِعُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ مُشَابِهَتَيْنِ<sup>(١)</sup> لِلْمَعْرِفَةِ فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ لَامِ التَّعْرِيفِ، نَحْوُ: زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ، وَزَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَا<sup>(٢)</sup> مَعْرِفَتَيْنِ يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاصِلِ / ٨٤ و / بَيْنَ [الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ]<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا كَانَا مُشَابِهَتَيْنِ<sup>(٤)</sup> لِلْمَعْرِفَةِ فَلِحَظِّهِمَا عَلَى الْمَعْرِفَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِلْتِبَاسُ، فَإِنَّ (أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) لَيْسَ بِمَعْرِفَةٍ لَكِنْ يَمْتَنِعُ دُخُولُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ أَفْعَلُ التَّنْضِيلِ، وَأَفْعَلُ التَّنْضِيلِ إِذَا اسْتَعْمِلَ مَعَ (مِنْ)، لَمْ يُمْكِنْ إِدْخَالُ لَامِ<sup>(٥)</sup> التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ التَّنْضِيلِ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُونَ كَذَلِكَ فَلَمْ يَجْزِ إِدْخَالُ هَذَا الضَّمِيرِ لِعَدَمِ الْإِلْتِبَاسِ بِالصِّفَةِ، وَلِقَدَمِ الْحَمَلِ عَلَى مَا فِيهِ الْإِلْتِبَاسُ بِالصِّفَةِ، وَالْمُصَنَّفُ شَرَطَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ مُضَارِعًا لَهُ<sup>(٧)</sup>، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمُبْتَدَأِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّبَسَ لَا يَقَعُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَعْرِفَةً، وَلِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً، إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً.

وَنَمَّا يَجْرِي بِجَرَى أَفْعَلٍ مِنْكَ فِي دُخُولِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا مِثْلُكَ وَشَبْهُكَ، وَكُلُّ

(١) فِي ت، ع، ل: مُشَابِهَتَيْنِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ل: كَانَ، وَفِي ز: كَانَا.

(٣) فِي ل: الصِّفَةِ وَالْخَبَرِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: مُشَابِهَتَيْنِ.

(٥) فِي ل: حَرْفِ.

(٦) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ع.

(٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ع.

نكرة أضيف إلى معرفة ولم يتعرف بالإضافة لشبه لفظها بلفظ المعرفة<sup>(١)</sup>، وكذلك لفظ خير، وشر، إلا أنه في أفعال أكثر.

ومما يجري ذلك المجري قولهم: كان زيد هو يضرب لامتناع دخول اللام على الفعل، ومقتضي ما ذكرنا أنه يجوز: زيد هو غلام الرجل<sup>(٢)</sup>، لامتناع دخول لام التعريف<sup>(٣)</sup> عليه.

### موضعه من الاعراب

قوله: (ولا موضع له عند الخليل).

إعلم أن النحويين اختلفوا في أنه هل هو اسم أو حرف وبتقدير<sup>(٤)</sup> إن كان اسماً، هل يكون له أعراب أو لم يكن<sup>(٥)</sup>؟

فمنهم من<sup>(٦)</sup> ذهب إلى أنه حرف، واستدل عليه بأنه لو كان اسماً لكان له موضع من الاعراب، ولو كان كذلك لكان إما بالاستقلال أو بالتبعية لا سبيل إلى

(١) في الأصل وفي ز، ت، ع، ف: معرفة.

(٢) في ت: رجل.

(٣) في الأصل: اللام للتعريف.

(٤) في ل: على تقدير.

(٥) ينظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٢: ٣٧٥، المسألة ١٠٠.

(٦) كلمة (من) ساقطة من ل.

الأول، وإلا وجب<sup>(١)</sup> أن يكون مبتدأ لعدم احتمال غيره، ولو كان كذلك لوجب رفع ما بعده لكونه خبراً، لكنه ليس بواجب<sup>(٢)</sup>، نحو: كان زيداً هو المنطلق، ولا سبيل إلى الثاني، لأنه لو كان معرباً بالتبعية لوجب أن يختلف باختلاف المتبوع قياساً على سائر التوابع، لكنه لا يختلف لصديق قولك<sup>(٣)</sup>: إن زيداً هو المنطلق، وزيداً هو المنطلق. ومنهم من ذهب إلى أنه اسم وله محل من الاعراب بالتبعية، وهي أنه تأكيد لما قبله<sup>(٤)</sup>.

وأجاب عن دليل أصحاب المذهب الأول، ومنع قولهم: إن كل تابع يختلف باختلاف المتبوع بأن<sup>(٥)</sup> التأكيد بالضمائر لا يلزم اختلافها باختلاف المتبوع. ألا ترى أنك تقول<sup>(٦)</sup>: مررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن، فأنت أكدر المجرور بالمضمر<sup>(٧)</sup> الرفوع، فلم لا يجوز فيما نحن فيه؟ ثم أنه استدلل على كونه اسماً بوجوه:

منها: [أن هذه الصيغة اسم<sup>(٨)</sup> في مثل قولنا: هو زيد وأنت زيد، وأنا زيد،

(١) في ت، ع، ل: لوجب.

(٢) في سائر النسخ: يجيب، وما أثبتناه من ت.

(٣) في ل: قولنا.

(٤) في ل: تقدم.

(٥) في ف: فإن، وفي ل: كان.

(٦) في ل: لو قلت.

(٧) في ع: بالضمير.

(٨) في ت، ع: أنه اسم في هذه الصيغة.

فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا اسْمًا بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَرْفًا لَزِمَ [الاشتراك، وهذا<sup>(٢)</sup> خلاف الأصل].

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَرْفًا لَزِمَ<sup>(٣)</sup> [طريقة واحدة، وهذا لا يلزم. وفي كل واحدٍ

مِنْهَا نَظَرٌ].

وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ - وَهُوَ الْخَلِيلُ، وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَى أَنَّهُ مَعَ اسْمِيَّتِهِ لَا مَوْضِعَ

لَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ<sup>(٤)</sup>.

أَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا، فَهَذِهِ الدَّلَائِلُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْأَعْرَابِ، فَلِأَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ لِلْفَصْلِ، كَمَا يَدْخُلُ

الْكَافُ فِي أَوْلَئِكَ وَالتَّاءُ فِي أَنْتَ، وَالْكَافُ فِي إِيَّاكَ / ٨٤ ظ / وَكَمَا أَنَّ هَذِهِ لَا مَحَلَّ لَهَا

مِنَ الْأَعْرَابِ فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ لِمَا نَحْنُ فِيهِ مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ الثَّانِي: بَأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَكُونُ تَأْكِيدًا

لِلْمَظْهَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ غَيْرُ جَائِزٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ وَفِي ز: بِالْإِسْتِصْحَابِ.

(٢) فِي ع: هُوَ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ف، ل.

(٤) وَكَانَ الْخَلِيلُ يَقُولُ: وَاللَّهِ أَنَّهُ لِعَظِيمٍ جَعَلَهُمْ (هُوَ) فَصْلًا فِي الْمَعْرِفَةِ وَتَصْيِيرَهُمْ إِيَّاهَا بِمَنْزِلَةِ (مَا) إِذَا كَانَتْ

(مَا) لَفْعًا لِأَنَّ (هُوَ) بِمَنْزِلَةِ أَبَوِهِ. الْكِتَابُ ١: ٣٩٧، وَالْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٢٦ - ٢٧.

(٥) الْإِنْصَافُ ٢: ٣٧٦، الْمَسْأَلَةُ ١٠٠.

(٦) قَالَ فِي الْإِنْصَافِ ٢: ٣٧٦: هَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّ الْمَكْنَى لَا يَكُونُ تَأْكِيدًا لِلْمَظْهَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَالْمَصِيرُ

إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَارَإِلِيهِ.

وقد أُورِدَ عليه بِأَنَّ قِيَاسَهُ عَلَى الْكَافِ فِي أَوَّلِكَ وَإِيَّاكَ، وَالتَّاءِ فِي أَنْتَ غَيْرُ  
صَحِيحٍ، لِأَنَّ هَذِهِ حُرُوفٌ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ اسْمٌ عِنْدَهُ فَلَا يُوْجَدُ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا، وَرُدَّ جَوَابُهُ  
بِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ أَوْلَى مِنْ مَخَالِفَةِ الْقَاعِدَةِ<sup>(٢)</sup> الْمُطَرَّدَةِ، وَهِيَ أَنَّ  
الاسْمَ الْمُرَكَّبَ مَعَ غَيْرِهِ لَا يَخْلُو مِنَ الْأَعْرَابِ أَصْلًا لَفْظًا كَانَ أَوْ مَوْضِعًا.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَمْنَعَ إِطْرَادَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فَإِنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: ضَمٍ وَمِهِ لَا أَعْرَابَ  
لَهَا لَفْظًا<sup>(٣)</sup> وَلَا مَوْضِعًا عِنْدَ الْبَعْضِ<sup>(٤)</sup>.

وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَرْبِطُ الْمَحْمُولَ بِالْمَوْضُوعِ<sup>(٥)</sup> عِنْدَ  
الْمُنْطَقِيِّينَ، وَذَلِكَ سَهْوٌ مِنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَرْفٌ لَا زِمَ لَفْظًا أَوْ تَبَيَّنَ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ وَالَّذِي  
كَلَامُنَا فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ).

[اعْلَمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ]<sup>(٦)</sup> وَهُوَ عَلَى هَذَا

(١) فِي ع: الْحُرُوف.

(٢) فِي ع: الْأَعْرَاب.

(٣) فِي ل: لَا لَفْظًا.

(٤) يَنْظُرُ ١: ١١٩.

(٥) الْحَمْلُ فِي اصْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ هُوَ اتِّحَادُ الْمُتَفَايِرِينَ ذَهْنًا فِي الْخَارِجِ وَمِنْ أَقْسَامِهِ حَمْلُ الْمَوَاطِئَةِ، وَهُوَ أَنْ  
يَكُونَ الشَّيْءُ مَحْمُولًا عَلَى الْمَوْضُوعِ حَقِيقَةً بِلَا وَاسِطَةٍ، كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ.

وَحَمْلُ الْاِسْتِثْقَاقِ وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَيْهِ بِالْحَقِيقَةِ بَلْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ ذُو أَوَّلِهِ أَوْ فِي،  
كَالْبَيَاضِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ. الْكَلْبَاتِ - لِأَبِي الْبَقَاءِ - بِوَلَاقٍ: ١٥٦، وَكَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ  
لِلنَّهَانَوِيِّ ١: ٣٥٣.

(٦) الْمَحْصُورُ بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

الوجه اسمٌ بلا خلافٍ، فَإِنَّهُ يُقَالُ عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ قَالَ: أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ <sup>(١)</sup>، برفعٍ خَيْرٌ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ <sup>(٢)</sup>﴾، برفعٍ ﴿الظَّالِمِينَ﴾، وَ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ <sup>(٣)</sup>﴾ برفعٍ ﴿أَقَلُّ﴾، وَهَذِهِ الْقَرَاءَاتُ مَنْقُولَةٌ عَنْ <sup>(٤)</sup> غَيْرِ السَّبْعَةِ.

## ضمير الشأن

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ).  
وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ <sup>(٥)</sup>، يُقَدِّمُونَ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرَ غَائِبٍ لَغَرَضِ التَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ فِي الْقِصَّةِ، لِأَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مِنْهُمَا أَوَّلًا ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسَّرًا ثَانِيًا يُوقِعُ فِي النَّفْسِ تَعْظِيمًا، وَإِجْلَالًا، لَمْ يُوقِعْهُ ذِكْرُهُ مُفَسَّرًا أَوَّلًا، وَ <sup>(٦)</sup> لَغَرَضُ أَنْ لَا يَفُوتَ الْكَلَامُ عَنِ <sup>(٧)</sup> السَّامِعِ.

(١) الكتاب ١: ٣٩٥.

(٢) في ل: الظالمين.

(٣) سورة الزخرف: ٧٦. في المصحف: (الظالمين)، وهي القراءة العامة. وقرأ بالرفع عبدالله وأبو زيد النحويان. مختصر في شواذ القرآن: ١٣٦، والبحر المحيط ٨: ٢٧.

(٤) سورة الكهف: ٣٩ من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَا لَوْ وُلِدَا﴾. وقرأ برفع عيسى بن عمر. مختصر في شواذ القرآن: ١٣٢، والبحر المحيط ٦: ١٢٩.

(٥) في ل: من.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) كلمة (قبل) ليست في ت.

(٨) في ل: أنه.

(٩) (الواو) ليست في ع.

(١٠) في ف: على.

لأنه لو ذُكرَ الكلامُ أولاً<sup>(١)</sup> فقد<sup>(٢)</sup> يكون السامعُ غافلاً فيفوتُ بعضُ ما هو غرضُ المتكلم.

أمّا إذا ذُكرَ أولاً [مبهماً فإنه يشوّق السامع،]<sup>(٣)</sup> ويستمعُ إلى كلامٍ تكلمه المتكلم فلم يفتُ غرضه، ويُسمّى هذا الضميرُ ضميرَ الشأن والقصة لعوده<sup>(٤)</sup> إليهما. قوله: (يُفسّر<sup>(٥)</sup> بالجملة).

أي، يُفسّر هذا الضميرُ بالجملة لكونها مرادةً من ذلك الضمير، فلم يجزُ تفسيره إلا بها خلافاً للفراء، فإنه أجاز: كان قائماً زيد، وكان قائماً الزيدان<sup>(٦)</sup> فيجعل (قائماً) خبره<sup>(٧)</sup>، ويرفع (زيد) بكونه<sup>(٨)</sup> فاعلاً لقائم<sup>(٩)</sup> ويجعل اسمَ كان ضميرَ الشأن<sup>(١٠)</sup>.

فإن قيل: فقد أجازوا: هو<sup>(١١)</sup> ذاهب أخوك على تقدير أن يكون هو ضمير

(١) كلمة (أولاً) ساقطة من الأصل.

(٢) في ت، ف، ل: لقد.

(٣) في ل: فيشوق.

(٤) في ل: بعوده.

(٥) في الأصل وفي ز، ع، ف، ل: وقد يفسر.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ١١٤، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٨.

(٧) في ت، ع، ل: خبر.

(٨) في ت: لكونه.

(٩) في ل: لها.

(١٠) كلمة (الشأن) ساقطة من ل.

(١١) في ع، ف: ما هو.

الشان، وذهب مبتدأ، وأخوك فاعله، وذهب مفسر للضمير مع أنه مفرد، فكذلك مع الفاعل.

قلنا: إنما أجازوا ذلك مع كونه مفرداً مع الفاعل، لكون المبتدأ مع الفاعل ساداً مسدداً الخبر والخبر عنه اللذين في الجملة، وكان بمنزلة الجملة فجاز تفسيره به.

ثم اعلم أن لهذا الضمير خواص:

منها أنه لا يجوز إظهار الأمر والشأن عوض الضمير لأنه يتنافى الإبهام. ومنها [أن لا يكون] <sup>(١)</sup> إلا غائباً. لا يقال: أنا أو أنت زيد قائم، لأنه يعود إلى الكلام الذي بعده من حيث المعنى، فيجب <sup>(٢)</sup> أن يكون غائباً. ومنها أن لا يفسر إلا بالجملة <sup>(٣)</sup>، وقد مر بيانه. ومنها أن لا يكون في الجملة التي تقع خبراً عنه ضمير يعود إليه، لكون هذا الضمير هو الجملة في المعنى.

ومنها أن لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل / ٨٥ و / عنه، لأنه ليس بمستقل وتام والتابع من تمام الكلام المستقل <sup>(٤)</sup>.

(١) في ت: لا يجوز أن يكون.

(٢) في ت: فوجب.

(٣) في ع، ل: بجملة.

(٤) في ت، ع، ف، ل: الكلمة المستقلة.



وَمِنْهَا أَنْ يَقَعَ مَبْتَدَأٌ أَوْ مَا أَصْلُهُ الْمَبْتَدَأُ، نَحْوُ: كَانَ <sup>(١)</sup> هُوَ <sup>(٢)</sup> زَيْدٌ قَائِمٌ.  
وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَحْذَفُ إِلَّا قَلِيلاً، وَبَقِيَّةُ الْمَبْتَدَأَاتِ يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَإِنَّمَا قَلَّ حَذْفُهُ،  
لأنَّهُ يَتَنَافَى مَا ذَكَرْنَاهُ <sup>(٣)</sup> مِنْ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ ذِكْرُ الشَّيْءِ مُبِهِمَا <sup>(٤)</sup> أَوَّلًا ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسِّراً <sup>(٥)</sup>  
ثَانِياً.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ خَبَرِهِ فَلَا يُقَالُ: هُوَ <sup>(٦)</sup>، وَيُرَادُ هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ [لأنَّهُ يَتَنَافَى  
مَا ذَكَرْنَاهُ] <sup>(٧)</sup> الْآنَ.

وَمِنْهَا أَنَّ لِمُفْسِّرِهِ <sup>(٨)</sup> مَحَلًّا <sup>(٩)</sup> مِنَ الْأَعْرَابِ، وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ لِلْمُفْسِّرِ <sup>(١٠)</sup> مَحَلٌّ مِنَ  
الْأَعْرَابِ.

وَمِنْهَا أَنَّ خَبَرَهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ لِكُونِهِ مُفَسِّراً، وَوَجُوبُ  
تَأْخُرِ الْمُفْسِّرِ عَنِ الْمُفَسَّرِ.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِالَّذِي لَا اقْتِضَائِهِ صَدْرَ الْكَلَامِ.

(١) كلمة (كان) ساقطة من ز.

(٢) كلمة (هو) ساقطة من ت، ف، ل.

(٣) في ز: ذكر.

(٤) في ف: منها.

(٥) كلمة (مفسراً) ساقطة من: ت.

(٦) كلمة (هو) ساقطة من ت.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل.

(٨) في ت: للمفسر.

(٩) في ل: محل.

(١٠) (للمفسر) ساقطة من ع.

وَمِنْهَا أَنَّهُ يَسْتَبْرُ حَذْفُهُ مَعَ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ كَمَا يَجِيءُ.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَنْثِيتهُ وَجَمْعُهُ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي<sup>(٢)</sup> أَمْرٍ يُرَادُ مِنْهُ التَّعْظِيمُ وَالْإِجْلَالُ.

### أقسام ضمير الشأن

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَكُونُ مُنْفَصِلًا أَوْ مُتَّصِلًا، مُسْتَبْرَأً أَوْ بَارِزًا).

إِعْلَمَنَّ أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ قَدْ يَكُونُ مُنْفَصِلًا وَمُتَّصِلًا، بَارِزًا كَانَ أَوْ مُسْتَبْرَأً،

مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا.

أَمَّا [الِاتِّصَالُ وَالْانْفِصَالُ]<sup>(٣)</sup> وَالْبَرُوزُ وَالِاسْتِبْرَاءُ فَيَحْسَبُ الْعَامِلُ<sup>(٤)</sup>. مَثَلًا

إِنْ<sup>(٥)</sup> كَانَ مُبْتَدَأً، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَنَحْوُ: [قَوْلُهُ تَعَالَى]<sup>(٦)</sup>: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٧)</sup>

وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا مُنْفَصِلًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

وَإِذَا كَانَ فَاعِلًا نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَادَ<sup>(٨)</sup> يَزِيغُ<sup>(٩)</sup> قُلُوبُ

(١) فِي ف: وَلَا جَمْعَهُ.

(٢) (فِي) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٣) فِي ل: الْانْفِصَالُ وَالِاتِّصَالُ.

(٤) فِي ف: الْعَوَامِلُ.

(٥) فِي ع، ف، ل: إِذَا.

(٦) فِي ت: قَوْلُهُمْ.

(٧) سُورَةُ الْإِخْلَاصِ: ١.

(٨) فِي ت، ع، ل: وَكَادَ، وَهُوَ سَهْوٌ.

(٩) فِي ت: تَزَيَّغَ، وَهُوَ سَهْوٌ.

فَرِيقٍ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup> وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، أَوْ<sup>(٢)</sup> مُسْتَتِرًا، لِوَجُوبِ كَوْنِ الْفَاعِلِ كَذَلِكَ.  
و<sup>(٣)</sup> إِذَا كَانَ مُضْمَرًا غَائِبًا، وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَارِزًا لَامْتِنَاعِ  
اسْتِكْنَانِ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ، وَذَلِكَ فِي بَابِي أَنْ وَظَنْتُ، نَحْوُ: أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَظَنْتُهُ زَيْدٌ  
قَائِمٌ.

وَأَمَّا التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ فَبِحَسَبِ وَجُودِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْكَلَامِ وَعَدَمِهِ وَبِحَسَبِ  
إِرَادَةِ [الْقِصَّةِ وَالْأَمْرِ]<sup>(٤)</sup> مِنَ الضَّمِيرِ، مَثَلًا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مُؤَنَّثٌ جَازَ التَّذْكِيرُ  
بِحَسَبِ إِرَادَةِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ مِنَ الضَّمِيرِ وَالتَّأْنِيثِ بِحَسَبِ إِرَادَةِ الْقِصَّةِ<sup>(٥)</sup> مِنْهَا، لَكِنَّ  
التَّأْنِيثَ أَوْلَى لِوُجُودِ الْمُؤَنَّثِ فِي<sup>(٦)</sup> الْكَلَامِ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مُؤَنَّثٌ جَازَ الْأَمْرَانِ<sup>(٧)</sup> لِمَا ذَكَرْنَا، لَكِنَّ التَّذْكِيرَ أَوْلَى،  
لِعَدَمِ الْمُؤَنَّثِ فِي الْكَلَامِ، وَمِثَالُ<sup>(٨)</sup> التَّأْنِيثِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾<sup>(٩)</sup>  
وَقَوْلُهُ:

(١) سورة التوبة: ١١٧.

(٢) (أَوْ) لَيْسَ فِي ت، ف.

(٣) (الْوَاو) لَيْسَ فِي ت، ف.

(٤) في ل: الْأَمْرُ وَالشَّأْنُ.

(٥) كَلِمَةُ (الْقِصَّةِ) لَيْسَتْ فِي ت.

(٦) فِي ت: مِنْ.

(٧) فِي ل: الْأَمْرُ.

(٨) فِي ل: مِثَالُهُ.

(٩) سورة الحج: ٤٦.

عَلَى أَنَّهُا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا  
نُوكِّلُ بِالْأُذُنِ وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي<sup>(١)</sup>

قَوْلُهُ: (وَحَذْفُهُ مَنْصُوبًا ضَعِيفٌ).

اعلم أن هذا<sup>(٢)</sup> الضمير إذا<sup>(٣)</sup> كان مرفوعاً لم يَجْزُ حَذْفُهُ، لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُبْتَدَأً  
وَجَبَّ إِيْرَازُهُ مَنْفَصَلاً وَإِنْ كَانَ فَاعِلاً وَجَبَّ اسْتِكْنَانُهُ، وَفَرْقٌ<sup>(٤)</sup> بَيْنَ الْإِسْتِئَارِ  
وَالْحَذْفِ، فَبِئِ قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ مُسْتَرً، وَفِي قَوْلِكَ: إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ مُحذوفٌ.  
وَإِنَّمَا كَانَ حَذْفُهُ مَنْصُوبًا ضَعِيفًا، لَأَنَّهُ مُرَادٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ، وَإِلَّا لَأَنَّهُ يُنَافِي  
مَا<sup>(٥)</sup> ذَكَرْنَاهُ<sup>(٦)</sup>، مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَذَا الضَّمِيرِ لِذِكْرِهِ مُبِهِمَا ثُمَّ ذَكَرَهُ مُفَسَّرًا، وَلِئَلَّا  
يَقُوتَ غَرَضُ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِثَالُهُ:

إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا

يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَطِبَاءً<sup>(٧)</sup>

(١) البيت لأبي خراش الهذلي واسمه خويلد بن مرة، ويروى: (بلى) مكان (على) و(يوكل) مكان (نوكل).

تعفو: بمعنى تدرس وتبرأ الكلوم: الجروح.

الكامل ١٨٢: ٢، وديوان الحماسة: ٢٢٣، والخصائص ١٧٠: ٢، وديوان الهذليين ١٥٨: ٢، والمقتصد

٤٢٢: ١، والخزانة ٤٠٥: ٥.

(٢) كلمة (هذا) ساقطة من ع.

(٣) في ت: ان.

(٤) في ت، ل: الفرق.

(٥) في الأصل: لما.

(٦) في ع: ذكرناه.

(٧) ينسب إلى الأخطل غياث بن غوث، وليس في ديوانه.

وآخر:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنَتِ حَسَّانَ      أَلَّهَ وَأَعَصَه<sup>(١)</sup> فِي الْخُطُوبِ<sup>(٢)</sup>  
أَي: إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ وَإِنَّهُ مَنْ لَامَ فِي بَنِي [بَنَتِ حَسَّانَ]<sup>(٣)</sup> وَمُقْتَضِي مَا  
ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَجُزِ الْإِسْتَارُ.

قوله: (إِلَّا مَعَ أَنَّ إِذَا خَفَّفْتَ).

أَي: حَذَفَ هَذَا الضَّمِيرَ مَنْصُوباً ضَعِيفاً إِلَّا مَعَ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ [إِذَا خَفَّفْتَ]<sup>(٤)</sup>  
فَإِنَّهُ لَا زِمَ حَذْفُهُ<sup>(٥)</sup> مَعَهَا وَلَيْسَ حَذْفُهُ ضَعِيفاً<sup>(٦)</sup> مَعَهَا لِأَنَّ مُشَابَهَةَ أَنَّ مَعَ الْفِعْلِ أَكْثَرُ  
مِنْ مُشَابَهَةِ إِنَّ الْمَكْسُورَةِ، لَكُونِ لَفْظَةِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةِ مَثَلُ لَفْظِ الْفِعْلِ، نَحْو: مَدَّ وَشَدَّ<sup>(٧)</sup>  
وَلَيْسَ لَفْظَةُ الْمَكْسُورَةِ كَذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكَانَتْ<sup>(٨)</sup> / ٨٥ ظ / الْمَكْسُورَةُ تَعْمَلُ مَخْفَفَةً، [نَحْوِ قَوْلِهِ]<sup>(٩)</sup>

→ الأماي الشجرية ١: ٢٩٥، وشرح الفصل لابن يعيش ٣: ١١٥، ومغني اللبيب ١: ٣٦، وشرح  
شواهد المغني ١: ١٢٢، والخزانة ١: ٤٥٧.

(١) في ت: أعصم.

(٢) هو للأعشى ميمون، ويروى: (ابنة) مكان (بنت).

الديوان: ٢١٩، والكتاب ١: ٤٣٩، وشواهد المغني ١: ٩٢٤.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ت، ع، ل.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من: ت، ع، ل.

(٥) في ل: حذفها.

(٦) في الأصل، وفي ز، ل: ضعيف.

(٧) في ت، ع، ف، ل: شدَّ ومدَّ.

(٨) في الأصل: كان.

(٩) في ل: كقولهِ.

تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقْتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَجَبَ أَنْ تَعْمَلَ المفتوحة مُحَقَّفَةً لِئَلَّا تَلْزَمَ مَرِيَّةُ الأَضْعَفِ عَلَى الأقْوَى، لَكِنْ لَمْ يُوْجَدْ عَمَلُهَا فِي الظَّاهِرِ فَوَجَبَ عَمَلُهَا فِي المُضْمَرِ لِئَلَّا يَلْزَمَ مَا ذَكَرْنَا.

## أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ

قوله: (أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِإِشَارٍ إِلَيْهِ).  
إِعْلَمُ أَنَّهُمْ قَسَمُوا الإِسْمَ إِلَى<sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُظْهَرٍ وَمُضْمَرٍ وَمَتَوَسِّطٍ بَيْنَهُمَا، وَسَمَّى الْقِسْمَ الأخيرُ بِالمُبْتَمِ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِجِنْسٍ دُونَ جِنْسٍ.  
و<sup>(٣)</sup> المَبْتَمُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ، والمَوْصُولَاتُ، فابتدأ بأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، وَعَرَّفَهَا بِأَنَّهَا مَا وُضِعَ لِإِشَارٍ إِلَيْهِ، فَعَرَّفَ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ الاصْطِلَاحِيَّةَ بِالمُشَارِ إِلَيْهِ اللَّغْوِي، فَلَمْ يَلْزَمْ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ فِي المَعْرِفَةِ وَالجَهَالَةِ لَكُونَ المُشَارِ إِلَيْهِ بِحَسَبِ اللُّغَةِ مَعْلُومًا، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ بِحَسَبِ الاصْطِلَاحِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ<sup>(٤)</sup>.  
وَإِنَّمَا بُنِيَتْ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ لِأَنَّ وَضْعَ بَعْضِهَا كَوَضْعِ الحُرُوفِ، نَحْوُ: ذَا، وَتَا، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهِ البَوَاقِي<sup>(٥)</sup>، نَحْوُ: أَوْلَاءِ، وَلِأَنَّهَا بِحَاجَةٍ إِلَى مَا يَبَيِّنُ ذَاتَ المُشَارِ إِلَيْهِ فَأَشْبَهَتْ

(١) سورة هود: ١١١، من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَفْعَلُونَ خَبِيرٌ﴾.  
وقرأ نافع وابن كثير وعاصم بإسكان النون محققة، وقرأ باقي القراء العشرة بتشديد يدها، والقراء الأخيرة تطابق سواد المصحف. اعراب القرآن للنحاس ١: ١١٤، والنشر ٢: ٢٩٠-٢٩١، ومجمع البيان ٢٢٢: ١٢.

(٢) يريد قَسَمُوا الاسم على ثلاثة أقسام.

(٣) في ز: (ثم) بدلاً عن الواو.

(٤) أي: أنها شيء غير معلوم.

(٥) في ت: الباقي.

بِذَلِكَ الحُرُوفَ، وَلَآئِهَا لَا تَلْزَمُ مُسَمًى<sup>(١)</sup> كَالْحُرُوفِ فَإِنَّ (ذَا) قَدْ يُشَارُ بِهِ مَرَّةً إِلَى الْكِتَابِ، وَمَرَّةً إِلَى الرَّجُلِ، وَمَرَّةً إِلَى غَيْرِهِمَا، كَيْفَ فَإِنَّهَا تَكُونُ لِتَبْعِيضِ الرَّجُلِ تَارَةً، وَأُخْرَى<sup>(٢)</sup> لِتَبْعِيضِ الدِّينَارِ، وَلَآئِنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْإِشَارَةِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ.

ثُمَّ إِنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ قَدْ يَكُونُ مَذْكُراً، وَقَدْ يَكُونُ مَوْثِقاً، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْرَداً أَوْ مُثَنًى، أَوْ مَجْموعاً، فَهَذِهِ سِتَّةٌ حَصَلَتْ مِنْ ضَرْبِ الْإِثْنَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ لَفْظُ الْجَمْعِ مُشْتَرَكاً<sup>(٣)</sup> بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِقِ، صَارَتْ الْأَلْفَاظُ خَمْسَةً، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ قَدْ يَكُونُ لِتَبْعِيضِهَا مُرَادِفُ كَتَا، وَتِي، وَتِه، وَذِه، وَتِهِي، وَذِهِي<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ لَا يَكُونُ، كَذَا، وَذَانِ وَتَانِ، وَأَوْلَاءِ، وَيَسْتَوِي الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثِقُ فِي أَوْلَاءِ. قَالَ جَرِيرٌ:

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى

وَالْعِيشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ<sup>(٥)</sup>

وقد<sup>(٦)</sup> يدخل أيضاً حرفُ التَّنْبِيهِ فِي أَوَائِلِهَا، فَيُقَالُ: هَذَا وَهَاتَا، وَهَذِي وَهَاتِي وَهَوَلَاءِ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ.

(١) فِي ع: الْمُسَمًى.

(٢) فِي ل: تَارَةً.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: مُشْتَرَكَةٌ.

(٤) فِي ت، ع، ف: وَذِهِي وَتِهِي.

(٥) وَيُرْوَى: (الْأَقْوَامُ) مَكَانَ (الْأَيَّامِ). الدِّيَّان: ٥٥١، وَالْكَامِلُ ١: ٣٤٠.

(٦) (قَدْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

وَلَمَّا عَرَفَهُ شَرَعَ فِي عَدِّهَا<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: (ذَا لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ).

اعلم أن فيه ثلاثة أقوال.

مِنْهَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَهُوَ أَنَّهُ مُضَاعَفُ الْبَاءِ، يَعْنِي أَنَّ أَصْلَهُ ذِي<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ الْأَمَالَهَ مُحْكِيَّةً فِيهِ وَإِذَا كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ يَاءً، كَانَ لَامُ الْفِعْلِ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي كَلَامِهِمْ مَا كَانَ عَيْنُهُ<sup>(٣)</sup> يَاءً وَلَا مُمُ وَآوًا<sup>(٤)</sup>، وَإِذَا فَاصَلُهُ ذِيٌّ بِالتَّشْدِيدِ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ الْبَاءُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ فَبَقِيَ ذِيٌّ، مِثْلُ: كَي، فَقُلِبَتِ الْبَاءُ أَلِفًا، لِيُخْرَجَ عَنْ صَوْرَةِ الْحَرْفِ<sup>(٥)</sup>.

وَمِنْهَا أَنَّ أَصْلَهُ ذَوِي بِفَتْحِ الْعَيْنِ، لِأَنَّ مَا عَيْنُهُ وَآوٌ، وَلَا مُمُ يَاءً أَكْثَرُ مِمَّا عَيْنُهُ وَلَا مُمُ يَاءً فَحُذِفَتِ الْبَاءُ<sup>(٦)</sup> مُبَالَغَةً فِي الْإِبْهَامِ، وَقُلِبَتِ الْوَآوُ<sup>(٧)</sup> أَلِفًا، لَتَحْرُكِيهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا<sup>(٨)</sup> فَصَارَ ذَا.

وَمِنْهَا قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ أَنَّ الْإِسْمَ فِيهِ هُوَ الذَّالُّ وَخَدَّهَا، وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ، لِلتَّكْثِيرِ<sup>(٩)</sup> فَحَرَّكُوا الذَّالَّ بِالْفَتْحِ لِأَجْلِ الْأَلْفِ.

(١) في ف: تعدادها.

(٢) (الإنصاف ٢: ٣٥٣، المسألة: ٩٥).

(٣) كلمة (عينه) ليست في ت.

(٤) في ت، ع: وآو.

(٥) (الإنصاف ٢: ٣٥٣، المسألة: ٩٥).

(٦) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٧) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٨) (الإنصاف ٢: ٣٥٣، المسألة: ٩٥).

(٩) (الإنصاف ٢: ٣٥٣، المسألة: ٩٥).



وَضَعْتُ هَذَا الْقَوْلَ <sup>(١)</sup> بِأَنَّ الْمُبْتَهَمَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ وَلَا يُوجَدُ فِي الْأَسْمَاءِ  
الظَّاهِرَةِ مَا يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ ذَيْتًا، وَالتَّصْغِيرُ يَرُدُّ  
الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا.

ثُمَّ قَالَ: (وَالْمُتَنَاءُ ذَانِ وَذَيْنِ).

إِعْلَمُ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ ذَانِ، وَذَيْنِ تَشْنِيَةٌ أَمْ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ  
مَذْهَبُ <sup>(٢)</sup> الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ، أَنَّهُ لَيْسَ تَشْنِيَةً، لِأَنَّ الْإِسْمَ الْمَعْرُوفَةَ إِذَا تُنِّيَ زَالَ تَعْرِيفُهُ،  
فَإِذَا لَوْ كَانَ ذَانِ تَشْنِيَةً لَدَا، لَكَانَ نَكْرَةً <sup>(٣)</sup>، وَلَئِنَّهُ لَوْ كَانَ تَشْنِيَةً لَقِيلَ ذَايَانِ <sup>(٤)</sup> يَرُدُّ الْأَلْفَ  
أَوْ ذَا آيَ يَقْلِبُ الْأَلْفَ هَمْزَةً، وَلَئِنْ نَوْنُهُ تُشَدُّدٌ، وَنُونُ التَّشْنِيَةِ لَا تُشَدُّدُ. / ٨٦ و / .  
وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي أَنَّهُ مَعْرَبٌ أَمْ مَبْنِيٌّ، فَاخْتَارَ قَوْمٌ أَنَّهُ مَعْرَبٌ تَمَسُّكًا <sup>(٥)</sup>  
بِانْقِلَابِ أَلِفِهِ يَاءً <sup>(٦)</sup> خَفْضًا وَنَصْبًا كَانْقِلَابِ التَّشْنِيَةِ، فَكَانَ مُعْرَبًا قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ  
الْمُتَنِيَّاتِ.

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَبْنِيٌّ لَوْجُودِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ فِيهِ كَمَا فِي الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ.  
وَأَجَابَ عَنْ ذِكْرِهِ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ انْقِلَابَ أَلِفِهِ يَاءً [خَفْضًا وَنَصْبًا] <sup>(٧)</sup> لَيْسَ  
بِدَلِيلٍ عَلَى كَوْنِهِ مُعْرَبًا، لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الصَّيْغَتَانِ مَوْضُوعَتَيْنِ لِلْمُتَنِيَّاتِ <sup>(٨)</sup> وَاتَّفَقَ <sup>(٩)</sup>

(١) في ل: المذهب.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: من مذهب.

(٣) الإنصاف ٢: ٣٥٦، وشرح الفصل لابن يعيش ٣: ١٢٧.

(٤) في ع: ذيان.

(٥) في ز، ع، ل: متمسكاً.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في ت، ع، ف، ل: نصباً وخفضاً.

(٨) في ف، ل: للمبني.

(٩) في ل: أو.

استعمالُ أحدهما للرفع، والأخرى للنصب والجر<sup>(١)</sup> وكذلك الحكمُ في تانٍ وتينٍ.  
 ثمَّ قالَ: (وَلِلْمُوْنِثِ تَا، وَتِي، وَتَهْ، وَذَهْ، وَتَهِي، وَذِهِي)<sup>(٢)</sup>.  
 اعْلَمْ أَنَّ فِي الْمَفْرَدِ<sup>(٣)</sup> الْمُؤْنِثِ<sup>(٤)</sup> سِتُّ لُغَاتٍ، وَقِيلَ: الْأَصْلُ فِيهَا: ذِي لِأَنَّهَا  
 بِأَزَاءٍ ذَا لِلْمَذَكَّرِ.

وَقِيلَ: إِنَّ ذِي، وَتَا<sup>(٥)</sup> أَصْلَانِ، وَمَا سِوَاهُمَا فُرُوعٌ مِنْهُمَا.  
 أَمَّا ذِهْ فَالْهَاءُ<sup>(٦)</sup> بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي ذِي، وَلِأَنَّ التَّائِيثَ قَدْ يَكُونُ بِالْيَاءِ، نَحْوُ:  
 اضْرِبِي، وَتَضْرِبِينَ، وَالْهَاءُ لَا يَكُونُ لِلتَّائِيثِ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي: تِهْ.  
 وَقِيلَ الْأَصْلُ: تَا، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَّ إِلَّا تَا مِنْ هَذِهِ اللُّغَاتِ.  
 وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَّ (ذِي) لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِتَشْيِيهِ الْمَذَكَّرِ.  
 ثُمَّ قَالَ: (وَيَلْحَقُهُ حَرْفُ التَّنْيِيهِ).

اعْلَمْ أَنَّ الْهَاءَ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ لِسُقُوطِهَا عَنْهَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ،  
 لَكِنَّهَا مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ صَارَتْ بِمَثَابَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، لِكَثْرَةِ زِيَادَتِهَا مَعَهَا وَهِيَ لِلتَّنْيِيهِ  
 وَلَيْسَتْ بِمُخْتَصَّةٍ بِهَا، لِحَوَازِ دُخُولِهَا فِي غَيْرِهَا كَمَا يَجِيءُ، نَحْوُ: هَا زَيْدٌ قَائِمٌ.  
 قَوْلُهُ: (وَيَتَّصِلُ بِهَا حَرْفُ الْخِطَابِ).

اعْلَمْ أَنَّ كَافَ الْخِطَابِ يَتَّصِلُ بِأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، لِيَتَدَلَّ عَلَى حَالِ مَنْ يُخَاطَبُهُ.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٢٨.

(٢) في ف: ذهي وتهي، وفي مجموع مهبّات المتن: ٤٠٥: ته وذه.

(٣) كلمة (المفرد) ساقطة من ع.

(٤) في ف، ل: المؤنث المفرد.

(٥) في ل: ذيا.

(٦) في ل: فبالهاء.

فَإِنْ أَشْرْتَ مَثَلًا إِلَى مُذَكَّرٍ<sup>(١)</sup> وَخَاطَبْتَ مُذَكَّرًا، قُلْتَ: ذَاكَ، وَإِنْ أَشْرْتَ إِلَى رَجُلٍ، وَخَاطَبْتَ مُؤَنَّثًا قُلْتَ: ذَاكِ.

وَإِنْ خَاطَبْتَ مُذَكَّرِينَ وَأَشْرْتَ إِلَيْهِمَا، قُلْتَ: ذَاكُمَا، وَإِنْ خَاطَبْتَ مُذَكَّرَيْنِ، وَأَشْرْتَ إِلَيْهِمَا<sup>(٢)</sup>، قُلْتَ: ذَاكُم.

ثُمَّ أَعْلَمْنَا<sup>(٣)</sup> ذِكْرَنَا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ سِتَّةٌ فِي الْمَعْنَى وَخَمْسَةٌ فِي اللَّفْظِ كَمَا عَرَفْتَ، فَكَذَلِكَ الْمُخَاطَبُ لِأَنَّهُ إِمَّا مُذَكَّرٌ، وَإِمَّا مُؤَنَّثٌ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ إِمَّا مَفْرُودٌ وَإِمَّا مُشْنًى وَإِمَّا مُجْمُوعٌ، فَيَكُونُ سِتَّةٌ فِي الْمَعْنَى، لَكِنْ لَمَّا كَانَ لَفْظُ الْمُشْنَى مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ يَبْقَى لَفْظُ الْمُخَاطَبِ خَمْسَةً أَيْضًا، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ تُسْتَفْعَلُ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَمْسَةِ الَّتِي هِيَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ، فَتَصِيرُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ لَفْظًا، لِأَنَّهُ حَصَلَ مِنْ ضَرْبِ الْخَمْسَةِ فِي الْخَمْسَةِ، وَسِتَّةٌ وَثَلَاثِينَ مَعْنَى، لِأَنَّهُ حَصَلَ مِنْ ضَرْبِ سِتَّةٍ فِي سِتَّةٍ، وَهِيَ ذَاكَ إِلَى ذَاكَنَّ، وَتَاكَ إِلَى تَاكَنَّ، وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكَنَّ، وَتَانِكَ إِلَى تَانِكَنَّ، وَأُولَئِكَ إِلَى<sup>(٤)</sup> أُولَئِكُنَّ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ.

ثُمَّ قَالَ: (وَيُقَالُ: ذَا لِلْقَرِيبِ).

إِشَارَةٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ ذَا، وَذَاكَ، وَذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ لِلْقَرِيبِ، وَالثَّانِيَ لِلْمُتَوَسِّطِ، وَالثَّالِثُ لِلْبَعِيدِ، فَالْلامُ دَالٌّ عَلَى بُعْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَقِيلَ عَلَى<sup>(٥)</sup> بُعْدِ الْمُخَاطَبِ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْهَاءُ مَعَ الْلامِ، لَكِنْ الْلامُ عَوْضًا مِنَ الْهَاءِ.

(١) فِي ز: مُخَاطَبِ.

(٢) فِي ل: إِلَى جَمَاعَةِ مُذَكَّرَيْنِ.

(٣) فِي ع: أَنْ مَا.

(٤) فِي ل: أَيُّ إِلَى.

(٥) سَاطِلَةٌ مِنْ ل.

ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: (وَتِلْكَ، وَذَلِكَ وَتِلْكَ مُشَدَّدَتَيْنِ وَأَوَّلَاكَ مِثْلُ ذَلِكَ).

[كَمَا أَنَّ ذَلِكَ لِلْبَعِيدِ، وَذَلِكَ لِّلْمُتَوَسِّطِ، فَكَذَلِكَ] <sup>(٢٧)</sup> تِلْكَ وَذَانِكَ وَتَانِكَ مُشَدَّدَتَيْنِ، وَأُولَاكَ لِلْبَعِيدِ، وَتَاكَ وَذَانِكَ وَتَانِكَ مُحَقَّقَتَيْنِ وَأُولَاكَ لِّلْمُتَوَسِّطِ وَتَا، وَذَانِ وَتَانِ وَأُولَاءِ لِلْقَرِيبِ.

وقيل في تشديد النون غير ما ذكره المصنف، وهو أنه للفرق بين تشية  
المتمكن وغيره، أو للفرق بين النون التي تسقط عند الإضافة، والتي لا تسقط.  
وقيل: إنه عوض من الحرف<sup>(٣)</sup> المخذوف.

قوله: (وَأَمَّا نَمَّ وَهْنًا، وَهْنًا) <sup>(١)</sup> فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً).

إِعْلَمَنَّ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ أَيْضاً لَكُنْهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْمَكَانِ، فَهَذَا لِلْقَرِيبِ، وَهَذَا بِالتَّشْدِيدِ وَتَمَّ / ٨٦ ظ / لِلْبَعِيدِ وَفِي هَذَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ: أَحَدُهَا ضَمُّ الْهَاءِ مَعَ تَخْفِيفِ التَّوْنِ.

وَالْآخَرَانِ فَتَحُ الْهَاءِ وَكَسَرُهَا مَعَ تَشْدِيدِ النُّونِ لَكِنَّ الْكَسْرَ أَقْلَاهَا.

و<sup>(٥)</sup> اَعْلَمُ أَنَّ الْكَافَ لَا يَلْحَقُ ثُمَّ كَمَا يَلْحَقُ هُنَا لِأَنَّ ثُمَّ لِلْبَعِيدِ فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْكَافِ الدَّالَّةِ عَلَى بُعْدِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ هُنَا كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِنْ أُتِيَ [بِغَيْرِ الْكَافِ] <sup>(٦)</sup> كَانَ لِلْقَرِيبِ، وَإِذَا كَانَ مَعَ الْكَافِ مِنْ غَيْرِ اللَّامِ كَانَ لِمُتَوَسِّطٍ، وَإِذَا كَانَ مَعَ اللَّامِ كَانَ لِلْبَعِيدِ، فَحُكْمُهُ هُنَا حُكْمُ ذَا.

(۱) فی ف: قوله.

(۲) فی ف: اعلم أن:

(٣) في ت: الحروف.

(٤) في الأصل: هاهنا، وما أثبتناه عن سائر النسخ، وعن مجموع مهمات المتن: ٤٠٥

(٥) (الوارث) ليست في ت، ف.

(٦) في ت، ع، ف، ل: بالكاف وفي ف: تعليق يقول: (خالف لما قال في متوسط شروحه، قال: هناك إذا لم يكن بالكاف كان للقريب).

## الموصول

قَوْلُهُ: (الموصول ما لا يَتِمُّ جزءاً إلا بصلته وَعَائِدِهِ).

اعلم أنَّ الموصولَ هُوَ الَّذِي لَا يَصِيرُ جزءاً مِنَ الْكَلَامِ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ إِلَّا مَعَ صِلَةٍ، وَضَمِيرٍ يَعُودُ مِنْهَا إِلَيْهِ، وَهُوَ سَبَبُ بِنَائِهِ <sup>(١)</sup>، وَلَمَّا <sup>(٢)</sup> كَانَ الصَّلَةُ الَّتِي وَقَعَتْ <sup>(٣)</sup> فِي تَعْرِيفِ الْمَوْصُولِ اصطلاحيةً خفيةً مِثْلَ الْمَوْصُولِ عَرَّفَهَا فَقَالَ: (و<sup>(٤)</sup> صِلَتُهُ جملةٌ خبريةٌ) لِئَلَّا يُلْزَمَ تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ مِثْلُهُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْجَهَالَةِ. وَإِنَّمَا قَالَ: وَعَائِدٍ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ: مَا لَا يَتِمُّ جزءاً إلا بصلته لِئُخْرِجَ عَنْهُ مِثْلُ: إِذَا وَإِذْ <sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ جزءاً مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَّا مَعَ الصَّلَةِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ صِلَتُهَا جملةً <sup>(٦)</sup> خبريةً.

أَمَّا كَوْنُهَا جُمْلَةً، فَلَأَنَّ (الَّذِي) وَضِعَ لِجَعْلِ النِّكَرَاتِ صِفَةً لِلْمَعَارِفِ بِوَاسِطَتِهَا. وَأَمَّا كَوْنُهَا خبريةً، فَلَأَنَّ مَا عَدَاهَا <sup>(٧)</sup> كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالتَّمْنِي، وَالتَّرْجِي، غَيْرُ مُوضِحَةٍ لِمَوْصُولَاتِهَا، لَكُونِهَا مُبْهَمَةً غَيْرَ وَاضِحَةٍ بِنَفْسِهَا، فَلَا

(١) فِي ل: لِبْنَائِهِ.

(٢) فِي ت: وَلَوْ.

(٣) فِي ت، ل: وَقَعَ.

(٤) (الْوَاو) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٥) فِي ت، ز، ع: إِذَا وَإِذَا.

(٦) كَلِمَةُ (جُمْلَةٌ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٧) فِي الْأَصْلِ: مَا عَدَاهُ.

تَوْضُحٌ غَيْرَهَا، وَالصَّلَاتُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُوضَّحَةً لِمُوصُولَاتِهَا، أَوْ نَقُولُ، لِأَنَّ  
(الذي) وَضِعَ لِأَجْلِ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى جَعْلِ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ ثُمَّ الْحَقِّ  
أَخَوَاتُهُ بِهِ، لِكُونِهَا <sup>(١)</sup> مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى.

وَأَمَّا خُصَّ (الذي) دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهِ، لَوْجُودِ لَامِ التَّعْرِيفِ فِيهِ، فَيَكُونُ <sup>(٢)</sup>  
مُطَابِقاً لِلْمُوصُوفِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَلَا بَدْءُ أَيْضاً مِنْ عَائِدٍ، أَيْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى  
الْمُوصُولِ، لَكُونِ الْجُمْلَةِ أَجْنِبِيَّةً مُفِيدَةً بِنَفْسِهَا، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا يَرْبُطُهَا بِالْمُوصُولِ  
لَمْ يَرْتَبُطْ بِهِ <sup>(٣)</sup> [لَمْ يُفِدِ الْكَلَامُ].

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَصَلَتْهُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ، أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا [لَكَانَ أَصَوْبٌ  
لِتَدْخُلَ فِيهِ صِلَةٌ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ] <sup>(٤)</sup>.

وَأَعْلَمَ أَيْضاً أَنَّهُ لَمْ يُعَرَّفْ مِنَ الْمُوصُولَاتِ إِلَّا مَا <sup>(٥)</sup> هُوَ اسْمٌ، وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ  
الْحُرُوفُ الْمُوصُولَةُ، نَحْوُ: أَنْ، وَإِنْ وَكَيْ، وَمَا، لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تُتِمَّ جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا  
بِصِلَةٍ، لَكِنْ لَا عَائِدَ فِي الصِّلَةِ فِيهَا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُوصُولِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ، وَبَيْنَ  
الْمُوصُولِ الَّذِي هُوَ حَرْفٌ لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِعَوْدِ الضَّمِيرِ وَعَدَمِ عَوْدِهِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُوصُولَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ:

ضَرْبٌ اتَّفَقَ عَلَى اسْمِيَّتِهِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْفَصْلِ، سِوَى الْأَنْفِ

(١) فِي ع: لِكُونِهِ.

(٢) فِي ع، ف: لِيَكُونَ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٤) فِي ل: لِيَدْخُلَ فِيهِ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لَكَانَ أَصَوْبٌ

(٥) (مَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

واللام.

وَضَرَبُ اتُّفِقَ عَلَى حَرْفَيْهِ، [وهي<sup>(١)</sup>؛ أَنْ، وَإِنْ، وَكَي.

وَضَرَبُ اخْتَلَفَ فِي اسْمِيَّتِهِ، وَهُوَ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ.

وَأَمَّا الَّذِي اتُّفِقَ عَلَى حَرْفَيْهِ<sup>(٢)</sup> فَيَجِيءُ فِي بَابِهِ.

وَأَمَّا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ فَمَنْ أَوْجَبَ عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا جَعَلَهَا اسماً، وَلَمْ يُوجِبْ جَعَلَهَا حرفاً.

وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ حَرْفٌ، وَهُوَ الْمَازِنِي<sup>(٣)</sup>، جَعَلَ الضَّمِيرَ عَائِداً

عَلَى الْمَوْصُوفِ<sup>(٤)</sup> الْمَحذُوفِ، فَتَعْنَى قَوْلُنَا: الضَّارِبُ: الرَّجُلُ الضَّارِبُ<sup>(٥)</sup>، وَمَنْ قَالَ:

اسْمُ جَعَلَ الضَّمِيرَ عَائِداً عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، لِأَنَّهُ عَدَّهُ فِي الْأَسْمَاءِ

الْمَوْصُولَةِ، فَعِنْدَ هَؤُلَاءِ كَانَ أَصْلُهُ (الَّذِي) فَخُفِّفَ بِوُجُوهِهِ مِنَ الْحَذْفِ إِلَى أَنْ بَقِيَ

الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَخَذَهَا مِنْ (الَّذِي).

وَقَدْ أُورِدَ عَلَيْهِ بِأَنَّ حَذْفَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ خِلَافُ الْأَصْلِ.

وَعُورِضَ بِأَنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، وَحَذْفَ الْمَوْصُوفِ أَيْضاً

خِلَافُ الْأَصْلِ فَتَقَابَلَا.

(١) في ف: هو.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) الكافية - شرح الرضي ٢: ٣٧.

(٤) في ل: الموصول.

(٥) الكافية - شرح الرضي ٢: ٣٧.

(٦) في ت: إليه، وينظر شرح الفصل ٣: ١١٤.

ثُمَّ رُجِعَ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّ الْحَذْفَ لَا يَزِمُ عَلَيْكُمْ أَيْضاً فَإِنَّهُ يَلْزِمُ مِنْهُ حَذْفُ  
الَّذِي يَكْمَالُهُ، وَإِيقَاءُ <sup>(١)</sup> آلَةِ التَّعْرِيفِ لَا غَيْرُ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ حَذْفُ بَعْضِ الَّذِي، قَدْ هَبْنَا  
أَوَّلَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَعْرِيفَ الَّذِي وَالَّتِي بِالصَّلَةِ دُونَ الْأَلْفِ وَاللَامِ لَكُونِهَا زَائِدَتَيْنِ،  
وَلَيْسَا / ٨٧ و / للتعريف.

وَالَّذِي يَذَلُّ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> كَوْنُ مَا وَمَنْ، وَسَائِرِ الْمَوْصُولِ مَعْرِفَةً وَلَا لَامَ فِيهَا.  
فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُمَكِّنُ تَعْرِيفُ الَّذِي بِالصَّلَةِ، وَهِيَ نَكْرَةٌ لَكُونِهَا جُمْلَةً؟ وَإِذَا كَانَ  
نَكْرَةً فَكَيْفَ يَكُونُ مَعْرِفَةً لِلْغَيْرِ <sup>(٣)</sup>؟

قُلْنَا: قَدْ <sup>(٤)</sup> يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ شَيْئَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَكُونُ <sup>(٥)</sup> نَكْرَةً، وَيَحْصُلُ  
مِنْ مَجْمُوعِهَا مَعْرِفَةٌ لِتَقْيِدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الصَّلَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعْرِفَةً، وَإِذَا كَانَ  
كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تُوضَّحَ، وَتُخَصَّصَ الْمُبْهَمُ الَّذِي هُوَ الْمَوْصُولُ بِسَبَبِ كُونِهَا مَعْلُومَةً.  
ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّلَةِ خَوَاصَّ <sup>(٦)</sup>.

(١) كلمة (إيقاء) ساقطة من الأصل ومن ت، ز، ع، ل.

(٢) في الأصل، وفي ل: على.

(٣) ساقط من ل.

(٤) كلمة (قد) ساقطة من ل.

(٥) في ت، ع، ف: وحدة، والكلمة ساقطة من ل.

(٦) في ع، ف، ل: خواصا.



مِنْهَا [أَوْ جُزْءَهَا] <sup>(١)</sup> لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ لِكُونِهَا جُزْءًا أَخِيرًا مِنَ الْمَوْصُولِ، وَاسْتِحَالَةِ تَقَدُّمِ الْجُزْءِ الْأَخِيرِ عَلَى الْجُزْءِ الْمُتَقَدِّمِ. وَمِنْهَا أَنَّ مَفْعُولَ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ لَامْتِنَاعِ وَقْعِ الْمَفْعُولِ إِلَّا حَيْثُ يَصِحُّ وَقْعُ الْعَامِلِ فِيهِ.

وَمِنْهَا أَنَّ <sup>(٢)</sup> لَا يَفْصَلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ لِكُونِهَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَامْتِنَاعِ الْفَصْلِ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا <sup>(٣)</sup> يُخْبَرُ عَنِ الصَّلَةِ وَحْدَهَا وَعَنِ الْمَوْصُولِ وَحْدَهُ <sup>(٤)</sup>، وَلَا يُخْبَرُ بِكُلِّ <sup>(٥)</sup> وَاحِدٍ مِنْهَا وَحْدَهُ وَلَا يُوصَفُ، وَلَا يُنْطَفُ عَلَيْهِ، وَلَا يُؤَكَّدُ، [وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ] <sup>(٦)</sup> وَلَا يُسْتَنْقَى، وَلَا يَقَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا، وَلَا مُنَادَى، لِكُونِ <sup>(٧)</sup> بِمَجْمُوعِهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَكَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ جُزْءِ الْاسْمِ، وَامْتِنَاعِ مَا ذُكِرَ <sup>(٨)</sup> فِي جُزْءِ الْإِسْمِ.

قَوْلُهُ: (وَصِلَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ [هِيَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ <sup>(٩)</sup> الْمَفْعُولِ] <sup>(١٠)</sup>).

وَأَمَّا اخْتِصُّ صِلَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ لِأَنَّ صِبْغَتَهُمَا مِثْلُ

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: أَنَّ جُزْءَهَا، وَفِي ل: أَنَّهَا جُزْءَهَا.

(٢) فِي ت، ع، ف، ل: أَنَّهُ.

(٣) فِي ل: لَمْ.

(٤) فِي ل: وَحْدَهَا.

(٥) فِي ل: لِكُلِّ.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَفِي ع، ف، ل: لَكِنْ.

(٨) فِي ت: جُزْءٌ مَا ذُكِرْنَا، ع: جَرَى مَا ذُكِرْنَا، ف: جَرَى مَا ذُكِرْنَا، ل: جَرَى مَا ذُكِرَ.

(٩) كَلِمَةُ (اسْمِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(١٠) نَصُّ الْعِبَارَةِ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ: اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ. بِمَجْمُوعِ مَهْمَاتِ الْمَتُونِ: ٤٠٥.

صيغة لام التعريف، فكَرِهَ أَنْ يُدْخَلَ عَلَى الْجُمْلَةِ قِيَاساً عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ فَسُبِكَ<sup>(١)</sup>  
مِنْ تِلْكَ الْجُمْلَةِ مُفْرَدٌ لِيَدْخُلَ فِيهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْ سَبْكَ الْمَفْرَدِ إِلَّا مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، هَذَا  
سَبَبُ اخْتِصَاصِ صَلْتِهِ بِاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، نَحْوُ: الضَّارِبُ الرَّجُلَ<sup>(٢)</sup>، أَيِ: الَّذِي  
ضَرَبَ، وَالْمَضْرُوبُ، أَيِ: الَّذِي ضُرِبَ.

## الذي والتي

ثُمَّ شَرَعَ فِي تَعْدَادِهَا فَقَالَ<sup>(٣)</sup>: (مِثْلُ الَّذِي وَالتِّي).  
اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَهُمَا<sup>(٤)</sup> لَذٍ، وَلَتٍ، كَقَمٍ، فَهِيَ اسْمَانِ مَنْقُوصَانِ، وَاللَّامُ<sup>(٥)</sup> فِيهِمَا لَيْسَ  
لِلتَّعْرِيفِ كَمَا ذَكَرْنَا. وَفِي الَّذِي لُغَاتٌ.  
إِحْدَاهَا: الْمَشْهُورَةُ.  
وَالثَّانِيَةُ<sup>(٦)</sup>: الَّذِي بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، كَقَوْلِهِ:  
وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلُهُ<sup>(٧)</sup> بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا لِذِي<sup>(٨)</sup>

(١) في ت: فيسبك.

(٢) كلمة (الرجل) ليست في ع.

(٣) كلمة (فقال) ليست في ع.

(٤) في ل: أصلها.

(٥) في ت، ف، ل: الألف واللام.

(٦) في الأصل، وفي ز، ل: الثاني.

(٧) في ع: فاعلها.

(٨) البت لا يعرف قائله، وروى بعده.

وَالثَّالِثَةُ: الَّذِي يَحْذِفُ الْيَاءَ، وَإِقْيَاءِ الْكَسْرَةِ عَلَى الذَّالِ كَقَوْلِهِ:

وَالَّذِي لَوْ شَاءَ<sup>(١)</sup> لَكَانَتْ<sup>(٢)</sup> بَرًّا أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَخِرًا<sup>(٣)</sup>

وَالرَّابِعَةُ<sup>(٤)</sup>: الَّذِي يَحْذِفُ الْيَاءَ وَسُكُونِ الذَّالِ، كَقَوْلِهِ:

كَالَّذِي تَزَيَّ زُيَّةً فَاصْطِيدًا<sup>(٥)</sup>

[ثُمَّ قَالَ<sup>(٦)</sup>: (وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ).

اعلم أنَّهم اختلفوا في أنَّهما مُثْنِي<sup>(٧)</sup> أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَفِي أَنَّهُمَا مُغْرَبٌ [أَوْ

→ يريدُ به العلاء ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصي

وللبيتين رواية أخرى مقاربة. الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٥، والإيضاف ٢: ٣٥٧ المسألة ٩٥، والجمع

١: ٢٨٣، والخزانة ٥: ٥٠٤.

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ف: شئنا.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ف: لكان.

(٣) لا يعرف قائله، ويروى (لكنيت) مكان (لكانت) و(أصم) مكان (أشم) وضمير كانت للدنيا والأرض

والبر: خلاف البحر. الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٥، والإيضاف ٢: ٣٥٧ المسألة ٩٥، والجمع ١: ٢٨٤،

والخزانة ٤: ٥٠٥.

(٤) في الأصل، وفي ز: الرابع.

(٥) لرجلٍ من هذيل. ويروى (فصيدا) مكان (فاصطيدا) وقبله:

فَطَلْتُ فِي شَرِّ مِنَ الذِّكِيدَا

وَتَزَيَّ حَفَرُ زُيَّةٍ لِيَصْطَادَ فِيهَا وَهِيَ حَفْرَةٌ تَحْفَرُ لِلْأَسَدِ إِذَا أَرَادَ وَاصِيْدَهُ، وَأَصْلُهَا الرَّابِيَّةُ لَا يَعْلُوهَا

الماء. وقالوا في المثل قَدْ بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبِّيَّ، يُضْرَبُ لِمَا جَاوَزَ الْحَدَّ. الكامل ١: ١٧، وجمع الأمثال ١: ٩١،

والأمالي الشجرية ٢: ٣٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٤٠، والإيضاف ٢: ٣٥٤، المسألة ٩٥،

والخزانة ٦: ٣.

(٦) في ف: قوله.

(٧) في ل: مبني.

مَبْنِي<sup>(١)</sup>، والدَّلِيلُ، والجوابُ ما مرَّ في هَذا وَهَذا، فَلَمْ نُعَدَّهُمَا، وَقَدْ يَحْذِفُونَ<sup>(٢)</sup>  
نَوْنَهُمَا لِلطَّوْلِ بِالصَّلَةِ<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ:

أَبْنِي<sup>(٤)</sup> كُليبٍ<sup>(٥)</sup> إِنَّ عَمِّيَ الَّذِي قَتَلَ<sup>(٦)</sup> الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ<sup>(٧)</sup>  
وَقَدْ حُكِيَ اللَّذَانِ بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ.  
[ثُمَّ قَالَ<sup>(٨)</sup>: (وَالْأَتَى وَالَّذِينَ).

وَهُمَا جَمْعٌ لِلْمَذْكُورَيْنِ، وَقَدْ يَجِيءُ، الدُّونَ بِالْوَاوِ، فِي الرِّفْعِ<sup>(٩)</sup> فِي بَعْضِ اللِّغَاتِ  
فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمُ التَّنْيَةِ، وَلَكِنْ مَا هُوَ الْأَفْصَحُ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً هُوَ الَّذِي فِي جَمِيعِ  
الْأَحْوَالِ، وَقَدْ يَحْذِفُونَ<sup>(١٠)</sup> نَوْنَهُ أَيْضاً كَقَوْلِهِ:

(١) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٢) في ل: يحذفان.

(٣) في ل: في الصلة بالصلة.

(٤) في ل: أنني.

(٥) في ل: كليبت.

(٦) في ع، ف: قتل.

(٧) للأخطل من قصيدة يهجو فيها جريراً ولم يذكر في الديوان برواية السكري. ديوان الأخطل - تحقيق

انطوان صالحاني - بيروت - : ٤٤. وينظر الكتاب ١: ٩٦، والمقتضب ٤: ١٤٦، والمحتسب ١: ١٨٥،

والخزانة ٦: ٦.

(٨) في ف: قوله.

(٩) في الأصل، وفي ز، ل: بالرفع.

(١٠) في ت، ع، ف، ل: يحذف.

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ يَفْلُجِ دِمَاؤُهُمْ  
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(١)</sup>  
[ثُمَّ قَالَ<sup>(٢)</sup>]: (واللائي واللاتي واللواتي).  
وَهَذِهِ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ.  
أَحَدَاهَا: اللَّائِي بِالْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ بَعْدَهَا.  
وَالثَّانِيَةُ: اللَّاءِ<sup>(٣)</sup> بِالْهَمْزِ مِنْ غَيْرِ الْيَاءِ.  
وَالثَّالِثَةُ: اللَّائِي بِالْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ مِنْ غَيْرِ الْهَمْزَةِ.  
وَالرَّابِعَةُ: اللَّائِي<sup>(٤)</sup> بِالْيَاءِ السَّائِكَةِ مِنْ غَيْرِ الْهَمْزَةِ.  
وَالْخَامِسَةُ: اللَّائِي.  
وَالسَّادِسَةُ: اللَّوَاتِي.

وَقَدْ حُكِيَ اللَّوَاتِي اللَّوَاتِ<sup>(٥)</sup> بِحَذْفِ الْيَاءِ وَإِقَاءِ الْكَسْرِ عَلَى التَّاءِ، وَقَدْ

(١) لِأَشْهَبِ بْنِ رُمَيْلَةَ، وَيُرْوَى: (الْأَلَى) مَكَانَ (الَّذِي) وَفُلْجٌ: بَلَدٌ بِأَرْضِ الْيَمَامَةِ، حَانَتْ دِمَاؤُهُمْ: لَمْ يُوْخَذْ لَهُمْ بَدِيَّةٌ.

الكتاب ١: ٩٦، والبيان والتبيين ٤: ٥٥، والمقتضب ٤: ١٤٦، والمحاسب ١: ١٨٥، والمنصف ١: ٦٧،  
الأمالي الشجرية ٢: ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٥٤ و ١٥٥، وشواهد المغني ٢: ٥١٧،  
والخزانة ٦: ٢٥، ومعجم البلدان - فلج - ٦: ٣٩١.

(٢) فِي ف: قَوْلُهُ.

(٣) فِي ل: اللَّام.

(٤) (اللَّائِي) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٥) فِي ل: اللَّات.

حَكِي اللَّوَا بِحَذْفِ التَّاءِ وَالْيَاءِ. وَقَدْ حَكَى الْجَوْهَرِيُّ<sup>(١)</sup> اللَّوَاوْنَ رَفْعاً / ٨٧ ظ /  
وَاللَّائِينَ نَصَباً وَجَرّاً وَاللَّوَاوِلَانُونَ، وَقَالَ إِنَّهُ جُمِعَ الَّذِي مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ<sup>(٢)</sup>.  
وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّائِي قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمَذْكُورِ أَيْضاً<sup>(٣)</sup> [، كَقَوْلِهِ:

مِنْ<sup>(٤)</sup> النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا<sup>(٥)</sup> هُمْ

يَهَابُ اللَّثَامُ حَلَقَةُ الْبَابِ قَعَقَعُوا<sup>(٦)</sup>

وَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّائِي وَالَّذِينَ لِاخْتِلَافِهَا فِي اللَّفْظِ<sup>(٧)</sup>].<sup>(٨)</sup> ثُمَّ ذَكَرَ (مَا) فِيمَا لَا

(١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، أخذ عن أبي علي الفارسي وعن خاله الفارابي، صنّف الصّحاح في اللغة، وتوفي سنة ٣٩٣ هـ. نزّه الألباء: ٢٥٢، وأنباء الرواة ١: ١٩٤، وبغية الوعاة ١: ٤٤٦.  
(٢) قال في الصحاح: اللّواوّن: جمع الذي من غير لفظه بمعنى الذين وفيه ثلاث لغات: اللّواوّن في الرفع، واللّائين في الخفض والنصب واللّواو بلا نون واللّائي بإثبات الياء في كلّ حالٍ يستوي فيه الرجال والنساء. الصحاح للجوهري - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر - لوي- ٢٤٨٧: ٦.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) في ل: لا من.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) البيت لأبي الرئيس الثعلبي. ويروي (الشّم) مكان (اللّائي) و(الرجال) مكان (اللثام) و(اعتزوا) مكان (هم) كما يروي: من النَّفْرِ البِيضِ الَّذِينَ إِذَا هُمْ .....

معاني القرآن للفراء ٣: ٨٤، والمقتضب ٣: ١٣٠، والأصول ٢: ٣٧٤، والبيان والتبيين ٣: ٣٠٦، والخزانة ٦: ٧٨.

(٧) قال ابن السراج في الأصول ٢: ٣٧٤: (العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معنى الذي. وأما ذلك فشيء قاسه النحويون ليتدرّب به المتعلّمون، وكذا يقول البغداديون الذين على مذهب الكوفيين يقولون: إنّه ليس من كلام العرب ويذكرون أنّه إن اختلف جازاً، وتنظر: الخزانة ٦: ٧٨.  
(٨) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ف.

يعقلُ غالباً، و(مَنْ) فيمنُ يعلم. [ثُمَّ ذَكَرَ آيَاتٍ وَأَيَّةً لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُوْنَّثِ، وَالْأَوَّلُ بِمَعْنَى الَّذِي وَالثَّانِي بِمَعْنَى الَّتِي.]<sup>(١)</sup>

[ثُمَّ ذَكَرَ (ذُو) الطَّائِيَةَ بِمَعْنَى الَّذِي فِي لُغَةِ طِي، نَحْو: قَوْلِهِ:

لَا تُنْجِيَنَّ لِلْعَظَمِ<sup>(٢)</sup> ذُوْنَا عَارِقَهُ<sup>(٣)</sup>

أَي: الْعَظَمُ الَّذِي أَنَا عَارِقُهُ]<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ ذَكَرَ (ذَا) بَعْدَ مَا اسْتَفْهَامِيَّة.

اعْلَمُ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ زَعَمُوا أَنَّ اسْمَ<sup>(٥)</sup> الْإِشَارَةِ، نَحْو: ذَا، وَذَاكَ، وَأَخَوَاتِهَا

يَكُونُ بِمَعْنَى الَّذِي<sup>(٦)</sup> مُطْلَقاً سِوَاءِ كَانَ قَبْلَهُ مَا أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أَيْ: أَنْتُمُ الَّذِينَ تَقْتُلُونَ، وَيَقُولُ: ﴿هَا أَنْتُمْ

هَؤُلَاءِ جَاءَ لَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، وَبَيَّتَ الْكِتَابُ:

(١) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٢) في الأصل: بالعظم.

(٣) عجز بيت لعارق الطائي، صدره: لئن لم تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ.

لَا تُنْجِيَنَّ: لَا قِصْدَ. عَرَقَ الْعَظَمُ: أَكَلَ مَا عَلَيْهِ مِنْ لَحْمٍ. وَيُرْوَى (بعد) مكان (بعض). ديوان الحماسة:

٥٧٦، والمحتسب ١: ١٤٢.

(٤) ما بين المعقتين ليس ف: ع.

(٥) في ت: أسماء.

(٦) الإنصاف ٢: ٣٨٣، المسألة - ١٠٣ -.

(٧) سورة البقرة: ٨٥.

(٨) سورة النساء: ١٠٩.

..... وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ<sup>(١)</sup>

أي: والذي تحمّلين طَلِيقٌ، وَأَمَّا سَبِيحُهُ فَلَمْ يُثَبِّتْ [إِذَا بَعْنَى] <sup>(٢)</sup> الذي إِلَّا إِذَا كَانَ قَبْلَهُ (مَا) <sup>(٣)</sup> لَأَنَّهُ <sup>(٤)</sup> لَمَّا انْقَلَبَ مِنَ الْإِشَارَةِ بِهَا إِلَى الْحَاضِرِ إِلَى مَعْنَى الذي، وَهُوَ غَائِبٌ أَحْتَاجَ إِلَى تَقْوِيَةٍ وَصَلَةٍ، وَاخْتِيارَ [(مَا) <sup>(٥)</sup> هَا] <sup>(٦)</sup> لَأَنَّهَا تُرَادُّ كَثِيرًا عِنْدَ نَقْلِ الشَّيْءِ مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ كَمَا تُرَادُّ عَلَى حَيْثُ لِلْمَجَازَاةِ، وَعَلَى إِذْ <sup>(٧)</sup>.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْإِثْنَيْنِ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ (هُوَ لَاءِ) بِمَعْنَى الذي بَلْ نَقُولُ إِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، أَي: أَعْنِي (هُوَ لَاءِ)، أَوْ يَكُونُ تَأْكِيدًا <sup>(٨)</sup> لَأَنَّهُ <sup>(٩)</sup>، أَوْ يَكُونُ مَنَادِي حَرْفُ نَدَائِهِ مَحْذُوفٌ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَجْزُ عِنْدَنَا، لَكِنَّهُ

(١) هذا جزء من بيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، والبيت بتمامه:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجُوتٍ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

وكان ابن مفرغ قد هجا حماد بن زياد فقال في لحيته الطويلة العريضة:

أَلَا لَيْتَ اللَّحَى كَانَتْ حَشِيشًا فَتَرَعَاها خِيُولُ الْمُسْلِمِينَ

فأخذه عبيد الله بن زياد وحبسه وعذبه وسلمه إلى عباد فحبسه وطال حبسه، ولما أطلق سراحه

بعد ذلك وحمل على بغلة أنشد هذا البيت.

ديوان يزيد بن مفرغ الحميري - تحقيق دار دسليم - الإيمان - بغداد: ١١٥، وينظر: المحتسب ٢: ٩٤.

(٢) في ل: والمعنى.

(٣) قال في الكتاب ١: ٤٠٤-٤٠٥: (هذا باب أجراءهم (ذا) وحده بمنزلة الذي، وليس يكون كالذي إلا مع

ما ومن في الاستفهام).

(٤) في ت، ع، ل: لأنها.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ت، ع، ف: لها ما.

(٧) في الأصل: وفي ت، ز، ع: ذا.

(٨) في الأصل: تأكيد، وفي ل: بالنداء.

(٩) في ل: لاهم.



جَائِزٌ عِنْدَهُمْ<sup>(١)</sup>.

وعن البيت، أنا لا نُسَلِّمُ أيضاً أَنَّ هَذَا بِمَعْنَى<sup>(٢)</sup> الذي [يَلُ تَقُولُ إِنَّهُ]<sup>(٣)</sup> مبتدأ، وطلق خبره، وتحملين حال، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا مَحْمُولاً طَلِيقٌ<sup>(٤)</sup>.

## الألف واللام

[ثُمَّ قَالَ:]<sup>(٥)</sup> (والألف واللام).

وَهِيَ بِمَعْنَى الذي والتي، مثلاً إِذَا قُلْتَ: الضَّارِبُ كَانَ مَعْنَاهُ الذي ضَرَبَ، وَإِذَا قُلْتَ: الضَّارِبَةُ كَانَ مَعْنَاهُ التي ضَرَبَتْ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِي أَنَّهُ حَرْفٌ أَمْ اسْمٌ.

## العَائِدُ الْمَفْعُولُ

وَلَمَّا فَرَّغَ عَنْ<sup>(٦)</sup> تَعْدَادِهَا قَالَ: (وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ<sup>(٧)</sup> يَجُوزُ حَذْفُهُ).

بِمَعْنَى أَنَّ الضَّمِيرَ الذي يعودُ إِلَى الْمَوْصُولِ مِنَ الصَّلَةِ جَازَ حَذْفُهُ، إِذَا كَانَ

(١) الانصاف ٢: ٣٨٥، المسألة - ١٠٣ ..

(٢) في ل: المعنى.

(٣) في الأصل، وفي ز: والتي مثلاً.

(٤) الانصاف ٢: ٣٨٥، المسألة - ١٠٣ ..

(٥) في ف: قوله.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في ز: المنصوب المفعول.

مفعولاً كقولهِ تَعَالَى: ﴿يَنْسُطُ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾<sup>(١)</sup>، وَجَازَ إِثْبَاتَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَ﴿مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا قَالَ: الْعَائِدُ الْمَفْعُولُ جَازَ حَذْفُهُ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ مَرْفُوعاً، أَوْ مَجْرُوراً، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَمَتِّعٌ بِالْحَذْفِ.

أَمَّا الْمَرْفُوعُ فَلِكُونِهِ فَاعِلاً، وَامْتِنَاعِ حَذْفِ الْفَاعِلِ.

وَأَمَّا الْمَجْرُورُ، فَلَا سِتْلَازِمَ حَذْفِهِ جَارِهِ وَحِينَئِذٍ يَكْثُرُ الْحَذْفُ.

وَفِيهِ نَظَرٌ: أَمَّا أَوَّلًا فَلَجَوَازُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْفُوعُ مُبْتَدَأً فَإِذَا جَازَ حَذْفُهُ.

وَأَمَّا ثَانِياً: فَلَعَدَمُ امْتِنَاعِ حَذْفِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فَإِنَّهُمْ يَحْذِفُونَهُمَا<sup>(٤)</sup>، نَحْوُ<sup>(٥)</sup>

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُضِّنُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾<sup>(٦)</sup> [أَيِ<sup>(٧)</sup> خَاضُوا]<sup>(٨)</sup> فِيهِ<sup>(٩)</sup>، وَنَحْوُ قَوْلِهِ:

عَسَى الْإِيَّامُ أَنْ يُرْجِعَ      نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة الرعد: ٢٦، وسورة الإسراء: ٣٠، وسورة الروم: ٣٧، وسورة سبأ: ٣٦، وسورة الزمر: ٥٢.

وسورة الشورى: ١٢.

(٢) سورة يس: ٣٥.

(٣) سورة الزخرف: ٧١.

(٤) في ل: يحذفونها.

(٥) (نحو) ساقطة من ل.

(٦) سورة التوبة: ٦٩.

(٧) في ت: أي كالذي، وفي ع: أي الذي.

(٨) ما بين المعفتين ساقطة من ف، ل.

(٩) مجمع البيان ١٠: ٩٥.

(١٠) للنفذ الزماني واسمه شهل بن شيان. ديوان الحماسة: ٣٠، والأمال لابي علي القالي طبع مصر: ١: ٣٠٩.

ومعني اللبيب ٢: ٧٣٢، وشواهد المعني ٢: ٩٤٤.

أَيَّ كَانُوا عَلَيْهِ، وَنَحْو: السَّمْنُ مَتَوَانٍ يَدْرَهُمْ.  
 وَالْحَقُّ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَدُلُّ عَلَى <sup>(١)</sup> قَرِينَةٍ عَلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ جَاازَ حَذْفُهُ، وَكُلُّ  
 مَوْضِعٍ لَمْ تَدُلَّ عَلَيْهِ قَرِينَتُهُ لَمْ يَجْزُ، غَيْرَ أَنَّ الْحَذْفَ فِي الْمُضْمَرِ الْمَنْصُوبِ أَكْثَرُ، وَسَبَبُ  
 جَوَازِ الْحَذْفِ اسْتِطَالَةُ الْمَوْصُولِ بِالصَّلَةِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ <sup>(٢)</sup> تَعْلَمَ أَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ مِنْ  
 الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ، وَخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ وَمِنْ الصَّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَإِثْبَاتُهُ،  
 لَكِنَّ الْإِثْبَاتَ فِي الصَّفَةِ أَوْلَى مِنْ إِثْبَاتِهِ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ وَالْمَوْصُولِ، وَالْإِثْبَاتُ فِي خَبَرِ  
 الْمَبْتَدَأِ أَوْلَى مِنْ إِثْبَاتِهِ فِي الْمَوْصُولِ، لَكِنَّ الصَّلَةَ وَالْمَوْصُولَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ وَاحِدٍ  
 فَطَلَبُ الْحِفَّةِ فِيهَا أَوْلَى لِطَوِيلِ الْجُزْءِ الْوَاحِدِ، وَكَوْنِ الْمَبْتَدَأِ / ٨٨ و / وَالْخَبَرِ [جَزْئِينَ،  
 وَكَوْنِ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ مُتَوَسِّطِينَ <sup>(٣)</sup> بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ، وَبَيْنَ الْمَبْتَدَأِ  
 وَالْخَبَرِ]. <sup>(٤)</sup>

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِالَّذِي صَدَّرْتَهَا، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيرًا لَهَا،  
 وَأَخَّرْتَهُ خَبَرًا).

اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا مِنْ وَجْهِ، غَيْرَ مَعْلُومٍ مِنْ وَجْهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ  
 الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِالَّذِي، مَثَلًا إِذَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِأَنَّ شَخْصًا مَا حَصَلَ <sup>(٥)</sup> مِنْهُ ضَرْبٌ، وَلَمْ

(١) (على) ساقطة من ت، ع.

(٢) (أَنْ) ساقطة من ل.

(٣) في الأصل وفي ع: متوسطة.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٥) في ف: صدر.

يُحْصَلُ بِأَنَّهُ زَيْدٌ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، جَازَ الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّارِبِ الَّذِي هُوَ مَبْهُمٌ بِأَنَّهُ زَيْدٌ بِاسْتِعَانَةِ الَّذِي وَحِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِالَّذِي صَدَرَتْهَا) مَحْمُولًا عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّ الَّذِي هُوَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ، لَا الْمُخْبَرُ بِهِ، وَطَرِيقَةُ الْإِخْبَارِ أَنْ يَجْعَلَ الْمَوْصُولَ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ، لِكَوْنِهِ مَخْبَرًا عَنْهُ، وَيَجْعَلُ مَوْضِعَ الْمَخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ، وَيُؤَخِّرُ الْمُخْبَرَ عَنْهُ لِكَوْنِهِ مَخْبَرًا بِهِ، مَثَلًا إِذَا قِيلَ: أَخْبَرَ عَنْ زَيْدٍ فِي قَوْلِنَا: ضَرَبْتُ زَيْدًا، قُلْتُ: الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ: الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ، لَكِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَخْتَصُّ<sup>(١)</sup> بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ لِيُمْكِنَ بِنَاءُ اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهَا<sup>(٢)</sup>، وَيَجِبُ أَيْضًا إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِذَا جَرَّيَا عَلَى غَيْرِ مَنْ هُمَا لَهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٣)</sup>، فَالَّذِي أَكْثَرُ وَأَوْسَعُ مَجَالًا فِي بَابِ الْإِخْبَارِ مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا<sup>(٤)</sup> تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ).

إِعْلَمَ أَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّ الْإِخْبَارَ بِالَّذِي مُسْتَلْزَمٌ لِأُمُورٍ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ: تَصْدِيرُ الْجُمْلَةِ بِالْمَوْصُولِ، وَتَأْخِيرُ الْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَجَعْلُ الضَّمِيرِ مَكَانَهُ.

فَإِذَا تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، تَعَذَّرَ الْإِخْبَارُ<sup>(٥)</sup>، لَانْتِفَاءِ لَازِمِهِ،

(١) فِي ت: مَخْتَصٌّ، وَالصَّوَابُ مَخْتَصَّان.

(٢) قَالَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١: ٤٥، إِنَّ صَلَةَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ اسْمَ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ

يَسْبِقَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ اسْمَ فَاعِلٍ مَعَ فَاعِلِهِ.. أَوْ اسْمَ مَفْعُولٍ مَعَ مَرْفُوعِهِ...

(٣) انْظُرْ ٢: ٥٨، وَالْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرُّضِّي ٢: ١٧.

(٤) فِي ف: فَاَنْ.

(٥) (الْإِخْبَارُ) لَيْسَ فِي ت، ل.

ولأجلِ هَذَا امتنعَ الاخبارُ عن ضميرِ الشَّانِ في قولك: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، لانتفاءِ الأمرِ<sup>(١)</sup> الأوَّلِ، وهو تصديرُ الجملةِ بالموصولِ<sup>(٢)</sup>، وانتفاءِ الأمرِ [الثاني]<sup>(٣)</sup> أيضاً لامتناعِ تأخيرهِ، لأنَّ تأخيرَهُ يَسْتَلْزِمُ نَقْضَ غَرَضِهِمْ في ضميرِ الأمرِ والشَّانِ، ولانتفاءِ الأمرِ الثالثِ<sup>(٤)</sup> أيضاً، لأنَّ ضميرَ الشَّانِ لا ضميرَ لَهُ لِيَجْعَلَ مكانَهُ، [وَيَمْتَنِعُ] أيضاً عن الموصوفِ في قولنا: جاءَ زَيْدٌ الظريفُ لامتناعِ الأمرِ الثالثِ<sup>(٥)</sup>، وهو جَعْلُ الضميرِ مكانَهُ<sup>(٦)</sup>، وإلَّا لَزِمَ وصفُ الضميرِ وهو مُمْتَنِعٌ، وَيَمْتَنِعُ الاخبارُ أيضاً عَنِ الصِّفَةِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ بَعَيْنِهَا [وَيَمْتَنِعُ] أيضاً عن المجرورِ بحَتَّى والكافِ، ومُذْ، ومُنْذُ، وواوِ الْقَسَمِ، وبَيَّاتِهِ بِهِذِهِ الْعِلَّةِ<sup>(٧)</sup> وَيَمْتَنِعُ الإخبارُ أيضاً<sup>(٨)</sup> عَنِ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ في قولنا<sup>(٩)</sup>: ضَرَبَنِي زَيْدًا، لانتفاءِ الأمرِ الثالثِ<sup>(١٠)</sup>.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: الَّذِي هُوَ زَيْدًا ضَرَبَنِي، لَزِمَ إِعْمَالُ الضميرِ، وهو مُمْتَنِعٌ؟ وَإِنَّمَا قَيَّدَ الْمَصْدَرَ بِالْعَامِلِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا لَمْ يَمْتَنِعِ الاخبارُ عَنْهُ نَقُولُ فِي

(١) ساقط من الأصل.

(٢) في ت: والموصول.

(٣) في ع، ف: الثالث.

(٤) في ف: الثاني.

(٥) في ف: الثاني.

(٦) ما بين المعقتنين ساقط من ز، ل.

(٧) ما بين المعقتنين زيادة من ت، ف.

(٨) كلمة (أيضاً) ساقطة من ع.

(٩) في ع: في نحو قولنا.

(١٠) في ف: التالي.

أعجبنى الضرب: الذي هو<sup>(١)</sup> أعجبنى الضرب.

ويمتنع الإخبار أيضاً عن الحال لانتفاء الأمر الثالث<sup>(٢)</sup>، من الأمور الثلاثة. ألا ترى أنك لو قلت في: ضربي زيداً قائماً؛ الذي ضربي زيداً أيّاه قائم، لزم وقوع الضمير حالاً، وهو ممتنع.

ويمتنع الأخبار أيضاً عن ضمير يستحق لأن يعود إلى غير الموصول في [مثل قولنا: زيدٌ ضربته، لانتفاء الأمر الثالث<sup>(٣)</sup> وهو جعل الضمير مكانه ليعود إلى الموصول لاستحقاق الضمير لغيره، ولو عاد الضمير إليه لزم بقاء ذلك الغير بلا عائد، وأنه محال.

ويمتنع الإخبار أيضاً عن الاسم الذي يشتغل على الضمير الذي هو مستحق لأن يعود إلى غير الموصول<sup>(٤)</sup> نحو: زيدٌ ضربتُ غلامه، فإنه يمتنع الإخبار عن غلامه لعين ما ذكرناه<sup>(٥)</sup> هاهنا<sup>(٦)</sup>.

واعلم أننا نمثل الأخبار بالذي في أكثر المواضع التي يجوز الإخبار به فيها، تسهيلاً على المبتدئ.

منها المبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ قائمٌ، فإذا أخبرت عن زيدٍ بالذي قلت: الذي

(١) كلمة (هو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٢) في ف: الثاني.

(٣) في ف: الثاني.

(٤) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٥) في ز، ع، ف: ذكرنا.

(٦) كلمة (هاهنا) ساقطة من الأصل، ومن ز.

هُوَ قَائِمٌ زَيْدٌ، وَعَنْ قَائِمٍ قُلْتُ: الَّذِي زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ.

وَمِنْهَا الْفَاعِلُ: / ٨٨ ظ / فَإِذَا قِيلَ أَخْبَرَ عَنْ زَيْدٍ فِي قَوْلِنَا: قَامَ زَيْدٌ، قُلْتُ:

الَّذِي قَامَ هُوَ زَيْدٌ.

وَمِنْهَا الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا [فَالْأَخْبَارُ عَنْ

الْمَفْعُولِ كَقَوْلِكَ: الَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ عَمْرًا].<sup>(١)</sup>

وَمِنْهَا الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا، فَإِذَا أُخْبِرَ عَنْ عَمْرٍو

قِيلَ: الَّذِي عَلِمَهُ زَيْدٌ قَائِمًا عَمْرًا، وَإِذَا أُخْبِرَ عَنْ قَائِمٍ<sup>(٣)</sup> قِيلَ: الَّذِي عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا

إِيَّاهُ قَائِمٌ.

وَمِنْهَا الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ<sup>(٤)</sup>، نَحْوُ:

أَعْلَمَ اللَّهُ [زَيْدًا عَمْرًا]<sup>(٥)</sup> خَيْرَ النَّاسِ.

فَإِذَا أُخْبِرَتْ<sup>(٦)</sup> عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَخِيرِ قُلْتُ<sup>(٧)</sup>: الَّذِي أَعْلَمَ اللَّهُ [زَيْدًا عَمْرًا]<sup>(٨)</sup>

إِيَّاهُ خَيْرُ النَّاسِ.

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: فَإِذَا أُخْبِرَ عَنْ عَمْرٍو قِيلَ: الَّذِي ضَرَبَ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَمْرًا.

(٢) فِي ت، ع، ف: مَفْعُولَيْنِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ل: قَائِمًا.

(٤) فِي ت، ع، ف: مَفْعُولَيْنِ.

(٥) فِي ع، ل: عَمْرًا زَيْدًا.

(٦) فِي ت: أَخْبِرَ.

(٧) فِي ت: قِيلَ.

(٨) فِي ع، ل: عَمْرًا زَيْدًا.

وَمِنْهَا مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ، تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالَّذِي:  
الَّذِي ضَرَبَ هُوَ <sup>(١)</sup> زَيْدٌ.

وَمِنْهَا خَبَرُ كَانَ، تَقُولُ فِي: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ قَائِمًا.

وَمِنْهَا الظَرْفُ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ضَرْبٌ مُلَازِمٌ <sup>(٢)</sup> لِلظَرْفِيَّةِ.

وَضَرْبٌ غَيْرُ مُلَازِمٍ <sup>(٣)</sup> لَهَا.

وَيَمْتَنِعُ الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ لِلزُّومِ الظَرْفِيَّةِ، نَحْوُ: ذَاتُ مَرَّةٍ لَانْتِفَاءِ  
الْأَمْرِ الثَّالِثِ وَهُوَ تَأْخِيرُهُ خَبْرًا، وَيَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّرْبِ الثَّانِي، نَحْوُ: قَتَلَ الْيَوْمَ  
وَالشَّهْرَ، تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْيَوْمِ: الَّذِي قَتَلَ فِيهِ يَوْمٌ.

وَمِنْهَا الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: عَبْدُ اللَّهِ  
وَأَبِي <sup>(٤)</sup> الْحَارِثِ.

وَيَمْتَنِعُ الْإِخْبَارُ عَنِ هَذَا الْقِسْمِ، لِأَنَّهُ لَوْ أُخْبِرَ فَإِمَّا أَنْ يُخْبَرَ عَنِ الْمُضَافِ أَوْ عَنِ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

(١) كلمة (هو) ليست في ع.

(٢) في ز: لازم.

(٣) في ز: لازم.

(٤) في ل: ابن.



لا سبيل إلى الأولِ لانتفاءِ أمرٍ مِنْ تِلْكَ الأمورِ [وهو وضعُ الضميرِ<sup>(١)</sup>] <sup>(٢)</sup>  
مَوْضِعُهُ لامتناعِ إضافةِ المضمَرِ.

ولا سبيلَ إلى الثاني لانتفاءِ أمرٍ مِنْ تِلْكَ الأمورِ أيضاً<sup>(٣)</sup>، وهو تأخيرُهُ خبراً،  
لكونِ المضافِ إليه كـبعضِ الاسمِ، وامتناعِ فصلِ بعضِ الاسمِ عَنْهُ.

**والضربُ الثاني:** أن لا يكونَ المضافُ والمُضافُ إليه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، نحو: دَارُ  
عمرو<sup>(٤)</sup>، وَغُلَامُ زيدٍ<sup>(٥)</sup>، في هذا القسمِ يجوزُ الإخبارُ عَنِ المضافِ إليه، تقولُ: الذي  
نَزَلْتُ فِي دارِهِ زيدٌ، ولا يجوزُ الإخبارُ عَنِ المضافِ لانتفاءِ الأمرِ الثالثِ<sup>(٦)</sup>، وهو  
جَعْلُ الضميرِ مكانَهُ، لامتناعِ إضافةِ المضمَرِ.

ومنها البدلُ والمُبدَلُ مِنْهُ اعلمُ أنَّ النحويينَ اختلفوا فِيمَنْ مَنِعُ الإخبارِ عَنِ  
المُبدَلِ مِنْهُ، إلَّا والبدلُ مَعَهُ، لكنَّ<sup>(٧)</sup> المُبدَلُ مِنْهُ<sup>(٨)</sup> ليسَ بمقصودٍ بالنسبةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُجَوِّزُ الإخبارَ عَنِ المُبدَلِ مِنْهُ بِلا بدلٍ<sup>(٩)</sup> ويقولُ في: مررتُ برجلٍ

(١) في ف: المضمَرِ.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من: ع.

(٣) ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٤) في ت، ع، ف: زيد.

(٥) في ت، ع، ف: عمرو.

(٦) في ف: الثاني.

(٧) في ف: لكون.

(٨) كلمة (منه) ليست في ع.

(٩) كلمة (بدل) ليست في ع.

أَخِيكَ عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup> الْأَوَّلِ: الذي مررتُ بِهِ رَجُلٌ أَخُوكَ.  
وَعَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي: الذي مَرَرْتُ بِهِ: أَخِيكَ رَجُلٌ.  
وَمِنْهَا الْعَطْفُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ زَيْدٍ: الذي  
ضَرَبْتُهُ وَعَمْرًا زَيْدٌ وَعَنْ عَمْرٍو: الذي ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِيَّاهُ عَمْرٌو.  
وَمِنْهَا الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضْمَرِّ، نَحْوُ: ذَهَبْتُ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الثَّأَةِ بِالَّذِي، قُلْتَ:  
الَّذِي ذَهَبَ أَنَا.

[وَمِنْهَا الْإِخْبَارُ عَنِ الْمَجْرُورِ بِإِلَى، وَفِي، وَعَلَى، وَعَنْ، وَاللَّامِ، وَالْيَاءِ، وَحَاشِ،  
وَحَلَا، وَعَدَا، وَمِنْ، إِذَا لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً]<sup>(٢)</sup>.  
وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْإِخْبَارُ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

### ما الإسمية

وَلَمَّا فَرَّغَ عَنْ أَحْوَالِ الْإِخْبَارِ قَالَ: (وَمَا الْإِسْمِيَّةُ مُوصُولَةٌ)، وَذَكَرَ أَنْوَاعَهَا.  
فَإِنْ قِيلَ: لِمَ ذَكَرَ مَنْ<sup>(٣)</sup> وَمَا، وَأَيُّ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْمُوصُولَةِ، وَهَذَا الْبَابُ يَتَعَلَّقُ  
بِالْمُوصُولَاتِ؟

قُلْنَا: لِثَلَا يَجْعَلُ لَهَا أَبْوَابًا أُخْرَى بِرَأْسِهَا مَعَ أَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لَهَا فِي لَفْظِهَا. أَمَّا (مَا)

(١) في ل: مذهب.

(٢) زيادة من ع، ف، ل.

(٣) في ت، ع، ف: أنواع من

فهى:

موصولة بمعنى الذي تتعرفُ بصلتها، وهى لغير العالمين فى الأمرِ العامِّ، نحو: ما  
صنعتُهُ، وقد يكونُ للعالمين، نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَمَا خَلَقَ  
الذُّكْرَ وَالْأُنثَى﴾<sup>(٢)</sup>.

وشرطيَّة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْنَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ  
لَهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

واستفهاميَّة فى غير العالمين، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾<sup>(٤)</sup>،  
ولم يعملْ [فيهما ما قبلهما]<sup>(٥)</sup> سوى الجارِّ على ما تعرفُ.

وموصوفة، بمعنى شيء، [إمَّا بالمفرد، نحو: مرَّزْتُ بِمَا مُعْجِبٌ لَكَ، أي: شيء  
معجب، وإمَّا بالجملة كقوله:

رُبَّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ [مِنْ الْأَ]

مِرْلَهُ فَرَجَّةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الشمس: ٥.

(٢) سورة الليل: ٣.

(٣) سورة فاطر: ٢.

(٤) سورة طه: ١٧.

(٥) فى ت، ف، ل: فيها ما قبلها، وفى ع: فيها قبلها.

(٦) المشهور أن هذا البيت لأمية بن أبى الصلت وهو فى ديوانه، وقد وجد فى أشعار جماعة، منهم عبيد بن  
الأبرص، وهو فى ديوانه كما نسب إلى ابن صرمة وأبى قيس اليهودي، ويروى (تجزع) مكان (تكره).  
واستشهد المؤلف بالبيت على أن (ما) موصولة بجملة تكره النفس والفُرْجَةُ مثلثة الفاء: الخلاص

فَقَوْلُهُ: تَكَرَّرَ النُّفُوسُ، صِفَةٌ لِمَا وَمَعْنَاهُ: رُبَّ شَيْءٍ تَكَرَّرَ النُّفُوسُ.<sup>(١)</sup>  
 وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ (مَا) هَذِهِ هِيَ الْكَافَةُ<sup>(٢)</sup> مِثْلُ قَوْلِكَ: رُبَّمَا زَيْدٌ قَاتِمٌ، وَمَفْعُولُ تَكَرَّرَ  
 مَحذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ رُبَّمَا تَكَرَّرَ النُّفُوسُ شَيْئاً مِنَ الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup>.  
 وَالْأَوَّلُ أَوْلَى<sup>(٤)</sup>، لِغَدَمِ ارْتِكَابِ الْحَذْفِ دُونَ الثَّانِي، وَلِأَنَّ كَوْنَ رُبٍّ عَامِلَةً  
 أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِهَا مَكْفُوفَةً / ٨٩ و / مِنْ الْعَقْلِ.  
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) مَوْصُولَةً، وَبَعْدَهَا صَلَّتْهَا، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ: أَيُّ رُبٍّ  
 الَّذِي تَكَرَّرَ النُّفُوسُ لِكَوْنِهِ حِينَئِذٍ مَعْرُوفَةً، وَامْتِنَاعِ دُخُولِ رُبٍّ عَلَى الْمَعَارِفِ.  
 وَتَكَرَّرَ بِمَعْنَى شَيْءٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ، كَقَوْلِهِ: دَقَّقْتُهُ دَقًّا نِعَمًا، قَالَ سَيَبَوِيه: أَيُّ نِعَمٍ  
 الدَّقُّ<sup>(٥)</sup>. وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾<sup>(٦)</sup>، أَيُّ فَنِعْمَ شَيْئاً هِيَ، أَيُّ فَنِعْمَ الشَّيْءِ شَيْئاً  
 أَبْدَاؤُهَا، فَحُذِفَ الْفَاعِلُ، وَقِيلَ: شَيْئاً<sup>(٧)</sup> أَبْدَاؤُهَا، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ

---

→ من الهم: أمية بن أبي الصلت: ٣٦٠، وديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق حسين نصار - مصر: ١٢٨، والكتاب ١: ٢٧٠ و ٣٦٢، والمقتضب ١: ١٨٠، والبغداديات: ١٤٩، وأمالى المرتضى ١: ٤٨٦، والأمالى الشجرية ٢: ٢٣٨، وجمع البيان ١٤: ٦، والخزانة ٦: ١٠٨، وتاج العروس ٦: ١٤٤.

(١) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) الكافية - شرح الرضي ٢: ٥٤.

(٣) في ت: الأمل.

(٤) الإيضاح ١: ٤٨٦، والكافية - شرح الرضي ٢: ٥٤.

(٥) في الكتاب ١: ٣٧: (غسلته غسلاً نِعَمًا، أَي نِعَمَ الْفُلِّ).

(٦) سورة البقرة: ٢٧١. في قوله تعالى ﴿إِنْ تُبْنُوا الصُّلُوفَ فَتُجْعَلْ هِيَ﴾.

(٧) في ع: الشيء.

إليه مقامه<sup>(١)</sup>، فُقِيلَ: شَيْئاً هِيَ: أَي فَنِعْمَ مَا هِيَ، ثُمَّ أَدْغَمَ المِيمُ فِي المِيمِ، فُقِيلَ: فَنِعْمًا هِيَ.

وَصِفَةُ، نَحْو: ضَرَبْتُ ضَرْباً مَا: أَي أَيُّ ضَرْبٍ، وَهِيَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ زَائِدٌ، زِيدَتْ لِلتَّكْيِيدِ وَالِإِبْهَامِ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ حَرْفُ التَّقْلِيلِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ إِذَا دَخَلَ عَلَى (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَةِ يُلْزَمُ أَلْفُهَا الحَذْفُ عِنْدَ الوَاضِلِ، نَحْو: عَمَّ وَمِمَّ<sup>(٢)</sup>، وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْوَقْفِ، كَقَوْلِ أَبِي ذُوَيْبٍ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، وَلَا أَهْلَهَا ضَجِيجٌ بِالْبُكَاءِ كَضَجِيجِ الْحَجِيجِ أَهْلُوا بِالِاخْتِرَامِ، فَقُلْتُ بِمَهْ<sup>(٣)</sup>؟ فُقِيلَ: هَلَكَ رَسُولُ اللَّهِ، [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ قَالَ: (وَمَنْ كَذَلِكَ إِلَّا فِي التَّامِّ وَالصَّفَةِ).

يَعْنِي أَنَّ أَقْسَامَ (مَنْ) مِثْلُ أَقْسَامِ (مَا) إِلَّا أَنَّ (مَنْ) لَا تَقَعُ صِفَةً وَلَا بِمَعْنَى شَيْءٍ غَيْرِ مَوْصُوفٍ.

أَمَّا الْمَوْصُولَةُ فَهِيَ مُبْهَمَةٌ، بِمَعْنَى الَّذِي، وَتَعْرِيفُهَا بِالصِّلَةِ كَتَعْرِيفِ الَّذِي، غَيْرَ أَنَّهُ مَخْتَصٌّ بِأُولَى الْعِلْمِ، نَحْو: جَاءَنِي مَنْ أَبَوْهُ عَالِمٌ.

وَأَمَّا الْمَوْصُوفَةُ، فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى شَخْصٍ وَبِمَعْنَى إِنْسَانٍ، كَقَوْلِهِ:

(١) المسائل البغداديات: ١٤٦.

(٢) فِي ف: فِيم.

(٣) كَلِمَةُ (أَبِي) لَيْسَتْ فِي ع.

(٤) فِي ع، ف، ل: مَه.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ ع.

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْضاً صَدْرَهُ

قَدْ تَنَى لِي مَوْتاً<sup>(١)</sup> لَمْ يُطْعْ<sup>(٢)</sup>

وَأَمَّا الاستفهامية، فنحو: مَنْ عِنْدَكَ؟

وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ، فنحو: مَنْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ. وَهِيَ فِي جَمِيعِ وُجُوهِهَا تَخْتَصُّ بِأَوَّلِي الْعِلْمِ، وَتُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ، وَالْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَلَفْظُهُ يَذَكَّرُ، وَالْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ أَكْثَرُ، وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَمَنْ يَفْتَنُ مِتْكَنُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلُ صَالِحاً﴾<sup>(٤)</sup> بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ، وَتَأْنِيثِ الثَّانِي، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾<sup>(٥)</sup>، قَالَ<sup>(٦)</sup> الْفَرَزْدَقُ: نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ<sup>(٧)</sup>

.....  
أَي: مِثْلَ شَاتَيْنِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: صَوْتاً.

(٢) تَسْوِيدُ بَنِ أَبِي كَاهِلٍ الْيَشْكُرِيُّ وَاسْمُهُ غُطَيْفُ بْنُ حَارِثَةَ وَجُمْلَةُ أَنْضَجَتْ صِفَةً لِمَنْ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَيُرْوَى (قَلْبُهُ) مَكَانَ (صَدْرِهِ) الْمَفْضِلِيَّاتِ: ١٩٨، وَالْمَقْتَصِدُ: ١: ٣٦٠، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ: ٢: ١٦٩، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لَا بِنَ يَعِيشُ ٤: ١١، وَالْهَمْعُ: ١: ٣١٦، وَالْخَزَانَةُ: ٦: ١٢٣.

(٣) سُورَةُ يُونُسَ: ٤٣.

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ: ٣١.

(٥) سُورَةُ يُونُسَ: ٤٢.

(٦) فِي ل: وَقَالَ.

(٧) صَدْرُهُ:

تَعَشُّ فَإِنْ رَأَيْتَنِي لَا تَعُونَنِي

وَيُرْوَى (عَاهَدْتَنِي) مَكَانَ (رَأَيْتَنِي). الدِّيَوَانُ ٢: ٨٧٠، وَفِيهِ: رَأَيْتَنِي وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ

١: ٤٠٤، وَالْمَقْنُصُ ٢: ٢٩٤.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ مَنَعُوا زِيَادَةَ مَنْ بَنَاءً عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ وَالْأَسْمَاءُ لَا تَزَادُ  
عِنْدَهُمْ<sup>(١)</sup>، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ زِيَادَتَهَا<sup>(٢)</sup> مُتَمَسِّكِينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
آلُ الرَّبِيرِ سَنَامٌ الْمَجْدِ قَدْ عَمِلَتْ

[ذَاكَ الْعَشِيرَةَ]<sup>(٣)</sup> وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدًا<sup>(٤)</sup>

أَيِ الْأَثْرُونَ عَدَدًا، وَقَوْلُهُ:

يَا شَاةَ مَنْ قَنْصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ<sup>(٥)</sup>

حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ<sup>(٦)</sup>

أَيِ شَاةَ قَنْصٍ.

وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهَا يُحْتَمَلُ [أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً<sup>(٧)</sup>، وَمَوْضِعُهَا

(١) الهمع ١: ٣١٨.

(٢) أجاز ذلك الكسائي. الأماشي الشجرية ٢: ٣١٢، ومغني اللبيب ١: ٣٦٦، والكافي شرح الرضي ٢: ٥٥.

والهمع ١: ٣١٨.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: كل القبائل.

(٤) يروى (أَنْ) مكان (آل) والقبائل مكان (العشيرة) والبيت لم يعرف قائله. الأماشي الشجرية ٢: ٣١٢.

ومغني اللبيب ١: ٣٦٦، وشواهد المغني ٢: ٧٤٢، والهمع ١: ٣١٨.

(٥) في ع: المزجاة له.

(٦) البيت لعنزة بن شداد العبسي ويروى (مَا قَنْصٍ) مكان (مَنْ قَنْصٍ) والرواية الأولى تمسك بها

البصريون. وقوله: يا شاة كناية عن المرأة وأصل الحرام المنوع. شرح المعلقات السبع: ١٨١، وشرح

الفوائد العشر للتبريزي - تحقيق: محمد مهدي الدين عبد الحميد، ط ١ مطبعة المدني: ٢٧١، وشرح

المفصل لابن يعيش ٤: ١٢، ومغني اللبيب ١: ٣٦٦، وشواهد المغني ١: ٤٨١، و٢: ٧٤٢، والخزانة ٦: ١٣٠.

(٧) الكافية - شرح الرضي ٢: ٥٥.

نصبٌ على التمييز، والتقدير: والاثرون من يُعدُّ عدداً، فحذف الفعل الذي هو<sup>(١)</sup> صفتها<sup>(٢)</sup> لدلالة المصدر عليه فإذا لم يتم تمسكهم.

وعن الثاني: أن الرواية ممنوعة، لأن الرواية: يا شاة ما قنص<sup>(٣)</sup>، وعلى تقدير التسليم يُحتمل أن تكون موصوفة على تقدير شاة<sup>(٤)</sup> من ذي قنص، [ثم قال:]<sup>(٥)</sup> (وأبي، وأية كمن).

[اعلم أن أياً بمعنى الذي وأية بمعنى التي،]<sup>(٦)</sup> ثم أنهما كمن في جميع استعمالاتها<sup>(٧)</sup>، فالموصولة<sup>(٨)</sup>، كأكرم<sup>(٩)</sup> أيهم خرج، أي الذي خرج.

والاستفهامية، نحو: أيهم حضر؟

والشرطية، نحو: أيهم يأتي أكرمه.

والموصوفة، نحو يا أيها الرجل، فإن الرجل صفة لأي، وكقولك: مررت بأية

مُعجبة لك.

إعلم أنه ترك قسمين آخرين، وهو أن يكون صفة، نحو: مررتُ برجلٍ أي

(١) كلمة (هو) زيادة في ف.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ز.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٢.

(٤) في ت: يا شاة.

(٥) في ف: قوله.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من ف.

(٧) في ف، ل: استعمالها.

(٨) في ع: الموصول.

(٩) في ت، ز، ع، ف: نحو أكرم.



رَجُلٍ، وَأَنْ يَبْتَدَأَ بِهَا لِتَمَكُّنِ التَّعَجُّبِ، وَالتَّعْظِيمِ، نَحْوُ: أَيُّ رَجُلٍ أَنْتَ!!  
قَوْلُهُ: (وَهِيَ مُعْرَبَةٌ وَحْدَهَا إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا).

إِعْلَمُ أَنَّ أَيًّا مُعْرَبَةٌ فِي جَمِيعِ اسْتِعْمَالَاتِهَا وَحْدَهَا إِلَّا إِذَا كَانَ <sup>(١)</sup> مَنَادِي،  
وَمَوْصُولَةً حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا، وَأَمَّا اِعْرَابُهَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ: / ٨٩ ظ / مَعَ قِيَامِ  
الْمَوْجِبِ لِلْبِنَاءِ الْمَعْتَبَرِ فِي أَخَوَاتِهَا فَلَأَنْ يَكُونَ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ أَصْلَ جَمِيعِ أَخَوَاتِهَا هُوَ  
الْاِعْرَابُ، وَلَأَنَّ الْإِضَافَةَ مَقْتَضِيَةُ الْاِعْرَابِ، وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ مَقْتَضِيَةُ لِلْبِنَاءِ، فَلَمَّا  
تَعَارَضَا تَرَجَّحَ <sup>(٢)</sup> مَقْتَضِيَةُ الْاِعْرَابِ عَلَى مَقْتَضِيَةِ الْبِنَاءِ، لِكَوْنِ الْاِعْرَابِ لَهُ بِحَكْمِ  
الْأَصْلِ.

وَأَمَّا بِنَاؤُهَا إِذَا كَانَتْ مُنَادِي، فَلَمَّا عَرَفَتْ فِي الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةَ.  
وَأَمَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا فَهِيَ عِنْدَ سَيُوبِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ <sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ <sup>(٤)</sup>، وَكَقَوْلِهِ:  
إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ <sup>(٥)</sup>

(١) يريد كانت.

(٢) في ف: رجح.

(٣) الكتاب ١: ٣٩٦.

(٤) سورة مريم: ٦٩. و﴿على الرحمن عتيا﴾ ليست في ع.

(٥) البيت لفسان بن وعله، أحد بني مرة بن عبادة. ويروى (لقيت) مكان (أتيت). الإنصاف ٢: ٣٨٢، وشرح

المفصل لابن يعيش ٣: ١٤٧ و ٤: ٢١ و ٧: ٨٧، ومغني اللبيب ١: ٨٢ و ٤٥٧ و ٦٠٩، وشرح

شواهد المغني ١: ٢٣٦، والمجمع ١: ٢٩١ و ٣١٣، وشواهد المعني ١: ١٦٦، وحاشية ياسين ١:

١٣٦، والخزاعة ٦: ٦١.

وتقديره: أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ، وَأَيُّهُمْ هُوَ أَفْضَلُ، لَأَنَّهُا تَفْتَقِرُ إِلَى ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ،  
اِفْتِقَارَ قَبْلُ، وَبَعْدُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَكَمَا بُنِيَ قَبْلُ، وَبَعْدُ عِنْدَ حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بُنِيَ  
أَيُّ عِنْدَ حَذْفِ صَدْرِ صَلَاتِهِ.

وَأَمَّا الْخَلِيلُ وَالْكُوفِيُّونَ فَزَعَمُوا أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ <sup>(١)</sup> وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقِرَاءَةِ النَّصْبِ  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ <sup>(٢)</sup> لَنَنْزِعَنَّ <sup>(٣)</sup> مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ  
عَيْنًا <sup>(٤)</sup>﴾ <sup>(٥)</sup>، فَلَمَّا ظَهَرَ النَّصْبُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الضَّمَّ فِي الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ  
ضَمَّةُ إِعْرَابٍ لَا بِنَاءٍ، فَهِيَ مَرْفُوعَةٌ بِأَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَ﴿مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ﴾ مَفْعُولٌ  
لِـ ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾، كَمَا يُقَالُ: أَكَلْتُ مِنْ كُلِّ طَعَامٍ، فَلَمَّا عَمِلَ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ اِكْتَنَى بِذَلِكَ،  
وَارْتَفَعَ مَا بَعْدَهُ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ أَوْ بِأَنَّ الْمُنْبَنِيَّ إِذَا أُضِيفَ أُعْرِبَ، نَحْوُ: قَبْلُ وَبَعْدُ، وَكَانَتْ  
الِإِضَافَةُ مِمَّا يُوجِبُ الْإِعْرَابَ لِلْمُنْبَنِي، وَأَيُّ إِذَا كَانَتْ مَفْرُودَةً كَانَتْ مَعْرَبَةً، فَاذَا  
أُضِيفَتْ وَجَبَ إِعْرَابُهَا، وَإِلَّا لَزِمَ نَقْضُ الْأَصُولِ الْمَعْلُومَةِ <sup>(٦)</sup>.

وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ضَمَّتْهَا ضَمَّةُ  
إِعْرَابٍ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَفْعُولٌ لِـ ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾ خِلَافُ الظَّاهِرِ لِأَنَّ

(١) الكتاب ١: ٣٩٦، والإنصاف ١: ٣٧٩، المسألة ١٠٢، والبيان في غريب أعراب القرآن ٢: ١٣٢.

(٢) (ثم) ليست في ل.

(٣) في ل: لنزعهم. وهو سهو.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٥) سورة مريم: ٦٩، والنصب قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعشى مختصر

في شواذ القرآن: ٨٦، والبحر المحيط ٦: ٢٠٨

(٦) هذه حجة الكوفيين الإنصاف ٢: ٣٨٠، المسألة ١٠٢.

﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾، فِعْلٌ يَطْلُبُ مَفْعُولًا بِهِ، وَأَتِيَهُمْ صَالِحَةٌ لِذَلِكَ.

وعن الثاني: أَنَا<sup>(١)</sup> لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا<sup>(٢)</sup> إِذَا أُضِيفَتْ وَجَبَ إِعْرَابُهَا.

قوله<sup>(٣)</sup>: وَإِلَّا لَزِمَ نَقْضُ الْأَصُولِ.

قلنا: لَا نُسَلِّمُ لِأَنَّ الْأَصُولَ<sup>(٤)</sup> تَقْتَضِي أَنَّ الْإِضَافَةَ تَرُدُّ الْأِسْمَ إِلَى الْأَعْرَابِ إِذَا اسْتَحَقَّ الْبِنَاءَ حَالَ الْإِفْرَادِ فَقَطُّ، وَأَمَّا إِذَا اسْتَمَرَّ مُوجِبُ الْبِنَاءِ حَالَ الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ، فَالْأَصُولُ لَا تَقْتَضِي الْأَعْرَابَ حَالَ الْإِضَافَةِ.

وَفِي الْآيَةِ قَوْلَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: قَوْلُ الْخَلِيلِ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ أَنَّهُ يَجْعَلُ أَتِيَهُمْ اسْتِفْهَامًا وَيَحْمِلُهُ<sup>(٦)</sup> عَلَى الْحِكَايَةِ، بَعْدَ قَوْلٍ مُقَدَّرٍ: أَيُّ، لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ يُقَالُ لَهُمْ: أَتِيَهُمْ أَشَدُّ<sup>(٧)</sup>؟  
وِثَانِيهَا: قَوْلُ يُونُسَ: إِنَّ ﴿أَتِيَهُمْ﴾ اسْتِفْهَامٌ و﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ﴾<sup>(٨)</sup>

ملغى<sup>(٩)</sup>.

(١) فِي ل: بَأَنَا.

(٢) (أَنَّهَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٣) يَرِيدُ قَوْلَ الْخَلِيلِ وَالْكُوفِيِّينَ الْمُتَقَدِّمَ.

(٤) فِي ل: الْمَوْصُولُ.

(٥) الْكِتَابُ ١: ٣٩٦، وَالْإِنْصَافُ ٢: ٣٧٩، - الْمَسْأَلَةُ ١٠٢ -.

(٦) فِي ت: يَحْمَلُ.

(٧) كَلِمَةٌ (أَشَدُّ) لَيْسَتْ فِي ل.

(٨) سُورَةُ مَرْيَمَ: ٦٩.

(٩) الْكِتَابُ ١: ٣٩٧، وَالْمَحْتَسَبُ ٢: ٨٥، وَالْإِنْصَافُ ٢: ٣٨٣، الْمَسْأَلَةُ ١٠٢.

وكلُّ واحدٍ منهما ضعيفٌ<sup>(١)</sup>.

أَمَّا الأولُ: فَلأنَّهُ لَا يُقَالُ: أَكْرَمِ الْعَالِمُ الْفَاضِلُ، بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ: أَيِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الْعَالِمُ الْفَاضِلُ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَا مَتْنَاعَ تَعْلِيْقِ الْفِعْلِ الْمُؤَثِّرِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي مَاذَا صَنَعْتَ وَجْهَانِ).

إِعْلَمُ أَنَّا ذَكَرْنَا الْبَحْثَ فِي مَاذَا، فَلَا نُعِيدُهُ، ثُمَّ اْعْلَمُ أَنَّ سَبِيوِيَه ذَكَرَ فِي: مَاذَا صَنَعْتَ وَجْهَيْنِ<sup>(٢)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَا وَحْدَهُ يَمَعْنِي الَّذِي، وَمَا اسْتَفْهَامِيَّةٌ يَمَعْنِي أَيِّ فَيَكُونُ مَا مَبْتَدَأُ، وَذَا مَعَ صَلَاتِهِ خَبَرُهَا.

وَجَوَابُهُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً، وَالرَّفْعُ أَوَّلِي، لِيَكُونَ مُطَابِقاً لِلسُّؤَالِ، وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيدٍ:

أَلَا تَسْأَلَانِ<sup>(٣)</sup> الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ

أَتَحِبُّ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ<sup>(٤)</sup>

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَاذَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ وَهُوَ أَيُّ شَيْءٍ، وَيُحْكَمُ عَلَى

(١) الإنصاف ٢: ٣٨٣ - المسألة ١٠٢ -.

(٢) قال سبوي في الكتاب ١: ٤٠٥: (أما اجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاع حسن. وأما اجراؤهم إتياء مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: خيراً، كأنك قلت: ما رأيت؟)

(٣) في ت: تسألون.

(٤) ديوان لبيد: ٢٥٤. وينظر: الكتاب ١: ٤٠٥، ومعاني القرآن للفراء ١: ١٣٩، والمخزاة ٦: ١٤٥.

مَوْضِعِهِ بِحَسَبِ مَا يَنْتَظِرُهُ الْعَامِلُ، وَهَاهُنَا يَكُونُ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ / ٩٠ و / بَأَنَّهُ مَفْعُولُ (صَنَعْتَ) وَقُدِّمَ عَلَى الْعَامِلِ لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ ذَا اسْمًا مَوْصُولًا، وَجَوَابُهُ حِينَئِذٍ بِالنَّصْبِ لِيَكُونَ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup> بِالنَّصْبِ<sup>(٢)</sup>.

وَعَلَى الْوَجْهِينِ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>(٣)</sup> بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُ جَمِيلٍ:

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا .....<sup>(٥)</sup>

فَذَا لَا يَكُونُ هَاهُنَا بِمَعْنَى الَّذِي، لِأَنَّ عَسَى لَا يَكُونُ صِلَةً الَّذِي لِكُونِهَا لِلْإِنْشَاءِ، فَمَاذَا مُبْتَدَأٌ، وَعَسَى خَبَرُهُ.

قِيلَ: وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَاذَا بِمَثَابَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِبْتِهَا عِنْدَ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا، كَقَوْلِ الْعَرَبِ: عَمَّاذَا؟ فَلَوْلَا أَنَّ ذَا مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ

(١) سورة النحل: ٣٠.

(٢) النَّصْبُ قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ، وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ (خَيْرٌ) بِالرَّفْعِ، أَيْ الْمُنْزَلُ خَيْرٌ. الْبَحْرُ الْحَمِيطُ ٥: ٤٨٧-٤٨٨.

(٣) سورة البقرة: ٢١٩.

(٤) الرِّفْعُ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، النَّصْبُ قِرَاءَةُ بَاقِي الْعَشْرَةِ. التَّيْسِيرُ: ٨٠، وَالنَّشْرُ ٢: ٢٢٧.

(٥) عَجْزُهُ: سَوَى أَنْ يَقُولُوا: إِنِّي لَكَ عَاشِقٌ.

وَالْبَيْتُ لِجَمِيلِ بْنِ مَعْمَرِ الْعَذْرِيِّ، وَقَدْ نَسَبَهُ صَاحِبُ الْأَغَانِي إِلَى مَجْنُونِ لَيْلٍ. دِيْوَانُ مَجْنُونِ لَيْلٍ -

تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّاتَرِ فَرَّاجٍ - دَارُ مِصْرَ: ٢٠٣، دِيْوَانُ الْحَمَّاسَةِ: ٤٣١، وَالْأَغَانِي ٢: ٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١:

١٦٣، وَالْخِزَانَةُ ٦: ١٥٠.

لَقَالُوا: عَمَّ كَمَا قَالُوا<sup>(١)</sup>؛ فِيمَ وَلِمَ<sup>(٢)</sup>.

## أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

قَوْلُهُ: (أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ: مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوِ الْمَاضِي).

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مَنْقُوصٌ بِمِثْلِ<sup>(٣)</sup> ضَارِبٍ فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ ضَارِبٌ أُمْسٍ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، {مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِسْمِ الْفِعْلِ}<sup>(٤)</sup>.

وَجَوَابُهُ أَنَّ مَرَادَهُ: أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَاضِي {<sup>(٥)</sup> بِلَا قَرِينَةٍ وَهَاهُنَا مَعَ قَرِينَةٍ، وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ النَّقْضُ بِنَفْسِ الْأَمْرِ وَالْمَاضِي مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ يُحَدُّ<sup>(٦)</sup> أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فَتُعْرَفُ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَذْكُرَهَا فِي الْحَدِّ فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ أَسْمَاءٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوِ الْمَاضِي، وَقَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ النَّقْضُ بِأَفٍّ وَأَوْهٍ<sup>(٧)</sup> إِنْ فُسِّرَ بِاتَّضَجَّرُ وَاتَّوَجَّعُ<sup>(٨)</sup>، وَأَمَّا إِنْ فُسِّرَ بِتَضَجَّرْتُ وَتَوَجَّعْتُ فَلَمْ يَرِدْ.

وَأَمَّا بِنَيْتِ لِكُونِهَا وَاقِعَةً مَوْقِعَ الْفِعْلِ وَنَائِبَةً مَنَابَةً وَبِمَعْنَاهُ، وَلِأَنَّ وَضْعَ بَعْضِهَا

(١) فِي ل: قِيلَ.

(٢) فِي ل: لِمِ.

(٣) فِي ع: بِمَعْنَى.

(٤) فِي ل: الْفَاعِلِ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُتَفَتِّحِينَ سَاقِطٌ مِنْ ع.

(٦) كَلِمَةٌ (يَحْدُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٧) فِي ع: بِأَنَّ وَأَمْرَهُ.

(٨) فِي ع: بِالتَّضَجَّرِ وَالتَّوَجَّعِ.

وَضَعُ<sup>(١)</sup> الحُرُوفِ، نَحَو: صَه وَمَه، فَبَيَّنِي، ثُمَّ أَلْحَقَ الْبَاقِي بِهَ كَهَيْهَاتَ، وَشَتَّانَ، وَاسْتَدِلَّ عَلَى اسْمِيَّةِ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَوْ قُوعِيهَا مَفْعُولًا وَمَجْرُورًا، نَحَو قَوْلِهِ:

فَدَعَا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ .....<sup>(٢)</sup>

وَنَحَو مَا فِي الْحَدِيثِ: (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَبِلَا<sup>(٣)</sup> بِعَمَرَ<sup>(٤)</sup>).

وقيل: إِنَّ هَذَا الاستدلالَ ضَعِيفٌ لِجَوَازِ وَقُوعِ الْفِعْلِ الصَّرِيحِ هَذَا الْمَوْضِعِ إِذَا أُريدَ بِهِ اللَّفْظُ نَحَو: دَعَا نَزَلَ، وَقَلَّتْهُ<sup>(٥)</sup> أَنْزَلَ وَأَمَرَتْهُ بِاضْرِبِ.

وَاسْتَدِلَّ أَيْضًا عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> بِدُخُولِ التَّنْوِينِ عَلَى بَعْضِهَا، نَحَو: مَه، وَصَه<sup>(٧)</sup>، وَأُفِ<sup>(٨)</sup>، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْمِيَّةِ مَا<sup>(٩)</sup> يَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّنْوِينُ لَا عَلَى اسْمِيَّةِ مَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ، وَاسْتَدِلَّ عَلَى اسْمِيَّةِ الْكُلِّ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ اسْمًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَعَذِّرٌ:

(١) كلمة (وضع) ساقطة من ل.

(٢) عجزه: وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلِ

والبيت لربيعة بن مقروم الضبي. ديوان الحساسة: ٣٤، والأمال الشجرية ٢: ١١٠، والإنصاف ٢: ٢٧٨ المسألة ٧٢. وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ٢٧، والخزانة ٥: ٤٩.

(٣) في ل: فحبلها.

(٤) ينظر: الصواعق المحرقة لابن حجر القاهرة: ٩٨، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣: ٣٢٤. وهذا ليس حديثاً، بل من كلام ينسب إلى ابن مسعود ولم يثبت راجع مستدرک الحاكم ٣: ٩٣.

(٥) في ل: قلبه.

(٦) في ز، ع، ف: عليه أيضاً.

(٧) في ت، ع، ف، ل: صه ومه.

(٨) في ع: ان.

(٩) في ع: ما هو، وفي ف: ما لا.

أَمَّا تَعَذُّرُ<sup>(١)</sup> الحرفية، فَلِكُونِهَا<sup>(٢)</sup> مفيدةٌ وَلَا شَيْءَ مِنْ الحُرُوفِ كَذَلِكَ.  
وَأَمَّا تَعَذُّرُ الفعلية، فَلَأَنَّ صِيغَ الأَفْعَالِ لَيْسَتْ عَلَى صِيغِهَا بِالاستقراء، وَإِذَا  
تَعَذَّرَ الْحُكْمُ بِأَحَدِهِمَا وَجَبَ الْحُكْمُ بِاسْمِيَّتِهَا، لَانْخِصَارِ الْكَلِمَةِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَاسْتِزَامِ  
انْتِفَاءِ الْقِسْمَيْنِ مِنْهَا<sup>(٣)</sup> وَجُودِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ.  
لَا يُقَالُ: إِنَّهَا تَدْخُلُ فِي حَدِّ الْفِعْلِ، وَمَتَى كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ الْحُكْمُ بِكُونِهَا  
فِعْلاً، وَحِينَئِذٍ امْتَنَعَ الْحُكْمُ بِكُونِهَا اسْماً.  
أَمَّا بَيَانُ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي حَدِّ الْفِعْلِ، فَلَدَلَاتُهَا عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مُقْتَرِنٌ بِأَحَدِ  
الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي حَدِّ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ أَنْ لَوْ  
كَانَ اقْتِرَائُهَا بِالزَّمَانِ اقْتِرَاناً أَوَّلِيّاً، بِحَسَبِ<sup>(٤)</sup> الْوَضْعِ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ.  
لَا يُقَالُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ اقْتِرَائُهَا بِالزَّمَانِ بِحَسَبِ الْوَضْعِ لَزِمَ اسْتِعْمَالُهَا مُجَرَّدَةً عَنِ  
الزَّمَانِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ، لِجَوَازِ أَنْ يَوْضَعَ الشَّيْءُ لِمَعْنَى، ثُمَّ لَا  
يَتَّفِقُ اسْتِعْمَالُهُ<sup>(٥)</sup> لِذَلِكَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ وَيُسْتَعْمَلُ بِجَازِأً<sup>(٦)</sup>، كَعَسَى وَكَادَ وَفِعْلِي  
التَّعَجُّبِ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي حَدِّ الْفِعْلِ أَنْ لَوْ كَانَ اقْتِرَائُهَا بِالزَّمَانِ اقْتِرَاناً أَوَّلِيّاً

(١) كلمة (تعذر) ساقطة من ل.

(٢) في الأصل: فظاهر أما لكونها.

(٣) ليست في ل.

(٤) في ف، ل: أي بحسب.

(٥) في ت: الاستعمال.

(٦) في ت، ع، ف، ل: مجازه.



/ ٩٠ ظ / [أَيِّ بِلَا وَاسِطَةٍ] <sup>(١)</sup> وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ أَوَّلًا أَسْمَاءُ  
لأَفْعَالِ <sup>(٢)</sup> اقْتَرَنْتُ بِالزَّمَانِ، فَهِيَ أَيْضًا تَقْتَرَنُ بِالزَّمَانِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ اقْتِرَانُهَا بِالزَّمَانِ  
اقْتِرَانًا أَوَّلِيًّا لَمْ يَدْخُلْ فِي حَدِّ الْفِعْلِ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْاقْتِرَانِ فِي حَدِّ الْفِعْلِ هُوَ الْاقْتِرَانُ  
الْأَوَّلِي.

ثُمَّ <sup>(٣)</sup> اَعْلَمْ أَنَّ هَذَا الصِّنْفَ إِنَّمَا دَخَلَ فِي الْكَلَامِ اخْتِصَارًا وَإِيجَازًا، لَأَنَّكَ تَقُولُ:  
صه يا زيد، وصه يا زيدان، وصه يا زيدون، فَتُقَرِّدُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ  
كَذَلِكَ.

وَقِيلَ: دَخَلَ مِبَالِغَةً، لِأَنَّ نَزَالَ أَبْلَغُ مِنْ أَنْزَلَ فِي الْمَعْنَى. وَقِيلَ دَخَلَ تَكْثِيرًا  
لِللَّغَةِ.

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ لِلنَّحْوِيِّينَ فِي أَعْرَابِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَذْهَبَيْنِ <sup>(٤)</sup>:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ.  
وَالثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِكُونِهَا مُبْتَدَأً <sup>(٥)</sup>، وَلَتُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مِثَالٍ لِيُقَاسَ عَلَيْهِ

(١) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) كلمة (لأفعالي) مكررة في ل.

(٣) ليس في الأصل.

(٤) وهناك من يرى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى مَا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ  
الْأَعْرَابِ. وَلِذَلِكَ بَنِيَتْ فُوجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْأَعْرَابِ، وَهُوَ رَأْيِي يَنْسَبُ إِلَى الْأَخْفَشِ.

الإيضاح في شرح المفصل ١: ٥٠٥، وشرح التصريح ٢: ١٩٥.

(٥) ذكر الرضي الاستر باذي هذين المذهبين وفنّدهما، والمذهب الأول ينسب إلى المازني والزجاج. أعراب  
القرآن المنسوب للزجاج ١: ١٥٨، والكافية - شرح الرضي ٢: ٦٧، وشرح التصريح ٢: ١٩٥.

الباقي<sup>(١)</sup>.

مثلاً إذا قلت: رويد زيداً، فإن رويد<sup>(٢)</sup> في محلّ النصب بأنّه مصدرٌ وتقديره: أروذ إروادُ زيدٍ ثمّ حذفَ الفعلُ وصُغِرَ إروادُ تصغيرَ التّرخيم، وأُضيفَ إلى المفعول، وقيلَ رويد<sup>(٣)</sup> زيدٌ هذا على المذهبِ الأوّلِ<sup>(٤)</sup>.

أمّا على المذهبِ الثاني: فإنّه في محلّ الرفع بأنّه مُبتدأ، وقاعِلُهُ مُستترٌ قائمٌ مقامَ الخبر، كما ذكرنا في أقانيم الزيدان.

قال المصنّف في شرحه: الثاني أوجهٌ لكونه اسماً مجرّداً عن<sup>(٥)</sup> العوايلِ اللفظية، فوجبَ الحكمُ بكونه مبتدأ<sup>(٦)</sup>، والوجهُ الأوّلُ ضعيفٌ، لأنّه لو كان منصوباً على المصدرِ لكانَ فِعْلُهُ مقدراً فيه، فلم يكن حينئذٍ اسمَ الفعلِ قياساً على سقياً ورعيّاً، ولوجبَ أن يكونَ معرباً لعدمِ موجبِ البناءِ حينئذٍ<sup>(٧)</sup>.

ولقائل أن يقول: حُكْمُهُ بكونه مبتدأ مع التعريفِ الذي ذكره للمبتدأ بما لا يجتمعان، وقد ذكرناه من قبلُ.  
وفي رويد أربعة أوجه:

(١) في ف: البواقي.

(٢) في ع: رويدا.

(٣) (رويد) ليس في ل.

(٤) شرح المفصل ٤: ٤١.

(٥) في ت، ع، ف، ل: من.

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب: ٧٦.

(٧) الكافية - شرح الرضي ٢: ٦٧.

مِنْهَا اسْمُ الْفِعْلِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ صِفَةً نَحْوُ: سِرْتُ سَيْراً رَوِيداً<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ حَالاً نَحْوُ سَارَ الْقَوْمُ رَوِيداً: أَيُّ مُرَوِّدِينَ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهَا كَوْنُهُ مُصْدرًا، نَحْوُ رَوَيْدَ زَيْدٍ: أَيُّ: أَرُوذُ رَوَيْدَ زَيْدٍ<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، فَالْأَوَّلُ هَيَّاتٌ بِمَعْنَى بَعْدَ يَفْتَحِ التَّاءِ وَكسرها وَضَمُّهَا، وَيَنُونُ أَيْضاً فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ.

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ<sup>(٥)</sup>: إِنَّهُ ظَرَفٌ غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ<sup>(٦)</sup>، وَقَدْ يَدْخُلُ اللَّامُ فِي فَاعِلِهِ [مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي فَاعِلٍ مَنْوِيَةٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ صَرِيحٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

وَقِيلَ إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ، وَقِيلَ: إِنَّ فَاعِلَهُ<sup>(٨)</sup> مَضْمُرٌ دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ<sup>(٩)</sup>

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٢٩ - ٤٠.

(٢) المصدر السابق: ٤١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تقدّمت ترجمته ١: ١٢٣.

(٦) هذا الرأي سبق إليه المبردُ فقد قال في المقتضب ٣: ١٨٢، (فَأَمَّا هَيَّاتٌ) فتأويلها: في البعد وهي ظرف غير متمكنٍ لابهامها، ولأنها بمنزلة الأصوات. وعن المبرد أخذ السيرافي، وتابع المبرد أيضاً أبو علي الفارسي فقد جاء في الخصائص ١: ٢٠٦: (وكان أبو علي رحمه الله يقول في هَيَّات: أَنَا أَفِي مَرَّةً بِكُونِهَا اسماً يَسْمَى بِهِ الْفِعْلُ كَصِيٍّ وَمِوٍ، وَأَفِي مَرَّةً أُخْرَى بِكُونِهَا ظَرْفاً عَلَى قَدَرِ مَا يَحْضُرُ فِي الْحَالِ).

(٧) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٨) ما بين المعفتين ليس في ت.

(٩) كلمة (سياق) ليست في: ل.

الآية، [كَأَنَّهُ قَالَ:] <sup>(١)</sup> هِيَّاتِ الْإِخْرَاجُ الْمَوْعُودُ <sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ: إِنَّهُ بِمِثْلَةِ الْمَصْدَرِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى فَاعِلٍ كَالْآيَةِ <sup>(٣)</sup>.

ومثله سرعانَ ووَشْكَانَ بِمَعْنَى: سَرْعَ، كَقَوْلِهِ: سرعانَ ذَا إِهَالَةٍ <sup>(٤)</sup> (ذَا)

فاعله، وإِهَالَةٌ منصوبٌ على التمييز.

وَمِنْهُ شَتَّانَ بِمَعْنَى: تَبَايَنَ وَافْتَرَقَ فِي الْأَحْوَالِ وَالْأَوْصَافِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، نَحْوُ:

شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فَاعِلُهُ إِلَّا شَيْئَيْنِ، وَأَبَى <sup>(٥)</sup> الْأَصْمَعِيُّ <sup>(٦)</sup> قَوْلَهُ:

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى

يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرُ بْنُ حَاتِمٍ <sup>(٧)</sup>

(١) ما بين المعفتين ليس في الأصل.

(٢) في ز: الموجود.

(٣) صرَّحَ عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيُّ أَنَّ هِيَّاتِ يَأْخُذُ فَاعِلًا فَقَالَ: (وهيَّاتِ اسْمٌ لِيَعُدَّ، تقول: هيَّاتِ زَيْدٌ فترفعه به). المقتصد ١: ٥٧٥.

(٤) مثل يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته، وأصل المثل أن رجلاً كانت له نعمة عجفاء وكان رغامها يسيل من منخرها لهما فليل له ما هذا الذي يسيل؟ فقال: ودكها. فقال السائل: سرعانَ ذَا إِهَالَةٍ. نصب إِهَالَةٌ على الحال. مجمع الأمثال ١: ٣٢٦.

(٥) في ل: إلى.

(٦) تقدّمت ترجمته ١: ٢٧٧.

(٧) البيت لربيعة بن ثابت الرقي يمدح يزيد بن حاتم المهلب، ويهجو يزيد بن أسد السلمي، ويروى: (الأعر) مكان (الأعر)، ويقول بعده:

فهم الفنى الأزدي إتلاف ماله وهم الفنى القيسي جمع الدراهم

شعر ربيعة الرقي بتحقيق الدكتور يوسف حسين بكاردار الحريرية بغداد: ٩٧، أدب الكاتب: ٣١٢.

والكامل ٢: ٢٢٢، والعقد الفريد ١: ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٣٠٦ و ٣٠٥ و ٣٠٥، والأغاني ١٥: ٣٨، والمسائل

لأنَّه عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ مَا زَائِدَةٌ، لَمْ يَكُنْ لَهُ فَاعِلٌ وَعَلَى تَقْدِيرِ <sup>(١)</sup> إِبْتَاهَا لَمْ يَكُنْ فَاعِلُهُ شَيْئِينَ <sup>(٢)</sup>.

وَقِيلَ: إِنَّهُ / ٩١ و / جَائِزٌ لَكُونَ الْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى شَيْئِينَ <sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهُ: أَفٍ بِمَعْنَى: تَصَجَّرْتُ، بَفَتْحِ الْفَاءِ، وَكَسْرِهَا، وَضَمِّهَا، وَيُنُونُ فِي اللُّغَاتِ كُلِّهَا، إِذَا قُصِدَ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَتَلَحُّقُ النَّاءِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ <sup>(٤)</sup> فَيَقَالُ: أَفَةٌ لَهُ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَالْجَرِّ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا، وَقَدْ يَكُونُ كُلِّهَا بِحَسَبِ مَا يَنْبَغُ عَنْهُ.

فَمِنْ اللَّازِمِ صِه <sup>(٥)</sup> بِمَعْنَى اسْكُتْ، وَيُنُونُ لِلتَّنْكِيرِ. وَقَالَ جَارُ اللَّهِ <sup>(٦)</sup>، وَعَبْدُ الْقَاهِرِ: إِنَّ مَهْ وَإِيَه لَازِمَانِ <sup>(٧)</sup>.

---

→ العسكريات لأبي علي النحوي - تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري - مطبعة الجامعة - بغداد: ٩٢، والخزانة ٦: ٢٧٥.

(١) ليس في ل.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٣٨، ولسان العرب - شنت - ٢: ٣٥٤.

(٣) العسكريات: ٩٠، والخزانة ٦: ٢٧٦.

(٤) في ل: أحوالها.

(٥) في الأصل، وفي ز، ع، ف، ل: مه.

(٦) هو الزمخشري ورأيه هذا في المفصل: ١٥١.

(٧) وقد ذهب إلى ذلك غيرهما من النحاة من أمثال: ابن يعيش في شرح المفصل ٤: ٣١، والرضي في شرح

الكافية ٢: ٧١.

وَقِيلَ: إِنَّهُ غَلَطَ، وَذَلِكَ أَنَّ مَهْ نَابَ <sup>(١)</sup> مَنَابَ اكْفَفَ، وَإِيهِ مَنَابَ حَدَّثَ، وَهُمَا مُتَعَدِّيَانِ وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا التَّنْوِينُ عَلَامَةً لِلتَّكْثِيرِ.

وَمِنْ الْمُتَعَدِّيِّ، بَلَّةٌ زَيْدًا بِمَعْنَى دَعَا زَيْدًا، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، فَيُقَالُ: بَلَّةٌ زَيْدٍ، أَيْ: أَتَرَكَ [تَرَكَ زَيْدًا] <sup>(٢)</sup>، وَقِيلَ: بَهَلْ زَيْدًا <sup>(٣)</sup> بِمَعْنَاهُ <sup>(٤)</sup>.

وَمِنْهُ هَا بِمَعْنَى خُذْ، وَيَلْحَقُهُ كَافُ الْخِطَابِ فَيُقَالُ: هَاكَ، وَيَثْنَى وَيُجْمَعُ. وَمِنْهُ دُونُكَ زَيْدًا، وَعَلَيْكَ عَمْرًا بِمَعْنَى خُذْ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ ظَرْفٌ، ثُمَّ صَارَ اسْمًا لِلْفِعْلِ يَتَّخِذُ ضَمِيرًا كَتَحْمَلٍ <sup>(٥)</sup> الْفِعْلِ، فَعِنْدَ قَوْمٍ مَبْنِيٌّ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْفِعْلِ. وَعِنْدَ قَوْمٍ مَعْرَبٌ لِمُرَاعَاةِ الظَّرْفِيَّةِ.

وَمِنْ الثَّالِثِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًّا وَلَا زِمًا: هَلُمَّ <sup>(٦)</sup> وَهُوَ <sup>(٧)</sup> قَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا كَهَيَّاتَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ <sup>(٨)</sup>، وَقَدْ يَكُونُ لَا زِمًا بِمَعْنَى تَعَالَى <sup>(٩)</sup>.

(١) في ع، ل: نَاب.

(٢) في ت: زِيدًا.

(٣) في ع، ل: زِيد، والكلمة ساقطة من ت.

(٤) قال الرضي هو على القلب. الكافية ٢: ٧٠ شرح الرضي.

(٥) في ت، ل: تَحْمَل.

(٦) في ع: مَسَل.

(٧) ليس في ل.

(٨) كلمة (فل) ليست في ع.

(٩) سورة الأنعام: ١٥٠.

(١٠) في ل: تَعَالَى.

كقوله تعالى: ﴿هَلُمُّ الْيَنَّا﴾<sup>(١)</sup>، وهي مُرَكَّبَةٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَلَمْ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَمِنْ هَلْ وَأَمْ مَحذُوفًا هَمْزُهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَحَرْفُ بَرَأْسِهَا<sup>(٣)</sup> عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ<sup>(٤)</sup>.  
ومنه: حَيَّلْ، وَهُوَ مَرْكَبٌ مِنْ حَيَّ وَهَلْ<sup>(٥)</sup> مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَيُنَوَّنُ فَيُقَالُ:  
حَيَّلًا بِالتَّنْوِينِ.

وفيه لغات كثيرة، وَقَدْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَبِالْبَاءِ، وَبِالْيَ، وَبِالْيَ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ  
حَيَّ وَحْدَهُ بِمَعْنَى فِعْلٍ، وَيُسْتَعْمَلُ هَلًا وَحْدَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَلَا بَلُّغًا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا هَلَا .....<sup>(٦)</sup>

قَوْلُهُ<sup>(٧)</sup>: (وَفَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ).

إِعْلَمُ أَنَّ فَعَالٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ:

(١) سورة الأحزاب: ١٨.

(٢) في ت، ع: هو مركب.

(٣) في ت: برأسه.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٨، والمفصل ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٤١-٤٢، والكافية شرح الرضي ٢:

٧٢-٧٣.

(٥) في ت: مركب من هل.

(٦) صَدْرُ يَتٍ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ يَهْجُو لَيْلَى إِلَّا خَيْلِيَّةً، وَعَجَزَهُ:

فَقَدْ رَكِبْتُ أَمْرًا أَغْرُ مُحْجَلًا

و(هلا) كلمة زجر للناقة والخيل، وقد تسكن بها الإناث عند دنو الفعل منها. ومن جواب ليلى

لِلنَّابِغَةِ قَوْلُهَا:

أَعْبِرْتَنِي دَاءَ بَأْمُكَ وَفُلَّةُ وَأَيُّ حَصَانٍ لَا يُقَالُ لَهَا هَلَا

ديوان النابغة الجعدي: ١٢٣، وينظر: الأغاني ٤: ١٣٣، والخزانة ٦: ٢٣٨.

(٧) في ل: وقوله.

ضَرَبْتُ مُعْرَبٌ بِالِاتِّفَاقِ كَالدَّلَالِ، وَالْوَبَالِ<sup>(١)</sup>.

وَضَرَبْتُ مَبْنِيٌّ بِالِاتِّفَاقِ.

وَضَرَبْتُ مُخْتَلَفٌ فِي أَعْرَابِهِ وَبَنَائِهِ.

أَمَّا الْمَبْنِيُّ فَعَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبُ:

أَحَدُهَا: بِمَعْنَى الْأَمْرِ، نَحْوُ: نَزَالِ، وَتَرَاكِ، بِمَعْنَى: انْزِلْ، وَاتْرَكْ، وَاخْتَلَفَ فِي مَجْمَعِ  
فَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسِيٍّ، قِيَاساً عَلَى  
الرُّبَاعِيِّ، وَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَنَا<sup>(٢)</sup> أَنْ نَتَكَلَّمَ إِلَّا بِمَا تَكَلَّمْتُ بِهِ<sup>(٣)</sup> الْعَرَبُ، وَنَقَلْتُهُ<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّهُ مِنْ  
قَبْلِ الْأَوْضَاعِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ سَبْيُوِيه: إِنَّهُ قِيَاسِيٌّ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الثَّلَاثِيِّ  
وَالرُّبَاعِيِّ، لَمَّا رَأَى أَنَّ الثَّلَاثِيَّ كَثِيرٌ جَدًّا، وَالرُّبَاعِيُّ قَلِيلٌ جَدًّا فَلَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ<sup>(٧)</sup> إِلَّا  
حَرَفَانِ، وَهُمَا: عَرَعَارٍ فِي قَوْلِهِ:

(١) فِي ت: الْوَبَاءِ، وَفِي ل: الْوَبَارِ.

(٢) فِي ل: لَهَا.

(٣) لَيْسَ فِي ل.

(٤) فِي ع: وَنَقَلْتُهُ.

(٥) شَرَحَ الْمَفْصَلَ لَا بِنَ يَعِيشُ ٤: ٥٢.

(٦) قَالَ فِي الْكِتَابِ ٢: ٤١: (وَاعْلَمْ أَنَّ (فَعَالًا) جَائِزٌ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ فَعَلٍ أَوْ فَعُلَ أَوْ فَعِلَ وَلَا يَجُوزُ مِنْ  
أَفْعَلَتْ لِأَنَّا لَمْ نَسْمَعْهُ مِنْ بِنَاءِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا أَنْ تَسْمَعَ شَيْئًا فَتَجِبِرُهُ فِيهَا سَمِعْتَ وَلَا تَجَاوِزُهُ فَمِنْ ذَلِكَ: قَرَقَارٍ  
وَعَرَعَارٍ). وَفِي الْكَافِيَةِ - فَرَحَ الرُّضِي ٢: ٧٦: (فَالأَوَّلَى أَنْ يُتَأَوَّلَ مَا قَالَهُ سَبْيُوِيه بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَطْرَادِ  
الْكُثْرَةَ فَكَأَنَّهُ قِيَاسٌ لِكُثْرَتِهِ).

(٧) فِي ت، ع: فَهَمْ.



يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بِهَا عَزَّارٍ<sup>(١)</sup>

وَقَرَّ قَارٍ فِي قَوْلِهِ:

قَالَتْ لَهُ رَجُ الصَّبَا قَرَّ قَارٍ<sup>(٢)</sup>

فلما كثر الثلاثي جعله أصلاً وقاس عليه، ولما لم يكثر الرباعي لم يقس عليه.

واعلم أن الأختفش ذكر في تصريفه أن الرباعي يقاس عليه، يقال: دحراج

بمعنى دحرج<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ: لَوْ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الْفِعْلِ<sup>(٤)</sup> الثَّلَاثِي

لَمْ يَكُنْ بَعِيداً<sup>(٥)</sup> لِحِجْيِهِ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي، لَكِنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ. مِنْهُمْ لِعَدَمِ كَوْنِهِ عَلَى

صِيغَةِ أَوْامِرِ الْأَفْعَالِ، وَلَدُخُولِ الْكَسْرِ عَلَيْهَا مَعَ أَنَّ الْعَرَبَ يَتَجَنَّبُونَ مِنْ إِدْخَالِ

الْكَسْرِ عَلَى الْأَفْعَالِ، حَتَّى لَوْ أَدَّى فِي مَوْضِعٍ إِلَى دُخُولِ الْكَسْرِ فَهَرَبُوا إِلَى [نَوْنِ

الْوَقَايَةِ]<sup>(٦)</sup>، مِنْ دُخُولِ الْكَسْرِ عَلَى الْأَفْعَالِ، نَحْو: اكَرَمَنِي / ٩١ ظ / وَيَكْرِمُنِي.

(١) عجز بيتٍ للنابغة الذبياني، وصدرة:

مُتَكَنَّنِي جَنَّبِي عُكَاطَ كُلَيْهَا .....

وَعَزَّارُ لَعِبَةٍ لِلصَّبِيَّانِ فَإِذَا خَرَجَ الصَّبِيُّ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَلْعَبُ مَعَهُ يُصْبِحُ عَزَّاراً أَيْ هَلُمُوا إِلَى الْفَرْعَةِ

فَإِذَا سَمِعُوا صَوْتَهُ خَرَجُوا. الديوان: ٣٥، وشرح المفصل ٤: ٥٢، والخزانة ٦: ٣١٢.

(٢) لأبي النجم يصف سحابة. وَقَرَّ قَارٍ اسْمُ الْقَوْلِ قَرَّ قَرَّ كَمَا أَنْزَلَ اسْمُ الْقَوْلِ أَنْزَلَ. وَالْقَرُّ قَرَّةُ صَوْتِ الْفَعْلِ

مِنَ الْإِبِلِ. الكتاب ٢: ٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ٥١، والخزانة ٦: ٣٠٧.

(٣) الكافية - شرح الرضي ٢: ٧٦.

(٤) ليس في: ل.

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب: ٧٦.

(٦) في ع، ف، ل: النون وقاية.

وثانيها: بمعنى المصدر المعرفة: أَي عَلَّمَ المعاني نحو: فَجَارٍ عَلَّمًا لِلْفَجْرَةِ، أو  
لِلْفُجُورِ، وَيَسَارٍ لِلْمَيْسَرَةِ<sup>(١)</sup> وَحَمَادٍ لِلْمَحْمَدَةِ.

وثالثها: المعدولة عن الصِّفَةِ، كقولهم في النداء: يَا خَبَّاثٍ، وَيَا فَسَّاقٍ، فإِنَّمَا  
معدولة عن فاسقةٍ وخبيثةٍ، وبناء القسم الأول ظاهر لكونه اسم فعلٍ.  
وَأَمَّا بِنَاءُ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فَلِكُونِهِمَا مُشَابِهَيْنِ لِلْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ الْوِزْنُ  
وَالْعَدْلُ، لِأَنَّ فَجَارٍ<sup>(٢)</sup> معدولة عن الفَجْرَةِ وَفَسَّاقٍ عن فَاسِقَةٍ.

رابعها: المعدولة<sup>(٣)</sup> عن فاعلةٍ في الاعلامِ، كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ، وَغِلَابٍ، فإِنَّمَا  
معدولة من حاذمةٍ وقاطمةٍ وغالبةٍ هذا هو الذي اختلف في اعرابه، وبنائه، وسنذكر  
القولَ فيها.

فَإِنْ قِيلَ الْقِسْمَانِ<sup>(٤)</sup> الْأَخِيرَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى قِسْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَا  
مَعْدُولَيْنِ عَنْ فَاعِلَةٍ، فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يُجْعَلَ الْقِسْمُ<sup>(٥)</sup> الثَّالِثَ وَالرَّابِعَ  
الْمَعْدُولَيْنِ عَنْ فَاعِلَةٍ قِسْمًا<sup>(٦)</sup> وَاحِدًا، ثُمَّ يُقْسَمَ هَذَا الْقِسْمُ إِلَى مَعْدُولَةٍ عَنْ فَاعِلَةٍ  
صِفَةٍ، وَمَعْدُولَةٍ عَنْ فَاعِلَةٍ عَلَمًا<sup>(٧)</sup>.

(١) في ل: بشار للبشرة.

(٢) في ع: الفجار.

(٣) في ت، ع: معدولة.

(٤) في الأصل، وفي ز: الاسمان.

(٥) ليس في ل.

(٦) في الأصل، وفي ز: اسما.

(٧) في ع، ف، ل: علم، والكلمة ليست في ب.

قلنا: إنما يُلَزَمُ ذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَ المَعْدُولُ عَنْ صِفَةٍ مَعْدُولَةً عَنْ فَاعِلَةٍ لَكِنَّهُ لَا يُلَزَمُ، فَإِنْ رَطَابٍ مَعْدُولٌ عَنْ رَطَبَةٍ.

قوله: (علماً للأعيان) احترازٌ عن مثلِ فَجَارٍ لكونِهِ علماً للمعنى.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ هَذَا الْقِسْمَ وَالْقِسْمَ الثَّانِي يَرْجِعُ إِلَى قِسْمٍ وَاحِدٍ هُوَ كَوْنُهُمَا مَعْدُولَيْنِ عَنْ عِلْمٍ.

وجوابُهُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ قِسْمِي ذَلِكَ الْقِسْمِ فَذَكَرَهُمَا وَتَرَكَ ذِكْرَ ذَلِكَ الْقِسْمِ، وَانْقِسَامُهُ إِلَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ.

وقوله (مؤثلاً) تنبيهٌ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَثَّلًا.

قوله: (مبني في الحجازِ مُعَرَّبٌ في تميم).

أَيُّ الْقِسْمِ الْآخِرُ مَبْنِيٌّ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَمُعَرَّبٌ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ رَاءٌ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَتَّبِعُونَهُ أَيْضًا كَمَا يَبْنُونَ مَا لَيْسَ فِي آخِرِهِ رَاءٌ، وَأَقْلَهُهُمْ يُوَافِقُونَ الْحِجَازِيْنَ فِي بَنَائِهِ.

أَمَّا جَعْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَقَلِيلٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ إِيَّاهُ مَبْنِيًّا فَلِكُونِهِ مُشَابِهًا لِفَعَالٍ الَّتِي بِمَعْنَى الْأَمْرِ فِي الزَّيْنَةِ وَالْعَدْلِ كَالْقِسْمَيْنِ الْآخِرَيْنِ.

وَأَمَّا اعْرَابُهُ وَمَنْعُ صَرْفِهِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، فَلِكُونِهِ مَعْدُولًا عَنِ الْعِلْمِ فَوَجَبَ أَنْ يُعَرَّبَ، وَيُنْعَى الصَّرْفَ، قِيَاسًا عَلَى أَخَوَاتِهِ، نَحْوُ: عُمَرُ وَزُرَّ.

وَأَمَّا بَنَاءُ مَا فِي آخِرِهِ رَاءٌ عِنْدَهُمْ، فَلِأَنَّ الرَّاءَ لَهَا حَظٌّ فِي الْإِمَالَةِ لَيْسَ لِغَيْرِهَا

مِنَ الحُرُوفِ، [ومن] <sup>(١)</sup> ثُمَّ تَمَّالُ الْفَتْحَةُ فِي الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ فِي نَحْوِ: الصُّفْرِ وَالْكِبَرِ،  
فَكَسَرُوهَا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ مِنْ أَجْلِ الْأَمَالَةِ، لَتَكُونَ الْأَمَالَةُ <sup>(٢)</sup> مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ  
وَهِيَ الْبِنَاءُ.

## أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

قَوْلُهُ: (الْأَصْوَاتُ كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتُ أَوْ صَوَّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ).  
أَيُّ لِلْأَصْوَاتِ أَلْفَاظٌ تَكُونُ حِكَايَةً عَنْ أَصْوَاتٍ أَوْ صَوَّتَ بِهَا لِلْبَهَائِمِ، مِثَالُ  
الْأَوَّلِ: غَاقٍ، فَإِنَّهُ حِكَايَةُ صَوْتِ الْغَرَابِ، وَطَاقٍ: حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّرْبِ، وَطَقَّ  
حِكَايَةُ صَوْتِ وَقَعِ الْحِجَارَةِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَقَبَّ حِكَايَةُ وَقَعِ السِّيفِ، وَشَيْبَ  
حِكَايَةُ صَوْتِ مَشَافِرِ الْإِبِلِ عِنْدَ الشُّرْبِ، وَمَاءٌ حِكَايَةُ بُغَامِ الطَّيْبَةِ.  
وَمِثَالُ الثَّانِي: نَخٌ لَنَاخَةِ الْبَعِيرِ <sup>(٣)</sup> وَقَاعٌ <sup>(٤)</sup> لَزَجْرِ الْغَنَمِ، وَلَسٌ <sup>(٥)</sup> دَعَاءُهَا،  
وَهَجٌ وَهَجَا خِيسٌ لِلْكَلْبِ.

(١) ليس في ل.

(٢) في ف: الكسر، ل: الكسرة.

(٣) في ف: الإبل.

(٤) في الأصل، وفي ل: قاع، ز: ف: قاع.

(٥) في ت: مس، ع، ف، ل: بس.

وَأَمَّا بُنْيَ هَذَا النُّوعُ لِعَدَمِ مُوجِبِ الإِعْرَابِ، وَهُوَ التَّرْكِيبُ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ<sup>(١)</sup>  
قُلْتَ: غَاقٍ حَاكِياً<sup>(٢)</sup> لَصَوْتِ الْغُرَابِ لَمْ<sup>(٣)</sup> يَحْتَجْ إِلَى مَا يَتَرَكَّبُ مَعَهُ لِأَنَّ وَضْعَهُ عَلَى  
حِكَايَةِ لَا غَيْرُ.

لَا يُقَالُ: فَإِنَّهُ<sup>(٤)</sup> يَقَعُ مَرْكَباً، نَحْوُ قَوْلِنَا: نَخْ صَوْتُ لِلْبَعِيرِ / ٩٢ و / وَغَاقٍ  
حِكَايَةُ صَوْتِ الْغُرَابِ، وَكَقَوْلِنَا: قُلْتُ: نَخْ، وَقُلْتُ: غَاقٍ.

لَا نَأْتِي نَقُولُ: إِنَّمَا وَقَعَ مَرْكَباً هَاهُنَا، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ<sup>(٥)</sup> اللَّفْظُ<sup>(٦)</sup> دُونَ الْمَعْنَى، وَإِذَا  
كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ اللَّفْظُ يُحْكِي عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلٍ وَضَعِهِ، مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ،  
وَلَا يُعْتَبَرُ التَّرْكِيبُ فِيهِ، كَمَا لَا يُعْتَبَرُ فِي قَوْلِنَا: (قَدْ) حَرْفٌ، وَ(ضَرَبَ) مَاضٍ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ يَثْبُتُ أَنَّ التَّرْكِيبَ الْمَوْجِبَ لِلإِعْرَابِ هُوَ التَّرْكِيبُ الَّذِي يُقْصَدُ  
بِهِ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُمْ قَالُوا: الْف، بَاءً، تَاءً<sup>(٧)</sup>، [وَتَاءً]<sup>(٨)</sup> إِلَى آخِرِهَا غَيْرُ مَعْرِيَةٍ، فَلَمَّا

(١) فِي ت، ع، ف، ل: إِذَا.

(٢) فِي ل: خَالِياً.

(٣) فِي ل: فَلَمْ.

(٤) فِي ف: أَنَّهُ.

(٥) كَلِمَةٌ (مِنْهُ) مَكْرُورَةٌ فِي ع.

(٦) زَادَ فِي ف: فَقَطْ.

(٧) فِي ع: وَتَاءً.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ مِنْ نَسْخَةِ ف فَقَطْ.

رَكَّبُوهَا أَعْرَبُوهَا، فَهَلَّا أَعْرَبُوا هَذَا النُّوعَ<sup>(١)</sup> عِنْدَ التَّرْكِيبِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَبْ بِهَا حَالُ  
الْأَفْرَادِ.

قُلْنَا: لِيَكُونَ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَوْضُوعَةً لِلْمَعَانِي كَالرَّجُلِ وَالْفَرَسِ، فَلَمَّا رَكَّبُوهَا،  
وَقَصِدَ تِلْكَ الْمَعَانِي أَعْرَبُوهَا، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَيْسَ هُوَ اللَّفْظُ فَقَطْ، وَقَدْ جَاءَ اعْرَابُهُ  
عِنْدَ التَّرْكِيبِ، وَإِنْ كَانَ نَادِرًا، كَقَوْلِهِ:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُسْتَلَمٍ

(٢) .....

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

دَاعٍ<sup>(٣)</sup> يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَسْبُومٌ<sup>(٤)</sup>

(١) زاد في ت، ع: أيضاً.

(٢) صدر بيت لذي الرمة، وعجزه:

\* جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ \*

ويروى: (تنادين) مكان (تداعين) والشيب: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب، والمتلثم: المهذم، أراد في حوض متلثم، والبصرة: حجارة رخوة فيها بياض وبه سميت البصرة، والسلام بكسر السين: جمع سلمة وهي الحجارة. الديوان: ٦٠٩، وإصلاح المنطق: ٤٩، والخزانة ١: ١٠٤.

(٣) في ع، ف، ل: وداع.

(٤) عجز بيت لذي الرمة صدره: لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا نَحْوَنُ. في وصف ولد ظبية يظل في نومه حتى تدعو أمه بصوتها: ماء، وأصل البغام صوت الظبية ونحوه: تعهده. الديوان: ٥٧١، والخصائص ٣: ٢٩، والمنصف ١: ١٢٦ و ٣: ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣: ١٤، والخزانة ٤: ٣٤٤.

فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (ماء) حِكَايَةً بُغَامِ الطَّيِّبَةِ مَعْرَباً عِنْدَ التَّرْكِيْبِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءَ.

ثُمَّ أُضِيفَ إِلَيْهِ الْأِسْمُ أَضَافَةً الْأِسْمِ إِلَى الْمُسَمَّى. وَاعْلَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنَّ نَحْنُ، وَمِثْلُهُ مِمَّا صُوِّتَ بِهِ<sup>(١)</sup> لِلْبَهَائِمِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ<sup>(٢)</sup> [إِمَّا<sup>(٣)</sup> خَبَرًا، وَ<sup>(٤)</sup> إِمَّا<sup>(٥)</sup> أَمْرًا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَاطِلٌ: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ<sup>(٦)</sup> الْقَائِلُ بِهِ أَمْرًا لِمَا لَا<sup>(٧)</sup> يَعْقِلُ امْتِثَالَ الْأَمْرِ بِالْخَطَابِ، وَذَلِكَ لَا يَصْدُرُ [عَنْ عَاقِلٍ، وَإِنْ صَدَرَ<sup>(٨)</sup> [لَا يَصْدُرُ<sup>(٩)</sup> إِلَّا<sup>(١٠)</sup> عَنْ<sup>(١١)</sup> غَفْلَةٍ، لَكِنَّهُ يَصْدُرُ عَنْ عَاقِلٍ مِنْ غَيْرِ غَفْلَةٍ، وَإِنَّمَا غَرَضُ الْقَائِلِ بِهِ انْقِيَادُ

(١) (به) زيادة من ف.

(٢) في ع: كان.

(٣) كلمة (إمّا) ليست في ت.

(٤) في ت: أو.

(٥) كلمة (إمّا) ليست في ت.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٧) كلمة (لا) ساقطة من ع.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ع.

(٩) ما بين المعقتين ساقط من ع، ل.

(١٠) كلمة (إلا) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(١١) في ف: من.

البهائمِ عِنْدَ سَمَاعٍ تِلْكَ<sup>(١)</sup> اللَّفْظَةُ<sup>(٢)</sup> لِمَا أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup> الْعَادَةَ بِذَلِكَ عِنْدَ سَمَاعِهِ.  
اعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْأَصْوَاتِ قَوْلَ الْمُتَنَدِّمِ وَالْمُتَعَجِّبِ: وَي، كَقَوْلِكَ مَا أَغْفَلَهُ وَي لَه  
وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ التَّعْرِيفِ الَّذِي ذَكَرَهُ لِلْأَصْوَاتِ<sup>(٤)</sup>.

## المركبات

قَوْلُهُ: (الْمُرَكَّبَاتُ {كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ} )<sup>(٥)</sup> [٦].  
إِعْلَمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَ عِنْدَهُمْ يُطْلَقُ<sup>(٧)</sup> بِإِعْتِبَارَاتٍ، وَالْمُرَادُ هَاهُنَا مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ  
كَلِمَتَيْنِ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ مَفِيدَةٌ نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَتَأَبَّطَ شَرٌّ، وَلَا غَيْرُ مَفِيدَةٍ نَحْوُ:  
غَلَامٌ زَيْدٌ.

فَقَوْلُهُ: لَيْسَ<sup>(٨)</sup> بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ احْتِرَازٌ عَنِ الْقِسْمَيْنِ.

(١) في ف: ذلك.

(٢) في ع، ل: اللفظ.

(٣) كلمة (تعالى) زيادة من ت، ع.

(٤) في ت: في الأصوات.

(٥) في ف: إلى آخره.

(٦) ما بين المعقنتين ساقط من ت، ز.

(٧) في ف: مطلق.

(٨) في الأصل وفي ز: ما ليس.



وَأَمَّا [يَجِبُ أَنْ] <sup>(١)</sup> يَخْرُجَ الْأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ <sup>(٢)</sup> الْمُرَكَّبِ هَاهُنَا مَا يَحْصُلُ بِنَاوِهِ بِالتركيبِ وَلَيْسَ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يَخْرُجَ الثَّانِي لِكَوْنِهِ مُعَرَّبًا، وَكَلَامُنَا فِي الْمُرَكَّبِ الْمَبْنِيِّ.

وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ التَّنْقِضُ بِمِثْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ عَلَمًا فَإِنَّهُ اسْمٌ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَكِنْ <sup>(٣)</sup> يَتَنَبَّهُ نِسْبَةً فِي الْأَصْلِ لِكَوْنِهِ مُرَكَّبًا مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا نِسْبَةُ الْآنَ لِكَوْنِهِ عَلَمًا.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفًا بُنِيََا كَخَمْسَةَ عَشَرَ).

إِعْلَمُ أَنَّ الْمُرَكَّبَ الَّذِي يَكُونُ التَّرَكِيبُ فِيهِ سَبَبَ الْبِنَاءِ، إِنَّمَا إِنْ يَتَضَمَّنُ الْجُزْءَ الثَّانِي مِنْهُ الْحَرْفَ أَوْ لَمْ يَتَضَمَّنْ، وَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ إِلَّا إِثْنِي عَشَرَ، وَإِنَّمَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ الْحَرْفَ، لِأَنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ مِثْلًا <sup>(٤)</sup>: أَخَذْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، أَخَذْتُ خَمْسَةَ وَعَشْرَةَ <sup>(٥)</sup>. وَالْجُزْءُ <sup>(٦)</sup> الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْإِسْمِ وَالْجُزْءِ الثَّانِي مَبْنِيٌّ لِكَوْنِهِ مُتَضَمِّنًا لِلْوَاوِ.

وَأَمَّا عُدْلٌ عَنْ إِبْطَاتِ الْوَاوِ، إِنَّمَا لِلتَّخْفِيفِ، وَإِنَّمَا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ الْمَأْخُودُ / ٩٢ ظ /

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٢) فِي الْأَصْلِ: مَا.

(٣) فِي ت، ف: لَيْسَ، وَفِي ل: لَيْسَتْ.

(٤) (مِثْلًا): لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي ز.

(٥) فِي ت، ل: عَشْرًا، وَفِي ع، ف: عَشْرًا.

(٦) فِي ت: أَمَّا.

دُفْعَةً.

وَأَمَّا اسْتِثْنَايَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ اثْنَا<sup>(١)</sup> عَشَرَ، لِأَنَّهُ أُعْرِبَ الْأَوَّلُ، وَبُنِيَ الثَّانِي.  
وَأَمَّا<sup>(٢)</sup> لَمْ يُبَيَّنْ إِيَّانِ<sup>(٣)</sup> مِنْ اثْنِي<sup>(٤)</sup> عَشَرَ، مَعَ وَجُودِ الْعِلَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْبِنَاءِ  
لِتَشْبِيهِهِمْ إِيَّاهُ بِالْمُضَافِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا، لِأَنَّ أَصْلَهُ: إِيَّانِ وَعَشْرَةٌ، وَحُذِفَ<sup>(٥)</sup>  
الْوَاوُ لِمَا ذَكَرْنَا فَصَارَ إِيَّانِ عَشْرَةٌ ثُمَّ حُذِفَ النُّونُ تَشْبِيهًا لَهُ بِنُونِ الْمُثْنَى الْمُضَافِ إِلَى  
شَيْءٍ لِكِرَاهَتِهِمْ ثُبُوتِ النُّونِ الَّذِي يُؤْذِنُ بِالانْفِصَالِ مَعَ حَذْفِ الْوَاوِ الَّذِي يُؤْذِنُ<sup>(٦)</sup>  
بِالِاتِّصَالِ، فَلَمَّا شَبَّهَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ بِالْمُضَافِ فِي حَذْفِ النُّونِ شَبَّهَ بِهِ أَيْضًا فِي الْأَعْرَابِ،  
لِكَوْنِهِ حُكْمًا لَفْظِيًّا مِثْلَهُ.

وَقِيلَ<sup>(٧)</sup>: إِنَّمَا أُعْرِبَ لِكَوْنِهِ مُثْنًى، وَالْمُثْنَى لَمْ يَبَيَّنْ [مِنْهُ شَيْءٌ]<sup>(٨)</sup>.  
وَقِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَبَيَّنْ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ هُوَ الْأَعْرَابُ كَمَا صَحَّحُوا  
الْوَاوَ فِي قَوَدَ وَاسْتَحَوَذَ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَبَيَّنْ لِأَنَّ عَلَامَةَ الْأَعْرَابِ هُوَ حَرْفُ التَّشْبِيهِ وَمَعَ وَجُودِهَا لَمْ يَكُنْ

(١) في ت، ع، ل: إثني.

(٢) (وَأَمَّا) ليست في ت.

(٣) في ت، ل: اثنا.

(٤) في ل: إثنا.

(٥) في ع، ل: ثم.

(٦) في ل: يؤدي.

(٧) الواو ليست في ت.

(٨) ما بين المعفتين ليس في ت.

البناء وَمَعَ حَذْفِهَا بَطَلَ دَلِيلُ التَّشْبِيهِ.

وَأَمَّا بُنْيُ الْجُزْءِ الثَّانِي لَوْجُودِ الْعِلَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْبِنَاءِ وَهِيَ تَضَمُّنُهُ الْحَرْفَ.

لَا يُقَالُ مَا ذَكَرْتُمْ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُعْرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْمِينَ الَّذِينَ<sup>(١)</sup> هُمَا

جُزْءَا<sup>(٢)</sup> الْمُرَكَّبِ، لَكِنْ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ الْمَجْمُوعُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بِمَجْمُوعٍ

كَالْإِعْرَابِ<sup>(٣)</sup> فِي مَعْدِي كَرَبَ، وَبَعْلَبَكَ، وَحَضَرَمَوْتَ؟

لَأَنَّا نَقُولُ: امْتِزَاجُ الْإِسْمِينَ فِي مَعْدِي كَرَبَ وَأَمْثَالِهِ أَشَدُّ مِنْ امْتِزَاجِ الْإِسْمِينَ

فِي خَمْسَةِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهَا، لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِ مَفْرَدَاتِ الْأَوَّلِ، وَاسْتِعْمَالِ مَفْرَدَاتِ الثَّانِي،

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ جَعْلُ الْأَوَّلِ اسْمًا وَاعْرَابُهُ، وَلَمْ يَجُزْ جَعْلُ الثَّانِي كَذَلِكَ.

إِعْلَمَنَّ أَنَّ الْأَعْدَادَ الْمُرَكَّبَةَ الْمُبَيَّنَّةَ إِذَا أُضِيفَتْ أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا لَامُ التَّعْرِيفِ فِي

قَوْلِكَ الْأَحَدَ عَشَرَ وَالْحَادِيَ عَشَرَ إِلَى التَّاسِعِ عَشَرَ وَالتَّسْعَةَ عَشَرَ، وَأَحَدَ عَشَرَكَ،

وَتِسْعَةَ عَشَرَكَ، هَلْ تَبْقَى مَبْنِيَّةٌ أَمْ تُصِيرُ مُعْرَبَةً؟ فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ

لَا يُحِلُّ بِالْمَوْجِبِ لِلْبِنَاءِ فَيَسْتَمِرُّ الْبِنَاءُ مَعَهُ كَمَا كَانَ قَبْلَهُ<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الْإِضَافَةُ فَقَدْ اختلفَ فِيهَا الْأَخْفَشُ وَسَيَبُويه. فَقَالَ سَيَبُويه: إِنَّهَا لَا تُحِلُّ

(١) فِي ت: الَّذِي.

(٢) فِي ت، ز: جُزْءَا.

(٣) فِي ز، ع، ف، ل: كَمَا أُعْرِبَتْ.

(٤) الْفَصْل: ١٧٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَابْنِ يَعْمِيشَ ٤: ١١٣ - ١١٤.

أَيْضاً<sup>(١)</sup> لَأَنَّ الْعِلَّةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْبِنَاءِ مَوْجُودَةٌ مَعَهَا كَمَا كَانَتْ قَبْلَهَا.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِنَّهَا تُحِلُّ بِالْبِنَاءِ<sup>(٢)</sup> لَأَنَّ الْإِضَافَةَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا.

وَكَانَ أَصْلُ خَمْسَةِ عَشَرَ هُوَ الْأَعْرَابُ فَلَمَّا أُضِيفَ رَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ الْأَعْرَابُ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا جَعَلَ الْأَخْفَشُ الْإِضَافَةَ رَادَّةً لِلأَعْرَابِ فِيهَا دُونَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ

لظهور أثرها من حيث اللفظ والمعنى.

أَمَّا الْمَعْنَى فَوَاضِحٌ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا اللفظ فَلِيُخَفِّضَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ وَسُقُوطِ التَّنْوِينِ مِنَ الْمُضَافِ، وَلَا يَظْهَرُ أَثَرُ

حَرْفِ التَّعْرِيفِ مِنْ حَيْثُ اللفظ.

وَقَدْ حَكَى سَبْيُوهُ هَذِهِ اللَّفْظَ، أَعْنَى خَمْسَةَ عَشَرَ لَكِنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا لَفْظٌ

رَدِيئَةٌ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْهُ<sup>(٥)</sup>: جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ: أَي جَارِي بَيْتٍ إِلَى بَيْتٍ أَوْ<sup>(٦)</sup> بَيْتٍ لِبَيْتٍ.

(١) قال في الكتاب ٥١: ٢، (واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة،

كما تقول: اضرب أيهم أفضل وكالآن، وذلك لكثرة ثباتها في الكلام، وإنها نكرة فلا تتغير، ومن العرب من

يقول: خمسة عشر كره وهي لفظ رديئة).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١١٤.

(٣) في ت، ع: فظاهر.

(٤) الكتاب ٥١: ٢.

(٥) (ومنه) ليس في ع.

(٦) في ل: أي.

ومنه <sup>(١)</sup>: قَوْلُهُمْ: وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ: أَيِ فِي حَيْصٍ وَبَيْصٍ: أَيِ فِي فِتْنَةٍ تَمُوجُ بِأَهْلِهَا مُتَأَخِّرِينَ وَمُتَقَدِّمِينَ.

قِيلَ: إِنَّ اسْتِثْقَاءَ حَيْصٍ مِنْ خَاصٍّ يَحْيِصُ إِذَا قَرَّ <sup>(٢)</sup>، وَيَبْصٍ مِنْ بَاصٍّ يَبُوصُ إِذَا فَاتَ <sup>(٣)</sup>.

وَمِنْهُ: آتِيكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ <sup>(٤)</sup>: أَيِ فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ / ٩٣ و / [وَلَا يُبْنَى إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا، فَإِنْ قُلْتَ: آتِيكَ كُلَّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ] <sup>(٥)</sup> لَمْ يَجْزُ غَيْرُ الْإِضَافَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ [، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنْ يُضَافَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي، فَيُقَالُ: آتِيكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ] <sup>(٦)</sup>.

وَمِنْهُ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً، أَيِ <sup>(٧)</sup>: كَفَّةً مِنَ اللَّاقِي وَكَفَّةً مِنَ الْمَلْقَى، وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، أَوْ كَفَّةً لِكَفَّةٍ <sup>(٨)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتَلَاقِيَيْنِ إِذَا تَلَاقَا كَفَّ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) في ع: فهم.

(٢) الحَيْصُ: الْحَبْدُ عَنْ الشَّيْءِ وَالْعُدُولُ وَالْهَرَبُ، وَخَاصٌّ عَنْهُ يَحْيِصُ: رَجَعَ. لِسَانُ الْعَرَبِ - حَيْص - ٢٥٨: ٨.

(٣) البوص: الفوت والسبق والتقدم. لسان العرب - بوص - ٨: ٢٧٣.

(٤) في ت: كل صباح ومساء.

(٥) ما بين المعفتين ساقط من ع.

(٦) ما بين المعفتين ليس في ت.

(٧) في ف: أي لقيته.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ٥٤: ٢، (نقول لَقِيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً وَكَفَّةً كَفَّةً وَالْأَخْرَجُ هَرُورًا لَيْسَ كَعَشَرَ مِنْ خَمْسَةٍ، أَنْ يُنَوَّنَ زَعَمَ أَنْ رُوِيَتْ كَانَ يَقُولُ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ يَالْفُ) وينظر الكافية شرح الرضي ٩١: ٢.

صَاحِبُهُ عَنْ مُجَاوَزَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ فِي حَالِ<sup>(١)</sup> التَّقَاتِيهِمَا.

قَوْلُهُ: (وَالَا أُعْرِبَ الثَّانِي).

أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْجُزْءُ الثَّانِي مِنَ الْمُرَكَّبِ مُتَضَمِّنًا لِلْحَرْفِ بُنْيَ الْأَوَّلِ وَأُعْرِبَ

الثاني.

وَإِنَّمَا بُنِيَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ لِكُونِهِ بَعْضًا مِنَ الْإِسْمِ، وَعَدَمِ اسْتِحْقَاقِ بَعْضِ

الاسم الاعراب.

وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْجُزْءُ الثَّانِي لِعَدَمِ مُوجِبِ الْبِنَاءِ، وَأَنَّ<sup>(٢)</sup> أَصْلَ الْإِسْمِ هُوَ

الاعراب، نَحْوُ: بَعْلَبَنِكَ، وَحَضَرَ مَوْتَ، وَمَعْدِي كَرَبَ، وَنَظَائِرُهَا، إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّانِي

صَوْتًا.

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: (وَالَا أُعْرِبَ الثَّانِي) عَلَى إِطْلَاقِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي أَمْثَالِهَا ثَلَاثَ<sup>(٣)</sup> لُغَاتٍ<sup>(٤)</sup>.

الْأُولَى<sup>(٥)</sup>: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنْ يُبْنَى الْأَوَّلُ مِنْهُ، وَيُعْرَبَ الثَّانِي، كَقَوْلِ امْرَأَةٍ

الْقَيْسِ:

(١) فِي ز: ل: حَالُهُ.

(٢) فِي ز: كُونِ.

(٣) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ل.

(٤) يُنْظَرُ: الْمُقْتَضِبُ ٤: ٢٣، وَالْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ لِلْأَنْبَارِيِّ - تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ طَارِقُ الْجَنْبَازِيِّ - مَطْبَعَةُ الْعَالَمِيِّ -

بَغْدَادُ: ١٦٥.

(٥) فِي ز: الْأَوَّلِ.

لَنْ أَنْكَرَ تَنِي بَعْلَبُكَ وَأَهْلُهَا

(١)

وهذه اللغة هي اللغة<sup>(٢)</sup> الفصيحة الكثيرة.

والثانية: هي اعراب الجزئين معاً، وإضافة الأول إلى الثاني، فيُعربُ الجزء الأولُ إعرابَ المضاف، ويعربُ الجزء الثاني إعرابَ المضاف إليه ثم افترق هؤلاء إلى فرقتين<sup>(٣)</sup>:

فرقة تجعلُ المضاف إليه غيرَ منصرفٍ، فتقول: هَذَا بَعْلَبُكَ، ورأيتُ بَعْلَبُكَ، ومررتُ بِبَعْلَبِكَ للعلمية والتأنيث.

وفرقة تجعلهُ منصرفاً فتقول: هَذَا بَعْلَبُكَ بالتنوين في الأحوال الثلاثة. والثالثة: بناء الجزئين معاً لتضمين الثاني معنى الحرف تقديره بعلُ لبيك، وهذه اللغة قليلة جداً.

وَمِنْهُ أَفْعَلُ هَذَا بَادِيءٌ بَدِيءٍ، وَبَادِي بَدَأٌ<sup>(٤)</sup>، وَذَهَبُوا أَيَدِي سَبَا.

(١) تمامه: وَلَا بَيْنَ جُرَيْجٍ فِي قُرَى جَمْعٍ أَنْكَرَا

ورواية الديوان (لَقَدْ) مكان (لَنْ)، الديوان: ٦٨.

(٢) كلمة (اللغة) ساقطة من ز، ف.

(٣) في الأصل، وفي ز: فرقتين.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٥٤: (أَمَا قَوْلُهُ: كَانَ ذَلِكَ بَادِي بَدَأَ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ: خَمْسَةِ عَشَرَ، وَلَا

نَعْلَمُهُمْ أَصَافُوا، وَلَا يَسْتَكْرَأْنَ تَضْيِيفَهَا، وَلَكِنْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ الْعَرَبِ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: بَادِي يَدِي).

وينظر: الكافية - شرح الرضي ٢: ٨٩

قِيلَ: لا وجه لجعل هذه الأشياء من باب المبتدآت لأنَّ أصل قولنا: بادئ بدئ، بادئ بدئ بدئ، وأصل قولنا<sup>(١)</sup>: بادئ بدأ بادئ بداء: أي أول مُبتدئ، فإذا يكون منصوباً على الحال وليس فيه تغيير آخر غير التخفيف، والتخفيف ليس مما يوجب البناء. ألا ترى أنَّ المُبتدئ إذا خُفِّفَ بِحَذْفِ الهمزة يكون باقياً على اعرابه التقديري؟ وإن لم يكن باقياً على اعرابه اللفظي، وهكذا القول في أيدي سبأ، ومعناه ذهبوا مثل أيدي سبأ في تفرُّقهم وتشتُّتهم، والسبأ هم القبيلة<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ حُذِفَ المضاف، أعني: مثل، وأقيم المضاف إليه مقامه، وحُذِفَتِ همزة سبأ، وسُكِّنَتِ الياء في أيدي سبأ، وهذا التغيير لا يوجب البناء.

وَأَجَابَ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَمَّا اتَّفَقَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى بِنَائِهِ، فَالْوَجْهُ فِي تَشْيِيتِهِ أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ مَعْنَى الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، حَتَّى صَارَ مَعْنَى الْإِضَافَةِ فِيهِ نَسِياً مَنْسِياً، مِثْلَ: بَعْلَبَكَ، وَحَضَرَ مَوْتَ فِي كَوْنِ<sup>(٥)</sup> الْأَسْمِينِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ جُعِلَ مَبْنِياً قِيَاساً عَلَى مِثْلِ: بَعْلَبَكَ.

لَا يُقَالُ: مَا ذَكَرْتُمْ يَقْتَضِي أَنْ يُبْنَى الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُضَافَةِ، نَحْوُ:

(١) قولنا) ليس في ع.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٩٠... وكذا أيدي سبأ، لا ينون لأنَّه اسم رجلٍ معني أيدي سبأ أولاد

سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة).

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ع، ف، ل: أن تقول

(٥) في ل: يكون.



أبي<sup>(١)</sup> الحارث، وامرئ القيس لكون معنى الإضافة فيها نسباً منسياً.  
 لأننا نقول: إنما لم يُبَيِّن الجزء الأول<sup>(٢)</sup> من الاعلام المضافة لكونها بمنزلة  
 الأمثال المنقولة [، والأصول المنقولة]<sup>(٣)</sup>.  
 وإذا كان كذلك وجب مراعاة الأشياء التي نُقِلَ عنها ومن تلك<sup>(٤)</sup> الأشياء  
 الاعراب، فوجب اعرابها.

## الكنائيات

قوله: (الكنائيات كم وكذا للعدد، وكيت وذيت للحديث).  
 اعلم أن الكنائيات مشتقة من كن أو كنى إذا ستر، والمراد من الكنائيات  
 هاهنا، الكنائيات المبيّنة لثلاث فلاں وفلانة الكنائيات<sup>(٥)</sup> من ذوي العقول، والفلاں  
 والفلانة الكنائيات<sup>(٦)</sup> من غير ذوي العقول من الحيوانات، وأن الكناية قد تُطلق  
 على لفظٍ عبّر به عن لفظٍ ليس مثله في الساجّة كما يكتفى بهن وهنه عن الفرج،  
 والعائط عن الحدّث، وبوطأت عن جامع، وقد يطلق / ٩٣ ظ / على لفظٍ يكون

(١) في ع: ابن.

(٢) زاد في ل: كلمة منها.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(٤) كلمة (تلك) ساقطة من ل.

(٥) في ل: الكنائيات.

(٦) في ل: الكنائيات.

بَدَلًا عَنْ لَفْظٍ آخَرَ كَيْفَ مَا كَانَ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا ذِكْرٌ مُجْمَلٌ، وَإِرَادَةٌ مُفْصَّلٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ هَاهُنَا الْأَوَّلُ، لَكُونِهِ  
مُتَاوَلًا لِلْمَعْرَبَاتِ <sup>(١)</sup>، وَكَلَامُنَا فِي الْمَبْنِيَّاتِ وَلَا الْأَخِيرِينَ وَالْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ أَكْثَرُ  
الْكَلِمَاتِ كِنَايَاتٍ، كَأَيْنَ، وَكَيْفَ، وَمَتَى، وَغَيْرَهَا، بَلِ الْمُرَادُ هَاهُنَا أَلْفَاظٌ مُبْهَمَةٌ يُعْبَرُ  
بِهَا عَنْ شَيْءٍ وَقَعَ مُفَسَّرًا فِي كَلَامٍ مُتَكَلِّمٌ، أَمَّا لِأَنْ يُجْعَلَ مُبْهَمًا عَلَى الْمُخَاطَبِ أَوْ لِأَنْ  
يَكُونَ مَنْسِيًّا <sup>(٢)</sup> عِنْدَ الْمُعَبَّرِ <sup>(٣)</sup> كَمَا يُقَالُ أَقْرَ فُلَانٌ بِكَذَا وَكَذَا، [أَوْ قَالَ] <sup>(٤)</sup> كَيْتَ وَذَيْتَ،  
فَعَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّفْسِيرِ لَا يَكُونُ كَمِنْ بَابِ الْكِنَايَاتِ، لِإِعْدَمِ كُونِهِ مُعْبَرًا بِهِ عَنْ  
شَيْءٍ وَقَعَ مُفَسَّرًا فِي كَلَامٍ مُتَكَلِّمٌ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ هَاهُنَا لَكُونِهِ مُوَافِقًا لِبَعْضِهَا، وَهُوَ كَذَا فِي  
كُونِهَا لِلْعَدَدِ فَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ هَاهُنَا، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَوَجَبَ أَنْ يُذَكَّرَ لَهُ بَابٌ آخَرُ، فَذُكِرَ هَاهُنَا  
اِخْتِصَارًا.

وَإِنَّمَا بُنِيَ كَمِنْ، لِأَنَّهَا إِمَّا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَإِمَّا خَبَرِيَّةٌ.

فَإِنْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةٌ فَلِتَضَمُّنِهَا هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ، وَإِنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً  
فَلِمُشَابَهَتِهَا قَسِيمَتِهَا <sup>(٥)</sup> مِنْ حَيْثُ الصِّيغَةُ وَمِنْ حَيْثُ كُونُهَا [لِلْعَدَدِ أَوْ لِكُونِ  
وَضْعِهَا، وَضَعَ الْحُرُوفِ، أَوْ لَكُونِهَا مَحْمُولَةً عَلَى رُبِّ الَّتِي هِيَ الْحَرْفُ] <sup>(٦)</sup> فِي كُونِهَا <sup>(٧)</sup>

(١) في ل: المعرب.

(٢) في ت: مبنيا.

(٣) في ت: المعرب.

(٤) في ع، ف: أم قال، وفي ل: أم قالت.

(٥) في الأصل، وفي ز: قسمها، وفي ت: بسيمها، وفي ف: الاسفهامية، وفي ل: قسمتها.

(٦) في ع: الحروف.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من: ت.

تقيضتها<sup>(١)</sup>، أو في أنَّهما يقتضيانِ صَدْرَ الكلام.

وإنَّما تُنبئُ كَذَا إمَّا لِشَبْهِهَا بِكُمْ<sup>(٢)</sup> في مَعْنَاهَا مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا للعددِ، وإمَّا لِأَنَّ أَصْلَهُ ذَا فَادْخَلَتْ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ كَافُ التَّشْبِيهِ وَاسْتَعْمِلَ كَنَايَةً فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْبِنَاءِ، وَالكَافُ هَاهُنَا لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ [كَمَا فِي كَأَنَّ]<sup>(٤)</sup>

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مُمَيِّزَهُ يَنْتَصِبُ عَالِيًا، وَقَدْ يَنْجَرُّ، وَقَدْ يَرْتَفِعُ.

أَمَّا انتصابُهُ فَلَأَنَّ ذَا بِمَنْزِلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي: مِلْؤُهُ عَسَلًا، وَأَمَّا لَأَنَّهُ لِلْعَدَدِ كَمُمَيِّزِ الْأَعْدَادِ الْمُتَوَسِّطَةِ.

وَأَمَّا انْحِرَازُ مُمَيِّزِهِ فَلَأَنَّهُ إمَّا بِمَنْزِلَةِ ثَلَاثَةٍ أَوْ بِمَنْزِلَةِ مِثَّةٍ.

وَأَمَّا ارْتِفَاعُهُ فَلَأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ.

وَقَدْ تَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ:

مِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْمُقَرُّ لِقُلَانٍ عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup> كَذَا دَرَهْمًا لَزِمَهُ<sup>(٦)</sup> عَشْرُونَ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ

عَدَدٍ<sup>(٧)</sup> مُفْرَدٍ يَنْتَصِبُ عَنْهُ الْمُعَيَّرُ.

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ف: تقيضها.

(٢) في ت: كم.

(٣) في ت، ع: فادخل.

(٤) في ت: كائن، وفي ع، ف: كما في: كائن، وفي ل: كان كائن.

(٥) في ت، ع، ف: عندي.

(٦) في الأصل: الزمه.

(٧) ساقطة من الأصل ومن ت، ف.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَهُ عِنْدِي <sup>(١)</sup> كَذَا كَذَا دِرْهَمًا لَزِمَهُ أَحَدَ عَشَرَ لَأَنَّهُ أَوَّلُ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَنْتَصِبُ عَنْهُ التَّمْيِيزُ <sup>(٢)</sup>.

[وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا قَالَ كَذَا <sup>(٣)</sup> وَكَذَا <sup>(٤)</sup> دِرْهَمًا لَزِمَهُ أَحَدَ وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا لَأَنَّهُ أَوَّلُ عَدَدٍ مُعْطُوفٍ مُفَسَّرٍ بِالْمَنْصُوبِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: كَذَا <sup>(٥)</sup> دِرْهَمٍ بِالْجَرِّ لَزِمَهُ مِئَةٌ <sup>(٦)</sup> دِرْهَمٍ لَأَنَّهُ أَوَّلُ عَدَدٍ يُفَسَّرُ بِالْوَاحِدِ الْمَجْرُورِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَهُ عِنْدِي كَذَا دِرْهَمٍ لَزِمَهُ <sup>(٧)</sup> ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ، لَأَنَّهُ أَوَّلُ عَدَدٍ يُفَسَّرُ بِالْجَمْعِ الْمَجْرُورِ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَهُ عِنْدِي <sup>(٨)</sup> كَذَا دَرَاهِمٍ لَزِمَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ، وَإِعْرَابُهُ كَمَا كَانَ.

وَأَمَّا بُنْيَ كَيْتَ وَذَيْتَ، لَكُونَهُمَا كُنَايَتَيْنِ عَنِ الْجُمْلِ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ، فَبُنِيَتْ <sup>(٩)</sup>

(١) في ل: علي.

(٢) في الأصل: التميز.

(٣) الواو ساقطة من ل.

(٤) العبارة المحصورة بين المعقتين مطموسة في الأصل.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ع.

(٦) كلمة (مئة) ساقطة من ل.

(٧) في ل: يكون.

(٨) في ل: علي.

(٩) في ل: فبنت.

تَشْبِيهاً لَهَا بِمَا كُنِيَ عَنْهَا<sup>(١)</sup> وَهِيَ<sup>(٢)</sup> مُخَفَّفَتَانِ مِنْ كَيْهٍ وَذِيَّةٍ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَسْتَعْمِلُهَا<sup>(٣)</sup> كَذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ عِنْدَ التَّخْفِيفِ، أَمَّا عِنْدَ التَّشْدِيدِ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْفَتْحُ، وَالتَّاءُ فِيهَا عِوَضٌ مِنْ لَامِ الْفِعْلِ، كَمَا فِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ، وَلَيْسَتْ لِلتَّائِيَةِ فَقَطْ كَمَا فِي كَيْهٍ، وَذِيَّةٍ، وَلِهَذَا كَانَ الْوَقْفُ فِيهَا بِالتَّاءِ كَالْوَقْفِ عَلَى الْأُخْتِ وَالبِنْتِ.

## كم الاستفهامية وكم الخبرية

قوله: (فكم الاستفهامية مُمَيِّزُهَا مَنْصُوبٌ مَفْرُودٌ).

وَإِنَّمَا احتاجَتْ كَمْ إِلَى الْمُتَمَيِّزِ لَكُونِهَا اسْمَ عَدَدٍ مُبْتَدَأٍ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ الْمُرَادِ.

وَإِنَّمَا وَجَبَ نَصْبُ مُمَيِّزِ كَمْ الاستفهامية، لَأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لِلْعَدَدِ جُعِلَ مُمَيِّزُهَا مُمَيِّزُ الْأَعْدَادِ الْمُتَوَسِّطَةِ<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ، لِأَنَّهُ لَوْ جُعِلَ مُمَيِّزُهَا كَمُمَيِّزِ أَحَدٍ طَرَفِي الْأَعْدَادِ لَكَانَ تَحْكُماً وَتَرْجِيحاً بِلَا مُرْجِعٍ، وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ مُقَدَّرٌ فِيهَا، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ الاستفهامية والخبرية، وَلَمْ يَفْعَلُوا الْأَمْرَ بِالْعَكْسِ، لِكُونِ

(١) الأولى أن يقول بما كني عنه.

(٢) في ل: هي.

(٣) في الأصل: يستعملها.

(٤) ينظر: الكافية - صرح الرضي ١: ٩٦.

الخبرية مُشابهة لِربِّ التي هي حَرْفُ الجرِّ، فَكانَ الجرُّ بِكمِ الخبرية / ٩٤ و / أَوَّلُ:  
وَإِنَّمَا وَجَبَ كَوْنُ مُمَيِّزِهِ مُفْرَداً لِلوجهِ المذكورِ أَوَّلاً، وَلأنَّ المُفْرَدَ يُعْنِي عَنِ إيرادِ  
الجمعِ فَاكْتَفَوْا بِهِ.

قَوْلُهُ: (وَالخبريةُ مجرورةٌ مفردةٌ ومجموعٌ).

وَإِنَّمَا كَانَ مُمَيِّزُهَا مجروراً لِأَنَّها اسمٌ لعددٍ وَهُوَ الثلاثةُ والمئةُ، وَكَانَ ذَلِكَ الْعَدَدُ  
جاراً وَكَانَتْ هِيَ أَيْضاً كَذَلِكَ.

وَإِنَّمَا جَاءَ مُمَيِّزُهَا مُفْرَداً وَتَجْمُوعاً لِكُونِهَا لِلْعَدَدِ وَتُمَيِّزُ الْعَدَدِ يَكُونُ مُفْرَداً  
وَبَجْمُوعاً، لَكِنَّ الْأَجُودَ فِي مُمَيِّزِهَا أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً لِأَنَّها لِلتَّكْثِيرِ بِمَنْزِلَةِ الْمِئَةِ وَالْأَلْفِ  
فَكَانَ كَمِ رَجُلٍ أَكْثَرَ مِنْ كَمِ رَجَالٍ.  
قَوْلُهُ: (وَتَدْخُلُ مِنْ فِيهِمَا).

أَيُّ وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِي مُمَيِّزِ (كَمِ) الاستفهاميةِ نَحْوَ قَوْلِكَ: كَمِ مِنْ رَجُلٍ  
ضَرَبْتَ؟ وَفِي مُمَيِّزِ كَمِ الخبريةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup>: ﴿وَكَمِ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ <sup>(٢)</sup>،  
وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْجُرُّ مِنْ دُونَ كَمِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْجُرُّ <sup>(٣)</sup> مَعَ مِنْ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَنَّ  
الْجُرَّازَ <sup>(٤)</sup> مُمَيِّزُهَا بِأَيِّ شَيْءٍ هُوَ؟

(١) ليست في ل.

(٢) سورة الاعراف: ٤.

(٣) في ف: الخبرية، وفي ل: الخبر.

(٤) في ل: الجرارة.

فَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّ انْجِرَارَهُ<sup>(١)</sup> بِكُمْ الْمَضَاقَةُ إِلَيْهِ.  
وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّهُ يَمُنُّ الْمَقْدَرَةَ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٣)</sup>، وَسَيَبُوهُ  
يُؤَافِقُهُمْ، إِذَا كَانَ كَمْ مَجْرُورًا بِحَرْفِ الْجَرِّ<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّهُ كَثِيرٌ مَا يَسْتَعْمَلُونَ أَظْهَارَ حَرْفِ  
الْجَرِّ حِينَئِذٍ.

إِعْلَمَنَّ أَنَّ الْفَضْلَ بَيْنَ كَمْ الاستفهامية وَتُمَيِّزُهَا جَائِزٌ حَسَنٌ بِخِلَافِ الْعَدَدِ فَإِنَّهُ  
لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ كَقَوْلِهِ:

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى      ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا<sup>(٥)</sup>  
وَإِنَّمَا حَسُنَ فِي كَمْ وَلَمْ يَحْسُنْ فِي الْعَدَدِ عِوَضًا مِنَ التَّمَكُّنِ الَّذِي فِي الْعَدَدِ وَهُوَ أَنَّ  
كَمْ كَانَتْ مُسْتَحِقَّةً لِلتَّمَكُّنِ بِالْإِسْمِيَّةِ، ثُمَّ مُنْعَتِ التَّمَكُّنِ لِمَا وَجَبَ لَهَا مِنَ الْبِنَاءِ صَارَ  
الْفَضْلُ وَاسْتِحْسَانُ جَوَازِهِ عِوَضًا<sup>(٦)</sup> مِنَ التَّمَكُّنِ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ بِالْإِسْمِيَّةِ.

(١) في الجرارة.

(٢) في ل: المقدرية.

(٣) نسب إلى الفراء من الكوفيين. الكافية - شرح الرضي ٢: ٩٦.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١: ٢٩٣: (وسألته عن: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياسُ النصب وهو قول عامة الناس، فأما الذين جَرَّوْا فإِنَّهُمْ أَرَادُوا مَعْنَى (من) وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا هَا هُنَا تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ).

(٥) البيت للعباس بن مرداس وبعده:

يَذْكُرْنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ      وَنُوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا

الكامل، الكامل، والعجول بفتح العين: الناقلة التي قَدَّرَتْ لَهَا يَقُول: أَنَا تَذْكُرُكِ عَلَى الرِّغْمِ مِنْ طُولِ

الزَّمانِ. وقد فصل بين ثلاثين ومبعرها (حوالا) الديوان: ١٣٦، والكتاب ١: ٢٩٢، والإيضاح ١: ١٧٤.

المسألة ٤١، وشرح شواهد المغني ٢: ٩٠٨، والخزانة ٣: ٢٩٩.

(٦) الكلمة مكررة في الأصل

وَأُورِدَ عَلَيْهِ النِّقْضُ بِنَحْوِ خَمْسَةِ عَشَرَ، فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ مَعَ عَدَمِ جَوَازِ الْفَضْلِ إِلَّا فِي الشُّعْرِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ انْصَافٌ<sup>(١)</sup> إِلَى مَنَعِ التَّمَكُّنِ كَثْرَةَ الاسْتِعْمَالِ فِي كَمٍّ، وَإِنَّا خَرَجَ كَمٌّ عَنِ التَّمَكُّنِ أَشَدُّ وَأَكْثَرُ مِنْ خُرُوجِ نَحْوِ خَمْسَةِ عَشَرَ عَنِ التَّمَكُّنِ لِكُونِهَا مَسْبُوتَةً عَلَى السُّكُونِ.

وَأَمَّا كَمِ الْخَبَرِيَّةِ قَبِيحِ الْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُمَيِّزِهَا كَمَا قُبِحَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنْ قُصِلَ<sup>(٢)</sup> فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالظُّرْفِ أَوْ بغيرِهِ.

فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالنَّصْبُ فِي مُمَيِّزِهَا لَا غَيْرُ عِنْدَ سَبْوِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ أَيْضاً، وَالْجَرُّ لَيْسَ إِلَّا فِي الشُّعْرِ، [كَقَوْلِهِ:

كَمٍّ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جَدِ نَفَاعٌ]<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا كَانَ الْمُخْتَارُ هُوَ النَّصْبُ لِأَنَّهَا مَعَ مُمَيِّزِهَا كَالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَالْفَضْلُ بَيْنَهُمَا ضَعِيفٌ فَقُدِلَ عَنْهُ إِلَى الْحَمْلِ عَلَى مُمَيِّزِ الاستِثْنَاءِ، وَلِأَنَّ الْإِضَافَةَ بَطَلَتْ

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ت: الفصل.

(٣) الكتاب ١: ٢٩٥.

(٤) الدسيعة: العطية أو الجفنة. والبيت ينسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. الكتاب ١: ٢٩٦، والمقتضب

٢: ٦٢، والإنصاف ١: ١٧٢، وشرح المفصل ٤: ١٣٠، وشواهد العيني ٤: ٨٢، والخزانة ٦:

٤٧٦.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من ت، ع.



بِالْفَصْلِ فَاَنْتَصَبَ اَنْتَصَابَ الْفَضْلِ، كَقَوْلِ الْقَطَامِيِّ<sup>(١)</sup> :  
 كَمْ نَالِي [مِنْهُمْ فَضْلاً]<sup>(٢)</sup> عَلَى عَدَمِ  
 إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْاِقْتَارِ أُحْتَمَلُ<sup>(٣)</sup>

أَي: كَمْ<sup>(٤)</sup> فَضْلٍ نَالِي<sup>(٥)</sup>  
 أَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَهُوَ مَخْفُوضٌ مَعَ الْفَصْلِ كَمَا كَانَ بِغَيْرِ الْفَصْلِ<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>  
 قَوْلُهُ<sup>(٨)</sup> : (وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ).

لأنها إن كانت استهامية، فلأنَّ الاستهامة مُقْتَضِي لِصَدْرِ الْكَلَامِ، وَإِنْ كَانَتْ  
 خَبَرِيَّةً فَأَمَّا لِحْمَلِهَا<sup>(٩)</sup> عَلَى كَمْ الاستهامية، لكونها مِثْلَهَا فِي اللَّفْظِ، وَأَمَّا لِحْمَلِهَا<sup>(١٠)</sup>

(١) هُوَ عُمَيْرُ بْنُ شَيْمٍ التَّغْلِبِيُّ كَانَ مِنْ شُعْرَاءِ نَصَارَى تَغْلِبَ فِي الْعِرَاقِ وَأَسْلَمَ وَجَعَلَهُ ابْنُ سَلَامٍ فِي الطَّبَقَةِ  
 الثَّانِيَةِ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ، الْقَبَّ بِالْقَطَامِيِّ كَمَا الْقَبَّ بِصَرِيحِ الْغَوَانِي، تُوُفِيَ سَنَةَ ١٣٠ هـ. دِيَوَانُ الْقَطَامِيِّ: تَحْقِيقُ:  
 الدُّكْتُورِينَ إِبْرَاهِيمَ السَّامِرَانِي وَأَحْمَدَ مَطْلُوبَ - دَارُ الثَّقَافَةِ بِيْرُوتَ: الْمَقْدَمَةُ وَطَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ: ١٨٠،  
 وَالْإِعْلَامُ ٥: ٢٦٤.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ل: فَضْل.

(٣) مَوْضِعُ الشَّاهِدِ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي الْبَيْتِ نَصَبَ (فَضْلاً) عَلَى التَّمْيِيزِ، وَأَجَازِ سِيْبَوِيهِ رَفَعَهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَهُوَ  
 الْأَوْجَهُ بَوْرُوَايَةُ الدِّيَوَانِ (فَضْل) مَكَانَ (فَضْلاً)، وَيُرْوَى: (أَجْتَمَلَ) مَكَانَ (أَحْتَمَلَ) وَمَعْنَى اجْتَمَلَ: جَمَعَ  
 الْعِظَامَ وَاسْتَخْرَجَ وَدَكَّهَا وَتَعَلَّلَ بِهِ. الدِّيَوَانُ: ٣٠، وَتَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ ١: ٢٩٥، وَالْمُقْتَضَبُ ٣: ٦٠،  
 وَالْمُقْتَصَدُ ٢: ٧٤٣.

(٤) فِي ع، ف، ل: وَكَمْ.

(٥) الْمَحْصُورُ بَيْنَ الْمَعْنَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(٦) كَلِمَةُ الْفَصْلِ سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٧) الْإِنْصَافُ ١: ١٧٣، الْمَسْأَلَةُ ٤١.

(٨) كَلِمَةُ (قَوْلُهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٩) فِي ل: يَحْمَلُهَا.

(١٠) فِي ل: يَحْمَلُهَا.

عَلَى رُبِّ الَّتِي هِيَ تَقِيضُهَا<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا لَكُونَهَا لَانْشَاءِ التَّكْثِيرِ.

قَوْلُهُ: (وَكِلَاهُمَا<sup>(٢)</sup> يَقَعُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً وَمَجْرُوراً<sup>(٣)</sup>).

إِغْلَمَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ كَمِ الاستفهامية والخبرية يَقَعُ مبتدأً ومفعولاً ومضافاً إليه، وَلَمْ يَقَعْ فاعِلاً لاقْتضَائِهَا صَدَرَ الْكَلَامِ، وَوَجُوبِ تَأْخِيرِ الْفَاعِلِ عَنِ الْفِعْلِ، [وَوَظَاهِرُ كَلَامِهِ يَقْتَضِي وَقُوعَهَا فاعِلاً<sup>(٤)</sup> لِأَنَّهُ يَقَعُ مبتدأً<sup>(٥)</sup>، وَكَمِ الاستفهامية تَكُونُ اسماً فاعِلاً، لَكِنَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا يَسْتَنْدُ إِلَى ضَمِيرِهَا، [وَإِذَا كَانَ ضَمِيرُهَا فاعِلاً كَانَتْ هِيَ فاعِلاً فِي الْمَعْنَى لَا فِي الصِّنَاعَةِ<sup>(٦)</sup>].

ثُمَّ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ، يُمَكِّنُ نَصْبَهُ بِهِ غَيْرِ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِشَيْءٍ آخَرَ<sup>(٧)</sup>، أَوْ لَا يَكُونُ. فَإِنْ كَانَ [الْأَوَّلَ كَانَ]<sup>(٨)</sup> مَنْصُوباً حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ / ٩٤ ظ / يَتَّبِعِي إِنْ اقْتَضَى مَفْعُولاً بِهِ، كَانَ مَفْعُولاً بِهِ، نَحْوُ: كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ، وَكَمْ غَلَامٍ مَلَكَتْ، وَإِنْ اقْتَضَى مَفْعُولاً مُطْلَقاً، كَانَ نَصْبُهُ كَذَلِكَ، نَحْوُ: كَمْ ضَرْبَةً أَوْ كَمْ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ وَإِنْ اقْتَضَى ظَرْفًا كَانَ مَنْصُوباً عَلَى الظَّرْفِ، نَحْوُ: كَمْ يَوْمًا

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ت، ز، ف: تَقِيضُهَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ل: كُلُّ مِنْهَا، وَفِي ت، ز: كَلَامُهَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مَجْرُوراً.

(٤) فِي ز: فاعلة.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمَدَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ع، ف، وَفِي ز: هَكَذَا.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمَدَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت، ف، ل.

(٧) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٨) فِي الْأَصْلِ: يَكُونُ.

سِرْتُ؟ أَوْ كَمْ يَوْمٍ سِرْتُ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً، كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ: أَعْشَرِينَ<sup>(١)</sup> رَجُلًا ضَرَبْتُ؟ وَأَعْشَرِينَ<sup>(٢)</sup> ضَرْبَةً ضَرَبْتُ؟ وَأَعْشَرِينَ<sup>(٣)</sup> يَوْمًا سِرْتُ<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً، كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ: كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ مَلَكَتْ، وَكَثِيرًا مِنَ الضَّرْبِ ضَرَبْتُ وَكَثِيرًا مِنَ الْأَيَّامِ سِرْتُ.

فَإِذَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا ذَكَرْنَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ نَصْبُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: إِنَّهَا فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَيْهَا مَحذُوفٌ، كَمَا فِي قَوْلِنَا: زَيْدٌ ضَرَبْتُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا.

وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِعْلٌ مُشْتَغَلٌ عَنْهُ بِضَمِيرٍ<sup>(٥)</sup>، نَحْوُ: كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَهُ؟ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَجَازٌ<sup>(٦)</sup> أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا، وَجَازٌ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ يُفَسَّرُ بِالظَّاهِرِ<sup>(٧)</sup>، لَكِنْ<sup>(٨)</sup> الْأَوَّلُ، أَوَّلَى، لِغَدَمِ الْإِضْهَارِ وَالْحَذَفِ دُونَ الثَّانِي.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ فِعْلٌ وَلَا مَعْنَى فِعْلٍ شَأْنُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اقْتَبَلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ نَحْوُ: بِكُمْ رَجُلًا مَرَرْتُ، وَغِلَامَ كَمْ رَجُلٍ

(١) فِي ل: أَعْشَرُونَ.

(٢) فِي ل: أَعْشَرُونَ.

(٣) فِي ل: أَعْشَرُونَ.

(٤) كَلِمَةُ (سِرْتُ) لَيْسَتْ فِي ل.

(٥) فِي ز: بِضَمِيرِهِ.

(٦) فِي ل: لِمَوَازٍ.

(٧) فِي ت، ز: يَفْسَرُهُ الظَّاهِرُ.

(٨) فِي ت: لَكُونِ.

ضَرَبْتَ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ كَانَ مَجْرُوراً بِحَرْفِ الْجَرِّ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ  
حَرْفُ الْجَرِّ وَبِالِاسْمِ الْمُضَافِ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ اسْمٌ.  
وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ <sup>(١)</sup> ظَرْفاً أَوْ لَمْ يَكُنْ.  
فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَهُوَ مُبْتَدَأٌ، نَحْوُ قَوْلِكَ: كَمْ رَجُلًا أَخَوْتُكَ <sup>(٢)</sup>؟  
وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، أَعْنِي أَنْ <sup>(٣)</sup> يَكُونَ ظَرْفاً، فَهُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ، نَحْوُ <sup>(٤)</sup> كَمْ يَوْمًا  
سَفَرْتُ؟

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً هَاهُنَا، لِكَوْنِ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعاً، وَالظَّرْفِ مَنْصُوباً،  
وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً فِي حَالٍ <sup>(٥)</sup> وَاحِدَةٍ.

## حكم أسماء الاستفهام والشرط

قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَ<sup>(٦)</sup> [الشرط]).  
يَعْنِي وَحُكْمُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ وَ<sup>(٧)</sup> [أَسْمَاءِ الشَّرْطِ كَحُكْمِ كَمْ <sup>(٨)</sup> فِي الْاِعْرَابِ،

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٢) فِي ز: أَخُوكَ.

(٣) كَلِمَةُ (أَنْ) لَيْسَتْ فِي ز.

(٤) فِي ز: كَقَوْلِكَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: حَالَةٌ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ عَنْ سَائِرِ النُّسخِ، وَمِنْ مَجْمُوعِ مَهَبَاتِ الْمُتُونِ: ٤٠٧.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٨) فِي ل: كَحُكْمِهَا.

فَإِنَّ تَقَدَّمَ<sup>(١)</sup> حرف الجرّ عليها أو الاسم المضاف فَمَحَلُّهَا الجرّ، نحو: بِمَنْ مَرَرْتُ؟ وَبِمَنْ تَمُرُّ أَمْرُ<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُمَا فِعْلٌ يُمكنُ نَصْبُهُ بِهِ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُمَا بِشَيْءٍ آخَرَ كَانَ مَحَلُّهُمَا النَّصْبُ لكونِهِمَا مفعولَينِ لَهُ، نحو: مَنْ ضَرَبْتَ؟ فِي الاسْتِفْهَامِ، وَمَنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ فِي الشَّرْطِ، وَجَازَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ<sup>(٣)</sup> مُبْتَدِئَيْنِ<sup>(٤)</sup> وَمَا<sup>(٥)</sup> بَعْدَهُمَا خَبَرُهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الضَّمِيرِ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَهُمَا<sup>(٦)</sup> فِعْلٌ يُمكنُ نَصْبُهُمَا بِهِ جَازَ الْأَمْرَانِ، وَهُمَا: الرِّفْعُ بِأَنْ يَكُونَ<sup>(٧)</sup> مُبْتَدِئَيْنِ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرُهُمَا. وَالنَّصْبُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ<sup>(٧)</sup> يَفْسَرُهُ الظَّاهِرُ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُ مَا ذَكَرْنَا: أَيْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمَا جَارٌّ وَلَا إِسْمٌ<sup>(٨)</sup> مُضَافٌ إِلَيْهِمَا، وَلَا بَعْدَهُمَا فِعْلٌ يُمكنُ نَصْبُهُمَا بِهِ قَرُفُوعٌ، نَحْو: مَنْ ضَرَبْتَهُ؟ فِي الاسْتِفْهَامِ وَمَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ فِي الشَّرْطِ.  
قَوْلُهُ: (وَلِي تَمْيِيزٌ<sup>(٩)</sup>).

(١) في ت: يتقدّم.

(٢) في ل: أمرره.

(٣) في ل: يكون.

(٤) في ع، ل: مبتدأ.

(٥) (ما) ساقطة من ع.

(٦) في ل: بعدها.

(٧) كلمة (محذوف) ساقطة من ل.

(٨) في ت: الاسم.

(٩) في ز، ف: مثل تمييز.

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٖ

ثَلَاثَةُ أَزْوَاجٍ.

إِعلم أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لِلْفَرَزْدَقِ<sup>(١)</sup> يَهجو جَرِيرًا<sup>(٢)</sup>، وَتَمَامُهُ<sup>(٣)</sup>:

[كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٖ]<sup>(٤)</sup> قَدْ عَاءَ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي<sup>(٥)</sup>

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَزْوَاجٍ:

أَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى الْاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِفْهَامَ فَكَأَنَّهُ غَفَلَ عَنْ كَمِّيَّةِ  
أَعْدَادِ عَمَّاتِهِ وَخَالَاتِهِ الَّتِي حَلَبْتُ عِشَارَهُ فَيَسْأَلُ عَنْهُ تَهْكُمْ.

وَأَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى الْخَبَرِيَّةِ عَلَى التَّحْقِيقِ.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ، [وَوَحْشَةُ:

.....قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

(١) هُوَ هَمَامُ بْنُ غَالِبٍ بَنِ صَعْصَعَةَ التَّمِيمِيِّ الدَّارِمِيِّ مِنْ أَشْهُرِ شُعْرَاءِ الْبَصْرَةِ وَلَهُ فِي هَجَاءِ جَرِيرٍ قِصَائِدٌ  
مَشْهُورَةٌ، تَوَفَّى سَنَةَ ١١٠ هـ. الدِّيَوَانُ - الْمَقْدَمَةُ - ب - ع، طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ: ١١٤، وَالْأَغْنِي: ٨؛  
١٨٦، وَوَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ ٦: ٨٦، وَالْخَزَانَةُ ١: ٢١٧، وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِابْرُوكْلِمَانَ ١: ٢٠٩،  
وَالْأَعْلَامُ ٩: ٦٩.

(٢) هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَطِيَّةِ الْخَطَطِيِّ الْيَرْبُوعِيِّ مِنْ تَمِيمٍ وَاسْمُهُ حُذَيْفَةُ، اشتهر بِالْهَجَاءِ وَمَعْنَى (الْجَرِيرِ) حَبْلٌ فِي عُنُقِ  
الدَّابَّةِ مِنَ الْأَدَمِ. تَوَفَّى سَنَةَ ١١٠ هـ. طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ: ١٣١، وَالْأَغْنِي: ٧: ٣٨، وَوَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ ١: ٣٢١،  
وَالْخَزَانَةُ ١: ٧٥، وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِابْرُوكْلِمَانَ ١: ٢١٥، وَالْأَعْلَامُ ١: ١١٣.

(٣) فِي ف: وَتَمَامُهَا، وَالْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ت.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٥) الْقَدْعَاءُ الَّتِي فِي رِسْفِهَا أَنْعَرَفَ، وَالْعِشَارُ جَمْعُ عَشْرَاءٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي مَرَّ عَلَى حَمْلِهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ. يَعْزُرُهُ  
بِأَنَّ خَالَاتَهُ وَعَمَّاتَهُ رَاعِيَاتٌ لِأَنَّ الرَّعِيَّ خَاصٌّ بِالرِّجَالِ. الدِّيَوَانُ ٢: ٤٥١، وَالْكِتَابُ ١: ٢٥٣، وَالْخَزَانَةُ:  
٦: ٤٨٥.

وَأِنَّمَا جَازَ وَقَوْعُ الْمُبْتَدَأِ<sup>(١)</sup> نَكِيرَةً هَاهُنَا لِكُونِهِ مَوْصُوفًا بِالظَّرْفِ، وَهُوَ لَكَ<sup>(٢)</sup>  
وَكَمْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً وَعَلَى  
التَّقْدِيرَيْنِ فَإِنَّهَا فِي مَحَلِّ النَّصْبِ تَسْلُطُ (حَلَبَتْ) عَلَيْهَا تَسْلُطُ الْفِعْلِ عَلَى الظَّرْفِ، إِنَّ  
قُدِّرَ الْمُعَيِّرُ: كَمْ مَرَّةً<sup>(٣)</sup> عَمَّةٌ لَكَ / ٩٥ و / قَدْ حَلَبَتْ، [أَوْ تَسْلُطُ الْفِعْلُ عَلَى الْمَصْدَرِ إِنَّ  
قُدِّرَ الْمُعَيِّرُ: كَمْ حَلَبَةً عَمَّةٌ لَكَ قَدْ حَلَبَتْ] <sup>(٤)</sup> عَلَى عِشَارِي.

وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِنْ نَصَبْتَ عَمَّةً نَصَبْتَ خَالَةً وَقَدْ عَاءَ، وَإِنْ جَرَرْتَهَا جَرَرْتَهَا، وَإِنْ  
رَفَعْتَهَا رَفَعْتَهَا.

أَيُّ: وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُعَيِّرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ<sup>(٥)</sup> نَحْوَ قَوْلِكَ: كَمْ مَالُكَ، أَيُّ: كَمْ  
دِرْهَمًا أَوْ كَمْ<sup>(٦)</sup> دِينَارًا مَالُكَ؟

وَأِنَّمَا حُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ، لِأَنَّهُ لَمَّا سُئِلَ {عَنْ كَمِيَّةٍ [مَالِهِ عُلِمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ كَمِيَّةٍ]<sup>(٨)</sup>  
الدِّينَارِ أَوِ الدَّرْهَمِ مِنْ مَالِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا<sup>(٩)</sup> قُلْتَ: كَمْ ضُرِبْتُ؟ أَيُّ<sup>(١٠)</sup>؛ كَمْ ضَرْبَةً

(١) ما بين المعقتنين ساقط من ت.

(٢) في ل: كل.

(٣) في ع: من.

(٤) ما بين المعقتنين ساقط من ت.

(٥) في ف: قرينة عليه.

(٦) في ل: و.

(٧) (كم) ساقطة من ت، ف.

(٨) ما بين المعقتنين ساقط من: ت، ع.

(٩) في ت: إن.

(١٠) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل، ومن ز.

ضُرِبَتْ أَوْ كَمْ مَرَّةً ضُرِبَتْ؟

وَأَعْلَمُ أَنَّ كَأَيْنَ<sup>(١)</sup> بِمَنْزِلَةِ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ، وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ، وَأَيُّ،  
وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ مَعَ (مِنْ)<sup>(٢)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَأَيُّنَ مِنْ نَبِيِّ﴾<sup>(٣)</sup>، وَالْجَرْ بِهَا كَالْجَرْ بِكُمْ  
أَيُّ أَمَّا بِنَفْسِهَا، وَأَمَّا بِمِنْ الْمَقْدَرَةِ بَعْدَهَا.

وَأَعْلَمُ أَيْضاً أَنَّ كَمْ الِاسْتِفْهَامِيَّةَ وَالْخَبَرِيَّةَ يَشْتَرِكَانِ مِنْ وَجْهِ وَيَفْتَرِقَانِ مِنْ  
وَجْهِ آخَرَ<sup>(٤)</sup>.

أَمَّا الْمُشَارَكَةُ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ لَفْظَهَا وَاحِدٌ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ<sup>(٥)</sup> مِنْهُمَا  
مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَقْتَضِيَانِ صَدَرَ الْكَلَامِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَجُوزُ  
الْحَمْلُ عَلَى لَفْظِهَا تَارَةً، وَعَلَى مَعْنَاهُمَا أُخْرَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ<sup>(٦)</sup> مِنْ مَلَكٍ فِي  
السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي<sup>(٧)</sup> شَفَاعَتُهُمْ [شَيْئاً]<sup>(٨)</sup>﴾<sup>(٩)</sup>، فَقَالَ: شَفَاعَتُهُمْ<sup>(١٠)</sup> وَلَمْ يَقُلْ شَفَاعَتُهُ.  
وَأَمَّا الْمَفَارَقَةُ فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ مِمَّا الِاسْتِفْهَامِيَّةَ مَنْصُوبٌ مَفْرُودٌ، وَمُمَيَّزٌ الْخَبَرِيَّةَ

(١) فِي ز: كَأَيِّ.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: أَيُّ.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: ١٤٦ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَأَيُّنَ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾.

(٤) وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ إِلَى أَنَّهَا يَتَّفِقَانِ فِي تِسْعَةِ أُمُورٍ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي ثَمَانِيَةٍ. حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ

الْأَشْمُونِيِّ ٤: ٨٣.

(٥) فِي ز، ع: وَاحِدٌ.

(٦) كَلِمَةُ (كَمْ) لَيْسَتْ فِي ز.

(٧) فِي ل: نَقِيلُ، وَهُوَ سَهْوٌ.

(٨) كَلِمَةُ (شَيْئاً) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي ت، ز، ع، ل.

(٩) سُورَةُ النَّجْمِ: ٢٦، وَتَمَامُ الْآيَةِ: ﴿إِلَّا مَنْ يَفْعَلْ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُزْهِقْ﴾.

(١٠) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَيْنِ لَيْسَ فِي ت.



لَيْسَ كَذَلِكَ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الْفَضْلَ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ وَمُمَيِّزِهَا مُسْتَحْسَنٌ، وَفِي  
الْخَبَرِيَّةِ غَيْرُ مُسْتَحْسَنٍ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الْخَبَرِيَّةَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهَا بِلا<sup>(١)</sup>، تَقُولُ: كَمْ  
دِرْهَمٍ لَا<sup>(٢)</sup> دِرْهَمٌ وَلَا دِرْهَمَانٍ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْاسْتِفْهَامِيَّةِ.

وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ إِلَّا<sup>(٣)</sup> تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ دُونَ الْخَبَرِيَّةِ لِلتَّحْقِيرِ  
وَالْتَقْلِيلِ، تَقُولُ: كَمْ عَطَاءٌ لَكَ؟ إِلَّا دِرْهَمَانٍ، وَكَمْ مَتَاعاً لَدَيْنَا؟ إِلَّا نَزْرٌ<sup>(٤)</sup> قَلِيلٌ.

## الظروف

قَوْلُهُ: (الظُرُوفُ مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ).

اعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الظُّرُوفِ، الظُّرُوفُ الْمَبْنِيَّةُ، وَهِيَ أَنْوَعُ:

## الظروف المقطوعة عن الإضافة

أَحَدُهَا: مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: قَبْلُ وَبَعْدُ، وَالْجِهَاتُ السُّتُّ إِذَا قَطَعَتْ<sup>(٥)</sup>

عَنِ الْإِضَافَةِ وَإِنَّمَا بُنِيَ هَذَا النُّوعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَكُونِهِ مُشَابِهاً لِلْحُرُوفِ، مِنْ حَيْثُ

(١) فِي الْأَصْلِ: فَلَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: وَلَا دِرْهَمٍ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ت، ز، ل: لَا.

(٤) فِي ل: بِدَر.

(٥) فِي ت، ع، ل: قَطَعَ.

احتياجه إلى غيره، وهو المضاف إليه في إفادة معناه كاحتياج الحروف.  
 وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ فَرْقًا بَيْنَ مَا كَانَ بِنَاؤُهُ عَارِضَ وَبَيْنَ مَا كَانَ بِنَاؤُهُ لَازِمًا.  
 وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ لِتَكُونِ حَرَكَتُهُ حَالِ الْبِنَاءِ مُخَالَفَةً لِحَرَكَتِهِ حَالِ الْأَعْرَابِ،  
 لِكُونِ حَرَكَتِهِ حَالِ الْأَعْرَابِ هِيَ <sup>(١)</sup> الْفَتْحُ <sup>(٢)</sup>، وَالْكَسْرُ، نَحْوُ:  
 رَأَيْتُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ  
 مَحذُوفًا مَنَوِيًّا، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَحذُوفُ كَانَ مَعْرَبًا نَحْوَ قَوْلِهِ:  
 فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ <sup>(٣)</sup>  
 وَقَدْ قُرِئَ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ <sup>(٤)</sup> قَبْلِ وَمِنْ <sup>(٥)</sup> بَعْدٍ﴾ <sup>(٦)</sup>.  
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ إِذَا أَعْرَبَ، وَبَيْنَهُ إِذَا بُنِيَ مَعَ أَنَّ الْمَحذُوفَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالِ إِنَّهُ فِي  
 الْبِنَاءِ مُتَضَمِّنٌ لِلْمَحذُوفِ تَضَمُّنٌ كَيْفَ لِحَرْفِ <sup>(٧)</sup> الْأَسْتِفْهَامِ، [وَأَنَّهُ فِي الْأَعْرَابِ كَانَ

(١) في ل: بين، والكلمة ساقطة من ع.

(٢) في ع: بالفتح.

(٣) يروى (الحميم) مكان (الفرات) والبيت ينسب إلى عبد الله بن يعرب كما ينسب إلى يزيد بن الصق.  
 شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٨٨، وشرح شذور الذهب: ١٠٤، والجمع ٣: ١٩٤، وشواهد  
 العيني ٢: ٢٦٩.

(٤) كلمة (من) ليست في ل.

(٥) كلمة (من) ليست في ل.

(٦) سورة الروم: ٤، وفي المصحف: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ وهي قراءة الجمهور وقرأ أبو السماك والجمحدري

وعون العنيلي ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالجر والتنوين فيها. البحر المحيط ٧: ١٦٢.

(٧) في ت: حرف.

المضاف إليه المحذوف مراداً<sup>(١)</sup>، فهو بمنزلة الظرف في قولك: جِثْتُ يومَ الجمعةِ، في أنَّ الحرفَ محذوفٌ لا متضمنٌ له.

وَقِيلَ الفرقُ بَيْنَهُمَا في الحالينِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: جِثْتُ مِنْ قَبْلِ بِالْضَمِّ قَعْنَاهُ فِي الزَّمَانِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى هَذَا الزَّمَانِ، وَإِذَا قِيلَ<sup>(٢)</sup>: جِثْتُ مِنْ قَبْلِ قَعْنَاهُ فِي زَمَانٍ مِنَ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِذَا كَانَا مِنْكُورَيْنِ فَكَانَتْهُمَا أَضِيفًا إِلَى مِنْكُورٍ وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فَبَقِيَ عَلَى التَّنْكِيرِ، فَلَمْ يَتَضَمَّنَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ، فَكَانَا مُعْرَبَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا إِذَا كَانَتَا مُعْرَفَتَيْنِ كَانَتَا مُضَافَتَيْنِ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَكَانَتَا<sup>(٤)</sup> مَعْرِفَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَعْرِفَةُ، فَيَفْهَمُ مِنْهُمَا مُفْرَدَيْنِ مَا يَفْهَمُ مِنْهُمَا مُضَافَيْنِ فَهُمَا<sup>(٦)</sup> عَلَى<sup>(٧)</sup> حَدِّهِمَا مِنَ التَّعْرِيفِ.

وَسُمِّيَ هَذَا النُّوعُ غَايَاتٍ، لِأَنَّهُ تَمَامٌ / ٩٥ ظ / الْكَلَامُ يَحْصُلُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَهُ، فَلَمَّا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ صَارَ هُوَ<sup>(٨)</sup> حَدًّا وَغَايَةً فِي النَّطْقِ، نَائِبًا عَنْ غَيْرِهِ.  
قَوْلُهُ: (وَأُجْرِي مَجْرَاهُ لَا غَيْرُ وَلَيْسَ غَيْرُ وَحَسْبُ).

(١) في ت، ع، ف، ل: وإنَّ حرف المضاف إليه في الإعراب محذوف مراد.

(٢) في الأصل، وفي ز: قلت.

(٣) في ت: منونين.

(٤) في ف، ل: فكانا.

(٥) في ف: معرفين.

(٦) (فهما) ساقطة من ل.

(٧) في ف: في.

(٨) (هو) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

اعلم أن لا غير<sup>(١)</sup> وليس غير مبني<sup>(٢)</sup> على الضم، مثل: قبل وبعد والعلة  
واحدة، إلا أن غير في موضع نصب، عند المبرد على أنه<sup>(٣)</sup> خبر ليس، واسمه مضمّر  
لا يظهر وتقديره: ليس شيء منه غير ذلك، وفي موضع رفع عند الزجاج، بأنه اسم  
ليس وخبره مخدوف، وتقديره: ليس فيه غير، أي: غير ذلك.  
وأما حسب فليس المعنى الذي أوجب بناء الظرف متحققاً<sup>(٤)</sup> فيه، لكنه  
أجري مجرى الظروف المقطوعة<sup>(٥)</sup> عن الإضافة، لكونه مقطوعاً عن الإضافة أيضاً  
مثلها.

### حيث

وثانيها: حيث، وإنما بُنيت لمشايتها<sup>(٦)</sup> الحرف لاحتياجها إلى جملة توضّحها  
كاحتياج الحرف إلى غيره، وإنما احتاجت إلى الجملة، لأن وضعها لمكان تقع فيه

(١) قال ابن هشام في مغني اللبيب ١: ١٦٩: وقولهم لا غير لحن. وقد أخذ ذلك عن السيرافي الذي يقول:  
(الحذف إنما يستعمل إذا كانت (إلا) و(غير) بعد ليس ولو كان مكان ليس غير هامن ألفاظ الحمد لم يحذف  
الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع)، وقد سمع قول الشاعر:

جواباً به تنجوا اعتماد فورئنا      لئن عمل أسلفت لا غير تُسأل

فلا يكون لحناً. تاج العروس ١٣: ٢٨٥.

(٢) في ل: مبني.

(٣) في ز: أنه على أنه.

(٤) في ل: متحقق.

(٥) في ل: المقطوعة.

(٦) في ف: لمشايتها.

نسبة، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة.

وقيل: إنما بُنيَ لمشابهته الغاياتِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مُضَافَةٌ مَعْنَى لَا لَفْظًا، أَمَّا إِذَا أَضَفْتُهُ<sup>(١)</sup> مَعْنَى، فَلَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: اجْلِسْ مَكَانَ جُلُوسِ زَيْدٍ، وَأَمَّا عَدَمُ كَوْنِهِ مُضَافًا لَفْظًا، فَظَاهِرٌ، وَهَذَا بُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ وَالضَّمِّ، وَفِيهِ لُغَاتٌ: الضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ.

وقيلَ أَيْضًا حَوْثٌ بِالْوَاوِ وَالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ (مَا)<sup>(٢)</sup> كَانَ لِلْمَجَازَةِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَفْرَدِ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا، فَالْأَعْرَابُ كَقَوْلِهِ:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا<sup>(٣)</sup>

وقد رَوَى ابْنُ<sup>(٥)</sup> الْأَعْرَابِيِّ<sup>(٦)</sup> بَيْتًا<sup>(٧)</sup> عَجْزُهُ:

..... حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ<sup>(٨)</sup>

(١) في ت، ز، ع: أضافته.

(٢) في ت، ز، ع، ف، ل: (ما) به.

(٣) في الأصل، وفي ت، ل: طالعة.

(٤) لم يعرف قائله، وبعده: نَجْمًا يُضِيءُ كَالشُّهَابِ سَاطِعًا

وسهيل مجرور بإضافة حيث إليه ويرى رفع سهيل على أنه مبتدأ أخبره محذوف تقديره موجود.

المفصل: ١٦٩، وشواهد العيني ٢: ٢٥٤، والمعم ٣: ٢٠٦، وشواهد المغني ١: ٣٩٠، والخزانة ٧: ٣.

(٥) كلمة (ابن) ليست في ع.

(٦) في ع: بالأعراب، وفي ل: الأعراب.

(٧) في ل: ثلثا.

(٨) هذه قطعة من بيت، والبيت بتمامه:

وَنَطَقْنَهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ      بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ

وَقَدْ رُويَ حَيْثُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ.  
 أَمَّا الرَّفْعُ، فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَ<sup>(١)</sup>خَبْرُهُ مَحذُوفٌ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ وَهِيَ طَالِعًا.  
 وَأَمَّا الْجَرُّ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ أَيْضًا كَمَا كَانَ كَذَلِكَ حَالُ الْإِضَافَةِ إِلَى  
 الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا النَّصْبُ، فَعَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ (تَرَى)، وَاعْلَمْ أَنَّهُ ظَرَفُ مَكَانٍ لَا غَيْرُ لَكِنْ  
 الْأَخْفَشَ قَالَ: قَدْ يَكُونُ ظَرَفَ زَمَانٍ كَقَوْلِ طَرْفَةِ<sup>(٢)</sup>؛  
 لِسَلَفَتِي عَقْلٌ يَعِيشُ<sup>(٣)</sup> بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ<sup>(٤)</sup> قَدَمُهُ<sup>(٥)</sup>  
 أَي: مُدَّةَ حَيَاتِهِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَيَّ مَكَانٍ كَانَ.

### إِذَا وَإِذَا

وَنَالَتْهَا: إِذَا وَإِذَا، وَعِلَّةُ بِنَائِهِمَا كَوْنُهُمَا مِشَاهِدَتَيْنِ لِلْحَرْفِ فِي احتياجها إلى الغَيْرِ.

→ وَيُرْوَى: (حَيْثُ الْكُلِّي) مَكَان (تَحْتَ الْحُبَا)، وَلِلْبَيْتِ رَوَايَاتٌ أُخْرَى. وَالْبَيْتُ يَنْسَبُ إِلَى  
 الْفَرَزْدَقِ وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَالْحُبَا: جَمْعُ حُبْوَةٍ وَأَرَادَ بِهِ أَوْسَاطَهُمْ بَعْدَ ضَرْبِهِ عَلَى رُؤْسِهِمْ.  
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضَافَةٌ حَيْثُ إِلَى الْمَفْرَدِ. الْمَفْصَلُ: ١٧٠، وَشَوَاهِدُ الْعَيْنِيِّ ٢: ٢٥٤، وَالْمَعْمُوعُ ٣: ٢٠٦،  
 وَشَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ١: ٣٨٩، وَالْخَزَانَةُ ٦: ٥٥٣.

(١) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٢) هُوَ طَرْفَةُ بَنِ الْعَبْدِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَكْرِيِّ الْوَائِلِيِّ شَاعِرٍ جَاهِلِيٍّ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، قُتِلَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِسِتِّينَ  
 عَامًا. شَرْحُ الْمَعْلُقاتِ السَّبْعِ لِلزُّوْزَنِيِّ: ٤٩، وَالْقَصَائِدُ الْعَشْرُ لِلتَّبْرِيزِيِّ: ٩، وَالْخَزَانَةُ ٢: ٤١٩،  
 وَالْإِعْلَامُ ٣: ٣٢٤.

(٣) (يَعِيشُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٤) فِي ع: سَام.

(٥) دِيْوَانُ طَرْفَةِ بَنِ الْعَبْدِ - دَارُ صَادِر - بَيْرُوت: ٨٦، وَالْخَزَانَةُ ٧: ١٩.

وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لِتَوْضِيحِهَا<sup>(١)</sup>، والفرقُ بينهما أنَّ إِذَا للزمانِ المُسْتَقْبَلِ، وَفِيهِ مَعْنَى الشرطِ، [وَإِذَا لِمَا مَضَى، وَلَيْسَ فِيهِ<sup>(٢)</sup> مَعْنَى<sup>(٣)</sup> الشرطِ]،<sup>(٤)</sup> وَهَذَا تَخْتَصُّ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ دُونَ إِذَا<sup>(٥)</sup> لاختصاصِ الشرطِ بالأفعالِ، والعاملُ في إِذَا ما هو جوابُ لَهْ، لِأَنَّ وَضْعَهَا لِلْوَقْتِ الْمَعْيَنِ، وَذَلِكَ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالشَّرْطِ، فَيَكُونُ مُضَافاً إِلَى الشرطِ، وَإِذَا صَارَ مُضَافاً إِلَيْهِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ إِذَا عَامِلَةً فِيهِ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ الشَّرْطُ فِيهِ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ عَامِلاً وَمَعْمُولاً مِنْ وَجْهِهِ، وَإِذَا تَعَذَّرَ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ عَامِلاً فِيهِ، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَامِلاً فِيهِ، لِأَنَّ الْقَائِلَ قَائِلَانِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَامِلُهُ عَلَيْهِ، لَا مَتَنَاعٍ تَقَدَّمَ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ لَكُونِهِ كَالِاسْتِفْهَامِ فِي اقْتِضَائِهِ صَدَرَ الْكَلَامِ، وَقَدْ يَقَعُ إِذَا مَجْرُودِ الزَّمَانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾<sup>(٦)</sup>، فَلَوْ كَانَ (إِذَا) هَاهُنَا لِلشَّرْطِ لَكَانَ جَوَابُهُ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَسَمِ لَتَعَذَّرَ شَيْءٌ آخَرُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ، لِأَنَّهُ يَتَقَيَّدُ<sup>(٧)</sup> الْقَسَمُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِذَا يَغْشَى﴾<sup>(٨)</sup> وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَسَادِ.

(١) في ع: ليوَضِّحَهَا.

(٢) (فيه) ساقطة من ل.

(٣) كلمة (الشرط) ساقطة من ز.

(٤) ما بين المعقنين ليس في ت.

(٥) في ف: إِذَا.

(٦) سورة الليل: ١.

(٧) في ت: يتَقَدَّم.

(٨) سورة الليل: ١.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: بِمَاذَا يَتَعَلَّقُ إِذَا كَانَ ظَرْفًا مُجَرَّدًا عَنْ مَعْنَى الشَّرْطِ؟  
وَجَوَابُهُ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: وَاللَّيْلُ حَاصِلًا فِي هَذَا الْوَقْتِ،  
فَإِذَا <sup>(٢)</sup> هُوَ فِي مَوْضِعِ / ٩٦ و / الْحَالِ مِنَ اللَّيْلِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ فَعْلٌ <sup>(٣)</sup> الْقَسَمِ، وَلَا  
يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا مَعْمُولًا لِأَقْسَمُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، إِذْ يَصِيرُ مَعْنَاهُ: أَقْسَمُ فِي هَذَا  
الْوَقْتِ مِنَ اللَّيْلِ.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَزِمَ بِمَا ذَكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّيْلُ حَاصِلًا فِي هَذَا الْوَقْتِ،  
فَلَزِمَ <sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ لِلزَّمَانِ زَمَانٌ آخَرَ [وَهُوَ مُحَالٌ]، <sup>(٥)</sup> [وَيَتَقَيَّدُ الْقَسَمُ بِهِ لَوْجُوبِ تَقْيِيدِ  
عَامِلِ الْحَالِ بِالْحَالِ، وَالْأَصُوبُ عِنْدِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لِمُجَرَّدِ الزَّمَانِ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ  
اللَّيْلِ، بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ <sup>(٦)</sup>، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ هُنَا مَحَلٌّ بِحِثِّ وَنَظَرٍ <sup>(٧)</sup>.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي إِذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ <sup>(٨)</sup> مَا تَعَلَّقَ الْوَاوُ  
بِهِ <sup>(٩)</sup>.

لَا يُقَالُ: إِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لَامْتِنَاعِ عَمَلِ فَعْلِ الْحَالِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ

(١) في ت: أن.

(٢) في ت: فإن.

(٣) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ز، ع، ف، ل: فيلزم.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ت، ع.

(٦) ينظر ١: ١١٩.

(٧) المحصور بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٨) سورة النجم: ١.

(٩) (به) ليست في ت.



المعنى <sup>(١)</sup> أقسم الآن، لأننا نقول: إنَّ [إذا قد تجرّد] <sup>(٢)</sup> عَنْ معنى الاستقبال، وصار للوقت المجرّد كقولك: آتاك إذا احمرَّ البُسْرُ، والمعنى: آتاك وقت احمراره مجرّداً عَنْ معنى الاستقبال، وقد يقعان للمفاجأة وحينئذ يلزم المبتدأ بعدهما، نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ [أَيَّ فَإِذَا السَّبُعُ] <sup>(٣)</sup> واقف، ونحو: بينا <sup>(٤)</sup> زيد قائمٌ إذ <sup>(٥)</sup> رأى عمراً، فرقاً بينهما إذا كانا للمفاجأة، وإذا لم يكونا كذلك.

وإذا كان كذلك، لم يكن لتخصيصه إذا بقوله وقد تكون للمفاجأة وجه.

## أَيْن

ورابعها: أين، وبني لأنه إن كان للاستفهام تَضَمَّنَ معنى همزة <sup>(٦)</sup> الاستفهام، وإن كان للشرط تَضَمَّنَ معنى الشرط، نحو: أين تكن أكن.

## أَنَّى

وخامسها: أنى، وبني <sup>(٧)</sup> لأنه إن <sup>(٨)</sup> كان للاستفهام تَضَمَّنَ همزة الاستفهام، وإن

(١) في الأصل، وفي ز: معنى.

(٢) في ف: أداة التجرّد.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٤) في ع: هنا.

(٥) في الأصل، وفي ز، ع: إذا.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في ل: متى، وهو سهو.

(٨) في ز: إذا.

كَانَ لِلشَّرْطِ تَضَمُّنَ حَرْفِ الشَّرْطِ، وَهُوَ يَكُونُ لِلْمَكَانِ، نَحْوُ: أَنِّي تَجَلِّسُ أَجْلِسُ،  
وَلِلْحَالِ، نَحْوُ: أَنِّي زَيْدٌ، أَيْ: كَيْفَ زَيْدٌ، وَلِلزَّمَانِ نَحْوُ: أَنِّي الْقِتَالُ، بِمَعْنَى مَتَى الْقِتَالُ.

### متى

[وسادسها: متى، وهي للزَّمانِ في الشرط، والاستفهام، نَحْوُ: مَتَى تَأْتِي أَتَيْكَ،  
وَمَتَى الْقِتَالُ؟] <sup>(١)</sup> وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَتَى وَإِذَا، أَنَّ إِذَا لِلْوَقْتِ الْمُعَيَّنِّ وَمَا لَا <sup>(٢)</sup> يَتَحَقَّقُ وَقُوعُهُ،  
وَمَتَى لِلْوَقْتِ الْمُبْهَمِ <sup>(٣)</sup>، تَقُولُ: أَتَيْكَ إِذَا أَحْمَرَّ الْبُسْرُ، وَلَا تَقُولُ: أَتَيْكَ مَتَى أَحْمَرَّ  
الْبُسْرُ، وَالْعَامِلُ فِي مَتَى، إِذَا كَانَ لِلشَّرْطِ <sup>(٤)</sup> مَا كَانَ شَرْطاً لَهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَمَا كَانَ  
جَوَاباً لَهُ عِنْدَ قَلِيلٍ <sup>(٥)</sup> مِنْهُمْ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ مَتَى عَامِلَةٌ فِيهَا بَعْدَهَا: أَيْ فِي الشَّرْطِ، فَلَوْ كَانَ الشَّرْطُ عَامِلاً  
فِيهَا <sup>(٦)</sup> أَيْضاً لَكَانَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ عَامِلاً وَمَعْمُولاً، لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِسَعْدٍ  
وَجَوَّهَ الْعَمَلِ، وَذَلِكَ أَنَّ (مَتَى) عَمِلَتْ <sup>(٧)</sup> فِي الشَّرْطِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى إِنَّ، وَمَا بَعْدَهَا <sup>(٨)</sup>

(١) ما بين المعقنين ساقط من ع، ل.

(٢) في ت: لم.

(٣) في ت، ع: المعين.

(٤) في ت، ع: شرطاً.

(٥) في ت: الآخرين، وفي ع: الا، وفي ل: قلنا.

(٦) في ت، ع، ل: فيه.

(٧) في ت، ع، ل: عمل.

(٨) في ل: بعدها.

عَمِلَ فِيهِ، لَكُونِهِ ظَرْفًا لَهُ، فَالْوَجْهُ الَّذِي عَمِلَ بِهِ أَحَدُهُمَا غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي عَمِلَ بِهِ الْآخَرُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَّانَ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(١)</sup> وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي إِذَا.

## أَيَّانَ

وَسَابِقُهَا: أَيَّانَ لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا، وَإِنَّمَا بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾<sup>(٢)</sup> وَهُوَ مِثْلُ مَتَى فِي الاسْتِفْهَامِ.

## كَيْفَ

وَنَامِنُهَا: كَيْفَ لِلْحَالِ فِي الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: كَيْفَ زَيْدٌ، أَيْ: عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ؟ مِنْ الصَّحَةِ وَالشُّقْمِ، وَغَيْرِهِمَا، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهِ<sup>(٣)</sup> الْأَبْدَالُ<sup>(٤)</sup>، نَحْوُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ، وَالاسْمُ لَا يُبَدَّلُ إِلَّا مِنَ الْاسْمِ، وَأَنَّهُ يُتِمُّ مَعَ الْاسْمِ كَلَامًا<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِلشَّرْطِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا مَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَجَائِزٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٦)</sup>، وَالَّذِي يَقْوِي مَذْهَبَ الْبَصَرِيِّينَ عَدَمُ وَرُودِ السَّمَاعِ بِهِ، وَعَدَمُ مُسَاعَدَةِ

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) سورة الذاريات: ١٢ من قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾.

(٣) في ف: اسمية كيف، والكلمة ساقطة من ت.

(٤) في ت: ابدال.

(٥) في ف: كلاما تاما.

(٦) الكافية - شرح الرضي ٢: ١١٧.

المعنى عليه لأنه<sup>(١)</sup> من المحال أن يُقال بطريق<sup>(٢)</sup> المعنى: كيف تكن أكن.  
واعلم أن كيف اسم صريح، وليس بظرف عند سيبويه، واستدل عليه بأنه<sup>(٣)</sup>  
يُجاب باسم صريح، فإذا قيل: كيف زيد؟ فيقال في جوابه: صحيح أم<sup>(٤)</sup> سقيم، فلما  
كان كذلك كان اسماً صريحاً، وعند غيره ظرف مكان لأنه في تأويل على أي حال<sup>(٥)</sup>  
هو<sup>(٦)</sup> فلما قُدِّرَ بحرف الجر، دلَّ على ظرفيته لأنك تقول: كيف زيد ضاحكاً، [ينصب  
ضاحكاً]<sup>(٧)</sup> على الحال، فعامله، إمَّا المبتدأ<sup>(٨)</sup>، وإمَّا كيف، وإمَّا شيء ثالث.  
والأول باطل، لأن الاسم الصريح لا يعمل في الحال.  
والثالث [أيضاً ظاهر الفساد]<sup>(٩)</sup>، فتعين أن يكون العامل فيه كيف، فتعين أن  
يكون ظرفاً / ٩٦ ظ / متحلاً<sup>(١٠)</sup> للضمير، فيكون حالاً من الضمير المستكن فيه،  
نحو: أين زيد قائماً<sup>(١١)</sup>، والمُصَنَّفُ عدّه من الظروف.

(١) في ف: فان.

(٢) في ت، ف، ل: من طريق.

(٣) في ت، ل: بان.

(٤) في ف: أو.

(٥) في ع، ف، ل: حالة.

(٦) قال في الكتاب ١: ٤٣٣: (وَسَأَلْتُ الْحَكِيلَ عَنْ قَوْلِهِ: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ. فَقَالَ: هِيَ مُسْتَكْرَهَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْجَزَاءِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا: عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ.).

(٧) ما بين المعقتين ليس في ت، ع.

(٨) في ت: مبتدأ.

(٩) في ت، ع، ل: ظاهر الانتفاء.

(١٠) في الأصل، وفي ت، ز، ف، ل: متحلاً.

(١١) في ت: قائم.

## مذومند

وَتَأْسِغُهَا: مُذٌّ وَمُنْدٌ، وَإِنَّمَا يُنْبِأُ إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ لِمُوَافَقَتِهِمَا مُذٌّ وَمُنْدٌ إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلَآنَ وَضَعَ مُذٌّ وَضَعَ الْحُرُوفِ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهِ مُنْدٌ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي أَصْلِ الْمَعْنَى لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا مَقْطُوعَتَانِ<sup>(١)</sup> عَنِ الْإِضَافَةِ الْمُرَادَةِ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: مُنْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوَّلُ الْمُدَّةِ، وَأَصْلُ مُذٌّ، مُنْدٌ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ: مُنْدٌ، وَالتَّصْغِيرُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا.

وَمُنْدٌ<sup>(٢)</sup> مُرَكَّبَةٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَأَصْلُهَا مِنْ ذُو الَّتِي بِمَعْنَى الَّذِي، أَوْ مِنْ إِذٍ<sup>(٣)</sup> ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، وَرُكِّبَتْ، وَضُمَّ أَوَّلُهُ دَلَالَةً عَلَى التَّرْكِيبِ، فَقَالُوا: تَقْدِيرُ قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ يَوْمَانِ، مِنَ الَّذِي هُوَ يَوْمَانِ وَيَوْمَانِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ بِمَحْذُوفٍ<sup>(٤)</sup> أَوْ مِنْ إِذٍ مَضَى يَوْمَانِ فَيَوْمَانِ، فَأَعِلُّ فِعْلٌ بِمَحْذُوفٍ.

أَمَّا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَهِيَ حَرْفٌ بِرَأْسِهِ<sup>(٥)</sup>، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّرْكِيبِ، وَغَايَةُ دَلِيلِهِمُ الَّذِي ذَكَرُوهُ عَلَى التَّرْكِيبِ أَنَّ الْمَعْنَى يَصِحُّ عَلَى التَّرْكِيبِ، [وَهَذَا الْقَدْرُ لَا

(١) فِي ل: مَقْطُوعَانِ.

(٢) فِي ت: مَذ.

(٣) الْإِنْصَافُ ١: ٢١١، الْمَسْأَلَةُ ٥٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤: ٩٥، وَ ٨: ٤٥، وَالْجَنَى الدَّانِي:

٤٦٤، وَالْمَجْمَعُ ٣: ٢٢٠.

(٤) هَذَا رَأْيُ الْفَرَّاءِ. يَنْظُرُ الْكَافِيَةُ شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ١١٨.

(٥) الْإِنْصَافُ ١: ٢١١، الْمَسْأَلَةُ ٥٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤: ٩٥، وَ ٨: ٤٥، وَالْجَنَى الدَّانِي:

٤٦٤، وَالْمَجْمَعُ ٣: ٢٢٠.

يُوجِبُ الانتقالَ عَنِ الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ إِذَا لَمْ يَصِحَّ حَمْلُهُ إِلَّا عَلَى التَّرْكِيبِ،<sup>(١)</sup>  
وَلَيْسَ هَاهُنَا كَذَلِكَ، لِجَوَازِ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَتَبَقَى دَعْوَى التَّرْكِيبِ تَحْكُمًا.  
ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِمَا مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَوَّلُ الْمُدَّةِ، وَحِينَئِذٍ يَلِيهَا الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ، نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ،  
أَيِ [أَوَّلِ الْمُدَّةِ الَّتِي انْتَفَتْ فِيهَا الرُّوْيَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لِتَعَيُّنِ أَوَّلِ الْمُدَّةِ الَّذِي]<sup>(٢)</sup> هُوَ  
الْمَقْصُودُ<sup>(٣)</sup>.

[أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمٍ لَمْ يُعْلَمَ أَوَّلُ مُدَّةٍ انْتِفَاءِ الرُّوْيَةِ الَّذِي  
هُوَ الْمَقْصُودُ]<sup>(٤)</sup>.

وَالْأُخْرَى: أَنَّهُ يُرَادُ بِهِمَا جَمِيعُ الْمُدَّةِ، وَحِينَئِذٍ يَلِيهَا مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْعَدَدِ  
كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ: أَيِ جَمِيعِ الْمُدَّةِ الَّتِي انْتَفَتْ<sup>(٥)</sup> الرُّوْيَةُ فِيهَا يَوْمَانِ، لِإِبْرَانِ  
الْمُدَّةِ الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودَةُ.

وَقَدْ يَقَعُ الْمَضْذَرُ بَعْدَهُمَا، نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ سَفَرِهِ، وَالْفِعْلُ أَيْضًا، نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ  
مُنْذُ سَافَرٍ [وَتَقَعُ أَنْ تُحَقِّقَهُ أَيْضًا نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَنْ سَافَرَ]<sup>(٦)</sup> [وَتَقَعُ<sup>(٧)</sup> أَيْضًا أَنَّهُ<sup>(٨)</sup>

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي: ت.

(٣) فِي: ت، ف: مَقْصُود.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي: ل.

(٥) فِي: ع: انْتَفَتْ.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ل.

(٧) فِي: ل: وَقَدْ تَقَعُ.

(٨) فِي الْأَصْلِ، وَفِي: ع، ف: أَنْ.

بَعْدَهُمَا، نَحْو: مُنْذُ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ سَافَرًا<sup>(٢)</sup>، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا أَحَدُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ قَبْلَهُ زَمَانٌ مضافٌ إِلَيْهِ لِيَكُونَ<sup>(٣)</sup> الْمَعْنَى مَبْنِيًّا عَلَيْهِ.

وَأَمَّا حُذِفَ لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِهِ، وَقَدْ اُخْتَلِفَ فِي اعْرَابِهَا:

فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: إِنَّهَا مُبْتَدَأٌ<sup>(٤)</sup>، وَمَا بَعْدُهَا خَبَرُهَا<sup>(٥)</sup> وَجَازَ وَقُوعُهَا مُبْتَدَأً لِكُونِهَا مَعْرِفَتِينَ<sup>(٦)</sup>، لِكُونِهَا فِي تَأْوِيلِ الْإِضَافَةِ، لِأَنَّهَا بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمَدَّةِ أَوْ بِمَعْنَى جَمِيعِ الْمَدَّةِ<sup>(٧)</sup>.

وَقَالَ الرَّجَاجُ: إِنَّ مَا بَعْدُهَا مُبْتَدَأٌ، وَهِيَ خَبَرٌ عَنْهُ<sup>(٨)</sup>، أَيْ: يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَوَّلُ الْمَدَّةِ، أَوْ يَوْمَانِ جَمِيعَ تِلْكَ الْمَدَّةِ.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: أَنَّهَا خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ أَوْ فَاعِلٌ فَعَلَ مَحذُوفٍ<sup>(٩)</sup>.  
وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ هُوَ الْحَقُّ، وَالتَّوَاقِي ضَعِيفَةٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: مَذ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقَّتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٣) فِي ع: لِكُونَ.

(٤) فِي ت، ع، ل: مُبْتَدَأٌ.

(٥) فِي ل: خَبَرُهَا.

(٦) فِي ت، ع: مَعْرِفَةٌ.

(٧) هَذَا قَوْلُ الْمَبْرُودِ ابْنِ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيِّ، وَنَقَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ وَلَيْسَ هُوَ قَوْلُ جَمِيعِهِمْ. الْمُقْتَضِبُ

٣٠: ٣، وَتَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ: ٩٤، وَالْجَنَى الدَّافِي: ٤٦٥، وَمَغْنَى اللَّيِّبِ ١: ٣٧٣، وَضِيَاءُ السَّالِكِ إِلَى أَوْضَحِ

الْمَسَالِكِ لابْنِ هَشَامٍ / مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْعَزِيزِ النَّجَّارُ ٢: ٣٠٣، ط ٢، الْقَاهِرَةُ.

(٨) الْجَنَى الدَّافِي: ٤٦٥، وَمَغْنَى اللَّيِّبِ ١: ٣٧٣، وَضِيَاءُ السَّالِكِ ٢: ٣٠٣.

(٩) الْجَنَى الدَّافِي: ٤٦٥، وَضِيَاءُ السَّالِكِ ٢: ٣٠٣.

أما الثاني: فأما أولاً فلأننا نخبر بأن أول المدّة يوم الجمعة، وأن جميع المدّة يومان، وحينئذ يكونان مبتدأين<sup>(١)</sup> في المعنى، فلا يجوز جعلهما خبراً عما بعدهما.  
وأما ثانياً فلأن ما بعدهما قد يكون نكرة غير مخصوصة، نحو: يومان، وحينئذ لم يجز أن يقع مبتدأ.  
وأما الثالث: فقد أبطناؤه.

### لدى

ومنها لدى، وفيها ثمان لغات:  
الأولى: لدى بالألف.  
والثانية: لذن يفتح اللام وضم الدال وسكون النون.  
والثالثة: لذن<sup>(٢)</sup> يفتح اللام والدال وسكون النون.  
والرابعة: لذن يفتح اللام وسكون الدال وكسر النون.  
والخامسة: لذن يضم اللام وسكون الدال وكسر النون.  
والسادسة: لذن يفتح اللام وسكون الدال.  
والسابعة: لذن يضم اللام وسكون الدال.  
والثامنة: لذن يفتح اللام وضم الدال<sup>(٣)</sup> ٩٧ و / .

(١) في ع، ف: مبتدأ.

(٢) كلمة (لذن) ساقطة من الأصل، ومن ت، ع، ف.

(٣) وزاد عليها بعض النسخة: لت. هم الهوامع ١: ٢١٤.



وإنما بنيت لأن من لغاتها لَدْ وَوَضَعُهَا وَضَعُ الحروفِ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهَا أَخَوَاتُهَا، وَحُكِّمَهَا أَنْ يُجَرَّ بِهَا عَلَى الإِضَافَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>، لأنَّ النونَ مِنْ أَصْلِ الكَلِمَةِ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِّ مِنْ عِنْدٍ وَقَدْ نَصَبَتِ الْعَرَبُ بِهَا غُدُوَّةً<sup>(٢)</sup> خَاصَّةً كَقَوْلِهِ:

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى أَلَانَ بِخَفِّهَا

بَيِّنَةٌ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصٍ<sup>(٣)</sup>

لأنَّ نونَهَا لما كَانَتْ تُنْزَعُ وَتُثَبَّتُ أَشْبَهَتْ نونَ عَشْرِينَ<sup>(٤)</sup> حِينَ قَالُوا: عَشْرُونَ<sup>(٥)</sup> دَرَهْمًا، وَعَشْرُونَ<sup>(٦)</sup> زَيْدٍ<sup>(٧)</sup>، أَوْ<sup>(٨)</sup> التَّوَيْنِ، وَقَدْ أَجَازَ الْفَرَّاءُ فِي غُدُوَّةٍ

(١) سورة النمل: ٦.

(٢) غُدُوَّةٌ مَعْرِفَةٌ لَا تُضَرَفُ... وَلَا تُتَوَّنُ وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

يَقَالُ: أَتَيْتُهُ غُدُوَّةً غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ مِثْلُ سَحَرٍ: إِلَّا أَنَّهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمُتَمَكِّنَةِ تَقُولُ: سِيرَ عَلَى فَرَسِكَ غُدُوَّةً وَغُدُوَّةً وَغُدُوَّةً فَمَانُونٌ مِنْ هَذِهِ فَهُوَ نَكْرَةٌ وَمَا لَمْ يُتَوَّنْ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ سَعْدًا ٣٥٢: ١٩.

(٣) لم يعرف قائله.

الْغُدُوَّةُ: الْبُكْرَةُ بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ، وَالْأَنَ: أَحَاطَ وَظَلَّ قَالِصٌ: مَنْزَوٍ، يَقُولُ: مَا زَالَتْ هَذِهِ النَّاقَةُ تَسِيرُ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى أَحَاطَ الظِّلُّ بِخَفِّهَا وَلَمْ يَبْقُضْ لِلنَّاقَةِ ظِلٌّ إِلَّا مَا يَرَى حَوْلَ خَفِّهَا، وَهَذَا يَحْصُلُ رَقَّتِ الظُّهُرُ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ انْتِصَابُ غُدُوَّةٍ بِلَدُنْ، الْمَفْصَلُ: ١٧٣، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ ١٠٠: ٤.

(٤) في ت: عشرون.

(٥) كلمة (عشرون) ماقطة من ز.

(٦) في الأصل، وفي ز: عشرون.

(٧) في ت، ز: زيدا.

(٨) في ف: و.

الرفع<sup>(١)</sup> والنَّصَبَ والجَرَّ بِهَا.

أَمَّا الْجَرُّ فَظَاهِرٌ لِكُونِهَا اسماً مضافاً إليها.

وَأَمَّا النَّصَبُ، فَلِشَبِّهِ نُونِهَا بِالنُّونِ، أَوْ نُونِ عَشْرِينَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ اخْتَصَّ غُدُوَّةٌ بِلَدَنٍ، [وَلَمْ لَمْ يَجْزُ لَدَى غُدُوَّةٍ وَلَدَنٍ] <sup>(٢)</sup> شَجَرَةٌ؟

قُلْنَا: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ النُّونَ فِي: لَدُنْ يُؤْهِمُ أَنَّهُ <sup>(٣)</sup> يُشَبِّهُ النُّونَ وَلَيْسَ فِي لَدَى

وَبَقِيَّةِ أَخَوَاتِهَا هَذَا النُّونُ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ غُدُوَّةً أَكْثَرُ تَصَرُّفاً وَأَوْسَعُ مَجَالاً مِنْ شَجَرَةٍ وَغَيْرِهَا.

وَحُكْمُهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ سِوَى (مِنْ) <sup>(٤)</sup> وَالْفَرْقُ

بَيْنَهَا وَبَيْنَ عِنْدَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ عِنْدِي كَذَا يَتَنَاوَلُ [لَمَّا كَانَ فِي مُلْكِكَ، حَضَرَكَ أَوْ لَمْ

يَحْضُرَكَ، وَإِذَا قُلْتَ: لَدَى كَذَا لَمْ يَتَنَاوَلْ إِلَّا لَمَّا حَضَرَكَ.] <sup>(٥)</sup>

### قَطْ

وَمِنْهَا: قَطُّ، وَفِيهَا لَفْتَانِ: التَّشْدِيدُ وَالتَّخْفِيفُ.

أَمَّا الْمُشَدَّدَةُ فَهِيَ لِلْمَاضِي الْمُنْفِيِّ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِغْرَاقِ. تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ،

(١) نسب السيوطي الرفع إلى الكوفيين وهو على إظهار كان، أي: كانت غُدُوَّة. المجمع ٣: ٢١٩.

(٢) في الأصل، وفي ز: دون.

(٣) في ت، ع، ف، ل: أو.

(٤) (سوى من) ليس في ت.

(٥) ما بين المعفتين ليس في ت.

وَبَيِّتُ لَأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ الْمَاضِي، إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا لَهُ، وَلِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى (فِي) لِكُونِهِ ظَرْفًا، وَيُقَدَّرُ الظَرْفُ بِنِي.  
وَإِنَّمَا خُصَّ بِالْبِنَاءِ مِنْ بَيْنِ الظَّرُوفِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْسُنْ ظَهْوَرُ (فِي) هَاهُنَا فَتَضَمَّنَتْ  
مَعْنَاهَا.

وَأَمَّا لِتَضَمُّنِهَا لَمْ التَّعْرِيفِ لِكُونِهَا دَالَّةٌ عَلَى الزَّمَانِ الْمَعْيَنِ، وَلَيْسَ أَحَدُ  
الْمَعَارِفِ الْمَشْهُورَةِ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُتَضَمِّنَةً لِحَرْفِ التَّعْرِيفِ.  
وَأَمَّا الْمُخَفَّفَةُ [بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الطَّاءِ] <sup>(١)</sup> فَمَعْنَاهَا حَسْبُ.  
وَإِنَّمَا يُبَيِّنُ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ الْأَمْرِ، تَقُولُ: قَطَّكَ دِرْهَمٌ، أَيْ: لِيَكْفِكَ دِرْهَمٌ <sup>(٢)</sup>.

## عَوْضُ

وَمِنْهَا: عَوْضُ، وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمُنْفِيِّ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِغْرَاقِ، تَقُولُ: لَا أَفْعَلُهُ  
عَوْضُ، أَيْ: لَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَ عَوْضُ وَأَبَدًا، أَنَّ الْأَوَّلَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا  
لِلْمُنْفِيِّ، وَالثَّانِي يُسْتَعْمَلُ لِلْمُنْفِيِّ وَالْمُثَبِّتِ.  
وَإِنَّمَا بَيَّنْتُ لِمَا ذَكَرْتَاهُ فِي: قَطُّ، وَلِأَنَّهَا بِحَاجَةٍ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِي قُطِعَ عَنْهُ،  
لِكُونِ مَعْنَاهُ عَوْضُ الْعَائِضِينَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ فِيهِ لُغَةً أُخْرَى وَهِيَ عَوْضُ بَضْمِ الْعَيْنِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقَتَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ز.

(٢) (دِرْهَمٌ) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ف.

## الظروف المضافة

وَمِنْهَا: الظروفُ المضافةُ إلى الجملِ، وإلى إذ.

أما <sup>(١)</sup> الأول: فنحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِلَتُهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وأما الثاني: فنحو: ﴿عَذَابٌ يَوْمَئِذٍ﴾ <sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ يَجُوزُ اعرابُها وبنائها أما

الاعرابُ فلكونها أسماء.

وأما بناؤها فلاكتسابها البناء من المضاف إليه.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْجُمْلِ هَاهُنَا هِيَ الْفِعْلِيَّةُ، لِأَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى <sup>(٥)</sup> الجملة

الاسمية وَجَبَ الاعرابُ، نحو: هَذَا يَوْمٌ زَيْدٌ قائمٌ.

هَكَذَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي كِتَابِ الْمِفْتَاحِ <sup>(٦)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَيْضاً أَنَّ إِضَافَةَ الظَّرْفِ إِلَى الْفِعْلِ إِنَّمَا تَكُونُ بِثَلَاثِ شَرَايِطَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ مَبْهَمًا، وَلِهَذَا لَا يُضَافُ أَمْسٍ إِلَى الْفِعْلِ.

وِثَانِيهَا: أَنْ لَا يَكُونَ إِلَّا مَاضِيًا أَوْ مُضَارِعًا، فَلَا يُقَالُ: هَذَا يَوْمٌ أَضْرَبَ زَيْدًا،

لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِضَافَةِ التَّخْصِصُ، وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ يَنَافِي التَّخْصِصَ.

(١) الكلمة ليست في ت.

(٢) الكلمة ليست في ل.

(٣) سورة المائدة: ١١٩.

(٤) سورة المعارج: ١١، من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْقُحُومِ لَوْ يَلْعَنُونَ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ بِبَيْنِهِ﴾.

(٥) كلمة (إلى) ليست في ع.

(٦) لا أعرف كتاباً باسم المِفْتَاح لعبد القاهر.

وَقَالُوا: أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الظَّرْفِ فَلَا يُقَالُ: هَذَا يَوْمٌ يَقُومُ  
زَيْدٌ فِيهِ بِالْإِضَافَةِ بَلْ بِالتَّنْوِينِ.

وقيل: إن أُضِيفَ إِلَى الْمَاضِي كَانَ الْاِخْتِيَارُ هُوَ الْبِنَاءُ مَعَ جَوَازِ الْأَعْرَابِ  
/ ٩٧ ظ /، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَضَارِعِ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ.

### مثل وغير

قوله: (وَكَذَلِكَ مِثْلٌ وَغَيْرُ مَا وَأَنْ وَأَنَّ)، أَي: حُكْمٌ مِثْلٍ وَغَيْرٍ إِذَا أُضِيفَا<sup>(١)</sup>  
إِلَى مَا وَأَنْ الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ وَأَنَّ الْمُشَدَّدَةِ حُكْمُ الظَّرُوفِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ وَإِلَى إِذْ،  
يَجُوزُ بِنَاؤُهُمَا وَأَعْرَابُهُمَا<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا الْأَعْرَابُ فَظَاهِرٌ لِكُونِهِمَا اسْمَيْنِ مُسْتَحَقِّينِ لِلْأَعْرَابِ.  
وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلِلْإِضَافَةِ إِلَى الْمَبْنِيِّ، وَإِنَّمَا لِمُشَابَهَتِهِمَا الظَّرُوفِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْجُمْلِ،  
نَحْوُ: إِذَا<sup>(٣)</sup> وَحَيْثُ.

وَأَمَّا عَدَّهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنَ الظَّرُوفِ لِكُونِهِمَا مُشَابِهَيْنِ  
لِلظَّرُوفِ، وَمِثَالُهُ: قِيَامِي مِثْلُ مَا يَقُومُ، أَوْ مِثْلُ أَنْ يَقُومَ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ:

(١) فِي ز، ف: أُضِيفَ.

(٢) فِي ع: أَعْرَابُهُمَا وَبِنَاؤُهُمَا.

(٣) فِي ت: إِذَا.

لَمْ يَمْنَحِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ  
حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ<sup>(١)</sup>

بفتح غير ورفع.

### أَمَسَ

ومن الظروف المبنية أَمَسَ عند أهل الحجاز، وإنما بُني لِتَضَمُّنِهِ لَامَ التعريف  
لكونه معرفة، وَلَيْسَ مِنَ المعارِفِ.

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ اللَّامُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ مُعَرَّبٌ لِعَدَمِ تَضَمُّنِهِ شَيْئاً، وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ أَيْضاً<sup>(٢)</sup> لِعَدَمِ إِفَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، مَا لَمْ يُفِذْ عَدَمُهَا، وَبَنُو تَمِيمٍ  
يُعَرِّبُونَهُ، وَيَمْنَعُونَهُ الصَّرْفَ<sup>(٣)</sup>، فَيَقُولُونَ ذَهَبَ أَمَسٌ. قَالَ:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِذْ أَمَسَا

عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْساً<sup>(٤)</sup>

ولعلَّ المصنِّفَ لَمْ يَذْكُرْهُ<sup>(٥)</sup> لِهَذَا السَّبَبِ.

(١) الضمير في (منها) يعود إلى الناقة في بيت سابق، نطقت: صوتت. الأوقال: جمع وقْل وهو المقل إذا يبس،  
الدوم: شجر المقل. ويروى (هتفت) مكان (نطقت). والبيت لأبي قيس بن الأسلت. الكتاب ١: ٣٦٩،  
والأُمالي الشجرية ١: ٤٦، و ٢: ٢٦٤، والإنصاف ١: ١٦٥، المسألة ٢٨، وشرح المفصل ٣: ٨٠  
و ٨: ١٣٥، والخزانة ٣: ٤٠٦.

(٢) كلمة (أيضاً) ساقطة من ز.

(٣) الكتاب ٢: ٤٢، والمفصل: ١٧٣، والخزانة ٧: ١٦٧.

(٤) ينسب هذا الرجز إلى العجاج وأنكر بعضهم ذلك. السعالي: جمع سَعْلَاء أو سَعْلَاء، ويروى (الأفاعي)  
مكان (السعالي) و (قعباً) مكان (خمساً) والقَعْسُ: دخول الظهر وخروج الصدر. والشاهد فيه جرأَمَسَ  
بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. الكتاب ٢: ٤٤، والأُمالي الشجرية ٢: ٢٦٠، والمفصل: ١٧٣، وشرح  
المفصل ٤: ١٠٦ و ١٠٧، والخزانة ٧: ١٦٧.

(٥) في ز: يذكرها، وفي ع: يذكره هنا، وفي ف: يذكره فيها.

## المعرفة

قوله: (المعرفة ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه).

اعلم أنَّ المعرفة والنكرة مصدران في الأصل فنقلنا إلى الوصفية ف قيل: الاسم المعرفة والنكرة وهما نوعان داخلان تحت جنس واحد، لا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر مع بقاء مفعله على حاله لكن يجوز أن ينقلب أحدهما إلى الآخر، فنقل المعرفة إلى <sup>(١)</sup> نكرة وبالعكس، والنكرة أسبق من <sup>(٢)</sup> المعرفة لما ذكرناه في باب ما لا ينصرف.

ولقائل أن يقول: لو كان كذلك لكان من الواجب أن يقدم الكلام على النكرة على <sup>(٣)</sup> الكلام على <sup>(٤)</sup> المعرفة.

وجوابه أن الكلام وُضِعَ للأخبار، وهو لا يتأتى إلا من المعرفة في الأكثر، ولأن العرب تغلب المعرفة على النكرة في الأحكام، تقول: هذا زيد ورجل <sup>(٥)</sup> ضاحكين فتصبه <sup>(٦)</sup> على الحال ولا ترفعه <sup>(٧)</sup> على الصفة تغليبا لجانب المعرفة

(١) كلمة (إلى) ساقطة من ف.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ل: على.

(٣) في ت، ف: من.

(٤) ما بين المعقطين ساقط من ل.

(٥) في ل: رجلين.

(٦) في ت، ع، ف، ل: فتصبها.

(٧) في ت، ع، ف، ل: ترفعها.

ورعاية لها.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَقُولُهُ: (وُضِعَ لشيءٍ) شَامِلٌ لِلنَّكَرَةِ، وَقَوْلُهُ: (بَعِينُهُ) يُخْرِجُ  
النَّكَرَاتِ لِأَنَّهَا لَمْ تُوضَعْ لشيءٍ بَعِينُهُ، وَأَنْوَاعُهَا سِتَّةٌ: الْمَضْمَرَاتُ، وَالْمُسَبَّهَاتُ، أَعْنِي  
[الموصلات، وأسماء الإشارة<sup>(١)</sup>] <sup>(٢)</sup>، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا، [والمعروف بحرف التعريف،  
والعلم، والمضاف إلى أحدها، والمُنَادَى أَمَّا الْأَوَّلَانِ] <sup>(٣)</sup> فَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُمَا.

وَأَمَّا الْمُعْرَفُ [بلام التعريف] <sup>(٤)</sup> عَلَى أَنْوَاعٍ:

مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ لَتَعْرِيفِ الْجِنْسِ، نَحْوُ <sup>(٥)</sup>: أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدَّرْهَمُ، وَلَيْسَ  
الْمُرَادُ مِنَ النَّاسِ، جَمِيعُهُمْ وَلَا مِنَ الدِّينَارِ كَذَلِكَ، لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ جَمِيعَ الدَّنَانِيرِ <sup>(٦)</sup>  
مَا أَهْلَكَ جَمِيعَ النَّاسِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ وَاحِدًا بَعِينُهُ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ هَذَا  
الْجِنْسَ، أَهْلَكَ هَذَا الْجِنْسَ.

ومنها: أَنْ يَكُونَ لاسْتِفْرَاقِ الْجِنْسِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِي خُسْرٍ  
إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ <sup>(٧)</sup>، وَلَوْ أَرَادَ الْمَفْرَدَ أَوِ الطَّبِيعَةَ لَمْ يَجُزِ الِاسْتِثْنَاءُ.

ومنها: أَنْ يَكُونَ لِلْعَهْدِ، وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

(١) في ت: الإشارات.

(٢) في ز: أسماء الإشارة والموصلات.

(٣) ما بين المعقنين ساقط من ع.

(٤) ما بين المعقنين ساقط من ت.

(٥) في ع، ف: نحو قولهم.

(٦) في ل: الدينار.

(٧) سورة العصر: ٢ - ٣.



أحدهما: أَنْ يُذْكَرَ منكورٌ ثم يُعادَ ذِكْرُ<sup>(١)</sup> المنكورِ وَيُعْرَفُ وَيُعْلَمُ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ ذَلِكَ المنكورُ، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿كَفَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(٣)</sup>، ومنهُ قولُ القائلِ: صَلَّ رَكَعَتَيْنِ، صَلَّ الرَّكَعَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ رَكَعَتَانِ، لكونِ الثانيةِ عبارةً / ٩٨ و / عن الأولى، وَلَوْ قِيلَ صَلَّ رَكَعَتَيْنِ صَلَّ رَكَعَتَيْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ إِذْ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَكُنِ الثَّانِي تَأْكِيداً لِلأَوَّلِ<sup>(٥)</sup>.

وثانيهما: أَنْ يَكُونَ للمعهودِ في الذَّهْنِ، كَقَوْلِكَ: ادْخُلِ السُّوقَ، إِذَا كَانَ<sup>(٦)</sup> بَيْنَكَ وبينَ مُخَاطَبِكَ سوقٌ معهودٌ.

ومنها: أَنْ يَكُونَ بمعنى الذي، نحو: الضاربِ والمضروبِ.

ومنها: أَنْ تَكُونَ زائدةً، نحو قولهم:

..... اليزيد<sup>(٧)</sup> بن الوليد.....

(أ) .....

(١) في ت: ذلك.

(٢) في ت، ف، ل: ليعلم.

(٣) سورة المزمل: ١٥ - ١٦.

(٤) في ت، ز، ع: إذا.

(٥) رأى الأصوليين في هذه المسألة: إذا تعلق الأمر بفعل مرتين... وكان الأمر الثاني تأسيساً لوجوب آخر تعين الامتثال مرة بعد أخرى، وإن كان تأكيداً للأمر الأول فليس لها إلا امتثال واحد. أصول الفقه ١: ٧٤. وينظر: محاضرات في أصول الفقه لمحمد إسحاق فياض - النجف ٣: ٨٠.

(٦) في ت، ف: لم يكن.

(٧) في ت، ف: الزيد.

(٨) هذه قطعة من بيت شعر للزجاج بن ميادة واسم أبيه أبرد يمدح فيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك، والمؤلف

والخَمْسَةُ العَشْرَةَ لَأَنَّ اللّامَ الثّانِيَةَ زائِدةٌ، لَأَنَّ التّعريفَ يَحْصُلُ بالأوّلَى، ونحو:

الذي.

واعلم أَنَّ سيبويه والخليلَ قد اختلفا في<sup>(١)</sup> أَنَّ حَرَفَ التّعريفِ اللّامُ وحدها،

أو هي<sup>(٢)</sup> مع الهمزة.

فَقَالَ سيبويه: اللّامُ وحدها، والهمزةُ همزةٌ وصلٍ.

وَقَالَ الخليلُ: اللّامُ والهمزةُ حَرَفُ التّعريفِ، نحو: بل<sup>(٣)</sup>، وهَلْ<sup>(٤)</sup>، وَضَعُفَ

قولُ سيبويه بِأَنَّهُم قطعوها<sup>(٥)</sup> في اختيارِ الكلامِ في نحو: باللهِ، فَلَوْ كَانَ للوصلِ لم يَجْزِ،

وبأنّها لو كانتُ وحدها للتّعريفِ لَوَجِبَ تحريكُها<sup>(٦)</sup> بالفتحِ قياساً على لامِ التّأكيدِ،

والقَسَمِ، ولامِ جوابِ لو ولولا<sup>(٧)</sup>، وبأنّها تَدْخُلُ على الإسمِ لمعنى كَمَا أَنَّ (قد)

→ أورد العبارة بتقديم وتأخير، فالبيت بتمامه:

رَأَيْتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بأعباءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

ويروى: (بأحناء) مكان (بأعباء). مغني اللبيب ١: ٥٢، وشواهد المغني ١: ١٦٤، والخزانة ٢: ٢٢٦.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ف، ل: هو، والكلمة ساقطة من ت.

(٣) في ع: قد.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٦٣: (وَزَعَمَ الخليلُ أَنَّ الألفَ واللّامَ اللَّتَيْنِ يعرفون بهما حرف واحد كقد، وأنَّ

ليست واحدةً منهما منفصلةً من الأخرى كانفصالِ ألف الاستفهام في قوله: أأريد؟، ولكن الألف كالألف:

أيم في أيم الله، وهي موصولة كما أنَّ ألف أيم موصولة، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيُه.

(٥) في ع: قطعوه.

(٦) في ف: تحريكها.

(٧) في ع: لولا ولو.

تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ<sup>(١)</sup> لِمَعْنَى. وَكَمَا أَنَّ قَدْ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَكَذَلِكَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفَيْنِ.

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ قَطْعَهَا إِنَّمَا هُوَ لِكُونِهِ بَدَلًا مِنْ حَرْفٍ، وَلَيْسَ لِلتَّعْرِيفِ. وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ تَحْرِيكُهَا<sup>(٢)</sup> بِالْفَتْحِ أَوْ بِالْكَسْرِ لِثَلَا يَلْتَبَسُ {بِسَائِرِ اللَّامَاتِ، بَلْ زِيدَ [فِي أَوَّلِهِ<sup>(٣)</sup>] <sup>(٤)</sup>الْهَمْزَةُ، وَحُرِّكَ<sup>(٥)</sup> ثَلَا يَلْتَبَسُ<sup>(٦)</sup> }.

وَعَنِ الثَّالِثِ، أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ كُلُّ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْإِسْمِ أَوْ عَلَى الْفِعْلِ لِمَعْنَى يَكُونَ عَلَى حَرْفَيْنِ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يَدْخُلُ عَلَى الْإِسْمِ لِلتَّكْثِيرِ، وَلَيْسَ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَضَعَفَ قَوْلُ الْخَلِيلِ، بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ قَطْعُهُ، فَإِنْ قَالَ لَكثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ، قِيلَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَئِنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ، فَتَخْطِئِ الْعَامِلَ إِلَى مَا بَعْدَهُ، وَلَوْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ لَمْ يَجْزُ، [كَمَا لَمْ يَجْزُ<sup>(٧)</sup>] <sup>(٨)</sup>قَدْ لَمْ<sup>(٩)</sup> يَضْرِبُ وَبِالْقِيَاسِ عَلَى حَرْفِ التَّنْكِيرِ، وَهُوَ التَّنْوِينُ، وَبِغَيْرِ ذَلِكَ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا أُدِلُّهُ وَمَعَارِضَاتُ<sup>(١٠)</sup>.

(١) زاد في ل: الماضي.

(٢) في ع، ف، ل: تحريكه.

(٣) في ت: الأول.

(٤) في ل: قبله.

(٥) في ز: وحركت.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من ع.

(٧) ساقطة من ت.

(٨) ما بين المعفتين ساقط من ل وفي ز: نحو.

(٩) في ز، ع، ف: لم قد.

(١٠) في ز: متعارضة.

واعلم أنه لو قال: وَمَا عُرِفَ بِحَرْفِ التَّعْرِيفِ لَكَانَ أَشْمَلَ وَأَعَمَّ، وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً، فَإِنَّهُ <sup>(١)</sup> يَكْتَسِي التَّعْرِيفَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْإِضَافَةِ.

ولقائل أن يقول: إِنَّ قَوْلَهُ: وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا مَعْنَى عَلَى إِطْلَاقِهِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ الْمِثْلَ وَالْغَيْرَ وَالشَّبَهَ، وَنَحْوَهَا قَدْ تُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا مَعْنَى مَعَ كَوْنِهَا نَكْرَةً. وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ كُلَّ مَا يُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً يَكُونُ مَعْرِفَةً، بَلْ بَعْدَ عَدِّ <sup>(٢)</sup> الْمَعَارِفِ، قَالَ <sup>(٣)</sup>: إِنَّ الْمُضَافَ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ يَكُونُ مَعْرِفَةً، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ <sup>(٤)</sup> مَعْرِفَةً بَلْ الْإِلَازِمُ مِنْهُ أَنْ بَعْضُهُ كَذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ بَعْضَهُ كَذَلِكَ.

واعلم أن تعريف المضاف يتفاوت بقوة تعريف المضاف إليه، فما كان أقوى كَانَ أَعْرَفَ.

فَالْمُضَافُ إِلَى الْمُضْمَرِ، أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى الْعَلَمِ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى الْمُبْهَمِ.

أَمَّا الْمُنَادَى فَمَعْرِفَةٌ إِذَا كَانَ مَقْصُوداً أَوْ مَخْصِصاً، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَإِجْمَاعُ النَحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّ يَا رَجُلًا نَكْرَةً، وَيَا رَجُلُ مَعْرِفَةٌ / ٩٨ ظ /.

(١) فِي ز، ف، ل: فَإِنَّهَا.

(٢) ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٣) فِي ت، ع، ف، ل: فَقَالَ.

(٤) كَلِمَةٌ (فَهُوَ) ساقطة من ت.

## العلم

قوله: (والعلم ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه غير متناولٍ غيره بوضعٍ واحدٍ).

قوله: (ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه) شاملٌ لجميع المعارف.

وقوله: (غير متناولٍ غيره) يُخرجُ سائرَ المعارفِ، لكونه متناولاً غيره.

ألا ترى أنَّ قولك: أنت، تُخاطَبُ به تارةً لزيدٍ وتارةً لعمرو؟ وهكذا غيره.

وقوله: (بوضعٍ واحدٍ) ليدخلَ فيه العلمُ الذي وَقَعَ فيه الاشتراكُ، نحو: زيدٍ

إذا سُمِّيَ به رجلٌ ثم سُمِّيَ به آخرُ، فإنه وإن كان متناولاً غيره، لكنه ليس بوضعٍ

واحدٍ، بل بأوضاعٍ كثيرةٍ، وأمَّا تعريفُ<sup>(١)</sup> بابِ التوكيدِ فهو إمَّا بالألفِ واللامِ، وإمَّا

بالإضافة، فلم يحتاج إلى أن يُجعلَ له بابٌ برأيه.

اعلم أنَّ النحاة اختلفوا في ترتيبِ المعارفِ، وفائدة الخلافِ إنما تظهرُ في

الوصفِ فقط، وأمَّا فيما عدا ذلك من أحكامٍ<sup>(٢)</sup> كالأخبارِ ومجىءِ الحالِ وغير ذلك،

فهي متساوية. فقال المصنّف، أعرَفُها المضمراتُ، ثم الأعلامُ، ثم المبهاتُ، ثم

الداخلُ عليه حرفُ التعريفِ، ثم المضافُ، وعليه الأكثرونَ، وهو المشهورُ من

مذهبِ سيبويه، وأعرَفُ أنواعِ المضمراتِ المتكلمُ، ثم المخاطَبُ، ثم الغائبُ.

وقال ابنُ السَّراج: إنَّ أعرَفَها المبهاتُ ثم المضمراتُ، ثم الأعلامُ، ثم المَعْرِفَةُ

(١) كلمة (تعريف) ساقطة من ع.

(٢) في ت: الأحكام.

بلام التعريف ثُمَّ المضاف<sup>(١)</sup>، وَذَهَبَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ<sup>(٢)</sup>  
الْأَعْرَفُ هُوَ الْعَلَمُ ثُمَّ الْمُضْمَرُّ ثُمَّ الْمُبْهَمُ، ثُمَّ الْمَعْرُوفُ بِلَامِ التَّعْرِيفِ، ثُمَّ الْمُضَافُ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ  
نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى سَبْيُوهِ [أَيْضاً]<sup>(٤)</sup>.

وَقِيلَ: إِنَّ سَبْيُوهِ<sup>(٥)</sup> سَوَّى بَيْنَ الْمُضْمَرَاتِ وَالْعَلَمِ ثُمَّ الْمُبْهَمِ بَعْدَهُمَا.  
وَقِيلَ: إِنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ أَعْرَفُ مِنَ الْعَلَمِ، [وَرُتِبَ هَكَذَا:  
الْمُضْمَرُ، ثُمَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، ثُمَّ الْعَلَمُ]<sup>(٦)</sup> ثُمَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِلَى آخِرِهِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ احْتِجَاجَاتٌ<sup>(٧)</sup> وَإِطَالَاتٌ فَلَا نَسْتَعِْلُ [بِذِكْرِهَا لِقَلَّةِ فَائِدَتِهَا]<sup>(٨)</sup>.

## النكرة - علاماتها

قوله: (وَالنَّكْرَةُ مَا وَضِعَ لِشَيْءٍ لَا بَعِيْنَهُ).  
نحو: رَجُلٌ وَفَرَسٌ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مَوْضُوعَةٌ لِشَيْءٍ  
بَعِيْنِهِ وَالنَّكْرَةَ لَا بَعِيْنَهُ، وَاعْلَمْ أَنَّ عِلَامَاتِ النَّكْرَةِ كَثِيرَةٌ:

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٥٦.

(٢) كلمة (أَنَّ) ليست في: ت.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٥٧.

(٤) في ت، ف: أيضاً إلى سبويه.

(٥) ما بين المعقنتين ساقط من ز، ل.

(٦) ما بين المعقنتين ساقط من ت، ل.

(٧) في ل: احتياجات.

(٨) في ت، ف: نذكرها لقلة وعدمها.

مِنْهَا: كَوْنُ الْإِسْمِ قَابِلًا لِلْحَرْفِ التَّعْرِيفِ.  
 وَمِنْهَا: كَوْنُهُ صَالِحًا لِدُخُولِ رَبِّ عَلَيْهِ وَكَمِ الْخَبَرِيَّةِ.  
 وَمِنْهَا: وَقُوعُهَا حَالًا.  
 وَمِنْهَا: كَوْنُهُ تَمِيزًا.

ومنها: وقوعه اسم لا التي بمعنى ليس أو خبرها.  
 ومنها: كونه مضافاً إضافة حقيقة، إلى غير ذلك.

### أسماء العدد

قوله<sup>(١)</sup>: (أسماء العدد ما وُضِعَ لَكَمِّيَّةِ أَحَادِ الْأَشْيَاءِ).

اعلم أن العددَ هُوَ الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى الْإِحْصَاءِ، وَالْعَدَدُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَقْدَارِ الْمُنْفَصِلِ الَّذِي لَيْسَ لِأَجْزَائِهِ حَدٌّ مُشْتَرَكٌ أَوْ عَنْ كَثْرَةِ مَرْكَبَةٍ مِنْ أَحَادٍ، فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ الْوَاحِدُ عِدْدًا، بَلْ هُوَ مَبْدَأُ<sup>(٢)</sup> الْعَدَدِ، وَأَمَّا الْإِثْنَانِ [فَقَدْ قَالَ]<sup>(٣)</sup> بَعْضُهُمْ أَيْضًا إِنَّهُ لَيْسَ بِعَدَدٍ قِيَاسًا عَلَى الْفَرْدِ الْأَوَّلِ لِكُونِهِ زَوْجًا أَوَّلَ، وَتَفْسِيرُهُ بِأَنَّهُ مَا وُضِعَ لَكَمِّيَّةِ أَحَادِ الْأَشْيَاءِ [يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ عِدْدًا لِكُونِهِمَا

(١) ليست في ل.

(٢) في ف: مبتدأ.

(٣) في ف: فقال.

موضوعين لكمية أحاد الأشياء<sup>(١)</sup> والذي يدلُّ عليه صحَّة وقوعها جواباً للقائل:  
 كم عندك؟ وهما عند النحاة عدَدٌ، والبحث لفظيٌّ.  
 وأعلم أنه لو زاد قيداً<sup>(٢)</sup> آخر في هذا التعريف، وهو بالذات، لكان أصوب  
 لئلا يردَّ النقض عليه بالذراع، فإنه وُضع لكمية أحاد الأشياء، لكن لا بالذات، بل  
 العدد<sup>(٣)</sup> عارضٌ له.

## أصول أسماء العدد

قوله: (أصولها إثنتا عشرة كلمة، واحد إلى عشرة، ومئة وألف).  
 أعلم أن مراتب الأعداد أربعة: أحاد وعشرات ومئات وألف، ونسبة  
 الواحد من مراتب / ٩٩ و / الأحاد إلى العقد الواحد من طبقة [العشرات، كنسبة  
 العقد الواحد من طبقة [العشرات، إلى العقد الواحد من طبقة<sup>(٤)</sup> [المئات {وهي نسبة  
 العشر<sup>(٥)</sup> [وكذلك نسبة العقد الواحد من مراتب [العشرات<sup>(٦)</sup>، إلى العقد الواحد من

(١) ما بين المعفتين ساقط من ت.

(٢) في ل: كان إذا قيد.

(٣) في ل: بالعدد.

(٤) ما بين المعفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٥) في الأصل، وفي ت، ز: العشرة، وفي ف: العشرات.

(٦) في ت: العشرة.



مراتب<sup>(١)</sup> [المئات<sup>(٢)</sup>] كنسبة العقْد الواحد من مراتب<sup>(٣)</sup> المئات إلى العقْد الواحد من مراتب الألوف. وأصول الأعداد إثننا عشرة كلمة، يتولد منها ما لا نهاية له<sup>(٤)</sup> إما بتثنية<sup>(٥)</sup>، نحو مئتين وألفين وإمّا بجمع قياساً كان كآلاف<sup>(٦)</sup>، أو غير قياسي كعشرين وإمّا بَعْطَفٍ، كأحدٍ وثلاثين، وإمّا بتركيب كأحد عشر.

### استعمال العدد

قوله: (تَقُولُ: وَاحِدٌ إِثْنَانِ<sup>(٧)</sup>، وَاحِدَةٌ إِثْنَانِ<sup>(٨)</sup>).  
هَذَا شَرْعٌ فِي اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْأَعْدَادِ، تَقُولُ: وَاحِدٌ إِثْنَانِ<sup>(٩)</sup> لِلْمَذَكَّرِ، وَاحِدَةٌ<sup>(١٠)</sup>

(١) في ع: طبقة.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) في ع: المياة.

(٤) ما بين المعقتين مكرّر في ل.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٦) في الأصل، وفي ز: لها.

(٧) في ت: بتثنية.

(٨) في ل: كآلاف.

(٩) في ف، ل: وإثنان.

(١٠) ساقطة من ل. وفي ت، ع: وواحدة.

(١١) في ف، ل: وإثنان.

(١٢) ساقطة من ل. وفي ت، ع: وواحدة.

إِثْنَانِ<sup>(١)</sup> لِلْمُؤَنَّثِ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ لِلْمُذَكَّرِ وَأَنْتَ لِلْمُؤَنَّثِ.  
وَتَقُولُ ثَلَاثَةً لِلْمُذَكَّرِ وَثَلَاثٌ لِلْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ، وَثَلَاثُ نِسَاءٍ، هَكَذَا  
إِلَى الْعَشْرَةِ، وَهُوَ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَشْهُورِ، لِأَنَّ الْمَعْدُودَ جَمْعٌ، فَيَكُونُ مُؤَنَّثًا  
فَيَلْزَمُ الْإِخَاءُ الْهَاءَ بَعْدَهُ، وَإِذَا لَزِمَ لِحُوقِ الْهَاءِ لِلْمُذَكَّرِ لَمْ يَجْزِ الْخَاطِئُ لِأَجْلِ الْمُؤَنَّثِ،  
لِيَسَحِّقَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَأَمَّا رَجَعَ الْمُذَكَّرُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ، لِيَكُونَ الْمُذَكَّرُ أَصْلًا وَلِحُوقِ الْهَاءِ لِلتَّائِيثِ  
كَذَلِكَ، فَأَعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلَ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ دَلِيلِي<sup>(٣)</sup> التَّائِيثِ فِيهَا  
هُوَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلِأَنَّهُمْ احتاجُوا للفرقِ إِلَى الزِّيَادَةِ وَهِيَ بِالْمُذَكَّرِ أَوْلَى لِحِفَّتِهِ.  
وَإِذَا جَاوَزَتِ الْعَشْرَةُ قُلْتُ: أَحَدَ عَشَرَ، وَإِثْنَا عَشَرَ لِلْمُذَكَّرِ، وَإِخْدَى عَشْرَةَ  
وَإِثْنَا عَشْرَةَ، لِلْمُؤَنَّثِ.

أَمَّا<sup>(٤)</sup> الْجُزْءُ الْأَوَّلُ، فَقَدْ جَاءَ حَالُ التَّرْكِيبِ بِحَالِهِ<sup>(٥)</sup> حَالُ<sup>(٦)</sup> الْإِفْرَادِ، غَيْرَ أَنَّ  
الْوَاحِدَ غَيْرَ إِلَى الْأَحَدِ، وَالْوَاحِدَةَ إِلَى الْإِخْدَى طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ فِي الْمُرْكَبِ.  
وَأَمَّا الْجُزْءُ الثَّانِي، أَعْنِي عَشْرَةَ، فَقَدْ رَجَعَ إِلَى الْقِيَاسِ الْمَهْجُورِ، وَهُوَ أَنَّهُ أَنْتَ  
لِلْمُؤَنَّثِ، وَذَكَرَ لِلْمُذَكَّرِ، لِأَنَّ الْجُزْءَ الثَّانِي كُلَّمَا انْضَمَّ وَرُكِبَ مَعَ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ

(١) في ت، ل: واثنان.

(٢) في ع: للأصل.

(٣) في ت: دليل

(٤) في ل: واما.

(٥) في ع: كحاله، وفي ل: حاله.

وَجَبَ تَذْكِرُهُ لِلْمَذْكُرِ وَتَأْنِيثُهُ لِلْمُؤَنَّثِ، لِعَلَّةٍ سَنَذْكُرُهَا فَلَزِمَ ذَلِكَ فِيهِ إِذَا انْضَمَّ إِلَى الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ حَمَلًا هَا عَلَى أَخَوَاتِهَا.

وَتَقُولُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ لِلْمَذْكُرِ وَثَلَاثَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَ عَشَرَ لِلْمُؤَنَّثِ بِسُكُونِ الشَّيْنِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَكُسْرِهَا عِنْدَ بَنِي تِمِيمٍ.  
أَمَّا الْجُزْءُ الْأَوَّلُ فِي الْمَذْكُرِ وَالْمُؤَنَّثِ فَقَدْ جَاءَ حَالُ التَّرْكِيبِ، كَمَجِيئِهِ حَالُ الْإِفْرَادِ فِي تَأْنِيثِ الْمَذْكُرِ، وَتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ.

وَأَمَّا الْجُزْءُ الثَّانِي، أَعْنِي عَشْرَةَ فَقَدْ رَجَعَ إِلَى الْقِيَاسِ الْمَهْجُورِ، وَهُوَ التَّذْكِيرُ لِلْمَذْكُرِ وَالتَّأْنِيثُ لِلْمُؤَنَّثِ وَذَلِكَ أَنَّهُ <sup>(١)</sup> لَمَّا وَجَبَ تَذْكِرُهُ لِلْمَذْكُرِ لِثَلَاثَةٍ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ التَّأْنِيثَيْنِ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَجَبَ تَأْنِيثُهُ لِلْمُؤَنَّثِ لذهابِ الْمَانِعِ مِنْ تَأْنِيثِهِ، وَهُوَ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُرِ وَالْمُؤَنَّثِ.

وَأَمَّا كُسْرُ الشَّيْنِ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْ سَكُونُهَا، فَلِكَرَاهِيَّتِهِمْ تَوَالِي أَزْبَعِ فَتَحَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، مَعَ التَّرْكِيبِ مَعَ مَا فِيهِ فَتْحَةٌ.

وَإِذَا جَاوَزَتْ تِسْعَةَ عَشَرَ قُلْتُ: عَشْرُونَ لِلْمَذْكُرِ، وَالْمُؤَنَّثِ، بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَأَحَدٌ وَعَشْرُونَ لِلْمَذْكُرِ، وَإِخْدَى وَعَشْرُونَ لِلْمُؤَنَّثِ بِتَغْيِيرِ لَفْظِ [الوَاحِدِ إِلَى الْأَحَدِ، وَلَفْظِ الْوَاحِدَةِ إِلَى الْإِخْدَى] <sup>(٢)</sup> عَلَى قِيَاسِ مَا عَرَفْتَ قَبْلَ التَّرْكِيبِ.  
ثُمَّ يَقُولُ: (بِالْمَعْطَفِ عَلَى لَفْظِ <sup>(٣)</sup> مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) مَعْنَاهُ أَنَّكَ تَأْخُذُ

(١) فِي ع: لَأَنَّهُ.

(٢) فِي ل: الْوَاحِدِي.

(٣) كَلِمَةُ (لَفْظِ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز. ع. وَفِي مَتْنِ الْكَافِيَةِ (بِلَفْظِ) مَكَانَ (عَلَى لَفْظِ). بِمَجْمُوعِ مَهْمَلَاتِ

المفرد من الآحاد / ٩٩ ظ / كَمَا عَرَفْتَ مِنْ قَبْلُ، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، وَتَعَطَّفَ عَلَيْهِ عَقُودَ  
الْعَشْرَاتِ، فَتَقُولُ: إِثْنَانِ وَعَشْرُونَ لِلْمَذْكُورِ، وَإِثْنَانِ وَعَشْرُونَ لِلْمُؤَنَّثِ، وَثَلَاثَةُ  
وَعَشْرُونَ لِلْمَذْكُورِ وَثَلَاثُ وَعَشْرُونَ لِلْمُؤَنَّثِ إِلَى آخِرِهِ.

ثُمَّ إِذَا جَاوَزَتْ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ تَقُولُ: مِئَةٌ، وَالْفُ وَمِثْلَانِ وَالْفَانِ فِي الْمَذْكُورِ  
وَالْمُؤَنَّثِ، مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ، تَقُولُ: مِئَةُ رَجُلٍ، وَمِئَةُ امْرَأَةٍ.

وَإِنَّمَا تَرَكَ ذِكْرَ مَا بَيْنَ الْمِئَةِ وَالْمِثْنَيْنِ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: (ثُمَّ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا  
تَقَدَّمَ)، وَكَذَلِكَ تَرَكَ مَا بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْأَلْفَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي ثَمَانِي عَشْرَةَ<sup>(١)</sup> فَتُحِ الْيَاءُ، وَجَاءَ اسْكَائُهَا، وَشُدَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ  
النُّونِ).

أَمَّا فَتْحُ الْيَاءِ فَهُوَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ<sup>(٢)</sup> قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْمُرَكَّبَاتِ، وَقَدْ جَازَ  
اسْكَائُهَا لِلتَّخْفِيفِ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا مَعَ كَسْرِ النُّونِ، وَأَمَّا حَذْفُهَا مَعَ فَتْحِ النُّونِ  
فَشَاذٌ.

### مميّز العدد

قَوْلُهُ: (وَمُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مَخْفُوضٌ).

اعْلَمْ أَنَّ الْعَدَدَ لَا يَهَامِيهِ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَعْدُودِ الَّذِي هُوَ مُمَيِّزُهُ، وَالْمُمَيِّزُ فَضْلَةٌ،  
وَالْفَضْلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِمَجْرُورَةٍ أَوْ مَنْصُوبَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَكُونُ مَفْرُودَةً وَمَجْمُوعَةً

(١) في ل: عشر.

(٢) في الأصل وفي ز، ع: النحويين.

لفظاً أو معنىً.

وَالْمُمَيِّزُ الْمَجْمُوعُ الْمَخْفُوضُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، أَمَّا كَوْنُهُ مَخْفُوضاً فَلِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ جَمْعاً، فَلَأَنَّ مَدْلُولَهُ جَمْعٌ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُطَابِقَ<sup>(١)</sup> اللَّفْظُ مَدْلُولَهُ، فَجَاءَ عَلَى أَصْلِهِ، أَوْ لِأَنَّ الْعَدَدَ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْمَعْدُودُ فَلِأَصْلِ<sup>(٢)</sup> مُطَابَقَتِهِمَا، أَوْ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِ بِمَعْنَى مِنْ، فَإِذَا كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى<sup>(٣)</sup> الْجَمْعِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الرِّجَالِ وَلَا يُقَالُ ثَلَاثَةٌ مِنْ رَجُلٍ<sup>(٤)</sup>، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ مَجْمُوعاً لَفْظاً نَحْوَ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنًى، نَحْوُ: ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ وَجِدَ جَمْعٌ قِلَّةٌ تَمَيَّزَ الْعَدَدُ بِهِ، نَحْوُ: ثَلَاثَةٌ أَفْلَسٍ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَمَيَّزَ بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ، نَحْوُ: ثَلَاثَةٌ شُسُوعٍ لِفَقْدَانِ أَشْشُعِ، وَأَشْسَاعٍ وَقَدْ يَسْتَعَارُ جَمْعُ الْكَثْرَةِ فِي مَوْضِعِ جَمْعِ الْقِلَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾<sup>(٥)</sup> مَعَ وُجُودِ جَمْعِ الْقِلَّةِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي ثَلَاثَمِائَةٍ إِلَى التَّسْعِمِائَةِ).

اِسْتِثْنَاءٌ عَنْ قَوْلِهِ: (وَيُمَيِّزُ الثَّلَاثَةُ إِلَى الْعَشْرَةِ مَخْفُوضٌ وَبِجَمْعٍ)، وَإِنَّمَا اِسْتِثْنَاهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُضَفْ إِلَى الْمَجْمُوعِ لَفْظاً وَلَا مَعْنًى، لَكُونِ الْمِثَّةِ مَوْضُوعَةً لِعَقْدٍ مُعَيَّنٍ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْجَمْعِ كَذَلِكَ، وَكَانَ مُقْتَضِي الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنْ يُقَالَ: ثَلَاثُ مِثَابٍ أَوْ

(١) فِي ل: يَطْلُقُ.

(٢) فِي ل: بِالْأَصْلِ.

(٣) كَلِمَةُ (عَلَى) سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٤) فِي ت، ف: الرَّجُلِ.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٢٨، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَفَّلَاتُ يَنْزِفْنَ بَأْتِلَسِبْهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

مثنى، لَكِنَّهُ عَدَلَ عَنْهُ اِكْتِفَاءً<sup>(١)</sup> يَلْفِظُ الْوَاحِدَ عَنِ الْجَمْعِ، كَقَوْلِهِ:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِصُ<sup>(٢)</sup>

وَالْمُرَادُ بَطُونُكُمْ، لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ جَمَاعَةً، وَقَدْ رَجَعَ إِلَى الْقِيَاسِ الْمَهْجُورِ مَنْ قَالَ:

ثَلَاثَ مِثْنٍ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا

رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ<sup>(٣)</sup>

قَوْلُهُ: (وَمُمَيَّزٌ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتَسْعِينَ<sup>(٤)</sup> مَنْصُوبٌ مَفْرُودٌ).

أَمَّا نَصْبُهُ فَلَأَنَّ التَّنْوِينَ مُقَدَّرٌ فِي الْعَدَدِ، لِأَنَّ كُلَّ تَنْوِينٍ حَذَفَ لِغَيْرِ الْإِضَافَةِ.

فَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّبُوتِ فَيَكُونُ نَصْبُ الْإِسْمِ بَعْدَهُ<sup>(٥)</sup> بِتَامِ الْإِسْمِ بِتَقْدِيرِ التَّنْوِينِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مَفْرُوداً فَلِحَصُولِ الْغَرَضِ بِهِ، وَعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْجَمْعِ، الَّذِي هُوَ

أَثْقَلُ مِنَ الْمَفْرُودِ.

(١) فِي ز: بِالْاِكْتِفَاءِ.

(٢) الْبَيْتُ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ وَالشَّاهِدُ فِيهِ وَضْعُ الْوَاحِدِ فِي (بَطْنِكُمْ) مَوْضِعَ الْجَمْعِ وَقَدْ عُدَّ سَبَبُ ذَلِكَ ضَرُورَةً. وَرَوَى (تَعِيشُوا) مَكَانَ (تَعِفُّوا) وَالْخَمِصُ: الْجَائِعُ. الْكِتَابُ ١: ١٠٨، وَالْمُقْتَضَبُ ٢: ١٧٠، وَالْمَحْتَسَبُ ٢: ٨٧، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لَابْنُ يَعِيشَ ٦: ٢١.

(٣) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ. وَالْأَهَاتِمُ: هُمُ بَنُو الْأَهْتَمِ بْنِ سَنَانَ الْمَنْقَرِيِّ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ ثَلَاثُ مِثْنٍ، وَرَوَاتِهِ فِي الدِّيَّانِ:

فَدَى لِسَيْوَفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفِي بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ

الدِّيَّانُ ٢: ٨٥٣، وَالْمُقْتَضَبُ ٢: ١٦٧، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لَابْنُ يَعِيشَ ٦: ٢١.

(٤) فِي ز: تِسْعَةٌ عَشَرَ وَتَسْعِينَ.

(٥) (بَعْدَهُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

ولا يردُّ عليه التَّقْضُ بقوله تعالى: ﴿أَتْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾<sup>(١)</sup> لَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْبَدَلِ، وَعَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ.

قوله: (وَمُمَيِّزُ الْمِئَةِ وَالْأَلْفِ)<sup>(٢)</sup> وَتَنْشِيهِمَا وَجَمْعِهِ مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ. وَإِنَّمَا قَالَ: وَجَمْعِهِ، وَلَمْ يَقُلْ وَجَمْعِيهَا، كَمَا قَالَ وَتَنْشِيهِمَا لِأَنَّ الْمِئَةَ لَمْ / تُجْمَعْ، فَلَمْ يَقُلْ ثَلَاثُ مِائَاتٍ كَمَا مَرَّ، بِخِلَافِ التَّنْشِيَةِ فَإِنَّهُ يُقَالُ مِئَتَانِ رَجُلٍ. وَأَمَّا كَوْنُ الْمُتَمَيِّزِ<sup>(٣)</sup> مَخْفُوضًا فَلِإِضَافَةِ الْعَدَدِ الَّذِي قَبْلَهُ إِلَيْهِ، لِإِمْكَانِ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ أَوْ التَّوْنِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُفْرَدًا فَلِاسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْجَمْعِ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْمَفْرَدِ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَنَا مُتَمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَمُمَيِّزُ مِئَةٍ وَالْفِ مَخْفُوضٌ إِنَّمَا هُوَ الْغَالِبُ، وَإِلَّا فَقَدْ يَجِيءُ بَعْدَ<sup>(٤)</sup> الثَّلَاثَةِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ، نَحْوُ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ. أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ أَوْ الْبَدَلِ وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى التَّشْبِيهِ بِمُمَيِّزِ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ، وَأَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى الْإِضَافَةِ، وَهُوَ الْكَثِيرُ الْغَالِبُ، وَغَيْرُهُ النَّادِرُ<sup>(٥)</sup> الشَّادُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِثْنَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الأعراف: ١٦٠ من قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَا لَهُمْ آفَنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾.

(٢) في مجموع مهابات المتنون: ٤٠٩: مئة وألف.

(٣) في الأصل: الإضافة.

(٤) في ل: نون.

(٥) في الأصل وفي ز: نادر.

(٦) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى الرَّبِيعِ بْنِ ضُبْعٍ الْفَرَارِيِّ كَمَا نُسِبَ إِلَى يَزِيدَ بْنِ ضُبْعٍ وَالْفَتَاءُ: الشَّبَابُ، يُقَالُ: إِنَّهُ فَتَى بَيْنَ

وَقُرِءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثُمِئَةِ سِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> بِالْإِضَافَةِ<sup>(٢)</sup> وَتَرْكِهَا، وَالْأَكْثَرُ هُوَ  
الْأَخِيرُ، [وَالْأَوَّلُ يَنْقُضُ الْحُكْمَ<sup>(٣)</sup> الْمَذْكُورَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُتَمِّزُهُ مُفْرَدًا.  
وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ<sup>(٤)</sup> الْأَخِيرِ<sup>(٥)</sup> فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي نَصِبِهَا فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقٍ<sup>(٦)</sup>: إِنَّهُ  
مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ثَلَاثَةِ وَلَيْسَ بِمَنْصُوبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ  
لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ سِتَّةٌ سِنِينَ<sup>(٧)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّا إِذَا قُلْنَا: عِنْدِي عِشْرُونَ رُحْمًا، أَوْ  
جَاءَنِي أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا فَعَنَاهُ: جَاءَنِي جُمْلَةٌ مِنَ الرِّجَالِ بِاللُّغَةِ هَذَا الْمُبْلَغُ، كُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمْ رَجُلٌ<sup>(٨)</sup>، فَلَوْ قُلْنَا: جَاءَنِي أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا، كَانَ مَعْنَاهُ: جَاءَنِي جُمْلَةٌ مِنَ  
الرِّجَالِ، بِاللُّغَةِ هَذَا الْمُبْلَغُ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَجُلٌ وَأَذْنِي الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ فَيَكُونُ ثَلَاثَةٌ  
وَتَلَاثِينَ، فَكَذَا مَا نَحْنُ فِيهِ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ يَكُونُ سِنِينَ تَمْيِيزًا<sup>(٩)</sup> مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِ

→ الْفَتَاءُ كَمَا تَقُولُ: بَيْنَ الشَّبَابِ، وَيُرْوَى (تَسْعِينَ) مَكَانَ (مِئَتَيْنِ). الْكِتَابُ ١: ١٠٦، وَ ٢٩٣،  
وَالْمُقْتَضَبُ ٢: ١٦٦، وَبِجَالِيسِ ثَعْلَبٍ: ٢٧٥، وَشَوَاهِدُ الْعَيْنِيِّ ٤: ٦٧، وَالْخَزَانَةُ ٧: ٢٧٩.

(١) سُورَةُ الْكَهْفِ: ٢٥. مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثُمِئَةِ سِنِينَ وَأَرْبَعُونَ سَنَةً﴾.

(٢) قَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَاةَ بِإِضَافَةٍ مِثْلَ إِلَى سِنِينَ وَلَمْ يَضِفْ بَاقِيَ السَّبْعَةِ وَنَوْنُوا مِثْلَ. التَّيْسِيرُ: ١٤٣، وَالْكَشَفُ  
عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٢: ٥٨.

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٤) فِي ز: قَوْل.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ف.

(٦) هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاجُ، تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ ١: ٢١٩.

(٧) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٦: ٢٤، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ١: ٦١٢، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ٤: ٦٦.  
(٨) فِي ت، ل: رَجَال.

(٩) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢: ١٣٨.



عَنْتَرَةٌ<sup>(١)</sup>؛

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً

سُوداً<sup>(٢)</sup> كَخَافِيَةِ الرُّرَابِ الْأَسْحَمِ<sup>(٣)</sup>

فَقَالَ سُوداً<sup>(٤)</sup> تَمِيزٌ وَهِيَ جَمَاعَةٌ<sup>(٥)</sup>.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ سُوداً<sup>(٦)</sup> إِنَّمَا جَاءَتْ بَعْدَ التَّمِيزِ فَيَجُوزُ حَمْلُهُ<sup>(٧)</sup> عَلَى الْمَعْنَى

وَلَيْسَ سِنِينَ فِي الْآيَةِ كَذَلِكَ فَافْتَرَقَ الْحَالُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ<sup>(٨)</sup> جَعَلَهُ عَطَفَ الْبَيَانِ لِثَلَاثَةِ أَقْرَبٍ، إِنْ جَوَزْنَا كَوْنَ

عَطَفِ الْبَيَانِ نَكْرَةً، وَذَلِكَ أَنَّ عَطَفَ الْبَيَانِ<sup>(٩)</sup> فِيهِ التَّبْيِينُ<sup>(١٠)</sup>، وَالتَّمِيزُ، فَكَانَ يَمَعْنَى

(١) هو عنترية بن شداد العبسي أشهر فرسان العرب في الجاهلية ومن شعراء الطبقة الأولى؛ أمه حبشية اسمها زبيبة، توفي قبل الإسلام وتدعى طيء قتله. الأغاني ٧: ١٤٨، وشرح القصائد العشر: ١٨، وخزانة الأدب ١: ١٢٨، والاعلام ٥: ٢٦٩.

(٢) في ل: سوداء.

(٣) يروى (خلية) مكان (حلوبة)، والحلوبة: المحلوبة، الخوافي: أو آخر ريش الجناح، والأسحم: الأسود. معاني القرآن للأخفش ٢: ١٣٨ وشرح المعلقات السبع: ١٦٦، وشرح القصائد العشر: ٢٤٠.

(٤) في ل: سوداء.

(٥) في ت: جملة.

(٦) في ل: سوداء.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٨) في ت، ف: الكشف. والمؤلف يعني نفسه لأن هذا الكلام ليس في كتاب سيبويه ولا في الكشف.

(٩) كلمة (البيان) ساقطة من ع.

(١٠) في ت: السنين.

التمييز فإذا تَعَدَّرَ التمييزُ كما ذَكَرَ أبو إسحاقٍ أُقِيمَ الآخِرُ مَقَامَهُ، وَهَذَا قِيلَ: إِنَّ أَثَوَاباً<sup>(١)</sup> فِي قَوْلِنَا: ثَلَاثَةٌ<sup>(٢)</sup> أَثَوَابٌ عَطَفَ بَيَانٍ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤْتَنّاً وَاللَّفْظُ مُذَكَّراً أَوْ بِالْعَكْسِ فَالْوَجْهَانِ<sup>(٣)</sup>).  
إِعْلَمُ أَنَّ الْمَعْدُودَ إِذَا كَانَ مُؤْتَنّاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَاللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ [مُذَكَّراً، أَوْ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، أَعْنِي أَنَّ يَكُونُ الْمَعْدُودُ<sup>(٤)</sup> مُذَكَّراً وَاللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> مُؤْتَنّاً فَلَكَ تَذَكِيرُ الْعَدَدِ اعْتِبَاراً لِلْفِظِ<sup>(٦)</sup>، وَتَأْنِيثُهُ<sup>(٧)</sup> اعْتِبَاراً لِلْمَعْنَى<sup>(٨)</sup> فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَكَاطِلَاقِ الشَّخْصِ عَلَى الْمَرَأَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: ثَلَاثَةٌ أَشْخُصِ اعْتِبَاراً لِلْفِظِ، وَهُوَ أَقْسَرُ عِنْدَهُمْ، لِعَدَمِ اعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ مُؤْتَنّاً أَوْ لَيْسَ مُؤْتَنّاً، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: ثَلَاثُ أَشْخَصٍ اعْتِبَاراً لِلْمَعْنَى، لِكَوْنِهِ مُؤْتَنّاً فِي الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَكَاطِلَاقِ النَّفْسِ عَلَى رَجُلٍ فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ حَمَلاً عَلَى الْمَعْنَى، وَثَلَاثُ أَنْفُسٍ حَمَلاً عَلَى اللَّفْظِ لِكَوْنِ لَفْظِ<sup>(٩)</sup> النَّفْسِ<sup>(١٠)</sup> مُؤْتَنّاً قَالَ اللَّهُ

(١) في ل: أثوب.

(٢) في ل: ثلاث.

(٣) في مجموع مهابات المتن: فوجهان.

(٤) زاد في ع: إذا كان مؤتنناً من حيث المعنى أي.

(٥) ما بين المعقتنين ساقط من: ل.

(٦) في ز: باللفظ.

(٧) في الأصل، وفي ز، ف: تأنيثها.

(٨) في الأصل، وفي ز: بالمعنى.

(٩) في ز: لكون اللفظ أي لفظ النفس.

(١٠) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾<sup>(١)</sup> فَحِيلَ عَلَى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، لَكُونِ الْمُرَادِ مِنَ النَّفْسِ، هُوَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُمَيِّزُ وَاحِدٌ وَإِثْنَانِ).

اعلم أنك إذا قصدت أن تعدَّ أشخاصاً من نوعٍ أو أنواعاً من جنسٍ فإن أردت فرداً من ذلك النوع / ١٠٠ ظ / أو من ذلك الجنس ذكرت اللفظ الموضوع لذلك الفرد، فقلت: رجلٌ، مثلاً، وإن أردت اثنين منه تسَّيت ذلك الفرد، فقلت: رجلانِ هذا هو المشهور من لغة العرب ويلزم من هذا أن لا يُميَّزَ واحدٌ ولا إثنان، لأن الذي يُقصد من ذكر العدد والمعدود حصل بلفظ الواحد والمثنى وذلك أنك إذا قلت رجلٌ علم أنه فردٌ من هذا الجنس، وإذا قلت: رجلانِ علم أنهما إثنان من هذا الجنس، وأمَّا إذا جاوزت الاثنين لم يجزِ الاقتصارُ لا على نفس العدد وحده ولا على نفس المعدود وحده.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِعَدَمِ الْفَهْمِ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ هُوَ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِعَدَمِ فَهْمِ الْكَمِّيَّةِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودَةُ فَلَا جَرَمَ وَجَبَ ذِكْرُهُمَا مَعاً لِيُفْهَمَ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ هُوَ وَتُفْهَمَ كَمِّيَّتُهُ.

(١) سورة النساء: ١.

(٢) كلمة (السلام) ليست في ت.

(٣) في ل: أنهم.

(٤) في ت، ل: كمّية، وفي ز، ع، ف: كمّيته.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْوَاحِدَةَ<sup>(١)</sup> وَالْإِثْنَيْنِ<sup>(٢)</sup> أَمْرَانِ زَائِدَانِ عَلَى الْمَاهِيَةِ<sup>(٣)</sup>،  
فَبِأَنَّ الرَّجُلَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا وَاحِدٌ، وَلَا كَثِيرٌ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَمْرٌ زَائِدٌ تَعَرَّضَ<sup>(٤)</sup>  
لِلْمَاهِيَةِ<sup>(٥)</sup>، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، كَانَ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ مُحْتَاجَيْنِ إِلَى الْمُتَمَيِّزِ كَاحْتِيَاجِ  
غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَعْدَادِ إِلَى الْمُتَمَيِّزِ.  
وَجَوَابُهُ أَنْ تَقُولَ: سَلَّمْنَا أَنَّ الْمَاهِيَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ<sup>(٦)</sup> لَا وَاحِدَةٌ وَلَا كَثِيرَةٌ،  
لَكِنْ لَمَّا نَوْنِ الْمَاهِيَةَ<sup>(٧)</sup> أَوْ ثَبِّتْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ يَجْعَلُهُ وَاحِدَةً أَوْ مَثْنًا.  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلٌ عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْجَاءِي وَاحِدٌ مِنْ هَذَا  
الْجَنَسِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ عَلِمَ أَنَّهُ مُثْنَى، وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِ  
الْعَرَبِ، وَقَدْ حَمَلَ عَلَى أَخَوَاتِهِ مَنْ قَالَ:  
[كَأَنَّ خُصِيَّتَهُ مِنَ التَّدْلِيلِ]<sup>(٨)</sup>  
ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ<sup>(٩)</sup>

(١) في ت، ز: الواحدة.

(٢) في ت: والإثنين، وفي ل: الاثنين.

(٣) الماهية: تطلق غالباً على الأمر المتعقل مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. التعريفات للبرجاني - مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر: ١٧١.

(٤) في ت: على.

(٥) في ت، ع، ل: الماهية.

(٦) هي الثانية ساقطة من ت.

(٧) يريد: لما نَوْنَتِ الماهية أَوْ ثَبِّتْ عرض لها عارض يجعلها....

(٨) المحصور بين المعقنين ساقط من ت، ل.

(٩) ينسب هذا الرجز إلى خطام المجاشعي كما نسب إلى جندل بن المثنى وإلى سلمى الهذلية، ويروى (جرباب)

## اسم الفاعل من اسم العدد

قوله: (وتقول للمفرد من المتعدد إلى آخره).

اعلم أن اسم الفاعل المشتق من اسم العدد إما أن يراد به أنه [واحد من المذكورين أو يراد به <sup>(١)</sup> أنه <sup>(٢)</sup> مُصِيرٌ لِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنَ الْعَدَدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>.

والأول: إما أن يُضَافَ إِلَى مَا هُوَ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَانِيَانِ﴾ <sup>(٤)</sup> و ﴿ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ﴾ <sup>(٥)</sup>، أو إِلَى مَا هُوَ [أَكْثَرُ مِنْهُ، نَحْوُ: ثَالِثُ عَشْرَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْوَجْهَ الْأَخِيرَ، وَلَمْ يَجْزِ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا هُوَ] <sup>(٦)</sup> دُونَهُ بِالْمَعْنَى الَّتِي إِنَّهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَلَا يُقَالُ:

→ مكان (عجوز) و (كالتهدل) مكان: (ثنتا حنظل). ينظر: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتورين مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، نشر وزارة الاعلام العراقية مطابع الكويت - خصي - ٤: ٢٨٧، والكتاب ٢: ١٧٧، وديوان الحماصة: ٦٢٢، وشرح شذور الذهب: ٤٥٨، والخزانة ٧: ٤٠٠.

(١) (به) ساقطة من الأصل ومن ت، ز.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ع، ل.

(٣) سورة المجادلة: ٧.

(٤) سورة التوبة: ٤٠.

(٥) سورة المائدة: ٧٣.

(٦) ما بين المعقتين ليس في ت.

ثالثُ إثنينٍ بمعنى أَنَّهُ واحدٌ من اثنينٍ إذْ لَيْسَ لِلثَلَاثَةِ معنىٌ حينئذٍ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ<sup>(١)</sup> الجائزين لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا الإِضَافَةُ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُنَوَّنَ وَيَعْمَلَ فِي الإِسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ، فَلَا يُقَالُ ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ، لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدٍ مِنَ الثَلَاثَةِ فَكَمَا لَمْ يَعْمَلِ الْوَاحِدُ فَكَذَلِكَ لَمْ يَعْمَلِ هُوَ، وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْقِسْمِ، أَعْنِي أَنَّهُ يُرَادُ وَاحِدٌ مِنَ الْمَذْكُورِينَ مَعَهُ بِقَوْلِهِ: (وباعتبار حال: الأول<sup>(٢)</sup> والثاني إلى آخره).

وَأَمَّا النُّوعُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ يَصِيرُ عِدْداً أَقْلُ مِنْهُ الْعِدَدُ الْمُشْتَقُّ مِنْهُ، فَتَنَحَوْ: ثَالِثُ إثنينٍ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ مَاخُودٌ مِنَ الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: كَانَا إثنينٍ فَثَلَّثْتُهُمْ، وَكَانُوا ثَلَاثَةً فَرَبَّعْتُهُمْ، وَكَانُوا تِسْعَةً فَعَشَّرْتُهُمْ، [فَأَنَا ثَالِثُهُمْ]<sup>(٣)</sup>، وَرَابِعُهُمْ، وَعَاشِرُهُمْ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْداً فَأَنَا ضَارِبُهُ، فَهُوَ حينئذٍ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَمْ يَنْصَبْ مَا بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ جَازَ أَنْ يُنَوَّنَ وَيُنْصَبَ، لَكِنَّ الإِضَافَةَ أَكْثَرُ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَبْيُوِيهِ النَّصْبَ، وَبِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَتَجَاوَزْ الْعَاشِرَ<sup>(٤)</sup> لِعَدَمِ فِعْلِ فَوْقَ الْعَشْرَةِ بِمَعْنَى جَعْلِهِ كَذَلِكَ، لَكِنَّ أبا سَعِيدٍ<sup>(٥)</sup> نَقَلَ عَنْ سَبْيُوِيهِ أَنَّهُ أَجَازَ: هَذَا

(١) في ت: تقديرين.

(٢) في ع: الأولى.

(٣) في ز: فأنا ثالثهم، وفي ل: فاثالثهم.

(٤) ينظر: الكتاب ٢: ١٧١.

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ١٥٩: (أجاز سبوييه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافاً للأخفش والمازني والمبرد. قال أبو عبيدة: تقول: كانوا تسعة وعشرين فثلاثهم، أي جعلتهم ثلاثين،

رَابِعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ<sup>(١)</sup>، بِمَعْنَى أَنَّهُ صَيَّرَهَا [أَرْبَعَةَ عَشَرَ]<sup>(٢)</sup> وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى مَنَعِهِ لِأَنَّ هَذَا يَجْرِي بِحَرَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَأْخُوذِ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْفِعْلِ / ١٠١ و / وَنَحْنُ لَا نَقُولُ رَبَّعْتُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَمَا حَكَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّكَ تَقُولُ بِاعْتِبَارِ الْمَصِيرِ<sup>(٤)</sup>؛ الْوَاحِدُ وَالثَّانِي إِلَى الْعَاشِرِ فَقَطْ<sup>(٥)</sup> وَتَقُولُ [بِاعْتِبَارِ حَالِهِ مِنَ الْمُسْتَعْدِّ: الْأَوَّلُ وَالثَّانِي إِلَى الْعَاشِرِ]<sup>(٦)</sup>، وَتَقُولُ: الْحَادِي عَشَرَ لِلْمَذْكُورِ، وَالْحَادِيَةَ عَشَرَ لِلْمَوْثُوثِ وَهَكَذَا إِلَى التَّاسِعِ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ عَشَرَ، وَإِنَّمَا جَازَ [بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ]<sup>(٧)</sup> لِحَوَازِ كَوْنِ الشَّيْءِ وَاحِدًا<sup>(٨)</sup> مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ، وَمَا فَوْقَهُ، [وَعِلَّةٌ<sup>(٩)</sup> بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ فِي الْحَادِيَةِ

→ وَكَانُوا تِسْعَةً وَثَلَاثِينَ فَرَبَّعْتَهُمْ وَكَذَا إِلَى الْمُنْتَهَى. قَالَ السِّيرَافِيُّ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ يَمْنَعُونَ مِنَ الْإِسْتِقْرَاقِ بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ فِيمَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْزِيهِ.  
(١) قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢: ١٧٢؛ (وَمِنْ قَالَ: خَامِسَ خَمْسَةَ قَالَ: خَامِسَ خَمْسَةَ عَشَرَ وَحَادِي أَحَدَ عَشَرَ. وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَقُولَ: حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ لِأَنَّ حَادِي عَشَرَ وَخَامِسَ عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ خَامِسٍ وَسَادِسٍ وَلَكِنَّهُ يَعْنِي حَادِي ضَمٌّ إِلَى عَشَرَ بِمَنْزِلَةِ حَضَرٍ مَوْتٍ... فَإِنْ قُلْتَ: حَادِي أَحَدَ عَشَرَ فَحَادِي وَمَا أَشْبَهَهُ يُرْفَعُ وَيُجْرَى وَلَا يَبْنَى لِأَنَّ أَحَدَ عَشَرَ وَمَا أَشْبَهَهُ مَبْنِي فَإِنْ بُنِيَ حَادِي وَمَا أَشْبَهَهُ مَعَهَا صَارَتْ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ اسْمًا وَاحِدًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَقُولُ: ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَنَحْوَهُ وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَلَكِنَّهُ حُذِفَ اسْتِخْفَافًا).

(٢) فِي ل: رَابِعَةٌ.

(٣) فِي ل: الْمَوْجُود.

(٤) فِي ل: التَّصْبِير.

(٥) كَلِمَةٌ (فَقَطْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٧) فِي ع، ل: فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ.

(٨) فِي ت: وَاحِد.

(٩) فِي ل: عَلَى.

عَشَرَ وما فَوْقَهُ<sup>(١)</sup> إِلَى التَّاسِعَةِ<sup>(٢)</sup> عَشَرَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ بِمَا<sup>(٣)</sup> فِي أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ يَجِبُ تَأْنِيثُ الْجَزَيْنِ<sup>(٤)</sup> لِلْمَوْنَتِ، فَلَا يُقَالُ الْحَادِيَةُ عَشَرَ، بَلْ يُقَالُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ<sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ تَذْكَيرُ الْأَسْمِينَ فِي الْمَذْكَرِ، وَجَبَ تَأْنِيثُ الْأَسْمِينَ فِي الْمَوْنَتِ، [لِيَكُونَ مُخَالِفًا لِلْمَذْكَرِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ]<sup>(٦)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ<sup>(٧)</sup> لَمْ وَجَبَ<sup>(٨)</sup> تَذْكَيرُ<sup>(٩)</sup> الْأَسْمِينَ فِي الْمَذْكَرِ<sup>(١٠)</sup> هَاهُنَا، وَلَمْ يَجِبْ فِي<sup>(١١)</sup> ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَ<sup>(١٢)</sup> ثَلَاثَ عَشْرَةٍ.

قُلْنَا: لِكُونِهِ إِسْمًا لِوَاحِدٍ مُذْكَرٍ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّأْنِيثِ فِيهِ، وَلَيْسَ [ثَلَاثَةُ عَشَرَ،

(١) ما بين المعقتين مكرّر في ع.

(٢) في ل: التاسع.

(٣) (بما) ساقطة من ع، ل.

(٤) في ع: الحروف.

(٥) في ع: عشر.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ز، ع، ف.

(٧) (قيل) ساقطة من ل.

(٨) في ل: يجب.

(٩) في ت: تأنيث.

(١٠) (في المذكر) ليس في ت.

(١١) كلمة (في) ساقطة من ل.

(١٢) الواو ساقطة من ل.



وثلث عشرة<sup>(١)</sup> كذلك.

واعلم أنه إنما<sup>(٢)</sup> قال: الأول ولم يقل: الواحد، لأن لفظ الواحد اسم عدد،  
وهم يريدون غير اسم العدد<sup>(٣)</sup> بل الاسم المشتق منه، فغيروه إلى لفظ الأول  
كما<sup>(٤)</sup> غيروا الاثنين إلى لفظ الثاني، وكذلك غيره<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ومن ثم قيل في الأول: ثالث اثنين) إلى قوله: (أي أحدها).

أي ومن أجل أن<sup>(٦)</sup> الثاني والثالث والرابع تُستعمل باعتبارين، قيل  
باعتبار الأول: ثالث اثنين يعني أضيف إلى أقل منه ليكن أن يصير عدداً مساوياً  
له، لأنه إن أضيف إلى أكثر أو مساو<sup>(٧)</sup> له<sup>(٨)</sup> لم يمكن أن يجعله مساوياً له فإنه لا  
يمكن أن يصير الثالث الذي هو العدد المنضم إلى ثلاثة ثلاثة، أو المنضم إلى الأربعة  
ثلاثة، وذلك ظاهر لا يخفى على الفطن.

وقيل باعتبار الثاني: ثالث ثلاثة: أي يضاف إلى مثله، بمعنى أنه أحدها

(١) في ع، ل: ثلاث عشر وثلاثة عشر.

(٢) في ل: لما.

(٣) في ز: اسم غير العدد.

(٤) كلمة (كما) مكررة في ع.

(٥) (غيره) ساقطة من ل.

(٦) في ع: أو.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: مساوياً.

(٨) (له) ساقطة من ت، ف.

باعتبار الثلاثة، ولم يجز<sup>(١)</sup> بهذا الاعتبار إضافته إلى أقل لعدم الفائدة، وأما إضافته إلى أكثر منه، فقد مرّ الكلام فيه.

قوله: (وتقول حادي عشر أحد عشر على الثاني خاصة).

إشارة إلى جواز استعمال الثاني فيما زاد على العشرة وعدم جواز استعمال الأول فيما زاد عليها فقول<sup>(٢)</sup> حادي عشر أحد عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر، فإذا<sup>(٣)</sup> لم يجز أن يقال: ثاني عشر أحد عشر، وجاز أن يقال حادي عشر أحد عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر، لما تقدّم.

إعلم<sup>(٤)</sup> أن فيه ثلاث عبارات، ثنتان منها<sup>(٥)</sup> مشهورتان:

إحداهما: أن تذكر الاسمين جميعاً في الأول والثاني كما ذكرنا، وهو الأصل، ويبنى الجميع لوجود علة البناء.

والثانية: أن تحذف الاسم الثاني من الأول، فتقول: حادي عشر أحد عشر، وثالث ثلاثة عشر، استغناءً بذكر العشر الأخير<sup>(٦)</sup> عن ذكره أولاً، لأنه معلوم، وحينئذ يكون الجزء الأول معرباً لفقدان [ما يوجب بناءه]<sup>(٧)</sup> وهو التركيب، والثاني مبنيٌّ

(١) في ع: يجب.

(٢) في ت، ع، ل: فقال، وفي ف: فيقول.

(٣) في ت: فإنه.

(٤) في ع، ل: واعلم.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) في ل: أخيراً.

(٧) في ل: موجب البناء.

عَلَى أَصْلِهِ.

وَالثَّالِثَةُ: أَنْ يُحَذَفَ الْعَجْزُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَالصَّدْرُ مِنَ الثَّانِي<sup>(١)</sup>، فَيَقَالُ: حَادِي عَشَرَ، وَثَالِثَ عَشَرَ، وَلَمْ يَنْقُلْ فِيهِ الْأَكْثَرُونَ إِلَّا الْبِنَاءَ لِقِيَامِ الْآخِرِ مِنَ الثَّانِي مُقَامَ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ مِنَ الْإِسْمِ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي مِنَ الْإِسْمِ<sup>(٢)</sup> الْآخِرِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيَكُونَانِ مَبْنِيَيْنِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup> الْأَعْرَابُ<sup>(٤)</sup> فِيهَا لِعَدَمِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ، وَهِيَ التَّرْكِيبُ.

وَقِيلَ أَيْضاً إِنَّهَا هُوَ لَفْظُ الْإِسْمَيْنِ<sup>(٥)</sup> الْأَوَّلَيْنِ وَاسْتُغْنِيَ عَنِ الْإِسْمَيْنِ الْآخِرَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَادِي عَشَرَ، إِلَّا مِنْ أَحَدَ عَشَرَ، وَلَا ثَانِي عَشَرَ إِلَّا مِنْ إِثْنَيْ عَشَرَ / ١٠١ ظ / وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا بِخِلَافِ ثَالِثٍ وَرَابِعٍ وَخَامِسٍ لِأَنَّ لَهُ مَعْنِيَيْنِ.

## مسائل في العدد

وَأَعْلَمَ أَنَّا نَخْتِمُ بَابَ الْعَدَدِ بِمَسَائِلَ:

- 
- (١) فِي ل: الثَّالِثُ.  
 (٢) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ل.  
 (٣) فِي ت: بَعْضُ.  
 (٤) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ل.  
 (٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ل. وَالْعِبَارَةُ مَرْتَبَكَةٌ مَعَ إِجْمَاعِ النَّسْخِ عَلَيْهَا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: (أَمَّا) مَكَانَ (أَنْتُمْ).

منها: أَنَّ الْقَدَدَ إِذَا فَرَدَ<sup>(١)</sup> أَوْ مِضَافٌ أَوْ مَرْكَبٌ أَوْ مَعْطُوفٌ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ،  
فَتَعْرِيفُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِاللَّامِ فَقَطْ، وَأَمْرُ الْقِسْمِ الثَّانِي يَنْقَسِمُ إِلَى<sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:  
قِسْمٌ يَجُوزُ تَعْرِيفُهُ بِلا خِلَافٍ: وَهُوَ أَنَّ يَدْخُلَ عَلَى الْمِضَافِ إِلَيْهِ لَامُ التَّعْرِيفِ  
فَتُعَرَّفُ الْمِضَافُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ.

وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ بِلا خِلَافٍ: وَهُوَ أَنَّ يَدْخُلَ اللَّامُ عَلَى الْمِضَافِ، وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى  
الْمِضَافِ إِلَيْهِ نَحْوُ: الثَّلَاثَةُ أَثْوَابٍ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ مَرَّ.

[وَقِسْمٌ فِيهِ خِلَافٌ: وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ لَامُ التَّعْرِيفِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، نَحْوُ: الثَّلَاثَةُ  
الْأَثْوَابِ، وَقَدْ مَرَّ]<sup>(٤)</sup> الْكَلَامُ فِيهِ فَلَا تُعِيدُهُ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: وَهُوَ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ، وَفِيهِ أَيْضاً ثَلَاثَةُ  
مَذَاهِبَ.

أَحَدُهَا: وَهُوَ الْمُخْتَارُ: تَعْرِيفُ الْأَوَّلِ، نَحْوُ<sup>(٥)</sup>: الْأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا، لِأَنَّهَا جُعِلَا  
كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَكَانَ تَعْرِيفُهَا تَعْرِيفًا وَاحِدًا فِي الْأَوَّلِ.

وَقَانِيَهُمَا: تَعْرِيفُ الْأَسْمَيْنِ مَعًا، نَحْوُ: الْأَحَدَ الْعَشَرَ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ.

(١) فِي ع، ف: مَفْرَد.

(٢) الصَّوَابُ: عَلَى.

(٣) فِي ف: الْأَثْوَابِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز، ف.

(٥) فِي ل: وَنَحْو.

(٦) فِي ع، ل: عَشْر.

والكوفيين<sup>(١)</sup>.

وثالثها: مذهب قومٍ من الكتاب، وهو أن<sup>(٢)</sup> يُعرَفَ الإنسانُ معاً والتمييزُ أيضاً، فيقولون: الأَحدَ العَشرَ الذَّهَمَ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ حُجَّةٌ، وَضَعْفُهَا ظَاهِرٌ، لَكِنَّ ضَعْفَ الأَخيرِ أَظْهَرُ.

ومِنها: أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ الوَصفُ بَعْدَ العَدَدِ، فالأوَّلَى أَن يُجْعَلَ وَصفاً لَهُ، نَحْو: عِنْدِي ثَلَاثَةُ عَلَويُونَ، وَقَدْ جُوزَ الإِضَافَةُ أَيضاً، نَحْو: ثَلَاثَةُ قَرَشِيينَ.

ومِنها: أَنَّكَ<sup>(٣)</sup> إِذَا وَصَفْتَ النِّكَرَةَ المَنصُوبَةَ فَلَكَ فِي الصِّفَةِ وَجْهَانِ: الإِفْرَادُ والجَمْعُ، تَقُولُ: عِنْدِي عَشْرُونَ غَلاماً ظَريفاً وظَرفاءَ.

ومِنها: أَنَّهُ جَازَ حَمْلُ الصِّفَةِ عَلَى اِعرَابِ العَدَدِ فيجوزُ أَن يُقَالَ: عِنْدِي عَشْرُونَ غَلاماً [عَالِمونَ، وَجَازَ حَمْلُهَا عَلَى اِعرَابِ المَعْدُودِ، فَتَقُولُ: عِنْدِي عَشْرُونَ غَلاماً]<sup>(٤)</sup> صَالِحِينَ.

ومِنها: أَنَّهُ إِذَا عَظِفَ مُذَكَّرٌ عَلَى مُؤَنَّثٍ أَوْ مُؤَنَّثٌ عَلَى مُذَكَّرٍ جَازَ فِي المَعْطُوفِ الرِّفْعُ والجَرُّ، تَقُولُ: عِنْدِي سِتَّةُ رِجَالٍ وَنِسْوَةٌ مَعاً، وَسِتُّ نِسَاءٍ<sup>(٥)</sup> وَرِجَالٍ. أَمَّا الرِّفْعُ فَعَلَى مَعْنَى أَنَّ عِنْدِي<sup>(٦)</sup> سِتَّةَ رِجَالٍ وَنِسَاءً لَمْ يُعْلَمْ عَدَدُهُنَّ.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٣٣.

(٢) كلمة (أن) ليست في ف.

(٣) في ل: أنها.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ف.

(٥) في ف: نسوة.

(٦) في ف: عندك.

وَأَمَّا الْجَرُّ فَقَدْ مَعْنَى أَنَّ عِنْدِي ثَلَاثَةً<sup>(١)</sup> رِجَالٍ وَثَلَاثَ نِسْوَةٍ<sup>(٢)</sup>، هَذَا عَلَى  
تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ لِلْعَدَدِ نِصْفٌ صَحِيحٌ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ [لَهُ<sup>(٣)</sup> نِصْفٌ صَحِيحٌ]<sup>(٤)</sup> جَازَ  
الْعَطْفُ عَلَى لَفْظِ الْعَدَدِ، وَلَمْ يَجْزُ عَلَى الْمَعْدُودِ، وَبَعْضُهُمْ لَا يُجَوِّزُ الْعَطْفَ أَيْضاً عَلَى  
الْمَعْدُودِ فِيمَا لَهُ نِصْفٌ صَحِيحٌ مُسْتَدِلًّا بِأَنَّهُ لَوْ عُطِفَ عَلَى الْمَعْدُودِ لَزِمَ تَذْكِيرُ الْعَدَدِ  
وَتَأْنِيثُهُ وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْعَدَدَ يَتَّبِعُ الْمَعْدُودَ الْمُتَقَدِّمَ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ<sup>(٥)</sup> فَتَقُولُ: عِنْدِي  
سِتَّةُ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ، وَعِنْدِي سِتُّ نِسَاءٍ وَرِجَالٍ.

وَلَوْ قِيلَ يَجُوزُ الْعَطْفُ مُطْلَقاً تَغْلِيْباً لِلْمَذْكَرِ عَلَى الْمَوْثِثِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ.  
وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ الْعَدَدُ وَصْفاً لِلْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِثِ غُلِبَ الْمَذْكَرُ عَلَى الْمَوْثِثِ  
فَقِيلَ: عِنْدِي رِجَالٌ وَنِسَاءٌ سِتَّةً، وَنِسَاءٌ وَرِجَالٌ سِتَّةً.

---

(١) فِي ف: سِتَّة.

(٢) فِي ف: سِت.

(٣) فِي ت: لِلْعَدَدِ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَيْنِ لَيْسَ فِي ل.

(٥) فِي ل: الثَّانِي.

## المذكر والمؤنث

قَوْلُهُ: (المذكر والمؤنث. المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظاً أو تقديرًا،  
والمذكر بخلافه).

إِنَّمَا عَرَّفَ الْمُؤنَّثَ أَوَّلًا ثُمَّ عَرَّفَ الْمَذْكَرَ، لِأَنَّ الْمُؤنَّثَ مَلَكََّةٌ <sup>(١)</sup> وَالْمَذْكَرُ عَدَمِيٌّ <sup>(٢)</sup>  
و <sup>(٣)</sup> تَعْرِيفُ الْأَعْدَامِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَعْرِيفِ الْمَلَكَاتِ، لِتَوْقُفِ مَعْرِفَةِ الْأَعْدَامِ عَلَى  
مَعْرِفَةِ الْمَلَكَاتِ.

فَقَالَ: الْمُؤنَّثُ هُوَ <sup>(٤)</sup> الَّذِي تَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ التَّانِيثِ لَفْظًا، نَحْوُ: ضَارِبَةٌ، وَامْرَأَةٌ  
حُبْلَى، وَحَمْرَاءٌ أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: أَرْضٌ، وَشَمْسٌ، فَإِنَّهُ تَلَحُّقُهُ التَّاءُ تَقْدِيرًا لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي  
تَصْغِيرِهَا: أَرِيضَةٌ وَشُمَيْسَةٌ / ١٠٢ و / وَالتَّصْغِيرُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا.  
وَلِقَائِلِ أَنْ يُورِدَ النِّقْصَ عَلَيْهِ بِمِثْلِ: زَيْنَبَ وَسُعَادَ، فَإِنَّهُ مُؤنَّثٌ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ  
عَلَامَةُ التَّانِيثِ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا.

أَمَّا لَفْظًا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَقْدِيرًا، فَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُقَدَّرَةً فِيهِ لَرَجَعَتْ فِي التَّصْغِيرِ،  
لَكِنَّهَا لَمْ تَرْجِعْ <sup>(٥)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: وَجُودِي مَلَكَة.

(٢) فِي ف، ل: عَدَم.

(٣) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٤) فِي الْمَتْنِ - كَمَا تَقَدَّمَ - مَا.

(٥) زَادَ فِي ل: وَجَوَابُهُ أَنْ نَقُولَ لَا نَسْلَمُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُقَدَّرَةً فِيهِ لَرَجَعَتْ فِي التَّصْغِيرِ لَكِنَّهَا لَمْ تَرْجِعْ.

وَجَوَابُهُ أَنْ تَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُقَدَّرَةٌ فِيهِ لَرَجَعَتْ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا رَجَعَتْ  
أَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ، وَهُوَ وَجُوبُ الْحَرْفِ الرَّابِعِ، فَإِنَّهُ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ التَّاءِ ثُمَّ الَّذِي يَدُلُّ  
عَلَى<sup>(٢)</sup> أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ فِي الرَّبَاعِيِّ أَنْ تَقْدِيرُهَا فِي الثَّلَاثِيِّ إِنَّمَا كَانَ لِيَكُونَ الْإِسْمُ مُؤَنَّثًا،  
وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الرَّبَاعِيِّ الْمُؤَنَّثِ وَأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> رَجَعَتْ<sup>(٤)</sup> فِي بَعْضِ الرَّبَاعِيِّ، نَحْوُ:  
قَدِيمَةٌ، وَوَرِيثَةٌ.

وَلَمَّا عَرَّفَ الْمُؤَنَّثَ قَالَ: (وَالْمَذْكُورُ بِخِلَافِهِ).  
أَيُّ بِخِلَافِ الْمُؤَنَّثِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ تُحْمَلَ الْمُخَالَفَةُ عَلَى الْمَخَالَفَةِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ  
بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا تَلَحُّفُهُ عَلَامَةُ التَّائِيثِ لَا لَفْظًا، وَلَا تَقْدِيرًا، وَإِلَّا لَدَخَلَ فِيهِ الْمُؤَنَّثُ.

## علامات التائيث

قَوْلُهُ: (وَعَلَامَةُ التَّائِيثِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ).

إِعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ عَلَامَةِ التَّائِيثِ، الْعَلَامَةُ الَّتِي تَلْحَقُ نَفْسَ الْمُؤَنَّثِ أَوْ  
عَلَامَاتِ التَّائِيثِ<sup>(٥)</sup> الْحَرْفِيَّةَ، وَإِلَّا فَعَلَامَاتُ التَّائِيثِ<sup>(٦)</sup> أَكْثَرُ مِمَّا [ذَكَرَ وَ]<sup>(٧)</sup> سَنَذْكُرُهَا  
فَمَا ذَكَرَهُ هَاهُنَا ثَلَاثَةٌ: التَّاءُ، وَالْأَلِفُ، وَالْهَمْزَةُ.

(١) في ع: إلى.

(٢) في ل: عليه.

(٣) في ف: أن.

(٤) في ع، ف: رجعت أيضاً.

(٥) كلمة (التائيث) ساقطة من ل.

(٦) كلمة (التائيث) ساقطة من ل.

(٧) ما بين المعقنين ساقط من ع.



أَمَّا النَّاءُ فَهُوَ أَكْثَرُ عِلَامَاتِ التَّانِيثِ بِجَالًا، فَلِهَذَا يُقَدَّرُ اللَّفْظُ بِهِ دُونَ مَا عَدَاهُ،  
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ [هُوَ الْمُقَدَّرُ التَّصْغِيرُ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ] <sup>(١)</sup> أَكْثَرُ بِجَالًا مِنْ غَيْرِهِ  
أَنَّهُ يَدْخُلُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي الْإِسْمِ وَالصِّفَةِ، نَحْوُ: شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ، وَضَارِبٌ  
وَضَارِبَةٌ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ نَحْوُ: تَمْرٌ، وَتَمْرَةٌ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاحِدِ  
وَالْجَمْعِ، نَحْوُ: [يُنَالُ وَيُنَالَةٌ] <sup>(٢)</sup> وَلِتَوْكِيدِ الصِّفَةِ، نَحْوُ: عَلَامَةٌ وَنَسَابَةٌ <sup>(٣)</sup> وَلِلْعَلَامَةِ  
الْعُجْمَةِ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمُعَرَّبَةِ نَحْوُ: جَوَارِبَةٌ فِي جَمْعِ جَوْرِبٍ، وَلِلْعَلَامَةِ النَّسَبِ، نَحْوُ:  
الْمَغَارِبَةُ <sup>(٤)</sup> وَالْأَشَاعِرَةُ <sup>(٥)</sup> وَلِلْعَوْضِ مِنْ يَاءٍ مَفَاعِيلَ، نَحْوُ: فَرَاذَنَةٌ فِي جَمْعِ فَرَاذِنٍ، إِذِ  
الْأَصْلُ فَرَاذِينَ، وَلِتَوْكِيدِ الْجَمْعِ نَحْوُ: جَمَالَةٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْأَلْفُ: أَعْنِي الْمَقْصُورَةَ فَلِلْأَبْنِيَّةِ الَّتِي تَلْحَقُهَا: فُعَلَى كَالْبَهْمِيِّ <sup>(٦)</sup>، وَحُبْلَى  
وَالرُّجْعَى، وَفَعَلَى، كَأَجَلَى <sup>(٧)</sup>، وَبَرْدَى. وَفَعَلَى كَشَعْبَى <sup>(٨)</sup>، وَفَعَلَى كَسَلَمَى

(١) ما بين المعقتين ساقط من ت، ع، ل.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ع.

(٣) في ل: بقاله وبغال.

(٤) ساقطة من: ل.

(٥) في ع: المضاربة.

(٦) في الأصل، وفي ز: الإثنا عشرة.

(٧) البهمي: نوع من النبات للجمع والمفرد. قال سيبويه: بهمي للجمع وبهمي واحدة. الكتاب ٢: ١٨٩،

واللسان - بهم - ١٤: ٣٢٦.

(٨) أجلى: بوزن جمزى يفتح أوله وثانيه وثالثه. اسم موضع. يقال: هو مرعى، وقيل اسم جبل في شرقي

ذات الأصا، وقيل هضبات ثلاث بشاطي، الجريب، ويقال: موضع في طريق البصرة. معجم البلدان ١:

١٢٤ - ١٢٥، ولسان العرب - أجل - ١٣: ١٢.

(٩) شعبي: اسم موضع في جبل طي. لسان العرب - شعب - ١: ٤٨٥.

وَالدَّعْوَى <sup>(١)</sup> . وَفَعَلَى كَالدَّفَلَى . وَهَذَانِ الْأَخِيرَانِ مُشْتَرَكَانِ بَيْنَ التَّأْنِيثِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ،  
وَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ مُحْتَصَةٌ بِالتَّأْنِيثِ .

وَأَمَّا الْهَمْزَةُ: أَعْنِي: الْمَدْرُودَةُ فَالْأَيْنَةُ الَّتِي تَلَحُّقُهَا: فَعْلَاءُ، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:  
اسْمٌ وَصِفَةٌ .

أَمَّا الْأِسْمُ: إِمَّا عَيْنٌ كَالصَّحْرَاءِ، وَإِمَّا جَمْعٌ كَالْقَصَبَاءِ <sup>(٢)</sup> وَالْأَشْيَاءِ، وَأَمَّا مَصْدَرٌ  
كَالسَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ .

وَالصِّفَةُ: إِمَّا تَأْنِيثٌ أَفْعَلٌ، نَحْوُ: سَوْدَاءَ وَبَيْضَاءَ، وَإِمَّا غَيْرُهُ، نَحْوُ: امْرَأَةٌ حَسَنَاءُ  
وَنُفْسَاءُ، وَكَبْرِيَاءُ <sup>(٣)</sup> وَعَاشُورَاءُ وَخُنُفْسَاءُ <sup>(٤)</sup> وَغَيْرُ ذَلِكَ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَمِنْهُمْ الْعَلَامَةُ جَارُ اللَّهِ <sup>(٥)</sup> إِنَّ الْهَاءَ مِنْ هَذِهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ .  
وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ فِي هَذَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ  
صِغَةً مَوْضُوعَةً لِلتَّأْنِيثِ، نَحْوُ: هَذَا وَأَنْتِ .

(١) في ت: دعوى .

(٢) في ف: الفضاء . والقصباء: جماعة القصب واحدها قَصْبَةٌ . لسان العرب: - قصب - ٢: ١٦٩ .

(٣) في الأصل: كبراء .

(٤) في الأصل: حنفاء .

(٥) يريد الزمخشري .

## المؤنث الحقيقي واللفظي

قوله: (وهو<sup>(١)</sup> عَلَى صَرِيحٍ حَقِيقِيٍّ وَلَفْظِيٍّ).

أَيِ الْمُؤنَّثِ عَلَى صَرِيحٍ حَقِيقِيٍّ وَغَيْرِ حَقِيقِيٍّ.

فَالْحَقِيقِيُّ: مَا يَبْزَاهُ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ {كَامْرَأَةٍ} [بِأَزَائِهَا الرَّجُلُ]<sup>(٢)</sup> وَنَاقَةٍ  
(بِأَزَائِهَا الْجَمَلُ)<sup>(٣)</sup>.

وغيرُ الحقيقي: (وهو الذي)<sup>(٤)</sup>، لَا يَكُونُ بِأَزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ {<sup>(٥)</sup> نَحْوِ:  
ظُلْمَةٌ<sup>(٦)</sup> وَعَيْنٌ<sup>(٧)</sup>}، [وغيرُ ذَلِكَ]<sup>(٨)</sup>.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ<sup>(٩)</sup> الْمُؤنَّثَ الْحَقِيقِيَّ لَا حَاجَةَ بِهِ<sup>(١٠)</sup> إِلَى إِمَارَةٍ تَلْحَقُ لَفْظُهُ دَالَّةٌ عَلَى  
تَأْنِيثِهِ، بَلْ تَأْنِيثُهُ يُعْلَمُ مِنْ مَعْنَاهُ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهِ عِلَامَةٌ كِبَرَةٍ، وَتَعَجَّةٍ، وَنَاقَةٍ، أَوْ لَمْ  
تَكُنْ، كَاتَانٍ وَعِنَاقٍ.

(١) في ز: هي.

(٢) زيادة من ت.

(٣) زيادة من ت.

(٤) في ف: ما.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ع.

(٦) في الأصل وفي ع: كالظلمة.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ت، ع، ل.

(٩) في الأصل وفي ز: ثم أن اعلم.

(١٠) (به) ساقطة من ل.

وغير الحقيقي ضربان:

ضربٌ توجدُ في لفظه علامة التأنيث كظُلُمَةٍ وغرفة.

وضربٌ لا توجدُ في لفظه علامة التأنيث كدارٍ وقوس / ١٠٢ ظ / وذراع<sup>(١)</sup>،

والضرب الأول منه لا يحتاج إلى شيء يُعرَّف تأنيثه.

والضرب الثاني هو المحتاج إلى المعرِّف، فالذي يصلح أن يكون مُعرِّفاً

لتأنيته أمور.

منها: الإشارة إليه بالصيغة المؤنثة، كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا

تَكْذِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومنها: عود الضمير إليه بلفظ التأنيث، نحو: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

ومنها: لحوق علامة التأنيث بفعلها، كقوله تعالى: ﴿وَالنَّفَّاثُ السَّاقُ

بِالسَّاقِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ومنها: لحوق علامة التأنيث بصفته أو حاله أو مُصغِّره أو خبره<sup>(٥)</sup>، نحو قوله

تعالى: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾<sup>(٦)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) سورة الطور: ١٤.

(٣) سورة الشمس: ١.

(٤) سورة القيامة: ٢٩.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) سورة البروج: ٥.

(٧) سورة الأنبياء: ٨١.

وَقَوْلِكَ: دَوِيرَةٌ، وَقَوْلِهِ:

الشمسُ طالعةٌ ليستُ بكاسِفةٍ .....<sup>(١)</sup>

إلى غيرِ ذلك.

قوله: (وَإِذَا<sup>(٢)</sup> أُنْشِدَ إِلَيْهِ الْفَعْلُ فَبِالْأَوَّلِ إِلَى آخِرِهِ<sup>(٣)</sup>).

اعلم أنَّ الفعلَ إذا ذُكِرَ مطلقاً عَلِمَ أَنَّ لَهُ فاعلاً وأقلَّهُ<sup>(٤)</sup> واحداً، [وأصلُهُ<sup>(٥)</sup>

التذكيرُ نظراً إلى الأغلبِ، فكلُّ ما زَادَ عَلَى هَذَا احتِجَاجٌ إلى علامةٍ، تَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَإِذَا كَانَ<sup>(٦)</sup> كَذَلِكَ، لَزِمَ الحَاقُ علامةٍ<sup>(٧)</sup> تَأْنِيثِ الْفَعْلِ<sup>(٨)</sup>، وَجَمْعِهِ

وَتَثْنِيَّتِهِ<sup>(٩)</sup>، لَكِنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ لَمْ تُلْحَقِ الْعَلَامَةُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ، لَوْجُوهٌ.

مِنْهَا: أَنَّ عِلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ تُوجِبُ اللَّبْسَ، لَكُونِهَا عَلَى صِيغَةِ الضَّمِيرِ.

(١) صدر بيت لجرير في رثاء عمر بن عبد العزيز، وعجزه:

تَبْكِي عَلَيْكَ نَجْمُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرُ

ورواية الديوان ٧٣٦: ٢.

الشمسُ كاسِفةٌ ليستُ بِطَالِعةٍ.

وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٠٣، والمذكر والمؤنث: ١٩١.

(٢) في ل: فأمّا.

(٣) ليس في الأصل ولا في ز.

(٤) في ت، ع، ل: أنه واحد.

(٥) في ع: وإن أصله.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٧) كلمة (علامة) ساقطة من ف.

(٨) في ف: الفاعل.

(٩) في ت: تأنيثه.

وَمِنْهَا: أَنَّ التَّأْنِيثَ الْحَقِيقِيَّ لَا زِمَ لِمُسَمَّى الْكَلِمَةِ، دُونَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَافْتَرَقَ  
الْأَمْرَيْنِ التَّأْنِيثِ، وَبَيْنَ التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَقَسَّ عَلَى الْحَقِيقِيِّ غَيْرَ الْحَقِيقِيِّ.  
وَمِنْهَا: أَنَّ التَّأْنِيثَ وَالتَّذْكِيرَ مُتَبَايِنَانِ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا بَعْضُ وَلَا صَادِقًا عَلَى  
الْآخَرِ بِخِلَافِ الْمُفْرَدِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ دَاخِلٌ فِي الثَّانِي، وَهُمَا دَاخِلَانِ فِي  
الثَّالِثِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جُعِلَ بَيْنَ فِعْلٍ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ فَضْلٌ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ وَتَرْكِهَا،  
وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ فِعْلٍ الْمُفْرَدِ وَالثَّنْيِ وَالْجَمْعِ فَضْلٌ<sup>(١)</sup>.  
ثُمَّ<sup>(٢)</sup> أَعْلَمَ أَنَّ<sup>(٣)</sup> إِسْنَادَ<sup>(٤)</sup> الْفِعْلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى مُوْثُوثٍ حَقِيقِيٍّ أَوْ إِلَى غَيْرِ  
حَقِيقِيٍّ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَتَأْنِيثُ الْفِعْلِ لَا زِمَ سِوَاءِ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ لئَلَّا يَلْتَبَسَ بِنَحْوِ<sup>(٥)</sup>:  
ضَرَبْتُ هَذَا، وَهَذَا، ضَرَبْتُ، إِلَّا إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ جُوزَ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ خِلَافًا  
لِلْمَبْرَدِ<sup>(٦)</sup>. وَحَكَى سَيَبَوِيهِ: خَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً<sup>(٧)</sup>، وَأَنْشَدَ قَوْلَ<sup>(٨)</sup>  
الْجَرِيرِ<sup>(٩)</sup>:

(١) الكلمة ليست في الأصل، وفي ت: فصل له.

(٢) في ت: و.

(٣) (أن) ليست في ت.

(٤) في ت: الأسباب.

(٥) في ت، ف، ل: بقول.

(٦) المقتضب ٣: ٢٤٩.

(٧) الكتاب ١: ٢٣٥.

(٨) في ت: واستدل بقول.

(٩) حلاء بالأنف واللام لأن اسم (جرير) منقول من الجرير وهو جبل الزمام. العين - جر - ٦: ١٥.

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيطَلُ أُمُّ سُوءٍ .....<sup>(١)</sup>

قَالَ: وَطَوَّلَ الْكَلَامَ صَارَ كَالْعِوَضِ مِنْ لِحَاقِ<sup>(٢)</sup> تَاءِ التَّانِيثِ فِي خَضَرَتْ، كَمَا صَارَ طَوَّلُ الْكَلَامِ عِوَضاً عَنِ الْعَائِدِ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ جَامِداً فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ بِلا فَضْلٍ لِحَمُودِهِ، نَحْوُ: نَعَمْ هُنْدُ، إِلَّا أَنْ تُسَمَّى امْرَأَةً بِمَثَلِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فَإِنَّهُ يَجِبُ تَأْنِيثُ فَعْلِهِ مَعَ وَجُودِ الْفَضْلِ، نَحْوُ: قَامَتِ الْيَوْمَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، لِرَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ.

وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ<sup>(٣)</sup> إِلَى [مَوْئِثٍ غَيْرِ حَقِيقٍ] فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى أ<sup>(٤)</sup> الظَّاهِرِ أَوْ إِلَى الْمُضْمَرِ.

فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْوَجْهُ التَّانِيثُ، تَقُولُ: الشَّمْسُ طَلَعَتْ، وَلَا تَقُولُ: الشَّمْسُ طَلَعَ، لِأَنَّ الرَّاجِعَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُ مِنْ جَنْسٍ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، إِنْ مَذْكُراً فَمَذْكُراً، وَإِنْ مَوْئِثاً فَمَوْئِثاً.

وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْنِداً إِلَى الظَّاهِرِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَحْصَلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا<sup>(٥)</sup> أَوْ لَمْ<sup>(٦)</sup> يَحْصَلَ.

(١) تمامه: عَلَى بَابِ اسْتِهْا صَلْبٌ وَشَامٌ.

والأخيطل: تصغيرُ الأخطل الشاعر المعروف. وصلب: جمع صليب. والشام: مفردة شامة، وهي الخال يُريد أنه شاهد ذلك الموضع. الديوان ٥١٥، والمقتضب ٢: ١٤٨.

(٢) في ت: لواحق، وفي ف، ل: لحوق.

(٣) في ت: لافعل.

(٤) ما بين المعقنيتين ساقط من ت، ز.

(٥) في ز، ف: بينها الفصل.

(٦) في ز: لا.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ جَازَ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، لَكِنَّ التَّذْكِيرَ أَوْلَى<sup>(١)</sup> وَ<sup>(٢)</sup> أَفْصَحُ لَطَوِيلِ  
الْكَلَامِ، وَلَآئِنَّهُ لَمَّا كَانَ التَّذْكِيرُ جَائِزاً مَعَ الْفَضْلِ فِي الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ كَانَ فِي غَيْرِ  
الْحَقِيقِيِّ أَوْلَى مَعَ وَجُودِهِ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، فَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ جَائِزَانِ، لَكِنَّ التَّأْنِيثَ أَفْصَحُ، تَقُولُ: طَلَعَ  
الشَّمْسُ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ.

قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ مُطْلَقاً [حُكْمُ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ]<sup>(٣)</sup>) <sup>(٤)</sup> أَيْ حُكْمُ<sup>(٥)</sup>  
الْجَمْعِ الْغَيْرِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ حُكْمُ الْمُؤَنَّثِ الْغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فِي تَذْكِيرِ فَعْلِهِ وَتَأْنِيثِهِ، فَإِنَّ إِسْنَادَ  
الْفِعْلِ إِنْ كَانَ / ١٠٣ و / إِلَى الْمُضْمَرِ فَالتَّأْنِيثُ، وَإِنْ كَانَ إِلَى الظَّاهِرِ فَكِلَاهُمَا جَائِزٌ،  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٦)</sup>: ﴿قَالَتِ<sup>(٧)</sup> الْأَعْرَابُ<sup>(٨)</sup>﴾، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ<sup>(٩)</sup>﴾.

وَلَا فَرْقَ<sup>(١٠)</sup> بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْجَمْعُ جَمْعَ الْمَذْكَرِ أَوْ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ فِي  
تَذْكِيرِ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثِهِ، تَقُولُ: جَاءَتْ الرِّجَالُ وَالزَّيْنَبَاتُ، وَجَاءَ الرِّجَالُ وَالزَّيْنَبَاتُ،

(١) فِي ت: تَذْكِيرُ الْأَوَّلِ.

(٢) الْوَاوُ لَيْسَتْ فِي ت.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت، ع، ف، ل.

(٤) فِي مَجْمُوعِ مَهْمَاتِ الْمَتُونِ: ١٠؛ وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ مُطْلَقاً حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ.

(٥) فِي ع، ف: وَحُكْمُ.

(٦) كَلِمَةُ (تَعَالَى) لَيْسَتْ فِي ت.

(٧) فِي الْأَصْلِ: وَفِي ت، ز، ف، ل: وَقَالَتْ.

(٨) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ: ١٤.

(٩) سُورَةُ يُوسُفَ: ٣٠.

(١٠) كَلِمَةُ (فَرْقٌ) سَاقِطَةٌ مِنْ ع.



قَالَتَائِبُ، لَكُونَهَا فِي الْمَعْنَى جَمَاعَةً، وَالتَّذْكِيرُ لِكُونِ تَائِبِ الْجَمَاعَةِ مِنْ بَابِ التَّائِبِ  
الْغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ.

وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَدَ بِالتَّائِبِ الْمَعْنَوِيِّ فِي لُزُومِ تَائِبِ الْفِعْلِ اجْرَاءً لِبَابِ الْجَمْعِ مَجْرَى  
وَاحِدًا<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَضَمِيرُ الْعَاقِلِينَ غَيْرُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فَعَلْتُ وَفَعَلُوا).

إِعْلَمُ أَنَّ ضَمِيرَ الْجَمْعِ إِنْ كَانَ جَمْعَ مَذْكُورٍ، إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ  
كَانَ الْأَوَّلَ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ سَالِمًا أَوْ لَمْ يَكُنْ.

فَإِنْ كَانَ سَالِمًا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَقُولَ: الزَّيْدُونَ فَعَلُوا، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: الزَّيْدُونَ  
فَعَلْتُ، {الْوُجُودُ لَفْظُ الْوَاحِدِ، وَكَمَا لَا يُقَالَ: زَيْدٌ فَعَلْتُ}، فَكَذَلِكَ لَا يُقَالَ: الزَّيْدُونَ  
فَعَلْتُ {<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَالِمًا فَلَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: الرَّجَالُ فَعَلْتُ<sup>(٣)</sup> وَفَعَلُوا، فَمِنْ حَيْثُ النَّظَرُ  
إِلَى كَوْنِهِ مُؤَنَّثًا تَقُولُ: فَعَلْتُ وَمِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَى كَوْنِهِ جَمْعًا [لِلْمَذْكُورِ عَاقِلًا]<sup>(٤)</sup>، تَقُولُ:  
فَعَلُوا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَاقِلًا نَحْوُ: الْإِيَّامُ جَازَ أَنْ يُقَالَ: الْإِيَّامُ مَضَتْ وَمَضِينَ.

أَمَّا مَضَتْ فَلِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا، وَأَمَّا مَضِينَ فَلِكَوْنِهِ جَمْعًا.

(١) فِي ت، ز: وَاحِد.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

والحاصل أن الضائر يجب أن تكون كما ذكرناه لتشعر بما تعود إليه.  
وإن لم يكن جمع مذكر يعقل، فأما جمع مؤنث يعقل، نحو: النساء، أو لا يعقل،  
نحو: العيون، فيجوز إلحاق نون الجمع به وتاء التأنيث.  
أما الأول: فبالنظر إلى كونه جمعاً، وقصد أن يكون ضميره مطابقاً له.  
وأما الثاني: فبالنظر إلى كونه جماعة، تقول: النساء والعيون فعلت وفعلن.

### المُتَنَّى

قوله: (المُتَنَّى ما لحق في آخره ألف<sup>(١)</sup> أو ياء مفتوح ما قبلها وتون مكسورة  
ليدل على أن معه مثله من جنسه).

فقوله: (ليدل على أن معه مثله من جنسه) تنبيه على أن الاسم المشترك لا  
يُبنى باعتبار ما اشترك فيه [وإنما يُبنى<sup>(٢)</sup>] باعتبار مدلوله الواحد إذا اجتمع معه  
واحد آخر<sup>(٣)</sup> من جنسه، فإنك إذا قلت: قرآن لا تريد به طهراً وحيضاً بل تريد به  
إمّا طهرين وإمّا حيضين.

وكذلك إذا قلت: جونا، تريد به السوادين أو البياضين دون السواد

(١) في ل: و.

(٢) ما بين المقننين ساقط من ل.

(٣) في ت: آخر معه.

والبياض، وهذا معلوم من استقراء كلام العرب، وهو بعينه دالٌّ<sup>(١)</sup> على أنه لا يطلق الاسم المشترك بلفظ العموم على مدلولاته<sup>(٢)</sup> المختلفة، لأن حكم التثنية والجمع واحد.

لا يقال ما ذكرتم يقتضي أن لا يثنى العلم ولا يجمع، لأن نسبة العلم إلى مسمياته المختلفة كنسبة الأسماء المشتركة إلى مسمياتها<sup>(٣)</sup>، لكن يثنى العلم ويجمع فيقال الزيدان، والزيدون، فلتن الأسماء المشتركة وتجمع باعتبار مدلولاتها<sup>(٤)</sup> المختلفة.

لأننا نقول: لا نسلم أن نسبة العلم إلى مسمياته كنسبة الأسماء المشتركة إلى مسمياتها، لأن العلم إنما وضع باعتبار كونه علماً لذات شخص من غير النظر إلى كونه آدمياً<sup>(٥)</sup> أو غيره.

وإذا كان كذلك صح تثنيته إذا اجتمع معه آخر من هذه الأشخاص، لكونه من جنسه، كما يقال مضروبان<sup>(٦)</sup> لإنسان وفرس، لأن النظر إنما كان إلى شخص وقع عليه ضرب، دون النظر إلى كونه فرساً أو غيره.

ثم اعلم أن الاسم الذي تراد تثنيته لا يخلو من أن يكون صحيحاً أو ملحقاً

(١) في ت: دل.

(٢) في ت، ل: مدلولها، وفي ف: مدلولاتها.

(٣) في ع، ف، ل: مسمياته.

(٤) في ت، ف، ل: مدلولاته، وفي ع: معلولاتها.

(٥) في ع: رومياً.

(٦) في ت: مضروبان.

بِهِ، وَإِنَّمَا أَنْ لَا<sup>(١)</sup> يَكُونَ أَحَدُهُمَا، وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَلْحَقِ بِهِ مَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ وَآوُ أَوْ يَاءٍ  
قَبْلَهَا سَكُونٌ، نَحْوُ: ظَبْيٌ وَدَلْوٌ.  
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ الْحَقَّ بِآخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مُفْتَوِّحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ،  
نَحْوُ: الزَّيْدَانِ وَالظُّبْيَانِ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ.  
فَإِنْ كَانَ الثَّانِي، يَلْحَقُ بِآخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ وَنُونٌ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، فَيُقَالُ فِي:  
[الغَازِي وَالْقَاضِي، الْغَازِيَانِ وَالْقَاضِيَانِ]<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، وَهُوَ مَا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ [مَقْصُورَةً أَوْ  
مَمْدُودَةً].

فَإِنْ كَانَتْ مَقْصُورَةً فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ<sup>(٣)</sup> ثَالِثَةً أَوْ فَوْقَ ثَالِثَةٍ.  
فَإِنْ كَانَتْ<sup>(٤)</sup> ثَالِثَةً وَعُرِفَ لَهَا أَصْلٌ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ رُدَّتْ إِلَيْهِ، تَقُولُ: عَصَوَانِ  
وَرَحِيَانِ فِي عَصَا وَرَحَى، / ١٠٣ ظ /.

وَإِذَا<sup>(٥)</sup> لَمْ يُعْرَفْ لَهَا أَصْلٌ، نُظِرَ فَإِنْ أُمِيلَتْ قُلِبَتْ يَاءٌ كَقَوْلِكَ: مَتِيَانِ وَبَلَيَانِ فِي:  
مَتَى وَبَلَى مُسَمًّى بِهِمَا.

(١) ساقطة من ل.

(٢) في ت، ع، ف، ل: القاضي والغازي القاضيان والغازيان.

(٣) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٤) في ت: كان.

(٥) في ت، ع، ل، ان.

وَأِنْ لَمْ تَمَلْ قُلِبَتْ وَاوًا، تَقُولُ: إِلَوَانٍ وَلَدَوَانٍ فِي مُسَمًّى<sup>(١)</sup> بِإِلَى وَلَدَى.  
وَأِنْ كَانَتْ<sup>(٢)</sup> فَوْقَ ثَالِثَةٍ<sup>(٣)</sup> لَمْ تُقَلَّبْ إِلَّا يَاءً، لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَقْلُوبَةً مِنْ<sup>(٤)</sup> [الْيَاءِ  
فَالْوَاجِبُ قَلْبُهَا يَاءً كَمَا فِي الثَّلَاثِي.

وَأِنْ كَانَتْ مَقْلُوبَةً مِنْ<sup>(٥)</sup> [الْوَاوِ، قُلِبَتْ أَيْضاً يَاءً<sup>(٦)</sup>، لِاسْتِقَالِ الْوَاوِ وَلَكثَرَةِ  
حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، وَخَفَةِ الْيَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاوِ<sup>(٧)</sup>، وَتَقُولُ: أَعْشِيَانِ وَمَلْهِيَانِ وَحُبْلَيَانِ  
وَحُبَّارِيَانِ فِي أَعْشَى وَمُلْهَى وَحُبْلَى وَحُبَّارَى.

فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ مَمْدُودَةٌ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ هَمْزُهُ أُصْلِيَّةً أَوْ لَمْ  
تَكُنْ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ ثَبَتَ<sup>(٨)</sup> عَلَى حَالِهَا فَتَقُولُ فِي: قَرَاءٍ وَوَضَاءٍ قَرَاءَانٍ  
وَوَضَاءَانٍ.

وَأِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَقْلُوبَةً عَنْ حَرْفِ التَّائِيثِ أَوْ لَمْ تَكُنْ.  
فَإِنْ كَانَ تُقَلَّبُ وَاوًا فَيُقَالُ فِي: حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ حَمْرَاوَانٍ وَصَحْرَاوَانٍ.

(١) فِي ت، ل: مَسْمِين.

(٢) فِي الْأَصْل، وَفِي ف: كَانَ.

(٣) فِي ت، ل: الثَّلَاثَةُ.

(٤) فِي ل: عَنْ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ع.

(٦) فِي ت، ف: يَاءٌ أَيْضاً، وَكَلِمَةٌ أَيْضاً سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٧) قَالَ سِيبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢: ٩٤: (كُلُّهَا إِزْدَادُ الْحَرْفِ كَانَ مِنَ الْوَاوِ أُبْعَد).

(٨) فِي ل: ثَبَتَ.

وَأَمَّا قُلِبْتُ إِذَا نَأَى بِزِيَادَتِهَا، وَمَفَارَقَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ<sup>(١)</sup>، لِكَوْنِهَا أَلِفُ التَّأْنِيثِ فِي الْأَصْلِ، فَقُلِبَتْ هَمْزَةٌ لِتَعْذِيرِ اجْتِمَاعِهَا مَعَ الْأَلِفِ الَّتِي قَبْلَهَا.  
وَأَمَّا اخْتِصَّ قَلْبُهَا بِالْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ لِمُنَاسِبَةِ الْهَمْزَةِ الْوَاوِ أَكْثَرَ مِنْ مُنَاسِبَتِهَا الْيَاءِ فِي الثَّقَلِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا جُلَّ أَنَّهُ يُعَوِّضُونَ [عَنْهَا الْهَمْزَةَ]<sup>(٣)</sup> فِي مِثْلِ<sup>(٤)</sup> قَوْلِهِمْ: أَقَّتْ فِي وَقَّتْ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَصْلِيَّةً وَلَا لِلتَّأْنِيثِ، فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ أَوْ لَمْ تَكُنْ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ جَازَ الْأَمْرَانِ رَدُّهَا إِلَيْهِ، وَإِثْبَاتُهَا عَلَى حَالِهَا فَتَقُولُ فِي كِسَاءٍ [وَرَدَاءٍ كِسَاوَانٍ وَرَدَاوَانٍ وَكِسَاءَانٍ وَرَدَاءَانٍ]<sup>(٥)</sup>.

أَمَّا<sup>(٦)</sup> رَدُّهَا إِلَى<sup>(٧)</sup> الْأَصْلِ، فَلِكَوْنِهَا مُنْقَلِبَةً عَنْهُ.

فَإِنْ كَانَ الثَّانِي، أَعْنِي لَا تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، بَلْ تَكُونَ مُلْحَقَةً زَائِدَةً فِي حُكْمِ الْأَصْلِيِّ ثَبَّتْ عَلَى حَالِهَا<sup>(٨)</sup> فَتَقُولُ فِي عِلْبَاءٍ<sup>(٩)</sup> وَجِرْبَاءٍ، عِلْبَاءَانِ

(١) في ت: لاصل ألف.

(٢) في الأصل، وفي: ز، ف: الفعل.

(٣) في ت، ف، ل: الهمزة عنها، وفي ع: الهمزة غيرها.

(٤) كلمة (مثل) ساقطة من ت.

(٥) في ف: كساوان وكساءان وفي رداء: رداوان وردادان.

(٦) في ف: و.

(٧) في ل: في.

(٨) ما بين المعفتين ساقط من ف.

(٩) العلباء: عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل. قال الخليل: وهما علباوان. العين - علب - ١٤٧: ٢، ولسان العرب - علب - ١١٩: ٢.

وحِزْبَاءَانِ<sup>(١)</sup>، لا غير، لكونه [في حُكْم] الأصلي.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَلَامَةَ جَارَ اللَّهِ قَالَ<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا تُقْلَبُ أَلْفُ التَّائِيثِ فَقَطْ وَتَبَتْ مَا سِوَاهَا عَلَى حَالِهَا.

[وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَحذُوفَ<sup>(٣)</sup>] الْعَجْزِ<sup>(٤)</sup> يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ، نَحْوُ: أَخَوَانٍ وَأَبْوَانٍ فِي أَخٍ وَأَبٍ، وَقَدْ لَا يُرَدُّ، نَحْوُ: يَدَانٍ وَدَمَانٍ فِي يَدٍ وَدَمٍ، وَقَدْ جَاءَ: يَدَيَانٍ وَدَمَيَانٍ<sup>(٥)</sup>، كَقَوْلِهِ: فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبُخْنَا

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ<sup>(٦)</sup>

وَقَدْ يُنْتَهَى الْجَمْعُ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَتَيْنِ وَالْفِرْقَتَيْنِ، كَمَا أَتَشَدَّ أَبُو عَمِيدٍ<sup>(٧)</sup>:

(١) في ت: حرباءان وعلباءان.

(٢) في الأصل، وفي ز: غير.

(٣) الفصل: ١٨٥.

(٤) في ف: محذوف.

(٥) ما بين المعقتتين ساقط من ل.

(٦) كلمة (العجز) ساقطة من ع.

(٧) ينظر: الفصل: ١٨٥.

(٨) ينسب إلى علي بن بدال بن سليم وينسب إلى الفرزدق والأخطل ومرداس بن عمرو والمثنى العبدى. ويروى (جحر) مكان (حجر) يريد أنها متباغضان فلا يمتزج دمهما لودجها في موضع واحد أو أن دمي يجري لشجاعتي ودمه يجمد لجبنه، والشاهد فيه رجوع المحذوف عند التثنية في (دميان). المقتضب: ١: ٣٦٦، والأمالى الشجرية ٢: ٣٤٤، والمفصل: ١٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٥٢، والخزانة ٧: ٤٨٢.

(٩) هو القاسم بن سلام اللغوي المعروف توفي سنة ٥٢٣ هـ. مراتب النحويين: ١٤٨، وطبقات النحويين واللغويين: ١٩٩، ونزهة الألباء: ١٠٩، وأنباه الرواة ٣: ١٢، وبغية الوعاة ٢: ٢٥٣.

لَأَضْحَجَ الْحَيُّ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا  
عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ<sup>(١)</sup>  
وَقَالُوا: لِقَا حَانٍ<sup>(٢)</sup> سَوْدَاوَانٍ، وَقَدْ يُجْعَلُ الْإِثْنَانِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ إِذَا كَانَا  
مُتَّصِلَيْنِ، كَقَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا!! وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٣)</sup>.  
وَكَقَوْلِهِ:

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ<sup>(٤)</sup>  
وَأَمَّا إِذَا كَانَا مُتَفَصِّلَيْنِ، فَلَا يُقَالُ: أَفْرَاسُهُمَا، وَقَدْ جَاءَ: وَضَعَا رِحَالَهُمَا.

(١) البيت لعمر بن العلاء الكلبي. وكان معاوية قد استعمل ابن أخيه عمرو بن عتبة بن أبي سفيان على صدقات كلب فاعتدى عليهم فقال عمرو ذلك وقبلة:  
سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرَكْ لَنَا سَبْداً فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ  
سعى: عمل في الزكاة والسَّعة: ولادة الصدقة، وقد نصب عقلاً على الظرفية أراد مدة عقالٍ. والسَّبدُ: الشعر والوبر، ويُراد به المال القليل، يقال ماله سَبْدٌ وَلَا يَبْدُ، أي قليل ولا كثير. أوباد: جمع وبْد بالتحريك، وهي شدة العيش وسوء الحال، ويروى (أوقاصاً) مكان (أوباداً)، أي لأصبح مال الحي أوقاصاً أي لا يوجد عندهم ما يجب فيه الصدقة. جمالين: مثني جمال أي قطعتين من الجمال. ويروى: يوم التَّرحُلِ والهَيْجَا جمالين. مجالس ثعلب ١: ١٤٢، والمفصل: ١٨٧، وشرح المفصل ٤: ١٥٣، والجمع ١: ١٣٩، والخزانة ٧: ٥٧٩.

(٢) اللقاح: جمع لُقُوح، ولقحة: وهي الناقة ذات اللَّبَنِ. وقالوا لِقَا حَانٍ أسودان جعلوها بمنزلة قولهم: إبلان. لسان العرب - لقح - ٣: ٤١٦، وتاج العروس - لقح - ٧: ٩٤.  
(٣) سورة المائدة: ٣٨.

(٤) الرجز لحطام المجاشعي، وقيل هيمان بن قحافة، وقبلة:  
وَمَهْمِهَيْنِ قَدْ فَيِّنَ مَرَّتَيْنِ وَالْمَهْمَةُ: الْقَفْرُ وَالْقَذْفُ: الْبُعِيدُ، وَالْمَرَّتُ: الَّذِي لَا يَنْبَغُ. الكتاب ١: ٢٤١ و ٢: ٢٠٢، والبيان والتبيين ١: ١٥٦، وأعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣: ٧٨٧، والمفصل: ١٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٥٦، وشواهد العيني ٣: ٧٤، والخزانة ٧: ٤٥٥.



## حذف نون المثني

قوله: (وَتُحَذَفُ نُونُهُ بِالْإِضَافَةِ)<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا تُحَذَفُ النون<sup>(٢)</sup> عِنْدَ الْإِضَافَةِ لِكَوْنِهِ عِوَضاً مِنَ التَّنْوِينِ الَّذِي يُحَذَفُ

عِنْدَ<sup>(٣)</sup> الْإِضَافَةِ فَوَجِبَ حَذْفُ النونِ لِلْإِضَافَةِ أَيْضاً.

وَعَلِمَ أَنَّهُ يُحَذَفُ أَيْضاً عِنْدَ تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ:

بَيْنَ<sup>(٤)</sup> ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأُسْدِ<sup>(٥)</sup>

وعند كراهة الطول<sup>(٦)</sup>، نحو: قوله<sup>(٧)</sup>:

..... إِنَّ عَمِّيَ الَّذِي قَتَلَا<sup>(٨)</sup> الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ<sup>(٩)</sup>

وَعِنْدَ التَّشْبِيهِ بِالْإِضَافَةِ، نحو: لَا غُلَامِي لَكَ.

وَعِنْدَ الضَّرُورَةِ، نحو:

(١) في مجموع مهبّات المتنون: ٤١٠؛ للإضافة.

(٢) في ت: النوع، ل: نونه.

(٣) كلمة (عند) ساقطة من ع.

(٤) في ت: عند.

(٥) تقدّم الشاهد في ١: ٤٣٢.

(٦) الكلمة مطموسة في ت.

(٧) كلمة (قوله) ساقطة من ع.

(٨) في ت: قتل.

(٩) تقدّم الشاهد في ٢: ١٠٤.

يَا حَبْدَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْقَمَا<sup>(١)</sup>

واعلم أن ألف التثنية تَسْقُطُ أيضاً عند التقاء الساكنين كقولك: التقت حَلَقَتَا

البَطَانِ<sup>(٢)</sup>.

## حذف تاء التانيث

قوله: (وَحُدِفَتْ تَاءُ التَّانِيثِ فِي خُصَيَانٍ وَأَلْيَانٍ)<sup>(٣)</sup>.

اعلم أن تاء التانيث لَا تَسْقُطُ فِي التثنية لِشِدَّةِ اتِّصَالِهَا بِالْكَلِمَةِ فَيُقَالُ فِي ضَارِبَةٍ وَقَائِمَةٍ، ضَارِبَتَانِ وَقَائِمَتَانِ، إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ وَهُمَا خُصَيَانٍ وَأَلْيَانٍ، فِي خُصِيَّةٍ<sup>(٤)</sup> وَآلِيَةٍ، لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَا بَحِثُ لَا يَفْتَرِقَانِ<sup>(٥)</sup> / ١٠٤ و / نَزَلَا مَنْزِلَةً مَا وُضِعَ وَضْعاً أَوَّلًا كَقَوْلِهِ:

كَأَنَّ خُصِيَّةً مِنَ التَّدْلُلِ<sup>(٦)</sup>

(١) بعده: والجيدُ والنحرُ وتُدِي قَدْ نَمَا.

والرجزُ مجهول القائل، ويروى (وجه) مكان (عينا). انظر: الخصائص ١: ١٧٠، ولسان العرب فوم-

١٧: ٢٤، والهمع ١: ١٢٩.

(٢) البطان للقتب الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان فإذا التقتا فقد بلغ الشد غايته. يضرب

في الأمر إذا اشتد. مجمع الأمثال: ١٨٦، ولسان العرب بطن ١٦: ١٩٨، ومختار الصحاح بطن - ٥٦.

(٣) في ل: أليان وخصيان.

(٤) الخُصِيَّةُ: وَاحِدَةُ الْخُصْيِ، وَكَذَا الْخُصِيَّةُ بِالْكَسْرِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: سَمِعْتُهُ بِالضَّمِّ وَلَمْ أَسْمَعْهُ بِالْكَسْرِ. مختار

الصحاح - خصى - ١٧٨.

(٥) في ع: يعرفان.

(٦) تقدّم الشاهد في ٢: ٢١٦.

[وَكَقَوْلِهِ:]

تَرْجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجُ الْوُطْبِ<sup>(١)</sup> [٢]

## الجمع

قوله: (الجموعُ مَا دَلَّ عَلَى أَحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ بِتَغْيِيرٍ مَا<sup>(٣)</sup>).فَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>: (مَا دَلَّ عَلَى أَحَادٍ) شَامِلٌ لَغَيْرِ الْمَحْدُودِ، نَحْو: رَهْطٍ، وَتَفَرٍّ، وَالْأَعْدَادِ،وغير<sup>(٥)</sup> [ذَلِكَ].

وَقَوْلُهُ: (مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ) يُخْرِجُ أَمْثَالَ ذَلِكَ لِإِعْدَمِ وُجُودِ لَفْظٍ مُفْرَدٍ

لَهُ يَدُلُّ عَلَى أَحَادِهِ مِثْلَ<sup>(٦)</sup> تَمَرٍ<sup>(٧)</sup> وَرَكْبٍ، لِإِعْدَمِ قَصْدِ الْآحَادِ بِحُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ [كَمَا قُصِدَ

(١) لا يعرف قائل هذا الرجز، وقبله:

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بْنُ كَعْبٍ      ظَعِينَةُ وَاقِفَةٌ فِي رَكْبٍ

والظعينة: المرأة، والوطب: سقاء اللبن. والشاهد فيه قوله: اليان مثنى إلية والقياس اليتان، وَصَفَهُ بِأَنَّ

كَفَلَهُ عَظِيمٌ رَحْوًا. الْمُقْتَضَبُ ١: ١٤، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ١: ٢٠، وَالْاِقْتَضَابُ: ٣٩٣، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لَابْنَ

بَعِيشَ ٤: ١٤٥، وَالْخَزَانَةُ ٧: ٥٢٥.

(٢) ما بين المعفتين مطموس في ت.

(٣) (بتغيير ما) ساقطة من ع.

(٤) في ع: قوله.

(٥) ما بين المعفتين ساقطة من ت.

(٦) (الواو) ليس في ت.

(٧) في ع: وأمثال، والكلمة ساقطة من ل.

(٨) في ل: المر.

لأحد الرجال بحروف مفردة<sup>(١)</sup>.

لا يقال: إن إطلاق التمر مثلاً على أحدٍ وهي مقصودةٌ بالمفرد، وهو الثمرة،

وكذلك الركب.

[لأننا نقول<sup>(٢)</sup>: التمر ليس بجمع لثمرة وإن اتفقا في اللفظ.

والذي يدل عليه أمور:

منها<sup>(٣)</sup>: أنه لو كان جمعاً لم يجوز أن يقال: عندي خمسة أرطالٍ تمرًا كما لم يجوز أن

يقال: عندي خمسة أرطالٍ لحوماً، إلا إذا اختلفت أنواعه، لكنه يجوز أن يقال من غير

اختلاف الأنواع.

ومنها: أنه لو كان جمعاً لم يجوز إطلاقه على القليل قياساً على سائر المجموع.

ومنها: أنه لو كان جمعاً لكان جمع الكثرة لانتفاء كونه على وزنٍ من أوزان

جمع القلة، وانحصار الجمع في أحد هذين الأمرين، ولو كان جمع الكثرة لم يجوز

تصغيره على لفظه لما ثبت في باب التصغير، لكنه يجوز تصغيره على لفظه، فلم يكن

جمعاً.

و<sup>(٤)</sup> قوله: (بتغيير ما).

ليدخل فيه مثل فلك فإنه يكون مفرداً، ويكون جمعاً، لكن تُقدَّر فيه

(١) ما بين المعنيين ساقط من ت، ل.

(٢) في ز: لا نقول.

(٣) في ل: أحدها.

(٤) (الواو) ليس في ت.

المرآت والسكرات حال كونه جمعاً غيرهما حال كونه مفرداً، وكذلك القول في  
ناقة هجان، ونوق هجان.

واعلم أن الحروف في قوله: (بحروف مفردة) زائد لا فائدة فيه، لأن حاصل  
معنى التعريف أن الجمع لفظٌ دلَّ على أفراد كل واحد منها مرادٌ ومقصودٌ بفرد ذلك  
اللفظ وقتاً ما.

## أقسام الجمع

قوله: (وهو صحيح ومكسر).

اعلم أن الجمع إما صحيح وإما مكسر، والصحيح إما لذكر وإما لمؤنث.

## جمع المذكر السالم

أما الأول فهو الذي سَلِمَ بناءً واحداً، وألحقَ بآخره<sup>(١)</sup> واو<sup>(٢)</sup> أو ياء مكسورة  
ما قبلها<sup>(٣)</sup> ونون مفتوحة يُبدلُ على أن معه أكثر منه.

قوله: (فإن كان آخره ياء قبلها كسرة).

اعلم أن الاسم الذي يُرادُ جمعه لا يخلو من أن يكون صحيحاً أو ملحقاً به أو

(١) في ل: ألف و واو.

(٢) كان ينبغي أن يقول: واو مضموم ما قبلها.

(٣) في ع، ل: قبله.

لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ يُلْحَقُ بِآخِرِهِ وَأَوْ أَوْ يَاءٌ وَنُونٌ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ نَحْوُ: حَمِيدُ  
الزَّيْدُونَ<sup>(١)</sup> وَالطَّيِّبُونَ<sup>(٢)</sup>، فِي زَيْدٍ وَطَبِيٍّ عِلْمًا.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِهِ يَاءٌ أَوْ يُقْتَضَى. بِذَلِكَ نَحْنُ حَرَو.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ يُحَذَفُ لِلتَّخْفِيفِ، نَحْوُ<sup>(٣)</sup>: جَاءَ فِي الْقَاضُونَ وَالْقَاضُونَ. فِي  
الْقَاضِي وَالْفَارِزِي فِي حَالِ الرِّفْعِ، وَأَصْلُهُمَا<sup>(٤)</sup> قَاضِيُونَ وَفَارِزُونَ،<sup>(٥)</sup> سَكُنَتْ نَحْنُ  
عَلَى الْيَاءِ فَسُكِّنَتْ<sup>(٦)</sup> {فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، الْيَاءُ وَالْوَاوُ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ دُونَ نُونٍ، نَكُوبِ  
عِلَامَةً فَصَارَ الْقَاضُونَ وَالْفَارِزُونَ، وَكَذَا الْحُكْمُ<sup>(٧)</sup> فِيهِمَا حَالُ النَّصْبِ، وَجَزْءُ

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ،<sup>(٨)</sup> حُذِفَتِ<sup>(٩)</sup> الْأَلِفُ<sup>(١٠)</sup>، وَتَقَى  
مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا كَمَا كَانَ، تَقُولُ: جَاءَ فِي الْمُسْطَفُونَ وَالْمُسْمُونَ<sup>(١١)</sup> فِي مُصْطَوٍّ

(١) فِي ت، ع، ف، ل: زِيدُونَ.

(٢) فِي ت، ع، ف، ل: طَيِّبُونَ.

(٣) فِي ع، ل: تَقُولُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ، رَفِي ز: أَصْلُهُ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(٦) فِي ز، ف، ل: فَحُذِفَتْ.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ع.

(٨) فِي ت، ل: الْمُنْتَمِي.

(٩) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(١٠) فِي ت: وَحُذِفَتْ.

(١١) كَلِمَةُ (الْأَلِف) سَاقِطَةٌ مِنْ ع.

(١٢) فِي ت، ف، ل: الْمُنْتَمُونَ.

والمسمى<sup>(١)</sup>، وأصله: المصطفون، قلبت الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، [فالتقى  
ساكنان الألف والواو، فحذفت الألف.

وكذا القول فيهما<sup>(٢)</sup> في حال النصب والجر.

## شروط الجمع المذكر السالم

قوله: (وشرطه إن كان اسماً إلى آخره).

اعلم أن الاسم<sup>(٣)</sup> الذي يزداد جمعه هذا الجمع لا يخلو من أن يكون اسماً<sup>(٤)</sup>  
مخضاً أو اسماً<sup>(٥)</sup> صفة.

فإن كان الأول فشرطه أمور ثلاثة وهي كونه مذكراً و<sup>(٦)</sup> علماً / ١٠٤ ظ /  
وعاقلاً، لأن هذا الجمع أشرف الجموع، لسلامة بناء الواحد فيه والمذكر العلم  
العاقل أشرف فأعطي الأشرف للأشرف<sup>(٧)</sup>.

ولقائل أن يقول: إن كلامه في جمع الصحيح المذكر فكونه مذكراً داخل فيه،

(١) في ت، ل: المنتمي

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٣) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ت، ز.

(٤) الكلمة ساقطة من: الأصل، ومن: ز.

(٥) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) (الواو) ليس في ل.

(٧) في ع، ف: الأشرف.

فلو كان شرطاً له لزم أن يكون خارجاً عنه، فإذا لزم أن يكون داخلًا فيه وغير داخل فيه<sup>(١)</sup>، وخارجاً عنه و<sup>(٢)</sup> غير خارج عنه، وأنه محال.  
والذي يمكن أن يجاب<sup>(٣)</sup> عنه هو أن يقال: إنما قال: هاهنا شرطه بالنسبة إلى من [كان عاقلاً عن دخوله فيما تقدم أو بالنسبة إلى من]<sup>(٤)</sup> حمل المذكر الأول على المتنوي فقط فذكر هاهنا، أن شرط ذلك الجمع المذكور هو أن يكون مذكراً في اللفظ أيضاً ليخرج مثل طلحة وحمزة، أو بالنسبة إلى من ظن أن المذكر لقب واسم لذلك الجمع كالصحيح ليدفع ذلك الظن.

وإذا عرفت ذلك نقول: إنما لم يجمع مثل عين لفقدان الشرائط الثلاثة فيه، ولم يجمع نحو نوب لانتفاء الشرط الثاني منه<sup>(٥)</sup>، وهو العلمية<sup>(٦)</sup>، ولم يجمع نحو أعوج اسماً لفرض، لانتفاء الشرط الثالث وهو كونه عاقلاً.

وإن كان الثاني، وهو أن يكون صفة فشرطه أمور:

منها: أن يكون مذكراً عاقلاً لما ذكرنا، والإشكال والجواب بمثل ما مر فلا نعيدهما.

(١) كلمة (فيه) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في ع: أو.

(٣) في ل: يكون جواباً.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٥) ساقطة من ل.

(٦) زاد في ع، ل: منه.



وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَكُونَ أَفْعَلَ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعَلَاءَ، مِثْلُ: أَحْمَرُ حِمَاءٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ، فَإِنَّهُمْ جَمَعُوا أَفْعَلَ<sup>(١)</sup> التَّفْضِيلَ هَذَا الْجَمْعَ، نَحْوُ: الْأَفْضَلُونَ.  
وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَكُونَ فَعْلَانِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى، نَحْوُ: سَكْرَانُ سَكْرَى لِأَنَّ فَعْلَانِ عِنْدَهُمْ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ فَعْلَانِ، وَالثَّانِي جَمْعُهُ هَذَا الْجَمْعِ مِثْلُ: نَدْمَانُونَ جَمْعُ نَدْمَانٍ، فَلَمْ يَجْمَعُوا الْأَوَّلَ هَذَا الْجَمْعَ فَرْقًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَسْتَوِيَ [الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ فِيهِ]<sup>(٢)</sup>، نَحْوُ: جَرِيحٌ وَصَبُورٌ<sup>(٣)</sup> إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، لِأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوا هَذَا الْجَمْعَ لَقِيلَ جَرِيحُونَ فِي الْمَذَكَّرِ وَجَرِيحَاتٌ فِي الْمُؤَنَّثِ فَلَزِمَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْجَمْعَيْنِ جَمْعَ الْمَذَكَّرِ وَجَمْعَ الْمُؤَنَّثِ، مَعَ عَدَمِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَلَزِمَ<sup>(٤)</sup> مَرِيَّةُ الْفَرْعِ الَّذِي هُوَ الْجَمْعُ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْوَاحِدُ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي لُغَتِهِمْ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي مِفْعَالٍ وَمِفْعِيلٍ.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَكُونَ بِنَاءُ التَّائِيثِ نَحْوُ: عَلَّامَةٌ وَنَسَابَةٌ.

(١) فِي ز: الْفَعْلِ.

(٢) فِي ع، ف، ل: فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ.

(٣) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ت، ع. وَصِيغَةُ فَعُولٍ يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ مِثْلَ صَبُورٍ

بِمَعْنَى صَابِرٍ وَشَكُورٍ بِمَعْنَى شَاكِرٍ.

(٤) فِي ع: فَيَلْزَمُ.

اعلم أنه لم يمتنع إلى ذكر هذا الشرط من وجهين:  
أحدهما أنه داخل في الجمع الذي كلامه فيه.  
والثاني أنه ذكر من شروطه أنه مذكّر ولعله ذكره هاهنا مبالغة وتأكيذاً  
لأنه<sup>(١)</sup> دفع عنهم من يتوهم أن المراد من التذكير إنما هو من جهة المعنى.  
قوله: (ويحذف نونه بالإضافة).  
لكونه عوضاً من التنوين الذي يحذف بالإضافة فكذا يكون حكم العوض.

### الملحق بجمع المذكر السالم

قوله: (وقد شد نحو: [سينين وأوزين<sup>(٢)</sup>] وخبين  
ولقين<sup>(٣)</sup>)، جواب سؤال<sup>(٤)</sup> مقدّر، وهو أن يقال: هذه الأشياء جمعت هذا الجمع مع  
انتفاء الشروط التي ذكرتموها فلا تكون ما ذكرتموها شرطاً له، وإلا لزم انتفاؤه عند  
انتفائها لاستلزام انتفاء الشرط انتفاء الشروط.  
فأجاب عنه بقوله: (وقد شد نحو سينين).

وقد تكلف قوم في توجيهه بأن هذه الحروف في أواخرها عوض عما حذف

(١) في ع: ولأنه.

(٢) في ت، ع، ف، ل: أوزين وسنين.

(٣) الصواب قلين كما سيذكر قريباً وينظر: شرح الكافية لابن الحاجب: ٩١، وشرح المفصل ٥: -

(٤) في ع، عن سؤال، وفي ف: لسؤال.

مِنْهَا.

فَإِنْ لَغَةً<sup>(١)</sup> مِنْ لَعَوْتُ أَوْ لَغَا بِالشَّيْءِ<sup>(٢)</sup>، وَقُلَّةٌ<sup>(٣)</sup> مِنْ قَلَوْنُهُ بِالْعَصَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جازت هذه الحروف جبراً بما حَذَفُوهُ وَعِوَضاً عَنْهُ.  
وَأَمَّا أَرْضُونَ، فَإِنَّ أَرْضاً مَوْنَتْ، فَكَانَ حَقُّهُ أَرْضَةً فَلَمَّا لَمْ يَسْتَعْمَلْ بِالتَّاءِ<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيرِ قَصَارَ كَلْقَيْنِ<sup>(٥)</sup> وَثَبِينَ<sup>(٦)</sup> فِي حَذْفِ اللامِ.  
وَلَا يَرُدُّ النَقْضُ بِقَدَرٍ، وَتَنَادٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَ / ١٠٥ و / مثل أَرْضٍ فِي تَقْدِيرِ التَّاءِ، لِأَنَّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ تَعْلِيلُ شَيْءٍ وَاقِعٍ، فَلَوْ كَانَ مِثْلُ قَدَرٍ وَتَنَادٍ كَذَلِكَ لَكَانَ [عَلَّتُهُ هَذِهِ]<sup>(٧)</sup>.

وَأَمَّا حَرَّوْنَ<sup>(٨)</sup>، وَأَوْزُونَ<sup>(٩)</sup> فَإِنَّ هَذِهِ الحروفَ عِوَضٌ مِنَ الِادْغَامِ فِيهَا<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ف: لغين.

(٢) قالوا: اللغة من الأسماء الناقصة وأصلها: لغوة من لغا إذا تكلَّم. لسان العرب - لغا - ٢٠: ١١٦.

(٣) في ف: قلين. والقُلَّة: التي يضرب بها. ديوان الأدب للفارابي ٣: ٢٢٠.

(٤) في ل، ع: في التاء، وينظر: مختار الصحاح - ارض - ١٣.

(٥) في ل: كالعين.

(٦) الثَّبَةُ: الجماعة من الناس، وَثَبَةُ الحوض مجتمع مائه أصلها ثَوْبٌ لِأَنَّ الْمَاءَ يَثُوبُ إِلَيْهَا أَوْ مِنْ ثَبِيتُ، أَيْ:

جَمَعَتْ لِأَنَّ الْمَاءَ إِذَا تَجَمَّعَ فِي وَسْطِ الْحَوْضِ. وَقَالُوا: أَصْلُهَا: ثَبِي. ديوان الأدب ٣: ٢٢٠، ولسان العرب -

ثبا - ١٨: ١١٦.

(٧) في ت: هذه الحروف علته، ع، ف: هذه علته، ل: ضده علته.

(٨) في ل: حرور. والحررة: الأرض الصلبة الغليظة التي كَسَتْهَا حِجَارَةٌ سَوْدٌ نَجْرَةٌ كَأَنَّهَا مَطْرَتْ. قال سيبويه:

وَزَعِمَ يُؤْنَسُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ حَرَّةً وَحَرَّوْنَ يَشْبَهُونَهَا بِقَوْلِهِمْ: أَرْضٌ وَأَرْضُونَ لِأَنَّهَا مَوْثِقَةٌ مِثْلُهَا.... وَزَعِمَ

يُؤْنَسُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَيْضاً: حَرَّةً وَأَحَرَّوْنَ يَعْنُونَ الْحِرَارَ كَأَنَّهُ جَمْعُ أَحَرَّةٍ وَلَكِنْ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا. الكتاب ٢:

١٩١، ولسان العرب - حر - ٥: ٢٥٣.

(٩) الاوزة والوزة: البطَّة. قال سيبويه: قالوا: أَوْزَةٌ وَأَوْزُونَ كَمَا قَالُوا: حَرَّةً وَحَرَّوْنَ. الكتاب ٢: ١٩١.

(١٠) ينظر: الكافية - شرح الرضي ٢: ١٨٥.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاقِعَ وَالْيَاءَ وَالنُّونَ فِيهَا عَوَضٌ <sup>(١)</sup> مِنْ تَرْكِ الْأَصْلِ وَفِيهِ

تَكَلُّفٌ سَمِعُ ظَاهِرٌ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُمْ يَنْتَقِضُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ <sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿وَالشُّنُفِ وَالْعَمَرَ زَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ <sup>(٣)</sup>. لِأَنَّهُ صِفَةٌ جُمِعَتْ هَذَا الْجَمْعُ،

مَعَ انْتِفَاءِ مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الشَّرَائِطِ، لِكُونِ الْكَوَاكِبِ غَيْرَ عَاقِلَةٍ.

لَئِنَّا نَقُولُ إِنَّهَا <sup>(٤)</sup> عِنْدَ بَعْضِهِمْ عَقْلَاءُ، فَلَمْ يَرِدِ النِّقَاطُ وَأَمَّا عِنْدَ جُمْهُورِ النَّاسِ

فَإِنَّ الْكَوَاكِبَ وَالسَّمَاءَ وَالْأَرْضِينَ <sup>(٥)</sup> لَمَّا أُسْنِدَتْ إِلَيْهِمْ أَفْعَالُ الْعَقْلَاءِ جُعِلَ أَحْكَامُهُمْ

أَحْكَامُ الْعَقْلَاءِ فَلَزِمَ <sup>(٦)</sup> بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقَوْمِ الْآخَرِ أَنْ تَقُولَ: وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَذَكَرَ يَعْقِلُ

أَوْ يَنْزِلُ مَنْزِلَةً مَنْ يَعْقِلُ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ قَالَ: وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَشَرْطُهُ مَذْكَرٌ يَعْلَمُ لَكَانَ أَعْمٌ،

لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ قَوْلِهِ <sup>(٧)</sup>: [وَنَحْنُ الْقَادِرُونَ] <sup>(٨)</sup> لِعَدَمِ إِطْلَاقِ الْعَاقِلِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى، لِعَدَمِ تَحْقِيقِ الْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ.

(١) كلمة (عوض) ساقطة من ز.

(٢) سورة فصلت: ١١.

(٣) سورة يوسف: ٤.

(٤) في ت، ز، ل: بأنها.

(٥) في ت، ز، ع، ف: الأرض.

(٦) في ع: فيلزم.

(٧) في ت، ع، ف، ل: قوله تعالى.

(٨) ما بين المعقوتين ليس من القرآن الكريم.

## ما جمع بألف وتاء

قوله: (والمؤنث ما لحق آخره أَلِفٌ وتاءٌ) أي الجمع الصحيح المؤنث هو الذي سَلِمَ بِنَاءٌ وَاحِدُهُ<sup>(١)</sup>، فيه، وَلَحِقَ بِآخِرِهِ أَلِفٌ وتاءٌ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسماً جَامِداً أو صفةً.

فَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُذَكَّرٌ<sup>(٢)</sup> أو لَا يَكُونَ<sup>(٣)</sup>.  
فَإِنْ كَانَ فَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، لِثَلَا تَلْزَمُ مَزِيَّةُ  
الْفُرْعِ<sup>(٤)</sup> عَلَى الْأَصْلِ، فَلَمْ يُمَكَّنْ جَمْعُ حَمَاءٍ وَسَكْرَى وَجَرِيحٍ وَصَبُورٍ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ.  
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مُجَرِّداً مِنْ حَرْفِ التَّائِيثِ، نَحْوُ:  
حَائِضٍ وَطَائِفٍ، إِذَا لَمْ يُعْتَبَرِ الْحَدُوثُ بَلِ اعْتَبِرَ أَنَّهُ اسْمٌ لِحَصُولِ ذَلِكَ الشَّيْءِ.  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُقَالَ: حَائِضَةٌ لِأَنَّ تَائِيثَ الصِّفَةِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ  
الْحَدُوثِ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُقَالَ: حَائِضَةٌ لَمْ يُمَكَّنْ جَمْعُهُ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ {لِأَنَّهُ مُتَفَرِّعٌ  
عَلَيْهِ.

(١) في ت: الواحد.

(٢) في ف، ل: مذكراً.

(٣) في ت، ع، ف، ل: لم يكن.

(٤) في ت، ع، ف، ل: الفرع.

وأما إذا اعتُبرَ الحدوث والإمكان<sup>(١)</sup> فيقال حائضةٌ وحينئذٍ يجمع<sup>(٢)</sup> بالالف والتاء<sup>(٣)</sup> وتكأنهم أرادوا الفرقَ بين الصفة باعتبارِ الحدوث، وباعتبارِ كونها اسماً لمصولةً للشيء.

واعلم أن في الصفاتِ الجارية على المؤنثِ بغيرِ التاءِ ثلاثة أقوالٍ: أحدها: قولُ الخليل<sup>(٤)</sup>، وهو أن المقصودَ نسبةَ المعنىِ بمجرّدهِ إلى مَنْ قامَ به لا على طريقةِ حدوثه عنه.

فإذا قيل: حائضٌ فكأنه قيلَ ذاتُ حيضٍ، كما يُقال: لابنٌ وتامِرٌ، بمعنى أنه منسوبٌ إليه لا على معنىِ الحدوثِ حتّى تدخلَ التاءُ. والثاني: مذهبُ سيويه، وهو أنه<sup>(٥)</sup> متأوّلٌ بإنسانٍ أو شيءٍ حائضٍ كما يُقال: غلامٌ ربعةٌ بمعنى نفسٍ ربعة<sup>(٦)</sup>.

(١) زيادة من ف.

(٢) في ت: حدوث حائضة في الجمع.

(٣) ما بين المعتقنين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٤) قال سيويه في الكتاب ٩١:٢: (فرعم الخليل أنهم إذا قالوا: حائض فإنه لم يخرج على الفعل كما أنه حين

قال: دارع لم يخرج على فعل وكأنه قال: درعي. فإنما أراد ذات حيض، ولم يجيء على الفعل). (٥) (أنه) ليس في ز.

(٦) قال سيويه في الكتاب ٢٠:٢: (وبما جاء مؤنثاً صفة تقع للمذكر والمؤنث هذا غلام يفعة وجارية يفعة، وهذا رجل ربعة وامرأة ربعة. فأنما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا للمذكر وصفاً فكأنه في الأصل صفة لسلمة أو نفس.... كما كان حائض في الأصل صفة لشيء وإن لم يستعملوه).

وقال ٩١:٢: (هذا باب ما يكون مذكراً أو صفة للمؤنث وذلك قولك: امرأة حائض وهذه طامث

والثالث: قول الكوفيين، وَهُوَ أَنَّ التَّاءَ إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي الصِّفَاتِ الْمَشْتَرَكَةِ<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ<sup>(٢)</sup>، للفرق بينهما، وليس مثل حائض وطامث<sup>(٣)</sup> كذلك، فلم يدخل لهذا<sup>(٤)</sup>، وأبطلوا الأخير، بأنه لو كان عَدَمُ دخولِ التَّاءِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِأَجْلِ اخْتِصَاصِ تِلْكَ الصِّفَاتِ بِالْمُؤَنَّثِ لَوَجَبَ دُخُولُهُ فِي الضَّامِرِ لكونه جارياً عَلَى الناقَةِ وَالْجَمَلِ، وَفِي الْعَاشِقِ، لكونه جارياً عَلَى [المرأة والرجل]<sup>(٥)</sup>، وفيه نظر.

وإن كان الأول<sup>(٦)</sup>؛ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ اسْمًا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مطلقاً مِنْ غَيْرِ اعتِبارِ شَرْطٍ مَا لَعَدَمِ الاحتِياجِ إِلَى الشَّرْطِ.

### جمع التكسير

قوله: (جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ بِنَاءٌ وَاحِدِهِ).

أي: جَمْعُ التَّكْسِيرِ هُوَ الَّذِي لَمْ يَسْلَمْ فِيهِ<sup>(٧)</sup> بِنَاءٌ وَاحِدِهِ، نَحْوُ: رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ، فِي رَجُلٍ وَفَرَسٍ.

→ كما قالوا: ناقة ضامر، يوصف به المؤنث وهو مذكّر فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رَجُلٌ نَكَّحَةٌ.

(١) في ف: بين المشتركة.

(٢) (والمؤنث) ليس في ل.

(٣) في ز، ع، ف: طامث وحائض.

(٤) الإنصاف ٢: ٤٠٨ - المسألة ١١١.

(٥) في ل: الرجل والمرأة، وينظر: الإنصاف ٢: ٤١٢، المسألة ١١١.

(٦) تقدّم الثاني في ٢: ٢٥٧، وما بعدها.

(٧) (فيه) ليست في الأصل، ولا في ل.

واعلم أنَّ مثلَ ذلكَ جمعُ التَّكْسِيرِ وَلَيْسَ بِجمعِ سَلَامَةٍ<sup>(١)</sup>، لأنَّ الحَرَكَاتِ  
وَالشَّكَنَاتِ الموجودةَ فِيهِ لَيْسَتَا مَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ كَمَا ذَكَرْنَا.  
وَالْجَمْعُ يُقْسَمُ قِسْمَةً أُخْرَى لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ قِلَّةً، وَهُوَ الَّذِي يُطْلَقُ عَلَى  
الْقِسْمَةِ قَدْ دُونَهَا مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَا فَوْقَهَا بِقَرِينَةٍ<sup>(٢)</sup>.  
وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ كَثْرَةً، وَهُوَ مُقَابِلُ جَمْعِ الْقِلَّةِ، لَكِنْ يُسْتَعَارُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا  
لِلْآخَرِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾<sup>(٣)</sup> فِي مَوْضِعِ أَقْرَاءِ فَجَمْعُ الْقِلَّةِ: أَفْعُلُ وَأَفْعَالُ  
وَأَفْعِلَّةٌ وَفِعْلَةٌ، / ١٠٥ ظ / وَجمعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ وَجمعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا عَدَاهَا جَمْعُ  
الْكَثْرَةِ.

### المصدر

قَوْلُهُ: (الْمَصْدَرُ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ).  
اعلم أنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمَصْدَرِ [هَاهُنَا الْمَصْدَرُ]<sup>(٤)</sup> الْعَامِلُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ  
الْعَامِلِ وَالْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ مُتَحَقِّقٌ، لِهَذَا احتِجَاجٌ إِلَى تَعْرِيفِهِ هَاهُنَا.  
فَقَوْلُهُ: (اسْمُ الْحَدَثِ) شَامِلٌ لْغَيْرِهِ بِمَا لَيْسَ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: وَيَلَةُ  
وَوَيْسَةٌ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَا فِعْلَ لَهُ. فَقَالَ: (الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ)

(١) فِي ت، ل: السَّلامَةُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: بِغَيْرِ قَرِينَةٍ.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٢٨، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَنْزُبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ: ل.



يُخْرِجُ<sup>(١)</sup> أَمْثَالَ هَذِهِ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ لِيَجْرِيَ عَلَيْهِ.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْجَارِي عَلَيْهِ هُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِعْلٌ يَذْكُرُ<sup>(٢)</sup> بَيَانًا لِمَذْلُولِهِ، وَقَتًا مَا،  
نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا.

وَالْمَصْدَرُ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ سَمَاعِي، يَرْتَقِي إِلَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ<sup>(٣)</sup> بِنَاءً<sup>(٤)</sup>، كَمَا هُوَ  
مَذْكُورٌ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ.

وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ قِيَاسِي، وَهُوَ مِنْ أَفْعَلَ إِفْعَالًا، وَمِنْ فَعَّلَ تَفْعِيلًا [وَتَفْعِلَةً  
وَتَفْعَالًا]<sup>(٥)</sup>، وَمِنْ افْتَعَلَ إِفْتِعَالًا، وَمِنْ انْفَعَلَ انْفِعَالًا، وَمِنْ اسْتَفْعَلَ اسْتِفْعَالًا، وَمِنْ  
تَفَعَّلَ تَفَعُّلًا وَتَفْعَالًا، وَمِنْ فَاعَلَ مَفَاعَلَةً وَفِعَالًا، وَمِنْ فَعَّلَلَ فَعْلَلَةً وَفِعْلَالًا، وَمِنْ

(١) فِي ل: يَخْرِجُ.

(٢) فِي ت: مَذْكُور.

(٣) فِي ل: ثَلَاثَةٌ.

(٤) وَهِيَ كَمَا ذَكَرَهَا الزَّعْزَعِيُّ فِي الْمَفْصَلِ: ٢١٨، تَحْفَظُ حِفْظًا وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

- |                              |                                 |                                 |                                    |
|------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|------------------------------------|
| ١- فَعْلٌ مِثْلُ قَتَلَ.     | ٩- فُعِلَ مِثْلُ بُشِّرَى.      | ١٧- فُعِلَ مِثْلُ هَدَى.        | ٢٥- فُعُولَةٌ مِثْلُ صُهِبَةٍ.     |
| ٢- فِعْلٌ مِثْلُ فُسِقَ.     | ١٠- فَعْلَانٌ مِثْلُ لَيْتَانَ. | ١٨- فَعْلَةٌ مِثْلُ غَلَبَةٍ.   | ٢٦- مَفْعُلٌ مِثْلُ مَدْخَلٍ.      |
| ٣- فُعْلٌ مِثْلُ شُغِلَ.     | ١١- فِعْلَانٌ مِثْلُ حِرْمَانٍ. | ١٩- فُعَالٌ مِثْلُ سُؤَالٍ.     | ٢٧- مَفْعِيلٌ مِثْلُ مَرْجِعٍ.     |
| ٤- فَعْلَةٌ مِثْلُ رَحِمَةٍ. | ١٢- فُعْلَانٌ مِثْلُ غُفْرَانٍ. | ٢٠- فَعَالَةٌ مِثْلُ زَهَادَةٍ. | ٢٨- مَفْعَالٌ مِثْلُ مَسْعَاةٍ.    |
| ٥- فِعْلَةٌ مِثْلُ نَشْدَةٍ. | ١٣- فَعْلَانٌ مِثْلُ نَزْوَانٍ. | ٢١- فِعَالَةٌ مِثْلُ دِرَايَةٍ. | ٢٩- مَفْعَلَةٌ مِثْلُ مُحَمَّدَةٍ. |
| ٦- فَعْلَةٌ مِثْلُ وَكْدَةٍ. | ١٤- فَعْلٌ مِثْلُ طَلَّبَ.      | ٢٢- فُعُولٌ مِثْلُ دُخُولٍ.     | ٣٠- فُعَالٌ مِثْلُ ذَهَابٍ.        |
| ٧- فُعِلَ مِثْلُ دَعَوَى.    | ١٥- فِعْلٌ مِثْلُ خَنَقَ.       | ٢٣- فُعُولٌ مِثْلُ قَبُولٍ.     | ٣١- فِعَالٌ مِثْلُ حِرَافٍ.        |
| ٨- فُعِلَ مِثْلُ ذِكْرَى.    | ١٦- فِعْلٌ مِثْلُ صَفَرَ.       | ٢٤- فَعِيلٌ مِثْلُ وَجِيفٍ.     | ٣٢- فِعْلَةٌ مِثْلُ سَرَفَةٍ.      |

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

أَفْعَلْ إِفْعِلَالًا، وَمِنْ إِفْعَالٍ أَفْعِيلَالًا.

## أحكام المصدر

قوله: (وَيَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ مَاضِيًا وَغَيْرُهُ).

اعلم أَنَّ الْمَصْدَرَ يَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ مَعَ أَنَّ أَصْلَهُ أَنَّ لَا يَعْمَلُ لِأَنَّهُ فِي <sup>(١)</sup> تَقْدِيرٍ أَنَّ

مَعَ الْفِعْلِ.

وَإِنَّمَا خُصَّ <sup>(٢)</sup> (أَنَّ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ حُرُوفِ <sup>(٣)</sup> الْمَصْدَرِ، أَمَّا عَنْ (مَا) فَلِأَنَّهُ

اِخْتَصَّ <sup>(٤)</sup> بِالْفِعْلِ دُونَ (مَا)، وَأَمَّا عَنْ (كَي) فَلِأَنَّهُ أَفْعَدُ فِي الْمَصْدَرِيَّةِ مِنْ كَي، لِأَنَّ

نَجْمِيَّةٌ كَي مَصْدَرِيَّةٌ نَادِرٌ.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ اِخْتِصَاصُهُ بِزَمَانٍ الْحَالِ أَوْ اِلِسْتِقْبَالِ دُونَ الْمَاضِي كَمَا

[يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي اِسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ مَقْدَرًا بِأَنَّ وَالْفِعْلَ مَعًا فَإِنَّهُ

كَمَا] <sup>(٥)</sup> يُقَدَّرُ بِالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ فَقَدْ يُقَدَّرُ بِالْمَاضِي، تَقُولُ أَعْجَبَنِي أَنَّ ضَرَبْتَ، [كَمَا

تَقُولُ: أَعْجَبَنِي أَنَّ تَضْرِبَ <sup>(٦)</sup> [وَلَيْسَ اِسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَذَلِكَ كَمَا يَجِيءُ.

(١) في ل: مع.

(٢) في ل: اِخْتَصَّ.

(٣) في ع، ل: الحروف.

(٤) في ف: اِخْتَصَّ.

(٥) ما بين المعقنين ساقط من ع.

(٦) في ل: ضَرَبْتَ.

(٧) ما بين المعقنين ساقط من ت.

قوله: (وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ).

إِعلم أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنَّمَا يَعْمَلُ عِنْدَ حُصُولِ شَرَايِطَ:

مِنْهَا: أَنْ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ، لَا يُقَالُ: أُعْجِبَنِي زَيْدٌ ضَرْبُ عَمْرٍو، لِأَنَّهُ ضَعِيفُ الْعَمَلِ لَكُونِهِ فَرْعاً عَلَى الْفِعْلِ، وَلِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ أَنَّ الْمَوْصُولَ فِي <sup>(١)</sup> الْفِعْلِ فَكَمَا أَنَّ مَا فِي صِلَتِهِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَصْدَرِ.

وَمِنْهَا: أَنْ <sup>(٢)</sup> لَا يُفْصَلُ أَيْضاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ [مَعْمُولِهِ أَوْ بَيْنَ] <sup>(٣)</sup> مَعْمُولَاتِهِ بِأَجْنَبِي،

وَالْمُرَادُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ مَا لَا يَعْمَلُ الْمَصْدَرُ فِيهِ بِوَاسِطَةٍ أَوْ بغيرِ وَاسِطَةٍ لِيَنْدَرِجَ فِيهِ تَوَابِعُ <sup>(٤)</sup> مَعْمُولِهِ، فَلَا يُقَالُ: أُعْجِبَنِي ضَرْبُ إعْجَاباً زَيْدٌ عَمراً، وَلَا أَنْ يُقَالَ: أُعْجِبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ إعْجَاباً شديداً عَمراً لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَعَ مَعْمُولِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْصُولِ مَعَ الصَّلَةِ فَكَمَا لَا يُفْصَلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ وَلَا بَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَةِ بِشَيْءٍ أَجْنَبِي، لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ، وَلَا <sup>(٥)</sup> بَيْنَ مَعْمُولَاتِهِ <sup>(٦)</sup>، لَكِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ لِحَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ فِي الصَّلَةِ.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَضْمَرُ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَوْ أُضْمِرَ فِيهِ [لَا ضَمَرَ فِي] <sup>(٧)</sup> الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ

(١) في ف، ل: مع.

(٢) في ل: أنه.

(٣) ليس في الأصل.

(٤) في ع: قول مع.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

(٦) الكلمة ساقطة من ل.

(٧) ليس في ل.

قياساً على إظهاره في الواحد، وَلَوْ أُضْمِرَ فِي الْمُثْنَى والمجموع يَلْزَمُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ:  
وَهُوَ إِمَّا اجْتِمَاعُ التَّنْيَتَيْنِ فِي التَّنْيَةِ، واجتماع الجمعَيْنِ فِي الجمعِ.  
وَإِمَّا تَرْجِيحُ مَا بِالغَيْرِ عَلَى مَا بِالذَّاتِ، لِأَنَّهُ لَوْ ثُنِيَ وَجُمِعَ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ لَذَاتُهُ  
يَسْتَحَقُّ التَّنْيَةَ<sup>(١)</sup> وَالْجَمْعَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ<sup>(٢)</sup> يُثْنَى وَيُجْمَعُ بِحَسَبِ ذَاتِهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ<sup>(٣)</sup>  
يُثْنَى وَيُجْمَعُ بِحَسَبِ ذَاتِهِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَزِمَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ، [وَهُوَ اجْتِمَاعُ التَّنْيَتَيْنِ أَوْ الْجَمْعَيْنِ]<sup>(٤)</sup>.  
وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَزِمَ الْأَمْرُ الثَّانِي، وَهُوَ [تَرْجِيحُ مَا]<sup>(٥)</sup> بِالغَيْرِ عَلَى مَا بِالذَّاتِ،  
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ظَاهِرُ الاسْتِحَالَةِ فَتَنْيَتُهُ وَجَمْعُهُ بِحَسَبِ الْفَاعِلِ مُحَالٌ. / ١٠٦ و / .  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُضْمَرْ فِيهِ، وَالتَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: أَنَّ الْمَصْدَرَ يَتَحَمَّلُ  
الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ حَالاً أَوْ صِفَةً أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، نَحْوُ: جَاءَ<sup>(٦)</sup> زَيْدٌ رَاكِباً وَطَلَبْتُهُ جُهْدَكَ،  
وَجَاءَ نِي رَجُلٌ عَدْلٌ، وَزَيْدٌ صَوْمٌ، لَوْ قَوَّعَهُ مَوْقِعَ مَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ.  
وَلَمْ يَتَحَمَّلْ إِذَا كَانَ فَاعِلاً<sup>(٧)</sup> أَوْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً.

(١) فِي ف: مُسْتَحَقٌّ لِلتَّنْيَةِ.

(٢) فِي ف: أَنْ يَكُونَ.

(٣) (يَكُنْ) سَاقِطَةٌ مِنْ: ف.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ت.

(٦) فِي ف: جَاءَ نِي.

(٧) فِي ت، ع، ل: عَامِلاً.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَلْزَمُ ذِكْرُ فَاعِلِهِ <sup>(١)</sup> [بَلْ يَجُوزُ تَرْكُ ذِكْرِ فَاعِلِهِ] <sup>(٢)</sup> نَحْوُ: أَعْجَبَنِي  
ضَرْبُ زَيْدٍ <sup>(٣)</sup>، وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ لِأَنَّهُ لَوْ [لَزِمَ لَزِمَ] <sup>(٤)</sup> الْإِضْمَارُ فِيهِ إِذَا كَانَ مُسْتَنْدًا <sup>(٥)</sup> إِلَى  
غَائِبٍ مُقَدَّمٍ <sup>(٦)</sup> أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ مُتَكَلِّمٍ، وَنَحْنُ بَيْنَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِضْمَارُهُ وَأَنَّهُ <sup>(٧)</sup> لَا يَلْزَمُ مِنْ  
تَرْكِهِ اخْتِلَالٌ <sup>(٨)</sup> فِي الْكَلَامِ لِقَدَمِ كَوْنِهِ أَحَدَ جُزْأَيِ الْكَلَامِ مِنْ مُسْتَنْدٍ أَوْ مُسْتَنْدٍ إِلَيْهِ.  
وَمِنْهَا: أَنَّهُ <sup>(٩)</sup> لَا يَعْمَلُ مُضْمَرُهُ كَمَا يَعْمَلُ مُظْهَرُهُ، فَلَوْ قُلْتُ: مُرُورِي بِزَيْدٍ حَسَنٌ،  
وَهُوَ بَعْمَرٍ وَقَبِيحٌ لَمْ يَجْزُ، لِأَنَّ إِضْمَارَهُ يُبْعِدُهُ عَنِ شَبِّهِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الشَّبِّهِ أَنْ  
تَكُونَ حُرُوفُهُ حُرُوفَ الْفِعْلِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمَصْدَرِ بِالَّذِي.  
وَمِنْهَا: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى فِعْلِهِ فَلَا يُقَالُ: أَعْجَبَنِي كَلَامُكَ زَيْدًا، وَإِنْ  
جَاءَ:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِثَّةَ الرَّتَاعَا <sup>(١٠)</sup>

(١) في ف: الفاعل.

(٢) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٣) كلمة (زيداً) ساقطة من ت.

(٤) في ت: لم يلزم.

(٥) في ع: مستنداً.

(٦) في ع، ف، ل: متقدم.

(٧) في ع، ف، ل: لأنه.

(٨) في ف: الإخلال.

(٩) في ل: أن.

(١٠) عجز بيت للقطامي وصدره: أَكْفُرْ أَبْعَدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي.  
والبيت من قصيدة يمدح بها الشاعر زفر بن الحارث الكلابي الذي أسره وَمَنْ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِثَّةً بَعِيرٍ.  
والرِثَاعُ: الإِبِلُ التي ترتع. الديوان: ٣٧، وشواهد العيني ٢: ٢٨٨.

موله: (ويجوز إضائه إلى الفاعل).

اعلم أن المضمر يقتل في ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون متوناً، نحو: أعجبتني ضرب زيد عمراً<sup>(١)</sup>، وإن شئت

قلت: ضرب [عمراً زيداً]<sup>(٢)</sup>، ونحو قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا

يَنفَعُهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو قوله:

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ<sup>(٤)</sup> مِنْكَ وَرَهْبَةٌ

عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ<sup>(٥)</sup>

فَرَهْبَةٌ مصدرٌ متونٌ نصب عِقَابِكَ.

وثانيها: أن يكون مضافاً، نحو: أعجبتني ضرب زيد عمراً، ويُضاف إلى

الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) قال سيويه في الكتاب ٩٧: ١: (تقول: عجبْتُ من ضرب زيداً بكرٍّ ومن ضرب زيداً عمراً إذا كان هو الفاعل كأنه قال: عجبْتُ من أنه يضرب زيداً عمراً ويضرب عمراً زيداً، وإنما خالف هذا الإسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً).

(٢) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) في ت: زيداً عمرو.

(٤) الواو ليست في الأصل، ولا في ز.

(٥) سورة النحل: ٧٣.

(٦) في الأصل، وفي ز: الوصل.

(٧) يقول: لولا طمعنا في المساعدة منك وخوفنا منك لو طأناهم كما توطأ الطرق المؤدية إلى الماء. الكتاب ١: ٩٧، وشرح الفصل ٦: ٦١ وحاشية ياسين ٢: ٦٣.

(٨) (بعض) ليس في ز.

(٩) سورة البقرة: ٢٥١.

وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ، سَوَاءٌ كَانَ الْفَاعِلُ مَحذُوفًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>؛ وَلَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ<sup>(٢)</sup> أَوْ لَمْ يَكُنْ كَقَوْلِهِ:

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمُصَيِّفٍ.....<sup>(٣)</sup>

لَكِنْ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْفَاعِلِ وَجَبَ نَصْبُ الْمَفْعُولِ إِنْ كَانَ مَذْكُورًا، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ وَجَبَ رَفْعُ الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ مَذْكُورًا.

إِعْلَمْ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَفْعُولِ جَازَ نَصْبُ الْمَعْطُوفِ حَمَلًا عَلَى مَعْلٍ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ<sup>(٥)</sup> بِهَا حَسَنًا نَحَاقَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْثَانَا<sup>(٦)</sup>

(١) الكلمة ليست في الأصل، ولا في ز.

(٢) سورة فصلت: ٤٩.

(٣) صدر بيت للحطينة وعجزه: لِعَيْنِيكَ مِنْ مَاءِ الشُّوْنِ وَكَيْفُ.

والبيت مطلع قصيدة مدح بها الشاعر سعيد بن العاص.

الرَّسْمُ: الأثر والتأثير يقال رَسَمَتِ الْإِبِلُ تَرْسِيمًا إِذَا أَثَرَتْ فِي الْأَرْضِ مِنْ شِدَّةِ الْوُطْئِ، وَالْمُرْبِعُ الدَّخْلُ فِي الرَّبِيعِ وَالْمُصَيِّفُ: الدَّخْلُ فِي الصَّيْفِ وَالشُّوْنُ: جَمْعُ شَأْنٍ، وَهِيَ الْعُرُوقُ الَّتِي تَنْزِلُ مِنْهَا الدَّمُوعُ. قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: الشَّائِنَانِ: عِرْقَانِ يَنْحَدِرَانِ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى الْحَاجِبَيْنِ ثُمَّ إِلَى الْعَيْنَيْنِ وَوَكَّفَ الْبَيْتُ: أَيَّ قَطَرَ. وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ قَوْلُهُ: (رَسْمٌ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمُصَيِّفٌ) فَإِنْ (رَسْمٌ) مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ وَمُرْبِعٌ فَاعِلُهُ. دِيْوَانُ الْحَطِينَةِ: ٣٩، وَاصْلَاحُ الْمَنْطِقِ: ٣٩٨، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ: ٦٢: ٦، وَالْكَافِيَةُ

شرح الرضي ١٩٦: ٢.

(٤) في ز: واعلم.

(٥) في ع: داهنت.

(٦) الرجز لرؤبة كما ينسب إلى زياد العنبري. ديوان رؤبة: ١٨٧، والكتاب ٩٨: ١، وشرح المفصل لابن

يعيش ٦٥: ٦، وشواهد العيني ٢٩١: ٢.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَصَبُ اللَّيَانِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ  
إِلَيْهِ مَقَامَهُ<sup>(١)</sup>، وَكَقَوْلِهِ:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ

وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ<sup>(٢)</sup>

وَجَازَ جَرُّهُ حَمَلًا<sup>(٣)</sup> عَلَى لَفْظِهِ، وَهُوَ أَوَّلَى، لِيُطَابِقَ اللَّفْظُ الْمَعْنَى.

وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْفَاعِلِ وَالْحَكْمُ فِي جَمِيعِ التَّوَابِعِ سِوَاءٍ خِلَافًا لِأَبِي عَمْرٍو<sup>(٤)</sup>

فَإِنَّهُ لَمْ يَجْزِ الْحَمْلُ عَلَى الْمَحَلِّ فِي الصِّفَةِ، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَوْصُوفُ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ<sup>(٥)</sup>  
الْعَامِلُ فِيهَا وَاحِدًا<sup>(٦)</sup>.

وَعَلَى هَذَا حُمِلَ وَصْفُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي قَوْلِهِ:

طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومِ<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٦٥.

(٢) تقدّم الشاهد في ١: ٤٦٢.

(٣) كلمة (حملاً) ليست في ز.

(٤) في جميع النسخ لأبي عمرو. وهذا مذهب أبي عمر الجرمي مع تصرف فيه. قال في الهمع ٥: ٢٩٤: (يجوز في عطف وبدل دون النعت والتوكيد وهو رأي الجرمي... فالعامل فيها واحد، ومحال وهما شيء واحد. أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً).

(٥) (كان) ليس في: ت، ف.

(٦) في ت، ف، ل: واحد.

(٧) عجز بيت للبيد بن ربيعة، صدره:

حق تهجر في الراح وهاجها

يصف حمداً وحشياً وأناناً. وتهجر سار في الهاجرة والراح من زوال الشمس إلى الليل وهو نقيض



وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ تَوَابِعُهُ، وَلَا يُخْبَرُ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ  
مَعْمُولَاتِهِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ.

وَقَالَتْهَا: أَنْ يَفْعَلَ مَعْرِفًا بِلَامِ التَّعْرِيفِ نَحْوُ: أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زَيْدٌ عَمْرًا، وَعَمَلُهُ  
مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ عِنْدَ كَوْنِهِ مُقَدَّرًا بِأَنْ وَ<sup>(١)</sup> الْفِعْلِ، فَكَمَا امْتَنَعَ  
دُخُولُ اللَّامِ عَلَى أَنْ مَعَ الْفِعْلِ، فَكَذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ. وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ      يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاحِي الْأَجَلَ<sup>(٢)</sup>

فَإِنَّ أَبَا سَعِيدٍ ثَقَلُ عَنْ بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ مِنْ دَلٍّ  
عَلَيْهِ الْمَذْكُورِ تَقْدِيرُهُ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ بِهِ<sup>(٣)</sup> نِكَايَةُ أَعْدَاءِهِ<sup>(٤)</sup>، وَقِيلَ: لَا يَوْجَدُ عَمَلُهُ  
بِلَامِ التَّعْرِيفِ فِي الْقُرْآنِ<sup>(٥)</sup> إِلَّا فِي الظَّرْفِ، / ١٠٦ ظ / كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ

→ الْفَدْوُ. وَهَاجَهَا: أَزْعَجَهَا وَقَدْ رَفَعَ (الْمُظْلُومَ) وَصَفًا لِلْمُعَقَّبِ أَجْرَاءَ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ فَاعِلَ الْمَصْدَرِ  
عَمَلُهُ الرَّفْعُ. الدِّيَوَانُ: ١٢٨ وَرَوَايَتُهُ: وَهَاجَهُ، وَيَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٦: ٦٦، وَالْخَزَانَةُ ٢: ٢٤٠.

(١) فِي ف: مَعَ.

(٢) الْبَيْتُ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ. وَنَكَيْتُ فِي الْعَدُوِّ أَنْكَيْ نِكَايَةً إِذَا قَتَلْتُ فِيهِمْ وَجَرَحْتَ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ الْأَعْدَاءِ  
بِالنِّكَايَةِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مَحَلٌّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَمِلَ عَمَلُ فَعَلِهِ. الْكِتَابُ ١: ٩٩، وَأَصْلَاحُ الْمَنْطِقِ: ١٥٢،  
وَدِيَوَانُ الْأَدَبِ ٤: ٨٧، وَالْمَنْصَفُ ٣: ٧١، وَالْمَقْرَبُ ١: ١٣١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٦: ٥٩  
و ٦٤، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٣٨٤، وَالْمَعْمُ ٥: ٧٢، وَالْأَشْمُونِي ٢: ٢٨٤.

(٣) (بِه) لَيْسَتْ فِي ت، ز، ع، ف.

(٤) هَذَا مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ. الْكَافِيَّةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ١٩٧.

(٥) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٢: ١٩٦.

الْجَهْدَ بِالشُّؤْمِ مِنَ الْقَوْلِ<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿وَلَا<sup>(٢)</sup> تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ<sup>(٣)</sup> إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ<sup>(٤)</sup>﴾ [وقوله تعالى<sup>(٥)</sup>]: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا<sup>(٦)</sup>﴾<sup>(٨)</sup>.  
 ذَا مَا دُمْتُ ظَرْفٌ، و<sup>(٩)</sup>عَامِلُهُ إِمَّا أَوْصَانِي أَوْ<sup>(١٠)</sup>بِالصَّلَاةِ، و<sup>(١١)</sup>لَا سَبِيلَ إِلَى  
 الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَا يُوصِيهِ مَا دَامَ حَيًّا، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ عَامِلُهُ هُوَ بِالصَّلَاةِ الَّتِي بِمَعْنَى  
 التَّصَلِّيَةِ.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ الْمُنَوَّنِ أَوْلَى، لِكَوْنِهِ نَكِيرَةً، مِثْلَ  
 الْفِعْلِ، ثُمَّ الْمُضَافِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا لِكَيْفَةٍ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفَصَالِ مَعْنَى لِكَوْنِهِ مُضَافًا  
 إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ<sup>(١٢)</sup>إِلَى الْمَفْعُولِ. ثُمَّ إِعْمَالُهُ مُعَرِّفًا بِلَامِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(١) سورة النساء: ١٤٨.

(٢) الواو ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) عنده) ليس في ع، ف.

(٤) سورة سبأ: ٢٢.

(٥) ما بين المعقتين ليس في ت.

(٦) كلمة (تعالى) ليس في ف.

(٧) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٨) سورة مريم: ٣١.

(٩) الواو ليس في ت.

(١٠) في ل: وإمّا.

(١١) الواو ليس في ت، ف، ل.

(١٢) في الأصل وفي ز: و.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup> فَالْفِعْلُ<sup>(٢)</sup> لِلْفِعْلِ).

إِعلم أَنَّ الْمَصْدَرَ إِنْ<sup>(٣)</sup> كَانَ مفعولاً مُطْلَقاً فَحَقُّهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ مَعَ أَنْ وَلَيْسَ، كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مفعولاً مُطْلَقاً.  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ ضَرْباً لَا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ: ضَرَبْتُ [أَنْ ضَرَبْتُ]<sup>(٤)</sup>.

وَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَتَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ مفعولاً مُطْلَقاً لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بَدلاً مِنْ الْفِعْلِ أَوْ لَا يَكُونُ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّ الْمَصْدَرَ [مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ عَامِلٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ لِمَا يَبْنَاهُ الْآنَ.

وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ إِنَّ الْمَصْدَرَ<sup>(٥)</sup> [مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ {الْفِعْلِ عَامِلٌ فِيهِ<sup>(٦)</sup>}]<sup>(٧)</sup>، نَحْوُ: سَقَى زَيْدًا. فَإِنَّ سَقِيًّا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ<sup>(٨)</sup> سَقَى عَامِلٌ فِي زَيْدٍ،

(١) فِي مَجْمُوعِ مَهْمَاتِ الْمُتُونِ: ٤١٢: مفعولاً مُطْلَقاً.

(٢) فِي ع: فَعْمَلُهُ.

(٣) فِي ت: إِذَا.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَمِنْ ز.

(٦) كَلِمَةٌ (فِيهِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ف.

(٧) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: عَامِلٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ فِيهِ.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ف.

وَتَطْيِيرُهُ قَوْلُهُ فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ (١)، فَإِنَّ الظَّرْفَ، أَعْنِي فِي الدَّارِ عَامِلٌ مِنْ حَيْثُ  
أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ اسْتَقَرَّ أَوْ مَسْتَقَرٌّ لَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ جَارٌ وَخَزُورٌ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ جِهَةٌ  
عَمَلِ الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ سَقِيًّا زَيْدًا غَيْرَ جِهَةٍ عَمَلِهِ فِي قَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ.  
وَأَنْ كَانَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ، كَانَ الْعَمَلُ لِلْفِعْلِ سَوَاءً كَانَ  
الْفِعْلُ مَلْفُوظًا، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، نَحْوُ: ضَرْبًا زَيْدًا عِنْدَ رَفْعِ  
الشَّرْطِ.

أَمَّا كَوْنُ الْعَمَلِ لِلْفِعْلِ فِي الْأَوَّلِ فَظَاهِرٌ.  
وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلِكَوْنِ الْفِعْلِ مُقَدَّرًا، وَالْمَصْدَرُ غَيْرُ بَدَلٍ عَنْهُ وَالْمَانِعُ الَّذِي  
ذَكَرْنَاهُ مُوْجُودٌ.

(١) في ع، ف: في الدار أبوه.

## اسم الفاعل

قَوْلُهُ: (اسْمُ الْفَاعِلِ مَا اسْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ <sup>(١)</sup> بِمَعْنَى الْحُدُوثِ).

قَوْلُهُ: (مَا اسْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْمَحْدُودِ كَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمُسَبَّهَةِ وَاسْمِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

وبقوله: (لِمَنْ قَامَ بِهِ) <sup>(٢)</sup> خَرَجَ عَنْهُ اسْمُ الْمَفْعُولِ <sup>(٣)</sup> لَكُونِ الْفِعْلِ غَيْرَ قَائِمٍ بِهِ، وَاسْمَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ. وقوله: (بِمَعْنَى الْحُدُوثِ)، يُخْرِجُ الصِّفَةَ الْمُسَبَّهَةَ لِكُونِهَا بِمَعْنَى الثَّبُوتِ، لَا بِمَعْنَى الْحُدُوثِ، نَحْوُ: كَرِيمٌ، أَيْ: ثَبَتَ لَهُ الْكَرَمُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ حَدَثَ لَهُ، وَإِذَا أُريدَ الْحُدُوثُ رُدَّ إِلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: حَاسِنٌ الْآنَ أَوْ غَدًا فِي حَسَنٍ.

## صيغة اسم الفاعل

قَوْلُهُ: (وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى فَاعِلٍ).

إِعْلَمُ أَنَّ صِيغَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ <sup>(٤)</sup> الثَّلَاثِي عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ، وَلِهَذَا سُمِّيَ بِهِ، لَكُونِ الثَّلَاثِي أَكْثَرَ، وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي عَلَى وَزْنِ مُضَارِعِهِ بِمِثْلِ مَضْمُومَةٍ فِي أَوَّلِهِ

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) ساقطة من الأصل ومن ز.

(٣) في ع: خرج اسم المفعول عنه.

(٤) كلمة (من) ساقطة من ت.

وَكَثَرِ مَا قَبَلَ آخِرِهِ [سواء كانَ مَا قَبَلَ آخِرِهِ] <sup>(١)</sup> مَكْسُورًا، نَحْوُ: مُفْتَعِلٍ مِّنْ يَفْتَعِلُ أَوْ  
غَيْرِ مَكْسُورٍ، نَحْوُ: مُتَفَعِّلٍ مِّنْ يَتَفَعَّلُ فَقَالُوا مِّنْ أَخْرَجَ يُخْرِجُ تُخْرِجُ، وَمِنَ اسْتَخْرَجَ  
[وَدَخْرَجَ] <sup>(٢)</sup> مُسْتَخْرِجٌ [وَمُدَخْرَجٌ] <sup>(٣)</sup>.

## إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

قَوْلُهُ: (وَيَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى) <sup>(٤)</sup> الْحَالِ أَوْ الْاِسْتِقْبَالِ وَالاعْتِمَادِ  
عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ الِهْمَزَةِ أَوْ مَا).

اعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَفْعَلُ مَعَ أَنَّ أَضْلَهُ أَنَّ لَا يَفْعَلُ لِكَوْنِهِ اسْمًا لِأَنَّهُ يُشَابِهُ

الْفِعْلَ مِنْ وَجْهِ:

أَمَّا أَوَّلُهُ: فَمِنْ حَيْثُ الزَّيْنَةُ فَإِنَّ ضَارِبَ مِثْلُ يَضْرِبُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ

وَعَدَدِ الْحُرُوفِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَمِنْ حَيْثُ إِحْقَاقُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ وَالْيَاءِ عَلَامَةً لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، نَحْوُ:

ضَارِبَانِ وَضَارِبُونَ وَضَارِبِينَ كَمَا تَقُولُ / ١٠٧ و / يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَمِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ كَدَلَالَةِ الْفِعْلِ.

(١) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) ما بين المعقتات ساقط من الأصل، من ز.

(٣) ما بين المعقتات ساقط من الأصل، من ز.

(٤) في المتن: بشرط: مجموع مهمات المتون: ٤١٢.

(٥) في ت، ع: الأول.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِدُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا.  
وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِاحْتِمَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لِلْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ.  
وَأَمَّا سَادِسًا: فَلِلزُّومِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لِلزُّومِ الْآخِرِ وَتَعْدِيَّتِهِ بِتَعْدِيَةِ الْآخِرِ.

### شروط اعماله

ثُمَّ نَقُولُ: شَرْطُ عَمَلِهِ أَمْرَانِ:  
أَحَدُهُمَا: أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ <sup>(١)</sup>.  
وِثَانِيَهُمَا: أَحَدُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ:  
وَهُوَ الْإِعْتَادُ <sup>(٢)</sup> عَلَى صَاحِبِهِ، أَوْ الْإِعْتَادُ عَلَى حَرْفِ النِّيِّ <sup>(٣)</sup>، أَوْ الْإِعْتَادُ عَلَى  
حَرْفِ الْإِسْتِفْهَامِ <sup>(٤)</sup>.  
أَمَّا الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّهُ لَوْ لَاحَظْنَا لَبَطَلَ الْمُشَابَهَةُ <sup>(٥)</sup> بِاللَّفْظِيَّةِ، أَعْنِي الزَّيْنَةُ، أَلَا تَرَى  
أَنَّ زَيْنَةَ ضَارِبٍ لَيْسَتْ كَزَيْنَةِ ضَرْبٍ؟  
وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي: فَلَأَنَّهُ فَرَعٌ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ وَمِنْ شَأْنِ الْفَرَعِ أَنْ يَنْحَطَّ  
عَنْ رَتَبَةِ الْأَصْلِ، فَإِذَا انْحَطَّ عَنْ رَتَبَةِ الْفِعْلِ فِي أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى

(١) فِي ت، ع، ف: بِمَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ.

(٢) فِي ف: أَمَّا الْإِعْتَادُ.

(٣) فِي ف: الْإِسْتِفْهَامُ.

(٤) فِي ف: النِّي.

(٥) فِي ت، ع، ف، ل: مُشَابَهَتُهُ.

نَحْوُ قَتْلَهُ بِصِرْ بِسِيهِ وَاقْعاً مَوْقِعاً<sup>(١)</sup> هُوَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى مِنْهُ بِالْإِسْمِ فَيَقْوَى بِذَلِكَ عَلَى

لَصَبٍ

وَالَّذِي يَنْتَمِدُّ عَلَيْهِ [فِي الْقَمَلِ] <sup>(٢)</sup> سِتَّةٌ وَهِيَ: حَرْفُ الثَّانِي، نَحْوُ: مَا قَائِمٌ زَيْدٌ  
وَحَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: أَقَاتِمُ زَيْدًا، وَالْمَوْصُولُ، نَحْوُ: الضَّارِبُ أَبُو زَيْدًا، وَغُفْلٌ عَنْهُ  
الْمُصَنَّفُ.

وَالْمُبْتَدَأُ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ.

وَالْمَوْصُوفُ، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ<sup>(٣)</sup> أَبُوهُ.

وَذُو الْحَالِ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً أَبُوهُ<sup>(٤)</sup>.

وَأَشَارَ الْمُصَنَّفُ إِلَى الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ بِقَوْلِهِ: (وَالْاعْتِمَادُ عَلَى صَاحِبِهِ).

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى. أَمَّا فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالتَّنْيِ فَلَكُونُهُمَا  
طَالِبَيْنِ لِلْفِعْلِ أَكْثَرُ، وَلَازِمٌ اسْمُ الْفَاعِلِ بَعْدَهُمَا يَسْتَقِلُّ كَلَاماً بِفَاعِلِهِ، نَحْوُ: قَوْلِكَ: أَقَاتِمُ  
الزَّيْدَانِ؟ وَمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ. فَلَوْلَا أَنَّهُ بِمَثَابَةِ أَيْقُومُ، وَمَا يَقُومُ الزَّيْدَانِ، لَمْ يَكُنْ كَلَاماً،  
لَازِمٌ اسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ لَمْ يَكُنْ كَلَاماً لِمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَأَمَّا فِي الْمَوْصُولِ، فَلِكُونِهِ صِلَةً، وَأَمْتِنَاعِ وَقُوعِ الْمَفْرُودِ صِلَةً وَاسْمِ الْفَاعِلِ  
الَّذِي يَتَّعُ صِلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ يَكُونُ فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرٌ مِنْ صِيغَةِ الْفِعْلِ، إِلَى

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) في ف: الفاعل.

(٣) في ف، ل: عالم.

(٤) كلمة (أبوه) ساقطة من ف.



صيغة اسم الفاعل كراهة<sup>(١)</sup> أن يدخل عليه لام التعريف<sup>(٢)</sup>.  
وأما الموصوف والمحال والخبر، فإنه<sup>(٣)</sup> إنما يحقق بالإسناد والنسبة، وهو  
بالفعل أول.

واعلم أنه إنما يفعل بشرطين آخرين هدميين، وهما أن لا يكون مصغراً<sup>(٤)</sup>،  
ولا موصوفاً لأنه حينئذ يبعد عن شبه الفعل، فلا تقول: زيد ضاربٌ صراً ولا  
ضاربٌ ظريفاً صراً، اللهم إلا أن يكون المفعول<sup>(٥)</sup> متقدماً على الصفة فتقول:  
هذا ضاربٌ زيداً ظريفاً، ولم يذكُرهما المصنف.

هذا عند صاحب الكتاب<sup>(٦)</sup>، وأما الأخفش فآجاز اعماله غير متعدي على  
شيء مما ذكرناه<sup>(٧)</sup>، فعلى هذا قولنا قائمٌ زيدٌ، فقائمٌ فيه عند سيبويه خبرٌ مُقدَّم لا  
غير<sup>(٨)</sup>، وعند الأخفش يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون مبتدأً وزيدٌ مرفوعٌ بأنه فاعله سادٌّ مسدّد الخبر.  
والثاني: أن يكون خبراً مُقدِّماً وزيدٌ مبتدأً.

(١) في الأصل: على كراهة.

(٢) في ت، ع، ف، ل: صيغة لام التعريف.

(٣) في ت، ف، ل: فلأنه.

(٤) وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس بعمل مصغراً بناءً على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى

لا الصورة. وقال ابن مالك هو قوي بدليل اعماله محولاً للمبالغة. الهمع ٥: ٨١.

(٥) في ت، ف، ل: المفعول.

(٦) الكتاب ١: ٨٢ و ٩٣ و ٢٧٨.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦: ٧٩، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٠٠، والهمع ٥: ٨١.

(٨) الكتاب ١: ٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ٧٩.

وَأَمَّا قَائِمُ الزَّيْدَانِ، وَقَائِمُ الزَّيْدُونَ فَمَنْعٌ<sup>(١)</sup> عِنْدَ سَيَوِيهِ، لَامْتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ قَائِمٌ خَبْرًا عَنِ الزَّيْدَيْنِ لَكُونِهِ مَفْرُودًا وَالزَّيْدَانِ مُثْنًى<sup>(٢)</sup>، وَجَائِزٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ<sup>(٣)</sup> عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ<sup>(٤)</sup> سَادُّ مَسَدِّ الْخَبْرِ. وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَ سَيَوِيهِ أَقْوَى مِنْ قَوْلِ الْأَخْفَشِ.

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَا تَقْوَعُ اسْمُ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ خِلَافَ الْقِيَاسِ. وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَعَدَمِ اسْتِعْمَالِ الْفُضَحَاءِ. وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلُ فِعْلِهِ بِمَعْنَى أَنْ فِعْلُهُ إِنْ كَانَ لَازِمًا كَانَ هُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَانَ هُوَ أَيْضًا كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى [مَفْعُولَيْنِ] كَانَ هُوَ أَيْضًا كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا إِلَى [٥] ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ [كَانَ هُوَ أَيْضًا كَذَلِكَ]<sup>(٦)</sup>.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْفِعْلِ، تَقُولُ: زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ، لِقُوَّةِ شَبْهِهِ بِالْفِعْلِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحِينَئِذٍ<sup>(٧)</sup> لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ / ١٠٧ ظ / لَا يُقَالُ: زَيْدٌ عَمْرًا الضَّارِبُ، إِذِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي تَقْدِيرِ الَّذِي، وَمَا فِي الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ النُّحَوِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْحَالِي أَوْ

(١) فِي ف: فَمَنْعٌ.

(٢) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٦: ٨٠.

(٣) وَافَقَ الْأَخْفَشَ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ. الْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ١: ٨٧.

(٤) فِي ف: فَاعِلُهُ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي ز.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٧) فِي ل: فَأَنَّهُ.

الاستقبالي يَدْخُلَانِ كَمَا يَدْخُلَانِ<sup>(١)</sup> في اسمِ الفاعِلِ بِمَعْنَى المَاضِي.  
وَقَالَ ابْنُ بُرْهَانَ<sup>(٢)</sup>، وَأَبُو عَلِيٍّ فِي بَعْضِ تَعْلِيْقَاتِهِ<sup>(٣)</sup> : أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لَا يَدْخُلُ  
فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ<sup>(٤)</sup> إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَجْرُورِ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى لَفْظِ  
الْمَجْرُورِ، وَعَلَى مَحَلِّهِ لِكَوْنِهِ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، وَفِي تَقْدِيرِ النَّصْبِ، لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا،  
تَقُولُ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو بِالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَبِالنَّصْبِ مَا جَاءَ مِنْ أَبْيَاتِ  
الْكِتَابِ<sup>(٥)</sup> :

هَلْ أَنْتَ بَاعَتْ دِينَارٍ لِحَاجَاتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنٍ<sup>(٦)</sup> بِنِ مَخْرَاقٍ<sup>(٧)</sup>  
[قَدِينَارُ اسْمُ رَجُلٍ، وَهُوَ مَجْرُورٌ فِي اللَّفْظِ مَنْصُوبٌ فِي الْمَعْنَى، لِكَوْنِ الْإِضَافَةِ  
لَفْظِيَّةً مُحْضَةً]<sup>(٨)</sup> وَعُطِفَ عَلَيْهِ عَبْدُ رَبِّ<sup>(٩)</sup> بِالنَّصْبِ لِكَوْنِ تَابِعِهِ وَهُوَ<sup>(١٠)</sup> أَخَا

(١) في ل: يدخل.

(٢) تقدّمت ترجمته في ١: ٥٢٩.

(٣) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٠١.

(٤) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز، وفي ت: على العامل.

(٥) الكتاب ١: ٨٧.

(٦) في الأصل، وفي ع، ف: غوث.

(٧) البيت ينسب إلى جابر السبسي وإلى جرير وإلى نَابِطٍ شَرَأً، وقيل إنه مصنوعٌ والشاهد فيه نصب (عبد)  
على أنه معطوفٌ على محلّ (دينار) لأنّ باعَتْ اسمُ فاعِلٍ بِمَعْنَى الاستقبال. وهو مذهب المبرد والأعلم  
الشتنمري، ومنهم من ذهب إلى أن (عبد) منصوبٌ بفعلٍ مقدّر كأنه قال أو تبعَتْ عبد ربّ.  
الكتاب ١: ٨٧، والمقتضب ٤: ١٥١، وشرح الأشموني ٢: ٣٠١، وخزانة الأدب - ط بولاق

٣: ٤٧٦.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٩) الكلمة ليست في الأصل ولا في ز.

(١٠) كلمة (هو) ليست في ل.

عون<sup>(١)</sup> بن مخرق منصوباً<sup>(٢)</sup> على الصفة.  
أما<sup>(٣)</sup> إذا كان بمعنى الماضي فيجوز في المعطوف التَّصْبُّ لكن لا بالعطف على  
المَعْلُ بل بفعل مُضَمَّر. تقول: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ بِالْجَرِّ<sup>(٤)</sup> وَالتَّصْبُّ. فعوله  
تعالى: ﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾<sup>(٥)</sup>. إن جعلت جاعلاً  
للماضي نَصَبْتَ<sup>(٦)</sup> الشَّمْسَ<sup>(٧)</sup> وَالْقَمَرَ بِالْفِعْلِ الْمُضَمَّرِ<sup>(٨)</sup>. وإن لم تجعل له تعطفه على  
مَحَلِّ اللَّيْلِ، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْآلِفُ وَاللَّامُ.  
أما إذا كان فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ فَجَارَ الْوَجْهَانِ سَوَاءً كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي أَوْ لَمْ  
يَكُنْ. تقول: هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ وَزَيْدٌ بِالتَّصْبِّ وَالْجَرِّ.

قوله: (فَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَجِبَتْ الْإِضَافَةُ مَعْنَى [خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ]).  
إِعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي وَجِبَتْ الْإِضَافَةُ مَعْنَى<sup>(٩)</sup> لَأَنَّهُ  
حِينَئِذٍ لَا يُمَكِّنُ عَمَلُهُ لِقَدَمِ الْمُشَابَهَةِ اللَّفْظِيَّةِ وَقَصْدُ ذِكْرِ مَفْعُولِهِ فَوَجِبَ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ.

(١) في الأصل، ع، ف: غوث.

(٢) في ل: بالنصب.

(٣) في ل: وأما.

(٤) في ف، ل: بالرفع.

(٥) سورة الأنعام: ٩٦، في المصحف: ﴿فَالْبَاقِيَ الْإِضْبَاحَ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾. قرأ  
الكسائي وعاصم وحمة (وجعل الليل) من غير ألف ونصبوا (الليل) وباقي السبعة (وجاعل) وخفض  
(الليل). التيسير: ١٠٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١: ٤٤٢.

(٦) في ت، ل: نصب، وفي ز، ف: انتصب.

(٧) كلمة (الشمس) ليست في ل.

(٨) الكلمة ليست في الأصل.

(٩) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

وَتَكُونُ مَعْنَوِيَّةٌ لِعَدَمِ <sup>(١)</sup> كَوْنِهَا <sup>(٢)</sup> فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، وَتَقِيدُ التَّعْرِيفَ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرَفَةً، وَلِهَذَا جَازَ جَعْلُهُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ وَامْتِنَعَ جَعْلُهُ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ، تَقُولُ: مَرَزْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبَكَ أَمْسٍ، وَلَا تَقُولُ: بِرَجُلٍ ضَارِبِكَ أَمْسٍ. وَإِنْ كَانَ لَهُ مَفْعُولٌ آخَرُ بَعْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نُصِبَ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ سِوَاهُ كَانَ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ تَقُولُ: زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَمًا، أَيُّ: أَعْطَاهُ دِرْهَمًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَا أَعْطَاهُ؟ فَقِيلَ: دِرْهَمًا، أَيُّ: أَعْطَاهُ دِرْهَمًا. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ، وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ <sup>(٣)</sup> فَلَمَّا أَضَافَ الْجَاعِلُ إِلَى (الليْلِ) نُصِبَ سَكْنًا بِمَعْنَى جَعْلُهُ سَكْنًا، أَيُّ <sup>(٤)</sup> لَمَّا قِيلَ: (جَاعِلُ)، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَاذَا جَعَلَهُ؟ فَقِيلَ: سَكْنًا، أَيُّ: جَعَلَهُ سَكْنًا، وَقَدْ خَالَفَ الْكِسَائِيُّ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَفْعَلُ سِوَاهُ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ أَوْ الْمَاضِي <sup>(٥)</sup>، وَاسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَمًا وَوَجْهٌ <sup>(٦)</sup> الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي مَعَ أَنْ نَسْبَتَهُ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ <sup>(٧)</sup> سِوَاهُ، بَلْ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ أَوْ لِقَرِيبِهِ مِنْهُ، فَعَمَلُهُ فِي الْأَوَّلِ أَوْ لَى، كَقَوْلِهِ <sup>(٨)</sup> تَعَالَى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ

(١) فِي ت، ف، ل: لِعَدَمِهَا.

(٢) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ت، ف، ل.

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٩٦، وَتَقَدَّمَ مَا فِي الْآيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ ٢: ٢٨٠، وَفِي الْمَصْحَفِ (وَجَعَلُ).

(٤) فِي ل: فَكَأَنَّهُ.

(٥) فِي ع، ف، ل: الْمَضِي، وَيَنْظُرُ رَأْيُ الْكِسَائِيِّ فِي الْكَافِيَةِ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٢٠٠.

(٦) فِي ل: بِوَجْهِ.

(٧) فِي ف: مَفْعُولَيْنِ.

(٨) فِي ت، ل: وَبِقَوْلِهِ.

سَكَنًا<sup>(١)</sup>.  
 و<sup>(٢)</sup> بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى قَوْلِهِم: الضَّارِبُ زَيْدٌ أَمْسٍ وَالْكُلُّ<sup>(٣)</sup> ضَعِيفٌ.  
 أَمَّا الْأَوَّلُ<sup>(٤)</sup>: فَلَا تَأْتِي لَا نُسَلِّمُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ عَمِلَ فِي الْمَفْعُولِ.  
 [وَأَمَّا<sup>(٥)</sup> الثَّانِي: فَلَمْ<sup>(٦)</sup> قُلْتُمْ إِنَّهُ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ لِحْتِمَالِ<sup>(٧)</sup> أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا  
 بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ كَمَا ذَكَرْنَا.  
 وَإِذَا احْتِمِلَ هَذَا، كَانَ هَذَا أَوَّلَى لِثَبُوتِهِ فِي لُغَتِهِمْ، وَمَا ذَكَرَهُ غَيْرُ مَعْلُومِ  
 الثَّبُوتِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَامِلًا لَجَرَى صِفَةٌ عَلَى النَّكِيرَةِ، وَامْتَنَعَ جَرِيئُهُ صِفَةً عَلَى  
 الْمَعْرِفَةِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ<sup>(٨)</sup> أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ.  
 وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَلَا نُسَلِّمُ<sup>(٩)</sup> أَنَّهُ [يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ<sup>(١٠)</sup> قَوْلِنَا: الضَّارِبُ زَيْدٌ أَمْسٍ  
 جَوَازُ قَوْلِنَا: ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسٍ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ]<sup>(١١)</sup> لِكُونِهِ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ فِي  
 مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي / ١٠٨ و / .

(١) سورة الأنعام: ٩٦.

(٢) الواو ساقطة من: ل.

(٣) ينظر ١: ١١٩.

(٤) في ع، ف، ل: الأولان.

(٥) ما بين المعقتين ليس في ت، ع، ل.

(٦) في ع، ل: لم.

(٧) في ت، ف، ل: لاحتتماله.

(٨) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٩) في ت: فلأنا لا نسلم.

(١٠) كلمة (جواز) ليست في ل.

(١١) ما بين المعقتين ساقط من ت.

قوله: (فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ).

أي: إن دخلت اللام على اسم الفاعل استوى في العمل مطلقاً أي سواء كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً<sup>(١)</sup> لأنه حينئذٍ فعلٌ تحقيقاً لِكَئْهُ عُدِلَ من صيغة الفعل إلى صيغة الإسم، لِكِرَاهَتِهِمْ إِدْخَالَ اللّازِمِ عَلَيْهِ [كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الموصولات].  
وَإِذَا كَانَ فِعْلاً عَلَى التَّحْقِيقِ، وَالْفِعْلُ يَفْعَلُ مطلقاً، فَوَجَبَ أَنْ يَفْعَلَ هُوَ أيضاً<sup>(٢)</sup> مطلقاً فنقول: هَذَا الضَّارِبُ أَبُوهُ عَمراً الْآنَ أَوْ غَدًا أَوْ أَمْسَ<sup>(٣)</sup>.

### صيغ المبالغة

قوله: (وَمَا وُضِعَ لِلْمِبَالِغَةِ كَضْرَابٍ وَضَرْوَبٍ وَمِضْرَابٍ وَعَلِيمٍ وَخَذِيرٍ مِثْلُهُ).  
يعني أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي مَعَ الْمِبَالِغَةِ، نَحْو: مَا ذَكَرَهُ مِثْلُ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْعَمَلِ،  
يعني أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ يَفْعَلُ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَلَا<sup>(٤)</sup>  
يَفْعَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي، كَذَلِكَ مَا وُضِعَ<sup>(٥)</sup> لِلْمِبَالِغَةِ، فنقول: زَيْدٌ ضَرَّابٌ أَبُوهُ عَمراً الْآنَ  
أَوْ غَدًا، دُونَ<sup>(٦)</sup> أَمْسٍ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا النُّوعَ لَيْسَ فِيهِ مِثَابَهَةٌ لَفْظِيَّةٌ، فَلِمَ<sup>(٧)</sup> عَمِلَ؟

(١) في ل: استقبلاً.

(٢) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٣) (أو أَمْسٍ) ساقط من ف، ل.

(٤) في ع، ل: لم.

(٥) ليس في ل.

(٦) في ت، ع، ف، ل: أو.

(٧) في ز: فلما.

قُلْنَا: لَأَنْ مَا فِيهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ يَقُومُ مَقَامَ الْمُشَابَهَةِ اللفظية، أو لَأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْ

اسمِ الْفَاعِلِ.

### مثنى اسم الفاعل وجمعه

قوله: (والمثنى والمجموع مثله).

أي: مثنى اسم الفاعل [ومجموعه مثل اسم الفاعل]<sup>(١)</sup> ومجموعه في القمل

تقول: الزيدان ضاربان عمراً، والزيدون ضاربون عمراً الآن أو غداً.

إِعلمُ أَنَّ تَوْنَ التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ السَّلَامَةِ الْمُعَرِّفِينَ بِلَامِ التَّعْرِيفِ إِذَا حُذِفَ جَزَأُ

الوجهان، الجرُّ لما بعده، وهو الأَكْثَرُ، والنَّصْبُ، كَيْتَ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>؛

الْحَافِظُ غَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَظْفُ<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا الْجَرُّ مَعَ حَذْفِ النُّونِ فَظَاهِرٌ لَامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ النُّونِ مَعَ الْإِضَافَةِ، وَأَمَّا

النَّصْبُ مَعَهُ فَلَطُولُ الْإِسْمِ بِالصَّلَةِ كَمَا حُذِفَ فِي بَيْتِ الْكِتَابِ<sup>(٤)</sup>؛

أَبْنِي كَلِيبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ<sup>(٥)</sup>

(١) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٢) الكتاب ١: ٩٥.

(٣) في ت، ف، وكف. البيت ينسب إلى عمرو بن أمريء القيس الخزرجي وينسب إلى قيس بن الخطيم.

يقول إنهم يحمون عشيرتهم من عدوهم. والنطف: التلطف بالعيب، وفي الديوان: (ورائنا وكف) مكان

(ورائهم نطف) والوكف: المكروه. والعورة: الخلل في ثغرة البلاد يخاف منه. ديوان قيس بن

الخطيم: ٨١.

والكتاب ١: ٩٥، وجمهرة أشعار العرب: ٢٢٧، والخزانة ٤: ٢٧٢.

(٤) الكتاب ١: ٩٥.

(٥) تقدم الشاهد في ٢: ١٠٤.



أي: اللذان، فَحَذَفَ النونَ لَطَوِيلِ الاسمِ بالصَّلَّةِ، وَكَقَوْلِ آخَرَ:  
 وَ<sup>(١)</sup>إِنَّ الذي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(٢)</sup>  
 أَمَّا<sup>(٣)</sup> حَذَفَ النونَ مِنْهَا خَالِيَيْنِ عَنِ لامِ التعريفِ فَلَمْ يَجْزُ إِلَّا عِنْدَ الإِضَافَةِ.  
 إَعْلَمُ أَنَّا نَذْكُرُ فَرْقًا بَيْنَ المَصْدَرِ العَامِلِ، وَبَيْنَ اسمِ الفَاعِلِ:

[الفروق بين المصدر العامل وبين اسم الفاعل]

مِنْهَا: أَنَّ ذِكْرَ فاعِلِ المَصْدَرِ غَيْرُ لازمٍ، وَذِكْرُ فاعِلِ اسمِ الفاعِلِ لازمٌ.  
 وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا<sup>(٤)</sup> يُضْمَرُ فِي المَصْدَرِ [الفاعلُ وَيُضْمَرُ]<sup>(٥)</sup> هَاهُنَا<sup>(٦)</sup>.  
 وَمِنْهَا: أَنَّ المَصْدَرَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى المَعْرِفَةِ اكْتَسَى<sup>(٧)</sup> التعريفَ، وَلَمْ يَكْتَسِ<sup>(٨)</sup> اسمُ  
 الفاعِلِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ المَصْدَرَ لَا يَحْتَاجُ فِي العَمَلِ إِلَى شَيْءٍ يَتَعَمَدُ عَلَيْهِ.  
 وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِ المَصْدَرِ اخْتِصَاصُهُ بِزَمَانٍ أَوْ إِحْوَاحٍ أَوْ اسْتِقْبَالٍ.

(١) الواو ساقطة من ع، ل.

(٢) البيت للأشهب بن رمله. وفلج: بلد بأرض اليمامة، حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية. ويروى (الأولى)  
 مكان (الذي). الكتاب ٩٥: ١، والبيان والتبيين ٥٥: ٤، والمقتضب ١٤٦: ٤، والمحتسب ١٨٥: ١، والمنصف  
 ٦٧: ١، والأمالى الشجرية ٣٠٧: ٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤: ٣ و ١٥٥، وشواهد المغني ٢:  
 ٥١٧، والخزانة ٦: ٢٥، ومعجم البلدان - فلج - ٦: ٣٩١.

(٣) في ل: وأما.

(٤) في ع، ف، ل: لم.

(٥) في ع: والفاعل يضر، وفي ل: العامل ويضر.

(٦) في الأصل، ز، ف: فيه.

(٧) هكذا في جميع النسخ، والصواب: اكتسب.

(٨) هكذا في جميع النسخ، والصواب: يكتسب.

وَيُشْتَرَطُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.  
وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ هُوَ  
الْفَاعِلُ بِنَفْسِهِ <sup>(١)</sup>.  
وَمِنْهَا: أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ مَعْمُولِهِ وَاسْمُ الْفَاعِلِ الْمَجْرَدُ مِنْ لَامِ  
التَّعْرِيفِ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ <sup>(٢)</sup>.

[وَجُوهُ مَفَارِقَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ لِفَعْلِهِ فِي الْعَمَلِ]  
وَأَعْلَمُ أَيْضاً <sup>(٣)</sup> أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يُفَارِقُ فَعْلَهُ فِي الْعَمَلِ مِنْ وَجْهِ:  
أَحَدُهَا: أَنَّ الْفِعْلَ يَعْتَمِدُ مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ زَمَانٍ.  
وِثَانِيهَا <sup>(٤)</sup>: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اعْتِمَادُهُ عَلَى شَيْءٍ.  
وَالثَّالِثُ <sup>(٥)</sup>: أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِيهِ إِذَا جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وَيَجِبُ  
فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.  
وَالرَّابِعُ: أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا تُنِّيَ وَجُمِعَ جَمَعَ السَّلَامَةِ، وَاتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ وَجَبَ  
حَذْفُ نُونِهَا <sup>(٦)</sup> لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ، وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ.  
وَالْخَامِسُ: أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مَعَ مَعْمُولِهِ مُقَدَّرٌ بِالْمُقَرَّرِ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ كَذَلِكَ.

(١) فِي ع، ف: نَفْسِهِ.

(٢) فِي ت، ز: مَعْمُولُهُ.

(٣) كَلِمَةُ (أَيْضاً) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَمِنْ ز.

(٤) فِي ف: الثَّانِي.

(٥) فِي ت: ثَالِثُهَا.

(٦) فِي ف، ل: نُونِهَا.

والسَّادِسُ: أَنَّ الْأَلِفَ وَالْوَاوَ [وَالْيَاءَ] <sup>(١)</sup> فِي [ضَارِبَانٍ وَضَارِبَيْنِ] <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>  
وضاريونَ وضارِبَيْنِ حُرُوفٌ فِي الْفِعْلِ اسْمٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

### اسم المفعول

قَوْلُهُ: (اسم المفعول ما اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ).

قَوْلُهُ: (ما اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) شَامِلٌ لِغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ) يُخْرِجُ سَائِرَهُ  
مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.  
قَوْلُهُ: (وَصِيغَتُهُ):

أَي: وَصِيغَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ الْمَفْعُولِ، وَيَدُ سُمِّيَ لِكَثْرَةِ  
الثَّلَاثِيِّ.

[وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ] <sup>(٤)</sup> عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِمِثْلِ مَضْمُونَةٍ، وَبِفَتْحٍ مَا قَبْلَ  
الْآخِرِ كَمُسْتَخْرَجٍ <sup>(٥)</sup>. / ١٠٨ ظ /

وَهُوَ إِنَّمَا يَعْمَلُ مَعَ أَنَّ أَصْلَهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.  
أَمَّا الْمُشَابَهَةُ اللَّفْظِيَّةُ، فَلَأَنَّ غَيْرَ الثَّلَاثِيِّ جَارٍ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ حَسًّا،

(١) (وَالْيَاءَ) ساقطة من ع.

(٢) كلمة (ضارِبَيْنِ) ساقطة من ع، ف.

(٣) ما بين المعقنتين ساقط من: ل.

(٤) ما بين المعقنتين ساقط من: ت.

(٥) في مجموع مهمات المتن: ١٣٤: ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كَمُسْتَخْرَجٍ.

وَأَنَّ الثَّلَاثِيَّ جَارٍ عَلَيْهِ تَقْدِيرًا، لِأَنَّ الْوَأَ زَائِدَةٌ جَارِيَةٌ بِجَرَى الْوَإِ الَّتِي تَتَشَأُّ مِنْ  
الِإِشْبَاعِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوْا أَذْنُو فَاَنْظُرُوا<sup>(١)</sup>

فَضْرُوبُ أَصْلُهُ مُضْرَبٌ<sup>(٢)</sup> لِيُوزَنَ فِعْلُهُ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ أَهْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ فِي  
غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ، فَزَادُوا الْوَأَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ [ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، وَمَا أَصْلُهُ]<sup>(٣)</sup> أَرْبَعَةٌ  
أَحْرَفٍ<sup>(٤)</sup> فَصَاعِدًا، وَضَمُّوْا مَا قَبْلَ الْوَإِ لِلْمُنَاسِبَةِ، وَفَتَحُوا الْمِيمَ تَخْفِيفًا لِيُعَادِلَ ثَقَلُ  
الْوَإِ، وَلَمَّا كَانَ اسْمُ الْمَفْعُولِ غَيْرَ مُوَازِنٍ لِفِعْلِهِ<sup>(٥)</sup> إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ زِيَادَةِ الْوَإِ صَارَ  
أَخْطَ رُتَبَةً مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ، [فِي جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْمَجْرُورِ فِي اللَّفْظِ الْمَنْصُوبِ  
الْمَحَلِّ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ،]<sup>(٦)</sup> وَعَدَمِ جَوَازِهِ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ، فَأَجَازُوا: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ  
وَعَمْرًا [وَلَمْ يُجِيزُوا هَذَا]<sup>(٧)</sup> مَضْرُوبُ زَيْدٍ وَعَمْرٌو بِالرَّفْعِ.

(١) صدره:

وَأَنِّي حَيْثُا يَشْنِي الْهَوَى بَصْرِي

البيت لابراهيم بن هرمتهوي (حوثما) مكان (حيثما) (يسري) (و) (يشري) مكان (يشني) (و) (نظروا)  
مكان (سلكوا). المحتسب ١: ٢٥٩، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ١٧٣، وشرح المفصل ١٠: ١٠٦،  
والهمع ٥: ٣٣٣، والخزاة ١: ١٢١.

(٢) في ت: مضروب.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٤) الكلمة ليست في ف، ل.

(٥) في ع: للعلة.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من ل.

## اعمال اسم المفعول

قوله: (وأثره في العمل والاشتراط إلى آخره).

اعلم أن اسم المفعول يَعْمَلُ عَمَلٌ فعله المشتقُّ مِنْهُ عَلَى الشرائطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي اسم الفاعِلِ مِنَ الاعتمادِ عَلَى صَاحِبِهِ أو <sup>(١)</sup> الهمزة، أو الألفِ واللامِ، وَمِنْ كونه بِمَعْنَى الحالِ أو الاستقبالِ.

والحاصل <sup>(٢)</sup> أنَّ جميعَ أحكامِ اسم الفاعِلِ جاريةٌ فِي اسمِ المفعولِ، إلَّا فِي شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا <sup>(٣)</sup>: جوازُ العطفِ عَلَى محلِّ المجرورِ فِي اسمِ الفاعِلِ، وَعَدَمُ الجوازِ فِي اسمِ المفعولِ.

وثانيهما: أنَّ عَمَلَ اسمِ الفاعِلِ عَمَلُ الفعلِ المعلومِ وَعَمَلُ اسمِ المفعولِ عَمَلُ الفعلِ المجهولِ، فالضَّارِبُ يَعْمَلُ عَمَلُ يَضْرِبُ والمضروبُ يَعْمَلُ عَمَلُ يُضْرَبُ.

فَإِنْ كَانَ فِعْلُهُ يَتَعَدَّى <sup>(٤)</sup> إِلَى واحدٍ ارتفع المفعولُ عَلَى ما لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَإِنْ كَانَ إِلَى اثْنَيْنِ ارتفع الأولُ وانتصب <sup>(٥)</sup> الثاني، نحو: زيدٌ مُعْطِي أبوه

(١) في الأصل، وفي ز: و.

(٢) في ت: الحال.

(٣) الكلمة مكررة في ت.

(٤) في ف: يتعدى فعله.

(٥) في ع: وصب ونصب.

درهماً.

وإن كان إلى <sup>(١)</sup> ثلاثة ارتفع الأول وانتصب الباقيان، نحو: زيدٌ مُعَلِّمٌ أخوه

عمرًا منطلقاً.

### الصفة المشبهة

قوله: (الصفة المشبهة ما اشتق من فعلٍ لازمٍ لمن قام به على معنى الثبوت).

قوله: (ما اشتق من فعلٍ) شاملٌ لغيرها <sup>(٢)</sup> من المشتقات، وقوله: (لازم) يُخرجُ

اسمَ الفاعِلِ المتعدي، واسمَ المفعولِ، وقوله: (لمن قام به) يُخرجُ اسمي <sup>(٣)</sup> الزمانِ

والمكانِ وغيرهما، وقوله: (على معنى الثبوت) يُخرجُ اسمَ الفاعِلِ اللازمِ، كقائمٍ

وقاعد، لأنه بمعنى الحدوثِ دونَ الثبوتِ.

ولقائل أن يقول: إنه لو قال: الصفة المشبهة ما اشتق من فعلٍ لمن قام به على

معنى الثبوتٍ لاستغنى عن قوله: لازمٌ.

إعلم أن هذه الصفات لم تجر على أفعالها كما تجري على اسمِ الفاعِلِ، ألا ترى

أن كرمياً ليس يجري على كرم؟ وكذلك شديدٌ وظريفٌ، وإذا كان كذلك، كان مرتبةً

هذه الصفات في العملِ مرتبةً أسماءِ الفاعِلين، وإنما تعملُ لمشابتها أسماءِ الفاعِلين،

(١) في ت: على.

(٢) في ف: لغيره.

(٣) في الأصل: اسم، وفي ت: اسماً.

لِكَوْنِهَا جَارِيَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ جَرِي اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُشْتَقُّ  
وَيُجْمَعُ وَيَذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، فَيُقَالُ: حَسَنٌ حَسَنَانِ حَسُونٌ حَسَنَةٌ حَسَنَتَانِ حَسَنَاتٌ،  
كَمَا يُقَالُ: ضَارِبٌ ضَارِبَانِ [ضَارِبُونَ، ضَارِبَةٌ، ضَارِبَتَانِ، ضَارِبَاتٌ] <sup>(١)</sup>.

وَلِأَنَّ (حَسَنٌ) يَدُلُّ عَلَى ذِي حُسْنٍ، كَمَا أَنَّ ضَارِباً يَدُلُّ عَلَى ذِي ضَرْبٍ،  
وَلِكَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُشْتَقّاً، فَلَمَّا حَصَلَ لَهَا الْمُشَابَهَةُ <sup>(٢)</sup> مَعَ اسْمِ الْفَاعِلِ أُجْرِيَتْ  
بِمَجْرَاهُ <sup>(٣)</sup> فِي الْعَمَلِ بِأَن أُعْطِيََتْ عَمَلُ فِعْلِهَا، وَانْحَطَّتْ عَنْهُ فِي <sup>(٤)</sup> أَشْيَاءَ.

مِنْهَا: أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا الزَّمَانُ <sup>(٥)</sup>، فَلَا يُقَالُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَمْسٍ أَوْ

غداً.

وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنْ سَبَبِ الْمَوْصُوفِ، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ  
وَجْهَهُ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ كَمَا يَعْمَلُ فِي السَّبَبِيِّ نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ  
يَعْمَلُ فِي الْأَجْنَبِيِّ، نَحْوُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ [عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> مَعْمُولُهُ] <sup>(٨)</sup> [لَا يُقَالُ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ وَجْهًا حَسَنٍ

(١) في ل: إلى آخره.

(٢) في ت، ع، ف، ل: مشابهة.

(٣) في ت، ز، ع، ل: مجراها.

(٤) في ل: عن.

(٥) في ل: الرجال.

(٦) في ع: و.

(٧) (عليه) ساقطة من ت.

(٨) في ع: معمله عيله.

لأنَّ مَعْمُولَهُ<sup>(١)</sup> إِمَّا فَاعِلٌ وَإِمَّا تَمِيِزٌ، وَإِمَّا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup> مِنْهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ [لَمَّا مَرَّ]<sup>(٣)</sup>.

[وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَنْصَبُ مَفْعُولًا صَرِيحًا بخلاف اسمِ الْفَاعِلِ].<sup>(٤)</sup>  
وَمِنْهَا: أَنَّهَا<sup>(٥)</sup> لَا تَغْطِي عَلَى محلِّ المَجْرُورِ بِهَا [فَلَا يُقَالُ]<sup>(٦)</sup> / ١٠٩ و / مَرَزَتْ  
بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ وَالْيَدَ. [يَنْصَبُ الْيَدَ أَوْ يَرْفَعُهُ]<sup>(٧)</sup>.  
وَمِنْهَا: أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ بِمَعْنَى الاستقبالِ، فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ غَدًا.

### صِيغِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ

قَوْلُهُ: (وَصِيغَتُهَا مُخَالَفَةٌ لَصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ).  
إِعْلَمَنَّ أَنَّ صِيغَةَ الصِّفَاتِ الْمَشَبَّهَةِ مُخْتَلِفَةٌ إِلَّا فِي الْأَلْوَانِ وَالْحِلْيِ فَإِنَّهَا أَتَتْ عَلَى  
صِيغَةِ أَفْعَلٍ، نَحْوُ: أَيْضٌ، وَأَذْعَجٌ، وَأَسْوَدٌ، وَأَحْمَرٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، أَمَّا فِي غَيْرِهَا  
فَتَخْتَلِفُ مَعَ اشْتِرَاكِهَا فِي وَزْنِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: حَسَنٌ مِنْ حَسَنٍ، وَظَرِيفٌ مِنْ ظَرُوفٍ.

(١) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٢) كلمة (واحد) ليست في الأصل.

(٣) زيادة من ت، ع.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٥) في ت: أنه.

(٦) في ع: فيقال.

(٧) ما بين المعقتين ساقط من ل.



وَضَعِيفٌ <sup>(١)</sup> مِنْ ضَعْفٍ <sup>(٢)</sup>.

## إعمال الصفة المشبهة

قوله: (وتعمل عمل فعلها مطلقاً).

يعني أنَّ هذه الصيغة تعملُ عَمَلَ فعلِها مِنْ غير اشتراطِ الزَّمانِ.

فإن قيل: أنتم قلتم: إنَّ هذه الصفاتِ إِنَّمَا تَعْمَلُ لِشَابَهَتِهَا اسمَ الفاعلِ، واسمُ الفاعلِ بمعنى الماضي لا يَعْمَلُ، فَلَوْ تَعْمَلُ هذه الصفاتُ بمعناه لَزِمَ مزيةُ الفرعِ عَلَى الأصلِ، وَأَنَّهُ غيرُ جَائِزٍ.

قلنا: إِنَّمَا تَعْمَلُ دائماً بمعنى الحالِ لوجودِ مَعْنَاهَا فِي الحالِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ حَسَنٌ، لَيْسَ المرادُ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ حَسَنًا وانْقَطَعَ حُسْنُهُ الْآنَ <sup>(٣)</sup>، بَلْ حُسْنُهُ مُسْتَمِرٌّ غَيْرَ أَنَّ الوجودَ فِي الحالِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ موجودٌ فِي الحالِ، وَلَمْ يَكُنْ موجوداً فِي الزَّمانِ الماضي كما يُقالُ: زَيْدٌ [يُصَلِّي] أَي حَصَلَ اشتغاله بالصلاةِ فِي هذا الزَّمانِ، وَلَمْ يَحْصُلْ قَبْلَ هَذَا.

والثاني: أَن يَكُونَ الفعلُ موجوداً فِي الماضي كما كَانَ موجوداً فِي الحالِ، كما يُقالُ: زَيْدٌ <sup>(٤)</sup> يَعْلَمُ فَنُوناً مِنَ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ المرادُ أَنَّهُ يَعْلَمُ فِي الحالِ، وَلَا يَعْلَمُ فِي

(١) في ف: صعب.

(٢) في ف: صعب.

(٣) في ت، ف: الآن حسنه.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ت.

الزَّمانِ المَاضِي، وَلأنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ بِمَعْنَى الثَّبوتِ لَا يَمَعْنَى الحُدُوثِ فَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى اشتراطِ الزَّمانِ فِيها، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ تَعْتَمِدَ فِي العَمَلِ عَلَى صاحِبِها أَوْ عَلَى الهَمْزَةِ أَوْ عَلَى (ما) أَوْ عَلَى المَوْصُولِ لِلْعَلَّةِ المَذْكُورَةِ فِي اسمِ الفاعِلِ.

### أقسام الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ

قوله: (وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ أَوْ مَجْرُودَةً).  
اعلم أَنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ إمَّا أَنْ تَكُونَ بِاللَّامِ أَوْ بِغَيْرِها، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَعَمُومُها إمَّا [مُضَافٌ<sup>(١)</sup> وَإِمَّا مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ التَّعْرِيفِ<sup>(٢)</sup> وَإِمَّا مَجْرُودٌ<sup>(٣)</sup> عَنْها، فَهَذِهِ أَقْسَامُ سِتَّةٍ، وَعَلَى التَّقَادِيرِ السِّتَّةِ، فَعَمُومُها إمَّا مَرْفُوعٌ وَإِمَّا<sup>(٤)</sup> مَنْصُوبٌ وَإِمَّا<sup>(٥)</sup> مُجْرُورٌ، فَتَصِيرُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ سِتَّةٍ فِي ثَلَاثَةٍ، ثِنْتَانِ<sup>(٦)</sup> مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مُتَمَتِّعَتَانِ بِالِاتِّفَاقِ وَوَاحِدَةٌ مِنْها مُخْتَلِفٌ فِيها، وَنَحْنُ نَذْكُرُ كُلَّ وَاحِدٍ<sup>(٧)</sup> مِنْها عَلَى التَّفْصِيلِ:

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: الْمُضَافِ.

(٢) فِي ل: أَنْ يَكُونَ بِاللَّامِ.

(٣) فِي ل: مَجْرُوداً.

(٤) فِي ل: أَوْ.

(٥) فِي ل: أَوْ.

(٦) فِي ل: اثْنَتَانِ.

(٧) فِي ف: وَاحِدَةٌ.

الأولى: نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ بتنوينٍ حسنٍ ورفَع وجهُهُ به، وهي أحسنُ مسائلِهِ، لأنَّهُ وصفُ نكرةٍ بنكرةٍ من غيرِ حذفٍ، فلا كلفةَ فيه أصلاً.

والثانية: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، بتنوينٍ حسنٍ، ونصبٍ وجهُهُ تشبيهاً بالمفعولِ وهي حسنةٌ، لأنَّهُ وصفُ نكرةٍ من غيرِ حذفٍ وليس<sup>(١)</sup> بأحسن، لتكرُّرِ الضميرِ العائدِ.

والثالثة: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهِهِ [بجرٍّ وجهِهِ]<sup>(٢)</sup> بإضافةِ حسنٍ إليه، وهذه المسألة حسنةٌ لتحقيقِ ما يجبُ تحقيقه فيها، وليست<sup>(٣)</sup> بأحسن، لتكرُّرِ<sup>(٤)</sup> الضميرِ.

وأعلمُ أنَّ هذه المسألة هي<sup>(٥)</sup> التي انفردَ بها سيويه<sup>(٦)</sup> واحتجَّ عليها بقولِ الشماخِ<sup>(٧)</sup>:

(١) في ت، ع، ل: وليست.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) في ل: ليس.

(٤) في ع: لتكرار.

(٥) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) الكتاب ١: ١٠٢.

(٧) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الغطفاني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام،

ويقال اسمه معقل ولقبه ضرار، توفي سنة ٢٢ هـ.

طبقات الشعراء: ٤٢، والأغاني ٨: ١٠١، والخزانة ٣: ١٩٦، والاعلام ٣: ٢٥٢.

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا

كُمَيْتَا الْأَعَالِي جُوتَا مُضْطَلَاهُمَا<sup>(١)</sup>

فَهُمَا مِنْ مُضْطَلَاهُمَا ضَمِيرُ الْجَارَتَيْنِ، وَقَدْ أَضَافَ جُوتَا الَّذِي هُوَ صِفَةُ  
الْجَارَتَيْنِ إِلَى الْمُضْطَلِّ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ فَصَارَ بِثَبَاتِهِ: امْرَأَتَانِ حَسَنَتَا  
وَجْهَيْهِمَا<sup>(٢)</sup> وَمَنْعَهَا الْبَاقُونَ<sup>(٣)</sup>.

وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ ابْنُ بَابِشَادٍ<sup>(٤)</sup> بِأَنَّ حَسَنًا هُوَ الْوَجْهُ فِي الْمَعْنَى فَلَوْ أُضِيفَ إِلَيْهِ  
يَلْزَمُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ<sup>(٥)</sup>، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْوَجْهَ  
مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِهِ فَكَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى نَفْسِهِ، / ١٠٩ ظ / وَمَنْعَ الْمَبْرَدُ الْإِسْتِشْهَادَ

(١) يريد بربعيهما منزلي امرأتين اللتين ذكرهما، ويريد بجارتي صفا الاثنتين اللتين توضعان قريباً من  
الجليل لتكون حجارة الجبل الثالثة لهما. وصف اعاليهما بلون الكميث وهي الحمرة المائلة إلى السواد. ويرى  
سيبويه أن الضمير في مضطلاهما لجارتي الصفا، ويرى غيره ومنهم ابن جني أن الضمير للأعالي.  
ديوان الشماخ - شرح الشنقيطي - مطبعة السعادة: ٨٧، والكتاب ١: ١٠٢، وأمالى  
المرتضى ٢: ٣٠، والخزانة ٤: ٢٩٣.

(٢) في ت: وجهها.

(٣) قال أبو الفتح ابن جني: ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مضطلاهما). الخصائص ٢: ٤٢٠.

(٤) هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ أبو الحسن النحوي المصري، من تصانيفه شرح الجمل للزجاجي  
والمحتسب في النحو وغيرهما، توفي سنة ٤٦٩ هـ. أنباء الرواة ٢: ٩٥، وبغية الوعاة ٢: ١٧.

(٥) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٢٠٧-٢٠٨: (ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت وهو أنه  
إضافة الشيء إلى نفسه. فإن أراد أنه أضيف الحسن إلى وجه وهو هو في المعنى فذلك إنما منعه من منع  
الإضافة المحضة. وكان ينبغي على ما قال أن لا يضاف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً وهو معلوم  
الاستحالة.... وإن أراد أنه أضيف حسن إلى الوجه المضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب حسن فكأنك  
أضفت حسنًا إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لأن ذلك لو امتنع لا تمتنع في المحضة أيضاً...).

بقول الشماخ، قَالَ: هما في مصطلهما ليس بعائد إلى جارتين<sup>(١)</sup> بَلْ هُوَ<sup>(٢)</sup> عَائِدٌ<sup>(٣)</sup> إِلَى  
الْأَعَالِي<sup>(٤)</sup>، [فَكَأَنَّهُ قَالَ: جُوتْنَا مُصْطَلَى الْأَعَالِي،]<sup>(٥)</sup> وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا<sup>(٦)</sup> يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ:  
زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهِ الْأَخِ جَمِيلٌ وَجْهُهُ، فَالْهَاءُ فِي الْوَجْهِ يَعُودُ إِلَى الْأَخِ، لَا إِلَى زَيْدٍ: أَيُّ  
زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهِ الْأَخِ جَمِيلٌ وَجْهِ الْأَخِ.  
فَعَلَى هَذَا كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ:

كُمَيْتَا الْأَعَالِي جُوتْنَا مُصْطَلَاهُمَا<sup>(٧)</sup> [.....]

كُمَيْتَا الْأَعَالِي جُوتْنَا مُصْطَلَى الْأَعَالِي، وَذَلِكَ كَمَا تَقُولُ: الْهَنْدَانِ حَسَنَتَا الْوُجُوهِ  
مَلِيحَتَا خُدُودِهِمَا، فَإِنْ أَعْدَتَ (هُمَا) مِنْ خُدُودِهِمَا إِلَى الْوُجُوهِ كَانَ جَيِّدًا حَسَنًا،  
وَإِنْ أَعْدَتَهُ إِلَى (الْهَنْدَانِ) كَانَ فَاسِدًا، ثُمَّ قَالَ: وَإِنَّمَا تَنَى الضَّمِيرَ مَعَ أَنَّ الْأَعَالِي جَمْعٌ  
لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَنْنِيَةٍ لِأَنَّهُ<sup>(٨)</sup> لِلْجَارَتَيْنِ، وَلَا يَكُونُ لِلْجَارَتَيْنِ إِلَّا<sup>(٩)</sup> الْأَعَالِيَانِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ  
عَنْزَرَةٍ:

- 
- (١) في ت، ل: الجارتين.  
(٢) كلمة (هو) ساقطة من ل.  
(٣) كلمة (عائد) ساقطة من ل.  
(٤) في ل: الأعلى ورأي المبرد هذا ذكره الرضي في شرح الكافية ٢: ٢٠٨، وذكر في الهمع ٥: ٩٨.  
(٥) ما بين المعقتين ساقط من ل.  
(٦) كلمة (لا) ساقطة من ع، ل.  
(٧) تقدم البيت في ٢: ٢٩٦.  
(٨) ما بين المعقتين ساقط من ل.  
(٩) في ت: لا.  
(١٠) (إلا) ساقطة من ت.

مَتَى مَا تَلَقَّيَ فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا<sup>(١)</sup>

فإنَّ الألفَ في تُسْتَطَارَا يعودُ إلى روائفَ لكونها بمعنى إثنين.

والجواب عن الأول: أنا لا نسلّم أن إضافة الحسن إلى الوجه هي إضافة الشيء إلى نفسه، وإنما يكون كذلك أن لو كان مُدْلولُها شيئاً واحداً [كالمنع والحبس]<sup>(٢)</sup>، وظاهر أنه ليس كذلك لأنَّ الحُسْنَ أعمُّ مِنَ الْوَجْهِ، فإضافته إليه إضافةٌ العامِّ إلى الخاصِّ، وذلك جائزٌ بالاتِّفاقِ، والذي يدلُّ عليه جوازُ قولنا: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه، بالاتِّفاقِ، ولئن<sup>(٣)</sup> سلّمنا أنه<sup>(٤)</sup> إضافةُ الشيءِ إلى نفسه، ولكن لا نسلّم أنها مُتَنَبِّهَةٌ، وإنما يكون كذلك أن لو كانتِ الإضافةُ معنويةً، وهي ممنوعةٌ. وعن الثاني: أنه منقوضٌ، لجواز<sup>(٥)</sup> قولنا: مررتُ برجلٍ ضاربٍ غلامه باتِّفاقٍ.

وعن الثالث: بأنَّ الأعالى جمعٌ والضميرُ في (مصطلاهما) مُثنىٌ فلا يستقيم أن يعودَ إليه، والعدولُ إليه لا يكونُ إلَّا لدليلٍ<sup>(٦)</sup>. والذي يدلُّ على أنَّ ضميرَ<sup>(٧)</sup> المثنى<sup>(٨)</sup> يعودُ إلى جارتها أن المعنى على أنه تغيرَ أعلى الحجرين لبعده عن النار، واسودَّ موضعُ

(١) تقدّم الشاهد في ١: ٥١٥.

(٢) في ت، ع، ف، ل: كالحبس والمنع.

(٣) في ت، ع: ان.

(٤) (أنه) ليس في ف.

(٥) في ف: بجواز، وفي ل: نحو.

(٦) في ل: الدليل.

(٧) في ف: الضمير.

(٨) في ل: المبني.

الاصطلاح، وأنه لو عاد<sup>(١)</sup> إلى الأعالي لزم أن يسود الأعالي وأن لا يسود، وهو اجتماع النقيضين، وأنه محال.

والرابعة: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه، بإضافة حسنٍ إلى الوجه، ومثله<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>.

والخامسة: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه بتنوين حسنٍ، ونصب الوجه على التشبيه بالمفعول.

والسادسة: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه بتنوين حسنٍ، ورفع الوجه بأنه فاعلٌ عند الأخفش والكوفيين<sup>(٤)</sup> والضميرُ محذوفٌ، وهو منه وبأنه يدلُّ على الضمير في الصفة.

والسابعة: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ بالإضافة.  
والثامنة: مررتُ برجلٍ<sup>(٥)</sup> حسنٍ وجهاً بتنوين حسنٍ ونصب وجهاً على التمييز.

والتاسعة: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ بتنوين حسنٍ ورفع (وجه)، إما على أنه

(١) في الأصل، وفي ز: أعاد.

(٢) في ت: مثل.

(٣) سورة غافر: ١٥.

(٤) ينظر الكافية - شرح الرضي ٢: ٢١٠.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

فاعلٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِّنَ<sup>(٢)</sup> الضَّمِيرِ فِي الصِّفَةِ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup>.

وَالْعَاشِرَةُ<sup>(٤)</sup>؛ مَرَزْتُ بِالرَّجْلِ الْحَسَنِ وَجْهَهُ [يَرْفَعُ وَجْهَهُ]<sup>(٥)</sup> بِالصِّفَةِ.

وَالْحَادِيَّةُ عَشْرَةٌ<sup>(٦)</sup>؛ مَرَزْتُ بِالرَّجْلِ الْحَسَنِ وَجْهَهُ بِنَصَبٍ (وَجْهَهُ) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ وَفِي حَسَنِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ.

وَالثَّانِيَّةُ عَشْرَةٌ<sup>(٧)</sup>؛ مَرَزْتُ بِالرَّجْلِ الْحَسَنِ وَجْهَهُ، بِجَرِّ وَجْهِهِ لِأَنَّهُ لَمْ<sup>(٨)</sup> يُفْذَخِفَةً وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ فِي هَذِهِ الْإِضَافَةِ.

وَالثَّالِثَةُ عَشْرَةٌ<sup>(٩)</sup>؛ مَرَزْتُ بِالرَّجْلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ، بِجَرِّ الْوَجْهِ بِالْإِضَافَةِ، وَفِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُوفِ.

وَالرَّابِعَةُ عَشْرَةٌ<sup>(١٠)</sup>؛ مَرَرْتُ بِالرَّجْلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ بِنَصَبٍ الْوَجْهَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَكْنً فِي الصِّفَةِ.

(١) ينظر: الكافية - شرح الرضي ٢: ٢١٠.

(٢) في ل: على.

(٣) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٠٩.

(٤) في ز: العاشر.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٦) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: عشر.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: عشر.

(٨) (لم) ساقطة من ل.

(٩) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: عشر.

(١٠) في جميع النسخ: عشر، وهكذا الحال حتى التاسعة عشرة.



والخامسة عشرة: مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ بَرَفِعِ (الوجه) إِمَّا عَلَى الْبَدَلِ  
كَمَا هُوَ [عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ<sup>(١)</sup>]، وَإِمَّا عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا هُوَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ<sup>(٢)</sup>.

والسادسة عشرة: / ١١٠ و / مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهًا بِالنَّصْبِ<sup>(٤)</sup> عَلَى  
الْتِمِيزِ وَفِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُوفِ بِأَنَّهُ فَاعِلُهَا.

والسابعة عشرة: مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهً<sup>(٥)</sup> بَرَفِعِ الْوَجْهَ، إِمَّا عَلَى الْفَاعِلِ،  
وَحَذَفِ الْعَائِدَ، وَإِمَّا عَلَى الْبَدَلِ.

والثامنة عشرة: مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهَ، وَهِيَ مَمْتَنَعَةٌ<sup>(٦)</sup> بِالِاتِّفَاقِ لِمَتَنَاعِ  
إِضَافَةٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِلَى النِّكَرَةِ، لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ قِيَاسِهِمْ، لِأَنَّ قِيَاسَهُمْ إِضَافَةُ  
النِّكَرَاتِ إِلَى الْمَعَارِفِ.

فهذه ثمانية عشر مسألةً، مسألتانٍ مِنْهَا بَاطِلَتَانِ وَهُمَا الْحَسَنُ وَجْهٌ<sup>(٧)</sup>  
بِإِضَافَةِ الْحَسَنِ إِلَى الْوَجْهِ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ<sup>(٨)</sup> وَوَاحِدَةٌ فِيهَا خِلَافٌ، وَهِيَ: حَسَنٌ  
وَجْهٌ<sup>(٩)</sup> بِإِضَافَةِ الْحَسَنِ إِلَى الْوَجْهِ، وَتَسَعُّ مِنْهَا أَحْسَنُ، وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ

(١) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٠٩.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ت.

(٣) في الكافية - شرح الرضي ٢: ٢١٠، منسوب إلى الكوفيين.

(٤) بالنصب) ساقطة من ل.

(٥) في ت: وجهه.

(٦) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢١٠.

(٧) في ت، ل: وجهه.

(٨) في ل: وجه، وينظر: الكافية - شرح الرضي ٢: ٢١٠.

(٩) في ت: وجهها.

واحد، وهي: حَسَنُ وَجْهَهُ، وحَسَنُ الْوَجْهِ بِالْإِضَافَةِ، وحَسَنُ الْوَجْهِ بِالتَّوِينِ وَنَصْبِ (الوجه)، وَحَسَنُ وَجْهًا، وَالْحَسَنُ وَجْهَهُ، بِرَفْعِ (وَجْهَهُ)، وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ بِالْإِضَافَةِ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ بِنَصْبِ (الوجه)، وَالْحَسَنُ وَجْهًا، وَحَسَنُ وَجْهِ بِالْإِضَافَةِ.

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا أَحْسَنَ لِتَحَقُّقِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ.  
وَتَلَاثٌ مِنْهَا، وَهِيَ مَا يُكَرَّرُ فِيهِ الضَّمِيرُ حَسَنٌ، وَلَيْسَتْ <sup>(١)</sup> بِأَحْسَنَ، وَهِيَ:  
حَسَنٌ وَجْهَهُ بِنَصْبِ الْوَجْهِ وَالْجَرِّ، وَالْحَسَنُ وَجْهَهُ بِنَصْبِ (الوجه).  
أَمَّا حُسْنُهُ، فَلَوْجُودِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا عَدَمُ أَحْسَنِيَّتِهِ فَلَوْجُودِ مَا لَيْسَ  
بِمُحْتَاجٍ إِلَيْهِ.

وَأَرْبَعٌ مِنْهَا، وَهِيَ مَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ قَبِيحٌ، وَهِيَ: الْحَسَنُ الْوَجْهِ بِرَفْعِ (الوجه)،  
وَحَسَنُ الْوَجْهِ بِتَوِينِ (حَسَنٌ) وَرَفْعِ (الوجه)، وَحَسَنٌ وَجْهٌ بِتَوِينِ (حَسَنٌ)،  
وَرَفْعِ (وجه)، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ بِرَفْعِ الْوَجْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا <sup>(٢)</sup> قَبِيحًا، لِعَدَمِ وَجُودِ  
الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ وَهُوَ وَجُودُ الضَّمِيرِ.

وَاعْلَمْ أَنَّا نَذْكُرُ ضَابِطَةً بِهَا يُعْرَفُ مَا فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ، وَمَا فِيهِ ضَمِيرَانِ، وَمَا  
لَا ضَمِيرَ فِيهِ، وَهِيَ أَنَّ الضَّمِيرَ الثَّانِي الَّذِي هُوَ فِي الْوَجْهِ مَدْرُكٌ <sup>(٣)</sup> بِالْحَسَنِ، لَكُونِهِ

(١) في ت، ع: ليس.

(٢) في ز: هذه.

(٣) في الأصل، وفي ز: فمدرك.

بارزاً، وَأَمَّا الضميرُ الأولُ، فإنَّما<sup>(١)</sup> يعرفُ وجودُهُ وعدمُهُ بأعرابِ ما بعدَ الصِّفَةِ، فإنْ كَانَ ما بعدها مرفوعاً لم يكن فيه ضميرٌ لامتناعِ تحقُّقِ الفاعلينِ بعاملٍ واحدٍ، وإنْ لم يكن مرفوعاً، تحقَّقَ وجودُ الضميرِ لاحتياجِ الصِّفَةِ إلى الفاعِلِ حينئذٍ، والذي يدلُّ على أنَّ الضميرَ مُتَحَقِّقٌ فيها إذا نَصَبْتُ<sup>(٢)</sup> ما<sup>(٣)</sup> بَعْدَهَا أو جَرَرْتُ اِبْرَازَهَا في التثنية والجمع، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنِي الْوَجْهِ، وَرَجَالٍ حَسَنِي الْوَجْهِ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ حَسَنِي الْوَجْهِ وَرَجَالاً حَسَنِي الْوَجْهِ.

وَيُعْلَمُ مِنْ هَذِهِ الضَّابِطَةِ مَا فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ، وَمَا فِيهِ ضَمِيرَانِ، وَمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ أَصلاً.

واعلم أنَّ هذه الضابطة إنما تتمشى على مذهب أبي علي، وأما على مذهب الأَخْفَشِ والكوفيين فَلَا تتمشى كما ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ.

واعلم أنَّ الرِّفْعَ بَعْدَهَا بِالْفَاعِلِيَةِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَالْجَرَّ بِالْإِضَافَةِ، وَالنَّصْبَ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، وَلَمْ يَكُنْ تَمْيِيزاً حِينَئِذٍ لَامْتِنَاعِ كَوْنِ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ.

وَأَمَّا شَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فَاعِلاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُمْ لَمَّا شَبَّهُوا هَذِهِ الصِّفَةَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ شَبَّهُوا<sup>(٤)</sup> مَرْفُوعَهُ بِمَفْعُولِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَنَصَبُوهُ لِيَكُنْ إِضَافَتُهَا

(١) في ت، ل: إنما.

(٢) في ع، ل: نصب.

(٣) (ما) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (شَبَّهُوا) ساقطة من ز.

إليه كما في المفعول.  
 قوله: (ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها).  
 اعلم أن الصفة المشبهة إذا رفعت بها<sup>(١)</sup> ظاهراً لم يكن فيها ضمير، لأن  
 العامل الواحد لا يكون له إلا فاعل واحد.  
 ولقائل أن يقول: لا نسلم أنه لو رفع ما بعدها لزم أن يكون فاعلاً لها، لجواز  
 أن يكون بدلاً، كما هو مذهب الأخفش، فالأولى أن يقال: إنما لم يكن فيها ضمير  
 حينئذ، لعدم الاحتياج إليه.  
 وإن لم يرفع ما بعدها كان فيها ضمير يعود إلى الموصوف كما ذكرناه.  
 / ١١٠ ظ /

قوله: (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر).  
 أي<sup>(٢)</sup> ما جاز في الصفة المشبهة، من هذه المسائل جاز في اسم الفاعل واسم  
 المفعول الذي ليس له مفعول ثانٍ، لأن جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة، إنما هو  
 لشبهها باسم الفاعل، فجوازها في اسم الفاعل أولى، وأجدر.  
 فنقول: زيد حاسن وجهه ومضروب وجهه بالرفع والنصب والجر، وإنما قيد  
 اسما الفاعل والمفعول بقوله: غير المتعديين<sup>(٣)</sup> لأنها لو أضيفا إلى الفاعل أو نصب  
 فاعلاً إذا كانا متعديين لم يعلم أنهما مضافان إلى الفاعل أو إلى المفعول، وأن  
 المنصوب فاعل أو مفعول، وليس الصفة وغير المتعدي كذلك إذ لا مفعول لها، فلا

(١) ساقطة من ل.

(٢) الكلمة مكررة في ف.

(٣) في ت: متعديين.

يَلْتَبِسُ حِينَئِذٍ.

## اسم التفضيل

قوله: (اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ومو  
أفعل).

فقوله: (ما اشتق من فعل) شامل لاسمي الفاعل والمفعول واسمي الزمان  
والمكان، وغيرهما من المشتقات من الفعل.

وقوله: (الموصوف) يُخرجُ اسمي الزمان والمكان واسم المفعول، لأنها ليست  
بموصوف.

وقوله: (بزيادة على غيره) يُخرجُ اسم الفاعل والصفة المشبهة، لأنها ليست  
بزيادة على غيرها.

واعلم أنه لو حذف الموصوف لتم التعريف وتميز عما عداه، لكن ذكر كثرة  
الخواص واللوازم<sup>(١)</sup> يفيدُ الوضوح أكثر، ولا يردُّ عليه النقض بمثل: ما رأيت رجلاً  
أحسن منك، مع أنه يفيدُ سلب الزيادة، لأنه عرض لسبب حرف النفي.

والمراد بقوله<sup>(٢)</sup>: (بزيادة على غيره) في الأصل والوضع، وصيغته على وزن  
أفعل، ولهذا سُمي به، إلا خيرٌ وشرٌّ فإنهما شاذان<sup>(٣)</sup>.

(١) اللوازم: جمع اللازم، وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء. التعريفات: ١٦٦.

(٢) في ت، ع، ف، ل: من قوله.

(٣) في ت، ع، ل: شاذ. وجوز ابن مالك (٦٠١-٦٧٢ هـ) مجيء اسم التفضيل من الخير والشر على أصله  
بصيغة أفعل استدلالاً بقراءة أبي قلابة «سَيُفْلَقُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَّابِ الْأَشْبَرِ»، (سورة القمر: ٢٦)، شرح  
التسهيل: ١٣٤، وأثر المحتسب في الدراسات النحوية: ٤٨.

## شروط أفعال التفضيل

قوله: (وشرطه أن يبنى [أفعل التفضيل] <sup>(١)</sup> من ثلاثي مجرد ليتمكن <sup>(٢)</sup>)، ليس

بلون، ولا عيب).

معناه: أن شرط أفعال التفضيل أن يُبنى من الفعل الثلاثي دون المشتقات والرباعي واللون والعيب أمّا وجوب كونه ثلاثياً ليتمكن، لأنه لولاه فلا يخلو من أن يُحذف شيء أو لا يُحذف، ولا سبيل إلى الأول، وإلا لا ختل المعنى، ولا سبيل إلى الثاني لأنه لم يمكن، [ألا ترى أنك لو أردت بناءه من استخراج، فإن لم تحذف] <sup>(٣)</sup> لم يمكن، وإن حذفته حتى قلت: أخرج لم يعلم أنه كثير الخروج أم كثير الاستخراج؟ ولقائل أن يقول: إنه ليس بشرط، وإلا لما تخلف عنه، ولكنه تخلف عنه، فإنه قد جاء أفعلاً ولا فعل له <sup>(٤)</sup>، نحو أحنك الشاتين: أي أكلهما <sup>(٥)</sup>، وفي أمثالهم (آبل من

(١) ما بين المعقتين ليس في متن الكافية المنشور في مجموع مهمات المتن: ٤١٤.

(٢) هكذا في جميع النسخ، وفي شرح الكافية لابن الحاجب: ٩٧، والكافية-شرح الرضي ٢: ٢١٢: ليتمكن البناء.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٤) (له) ساقطة من الأصل.

(٥) يقال: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين، أي أكلهما بالحنك. قال سيبويه: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين كما قالوا: أكل الشاتين كأنهم قالوا: حنك ونحو ذلك. فإثما جاءوا بأفعل على نحو هذا وإن لم يتكلموا به. الكتاب ٢: ٢٥٢، ولسان العرب ١٢: ٢٩٨.

حَنِيفٌ <sup>(١)</sup> الْحَنَاتِيمِ <sup>(٢)</sup> أَيُّ الْأَعْلَمِ بِأَحْوَالِ الْإِبِلِ.  
وَالَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لَهُ وَجِهَانِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ شَاذٌ <sup>(٣)</sup>.

وثانیهما: أَنْ تَقُولَ الْمُرَادُ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ الَّذِي يُبْنَى مِنَ الْفِعْلِ شَرْطُهُ أَنْ  
يَكُونَ فِعْلُهُ ثَلَاثِيًّا إِلَّا أَنَّهُ يَرِدُ النِّقْضُ عَلَى الْحَدِّ الْمَذْكُورِ <sup>(٤)</sup>، لَكُونِهِ غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنَ  
الْفِعْلِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدِّينَارِ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ، وَأَنْتَ أَكْرَمُ مِنْ زَيْدٍ،  
أَيُّ: أَشَدُّ إِكْرَامًا، وَهَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ <sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِهِ، أَيُّ: أَشَدُّ أَفْقَارًا <sup>(٦)</sup>، وَهَذَا الْكَلَامُ  
أَخْصَرُ، وَفِي أَمْثَالِهِمْ: (أَفْلَسَ مِنْ ابْنِ الْمَذَلِّقِ <sup>(٧)</sup>) فَشَاذٌ.

وَأَمَّا وَجُوبُ كَوْنِهِ غَيْرَ لَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ فَلَأَنَّ اللَّوْنَ وَالْعَيْبَ خِلْقٌ يُخْلَقُ عَلَيْهَا

(١) في ف: جنف.

(٢) (الحناتيم) ساقطة من ل. ومعنى المثل: أحذق برعية الإبل ومصلحتها وحنيف هذا أحد بني  
حنتم بن عدي بن الحارث بن تيم اللات بن ثعلبة، ويقال لهم الحناتيم. مجمع الأمثال: ٨٦،  
والمستقصى ١: ١.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٢٥٢: (قالوا: آبل الناس كلهم كما قالوا: أرعى الناس كلهم، وكأنهم قد قالوا:  
آبل يآبل، وقالوا: رجل آبل وإن لم يتكلموا بالفعل وقولهم: آبل الناس بمنزلة آبل منه..... وهذه الأسماء  
التي ليست فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال: أفعَل منه ونحو ذلك. وقد قالوا: فلان آبل منه، كما قالوا:  
أحنك الشاتين).

(٤) زاد في ل: به.

(٥) في ل: أفقر.

(٦) في ل: افقارا.

(٧) هو رجل من بني عبد شمس فقير مدقع وآبأوه وأجداده كذلك. المستقصى ١: ٢٧٥.

الإنسان، كَمَا تُخْلَقُ أَعْضَاؤُهُ، نَحْو: اليَدِ وَالرَّجْلِ، وَكَمَا لَا يَقَالُ: هُوَ أَرْجُلٌ مِنْ كَذَا لَا يَقَالُ: هُوَ أَيْضٌ مِنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ <sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّ أَفْعَالَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ زَائِدَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، نَحْو: أَحْمَرٌ وَأَصْفَرٌ.

وَأَمَّا فِي تَقْدِيرِ الزِّيَادَةِ نَحْو: سَوْدٌ وَعَوْرٌ فِي نَحْو: أَسْوَدٌ وَأَعْوَرٌ، وَمَا كَانَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ لَمْ يَجْزْ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَلِأَنَّهُ يُبْنَى مِنْهُ <sup>(٢)</sup> أَفْعَلٌ لِغَيْرِ التَّفْضِيلِ، نَحْو: أَحْمَرٌ وَأَيْضٌ / ١١١ و / فَلَوْ جَاءَ مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ التَّبَسُّ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ الْأَحْمَرُ [حِينَئِذٍ لَمْ يَعْلَمْ] <sup>(٣)</sup> أَنَّكَ تَرِيدُ: ذَا حُمْرَةٍ [أَوْ زِيَادَةً عَلَى الْحُمْرَةِ] <sup>(٤)</sup>؟

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: زَيْدٌ أَجْهَلُ مِنْ عَمْرٍو فَأَوَّلُهُ سَيَبَوِيهِ <sup>(٥)</sup> بِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى زِيَادَةِ الْعِلْمِ وَنَقْصَانِهِ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِلْمٌ لَكِنْ يَكُونُ عِلْمُ عَمْرٍو

(١) قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢: ٢٥٠-٢٥١: (هَذَا بَابٌ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ مَا أَفْعَلُهُ وَذَلِكَ مَا كَانَ أَفْعَلُ وَكَانَ لَوْنًا أَوْ خِلْقَةً. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ مَا أَحْمَرُهُ وَلَا مَا أَيْضُهُ. وَلَا تَقُولُ فِي الْأَعْرَجِ: مَا أَعْرَجَهُ، وَلَا فِي الْأَعْمَى: مَا أَعْمَاهُ إِنَّمَا تَقُولُ: مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ وَمَا أَشَدَّ عِشَاهُ. وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا أَفْعَلُهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَفْعَلُ بِهِ رُجُلًا، وَلَا هُوَ أَفْعَلُ مِنْهُ لِأَنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفَعَهُ مِنْ غَايَةِ دُونِهِ. كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَا أَفْعَلُهُ فَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفَعَهُ عَنِ الْغَايَةِ الدُّنْيَا وَالْمَعْنَى فِي أَفْعَلٍ بِهِ وَمَا أَفْعَلُهُ وَاحِدٌ وَكَذَلِكَ أَفْعَلُ مِنْهُ... وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا مَنَعَهُمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا فِي هَذِهِ مَا أَفْعَلُهُ لِأَنَّ هَذَا صَارَ عِنْدَهُمْ بِمِزَلَةِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَمَا لَيْسَ فِيهِ فِعْلٌ مِنْ هَذَا النَّحْوِ).

(٢) فِي ل: مِنْهَا.

(٣) فِي ف: لَمْ يَعْلَمْ حِينَئِذٍ.

(٤) فِي ت، ف، ل: أَمْ أَنَّهُ زَائِدٌ فِي الْحُمْرَةِ.

(٥) قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢: ٢٥١: (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْأَحْمَرِ: مَا أَحْمَرُهُ وَفِي الْأَرْعَنِ: مَا أَرَعَنَهُ... فَإِنَّمَا هَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَنَقْصَانِ الْعَقْلِ وَالْفِطْنَةِ فَصَارَتْ... مَا أَحْمَرُهُ بِمِزَلَةٍ مَا أَبْلَدُهُ وَمَا أَشْجَعُهُ وَمَا أَجَبَنَهُ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا خِلْقَةٍ فِي جَسَدِهِ...).



أَكْثَرُ مِنْ عِلْمِ زَيْدٍ، فَكَأَنَّهُمْ، قَالُوا: زَيْدٌ أَنْقَضَ عِلْمًا مِنْ عَمْرٍو، أَوْ نَقُولُ: الْمُرَادُ مِنَ الْعَيْبِ فِي قَوْلِنَا: لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ الْعُيُوبُ الظَّاهِرَةُ لَا الْبَاطِنَةُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَصْلٌ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَعْمَى<sup>(٢)</sup> أَعْمَى<sup>(٣)</sup> الْقَلْبِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ لَا يَكُونُ لِلتَّفْضِيلِ بَلْ يَكُونُ لِلصَّفَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (أَحْمَقُ مِنْ هَبْتَقَة<sup>(٥)</sup>) فَكَذَا<sup>(٦)</sup> أَوَّلُهُ سَبِيوِيهِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ شَادُّ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أُيَيْضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ<sup>(٧)</sup>

فَنَ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً كَأَنَّهُ قَالَ:

فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ<sup>(٨)</sup> شَخْصٌ أَيْضُ كَابِنِ أُخْتِ مِنْ بَنِي إِبَاضٍ، وَعَلَى هَذَا

(١) سورة الإسراء: ٧٢.

(٢) فِي ز، ع: أَعْمَى.

(٣) فِي ز، ع، ف: عَمَى.

(٤) مَجْمَعُ الْبَيَانِ ١٥: ٧٨.

(٥) هُوَ يَزِيدُ بْنُ ثُرَوَانَ الْقَيْسِيُّ ذُو الْوَدَعَاتِ، وَقَدْ بَلَغَ مِنْ حُمِّهِ أَنَّهُ ضَلَّ لَهُ بَعِيرٌ فَجَعَلَ يَنَادِي مَنْ وَجَدَ بَعِيرِي فَهُوَ لَهُ، فَقِيلَ لَهُ: فَلَمْ تَنْشُدْهُ؟ قَالَ: فَأَيْنَ حَلَاوَةُ الْوَجْدَانِ؟ مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١: ٢١٧، وَالْمُسْتَقْصَى ٨٥: ١.

(٦) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ل: هَكَذَا.

(٧) هَذَا الرِّجْزُ لِرُؤْبَةِ بْنِ الْعَبَّاسِ دِيَوَانَهُ - الْمُلْحَق - ١٧٦.

(٨) يُشِيرُ إِلَى الرِّجْزِ الَّذِي قَبْلَ الشَّاهِدِ: جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ. الدِّيَوَانُ - الْمُلْحَق - ١٧٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٦: ٩٣.

قول أبي الطيب<sup>(١)</sup>:

لَأَنْتَ أَشْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ<sup>(٢)</sup>

قوله: (فَبِأَنْ تُصِدَّ غَيْرُهُ تُوصَّلَ إِلَيْهِ)، أي: إن أُريدَ تَفْضِيلُ غَيْرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي، والذي هُوَ عَيْبٌ أَوْ لَوْنٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ أَشَدُّ مِمَّا كَانَ مُنَاسِباً فَتَقُولُ: هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً، أَوْ أَكْثَرُ، وَهُوَ أَقْبَحُ عَوَراً أَوْ<sup>(٣)</sup> عَمَى.

قوله: (وَقِيَاسُهُ لِلْفَاعِلِ).

إِعْلَمَ أَنَّ قِيَاسَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ أَنْ يُفْضَلَ عَلَى الْفَاعِلِ دُونَ الْمَفْعُولِ لِأَنَّهُ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَالصِّفَةُ لِلْفَاعِلِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةِ، وَلِأَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى وَالْمَفْعُولُ فَضْلَةٌ فَمَا هُوَ الْمَقْصُودُ هُوَ الْأَوَّلَى، لِأَنَّهُ لَوْ فَضِّلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَحَصَلَ الْإِلْتِبَاسُ، وَلَوْ رُجِّعَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ لَبَقِيَ أَكْثَرُ الْأَفْعَالِ بِِلَا تَفْضِيلٍ، أَمَّا قَوْلُهُمْ: (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيينِ<sup>(٤)</sup>)، وَ(أَزْهَى<sup>(٥)</sup> مِنْ دِيكَ)<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ

(١) تقدّم ذكره في ١: ٣٧٦.

(٢) صدره:

يَتَعَدَّ بَعْدَتْ بِيَاضاً لَا بِيَاضَ لَهُ الديوان ٤: ٣٥.

(٣) في ع، ف: و.

(٤) هي امرأة من بني تيم اللات بن ثعلبة كانت تباع السمن في الجاهلية فجاءها خوات بن جبير الأنصاري يبتاع منها سمناً فلم ير عندها أحداً فساومها فحلت نعيماً فنظر إليه ثم قال أمسك به حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حلّ نعيماً آخر ففعل فنظر إليه فقال أريد غير هذا فأمسك به فلما فعلت، ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب. جمع الأمثال ١: ٣٧٦.

(٥) في ل: ارضى.

(٦) المستقصى ١: ١٥١.

أَعَذَّرْ مِنْهُ، وَالْوَمُ، وَأَشْهَرُ، وَأَعْرِفُ، وَأَنْكُرُ، وَأَرْجَى، وَأَخَوْفُ، وَأَهْيَبُ، وَأَأْخَذُ، وَأَنَا أَسْرُ<sup>(١)</sup> بِهَذَا مِنْكَ فَشَادُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

## كيف يستعمل أفعال التفضيل؟

قوله: (وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ).

إِعْلَمُ أَنَّ أَفْعَلَ يَسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ غَالِبًا.

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، وَإِذَا أُضِيفَ اسْتُعْمِلَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقْصَدَ زِيَادَتُهُ عَلَى مَا يُضَافُ إِلَيْهِ وَحَيْثُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ

جُمْلَةٍ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ وَدَاخِلًا فِيهِ<sup>(٢)</sup> لِيُشَارِكَهُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ<sup>(٤)</sup>.

لَا يُقَالُ لَوْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِيهَا يُضَافُ إِلَيْهِ لَزِمَ التَّنَاقُضُ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَى مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَلَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ دَاخِلًا فِيهِ<sup>(٥)</sup>.

وَالْإِلَّا لَكَانَ<sup>(٦)</sup> مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ وَ<sup>(٧)</sup> مِنْ حَيْثُ أَنْتُمْ سَلَّمْتُمْ دُخُولَهُ فِيهِ لَكَانَ دَاخِلًا

فِيهِ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نَسْلَمُ لَزُومَ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ وَاحِدٍ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِيهِ مِنْ جِهَةٍ

(١) في ل. الشر

(٢) في الأصل. وفي ب، ز، ع، ل: فيهم

(٣) ليست في ف، ل

(٤) ليست في الأصل. ولا في ف، وفي ب، ز، ل: فيهم

(٥) في الأصل. وفي ب، ز، ل: فيهم

(٦) في ل: لما كان

(٧) الروا ساقطة من ل

الشركة، وغير داخل فيه من جهة التفضيل، فلا يلزم التناقص المذكور.

وإذا تقرر ذلك لم يجوز أن يقال: يوسف أحسن أخوته لأنه مستلزم لاجتماع التفضيل، لأنه بتقدير إضافة الأخوة إلى الضمير العائد إلى يوسف لزم أن يكون خارجاً عنهم [الامتناع دخول] <sup>(١)</sup> المضاف في المضاف إليه، بتقدير أنه يشترط <sup>(٢)</sup> فيه أنه من جملة ما يضاف إليه يكون <sup>(٣)</sup> داخل فيه يلزم <sup>(٤)</sup> أن يكون داخلًا وخارجًا، وهو اجتماع التفضيل <sup>(٥)</sup>

والوجه الثاني: أن تفضيد زيادة وتفضيل مطلق لا بالنسبة إلى ما يضاف إليه فتكون هذه الإضافة للتخصيص والتوضيح كقولهم <sup>(٦)</sup>: نصيب <sup>(٧)</sup> أشعر أهل جلدته. وليس المراد أن أهل جلدته شعراء وهو أشعر منهم بل المراد تفضيل

(١) في ف: فلم.

(٢) في ل: لدخول

(٣) في ف: مشروط.

(٤) كلمة (يكون) ساقطة من ع، ف.

(٥) في ع: للزم، وفي ف: فلزم.

(٦) قال ابن السراج: لا يجوز أن تقول: زيد أفضل أخوته، لأن هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أخا

نفسه. الأصول ١: ٢٧٣، وينظر: البغداديات: ٥٨٧.

(٧) في الأصل، وفي ز: كقوله، وفي ت: كما يقال.

(٨) هو نصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان، كان عبداً أسود وكان شاعراً فحلاً مقدماً في النسيب

والمدح، قال سليمان بن عبد الملك الفرزدق يوماً عن نصيب، فقال: هو أشعر أهل جلدته. توفي نصيب

على الأرجح سنة ١٠٨ هـ. ينظر: الأغاني ١: ١٢٩، ووفيات الأعيان ٦: ٨٩، والأعلام ٨:

٣٥٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١: ٢٤٧، وشعر نصيب بن رباح - للدكتور داود سلوم -

بغداد المقدمة.

مطلق، لكن أضيف للتخصيص بهم، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup>: يَوْسُفُ أَحْسَنُ اخْوَتِهِ،  
لأنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ الْحَالُ الْمَذْكُورُ.

ولقائل أن يقول: إنَّ التفضيلَ يقتضي المفضَّلَ والمفضَّلَ عليه، وإذا لم يكنِ  
المُضَافُ إليه مفضلاً عَلَيْهِ / ١١١ ظ / فالمفضلُ عليه يُحذفُ، وهو إمَّا جَمِيعُ مَا عَدَاهُ  
أَوْ بَعْضُهُ.

والأوَّلُ: ظاهرُ البطلانِ.

والثاني: لا يُفيدُ لأنَّهُ لا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ الْبَعْضُ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ معلوماً  
بقريئة<sup>(٢)</sup>.

وَيُمْكِنُ أَنْ نقولَ المرادُ في المثالِ المذكورِ: نُصِيبُ أَشْعَرَ سُعْرَاءِ أَهْلِ جِلْدَتِهِ.

والثاني: أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ (مِنْ)، نحو: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو.

والثالث: أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُعَرِّفاً بِاللَّامِ، نحو: زَيْدٌ الْأَفْضَلُ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدٍ

هَذِهِ [الوجوه] لِأَنَّ الْفَرَضَ مِنَ الْإِتْيَانِ بِهِ إِنَّمَا هُوَ الزِّيَادَةُ وَالتَّفْضِيلُ عَلَى غَيْرِهِ بِشَرْطِ

أَنْ يَكُونَ معلوماً، وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى أَحَدٍ هَذِهِ<sup>(٣)</sup> [الأوجه]، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ

يُسْتَعْمَلَ عَلَى أَحَدٍ هَذِهِ الْوُجُوهَ لَمْ يُعْلَمْ الْمَفْضَلُ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) في ع، ف: يجوز مسألة.

(٢) ليس في ل.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من الأصل ومن ز.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ع، ف.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ لَمْ يُعْلَمْ الْمُفْضَلُ عَلَيْهِ، أَمَّا إِذَا اسْتُعْمِلَ مَعَ (١) مِنْ، نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو عُلِمَ، لِذِكْرِ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ مَعَ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ لِكُونِهِ مَذْكُورًا.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا عُلِمَ فِي الْإِضَافَةِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ فَلَمْ يُعْلَمْ.

وَأَمَّا إِذَا اسْتُعْمِلَ مَعَ اللَّامِ فَيُعْلَمُ أَيْضًا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ اللَّامَ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ، فَيُعْلَمُ مَنْ هُمُ الَّذِينَ فُضِّلَ عَلَيْهِمْ. مَثَلًا إِذَا جَرَى ذِكْرُ جَمَاعَةٍ هُمْ: خَالِدٌ وَبَكْرٌ وَعَمْرٌو وَزَيْدٌ، فَقِيلَ عَقِيبَ ذِكْرِهِمْ زَيْدٌ أَفْضَلُ عُلِمَ الْمُفْضَلُ عَلَيْهِ فَيَلْزِمُهُ التَّنْكِيرُ عِنْدَ مُصَاحِبِهِ (مِنْ) وَالتَّعْرِيفُ عِنْدَ مُفَارَقَتِهَا.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمَعْرُفُ بِاللَّامِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْمُطَابَقَةِ وَالَّذِي بِهِ (مِنْ) مَفْرُودٌ مَذْكَورٌ لَا غَيْرُ).

إِعْلَمَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ الْمُضَافَ إِلَى غَيْرِ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ وَالْمَعْرُفَ بِلامِ التَّعْرِيفِ فَلَا بُدَّ مِنْ مُطَابَقَتِهِمَا لِلْمَوْصُوفِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَيَقَالُ:

زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ، وَالْأَفْضَلُ.

وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلَا الْقَوْمِ، وَالْأَفْضَلَانِ.

وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُوا الْقَوْمَ وَالْأَفْضَلُونَ.

(١) كلمة (مع) ساقطة من ل.

وهندُ فُضِّلَ القومِ والفُضِّلَ.

والهندانِ فُضِّلَا القومِ والفُضِّلَانِ.

والهنداتُ فُضِّلَاتُ القومِ وفُضِّلُهُم، والفُضِّلَاتُ. والفُضِّلُ. والمستَعْمَلُ مَعَ<sup>(١)</sup>

(مِنْ) مُفْرَدٌ مذكَّرٌ لا غيرُ.

وَأَمَّا المُضَافُ بالاعتبارِ الأولِ، أَي: المُضَافُ إلى المفضَّلِ عَلَيْهِ فيجوزُ فيه

المُطَابَقَةُ للموصوفِ، وعدمُ المطابقةِ كقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُنَّ عَلَى

حَيَاتِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وَكَقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ<sup>(٣)</sup>:

وَمَيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيِّدًا

وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ<sup>(٤)</sup> قَذَالًا<sup>(٥)</sup>

و<sup>(٦)</sup>أَمَّا وجوبُ الإفرادِ والتذكيرِ مَعَ (أَفْعَلِ مِنْ) فَلِصِيرورةِ (مِنْ) جزءاً مِنْهُ،

وحيثُ إنَّ ثَنِيَّ وَجُمَعَ فَإِذَا أَنْ يُتَنَّى وَيُجْمَعُ قَبْلَ ذِكْرِ (مِنْ) أَوْ بَعْدَهُ، ولا سبيلَ إلى

الأولِ، وإلَّا لَزِمَ إلحاقُ التثنيةِ والجمعِ قَبْلَ مَعْنَى الإِسْمِ بِتَأْمِيهِ.

(١) في ت: معه.

(٢) سورة البقرة: ٩٦.

(٣) تقدّمت ترجمته في ١: ٢٩٣.

(٤) في الأصل، وفي ف، وفي ل: أحسنهم، وما أثبتناه عن سائر النسخ وهي رواية الديوان.

(٥) البيت من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة، ويروى: (عزّة) مكان (مئة) و(وجهاً) مكان (جيداً) وفي

الديوان: (خدّاً) مكان (جيداً) و(أحسنه) مكان (أحسنهم)، والسالفة: أعلى العنق، والقذال: مؤخر

الرأس. الديوان: ٤٣٦، والخصائص ٢: ١١٩، وجمع الهوامع ١: ٢٠٥.

(٦) (الواو) ليس في ف.

وَلَا سَبِيلَ إِلَى الثَّانِي، لِعَدَمِ جَوَازِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْإِسْمِ وَبَيْنَ عَلَامَةِ التَّشْبِيهِ  
وَالْجَمْعِ وَالتَّائِيثِ، لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مُجْرَى بَابِ التَّعَجُّبِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى.  
فَلَمَّا أَجْرَوْهُ مُجْرَى التَّعَجُّبِ لَفْظًا وَمَعْنَى أَفْرَدُوهُ كَمَا أَفْرَدُوا الْفِعْلَ، وَلِصَوْنِ<sup>(١)</sup>  
صِغَةِ التَّفْضِيلِ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا جُعِلَ (مِنْ) تَبَيَّنَتْ لَهُ فَصَارَ مُرَكَّبًا، وَالْمُرَكَّبُ لَا يُشْنَى وَلَا  
يُجْمَعُ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

وَأَمَّا جَازَ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُضَافُ بِالاعتبارِ الْأَوَّلِ عَدَمُ الْمُطَابَقَةِ، لِكَوْنِهِ  
مُشَابِهًا لِأَفْعَلٍ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمَفْضُلَ عَلَيْهِ مَذْكُورٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَالْمُطَابَقَةُ لِكَوْنِهِ  
مُخَالَفًا لَهُ مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقِ الْإِضَافَةِ فِي أَحَدِهِمَا وَعَدَمِ تَحَقُّقِهَا فِي الْآخَرِ.

وَأَمَّا وَجَبَتْ الْمُطَابَقَةُ فِي الْمَعْرِفِ بِلَامِ التَّعْرِيفِ وَالْمُضَافِ بِالْمَعْنَى الثَّانِي لِكَوْنِهَا  
مُسْتَحَقِّينَ لَهَا وَعَدَمِ الْمَانِعِ لِبُعْدِهَا عَنْ مُشَابَهَةِ أَفْعَلٍ لِعَدَمِ ذِكْرِ الْمَفْضُلِ عَلَيْهِ فِيهَا.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ: زَيْدٌ<sup>(٢)</sup> الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْ  
هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الدَّالَّةِ عَلَى / ١١٢ و / الْمَفْضُلِ عَلَيْهِ، لِلإِسْتِغْنَاءِ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، لِأَنَّ  
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَالٌّ عَلَى الْمَفْضُلِ عَلَيْهِ الْمَقْصُودِ، وَلَيْسَ قَوْلُ الْأَعَشِيِّ<sup>(٣)</sup>.

فَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ<sup>(٤)</sup> مِنْهُ.....<sup>(٥)</sup>

(١) في ت: فصول، ف، ل: الصون.

(٢) ساقطة من ت، ل.

(٣) تعدمت ترجمته في ١: ٦٨١.

(٤) على حاشيته: ولحقهم مغزوهم أكثر فإن كان يقصد أن هذا عجز البيت فهو غير مناسب، انتهى.

المنفارب والصدر من السرج.

(٥) هذه قطعة من بيت، والبيت بهامه



مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، لِأَنَّ مِنْهُمْ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ: أَنْتَ  
مِنْ بَنِي فُلَانٍ الْعَالَمِ [وَلَا امْتِنَاعَ] <sup>(١)</sup> بَيْنَ اللَّامِ وَمِنْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ كَمَا يُقَالُ أَنْتَ  
الْأَفْضَلُ مِنْ قُرَيْشٍ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِأَكْثَرِ آخَرَ مَحذُوفٍ دَلٌّ عَلَيْهِ بِالْأَكْثَرِ،  
[وَتَقْدِيرُهُ: بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرُ مِنْهُمْ حَصَى، أَوْ تَقُولُ إِنَّ (مِنْ) بِمَعْنَى (فِي) وَتَقْدِيرُهُ: وَلَسْتُ  
بِالْأَكْثَرِ فِيهِمْ حَصَى فَيَتَعَلَّقُ بِالْأَكْثَرِ] <sup>(٢)</sup> كَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَرْفُ <sup>(٣)</sup>.

وَفِي الْأَوَّلِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْفَضْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَعْمُولِهِ وَهُوَ حَصَى بِأَجْنَبِي  
وَهُوَ مَعْمُولٌ (لَيْسَ) <sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ <sup>(٥)</sup>: (وَلَا زَيْدٌ أَفْضَلُ).

→ فَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ  
ديوان الأعشى: ١٤٣.

(١) فِي ل: لَا امْتِنَاعَ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت، ل.

(٣) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ ١: ١٨٥ - ١٨٦: (...) وَكَذَلِكَ مَا يَحْكِي عَنِ الْجَاهِظِ مَنْ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ  
النَّحْوِيُّونَ: إِنَّ أَفْعَلَ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعَلَى لَا يَجْتَمِعُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَمِنْ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ  
قَوْلِكَ: الْأَفْضَلُ وَأَفْضَلُ مِنْكَ وَالْأَحْسَنُ وَأَحْسَنُ مِنْ جَعْفَرٍ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ قَالَ الْأَعْشَى:

فَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ

وَرَحِمَ اللَّهُ أَبَا عَمَّانَ أَمَا إِنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّ (مِنْ) فِي هَذَا الْبَيْتِ لَيْسَتْ الَّتِي تَصْحَبُ أَفْعَلَ لِلْمِبَالْفَةِ نَحْوُ: أَحْسَنُ  
مِنْكَ وَأَكْرَمُ مِنْكَ لَضَرَبَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَلُوفِيهِ قَوْلُهُ: وَيَعْنُو لِسَدَادِهِ وَصَحْبَةَ خَصْمِهِ وَذَلِكَ  
أَنَّ (مِنْ) فِي بَيْتِ الْأَعْشَى إِنَّمَا هِيَ كَالَّتِي فِي قَوْلِنَا: أَنْتَ مِنَ النَّاسِ حَرٌّ وَهَذَا الْفَرَسُ مِنَ الْخَيْلِ كَرِيمٌ فَكَانَتْ  
قَالَ: لَسْتُ مِنْ بَيْنِهِمْ بِالْكَثِيرِ الْحَصَى وَلَسْتُ فِيهِمْ بِالْأَكْثَرِ حَصَى فَاعْرِفْ ذَلِكَ

(٤) كَلِمَةُ (لَيْسَ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع.

مَعْنَاهُ: أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يُسْتَعْمَلُ مَجْرَدًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ  
الْمُفَضَّلُ عَلَيْهِ بَقَرِينَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾<sup>(١)</sup>، أَيْ: وَأَخْفَى مِنَ السِّرِّ،  
وَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(٢)</sup>

أَيْ: أَعَزُّ وَأَطْوَلُ مِنْ كُلِّ دِعَامَةٍ<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا (آخِرُ) فَإِنَّهُ<sup>(٤)</sup> أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ  
الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَفْضِيلَ<sup>(٥)</sup> فِيهَا، وَهَذَا اسْتُعْمِلَ مَجْرَدًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، {وَهَذَا يَطَابِقُ  
لِمَوْصُوفِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ تُسْتَعْمَلُ جُلِّيَّ وَدُنْيَا<sup>(٦)</sup> [مَجْرَدَتَيْنِ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ]<sup>(٧)</sup> {<sup>(٨)</sup>  
مَعَ<sup>(٩)</sup> أَنْ حَقَّقَهَا أَنْ يَكُونَ مَعَ أَحَدِهِمَا لِأَنَّ الدُّنْيَا تَأْنِيثُ الْأَدْنَى، وَفِيهَا مَعْنَى التَّفْضِيلِ

(١) سورة طه: ٧.

(٢) سمك السماء، أَيْ: رَفَعَهَا. وَأَرَادَ بِالْبَيْتِ: الْكَعْبَةَ. الْدِيَّوَانُ ٢: ١٧٤.

(٣) فِي ل: دَاعِمَةٌ.

(٤) فِي ل: فَلَانَهُ.

(٥) كَلِمَةُ (تَفْضِيلٍ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٦) فِي ف: دُنْيَا وَجُلَى.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمَدَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ع.

(٨) فِي الْأَصْلِ وَفِي ز: مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَجْرَدَتَيْنِ.

(٩) فِي ل: بِغَيْرِ.

وَجُلِيَ تَأْنِيثُ الْأَجَلِ، لِأَنَّ الدُّنْيَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فَأُجْرِيَتْ بِمَجْرَى الْأَسْمَاءِ<sup>(١)</sup>  
[وَأَصْلُهَا<sup>(٢)</sup> دَنَوَى، وَقَلْبَتِ الْوَاوُ فِيهَا يَاءٌ فَرَقًا بَيْنَ الْإِسْمِ وَالصُّفَةِ وَإِنَّ جُلِيَ غَلَبَتْ  
عَلَى الدَّعْوَةِ الْمُخْصَوِّصَةِ فَأُجْرِيَتْ<sup>(٣)</sup> بِمَجْرَى الْأَسْمَاءِ]<sup>(٤)</sup> الَّتِي لَا تَفْضِيلَ فِيهَا وَلَيْسَ  
حُسْنَى وَسُوءَى مِنْ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهَا مُصْدَرَانِ كَالرُّجْعَى وَالْبُشْرَى، أَمَّا قَوْلُ ابْنِ  
هَانِي<sup>(٥)</sup> فِي قَوْلِهِ:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا .....<sup>(٦)</sup>

فَقَدْ خُطِئَ لِأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ مُجَرَّدًا عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ<sup>(٧)</sup> وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مِنْ  
زَائِدَةٍ فَتَكُونُ كُبْرَى مُضَافَةً إِلَى مَا بَعْدَهَا، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ<sup>(٨)</sup> [مِنْ صُغْرَى]<sup>(٩)</sup>

(١) في ت: الاسم.

(٢) في ت: إذ أصلها.

(٣) في ع: فجرى.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٥) هو أبو نواس الحسن بن هاني بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء، شاعر العراق في عصره ولد في

الأهواز ونشأ في البصرة ومات في بغداد سنة ١٩٨ هـ. الشعر والشعراء: ٦٨٠، وتاريخ بغداد ٤٣٦: ٧،

ونزهة الألباء: ٦٥، ووفيات الأعيان ٩٥: ٢، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٤: ٢، وأدباء العرب في

العصر العباسي لبطرس البستاني: ٦٠، ط ٦ - بيروت، والأعلام ٢: ٢٤٠.

(٦) وعجزه: حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ.

ديوان أبي نواس - تحقيق أحمد عبد المجيد المزالي - بيروت: ٧٢

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢: ٦

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢: ٦

(٩) في ع، ف، ل: لصغرى

## اعمال أفعال التفضيل

قوله: (ولا يعملُ نبيٌّ مُظْهَرٌ إِلَّا إِذَا كَانَ<sup>(١)</sup> لشيءٍ<sup>(٢)</sup> و<sup>(٣)</sup> هو في المعنى لِمُسَبِّبٍ مُفْضَلٍ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مُنْفِيًا).

اعلم أن أفعال التفضيل حَقُّهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ فِي الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ وَالْمَفْعُولِ بِخِلَافِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ لِكَوْنِهِ غَيْرَ جَائِزٍ عَلَى الْفِعْلِ، لِعَدَمِ مُشَابَهَتِهِ اسْمَ الْفَاعِلِ، لِأَنَّهُ لَا يُشْتَقُّ وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُؤَنَّثُ<sup>(٤)</sup>، وَتَحَقُّقُ مُشَابَهَةِ الصِّفَةِ اسْمَ الْفَاعِلِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ النُّحَوِيِّينَ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا عَمِلَ مَا تَقَدَّمَ اعْنِي الصِّفَةَ، عَمَلُ الْفِعْلِ لَوْجُودِ فِعْلٍ لَهُ بِمَعْنَاهُ.

وَأَمَّا لَمْ يَعْمَلْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لِعَدَمِ فِعْلٍ بِمَعْنَاهُ فِي الزِّيَادَةِ.  
وَأَمَّا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْفَاعِلِ<sup>(٥)</sup> الظَّاهِرِ وَفِي الْمَفْعُولِ<sup>(٦)</sup>، لِأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْفَاعِلِ الْمَضْمَرِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فَبِي أَفْضَلُ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى زَيْدٍ. وَيَنْتَسِبُ عَنْهُ التَّمْيِيزُ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا.

أَمَّا فِي الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ لَا يَعْمَلُ، فَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ بِخَفْضٍ

(١) في ع كانت

(٢) في مجموع مهبات النور. ٤١٤: صفة لشيء

(٣) (الواو) ساطع من الأصل، ومن ر. ع. ف. ل

(٤) في ت يجوز

(٥) كلمة (الفاعل) ساطع من ت

(٦) في ف المفعول به

أفضل، ولكن برفعه ليكون أفضل خبر مبتدأ وما بعده مبتدأ، والجملة في محل الرفع  
بأنه صفة لرجل، لا يقال: إنه <sup>(١)</sup> عمل النَّصَب في قوله:

وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَائِيسَا <sup>(٢)</sup>

وَإِذَا عَمِلَ النَّصَبُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ فليعمل الرفع <sup>(٣)</sup> أيضاً في الفاعل لكونه أولى  
فينتقض قولكم: إنه لا يعمل <sup>(٤)</sup> في الفاعل الظاهر والمفعول به، لأننا نقول: لا نسلّم أنه  
عمل النَّصَب، بل نقول: إنَّ القَوَائِيسَا منصوبٌ بفعلٍ دلَّ عليه (أَضْرَبَ)، وهو  
(يَضْرِبُ)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ <sup>(٥)</sup> تَنْ يَضِلُّ فِي  
مَوْضِعِ النَّصَبِ بِفَعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ (أَعْلَمُ) / ١١٢ ظ / .

أَمَّا إِذَا حَصَلَ لَهُ <sup>(٦)</sup> الشَّرَاطُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لشيءٍ،

(١) في ت، ع، ف، ل: أنما.

(٢) هذا عجز بيتٍ للعباس بن مرداس السُّلَمي، وقبله:

فَلِمَ أَرَى مِثْلَ الْحَيِّ حَيًّا مُصْبِحًا      وَلَا مِثْلَنَا لِمَا التَّقِينَا فَوَارِسَا  
أَكْرَرُ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ      وَأَضْرَبَ .....

أَكْرَرُ: أَكْثَرُ كَرَرًا. الْحَقِيقَةُ: مَا يَحَقُّ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَحْمِيَهُ. الْقَوَائِيسُ: جَمْعُ قَوْنسٍ وَهُوَ أَعْلَى بِيضَةِ الرَّأْسِ أَوْ مَا

بَيْنَ أُذُنَيْ الْفَرَسِ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ (الْقَوَائِيسَا) بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (أَضْرَبَ) تَقْدِيرُهُ: ضَرَبْنَا

بِالسَّيْفِ أَوْ ضَرَبَ الْقَوَائِيسَا. الدِّيَوَانُ: ٦٩، وَالْأَصْمَعِيَّاتُ: ٢٠٥، وَالْمَسَائِلُ الشِّيرَازِيَّاتُ ٢: ٣٥١.

وشرح الفصل لابن يعيش ٦: ١٠٥، ومغني اللبيب ٢: ٦٨٢، وشرح الأشتوني ٣: ٥٦

(٣) في الأصل: في الرفع.

(٤) في الأصل: يرفع.

(٥) سورة الأنعام: ١١٧

(٦) (له) ليس في الأصل، ولا في ز

وَهُوَ فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ<sup>(١)</sup> لِمُسَبِّبِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، مُفَضَّلٌ بِاعْتِبَارِ الْمَوْصُوفِ الْأَوَّلِ مُفَضَّلٌ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِ ذَلِكَ الْأَوَّلِ، وَهَذَا التَّفْضِيلُ يَكُونُ مُنْتَفِيًا<sup>(٢)</sup> فَيَعْمَلُ كَقَوْلِنَا: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، فَأَحْسَنَ صِفَةً لِرَجُلٍ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِمُسَبِّبِهِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ الْكُحْلُ، وَهُوَ أَعْنَى الْكُحْلِ مُفَضَّلٌ بِاعْتِبَارِ الرَّجُلِ وَمُفَضَّلٌ عَلَى نَفْسِهِ، بِاعْتِبَارِ غَيْرِ الرَّجُلِ، أَعْنَى عَيْنِ زَيْدٍ حَالِ كَوْنِ هَذَا التَّفْضِيلِ مُنْتَفِيًا<sup>(٤)</sup>، وَإِنَّمَا عَمِلَ إِذَا حَصَلَ لَهُ هَذِهِ الشَّرَاطُ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا<sup>(٥)</sup> أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ [مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ فِي<sup>(٦)</sup> مَعْنَى قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ،<sup>(٧)</sup> لِأَنَّهُ<sup>(٨)</sup> لَوْ لَمْ يَعْمَلْ لَكَانَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ وَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ أَحْسَنَ وَمَعْمُولِهِ الَّذِي هُوَ (مِنْهُ) بِالْأَجْنَبِيِّ الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَهُوَ الْكُحْلُ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلَوْ قَدَّمَ (مِنْهُ) عَلَى (الْكُحْلِ) رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَظَرٌ.

أَمَّا فِي الْأَوَّلِ: فَلَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ لِلْمَبَالِغَةِ يَعْمَلُ مَعَ أَنَّ لَا فِعْلَ لَهُ بِمَعْنَاهُ،

(١) كلمة (صفة) ساقطة من ت.

(٢) في ت، ع: منفيا.

(٣) في ل: لسيبه.

(٤) في ت، ع: منفيا.

(٥) كلمة (رجلاً) ساقطة من الأصل.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) في الأصل، وفي ز، ف: حسنه في عين زيد.

(٨) في الأصل، وفي ز، ف: ولأنه.

فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا نَحْنُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ <sup>(١)</sup> فَعَلٌ بِمَعْنَاهُ؟

وَأَمَّا فِي الثَّانِي: فَلَا تُسَلِّمُ امْتِنَاعَ رَجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ، وَلَوْ قُدِّمَ (مَنْهُ) فَإِنَّهُ حَيْثُذِ، وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا كَانَ مُتَأَخِّرًا تَقْدِيرًا، لَكُونَهُ مَعْمُولًا، لِأَحْسَنَ الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَحَقُّ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ هُوَ <sup>(٢)</sup> التَّأْخِيرُ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ <sup>(٣)</sup>.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنْ اسْمَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا يَعْمَلُ حَمَلًا عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ <sup>(٤)</sup> إِذْ هُوَ هُوَ مَعَ زِيَادَةِ شَيْءٍ، وَلَيْسَ يُمَكِّنُ هَذَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ. وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنْ الْأَصْلَ هُوَ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْمُتَأَخِّرِ لَفْظًا وَمَعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَكَّ أَنْ تُقُولَ أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ): يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى، أَخْصَرَ مِنَ الْأَوَّلَى مَعَ كَوْنِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ).

يَعْنِي أَنْ <sup>(٥)</sup> فِيهِ عِبَارَةٌ أُخْرَى وَهِيَ تَقْدِيمُ الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَحَيْثُذِ يُسْتَفْنَى عَنْ ذِكْرِ (مَنْ) فَيُقَالُ: مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ

(١) ساقطة من ز.

(٢) دلالة (هو) ساقطة من ز.

(٣) ١: ٣١٧ وما بعدها

(٤) في ل: الفاعل

(٥) في ت، ع، ف، ل: أنه يجوز

وهي مثل<sup>(١)</sup> مَا أَنشَدَ سَيَّوِيهِ<sup>(٢)</sup> :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى

كَوَادِي السَّبَاعِ<sup>(٣)</sup> حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَنِيَّةً

وَأَخُوفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا<sup>(٤)</sup>

لأنه قَدَّمَ الْمُفْضَلَ عَلَيْهِ، وَهُوَ وَادِي السَّبَاعِ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ

ذِكْرِ (مِنْ) فـ (أَقْلَ) مَفْعُولُ (لَا أَرَى) وَرَكْبٌ فَاعِلٌ لَهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَبَّرَ بِالْعِبَارَةِ<sup>(٥)</sup> الْأُولَى، كَقَوْلِنَا: وَلَا أَرَى وَادِيَا أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ

مِنْهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَبَّرَ بِالْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ كَقَوْلِنَا: وَلَا أَرَى وَادِيَا أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ مِنْ

وَادِي السَّبَاعِ.

## الفعل

قَوْلُهُ: (الْفَعْلُ مَا ذُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٌ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ).

(١) كلمة (مثل) ساقطة من ف.

(٢) الكتاب ١: ٢٣٣.

(٣) وادي السباع: من نواحي الكوفة - معجم البلدان ٨: ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٤) الشعر لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ. والتنية: الوقف. وأخوف أفعل تفضيل. ويروى (وبيئة) مكان (تنية) ونسب إلى السفاح بن بكير. الكتاب ١: ٢٣٣، ومعجم البلدان ٨: ٣٧٤. والخزانة - بولاق - ٣: ٥٢١.

(٥) في ل: بعبارة.



وَأَمَّا سُمِّيَ هَذَا النُّوعُ فَعَمَلًا لَكُونِهِ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ أَغْنِي الْمَصْدَرُ لَكُونِ  
الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ مَدْلُولُهُ تَسْمِيَةً لِلدَّلِيلِ بِاسْمِ الْمَدْلُولِ، وَلَمْ يُسَمَّ زَمَانًا، وَإِنْ كَانَ لَهُ<sup>(١)</sup>  
عَلَيْهِ دَلَالَةٌ، لَأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الْحَدَثِ أَقْوَى، وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ  
تَصَارِيفِهِ وَدَلَالَةُ الزَّمَانِ تَخْتَلِفُ عِنْدَ اخْتِلَافِ صَيِّغِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا احْتِاجُهَا إِلَى وَضْعِ هَذَا النُّوعِ، وَلَمْ يَكْتَفُوا<sup>(٣)</sup> بِالْمَصْدَرِ، لِيَتَدَلَّ عَلَى الزَّمَانِ  
الْمُعَيَّنِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُنَا: ضَرَبَ أَمْسٍ دَالًّا عَلَى الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ، لَكِنَّهُ أَخْصَرُ.  
فَقَوْلُهُ: (مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى) شَامِلٌ لِلْكَلِمِ الثَّلَاثِ.  
وَقَوْلُهُ: (فِي نَفْسِهِ) يُخْرِجُ الْحَرْفَ.

وَقَوْلُهُ: (مَقْتَرَنٌ<sup>(٤)</sup> بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ) يُخْرِجُ الْإِسْمَ لَكُونِهِ غَيْرَ مَقْتَرَنٍ بِهِ.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ الْإِعْرَاضَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَى حَدِّ الْإِسْمِ وَارِدٌ هُنَا<sup>(٥)</sup>، غَيْرَ  
أَنَّ مَا كَانَ وَارِدًا ثُمَّ مِنْ جِهَةِ الطَّرْدِ وَارِدٌ هُنَا<sup>(٦)</sup> مِنْ جِهَةِ الْعَكْسِ / ١١٣ و / .  
وَمَا كَانَ وَارِدًا ثُمَّ<sup>(٧)</sup> مِنْ جِهَةِ الْعَكْسِ وَارِدٌ هُنَا<sup>(٨)</sup> مِنْ جِهَةِ الطَّرْدِ.

(١) لَيْسَ فِي: الْأَصْلُ، وَلَا فِي: ز.

(٢) فِي ت، ع، ف: صَيِّغَتِهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: يَكْتَفُوا.

(٤) (مَقْتَرَنٌ) زِيَادَةٌ مِنْ ع.

(٥) فِي ت، ع، ف، ل: هَاهُنَا.

(٦) فِي ت، ع، ف، ل: هَاهُنَا.

(٧) (ثُمَّ) سَاطِعَةٌ مِنْ ل.

(٨) فِي ت، ع، ف، ل: هَاهُنَا.

والجواب، هذا<sup>(١)</sup> هو الجواب بعينه ثمة فلا نطوّلها بالإعادة.

ولقائل أن يُورد<sup>(٢)</sup> عليه النقض بمثل قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فإنّ هذه الجملة يصدق عليها أنّه ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة. وبقولنا: خَلَقَ الله العالم، فَخَلَقَ هَاهُنَا لا يدلّ على الزّمان، وإلاّ لاحتاج الزّمان إلى الزّمان، وهو محالٌ وبأنّه منقوضٌ بنفسه، فإنّ مجموع قولنا: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة دالّ على هذا المعنى، فيكون فعلاً، لكنّه ليس كذلك لكون هذا المجموع مُركّباً، وامتناع كون الفعل كذلك.

ويمكن أن يُجاب عن الأوّل والثالث بأنّه لما قسّم الكلمة إلى الفعلِ عُلِمَ أنّ الفعل كلمة، وكان الحدّ بمنزلة قولنا: الفعل كلمةٌ دلّت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة، وحينئذٍ لم يتوجّه النقضان المذكوران لأنّه لا يصدق عليها<sup>(٣)</sup> أنّها<sup>(٤)</sup> كلمةٌ كذا وكذا<sup>(٥)</sup>، ولأنّ الكلمة مفردٌ وكلٌّ واحدٍ منها مُركّبٌ.

وعن الثاني أجاب النحويون بأنّا لا نعقلُ فعلاً إلاّ في زمانٍ فقولنا<sup>(٦)</sup>: خَلَقَ الله الزّمانَ فنزلناه<sup>(٧)</sup> منزلة<sup>(٨)</sup> ما هو في الزّمان، وأجريناهُ بجرى ما يعقل<sup>(٩)</sup>، وإن كان

(١) في ع، ف، ل: هاهنا.

(٢) في الأصل، وفي ز: أن يقول أن يورد.

(٣) في ع، ف، ل: عليها.

(٤) في ع، ف، ل: أنّه.

(٥) (وكذا) ساقطة من ز.

(٦) في ت، ع، ل: فقلنا.

(٧) الفاء زائدة، وفي ل: منزل.

(٨) في ف: بمنزلة.

(٩) في ز، ف، ل: نعقله.

في الحقيقة غير زمان.

واعلم أنه كان يجب عليهم أن يذكروا في الحد: أو ما هو منزل منزلة الزمان.

## من خواص الفعل

[قوله: (ومن خواصه دخول قد والسين وسوف إلى آخره) <sup>(١)</sup>]

قوله: (ومن خواصه) إشارة إلى أنه ذكر بعض خواصه مع كثرتها، وإنما ذكر هذا البعض <sup>(٢)</sup> لكونه أشهر استعمالاً.

ثم أعلم أن الخواص قد تكون لفظية، وقد تكون معنوية، واللفظية إما أن تكون في أول الفعل وإما أن تكون في آخره.

أما الأول: فقد [سوف والسين] <sup>(٣)</sup> والجواز، وإنما اختص قد بالفعل لأنه إما لتقريب الماضي أو لتقليل الفعل وهما لا يوجدان إلا في الفعل وإنما اختص أيضاً السين وسوف بالفعل لأنهما وضعا <sup>(٤)</sup> ليخصصا <sup>(٥)</sup> الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال <sup>(٦)</sup>، فلزم <sup>(٧)</sup> أن لا يدخل <sup>(٨)</sup> إلا في الفعل.

(١) ما بين المعفتين ليس في ل

(٢) ينظر ١: ١١٩.

(٣) في ت، ل، السين وسوف

(٤) ساطع من الأصل، ومن ز

(٥) في ف، لبعضهم

(٦) بالاستقبال ساطع من ر

(٧) في ع، ف، ل، ملزم

(٨) في ف، به حلال

وإنما اختصَّ الجوازم بالأفعال لِعَدَمِ دخولِ الجزمِ عَلَى غيرِها، والمرادُ مِنَ الجوازمِ لَمْ وَلَمَّا وَلَامُ الأَمْرِ ولا في<sup>(١)</sup> النهي وجميعُ أدواتِ الشرطِ والجزاءِ.  
وَأَمَّا الثاني وَهُوَ أَنَّ تكونَ الخواصُّ في آخِرِهِ [فتاءُ الضميرِ]<sup>(٢)</sup> وتاءُ التانيثِ الساكنةُ، والمرادُ مِنْ تاءِ الضميرِ، الضمائرُ المرفوعةُ<sup>(٣)</sup> البارزةُ [المتصلةُ].  
واختصَّ هذه الضمائرُ بالأفعالِ لامتناعِ ثبوتِ الضمائرِ البارزةِ<sup>(٤)</sup> في الأسماءِ والحروفِ.

أَمَّا في الحروفِ فظاهرٌ، وَأَمَّا في الأسماءِ فلأنَّهُ لو ثَبَتَ فِيها لَزِمَ اجتماعُ أَلِفِ التثنيةِ وواوَيَّ<sup>(٥)</sup> الجمعِ في المثني والجمعِ، لوجودِ أَلِفِ التثنيةِ وواوِ الجمعِ.  
وإنما اختصَّ تاءُ التانيثِ الساكنةُ بالفعلِ لأنَّ وَضْعَها لَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ فاعِلَ الفعلِ مُؤَنَّثٌ وَهَذَا المعنى لا يوجدُ إِلَّا في الفعلِ.  
وإنما قالَ: ساكنةُ، لأنها لو كانت متحركةً لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الفعلِ بل تختصُّ بالإسمِ، نحو ضاربةٍ وقائمةٍ.

وَأَمَّا المعنويةُ فلكونه<sup>(٦)</sup> مسنداً إلى غيره أبداً<sup>(٧)</sup>، ولكونه أمراً مشتقاً أو نهياً

(١) كلمة (في) ساقطة من ت.

(٢) في ل: فبالضمير.

(٣) ساقطة من ت

(٤) ما بين المعفتين ساقط من ت، ل.

(٥) في الأصل، وفي ز: واوا.

(٦) في ل: فكونه

(٧) كلمة (أبداً) ساقطة من ل

مشتقاً، ولم يذكر المعنوية.

## الماضي

قوله: (الماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك).

قوله: (ما دلّ على زمان) شامل لجميع الأفعال.

وقوله: (قبل زمانك) يخرج ما عداه.

ولقائل أن يقول: إنه منقوض بقولنا: لم يضرب من جهة الطرد بقولنا<sup>(١)</sup>: إن ضربت ضربت<sup>(٢)</sup> من جهة العكس. فالأول مضارع / ١١٣ ط / مع كونه دالاً على زمان قبل<sup>(٣)</sup> زمانك.

والثاني ماضٍ مع [أنه ليس كذلك]<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن يجاب بأن يقال: المراد من الدلالة في قولنا: ما دلّ دلالة وضعيّة، وحينئذ يسقط كل واحدٍ من الشكّين لأنّ دلالة: لم يضرب على الزمان الماضي ليست بوضعيّة بل بواسطة لم، وعدم دلالة ضربت على الزمان الماضي ليس بحسب الوضع بل بواسطة حرف الشرط.

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) الكلمة ساقطة من ل.

(٣) في ل: بعد.

(٤) في ت، ل: كونه دالاً على زمان قبل زمانك.

وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِمَثَلِ أَمْسٍ، فِي <sup>(١)</sup> الْمُتَقَدِّمِ، فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى زَمَانٍ  
قَبْلَ زَمَانِكَ، وَلَيْسَ بِمَا ضٍ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَمَّا عُرِفَ أَنَّ الْمَاضِي فِعْلٌ فَلَمْ يُحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: الْمَاضِي  
وَفِعْلٌ <sup>(٢)</sup> كَذَا، وَالْإِشْكَالُ عَلَى هَذَا بِمَثَلِ: خَلَقَ اللَّهُ الْعَالَمَ وَالْجَوَابُ <sup>(٣)</sup> قَدْ مَرَّ <sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (مَبْنِي <sup>(٥)</sup> عَلَى الْفَتْحِ مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ).  
اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا بُنِيَ عَلَى الْحَرَكَةِ مَعَ أَنَّ أَصْلَ بِنَاءِ <sup>(٦)</sup> الْمَبْنِيِّ <sup>(٧)</sup> السَّكُونُ <sup>(٨)</sup> لَكُونِهِ <sup>(٩)</sup>  
وَأَقْعًا مَوْقِعَ <sup>(١٠)</sup> الْأَسْمِ فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَ <sup>(١١)</sup> فَإِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ (قَائِمٍ).  
وَأِنَّمَا اخْتِيرَ الْفَتْحُ لَكُونِهِ أَخْفً.

وَأِنَّمَا قَالَ: مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ هَذَا الضَّمِيرِ وَجَبَ  
سَكُونُهُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا <sup>(١٢)</sup>.

(١) كلمة (في) ساقطة من ع.

(٢) كلمة (فعل) ساقطة من ل.

(٣) كلمة (الجواب) ساقطة من ل.

(٤) في ت، ل: مرا.

(٥) في الأصل، وفي ز: وهو مبني.

(٦) في ت: البناء.

(٧) في ت: هو، وفي ع: المثني.

(٨) في ز: على السكون، وفي ف: هو السكون.

(٩) كلمة (لكونه) ساقطة من ع.

(١٠) في ل: موضع.

(١١) كلمة (قام) ساقطة من ل.

(١٢) في ف: ضربين.

وَأِنَّمَا وَجَبَ السَّكُونُ لِكِرَاهَتِهِمْ اجْتِمَاعَ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ <sup>(١)</sup> متواليّةٍ، فيها هو  
 كالكلمة الواحدة لِشِدَّةِ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ.  
 وَأِنَّمَا قَيَّدَ الضَّمِيرَ بِقَوْلِهِ الْمُتَحَرِّكِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ مُتَحَرِّكاً لَمْ يُبَيَّنْ عَلَى  
 السَّكُونِ لِعَدَمِ اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ، حِينَئِذٍ، نَحْوُ: ضَرَبَا، وَضَرَبُوا.  
 وَأِنَّمَا قَالَ: مَعَ غَيْرِ الْوَائِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ الْوَائِ وَجَبَ ضَمُّهُ دُونَ الْفَتْحِ، نَحْوُ:  
 ضَرَبُوا لِلْمَجَانَسَةِ.

## المضارع

قَوْلُهُ: (المضارعُ: ما أشبه الاسمَ بأحدِ حروفِ نأيتِ).  
 قَوْلُهُ: (مَا أَشَبَّهَ الْاسْمَ) شاملٌ للماضي لكونه مُشَابِهاً لَهُ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَهُ، وَقَوْلُهُ:  
 (بأحدِ حروفِ نأيتِ) [يُخْرِجُ الْمَاضِي لِأَنَّهُ مُشَابِهُ الْمَاضِي لِلِاسْمِ لَيْسَ بِسَبَبِ أَحَدِ  
 حُرُوفِ نَأَيْتِ] <sup>(٢)</sup> وَقَوْلُهُ: (لَوُقُوعِهِ مُشْتَرِكاً) تَبْيِينُ الْجِهَةِ <sup>(٣)</sup> الَّتِي تُشَبِّهُ الْاسْمَ <sup>(٤)</sup>،  
 وَالْمُشَابَهَةُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.  
 أَمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَمِنْ حَيْثُ اسْتَوَاؤُهَا فِي الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكُنَاتِ،  
 نَحْوُ: يَضْرِبُ وَضَارِبٌ <sup>(٥)</sup>، وَوُقُوعُهُ مَوْقِعَهُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ يَضْرِبُ فَبِأَنَّهُ وَقَعَ

(١) في ل: متحرّكات.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل ومن ز، ل.

(٣) في ف: للجهة

(٤) في ف: شابه الاسم بها

(٥) قال ابن الأنباري: ألا ترى أن قولك (يَضْرِبُ) على وزن ضارب في حركته وسكونه الإتيان ٢: ٢٨٧.

المسألة: ٧٣ -

موقع ضارب لكونه خبراً، وأصل الخبر هو الافراد، ودخول لام التأكيد في كل واحد منها، كقولك: إن زيدا لقائم، وإن زيدا ليقوم.

وأما من جهة المعنى فإن حيث أن كل واحد منها شائع ومختص في وقتين. أما الأول، فتحو قولك يضرب فإنه يحتمل<sup>(١)</sup> الحال والاستقبال، وكذلك رجل فإنه يحتمل كل واحد من الرجال.

وأما الثاني: أعني التخصيص، فإذا دخل على الفعل سوف والسين نحو: سيضرب، وسوف يضرب، فإنه يختص بالاستقبال، وإذا دخل على الاسم لام التعريف كقولك: هذا الرجل فإنه يختص بواحد بعينه<sup>(٢)</sup>.

واعلم أن اللام إذا دخل على الفعل المضارع هل يخلص للحال أو يبقى على الاشتراك؟

[مذهب الكوفيين وأبي علي<sup>(٣)</sup> أنه يخلص للحال، لأنه للتأكيد، والحال ثابت فتأكيده أولى.

ومذهب<sup>(٤)</sup> بقية أصحابنا<sup>(٥)</sup> أنه باق على الاشتراك كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(٦)</sup>، فلو كانت للحال لزم اجتماع النقيضين.

(١) في ع، ف، ل: شائع لاحتفاله.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢: ٢٨٦، المسألة - ٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦: ٧.

(٣) في الأصل، وفي ز: ذهب الكوفيون وأبو علي، وينظر: الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٤) في الأصل، وفي ز: وذهب.

(٥) كلمة (أصحابنا) ساقطة من ع.

(٦) سورة الضحى: ٥.



وأجيب بأنَّ المبتدأ هاهنا محذوف، وتقديره: لأنَّكَ سوفَ يُعطيكُ<sup>(١)</sup> وقدَّ  
استُضعِفَ بأنَّ اللامَ للتأكيدِ فهوَ بابُ أطنابٍ فلا يليقُ مَعَهُ الحذفُ، مَعَ أنَّ<sup>(٢)</sup>  
الكسائي جعلَ اللامَ للقسمِ كأنَّهُ قالَ: واللهِ لَسوفَ يُعطيكُ رَبُّكَ فَتَرْضَى فَعَلَى هَذَا لا  
يتمُّ دليلُ أصحابنا.

ولمَّا شابهَ المضارعُ الاسمَ مِنْ هَذِهِ الوجوهِ أُعْرِبَ<sup>(٣)</sup> وَسُمِّيَ مُضَارِعاً  
/ ١١٤ و / وَالْمُضَارِعَةُ<sup>(٤)</sup> هِيَ الْمُشَابِهَةُ<sup>(٥)</sup> مُشْتَقَّةٌ مِنَ الضَّرْعِ لِأَنَّ أَحَدَ الضَّرْعَيْنِ  
شَبِيهُ بِالْآخَرِ<sup>(٦)</sup>، وَحِينَئِذٍ اِعْرَابُهُ لِلْمُشَابَهَةِ وَلَيْسَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِيهِ مَعَانِي مُخْتَلِفَةٌ  
تُوجِبُ اِلْعَرَابَ كَمَا فِي الْأَسْمَاءِ.

فإن قيلَ لِمَ لا يُجْعَلُ لَهُ حُكْمُ آخَرٍ غَيْرِ اِلْعَرَابِ لِأَجْلِ الْمُشَابَهَةِ؟  
قُلْنَا: اِلْعَرَابُ لا يَغَيِّرُ مَعْنَى، وَغَيْرُ اِلْعَرَابٍ مِنَ الْأَحْكَامِ قَدْ يُغَيِّرُ مَعْنَى  
الْفِعْلِ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ تُوجِبُ

(١) الكشف ٤: ٢٦٤، وجمع البيان ٣: ١٦٤، والبحر المحيط ٨: ١٨٦.

(٢) (أن) ساقطة من ل.

(٣) الإيضاح ١: ٢٨٧، المسألة - ٧٣.

(٤) في ل: المضارع

(٥) منار الصحاح - صرع - ٢٨٠

(٦) في ب شبه الآخر قال ابن معشر في شرح المفصل ١٧ (أصل المصارع عاقل السحلم على صرع

النساء عند الرصاع، يقال مصارع السحلم إذا أخذ كل واحد علمه من الصرع ثم اتسع صهل لكل

منه من صراع عار فاستغافه إذا من الصرع لا من الرصع)

الاختلاف لئلا يكون اعرابه أصلياً، غاية ما في الباب أنه ليس فيها المعاني التي كانت في الأسماء، وأوجبت الاختلاف، ولا يلزم من انتفاء تلك العلة للاختلاف، انتفاء [علة الاختلاف، لأنه لا يلزم من انتفاء<sup>(١)</sup> الخاص انتفاء العام، وظاهر أن المعاني المختلفة موجودة فيها، ألا ترى أنك إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم كنت نهيت<sup>(٢)</sup> عن كل واحد منهما، وإذا نصبت كنت تنهاه عن الجمع بينهما، وإذا رفعت كان له معنى آخر. وكذلك إذا قلت: ما بالله حاجة فيظلمك، فإن كان بالرفع كان فيه إثبات الظلم، وإن كان بالنصب كان فيه نفي الظلم، وكذلك يضرب فإن نصبت كان لغرض<sup>(٣)</sup> وعلة، وإن جزمت كان أمراً، وله نظائر كثيرة.

وإذا كان كذلك كان في الأفعال معاني مختلفة توجب الأعراب كما في الأسماء، غير أن هذه المعاني بخلاف تلك، وإذا كان كذلك كان اعرابه أصلياً، كما كان اعراب الإسم.

وإلى هذا ذهب الكوفيون<sup>(٤)</sup> والخوارزمي<sup>(٥)</sup>.

والذي يمكن أن يقال في جوابه: إن هذه المعاني ليست في الأفعال في جميع الأحوال.

(١) ما بين المعنفين ساقط من ف.

(٢) كلمة (نهيت) ساقطة من ل.

(٣) في ت، ل. عرضاً

(٤) الكافية - شرح الرصعي ٢٢٧.

(٥) هو صدر الأفاضل قاسم بن الحسن الخوارزمي. تقدمت ترجمته في ١: ١٨٥.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ <sup>(١)</sup> : هُوَ يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ، لَمْ تَخْتَلِفْ فِيهِ  
 الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ الْأَعْرَابِ، غَيْرَ <sup>(٢)</sup> مَا أَوْجِبَتْهُ الْحُرُوفُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لَا  
 يَتَعَلَّقُ بِاخْتِلَافِ الْأَعْرَابِ، لِأَنَّهُ <sup>(٣)</sup> عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ <sup>(٤)</sup> الْأَعْرَابِ تَحْصُلُ هَذِهِ الْمَعْنَى  
 بِوَسْطَةِ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ، فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ فِيهَا بِاخْتِلَافِ الْأَعْرَابِ  
 فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَلِهَذَا وَجَبَ الْأَعْرَابُ فِي الْأَسْمَاءِ وَلَمْ يَجِبْ فِي الْأَفْعَالِ، وَقَدْ قِيلَ فِي  
 امْتِنَاعِ ثَبُوتِ الْأَعْرَابِ فِي الْفِعْلِ <sup>(٥)</sup> الْمُضَارِعِ لِلْمُضَارَعَةِ : [إِنَّ أَعْرَابَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ  
 مُقَدَّمٌ عَلَى أَعْرَابِ الْأِسْمِ وَمَتَى كَانَ كَذَلِكَ امْتِنَاعٌ أَنْ يَكُونَ أَعْرَابُهُ لِلْمُضَارَعَةِ] <sup>(٦)</sup>  
 أَمَّا الْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى : فَلَا [الْفِعْلَ] <sup>(٧)</sup> الْمُضَارِعَ مَعْرُوبٌ حَالَةَ الْإِفْرَادِ، وَالْأِسْمُ  
 لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ مَعْرُوبٌ حَالَةَ التَّرْكِيبِ، وَحَالَةَ الْإِفْرَادِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى حَالَةِ التَّرْكِيبِ،  
 فَاعْرَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مُقَدَّمٌ عَلَى أَعْرَابِ الْأِسْمِ.  
 وَأَمَّا الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَةُ فَظَاهِرَةٌ لَا مِتْنَاعَ كَوْنِ الْمَتَأَخِّرِ عِلَّةً لِلْمُتَقَدِّمِ.  
 وَجَوَابُهُ : أَنْ نَقُولَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ مَعْرُوبٌ حَالَةَ الْإِفْرَادِ بَلْ هُوَ  
 مَرَكَّبٌ دَائِمًا.

(١) (إِذَا قُلْتَ) ساقطة من ت.

(٢) كلمة (غَيْر) ساقطة من ت، ع.

(٣) (لَأَنَّهُ) ساقطة من الأصل.

(٤) كلمة (عَدَم) ساقطة من ل.

(٥) كلمة (الْفِعْل) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٦) ما بين المعقنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٧) كلمة (الْفِعْل) ساقطة من الأصل، ومن ز.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ  
فَهَارِزٍ فِي الْاسْتِقْبَالِ وَقَالَ الْبَعْضُ <sup>(١)</sup> الْآخَرُ <sup>(٢)</sup>: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْاسْتِقْبَالِ وَهَارِزٍ فِي  
الْحَالِ.

وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّهُ مَشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا <sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (لَا هَمْزَةٌ لِلْمُتَكَلِّمِ).

اعْلَمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، وَهُوَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِتَقْصَانِ  
الْحَرْفِ أَوْ بِالزِّيَادَةِ.

لَا وَجْهَ لِلأَوَّلِ لِئَلَّا يُلْزَمَ اجْحَافُ بِالْكَلِمَةِ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، وَاخْتَصَرْتُ هَذِهِ  
الْحُرُوفَ دُونَ مَا عَدَّاهَا <sup>(٤)</sup> لِكَثْرَةِ دَوْرِهَا فِي كَلَامِهِمْ، إِذْ لَا تَخْلُو الْكَلِمَةُ مِنْهَا <sup>(٥)</sup>، أَوْ مِنْ  
مَنْشَنِهَا، وَهُوَ الْحُرُكَاتُ / ١١٤ ظ / فزادوا الألفَ للمتكلِّمِ فَلَمْ يُمَكِّنِ النُّطْقُ بِهَا  
فَقُلِبَتْ هَمْزَةً، فَوَافَقَتْ لَفْظَةً أَنَا ثُمَّ أَرَادُوا زِيَادَةَ الْوَاوِ فَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ زِيَادَتُهَا فِي أَوَّلِ  
الْكَلِمَةِ لِأَنَّهُمْ يَقْرَءُونَ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ أَصْلِيَّةً، فَيَقُولُونَ فِي وَقْتٍ <sup>(٦)</sup>: أَقْتُ <sup>(٧)</sup> وَفِي: وَكَلَّةٌ:

(١) ينظر: ١، ١١٩

(٢) في ف: الآخرون

(٣) الخالصة - صرح الرضي: ٢، ٢٢٦.

(٤) في ل: ما عداها

(٥) في ع: منها

(٦) في ب: ع: وقت

(٧) في ت: ع: أفت - ينظر: إصلاح المصنوع: ١٦٠

وقوله تعالى: «وَيَا هَاشِمُ الْقَدِّيقُ» (المسلاط: ١١) قرأوه عمرو بالواو لثمة من الوقت، وقرأت أنا في

تُكَلِّه<sup>(١)</sup>، وفي إشاح: إشاح<sup>(٢)</sup>، فابدلوا منها التاء وجعلوها للمخاطب ليوافق لفظ أنت، وجعلوا الياء للغائب.

ثم احتاجوا إلى اخبار المتكلم عن نفسه وعن غيره فلم يبق من هذه الحروف شيء فجيء بالنون لكونها أقرب إلى حروف المد واللين، لكونها متولدة من الغنة في الخيشوم، وتلك المدّة تعادل المدّة التي في الخيشوم. فقولُه: (الهمزة للمتكلّم) تبين<sup>(٣)</sup> لمعاني هذه الحروف. فالهمزة للمتكلّم المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً.

والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث الغائب، والمؤنثين الغائبين، نحو: تضرب يا زيد، وهند تضرب، والهندان تضربان، وقوله أولى من قول سائر النحويين، وهو أن التاء للمخاطب والمؤنث الغائب، لأنّه<sup>(٤)</sup> إن أرادوا أنّه للمؤنث مطلقاً لورد<sup>(٥)</sup> النقص بقولنا: النساء يضربن {وإن أرادوا أنّه للمؤنث الغائب المفرد لزمه النقص [بالمثنى المؤنث، نحو قولك: <sup>(٦)</sup>الهندان تضربان.

هـ السبعة همزة مضمومة لانضمامها وهي لغة فاشية. كقولهم في وجوه أجوه وقرأ أبو جعفر المدني: وقت يوا وخفيفة. المحتسب ٢: ٣٤٥، والكشف عن وجوه القراءات ٢: ٣٥٧، والبيان ٢: ٤٨٧.

والبيان ٢: ١٢٦٣، ولسان العرب - وقت - ٢: ٤١٣، والنشر ٢: ٣٩٦.

<sup>(١)</sup> في: أدلة رجل وكلة تكلة، أي: عاجز بكل أمره إلى غيره وشكل عليه فيه اصلاح المطور ٤٢٩.

<sup>(٢)</sup> اصلاح المطور ١٦٠، ولسان العرب - وشح - ٣: ٤٧٢.

<sup>(٣)</sup> في: ل س

<sup>(٤)</sup> في الأصل أنه

<sup>(٥)</sup> في: لورد

<sup>(٦)</sup> في: ف غولنا

فَقَوْلُهُ: (النَاءُ لِلْمُعَاظِبِ) مطلقاً، نحو: تضربُ، تضربانِ، تَضْرِبُونَ.

ثُمَّ قَالَ: (وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ [غَيْرِهِمَا]).

أَيُّ وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ<sup>(١)</sup> غَيْرِ الْمُؤَنَّثِ، وَالْمُؤَنَّثَيْنِ، وَهُوَ الْمَفْرَدُ الْمَذَكَّرُ، وَمِثْلُهُ وَمَجْمُوعُهُ، وَمَجْمُوعُ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ، تَقُولُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ، الزَّيْدَانِ يَضْرِبَانِ الزَّيْدُونَ<sup>(٢)</sup> يَضْرِبُونَ، النِّسَاءُ<sup>(٣)</sup> يَضْرِبْنَ.

وَهَذَا الْوَجْهُ أَوَّلُ<sup>(٤)</sup> مِنْ قَوْلِهِمْ<sup>(٥)</sup>: الْيَاءُ لِلْغَائِبِ، لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادُوا: أَنَّهُ لِلْغَائِبِ مطلقاً، لَزِمَهُمُ النِّقْضُ بِالْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ، وَالْمُؤَنَّثَيْنِ الْغَائِبَيْنِ، نَحْوُ: هُنْدٌ تَضْرِبُ، وَالْهِنْدَانِ تَضْرِبَانِ.

وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ لِلْغَائِبِ الْمَفْرَدِ لَزِمَهُمُ النِّقْضُ بِمَجْمَعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ<sup>(٦)</sup>، نَحْوُ: النِّسَاءُ يَضْرِبْنَ<sup>(٧)</sup> وَالتَّنْيَ<sup>(٨)</sup> الْمَذَكَّرِ وَجْمَعِهِ، نَحْوُ: الزَّيْدَانِ يَضْرِبَانِ، وَالزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ.

(١) ما بين المعقفتين ساقط من ع.

(٢) في ت: والزيدون.

(٣) في ت: والنساء.

(٤) الكلمة ساقطة من ل.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

(٦) الكلمة ساقطة من ل.

(٧) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٨) في ف: بمنى.

ثُمَّ قَالَ: (وَحُرُوفُ <sup>(١)</sup> الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومَةٌ <sup>(٢)</sup> فِي الرَّبَاعِيِّ، مَفْتُوحَةٌ <sup>(٣)</sup> لِيَمَّا سَوَاءٌ <sup>(٤)</sup>).

هَذَا بَيَانُ لِحَرَكَاتِ <sup>(٥)</sup> هَذِهِ <sup>(٦)</sup> الْحُرُوفِ، وَأَصْلُ حَرَكَاتِ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْفَتْحُ، لِكُونِهِ أَخْفَى مِمَّا عَدَاهُ، وَإِنَّمَا ضُمَّ فِي الرَّبَاعِيِّ، وَالْمُرَادُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، نَحْوُ: أَكْرَمَ وَدَخَرَ جَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّلَاثِيِّ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مِنْ أَضْرَبَ يَضْرِبُ، وَأَنْتَ تَقُولُ: مِنْ ضَرَبَ يَضْرِبُ لَا شَبَهَ أَنَّهُ مُضَارِعٌ أَضْرَبَ أَمْ مُضَارِعٌ ضَرَبَ <sup>(٧)</sup>؟

فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَمْ يُفْعَلِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ؟

قُلْنَا: أَمَّا أَوَّلًا فَلِكُونِ الثَّانِي أَصْلًا، وَكَوْنِ الْفَتْحَةِ أَصْلًا فِي هَذَا الْبَابِ فَأَعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلَ، وَالْفَرْعُ الْفَرْعَ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِكُونِ الرَّبَاعِيِّ أَقْلًا، وَالثَّلَاثِيُّ أَكْثَرُ فَأَعْطِيَ الْفَتْحُ الَّذِي هُوَ أَخْفَى الثَّلَاثِيُّ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ <sup>(٨)</sup>، وَالضَّمُّ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ الرَّبَاعِيِّ الَّذِي هُوَ أَقْلٌ، لِتَوَازِي

(١) فِي ت، ع، ل: حَرْف.

(٢) فِي الْأَصْلِ، ت، ز، ع، ل: مَضْمُوم.

(٣) فِي الْأَصْلِ، ت، ز، ع، ل: مَفْتُوح.

(٤) فِي ت: عِدَاهُ.

(٥) فِي ت: الْحَرَكَاتِ.

(٦) فِي ت: هَذِهِ.

(٧) لِذَلِكَ نَقُولُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ وَأَضْرَبَ يُضْرَبُ.

(٨) فِي ت: الْأَكْثَرُ.

خَفَّةُ الْفَتْحَةِ كَثْرَةُ الثَّلَاثِي، وَثِقَلُ<sup>(١)</sup> الضَّعَةِ قِلَّةُ الرَّبَاعِيِّ.

لا يُقَالُ: قَوْلُهُ: (وَفِيمَا سِوَاهُ) مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِمْ أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ، وَاسْطَاعَ يُسْطِيعُ<sup>(٢)</sup>، فَجَاءَ<sup>(٣)</sup> حَرْفُ<sup>(٤)</sup> الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومًا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِرَبَاعِيٍّ، لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِرَبَاعِيٍّ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذِهِ الزَّيْنَةَ لَيْسَتْ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَصْنَاءِ الْفِعْلِ، وَهُوَ رُبَاعِيٌّ، وَأَصْلُ أَهْرَاقَ: أَرَاقَ، وَأَصْلُ اسْطَاعَ: أَطَاعَ، فَزِيدَتْ الْهَاءُ، وَالسَّيْنُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ، إِذَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدِ وَلَا نُونُ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ<sup>(٦)</sup>).

{اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَعْرَبُ [مِنْ أَنْوَاعِ الْفِعْلِ،] <sup>(٧)</sup>غَيْرُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدِ وَلَا نُونُ الْجَمْعِ<sup>(٨)</sup> }.

وَأَمَّا لَمْ يَعْرَبْ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ، لِأَنَّ إِعْرَابَ الْفِعْلِ لَيْسَ بِأَصْلِيٍّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا<sup>(٩)</sup>.

(١) في ت: ثقلة.

(٢) في ت: يستطيع. بنظر: لسان العرب ١٠: ١١٢.

(٣) في ت، ع، ف، ل: فجاءت.

(٤) في ف: حروف.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

(٦) كلمة (المؤنث) ليست في الأصل، ولا في ت، ز، ع، ف.

(٧) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٨) ما بين المعفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٩) في ف. ذكرنا



بل اعرابه من جهة المشابهة، ولما كان كذلك، أعرب هذا النوع من الأفعال،  
لمشابهته الاسم، ولم يُعرب غيره، لعدم مشابهته الاسم.

وإنما لم يُعرب إذا اتصل<sup>(١)</sup> به نون التأكيد مع وجود مشابهته الاسم، لأنه لو  
أعرب<sup>(٢)</sup>، فإما أن يُعرب على<sup>(٣)</sup> ما قبل النون، أو على نفس النون، وكل واحد  
منها متعذر.

أمّا الأول: فلأنه لو أعرب عليه، لم<sup>(٤)</sup> يُعلم أنه مسند إلى الواحد<sup>(٥)</sup> أم<sup>(٦)</sup> إلى

غيره.

[ألا ترى أنك لو قلت: هل تُضربُن؟]

على ذلك التقدير لم يُعلم أنه مسند إلى الواحد أم إلى الجمع<sup>(٧)</sup>.

وإذا كان اعرابه على ما قبل النون، مؤدياً<sup>(٨)</sup> إلى هذا الالتباس ترك.

وأمّا على نفس النون / ١١٥ و / فلكرهتهم أن يجري الاعراب على ما

يشبه التنوين، وهو النون.

(١) في ت: لم تتصل.

(٢) في الأصل وفي ز: أعرب عليه.

(٣) كلمة (على) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) كلمة (لم) ساقطة من ل.

(٥) زاد في ت: أم إلى الجمع.

(٦) في ف أو.

(٧) ما بين المعفتين ساقط من ف.

(٨) في ز، ع، ف، ل. متأدياً.

وَبِمَا أَنَّهُ يُعَرَّبُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نَوْنُ جَمْعٍ، لِأَنَّهُ يُؤَرَّوِبُ حِسْبَهُ، فَبِمَا أَنَّهُ يُعَرَّبُ  
بِأَحْرَكَاتٍ أَوْ بِأَحْرُوفٍ.

[وَالْأَوَّلُ خِلَافُ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ قِيَاسٌ نِسْبِيٌّ وَجَمْعٌ فِي الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ  
الْأَعْرَابِ بِأَحْرُوفٍ] "دُونَ الْأَحْرَكَاتِ، وَلِأَنَّ نَوْنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ  
أَوْجَبَتْ تَسْكِينَ مَا قَبْلَهَا قِيَاسًا عَلَى فَعَلَتْ، وَفَعَلْنِ "، وَعِنْدَ حُصُولِ التَّكْوِينِ  
يَتَعَدَّرُ الْأَعْرَابُ، وَالثَّانِي مُتَعَدِّرٌ لِأَدَانِهِ إِلَى جَمْعٍ بَيْنَ ثَمَانِيَيْنِ.

## اعراب الفعل المضارع

قَوْلُهُ: (وَأَعْرَابُهُ رَفَعٌ، وَنَصَبٌ وَجَزْمٌ).

أَيْ: وَأَعْرَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ رَفَعٌ وَنَصَبٌ وَجَزْمٌ، وَلَيْسَ لَهُ جَزْمٌ إِلَّا [تَلْزَمَ  
مَزِيدٌ] "٣"، لِأَعْرَابِهِ "٤" عَلَى أَعْرَابِ الْأَسْمِ.

قَوْلُهُ: (فَالصَّحِيحُ الْمَجْرُودُ مِنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٍ لِلثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمَخَاطَبِ  
الْمُؤَنَّثِ بِالْفُسْلَةِ وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا وَالسَّكُونِ).

إِغْلَمَ أَنَّ الْأَسْمَ كَمَا كَانَ أَعْرَابُهُ [بِأَحْرُوفٍ وَبِأَحْرَكَاتٍ] "٥" [وَأَعْرَابُهُ

(١) مَا بَيْنَ الْمُفْتَتِحَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل

(٢) يُرِيدُ بِنَاءِ الْفِعْلِ عَلَى السَّكُونِ عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِنَوْنِ النِّسْوَةِ

(٣) فِي ز: يَكُونُ

(٤) فِي ت، ع، ل: أَعْرَابِهِ

(٥) فِي ف: بِأَحْرَكَاتٍ وَأَحْرُوفٍ

بالحركات<sup>(١)</sup> كَانَ تقديرًا ولفظيًا كَذَلِكَ أعرابُ الفعلِ يكونُ بالحركاتِ وقد يكونُ تقديرًا، وقد يكونُ لفظيًا، فَتَرَعَ وَذَكَرَ الأصنافُ المُشترَكةُ في نوعٍ واحدٍ من أنواعِ الأعراباتِ لِيُعْلَمَ أَنَّ لِكُلِّ صِنْفٍ: أي نوعٍ من أنواعِ<sup>(٢)</sup> الأعرابِ، ويعطى ما يَسْتَحِقُّهُ<sup>(٣)</sup> كَمَا ذُكِرَ وَيُنَبِّئُ فِي الْأَسْمَاءِ.

أَمَّا الصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي هُوَ التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ مُؤَنَّثًا كَانَ أَوْ مُذَكَّرًا، وَالْمُخَاطَبُ الْمُؤَنَّثُ فَاعْرَابُهَا<sup>(٤)</sup> بِالضَّمَّةِ<sup>(٥)</sup> حَالُ الرَّفْعِ، وَالْفَتْحَةِ<sup>(٦)</sup> حَالُ النَّصْبِ، وَالسَّكُونِ<sup>(٧)</sup> حَالُ الْجَزْمِ، نَحْوُ: هُوَ يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ الْمَرْفُوعَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ، [فَقَوْلُهُ: لِلتَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ]<sup>(٨)</sup> مُسْتَدْرَكٌ لَا احتِياجَ إِلَيْهِ.

(١) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل، ومن ز، ف، ل.

(٢) في ل: الأنواع.

(٣) في ت: يستحق.

(٤) في ف، ل: أعرابه.

(٥) في ف، ل: بالهم.

(٦) في ف، ل: بالفتح.

(٧) في ف، ل: وبالسكون.

(٨) ما بين المعقتنين ساقط من ف

## الأفعال الخمسة

ثُمَّ قَالَ: (وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ).

أَيِ وَاعْرَابُ الْفِعْلِ<sup>(١)</sup> الْمَضَارِعِ الْمُتَّصِلِ بِهِ<sup>(٢)</sup> الضَّمِيرُ الْبَارِزُ الْمَرْفُوعُ، لِأَجْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ رَفْعُهُ بِثَبُوتِ النُّونِ، وَنَصْبُهُ وَجُزْمُهُ بِسُقُوطِ النُّونِ، وَهُوَ فِي خَمْسَةِ أَمْثَلَةٍ، وَهِيَ: يَضْرِبَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ، وَتَضْرِبِينَ.

تَقُولُ: هَلْ<sup>(٣)</sup> يَضْرِبَانِ، وَتَضْرِبَانِ<sup>(٤)</sup>، وَيَضْرِبُونَ، وَتَضْرِبُونَ<sup>(٥)</sup>، وَتَضْرِبِينَ؟ وَلَنْ يَضْرِبَا، وَلَنْ تَضْرِبَا، وَلَنْ يَضْرِبُوا، وَلَنْ تَضْرِبُوا<sup>(٦)</sup>، وَلَنْ تَضْرِبِي. وَلَمْ يَضْرِبَا، وَلَمْ تَضْرِبَا، وَلَمْ يَضْرِبُوا<sup>(٧)</sup>، وَلَمْ تَضْرِبُوا، وَلَمْ تَضْرِبِي.

وَأِنَّمَا جُعِلَ إِعْرَابُهُمَا بِالْحُرُوفِ لِشَابَهَتِهَا صُورَةَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ فِي الْأَسْمَاءِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ مِثْلُ ضَارِبَانِ وَضَارِبُونَ فِي الصُّورَةِ؟

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ<sup>(٨)</sup> يَسْقُطُ النُّونُ حَالَ النَّصْبِ، وَهُوَ عِوَضٌ مِنْ<sup>(٩)</sup> الْحَرَكَةِ الَّتِي فِي

(١) فِي ت: فَعْل.

(٢) فِي ز: فِي.

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٤) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ف.

(٥) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ف.

(٦) (وَلَنْ تَضْرِبَا) (وَلَنْ يَضْرِبُوا) لَيْسَ فِي ف.

(٧) (وَلَمْ يَضْرِبَا) (وَلَمْ يَضْرِبُوا) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع، ف.

(٨) (لِمَ) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ز.

(٩) فِي ت، ع: عَنْ.

الواحد؟

فَإِنَّ الْحَرَكَةَ، وَإِنْ سَقَطَتْ بِالْجَازِمِ لَا تَسْقُطُ<sup>(١)</sup> بِالنَّاصِبِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا سَقَطَ، لِأَنَّ النَّصْبَ وَالْجَزْمَ فِي<sup>(٢)</sup> الْأَفْعَالِ بِمَنْزِلَةِ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ فِي

الْأَسْمَاءِ، وَكَمَا كَانَ النَّصْبُ تَابِعاً لِلْجَزْمِ فِي الْأَسْمَاءِ جُعِلَ كَذَلِكَ هَاهُنَا<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ<sup>(٤)</sup> الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَجِهَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أَغْرَبَ الْمُضَارِعَ<sup>(٥)</sup> موجودٌ فِيهَا مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ، فَتَكُونُ

مَعْرَبَةً قِيَاساً عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ التَّوْنَ يَتَبَيَّنُ حَالِ الرَّفْعِ، وَيَسْقُطُ فِي غَيْرِهِ، وَهَذَا اخْتِلَافٌ بِالْعَامِلِ،

وَهُوَ مَعْنَى الْأَعْرَابِ، وَقِيلَ لَا حَرْفَ أَعْرَابٍ لِهَذَا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَا حَرْفٌ أَعْرَابٍ لَكَانَ

إِنَّمَا الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَوْ حَرْفِ الْعِلَّةِ، أَوِ التَّوْنَ.

لَا سَبِيلَ إِلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ حَرَكَتَهُ ثَابِتَةٌ لِحَرْفِ الْعِلَّةِ، مُنَاسِبَةٌ لَطَبِيعَتِهِ.

وَلَا سَبِيلَ إِلَى الثَّانِي لِأَنَّهُ اسْمٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْفِعْلِ، وَلَيْسَ مِنْهُ.

وَلَا سَبِيلَ / ١١٥ ظ / إِلَى الثَّالِثِ، لِأَنَّ التَّوْنَ يَسْقُطُ فِي النَّصْبِ وَالْجَزْمِ وَلَا

شَيْءَ مِنْ حَرْفِ الْعِلَّةِ<sup>(٦)</sup> كَذَلِكَ، لِأَنَّهُا وَاقِعَةٌ بَعْدَ الْفَاعِلِ، فَهَذَا الْفَاعِلُ يَمْتَنِعُ كَوْنَهَا مِنْ

(١) فِي ف: وَلَكِنْ لَا تَسْقُطُ.

(٢) فِي ل: مِنْ.

(٣) فِي ف: فِي الْأَفْعَالِ هَاهُنَا.

(٤) فِي ف: وَ.

(٥) فِي ف: الْمُضَارِعُ الْمَفْرَدُ

(٦) فِي ف، ل: الْأَعْرَابِ.

الفِعْل. وَأَمَّا عَلَامَةُ الْأَعْرَابِ فَهِيَ النُّونُ أَوْ حَذْفُهَا كَمَا ذَكَرْنَا.

## اعراب المضارع المعتل

ثُمَّ قَالَ: (وَالْمُعْتَلُّ<sup>(١)</sup> بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ إِلَى آخِرِهِ).

إِعْلَمْ أَنَّ الْمُعْتَلَّ إِذَا كَانَ يَكُونُ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ أَوْ بِالْأَلِفِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلِينَ نَحْوُ: يَغْزُو وَيَقْضِي فَأَعْرَابُهُ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا، لِاسْتِقَالِهِمُ الْحَرَكَةَ عَلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَبِالْفَتْحَةِ لَفْظًا، نَحْوُ: لَنْ يَغْزُو وَلَنْ<sup>(٢)</sup> يَقْضِيَ لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهِمَا.

وَيُحَذَفُ الْحَرْفُ جُزْمًا، نَحْوُ: لَمْ يَغْزُو وَلَمْ يَقْضِ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ، لَمَّا كَانَتْ مُحذُوفَةً لِشَيْءٍ آخَرَ وَدَخَلَ الْجَازِمُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَجِدْ حَرَكَةً يَحذفُهَا، حَذَفَ الْحَرْفَ.

وَإِنْ كَانَ الثَّالِثَ، يَعْنِي الْمُعْتَلَّ بِالْأَلِفِ، نَحْوُ: يَخْشَى، فَأَعْرَابُهُ بِالضَّمَّةِ حَالِ الرَّفْعِ، وَبِالْفَتْحَةِ حَالِ النَّصْبِ، تَقْدِيرًا، نَحْوُ: يَخْشَى، وَلَنْ يَخْشَى، لِأَنَّ<sup>(٣)</sup> أَصْلَهُ: يَخْشَى قُلِبَتْ الْيَاءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَيُحَذَفُ<sup>(٤)</sup> حَالُ الْجُزْمِ لِفَقْدَانِ الْحَرَكَةِ.

قَوْلُهُ: (وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ<sup>(٥)</sup>).

إِعْلَمْ أَنَّ الْمُقْتَضِي لِلْأَعْرَابِ شَيْءٌ، وَالْعَامِلُ شَيْءٌ كَمَا فِي الْأَسْمِ.

(١) في ف، ل: المعتل اللام.

(٢) كلمة (لن) ساقطة من ل.

(٣) في ف: كأن.

(٤) في الأصل، وفي ز: بالفتح.

(٥) كلمة (زيد) ليست في مجموع مبهات المتن: ١١٦.

فَالْمُقْتَضِي لِلْأَعْرَابِ مُطْلَقاً هُوَ الْمُضَارَعَةُ، وَأَمَّا الْعَامِلُ فِي الرَّفْعِ فَقَدْ قِيلَ فِيهِ  
أَقْوَالٌ:

مِنْهَا: مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُجَرَّداً عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، أَغْنَى النَّاصِبَ  
وَالْجَازِمَ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهَا: وَقْعُهُ مَوْقِعَ الْإِسْمِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> الْإِسْمُ مَرْفوعاً أَوْ مَنْصوباً أَوْ  
مَجْروراً، لِأَنَّ عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ اخْتِلَافُ<sup>(٣)</sup> أَعْرَابِ الْإِسْمِ  
فِي أَعْرَابِ الْفِعْلِ وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ السِّيرَافِيِّ<sup>(٤)</sup> وَالْبَصْرِيِّينَ<sup>(٥)</sup>.

وَمِنْهَا: حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ<sup>(٦)</sup>، وَاحْتِجَّ الْفَرَّاءُ عَلَى صِحَّةِ  
مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، بِأَنَّ كَوْنَهُ مُجَرَّداً مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَمُسْتَقِلاً بَدُونَ الْعَوَامِلِ  
اللَّفْظِيَّةِ دَلٌّ عَلَى قَوْلِهِ فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ الْمَبْتَدَأَ، وَكَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى رَافِعٌ لِلْمَبْتَدَأِ، فَهُوَ رَافِعٌ  
لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَلَا يَلْزُمُ اتِّحَادُ الْعَامِلَيْنِ، لِأَنَّ رَافِعَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ كَوْنُهُ مُجَرَّداً مِنْ  
الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ [الْمَخْصَصَةِ بِالْإِسْمِ وَرَافِعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ كَوْنُهُ مُجَرَّداً مِنَ الْعَوَامِلِ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٣١.

(٢) كلمة (ذلك) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٣) كلمة (اختلاف) ساقطة من ل.

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تقدّمت ترجمته. وعطف البصريين عليه غير مقبول لأنّ أباسعيد

بصري المذهب النحوي. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١١٩ و ١٨٥.

(٥) الإنصاف ٢: ٢٨٨، المسألة - ٧٤.

(٦) المصدر السابق، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٢.

اللفظية [١] التي هي مختصة بالفعل [٢].

واحتج البصريون على صحة مذهبهم بأن قيامه مقام الاسم مجرداً من [٣]  
العوامل اللفظية عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما  
أشبهه، ولأن وقوع الاسم يفيد قوة يشبه بها الاسم [٤]، وكما أن أحوال  
الاسم في الاعراب الرفع فكذلك هاهنا.

واحتج الكساني على صحة [٥] ما ذهب إليه بأن الفعل قبل حروف [٦] المضارعة  
مبني، وتعد وجودها وحده مرفوع والرفع عمل لا بد له من عامل، ولم [٧] يحدث  
سوى حرف المضارعة، فتعين أن يكون عاملاً، ثم إذا دخل عليه عامل [٨] آخر بطل  
عمله، لأنه أقوى منه [٩].

وضعف قول الكساني بأن حرف المضارعة صار من أصل الكلمة، وبعض

(١) ما بين المعقتين ساقط من: الأصل، ومن: ز، ع، ف.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ل، وينظر: الإنصاف ٢: ٢٨٨ - ٢٨٩ - المسألة ٧٤ - .

(٣) في ل: عن.

(٤) الإنصاف ٢: ٢٨٩ - المسألة ٧٤ - .

(٥) كلمة (صحة) ساقطة من ت، ع، ف.

(٦) في ت، ل: حرف.

(٧) كلمة (لم) ساقطة من ل.

(٨) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز، وينظر: الكافية شرح الرضي ٢: ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢: ٧.

(٩) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز، وينظر: الكافية شرح الرضي ٢: ٢٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢: ٧.



الكلمة لا يعمل فيها<sup>(١)</sup>، ولأنه يمتنع دخول عامل عليه<sup>(٢)</sup> من [الناصب والجازم]<sup>(٣)</sup> حيث لکنه لم يمتنع.

وأورد الاعتراض على مذهب البصريين بأنه [يرتفع حيث لم يقع موقع<sup>(٤)</sup> الاسم، نحو: يقوم الزيدان، وبعد سوف والسين، فإنه]<sup>(٥)</sup> لم يقع موضع<sup>(٦)</sup> المبتدأ<sup>(٧)</sup> لأنه<sup>(٨)</sup> لا يقال قائم الزيدان، ولا موضع الخبر، وإلا لوجب أن يقال: يقومان، وكذا في قولك جاءني الذي ينطلق، فإنه لم يقع موقع الاسم، فإنه لا يقال: الذي منطلق، والذي يقوي ذلك أنه يمتنع الحكم على يقوم وينطلق بأن لهما محلاً / ١١٦ و / من الاعراب في المثالين المذكورين، وكذلك إذا قلت: كاد زيد يقوم وجعل يضرب، فإن يضرب ويقوم مرتفعان، مع أنهما لم يقع موقع الاسم، فإنه لا يقال: كاد زيد قائماً، ولا جعل ضارباً<sup>(٩)</sup>.

وأجيب عنه بأن المراد من وقوعه موقع الاسم هو وقوعه موقعاً يصح فيه

(١) كلمة (فيها) ساقطة من ف.

(٢) في ت: آخر، وفي ع: عامل آخر عليه.

(٣) في ل: النواصب والجوازم، وينظر: نقض مذهب الكسائي في شرح المفصل لابن يعين ١٢٧.

(٤) في ع، ف، ل: موضع.

(٥) ما بين المعقنين ساقط من الأصل، ومن ز

(٦) كلمة (لم) ساقطة من ز

(٧) في ت: موقع

(٨) في ف، ل: الابتداء

(٩) في ف: فإنه

(١٠) الانصاف ٢: ٢٨٨، المآل ٧٤، الكافية ٢: ٢٣١.

أَنْ يَقَعَ الْإِسْمُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ وَابْتِدَاءِ الصِّلَةِ يَصِحُّ وَقَوْعُ الْإِسْمِ، وَإِنْ أَصَلَ خَبَرَ كَادَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا، لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَجِيئُهُ صَرِيحًا، نَحْوِيَّتِ الْهَمَاسَةِ:

فَأُبَيِّنُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِبًا .....<sup>(١)</sup>  
لَكِنَّهُ عَدَلَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> لِيَلْلِيَّ يَذْكُرُهَا.

وَإِذَا كَانَ أَصْلُهُ كَذَلِكَ كَانَ وَقَعًا مَوْعِ الْإِسْمِ. وَفِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الشُّهُورَ مِنْ قَوْلِهِمْ: الْفَعْلُ وَقَعَ مَوْعِ الْإِسْمِ هُوَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ أَوَّلَى بِالْإِسْمِ<sup>(٣)</sup>، فَإِذَا وَقَعَ فِيهِ الْفَعْلُ حُكِمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَحَلٌّ فِي الْأَعْرَابِ كَذَا وَكَذَا، كَمَا يُقَالُ فِي: زَيْدٌ يَقُومُ: إِنَّهُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ وَقُوعِهِ مَوْعِ الْإِسْمِ [وَقُوعُهُ فِي مَوْضِعٍ يَصِحُّ وَقَوْعُ الْإِسْمِ فِيهِ، وَإِلَّا لَكَانَ جَمِيعُ الْحُرُوفِ وَقَعًا مَوْعِ الْإِسْمِ] الْجَوَازِ وَقُوعَهَا فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ، وَهُوَ لَيْسَ بِشُهُورٍ، وَأَنَّ بَيْنَ قَوْلِنَا<sup>(٤)</sup>: كَادَ

(١) صدر بيت لنابط شراً، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان وعجزه:

وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا زَهْبِي نَصِيرُ

ويروى (أناك) و(ماكب) مكان (ماكدت) و(فهم) اسم فصلة الشاعر. ونظم من الصغير كتابه عن أشعها على حلاصه والشاهد به أنه السجل حرك كاد اسماً ممدداً على الأصل الممحور. والاشعراء أن بحور حركه فعلاً لذلك رفع المضارع ديوان الهجاء ٣٦. و(نصير) ٢٩١. المسألة ٧٤. والمفصل

٢٤٥. وشرح المفصل لاسم عشر ١٣٧ ونزهة العيني ٢٩١

(٢) الخلاف - شرح الرصافي ٢٣١

(٣) في فقه ما لا اسم أولى

(٤) ما بعد المصغير ساطع من الأصل وممر

(٥) في ل مولد

زَيْدٌ يَفْعُلُ كَذَا، وَيَبِينُ<sup>(١)</sup> قَوْلُنَا<sup>(٢)</sup>؛ كَادَ زَيْدٌ فَاعِلًا بَوْنًا بَعِيدًا.  
وفي الجملة، لما كَانَ جَوَابُ هَذِهِ الِاعْتِرَاضَاتِ مُشْكِلًا<sup>(٣)</sup> صَعْبًا، قَالَ الْمُصَنِّفُ: مَا  
ذَكَرْنَاهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمُتَعَلِّمِ مِنْ قَوْلِهِمْ: يَزْتَنِعُ بِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْإِسْمِ.

## نصب المضارع

قَوْلُهُ: (وَيَتَنَصَّبُ بِأَنْ وَلَنْ وَكَيْ وَإِذَا، وَأَنْ مَقْدَرَةٌ إِلَى آخِرِهَا).  
اعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْمَلُ أَنْ مَعَ كَوْنِهَا حَرْفًا، وَأَصْلُ الْحَرْفِ<sup>(٤)</sup> أَنْ لَا يَعْمَلُ لَكَوْنِهَا  
مُشَابِهَةً لـ (أَنْ) الْمُسَدَّدَةِ وَ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الْمُثْقَلَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ  
بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ، وَحُمِلَ عَلَيْهَا أَخَوَاتُهَا فِي الْعَمَلِ لِأَنَّهَا لِلِاسْتِقْبَالِ كَمَا أَنَّ (أَنْ)  
كَذَلِكَ.

وَلَمَّا فَرِغَ مِنْ تَعْدَادِهَا قَالَ<sup>(٥)</sup>: (فَإِنْ تَنَصَّبَ مُتَحْتَمًا).  
اعْلَمْ أَنَّ (أَنْ) قَدْ يَجِبُ أَنْ تَنَصَّبَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ، وَقَدْ يَجُوزُ، وَقَدْ يَمْتَنِعُ.  
أَمَّا الْأَوَّلُ، فَإِذَا لَمْ يَتَّعَقَّ قَبْلَهَا فِعْلٌ ظَنٌّ وَلَا عِلْمٌ<sup>(٦)</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُونَ أَنَّ

(١) ينظر ١: ٢٨٢.

(٢) في ل: قولك

(٣) في ل: من كلا

(٤) في ل: الحروف

(٥) في الأصل فقال

(٦) في ت، ع، ف، ل: علم ولا ظن

يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ<sup>(١)</sup>.

وَأَرَدْتُ أَنْ يَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا.

وإنما وَجَبَ النَّصْبُ هَاهُنَا لِكُونِهَا نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَلَيْسَتْ مُخَفَّفَةً<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمُثْقَلَةِ لِاخْتِصَاصِ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الْمُثْقَلَةِ بِالْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا فِعْلٌ ظَنٌّ، نَحْوُ: ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ وَأَنْ سَيَقُومَ. وَإِنَّمَا جَازَ بَعْدَ فِعْلِ الظَّنِّ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ لِحَوَازِ وَقُوعِ النَّاصِبَةِ بَعْدَهَا وَالْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقَلِ.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ: فَهُوَ إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا فِعْلٌ عِلْمٌ، نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومَ وَأَنْ لَا يَقُومَ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾<sup>(٤)</sup> وَسَتَأْتِي أَحْكَامُ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الْمُثْقَلَةِ فِي مَوَاضِعِهَا.

وإنما وَجَبَ الرَّفْعُ بَعْدَ فِعْلِ<sup>(٥)</sup> الْعِلْمِ، لِكُونِهَا بَعْدَهَا مُخَفَّفَةً مِنَ الْمُثْقَلَةِ، وَلَمْ يَجِزْ أَنْ تَكُونَ النَّاصِبَةَ، لِأَنَّ النَّاصِبَةَ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ، وَحِينَئِذٍ دَلٌّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ التَّحْقِيقِ، فَلَوْ وَقَعَ قَبْلَهَا فِعْلُ الْعِلْمِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَعْلُومٌ التَّحْقِيقِ.

(١) سورة المائدة: ٢٧

(٢) و.ع. ل. مخففة.

(٣) سورة طه: ٨٩

(٤) سورة المائدة: ٧١

(٥) اللمة (فعل) ساقطه من ع

وَجِئْتُمْ بِزُكْرٍ مِنْهُ اجْتِمَاعُ النقيضين، وَهُوَ محالٌ<sup>(١)</sup>.

واعلم أن (أن) على أربعة أوجه:

أحدها<sup>(٢)</sup> الناصبة: وَهِيَ التي ذكرناها.

وثانيها: المخففة من المثقلة وقد يجيء ذكرها.

وثالثها: المفسرة، كقوله<sup>(٣)</sup> تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(٤)</sup>.

ورابعها: أن تكون زائدة: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾<sup>(٥)</sup>.

ثم اعلم أنهم يَحذفون حَرْفَ<sup>(٦)</sup> الجرِّ من أن استطالة للصلة كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ

أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا﴾<sup>(٧)</sup>، أي: بِأَنْ يَقُولُوا، وكقوله تعالى:

/ ١١٦ ظ / ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup> أي: بِأَنْ لَا نُقَاتِلَ<sup>(٩)</sup>، [وكقوله

تعالى: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(١٠)</sup> أنَّهُ لَهُمْ أَجْرًا

(١) استشهد سيويه بالآيتين المتقدمتين ثم قال:

(وليس أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأنَّ ذاموضع يقين وإيجاب. الكتاب ١: ٤٨١).

(٢) في الأصل، وفي ز، ع: أحداها.

(٣) في ف: نحو قوله.

(٤) سورة الصافات: ١٠٤.

(٥) سورة النكبات: ٣٣.

(٦) كلمة (حرف) ساقطة من ل.

(٧) سورة النكبات: ١ - ٢.

(٨) سورة البقرة: ٢٤٦.

(٩) البيان: ١٦٥.

(١٠) ما بين المعفين ليس في ل.

(١١) في جميع النسخ. وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهو سهو.

حَسَنًا<sup>(١)</sup>، أَي: بِأَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا.  
 فذهب سيويه إلى [أَنَّ أَنْ] هاهنا<sup>(٢)</sup> في موضع نصب<sup>(٣)</sup>، والخليل إلى  
 أنها في محل الجر على أصله.  
 ومذهب سيويه أولى لعدم تجويزهم الجر في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى  
 قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا<sup>(٤)</sup>﴾<sup>(٥)</sup>، ولا في قول الشاعر:  
 أَمَرْتُكَ<sup>(٦)</sup> الْخَيْرَ فَأَفْعَلَ مَا أَمَرْتُ بِهِ  
 .....<sup>(٨)</sup>

## لن

قوله: (وَلَنْ، نَحْو: ﴿لَنْ أَتَرَحَّ الْأَرْضَ<sup>(٩)</sup>﴾<sup>(١٠)</sup>).

(١) سورة الكهف: ٢.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) (هاهنا) ساقطة من ع.

(٤) في ف: النصب.

(٥) (لميقاتنا) ليست في ع.

(٦) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٧) في ل: إبتك.

(٨) عجزه: فقد تَرَكَكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

النَّشَبُ: المَالُ الثَّابِتُ كَالضِّيَاعِ وَغَيْرِهَا.

والبيت ينسب إلى عمرو بن معدى كرب وإلى أعشى طرود واسمه إياس بن عامر، وإلى خُفَّاف بن

نديه والعباس بن مرداس، ووزَّعَ بن السائب. الكتاب ١: ١٧، والكامل ١: ٣٣، والأصول في النحو: ١:

١٢٦، والشيرازيات ١: ١٤١، وشرح أبيات سيويه للسيرافي ١: ١٧٠، والخزائن ١: ٣٣٩.

(٩) كلمة (الأرض) ليست في ت، ع، ل.

(١٠) سورة يوسف: ٨٠.

إِغْلَمَ أَنْ (لَنْ) لِنَفِي<sup>(١)</sup> الاستقبال، وَلِهَذَا لَا يَجِيءُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ  
كَه مِنْ (لَا) فِي نَفْيِ الْإِسْتِقْبَالِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ<sup>(٢)</sup> : إِنَّهَا لِلتَّأْيِيدِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْآخَرُونَ : إِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ  
أَبَدًا﴾<sup>(٤)</sup> فَلَوْ كَانَ لِلتَّأْيِيدِ كَانَ ذِكْرُ الْأَبَدِ مَعَهُ تَكْرِيرًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ  
بِنِسْبَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> فَلَوْ كَانَ لِلتَّأْيِيدِ لَزِمَ التَّنَاقُضُ لِأَنَّ الْيَوْمَ يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ دُونَ التَّأْيِيدِ، وَلَنْ  
يَدُلُّ عَلَى الْأَبَدِ<sup>(٦)</sup>، وَ(لَنْ) يَدُلُّ عَلَى التَّأْيِيدِ، فَالْجَمْعُ بَيْنَهَا جَمْعٌ بَيْنَ التَّقْيِضِ<sup>(٧)</sup>.

وَهُوَ يَنْصِبُ أَيْضًا أَبَدًا، وَأَصْلُهَا عِنْدَ الْخَلِيلِ : لَا أَنْ<sup>(٨)</sup> فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا  
فَاتَّخَذَتْ سَاكِنَيْنِ الْأَلْفَ وَالْتَّوْنَ، فَحُذِفَ<sup>(٩)</sup> الْأَلِفُ فَصَارَ لَنْ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ سَيُوبَةُ  
بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ مَا فِي [حَيْزِهِ]<sup>(١٠)</sup>، فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يُقَالَ : زِيدَ لَنْ

<sup>(١)</sup> كَسَمَ (لَنْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

<sup>(٢)</sup> الَّذِي قَالَ بِذَلِكَ الرَّحْمَنِيُّ الْحَقُّ الدَّانِي : ٤٨٤، وَمَنْعَى اللَّيْبِ ١ : ٣١٤.

<sup>(٣)</sup> وَاعٍ لِلتَّأْيِيدِ.

<sup>(٤)</sup> سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٩٥.

<sup>(٥)</sup> سُورَةُ مَرْيَمَ ٢٦.

<sup>(٦)</sup> فِي م. ل. التَّأْيِيدِ.

<sup>(٧)</sup> يَنْظُرْ مَعْنَى اللَّيْبِ ١ : ٣١٤.

<sup>(٨)</sup> الْأَخْبَارُ ١ : ٧-٤، وَالصَّاحِبُ ١٦٥، وَمَرْجُوحُ الْمُعْزَلَةِ ١٥٧، وَالْكَافَةُ خَرَجَ الرَّصَوِ ٢.

<sup>(٩)</sup> وَالْحَقُّ الدَّانِي ٢٨٤.

<sup>(١٠)</sup> لَوْ لَمْ يَحْدِثْ.

<sup>(١١)</sup> لَوْ لَمْ يَحْدِثْ.

أَضْرَبَ، كَمَا لَمْ يَمْزَ أَنْ يُقَالَ: زَيْدًا أَنْ أَضْرَبَ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ مَا فِي<sup>(٢)</sup> حَيْرٍ<sup>(٣)</sup> الصِّلَةُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ أَصْلَهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَلِيلُ لَمْ يَمْزَ أَنْ يَتَقَدَّمُ مَا فِي<sup>(٤)</sup> حَيْرِهِ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ، لَجَوَازِ أَنْ التَّرَكِيبَ أَحَدُثَ فِيهِ شَيْئًا لَمْ يَمْزَ حَالَ الْإِفْرَادِ، وَالْمُسْتَنَدُ أَنَّ (لَوْ) لَامْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَامْتِنَاعِ غَيْرِهِ وَمَخْصُوصُ بِالْفِعْلِ، وَإِذَا رُكِّبَ مَعَ (لَا) فَهُوَ لَامْتِنَاعِ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ<sup>(٦)</sup>، وَمَخْصُوصُ بِالِاسْمِ وَأَصْلُهُ (لَا) عِنْدَ الْفَرَّاءِ فَقَلَبَتْ الْأَلْفُ نُونًا<sup>(٧)</sup> وَهُوَ حَرْفٌ بِرَأْسِهِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ<sup>(٨)</sup>، وَالْحَقُّ مَعَهُ، لِقَدَمِ دَلَالَةِ الدَّلِيلِ عَلَى مَا قَالُوهُ.

أَنَّا

قَوْلُهُ: (وَمَا إِذَا لَمْ يَنْتَمِذْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا).  
اعْلَمْ أَنَّ التُّحَاةَ اخْتَلَفُوا فِي إِذَا.

(١) الكتاب ١: ٤٠٧.

(٢) ما بين المعقنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) كلمة (حَيْرٍ) ساقطة من الأصل.

(٤) (فِي) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) فِي ل: خبره

(٦) فِي الْأَصْل: لَوْجُودِهِ

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٦٧، والكافية شرح الرضوي ٢: ٢٣٥، والجن الداني: ٢٨٥، والبحر المحيط ١٠٢: ١، ومنهو اللبيب ١: ٣١٤، ولسان العرب - لن - ١٧: ٢٧٧

(٨) الكتاب ١: ٤٠٧



قَدْ بَعْضُهُمْ: إِنَّ النَّصَبَ بَعْدَهَا بِنَفْسِهَا<sup>(١)</sup>.  
 وَقَدْ بَعْضُهُمْ: بِإِضْمَارِ (أَنْ)<sup>(٢)</sup>، وَاسْتِدْلَالٍ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَاصِباً بِنَفْسِهِ لَمْ يَقَعْ  
 مُنْصَلِلاً قِيَاساً عَلَى أَنْ، لَكِنَّهُ يَقَعُ فِي قَوْلِهِ:  
 بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> بِنَصَرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ<sup>(٤)</sup> عِنْدَ الْحَفِظَةِ إِنْ ذُو لَوْنَةٍ لَنَا<sup>(٥)</sup>  
 وَفِي قَوْلِهِ<sup>(٦)</sup> ..... إِذَا فَلَا رَفَعَتْ سَوَاطِي إِلَى يَدَيَّ<sup>(٧)</sup>  
 وَبَنَاءُهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ رَفْعُ الْفِعْلِ<sup>(٨)</sup> الْمُضَارِعِ بَعْدَهُ، وَمَعْنَاهُ بِحَالِهِ.  
 وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ فِي الْأَصْلِ إِذْ أَنْ فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفاً<sup>(٩)</sup>.

١، جنى الداني: ٣٥٧.

٢، قول سيوريه في الكتاب ١: ١٢٤ (وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمره بعد إذا، وإليه ذهب  
 تزجج. ينظر: المقتضب ٢: ٧، والجنى الداني: ٣٥٧).

٣، ساقطة من ل.

٤، في ل: حس.

٥، قدّم شاهد ١: ٢٧٩.

٦، في ل: قوئنا، وكلمة (في) ساقطة من ز.

٧، عجز بيت للناطقة الذيباني من قصيدة يعتذر فيها من النعمان، صدره:

مَا قُلْتُ مِنْ سَيٍّ وَمَا أَتَيْتُ بِهِ - وَيُرْوَى:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ - الديوان: ٢٥. ومجالس ثعلب ١: ٣٠٢، وشرح الأشتعار السنة

١٠٧١: ١٠٧١، وشرح القصائد العشر:

١٠٧١: ١٠٧١، وشرح شواهد المغني ١: ٧٤، والخزانة بولاق ٣: ٥٧١، وفيها

(صوتي، مكان (سوطي)).

٨، في ل: التاعل

٩، سب هذا المذهب إلى الخليل في الجنى الداني: ٣٥٧، وسب إلى بعض الكوفيين في رصف المباني: ٦٩.

ومنهم من قال: إِنَّ [أَصْلَهُ (إِذَا)] <sup>(١)</sup> لِمَا <sup>(٢)</sup> يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ لِحَقَّتْهُ <sup>(٣)</sup> النُّونُ  
عَوَضاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ <sup>(٤)</sup> كَمَا فِي حَيْثُذٍ وَلِدَلَالَتِهِ عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ جَازَ أَنْ يَقَعَ جَوَاباً  
وَجَزَاءً.

فَالنَّصْبُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَهَا لَا بِنَفْسِهَا.  
وَصَاحِبُ هَذَا الْمَذْهَبِ أَبْطَلَ الْمَذْهَبَ الْمُتَقَدِّمَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ جِهَةِ  
الْلفظِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ إِذَا لَمَاضٍ <sup>(٥)</sup> مِنَ الزَّمَانِ، وَإِذَا <sup>(٦)</sup> لِمُسْتَقْبَلٍ <sup>(٧)</sup> مِنَ الزَّمَانِ  
فَإِذَا الْمُنَافَاةُ حَاصِلَةٌ بَيْنَهَا فَلَمْ يُمَكَّنْ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ إِذَا <sup>(٨)</sup> إِذَا.  
وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ اللفظِ فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرَهُ لَوَجِبَ النَّصْبُ بَعْدَهَا دَائِماً، لَكِنَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: أَصْلُ إِذَنْ

وَيَبْدُو أَنَّ الصَّوَابَ: (إِذَا) كَمَا سَيُصْرَحُ بِهِ بَعْدَ قَلِيلٍ.

قَالَ الرُّضِّي: الَّذِي يَلُوحُ لِي فِي إِذَا وَيُغْلِبُ فِي ظَنِّي أَنَّ أَصْلَهُ (إِذَا) حَذَفَتْ الْجُمْلَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا وَعَوُضَ  
مِنْهَا التَّنْوِينُ. الْكَافِيَةُ - شَرَحَ الرُّضِّي ٢: ٢٣٥.

وَقَالَ السِّيُوطِيُّ: وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمُ ظَرْفٍ، وَأَصْلُهَا (إِذَا) الظَّرْفِيَّةُ لِحَقَّتْهَا التَّنْوِينُ عَوَضاً مِنَ  
الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، وَنَقَلَتْ إِلَى الْجَزَائِيَّةِ فَبَقِيَ فِيهَا مَعْنَى الرِّبْطِ وَالسَّبَبِ. الْمَعْمُوعُ ٤: ١٠٤.

(٢) فِي ل: لَمْ

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ع، ل: لِحَقَّتْ

(٤) (إِلَيْهِ) سَاطِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ

(٥) فِي ع، ف، ل: لَمَاضٍ

(٦) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ع، ف، ل: إِذَا، وَمَا أَنْبَسَاهُ مِنْ ب

(٧) فِي ع، ف، ل: لَمَاضٍ

(٨) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ع، ل: إِذَا

ليس بواجب.

والحقُّ أنه لا دليل على واحدٍ منها.

ثم اعلم أن إذا ينصبُ الفعل<sup>(١)</sup> المضارع بشرطين:

أحدهما: أن لا [يكونَ ما]<sup>(٢)</sup> بعدها مُعْتَمِداً على ما قبلها.

والثاني: أن يكونَ الفعلُ مُسْتَقْبَلاً.

أمَّا الشرطُ الأولُ: فَلأنَّه لولاهُ لكانَ ما بعدها معمولاً لما قبلها، وحينئذٍ لم

يُمكنُ أن يكونَ معمولاً لها، وإلا لزمَ تواردُ العَامِلَيْنِ على شيءٍ واحدٍ / ١١٧ و / .

وأمَّا الشرطُ الثاني: فَلِكونِها جواباً وَجْزاً، وهما لا يُمكنانِ إلا في الاستقبالِ،

ولأنَّها إنما تَعْمَلُ لِمُشَابَهَتِهَا<sup>(٣)</sup> (أن) في معنى الاستقبالِ.

فإذا لم يكنْ للاستقبالِ لم تتحقَّقْ مُشَابَهَتُهُ (أن) فَلَمْ يَعْمَلْ.

فإنْ فَقَدَ أَحَدُ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ أَوْ كِلَاهُمَا، وَجَبَ الرِّفْعُ كَقَوْلِكَ: أنا إذا أُخْسِنُ

إليك، هَاهُنَا انْتَقَى عَدَمُ الِاعْتِمَادِ، وَنَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ يُحَدِّثُكَ: إذا أَظُنُّكَ كَاذِباً، وَهَاهُنَا<sup>(٤)</sup>

انْتَقَى الِاسْتِقْبَالُ، وَنَحْوُ قَوْلِكَ [لِمَنْ يُحَدِّثُكَ]<sup>(٥)</sup>: أنا إذا أَظُنُّكَ كَاذِباً، وَهَاهُنَا<sup>(٦)</sup> انْتَقَى

الشَّرْطَانِ جَمِيعاً.

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) ما بين العفتين ساقط من ل.

(٣) في الأصل، وفي ت، ع، ل: لمشابهته.

(٤) في ل: منها.

(٥) ما بين العفتين ساقط من ل.

(٦) في ل: وهزما.

فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا وَאוּ أَوْ فَاءٌ، فَلَا حَسْنَ الرَّفْعِ، وَجَازَ النَّصْبُ عَلَى ضَعْفٍ، وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ﴾<sup>(١)</sup> بالرفع وجاء النصب في غير السبعة<sup>(٢)</sup>.

وَقَوْلِكَ مَجِيباً لِمَنْ قَالَ: أَنَا آتِيكَ: إِذَا أَكْرَمَكَ.

أَمَّا الرُّفْعُ فَظَاهِرٌ لِعِظَامٍ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا.

وَأَمَّا النَّصْبُ، وَإِنْ كَانَ بَعِيداً، فَلَا نَ الْفِعْلَ مَعَ الْفَاعِلِ لَمَّا كَانَ مُفِيداً مُسْتَقِلاً مِنْ غَيْرِ النَّظَرِ إِلَى حَرْفِ الْعَطْفِ فَكَأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى مَا قَبْلَهَا، أَوْ فِي حُكْمِهِ، أَوْ تَقُولُ النَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يُعْطَفَ (إِذَا أَكْرَمَكَ) عَلَى (أَنَا آتِيكَ): أَيِ تَعْطَفُ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يُعْطَفَ أَكْرَمَكَ عَلَى آتِيكَ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ الْفِعْلُ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَعْنِي حَرْفَ الْعَطْفِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُصَنَّفَ تَرَكَ شَرْطاً آخَرَ لِعَمَلِهَا وَهُوَ أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُورِهَا، لَضَعْفِهَا، فَلَا يُقَالُ: إِذَا فِي الدَّارِ أَكْرَمَكَ، إِلَّا بِالرَّفْعِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ قَسْماً، نَحْوُ: إِذَا وَاللَّهِ<sup>(٣)</sup> أَكْرَمَكَ بِالنَّصْبِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِ الْقَسَمِ بِالْكَلَامِ.

## كي

قَوْلُهُ: (وَكَيْ، نَحْوُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ).

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهَا نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا أَمْ بِإِضْمَارِ أَنْ:

(١) سورة الإسراء: ٧٦ من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ هَلَاكُهُمْ إِلَّا هَبْلًا﴾

(٢) هي قراءة أبي بن كعب عن حماد بن عمار عن شاذان عن الأعمش: ٧٧

(٣) بعد لفظ الجلالة راد في الأصل: إِنْ، وفي رواية: أَنَا وَاقِعٌ إِذَا أَكْرَمَكَ

فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّهَا نَاصِبَةٌ بِنَفْسِهَا<sup>(١)</sup>، وَهِيَ مَعَ التَّعْلِيقِ فِي تَقْدِيرِ لِمَصْدَرِهِ.  
تَقُولُ: اشْتَرَيْتُ الثَّوبَ كَيْ أُرِيحَ بِهِ، أَيْ: لِلرَّيْحِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ تِلَاةٌ يَنْحَقُّ فِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَكِي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾<sup>(٢)</sup> فَنَوَكَّانَ يَتَعْنَى تِلَاةٌ كَمَا هُوَ  
مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، لَمْ يَدْخُلِ اللَّامُ عَلَيْهَا، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ يَتَعْنَى تِلَاةٌ  
وَالنَّصَبُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ أَنَّ كَمَا كَانَ بَعْدَ اللَّامِ<sup>(٣)</sup> مَتَمِّكًا يَحْذِفُ أَلِفَ (مَا)<sup>(٤)</sup>  
الِاسْتِفْهَامِيَّةِ<sup>(٥)</sup>، بِهَا وَبَقْلُهَا هَاءٌ فِي الْوَقْفِ، فَنَوَلَا أَنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ<sup>(٦)</sup> ثُمَّ يَحْذِفُ الْأَنْفَ<sup>(٧)</sup>  
لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ حَذْفَ أَلِفِ (مَا)<sup>(٨)</sup> الِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِحَرْفِ جَرٍّ.  
وَقَدْ أُوْرِدَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَرْفُ الْجَرِّ<sup>(٩)</sup> لَجَازَ أَنْ يَجْرَ كُلُّ<sup>(١٠)</sup> الْأَسْمَاءِ فَجَازَ  
أَنْ يُقَالَ: جِئْتُكَ كَيْ زِيدَ [كَمَا جَازَ أَنْ يُقَالَ]<sup>(١١)</sup> لَزِيدٍ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجْزُ بِالِاتِّخَافِ.  
وَأُجِيبَ عَنْ حَذْفِ أَلِفِ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ بِأَنَّا لَا نُسَلِّهُ خُصَاصَ حَذْفِ<sup>(١٢)</sup>

(١) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٣٩.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٧.

(٣) في ل: الجر.

(٤) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٣٩، ومعنى اللبيب ١: ١٩٩.

(٥) كلمة (ما) ساقطة من: ل.

(٦) في ل: الاستفهام.

(٧) كلمة (الجر) ساقطة من: ع.

(٨) في ل: الأنف.

(٩) في ع، ف، ل: جر.

(١٠) في ت: كلا.

(١١) ما بين المعفتين ساقطة من ل.

(١٢) كلمة (حذف) ساقطة من الأصل.

هَذَا الْأَلِفِ بِحَرْفِ الْجَمْرِ، أَوْ بَأَنَّهُ شَاذٌ.  
وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ بِأَنَّهُ<sup>(١)</sup> نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ تَارَةً وَحَرْفٌ جَرٌّ أُخْرَى، فَهُوَ إِذَا  
مُشْتَرَكٌ<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا الثَّانِي فَلِيَحْذِفِهِ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ، نَحْوُ: كَيْمَهُ<sup>(٣)</sup>.  
وَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَكَقَوْلِكَ: جِئْتُكَ لِكَيْ تُكْرِمَنِي<sup>(٤)</sup>، فَلَوْلَا أَنَّ كَيْ هَاهُنَا نَاصِبٌ  
بِنَفْسِهِ لَمْ يَجْزِ ادْخَالُ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْحَقِّ.

### حَتَّى

قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>: (وَحَتَّى إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا بِمَعْنَى كَيْ<sup>(٦)</sup> أَوْ إِلَى<sup>(٧)</sup>).  
اعْلَمْ أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَ الْحُرُوفِ السِّتَةِ، وَهِيَ: حَتَّى، وَلَا مُ كَي، إِلَى آخِرِ<sup>(٨)</sup> مَا  
ذَكَرَهُ<sup>(٩)</sup> بِإِضْمَارِ أَنَّ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَيَنْفُسُهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(١٠)</sup>.

(١) يقال: ذهب إلى كذا.

(٢) الإتيان - المسألة ٧٨ - ٢: ٣٠٠، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٣٩.

(٣) الإتيان - المسألة ٧٨ - ٢: ٣٠١.

(٤) المصدر السابق: ٣٠٢.

(٥) الكلمة ليست في الأصل.

(٦) في ف: في.

(٧) في ت: إلى أن.

(٨) ليست في ت.

(٩) في الأصل: وفي: ما ذكرناه. والحروف الأربعة الأخرى هي: لام المجهود، والفاء، والواو، وأر: مجموع

مهمات التون: ١١٦.

(١٠) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٤٠.

وَالَّذِي حَمَلَ الْبَصِيرِينَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا اللَّامَ <sup>(١)</sup> وَحَتَّى حَرَفِي جَرٍّ،  
وَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلَا عَلَى الْأَفْعَالِ، كَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلَا عَلَى الْأَسْمَاءِ، فَوَجَبَ أَنْ يَقْدَرَ  
الْفِعْلُ الَّذِي دَخَلْنَا <sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ اسْمًا، وَلَا يُمَكِّنُ بِأَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ اسْمًا إِلَّا بِحَرْفٍ يَجْعَلُ  
الْفِعْلَ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ، وَحُرُوفُ الْمَصْدَرِ: أَنْ وَأَنْ، وَمَا <sup>(٣)</sup>، وَكَي.  
وَالأَوَّلُ ظَاهِرُ الْإِنْتِفَاءِ <sup>(٤)</sup>، [لَاخْتِصَاصُهَا بِالْأَسْمَاءِ] <sup>(٥)</sup> وَلَا سَبِيلَ إِلَى الثَّالِثِ،  
لَآئِهَا <sup>(٦)</sup> لَا تَعْمَلُ ظَاهِرَةً فَكَيْفَ تَعْمَلُ مَقْدَرَةً، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الرَّابِعِ.  
أَمَّا عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهُ مَصْدَرِيًّا <sup>(٧)</sup> فَظَاهِرٌ، وَلَآنَ تَقْدِيرُهُ يُوْدِي إِلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى فِي  
حَتَّى وَإِلَى، وَالتَّكْرِيرِ فِي اللَّامِ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ (كَي) فِي قَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَفَسَدَ  
الْمَعْنَى؟ / ١١٧ ظ / لَآئِهِ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ <sup>(٨)</sup> التَّعْلِيلِ، وَكَذَلِكَ إِلَى <sup>(٩)</sup>، وَوَجَدُوا [الْوَاوَ  
وَالْفَاءَ] <sup>(١٠)</sup> حَرَفِي عَظْفٍ تَعَذَّرَ حَمْلُهَا عَلَى وَجْهِ <sup>(١١)</sup> الْعَظْفِ هَاهُنَا، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ جَعَلَ

(١) كلمة (اللام) ساقطة من ل.

(٢) في ف: دخلا، وفي ل: حملناه.

(٣) في ل: وما في.

(٤) في ل: الفساد.

(٥) ما بين المعقنين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٦) في ف: لآئه.

(٧) في ف: يجعلها مصدرية.

(٨) الباء ساقطة من ع، ف، ل.

(٩) في ف: اللام.

(١٠) في ت، ع، ف، ل: الفاء والواو.

(١١) في الأصل: وصف.

الأول اسماً، وإذا جُعِلَ اسماً لم يُمكنْ عطفُ الفعلِ عليه، إلا بتأويلِ الاسمِ.  
وإنما قلنا: إنه لا يمكنُ العطفُ إلا بتأويلِ جعلِ الأولِ اسماً، لأنك إذا قلتُ:  
أكرمَنِي فَأُكْرِمُكَ كَانَ مخالفاً للأولِ لكونِ الأولِ أمراً والثاني خبراً، ويمتنعُ عطفُ  
الخبرِ على الأمرِ، فوجبَ تقديرُ الأولِ بِمَعْنَى ليكنْ مِنْكَ إكرامٌ، فإذا قُدِّرَ الأولُ اسماً  
وَجَبَّ تقديرُ الثاني بالاسمِ لِئَمْكِنَ عطفُهُ على الأولِ ولا يُمكنُ أَنْ يُقَدَّرَ اسماً إلا بِأَنْ  
كَمَا ذَكَّرْنَا.

وَوَجَدُوا (أَوْ) إِنَّمَا عاطفةٌ، والكلامُ فيها كالكلامِ في [الواوِ والفاءِ، وَأَمَّا بِمَعْنَى  
إِلَى، فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي] <sup>(١)</sup> حَتَّى وَإِلَى <sup>(٢)</sup> [وَأَمَّا] <sup>(٣)</sup> بِمَعْنَى إِلَّا، وَإِلَّا لَا يَقَعُ بَعْدَهَا  
إِلَّا الْاسْمُ فَلِزِمَ تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ حَتَّى إِنَّمَا يَنْصِبُ بِشَرْطِ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ مُسْتَقْبَلاً  
بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبَلاً عِنْدَ الْإِخْبَارِ لِجَوَازِ قَوْلِكَ الْيَوْمَ: سَرْتُ أَمْسٍ  
حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ، بِالنَّصْبِ، إِذِ الْغَرَضُ هُوَ إِخْبَارٌ عَنِ الدَّخُولِ <sup>(٤)</sup> الْمُرَقَّبِ عِنْدَ ذَلِكَ  
السَّيْرِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى حَصُولِهِ.

وَحَتَّى تَكُونَ <sup>(٥)</sup> بِمَعْنَى كَي، وَهُوَ غَالِبٌ، نَحْوُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، بِمَعْنَى

(١) ما بين المعقنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ف: اللام.

(٣) ما بين المعقنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٤) في الأصل، وفي ز: دخول.

(٥) كلمة (تكون) ليست في ف.



كي أدخل الجنة، وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى إِلَى نَحْو: سِرْتُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ، أَي: <sup>(١)</sup> إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ <sup>(٢)</sup>، لَأَنَّ السَّيْرَ لَيْسَ سَبَباً [لِغُيُوبِ الشَّمْسِ] <sup>(٣)</sup>، وَإِنْ فُقِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ، وَهُوَ كَوْنُ مَا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً بِالنِّسْبَةِ <sup>(٤)</sup> إِلَى مَا قَبْلَهَا، بَطَلَ النَّصْبُ، وَصَارَتْ هِيَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ لَامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ (أَنْ) بَعْدَهَا لِرُزْوَالِ الاستقبالِ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا حَالاً تَحْقِيقاً أَوْ تَقْدِيرًا مِثَالُ الْأَوَّلِ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ، وَأَنْتَ مَخْبِرٌ عَنِ السَّيْرِ حَالِ الدَّخُولِ.

ومثال الثاني <sup>(٥)</sup>: سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلُ الْبَلَدَ أَمْسِ، وَأَنْتَ سِرْتُ وَدَخَلْتَ أَمْسِ وَقَصَّدْتَ الْأَخْبَارَ عَنْ تِلْكَ الْحَالِ، وَحِينَئِذٍ يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا سَبَباً لِمَا بَعْدَهَا.

[أَمَّا الرَّفْعُ فَلِكُونِهَا حَرْفَ ابْتِدَاءٍ حِينَئِذٍ، وَأَمَّا وَجوبُ كَوْنِ مَا قَبْلَهَا سَبَباً لِمَا بَعْدَهَا، فَإِنَّهُ لَمَّا بَطَلَ الْإِتِّصَالُ اللَّفْظِيُّ بَيْنَ مَا بَعْدَهَا وَمَا قَبْلَهَا أَرَادُوا أَنْ يَتَحَقَّقَ اتِّصَالٌ مَعْنَوِيٌّ كَقَوْلِهِمْ: مَرِضَ فُلَانٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ، فَإِنَّ الْمَرَضَ هُوَ سَبَبُ عَدَمِ الرَّجَاءِ، وَنَحْو: شَرِبَتِ الْإِبِلُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ، فَإِنَّ الشَّرْبَ هُوَ سَبَبُ <sup>(٦)</sup>

(١) في ت: و، وفي ع: أو.

(٢) كلمة (الشمس) ليست في ت.

(٣) في ع، ل: لدخول الجنة، وفي ف: لغيبوبة الشمس.

(٤) ما بين المعفتين ساقط من ت.

(٥) كلمة (الثاني) ساقطة من ت.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٧) ما بين المعفتين ساقط من: ت.

مجيء البعير جازاً بطنه.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرُّفْعَ فِي كَأَن سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا فِي النَّاqِصَةِ).  
أي: وَمِنْ أَجْلِ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ إِذَا رُفِعَ <sup>(٢)</sup> مَا بَعْدَهَا <sup>(٣)</sup> [كَأَن مَا بَعْدَهَا] <sup>(٤)</sup> كَلَاماً مُسْتَأْنَفاً  
مُسْتَقِلاً، وَأَنَّ <sup>(٥)</sup> مَا قَبْلَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سَبَباً لِمَا بَعْدَهَا امْتِنَاعَ أَنْ يُقَالَ كَانَ سِيرِي حَتَّى  
أُدْخِلَهَا بِالرُّفْعِ، لِأَنَّهُ <sup>(٦)</sup> عَلَى تَقْدِيرِ الرُّفْعِ، كَانَ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةً مُسْتَقِلَّةً لَا تَعْلُقُ لَهُ <sup>(٧)</sup> بِمَا  
قَبْلَهَا [فَتَبْنَى كَانَ النَّاqِصَةُ بِلا خَبَرٍ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى وَامْتِنَاعِ <sup>(٨)</sup> أَيْضاً أَنْ  
يُقَالَ: أَسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟ بِالرُّفْعِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا خَبَرًا مُسْتَأْنَفًا  
مَقْطُوعاً لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا قَبْلَهَا] <sup>(٩)</sup> وَمَا قَبْلَهَا سَبَبٌ لِمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ مُشْكُوكٌ فِيهِ لَوْجُودِ  
الاسْتِفْهَامِ، فَيَلْزَمُ الْحُكْمُ بِوُقُوعِ الْمُسَبَّبِ مَعَ الشَّكِّ بِوُقُوعِ السَّبَبِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ.  
قوله: (وَجَازَ كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا فِي النَّائِمَةِ) <sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل: أجاز.

(٢) في ل: وقع.

(٣) في ت: بعد حتى.

(٤) ما بين المعقفتين ساقط من ل.

(٥) في الأصل، وفي ز: أمّا.

(٦) زاد في الأصل، وفي ز: حينئذ.

(٧) في ل: لها.

(٨) في ل: امتناع.

(٩) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ز، ع.

(١٠) في مجموع مهابت المنون: ٤١٧، وجاز في النائمة: كان سيري حتى أدخلها.

معناه <sup>(١)</sup>: إِذَا كَانَ (كَانَ) <sup>(٢)</sup> تَامَةً <sup>(٣)</sup> جَازَ أَنْ يُقَالَ: كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا  
 بِالرَّفْعِ لِعَدَمِ الْمَانِعِ، وَهُوَ لَزُومُ الْمَحَالِ، وَهُوَ بَقَاءُ (كَانَ) النَّاqِصَةِ بِلا خَبَرٍ، وَجَازَ أَنْ  
 يُقَالَ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا <sup>(٤)</sup> بِالرَّفْعِ، لِعَدَمِ لَزُومِ الْحُكْمِ بِوُقُوعِ الْمُسَبِّبِ مَعَ وَقُوعِ  
 الشَّكِّ فِي السَّبَبِ لِأَنَّ سَبَبَ الدَّخُولِ هُوَ السَّيْرُ لَا السَّائِرُ الْمَعِينُ، وَهَاهُنَا لَمْ يَقَعْ الشَّكُّ  
 فِي السَّيْرِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي تَعْيِينِ السَّائِرِ.

### لام كي

قوله: (وَلَا مُكِي، نَحْوُ: أَسَلَمْتُ لِكِي أَدْخَلَ الْجَنَّةَ).  
 إَعْلَمَ أَنَّ اللَّامَ الَّتِي تَنْصَبُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا بِإِضْهَارٍ أَنْ عَلَى ضَرْبَيْنِ <sup>(٥)</sup>:  
 أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى كِي، وَلِهَذَا سُمِّيَتْ بِهِ، نَحْوُ: جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي، أَي: لِأَنَّ  
 تُكْرِمَنِي.

والثاني: زائدة، لتأكيد النفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ / ١١٨ و / اللَّهُ  
 لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ <sup>(٦)</sup>، وَلِهَذَا سُمِّيَ لَامُ الْجُحُودِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ اللَّامِ، وَلَامِ كِي مِنْ وَجْهِ

(١) في ف: أي.

(٢) كلمة (كان) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٣) في ل: التامة

(٤) في ل: أدخلها

(٥) الكلمة مطبوعة في ت، وساقطة من ع

(٦) (الواو) ليست في ع

(٧) سورة الأنفال: ٣٣

ثلاثة<sup>(١)</sup> :

أحدها: أَنَّ لَامَ كِيٍ لِلتَّعْلِيلِ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.  
 وثانيها: أَنَّهُ يَلْزَمُ<sup>(٢)</sup> اخْتِلَالُ<sup>(٣)</sup> الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا بِخِلَافِ هَذِهِ لِكُونِهَا زَائِدَةً.  
 وثالثها: أَنَّهَا لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ لِلنَّفْيِ وَهَذِهِ لَازِمَةٌ لَهُ.  
 وَإِنَّمَا وَجَبَ إِضْهَارُ أَنَّ بَعْدَهَا لِكُونِهَا حَرْفِيًّا<sup>(٤)</sup> جَرًّا، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ  
 عَلَى الْفِعْلِ، فَوَجَبَ تَقْدِيرُهُ اسْمًا وَالَّذِي يُقَدَّرُهُ اسْمًا حُرُوفُ الْمَصَادِرِ، وَلَا يَقْدَرُ مِنْ  
 حُرُوفِ الْمَصَادِرِ سِوَى (أَنَّ) لِمَا عَرَفْتُ غَيْرَ<sup>(٥)</sup> مَرَّةٍ<sup>(٦)</sup>.

### الفاء

قوله: (والفاء بشرطين).

اعلم أَنَّ الْفَاءَ تَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا [بِإِضْهَارِ (أَنَّ) خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ وَأَبِي عُمَرَ  
 الْجَرْمِيِّ<sup>(٧)</sup>، فَإِنَّ الْكَوْفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا]<sup>(٨)</sup> عَلَى الْخِلَافِ مَعَهُ<sup>(٩)</sup>.

(١) كلمة (ثلاثة) زيادة من ع، ف.

(٢) في ت: أمر لأن.

(٣) في ل: لا يلزم.

(٤) في ع، ل: حرف.

(٥) في ل: غيره.

(٦) كلمة (مرة) ليست في ل.

(٧) في ف: أبي عمرو والجرمي. والصواب: أبي عمر الجرمي، وقد تقدّمت ترجمته، وفي ل: أبي عمرو والجرمي.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ع.

(٩) (معه) ساقطة من ت، ع.

وَذَهَبَ الْجَزْمِي إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَنْتَصِبُ بِالْفَاءِ <sup>(١)</sup> لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ بَابِ  
الْعَطْفِ <sup>(٢)</sup>.

وَاحْتِجَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنَّ <sup>(٣)</sup> مَا بَعْدَهُ مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ [لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ] <sup>(٤)</sup>  
أَحَدُ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ، وَمَا بَعْدَهُ خَبْرٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْخِلَافِ، أَيْ: كَوْنُ  
الثَّانِي مُخَالَفًا لِلأَوَّلِ نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ، فَقَدْ قَالُوا: إِنَّ الْفَاءَ لَا يَنْفَكُ مِنْ مَعْنَى الْعَطْفِ وَالرَّبِطِ وَيَدْخُلُ  
عَلَى الْكَلِمِ الثَّلَاثِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فَيَحْتَاجُ بَعْدَهَا إِلَى إِضْهَارِ نَاصِبٍ، وَلَيْسَ  
مِنْ التَّوَاصِبِ مَا يُضْمَرُ إِلَّا (أَنْ)، وَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ هَاهُنَا عَلَى اللَّفْظِ، [لِأَنَّ  
الْعَطْفَ يَشَارِكُ] <sup>(٥)</sup> بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَالْخَبْرُ لَا يَشَارِكُ الْأَمْرَ، وَإِذَا بَطَلَ الْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ  
وَجَبَّ الْعُدُولُ إِلَى الْعَطْفِ] <sup>(٦)</sup> فِي الْمَعْنَى، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِضْهَارِ (أَنْ)، وَتَقْدِيرُ

→ ومعنى الخلاف أن الفاء عطفت ما بعدها على غير شكله فقولك: لا تظلمني فتندم دخل النهي  
على الظلم ولم يدخل على الندم، ومثله في الأسماء لو تركت الأسد لأكلك، وقد نسب ابن  
يعيش في شرح المفصل ٧: ٢١، هذا الرأي إلى الفراء، ونسب في الجنى الداني: ١٢٩ إلى بعض  
الكوفيين، وفي البحر المحيط ٣: ٢٧٢ إلى الكوفيين. وللاستزادة من معنى الخلاف، ينظر:  
مدرسة الكوفة للدكتور مهدي الخزومي، ط ٢ - القاهرة: ٢٩٣.

(١) في ف: بالفاء نفسها.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢١.

(٣) في ع: بأن.

(٤) ما بين المعقنين ساقط من: الأصل، ومن: ز.

(٥) في ع، ل: يشارك، وفي ف: يشترك.

(٦) ما بين المعقنين ساقط من ز.

الأول بمصدر.

ثم الذي يدلُّ على ضعف قول الجرمي وجوه:

أحدها: ما ذكرنا، وهو أنه <sup>(١)</sup> يدخل على أكثر من قبيل واحد، وما شأنه كذلك

لم يكن عاماً.

وثانيها: أنه لو خرج عن العطف لجاز دخول حرف العطف عليه لأن الحرف

إنما يمنع دخوله على مثله إذا كان باقياً على معناه.

وثالثها: أنها لو كانت ناصبة لكانت ناصبةً [أيما كانت] <sup>(٢)</sup> لكنه ليس كذلك.

لا يقال: ناصبة بشرط مخصوص، وهو مذكور في الكتاب، فمتى تحقق ذلك

الشرط تحقق عمله، ومتى لم يتحقق انتفى عمله لانتفاء شرطه، لأننا نقول: الفاء لو

كانت عاملة بهذا الشرط، فلا تخلو من أن تكون عاطفة أو فاء السببية، لا سبيل

إلى الأول لأنها على تقدير أن تكون عاطفة لم تكن ناصبةً إلا بإضمار (أن) لانتفاء

عمل حرف العطف، ولا سبيل إلى الثاني، لأن الفاء مع الجملة التي بعدها منقطعة

عما قبلها، أي: لم يكن لما قبلها تأثير في إعمال ما بعدها، لأن فاء السببية إنما <sup>(٣)</sup> جيء

بها لربط <sup>(٤)</sup> إحدى <sup>(٥)</sup> الجملتين المستقلتين بالأخرى.

(١) في الأصل، وفي ز: أن.

(٢) ما بين المعنيين ساطع من الأصل.

(٣) ساطعة من الأصل، ومن ز

(٤) في ل: للربط.

(٥) في ل: أحد.

وإذا لم يكن لها تأثير في اعراب ما بعدها، فلا فرق بين<sup>(١)</sup> أن يكون قبلها جملة خبرية أو جملة انشائية، وكما أن الخبرية ليست شرطاً في نصب الفاء لما بعدها، لم تكن الإنشائية شرطاً.

ولأن فاء السببية داخلية في الأسماء كقوله تعالى: ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ولا شيء من نواصب الأفعال بدخلة في الأسماء، لانتفاء معناها فيها، وإذا بطل كون الفاء عاملة فيما بعدها تعين<sup>(٣)</sup> أن العامل فيه هو (أن).

وأما مذهب الكوفيين<sup>(٤)</sup> [فَقَدْ تَقَدَّمَ إِيْطَالُهُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ فَلَا تُعِيدُهُ.

وإذا عرفت ذلك] <sup>(٥)</sup>، فنقول<sup>(٦)</sup>: إن<sup>(٧)</sup> الفاء تنصب بإضمار (أن) بشرطين:

أحدهما: أن تكون للسببية.

والثاني: أن يكون قبلها<sup>(٨)</sup> أحد ما ذكر في الكتاب<sup>(٩)</sup>.

أما الأول: فلأنه إنما عدل من الرفع إلى النصب ليدل على أن ما قبلها سبب لما

(١) في ت: من.

(٢) سورة الروم: ٢٨.

(٣) في ت: يعني.

(٤) في الأصل، وفي ز: البصريين.

(٥) ما بين المعقنين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٦) كلمة (فنقول) ساقطة من الأصل.

(٧) كلمة (إن) زيادة من ت.

(٨) في الأصل، وفي ل: فعلها.

(٩) في من الكافية، أن يكون قبلها أمر أو هي أو اسمها، أو هو أو من أو عرس صومع مهمات المنون.

بَعْدَهَا، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ لِلْسَبِيَةِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَيْسَ بِسَبَبٍ لِمَا بَعْدَهَا إِلَّا عِنْدَ تَحَقُّقِ هَذِهِ الْأُمُورِ.

مِثَالُ الْأَمْرِ: زُرْنِي فَأَكْرِمَكَ.

وَالنَّهْيُ: لَا تَشْتَمْنِي فَأُضْرِبَكَ.

وَالنِّي: ﴿لَا يُقْضَ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾<sup>(١)</sup>.

وَالِاسْتِفْهَامُ: ﴿فَهَلْ<sup>(٢)</sup> لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾<sup>(٣)</sup>.

وَالْتَمَنِي: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٤)</sup>.

وَالْعَرَضُ<sup>(٥)</sup>: أَلَا تَزُورُنَا فَتُكْرِمُكَ<sup>(٦)</sup>؟

وَتَقْدِيرُ الْأَوَّلِ: لَتَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ، فَأَكْرَامٌ مِنِّي.

وَتَقْدِيرُ الثَّانِي: لَا يَكُنْ مِنْكَ شَتْمٌ فَضَرْبٌ مِنِّي.

وَتَقْدِيرُ الثَّلَاثِ: لَا يَكُونُ قَضَاءٌ عَلَيْهِمْ مَوْتُ مِنْهُمْ / ١١٨ ظ /.

وَتَقْدِيرُ الرَّابِعِ: هَلْ حَصُولُ شُفْعَاءَ فَشَفَاعَةٌ لَنَا<sup>(٧)</sup>.

وَتَقْدِيرُ الْخَامِسِ: لَيْتَ لِي كَوْنًا مَعَهُمْ فَفَوْزٌ عَظِيمٌ.

(١) سورة فاطر: ٣٦.

(٢) في جميع النسخ: هل، وما أثبتناه من المصحف.

(٣) سورة الأعراف: ٥٣.

(٤) سورة النساء: ٧٣.

(٥) (والعرض) ساقطة من ل.

(٦) في ل: فأكرمك.

(٧) ساقطة من الأصل، ومن ز.



وتقدير السادس: ألا تكون منكم زيارة فإكرام منّا<sup>(١)</sup>؟  
وإنما يكون<sup>(٢)</sup> تقديرها هكذا، لأنه، لما قصد أن الأول سبب للثاني، وجب  
إضمار (أن) ليُعلم أنه كذلك، ولما أُضيرَ (أن)<sup>(٣)</sup> كان ما<sup>(٤)</sup> بعد الفاء في تقدير المصدر  
وهو العطف، فوجب أن يُجعل [ما قبله أيضاً]<sup>(٥)</sup> في (تقدير المصدر، [ثلاثاً يلزم عطف  
الإسم على الفعل]<sup>(٦)</sup>، [فجعلوه أيضاً في تقدير المصدر]<sup>(٧)</sup> فَصَارَ<sup>(٨)</sup> تقديره ما  
ذكرناه، ولكل واحدٍ منها معاني كثيرة يلزم النصب على تقدير بعضها، والرفع على  
تقدير البعض<sup>(٩)</sup> الآخر، [ثلاثاً يلزم عطف الإسم على الفعل فجعلوه أيضاً في تقدير  
المصدر الآخر]<sup>(١٠)</sup> فَلِنَذْكُرْ في بعضها لِيُقَاسَ البواقي عليه، وهو الثاني، مثلاً إذا قلنا: ما  
تزورني فأكرمك، فله معاني:

أحدها: أن ينفي بهذا الكلام الزيارة، ويثبت الإكرام، كأنك قلت: فإنا أكرمك،  
وحيثُ يلزم الرفع بالضرورة.

(١) في ل: منكم.

(٢) في ت، ل: كان.

(٣) ساقطة من ت، ل.

(٤) ساقطة من الأصل، ومن ت، ل.

(٥) في ل: أيضاً ما قبله.

(٦) ما بين المعقتبين ساقط من الأصل، ومن ت، ز.

(٧) ما بين المعقتبين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٨) ما بين المعقتبين ساقط من ع.

(٩) ينظر ١: ١١٩.

(١٠) ما بين المعقتبين ساقط من ت، ع، ل.

وثانيها: أن يُبنى الزيارة والإكرام نفيًا على حدٍّ واحدٍ وكأنَّكَ قُلْتَ: ما تزورني، ولا أكرِمُكَ، فَيُلْزَمُ الرُّفْعُ أيضًا بالضرورة.

وثالثها: أن يُبنى الزيارة مُشعرًا بأنَّها لو وَقَعَتْ لَوَقَعَ<sup>(١)</sup> لوقوعها الإكرام، ولكنَّها لما انتفتَ لَزِمَ انتفاءُ الإكرامِ بانتفائها وحينئذٍ يَجِبُ إضمارُ أنْ بَعْدَهَا، لكونِ الأولى سببًا للثانية حينئذٍ<sup>(٢)</sup>.

ورابعها: أن يُبنى الزيارة لا على الإطلاق، وَلَكِنْ بشرطِ كونها موجبةً للإكرام، فكانَ معناه: ألا تزورني الزيارة التي تُوجِبُ<sup>(٣)</sup> الإكرامَ وإنْ كنتَ تزورني زيارةً أخرى غيرها وعلى هذا التقديرِ وَجَبَ إضمارُ (أنْ) بَعْدَهَا لما ذَكَرْنَاهُ.

وأما التَّمَنِّي فيجوزُ بَعْدَهُ الوجوهُ المذكورةُ في النَّفي<sup>(٤)</sup>، تَقُولُ: لَيْتَكَ<sup>(٥)</sup> تَأْتِيَنِي فَأَخْدِمَكَ<sup>(٦)</sup>، عَلَى أَحَدٍ [وجهينِ بالنَّصبِ]<sup>(٧)</sup> ويجوزُ فِيهِ الرُّفْعُ عَلَى العطفِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّه<sup>(٨)</sup> يَزُكِّي أَوْ يَكْثُرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرُ﴾<sup>(٩)</sup> بِنَصْبِ فَتَنْفَعَهُ، ورفعه<sup>(١٠)</sup>، ويجوزُ

(١) في ل: لرفع.

(٢) كلمة (حينئذٍ) ساقطة من ل.

(٣) في الأصل: لا توجب.

(٤) في الأصل: المنفي.

(٥) في ت: ليتني.

(٦) في ف: لا صدقك.

(٧) في ت، ز: وجهين النصب، وفي ع، ف، ل: وجهي النصب.

(٨) كلمة (لعله) ليست في ل.

(٩) سورة عبس: ٢ - ٤.

(١٠) قرأ عاصم بالنصب وقرأ باقي السبعة بالرفع. الحجة لابن خالويه: ٣٦٣، والكشف عن وجوه القراءات ٢: ٣٦٢، والتيسير: ٢٢٠.

الرَّفْعُ عَلَى الاستِثْنَاءِ، نَحْوُ: لَيْتَكَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا.

وَأَمَّا الْأَمْرُ فَالْجَائِزُ فِيهَا <sup>(١)</sup> بَعْدَ الْفَاءِ مِنَ الْوَجْهِ <sup>(٢)</sup>:

النَّصْبُ، وَيُحْتَمَلُ الرَّفْعُ عَلَى الاستِثْنَاءِ، وَيَمْتَنِعُ فِيهِ أَنْ يَعْطَفَ عَلَى الْأَوَّلِ

لِكَوْنِ الثَّانِي غَيْرِ أَمْرٍ كَمَا أَمَكْنَ ذَلِكَ فِي النَّبِيِّ وَالتَّمَنِّيِّ وَالِاسْتِفْهَامِ، مِثَالُ النَّصْبِ: زُرْنِي

فَأَزُورُكَ بِالنَّصْبِ، وَمِثَالُ الاستِثْنَاءِ: زُرْنِي فَأَزُورُكَ، أَيْ: فَأَنَا أَزُورُكَ.

وَأَمَّا النَّهْيُ <sup>(٣)</sup> وَالِدُّعَاءُ فَحُكْمُهُمَا فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْأَمْرِ.

## الواو

قَوْلُهُ: (وَالْوَاوُ بِشَرْطَيْنِ: الْجَمْعِيَّةُ وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذَلِكَ).

اعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْجَمْعِيَّةُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَحَدُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأُمُورِ السَّتَّةِ.

وَالْعِلَّةُ فِي اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرْنَا هَاهُنَا هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الْفَاءِ وَالْأَحْكَامُ

كَالْأَحْكَامِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا النَّاصِبَةُ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ هُوَ الْجَوَابُ <sup>(٤)</sup> بِمَعْنَاهِ.

(١) فِي ل: فِيهَا

(٢) فِي ف، ل: وَجْهِ.

(٣) فِي ل: التَّمَنِّي.

(٤) فِي ل: كَالْجَوَابِ.

ثُمَّ مِثَالُ النَّبِيِّ: لَا أَحَدُكُمْ<sup>(١)</sup> وَتَجَفُونِي<sup>(٢)</sup>، كَأَنَّ النَّبِيَّ اجْتَمَعَ الْأُمَرَاءُ.  
وَمِثَالُ الاسْتِفْهَامِ: هَلْ تُعِينُنِي وَأُكْرِمَكَ؟ كَأَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ اجْتَمَعَ<sup>(٣)</sup> الْإِعَانَةُ  
وَالْإِكْرَامَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْلُومِ.

وَمِثَالُ النَّهْيِ:

لَا تُنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(٤)</sup>  
فَالْمَنْهِي هَاهُنَا النَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ مَعَ طَلَبِ مِثْلِهِ.  
وَمِثَالُ الْأَمْرِ: زُرْنِي وَأُكْرِمَكَ، فَالْمَأْمُورُ هُوَ<sup>(٥)</sup> الزَّيَارَةُ مَعَ الْإِكْرَامِ.  
وَمِثَالُ<sup>(٦)</sup> التَّمْنَى<sup>(٧)</sup>: لَيْتَ لِي مَالًا وَأَنْفَقَ، فَالْتَّمْنَى هُوَ حَصُولُ الْمَالِ مَعَ الْإِنْفَاقِ.  
وَمِثَالُ الْعَرَضِ: أَلَا تَنْزِلُ وَتَصِيبُ خَيْرًا، فَالْمَعْرُوضُ عَلَيْهِ النُّزُولُ مَعَ إِصَابَةِ  
الْخَيْرِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ.

(١) في ع، ل: أخدمك.

(٢) الكلمة مطموسة في ت.

(٣) ما بين المعقتنين ساقط من ت.

(٤) ينسب البيت إلى أبي الأسود الدؤلي، وإلى حسّان، وإلى المتوكل اللبني، وإلى الأخطل، وإلى سابق  
البربري، وإلى الطرماح. ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق محمد حسن آل ياسين - المعارف بغداد: ١٣٠،  
والكتاب ١: ٢٤، والمقتضب ٢: ٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٢٤، ومغني اللبيب ١: ٣٩٩، وشرح  
شواهد المغني ٢: ٧٧٩، والخزانة (بولاقي) ٣: ٦١٨.

(٥) كلمة (هو) ساقطة من ع.

(٦) ما بين المعقتنين ساقط من ت.

(٧) في ز: الثاني.

## الواو العاطفة

قوله: (والعاطفة).

اعلم أنَّ العاطفة تنصبُ الفعلَ المضارعَ باضمارٍ أنْ إذا كانَ المعطوفُ عليه اسماً  
لِكَرَاهَتِهِمْ عَطَفَ [الفعلِ عَلَى الاسمِ] <sup>(١)</sup> فَقَدَّرُوا [بعدها (أنْ) لِيَكُونَ الفِعْلُ مَعَهَا فِي  
تَقْدِيرِ المَصْدَرِ لِيَعْطَفَ الاسمُ عَلَى الاسمِ] <sup>(٢)</sup> وَمِثَالُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ <sup>(٣)</sup>  
قوله: (و) <sup>(٤)</sup> أَوْ بِمَعْنَى إِلَى أَنْ <sup>(٥)</sup>.

اعلم أنَّ الفعلَ ينتصبُ بعدَ أو باضمارٍ (أنْ) لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى إِلَى، فَلَأَنَّهُ حَرْفٌ  
جَزْءٌ فَوَجَبَ إِضْمَارُ / ١١٩ و / أَنْ لثَلَا يَلْزَمَ دُخُولُ الجَارِّ عَلَى الفعلِ.  
وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى حَتَّى فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى إِلَّا <sup>(٦)</sup>، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ،

(١) في ل: الاسم على الفعل.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٣) البيت ليسون بنت مجدل الكلبيّة زوج معاوية بن أبي سفيان، من أبيات تصفه فيها بالعلج والشاهد فيه

نصب (تقرُّ) بأن مضمرة بعد الواو وأن وما بعدها في تقدير المصدر معطوف على (البُسِّ). الكتاب ١: ٢٦، ٤.

والإيضاح العضدي: ٣١٢، والمحتسب ١: ٣٢٦، والأمال الشجرية ١: ٢٨٨، وشرح المفصل لابن يعيش،

٢٥٧، وشرح ابن عقيل ٢: ٣٥٨، الخزانة (بولاق) ٣: ٥٩٢.

(٤) (الواو) ليست في ف.

(٥) (أن) ليست في ت.

(٦) في الكتاب ١: ٢٧، ٤: (واعلم أن معنى ما انصب بعد أو على إلا أن، كما كان معنى ما انصب بعد الفاء على

غير معنى المنيل، تقول: لأزمنك أو نقتضي، ولأضربك أو سبقي، فالنص لا لزمنك إلا أن تقضي،

ولأضربك إلا أن تسبقي).

فَلَانَهَا<sup>(١)</sup> كلمة استثناء فلا تدخل إلا على الاسم فَوَجَبَ اضْمَارُهَا، أَوْ نَقُولُ: إِنَّ  
الاستثناء هَاهُنَا مِنَ الظَرْفِ<sup>(٢)</sup> الزماني فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى ظَرْفًا زَمَانِيًا أَيْضًا  
فَيَقْدَرُ بَأَن حَقِّي يُؤَوَّلُ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَحْذُوفِ مِنْهُ الزَّمَانُ فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِكَ: لِأَلْزَمَنَّكَ  
أَوْ<sup>(٣)</sup> تُعْطِينِي حَقِّي، لِأَلْزَمَنَّكَ إِلَى زَمَانٍ إِعْطَاكَ إِيَّاي حَقِّي، وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:  
فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا<sup>(٤)</sup>

نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَتُعْذَرَا<sup>(٥)</sup>

عَلَى الْوَجْهَيْنِ: الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ<sup>(٦)</sup>

### إظهار أن وضمها

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ إِظْهَارُ أَنْ مَعَ لَامِ كِي وَالْعَاطِفَةِ، وَيَجِبُ مَعَ لَا فِي اللَّامِ).  
اعْلَمْ أَنَّ إِظْهَارَ (أَنْ) بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:  
أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ جَائِزًا، وَهُوَ مَعَ لَامِ كِي وَحُرُوفِ الْعَطْفِ<sup>(٧)</sup>.

(١) في ف: فَلَانَهُ.

(٢) في ت: الظرف.

(٣) في ل: أَنْ.

(٤) كلمة (إنما) ساقطة من الأصل.

(٥) يخاطب فيه عمرو بن لبنة الذي استنصحه في مسيره إلى قيصر.

الدويان: ٦٨. والبيت من شواهد الكتاب ١: ٤٢٧. والمقتضب ٢: ٢٧.

(٦) الكتاب ١: ٤٢٧.

(٧) في ل: العاطفة.

والثاني: أن يكون واجباً، وهو مع اللام إذا كان قبلها (لا).

والثالث: أن يكون ممتنعاً.

أما الأول: فأما مع لام كي، فللفرق بين لام كي، ولام الجحود في أول الأمر، ولم يفعل بالعكس، لأن لام الجحود زائدة، ولام كي غير زائدة، بإظهارها مع غير الزائدة أولى. وأما مع حروف العطف، فلئلا يكون عطف الفعل على الإسم ظاهراً.  
وأما الثاني: وهو وجوب الإظهار مع لا فلئلا تتوالى اللامات ولعدم ادخالهم حروف الجر على حروف<sup>(١)</sup> النفي، لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام، فوجب الإظهار.

فإن قيل: فهلا جوزوا إدخال أن على حرف النفي مع وجود العلة المقتضية لصدر الكلام لها.

قلنا: إن حرف النفي يكون واقعاً في صدر الكلام، لكون (أن) موصولاً ومما بعدها صلة لها فهي حينئذ واقعة في صدر الصلة، نحو: جاءني الذي لا يخرج.  
وأما الثالث: وهو أن يكون<sup>(٢)</sup> الإظهار ممتنعاً فهو فيما عداهما، وإنما امتنع لقيام القرينة الدالة عليها كما ذكرنا، وكون الحذف أخصر فالتزموا حذفها.

(١) في ع. ل: حرف.

(٢) في الأصل، وفي ز: لا يكون.

## جزم المضارع

قوله: (وينجزم بَلَمْ وَلَمَّا إلى آخرها).

اعلم أن الجزم هو القطع<sup>(١)</sup>، وتُسمّى هذه الحروف جوازِمَ لِقَطْعِهَا عَنِ<sup>(٢)</sup> الفعلِ

حركته أو بعض حروفه.

قال جاز الله: إِنَّمَا تَعْمَلُ هذه الحروف الجزمَ لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا شَبَهُ بِعَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ

فَبَقِيَتِ الْأَفْعَالُ عَلَى أَصْلِهَا.

وفيه نظرٌ لأنها حينئذٍ لَمْ تَكُنْ مُعْرَبَةً، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى إِعْرَابِهَا حَالَ الْجَزْمِ،

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِنَّمَا تَعْمَلُ لِشَابَهَتِهَا الْأَفْعَالُ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَاصُ

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْأَسْمَاءِ.

وَأَمَّا عَمِلَتْ الْجَزْمَ، أَعْنِي السَّكُونَ دُونَ الْحَرَكَةِ لَانْخِطَاطِهَا عَنْ<sup>(٣)</sup> درجة

الْأَفْعَالِ لِضَعْفِ مُشَابَهَتِهَا إِيَّاهُ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْجَازِمَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

قِسْمٌ يَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً، وَقِسْمٌ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ مَعاً.

الْأَوَّلُ: الْحُرُوفُ الْجَوَازِمُ.

(١) مدار الصحاح - جزم - ١٠٣

(٢) ل.ع. ل. من

(٣) ل.ع. ل. من



والثاني: كَلِمُ الْمَجَازَةِ.

فَإِنَّ الْأَوَّلَ: لَمْ وَلَمَّا، فَإِنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي أَنَّهُمَا لِقَلْبٍ <sup>(١)</sup> مَعْنَى الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي وَنَفْيِهِ، نَحْوُ: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَلَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ <sup>(٢)</sup>، أَيْ: مَا قَامَ، وَمَا قَدْ قَامَ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ (لَمْ) [لِنَفْيِ فَعَلٍ، وَ(لَمَّا)] [لِنَفْيِ قَدْ فَعَلٍ].

تَقُولُ: نَدِمَ فُلَانٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ [النَّدَمُ، أَيْ: وَلَمْ يَنْفَعْهُ] <sup>(٤)</sup> عَقِيبَ نَدَمِهِ، وَإِذَا قُلْتَهُ <sup>(٥)</sup> بَلَمَّا أَفَادَ اسْتِمْرَارَ عَدَمِ النَّفْعِ إِلَى وَقْتِ الْأَخْبَارِ، وَقَدْ <sup>(٦)</sup> شَمِلَ نَفْيَ النَّفْعِ بَلَمَّا مَا قَبْلَ زَمَانِ الْأَخْبَارِ إِلَى زَمَانِ الْأَخْبَارِ بِخِلَافِ (لَمْ).

وَفِي أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ (لَمَّا) وَلَمْ يَجُزْ مَعَ (لَمْ) تَقُولُ: خَرَجْتُ وَلَمَّا، أَيْ: وَلَمَّا <sup>(٧)</sup> يَخْرُجُ زَيْدٌ، وَلَمْ تَقُلْ: وَلَمْ، لِأَنَّ (لَمَّا) بِمَثَابَةِ (قَدْ) فِي: قَدْ فَعَلٍ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ (قَدْ) فِي قَوْلِهِ:

.....وَكَاُنْ قَدْ <sup>(٨)</sup>

(١) فِي ف: يَقْلِبَانِ.

(٢) كَلِمَةُ (زَيْدٍ) لَيْسَتْ فِي ع.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ع.

(٥) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ف: قُلْتُ.

(٦) فِي ز: قُلْ، وَفِي ل: فَعَلٍ.

(٧) فِي ل: لَمَّا.

(٨) هَذِهِ فُطْمَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي، وَالبَيْتُ بِتَأَمُّهِ:

أَفِيدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَابَنَا لَمَّا نَزَلْ بِرَحَابِنَا وَكَانَ قَدْ

[جَازَ حَذْفُهُ مَعَ لَمَّا] <sup>(١)</sup>.

وَلَاَنَّ (لَمَّا) هَذِهِ (لَمْ) ازدادت عليها (مَا) فنابث مَنَابَ الفعلِ، وازدادت في معناها.

وَقَالَ الْبَارِعُ الْأَصْفَهَانِي <sup>(٢)</sup>: إِنَّهَا [مِنْ غَرَائِبِ الْقَرِينَةِ لِأَنَّهَا] <sup>(٣)</sup> فِي الْأَصْلِ (لَمْ) صُمِّتَ إِلَيْهَا (مَا) فَإِذَا دَخَلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي فَهُوَ اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ حَتَّى يُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا﴾ <sup>(٤)</sup> / ١١٩ ظ / فَهُوَ هَاهُنَا نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ وَالْعَامِلُ فِيهِ جَوَابُهُ.

وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَصِيرُ اسْمًا بِسَبَبِ دُخُولِهَا عَلَى <sup>(٥)</sup> الْمَاضِي وَالْاسْمُ لَا يَصِيرُ حَرْفًا بِسَبَبِ دُخُولِهِ <sup>(٦)</sup> عَلَى الْفِعْلِ <sup>(٧)</sup> الْمُضَارِعِ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ

---

→ أفد: دنا وقرب، يقول: قَرُبَ التَّرحُلُ إِلَّا أَنَّ الرِّكَابَ لَمْ تَزَلْ وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ وَيُرْوَى: (أزف) مكان (أفد) وهما بمعنى: الديوان: ٨٩، والبيت من شواهد الخصائص ٢: ٣٦١، وشرح المنفل لابن يعيش ٨: ٥، والخزانة ٧: ١٩٧.

(١) ما بين المعفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) هو الحسين بن محمد بن عبد الوهاب بن أحمد الدباس المعروف بالبارع النحوي كان نحويًا لغويًا مقرنًا توفي سنة ٥٢٤ هـ. أنباء الرواة ١: ٣٢٨، ووفيات الأعيان ٢: ١٨١، وبغية الوعاة ١: ٥٣٩، والاعلام ٢: ٢٨٠.

(٣) ما بين المعفتين ساقط من ع.

(٤) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٥) في ف، ل: في.

(٦) في ع: دخولها

(٧) كلمة (العمل) ليس في الأصل ولا في ز، ع، ف.

مُشْتَرَكٌ كَثِيرٌ مِنَ الْكَلِمَاتِ، وَأَنَّهُ <sup>(١)</sup> إِذَا كَانَ اسْمًا لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْمَاضِي، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ حَرْفًا لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْمُضَارِعِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَجْرِي (لَمْ) بِجَرَى (لَمَّا) فِي حَذْفِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ كَقَوْلِهِ:  
أَجْلَحُ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَشْطُ <sup>(٣)</sup> وَقَدْ كَادَ وَلَمْ <sup>(٤)</sup>

## لام الأمر

[قوله <sup>(٥)</sup>: (و) [لَمْ الْأَمْرُ].

وَهِيَ لَامٌ يَطْلُبُ بِهَا الْفِعْلُ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ لَزِمَتْهُ مَطْلَقًا، وَإِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ لَزِمَتْهُ مُسْتَدًّا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْغَائِبِ، وَلَمَّا كَانَتْ مِنْ عَوَامِلِ <sup>(٦)</sup> أَعْرَابِ الْأَفْعَالِ لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى مَا فِي <sup>(٧)</sup> أَوَّلِهِ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ بَاقِيًا عَلَى أَعْرَابِهِ، نَحْوُ: لِيَقُمْ زَيْدٌ، أَوْ عَائِدًا إِلَى أَصْلِهِ، مِنَ الْبِنَاءِ، نَحْوُ: لِيُقَوِّمَنَّ زَيْدٌ،

(١) (انه) ليست في ف.

(٢) في ل: أحج.

(٣) في ت: بشرط.

(٤) الْأَجْلَحُ: مِنَ الْجَلْحِ، وَهُوَ فَقْدَانُ الشَّعْرِ مِنْ مَقْدَمِ الرَّأْسِ.

وَالشَّمَطُ: بَيَاضُ شَعْرِ الرَّأْسِ يَخَالِطُهُ سَوَادُ لِسَانِ الْعَرَبِ - جُلَح - ٢٤٨: ٣ و - شَطَط - ٢٠٩: ٩.

وَالرَّجَزُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ.

(٥) كلمة (قوله) ليست في ت، ع.

(٦) في ع، ف، ل: ومنه.

(٧) في ف: العوامل.

(٨) كلمة (في) ساقطة من ز.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾<sup>(١)</sup> عَلَى قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ: (لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ)<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّمَا جُمِعَ بَيْنَ اللَّامِ وَالتَّاءِ لِتَسَاوُلِ الْحَاضِرِينَ وَالْغَائِبِينَ، وَهُوَ شَاذٌ، وَقَدْ جَاءَ أَيْضاً حَذْفُ اللَّامِ مَعَ وَجُودِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالاً<sup>(٥)</sup>  
وَإِنَّمَا كُسِرَتْ<sup>(٦)</sup> هَذِهِ اللَّامُ فَرَقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَقَدْ يَجُوزُ إِسْكَانُهَا تَخْفِيفاً، وَتَحْرِيكُهَا عِنْدَ وَائِ الْعَطْفِ وَقَائِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة يونس: ٥٨ من قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٢) هي قراءة عثمان بن عفان وأبي بن كعب والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر والسلمي وقتادة وعاصم الجحدري وهلال بن يساف، والأعمش وعباس بن الفضل وعمر بن فائد، وفي رواية أنها قراءة النبي (ص) المحتسب ١: ٣١٣.

(٣) قال الفراء: (ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، قال في بعض المشاهد: لتأخذوا مَصَافِكُمْ). معاني القرآن ١: ٤٧٠، واللامات: ٨٩، والإيضاح ٣: ٨٩٩، والإنصاف - المسألة ٩٩-٢: ٢٧٤، وأسرار العربية: ٣١٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٤١، والجنى الداني: ١٥٣، ومنغني اللبيب ٢: ٢٤٧ و ٢٥١.

(٤) في ع، ف، ل: قال.

(٥) التبال بمعنى: الوبال، وهو سوء العاقبة، ويروى (شيء) مكان (أمر) والبيت ينسب إلى أبي طالب وإلى الأعشى وإلى حسان بن ثابت، وليس في ديوان أحدهم. الكتاب ١: ٤٠٨، والمقنضب ٢: ١٣٠، والأُمالي الشجرية: ١: ٣٧٥، والإنصاف ٢: ٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٣٥.

(٦) في ل: كسر.

(٧) سورة البقرة: ١٨٦.

وَأَمَّا مَعَ ثُمَّ فَالْأَكْثَرُ عَلَى عَدَمِ تَسْكِينِهَا لِأَنَّ ثُمَّ مُنْفَصِلَةٌ عَنْهَا بِخِلَافِ الْفَاءِ

وَالْوَاوِ.

## لا الناهية

وَمِنْهُ: لَا وَهُوَ <sup>(١)</sup> ضِدُّ لَامِ الْأَمْرِ، أَيُّ: لَا الَّتِي لِلنَّهْيِ ضِدُّ اللَّامِ الَّتِي لِلْأَمْرِ،  
وَبِالْحَقِيقَةِ إِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْأَمْرِ، لِأَنَّهُ طَلَبُ تَرْكِ الْفِعْلِ كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ طَلَبُ الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ <sup>(٢)</sup> وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا جَازِمَةً بِخِلَافِ لَا الَّتِي لِلنَّهْيِ مِنْ غَيْرِ  
طَلَبِ الْفِعْلِ فَإِنَّهَا لَا تَجْزِمُ أَصْلًا.

## ما يجزم فعلين

قَوْلُهُ: (وَكَلِمَةُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ) إِشَارَةٌ إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ  
الْقِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا مِنْ قَبْلُ، وَهُوَ الْجَازِمُ لِفَعْلَيْنِ <sup>(٣)</sup>، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبُ  
حَرْفٍ، وَهُوَ (إِنْ).

وَضَرْبُ اسْمٍ يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ الْحَرْفَ، وَالِاسْمُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

ظَرْفٌ، وَغَيْرُ ظَرْفٍ.

(١) كلمة (هو) ليست في ل

(٢) سورة الأنعام: ١٤١، وسورة الأعراف: ٣١

(٣) في ت: جازم الفعلين.

وَأَمَّا ضُمِّنَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَعْنَى (إِنْ)، لِضَرْبٍ مِنَ الْإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ لِأَنَّهُمْ  
احْتَاجُوا إِلَى <sup>(١)</sup> أَنْ يَقُولُوا: إِنْ تَضْرِبَ زَيْدًا <sup>(٢)</sup> أَضْرِبُهُ، وَإِنْ تَضْرِبَ عَمْرًا <sup>(٣)</sup> أَضْرِبُهُ  
إِلَى أَنْ يَطُولَ الْكَلَامُ جِدًّا فَأَتَى بِاسْمٍ شَامِلٍ لِلْجَمِيعِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ، نَحْوُ: مَنْ، وَمَا،  
وَمَنْهَا، وَأَيْهِمْ.

فَأَمَّا (مَنْ) فَكَقَوْلِهِ:

فَأَجَبْنَا بِصَوَابٍ قَوْلَهُمْ مَنْ يَجِدُ مُحَمَّدًا وَمَنْ يَنْخَلُ يُذَمُّ <sup>(٤)</sup>

وَأَمَّا <sup>(٥)</sup> (مَا) فنحو: مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ، وكَقَوْلِهِ <sup>(٦)</sup>:

[أَرَى الْعُمَرَ كَنْزًا نَاقِصًا كُلَّ لَيْلَةٍ وَمَا تُنْقِصُ الْأَيَّامُ وَالْدَّهْرُ يَنْقَدِرُ <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>]

وَمَنْ نَحْوُ: مَنْ تُكْرِمُهُ أَكْرِمُهُ.

وَأَمَّا (مَنْهَا)، فَهِيَ (مَا) أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا (مَا) لِقَوَا لِلتَّأْكِيدِ، فَصَارَ (مَا مَا) <sup>(٩)</sup>، ثُمَّ

(١) كلمة (إلى) ليست في ت.

(٢) في ت: أَنْ يَضْرِبَ زَيْدًا.

(٣) في ت: أَنْ يَضْرِبَ عَمْرًا.

(٤) البيت لا يعرف قائله.

(٥) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٦) زيادة من ف.

(٧) البيت لطرفة بن العبد البكري من قصيدته التي مطلعها:

لَحُولَةُ أَطْلَالٍ بِسِرْقَةٍ نَهَمَدُ      تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

ويروى (الدهر) وفي الديوان (العيش) مكان (الصر).

الديوان، ٣٤، فشرح المعلقات السبع، ٧٤، وشرح القصائد العشر: ١١٨.

(٨) ما بين المعقفتين ساقط من الأصل، ومن ت، ز، ع.

(٩) قال سيبويه في الكتاب ١، ٤٣٣، (وَسَأَلْتُ الْجَهْلَ عَنْ (مَنْهَا) فَقَالَ: هِيَ (مَا) أَدْخَلْتَ مَعَهَا (مَا) لِقَوَا بِمَنْزِلَةِ

أُبْدِلْتُ أَلِفُ مَا الْأُولَى هَاءً، لتحسين اللفظ.

وَقِيلَ إِنَّ أَضْلَهُ مَهٌ<sup>(١)</sup> بِمَعْنَى أَكْثَفَ وَقَعَ قَبْلَ (مَا) وَكَأَنَّ قَائِلًا قَالَ لَكَ: إِنِّي أَفْعَلُ مَا لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ. فَقُلْتُ لَهُ: مَهٌ مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ، ثُمَّ جَرَى ذَلِكَ بِجَرَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> الْآيَةُ<sup>(٤)</sup>:  
[وَكَفَّوْهُمْ:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ<sup>(٥)</sup>]

وَأَمَّا (أَيًّا)<sup>(٦)</sup> فَتَحَو: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٨)</sup>.

→ (متى) إذا قلت: متى ما تأتيني آتاك.. فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كإِذْ ضُمَّ إِلَيْهَا مَا.

(١) كلمة (مه) ساقطة من ت.

(٢) زيادة من ف.

(٣) سورة الأعراف: ١٣٢.

(٤) زيادة من ل.

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى من قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ أُمٍّ أَوْفَى دَمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحُومَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَكَلِّمِ

والبيت ليس في شرح ديوان زهير صنعة ثعلب. شرح المعلقات السبع: ٨٦، وشرح

القصائد العشر: ١٦٨.

(٦) ما بين المعقتين زيادة من ف، ل.

(٧) لا أرى موجباً للنصب.

(٨) سورة الإسراء: ١١٠.

فإنَّ أَيْبًا جازمةً لندعوا، وَمَا زائدةٌ، وتدعوا ناصبةٌ <sup>(١)</sup> أَيْبًا <sup>(٢)</sup> وَلَمْ يَلْزَمِ الدَّورُ  
لاختلافِ عَمَلِهَا، وَلَآئِنَّهَا لَيْسَتْ بِعَلَّةٍ عَلَى التَّحْقِيقِ، بل أَمَارَةٌ.  
وَأَمَّا الظُّرُوفُ <sup>(٣)</sup> فَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:  
قِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ مَعَ مَا <sup>(٤)</sup> وَبُجُرْدًا عَنْهَا، وهو أَيْنَ فِي الْمَكَانِ، وَمَتَى لِلزَّمَانِ كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ <sup>(٥)</sup> الْمَوْتُ﴾ <sup>(٦)</sup>، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ  
اللَّهُ <sup>(٧)</sup>، وَنَحْوُ:

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا  
نَضْرِبُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ <sup>(٨)</sup>  
وَكَقَوْلِهِ:

(١) في ل: ماضية.

(٢) ليست في ت، ع، ف.

(٣) في الأصل، وفي ز: الظرف.

(٤) في ت: أمن.

(٥) في ت، ز، ل: يدرككم.

(٦) سورة النساء: ٧٨.

(٧) ما بين المعفتين ليس في ل.

(٨) سورة البقرة: ١٤٨.

(٩) البيت لعبد الله بن همام السلولي، في ز، ل: (العداة) مكان (العداة) ويروى: (تضرب) مكان (تضرب).

والعيس اليس من الأبل والشاهد فيه الهازة بأين وجزم ما بعدها. الكتاب ١: ٤٣٢، والمقتضب ٢:

٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١: ١٠٥، و٧: ٤٥، وشرح الأنثوي ١: ١٠.



مَقَى مَا<sup>(١)</sup> تَلَقَّيْ فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ

رَوَانِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا<sup>(٢)</sup>

وَنَحْوُ قَوْلِهِ:

مَقَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ<sup>(٣)</sup>

وهما منصوبان عَلَى الظرفِ، وَعَامِلُهُمَا مَا يَنْجِزُ بِهِمَا.

وَقَسَمٌ لَا يُسْتَعْمَلُ مَعَ (مَا)، وَهُوَ أَنِّي، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَأَصْبَحْتُ أَنِّي تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا

كَلَّا مَرْكَبُهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ<sup>(٤)</sup>

وَهُوَ فِي مَوْضِعِ النُّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ.

(١) (ما) ساقطة من ز، وفي ف: مبتأ.

(٢) تقدّم الشاهد في ١: ٥١٥.

(٣) تقدّم الشاهد في ١: ٥٤٠.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة، ويروى (رجليك) مكان (رجلك) و(تبتنس) و(تشتجر) مكان (تلتبس).

وكان للبيد جار ضربه عمه فغضب لبيد وقال قصيدة منها هذا البيت فهو يقول لعمته:  
رَكِبْتُ أَمْرًا لَا خَلَاصَ لَكَ مِنْهُ كَمَنْ رَكِبَ نَاقَةً صَعْبَةً لَا يَقْدِرُ عَلَى الْفُرُوزِ عَنْهَا لِأَنَّ رَجُلَهُ قَدْ  
اشْتَبَكَ بِرُكَابِهَا فَهُوَ لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى مَقْدَمِهَا وَلَا عَلَى مُؤَخَّرِهَا. والشاهد فيه استعمال أَنِّي  
للمجازاة وحزم ما بعدها بها. الديوان: ٢١٥، والكتاب ١: ٤٣٢، والمقتضب ٢: ٤٧، والخزانة  
٩١: ٧.

وَقِسْمٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ (مَا) وَهُوَ حَيْثُ وَإِذَا.

وَأَمَّا لَا يُجَازَى / ١٢٠ و / بِهَا مِنْ غَيْرِ مَا لِكَوْنِهَا مُلَازِمِينَ لِلإِضَافَةِ كَمَا مَرَّ  
فَكَفَرُوهَا بِمَا عَنِ الإِضَافَةِ، لَكُونِ الإِضَافَةِ مَانِعَةً عَنِ الانْجِزَامِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ  
مَوْقِعَ الْإِسْمِ وَجَبَ رَفْعُهُ، وَالرَّفْعُ وَالْجَزْمُ مُتَنَافِيَانِ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا (مَا) هَيَأَتْهُمَا  
لِلْجَزْمِ.

وَأَمَّا <sup>(١)</sup> الْجَزْمُ بِكَيْفِهَا وَإِذَا <sup>(٢)</sup> مَا فَشَادُ.

أَمَّا فِي <sup>(٣)</sup> إِذَا مَا <sup>(٤)</sup> فَلِكَوْنِهَا لِلتَّخْصِصِ وَاقْتِضَاءِ الشَّرْطِ وَالْعُمُومِ وَأَمَّا فِي <sup>(٥)</sup>  
كَيْفِهَا فَلِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي الْمَعْنَى أَنْ يَكُونَ عَلَى أَيِّ حَالٍ <sup>(٦)</sup> كَانَ هُوَ عَلَيْهَا.  
وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَا زَمَّ فِي أَيْنَ تَكُنْ أَوْ كُنْ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْكَلِمَ يَدْخُلُ عَلَى الْفَعْلَيْنِ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبٌ لِلثَّانِي،  
وَسُمِّيَ الْأَوَّلُ مِنْهَا شَرْطاً وَالثَّانِي جِزَاءً، ثُمَّ أَنَّهُ، إِنْ كَانَ حَرْفًا لَمْ يَخْتِجْ إِلَى الْعَامِلِ، وَإِنْ  
كَانَ اسْمًا يَحْتَاجُ إِلَى الْعَامِلِ.

(١) فِي ف: أَمَّا.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ع، ل: إِذَا.

(٣) الْكَلِمَةُ سَاطِطَةٌ مِنْ ل

(٤) الْكَلِمَةُ سَاطِطَةٌ مِنْ ل

(٥) فِي الْأَصْلِ، وَلِي ذ، ع، ف، ل: إِذَا

(٦) فِي ل: بَاب

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَامِلُهَا هُوَ <sup>(١)</sup> الشَّرْطُ.

وَقَالَ الْآخَرُونَ: هُوَ الْجَوَابُ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَعْمَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ  
وَالْجَوَابِ فَلَمْ يَصِحَّ <sup>(٢)</sup> أَنْ يَكُونَ عَامِلِينَ وَلَا <sup>(٣)</sup> يَلْزَمُ الدَّوْرُ، لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ الدَّوْرُ أَنْ لَوْ  
كَانَ عَمَلُ هَذَا الْكَلِمِ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ وَعَمَلُهَا فِيهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ  
لَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَعْمَلُ فِي اسْمِ الشَّرْطِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِهِ، وَاقْتِضَائِهِ إِيَّاهُ، وَاسْمُ  
الشَّرْطِ يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ تَضَمُّنِهِ حَرْفِ الشَّرْطِ، فَالْوَجْهُ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ  
الْفِعْلُ <sup>(٤)</sup> غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي عَمِلَ [الاسْمُ فِيهِ] <sup>(٥)</sup>.

ثُمَّ نَقُولُ: الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ إِنَّمَا [أَنْ يَكُونَ] <sup>(٦)</sup> مَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ، أَوْ يَكُونُ  
الشَّرْطُ مَاضِيًّا وَالْجَزَاءُ مُضَارِعًا، أَوْ بِالْعَكْسِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَفْعَلْ فِيهَا كَلِمُ الْمَجَازَةِ، وَبَقِيَ عَلَى بِنَائِهَا <sup>(٧)</sup>.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْجَزْمُ فِيهَا لَوْجُودُ الْجَازِمِ وَكَوْنُهَا مَعْرَبِينَ، لَكِنَّ قَوْمًا قَالُوا:  
إِنَّ الشَّرْطَ مَجْزُومٌ بِكَلِمِ الْمَجَازَةِ، وَالْجَزَاءُ مَجْزُومٌ بِكَلِمِ الْمَجَازَةِ وَالشَّرْطِ جَمِيعًا، وَهُوَ

(١) كلمة (هو) ساقطة من ل.

(٢) في ع، ف: يصلح.

(٣) في ف: لا.

(٤) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٥) في الأصل، وفي ز: في الاسم.

ر. ينظر في ذلك: الإيضاح في علل النحول للزجاجي، تحقيق الدكتور مارن المبارك - بيروت: ١٤٠.

(٦) ليس في ل.

(٧) بل هو مجزوم الموضع ينظر المقصد ٢ ١١٠٢

منسوب إلى سيويه<sup>(١)</sup>، واستدلوا عليه بأن المجازم أضغف من الجار والجار<sup>(٢)</sup> لا  
يَعْمَلُ في شيئين، فالجازم أولى.

وَقَالَ الآخرون: إنَّ الشرطَ والجزاء مجزومانِ بِكَلِمِ الْمُجَازَاةِ<sup>(٣)</sup>.  
وإنَّ كَانَ الثالثَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الأولُ ماضياً والثاني مضارعاً: فالبناء في  
الأول لكونه مبنياً والرفع في الثاني والمجزم.

أَمَّا الرفعُ وجَعَلَهُ المبرد شاذاً<sup>(٤)</sup>، فَلأنَّ حَرَفَ الشرطِ لَمَّا لم يَعْمَلْ<sup>(٥)</sup> في الفعلِ  
الذي [قَرُبَ مِنْهُ]<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ الشرطُ، فالأولى أَنْ لا يعملَ فيما بَعْدَ عَنْهُ، وَهُوَ الجزاءُ<sup>(٧)</sup>.  
وَأَمَّا الجَزْمُ، وَهُوَ الأكثرُ فَلِكونِهِ مُعَرَّباً، والمجازمُ دَاخِلٌ عَلَيْهِ فَيَجْزِمُ عَمَلًا  
بِالمجازِمِ، واستحقاقه للأعرابِ<sup>(٨)</sup>.

(١) قال في الكتاب ١: ٤٣٥:

(اعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت إن تأتني  
أتك فأتك انجزمت بأن تأتني).

وقال المبرد في المقتضب ٢: ٤٨: (إذا قلت: إن تأتني أتك فلا تأتني) مجزومة بـ (إن) و (أتك) مجزومة بـ (إن)  
وتأتني، وينظر: الإنصاف ٢: ٣١٨.

(٢) في ل: المبرور.

(٣) هذا مذهب السيرافي الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٥٤.

(٤) يرى المبرد ذلك على تقدير الفاء الكامل ١: ١٣٤، والمقتضب ٢: ٦٧ - ٦٨.

(٥) (لم) ليست في ع.

(٦) في ل: يفعل.

(٧) في ز: ف يله.

(٨) في ب: الجواب ينظر. المنصود ٢: ١١٠٣ - ١١٠٤.

(٩) المصدر السابق ٢: ١٠١٧.

ومثال الجزم كثير، ومثال الرفع قول زهير<sup>(١)</sup>؛

وإن أتاه خليل يوم مسغبة<sup>(٢)</sup> يقول لا غائب مالي ولا حرم<sup>(٣)</sup>

وإن كان الرابع، وهو أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً، فالجزم في الأول لكونه معرباً، ولدخول الجازم عليه دون الثاني، لكونه مبنياً، نحو: إن تضربت ضربتكَ، وهو الكثير الشائع.

وقال بعضهم، وإن كان نادراً: الرفع في الأول أيضاً، لأن نسبة الجازم في الفعلين على السوية، فلو عمل في أحدهما دون الآخر لزم أن لا تكون نسبته إليهما على السوية، والمقدر خلافه.

وضعفه ظاهر لأننا لا نسلم أن نسبته إليهما في العمل واحدة، وذلك لأن الأول معرب، والثاني مبنى.

هذا باعتبار إن كان الجزاء مجرداً عن الفاء، أمّا إذا كان مع الفاء، فهو باعتبار الفاء على أقسام ثلاثة:

(١) هوزهير بن أبي سلمى المازني حكيم شعراء الجاهلية صاحب الحوليات في الشعر. توفي قبل الإسلام بأكثر من عشر سنوات.

شرح ديوان زهير المقدمة شرح القصائد العشر: ١٢، وشرح شواهد المغني: ١: ١٣١، والخزانة: ٢.

٣٣٢، والاعلام ٣: ٨٧.

(٢) في الأصل، وفي ز: مسألة.

(٣) يروى (مسألة) مكان (مسغبة)، والمسغبة: الجماعة والمسألة: السؤال. والحرم: الحرام.

والشاهد فيه رفع جواب الشرط (يقول) وهو على القدم والتأخير عند سيبويه وعلى تقدير الفاء عند المبرد الديوان: ١٥٣، والكتاب: ١: ٤٣٦، والمفضض: ٢: ٦٨، والكامل: ١: ١٣٤.

لسان العرب - خليل - ١٣: ٢٢٩، وشواهد المغني: ٢: ٨٢٨.

قِسْمٌ يَجِبُ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَيْهِ: وَهُوَ الَّذِي [لَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ حَرْفُ الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى].

وَقِسْمٌ يَمْتَنِعُ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَيْهِ: وَهُوَ الَّذِي <sup>(١)</sup> أَثَرَ <sup>(٢)</sup> فِيهِ حَرْفُ <sup>(٣)</sup> الشَّرْطِ قَطْعاً.

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ: أَيْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُؤْثَرَ <sup>(٤)</sup> فِيهِ حَرْفُ الشَّرْطِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُؤْثَرَ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُؤْثَرْ حَرْفُ الشَّرْطِ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى <sup>(٥)</sup> وَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِي لَفْظِهِ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ جَوَاباً لِلشَّرْطِ وَهُوَ الْفَاءُ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لِتَأْثِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَلِجَوَازِ تَقْدِيرِ تَأْثِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ وَعَدَمِهِ، فَعَلَى مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَجْزُ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَى الْجَزَاءِ إِذَا كَانَ مَاضِياً لَفْظاً، نَحْوُ: إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ أَوْ مَعْنَى، نَحْوُ: إِنْ ضَرَبْتَ لَمْ أَضْرِبْ، لِتَأْثِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ قَطْعاً، وَهُوَ جَعْلُهُ لِلِاسْتِقْبَالِ.

وَأَمَّا قَالَ <sup>(٦)</sup>: (بَغِيرِ قَدْ) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ وَجَبَ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسَ، / ١٢٠ ط / لِانْتِفَاءِ تَأْثِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ.

(١) ما بين المعنيتين ساقط من ت، ع.

(٢) في ت، ل: لا أثر

(٣) في ت، ل: الحرف

(٤) في ز: لم يؤثر

(٥) في ع: وجب المعنى

(٦) الذي قال ابن الحاجب مجموع مهمات النور ٤١٨

لأنَّ العَرَضَ مِنْهُ الْمَاضِي الْمَحَقُّ<sup>(١)</sup> وَمِنْهُ<sup>(٢)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَشْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٣)</sup> وَ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٤)</sup>.

وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ إِذَا كَانَا فَعْلَيْنِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا مُسْتَقْبَلَيْنِ لَفْظاً وَمَعْنَى جَمِيعاً أَوْ مَعْنَى فَقَطْ، وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَثْبِتِ وَالْمَاضِي الْمُنْبِي بِلا أَوْ لَمْ، وَعَدَمُ دُخُولِهَا لِصَحَّةِ تَأْثِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ، وَصَحَّةِ عَدَمِ تَقْدِيرِ تَأْثِيرِهَا فِيهِ.

أَمَّا الْمَضَارِعُ الْمَثْبِتُ<sup>(٥)</sup> فَإِنْ جَعَلْتَهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ لَمْ يَكُنْ لِحَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ تَأْثِيرٌ فَوَجَبَ دُخُولُ الْفَاءِ حِينَئِذٍ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ حَصَلَ فِيهِ تَأْثِيرٌ حَرْفِ الشَّرْطِ، فَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الْفَاءُ، وَالْأَخِيرُ أَوْلَى لِعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

وَأَمَّا الْمُنْبِي بِلا، فَإِنْ جَعَلْتَهُ (لا) لِنَبِيِّ الْاِسْتِقْبَالِ لَمْ يَكُنْ لِحَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ تَأْثِيرٌ لِامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الْعَلْتَيْنِ عَلَى مَعْلُولٍ وَاحِدٍ [فَوَجَبَ<sup>(٦)</sup> دُخُولُ<sup>(٧)</sup> الْفَاءِ عَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْمَحَقُّ.

(٢) لَبَسَ فِي الْأَصْلِ.

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ: ٧٧.

(٤) سُورَةُ التَّحْرِيمِ: ٤.

(٥) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ز.

(٦) فِي ف: فَيَجِبُ.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَفِي ل: دَخَلَ.

كقوله<sup>(١)</sup> تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسا وَلَا رَهْقا﴾<sup>(٢)</sup>.

وإن جعلتها لجرّد النبي كان حرف الشرط مؤثراً فيه لجعله للاستقبال فلم يجرّ دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج إليه<sup>(٣)</sup> أو نقول هكذا: إن جعلته خبر مبتدأ محذوف لم تؤثر فيه أداة الشرط فجاز دخول الفاء. وإن جعلته جواب الشرط دون خبر مبتدأ بهذه فـ [أثر فيه<sup>(٤)</sup> أداة الشرط فلم تدخل عليه الفاء<sup>(٥)</sup>].

قوله: (وَأَلَّا فَالْفَاءُ).

يعني<sup>(٦)</sup> إذا لم يكن الجزاء ماضياً لفظاً أو معنى بغير قد، ولم يكن مضارعاً<sup>(٧)</sup> مبتدأ<sup>(٨)</sup>، ولا متنياً بلا وجب دخول الفاء لامتناع تقدير تأثير حرف الشرط فيه. وهو في مواضع:

أحدها: أن يكون الجزاء جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتُمْ فَهْمٌ

(١) كقوله ليس في الأصل.

(٢) سورة الجن: ١٣.

(٣) الفاء هنا داخلة على جملة من المبتدأ والخبر التقدير: فهو لا يخاف فإن الفعل هنا يكتسب بعض وظائف

الاسم لوقوعه موقعه. المقتصد ٢: ١١٠٧.

(٤) في ت: بالفاء. وما بين المعقطين ساقط من ز.

(٥) فيه ليست في ز.

(٦) بنظر. المقتصد ٢: ١١٠٧.

(٧) في ف: أي.

(٨) في ت: المضارع.

(٩) كلمة (مبتدأ) ليست في الأصل ولا في ر.



يُخَلِّفُونَ» فَأَتُوا<sup>(١)</sup> بِالْفَاءِ إِذَا الْأَسْمُ لَا يَنْصَلُحُ أَنْ يَكُونَ جِزَاءً<sup>(٢)</sup> لِنَفْسِهِ<sup>(٣)</sup> لَا مَسَاعٍ  
تَأْتِيهِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ، لَكِنْ مَوْضِعٌ<sup>(٤)</sup> هَذِهِ الْجُمْلَةُ جِزْمٌ بِدَلِيلِ التَّطْفِ عَلَيْهِ بِالْجِزْمِ  
كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَاجِرَ لَهُ وَتَنْزُهُمْ»<sup>(٥)</sup> بِالْجِزْمِ<sup>(٦)</sup> وَجَازَ الرِّفْعُ  
أَيْضًا حَمَلًا عَلَى ظَاهِرِ الْجُمْلَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ سَبِيحَهُ أَجَازَ حَذْفَ الْفَاءِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ فِي الشَّرْطِ<sup>(٧)</sup>، وَأَنْشَدَ:

(١٠)

مَنْ يَفْعَلُ<sup>(٨)</sup> الْحَسَنَاتِ أَتَى بِشُكْرُهَا

(١) سورة الأنبياء: ٣٤

(٢) في ل: فاق

(٣) في ت: خبرا

(٤) في ت، ل: نفسه

(٥) في ل: مواضع

(٦) سورة الأعراف: ١٨٦

(٧) قرأ حمزة والكسائي بالجزم، وبقي السبعة بالرفع، وبالجزم قرأ خلف من العشرة: الكشف عن وجوه

القراءات السبع: ١: ٤٨٥، والتيسير: ١١٥، والنشر: ٢: ٢٧٢.

(٨) الكتاب: ١: ٤٣٥.

(٩) في ل: الفعل.

(١٠) عجزه: ..... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ.

وَالْبَيْتُ يُنسَبُ إِلَى حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، كَمَا يَنْسَبُ إِلَى ابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَإِلَى  
كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَزَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ النُّحَاةَ غَيَّرُوهُ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ  
جَوَابِ الشَّرْطِ فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ، وَيُرْوَى: (سيان) مكان (مثلان). دِيْوَانُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ،  
تَحْقِيقُ: سَامِي مَكِّي الْعَاقِي - بَغْدَاد: ٢٨٨.

شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري - بغداد: ٦١، والكتاب: ١: ٤٣٥، والمقتضب: ٢: ٧٠،  
والمحتسب: ١: ١٩٣، وتحصيل عين الذهب: ١: ٤٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩: ٣، والجني  
الداني: ١٢٦، ومعنى اللبيب: ١: ٥٨، والخزانة - بولاق: ٣: ٦٤٤.

وَأَنكَرَهَا<sup>(١)</sup> الْمَبْرَدُ، وَقَالَ: الرَّوَايَةُ:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ<sup>(٢)</sup>

وَأَجَازَ الْكِسَانِي حَذْفَ الْفَاءِ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ الشَّعْرِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَرِدُ النِّقْضُ

عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا

أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾<sup>(٦)</sup> فَإِنَّهَا<sup>(٧)</sup> جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ فَاءٍ لِأَنَّ إِذَا هَاهُنَا مُجَرَّدُ

الزَّمَانِ، وَلَيْسَ لِلشَّرْطِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾<sup>(٨)</sup> وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ

أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾<sup>(٩)</sup> فَهُوَ جَوَابُ الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ<sup>(١٠)</sup>.

وَقِيلَ: إِنَّ الشَّرْطَ إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَالْجُمْلَةُ الْجَزَائِيَّةُ اسْمِيَّةٌ فَتَرَكَ الْفَاءَ

فِيهَا حَسَنٌ، فَلِهَذَا حَذَفَهَا.

(١) فِي ف: أَنْكَرَهُ

(٢) الْمُقْتَضِبُ ٢: ٧٠.

(٣) كَلِمَةُ الشَّعْرِ لَيْسَتْ فِي ف.

سَبَّارُ الرُّصِي ذَلِكَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ الْكَافِيَةَ شَرَحَ الرُّصِي ٢: ٢٦٣، وَقَدْ حَوَّرَ ذَلِكَ إِذَا غَشَى مَعْدِي

الْقُرْآنَ لِلْأَحْمَشِ ١: ١٥٨، وَأَجَبَى الدَّانِي ١٢٦، وَمَعْنَى اللَّسْبِ ١: ١٧٨، وَ ٢: ٧٠٧.

(٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ر، وَ

(٥) سُورَةُ الشُّورَى ٣٧

(٦) فِي ح: إِذَا مَا أَصَابَهُمْ، وَهُوَ سَهْوٌ

(٧) سُورَةُ الشُّورَى ٣٩

(٨) فِي ح: يَغْشَى

(٩) سُورَةُ الْمَلِكِ ١

(١٠) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٢١

(١١) الْإِبْرَاهِيمُ ١: ١٥، الشَّرْحُ صَبْ ١: ٢٢

وقد قيل: إنَّ (أنَّ) <sup>(١)</sup> للتأكيد فأقيم مقام الفاء.

**والموضع الثاني** من مواضع لزوم الفاء: أن يكون الجزاء جملة فعلية غير خبرية بل <sup>(٢)</sup> إمّا أمرية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ <sup>(٣)</sup> إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ <sup>(٤)</sup> أو نهيّة كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى <sup>(٥)</sup> الْكُفَّارِ﴾ <sup>(٦)</sup> أو استفهامية كقوله: إِنْ تَرَكُنَا قَنْ يَرْحَمْنَا؟ أو دعائية كقوله <sup>(٧)</sup>: إِنْ أَكْرَمْنَا فَرَجِمَكَ الله.

وإنما وجب دخول الفاء في هذه المواضع لامتناع تأثير حرف الشرط فيها.

**والموضع الثالث** من تلك المواضع: إذا كان الجزاء مضارعاً مقروناً بالسين <sup>(٨)</sup> كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسَتَرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾ <sup>(٩)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَيَسُوفُ لَهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ <sup>(١٠)</sup>، <sup>(١١)</sup>.

(١) كلمة (أنَّ) ساقطة من ت.

(٢) الكلمة ليست في ل.

(٣) كلمة (قل) ليست في ل.

(٤) سورة آل عمران: ٣١.

(٥) (إلى الكفار) ليس في ل.

(٦) سورة المتحنة: ١٠.

(٧) ليس في ل.

(٨) في ت، ل: بسوف.

(٩) سورة الطلاق: ٦.

(١٠) ما بين المعقتين ليس في ل.

(١١) سورة الفتح: ١٠.

وَأَيْمًا وَجَبَ دُخُولُ الْفَاءِ لَامْتِنَاعِ تَأْثِيرِ حُرُوفِ الشَّرْطِ فِيهِ، وَإِلَّا لَزِمَ تَوَارُؤُ الْعِلْتَيْنِ عَلَى مَعْلُولٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ السَّيْنَ<sup>(١)</sup> جَعَلَهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ.

والرابع: أَنْ يَكُونَ الْجِزَاءُ مُضَارِعًا مُنْفِياً بِلَنْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وَعِلَّةُ وَجُوبِ جَمْعِ الْفَاءِ، وَفِيهَا تَقَدَّمَ سَوَاءٌ.

والخامس: أَنْ يَكُونَ الْجِزَاءُ فِعْلًا مَاضِيًا لَفْظًا<sup>(٣)</sup> وَمَعْنَى، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مَقْرُونًا بِ(قَدْ) لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، [كَقَوْلِهِ تَعَالَى:]<sup>(٤)</sup> ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَنْتَبْهُ﴾<sup>(٥)</sup>، لِيَكُونَ (قَدْ) مَقْرُونَةً بِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجُوبَ جَمْعِ الْفَاءِ فِي ذَلِكَ.

والسادس: الْمَضَارِعُ الدَّخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْحَالِ، نَحْوُ: (مَا) وَ (لَيْسَ) لَامْتِنَاعِ تَأْثِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهِ، لِكُونِهِ<sup>(٦)</sup> لِنَفْيِ الْحَالِ.

والسابع: عَسَى<sup>(٧)</sup>، لِخُرُوجِهَا / ١٢١ و / عَنْ مَعْنَى الزَّمَانِ.

→ إجماع القراء على كسر الهاء لمجاورة الياء إلا ما رواه حفص عن عاصم من ضمها على أصل ما يجب من حركتها بعد الساكن فينضم الهاء في (عليه) وهو حفص فلائها الأصل، ومن كسرهما فلمجاورة الياء. المحجة لابن خالويه: ٣٢٩ - ٣٣٠، والثبيان للطوسي طبع النجف ٩: ٣١٧.

(١) في ت، ل: سوف.

(٢) سورة آل عمران: ٨٥.

(٣) كلمة (الفظاً) ساقطة من ع.

(٤) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٥) في جميع النسخ: (فصدقت) وما أثبتناه من المصحف.

(٦) سورة يوسف: ٢٧.

(٧) في ف: لكونها

(٨) الكلمة ليست في ل.

قوله: (وَنَجِيءُ إِذَا مَعَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَلَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وكقوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا أُقِيمَ إِذَا مُقَامَ الْفَاءِ لَكُونِهَا بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى [التعقيب، وتعليق حكم]<sup>(٤)</sup> إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى [، مَعَ أَنَّ (إِذَا)<sup>(٥)</sup> لِلْمُفَاجَأَةِ وَالْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ، وَمَنْ عَقَّبَ فَقَدْ فَاجَأَ]<sup>(٦)</sup>.

وَيُظْهَرُ مِنْ هَذَا أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ ثَلَاثَةٌ: الْفِعْلُ وَالْفَاءُ وَإِذَا.

قوله: (وَيَايَ<sup>(٨)</sup> مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ<sup>(٩)</sup> الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ إِذَا قُصِدَ السَّبِيَّةُ)<sup>(١٠)</sup> أي يَنْجَزُ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ (إِنْ) مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، [الَّتِي هِيَ: الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالِاسْتِفْهَامُ، وَالتَّنْيِ، وَالْعَرْضُ، إِذَا قُصِدَ أَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبٌ لِلثَّانِي، نَحْو: إِيْتَنِي أَكْرِمَكَ،

(١) سورة الروم: ٣٦.

(٢) الكلمة ليست في الأصل.

(٣) في ل: أنهم.

(٤) سورة الروم: ٢٥.

(٥) في الأصل: التعليل وربط.

(٦) في ف: وإذا.

(٧) ما بين المعنفين ساقط من ت، ل.

(٨) في ت، ع، ف: إن.

(٩) الكلمة ساقطة من ل.

(١٠) في مجموع مهابات المنون: ٤١٨.

(١١) أول ما مقدر بعد الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض. إذا قصد السببية.

(١٢) ما بين المعنفين ساقط من ف.

وَلَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ، أَنِّي لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّكَ إِن لَمْ<sup>(١)</sup> تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ، وَأَيْنَ بَيْتِكَ  
أَزْرُوكَ، أَنِّي إِن تُعَرِّفْنِي بَيْتِكَ أَزْرُوكَ، وَلَيْسَتْ عِنْدَنَا بِحَدَّثْنَا، أَنِّي فَإِن كَانَ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا،  
وَنَحْوُ: أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا، أَنِّي أَلَا تَنْزِلُ فَإِنَّكَ إِن تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا، وَالْمَعْنَى فِي  
الْجَمِيعِ: إِن وَقَعَ الْأَوَّلُ وَقَعَ الثَّانِي.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا<sup>(٢)</sup> الْكَلَامَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ الْمَحَالُ وَذَلِكَ لِأَنَّ<sup>(٣)</sup> الْأَمْرَ  
بِالْإِيتْيَانِ لَمْ يَكُنْ مُوجِبًا لِلْإِكْرَامِ، وَإِنَّمَا يُوْجِبُ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ [الْإِيتْيَانُ وَ]<sup>(٥)</sup> لَوْ كَانَ جِزْمُ  
أَكْرَمَكَ بِنَفْسِ الْإِيتْيَانِ، لَوَجَبَ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ: إِيْتَانِي أَكْرَمَكَ إِن أَكْرَمَكَ<sup>(٦)</sup>،  
بِالْإِيتْيَانِ أَكْرَمَكَ<sup>(٧)</sup>، وَفَسَادُ هَذَا ظَاهِرٌ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ مَحْمُولًا عَلَى ظَاهِرِهِ، فَإِذَا تَقْدِيرُ  
قَوْلِكَ<sup>(٨)</sup>: إِيْتَانِي أَكْرَمَكَ: إِيْتَانِي فَإِنَّكَ إِن تَأْتِيَنِي أَكْرَمَكَ.

وَالْحَاصِلُ، إِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْخَمْسَةَ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الطَّلَبِ، وَالطَّلَبُ لَا يَكُونُ  
إِلَّا لِفَرْضٍ فَيَكُونُ فِي ضَمَنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ أَنَّهَا سَبَبٌ لِمَسَبِّبٍ وَلَيْسَ الْخَبَرُ

(١) فِي ل: لَا.

(٢) فِي ل: هَذِهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: أَنْ.

(٤) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: وَجِبَ، وَفِي ف: أَوْجِبَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: لِأَنَّهُ.

(٦) فِي ل: أَكْرَمَكَ.

(٧) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٨) فِي ف، ل: قَوْلُنَا.

كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ لِلطَّلَبِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُ مِنْ جِنْسِ الْمُظْهَرِ لِتَطَابِقِهِ، وَلِهَذَا لَا يُقَالُ: لَا تَذَنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ بِالْجَزْمِ<sup>(١)</sup>، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ عِنْدَهُ، حَيْثُ تَذَنْ لَا تَذَنْ مِنَ الْأَسَدِ فَإِنَّكَ إِنْ تَذَنْ يَأْكُلُكَ. وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ، لِأَنَّ النَّفْيَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَلَوْ قُلْتُ: [لَا تَذَنْ]<sup>(٣)</sup> [مِنَ الْأَسَدِ]<sup>(٤)</sup> تَسَلَّمَ. جَازَ الْجَزْمُ وَصَحَّ الْكَلَامُ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنْ لَمْ تَذَنْ [مِنَ الْأَسَدِ]<sup>(٥)</sup> تَسَلَّمَ، لِتَبَاعُدِ سَبَبِ السَّلَامَةِ، وَكَذَلِكَ امْتِنَاعُ الْإِضْمَارِ فِي النَّفْيِ فَلَا يُقَالُ: مَا تَأْتِنَا تُحَدِّثُنَا، لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى قَوْلِكَ: إِنْ لَمْ تَأْتِنَا تُحَدِّثُنَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْاسْتِحَالَةِ، بَلْ يُرْفَعُ عَلَى الْقَطْعِ<sup>(٦)</sup>.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ امْتِنَاعَ الْإِضْمَارِ فِي النَّفْيِ لَوْ كَانَ لِأَجْلِ هَذَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: مَا تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا لِعَيْنِ مَا ذَكَرْتُمْ، لَكِنَّهُ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ<sup>(٧)</sup> [أَنْ يُقَالَ:]<sup>(٨)</sup> مَا تَأْتِنَا تَجْهَلُ<sup>(٩)</sup> [أَمَرْنَا لِصِحَّةِ]<sup>(١٠)</sup> تَقْدِيرِ النَّفْيِ، وَلِأَنَّهُ يَقْتَضِي

(١) المقتضب ٢: ٨١ و ١٣٣.

(٢) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٦٥.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز، وفي ف: فَإِنَّكَ أَنْ لَا تَذَنْ.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز، ع، ف، ل.

(٦) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٧) في ت: لم يجز.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٩) كلمة (تجهل) ليست في ت، ل.

(١٠) في ل: أمر بالصحة.

أَنْ لَا يَجُوزُ: أَلَا تَأْتِي أَحَدُكَ، وَالْأَمَاءُ أَشْرَبُهُ، وَأَلَا تَنْزِلُ تُصَبُّ خَيْرًا، لِأَنَّهُ يُفْضَى  
إِلَى أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: إِنْ لَمْ تَأْتِي أَحَدُكَ، بَلِ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَجْزِ فِي الثَّانِي  
لِفَوَاتِ مَعْنَى الطَّلَبِ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُخَضٌّ.

وَأَمَّا أَجَارَ الْكِسَانِي: لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، بِالْجَزْمِ، اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى  
وَضُوحِ الْمَعْنَى فِي مِثْلِهِ.

وَيُظْهِرُ مِنْ قَوْلِ النَّحَاةِ: أَنَّ الْجَزْمَ لَا يَجُوزُ فِي الثَّانِي مطلقاً وَفِي النَّهْيِ حَيْثُ لَمْ  
يَصِحَّ الْمَعْنَى، وَأَمَّا حَيْثُ يَصِحُّ فَيَجُوزُ الْجَزْمُ كَقَوْلِكَ:

لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ فَتَسْلَمَ.

هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ نُؤَيَّ أَنْ الْأَوَّلَ سَبَبٌ لِلثَّانِي، أَمَّا إِذَا لَمْ يُنَوَّ لَمْ يَجْزِ فِي الْجَمْعِ  
إِلَّا الرِّفْعُ<sup>(١)</sup>، بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

بِالْصِّفَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ مَا يَصِحُّ وَصْفًا لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا  
يَرِثُنِي﴾<sup>(٢)</sup> فَيَرِثُنِي صِفَةٌ لَوَلِيٍّ.

وَبِالْحَالِ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُهُمْ<sup>(٣)</sup> فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾<sup>(٤)</sup>  
١٢١/ ظ / فَيَعْمَهُونَ حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ وَيَذَرُهُمْ<sup>(٥)</sup>، وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً، وَإِنْ

(١) فِي ل: لَمْ.

(٢) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: فِي الرِّفْعِ.

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ: ٥ - ٦.

(٤) فِي ت، ع، ف، ل: فَذَرَهُمْ.

(٥) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ١٨٦.

(٦) فِي ت، ع، ف، ل: فَذَرَهُمْ.



كأن الأول أظهر.

وَيَأْنُ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً، كَقَوْلِكَ: قُمْ نَدْعُوكَ، وَمِنْهُ بَيْتُ الْكِتَابِ<sup>(١)</sup>؛  
وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسَلُوا نَزَاوِلَهَا وَكُلُّ حَتْفٍ امْرِيٍّ يَجْرِي بِمِقْدَارِ<sup>(٢)</sup>  
وَقَدْ يُقَدَّرُ الثَّلَاثَةُ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْجُزْمُ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْجَوَابِ،  
وَالرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ وَالِاسْتِثْنَاءِ.

وَقَدْ يُقَدَّرُ مِنْهَا إِثْنَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَرَهُمْ<sup>(٤)</sup> فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾<sup>(٥)</sup>  
وَقَدْ يُقَدَّرُ وَاحِدٌ مِنْهَا كَمَا فِي قَوْلِكَ: قُمْ نَدْعُوكَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ.  
أَمَّا الْجُزْمُ، فَلِأَنَّهُ لَوْ جُزِمَ لَانْعَكَسَ الْمَعْنَى، إِذْ يَصِيرُ الْقِيَامُ سَبَبًا لِلدَّعَاءِ وَهُوَ  
عَكْسُ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْحَالُ فَلَيْثَلَا يَفُوتُ<sup>(٦)</sup> [مَعْنَى التَّعْلِيلِ].

(١) الكتاب ١: ٤٥٠.

(٢) البيت ينسب إلى الأخطل وليس في ديوانه، ويروى: (يقضي) مكان (يجري)، ويروى بعده:  
إِنَّمَا نَمُوتُ كَرَامًا أَوْ نَفُوزُ بِهَا لِنَسْلَمَ الدَّهْرَ مِنْ كَدٍّ وَأَسْفَارٍ  
والرائد: المقدم على القوم، أرسوا: أقيموا أي: أقيموا نقاتل فإن كل امرئ يموت بقدره لا  
يغير منه الجبن ولا الإقدام، والشاهد فيه: رفع (نزاوِلها) على الاستئناف.

الكتاب ١: ٤٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٥١، والخزانة - بولاق - ٣: ٦٥٩.  
(٣) يجوز الجزم لأعلم الشنتمري وابن يعيش، وجوز الرضي أن يكون (نزاوِلها) حالاً. تحصيل عين الذهب  
١: ٤٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٥١، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٦٦.

(٤) في جميع النسخ: فذرهم، وما أثبتناه من المصحف.

(٥) سورة الأنعام: ٩١.

(٦) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل، ومن ز.

وَأَمَّا الصُّفَّةُ فَانْفَاؤُهَا ظَاهِرٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُم مَّصَرَفًا فِي  
الْبَحْرِ يَبَسًا﴾<sup>(١)</sup> لَا تَخَافُ<sup>(٢)</sup> يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا عَلَى الْجَوَابِ<sup>(٣)</sup> أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ  
أَنْ يَكُونَ لَا نَاهِيَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، إِنَّمَا عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ عَلَى  
الاسْتِثْنَاءِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ جَزْمَ (أَكُنْ)<sup>(٦)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ  
فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنْ الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٧)</sup> لِكُونِهِ مَعْطُوفًا عَلَى مَوْضِعٍ أَصْدَقَ لِكُونِهِ فِي  
مَوْضِعِ الْجَزْمِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ مَعْدَى كَرَبَ<sup>(٨)</sup>؛  
دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبًا يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبًا<sup>(٩)</sup>

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) سورة طه: ٧٧.

(٣) قرأ حمزة بالجزم على الجواب، وقرأ باقي السبعة بالرفع. التيسير: ١٥٢، والكشف عن وجوه القراءات

السبع ٢: ١٠٢.

(٤) في ل: المضمر.

(٥) الكتاب ١: ٤٥١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢: ١٠٢.

(٦) سورة المنافقون: ١٠.

(٧) ليست في الأصل.

(٨) ليس في ل.

(٩) سورة المنافقون: ١٠.

(١٠) هو عمرو بن معدى كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي فارسُ اليمن أسلم سنة ٩ للهجرة وشهد اليرموك  
والقادسية له شعر جيد، قيل قتل عطشاً يوم القادسية. الأغاني ١٤: ٢٥، والخزانة ٢: ٤٤٤، والأعلام ٥:  
٢٦٠.

(١١) نسب المؤلف هذا البيت إلى عمرو بن معدى كرب تبعاً للزمخشري وابن يعيش وأنكر البغدادى أن يكون

واعلم أنا نختم هذا الباب بمسائل ثلاث<sup>(١)</sup>:

إحداها<sup>(٢)</sup>: أن همزة الاستفهام إذا دخلت على حرف الشرط<sup>(٣)</sup> هل تُغيرُ  
المجازاة عن حكمها؟ أم لا؟ فالصحيح أنها لا تُغيرها كما لا يغيرها الذي وغيره.  
فتقول: إن<sup>(٤)</sup> تأتي [أنتك بالجزم، وأجاز يونس رفع الجواب مع همزة الاستفهام<sup>(٥)</sup>.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ  
أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾<sup>(٦)</sup>، فالفاء جواب أمّا، وجواب إن محذوف، واستغني عنه بجواب  
أمّا كما استغني عنه في قولك: أنا ضاربك إن ضربتني<sup>(٧)</sup>.

وقال قوم: إن إحدى الفاتين محذوفة، وتقديره: مهما يكن من شيء فإن كان  
من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين<sup>(٨)</sup>، فإحدى الفاتين جواب

---

→ له. والشاهد فيه أنه عطف أكفك مجزوماً على جواب الأمر المنصوب بأن على توهم سقوط فاء  
السببية وجزم اذهب في جواب الأمر. الفصل: ٢٥٥ وشرح الفصل لابن يعيش ٧: ٥٦،  
والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٦٦، والخزانة - بولاق - ٣: ٦٦٤.

(١) في الأصل، وفي ت، ع، ل: ثلاثة.

(٢) في ز: إحداها.

(٣) الكلمة ليست في الأصل.

(٤) في الأصل، وفي ت، ع، ل: إن.

(٥) قال في الكتاب ١: ٤٤٤: (وأما يونس فيقول: إن تأتي أنتك؟ وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في  
الاستفهام).

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٧) سورة الواقعة: ٩٠ - ٩١.

(٨) البيان ٢: ٤١٩، والتبيان في اعراب القرآن ٢: ١٢٠٦.

(٩) سورة الواقعة: ٩٠ - ٩١.

لأثما، والأخرى جواب لأن: فلما جعل مكاناً<sup>(١)</sup> (مهماً) (أثماً) وحذف<sup>(٢)</sup> الشرط،  
أغنت إحداهما عن الأخرى<sup>(٣)</sup>.

وقال الأخفش: الفاء جواب لهما<sup>(٤)</sup>.

وثالثها: أنه يجوز حذف جواب الشرط تارة، والشرط أخرى<sup>(٥)</sup>.

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فكتفوله:

فَطَلَّهَا<sup>(٦)</sup> فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَلَا يَغْلُ<sup>(٧)</sup> مِفْرَقَكَ الْحُسَامُ<sup>(٨)</sup>

أَي: وَإِلَّا تَطْلُقْ يَغْلُ<sup>(٩)</sup> مِفْرَقَكَ الْحُسَامُ.

(١) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٢) في الأصل: وحذفت.

(٣) هذا مذهب أبي علي الفارسي. البحر المحيط ٨: ٢١٦.

(٤) البحر المحيط ٨: ٢١٦.

(٥) في ل: تارة أخرى.

(٦) في ل: مطلقاً.

(٧) في الأصل، وفي ل: صل.

(٨) البيت للأحوص ويروى: (بنداً) وفي ديوانه (بأهل) مكان (بكفٍّ) وكان الأحوص يهوى امرأة فتزوجها رجل يقال له مَطَرُ فَقَالَ:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْنَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ  
فَطَلَّهَا.....

شعر الأحوص: ١٨٣ - ١٨٤، وينظر: الإتيان - المسألة ١٠ - ١: ٥٠.

(٩) في الأصل، وفي ل: صل.

## فعل الأمر

قوله: (مثال<sup>(١)</sup>) الأمر صيغة يُطلبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذَفِ  
حرفِ يَالْمُضَارَعَةِ).

اعلم أن هذا تعريف للأمر المسمى عند النحويين والأصوليين بالأمر<sup>(٢)</sup>  
وليس بتعريف<sup>(٣)</sup> لمطلق<sup>(٤)</sup> الأمر، وتعريف مطلق الأمر يتناول أمر الغائب، واعلم  
أنه لو زاد على هذا التعريف قيداً، وهو بالوضع، لثلا ينتقض بمثل:  
أما ضربت زيدا؟ لكان أصوب.

قوله: (صيغة<sup>(٥)</sup>) يطلبُ بِهَا الفِعْلُ مِنَ الفَاعِلِ<sup>(٦)</sup> شامِلٌ لغيره، وهو أمر الغائب،  
وأمر الحاضر، لما لم يُسمَّ فاعله.

(١) الكلمة غير موجودة في مجموع مهمات المتن: ٤١٨.

(٢) يرى الأصوليون أن الأمر يكون بمعنى الطلب، ولكن لا مطلقاً بل بمعنى طلب مخصوص، والظاهر أن  
الطلب المخصوص هو الطلب من العالي إلى الداني فيعتبر فيه العلو في الأمر. وعليه لا يسمى الطلب من  
الداني إلى العالي أمراً بل يسمى (استدعاءً) وكذا لا يسمى الطلب من المساوي إلى مساويه في العلو أو  
الحطة أمراً بل يسمى التماساً. أصول الفقه ١: ٥٤-٥٥. أمّا الأمر عند النحاة فهو يشمل الطلب مع  
الاستعلاء والدعاء والإباحة والتهديد وغيرها. الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٦٧.

(٣) في ل: تعريف.

(٤) في ل: بطلق.

(٥) في ل: الأمر صيغة.

(٦) (من الفاعل) ليس في ف.

وَقَوْلُهُ: (يُحَذَفُ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ) يُخْرِجُ عَنْهُ غَيْرُهُ مِثْلَ: لِيَضْرِبَ زَيْدٌ،  
وَلتَضْرِبَ أَنْتَ، وَلَاضْرِبُ أَنَا.

[ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ يَكُونُ لِعَانِبٍ أَوْ لِمُتَكَلِّمٍ<sup>(١)</sup> أَوْ لِغَيْرِهِ.  
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَبِاللَّامِ سِوَاهُ كَانَ لِلْفَاعِلِ، نَحْوُ: لِيَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا، لِلْمَفْعُولِ،  
نَحْوُ: لِيَضْرِبَ زَيْدٌ، وَلَاضْرِبُ أَنَا]<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ غَائِبٍ وَمُتَكَلِّمٍ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلْفَاعِلِ أَوْ لِلْمَفْعُولِ.

فَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فَبِاللَّامِ، نَحْوُ: لتَضْرِبَ أَنْتَ، وَلَاضْرِبُ أَنَا.

وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَبِغَيْرِ اللَّامِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلَنَفَرِّحُوا﴾<sup>(٣)</sup>

بِالتَّاءِ<sup>(٤)</sup> فَشَادُّ وَنَمَّا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ الْمُخَاطَبِينَ وَالْغَائِبِينَ فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّامِ الَّتِي هِيَ دَالَّةٌ  
عَلَى الْغَائِبِينَ، وَالتَّاءِ الَّتِي هِيَ دَالَّةٌ عَلَى الْمُخَاطَبِينَ، وَقَدْ<sup>(٥)</sup> يُحَذَفُ اللَّامُ أَيْضًا / ١٢٢  
و / وَكَقَوْلِهِ:

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ<sup>(٦)</sup> نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا<sup>(٧)</sup>

(١) فِي ف: مُتَكَلِّمٍ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ: ل.

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ: ٥٨ الْقِرَاءَةُ الْعَامَّةُ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلَنَفَرِّحُوا فَوْ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٤) هِيَ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِ. ذَكَرْنَا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي ٢: ٣٨٤. وَيَنْظُرُ:  
الْحَتَّابُ ١: ٣١٣.

(٥) فِي ف: قِيلَ.

(٦) فِي ز: نَفْسَكَ.

(٧) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ فِي ٢: ٣٨٤.

وَقِيلَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ الشَّاعِرِ تَقْدِي تَفْسِكَ عَلَى الْخَبَرِ، لَكِنَّهُ حَذَفَ الْيَاءَ  
اِكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا حَذْفُ اللَّامِ فِي الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ وَأُثْبِتَ فِيهَا عَدَاهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.  
وَأَمَّا اخْتِصَاصُ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِعَدَمِ اللَّامِ، وَمَا عَدَاهُ بِثَبُوتِهِ، لَكُونِهِ أَصْلًا فِي  
الْأَمْرِ، وَعَدَمُ اللَّامِ أَخْصَرُ مِنْ وَجُودِهَا، وَلِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ، [وَعَدَمُ اللَّامِ  
أَخْصَرُ]،<sup>(٢)</sup> فَخُصَّ [الْأَكْثَرُ بِمَا هُوَ أَخْصَرُ]<sup>(٣)</sup> [٤].

## أحكامه

قَوْلُهُ: (وَحُكِّمَ آخِرُهُ حُكْمُ الْمَجْزُومِ)<sup>(٥)</sup>.  
اعْلَمْ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ أَمْرَ الْمُخَاطَبِ مِثْلِيٌّ لِعَدَمِ عَلَيْهِ الْأَعْرَابِ،  
وَلِعَدَمِ<sup>(٦)</sup> مُشَابَهَتِهِ الْأَشْيَاءَ<sup>(٧)</sup>.

(١) فِي ت، ف: بِالْكَسْرِ عَنْهَا.

(٢) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٣) فِي ف: أَكْثَرُ.

(٤) فِي ل: الْأَخْصَرُ بِمَا أَكْثَرُ.

(٥) فِي ف: آخِرُ الْمَجْزُومِ.

(٦) فِي ت: هِيَ.

(٧) الْإِنْصَافُ - الْمَسْأَلَةُ ٧٢ - : ٢٧٣ - ٢٨٦.

وقال الكوفيون: إِنَّهُ مُعْرَبٌ مجزوم<sup>(١)</sup> [إسلامٌ مُقَدَّرٌ<sup>(٢)</sup>، وتقدير اضرب

ليضرب.

قَالُوا: والذي يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعَامَلَتُهُمْ فِيهِ مَعَامَلَةُ الْمُجْزُومِ<sup>(٣)</sup>، نَحْوُ<sup>(٤)</sup>: اضرب

واغز، وارم، واخش، وفي التثنية: اغزوا، وارميا، واخشيا، بحذف الواو والياء<sup>(٥)</sup>،

والألف والنون، وحذف هذه الحروف إنما هو للجزم، قياساً على: لم يَغْزُ، ولم يَرِم، ولم

يَخْشَ، ولم يَغْزُوا، ولم يَرْمِيا، ولم يَخْشِيا<sup>(٦)</sup>.

وَأَجَابَ الْبَصَرِيُّونَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْعِلَّةِ وَحَذَفُ هَذِهِ<sup>(٨)</sup>

الحروف إنما هو للتشبيه<sup>(٩)</sup> بِمَا فِيهِ<sup>(١٠)</sup> لَامُ الْأَمْرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لِطَلَبِ

الْفِعْلِ، وَلَأنَّ الْجَازِمَ أضعفُ مِنَ الْجَارِّ وَالْجَارُّ لَا يَعْمَلُ مضمراً، فَمَا ظَنُّكَ بِالْأضعفِ

وَهُوَ الْجَازِمُ<sup>(١١)</sup>.

(١) في ل: مجرد، وينظر: المصدر السابق.

(٢) في ف: باللام المقدرة.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٤) في ف: في نحو.

(٥) في الأصل: النون.

(٦) الإنصاف - المسألة ٧٢ - ٢: ٢٧٥.

(٧) في ل: ذكرنا.

(٨) في ز: وحده.

(٩) في الأصل، وفي ز: للتشبيه.

(١٠) في ل: منه.

(١١) الإنصاف - المسألة ٧٢ - ٢: ٢٧٥.



[ولقائل أن يقول: ما تريدون بقولكم<sup>(١)</sup>: الجازم أضعف من الجار؟ وأن الجازم<sup>(٢)</sup> يعمل مضمرًا،] كما بعد الأمر والنهي والاستفهام وغيره مما ذكرنا، فلم لا يجوز أن يعمل هنا مضمرًا<sup>(٣)</sup>؟ والعلة المعتمدة<sup>(٤)</sup> عليها في كونها غير مجزوم أنه متبني، لكونه غير مشابه للإسم، وكون أصل الأفعال هو<sup>(٥)</sup> البناء.  
قوله: (فإن كان بعده<sup>(٦)</sup> ساكن).

اعلم أن هذا إشارة إلى كيفية أخذ الأمر من الفعل وهي أن الأمر يؤخذ من المضارع<sup>(٧)</sup> بحذف حرف المضارعة، ولم يؤخذ من الماضي، لكون الأمر طلباً واستحالة طلب ما فات فإذا حذف حرف المضارعة، فلا يخلو من أن يكون ما بعده<sup>(٨)</sup> ساكناً أو متحركاً.

فإن كان متحركاً أسكن آخره، وجعل باقيه أمراً، في<sup>(٩)</sup> يضارب ضارب، وفي يعد عد، وفي يتعلم تعلم.

(١) في ف: بقولك.

(٢) ما بين المعقتنين ساقط من ت.

(٣) ما بين المعقتنين ساقط من ف، ل.

(٤) في ل: المعتمد.

(٥) كلمة (هو) ساقطة من ت.

(٦) في الأصل، وفي ز، ع، ل: بعدها.

(٧) في ف: الفعل المضارع.

(٨) في ع، ل: ما بعدها.

(٩) في ع، ف: فيقال في.

وَأِنْ كَانَ سَاكِناً فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ رُبَاعِيّاً، أَوْ لَمْ يَكُنْ.  
فَإِنْ كَانَ رُبَاعِيّاً رُدَّتِ الْهَمْزَةُ الْمَحذُوقَةُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْمَضَارِعِ<sup>(٢)</sup> لَانْتِغَاءِ الْمَانِعِ  
لَوْجُودِهَا.

[أَلَا تَرَى أَنَّ<sup>(٣)</sup> أَصْلَ يُكْرِمُ وَيَذْهَبُ يُأَكْرِمُ، وَيَأْذِيبُ؟ كَذَخَرَجَ يُدْخِرُ.  
وَأَمَّا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ اجْتِمَاعُ الْهَمْزَتَيْنِ فِي مِثْلِ: أَكْرَمُ، وَأَذْهَبُ،  
فَكَرِهُوا<sup>(٤)</sup> فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ، لَكُونَ الْأُولَى لِلْعَلَامَةِ<sup>(٥)</sup>، وَلَمَّا حُذِفَتْ فِي التَّكْلُمِ  
حُذِفَتْ فِي الْبَوَاقِي لِطَرْدِ الْبَابِ<sup>(٦)</sup>].

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي فِي قَوْلِنَا: أَكْرَمَ وَاذْهَبَ [هِيَ الْهَمْزَةُ]<sup>(٧)</sup>  
الْمَحذُوقَةُ وَلَيْسَتْ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ إِبْتِئَانُهُمْ بِهَا فِي مِثْلِ: يَعِيدُ<sup>(٨)</sup>، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ حَذْفِ  
حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ سَاكِناً.

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ رُبَاعِيّاً رُدَّتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ، لِيُمْكِنَ النُّطْقُ بِهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ بَعْدَ

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: الْمَفْتُوحَةُ.

(٢) فِي ت: الْمَضَارَعَةُ.

(٣) فِي ف: لِأَنَّ.

(٤) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: فَكَرِهُوا.

(٥) فِي ت: عَلَامَةٌ.

(٦) فِي ف: طَرْدُ الْبَابِ، وَيَنْظُرُ: الْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٢٦٩.

(٧) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: الْمَضْمَرَةُ.

(٨) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: يَعِدُ.

السَّائِئِ ضَمَّةٌ وَجَبَ ضَمُّ الْهَمْزَةِ، إِمَّا <sup>(١)</sup> لِلاتِّبَاعِ وَرَفْعِ اللَّبْسِ أَوْ <sup>(٢)</sup> طَلَبِ الْخِفَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَنْ يَقْتُلُ أَقْتُلْ بِالْفَتْحِ، لَاتَّبَسَ بِالْمُضَارِعِ، وَلَوْ قُلْتَ: إِقْتُلْ، بِالْكَسْرِ لَكَانَ مُسْتَقْلِلًا، لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ <sup>(٣)</sup> مِنَ الْكَثَرَةِ <sup>(٤)</sup> إِلَى الضَّمَّةِ مُسْتَقْتَلٌ مُدْرَكٌ بِالضَّرُورَةِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ السَّائِئِ ضَمَّةٌ وَجَبَ كَسْرُ الْهَمْزَةِ، وَالْأَلِزِمُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا الْفَتْحُ أَوْ <sup>(٥)</sup> الضَّمُّ، وَالْأَوَّلُ مُتَعَدِّرٌ، لِأَنَّهُ لَوْ فُتِحَ فَالْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَ السَّائِئِ مَفْتُوحٌ أَوْ مَكْسُورٌ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَحْصُلُ الْإِلْتِبَاسُ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: / ١٢٢ ظ / مِنْ يَضْرِبُ أَضْرِبُ [لَاتَّبَسَ بِالْأَمْرِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ <sup>(٦)</sup>، وَلَوْ قُلْتَ: مِنْ يَغْلَمُ أَعْلَمُ لَاتَّبَسَ بِالْمَاضِيِّ الرَّبَاعِيِّ.

وَالثَّانِي أَيْضًا مُتَعَدِّرٌ، لِأَنَّهُا لَوْ ضُمَّتْ فَمَا بَعْدَ السَّائِئِ إِمَّا مَفْتُوحٌ <sup>(٧)</sup> أَوْ مَكْسُورٌ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَحْصُلُ الْإِلْتِبَاسُ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مِنْ يَضْرِبُ أَضْرِبُ <sup>(٨)</sup> بِضَمِّ الْهَمْزَةِ لَاتَّبَسَ بِالْمَاضِيِّ الرَّبَاعِيِّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ قَاعِلُهُ وَلَاتَّبَسَ أَيْضًا بِمُضَارِعِ

(١) ليست في الأصل، ولا في ز.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ل: و.

(٣) في الأصل، وفي ز: الاستقلال.

(٤) في الأصل: الكثرة.

(٥) في ل: وأما.

(٦) في ت: من الأمر بالرباعي.

(٧) في ل: مضموم.

(٨) ما بين المعقنتين ساقط من: الأصل.

الرُّبَاعِي المتكلم؟

وَلَوْ قُلْتُ مَنْ يَعْلَمُ: أَعْلَمُ لالتبس بِمُضَارِعِ<sup>(١)</sup> مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِذَا تَعَدَّرَ  
[فَتَحُّهَا وَ]<sup>(٢)</sup> ضُمَّهَا تَعَيَّنَ الْكَسْرُ لاعتصارِ الْحَرَكَةِ فِي أَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَاسْتِزَامِ  
انتفاءِ الْقَسَمَيْنِ تَحَقُّقِ الْقِسْمِ الْآخَرِ.

### الفعل المبني للمجهول

قَوْلُهُ: (فِعْلٌ<sup>(٣)</sup> مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ).

[أَعْلَمَ أَنَّ فِعْلًا مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِعْلٌ]<sup>(٤)</sup> حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُسْنِدَ إِلَى مَا يَقُومُ مَقَامَ

الفاعلِ للاختصارِ والإيهامِ، أَوْ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْفَاعِلِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَالْفِعْلُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًّا أَوْ مُضَارِعًا، وَعَلَى التَّحْقِيرِ يَلْزَمُ

التَّغْيِيرُ لِيَتِمَّزَ الْمَعْلُومُ مِنَ الْمَجْهُولِ.

فَإِنْ كَانَ مَاضِيًّا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَمَّا

عَلَى الضَّمِّ وَخَذَهُ فَلَانَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لالتبس بِمُضَارِعِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي أَعْلَمَ،

وَأَمَّا عَلَى الْكَسْرِ فَلَانَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَمْ يُقَدْ فِي مِثْلِ عِلِمَ، فَإِذَا لَا بَدَّ مِنْ تَحَقُّقِ كُلِّ

(١) في ل: بالمضارع.

(٢) ما بين العفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) في ف: وفعل.

(٤) ما بين العفتين ساقط من ف.

هذا إذا لم يكن في أول الفعل همزة الوصل<sup>(١)</sup> ولا التاء.

أما إذا كان في أوله همزة الوصل ضم الحرف الثالث، مع ضم الهمزة لرفع اللباس، فنقول في نحو: انطلق، واقتدر، واستخرج: أقتدر، واستخرج إضم الهمزة والحرف الثالث، لأنه لو اقتصر على ضم الهمزة وهي تسقط في الدرج لالبس حينئذ الأمر في قولك: ألا<sup>(٢)</sup> أنطلق وألا<sup>(٣)</sup> استخرج<sup>(٤)</sup> فإذا وجب ضم ما بعد الساكن لرفع هذا الالتباس.

وأما إذا كان فيه التاء ضم التاء مع ضم الحرف الثاني، فيقال في: تعلم وتجاهل: تعلم وتجهل، بضم التاء والحرف الثاني لتلا يلتبس تعلم بمضارع علم وتجاهل بمضارع جاهل.

قوله: (ومتعلم العين، الأنصح<sup>(٥)</sup> قيل ويبيع).

إعلم أن الفعل الماضي من الثلاثي في بناء ما لم يسم فاعله ثلاث لغات: أحدها: قيل ويبيع، وهو أفصحها، وأصلها قول ويبيع استثقلت الحركة على

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) كلمة (الا) ليست في ت.

(٣) كلمة (الا) ليست في ت.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٥) في ت، ع: من الأنصح، وفي ف: الأصح.

الواو، والياء <sup>(١)</sup> قُفِلَتْ إلى مَا بَعْدَهُمَا <sup>(٢)</sup> بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهِ، ثُمَّ قَلِبَتِ الْوَائِيَاءُ،  
لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَ: قِيلَ وَيُعَ.  
وثانيها: قِيلَ وَيُوعَ بِالْإِشْهَامِ، وَهُوَ فَصِيحٌ، لَا يَذَانِ <sup>(٣)</sup> أَنْ أَصْلَهَا <sup>(٤)</sup> الضَّمُّ فِي أَوَائِلِ

هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

وثالثها: قُولَ وَيُوعَ، بِالْوَاوِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَوَجْهُهُ أَنْ أَصْلَهَا قُولَ، وَيُوعَ، فَحُذِفَتْ  
الْحَرَكَةُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، لِلِاسْتِقْطَالِ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْيَاءُ فِي بَيْعٍ وَآوَاءُ، وَالْكَسْرَةُ <sup>(٥)</sup> ضَمَّةٌ،  
فَصَارَ قُولَ وَيُوعَ، وَالْأَوَّلَى، أَعْنَى قَلْبُ الْوَائِيَاءِ أَوَّلَى مِنَ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ <sup>(٦)</sup> قَلْبُ الْيَاءِ  
وَآوَاءُ، لَكُونِ الْيَاءِ أَخْفَ.

قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ بَابُ اخْتِيرَ وَانْقِيدَ [دُونَ اسْتُخِيرَ وَأُقِيمَ]).

أَي: مِثْلُ بِنَاءِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ <sup>(٧)</sup> مِنَ الْمَاضِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِي بِنَاءِ مَا لَمْ

(١) (والياء) ليس في ل.

(٢) الصواب: ما قبلها. قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٢٧٠: (وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلها لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلها وقصد هم التخفيف ما أمكن فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كان حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه فيقول ويبيع فقلبت الواو الساكنة ياء كما في: ميزان قال).

(٣) في ل: لا ذان.

(٤) في ع: أصلها.

(٥) في ل: الكسر.

(٦) في ع، ف، ل: وهو.

(٧) الكلمة ساقطة من ف.

يُسَمُّ فاعِلُهُ مِنْ بَابِ اخْتِيرَ وَانْقِيدَ<sup>(١)</sup> [فِي أَنَّهُ يَجُوزُ<sup>(٢)</sup> فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ دُونَ بَابِ<sup>(٣)</sup> اسْتُخِيرَ وَأُقِيمَ<sup>(٤)</sup>].

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلأنَّ أَصْلَ اخْتِيرَ وَانْقِيدَ اخْتِيرَ، وَأُنْقِيدَ أَي: تُرَى، وَنُقِيدَ مَثَلُ بَيْعٍ فِي وَقْعِ الضَّمَّةِ عَلَى الْفَاءِ، وَوُقُوعِ الْكُسْرَةِ بَعْدَهَا فَجَازَ فِيهِ مَا جَازَ فِي بَيْعٍ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَلأنَّ أَصْلَ اسْتُخِيرَ وَأُقِيمَ اسْتُخِيرَ، وَأُقِيمَ، وَنُخِيرَ وَأُقِيمَ لَيْسَا مَثَلِ [بَيْعٍ وَقَوْلٍ]<sup>(٥)</sup> فِي وَقْعِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ بَعْدَهَا<sup>(٦)</sup> عَلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَحِينَئِذٍ لَمْ يَجِبْ فِيهِ أَنْ يَجُوزَ مَا جَازَ فِي مَثَلِ بَيْعٍ بَلِ الْقِيَاسُ فِي مِثْلِهِ أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ الْمَكْسُورَةَ إِذَا سَكَنَ مَا<sup>(٧)</sup> قَبْلَهَا تُقِلُّ الْكُسْرُ<sup>(٨)</sup> إِلَى مَا قَبْلَهُمَا، فَكَانَ الْوَاجِبُ فِي اسْتُخِيرَ وَأُقِيمَ أَنْ يَقَالَ: اسْتُخِيرَ وَأُقِيمَ<sup>(٩)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا إِلَى آخِرِهِ).

(١) ما بين المعقنتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في الأصل، وفي ز: هل يجوز.

(٣) الكلمة ساقطة من: الأصل، ومن: ز.

(٤) ما بين المعقنتين ساقط من ف، ل.

(٥) في الأصل، وفي ز: قيل وبيع، وفي ل: قول وبيع.

(٦) أي بعد فاء الكلمة.

(٧) (ما) ساقطة من الأصل.

(٨) في ت، ع، ف: الكسرة.

(٩) في ع، أقوم.

أَيُّ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي بُنِيَ مِنْهُ بِنَاءً مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُضَارِعاً<sup>(١)</sup> وَجَبَ ضَمُّ  
أَوَّلِهِ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَلَمْ يَجُزِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ لَوْ اِقْتَصَرَ عَلَى قَتَحٍ مَا  
قَبْلَ<sup>(٢)</sup> الْآخِرِ لَمْ يُفْذَ فِي مِثْلِ: يَغْلَمُ وَلَوْ اِقْتَصَرَ عَلَى ضَمِّ أَوَّلِهِ لَمْ يُفْذَ فِي مِثْلِ يُخْرِجُ  
فَوَجَبَا معاً<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ يَنْقَلِبُ أَلِفًا).

أَيُّ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي يَبْنَى مِنْهُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ،  
١٢٣/ وَ / تَنْقَلِبُ الْعَيْنُ أَلِفًا، وَأَوْ كَانَ أَوْ يَاءً، تَقُولُ فِي يَقُولُ وَيُسَبِّحُ: يُقَالُ وَيُبَاعُ، لِأَنَّ  
أَصْلَهَا يَقُولُ وَيُسَبِّحُ، فَتَقْلَبُ حَرَكَةُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهُمَا، وَكَانَتَا فِي مَوْضِعِ الْحَرَكَةِ  
مَعَ انْفِتَاحٍ مَا قَبْلَهُمَا فَقَلْبَتَا أَلِفًا فَصَارَ يُقَالُ وَيُبَاعُ<sup>(٤)</sup>.

وَحُكْمُ مُعْتَلِّ اللّامِ مِثْلُ حُكْمِ مُعْتَلِّ<sup>(٥)</sup> الْعَيْنِ، فَتَقُولُ فِي يَرْمِي وَيَقْضِي: [يُرْمَى  
وَيُقْضَى]<sup>(٦)</sup>، وَأَصْلُهُمَا يُرْمَى وَيُقْضَى<sup>(٧)</sup> فَقَلْبَتِ الْيَاءُ أَلِفًا، لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحٍ مَا قَبْلَهَا.  
وَإِذَا بُنِيَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنَ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ يُثْبِتُ فِيهِ وَاوُ سِوَاهُ كَانَ

(١) ما بين المعتنين ليس في ت.

(٢) (ما قبل) ليس في ت.

(٣) (فوجبا معاً) ساقطة من ف، ل.

(٤) في ت، ع: يباع ويقال.

(٥) في ف: المعتل.

(٦) ما بين المعتنين ساقط من الأصل، ومن ز، ف، ل.

(٧) في الأصل، وفي ت، ز، ل: يقضي ويرمي.



فاذَّهْ واوَأْ، نَحْو: يُوجَلُّ أَوْ يَاءٌ نَحْو: يَبْسُ، إِذْ تَقُولُ فِيهَا: يُوجَلُّ، وَيُؤْأَسُّ، بِقَلْبِ  
[الباءِ واوَأْ] <sup>(١)</sup> لَانْضَامِ مَا قَبْلَهَا.

وَلَوْ كَانَتْ مَحذُوفَةً تُرَدُّ، فَتَقُولُ فِي يَعْدُ: يُوعَدُ لَانْتِفَاءِ مُوجِبِ حَذْفِهَا، وَهُوَ  
وَقُوعُهَا بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ <sup>(٢)</sup>، وَكَسْرَةٍ لَازِمَةٍ.

## المتعدي واللازم

قَوْلُهُ: (الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي).

اعْلَمْ أَنَّ التَّعَدِّي فِي اللُّغَةِ هُوَ التَّجَاوُزُ مِنْ قَوْلِهِمْ عَدَوْتُهُ وَجَاوَزْتُهُ، فَالْمُتَعَدِّي  
بِاصْطِلَاحِ النُّحَاةِ <sup>(٣)</sup> مَا جَاوَزَ <sup>(٤)</sup> الْفَاعِلَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَقِيلَ أَيْضاً فِي تَعْرِيفِهِ: أَنَّهُ  
فِعْلٌ يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُ <sup>(٥)</sup> مَعْنَاهُ عَلَى شَيْئَيْنِ فَاعِلٍ وَقَابِلٍ <sup>(٦)</sup>، وَ <sup>(٧)</sup> هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ <sup>(٨)</sup> وَ <sup>(٩)</sup> غَيْرُ

(١) فِي الْأَصْلِ: الْوَاوِ يَاءٌ، وَفِي ز: الْوَاوِ.

(٢) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٣) فِي ت، ف: النُّحَاةِ.

(٤) كَلِمَةُ (جَاوَزَ) لَيْسَتْ فِي ز.

(٥) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٦) قَالَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢: ٢٧٢: (الْمُتَعَدِّي مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ كَضَرْبٍ، وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّي بِخِلَافِهِ).

(٧) (الْوَاوِ) زِيَادَةٌ مِنْ ل.

(٨) (بِهِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع.

(٩) (الْوَاوِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

المتعدّي ما يُقابله.

واعلم أنّ الفعل ينقسم إلى حقيقي وإلى <sup>(١)</sup> غير حقيقي.

والأوّل: إمّا أن لا يتعدّي من الفاعل إلى غيره، وهو القاصر، أعني اللازم، وإمّا

أن يتعدّي عنه إلى غيره، وهو [على ضربين] <sup>(٢)</sup>:

ضربٌ يؤثر <sup>(٣)</sup> في الغير أثراً حقيقياً، وضربٌ <sup>(٤)</sup> لا يؤثر.

الأوّل نحو: ضربت زيدا، وأكلت الخبز.

والثاني نحو: ظننت زيدا عالماً.

وغير الحقيقي: إمّا <sup>(٥)</sup> مستعار للاختصار، نحو: مات زيدا، فإنّه بالحقيقة مفعول.

وأمّا غير الحقيقي، فهو إمّا دالٌّ على الزمان فقط وهيّ كان وأخواتها، وعسى

وأخواتها، وإمّا مفعولٌ يرادُّ به غير الفاعل الذي وُضع له، نحو: لا أرينك هاهنا،

فالنهي <sup>(٦)</sup> للمتكلم، كأنه ينهى نفسه في اللفظ، والمعنى للمُخاطَب، كأنه قال: لا

تكوننَّ هاهنا. <sup>(٧)</sup>

ودليلُ الحصرِ في المتعدّي، وغير المتعدّي أنّه إمّا أن يتجاوزَ عن الفاعلِ إلى

(١) يريد على في الموضعين.

(٢) في ل: ضربان.

(٣) الكلمة ساقطة من ل.

(٤) في ل: أو.

(٥) الكلمة ساقطة من ل.

(٦) في الأصل، وفي ز: فالذي.

(٧) في ل: لا تكون.

المفعول، أو لم يتجاوز. والأوّل هو المتعدي، والثاني هو غير المتعدي.  
وغير المتعدي يصير متعدياً بأحد ثلاثة أشياء.

الهمزة، نحو: أذهبْتُ زيداً، وتضعيف العين، نحو: فرِحَ زيدٌ<sup>(١)</sup> وفرَّختُ زيداً،  
وحرف الجرّ، نحو: ذهبَ زيدٌ، وذهبْتُ بزيدٍ.

وقد زاد بعضهم شيئين آخرين:

السّين مع ما زيدَ معها في نحو: استفعل، نحو: خرَجَ الشّيءُ<sup>(٢)</sup> واستخرجه<sup>(٣)</sup>.  
والف المفاعلة، نحو: جلسَ زيدٌ، وجالسته وقربَ زيدٌ<sup>(٤)</sup> وقاربته، وقد يجتمع  
كل واحد من الهمزة والتضعيف مع حرف الجرّ، نحو: أمررتُ زيدَ على عمرو  
وفرَّختُ زيداً بعمرو، [ولا تجتمع الهمزة مع التضعيف، لاختلاف البنائين]<sup>(٥)</sup>.  
واعلم أن حروف الجرّ أعمُّ هذه القرائن، لأنها تدخل على الثلاثي فما فوقه،  
وبالباقيّة مختصّة بالثلاثي، وهذه القرائن إذا اتصلت بالمتعدي إلى واحدٍ تنقله إلى  
اثنين، وإذا اتصلت بالمتعدي إلى اثنين تنقله إلى ثلاثة.

ثمّ المتعدي قد يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: ضربَ، وقد يتعدى إلى اثنين

(١) الكلمة ساقطة من ت، ع، ف، ل.

(٢) في ت، ل: حروف.

(٣) الكلمة ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٤) في ف: استخرج، وفي ل: استخرجه.

(٥) الكلمة ساقطة من ت، ف، ل.

(٦) ما بين المعقنين ساقط من ل.

لاقتضاء معناه إيتاءها، نحو: أعطى وعلم<sup>(١)</sup>، فإن الإعطاء لا يمكن تعلُّله إلا مع تعلُّل  
المعطى الذي يُعطاه، وكذلك العلم فإنه يتعلَّق بشيء على صفته كالعلم بأن زيدا على  
صفة القيام.

وقد يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل<sup>(٢)</sup>، نحو: أعلم وأرى، لكون أعلم مُتَعَدِّى<sup>(٣)</sup>  
بالهمزة عن علم المتعدِّي إلى اثنين، والهمزة تُوجب للفعل معنى يزيد بسببه مفعول  
على ما كان قبل ذلك<sup>(٤)</sup>، فإذا قلت: أعلمت زيدا كان معناه صيرت<sup>(٥)</sup> زيدا إذا علم،  
وأن الشيء على صفته / ١٢٣ ظ / وحينئذ يحتاج إلى مفعول مصير باعتبار الهمزة،  
وإلى المفعولين الآخرين باعتبار العلم بالشيء<sup>(٦)</sup> على صفته<sup>(٧)</sup>.

ثم أعلم أن (أعلم) و(أرى) متعدَّيان إلى ثلاثة مفاعيل بلا خلاف، وهو  
المسموعُ منهم، والأخفش أجاز استعمال: أَظُنُّتُ وَأَحْسَبْتُ<sup>(٨)</sup> وَأَخْلْتُ وَأَزْعَفْتُ،  
وحينئذ يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل كاعلم وأرى، لكن استعمالها قليل، بل هو غير  
مسموع، فالأخفش يجعله قياساً<sup>(٩)</sup>، وسائر النحويين يقتصرون على السماع<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ت: أعلم.

(٢) كلمة (مفاعيل) ساقطة من ف.

(٣) في ف، ل: متعدِّياً.

(٤) في ت، ع، ف: الهمزة.

(٥) في ل: ضرب.

(٦) في ل: الشيء بالعلم.

(٧) في ع، ل: صفة.

(٨) في ل: أحسنت وأصنت.

(٩) ينظر: الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٧٤.

(١٠) قال الرضي في المصدر السابق ٢: ٢٧٥: (إن هذا موكول إلى السماع).

وَأَمَّا نَبَأٌ، وَأَنْبَأٌ، وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ<sup>(١)</sup>، وَحَدَّثَ فَهِيَ متعدية إلى مفعول واحد بنفسها، وإلى المفعول الآخر بحرف الجر عند سيوييه<sup>(٢)</sup>، لكن مع جواز حذف حرف الجر ونصبه كما في قوله:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ .....<sup>(٣)</sup>

فتقول: أَنْبَأْتُكَ زَيْدًا، أَيْ: أَنْبَأْتُكَ عَنْ زَيْدٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ: ﴿أَنْبِئْنِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾<sup>(٥)</sup>، وَقَالَ: ﴿فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، لَكِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ فِيهَا مَعْنَى الْإِعْلَامِ أُجْرِيتْ بِحَرْفِ الْإِعْلَامِ فِي تَعْدِيَّتِهَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَحْمِلُ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَلِهَذَا عَدَّهَا النُّحَوِيُّونَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ<sup>(٨)</sup>.

وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: إِنَّهَا مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ<sup>(٩)</sup> عَلَى التَّحْقِيقِ، وَأَنْكَرَ عَلَى<sup>(١٠)</sup>

(١) في ت، ز، ف: وأخبر وخبر.

(٢) الكتاب ١: ١٧ - ١٨.

(٣) تقدم الشاهد في ١: ٣٥٤.

(٤) سورة الحجر: ٥١.

(٥) سورة البقرة: ٣١.

(٦) سورة البقرة: ٣٣.

(٧) سورة التوبة: ٩٤، وفي ت: (ونبأنا من أخبارهم)، وفي ف: (أخبارهم) مكان (أخباركم)، وفي ع، ل: نبأنا الله بأخبارهم.

(٨) ما بين المعقتين ساقط من ت، ع، ل.

(٩) المقتضب ٣: ١٢١ و ١٨٩ و ٤: ٣٣٨ - ٣٣٩.

(١٠) ساقطة من: ع، ل.

سيويه<sup>(١)</sup>

والذي يدلُّ على فساد مذهبه أنَّه لو كان كما ذكره لم يجز الاقتصار فيه على المفعول الثاني كما سنذكره لكنه يجوز، لجواز أن يقال ثبأت زيدا.  
ثم اعلم أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، لا يخلو من أن يجوز الاقتصار على أحدهما، وهو الذي لا يكون الثاني عبارة عن الأول، أو لا يجوز، وهو الذي يكون الثاني عبارة عن الأول، والأول على ثلاثة أضرب<sup>(٢)</sup>:

أحدها<sup>(٣)</sup>: أن يتعدى إلى المفعولين بصفته من غير زيادة ولا حذف، نحو: كسوت زيدا ثوباً، ولك أن تقول: كسوت زيدا، ولا تذكر ما كسوته، ولك أن تقول: كسوت ثوباً، ولا تذكر من كسوته، ويجوز التقديم والتأخير في هذا الباب، والعمل واجب مع جميع التقادير<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن يكون الفعل متعدياً إلى مفعول واحد فينتقل بإحدى ما ذكرنا إلى مفعولين، تقول: عطا زيد درهماً إذا تناول<sup>(٥)</sup>، وأعطيت زيدا درهماً، وتقول: ضربت زيدا، وأضربت زيدا عمراً، وعلى هذا<sup>(٦)</sup> يقاس.

(١) المقتضب: ٤، ٣٣٨، والانتصار: ٩، ١٣، ١٤.

(٢) في ت، ل: على ما.

(٣) في ف: أقسام.

(٤) في ع: أحدهما.

(٥) في الأصل، وفي ز: المقادير.

(٦) قال الفيومي: عطا زيد درهماً تناولهُ. المصباح المنير ٢: ٦٦.

(٧) الكلمة ساقطة من الأصل.

والثالث: أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى <sup>(١)</sup> المفعول الثاني بحرف جرٍّ، فَحُذِفَ الحرف <sup>(٢)</sup> كَقَوْلِكَ:  
اخْتَرْتُ الرِّجَالَ عَمْرًا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٣)</sup>: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ  
رَجُلًا﴾ <sup>(٤)</sup>، أَي: مِنْ الرِّجَالِ، وَمِنْ قَوْمِهِ، وَكَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:  
اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ <sup>(٥)</sup>

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ نُبِتَ زَيْدًا <sup>(٦)</sup> عِنْدَ سَبْيُوهِ <sup>(٧)</sup>، فَإِذَا رُدَّ هَذَا الْفِعْلُ إِلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ  
فَاعِلُهُ أُقِيمَ الْمَفْعُولُ الصَّرِيحُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُقَامَ <sup>(٨)</sup> الْمَفْعُولُ الْمُسْتَعْفَى فِيهِ مَقَامَ  
الْفَاعِلِ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ سَمِّيَتْ زَيْدًا، أَي: بِزَيْدٍ، وَكُنِيَ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَي: بِأَبِي

(١) الكلمة ساقطة من ل.

(٢) في الأصل: الأول وفي: ت: الحد.

(٣) ليست في الأصل.

(٤) (رجلاً) ليست في ت، ع.

(٥) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٦) لا أعرف أحداً غير المؤلف نسب البيت إلى الفرزدق، وليس في ديوانه والأصل: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ

مِنْ ذَنْبٍ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ اسْتَغْفِرُ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِحَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ) ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ

الْجَرِّ فَنُصِبَ (ذَنْبًا) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ثَانٍ. الْكِتَابُ ١: ١٧، وَالْمُقْتَضِبُ ٢: ٣٢٠، وَالْخَصَائِصُ ٣:

٢٤٧، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢: ١٩٤، وَالْخَزَانَةُ ٣: ١١١.

(٧) الكلمة ساقطة من الأصل، وفي ت، ل: زيد.

(٨) في الكتاب ١: ١٧: نقول: نُبِتَ زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ أَي عَنْ زَيْدٍ.

(٩) في الأصل: يقال.

عبدالله، [وَدَعَوْتُهُ زَيْدًا، أَي: <sup>(١)</sup> بهذا الاسم].  
 اعلم أنه إذا قُدِّمَ زَيْدٌ في قولنا: أُعْطِيتُ زَيْدًا، جَازَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ <sup>(٢)</sup> أَوْجِهٌ:  
 أَحَدُهَا: زَيْدًا أُعْطِيتُ، نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُ.  
 وَالثَّانِي: زَيْدٌ <sup>(٣)</sup> أُعْطِيتُهُ، نحو: زَيْدٌ <sup>(٤)</sup> ضَرَبْتُهُ.  
 وَالثَّالِثُ: زَيْدًا أُعْطِيتُهُ، نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ.  
 وَالرَّابِعُ: زَيْدٌ أُعْطِيتُ، نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُ.  
 وَالثَّانِي <sup>(٥)</sup>: وَهُوَ أَنْ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى [أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ، نَحْو: عَلِمَ وَأَخَوَاتِهِ،  
 وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى] <sup>(٦)</sup> أَحَدِهِمَا هَاهُنَا، لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، فَكَمَا أَنَّهُ  
 لَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مِنَ الْآخِرِ، لَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْآخِرِ، لَكِنْ  
 يَجُوزُ تَرْكُهُمَا مَعًا.

وَإِنَّمَا جَازَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا فِي / ١٢٤ و / الْقِسْمِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا غَيْرُ الْأَوَّلِ فَجَازَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَمَا جَازَ فِي قَوْلِكَ ضَرَبْتُ مِنْ غَيْرِ أَنْ  
 تَذْكُرَ مَنْ ضَرَبْتُ.

قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ كَمَفْعُولِي أُعْطِيتُ إِلَى آخِرِهِ).  
 أَي هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ [حُكْمُ مَفْعُولِهَا الْأَوَّلِ] <sup>(٧)</sup> كَحُكْمِ

(١) فِي الْأَصْلِ: أَوْ دَعَوْتُ زَيْدًا، وَكَلِمَةُ (أَي) سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٢) فِي ت: أَرْبَع.

(٣) فِي ت: زَيْدًا.

(٤) فِي ت: زَيْدًا.

(٥) تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ فِي ٢: ٤٢٦.

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَكَلِمَةُ الْأَوَّلِ سَاقِطَةٌ مِنْ ز.



مفعولي أعطيت، [بمعنى أنه كما<sup>(١)</sup> يجوز حذف كل واحد من مفعولي أعطيت<sup>(٢)</sup>] يجوز حذف مفعولها الأول، وحكم مفعولها الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت<sup>(٣)</sup> بمعنى أنه كما جاز ترك مفعولي علمت<sup>(٤)</sup> معاً، جاز ترك مفعولها الثاني والثالث معاً، وإذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر، لأن مفعولها الثاني والثالث مفعولا علمت<sup>(٥)</sup> في الحقيقة، ولم يجوز حذف أحد المفعولين لعلمت دون<sup>(٦)</sup> الآخر، فلم يجوز هاهنا، فنقول في: أعلمت زيدا عمراً خيراً الناس: أعلمت زيدا، من غير ذكر الثاني والثالث، ونقول أيضاً: أعلمت عمراً خيراً الناس، من غير ذكر المفعول الأول، فلا يجوز: أعلمت زيدا عمراً من غير<sup>(٧)</sup> {ذكر الثالث فقط، ولا أعلمت زيدا خيراً الناس من غير ذكر الثاني فقط}.

و<sup>(٨)</sup> أعلم أن سيبويه منع الاختصار على أحدهما كيف اتفق<sup>(٩)</sup>.

(١) في ل: فكما.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من: الأصل.

(٣) في ل: أعلمت.

(٤) في ل: أعلمت.

(٥) في ل: أعلمت.

(٦) في ز، ف: بدون.

(٧) في ف: حصل خلل في ترتيب الأوراق فهذا آخر ما جاء في الورقة (١٦٦ ظ) وما يأتي بعده هذا، المحصور

بين معقتين من هنا إلى ص: ١١٧٩ موجود على الأوراق ١٨٣ و- ١٩٠ ظ، مما يدل على أن أوراق هذه

النسخة حصل فيها تقديم وتأخير ثم رقت من غير انتباه إلى هذا الخلل.

(٨) (الواو) ليس في ز.

(٩) الكتاب ١: ١٩.

## أفعال القلوب

موله: (أفعال القلوب: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ<sup>(١)</sup>، إلى آخره).  
اعلم أن هذه الأفعال سبعة، ثلاثة منها للشك، وهي: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ،  
وَخِلْتُ، وثلاثة منها للعلم، وهي: عَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَرَأَيْتُ، إِذَا كَانَ يَتَعْنَى عَلِمْتُ،  
وَوَاحِدٌ مِنْهَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِلْعِلْمِ، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّكِّ، وَهُوَ<sup>(٢)</sup> زَعَمْتُ.  
فهذه الأفعال التي ذكرناها<sup>(٣)</sup> تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، أَعْنِي الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ  
لِيَبَيَّنَ أَنَّ<sup>(٤)</sup> تِلْكَ الْجُمْلَةَ عِبَارَةٌ عَنْهُ مِنْ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ، مِثْلًا إِذَا كَانَ: زَيْدٌ قَائِمٌ عِبَارَةٌ عَنْ  
عِلْمٍ قِيلَ: عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَنْ ظَنٍّ، قِيلَ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا،  
وَيَنْصَبُ الْجَزَيْنِ مَعًا، إِلَّا عِنْدَ مَوْضِعِ تَذَكُّرِهِ، وَنَصَبُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلْجَزَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى  
بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اسْمَ كَانَ وَخَبَرَ إِنَّ بَاقِيَانِ عَلَى الرَّفْعِ الْأَصْلِيِّ، لِأَنَّ نِسْبَةَ<sup>(٥)</sup>  
هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَى الْجَزَيْنِ كَنِسْبَةِ (إِنَّ) وَ(كَانَ) إِلَى الْجَزَيْنِ فِي اقْتِضَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
إِيَّاهُمَا، فَلَمَّا عَمَلَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي الْجَزَيْنِ بِالِاتِّفَاقِ وَجَبَ أَنْ يَعْمَلَ بَابُ كَانَ وَبَابُ  
إِنَّ فِي الْجَزَيْنِ، وَإِذَا تَعَيَّنَ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لَزِمَ مِنْهُ أَنْ كُلُّ مَا يَصْلُحُ أَنْ

(١) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٢) في ز: هي.

(٣) في ز: ذكرنا.

(٤) في الأصل، وفي ز، ل: ما يكون.

(٥) في ل: فيه.

... أَمْ لَيْسَ أَنْ يَكُونَ<sup>(١)</sup> المفعول الأول<sup>(٢)</sup> لَهَا. وَكُلُّ مَا يَصْنَعُ<sup>(٣)</sup> أَنْ يَكُونَ  
... لَيْسَ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولاً ثَانِياً<sup>(٤)</sup> لَهَا.

وَمَعْرُ السَّحَابِ<sup>(٥)</sup> يُدْخِلُونَ فِي هَذَا الْبَابِ: أَتَقُولُ زَيْدٌ قَاتِلٌ؟ لَأَنَّهُ يَجْرِي  
مَرَّةً أَنْطَرُ زَيْدٌ قَاتِلٌ.

قَالَ الْأَكْبَبِيُّ<sup>(٦)</sup>:

أَجْهَلُ سَقُولُ بَنِي لُؤَيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِيْنُ<sup>(٧)</sup>

وَمِثْلُ ذَلِكَ: مَتَى تَقُولُ عَمراً خَارِجاً؟

قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ<sup>(٨)</sup>:

أُمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ عَدٍ قَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا<sup>(٩)</sup>

(١) في ف: صلح.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٣) في الأصل: الثاني.

(٤) في ف: صلح.

(٥) في الأصل: ثالثاً.

(٦) ومنهم سيبويه والمبرد، الكتاب ١: ٦٢ - ٦٣، والمقتضب ٣: ٣٤٨.

(٧) تقدمت ترجمته في ١: ٢٠١.

(٨) الشاهد فيه أعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمعنىهما.

الكتاب ١: ٦٣، والمقتضب ٢: ٣٤٨، وشرح الفصل لابن يعيش ٧: ٧٨، وشرح الأصحافي

٢: ٣٧، وليس في الديوان.

(٩) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي شاعر الغزل، توفي سنة ٩٣ هـ. الأغاني ١: ٣٠، وفيات

الأعيان ٣: ٤٣٦، وشرح شواهد المغني ١: ٣٣، والخزانة ٢: ٢٩٦، والأعلام ٥: ٢٤٠.

(١٠) الديوان: ٤٠٢، والكتاب ١: ٦٣.

وَذَكَرَ سَبِيحُهُ أَنَّ نَبِيَّ سُلَيْمٍ يُجْرُونَ بَابَ الْقَوْلِ كُلَّهُ بِجَرَى الظَّنِّ<sup>(١)</sup>.  
وَبِمَا يَجْرِي بِجَرَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ جَعَلَ يَمْتَنِي صَبْرًا تَقُولُ: جَعَلْتُ زَيْدًا عَالِمًا.  
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانًا﴾<sup>(٢)</sup> أَي صَبْرَهُمْ  
إِنَانًا وَصَبْرَهُمْ إِنَانًا<sup>(٣)</sup>.

وَبِمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ  
مَفَاعِيلَ، فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: أَعْلَمْتُ أَخَاكَ ذَاهِبًا.  
قَوْلُهُ: (وَمِنْ خَصَائِصِهَا إِلَى آخِرِهِ)<sup>(٤)</sup>.

إِعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ خَوَاصَّ لَا يُشَارِكُهَا فِيهَا غَيْرُهَا:  
إِحْدَاهَا<sup>(٥)</sup>: أَنْ لَا تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدٍ مَفْعُولِيهَا، وَإِنْ جَازَ أَنْ لَا يَذْكُرَ مَعًا، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup> [تَقْدِيرُهُ: زَعَمْتُمْوهُمْ  
إِيَّاهُمْ]<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي الْكِتَابِ ١: ٦٣: (زَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ - وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ غَيْرَ مَرَّةٍ - أَنَّ أَنَسًا يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ وَهُمْ بَنُو سُلَيْمٍ  
يَجْعَلُونَ بَابَ قَلْتُ أَجْمَعَ مِثْلَ ظَنَنْتُ).

(٢) سُورَةُ الزَّخْرَفِ: ١٩.

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز. قَالَ النَّحَّاسُ: إِنَّ (الْمَلَائِكَةَ) وَ(إِنَانًا) مَفْعُولَانِ أَي وَصَفُوا أَنَّهُ هَكَذَا، وَحَكَمُوا  
أَنَّهُ كَذَا. اِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٣: ٨٣.

(٤) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) فِي ل: أَحَدَهَا.

(٦) فِي ل: زَعَمْتُمْ إِيَّاهُمْ.

(٧) سُورَةُ الْكَهْفِ: ٥٢.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ف، ل.

أَمَّا إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْآخَرِ، لَكُونِ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَامِلَةً فِي الْمَبْتَدِ  
وَالْخَبَرِ، فَكَمَا لَا بُدَّ فِي الْمَبْتَدِ مِنَ الْخَبَرِ وَبِالْعَكْسِ، لَا بُدَّ لِأَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ / ١٢٤ ظ /  
مِنَ الْآخَرِ، وَلَيْسَ غَيْرُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ كَذَلِكَ.

هَكَذَا قَالُوا<sup>(١)</sup> وَفِيهِ نَظَرٌ: لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ غَيْرُ<sup>(٢)</sup> مُتَحَقِّقٍ فِي الْأَصْلِ، أَعْنِي  
الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، لِأَنَّ حَذْفَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَبْتَدِ وَالْخَبَرِ جَائِزٌ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ كَمَا هُوَ  
مَذْكُورٌ<sup>(٣)</sup> فِي بَابِ الْمَبْتَدِ وَالْخَبَرِ {مَعَ أَنَّ<sup>(٤)</sup> حَذْفَ أَحَدِ مَفْعُولِي بَابٍ عَلِمْتُ وَاقِعٌ فِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ  
لَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> [على قراءة من قرأ بالياء<sup>(٦)</sup>: أَيِ وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ  
فَضْلِهِ، أَيِ<sup>(٧)</sup> الْبَخْلَ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ<sup>(٨)</sup>] {<sup>(٩)</sup>.

## الإنشاء

وَالثَّانِيَةُ<sup>(١٠)</sup>: الْإِنشَاءُ. إَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:

- (١) فِي ت، ل: قَالُوهُ.
- (٢) كَلِمَةٌ (غَيْرُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.
- (٣) فِي ت، ع، ف، ل: الْمَذْكُورُ.
- (٤) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.
- (٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: ١٨٠.
- (٦) قُرْأَنُ حُمْزَةٍ ﴿وَلَا تَخْسِبَنَّ﴾ بِالنَّاءِ، وَقُرْأَنُ بَاقِي السَّبْعَةِ بِالْيَاءِ وَهُوَ مَا فِي الْمَصْحَفِ. مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ١:
- ١٨٠، وَالتَّيْسِيرُ: ١٢، وَاتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ: ١٨٢.
- (٧) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.
- (٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ف.
- (٩) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت، ع، وَيَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١: ٢٢١.
- (١٠) تَقَدَّمَتِ الْأُولَى فِي ٢: ٤٣٢.

الأولى، أن تكون متقدمة على مفعولها، نحو: ظننتُ زيداً منطلقاً، والإعمال واجب فيها، لكونها متقدمة، والتقديم من أعلام العناية، والالغاء من دلائل ضعفها، فلا يجمع الالغاء والتقديم.

والثانية: التوسط، نحو: زيداً ظننتُ قائماً يجوزُ فيها الاعمال والالغاء، كقوله:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم تُوعِدني

وفي الأراجيز خِلْتُ اللؤمَ والخَوَرُ<sup>(١)</sup>

والثالثة<sup>(٢)</sup>: أن تكون متأخرة عن مفعولها، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ يجوزُ فيها الالغاء والإعمال، الإعمال في هاتين الصورتين ظاهرٌ لأنها أفعال، والافعالُ تَعْمَلُ متقدمةً ومتأخرةً، والالغاء أيضاً جائزٌ، لأنها لما تَقَدَّمَ مفعولها عليها أو أحدهما عليها ضَعُفَ عَمَلُها بدلالة جواز: لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ، وامتناع: ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ، وإذا ضَعُفَ عَمَلُها، ومفعولها<sup>(٣)</sup> يصلحان<sup>(٤)</sup> أن يكون أحدهما خبراً عن الآخر الغيث، ورفعاً<sup>(٥)</sup> على المبتدأ والخبر، لكن ينبغي أن يُعْلَمَ أن الإعمال مع التوسط أولى من

(١) ينسب البيت إلى اللعين المنقري واسمه منازل بن زمعه يهجو به رؤبة بن العجاج أو العجاج، ويروى أن قصيدة اللعين المنقري التي منها هذا البيت لامية وإن عجز هذا البيت: (اللؤمُ والفشل) وفيه إقواء لأن القصيدة لامية مكسورة كما يروى برواية أخرى قريبة وينسب إلى المكعبر الضبي. الكتاب ١: ٦١، والحيوان للجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون - بيروت ٤: ٢٦٦، وشرح الفصل لابن يعيش ٧: ٨٤، والخزانة ١: ٢٥٧.

(٢) في ت: الثالث.

(٣) في ل: مفعولها.

(٤) في ت، ع، ل: يصلح.

(٥) في ل: رفعها.

الانقضاء، والانقضاء مع التأخير أولى من الإعمال، لأنك إذا تلفظت بالجزئين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل، وأولى العاملين ما هو الأقرب، وليس التوسط كذلك، لأنك إذا تلفظت بالجزئين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين ما هو الأقرب، وليس التوسط كذلك لأنك إذا تلفظت<sup>(١)</sup> بأحد الجزئين بعد الفعل لم يكن الابتداء أقرب إليهما من الفعل، بل مرتبة الابتداء تكون مساوية<sup>(٢)</sup> لمرتبة الفعل مع أن عمل الفعل أقوى وأولى من عمل الابتداء، وإنما لم يجز الانقضاء في باب أعطيت لعدم استقلال الجزئين كلاماً على تقدير الغاية، لتغايرهما من حيث أنه لا يصدق أحدهما<sup>(٣)</sup> على الآخر.

### التعليق

والثالثة: التعليق، وهو أن يبطل عملها إذا وقعت قبل الاستفهام أو النفي أو لام الابتداء، تقول: علمتُ أزيدُ عندك أم عمرو، و [كقوله تعالى:]<sup>(٤)</sup> ﴿لَنَعْلَمَ<sup>(٥)</sup> أَيُّ الْجَزَيْنِ أَحْصَى<sup>(٦)</sup>﴾، وَعَلِمْتُ مَا زِيدُ فِي الدَّارِ وَعَلِمْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ.

(١) ما بين المعقتين ساقط من ع، ف، ل.

(٢) في الأصل، وفي ت، ز، ل: مساوياً.

(٣) في ف: عليها.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٥) في ف: ولنعلم، وهو سهو.

(٦) سورة الكهف: ١٢.

وَأَمَّا يَبْطُلُ عَمَلُهَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ أَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَقْتَضِي صَدْرَ الْكَلَامِ فَلَوْ <sup>(١)</sup> أَعْمَلْتُ <sup>(٢)</sup> لَمْ تَكُنْ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، لَكِنَّ الْجَزَيْنِ الَّذِينَ هُمَا فِي قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِمَا فِي الْحَقِيقَةِ، وَعُدِلَ عَنْهُ [مَحَافِظَةً لِلْفِظِ] <sup>(٣)</sup> فَمِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ رُوعِي الاستفهام، وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى رُوعِيَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ. وَاَعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ الْغَرَضُ مِنْ قَوْلِنَا: عَلِمْتُ أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو الاستفهام، وَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الاستفهام بَلِ الْغَرَضُ أَنَّهُ عُلِمَ أَحَدُهُمَا بَعِيْنِهِ عِنْدَكَ مِنْهَا، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلِمْتُ ذَلِكَ، وَجَوَابُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالتَّعْيِينِ.

وَاخْتَلَفَ فِي: عَلِمْتُ هَلْ زِيدُ قَائِمٌ، فَأَجَازُهُ <sup>(٤)</sup> قَوْمٌ [وَمَنْعُهُ قَوْمٌ] <sup>(٥)</sup> مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ: عَلِمْتُ أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو، فَأَمَّا مَنْ أَجَازَهُ فَإِنَّهُ نَظَرَ إِلَى صُورَةِ الْجُمْلَةِ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَأَمَّا مَنْ مَنَعَ فَبَيَّنَّ الاستفهامُ لَا يَصْلُحُ <sup>(٦)</sup> أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا لِلْعِلْمِ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَا يُقَالُ فِي جَوَابِهِ مُتَعَلِّقًا لِلْعِلْمِ <sup>(٧)</sup>.

(١) فِي ل: فَلَمْ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: عَلَقْتُ، وَفِي ع، ف، ل: عَمَلْتُ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: أَجَازَ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ل، وَيَنْظُرُ: الْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٢٨١، ٢٨٣.

(٦) فِي ع، ف، ل: يَصَحُّ.

(٧) (لِلْعِلْمِ) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ز.



وَإِذَا<sup>(١)</sup> تَقَرَّرَ ذَلِكَ لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِجَوَابِهِ<sup>(٢)</sup>، لَأَنَّ مَا يُقَالُ فِي جَوَابِهِ<sup>(٣)</sup>  
 / ١٢٥ و / نَعَمْ أَوَّلًا. فَإِنَّمَا اقْتَضَى هَذِهِ الْأَشْيَاءُ صَدْرَ الْكَلَامِ، لَأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ وَالنَّوْيَ  
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنَوَّعٌ لِأَنْوَاعِ الْكَلَامِ، وَالْمُنَوَّعُ يَجِبُ<sup>(٤)</sup> تَقْدِيمُهُ عَلَى النَّوْعِ<sup>(٥)</sup>.  
 أَوْ نَقُولُ: إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُغَيَّرٌ وَالْمُغَيَّرُ قَبْلَ الْمُغَيِّرِ، وَلَا مُمْكِنَ الْإِبْتِدَاءِ يَقَعُ صَدْرُ  
 الْكَلَامِ لِكَوْنِهِ لِلْإِبْتِدَاءِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِلْغَاءِ وَالتَّعْلِيْقِ، أَنَّ الْإِلْغَاءَ تَرْكُ الْعَمَلِ مَعَ جَوَازِهِ، وَالتَّعْلِيْقُ تَرْكُ  
 الْعَمَلِ مَعَ امْتِنَاعِهِ، وَأَنَّ الْإِلْغَاءَ يُطَالُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَصِرُورَةُ الْفِعْلِ<sup>(٦)</sup> ظَرْفًا فِي  
 الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ زَيْدٌ مُقِيمٌ ظَنَنْتُ كَانَ مَعْنَاهُ: زَيْدٌ مُقِيمٌ فِي ظَنِّي؟  
 وَالتَّعْلِيْقُ يُطَالُ الْعَمَلُ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى كَمَا ذَكَرْنَا.

وَالرَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ:  
 عَلِمْتُنِي وَعِلِمَتُكَ، أَيْ: عَلِمْتُ نَفْسِي وَعِلِمَتُ نَفْسِكَ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ  
 لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾<sup>(٧)</sup> فَيَرَاهُ ضَمِيرُ الْإِنْسَانِ وَالْهَاءُ يَعُودُ إِلَيْهِ أَيْضًا، وَلَمْ يَجْزِ فِي  
 سَائِرِ الْأَفْعَالِ، فَلَا يُقَالُ: ضَرَبْتَنِي، لَأَنَّ الْغَالِبَ هُوَ تَعَلُّقُ فِعْلِ الْفَاعِلِ بِغَيْرِهِ، فَلَوْ جُمِعَ

(١) في ل: وإن.

(٢) في ل: لجوابه.

(٣) (جوابه) ليس في: ل.

(٤) ساقطة من ت.

(٥) الكافية - شرح الرضوي ٢: ٢٨٣.

(٦) ساقطة من ل.

(٧) سورة العلق: ٦ - ٧.

يَنْهَى لَسَبَقَ الْفَهْمُ إِلَى الْمَغَايِرَةِ بَيْنَهُمَا، فَلَوْ قِيلَ: ضَرَبْتَنِي لَسَبَقَ إِلَى الْفَهْمِ ضَرَبْتَنِي أَنْتَ، فَلَزِمَ هَذَا الْفَهْمُ <sup>(١)</sup> عُدِلَ إِلَى إِيرَادِ النَّفْسِ، وَلَا تَذْفَعُ حَرَكَةُ الْمُضْمَرِ هَذَا الِاتِّبَاسَ مَعَ قِيَامِ هَذَا الْغَالِبِ، لَكُونِهِ قَوِيًّا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَابٌ عَلِمْتُ، لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادَاتِ مِنْ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ، وَعِلْمُ الْإِنْسَانِ وَظَنُّهُ بِنَفْسِهِ يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ نَفْسِهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ غَيْرِهِ، فَإِذَا لَمْ يَحْتَجْ فِيهِ إِلَى إِيرَادِ النَّفْسِ، لَانْتِفَاءِ الْمُقْتَضَى لِإِيرَادِهِ، وَهُوَ الِاتِّبَاسُ لَكُونِ الْغَالِبِ فِيهِ عَدَمُ الْمَغَايِرَةِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَيَحْتَاجُ فِيهَا عَدَاهُ، لَوْجُودِهِ، وَهُوَ الِاتِّبَاسُ، وَقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِهِ، نَحْوُ: فَقَدْتُنِي، وَعَدَمْتَنِي <sup>(٢)</sup>، وَكَقَوْلِهِ:

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ فَقَدْتُنِي ..... <sup>(٣)</sup>

اجراءً عَلَى عَلِمْتَنِي، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ الْعَارِضِ، وَإِنْ كَانَ جَارِيًا عَلَى الْقِيَاسِ الْأَصْلِيِّ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ عَلِمْتُ أَنْ زِيدًا قَاتِمًا، فَقَالَ سَيَبَوِيه: إِنَّ أَنْ مَعَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ، بِأَنَّهُ مَفْعُولُ عَلِمْتُ، وَسَادَّ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ، لِحَصُولِ الْمُنْسَوْبِ وَالْمُنْسَوْبِ إِلَيْهِ اللَّذَيْنِ هُمَا مُقْتَضَى بَابِ عَلِمْتُ <sup>(٤)</sup> وَمَعْنَاهُ أَنَّ

(١) في ل: الوهم.

(٢) أجرت العرب عدمت وفقدت مجرى ظننت ونحوه من الأفعال التي يجوزُ الغاؤها فيما حكاه الفراء. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٨٨.

(٣) صدر بيت لجران العود، واسمه عامر، وعجزه: وَعَمَّا أَلَا قِي مِنْهَا مَتَرَحَزَحُ  
وفي الديوان (عَدَمْتَنِي) مكان (فَقَدْتُنِي) والشاهد فيه أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ (فَقَدْتُنِي) كَأَفْعَالِ الْقُلُوبِ  
فَجَمَعَ مَعَهُ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَضَمِيرِ الْمَفْعُولِ وَهَذَا لَوَاحِدٌ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ. الديوان: ٤، وينظر:  
الأمالي الشجرية ١: ٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٨٨.  
(٤) الكتاب ١: ٤٦١-٤٦٢.

حكم المفتوحة هاهنا عن طريق المعنى حكم المكسورة، وكأنه قال: علّمت زيدا قائماً ثم دخلت عليه أن توكيداً ففتح<sup>(١)</sup> في اللفظ مراعاة لكونه<sup>(٢)</sup> معمولاً، وليس مفترأ<sup>(٣)</sup> إلى مفعول ثانٍ، لأنه قد جرى ذكر الخبر والخبر عنه<sup>(٤)</sup>.

هذا معنى قولهم: أن مع الاسم والخبر سدّ مسدّ المفعولين<sup>(٥)</sup>.

وقال الأخفش: إنه مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره:

علّمت قيامه حاصلًا<sup>(٦)</sup>، وإنما حذف للعلم به، وقد طعن في هذا القول.

أمّا أولاً: فبأن المفعول الثاني من هذا الباب لا يجوز حذفه كما مرّ.

وأمّا ثانياً: فلأنه لو كان كذلك لجاز أظهره في شيء من المواضع، لكنه لا يظهر

أصلاً.

(١) في الأصل: ففتحت.

(٢) في ف: كونه.

(٣) في ف: بمفترأ.

(٤) (عنه) ليس في ع، ل.

(٥) هذا فهم خاص لمذهب سيوييه، وللرّضي فضل السبق إليه حيث قال: (إذا دخلت أفعال القلوب على أن المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي... لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسنداً ومسنداً إليه سواء نصبتها كما في: حسبت زيدا قائماً أو لم تنصبها، نحو: حسبت أن زيدا قائماً، إذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرّح به في الجزئين المصدرين بأن هذا مذهب سيوييه أعني أن (أن) مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له آخر مقدراً). الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٨٦.

(٦) في ل: حاصل، وينظر: رأي الأخفش في: الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٨٦، والتبيان في

اعراب القرآن ١: ٣١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٠ - ٦١.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلأنَّهُ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الْخَبَرِ وَالْمُخْبِرِ عَنْهُ<sup>(١)</sup> فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.  
وَالْأَخْفَى أَنْ يُضِيفَ قَوْلَ سَيُؤَيِّدُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَ مُنَافٍ لَوْضَعِ أَنْ الْمَفْتُوحَةِ،  
وَيُجِيبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ<sup>(٢)</sup> يُمْنَعُ<sup>(٣)</sup> حَذْفُ أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ، وَنَحْنُ ذَكَرْنَا مَا فِيهِ.  
وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّهُ يُمْنَعُ قَوْلُهُ: لَوْ كَانَ مَحْذُوفًا لَجَازَ إِظْهَارُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَإِنْ  
خَبَرَ الْمَبْتَدَأَ مَحْذُوفٌ بَعْدَ لَوْ لَا مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ الْبَتَّةَ.  
وَعَنِ الثَّالِثِ: بِأَنَّهُ يُمْنَعُ ذِكْرُ الْخَبَرِ وَالْمُخْبِرِ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ<sup>(٤)</sup> قَوْلَنَا: أَنَّ زَيْدًا  
قَائِمٌ فِي: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ مُرَادِفٌ لِقَوْلِنَا: قِيَامُ زَيْدٍ فِي قَوْلِنَا: عَلِمْتُ قِيَامَ زَيْدٍ،  
فَكَمَا أَنَّ الثَّانِي لَيْسَ بِمُخْبِرٍ وَمُخْبِرٍ عَنْهُ فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ، وَكَمَا أَنَّ الثَّانِي يَحْتَاجُ إِلَى الْمَفْعُولِ  
الثَّانِي فَكَذَلِكَ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: (وَلْيَبْغُضْهَا مَعْنَى آخَرَ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ).

اعْلَمْ أَنَّ [لِبَعْضِ هَذِهِ<sup>(٥)</sup>] الْأَفْعَالِ مَعْنَى لَا يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْ مَفْعُولٍ  
وَاحِدٍ، لِأَنَّ تَعْدِي الْأَفْعَالِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ مَعَانِيهَا.

وظَنَنْتُ مِنَ الظَّنِّ بِمَعْنَى التَّهْمَةِ لَا يَقْتَضِي إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

(١) (عنه) ساقطة من ع.

(٢) في ت، ع، ف، ل: بَأَنَّ.

(٣) في ز: يُمْنَعُ عَدَمُ جَوَازِ حَذْفِ.

(٤) كلمة (أَنَّ) ليست في ز.

(٥) في ف: هَذَا.

(٦) في ت: لِهَذِهِ.

١٢٥ ظ / ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾<sup>(١)</sup> أي بمتهم<sup>(٢)</sup>.

وفيه نظر؛ لأنه لا يقال: اتهمته [على كذا] بل يقال: اتهمته<sup>(٣)</sup> بكذا.

وجوابه: أن يقال<sup>(٤)</sup>: إن (على) وُضِعَ<sup>(٥)</sup> موضع<sup>(٦)</sup> الباءِ على حد قولهم:

إجلس على اسم الله في معنى: إجلس باسم الله، وقد يكون بمعنى اليقين ومُتَعَلِّقًا

بالجملة، نحو قولك<sup>(٧)</sup>: ظننتُ أن الأمر كذا، أي: تيقنتُ، قال الله تعالى: ﴿فَظَنُّوا أَنَّهُمْ

مُواقِعُوهَا﴾<sup>(٨)</sup>، أي: تيقنوا، وقال تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيهِ﴾<sup>(٩)</sup>، أي:

تيقنتُ، لأنه في صفة المؤمنين.

وعلمتُ بمعنى عرفتُ يتعدى إلى مفعول واحد، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ

الَّذِينَ اغْتَلَبُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾<sup>(١٠)</sup>، أي: عرفتُم.

(١) سورة التكوين: ٢٤ من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْغَيْبِينَ، وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بظنين بالطاء وباقي السبعة بالضاد. الكشف عن وجوه

القراءات السبع ٣: ٣٦٤، والتيسير: ٢٢٠.

(٢) في الأصل، وفي ت، ع: متهم، وفي ل: المتهم.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(٤) (أن يقال) ليس في ع، ف.

(٥) في ع، ل: وضعت.

(٦) في ع: مع موضع.

(٧) كلمة (قولك) ليست في ز.

(٨) سورة الكهف: ٥٣.

(٩) سورة الحاقة: ٢٠.

(١٠) (منكم في السبت) زيادة من ع، ف.

(١١) سورة البقرة: ٦٥.

وَوَجَدْتُ<sup>(١)</sup> بِمَعْنَى<sup>(٢)</sup> الْوَجْدِ، وَالْمَوْجِدَةُ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفٍ، نَحْوُ: وَجَدْتُ عَلَيْهِ، وَوَجَدْتُ بِهِ، وَيَكُونُ مِنْ وَجَدَانِ الضَّالَةِ بِمَعْنَى أَصَبْتُ، فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ: وَجَدْتُ زَيْدًا، أَيْ: صَادَفْتُهُ، وَهُوَ مِنْ أَفْعَالِ الرُّؤْيَةِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ اللَّامِسِ.

وَرَأَيْتُ مِنْ رُؤْيَةِ الْبَصَرِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ تَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا، أَيْ: أَبْصَرْتُهُ، وَمِنْ الرَّأْيِ فَإِنَّهُ أَيْضًا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾<sup>(٣)</sup>، أَيْ: مَا رَأَيْتَكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَظْهَرُ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ: لِبَعْضِهَا مَعْنَى آخَرُ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ أَوْ لَا يَتَعَدَّى، لَكَانَ أَصَوَّبَ.

## الأفعال الناقصة

قَوْلُهُ: (الْأَفْعَالُ النَّاْقِصَةُ مَا وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ).

إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ نَاقِصَةً لِنُقْصَانِهَا مِنْ سَائِرِ الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ سَائِرَ الْأَفْعَالِ دَالٌّ عَلَى الْحَدَثِ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا تَدُلُّ إِلَّا عَلَى الزَّمَانِ فَقَطْ، لِأَنَّ سَائِرَ الْأَفْعَالِ يَتِمُّ

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز: وَجَدْتُمْ.

(٢) فِي ت: مِنْ.

(٣) سُورَةُ الصَّافَّاتِ: ١٠٢.

بمرفوعه، وهذه لا تَتَمُّ بِهِ، وتحتاجُ إلى منصوبٍ<sup>(١)</sup> لِيُفِيدَ وليكونَ<sup>(٢)</sup> كَالْيَوْضِ مِنْ  
الْمَذْبُوبِ الْمَسْلُوبِ<sup>(٣)</sup> عَنْهُ.

والذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَفْعَالٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ تَصَرُّفُهَا وَاتِّصَالُ الضَّمَائِرِ<sup>(٤)</sup>  
المرفوعةِ بِهَا، وَاتِّصَالُ تَاءِ<sup>(٥)</sup> التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ بِهَا<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ الرَّجَّاجُ وَمَنْ تَابَعَهُ [مِنَ الْكُوفِيِّينَ]<sup>(٧)</sup>: إِنَّهَا حُرُوفٌ مُسْتَدَلَّةٌ بِأَنَّهَا تَدُلُّ  
عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا جَاءَتْ لِتَقْرِيرِ الْخَبَرِ لِلْمَبْتَدَأِ عَلَى صِفَةٍ.

وَأَمَّا لَيْسَ، فَمِنَ الْبَصَرِيِّينَ مَنْ قَالَ بِحَرْفِيَّتِهِ<sup>(٨)</sup>، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ  
(لَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٩)</sup>، وَهَذَا مَوْضِعُ (لَا) لِأَنَّ  
(أَنْ) إِذَا خُفِّضَتْ عُوِّضَ عَنْ اسْمِهَا (لَا) أَوْ (قَدْ)<sup>(١٠)</sup> أَوْ (السَّيْنُ)، وَبِأَنَّهُ لِلنَّفْيِ<sup>(١١)</sup> مِثْلَ  
(مَا)، وَسَبْيُوهِ لَمْ يَذْكُرْ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا أَرْبَعَةً، وَهِيَ: كَانَ، وَصَارَ، وَمَا دَامَ،

(١) فِي ت، ع، ف، ل: الْمَنْصُوبِ.

(٢) فِي ت: وَلَا يَكُونُ.

(٣) فِي ت: الْمَنْكُوبِ.

(٤) فِي ل: الضَّمِيرِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ت: التَّاءُ.

(٦) (بِهَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٧) فِي ت، ع، ل: وَالْكَوْفِيُّونَ.

(٨) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: إِنَّهَا حَرْفٌ. الْكَافِيَّةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٢٩٦.

(٩) سُورَةُ النَّجْمِ: ٢٩.

(١٠) (أَوْ قَدْ) لَيْسَ فِي ت.

(١١) فِي ل: الْمَنْفِي.

وَلَيْسَ، ثُمَّ قَالَ: وَنَحْوُهُنَّ مِنْ <sup>(١)</sup> الْفِعْلِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ <sup>(٢)</sup>.  
وَعَرَّفَ الْمُصَنَّفُ الْأَفْعَالَ النَاقِصَةَ بِأَنَّهَا أَفْعَالٌ وَضِعَتْ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ <sup>(٣)</sup> عَلَى  
صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، مَثَلًا إِذَا قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا جَعَلَ (كَانَ) زَيْدًا عَلَى صِفَةٍ كَوْنِهِ عَالِمًا  
فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ، وَهُوَ: كَانَ، وَصَارَ، وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى إِلَى آخِرِهِ.  
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ إِنَّمَا يَكُونُ صَحِيحًا أَنْ لَوْ كَانَ اسْمُ (كَانَ)  
فَاعِلًا، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ. فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِي تَعْرِيفِهَا: إِنَّهَا أَفْعَالٌ وَضِعَتْ  
لِتَقْرِيرِ ثُبُوتِ الْخَبَرِ لِلْمَبْتَدَأِ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَقَدْ تَجَيَّءُ جَاءَ بِمَعْنَى تَقْرِيرِ الشَّيْءِ  
عَلَى صِفَةٍ نَحْوَ قَوْلِهِ: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ فَإِنْ <sup>(٤)</sup> (مَا) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلنَّيِّ، وَيُحْتَمَلُ  
أَنْ يَكُونَ لِلِاسْتِفْهَامِ، فَإِنْ كَانَ لِلنَّيِّ كَانَ جَاءَتْ مُسْنَدًا إِلَى شَيْءٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، مَثَلًا إِذَا  
كَنتَ مُحْتَاجًا إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ ثُمَّ لَا يَحْضُرُ ذَلِكَ الشَّيْءُ بِمَقْدَارِ حَاجَتِكَ، فَتَقُولُ: مَا  
جَاءَتْ حَاجَتُكَ، أَيْ: مَا جَاءَتْ هَذِهِ عَلَى قَدْرِ حَاجَتِكَ، وَإِنْ كَانَ لِلِاسْتِفْهَامِ كَانَ  
مَعْنَاهُ أَيْ شَيْءٍ حَاجَتُكَ؟ وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَى الضَّمِيرِ الَّذِي يَعُودُ إِلَى مَا.

وَإِنَّمَا جَازَ تَأْنِيثُهُ، لِكُونِ مَا عِبَارَةً عَنِ الْحَاجَةِ الَّتِي هِيَ مُؤَنَّثَةٌ، فَجَازَ تَأْنِيثُ  
فِعْلِهِ، كَقَوْلِهِ: مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ؟ وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ <sup>(٥)</sup> أَوَّلُ مَا اشْتَهَرَتْ مِنْ قَوْلِ

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) عبارة سيويه في الكتاب ١: ٢١: (...) كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل بما لا يستغنى عن الخبر.

(٣) في ل: الأفعال.

(٤) في ل: كان.

(٥) في ت: الكلمات.



الخوارج لابن عباس حين أتاهم من قبل عليٍّ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ] <sup>(١)</sup> يستدعي منهم الرجوع إلى الحق <sup>(٢)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَارَ تَعْدِيَةَ هَذَا إِلَى غَيْرِ هَذَا الْمَثَالِ <sup>(٣)</sup>. فَقَالَ: وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: جَاءَ الْبُرُّ قَفِيرِينَ أَوْ صَاعِينَ / ١٢٦ و / وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ قَفِيرِينَ حَالًا وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ الْأَخْبَارُ مِنَ الْبُرِّ بِالْمَجِيءِ نَفْسِهِ حَالِ كَوْنِهِ مَتَّصِفًا بِهِذِهِ الصِّفَةِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ حَصُولُهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ.

ومن النحويين مَنْ قَالَ: إِنَّ (مَا) فِي: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ؟ اسْتَفْهَامٌ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ جَاءَتْ، وَحَاجَتُكَ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ جَاءَتْ <sup>(٤)</sup>، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ نَصْبُ حَاجَتُكَ. وَقَدْ جَاءَ قَعْدٌ بِمَعْنَى صَارَ فِي قَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ: أَرْهَفَ <sup>(٥)</sup>، وَيَرْوَى: شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ <sup>(٦)</sup>، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَحَلِّهِ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ فِي غَيْرِهِ، فَلَا يُقَالُ: قَعْدَ كَاتِبًا بِمَعْنَى صَارَ كَاتِبًا، لَكِنَّ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ قَعْدَ زَيْدٌ كَأَنَّهُ سُلْطَانٌ، وَهُوَ مِثْلُ مَا نَحْنُ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حَكْمَ مَعْنَاهَا).

إِعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، أَعْنِي الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ لِتُفِيدَ

(١) فِي ع: رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَفِي ت، ز: رَضِيَ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٢) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لَابْنِ يَعِيشَ ٧: ٩٠، وَالْكَافِيَّةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٢٩٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ع، ف: الْمَثَلُ.

(٤) فِي ت، ل: مَا جَاءَتْ، وَيَنْظُرُ: الْكَافِيَّةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٢٩٢.

(٥) فِي ز، ف: أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ.

(٦) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لَابْنِ يَعِيشَ ٧: ٩١.

فِيهَا مَعْنَاهَا فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ أَعْنِي الْمُبْتَدَأَ، وَتَنْصَبُ<sup>(١)</sup> الثَّانِي أَعْنِي الْخَبَرَ تَشْبِيهًا بِالْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ، فَكَانَ يُقِيدُ الزَّمَانَ الْمَاضِي فِي قِيَامِ زَيْدٍ.

## أقسام كان

قَوْلُهُ: (وَكَانَ تَكُونُ نَاقِصَةً).

اعْلَمْ أَنَّ كَانَ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ تَامَّةً.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً.

فَأَمَّا النَّاقِصَةُ فَفَعْلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لِتَقْرِيرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى صِفَةِ الْخَبَرِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي فَقَطُّ دَائِمًا أَوْ

مَنْقَطَعًا.

وَالثَّانِيهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ كَقَوْلِهِ:

بِثِّيَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطْيُ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا يَبُوضُهَا<sup>(٢)</sup>

(١) فِي ل: تَرْفَعُ.

(٢) الْبَيْتُ لِابْنِ أَحْمَرَ وَنَسَبَ إِلَى ابْنِ كَثْرَةَ.

وَالثِّيَاءُ: الصَّحْرَاءُ، وَالْقَفْرُ: الْخَالِيَّةُ، وَالْحَزْنُ: مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَانَتْ فِرَاخًا يَبُوضُهَا بِمَعْنَى صَارَتْ فِرَاخًا يَبُوضُهَا. يَصِفُ ابْلَاءَ سَرِيعَةِ السَّيْرِ.

أَبَى صَارَتْ، وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> عَلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَتْهَا: أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا تَفْسِيرُ ذَلِكَ الضَّمِيرِ كَقَوْلِكَ:  
كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، أَيْ: كَانَ الْحَدِيثُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامَتْ

وَأَخْرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَضْنَعُ<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا جَعْلُ الْمُصَنِّفِ هَذَا قِسْمًا لِلنَّاقِصَةِ مَعَ أَنَّهَا<sup>(٤)</sup> قِسْمٌ مِنْهَا<sup>(٥)</sup>، لِانْفِرَادِهَا  
بِصِفَاتٍ خَاصَّةٍ، وَهِيَ أَنْ خَبَرَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا جَمْلَةً، وَلَا يَكُونُ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى  
الْمُبْتَدَأِ، وَلَا يَجُوزُ [إِظْهَارُ]<sup>(٦)</sup> اسْمِهَا<sup>(٧)</sup>، وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، وَلَا الْبَدَلُ عَنْهُ، وَلَا  
تَأْكِيدُهُ وَلَا يَجُوزُ<sup>(٨)</sup> تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا اخْتَصَّتْ بِهَذِهِ الشَّرَاطِطِ أَفْرَدَهَا<sup>(٩)</sup>

→ وَيُرْوَى (أَرِيهِمْ سَهِيلًا) مَكَانَ (بَتِيهَاءَ قَفْرًا). الْمَفْصَلُ: ٢٦٥، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لَا بِنَ يَعِيشُ ٧:  
١٠٢.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٣٤، وَسُورَةُ ص: ٧٤.

(٢) الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ١٥٤.

(٣) الْبَيْتُ لِلْعَجِيرِ السَّلُولِيِّ. الْكِتَابُ ١: ٣٦، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٢: ٣٣٩، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لَا بِنَ  
يَعِيشُ ١: ٧٧، ٣: ١١٦، وَ ٧: ١٠٠، وَالْمَع ١: ٢٣٥، وَ ٢: ٦٤.

(٤) فِي ع، ف، ل: أَنَّهُ.

(٥) يَنْظُرُ: شَرَحَ الْمَفْصَلُ ٧: ١٠١.

(٦) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ف: إِظْهَارُهُ، وَفِي ز: إِظْهَارُهُ فِيهِ.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَفِي ع: اسْمُهُ، وَفِي ز: فِيهِ، وَالْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ف.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ت.

(٩) فِي ل: أَفْرَادَهَا.

بالذكر.

والثاني: وهو <sup>(١)</sup> أَنْ تكون تامة، فهو حينئذٍ <sup>(٢)</sup> فعلٌ حقيقيٌّ يرتفعُ ما بعدهُ  
بالفاعلية كما يرتفعُ ما بعدَ قَامَ، وهو بمعنى وَقَعَ وَحْدَتْ، كقولهم كانتِ الكائنةُ،  
والمقدورُ كائِنٌ، وكقولهِ تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ <sup>(٣)</sup>، وكقولِ الشاعرِ:  
إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدِفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ <sup>(٤)</sup>

والثالث: [وهو أَنْ تكون زائدة، وهو عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: <sup>(٥)</sup> أَنْ تكون زائدة في اللفظِ دونَ المعنى، كقولكَ: زيدٌ كَانَ قائمًا، أي:  
زيدٌ قائمٌ كَانَ، تدخلُ كَانَ لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّ القيامَ كَانَ فِيمَا مَضَى، وَيُلْغِيهَا فِي اللفظِ  
والأجودُ تأخيرُهَا.

وثانيهما: أَنْ تكون زائدة في اللفظِ والمعنى، كقولهِ تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ  
كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ <sup>(٦)</sup>، أي: كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ <sup>(٧)</sup> فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا <sup>(٨)</sup>.

(١) (وهو) ليس في ز.

(٢) (فهو حينئذٍ) ليس في ع، ف.

(٣) سورة البقرة: ١١٧، وسورة آل عمران: ٤٧ و ٥٩، وسورة الأنعام: ٧٣، وسورة النحل: ٤٠  
وسورة مريم: ٣٥، وسورة يس: ٨٢، وسورة غافر: ٦٨.

(٤) البيت للربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين. الأزهية: ١١٤، وشرح شذور الذهب: ٣٥٤،  
والخزانة - بولاق - ٣: ٣٠٧.

(٥) ما بين المعفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٦) سورة مريم: ٢٩، وفي ت: (كان نكلّم في المهد صبيًّا).

(٧) في ع: من كان في.

(٨) ما بين المعفتين زيادة من ت، ع.

وَأَمَّا دَخَلَتْ<sup>(١)</sup> كَانَ هَاهُنَا تحسین للكلام وتوكيداً<sup>(٢)</sup> لَهُ، وَنُصِبَ (صِيّاً) عَلَى  
الْحَالِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ<sup>(٣)</sup>  
أَيَّ عَلَى الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ.

وَهَذَانِ الْقِسْمَانِ لَمْ تَكُنْ كَانَ فِيهِمَا نَاقِصَةً، لَكِنْ لَمَّا كَانَ مِثْلَهَا فِي الْفِظْ ذَكَرْنَا<sup>(٤)</sup>  
هَاهُنَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَعَنَ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾<sup>(٥)</sup> يَحْتَمِلُ الْوَجْهَ الْخَمْسَةَ<sup>(٦)</sup>.

## صار

وَأَمَّا صَارَ فَهِيَ لِلانْتِقَالِ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ، وَهِيَ<sup>(٧)</sup> عَلَى وَجْهَيْنِ:

(١) فِي ل: دَخَلَ.

(٢) فِي ف: تَهِيداً.

(٣) الْبَيْتُ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ، وَيُرْوَى (سَرَاةً) مَكَانَ (جِيَادٍ) وَ (الْمُطَهَّمَةِ) مَكَانَ (الْمُسَوِّمَةِ) وَتَسَامِي: أَصْلُهُ تَسَامَى مِنَ السَّمَوِّ، وَالْمُسَوِّمَةُ: الْمَعْلَمَةُ، وَالْعَرَابُ: الْعَرَبِيَّةُ. الْمَفْصَلُ: ٢٦٥، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لَابْنَ يَعِيشَ ٧: ٩٨، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلَ ١: ٢٩١، وَالْمَع ٢: ١٠٠، وَشَوَاهِدُ الْعَيْنِ ١: ٢٤١.

(٤) فِي ل: ذَكَرَ.

(٥) سُورَةُ ق: ٣٧، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ لِي فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾.

(٦) قَالَ الزَّخَشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ: ٢٦٥، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَعَنَ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ

وَيَنْظُرُ: شَرَحَ الْمَفْصَلُ لَابْنَ يَعِيشَ ٧: ١٠٢.

(٧) فِي ع، ف: هُوَ.

أَحَدُهُمَا، بِاعْتِبَارِ الْعَوَارِضِ كَقَوْلِكَ: صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا<sup>(١)</sup>، وَصَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو.  
وِثَانِهِمَا، بِاعْتِبَارِ الْحَقَائِقِ، كَقَوْلِكَ: صَارَ الْهَوَاءُ مَاءً أَوْ نَارًا.

## أَصْبَحَ وَأَضْحَى وَأَمْسَى

قَوْلُهُ: (وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَأَمْسَى)<sup>(٢)</sup>.

إِعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ تَجِيءُ لثَلَاثَةِ<sup>(٣)</sup> مَعَانٍ<sup>(٤)</sup>:

أَحَدُهَا: / ١٢٦ ظ / الْإِقْتِرَانُ بِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا الْخَاصَّةِ الَّتِي هِيَ

الصَّبَاحُ وَالْمَسَاءُ وَالضُّحَى.

وِثَانِيهَا: أَنْ يُفِيدَ مَعْنَى الدَّخُولِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ إِذَا دَخَلَ فِي

الصَّبَاحِ، نَحْوُ أَظْهَرَ وَأَعْتَمَ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقِرَى

إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا<sup>(٥)</sup>

(١) صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا مَكْرَرَةٌ فِي ت.

(٢) فِي ت، ع، ف، ل: (وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى).

(٣) كَلِمَةُ (الثَّلَاثَةُ) سَاطِئَةٌ مِنْ ت.

(٤) فِي ت: كِهَان.

(٥) الْفَعْلَاتُ: الْأَفْعَالُ الْكَرِيمَةُ، وَاللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ: كَثِيرَةُ الْبَرَدِ وَالْتَلَجِ وَالْجَلِيدُ وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ:  
أَضْحَى جَلِيدُهَا أَضْحَى فَعْلٌ وَجَلِيدُهَا فَاعِلٌ. الْفَصْلُ: ٢٦٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَا بِنِ يَعِيشُ ٧:  
١٠٣

أَوْ: دَخَلَ جَلِيدُهَا فِي الضُّحَى، وَهِيَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ ثَائِمَةٌ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ

لُحْرِ

وَنَائِلِهَا<sup>(١)</sup>؛ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ كَقَوْلِكَ: أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا، وَأَمْسَى أَمِيرًا،  
وَمِنْهُ مَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَدَّ      فَتَ قَالَتْ بِهِ الصَّبَا وَالِدَبُورُ<sup>(٢)</sup>

وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ فِي الضُّحَى عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، إِذْ لَيْسَ لِلتَّخْصِصِ وَجْهٌ،  
وَإِنَّمَا الْمُرَادُ تَمَّ صَارُوا.

## ظَلٌّ وَبَاتٌ

قَوْلُهُ: (وَوَظَلٌّ وَبَاتٌ لِقِطْرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بَوَاقِيهَا، وَيَمَعْنَى صَارَ).

لِلْعَلَمِ أَنَّ ظَلٌّ وَبَاتٌ لِمَعْنِيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لِقِطْرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بَوَاقِيهَا<sup>(٣)</sup> أَيُّ: ظَلٌّ لِقِطْرَانِ مَضْمُونِ  
الْجُمْلَةِ بِالنَّهَارِ، وَبَاتٌ لِقِطْرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِاللَّيْلِ، عَلَى طَرِيقَةِ كَانِ، وَالَّذِي  
حَمَلَهُمْ عَلَى جَعْلِ ظَلٍّ بِمَعْنَى صَارَ مَجِئُهَا لِعُمُومِ الزَّمَانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ظَلٌّ وَجْهُهُ

(١) فِي ع، ل: وَالثَّالِثُ.

(٢) الْبَيْتُ لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ الْعَبَادِيِّ. أَضْحَوْا: دَخَلُوا فِي وَقْتِ الضُّحَى، وَالْمُرَادُ هُنَا صَارُوا، أَلْوَتْ:  
فَرَّقَتْ. وَالصَّبَا: رِيحٌ تهبُّ مِنْ مَطْلَعِ الشَّمْسِ، وَالِدَبُورُ: تَهْبُّ مِنْ الْجِهَةِ الْمَقَابِلَةِ. دِيوَانُ عَدِيِّ بْنِ  
زَيْدٍ الْعَبَادِيِّ: ٩٠، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَفْصَلِ: ٢٦٦، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لِابْنِ بَعْشٍ ١٠٤: ٧.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعَقَّتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

مُسَوِّدًا<sup>(١)</sup>، وَفَطَلْتُ<sup>(٢)</sup> أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ هَذَا لَا يَحْصُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ، وَبَعْجِيءٌ بَاتٌ<sup>(٤)</sup> يَمَعْنِي عَرَسٌ كَثِيرٌ وَ<sup>(٥)</sup>حِينَئِذٍ يَكُونُ خَارِجًا عَنْ هَذَا الْبَابِ.

## مَا زَالَ وَمَا بَرَحَ وَمَا فَتَى وَمَا انْفَكَ

قوله: (وَمَا زَالَ، وَمَا بَرَحَ، وَمَا فَتَى، وَمَا انْفَكَ).

اعلم أنَّ هذه الأفعال التي في أولها ما النافية، لاستمرار خبرها لاسمها في زمانٍ يُمكنُ قبوله للخبر في المعتاد، نحو: مَا زَالَ زَيْدٌ أَمِيرًا، أَي: مُذْ كَانَ قَابِلًا لِلإِمَارَةِ لَا فِي حَالِ كَوْنِهِ طِفْلًا، وَلَا فِي أَوَّلِ وُجُودِهِ، وَلَدْخُولِ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ فِيهَا جَرَتْ بِجَرَى كَانَ فِي الثَّبُوتِ، لِأَنَّ (زَالَ) معناه النَّبِيُّ، وَ(مَا) معناه النَّبِيُّ فَإِذَا مَعْنَى مَا زَالَ الْإِثْبَاتُ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا، وَمِنْ ثَمَّ خُطِئَ ذُو الرُّمَّةِ [فِي قَوْلِهِ:]<sup>(٦)</sup>

حَرَاجِيجُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا<sup>(٧)</sup>

(١) سورة النحل: ٥٨.

(٢) في الأصل، وفي ز: ظَلْتُ.

(٣) سورة الشعراء: ٤.

(٤) كلمة (بات) ساقطة من ع.

(٥) في ت: من.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز: ل.

(٧) حراجيج: جمع حُرْجُوجٍ، وهي الناقية السمينة الطويلة، والخسْفُ: الإذلال، ويريد هنا المبيت



قَبْلَ مَنَاحَةٍ [خَبَرٌ مَا تَنَفَّكَ وَعَلَى الْخَسْفِ مُتَعَلِّقٌ بِمَنَاحَةٍ، فَيَكُونُ مَعْنَاهَا: أَنَّ  
هَذِهِ الْجِهَةَ لَا تَنَفَّكَ، أَيُّ: لَا تَزَالُ مَنَاحَةً] <sup>(١)</sup> عَلَى الْقَهْرِ، وَالْخَسْفِ: عِوَضٌ <sup>(٢)</sup> كَوْنِهَا  
مَنَاحَةً عَلَى الْأَرْضِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِماً، وَهُوَ غَيْرُ  
خَبَرٍ، وَاجْتِبَ عَنْهُ بِأَنَّ خَبَرَ لَا يَنْفَكُ هُوَ قَوْلُهُ عَلَى الْخَسْفِ، وَمَنَاحَةٌ مَنْصُوبٌ بِأَنَّهُ  
حَدٌّ لَا خَبَرَ وَالِاسْتِثْنَاءُ مَفْرُغٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ إِلَّا رَاكِباً، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ:  
زَيْدٌ هَذِهِ الْجِهَالُ مُسْتَمِرَّةٌ عَلَى الْخَسْفِ لَا حَالَ كَوْنِهَا <sup>(٣)</sup> مَنَاحَةً، فَإِنَّهُ تَحْصُلُ لَهَا رَاحَةٌ،  
وَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ الْإِنَاخَةِ إِنْآخَةً <sup>(٤)</sup> الْبَعِيرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةٍ أَنْ عَامِلُهُ ظَرْفٌ  
وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِماً فِي الدَّارِ <sup>(٥)</sup> إِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ عَلَى  
الْخَسْفِ. وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الْمَفْرُغَ إِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَ النَّفْيِ، إِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ  
لَا يَنْفَكُ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ مَا تَنَفَّكَ لَيْسَ الَّتِي مِنْ أَخْوَاتِ كَانَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى مَا تَتَفَرَّقُ  
إِلَّا مَنَاحَةً: أَيُّ عِنْدَ إِنْآخَتِهَا تَنَفَّكَ أَعْضَاؤُهَا وَيَتَفَرَّقُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ مِنَ الْأَعْيَاءِ،  
وَمَا دَامَتْ تَسِيرُ كَانَتْ قَوِيَّةً لَا يَضُرُّ بِهَا الْأَعْيَاءُ.

→ على غير علف، ديوان ذي الرمة: ١٧٣ وفيه: (ما تنفك) مكان (لا تنفك)، والكتاب ١: ٤٢٨.

والمحتسب ١: ٣٢٩، والخزانة - بولاق - ٤: ٤٩.

(١) ما بين المعقنين ساقط من ت.

(٢) في ت، ع، ل: عوضاً من.

(٣) في ل: كونه.

(٤) كلمة (انآخة) ساقطة من ت.

(٥) زاد في ل: ومن جهة.

قوله: (وَيَلْزِمُهَا النَّفْيُ).

أَيُّ وَيَلْزِمُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ النَّفْيُ لِتَقْيِدِ الْفَرْضِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ اللَّزُومِ أَعْمُ  
مِنْ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، لِأَنَّهُ قَدْ يُحَذَفُ لَفْظًا، كَقَوْلِهِ:

(١) ..... تَزَالُ حِبَالُ مَبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا

وَكَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

(٢) ..... فَمَلْتُ لَهَا وَاللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

أَيُّ: لَا تَزَالُ، وَلَا أَبْرَحُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾<sup>(٣)</sup>، أَيُّ:  
لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُ<sup>(٤)</sup> لَكِنَّ حَذْفَهَا لَفْظًا إِنَّمَا هُوَ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ زَالَ هَاهُنَا مُضَارَعَةُ يَزَالُ، وَهِيَ ضِدُّ ثَبَّتَ، وَلَيْسَ مِنْ زَالَ يَزُولُ،  
وَأَنَّ مَا انْفَكَّ مِنْ فَكِّ الشَّيْءِ إِذَا تَفَرَّقَ أَجْزَاؤُهُ، وَفِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ، فَيَفِيدُ مَعْنَى مَا<sup>(٥)</sup> زَالَ.

(١) صدر بيت الليل امرأة سالم بن قحطان، وتامته: لها ما مشى يوماً على خُفِّه جمل

مبرمات: محكمات. الفصل: ٢٦٧، وشرح الفصل لابن يعيش ٧: ١٠٩، والخزانة - بولاق

- ٤٨: ٤.

(٢) تامه: ولو قطعوا رأسي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي.

ويروى: (تالله) مكان (والله) و(يمين الله) مكان (ها والله) و(ضربوا) مكان (قطعوا). ديوان

امرئ القيس: ٣٢ و الكتاب ٢: ١٤٧، والمقتضب ٢: ٣٢٥، والخصائص ٢: ٢٨٤، والفصل:

٢٦٨، والخزانة - بولاق - ٤: ٢٠٩.

(٣) سورة يوسف: ٨٥.

(٤) في الأصل: ولا تذكر، والكلمة ساقطة من ت، ع، ف.

(٥) (ما) ساقطة من الأصل.

## ما دام

قوله: (وَمَا دَامَ).

اعلم أن معنى <sup>(١)</sup> ما دام لتوقيت فعلٍ بمدّة ثبوت خبرها / ١٢٧ و / لاسميتها،  
كقولك: اجلس ما دام زيدٌ جالساً، أي: اجلس دوامَ جلوس زيد، أي: زمانَ دوامِ  
جلوسه، فيكون ظرفاً، ولهذا يحتاجُ إلى أن يُشَفَّعَ بكلامٍ من فعلٍ أو شبهه ليكونَ  
الظرفُ معمولاً له.

## ليس

قوله: (وَلَيْسَ لِنَفِي مضمونِ الجُمْلَةِ).

اعلم أن أكثرَ <sup>(٢)</sup> الناسِ على أن ليسَ لنفي مضمونِ الجُمْلَةِ في الحال، تقولُ:  
ليس زيدٌ قائماً الآنَ، ولا تقولُ غداً.

وقد ذهبَ بعضهم إلى أنه للنفي مطلقاً حالاً كان أو غيرَ حالٍ. قال الله تعالى:  
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> فهذا نفي لكونِ العذابِ <sup>(٤)</sup> مصروفاً عنهم

(١) زيادة من ت، ع.

(٢) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٣) سورة هود: ٨.

(٤) في الأصل، وفي ز: العذاب.

موم العامة، فهي لنفي المستقبل، والذي يدلُّ على فعليته دخول خواص الأفعال  
عليه.

وفد ذهب قوم إلى أنه حرف، وتَمَسَّكُوا بقول العرب: ليس الطيب إلا المسك  
بالرفع<sup>(١)</sup>، وأبو علي جعله في الحليّات<sup>(٢)</sup> حرفاً<sup>(٣)</sup> وفي الإيضاح<sup>(٤)</sup> فعلاً<sup>(٥)</sup>، وأجيب  
عن قول العرب بأن الخبر محذوف وإلا المسك بدل أو صفة للطيب.  
قوله: (ويجوز تقديم أخبارها).

اعلم أن تقديم [أخبار هذه الأفعال] على اسمائها في الكل<sup>(٦)</sup> جائز  
بالاتفاق، ولا إشكال فيه، لكونها أفعالاً، وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في  
الأفعال، أمّا تقديم أخبارها عليها أنفسها فعلى<sup>(٧)</sup> ثلاثة أقسام:

(١) ينظر: الكتاب ١: ٣٦، والحليّات: ٤٨، والشيرازيات ٢: ٣١٣.

(٢) في ل: الحاشيات. والحليّات أحد مؤلفات أبي علي الفارسي وتوجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتاب  
برقم: ٥ ش - نحو.

(٣) الحليّات: (٤٨) و.

(٤) هو أحد مؤلفات أبي علي الفارسي، حقّقه ونشره الدكتور حسن شاذلي فرهود.

(٥) لم يذكر أبو علي في الإيضاح أن (ليس) فعل أو حرف بل عدّها مع أخوات كان وعبر عنها  
بـ (هذه الأشياء) ولكن على حاشية المخطوطة التي حقّقها المحقّق كلام جاء فيه: (ليس فعل  
ماضي جامد) والحاشية غير الإيضاح. الإيضاح العضدي ١: ٩٥.

(٦) في ل: هذه الأخبار.

(٧) ينظر ١: ١١٩.

(٨) في ز: فهي.

أحدها: أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> أَنْفُسِهَا، [وَهُوَ مِنْ كَانَ إِلَى رَاحِ<sup>(٢)</sup>،  
لِكونِهَا أَفْعَالاً صَرِيحَةً، وَالْمَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ مُنْتَفٍ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا أَنْفُسِهَا<sup>(٣)</sup>]  
[إِنْ كَانَ مَعَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ<sup>(٤)</sup>]: مَنْ كَانَ أَخْوَكُ<sup>(٥)</sup>؟

وِثَانِيهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا أَنْفُسِهَا<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ الَّذِي فِي أَوَّلِهِ (مَا)، وَهَذَا<sup>(٧)</sup>

عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا<sup>(٨)</sup>: أَنْ تَكُونَ (مَا) فِيهِ نَافِيَةً.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُصَدْرِيَّةً بِمَعْنَى الدَّوَامِ، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْقِسْمِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ  
عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup> نَفْسِهِ، لِكُونَ (مَا) فِيهِ مُصَدْرِيَّةً وَكَوْنِ مَا بَعْدَهُ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ، وَكَمَا امْتَنَعَ  
تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ عَلَى نَفْسِ الْمَصْدَرِ فَكَذَلِكَ يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِ  
الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ نَفْسِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضاً فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ نَفْسِهِ خِلَافاً

(١) في ت: على.

(٢) رهي: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، ويات، وأض، وعاد، وغدا، وراح.

بمجموع مهمات المتن: ٤٢٠.

(٣) ما بين المعقنتين ساقط من: ل.

(٤) ساقطة من ل.

(٥) في ز: أبوك.

(٦) ما بين المعقنتين ساقط من ت.

(٧) في ف: ما في أوله (ما).

(٨) في الأصل: أحدها.

(٩) في ز: على.

لابن كيسان<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ يُجَوِّزُ تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> أَمَّا عِنْدَ مَنْ لَا يُجَوِّزُ، فَلَأَنَّ (مَا) فِيهِ نَافِيَةٌ،  
وَامْتِنَاعُ تَقْدِيمِ مَا فِي خَبَرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ.  
وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ فَلَأَنَّ (مَا) لَمَّا امْتَزَجَتْ بِالْفِعْلِ صَارَ لِلْإِثْبَاتِ بِمَنْزِلَةِ كَوْنٍ  
وَنَبْتٍ، وَكَمَا جَازَ تَقْدِيمُ [خَبَرِ كَانَ عَلَى نَفْسِهِ، فَكَذَلِكَ جَازَ تَقْدِيمُ]<sup>(٣)</sup> خَبَرِهِ عَلَيْهِ  
نَفْسِهِ هَاهُنَا<sup>(٤)</sup>.

وَالثَّلَاثُ: مَا<sup>(٥)</sup> اخْتَلَفَ<sup>(٦)</sup> فِي تَقْدِيمِ خَبَرِهِ عَلَى<sup>(٧)</sup> نَفْسِهِ، وَهُوَ لَيْسَ.  
فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٨)</sup>، وَالْمَبْرُودُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لَا<sup>(٩)</sup> يُجَوِّزُ.  
وَرَبَّمَا نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى سَيَبَوِيهِ<sup>(١٠)</sup>.  
وَلَمْ يَوْجَدْ لِسَيَبَوِيهِ [نَصٌّ فِيهِ]<sup>(١١)</sup>.

(١) تقدمت ترجمته في ١: ٤٥٦.

(٢) وقد تابع بذلك الكوفيون وهو أمرُ منعه البصريون وتابعهم الفراء. الإنصاف ١: ٩٠.

المسألة ١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١١٣ - ١١٤، والكافية - شرح الرضي ٢: ٢٩٧.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٤) ذكر ذلك ابن الأنباري في المسألة ١٧ - من الإنصاف ١: ٩٠ - ٩١.

(٥) في ت، ع، ف، ل: انه.

(٦) كلمة (اختلف) ساقطة من ل.

(٧) في ت، ع، ف، ل: عليه.

(٨) في الأصل: الكوفيون.

(٩) (لا) ساقطة من ل.

(١٠) المقتضب ٤: ١٩٤، والإنصاف ١: ٩٢، المسألة ١٨.

(١١) في ت، ع، ف، ل: فيه نص.

وزهد البصريون إلى الجواز<sup>(١)</sup>.

حجة الأولين أنه للثني وامتناع تقديم معمول النبي على النبي، وأنها غير متصرفة، وكانت قاصرة عن أخواتها ولا تجري مجراها، وأنها في معنى ما، ولهذا لم يلحقه نون الوقاية، وحجة البصريين أنها فعل ويجوز<sup>(٢)</sup> تقديم معمول [الفعل]<sup>(٣)</sup> عليه، قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وجه الاستدلال به أن ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ ظرف منصوب بالخبر، وهو قوله (مضروفاً) وإذا جاز تقديم معمول<sup>(٥)</sup> الخبر على نفسه، فجواز تقديم خبره على نفسه أولى، لأن معموله تابع له، والتابع لا يصح أن يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع فيه، ويمكن لمن أراد أن ينصرف مذهب الكوفيين أن يقول<sup>(٦)</sup> لا نسلم أنه منصوب [وإنما هو مرفوع بالابتداء وإنما بُني على الفتح، لإضافته إلى الفعل، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ولئن سلّمنا أنه منصوب، لكن لا نسلم أنه منصوب<sup>(٨)</sup> بالخبر بل نقول: إنه منصوب بإضمار فعل يفسره الخبر، ولا نسلم أيضاً أن كل فعل ينصرف معمولها<sup>(٩)</sup> بالتقديم.

(١) الإنصاف ١: ٩٣، المسألة ١٨، ومنه أخذ المؤلف حجة الفريقين.

(٢) في الأصل: وبحق.

(٣) في ل: الفاعل.

(٤) سورة هود: ٨.

(٥) ما بين المعفتين ليس في: ت.

(٦) هذا قول ابن الأنباري في الإنصاف ١: ٩٥، المسألة ١٨.

(٧) سورة المائدة: ١١٩، وكلمة (صدقهم) زيادة من ت.

(٨) ما بين المعفتين ليس في الأصل.

(٩) يريد معموله.

أَلَا تَرَى أَنَّ عَسَى وَنِعَمَ أَعْمَالٌ مَعَ أَنَّهَا لَا يَتَصَرَّفُ مَعْمُولُهَا بِالتَّقْدِيمِ؟  
وَلَقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا) النَّافِيَةُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مُخْتَلَفٌ فِي تَقْدِيمِ  
خَبَرِهِ عَلَيْهِ فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ / ١٢٧ ظ / بِحَسَبِ<sup>(١)</sup>  
تَقْدِيمِ الْأَخْبَارِ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup> أَنْفُسُهَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ<sup>(٣)</sup>:

فَقِسْمٌ جَائِزٌ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ: وَهُوَ مِنْ (كَانَ) إِلَى (رَاحَ).

وَقِسْمٌ مَمْتَنِعٌ تَقْدِيمُ خَبَرِهِ عَلَيْهِ: وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ.

وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ: وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا) النَّافِيَةُ وَ (لَيْسَ).

وَالَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لَهُ: أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِاخْتِلَافِ ابْنِ كَيْسَانَ وَاعْتَدُّ

بِالْاخْتِلَافِ فِي (لَيْسَ)، لِأَنَّ طَائِفَةً كَثِيرَةً<sup>(٤)</sup> مِنَ الْمُعْتَبِرِينَ عَلَى امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ<sup>(٥)</sup>  
عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> نَفْسِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ كَانَ وَأَخَوَاتَهَا فِي انْقِسَامِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرِبٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ مَعْرِفَةً وَالْخَبَرُ نَكِيرَةً، وَهَذَا وَجْهُ الْكَلَامِ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ

قَائِماً.

(١) فِي ع: الَّتِي يَجِبُ، وَفِي ل: يَجِبُ.

(٢) فِي ز: عَلَى.

(٣) فِي ف: عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ.

(٤) فِي ت، ف، ل: كَثِيرَةٌ مِنْهُمْ.

(٥) فِي ت، ع، ل: خَبَرِهِ.

(٦) فِي ت: عَلَى.



والثاني: أَنْ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ، نَحْو: كَانَ زَيْدُ الرَّكَّابِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: كَانَ<sup>(١)</sup> زَيْدًا الرَّكَّابُ.

فَإِنْ كَانَ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ نَفْيٌ وَآخِرُهُ مُوجِبٌ كَانَ الْاِخْتِيَارُ أَنْ يُجْعَلَ الْاسْمُ الْمُوجِبُ وَالنَّفْيُ الْخَبَرُ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وَ﴿لَمْ تَكُنْ﴾<sup>(٤)</sup> فِتْنَتُهُمْ<sup>(٥)</sup> إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٦)</sup>، وَقُرِئَ مَا قَبْلَ إِلَّا بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ<sup>(٧)</sup>.

وَالنَّصْبُ عَلَى الْخَبَرِ وَهُوَ<sup>(٨)</sup> الْاِخْتِيَارُ<sup>(٩)</sup>.

وَقِيلَ فِي اخْتِيَارِ النَّصْبِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَنفِيٌّ، وَمَا بَعْدَ إِلَّا مُوجِبٌ، وَالْمُوجِبُ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ اسْمًا، لِأَنَّ

(١) (كان) ساقطة من: ت.

(٢) سورة الجاثية: ٢٥.

(٣) سورة الأعراف: ٨٢.

(٤) في الأصل، ت، ف، ل: ما كان، وهو سهو.

(٥) في ل: تهم، وهو سهو.

(٦) سورة الأنعام: ٢٣.

(٧) قرأ الجمهور (حُجَّتُهُمْ) بِالنَّصْبِ، وَالْحَسَنُ وَعَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ (حُجَّتُهُمْ) بِالرَّفْعِ. الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٨: ٤٩، وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِنَصْبِ (جَوَابٍ) وَقَرَأَ الْحَسَنُ بِرَفْعِهِ. الْمُحْتَسِبُ ٢: ١٤١، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤: ٣٣٤، وَأَثَرُ الْمُحْتَسِبِ فِي الدِّرَاسَاتِ النُّحْوِيَّةِ: ١٦١، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٌ وَحَفْصٌ (فِتْنَتُهُمْ) بِرَفْعِ التَّاءِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ. التَّيْسِيرُ: ١٠٢، وَالنَّشْرُ ٢: ٢٥٧.

(٨) (وهو) زيادة من ف.

(٩) في الأصل: اختيار.

النَّيِّ لَا يَتَنَاوَلُ الْمُحَدَّثَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْحَدِيثَ.

وثانيهما: أَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا (أَنَّ)، وَ(أَنَّ) مَعَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ يُشَبِّهُ الْمَضَرَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَا يُوصَفُ فَهِيَ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُجْعَلَ الْأَعْرَفُ مُحَدَّثًا عَنْهُ وَالْآخَرُ حَدِيثًا، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ نَكْرَتَيْنِ فِيهِمَا فَائِدَةٌ، نَحْوُ: مَا كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئًا عَلَيْكَ، [ونحو قوله] <sup>(١)</sup> تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ <sup>(٢)</sup> يَجُوزُ <sup>(٣)</sup> فِي (كُفُوًا) <sup>(٤)</sup> وَجِهَان:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ خَبَرُ كَانَ، وَالظَّرْفُ مُلغًى. وَالْاِخْتِيَارُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ فِي الظَّرْفِ [إِذَا] <sup>(٥)</sup> أُلغِيَ <sup>(٦)</sup> أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا، وَقَرَأْتُ جُفَاءَ الْأَعْرَابِ كُفُوًا <sup>(٧)</sup> لَهُ أَحَدٌ <sup>(٨)</sup>.  
وثانيهما: أَنْ <sup>(٩)</sup> يَكُونَ الظَّرْفُ خَبَرُ كَانَ، وَكُفُوًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ <sup>(١٠)</sup>

(١) فِي ت، ف، ل: قَالَ اللَّهُ.

(٢) سُورَةُ الْإِخْلَاصِ: ٤.

(٣) فِي ت: يَجُوزُ.

(٤) فِي ز: كُفُوًا لَهُ، وَفِي ع، ل: قَوْلِكَ.

(٥) فِي ل: وَإِذَا.

(٦) فِي ت: اللَّغْوُ.

(٧) فِي ل: كَقَوْلِهِ.

(٨) الْكِتَابُ ١: ٢٧، وَاعْرَابُ الْقُرْآنِ ٣: ٧٩١، وَمَخْتَصَرُ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ: ١٨٢، وَاعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ٢٣١. وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٨: ٥٢٨: قَالَ مَكِّي: سَيَبَوِيهِ يَحْتَارُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ خَبَرًا إِذَا قَدَّمَهُ وَقَدْ خَطَأَ الْمَبْرَدَ بِهَذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّهُ قَدَّمَ الظَّرْفَ وَلَمْ يَجْعَلْهُ خَبَرًا. وَالْجَوَابُ: أَنَّ سَيَبَوِيهِ لَمْ يَمْنَعْ الْغَاءَ الظَّرْفِ إِذَا تَقَدَّمَ وَإِنَّمَا أَجَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا وَأَلَّا يَكُونَ خَبَرًا. الْمَقْتَضِبُ ٤: ٩٠، وَاعْرَابُ الْقُرْآنِ ٣: ٧٩١، وَمَشْكَلُ اعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢: ٨٥٤.

(٩) فِي ع: أَنْ يَجْعَلَ أَنْ يَكُونَ.

(١٠) اعْرَابُ الْقُرْآنِ ٣: ٧٩١، وَمَشْكَلُ اعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢: ٨٥٤، وَالْبَيَانُ ٢: ٥٤٥، وَالتَّبْيَانُ ٢: ١٣٠٩.

كقوله<sup>(١)</sup>:

لَيْتَ<sup>(٢)</sup> مَوْحَشُ طَلَلُ قَدِيمٍ<sup>(٣)</sup> .....<sup>(٤)</sup>

والرابع: أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة، وهذا عكس ما وُضِعَ عليه الكلام، ولا يأتي إلا في ضرورة الشعر كقول القطامي:

فِي قَبْلِ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعَا      وَلَا [يَكُ مَوْقِفُ]<sup>(٥)</sup> مِنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(٦)</sup>  
فَرَفَعَ مَوْقِفًا وَجَعَلَهُ الْإِسْمَ، وَنَصَبَ الْوَدَاعَ، وَجَعَلَهُ الْخَبَرَ<sup>(٧)</sup>، وَقَوْلِ  
حَسَّانَ<sup>(٨)</sup>:

يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(٩)</sup>

وبيت الكتاب:

(١) (كقوله) ليس في ل.

(٢) في ف: لعزة.

(٣) كلمة (قديم) ليست في ع، ف، ل.

(٤) تقدم الشاهد في ١: ٥٢١.

(٥) في ل: يقف، وهو سهو.

(٦) ضُبَاع: ترخيم ضُبَاعَة والألف تغني عنها، ويروي (موقفاً) مكان (موقف). الديوان: ٣١.

والكتاب ١: ٣٣١، والمقتضب ٤: ٩٣، والخزانة ٢: ٣٦٧.

(٧) في ف: خبراً.

(٨) تقدمت ترجمته ١: ٢٤٦.

(٩) صدره: كأنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ

ويروي البيت برفع (مراجها) وعلى هذه الرواية اسم يكون ضمير الشأن جملة (مراجها

عسل) خبر. شرح ديوان حسَّان بن ثابت: ٣، والكتاب ١: ٢٣، والمقتضب ٤: ٩٢، والخزانة -

بولاق - ٤: ٤٠.

أَظْبِيُّ كَانَ أُمَّكَ أَمْ جِمَارٌ<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا جاز<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ لِأَمْنِ الْإِلْتِبَاسِ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَنْصُوبَ هُوَ الْإِسْمُ،  
وَالْمَرْفُوعُ هُوَ الْخَبَرُ لِحَصُولِ الْعِلْمِ بِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: وَلَا يَكُ<sup>(٣)</sup> [الوداعُ موقفاً لِمَنْكَ، بِأَنَّ<sup>(٤)</sup>  
جُعِلَ الْوَدَاعُ نَفْسَ الْمَوْقِفِ<sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ لَا يَكُ<sup>(٦)</sup>] [مَوْقِفٌ<sup>(٧)</sup>] مِنْ مَوَاقِفِكَ<sup>(٨)</sup>  
مَوْقِفَ الْوَدَاعِ.

فَعَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ يَكُونُ الْإِسْمُ مَعْرِفَةً، وَعَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي يَكُونُ الْإِسْمُ  
نَكْرَةً مَوْصُوفَةً بِالظَرْفِ، وَهُوَ جَائِزٌ.  
وَأَمَّا قَوْلُ حَسَّانَ<sup>(٩)</sup> فَيَحْتَمِلُ وَجُوهًا:

أَحَدُهَا: أَنَّ (عَسَلَ) اسْمٌ يَكُونُ وَ (مِزَاجَهَا) خَبَرُهُ، وَحَسُنَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ  
عَسَلًا وَمَاءَ جَنْسَانِ وَالْجَنْسُ يَقْرُبُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَمِنْ قِبَلِ أَنَّ الْخَبَرَ أَيْضًا نَكْرَةٌ، لِأَنَّ

(١) صدره: فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ

ويروى: (فإنك لا يضررك) و(فإنك لا يضورك) مكان (فإنك لا تبالي)، والبيت ينسب إلى  
خداش بن زهير وإلى فزارة بن عبد يغوث بن زهير، وإلى زرارة بن فروان من بني عامر.  
الكتاب ١: ٢٣، والمقتضب ٤: ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩٥، وشرح شواهد المغني ٢:  
٩١٨، والحزانة ٧: ٩٢.

(٢) في ل: جعل.

(٣) في ف: يكن.

(٤) في ع: فان.

(٥) كلمة (الموقف) ساقطة من ع.

(٦) كلمة (يك) ساقطة من ل.

(٧) ما بين المعقنتين ساقط من ت.

(٨) ما بين المعقنتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٩) في ع، ف: الحسان.

الضمير في مزاجها يعود إلى النكرة فيكون نكرة<sup>(١)</sup>، لأن ضمير النكرة كالنكرة،  
[لكون خبره ظرفاً مقدماً عليه]<sup>(٢)</sup>.

[وثانيها: أن يكون (مزاجها) ظرفاً منصوباً بالخبر المحذوف، فكأن / ١٢٨ و /  
تقديره يكون<sup>(٣)</sup> غسل وماء مستقرين في مزاجها، وإذا كان كذلك جاز وقوع الإسم  
نكرة، لكون خبره ظرفاً مقدماً عليه]<sup>(٤)</sup>.

وثالثها: أن يرتفع مزاجها بالابتداء، وعسل وماء بأن يكون خبراً، والجملة  
خبر يكون، واسمه مضمراً بمعنى الأمر والشأن<sup>(٥)</sup>.

ورابعها: أن يرتفع مزاجها بكون، وينصب (عسلاً) على الخبر، ويرفع ماء  
بفعل مضمراً، كأنه قال: يكون مزاجها عسلاً، ويحاطها ماء<sup>(٦)</sup>.

فهذه أربعة أوجه، وجهان منها مشهوران.

وأما بيت الكتاب، فذهب سيويه إلى أنه جعل النكرة اسماً، والخبر معرفة<sup>(٧)</sup>،  
وخالفه في ذلك أبو العباس، وقال: في كان ضمير يعود إلى ظبي، وهو معرفة.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩٥.

(٢) ما بين المعقتين زيادة من ف، ل.

(٣) كلمة (يكون) ساقطة من ز.

(٤) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٥) في الأصل: الثاني.

(٦) هذا رأي المازني: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ٩٤.

(٧) الكتاب ١: ٢٢ - ٢٣.

وخبرها معرفة<sup>(١)</sup>، فإذا هو<sup>(٢)</sup> من باب ما<sup>(٣)</sup> الاسم والخبر معرفتان.  
 وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ قَوْلٌ، وَلَا يَقْدَحُ فِي مَذْهَبِ  
 سِيبَوِيهِ، لِأَنَّ بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ كَانَ مَضْمَرَةً تَرْتَفِعُ بِهَا النُّكْرَةُ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: أَكَانَ  
 ظَبِيٌّ<sup>(٤)</sup> أُمُّكَ، وَذَلِكَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: أَزِيدُ قَامَ، لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى، وَإِذَا كَانَ  
 كَذَلِكَ صَحَّ مَا قَالَهُ سِيبَوِيهِ، وَإِنَّمَا جَازَ وَقُوعُهُ نُكْرَةً عِنْدَ سِيبَوِيهِ هَاهُنَا، وَالْخَبَرُ مَعْرِفَةٌ،  
 لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَنْصُوبَ هُوَ الْاسْمُ، وَالْمَرْفُوعُ هُوَ الْخَبَرُ، فَلَا يَحْصُلُ الِاتِّبَاسُ  
 بَيْنَهُمَا، بِأَنْ يَجْعَلَ الْاسْمَ خَبَرًا، وَالْخَبَرَ اسْمًا.

### مسائل

وَلَنُخْتِمَ هَذَا الْبَابَ بِمَسَائِلَ:  
 مِنْهَا: أَنَا<sup>(٥)</sup> إِذَا قُلْنَا: مَنْ كَانَ أَخُوكَ جَازَ فِي الْأَخِ النَّصْبُ بِأَنَّهُ خَبَرُ كَانَ، وَفِي

(١) أبو العباس المبرد لم يخالف سيبويه في ذلك. قَالَ سِيبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١: ٢٣: (ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة.... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام)، وقال المبرد في المقتضب ٤: ٨٨ - ٩١: (اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة.... واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة) لكن المؤلف تابع الرضي الذي نسب ذلك إلى المبرد فقال: (ورد عليه المبرد - على سيبويه - بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة). الكافية - شرح الرضي ٢: ٣٠٠.

(٢) في ت: فهو إذا.

(٣) كلمة (ما) ليست في ف.

(٤) في ت: الظبي.

(٥) كلمة (أنا) ليست في ز، ل.

كَانَ ضَمِيرٌ [يَعُودُ إِلَى مَنْ، وَالرَّفْعُ بِأَنَّهُ اسْمٌ كَانَ، وَمَنْ خَبَرُهُ مُسْتَقْدَمًا<sup>(١)</sup> لِأَجْلِ  
الاسْتِفْهَامِ.

وَمِنْهَا: [٢] أَنَّ حَرْفَ الْجَمْرِ<sup>(٣)</sup> الدَّاخِلَ عَلَى خَبَرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا<sup>(٤)</sup>  
لأنَّهُ زَائِدٌ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ لَمْ كِي عَلَى خَبَرِ كَانَ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ<sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا  
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ<sup>(٦)</sup> لِيَتَذَرَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٧)</sup> فَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ فِيهِ، تَقْدِيرُهُ مَا  
كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا<sup>(٨)</sup>، وَجَوَزَهُ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٩)</sup>.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَجِيءُ الْحَالُ مِنْهَا<sup>(١١)</sup> وَلَا الظَّرْفُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَأَجَازُهُ بَعْضُهُمْ.  
وَمِنْهَا: أَنَّ مَا يُصَرِّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فَحِكْمُهُ وَاحِدٌ فِي الْعَمَلِ فَاضِيهَا<sup>(١٢)</sup>،  
وَمُضَارِعُهَا، وَأَمْرُهَا وَنَهْيُهَا، وَاسْمُ إِفَاعِلِهَا، وَاسْمُ مَفْعُولِهَا كُسْلُهَا يَعْمَلُ عَلَى

(١) في ف: مقدماً.

(٢) ما بين المعقتتين ساقط من ت.

(٣) في ل: الخبر.

(٤) في ت، ز: به.

(٥) (له) ساقطة من ت.

(٦) في جميع النسخ (وما كان الله) والواو ليست في المصحف.

(٧) لفظ الجلالة ليس في ت.

(٨) سورة آل عمران: ١٧٩.

(٩) التبيان في أعراب القرآن ١: ٣١٤.

(١٠) قال العكبري في التبيان ١: ٣١٤: قال الكوفيون: اللام زائدة والخبر هو الفعل، وهذا ضعيف لأن ما  
بعدها قد انتصب، فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة، وإن كان النصب بأن فسد.

(١١) (منها) ساقطة من ف، ل.

(١٢) في ت، ع، ل: في ماضيها.

شروطها<sup>(١)</sup>.وَأَمَّا مَا فِي أَوَّلِهِ (مَا)، وَلَيْسَ لَا يُبْنَى مِنْهَا اسْمٌ<sup>(٢)</sup> الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْأَمْرُوَالنَّهْيُ<sup>(٣)</sup>.

## أفعال المقاربة

قوله: (أفعال<sup>(٤)</sup> المقاربة).

والذي يدل على كونها أفعالاً اتصال<sup>(٥)</sup> الضمير بها على نحو اتصاله بالأفعال في قولك: عَسَيْتُ وَعَسَيْنِ<sup>(٦)</sup> إلى آخره، وانقلاب لام عَسَى ألفاً، وعين كادَ واواً، ودخول تاء التانيث عليها.

و<sup>(٧)</sup> اعلم أن هذه الأفعال تدخل<sup>(٨)</sup> على المبتدأ والخبر لتُعْطِيَ الخبرَ حُكْمَ معناها من مقارنة الرجاء، أو مقارنة الحصول أو مقارنة الشروع، والأخذ فيه، وحينئذ تكون بالحقيقة من أخوات كان لكونها، لتقرير الفاعل على صفة على سبيل

(١) كلمة (شروطها) ساقطة من ع.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من ت.

(٣) (والنهي) ساقطة من ع، ف، ل.

(٤) في ل: الأفعال.

(٥) في ل: الاتصال.

(٦) في الأصل، وفي ز: عسى.

(٧) في ت، ز، ع، ف: ثم.

(٨) في ل: لتدخل.



المُقَارَنَةِ مِنْ رَجَاءٍ أَوْ حَصُولٍ أَوْ أَخْذٍ فِيهِ.

وَأَمَّا أُفْرِدَ لَهَا بَابٌ، لَا مُتَبَايَاةً عَنْ بَابٍ كَانَ فِي التَّزَامِ خَبَرَهَا أَنْ يَكُونَ  
فِعْلًا مُضَارِعًا، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ خَبَرِهَا / ١٢٨ ظ / النَّصْبُ بِحَبْنِهِ مَنْصُوبًا  
صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ <sup>(١)</sup>:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ <sup>(٢)</sup> وَمَا كَذْتُ آتِيًا ..... <sup>(٣)</sup>

وقوله <sup>(٤)</sup>: (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَأ) <sup>(٥)</sup>، [وَكَقَوْلِهِ:

لَا تُلْحِنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا <sup>(٦)</sup>

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ: عَسَى الْغَوِيرُ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَأ] <sup>(٧)</sup> كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ <sup>(٨)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ: قَوْلُهُمْ.

(٢) فِي ع: الْفَهْم.

(٣) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ فِي ٢: ٣٥٠.

(٤) فِي ت، ع، ل: قَوْلُهَا.

(٥) الْمَثَلُ قَالَتْهُ الزَّيْبَاءُ عِنْدَ مَا قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الْغَارَ تَحْتَ الْقَصْرِ فَقَالَتْ: (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَأ) وَالْغَوِيرُ تَصْغِيرُ

غَارٍ، وَأَبُوسَ: جَمْعُ بُوسَ، أَيْ: إِنْ فَرَرْتُ مِنْ شَرٍّ وَاحِدٍ فَسَاقِعُ فِي شُرُورٍ.

الْكِتَابُ ١: ٤٧٨، وَالْخَصَائِصُ ١: ٩٨، وَالْمُقْتَضَبُ ٣: ٧٠، وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ: ٧٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ

لِابْنِ يَعْيشَ ٧: ١١٩، وَالْمُسْتَقْصَى ٢: ١٦٠.

(٦) يَنْسَبُ الرَّجَزُ إِلَى رُؤْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ (صَائِمًا) حَيْثُ رَجَعَ إِلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ

وَجَاءَ بِجَنْبِ (عَسَى) مُفْرَدًا مَنْصُوبًا، وَيُرْوَى: (لَا تَعْلَنْ) مَكَانَ (لَا تُلْحِنِي). مَلْحَقَاتُ الدِّيَوَانِ:

١٨٥ وَالْخَصَائِصُ ١: ٩٨، وَالْخِزَانَةُ - بُولَاق - ٤: ٧٧.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ت، ز.

(٨) الْمُقْتَضَبُ ٣: ٧٠.

لِمَا فِيهِ مِنْ حَذْفِ الْمَوْصُولِ <sup>(١)</sup> وَإِقْيَاءِ الصَّلَةِ مُقَامَةً. وَأَمَّا الَّذِي وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءُ  
فَقَسَى، وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَأْتِي مِنْهُ الْمُضَارَعُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَالْأَمْرُ  
وَالنَّهْيُ، فَلَا يُقَالُ: يَعْسَى فَهُوَ عَاسٍ وَاعْسَ <sup>(٢)</sup> وَلَا تَعْسَ.

وَإِنَّمَا التَّزِمُ فِيهِ عَدَمُ التَّصَرُّفِ حَمَلًا عَلَى نَظِيرَتِهَا <sup>(٣)</sup> وَهِيَ لَعْلٌ <sup>(٤)</sup>، لِأَنَّ كُلَّ  
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِلطَّمَعِ لِأَنَّهُ يَكُونُ، وَالْإِشْفَاقِ <sup>(٥)</sup> عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ، وَلِأَنَّهَا التَّزِمَتْ <sup>(٦)</sup>  
(أَنْ) فِي خَبَرِهَا، وَ (أَنْ) تَدُلُّ <sup>(٧)</sup> عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ فَاسْتُغْنِيَ عَنْ أَنْ يُؤْتَى مَعَهَا بِمُسْتَقْبَلٍ  
لِذَلِكَ، وَلَمَّا اسْتُغْنِيَ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ اسْتُغْنِيَ عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ  
الْمُضَارَعَةِ، وَلَمْ يَكُنْ بِنَاءُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا <sup>(٨)</sup> يُبَيِّنَانِ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ، وَفِيهِ لُغَتَانِ:  
عَسَيْتُ <sup>(٩)</sup>: يَفْتَحُ السَّيْنُ نَحْو: رَمَيْتُ.

وَكَسَرَ السَّيْنِ، نَحْو: حَسِبْتُ.

وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ <sup>(١٠)</sup> بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ <sup>(١١)</sup>.

(١) في ز: المفعول.

(٢) (واعس) ليس في ز.

(٣) في ف: نظيرها.

(٤) في ل: يعمل.

(٥) في ز: الاستفادة، وفي ل: الاشتقاق.

(٦) في ل: الزمت.

(٧) في ل: تدخل.

(٨) ساقطة من ت.

(٩) ساقطة من ل.

(١٠) سورة محمد ﷺ: ٢٢ من قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُطِغُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

(١١) قرأ نافع (عَسَيْتُمْ) بكسر السين وقرأ باقي السبعة بالفتح. التيسير: ٨١، والكشف عن وجوه  
القراءات السبع ١: ٣٠٣.

وَفِيهَا مَذْهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً تَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْمِ وَالْخَبَرِ، وَحِينَئِذٍ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا مُضَارِعاً<sup>(١)</sup> مَعَ (أَنْ)، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ اسماً، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ إِلَى الْفِعْلِ، تَنْبِيهاً عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى الرَّجَاءِ، وَالزِّمْتِ (أَنْ) تَقْوِيَةً لِمَا يَفِيدُهُ الرَّجَاءُ، وَشُبِّهَتْ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ بـ: قَارَبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ تَحْقِيقاً لِبَيَانِ الْأَعْرَابِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي قَارَبَ زَيْدٌ الْخُرُوجَ رَجَاءً وَلَا إِنشَاءً، وَإِنَّمَا تَمَثِيلٌ لَتَحْقِيقِ الْأَعْرَابِ اللَّفْظِيِّ، وَقَدْ يَدْخُلُ السَّيْنُ فِي فَعْلِهَا فِي الشُّعْرِ عَوْضاً عَنْ (أَنْ) كَقَوْلِهِ:

عَسَى طِيءٌ مِنْ طِيءٍ بَعْدَ هَذِهِ

سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ<sup>(٢)</sup>

ثُمَّ أَعْلَمَ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِكَ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ. فَقِيلَ هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى مَا كَانَ فِي بَابِ كَانَ، وَقِيلَ أَيْضاً إِنَّهُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بَأَنَّهُ<sup>(٤)</sup> فَاعِلُ عَسَى، وَزَيْدٌ فَاعِلُ يَقُومُ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّهُ بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ<sup>(٥)</sup>، وَقَالُوا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِعَسَى لِأَنَّ

(١) فِي ع، ف: فَعْلًا مُضَارِعًا.

(٢) الْبَيْتُ لِقِسَامِ بْنِ رَوَاحَةَ السَّنْبَسِيِّ، وَهُوَ شَاعِرُ جَاهِلِيٍّ مِنْ طِيءٍ.

الْغُلَّاتُ: جَمْعُ غُلَّةٍ، وَهِيَ الْحَرَارَةُ وَقَدْ بَالِغَ فَنَسَبَهَا إِلَى الْكُلَى وَالْأَضْلَاحِ. دِيوَانُ الْحَمَاسَةِ:

٢٧٣، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١١٨: ٧، وَحَاشِيَةُ يَاسِينَ ١: ٢٠١، وَالْمَعْمُ ٢: ١٤١.

(٣) كَلِمَةُ (أَعْلَمَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٤) فِي ت: عَلَى أَنَّهُ.

(٥) الْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرِّضِيِّ ٢: ٣٠٣.

المعنى<sup>(١)</sup> لا يكون خبراً عن الجئة.

والقول الأول<sup>(٢)</sup> هو الصحيح وكل واحد من البواقي ضعيف، أمّا صحته، فلأنّ زيداً فاعل عسى، ومعناها: قارب زيد وذلك بما يقتضي مفعولاً، لأنّ عسى دلّت على معنى في أن يقوم، كما أنّ كان دلّت على معنى في الخبر فوجب أن يكون منصوباً بالخبر.

وأما ضعف الثاني فلأنّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل، وما في الصلة على الموصول.

وأما ضعف قول الكوفيين فلأنّ البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره، ولأنّه في المعنى<sup>(٣)</sup> المفعول أو الخبر الذي دلّت عليه عسى، وليس حكم البدل كذا. وأما قولهم إنّ المعنى لا<sup>(٤)</sup> يكون خبراً عن الجئة، فإنّ أبا عليّ قال في القصريات<sup>(٥)</sup>: إنّّه مبنيٌّ على حذف المضاف<sup>(٦)</sup> كأنّه قال: عسى زيد ذا القيام<sup>(٧)</sup>. وقد يحذف منه (أنّ) تشبيهاً لها بكاد أو بلعلّ، كقوله:

(١) في ت: عسى.

(٢) ساقطة من ل.

(٣) في ت، ع، ف: معنى، والكلمة ساقطة من ل.

(٤) في ل: لأن.

(٥) هو من مؤلفات أبي عليّ الفارسي المفقودة. كشف الظنون ٥: ١٨٥.

(٦) الكافية - شرح الرضي ٢: ٣٠٢.

(٧) المصدر السابق.

عَسَى الْكَرْبُ<sup>(١)</sup> الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ<sup>(٢)</sup>  
وَكَقَوْلِهِ:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ .....

كَمَا شُبِّهَ لَعَلَّ بَعْسَى فِي إِثْبَاتِ أَنْ فِي خَبَرِهَا كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَةً .....

والثاني: أَنْ تَكُونَ تَامَةً بِمَعْنَى قَرَبَ فَلَا يَكُونُ هَا<sup>(٦)</sup> إِلَّا الْمَرْفُوعُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ

(١) في ز، ع، ف، ل: الهم.

(٢) البيت لَهْدَبَةَ بْنِ الْخَشْرَمِ، وَيُرْوَى أَمْسَيْتَ وَأَمْسَيْتُ. الكتاب ١: ٤٧٨، والمقتضب ٣: ٧٠،  
والكامل ١: ١٩٦، والإيضاح العضدي: ٨٠، وشرح ابن عقيل ١: ٣٢٧، وشواهد العيني ١:  
٢٦٠، والجمع ٢: ١٤٠، والخزانة - بولاق - ٤: ٨١.

(٣) عجزه: بِمَهْمَلٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ.  
المنهر: السائل، والجَوْنُ: يُطْلَقُ عَلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ، وَالرَّبَابُ: مَا تَدَلَّى مِنَ السَّحَابِ  
دُونَ سَحَابٍ فَوْقَهُ، السَّكُوبُ: الْمُنْصَبُ.  
والبيت نسب إلى هَدَبَةَ بْنِ الْخَشْرَمِ وَإِلَى سَمَاعَةَ بْنِ أَشُولِ النِّعَامِيِّ. الكتاب ١: ٤٧٨،  
والمقتضب ٣: ٤٨، والكامل ١: ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١١٨، وشواهد العيني ٤:  
٢٢٩.

(٤) في ف: كَقَوْلِكَ.

(٥) عجزه: عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا.  
وَالْبَيْتُ لِتَمِّمَ بْنِ نُورَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ يَرْتِي فِيهَا أَخَاهُ مَالِكًا. وينسب إلى عنتره، وليس في  
ديوانه. والملم: النّابة تنزل بالإنسان.

المقتضب ٣: ٧٤، والكامل ١: ١٩٦، والمفصل ٣: ٣٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٨٦،  
والخزانة ٥: ٣٤٥.

(٦) ساقطة من الأصل.

(أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ فَاعِلُهَا نَحْوُ: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ فِي مَعْنَى قَرُبَ خُرُوجُهُ، [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَسَى<sup>(١)</sup> أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا<sup>(٢)</sup>﴾ وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ<sup>(٣)</sup>﴾ وَلَا يَقْتَضِي الْخَبَرَ، لِأَنَّ الْفَرْضَ تَقْرِيبُ الْخُرُوجِ، وَقَدْ حَصَلَ، فَوْقَ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ فَاعِلًا لَهُ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْحَدَثِ، فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يُمْكِنُ حَذْفُ (أَنْ)، لَامْتِنَاعِ وَقُوعِ الْفِعْلِ فَاعِلًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ فَيَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنْ يُجْعَلَ فِي عَسَى ضَمِيرٌ لِيَكُونَ اسْمُهُ، وَ(أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ خَبَرُهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ لَا يُجْعَلَ فِيهَا ضَمِيرٌ فَتَكُونُ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ / ١٢٩ و / فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ فَاعِلُهُ، فَإِذَا بَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: الزَّيْدَانِ عَسَى<sup>(٤)</sup> أَنْ يَقُومَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا، وَهَذَا عَسَتْ أَنْ تَقُومَ، وَالْهِنْدَانِ عَسَتْ أَنْ تَقُومَا، وَالْهِنْدَاتُ عَسِينَ أَنْ يَقْمَنَّ.  
فَعَلَى الْأَوَّلِ: أَنْ<sup>(٥)</sup> مَعَ الْفِعْلِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ فَاعِلُ عَسَى.

وَعَلَى الثَّانِي: فِي مَحَلِّ<sup>(٦)</sup> النَّصْبِ بِأَنَّهُ خَبَرُهَا، وَلَمْ يُضْمَرْ فِي عَسَى ضَمِيرُ الشَّأْنِ

(١) فِي ز: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى.

(٢) (الْوَارِ) لَيْسَ فِي ف.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢١٦.

(٥) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ل: عَسَى الزَّيْدَانِ.

(٦) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ل.

(٧) فِي ل: عَرَفْتُ.

كَمَا أَضْمِرُ فِي كَادَ لِأَنَّ خَبَرَ كَادَ جَمْلَةٌ فَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَفْسُراً لَضَمِيرِ الشَّأْنِ، وَخَبَرُ  
عَسَى مَفْرُودٌ فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ مَفْسُراً لَضَمِيرِ الشَّأْنِ كَمَا ثَبَتَ <sup>(١)</sup> فِي بَابِهِ.  
وَأَمَّا الَّذِي اسْتُعِيلَ لَدُنُو الْخَبَرِ حُصُولاً فَهُوَ كَادَ <sup>(٢)</sup>.

إِعْلَمُ أَنَّ كَادَ مَوْضُوعَةٌ لِمُقَارَبَةِ الْخَبَرِ عَلَى سَبِيلِ حَصُولِ الْقُرْبِ لَا عَلَى  
رَجَائِهِ، وَهِيَ خَبَرٌ مُحْضٌ لِقُرْبِ خَبَرِهَا وَلِذَلِكَ جَاءَتْ مُتَصَرِّفَةً تَصَرَّفَ <sup>(٣)</sup> الْأَفْعَالِ،  
وَفَاعِلُهَا اسْمٌ مُحْضٌ، وَخَبَرُهَا فَعْلٌ مُضَارِعٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ، لِأَنَّهُ أُتِيَ بِهَا لِإِفْرَاطِ تَقْرِيبِ  
الشَّيْءِ مِنَ الْحَالِ فَأُرِيدَ أَنْ يَكُونَ فِي خَبَرِهِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا فِعْلاً  
مُضَارِعاً مُجَرَّداً عَنْ أَنْ الَّذِي هُوَ عِلْمُ الْاِسْتِقْبَالِ، بِخِلَافِ عَسَى، فَإِنَّهُ أَذْهَبُ فِي  
الْاِسْتِقْبَالِ، نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ، وَقَدْ تَدَخَّلَ أَنْ عَلَى خَبَرِهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ أَنْ لَا  
تَدَخُلَ تَشْبِيهاً بِعَسَى، كَقَوْلِهِ:

قَدْ <sup>(٤)</sup> كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يُمَصِّحَا <sup>(٥)</sup>

اعْلَمُ أَنَّ قِيَاسَ كَادَ قِيَاسُ الْأَفْعَالِ فِي الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، تَقُولُ: كَذْتُ تَفْعَلُ إِلَى

(١) فِي ل: عَرَفْتُ.

(٢) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى عَسَى فِي ٤٦٨: ٢ وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) فِي ف: كَتَصَرَّفَ.

(٤) فِي ل: وَ.

(٥) لِرُؤْيَا، مَلْحَقٌ دِيَوَانُهُ: ١٧٢، وَقَبْلَهُ: رَسَمْتُ عَنَّا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَعْمَى.

وَمَصَحَ الْكِتَابَ: دَرَسَ أَوْ كَادَ وَمَصَحَتِ الدَّارَ عَفَتْ.

وَالرَّجَزُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١: ٤٧٨، وَالْمُقْتَضِبُ ٣: ٧٤، وَالْإِبْضَاحُ الْعُضْدِي: ٨٠،

وَالْاِقْتَضَابُ: ٣٩٦، وَالْحَزَانَةُ - بُولَاق - ٤: ٩٠، وَيَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ - مَصَح - ٣: ٤٣٤.

كَدُّنٌ<sup>(١)</sup>، وَكَادَ يَفْعَلُ إِلَى كِدْنٍ<sup>(٢)</sup>، وَكَدْتُ أَفْعَلُ وَكَدْنَا نَفْعَلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ فَأَءَهَا  
مَعَ الْمُضْمِرِ كَأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَمَنْ جَعَلَهُ بِالْكَسْرِ جَعَلَهُ مِنْ  
ذَوَاتِ الْيَاءِ بِدَلِيلٍ: وَالْأَكِيدُ أَوْلَاهُمَا.

وَقَدْ جَاءَ كَادَ بِمَعْنَى أَرَادَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ كُنَّا لِيُوسُفَ﴾<sup>(٣)</sup>، أَيْ:  
أَرَدْنَا، وَقِيلَ:

.....بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا<sup>(٤)</sup>.....

قَوْلُهُ: (وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى كَادَ فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ).

اعْلَمْ أَنَّ النَّفْيَ إِذَا دَخَلَ عَلَى كَادَ اخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ.

فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ كَالْأَفْعَالِ مَعَ مَعْنَى<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْفِعْلَ الْمُثَبَّتَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ النَّفْيُ صَارَ  
نَفْيًا [وَالْفِعْلُ الْمُنْفِيُّ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ النَّفْيُ صَارَ إِبْتِائًا]<sup>(٦)</sup> وَكَذَلِكَ كَادَ فَعَلَ مُثَبَّتٌ، فَإِذَا  
دَخَلَ عَلَيْهِ النَّفْيُ صَارَ نَفْيًا، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ.

(١) يريد: كدت، كدت، كدنا، كدتم، كدتن.

(٢) يريد: كاد، كادت، كادا، كادتا، كادوا، كدن.

(٣) سورة يوسف: ٧٦.

(٤) قطعة من بيت للأفوه الأديبي واسمه صلاة بن عمرو بن مالك شاعر جاهلي والبيت بتمامه:

فَإِنْ تَجَمَّعَ أَوْسَادُ وَأَعْمِدَةٌ      يَوْمًا فَقَدْ بَلَّغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا

العقد الفريد ١: ٩، وشرح المفصل لابن يمش ٨: ٨، الحاشية (١)، وأنوار الربيع لعلي بن

معصوم - تحقيق: شاكر هادي شكر - مطبعة النعمان - النجف ٢: ٦٥.

(٥) في ت: على.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من ع، ف، ل.



[وَقِيلَ<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ لِلْإِثْبَاتِ مَاضِيًّا كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلًا<sup>(٢)</sup>]. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ لِلْإِثْبَاتِ مَاضِيًّا، وَكَالْأَفْعَالِ مُسْتَقْبَلًا، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ، لِأَنَّهُ نَبَتْ<sup>(٣)</sup> مِنْ لَفْتِهِمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفٌ نَفِيٌّ كَانَ عَلَى مَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ أَمَّا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ النَّفْيِ لَزِمَ نَفْيُ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ إِذَا دَخَلَ عَلَى كَادَ أَفَادَ النَّفْيَ لِكَوْنِهِ لِلْإِثْبَاتِ، وَدَخُولِ حَرْفِ النَّفْيِ عَلَيْهَا وَ<sup>(٤)</sup> حُجَّةٌ مِنْ اسْتِدْلَالٍ عَلَى كَوْنِهِ لِلْإِثْبَاتِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ.

أَمَّا فِي الْمَاضِي فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> وَقَدْ ذَبَحُوا، وَإِذَا ذَبَحُوا قَرَّبُوا إِلَى الْفِعْلِ، فَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا كَانُوا﴾<sup>(٦)</sup> دَلٌّ عَلَى الْإِثْبَاتِ. وَأَمَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَتَخَطُّتُ الشُّعْرَاءُ ذَا الرُّمَّةِ فِي قَوْلِهِ: إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْحَبِينَ لَمْ يَكْذُ

رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ<sup>(٧)</sup>

(١) فِي الْأَصْلِ: قَالَ، وَفِي ت، ف، ل: قَالَ آخَرُونَ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ع.

(٣) فِي ل: مِنْ نَبَتْ.

(٤) الْوَاوُ زَائِدَةٌ وَقَدْ أَفْسَدَتِ الْمَعْنَى.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٧١.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٧١.

(٧) رَسِيسُ الْهَوَى: مَسَّهُ، وَيَبْرَحُ: يَزُولُ. وَيُرْوَى: (النَّأْيُ) مَكَانُ (الْهَجْرِ). وَخَطَأَ الشُّعْرَاءُ ذَا الرُّمَّةِ كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ لِأَنَّهُ يَكْذُ لِلْإِثْبَاتِ وَدَخُولِ حَرْفِ النَّفْيِ عَلَيْهِ يَنْفِيهِ حَقًّا أَنَّهُ قَالَ: (لَمْ أَجِدْ) مَكَانَ (لَمْ يَكْذُ). الدِّيَوَانُ: ٨٦، وَالْكِتَابُ ١: ٤٧٨، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لَابْنُ بَيْعِش ٧: ١٢٤، وَالْكَافِيَّةُ - شَرَحَ الرُّضِي ٢: ٢٠٦، وَالْخَزَانَةُ - بُولَاق - ٤: ٧٤.

وَوَجْهُ الاستدلال أَنَّهُمْ فَهَمُوا [مِنْ قَوْلِهِ: لَمْ يَكْذُرْسِيسُ الهوى الإِثْبَاتَ وَهُوَ  
زوالُ ريسيس الهوى مِنْ حَبِّ مِيتَةٍ لَأَنَّهُ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَتَخَطُّبَتِهِمْ لَهُ وَجْهٌ، وَإِذَا  
فَهَمُوا<sup>(١)</sup> مِنْهُ الإِثْبَاتَ كَانَ لِلإِثْبَاتِ.

والجوابُ عَنْ الْأَوَّلِ: أَنْ يَقُولَ: لَا تُسَلِّمْ أَنَّ ذَبْحَهُمْ فِي ثَانِي الْحَالِ يَدُلُّ عَلَى  
الإِثْبَاتِ، وَهُوَ مَقَارِنَتُهُمُ الذَّبْحَ فِي أَوَّلِ الْحَالِ وَالَّذِي يُوضِّحُ ذَلِكَ مَا سَبَقَ مِنْ تَعْنِيهِمْ  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا﴾<sup>(٢)</sup> و﴿أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَدْعُ  
لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾<sup>(٥)</sup>، إِنَّ<sup>(٦)</sup> هَذَا التَّعْنُّتُ دَأْبُ  
مَنْ لَا يَفْعَلُ الْفِعْلَ، وَلَا يَقَارِبُهُ<sup>(٧)</sup> وَذَبْحُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُتَنَافَى عَدَمُ مُقَارَبَتِهِمُ الْفِعْلَ قَبْلَهُ،  
لِجَوَازِ أَنْ لَا يَكُونُوا مُقَارِبِينَ الْفِعْلِ فِي أَوَّلِ الْحَالِ وَمُقَارِبِينَ وَفَاعِلِينَ لَهُ فِي ثَانِي الْحَالِ،  
وَلَا تَنَاقُضَ فِي ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْوَقْتَيْنِ، وَلَوْ لَا ذَكَرَ<sup>(٨)</sup> قَوْلُهُ: ﴿فَذَبِّحُوهَا﴾<sup>(٩)</sup> لَمْ يُعْلَمْ  
الذَّبْحُ.

لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْعُرْفَ يَقْتَضِي مِثْلًا إِذَا قِيلَ: مَا كَادَ زَيْدٌ يُسَافِرُ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعَقِّتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٦٧.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٦٨، ٧٠.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٦٩.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٧٠.

(٦) فِي ز، ع، ف، وَ.

(٧) هَذِهِ عِبَارَةُ الرُّضِيِّ: الْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٣٠٦.

(٨) كَلِمَةُ (ذَكَرَ) لَيْسَتْ فِي ز.

(٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٧١.

١٢٩/ ظ / فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الْعُرْفِ أَنَّهُ سَافَرَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يُقَارِبِ السَّفَرَ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ حَكَمُوا بِأَنَّهُ لِلْإِبَاتِ.

وَعَنِ الثَّانِي: [أَنَا لَا نُسَلِّمُ<sup>(٢)</sup>] أَنْ فَهَمُّهُمْ أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> لِلْإِبَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ مَنْ خَطَأَهُ مَذْهَبُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لِلْإِبَاتِ، بَلِ الصَّوَابُ أَنْ لَا يُحْمَلَ قَوْلُ الشَّاعِرِ عَلَى الْغَلَطِ بَلْ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ أَنَّ الْهَجَرَ إِذَا غَيَّرَ الْمُحِبِّينَ لَمْ يُقَارِبِ حُبِّي<sup>(٤)</sup> التَّغْيِيرُ، [وَهَذَا<sup>(٥)</sup> أَبْلَغُ<sup>(٦)</sup>] مِنْ نَبِيٍّ<sup>(٧)</sup> نَفْسِ التَّغْيِيرِ، لانتفاء استلزامِ مقاربة التَّغْيِيرِ انتفاء التَّغْيِيرِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِلنَّبِيِّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا﴾<sup>(٨)</sup> وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ هَاهُنَا لِلْإِبَاتِ<sup>(٩)</sup> لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَكَانَ مَعْنَاهُ حِينَئِذٍ ظُلُمَاتٌ عَظِيمَةٌ لَيْسَ فَوْقَهَا ظُلْمَةٌ لِشِدَّتِهَا إِذَا أَخْرَجَ الْإِنْسَانُ يَدَهُ

(١) في شرح الرضي على الكافية ما يؤيد ما ذهب إليه المؤلف. الكافية - شرح الرضي ٢: ٣٠٦.

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) ساقط من الأصل.

(٤) في ت، ل: حين.

(٥) في ف: هو.

(٦) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٧) ساقط من الأصل.

(٨) سورة النور: ٤٠.

(٩) في ت، ف: على الإِبَاتِ.

يراهما، وهو ظاهر الفساد<sup>(١)</sup> فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى نَفِيِ الْمَقَارِبَةِ وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ نَفِيِ<sup>(٢)</sup> نَفْسِ  
الرُّؤْيَةِ.

وَأَمَّا حُجَّةُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ لِلْإِبْتَاتِ فِي الْمَاضِي وَكَأَلْفَعَالٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَقَوْلُهُ  
تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا﴾<sup>(٤)</sup> فَإِنَّ الْأَوَّلَ<sup>(٥)</sup>  
يَدُلُّ عَلَى الْإِبْتَاتِ لِأَنَّهُمْ ذَبَحُوهَا وَالثَّانِي عَلَى عَدَمِ الرُّؤْيَةِ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَى هَؤُلَاءِ أَنَّ قَوْلَكُمْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكْذِبْ  
يَرَاهَا﴾<sup>(٦)</sup> لِلْإِبْتَاتِ، لِكُونِهِ بِمَعْنَى الْمَاضِي.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لِأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ فَيَكُونُ لِلْإِسْتِقْبَالِ  
وَجَوَابُهُ مَا مَرَّ فَلَا نَعِيدُهُ.

## أفعال الشرع

قوله: (وَالثَّالِثُ: جَعَلَ وَطَفَّقَ).

أَيُّ وَالثَّالِثُ، وَهُوَ الَّذِي لِدُنُوِّ الْخَبَرِ أَخْذًا فِيهِ: جَعَلَ وَطَفَّقَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ

(١) في ل: الامتناع.

(٢) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٣) سورة البقرة: ٧١.

(٤) سورة النور: ٤٠.

(٥) ما بين المعقتين وهو من ٢: ٤٢٩ إلى هنا وضع في: ف في غير موضعه، وقد أشرنا إلى ذلك  
آنفاً.

وَأَخَذَ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِعَسَى لانتفاء معنى الإنشاء والرجاء، ومُخَالَفٌ لِكَادَ، لِحُصُولِ الشرع فيما أُخبرت به، وعدم الشرع فيما أُخبرت بكادَ، فَجَعَلَ، وَطَفَّقَ، وَكَرَبَ، وَأَخَذَ تَسْتَعْمَلُ استعمالَ كَادَ، تقول: كَرَبَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، وَجَعَلَ يَقُولُ<sup>(١)</sup> ذَاكَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَطَفَّقَا يَخْصِفَانِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ هَذِهِ إِلَّا بِالْفِعْلِ<sup>(٣)</sup> الْمَضَارِعِ مُجَرَّدًا عَنْ (أَنْ) لِأَنَّ خَبَرَهَا مُحَقَّقٌ فِي الْحَالِ، أَكْثَرَ مِنْ خَبَرِ كَادَ.

وَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُ خَبَرِ كَادَ بِفِعْلِ الْحَالِ مُجَرَّدًا عَنْ أَنْ فَهَذِهِ أَجُوزٌ. وَأَوْشَكَ تَسْتَعْمَلُ استعمالَ (عَسَى)<sup>(٤)</sup> تَارَةً عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ بِإِثْبَاتِ الْمَنْصُوبِ وَحذفِهِ واستعمالَ (كَادَ) أُخْرَى، أَيْ يَكُونُ خَبَرُهُ الْفِعْلَ بغيرِ (أَنْ) تقول: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَأَوْشَكَ أَنْ<sup>(٥)</sup> يَخْرُجَ زَيْدٌ [وَأَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ]<sup>(٦)</sup> أَمَّا اسْتِعْمَالُهُ مَعَ (أَنْ)<sup>(٧)</sup> فَظَاهِرٌ، لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى عَسَى. وَأَمَّا اسْتِعْمَالُهَا بِغَيْرِ أَنْ فَلِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي عَسَى.

(١) (يقول) ليست في ل.

(٢) سورة الأعراف: ٢٢، وسورة طه: ١٢١.

من قوله تعالى: ﴿وَطَفَّقَا يَخْصِفَانِ غُلْبَهُمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنْثَةِ﴾.

(٣) في ت: الأفعال.

(٤) الكلمة ليست في الأصل.

(٥) (أَنْ) ليست في الأصل.

(٦) ما بين المعقتين ليس في الأصل.

## فعل التعجب

قوله: (فعلا التعجب ما وُضِعَ لإنشاء التعجب، وهي<sup>(١)</sup> صيغتان):  
اعلم أنَّ العَجَبَ الذي بُوبَ<sup>(٢)</sup> لَهُ في النَّحْوِ هو اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى إِنْشَاءِ  
التَّعْجُبِ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ مِثْلُ تَعَجَّبْتُ، وَعَجِبْتُ، لِكونِهَا لِلإِخْبَارِ وَلَيْسَا<sup>(٣)</sup> لِلإِنْشَاءِ.  
وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ يَتَنَاوَلُ مِثْلَ اللَّهِ دَرَّةُ رَجُلًا، [وَوَيْلُ أُمِّهِ رَجُلًا]<sup>(٤)</sup> مَعَ أَنَّهُ  
لَيْسَ بِمَا يُوبَّ<sup>(٥)</sup> لَهُ في النَّحْوِ.

وَأَمَّا التَّعْجُبُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَهُوَ انْفِعَالُ النَّفْسِ عِنْدَ رُؤْيَةِ مَا خَفِيَ سَبَبُهُ وَخَرَجَ  
مِنْ نَظَائِرِهِ، وَلَهُ صِيغَتَانِ:  
إِحْدَاهُمَا: مَا أَفْعَلُهُ.  
وَالثَّانِيَةُ: أَفْعِلْ بِهِ.

نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَأَحْسِنُ بِهِ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ

(١) كلمة (هي) ماقطة من ل، وفي مجموع مهمات المتون: له.

(٢) في ت: يعرف.

(٣) في ل: لسيتا.

(٤) ما بين المعقتين ماقط من ل.

(٥) في ت: يعرف.

(٦) زاد في ت: قوله.

مِنْهُ مُضَارِعٌ وَلَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ [وَلَا تَنْبِيْهُ وَلَا جَمْعٌ] <sup>(١)</sup>. وَإِنَّمَا لَمْ يَتَصَرَّفْ، لِكَوْنِهِ مُشَابِهًا  
لِلْحَرْفِ، لِكَوْنِهِ لِلانْشَاءِ [الَّذِي هُوَ] <sup>(٢)</sup> أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ <sup>(٣)</sup> بِالْحَرْفِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُبْنِيَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ).

اعْلَمْ أَنَّ فِعْلَ <sup>(٤)</sup> التَّعَجُّبِ لَا يُبْنَى إِلَّا بِمَا يَصِحُّ بِنَاءُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ، لِكَوْنِ كُلِّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْمِبَالِغَةِ، وَالتَّأَكِيدِ، وَقَدْ عَرَفْتَ مِنْ قَبْلُ <sup>(٥)</sup> أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يُبْنَى إِلَّا  
مِنْ ثَلَاثِيٍّ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا <sup>(٦)</sup> عَيْبٍ، فَكَذَا لَا يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ إِلَّا مِنْهُ، وَيَتَوَصَّلُ  
/ ١٣٠ و / إِلَى التَّعَجُّبِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي يَمْتَنِعُ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ مِنْهُ بِمَثَلِ مَا يَتَوَصَّلُ بِهِ  
إِلَى التَّفْضِيلِ، فَنَقُولُ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشَدُّ اسْتِخْرَاجِهِ، كَمَا قُلْتُ هُوَ أَشَدُّ  
اسْتِخْرَاجًا، وَمَا أَقْبَحَ عَوْرَهُ، وَأَقْبَحُ بَعَوْرِهِ، كَمَا قُلْتُ: هُوَ أَقْبَحُ عَوْرًا، وَهَذَا التَّلَازُمُ هُوَ  
الَّذِي غَرَّ الْكُوفِيِّينَ حَتَّى جَعَلُوا (أَفْعَلًا) فِي: مَا أَفْعَلُهُ اسْمًا <sup>(٧)</sup>.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فِعْلِيَّتِهِ اتِّصَالُ نَوْنِ الْعِمَادِيَّةِ فِي قَوْلِكَ: مَا أَكْرَمَنِي، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ  
اسْمًا لَجَازَ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا <sup>(٨)</sup> هُوَ الْمَنْصُوبُ، وَلَمْ يَكُنْ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ، بَلْ مُعْرَبًا.

(١) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٢) هو ساقطة من ف، ل، وفي ت: إضمار.

(٣) زاد في ل: أصله.

(٤) في ت: أفعَل.

(٥) ينظر ٢: ٣٠٦.

(٦) كلمة (لا) ليست في ف.

(٧) ذهب الكوفيون إلى أن أفعَلَ التعجب نحو (ما أحسن زيداً) اسم، وذهب البصريون والكسائي إلى أنه

فعل ماضٍ. الإنباف ١: ٧٤، المسألة ١٥.

(٨) (ما) ساقطة من ل.

وَاسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى اسْمِيَّتِهِ بِوَجْهِ:

مِنْهَا<sup>(١)</sup>: التَّصْغِيرُ فِي قَوْلِهِ:

يَا مَا أَمِيلُ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا .....<sup>(٢)</sup>

وَمِنْهَا: عَدَمُ لَحَاقِ الضَّمَاثِرِ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ.

وَمِنْهَا: تَصْحِيحُ وَاوِهِ وَيَاءِهِ<sup>(٣)</sup> فِي نَحْوِ: مَا أَخَوْفَنِي، وَمَا أَسِيرَنِي.

وَمِنْهَا: لَزُومَةُ طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَأَجَابَ الْبَصَرِيُّونَ<sup>(٤)</sup>:

أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ<sup>(٥)</sup> الْفِعْلَ نَائِبًا عَنْ تَصْغِيرِ الْمَصْدَرِ وَكَأَنَّ أَهْلَهُمْ يَضِيفُونَ إِلَى

الْفِعْلِ فِي اللَّفْظِ، وَفِي التَّقْدِيرِ إِلَى مَصْدَرِهِ وَيَبَاقُ أَشْبَهُ الْأَسْمِ لِمُجْمُودِهِ، وَيَبَاقُ مِثْلُ أَفْعَلِ

التَّفْضِيلِ فِي اللَّفْظِ، وَلِلشَّبْهِ اللَّفْظِيِّ أَثَرٌ كَمَا عَرَفْتَ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ.

(١) فِي ز: أَحَدَهَا.

(٢) عَجَزَهُ: مِنْ هُوَلِيَّا تَكُنُّ الضَّالِّ وَالسُّمِرُ

يَا: حَرْفُ نِدَاءٍ وَالْمَنَادَى مَحْذُوفٌ، أَي: يَا صَاحِبِي، وَشَدَنَّا: مِنْ شَدَنَ يَشْدُنُّ، أَي: طَلَعَ قَرْنَاهُ وَاسْتَفْنَى عَنْ أُمِّهِ، وَهُوَلِيَّا تَكُنُّ: تَصْغِيرُ هُوَلَاءٍ، وَالضَّالُّ: السَّدْرُ الْهَرِّي، وَالسُّمِرُ: جَمْعُ سَمَرَةٍ، وَهُوَ شَجَرُ الطَّلَحِ، شَجَرٌ عَظِيمٌ لَهُ شَوْكٌ، وَيَنْسَبُ الْبَيْتُ إِلَى الْعَرَجِيِّ وَإِلَى مَجْنُونِ لَيْلٍ، وَإِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَإِلَى ذِي الرِّمَّةِ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ. دِيْوَانُ الْعَرَجِيِّ: ١٨٣، وَدِيْوَانُ مَجْنُونِ لَيْلٍ: ١٦٨، وَالْإِنْصَافُ ١: ٧٤، الْمَسْأَلَةُ ١٥، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ١: ١٦١، وَشَوَاهِدُ الْعَيْنِ ٣: ١٨، وَالْمُهْمَعُ ١: ٢٦١، وَالْخَزَانَةُ ١: ٩٣.

(٣) (وَيَابَنُ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٤) ذَكَرَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ أَجُوبَةَ الْبَصَرِيِّينَ فِي الْمَسْأَلَةِ ١٥ مِنْ الْإِنْصَافِ ١: ٧٤.

(٥) فِي الْأَصْلِ: فَلَانٌ، وَفِي ز: فَلَانُهُ، وَفِي ل: فَلَانٌ.



وعن الثاني: بأنَّ عدمَ لحوقِ الخاصِّ بالفعلِ لا يدلُّ على عدمِ الفعلية، لعدمِ  
اطرادِ الخاصَّة.

وعن الثالث: بأنَّ تصحيحَ الواوِ والياءِ لا يدلُّ على الإسمية، فإنَّ بعضَ الأفعالِ  
قد جاءتْ مُصحَّحةً، نحو: استحوذَ.

وعن الرابع: بأنَّ لزومه طريقةً لا يدلُّ على كونه اسماً لجواز أن يكونَ فعلاً  
ويلزمُ طريقةً واحدةً لما نبي.

قوله: (وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ، وَلَا فَصْلٍ).

أي ولا يَتَصَرَّفُ فِي صِيغَتِي التَّعْجُبِ بِتَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ، فلا يُقالُ: ما زيدا  
أحسنُ، ولا زيدا ما أحسنَ، وإن كانَ زيدا<sup>(١)</sup> مفعولَ أحسنَ، لأنَّ فِعْلَ التَّعْجُبِ  
فِعْلٌ جامدٌ لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْإِنْشَاءِ الَّذِي لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَلِأَنَّهُ  
يَجْرِي مَجْرَى الْمُثَلِّ، وَالْمَثَلُ يَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً [وَلَا يُقالُ أَيْضاً بَزِيدٍ أَحْسَنَ، لأنَّ  
الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ، إمَّا مَفْعُولٌ وَإمَّا فَاعِلٌ كَمَا سَنَبِّينُ عَنْ قَرِيبٍ.

فإن كانَ الأوَّلُ لم يَجْزُ تَقْدِيمُهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وإن كانَ الثاني فظاهراً لأنَّ الْفَاعِلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَ  
الْمَنْصُوبِ بِمَا أَفْعَلَ وَبَيْنَ<sup>(٢)</sup> مَا أَفْعَلَ، ولا بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَبَيْنَ<sup>(٣)</sup> أَفْعَلَ، فلا يُقالُ:

(١) في ف، ل: زيد.

(٢) تنظر ١: ٢٨٢.

(٣) ينظر ١: ٢٨٢.

مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ زَيْدًا وَلَا أَحْسَنَ أَمْسٍ بَزِيدٍ خِلَافًا لِلْمَازِنِي، فَإِنَّهُ أَجَازٌ<sup>(١)</sup>.  
وَأِنَّمَا لَمْ يَجْزُ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ كَالْمَثَلِ يَلْزُمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup> فَلَا يُغَيِّرُ بِضْدهُ  
وَتَمَسَّكَ الْمَازِنِي بِمَا سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ: مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ، وَلَكُونِ الْفَاصِلِ  
ظَرْفًا وَجَوَازِ الْإِتْسَاعِ فِي الظَّرْفِ بِمَا لَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِهِ.  
قَوْلُهُ: (وَمَا ابْتِدَاءُ نَكْرَةٍ عِنْدَ سَبِيوِيهِ).

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا أَعْرَابُ مَا أَفْعَلَهُ، فَمَا مَبْتَدَأُ نَكْرَةٍ بِمَعْنَى شَيْءٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ  
وَسَبِيوِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَأَصْلُهُ شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ، أَعْنِي الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ  
وَالْمَفْعُولَ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ بِأَنَّهُ خَبَرُهُ، وَجَازَ وَقُوعُ الْمَبْتَدَأِ نَكْرَةً هَاهُنَا، لَكُونِهِ فَاعِلًا فِي  
الْمَعْنَى<sup>(٤)</sup>، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ<sup>(٥)</sup>، وَفِي قَوْلِهِمْ: أَمْرٌ أَقْعَدُهُ عَنِ الْحَرْبِ،  
وَلَعُمُومِهَا.

وَأَتَكَرَّرَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup> فَقَالُوا: يَلْزُمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُنَا: مَا أَعْظَمَ  
اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ<sup>(٧)</sup> شَيْءٍ أَعْظَمَ اللَّهَ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَسَادِ.

(١) الكافية - شرح الرضي ٢: ٢٠٩.

(٢) ما بين المعفتين ساقط من الأصل.

(٣) قال في الكتاب ١: ٣٧: (هذا باب ما يعمل علم الفعل ولم يجز بجرى الفعل ولم يتمكن تمكُّنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله ودخله معنى التعجب).

(٤) (في المعنى) ساقطة من ف.

(٥) تقدّم ١: ٣٢٢.

(٦) في ت: عملها.

(٧) كلمة المنزلة، زيادة من ع.

وَأَجَابَ عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ بِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ<sup>(١)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِنَا: شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ، أَيُّ: عِبَادُهُ يُعْظَمُونَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الشَّيْءِ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ،  
وَالْأَشْيَاءِ الْعَظِيمَةِ: أَيُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَدُلُّ عَلَى الْعَظَمَةِ<sup>(٣)</sup>.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ عِبَارَةً عَنِ اللَّهِ تَعَالَى نَفْسِهِ، فَيَكُونُ بِنَفْسِهِ  
عَظِيماً لَا بِشَيْءٍ جَعَلَهُ عَظِيماً.

وَأَجَابَ غَيْرُهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ: أَيُّ مَا أَعْظَمَ قُدْرَةَ اللَّهَ،  
وَيَأْنِ مَعْنَى شَيْءٍ أَعْظَمَ اللَّهَ: شَيْءٌ دَلَّ عَلَى عَظَمَتِهِ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْ لَفْظِ شَيْءٍ إِلَى لَفْظِ  
(مَا)، لِأَنَّ (مَا) أَشَدُّ إِيْهَاماً / ١٣٠ ظ / مِنْ شَيْءٍ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (مَا) أَشَدُّ إِيْهَاماً مِنْ شَيْءٍ، تَوْكِيدُ شَيْءٍ بِ (مَا)، فَيَقَالُ:  
أَخَذْتُ شَيْئاً مَا، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا (مَنْ) لِإِخْتِصَاصِهَا<sup>(٤)</sup> بِأَوَّلِي الْعَقْلِ، وَلَا أَيْئاً<sup>(٥)</sup>  
لِهَذَا السَّبَبِ، وَمَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي عِنْدَ الْأَخْفَشِ<sup>(٦)</sup>، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا صِلَتْهَا،  
وَالْمَوْصُولُ مَعَ الصَّلَةِ فِي حَلِّ الرِّفْعِ بِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ [الَّذِي أَحْسَنَ  
زَيْدٌ شَيْءٌ].

(١) ذكر ابن الأنباري هذه الأوجه الثلاثة غير معزوة إلى أحد. الإنصاف ١: ٨٥، المسألة ١٥.

(٢) وهذا الوجه ذكره المبرد في المقتضب ٤: ١٧٦.

(٣) في ت، ع: عظمته تعالى.

(٤) في ت: الاختصاص، وفي ل: لاختصاصها.

(٥) الفصل: ٢٧٧.

(٦) الفصل: ٢٧٧.

واستفهامية عند قوم، مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره<sup>(١)</sup> أي شيء أحسن

زيداً.

وهذه التقديرات، إنما هي باعتبار الأصل، لا أنها بهذا المعنى الآن، بل معناها الإنشاء، لأن نظيره قولك: يغث فعل ماضٍ إذا كنت مريداً به الإنشاء لكونه في الأصل كذلك.

ورُجِّحَ مذهبُ سيويه، بأنَّ ما بمعنى شيء ألقى يباب التعجب، إذ التعجبُ

باب إيهام لا باب إيضاح.

والإيهامُ بابُه النكرة لا الموصول، إذ الموصولُ معرفة وبأنه لم يُحذف منه شيء كما حُذِفَ عَلَى مذهبِ [الأخفش] ولم يُنقل من إنشاءٍ إلى إنشاءٍ كما نُقِلَ عَلَى مذهبِ [قومٍ آخرين]، لأنه نُقِلَ مِنَ الاستفهامِ إلى إنشاءٍ التعجبِ، ورُجِّحَ المذهبانِ الأخيرانِ<sup>(٢)</sup>، بأنَّ استعمالَ (ما) الموصولة كثير، وكذلك استعمالُ<sup>(٤)</sup> ما الاستفهامية كثير، والأوَّلُ أرجح، لأنه لا يلزم من استعمالِ ما الموصولة والاستفهامية أكثر من استعمالِ ما بمعنى شيء، أن تكونَ ما<sup>(٥)</sup> فيما نحن فيه كذلك، وإنما يلزم أن لو لم يكن مانعٌ وهو الإيهامُ في التعجبِ.

(١) ما بين المفتتين ساقط من ت، وفي ل: أنا.

(٢) ما بين المفتتين ساقط من الأصل.

(٣) في ل: الآخران.

(٤) كلمة (استعمال) ساقطة من ل.

(٥) ما ساقطة من ع، ل.

قوله: (وبه فاعلٌ عند سيبويه فلا ضميرٌ في أفعل).

أي به [في قولك أفعل به] <sup>(١)</sup> فاعِلٌ أحسنُ والباءُ زائدة <sup>(٢)</sup> مثلها في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> إلا أنها لازمةٌ هاهنا، والأصلُ أحسنَ زيدُ، أي صار زيدٌ <sup>(٥)</sup> ذا حُسْنٍ، كأغذَّ البعيرُ، أي <sup>(٦)</sup> صارَ ذا غُدَّةٍ فُعِّلَ مِنْ <sup>(٧)</sup> لفظِ الخبرِ إلى لفظِ الأمرِ، كما غُيِّرَ ما معناه الدعاءُ إلى لفظِ الماضي في قولهم <sup>(٨)</sup>: رَحِمَهُ اللهُ، طلباً للمبالغة <sup>(٩)</sup>، وإلا فلا معنى للأمر فيه، إذ لست تُريدُ أحداثاً أحسانٍ لزيدٍ، وإنما تُريدُ: ما أحسنه، فلا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِذَا إِلَّا في اللفظِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ فِي أَفْعَلٍ ضَمِيرٌ لِرَفْعِهِ الظاهر، ولهذا لَزِمَ صُورَةٌ وَاحِدَةً مَعَ الْمَفْرُودِ وَالتَّمَثُّ وَالْمَجْمُوعِ وَالْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ.

هذا مذهبُ سيبويه والأكثرين منهم <sup>(١٠)</sup>، وفيه شذوذان:

أحدهما: زيادةُ الباءِ في الفاعِلِ.

والثاني: استعمالُ الأمرِ بِمَعْنَى الماضي.

(١) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٢) في ل: مزيدة.

(٣) كلمة (شهِيداً) ليست في الأصل ولا في ت، ف، ل.

(٤) سورة النساء: ٧٩، ١٦٦، وسورة الفتح: ٢٨.

(٥) كلمة (زيد) ساقطة من الأصل، ومن ف.

(٦) في ت: أمّا، في ف: إذا.

(٧) في الأصل، وفي ت، زه، ف، ل: عن، وما أثبتناه من ع.

(٨) في الأصل وفي ز: قوله.

(٩) ذكر ذلك الزمخشري في المفصل: ٢٧٦.

(١٠) شرح المفصل ٧: ١٤٨.

أَمَّا عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالزَّجَّاجِ وَالزُّنْخَشَرِيِّ، إِنَّ الْبَاءَ <sup>(١)</sup> وَمَا عَمَلَتْ فِيهِ فِي مَحَلِّ <sup>(٢)</sup>  
 نَصَبٍ عَلَى <sup>(٣)</sup> الْمَفْعُولِ بِهِ، إِذْ <sup>(٤)</sup> هُوَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ بَعْدَ <sup>(٥)</sup> مَا أَفْعَلَ فَكَمَا كَانَ  
 الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ <sup>(٦)</sup> بِمَا أَفْعَلَ مَفْعُولًا كَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ <sup>(٧)</sup> بِأَفْعَلٍ مَفْعُولًا لَا  
 فَاعِلًا، فَقَلَى هَذَا يَكُونُ أَفْعَلُ أَمْرًا لَا خَبْرًا فَيَكُونُ فِيهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ عَلَى  
 مَا هُوَ الْمَعْلُومُ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ أَنَّ ذَلِكَ الضَّمِيرَ ضَمِيرُ  
 الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَا حُسَيْنُ أَحْسِنُ بَزِيدٍ <sup>(٨)</sup>، وَيَا كَرَمُ أَكْرَمُ بَزِيدٍ <sup>(٩)</sup>، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا  
 يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ <sup>(١٠)</sup>، وَمِنْ مَذْهَبِ الزُّنْخَشَرِيِّ <sup>(١١)</sup> أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ <sup>(١٢)</sup>، فَقَالَ: إِنَّهُ أَمْرٌ  
 لِكُلِّ أَحَدٍ مُخَاطَبٍ بِأَنْ يَجْعَلَ زَيْدًا حَسَنًا <sup>(١٣)</sup>، أَيْ: يَصِفُهُ بِالْحُسْنِ، هَذَا أَضْلُهُ ثُمَّ أَجْرِي

(١) في ت: الهاء.

(٢) في ز: موضع.

(٣) في ل: مع.

(٤) في ت: إلى.

(٥) (بعد) ساقطة من ل.

(٦) (منه) ساقطة من الأصل، ومن ز.

(٧) (منه) ساقطة من الأصل.

(٨) الكافية - شرح الرضي ٢: ٣١٠.

(٩) في ف: بعمر.

(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٣١١: (فيه تكلف وسهاجة من حيث المعنى وأيضاً نحن نقول: أحسن

بزيد يا عمرو لا يخاطب شيان في حالة واحدة).

(١١) في ز: جار الله العلامة رضي الله عنه.

(١٢) في ز: الخطاب.

(١٣) المنفصل: ٢٧٦.

يَجْزِي المَثَلِ، فَلَمْ يُغَيَّرْ مِنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ فَقَالَ: يَا رَجُلَانِ أَحْسِنُ بَزِيدٍ، وَيَا رَجُلًا  
 أَحْسِنُ بَزِيدٍ، وَالْبَاءُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، إِمَّا زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ، وَالِاخْتِصَاصِ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ  
 تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا﴾<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا لِلتَّعْدِيَةِ {حِينَ} <sup>(٢)</sup>  
 كَانَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَكْرَمَ بَزِيدٍ هَمْزَةً الصِّيْرُورَةِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: أَكْرَمَ زَيْدٌ<sup>(٣)</sup>، أَيْ صَارَ زَيْدٌ<sup>(٤)</sup>  
 [ذَا كَرَّمَ]<sup>(٥)</sup> فَجِيءَ بِالْبَاءِ لِلتَّعْدِيَةِ {فَصَارَ مَا كَانَ فَاعِلًا مَفْعُولًا، وَالْبَاءُ اللَّازِمَةُ،  
 سَوَاءٌ كَانَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا، تَنْبِيْهُاً عَلَى التَّعَجُّبِ بِاخْتِصَاصِ<sup>(٦)</sup> الصَّيْغَةِ<sup>(٧)</sup> بِهِ، وَفَرْقاً  
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْرِ.

## مسائل

إِعْلَمُ أَنَّا نَخْتِمُ هَذَا الْبَابَ بِمَسَائِلَ:  
 مِنْهَا: أَنَّ فِي زَمَانِ فَعْلِ التَّعَجُّبِ قَوْلَيْنِ<sup>(٨)</sup>:

- 
- (١) (واحسنوا) زيادة من ل.
  - (٢) سورة البقرة: ١٩٥.
  - (٣) في ز: حتى، وفي ف: حيث.
  - (٤) في ل: زيداً.
  - (٥) كلمة (زيد) ساقطة من ز.
  - (٦) في ت: أكرم.
  - (٧) ما بين المعقتين ساقط من الأصل.
  - (٨) في ت: في اختصاص، وفي ف، ل: واختصاص.
  - (٩) في الأصل: الضد.
  - (١٠) في ز، ل: قولان وهو خطأ فاحش.

أحدهما: أنه ماضٍ في اللفظ دون المعنى في: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا / ١٣١ و / وَأَنَّ  
 الْمَعْنَى مَعْنَى الْحَالِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَبْرَدِ، وَالَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا أُريدَ بِهِ الْحَالُ<sup>(١)</sup>  
 الْمَاضِي، [قِيلَ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا]<sup>(٢)</sup> فَلَوْلَا أَنَّهُ حَالٌ فِي الْمَعْنَى لَمْ يَدْخُلْ كَانَ إِذَا أُريدَ  
 بِهِ الْمَاضِي<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ التَّعَجُّبَ إِنَّمَا يَحْدُثُ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ فَكَانَ حَالًا.

وَقَانِيَهُمَا: أَنَّهُ مَاضٍ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ، وَقَالَ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ كَانَ  
 عَوْضًا بِمَا سَلَبَهُ التَّعَجُّبُ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى.

وَمِنْهَا: أَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا يَجُوزُ تَأْكِيدُهُ بِالمَصْدَرِ، لِعَدَمِ احتِياجه إِلَيْهِ لِأَنَّهُ  
 مَوْضُوعٌ لِلْمِبَالِغَةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، فِي كَانَ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي<sup>(٤)</sup>: أَنْ لَا تَكُونَ زَائِدَةً، وَفِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى (مَا) بِأَنَّهُ اسْمٌ كَانَ،  
 وَأَحْسَنَ خَبَرُ كَانَ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ كَانَ فِعْلًا مَاضِيًا.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَا كَانَ أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ، وَكَانَ الْأَوَّلَى عَلَى أَحَدٍ

(١) كلمة (الحال) ساقطة من: ع، ل.

(٢) الفصل: ٢٧٧.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٤) في ل: فالوجه الثالث.



الوجهين المذكورين<sup>(١)</sup>، وأما الثانية فهي التامة، وما مع كان في تأويل المضدر أي ما أحسن كون زيد.

ومنها: أنه يجوز ادخال أصبح وأمسى بين ما وفعل التعجب للدلالة على الوقت الذي حصل فيه التعجب كإدخال كان للدلالة على وقت المتعجب منه، ومنهم من منع ادخالها بين ما وفعل التعجب.

ومنها: أنه لا<sup>(٢)</sup> يجوز حذف مفعول فعل التعجب لأنه في الأصل فاعل، إلا أن يدخل في باب إعمال الفعلين، نحو: ما أحسن وأجمل زيدا، على إعمال الثاني، ولو أعملت الأول لقلت ما أحسن وأجمله زيدا.

وإنما جاز الفصل لأن الجملتين في هذا الباب كالجمله الواحدة. ومنها: أنه لا يجوز تأكيد المضمر هاهنا فلا يقال ما أحسن نفسه زيدا. ومنها: أن المبرد قال: صيغ التعجب أربعة: إثنان<sup>(٣)</sup> ما ذكرناها، والباقيان إسمان، وهما: أفعل الناس، وأفعل من<sup>(٤)</sup>.

## المدح والذم

قوله: (أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم).  
هذا تعريف لأفعال المدح والذم التي بوب لها، وليس مثل مدحته وذمته،

(١) ليس في الأصل.

(٢) كلمة (لا) ساقطة من ل.

(٣) الصواب: صيغ التعجب أربع: إثنان.... لأن صيغ جمع صيغة.

(٤) كلمة (من) ساقطة من ز.

وَشَرُفَ وَكَرَّمَ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ مَا وُضِعَ لَانْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ.  
فَمِنْ أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ نَعَمْ وَيَشْسُ، إَعْلَمُ أَنَّ فِي كَوْنِهَا فَعْلَيْنِ أَوْ لَيْسَا كَذَلِكَ  
خِلَافًا:

فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ وَالْكَسَائِيُّ إِلَى أَنَّهَا فَعْلَانِ.  
وَذَهَبَ الْبَاقُونَ إِلَى أَنَّهَا اسْمَانِ<sup>(١)</sup>.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فِعْلِيَّتَيْهَا اتِّصَالُ تَاءِ التَّائِيثِ السَّائِكَةِ بِهِمَا، وَاسْتِكْنَانُ الضَّمِيرِ  
فِيهَا، حَكََا الْكِسَائِيُّ: نَعْمُوا رِجَالًا<sup>(٢)</sup> الزِيدُونَ<sup>(٣)</sup>، وَلَآئِهَا لَوْ كَانَا اسْمَيْنِ لَزِمَ لَهُمَا  
الْأَعْرَابُ، وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَا مَرْفُوعَيْنِ أَوْ مَنْصُوبَيْنِ أَوْ مَجْرُورَيْنِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهَا مُحَالٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَا تَنْهَى لَوْ كَانَا مَرْفُوعَيْنِ لَزِمَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ:  
وَهُوَ إِمَّا كَوْنُهَا<sup>(٤)</sup> فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأً، وَظَاهِرٌ انْتِفَاءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَسْمَيْنِ.  
وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَا تَنْهَى لَيْسَا بِمَفْعُولَيْنِ وَلَا بِمُشَبَّهَيْنِ.  
وَأَمَّا الثَّلَاثُ: فَلَعَدَمُ الْجَارِ. أَمَّا دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ:

(١) الْإِنْصَافُ ١: ٦١، الْمَسْأَلَةُ ١٤.

(٢) فِي ت: رِجَالِ.

(٣) الْإِنْصَافُ ١: ٦٤، الْمَسْأَلَةُ ١٤، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لَابِنْ يَعْيشُ ٧: ١٢٧.

(٤) فِي ت، ع: أَنْ يَكُونَا، وَفِي ف: يَكُونُ.

(٥) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ل.

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ

أَخَا قَلْبَةٍ أَوْ مُعْدِمٍ<sup>(١)</sup> الْمَالِ مُضْعِماً<sup>(٢)</sup>

وغيره<sup>(٣)</sup> فلأنه محمولٌ عَلَى الْحِكَايَةِ.

### اللغات في نعم وبئس

وفيه أربع لغات<sup>(٤)</sup>:

فِعْلٌ بِوزنٍ عَمِلٍ<sup>(٥)</sup>، وهو أصلها، قال:

نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ<sup>(٦)</sup>

(١) في ع: معدوم

(٢) لَحْطَانُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ. وَعَمَرَ الْبَيْتَ فِي الدِّيْوَانِ هَكَذَا: لَذِي الْعُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمًا

قوله: أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ، الْبَاءُ رَانِدَةٌ وَجَمْلَةٌ نَعَمِ الْجَارِ خَبَرٌ لَيْسَ.

وقوله: يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ لَذِي الْعُرْفِ، أَيِ يَجْعَلُ بَيْتَهُ مَأْلَفًا لَذِي الْعُرْفِ أَكُنْ غَنِيًّا أَمْ فَقِيرًا.

الدِّيْوَانُ: ٣٦٩، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِنْصَافِ ١: ٦٢، الْمَسْأَلَةُ ١٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ

١٢٧: ٧.

(٣) مِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْفَرَّاءُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بُشِّرَ بِمَوْلُودَةٍ فَقِيلَ لَهُ: نَعِمَ الْمَوْلُودَةُ مَوْلُودَتُكَ. فَقَالَ: وَاللَّهِ

مَا هِيَ بِنَعَمِ الْمَوْلُودَةِ. شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٧: ١٢٨.

(٤) قَالَ فِي الْكِتَابِ ١: ٣٠١: (وَأَصْلُ نَعَمٍ وَبَيْسٍ: نَعِيمٌ وَبَيْسٌ).

وَقَالَ فِيهِ ٢: ٢٥٥: (إِذَا كَانَ ثَانِيهِ مِنَ الْحُرُوفِ السَّتَةِ فَإِنَّ فِيهِ أَرْبَعَ لُغَاتٍ مَطْرُوفِيَّةٍ: فِعْلٌ وَفِعْلٌ، وَفَعْلٌ،

وَفَعْلٌ، إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ اسْمًا أَوْ صِفَةً فَهُوَ سَوَاءٌ)، (أَرَادَ بِالْحُرُوفِ السَّتَةِ حُرُوفَ الْحَلْقِ وَهِيَ: الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ

وَالْعَيْنُ وَالْخَاءُ وَالْجَاءُ وَالغَيْنُ).

(٥) فِي ت، ل: حَمِلَ، وَفِي ع، ف: حَمَدَ.

(٦) هَذَا عَجَزٌ بَيْتٍ لِحَرْفَةٍ، وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ تَخْتَلِفُ عَمَّا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ. فَالْبَيْتُ بِتَامِهِ فِي الدِّيْوَانِ:

خَالَتِي وَالنَّفْسُ قَدَمًا أَتَهُمَ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

وَفَعَلَ، وَفَعَلَ يَفْتَحُ الْفَاءَ وَكَسَرِهَا، وَسَكُونِ الْعَيْنِ، وَفَعَلَ يَكْسِرُهَا، وَكَذَلِكَ  
كُلُّ فَعْلٍ أَوْ اسْمٍ عَلَى وَزْنِ فَعِلَ تَانِيهَا حَرْفِ حَلَقٍ<sup>(١)</sup>، كَتَشَهَّدَ وَفَخِذَ.  
هَذَا<sup>(٢)</sup> قَبْلَ تَقْلِيهَا إِلَى الْإِنْشَاءِ، أَمَّا بَعْدَ النُّقْلِ فَلَمْ يُسْمَعْ: نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ  
بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ.

لَا يُقَالُ فَقَدْ جَاءَ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ لِلْإِنْشَاءِ، لِأَنَّا نَقُولُ عَرَضَ هَاهُنَا مَا  
يُوجِبُ تَحْرِيكَ الْعَيْنِ، وَهُوَ سَكُونُ الْمِيمِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ<sup>(٤)</sup> الْعَدُولِ مِنَ<sup>(٥)</sup> الْأَصْلِ فِي

→ وَقَبْلَهُ:

فَفَدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ  
(خَالَتِي وَالنَّفْسُ) مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ(فَدَاءٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. وَالشُّطْرُ: جَمْعُ شَطِيرٍ وَهُوَ الْبَعِيدُ، وَالسُّرُّ  
وَالضُّرُّ: السَّرَّاءُ وَالضَّرَّاءُ.

وَقَدْ تَابَعَ الْمُؤَلَّفُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ مِنْ سَبْقِهِ مِنْ أَمْثَالِ الْمَبْرَدِ وَالزُّغْشَرِيِّ وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَابْنِ  
يَعْبِشٍ وَالرُّضِيِّ. أَمَّا صَدْرُ الْبَيْتِ فَقَدْ رَوَاهُ الْمَبْرَدُ: مَا أَقَلَّتْ قَدَمِي أَنَّهُمْ. وَرَوَاهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ:  
مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا. يَنْظُرُ: الدِّيَوَانُ: ٥٨، وَالْمُقْتَضَبُ ٢: ١٣٨، وَالْمَفْصَلُ: ٢٧٢، وَالْإِنْصَافُ  
١: ٧٣، الْمَسْأَلَةُ ١٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٧: ١٢٧، الْكَافِيَةُ - شَرْحُ الرُّضِيِّ ٢: ٣١٢، وَالْهَمْعُ ٥: ٢٨،  
وَالْحِزَانَةُ - بُولَاق - ٤: ١٠١.

(١) حُرُوفُ الْحَلَقِ هِيَ: الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْأَلْفُ، وَمُخْرِجُهَا أَقْصَى الْحَلَقِ.

وَالْعَيْنُ وَالْحَاءُ، وَمُخْرِجُهَا مِنْ وَسْطِهِ.

وَالْفَيْنُ وَالْخَاءُ، أَدْنَاهَا مُخْرِجاً مِنَ الْفَمِ. الْكِتَابُ ٢: ٤٠٥.

(٢) كَلِمَةٌ (هَذَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ل.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٧١.

(٤) (مِنْ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) فِي ف: عَنْ.

الموضع الذي {يُقَدَّرُ<sup>(١)</sup> فيه اللفظُ [المتقلُّ<sup>(٢)</sup> إليه]<sup>(٣)</sup> العدولُ عَنِ الأصلِ في الموضعِ الذي {<sup>(٤)</sup> لَا يُقَدَّرُ فيه<sup>(٥)</sup>.

وفيه نظرٌ، لأنَّ غَايَةَ مَا ذَكَرُوهُ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ جَاءَ لَعَلَّةٍ وَهُوَ غَيْرُ / ١٣١ ظ / مستلزمٍ لعدمِ مجيئه وفَاعِلُهُمَا أَحَدُ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَرِّفًا بِلَامِ التعريفِ، نحو: [نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

وإِمَّا مضافاً إِلَى مَا فِيهِ لَامُ التعريفِ نحو: [نِعَمَ صَاحِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ.  
وإِمَّا مضمراً:

إِمَّا<sup>(٨)</sup> مُمَيِّزاً بِنَكْرَةٍ منصوبةٍ نحو: نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ.

وإِمَّا مُمَيِّزاً بِمَا<sup>(٩)</sup> بِمَعْنَى شَيْءٍ غَيْرٍ موصوفٍ، نحو قوله تَعَالَى:

﴿فَرِيعًا هِيَ﴾<sup>(١٠)</sup> فَمَا هَاهُنَا نَكْرَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ [مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهِيَ

(١) في ت: لا يقدر.

(٢) في ل: المستقبل.

(٣) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل.

(٤) ما بين المعقتنين ساقط من ت، ف.

(٥) (فيه) ساقطة من ز.

(٦) في ل: ما ذكره.

(٧) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل.

(٨) الكلمة ساقطة من الأصل.

(٩) الكلمة ساقطة من ل.

(١٠) سورة البقرة: ٢٧١.

المَبْنِيَّةُ لِفَاعِلٍ نَعَمْ: أَيِ نَعَمْ الشَّيْءُ <sup>(١)</sup> هِيَ <sup>(٢)</sup> أَيِ: نَعَمْ الشَّيْءُ شَيْئاً هِيَ، فَهِيَ ضَمِيرُ  
الْصَّدَقَاتِ، وَهِيَ مَخْصُوصَةٌ بِالْمَدْحِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ <sup>(٣)</sup> نِعِمَّا يَعِظُكُمْ  
بِهِ﴾ <sup>(٤)</sup>، أَيِ: نَعَمْ الشَّيْءُ شَيْئاً يَعِظُكُمْ بِهِ.

وَقَدْ يُفَسَّرُ فَاعِلٌ <sup>(٥)</sup> نَعَمْ <sup>(٦)</sup> الْمَضْمَرُ بِمَا مَوْصُوفَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ مَا  
قُلْتُمْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>: أَيِ لَيْسَ الشَّيْءُ شَيْئاً قَدَّمَتْهُ <sup>(٩)</sup>  
لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يُفَسَّرُ الْمَضْمَرُ بِـ (مَنْ) مَوْصُوفَةٌ، أَنْشَدَ <sup>(١٠)</sup> أَبُو عَلِيٍّ <sup>(١١)</sup>:  
وَنَعَمْ مَزْكاً مَنْ ضَاقتْ مَذَاهِبُهُ

وَنَعَمْ مَنْ كَانَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ <sup>(١٢)</sup>

(١) في ع، ف: شيئاً.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٣) (ان الله) ليست في الأصل.

(٤) سورة النساء: ٥٨.

(٥) في الأصل: فاعله.

(٦) (نعم) ليست في الأصل.

(٧) (أن سخط الله عليهم) ليس في ع، وما بين المعقتين ليس في ل.

(٨) سورة المائدة: ٨٠.

(٩) في ز: قدمت.

(١٠) في الأصل، وفي ل: أنشده، وفي ع: فأنشده.

(١١) في كتاب الشعر كما في: الخزانة بولاق - ١١٥: ٤، وكتاب الشعر أو الإيضاح الشعري أحد كتب أبي علي  
الفارسي المفقودة. ينظر: المسائل الشيرازيات ١: ١٢.

(١٢) البيت لا يعرف قائله. والمزك: الملجأ. مغني اللبيب ١: ٣٦٦، ولسان العرب - زكاً - ١: ٨٤،  
والمعجم ١: ٣١٧، وشرح شواهد المغني ١٢: ٧٤١، والخزانة - بولاق - ١١٥: ٤.

(مَنْ) هَاهُنَا مُفَسَّرَةٌ وَالْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَهَذَا الْآخِرُ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يُجْمَعَ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ، لِأَنَّ التَّمْيِيزَ مُفَسَّرٌ هَاهُنَا لِلضَّمِيرِ، فَإِذَا ظَهَرَ الْفَاعِلُ فَلَا ضَمِيرَ، وَلَا<sup>(١)</sup> تَمْيِيزَ لَهُ حِينَئِذٍ، لَكِنَّهُ قَدْ يُجْمَعُ تَأْكِيداً، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالَ جَرِيرٌ<sup>(٢)</sup>:

تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا<sup>(٣)</sup>

وَقَدْ جَازَ<sup>(٤)</sup> مِثْلُ هَذَا<sup>(٥)</sup> تَأْكِيداً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾<sup>(٦)</sup> [وَهَذَا جَعَلَهُ الْمَبْرَدُ قِيَاساً.

وَقِيلَ عَلَيْهِ: الْفَرْقُ ظَاهِرٌ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾<sup>(٧)</sup> وَبَيْنَ<sup>(٨)</sup> نِعَمْ<sup>(٩)</sup> الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ<sup>(١٠)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي الثَّانِي يَمْتَزِلُهُ عِنْدِي<sup>(١١)</sup> غَلَامٌ غَلَاماً.

(١) (ولا) ليست في ز.

(٢) كلمة (جرير) ليست في ل.

(٣) ديوان جرير: ١٣٥، وينظر: المقتضب ٢: ١٤٨، والخصائص ١: ٨٣، الخزائنة - بولاق - ٤:

١٠٨.

(٤) في ف: جاء.

(٥) في ت: ذلك.

(٦) سورة الحاقة: ٣٢.

(٧) سورة الحاقة: ٣٢.

(٨) ما بين المعتقتين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٩) في الأصل، وفي ز: وبش.

(١٠) الكلمة ليست في الأصل.

(١١) في ت: عند.

وَأَنَّ (ذِرَاعاً) <sup>(١)</sup> فِي الْآيَةِ تَمِيزٌ لِمَا لَيْسَ فِي الْآيَةِ، وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ لِذِرَاعٍ صَرِيحاً، وَإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْهَا بِطَرِيقِ الْاِشْتِقَاقِ.

وَقِيلَ أَيْضاً: لَا دَلِيلَ فِي الْبَيْتِ لِحَتْمِ أَنْ يَكُونَ (زَاداً) مَفْعُولَ (تَزَوَّدَ): أَيْ تَزَوَّدَ زَاداً مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ <sup>(٢)</sup>، وَفِي الْبَيْتِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَلَا تَتَقَدَّمُ هَذِهِ النِّكَرَةُ لِكُونِهَا تَمِيزاً وَالْفِعْلُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ فَلَا يُقَالُ: رَجُلًا نِعَمَ زَيْدٌ، وَيَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى نِكْرَةٍ وَآلَى مَعْرِفَةٍ، إِضَافَةً لَفْظِيَّةً تَقُولُ: نِعَمَ ضَارِبُ رَجُلٍ أَنْتَ، وَنِعَمَ ضَارِبُ زَيْدٍ أَنْتَ، وَنِعَمَ حَسَنَ الْوَجْهِ أَنْتَ، يَنْصَبُ حَسَنَ الْوَجْهِ لِأَنَّهَا لَا تُصِيرُ بِهِذِهِ الْإِضَافَةَ مَعْرِفَةً.

وَأَمَّا جُعِلَ <sup>(٣)</sup> فَاعِلُهُمَا أَحَدُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهُمَا <sup>(٤)</sup> الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ، لِأَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مَبْهَمٌ ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسَّرٌ لَهُ <sup>(٥)</sup> مَوْقِعٌ فِي النَّفْسِ، لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ الْمَوْقِعُ إِذَا كَانَ مُفَسَّرًا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ اللَّامَ فِي فَاعِلِيهَا لِلْجِنْسِ، وَلَيْسَ لِلْعَهْدِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَهْدِ، لَجَازَ وَقَوْعُ سَائِرِ الْمَعَارِفِ مَوْقِعُهُ كَقَوْلِكَ: نِعَمَ زَيْدٌ، وَنِعَمَ أَنْتَ، وَنِعَمَ هُوَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجْزُ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَتَعْرِيفِ الْعَهْدِ [فِي الذَّهْنِ] <sup>(٦)</sup>، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْجِنْسِ

(١) سورة الحاقة: ٣٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٣٣.

(٣) في ف: جاء.

(٤) في ف: بعدها.

(٥) (له) ليست في الأصل.

(٦) في ل: الذهني.



لَمْ يَكُنْ أَنْ يُفَسَّرَ بِالوَاحِدِ.

وَأَجَابَ عَنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَهْدِ لَجَازٌ وَقَوْعٌ سَائِرُ الْمَعَارِفِ مَوْقَعُهُ بِأَنْ مَنَعَ ذَلِكَ لِمَوَازٍ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ ذِكْرُهُ مُبْهَمًا ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسَّرًا، لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَالَ جَارُ اللَّهِ فِي الْحَوَاشِي<sup>(١)</sup>: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّامَ لِلْجِنْسِ يَلْزِمُهُ أَنْ لَا يُجَوِّزَ أَنْ يُقَالَ: نِعَمَ الرَّجُلَانِ، وَنِعَمَ الرَّجَالُ لِأَنَّهُ بِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ يُسْتَفْنَى عَنِ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ، فَالْلامُ فِي<sup>(٢)</sup> فَاعِلٍ نِعَمَ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ:

وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسِيبُنِي .....<sup>(٣)</sup>

يعني أنها ليست لتعريف العهد، وَلَا لِلْجِنْسِ، وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَى<sup>(٤)</sup> انحصار الفاعل فيما ذكره قوله:

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ<sup>(٥)</sup> لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكَبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانًا<sup>(٦)</sup>

(١) هي حاشيته على الفصل وربما هو شرح الفصل للزمخشري. ينظر: ربيع الأبرار للزمخشري - تحقيق الدكتور سليم النعيمي - مطبعة العاني بغداد ١: ٢٤ - ٢٥.

(٢) في ل: على.

(٣) صدر بيت ليشمر بن عمرو الحنفي، وعجزه: قَضَيْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي، وينسب إلى رجل من بني سلول، ويروى (مرث) مكان (أمر). الكتاب ١: ٤١٦، والأصمعيات: ١٢٦، والكامل ٣: ٨٠، والأمال الشجرية ٢: ٣٠٢، وشرح ابن عقيل ٢: ١٩٦، ومغني اللبيب ١: ١٠٧، والخزانة ١: ٣٥٨.

(٤) في الأصل: في.

(٥) في ت، ع، ز: صلاح.

(٦) البيت لكثير بن عبدالله النهشل وينسب إلى حسان بن ثابت كما ينسب إلى أوس بن مفرأ. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٣١، والممع ٥: ٣٦، وشرح الأشموني ٣: ٢٨، والخزانة - بولاق - ٤: ١١٧.

فَإِنَّ صَاحِبَ قَوْمٍ فَاعِلٌ نِعَمٌ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدًا مَّا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ.  
وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْجِنْسِ <sup>(١)</sup> الْمُنْكَرُ كَالْمُضَافِ إِلَى <sup>(٢)</sup> الْمَعْرِفِ بِلَامِ  
التَّعْرِيفِ، وَبِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ صَاحِبِ الرِّكْبِ، وَالْقَوْمِ وَاحِدٌ، فَإِذَا أَتَى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي  
الرَّكْبِ فَكَأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي الْقَوْمِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي <sup>(٣)</sup> صَاحِبِ قَوْمٍ النَّصْبُ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَتَوَجَّهْ  
النَّقْضُ.

وَالْفَرَاءُ أَجَازَ وَقَوَعَ فَاعِلُهُ مُضَافًا إِلَى نَكِرَةٍ، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ: نِعَمٌ الَّذِي فِي  
الدَّارِ زَيْدٌ، عَلَى أَنَّ الَّذِي لِلْجِنْسِ، / ١٣٢ و / بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي  
اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ <sup>(٤)</sup> ثُمَّ قَالَ: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ <sup>(٥)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَمَا قَبْلَهُ خَبَرُهُ).  
أَيُّ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي قَبْلَهُ خَبَرُهُ <sup>(٦)</sup>، أَوِ الْمَخْصُوصُ  
خَبَرُ مُبْتَدَأٍ <sup>(٧)</sup> مَحْذُوفٍ، مِثَالُهُ: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ فَإِنَّ زَيْدًا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَنِعَمَ  
الرَّجُلُ خَبَرُهُ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْخَبَرِ، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ ذِكْرَ  
الشَّيْءِ مَبْهَمًا، ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسَّرًا يُوَقِّعُ فِي النَّفْسِ شَيْئًا.

(١) فِي ف: جِنْسٍ.

(٢) كَلِمَةُ (أَلِ) لَيْسَتْ فِي ت.

(٣) (فِي) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي ز.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٧.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٧.

(٦) فِي الْأَصْلِ: خَبَرٍ.

(٧) الْكَلِمَةُ سَاطِلَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

وهاهنا سؤال، وهو أن خبر المبتدأ إذا كان جملةً وجب أن يكون فيه ضمير يعود إلى المبتدأ لفظاً أو نيةً، وهاهنا ليس كذلك.

وجوابه أن نقول: لا نسلّم ذلك مطلقاً، بل نقول: وجب أن يكون فيه<sup>(١)</sup> ضمير أو ما يقوم مقام الضمير، [وهاهنا<sup>(٢)</sup> إن كان فاعلُ نغم ضميراً فظاهراً، وإن كان اسماً معرفاً بلام التعريف، كان فيه ما يقوم مقام الضمير]<sup>(٣)</sup>، وهو الألف واللام. وإنما قام الألف واللام مقام الضمير، أمّا عند سائر النحويين فليكونه لاستغراق الجنس المُشتمل على المخصوص وغيره فلم يحتج حينئذٍ إلى الضمير كقوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالُ لَدَيْكُمْ .....<sup>(٤)</sup>  
وَكَقَوْلِ الْآخِرِ<sup>(٥)</sup>:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ .....<sup>(٦)</sup>

فإن قوله: لا قتال ولا صدور نفي عام فاشتمل على جميع القتال والصدور،

(١) ليس في: ت.

(٢) في ع: هنا.

(٣) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٤) عجزه: ولكن سيراً في عراض المواكب.

والبيت للحرث بن خالد الخزومي. المقتضب ٢: ٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٣٤،

والخزانة ١: ٤٥٣.

(٥) في ت، ف: آخر.

(٦) عجزه: ولكن أعجازاً شديداً ضراها.

والبيت لا يعرف قائله. شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٣٤، والخزانة ١: ٤٥٣.

فِي دُخُلِ تَحْتَهُ الْقِتَالُ وَالصَّدُورِ الَّذِينَ<sup>(١)</sup> بَعْدَ أَمَّا، فَلِهَذَا لَمْ يُحْتَجَّ فِيهِ إِلَى الضَّيْرِ، وَالْفَاءِ  
مَحذُوفَةٌ فِي الْبَيْتَيْنِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ  
الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> فَاللَّامُ فِي (الْمُحْسِنِينَ) لِلْجَنَسِ فَأُغْنَتْ عَنِ الْعَائِدِ.

وَأَمَّا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فَلِكُونِهِ لِتَعْرِيفِ الْمَعُودِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ.  
وَالِإِشْكَالُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ<sup>(٣)</sup> لِلْجَنَسِ وَ<sup>(٤)</sup> لَا لِلْعَهْدِ.  
وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ عَلَى تَقْدِيرِ سَوَالٍ، وَهُوَ  
أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: نَعَمْ الرَّجُلُ، فَكَأَنَّهُ سُئِلَ: مَنْ الرَّجُلُ<sup>(٥)</sup>؟ فَقِيلَ: زَيْدٌ: أَيُّ هُوَ زَيْدٌ.  
فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ، نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ جَمَلَتَانِ اسْمِيَّةٌ وَفَعْلِيَّةٌ. وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ،  
جَمَلَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَرُجِّحَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ اللَّفْظِيَّةُ،  
فَلَا يُقَالُ<sup>(٦)</sup>: نَعَمْ الرَّجُلُ كُنْتُ، وَيُشَسَّ الرَّجُلُ ظَنَنْتُكَ، لَكِنَّهُ يُقَالُ، كَقَوْلِ زَهِيرٍ<sup>(٧)</sup>:  
يَمِيناً لِنَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ<sup>(٨)</sup>

(١) فِي ف: الَّذِينَ.

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ: ٩٠. فِي جَمِيعِ النُّسَخِ (وَمَنْ يَتَّقِ) وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْمَصْحَفِ.

(٣) (لَيْسَ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ وَمِنْ ز، ف.

(٤) (الْوَاوُ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ: ز، ف.

(٥) فِي ت، ز، ف: هُوَ.

(٦) فِي ف: فَلَمْ يَقُلْ.

(٧) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي ٢: ٣٩٣.

(٨) أَرَادَ بِالسَّيِّدَيْنِ: هَرَمَ بْنَ سَنَانَ وَالْهَرِيثَ بْنَ عَوْفٍ. السَّحِيلُ: خَيْطٌ وَاحِدٌ لَا يُضْمُّ إِلَيْهِ آخَرُ أَوْ

فَادْخَلَ وَجَدَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَهُوَ مُؤَخَّرٌ، وَصَيَّرَهُ مَفْعُولاً لِمَا لَمْ<sup>(١)</sup> يُسَمِّ فَاعِلُهُ  
وَ(نِعَمَ السَّيْدَانِ) فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، كَمَا يُقَالُ: عَلِيماً عَلِمَ زَيْدٌ.  
[وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَخْصُوصَ مَحْذُوفٌ، وَوُجِدَتْ بِمَعْنَى أَجَبْتُ]<sup>(٢)</sup>.

وَرُجِّحَ الْوَجْهَ الْأَخِيرُ بِأَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ فِعْلاً فَالْوَجْهَ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ،  
وَبَيَّانُهُ إِذَا كَانَ جُمْلَةً فَالْأَوَّلَى وَجُودُ الضَّمِيرِ فِيهَا، وَبِأَنَّ الْإِبْهَامَ يَنَاسِبُ التَّفْسِيرَ أَكْثَرَ.  
[وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ فِعْلاً، وَالتَّبَسُّ الْمَبْتَدَأُ بِالْفَاعِلِ لَمْ  
يَجْزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَلْتَبَسْ فَلَمْ لَا يَجُوزُ فِيهِ؟ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَلْتَبَسُ  
هُنَا.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ جُمْلَةً فَالْأَوَّلَى وَجُودُ الضَّمِيرِ فِيهِ مَطْلَقاً  
وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ.

وَعَنِ الثَّلَاثِ: بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ]<sup>(٣)</sup>.  
قَوْلُهُ: (وَشَرْطُهُ مَطَابَقَةُ الْفَاعِلِ).

أَيَّ وَشَرْطُ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقاً لِلْفَاعِلِ فِي الْإِفْرَادِ  
وَالْتَنْيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ، فَنَقُولُ: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَنِعَمَ الرَّجُلَانِ الزَّيْدَانِ،

→ الحَيْطُ الَّذِي مَدَّ وَلَمْ يَفْتَل. وَالْمَبْرَمُ: مَا فَتَلَ خِيَطَاهُ فَصَارَ خِيَطاً وَاحِداً، وَيَسْتَعَارُ السَّحِيلُ  
لِلضَّعِيفِ، وَالْمَبْرَمُ لِلْقَوِيِّ. شَرْحُ دِيوَانِ زَهِيرٍ: ١٤، وَشَرْحُ الْمَعْلَقَاتِ السَّبْعِ: ٩٢.

(١) فِي ت: لَمْ لَا.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَمِنْ ز.

وَنَعْمَ الرِّجَالُ الزَّيْدُونَ، وَنَعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ، وَنَعْمَتِ الْمَرْأَتَانِ الْهِنْدَانِ، وَنَعْمَتِ النِّسَاءُ الْهِنْدَاتُ، لَكِنْ نَعْمَ الْمَرْأَةُ أَوْلَى مِنْ نَعْمَتِ الْمَرْأَةِ، لِغَدَمِ تَصَرُّفِهَا، وَلِهَذَا لَا يُشْتَى وَلَا يُجْمَعُ.

وَمِنْ شَرْطِهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ <sup>(١)</sup> يَصْدُقُ عَلَيْهِ، تَقُولُ: نَعْمَ اللَّوْنُ الْبَيَاضُ، وَبُنْسَ الْعَبْدُ الْهِنْدِيُّ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْبَيَاضِ أَنَّهُ لَوْنٌ وَعَلَى الْعَبْدِ أَنَّهُ هِنْدِيٌّ <sup>(٢)</sup>، فَلَوْ قُلْتَ: نَعْمَ اللَّوْنُ زَيْدٌ لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ لَا <sup>(٣)</sup> يَصْدُقُ عَلَى زَيْدٍ أَنَّهُ لَوْنٌ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ الْمُطَابَقَةُ فِيهِمَا ذِكْرُ نَاهٍ لِكُونِ الْخُصُوصِ عِبَارَةً عَنِ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى، فَوَجَبَ أَنْ يَتَّطَابَقَا.

قَوْلُهُ: ﴿وَبُنْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> وَشَبْهُهُ <sup>(٥)</sup> مُتَأَوَّلٌ.

جَوَابُ سَوَالٍ <sup>(٦)</sup> مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: شَرْطُ الْمَخْصُوصِ [مُطَابَقَتُهُ لِلْفَاعِلِ] <sup>(٧)</sup> بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ، وَهَاهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ (مِثْلُ / ١٣٢ ظ / الْقَوْمِ) لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُكَذِّبِينَ بَأَيَاتِنَا <sup>(٨)</sup>.

(١) فِي ل: أَنْ.

(٢) فِي ف: الْعَبْدُ الْهِنْدِيُّ أَنَّهُ عَبْد.

(٣) فِي ت، ز، ف، ل: لَمْ.

(٤) سُورَةُ الْجُمُعَةِ: ٥، فِي جَمِيعِ النُّسخِ (وَبُنْسَ) وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْمَصْحَفِ.

(٥) (شَبْهُهُ) لَيْسَتْ فِي ل.

(٦) فِي ز، ع، ف: لِسْوَالٍ وَكَلِمَةً (مُقَدَّرًا) سَاقِطَةً مِنْ ز.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَفِي ز: مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ.

(٨) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ت، ز، ل: لَا بَأَيَاتِنَا.

وَجَوَابُهُ: [أَنْ يُقَالَ<sup>(١)</sup>] إِنَّهُ مُتَأَوَّلٌ وَأَوَّلُهُ<sup>(٢)</sup> بوجهين:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مَحذُوفًا، وَتَقْدِيرُهُ: يَنْسُ مَثْلُ الْقَوْمِ مَثْلُ<sup>(٣)</sup> الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمَخْصُوصُ، مِنْ جَنْسِ الْفَاعِلِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾<sup>(٤)</sup> فِي مَحَلِّ الْجَرِّ بِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْقَوْمِ وَالْمَخْصُوصُ بِالذِّمِّ مَحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: يَنْسُ مَثْلُ الْقَوْمِ الْمُكَذِّبِينَ مَثْلَهُمْ<sup>(٥)</sup>.  
قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عَلِمَ).

إِعْلَمَ أَنَّ الْقَرِينَةَ إِذَا دَلَّتْ عَلَى الْمَخْصُوصِ جَازَ الْحَذْفُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾<sup>(٦)</sup>: أَيِ نِعْمَ الْعَبْدُ أَيُّوبَ، لِأَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ دَالٌّ عَلَيْهِ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنِعْمَ الْعَامِلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>: أَيِ نَحْنُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْضًا مِنْ سِيَاقِ الْآيَةِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٨)</sup>: ﴿يَنْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>(٩)</sup>: أَيِ يَنْسُ الْبَدْلُ بَدَلًا لِابْلِيسَ وَذُرِّيَّتِهِ، لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) في ت: نقول.

(٢) ما بين المعقتنين ليس في ل.

(٣) في ف: فحذف الفاعل كما حذف في سائر المواضع إذا كان مفسراً فصار شاملاً مثل القوم.

(٤) كلمة (مثل) ليست في ت، ل.

(٥) سورة الأنعام: ٥.

(٦) ذكر ابن الأنباري هذين الوجهين في: البيان ٢: ٤٣٨.

(٧) سورة ص: ٣٠، ٤٤.

(٨) سورة الذاريات: ٤٨.

(٩) كلمة (تعالى) ليست في ز.

(١٠) سورة الكهف: ٥٠.

﴿أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ<sup>(١)</sup> نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ<sup>(٢)</sup>﴾.

قَوْلُهُ: (وَسَاءَ مِثْلُ بَيْسٍ)<sup>(٣)</sup>.

[إِلَعْلَمُ أَنَّ سَاءَ يَسْتَعْمَلُ إِسْتِعْمَالَ بَيْسٍ<sup>(٤)</sup> فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا، وَيَكُونُ بِمَعْنَاهَا، وَإِنْ كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْإِخْبَارِ أَيْضًا، تَقُولُ: سَاءَ نِي هَذَا الْأَمْرُ، نَقِضُ سَرَّي، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾<sup>(٥)</sup> مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى بَيْسٍ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ تَقْدِيرُهُ سَاءَ الْمَثَلُ مَثَلًا مِثْلُ الْقَوْمِ فَحُذِفَ الْفَاعِلُ كَمَا يُحْذَفُ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ إِذَا كَانَ مُفْسَّرًا فَصَارَ: سَاءَ مَثَلًا مِثْلُ الْقَوْمِ ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ فَصَارَ: سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ.

وَقَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ<sup>(٦)</sup>: (مَثَلًا) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَ(الْقَوْمُ) مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ سَاءَ، وَالَّذِينَ كَذَبُوا هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا حَبْدًا وَفَاعِلُهُ ذَا).

إِلَعْلَمُ أَنَّ فِي حَبْدًا مَذْهَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ حَبِّ الشَّيْءِ، وَحَبٌّ إِذَا صَارَ مَحْبُوبًا جِدًّا، وَلَا جِلَّ أَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ الْمَذْحِ، عَامِلُوهُ مُعَامَلَةٌ نِعَمٌ، فَذَا فَاعِلٌ حَبٌّ، وَلَمْ يُرْزَ بِهِ مُشَارًا إِلَيْهِ مُعَيَّنٌ، بَلْ

(١) في ل: (هو مولاكم) وهو سهو.

(٢) سورة الأنفال: ٤٠.

(٣) كلمة (بئس) ساقطة من ل.

(٤) ما بين المعقتنين ساقط من الأصل.

(٥) سورة الأعراف: ١٧٧.

(٦) هو القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل.



يُرَادُّ بِهِ مُشَارٌّ إِلَيْهِ فِي الذَّهْنِ، كَمَا أُرِيدَ بِالرَّجُلِ فِي قَوْلِهِمْ: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، لَكِنْ (ذَا) لَمْ يَتَغَيَّرَ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ سَوَاءٌ كَانَ الْمَخْصُوصُ مُشْتَقًّا أَوْ مَجْمُوعًا أَوْ مُذَكَّرًا، أَوْ مَوْثَنًا، تَقُولُ: حَبْدًا زَيْدٌ، وَحَبْدًا الزَّيْدَانِ، وَحَبْدًا الزَّيْدُونَ، وَحَبْدًا هِنْدٌ، وَحَبْدًا الْهِنْدَانِ، وَحَبْدًا الْهِنْدَاتِ، فَعَامِلَتُهُ مِثْلُ مَعَامِلَةِ الْمَضْمَرِ فِي: نِعَمَ رَجُلًا فِي عَدَمِ مِطَابَقَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَخْصُوصِ.

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا لِلظَّاهِرِ عَلَى غَيْرِهِ مَزِيَّةً فِي الْمِطَابَقَةِ، وَلِأَنَّ حَبْدًا جَرَى بِجَرَى الْمَثَلِ حِينَ نُقِلَ عَمَّا وُضِعَ لَهُ، وَيُظْهِرُ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ: (وَشَرْطُهُ<sup>(١)</sup> مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ) لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَإِلَّا لَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ لَامْتِنَاعِ تَخَلُّفِ الشَّرْطِ عَنِ الْمَشْرُوطِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُّ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمَخْصُوصِ، مَخْصُوصَ نِعَمٍ وَبِئْسَ. **وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي:** أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي الْأَصْلِ رَكَّبُوا<sup>(٤)</sup> حَبًّا مَعَ ذَا بِجَرْدٍ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ إِذْ لَمْ تُجْعَلْ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ شَيْئًا وَاحِدًا<sup>(٥)</sup>. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هِيَ بَعْدَ التَّرْكِيبِ إِسْمٌ تَغْلِيْبًا لِلْجُزْءِ [الثَّانِي مِنْهَا إِذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هِيَ فِعْلٌ<sup>(٦)</sup>] تَغْلِيْبًا لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ. فَعَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ: حَبْدًا مِنْ قَوْلِنَا: حَبْدًا زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ، وَزَيْدٌ خَبَرُهُ.

(١) فِي ل: شَرْطٌ، وَ(مِطَابَقَةُ الْفَاعِلِ) سَاقِطَةٌ مِنْ: ز.

(٢) فِي ع، ف، ل: مُرَادُّهُ.

(٣) (أَنَّهُ) لَيْسَتْ فِي ف.

(٤) فِي الْأَصْلِ: رَكَّبَ.

(٥) فِي ت: وَاحِدَةٌ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: بَعْدَ التَّرْكِيبِ إِسْمٌ.

(٧) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ل.

وَعَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي <sup>(١)</sup> يَكُونُ زَيْدٌ مَرْفُوعاً بِحَبْذَا ارْتِفَاعِ الْفَاعِلِ، بِفِعْلِهِ  
وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَقْرَبُ، وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ فَاعْرَابُ الْمَخْصُوصِ عَلَى هَذَا  
الْوَجْهِ كَاعْرَابِهِ فِي نَعَمَ، وَيُحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ:

وَهُمَا أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ذَا، وَأَنْ يَكُونَ فَاعِلًا <sup>(٢)</sup> حَبْذًا وَذَا مَقْحَمَةً.  
قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ <sup>(٣)</sup> أَيْ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ وَبَعْدَهُ تَمْيِيزٌ / ١٣٣ و / أَوْ حَالٌ

عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ):

أَيُّ: وَيَجُوزُ <sup>(٤)</sup> قَبْلَ ذِكْرِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ تَمْيِيزٌ عَلَى وَفْقِ الْمَخْصُوصِ نَحْوُ:  
حَبْذَا رَجُلًا زَيْدٌ، وَبَعْدَهُ، نَحْوُ: حَبْذَا زَيْدٌ رَجُلًا، وَحَالٌ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ  
نَحْوُ: حَبْذَا رَاكِبًا زَيْدٌ، وَبَعْدَ ذِكْرِهِ، نَحْوُ: حَبْذَا زَيْدٌ رَاكِبًا.

اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا جِئْتَ بَعْدَ حَبْذَا بِنَكْرَةٍ كَقَوْلِكَ: حَبْذَا زَيْدٌ رَجُلًا أَوْ حَبْذَا رَجُلًا  
زَيْدٌ كَانَتْ هَذِهِ النِّكْرَةُ مُفَسَّرَةً مُوضَّحَةً لَهُ، لِأَنَّ ذَا <sup>(٥)</sup> هَاهُنَا، لَمَّا كَانَ مِنْهُمَا شَائِعًا لِكُلِّ  
شَيْءٍ أَشْبَهَ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي نَعَمَ وَاحْتِيَاجَ إِلَى الْمُفَسِّرِ احْتِيَاجَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ،  
فَقَسَّرُوهُ بِاسْمِ نَكْرَةٍ مَنْصُوبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ النِّكْرَةُ  
جَامِداً.

(١) كلمة (الثاني) ساقطة من ت.

(٢) في ل: فعل

(٣) في مجموع مهابات المتن: ٤٢٢: يقع

(٤) ما بين العقتين ساقط من ز.

(٥) في ت: ذلك.

أَمَّا إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا فَبَعْضُهُمْ، وَمِنْهُمْ الْمُصَنَّفُ، ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ حَالٌ، نَحْوُ: حَبْدًا رَاكِبًا زَيْدٌ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُجْعَلَ تَمِيزًا كَالِاسْمِ الْجَامِدِ لِيُجْرِيَ مَا بَعْدَ حَبْدًا مِنَ التَّكَرَّاتِ عَلَى سَنَنِ<sup>(١)</sup> وَاحِدٍ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ صِفَةً لِلْجَامِدِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: حَبْدًا رَجُلًا رَاكِبًا، كَمَا تَقُولُ: عِنْدِي عَشْرُونَ صِحَاحًا: أَيِ دِرَاهِمٍ<sup>(٢)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ حَبْدًا رَجُلًا زَيْدٌ، وَنَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ، يَشْتَرِكَانِ فِي الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْمُنْفَرِ، لَكِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ إِثْبَاتَ الْمُنْفَرِ وَاجِبٌ فِي نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي حَبْدًا، قَالَ جَرِيرٌ:

يَا حَبْدًا جِبِلُّ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ

وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا<sup>(٣)</sup>

وَلَا تَقُولُ نَعَمْ زَيْدٌ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِي حَبْدًا مَلْفُوظٌ وَفِي نَعَمْ مُسْتَتِرٌ، فَجُعِلَ

لِلْمَلْفُوظِ مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ الْمَلْفُوظِ.

وَأَمَّا لِتَلَا بَيِّنَى الْفِعْلِ بِلا فَاعِلٍ، وَلَا قَائِمٍ مَقَامَهُ مُفْسِّرٍ<sup>(٤)</sup> لَهُ.

وَأَمَّا لِأَنَّ الْفَاعِلَ قَدْ يَلْتَبِسُ بِالْمَخْصُوصِ، عَلَى تَقْدِيرٍ: حَذَفِ التَّمْيِيزِ فِي نَعَمْ

(١) في ع: سبق.

(٢) في ت، ز، ع: أي دراهم صحاحاً.

(٣) البيت من قصيدة في هجاء الأخطل: ديوان جرير: ٥١٦.

(٤) في الأصل، وفي ز، ف: مفسراً.

دُونَ حَبْدًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: نَعَمْ السُّلْطَانُ، فِي: نَعَمْ رَجُلًا السُّلْطَانُ، لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ  
السُّلْطَانَ هُوَ الْفَاعِلُ <sup>(١)</sup> وَالْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ مَحْذُوفٌ أَوْ مَذْكُورٌ بَعْدَهُ، أَوْ أَنَّ الْفَاعِلَ  
مُضْمَرٌ، وَالسُّلْطَانُ هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ؟ <sup>(٢)</sup> وَلَيْسَ حَبْدًا كَذَلِكَ، وَلَا التَّبَاسُّ فِي حَبْدًا  
لأنَّ ذَا فاعِلٍ فَتَعَيَّنَ مَا قَبْلَهُ لَأَن يَكُونَ مَخْصُوصًا بِالْمَدْحِ.

وَالْفَرْقُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ انفصالُ الْمَخْصُوصِ عَنِ الْفَاعِلِ فِي حَبْدًا تَقُولُ: حَبْدًا  
يَوْمَ اللَّوْىَ زَيْدُ، وَلَا يَجُوزُ فِي: نَعَمْ فَلَا تَقُولُ: نَعَمْ الرَّجُلُ يَوْمَ اللَّوْىَ زَيْدُ، لِامْتِزَاجِ  
الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ فِي: حَبْدًا، وَكَوْنِهِ مُنْزَلًا مُنْزَلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ، وَعَدَمِ امْتِزَاجِ الْفَاعِلِ  
بِالْفِعْلِ فِي نَعَمْ، فَجَازَ وَقُوعُ الْفَضْلِ فِي حَبْدًا، وَلَمْ يَجْزِ فِي نَعَمْ.

## الحروف

قَوْلُهُ: (الْحَرْفُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ).

إِعْلَمْ أَنَّ الْحَرْفَ فِي اللُّغَةِ هُوَ الطَّرْفُ <sup>(٣)</sup>، فَتَقِلَّ بِاصْطِلَاحِ التَّحْوِينِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ  
الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ الَّذِي هُوَ الطَّرْفُ،  
فَقَوْلُهُ: مَا دَلَّ شَامِلٌ لِغَيْرِ الْحَرْفِ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ لِدَلَالَةِ غَيْرِهِ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ،

(١) في ت: أو

(٢) ما بين المعقتنين ساقط من: ت، ف.

(٣) قال في لسان العرب: والحرف في الأصل: الطرف والجانب، وبه سمي الحرف من حروف  
الهجاء لسان العرب - حرف - ١٠: ٢٨٦.

وبيان أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى لَهُ مُتَعَلِّقٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ، وَقَدْ أَطْبَقْنَا الْقَوْلَ فِيهِ، فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ <sup>(١)</sup> [فَلَا نَطُولُ بِذِكْرِهِ] <sup>(٢)</sup>.

لَا يُقَالُ: هَذَا الْحَدُّ مَنْقُوضٌ بِنَفْسِهِ هَذَا <sup>(٣)</sup> الْحَدُّ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، فَيَكُونُ حَرْفًا، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، لِكُونِهِ مُرَكَّبًا، وَوَجُوبِ كَوْنِ الْحَرْفِ مُفْرَدًا.

وَجَوَابُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْإِسْمِ <sup>(٤)</sup>.

إِعْلَمُ أَنَّ لِلْحَرْفِ عِلَامَةً، كَمَا كَانَتْ لِلْإِسْمِ وَالْفِعْلِ، لَكِنَّ عِلَامَتَهَا سَلْبِيَّةٌ، وَهِيَ سَلْبُ عِلَامَةِ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ عَنْهَا.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ احْتِجَاجُ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ وَفِعْلٍ).

أَيُّ وَمِنْ أَجْلِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ احْتِجَاجُ إِلَى الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ فِي أَنْ يَصِيرَ جُزْءًا مِنَ الْكَلَامِ، مِنَ الْمُسْتَنْدِ وَالْمُسْتَنْدِ إِلَيْهِ / ١٣٣ ظ / لِكُونِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَاهُ الْإِفْرَادِي بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهِ.

وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ النِّقْضُ بِحَرْفِ النَّدَاءِ، وَبِ (قَدْ) فِي قَوْلِهِ:

أَفِدْ <sup>(٥)</sup> التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ <sup>(٦)</sup>

(١) ينظر ١: ١٢٢ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٣) (هذا)، ساقطة من الأصل، ومن ت.

(٤) تقدم في ١: ١٣٨ - ١٣٩.

(٥) في ت: أرف.

(٦) تقدم الشاهد في ٢: ٣٨١.

وَيَنْعَمُ وَبَلَى، لَأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ قَائِمٌ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَ(قَدْ) كَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، كَأَنَّهُ قَالَ<sup>(٢)</sup>؛

قَدْ زَالَ وَكَذَلِكَ حُرُوفُ الْإِيجَابِ.

اعْلَمْ أَنَّ الْحَرْفَ يُمْكِنُ تَقْسِيمُهُ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ:

مِنْهَا: أَنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى عَامِلَةٍ وَإِلَى غَيْرِ عَامِلَةٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ عَلَى أَكْثَرِ.

وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ مُخْتَصَّةً بِأَحَدِ الْقَبِيلَيْنِ، وَأَنْ لَا تَكُونَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَرُبَّمَا يُحْصَرُ الْحَرْفُ هَكَذَا: الْحَرْفُ إِمَّا أَنْ [يَدُلَّ عَلَى مَعْنَى<sup>(٣)</sup> فِي الْاسْمِ خَاصَّةً،

نَحْوُ: لَامِ التَّعْرِيفِ، وَحَرْفِ النَّدَاءِ، إِلَى<sup>(٤)</sup> غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِمَّا أَنْ<sup>(٥)</sup> يَجِيءُ لِمَعْنَى فِي الْفِعْلِ

خَاصَّةً، نَحْوُ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَالْجَوَازِمِ وَالنَّوَاصِبِ وَإِمَّا أَنْ يَجِيءُ رَابِطاً بَيْنَ

اسْمَيْنِ أَوْ فِعْلَيْنِ، كَحُرُوفِ الْعَطْفِ، أَوْ بَيْنَ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَحُرُوفِ الْجَرِّ، أَوْ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ

كَحُرُوفِ الشَّرْطِ، أَوْ دَاخِلَةً<sup>(٦)</sup> عَلَى جُمْلَةٍ تَامَّةٍ مُعْطِيَةً لِمَعْنَاهَا فِيهَا، نَحْوُ: لَيْتَ وَلَعَلَّ

وَبَابِهِ، أَوْ زَائِدَةً لِلتَّأْكِيدِ، نَحْوُ الْبَاءِ فِي: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ.

(١) فِي ع، ف: وَكَذَلِكَ قَدْ.

(٢) (قَالَ) زِيَادَةٌ مِنْ ع.

(٣) فِي ل: حَرْف.

(٤) كَلِمَةُ (أَلِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ع، ف.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ز.

(٦) يَرِيدُ دَاخِلًا.

## حروف الجر

[قوله: (حروف الجرّ ما وُضِعَ للافشاءِ بفعلٍ أو معناه)]

اعلم أنّ<sup>(١)</sup> حروف الجرّ ما وُضِعَتْ لافشاءِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ، نحو: مررتُ بزيدٍ، فإنَّ مررتُ لا يمكنُ أن يتعدّى إلى زيدٍ، فإذا توصلت بالباءِ أفشاءُ إليه فقلت: مررتُ بزيدٍ، أو لافشاءِ معنى الفعلِ إليه، نحو: مُروري بزيدٍ. فإنَّ الباءَ هو الذي أفشاءُ إلى زيدٍ.

وإنما سُمِّيت هذه الحروف حروف الإضافة، لأنَّ وُضْعها على أن تُفْضي بمعاني الأفعالِ إلى الأسماءِ.

وإنما سُمِّيت حروف الجرّ تسميةً لها باعتبارِ عملِها، كما سُمِّيت حروف النّبي، وحروف الاستفهام<sup>(٢)</sup>.

ثمَّ شرعَ في تعدادِها فقال: (وهي: من، وإلى، وحتى، إلى آخرها).

وهي على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن لا تكونَ إلّا حرفاً، وهي<sup>(٣)</sup> العشرة الأولى<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعقتين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: الأسماء.

(٣) في ل: وهو.

(٤) وهي: من، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، وربّ، وواو ربّ، وواو القسم، وناء القسم.

وثانيها: أَنْ تَكُونَ حَرْفاً واسماً، وَهِيَ الْخَمْسَةُ الَّتِي تَلِي الْعَشْرَةَ الْأُولَى <sup>(١)</sup>.  
 وثالثها: أَنْ تَكُونَ فِعْلاً، وَحَرْفاً، وَهِيَ <sup>(٢)</sup> الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ <sup>(٣)</sup> فَكَانَ الْمَجْمُوعُ ثَمَانِيَةَ  
 عَشَرَ <sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ تُقَسَّمَ هَذِهِ الْحُرُوفُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:  
 قِسْمٌ مِنْهَا مَا لَا <sup>(٥)</sup> يَكُونُ إِلَّا حَرْفاً.  
 وَقِسْمٌ يَكُونُ حَرْفاً واسماً.  
 وَقِسْمٌ يَكُونُ حَرْفاً وفِعْلاً.  
 وَقِسْمٌ يَكُونُ حَرْفاً واسماً وفِعْلاً، نَحْوُ: عَلَى، فَإِنَّهُ يَقَعُ حَرْفاً واسماً وفِعْلاً مِنْ  
 عَلَا يَقْلُو.

قُلْنَا: هَذِهِ الْقِسْمَةُ بِاعْتِبَارِ مُحَافَظَةِ لَفْظِ <sup>(٦)</sup> هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَمَعْنَاهَا، وَحِينَئِذٍ لَمْ  
 يَكُنْ عَلَا <sup>(٧)</sup> فِعْلاً، لَكُونِ أَلْفِهِ بِاعْتِبَارِ [الْحَرْفِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ غَيْرِ مَنْقَلِبَةٍ، وَبِاعْتِبَارِ] <sup>(٨)</sup>  
 الْفَعْلِيَّةِ مَنْقَلِبَةً، وَهَذَا لَمْ يُعَدَّ اللَّامُ مُشْتَرَكاً بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فِي قَوْلِنَا: لِي <sup>(٩)</sup> زَيْداً مَعَ أَنَّ

(١) وهي: عن، وعلى، والكاف، ومذ، ومنذ.

(٢) في ل: هو.

(٣) وهي: حاشى، عدا، وخلا.

(٤) في مجموع مهمات المتون: ٤٢٣، ذكر تسعة عشر حرفاً بزيادة ياء القسم.

(٥) (لا) ساقطة من ت، ل، و(ما) ساقطة من ف.

(٦) في ل: لفظة.

(٧) (علا) ساقطة من الأصل.

(٨) ما بين المعقتنين ساقط من: ت.

(٩) في الأصل، وفي ل: إن، وفي ت: لزيد.



لفظة مثل لفظ لزيد<sup>(١)</sup>، وكذلك من، من: مان يمين<sup>(٢)</sup>، وكذلك لم يعد (إلى) حرفاً واسماً في قولك: إلى<sup>(٣)</sup> زيد بمعنى النعمة، لأن اللام خارج عن المعنى الأصلي، ولأنها في اللفظ مخالفة للام الجر في الأصل في الحروف، ولأن (من) أيضاً مخالفة لـ (من) الذي هو حرف الجر في المعنى وفي اللفظ من حيث التقدير، ولأن (إلى) مخالفة (إلى)<sup>(٤)</sup> التي هي حرف الجر في المعنى، ولكون ألفها منقلبة عن الياء<sup>(٥)</sup> إذا كان اسماً، وعدم انقلابها عنها إذا كان حرفاً.

لا يقال: لو صح ما ذكرتم، وهو أن هذه القسمة باعتبار محافظة اللفظ والمعنى لم يجز أن يعد حاشى وعدا، وخلا، مشتركا بين الفعل والحرف، لكون ألفها<sup>(٦)</sup> عند كونها أفعلاً منقلبة عن الياء، وعند كونها حرفاً<sup>(٧)</sup> ليس كذلك، لأننا نقول: اللفظ محفوظ فيها لفظاً ومعنى، لأننا لا نعد حاشى وعدا، وخلا، الذي<sup>(٨)</sup> في مثل قولنا: حاشيته، وعدوته، وخلوت مشتركا.

وإنما عددنا حاشى وعدا وخلا<sup>(٩)</sup> الواقعة في الاستثناء، وهي غير متصرفة

(١) في الأصل: كزيد، في (ل): فعل أمر من ولي يلي.

(٢) مان يمين من، فهو مائن، أي: كاذب. مختار الصحاح - مين -: ٦٤١.

(٣) ألى وإلى: النعمة، وجمعها: آلاء. لسان العرب - ألا -: ١٨: ٤٦.

(٤) في ت، ل: للأولى.

(٥) في ل: الهاء.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٧) في ت، ز: حروف.

(٨) كلمة (الذي) ساقطة من ز.

(٩) في ز: وخلا وعدا.

تَصَرَّفَ الْأَفْعَالِ، فَأَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ، فَلَمْ يُجْعَلْ لِأَلِفِهَا أَصْلٌ، كَمَا لَمْ يُجْعَلْ لِأَلِفِهَا [حِينَ  
كَانَتْ حُرُوفاً أَصْلٌ] <sup>(١)</sup>.

## مِنْ

قَوْلُهُ: (نَعِيْنُ لِلْإِبْتِدَاءِ... إِلَى آخِرِهِ).

إِعْلَمُ أَنَّ مِنْ يَحْسَبُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْكِتَابِ <sup>(٢)</sup> لَهَا أَرْبَعَةُ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، نَحْوُ: سَرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ، أَيْ: ابْتِدَاءِ سِيرِي  
مِنْ [هَذَا الْمَكَانِ، وَتُعْرَفُ أَنَّهَا لِلْإِبْتِدَاءِ بِمُقَارِنَةِ إِلَى بِهَا لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا كَقَوْلِكَ: سَرْتُ  
مِنْ] <sup>(٣)</sup> الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ.

وَقَدْ تَأْتِي لِفَرَضِ الْإِبْتِدَاءِ دُونَ أَنْ يُقْصَدَ إِلَى إِنْتِهَائِهِ <sup>(٤)</sup> مَخْصُوصٍ، إِذَا كَانَ الْمَعْنَى  
لَا يَقْتَضِي إِلَّا الْمَبْتَدَأَ بِهِ كَقَوْلِكَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ  
عَمْرِو / ١٣٤ و / وَهِيَ أَكْثَرُ مَا تَكُونُ لَابْتِدَاءِ الْأَمَاكِينِ.

وَقَدْ تَكُونُ فِي الزَّمَانِ <sup>(٥)</sup> نَحْوُ: صَمْتُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَى كَذَا، وَهِيَ أَكْثَرُ

(١) فِي ز: أَصْلُ حِينَ كَانَتْ حُرُوفاً.

(٢) يُرِيدُ بِالْكِتَابِ: كِتَابَ الْكَافِيَةِ، وَتَنْظُرُ هَذِهِ الْمَعَانِي الْأَرْبَعَةَ فِي مَجْمُوعِ مَهَبَّاتِ الْمُتُونِ: ٤٢٣.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

(٤) فِي ت: إِنْهَاءٌ، وَفِي ل: مِنْهَا.

(٥) وَهَذَا رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ وَالْمَبْرَدِ وَابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ. شَرَحَ الْمَفْصَلَ لِابْنِ يَعِيشَ ٨: ١١، وَالْكَافِيَةُ -  
شَرَحَ الرُّضِّي ٢: ٣٢١.

الحروف<sup>(١)</sup> الجارة تصرفاً، لانفرادها عن أخواتها بالدخول على (عند).

والثاني: أن تكون للتبيين، وذلك عند وقوعها بعد ما يحتمل عدة أشياء فيبين بواحد منها، نحو: قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٢)</sup> وتُعرف أنها للتبيين بأن يستقيم المعنى.

قال الخوارزمي<sup>(٣)</sup>: المبينة أيضاً راجعة إلى معنى الابتداء لأن الرِّجْسَ جامعٌ للأوثان وغيرها، فإذا قلت: ﴿مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٤)</sup> فمعناه الذي ابتدأه من هذا الصنف. والثالث: أن تكون للتبعض، نحو: أخذت من الدراهم.

ويُعرف أنها للتبعض بأنه إن أُقيم بدله البعض، لاستقام المعنى، مثلاً، لو قلت: أخذت بعض الدراهم صح واستقام المعنى، ومنه قولهم: هذا منهم، وقوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُوا<sup>(٥)</sup> عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وقد قال بعض المحققين<sup>(٧)</sup>: إن (من) في هذه الأقسام الثلاثة المذكورة للتبيين.

أما في الأول: فلأنك إذا قلت: خرجت من البصرة فقد ميزت مبدأ<sup>(٨)</sup> الخروج

(١) في ل: حروف.

(٢) سورة الحج: ٣٠.

(٣) ينظر ١: ١٨٥.

(٤) سورة الحج: ٣٠.

(٥) جميع النسخ خالية من (الواو).

(٦) سورة البقرة: ٢٧١.

(٧) هو الزمخشري. تنظر الكافية - شرح الرضي ٢: ٣٢٢.

(٨) في ل: منذ.

من غيره.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي: فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا فِي الثَّالِثِ: فَلَا تَكْ إِذَا قُلْتَ: أَكَلْتُ مِنَ الرَّغِيفِ بَيَّنْتَ الشَّيْءَ الْمَأْكُولَ مِنْهُ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: جَمِيعاً<sup>(١)</sup> رَاجِعٌ إِلَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي (مِنْ) الْمُقْتَرَنَةِ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ خِلَافاً:

فَذَهَبَ الْمُبْرَدُ إِلَى أَنَّهَا لَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّ قَوْلَكَ: [زَيْدٌ أَفْضَلُ]<sup>(٣)</sup> مِنْ عَمْرٍو،

فَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ الْفَضْلُ.

وَذَهَبَ سَبِيحُوه إِلَى أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ لَأَقْتَضَتْ

إِنْتِهَاءَ يَفْعُ الْأَمْرِ فِيمَا يَتَّبِعُهَا، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِ الْقَائِلِ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، أَنْ

يُفَضِّلَهُ عَلَى غَيْرِ عَمْرٍو، فَرُبَّمَا لَا يُفَضِّلُهُ إِلَّا عَلَى عَمْرٍو فَقَطَّ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَيَعْرِفُ كَوْنُهَا زَائِدَةً بِأَنَّهُ لَوْ أَسْقَطَ لَمْ يَخْتَلِ الْمَعْنَى،

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ، ف: (مِنْ) هَاهُنَا زَائِدَةٌ لَيْسَتْ لِلتَّبْعِيضِ وَلَا

لِلْإِبْتِدَاءِ، هَكَذَا نُقِلَ<sup>(٥)</sup> عَنْ حَوَاشِي الْإِيضَاحِ.

وَقَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ: كَوْنُهَا<sup>(٦)</sup> مَزِيدَةٌ رَاجِعَةٌ إِلَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ

(١) في ف: (ان في هذه الأقسام جميع).

(٢) المقتضب ١: ١٨٢ و ٤: ١٣٦.

(٣) ما بين المعقنين ساقط من ع، ل.

(٤) الكتاب ١: ٣٠٧.

(٥) في ل: نقل هكذا.

(٦) في ز: في كونها.

لا ابتداء الجنس إلى انتهائه، فكأنه قال: هل من رجلٍ في الدارِ إلى ما فوقه، إلا أنه اكتني بذكر (من) عن ذكر (إلى) <sup>(١)</sup>، لدلالة إحدى الغائتين على الأخرى.

اعلم أن (من) في <sup>(٢)</sup> قولنا: ما جاءني من رجلٍ زائدةٌ من وجه، لأنه لو حذفت لاستقام الكلام، وغير زائدةٍ من وجهٍ لأنها على تقدير ثبوتها تفيدُ استغراق الجنس، وعلى تقدير حذفها لم تُفد ذلك <sup>(٣)</sup>.

ثم أعلم أن (من) لا تُزاد عند سبويه ومن تابعه وأكثر البصريين إلا في النفي <sup>(٤)</sup> أو في ما هو في حكم النفي <sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: <sup>(٦)</sup> «هل من خالق غير الله» <sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين الأقواس.

(٢) كلمة (في) ساقطة من ت، و (من في) ساقطة من ع.

(٣) قال المبرد في المقتضب ١: ١٨٣: (وأما قولهم: أنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإثما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة فذلك قولهم ما جاءني من أحد وما رأيت من رجل فذكروا أنها زائدة وإن المعنى ما رأيت رجلاً وما جاءني أحد وليس كما قالوا وذلك لأنه إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني زيد وما جاءني عبدالله إنما نفيت مجيء واحد وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله). وقد صرح في مكان آخر من المقتضب بأن (من) تكون زائدة. المقتضب ٤: ١٣٧.

(٤) في ز: النفي.

(٥) في ز، ع، ف، ل: معنى.

(٦) في ز: النفي.

(٧) كلمة (والكونيين) ليست في ع، ل.

(٨) سورة فاطر: ٣.

وَتُرَادُ فِي غَيْرِهِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ<sup>(١)</sup>.

وَاحتجَّ سيبويه على صحة مذهبه بالاستقراء، وبأنَّ (مِنْ) لاستفراق الجنس، وهو لا يكون إلا في التثنية<sup>(٢)</sup>، وَتَمَسَّكَ الْأَخْفَشُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وَبِقَوْلِهِمْ<sup>(٥)</sup>: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ [أَيَّ] وَاسْأَلُوا اللَّهَ فَضْلَهُ، وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَقَدْ كَانَ مَطَرًا<sup>(٦)</sup> فَإِنَّ هَذِهِ إِثْبَاتٌ مَعَ أَنَّهُ زِيدَتْ (مِنْ) فِيهَا.

وَوَجْهُ الاستدلال بقوله تَعَالَى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ التَّبْعِيضُ لِمَجِيءِ الْآيَةِ الْآخَرَى، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾<sup>(٨)</sup> وَجَاءَ<sup>(٩)</sup> ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>، فَإِنَّ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الزِّيَادَةِ لَزِمَ التَّنَاقُضُ.

وَأَجَابَ عَنْهُ سيبويه بِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَنَاقُضٍ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرْ

(١) الإنصاف - المسألة ٥٤ - ١: ٢٠٨، والكافية - شرح الرضي ٢: ٣٢٣.

(٢) في ز: المنى.

(٣) سورة النساء: ٣٢.

(٤) سورة الإحقاف: ٣١، وسورة نوح: ٤.

(٥) في الأصل: قولهم.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٧) سورة الإحقاف: ٣١، وسورة نوح: ٤.

(٨) سورة الزمر: ٥٣.

(٩) كلمة (جاء) ليست في الأصل.

(١٠) سورة آل عمران: ٣١، وسورة الأحزاب: ٧١، وسورة الصف: ١٢.

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» <sup>(١)</sup> إِنَّمَا <sup>(٢)</sup> وَرَدَّ فِي قَوْمِ نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>(٣)</sup>، وقوله: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ <sup>(٤)</sup> وَرَدَّ <sup>(٥)</sup> فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ <sup>(٦)</sup> تَفْضِيلاً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَمِ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَلْزَمْ التَّنَاقُضُ، / ١٣٤ ظ / وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْآيَتَيْنِ لِأُمَّةٍ وَاحِدَةٍ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ التَّنَاقُضُ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ أَنْ لَوْ لَمْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ جَمِيعاً لِبَعْضِهِمْ، يَغْفِرُ الذُّنُوبَ لِبَعْضِ الْآخِرِ، فَتَكُونُ لِلتَّبَعِيضِ <sup>(٧)</sup>.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ <sup>(٨)</sup> أَرَادَ الْحِكَايَةَ، كَأَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ: هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَحَكَى كَلَامَهُ، وَقَالَ مُجِيباً <sup>(٩)</sup>: كَانَ مِنْ مَطَرٍ <sup>(١٠)</sup>.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّبَعِيضِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: قَدْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ يَحْذِفِ الْمَوْصُوفَ.

(١) سورة الأحقاف: ٣١، وسورة نوح: ٤.

(٢) في ل: وإِنَّمَا.

(٣) في ل: عليه الصلاة والسلام.

(٤) سورة الزمر: ٥٣.

(٥) في ل: وورد.

(٦) في ع، ل: الآية.

(٧) هذا الجواب الذي نسبته المؤلف إلى سيبويه لم أجده في الكتاب، وهو جوابٌ ذَكَرَهُ الرضوي من

غير عزو. الكافية - شرح الرضوي ٢: ٣٢٣.

(٨) (أنه) ليست في ل.

(٩) (مجيباً) ليست في ت.

(١٠) الكافية - شرح الرضوي ٢: ٣٢٣.

وَقِيلَ: إِنَّهُ فِي الْآيَةِ لِتَبْيِينِ الْجِنْسِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْمَنْصُوبِ أَقْسَى مِنْ زِيَادَتِهَا فِي الْمَرْفُوعِ، فَقَوْلُكَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ.

وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ ضَرْبَيْنِ آخَرَيْنِ مِنْ أَنْوَاعِ (مِنْ):

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْبَدَلِ <sup>(١)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ <sup>(٢)</sup>، أَيْ: أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا بَدَلَ الْآخِرَةِ، وَتَعَرَّفُ أَنَّهَا لِلْبَدَلِ بِأَنَّهُ لَوْ أُقِيمَ مَقَامُهَا الْبَدَلُ لاسْتَقَامَ الْمَعْنَى.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا لانتِهَايَ الْغَايَةِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ السَّرَاجِ <sup>(٣)</sup> فَقَالَ: تَكُونُ لابتداءِ الْفِعْلِ مِنْ الْفَاعِلِ كَمَا مَرَّ، وَتَكُونُ لانتِهَايَ غَايَةِ الْفِعْلِ مِنْ الْمَفْعُولِ، كَقَوْلِكَ: نَظَرْتُ مِنَ الدَّارِ إِلَى الْهِلَالِ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ فَمِنْ الدَّارِ مَكَانُ الْفَاعِلِ، وَمِنْ خَلَلِ <sup>(٤)</sup> مَكَانُ الْمَفْعُولِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: مِنْ خَلَلِ <sup>(٥)</sup> حَالٌ مِنَ الْهِلَالِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الدَّارِ حَالاً <sup>(٦)</sup> مِنَ النَّاطِقِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ لِلابتداءِ أَيْضاً، لَكِنْ لابتداءِ غَايَتِي

(١) المجنى الداني: ٣١٦.

(٢) سورة التوبة: ٣٨.

(٣) الأصول في النحو ١: ٥٠١-٥٠٢.

(٤) في ز: من خلل السحاب.

(٥) في ز: من خلل السحاب.

(٦) في الأصل وفي ز، ف، ل: حال.



الفاعل<sup>(١)</sup> والمفعول معاً في المكان إذ<sup>(٢)</sup> كان معناه: رأيت الهلال من مكاني من خلل السحاب، ومبدأ رؤيتك مكانك<sup>(٣)</sup>، ومبدأ كونه مرتياً خلل السحاب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾<sup>(٤)</sup> فأجود ما قيل فيه أن من الأولى لابتداء الغاية لأنها مع مكان، والثانية للتبعيض، لأنه يحسن مكانها البعض، والثالثة للتبيين<sup>(٥)</sup>، لأنه يحسن مكانها التي، فالأولان متعلقان ينزل، والثالثة باستقرار محذوف.

وزاد القراء قسماً سابعاً من [أقسام (من)]<sup>(٦)</sup> نحو قولك: مرضت من دواء<sup>(٧)</sup>

شربته.

إلى

قوله: (والى للانتهاء وبمعنى مع قليلاً).

و<sup>(٨)</sup> اعلم أن إلى لها معنيان:

(١) في الأصل، وفي ل: الفعل، وما أثبتناه من ف.

(٢) في ل: إذا.

(٣) مكانك) ليست في ل.

(٤) سورة النور: ٤٣.

(٥) البيان ٢: ١٩٨.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من الأصل.

(٧) في ل: دو.

(٨) الواو ساقطة من ز.

أحدهما: أَنْ تَكُونَ لانتهاى الفايه ففهي مقلبله، ومعارضه لـ (من) تقول: سرت  
 من البصره إلى الكوفه، وتقول<sup>(١)</sup>: أنا إليك، أي: إنما أنت غايتي.  
 وتعرف أنها للانتهاى بشيء<sup>(٢)</sup> يصلح أن يكون له ابتداء.  
 وفي دخول ما بعد (إلى) في حكم ما قبل (إلى) خلاف.  
 فقال قوم إنها للابتداء ظاهراً، فدخول ما بعدها فيما قبلها ليس إلا بالمجاز،  
 وبالثريته، وهو الظاهر.  
 وقال بعضهم: إن ما بعدها داخل فيما قبلها حقيقة، ولا يستعمل في غيره إلا  
 بالمجاز.

وقال قوم: إنها مشتركة فيها.  
 وقال بعضهم: إن لم يكن<sup>(٣)</sup> ما بعدها من<sup>(٤)</sup> جنس ما قبلها لم يدخل متمسكاً  
 بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(٥)</sup>، وإن كان من جنسه دخل، فوجوب  
 غسل المرافق على هذا المذهب [لم يكن]<sup>(٦)</sup> مأخوذاً من الآية، وإنما يكون مأخوذاً  
 من بيانه عليه السلام<sup>(٧)</sup>.

(١) (وتقول) ليست في ل.

(٢) في ل: الشيء.

(٣) في الأصل: يمكن.

(٤) (من) ليست في ل.

(٥) سورة البقرة: ١٨٧.

(٦) في ل: لا يكون.

(٧) في ت، ف، ل: صلى الله عليه وسلم.

وَتَأْتِيهِمَا بِمَعْنَى مَعَ، وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(٣)</sup>، وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُهَا، وَرَدُّهَا إِلَى الْإِنْتِهَاءِ.

أَمَّا الْأَوَّلَى<sup>(٤)</sup>؛ فَبِأَنَّ يَكُونَ الْمَعْنَى: لَا تُضِيفُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَكُنِّي عَنْهُ بِالْأَكْلِ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ؛ فَمَعْنَاهَا مَنْ يَنْصُرُنِي إِلَى أَنْ أُتِمَّ أَمْرُ<sup>(٥)</sup> اللَّهِ، وَمَوْضِعُهَا حَالٌ؛ أَيُّ مَنْ أَنْصَارِي مُضَافًا إِلَى اللَّهِ.

وَأَمَّا الثَّالِثَةُ؛ فَلَأَنَّ (إِلَى) تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الْغُسْلِ إِلَى الْمَرَافِقِ، وَلَا يَتَنَبَّي وَجوبُ غُسْلِ الْمِرْفِقِ، لِأَنَّ الْحَدَّ، وَإِنْ كَانَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ<sup>(٦)</sup> الْمَحْدُودِ لَكِنْ لَا يَنْفِيهِ التَّحْدِيدُ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ إِلَى الْكُوفَةِ، / ١٣٥ و / وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ لَا يَكُونَ الْكُوفَةُ مَجْرُورًا بِهَا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ غُسْلُ الْمِرْفِقِ مِنْ بَيَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَا مِنْ الْآيَةِ، لِأَجْلِ هَذَا قَالَ<sup>(٧)</sup>: (وَبِمَعْنَى مَعَ قَلِيلًا).

(١) سورة النساء: ٢، وفي جميع النسخ: (لا تأكلوا) من غير واو.

(٢) سورة آل عمران: ٥٢.

(٣) سورة المائدة: ٦.

(٤) في ع: الأول.

(٥) في ل: أمرا.

(٦) في ل: في.

(٧) (قال) ليس في ل.

وقيل: إنَّ (إلى) قد تَجِيءُ بِمَعْنَى (في) كَقَوْلِ <sup>(١)</sup> الشَّاعِرِ:  
فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُّ أَجْرَبُ <sup>(٢)</sup>

## حَتَّى

قَوْلُهُ: (وَحَتَّى كَذَلِكَ، وَبِمَعْنَى (مَعَ) كَثِيرًا).

اعْلَمْ أَنَّ (حَتَّى) لانتهاء الغاية، وَبِمَعْنَى (مَعَ) كَمَا كَانَ (إلى) إِلَّا أَنَّ (حتى) ظاهرُ  
الدَّلَالَةِ فِي دُخُولِ مَا بَعْدَهَا فِي مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا، وَنُمْتُ  
الليلة <sup>(٣)</sup> حَتَّى الصَّبَاحِ، وَالْمَعْنَى قَدْ <sup>(٤)</sup> أَكَلْتُ الرَّأْسَ وَنِيمَ الصَّبَاحِ، وَيَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ لِأَنَّهُ  
لَوْ دَخَلَ عَلَى الْمُضْمَرِ لالتبسَ المجرورُ بالمنصوبِ، لِجَوَازِ وَقُوعِ المنصوبِ والمجرورِ بَعْدَ  
(حَتَّى) مَعَ الاستغناء عَنْهُ بِإِلَى [خِلَافًا لِلْمُبَرَّدِ <sup>(٥)</sup>، فَإِنَّهُ أَجَازَهُ وَ <sup>(٦)</sup> أَنَشَدَ:  
فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَاهُ نَاسٌ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ <sup>(٧)</sup>

(١) في ز، ع: كما في: قول.

(٢) البيت للنابغة الذبياني - ديوانه: ٧٣.

(٣) في ل: الليل.

(٤) (قد) ليست في ع، ل.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٣٢٦، والكافية - شرح الرضي ٢: ٣٢٦، والجنى الداني: ٣٩٩.

(٦) الواو ليس في ل.

(٧) قائله مجهول، ويروى (لا يلقى أناس) مكان (لا يلقاه ناس) و (زياد) مكان (يزيد). ينظر:  
شرح ابن عقيل ٢: ١١، والجنى الداني: ٤٩٩، والخزانة - بولاق - ٤: ١٤٠.

وَهُوَ شَادُّ عِنْدَ الْأَوَّلِينَ<sup>(١)</sup>.

والفرق بين (حتى) و(إلى) يَتَحَقَّقُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَبَيَانُ مَا بَعْدَ (حتى) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ جُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا، أَوْ مَا يَلَاقِي آخِرَ جُزْءٍ مِنْهُ دُونَ إِلَى.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَكَقُولِكَ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا فَإِنَّ الرَّأْسَ آخِرَ جُزْءِ السَّمَكَةِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: نَمَتْ الْبَارِحَةُ حَتَّى الصَّبَاحِ، فَإِنَّ الصَّبَاحَ يَلَاقِي آخِرَ الْبَارِحَةِ، وَلَوْ قِيلَ: نَمَتْ الْبَارِحَةُ حَتَّى نِصْفِهَا أَوْ ثُلُثِهَا لَمْ يَجْزْ.

وَبَيَانُ لَا يُقَالُ خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ حَتَّى الْبَصْرَةَ، بِخِلَافِ (إِلَى) لِضَعْفِهَا فِي مَعْنَى الْغَايَةِ.

وَبَيَانُ (حتى) تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ لِلْمُفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ.

وَبَيَانُهُ يُقَالُ كَتَبْتُ إِلَى زَيْدٍ، وَلَا يُقَالُ كَتَبْتُ حَتَّى زَيْدٍ.

وَبَيَانُ (إِلَى) مَعَ بَعْدَهَا جَازٌ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ بِخِلَافِ (حتى)، تَقُولُ: الْأَمْرُ إِلَى زَيْدٍ، وَلَا تَقُولُ: الْأَمْرُ حَتَّى زَيْدٍ.

وَبَيَانُ (حتى) تَقَعُ عَاطِفَةً، وَمُبْتَدَأٌ مَا بَعْدَهَا<sup>(٢)</sup> بِخِلَافِ (إِلَى)، أَمَّا إِذَا كَانَتْ

عَاطِفَةً بِمَعْنَى الْوَاوِ، لِأَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ، وَحَتَّى لِلْغَايَةِ وَالشُّمُولِ، فَالْمَعْنَيَانِ مُتَّفَقَانِ مُتَقَارِبَانِ<sup>(٣)</sup>، لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مُتَحَقِّقٌ مِنْ وُجُوهٍ:

(١) ما بين المعقتين ساقط من الأصل، ومن ز.

(٢) في ل: بعدهما.

(٣) في ع: مقاربان.

مِنْهَا: أَنَّ مَا بَعْدَ (حَتَّى) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ [مِنْ جَنْسِ مَا قَبْلَهَا].  
 وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ رَبِّ بَعْدَ (حَتَّى)، وَيَجُوزُ بَعْدَ الْوَائِ.  
 وَمِنْهَا: أَنَّ مَا قَبْلَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ <sup>(١)</sup> جَمْعاً أَوْ غَايَةً بخلافِ الْوَائِ.  
 وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُبْتَدَأً مَا بَعْدَهَا، فَكَقَوْلِ <sup>(٢)</sup> امرئ القيسِ:  
 وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ <sup>(٣)</sup>  
 وَتُسَمَّى بِهَذَا الْوَجْهِ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ وَتُفِيدُ مَعْنَاهَا الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ، إِمَّا فِي  
 التَّعْظِيمِ أَوِ التَّحْقِيرِ.

فَالْتَحْقِيرُ كَمَا فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

فَوَا عَجَباً حَتَّى كَلِيبٌ تَسُبُّنِي ..... <sup>(٤)</sup>

وَالتَّعْظِيمُ كَمَا فِي بَيْتِ امرئ القيسِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ (حَتَّى) <sup>(٥)</sup> إِذَا كَانَ اسْمًا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ كَقَوْلِهِ:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ <sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعفتين ساقط من ت، ل.

(٢) في الأصل، وفي ز: كقول.

(٣) صدره: مَطُوتٌ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطْطِهِمْ

ويروى: (سَرَيْتُ بِهِمْ). الديوان: ٩٣، والكتاب ١: ٤١٧، والمقتضب ٢: ٣٩.

(٤) عجزه: كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ. الديوان: ٥١٨، والكتاب ١: ٤١٣، والمقتضب ٢: ٣٩.

(٥) كلمة (حتى) ساقطة من ت.

(٦) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل. تَمُجُّ: تَقْدِفُ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ (حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ) حَيْثُ جَاءَتْ حَتَّى حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَدَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ. وَالْأَشْكَلُ: الَّذِي تَخَالَطَ

فَأَمَّا <sup>(١)</sup> إِذَا كَانَ بَعْدَهَا اسْمٌ وفعلٌ <sup>(٢)</sup> نحو قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا <sup>(٣)</sup>  
فَيَحْتَمِلُ وُجُوهًا ثَلَاثَةً <sup>(٤)</sup>:

الرَّفْعَ بِالابتداءِ، والنَّصْبَ بالعطفِ، / ١٣٥ ظ / والجرُّ بِكونِهَا حَرْفَ جَرٍّ.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ (حَتَّى) إِنْ جَعَلْتُهَا بِمَعْنَى إِلَى لَمْ تَحْتَجِ إِلَى إِعَادَةِ الْبَاءِ فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ  
بِهِمْ حَتَّى زَيْدٍ، وَإِنْ جَعَلْتُهَا كَالْوَاوِ أَعَدْتَ الْبَاءَ كَمَا أَعَدْتُهَا مَعَ الْوَاوِ. وَأَنَّ مَا بَعْدَ  
(حَتَّى) إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ بِهِ أَوْ عِنْدَهُ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ جَازَ فِيمَا بَعْدَهُ الْوَجْهَانِ الْخَفْضُ وَالنَّصْبُ بِحَسَبِ مُعْتَقَدِكَ.  
نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، إِنْ وَقَعَ الْأَكْلُ عَلَى الْجَسَدِ <sup>(٥)</sup> وَالرَّأْسِ جَعَلْتُهَا  
عَاطِفَةً، وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْجَسَدِ فَقَطْ خَفَضْتُ بِهَا، لِأَنَّ <sup>(٦)</sup> التَّقْدِيرَ: إِلَى رَأْسِهَا.  
وَإِنْ كَانَ الثَّانِي، نَحْوُ: صُمْتُ رَمَضَانَ حَتَّى الْفِطْرِ فَبِالْخَفْضِ لَا غَيْرٍ، لِأَنَّ صَوْمَ

→ حمرة يقال: عينٌ شكلاء: إذا خالط بياضها حمرة. ديوان جرير: ٤٥٧، وشرح المفصل لابن  
يعيش ٨: ١٨، وشرح الأشموني ٣: ٣٠٠، والخزانة - بولاق - ٤: ١٤٢.

(١) (أَمَّا) ليست في الأصل.

(٢) في ع: اسم فعل.

(٣) البيت لأبي مروان النحوي وبعضهم يقول هو لمروان بن سعيد بن عباد بن المهلب بن أبي  
صفرة النحوي أحد أصحاب الخليل قاله في قصّة المتلمس حين فرّ من عمرو بن هند. الكتاب  
١: ٥٠، وشرح المفصل ٨: ١٩، وبغية الوعاة ٢: ٢٨٤، والخزانة ٣: ٢١.

(٤) تنظر هذه الوجوه في شرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٩.

(٥) في ز: الجسم.

(٦) في ع: إلّا.

يوم الفطر مُحَرَّمٌ.

## في

قوله: (و) (في) للطرفية، وبمعنى (على) (قليلًا).  
 أعلم أن استعمال (في) للطرفية ظاهر، ومعنى الطرفية حُلُولُ الشيء في غيره  
 واستقراره فيه أو عليه، وذلك قد يكون حقيقياً، وقد يكون مجازياً.  
 أمّا الحقيقي في المشهور فعلى ضربين:  
 أحدهما: أن يكون الحال والمحلَّ جسمين، كقولك: [المال في الكيس، والماء في  
 الكوز]<sup>(١)</sup>، وزيد في الدار.  
 والثاني: أن يكون المحلُّ جسمًا والحالُ جسمانيًا، أعني عرضاً<sup>(٢)</sup> كقولنا:  
 البياض في العاج والسواد في القار، والحلاوة في العسل.  
 أمّا المجازي: فأما من طرف واحد<sup>(٣)</sup> أو من الطرفين<sup>(٤)</sup>.  
 فالذي من الطرفين أن يكون الحال والمحلُّ جسمين كقولنا<sup>(٥)</sup>:

(١) في ت، ع، ف، ل: الماء في الكوز، والمال في الكيس.

(٢) العرضي: مصطلح منطقي وهو المحمول الخارج عن ذات الموضوع لاحقاً له بعد تقوّمه بجميع

ذاتياته كالضاحك اللاحق للإنسان. المنطق ١: ٧١.

(٣) (واحد) ليست في الأصل.

(٤) في الأصل، وفي ز: طرفين.

(٥) في ت، ع، ف، ل: كقولك.



النجاة في الصّدق، والفتوة في الكرم.

والذي من طرف واحد على ضربين:

أحدهما: أن يكون الظرف جسماً والمظروف عَرَضاً، كقولنا: السخاوة في حاتم، والشجاعة في عليٍّ [رضي الله عنه]<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن يكون المظروف جسماً والظرف عَرَضاً كقولك: زيد في ذروة الكرم، وأنا في حاجتك، [منه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد<sup>(٣)</sup> تجيء بمعنى (على) قليلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(٤)</sup>: [أي على جُدُوعِ النَّخْلِ]<sup>(٥)</sup>، وقيل: إنها هاهنا على أصلها، لِتَمَكُّنِ الْمَضْلُوبِ فِي الْجِدْعِ كَتَمَكَّنِ الْكَائِنِ فِي الظَّرْفِ<sup>(٦)</sup>، فَاسْتُعْمِلَ حَرْفُ الظَّرْفِيَّةِ كَذَلِكَ.

## الباء

قوله: (وَالْبَاءُ لِلإِصْطِقِ وَالِاسْتِعَانَةِ إِلَى آخِرِهِ).

اعلم أن الباء تجيء لمعانٍ:

(١) في ت: كرم الله وجهه، وفي ع: رض، وليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٢) سورة يس: ٥٥.

(٣) ما بين المعقتين ليس في ز.

(٤) سورة طه: ٧١.

(٥) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٦) هذا قول الزمخشري. الفصل: ٢٨٤، وشرح الفصل لابن يعيش: ٨: ٣١.

مِنْهَا: الإِلصَاقُ، نَحْوُ: يَدِ الدَّاءِ<sup>(١)</sup>، أَيْ: التَّصَقُّ بِه الدَّاءُ<sup>(٢)</sup>، وَمَرَزْتُ بِزَيْدٍ، أَيْ:

التَّصَقُّ مَرُورِي مَوْضِعٍ يَقْرُبُ مِنْهُ زَيْدٌ.

وَمِنْهَا: الِاسْتَعَانَةُ، نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، أَيْ: بِاسْتِعَانَةِ الْقَلَمِ.

وَمِنْهَا: الْمُصَاحَبَةُ، كَقَوْلِكَ: خَرَجَ فُلَانٌ بِعَشِيرَتِهِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ بِشِيَابِ السَّفَرِ.

وَمِنْهَا: الْمُقَابَلَةُ، كَقَوْلِكَ: بَغْتُ هَذَا بِهَذَا.

وَمِنْهَا: التَّعْدِيَةُ، كَقَوْلِكَ: خَرَجْتُ بِزَيْدٍ، وَذَهَبْتُ بِهِ.

وَمِنْهَا: الظَّرْفِيَّةُ، كَقَوْلِكَ: طُفْتُ<sup>(٣)</sup> بِهِ، وَجَلَسْتُ بِالمَسْجِدِ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً فِي الْمَنْصُوبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٥)</sup>، وَكَقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ<sup>(٧)</sup>

(١) في ل: الداء به.

(٢) في ل: الداء به.

(٣) الكلمة غير واضحة، وما اخترناه أقرب صورها المحتملة.

(٤) في ز: بالمسجد.

(٥) سورة البقرة: ١٩٥.

(٦) في ت، ف، ل: قوله.

(٧) صدره: هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أُخْرَى

والبيت ينسب إلى الراعي النميري (عبيد بن حُصَيْن) وإلى القَتَال الكلابي (عبدالله بن مجيب أو عباد بن مجيب)، ويروى (وتلك) مكان (هنا) والاحمرة) مكان (أحمره). شعر الراعي النميري: ٨٧، وديوان القتال الكلابي - تحقيق احسان عباس - بيروت: ٥٢، ومغني اللبيب ١: ٢٧، وشواهد المغني ١: ٣٣٦، والخزانة - بولاق - ٣: ٦٦٧.

وَفِي الْمَرْفُوعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(١)</sup>، وَبِحَسْبِكَ زَيْدٌ، أَيْ: كَفَى  
اللَّهُ شَهِيدًا، وَحَسْبُكَ زَيْدٌ. / ١٣٦ و /

وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ      بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بِنِ تَمْلِكَ بَيْقَرًا<sup>(٢)</sup>  
وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ زِيَادَتُهَا فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ قِيَاسٌ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَفِي غَيْرِهِ  
لَيْسَ بِقِيَاسٍ، بَلْ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَزِيَادَتُهَا تَكُونُ فِي: الْخَبَرِ، نَحْوُ: بِحَسْبِكَ<sup>(٣)</sup> زَيْدٌ.  
وَقَدْ<sup>(٤)</sup> تَكُونُ فِي الْاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ.  
وَقَدْ تَكُونُ فِي النَّفْيِ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ.

## اللام

قَوْلُهُ: (وَاللَّامُ لِلَاخْتِصَاصِ إِلَى آخِرِهِ).

اعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ أَيْضًا تَجِيءُ لِمَعَانٍ:

مِنْهَا: أَنْ تَكُونَ لِلَاخْتِصَاصِ، نَحْوُ: الْمَالُ لَزَيْدٍ، وَالْجُلُ<sup>(٥)</sup> لِلْفَرَسِ.

(١) سورة النساء: ٧٩ و ١٦٦.

(٢) جمّة: كثيرة، وبيقر الرجل: هاجر من أرض إلى أرض أو خرج إلى حيث لا يدري أو نزل  
الحضر وترك قومه في البادية، ولم أجد البيت في ديوان امرئ القيس برواية الوزير أبي بكر  
عاصم بن أيوب البطليوسي، ولا في الذي برواية الأصمعي. الخصائص ١: ٣٣٥، والمفصل:  
٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٢٣، والخزانة - بولاق - ٤: ١٦١.

(٣) في ف، ل: حسبك.

(٤) (قد) ليس في ل.

(٥) جل الدابة وجلها: الذي تلبسه إثنان به، والفتح عن ابن دريد، قال: وهي لغة تميمية

وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: جِئْتُكَ لِلسَّعْيِ، وَضَرْبُهُ لِلتَّأْدِيبِ.  
وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى عَنِ إِذَا اسْتُعِيلَ مَعَ الْقَوْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ<sup>(١)</sup>  
الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ  
الكَافِرِينَ خَاطَبُوا الْمُؤْمِنِينَ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَقُولَ: سَبَقْتُمُونَا إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ  
لَمْ يَقُلْ كَذَلِكَ، فَعَلِمَ أَنَّ مَعْنَاهُ: قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ.  
وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ [زَائِدَةً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أَي: رَدِّفْكُمْ<sup>(٤)</sup>.  
وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ<sup>(٥)</sup> بِمَعْنَى وَارِ الْقَسَمِ فِي مَوْضِعِ التَّعَجُّبِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:  
لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ .....<sup>(٦)</sup>  
أَيِ وَاللَّهِ.

→ معروفة، والجمع: جلال وأجلال. لسان العرب - جلال - ١٣: ١٢٥، وغتار الصحاح - جلال - ١٠٧.

(١) في جميع النسخ (قال) من غير وار.

(٢) سورة الاحقاف: ١١.

(٣) سورة النمل: ٧٢. من قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِّفْ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٤) (أي ردفكم) ليس في ع.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٦) عجزه: يَمْشَخِرُ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسَ.

والبيت يُنسَبُ إِلَى أُمَيَّةَ بْنِ عَائِذٍ وَإِلَى مَالِكِ بْنِ خَالِدٍ الْحِزَاعِيِّ وَإِلَى عَبْدِ مَنَاةَ الْهَذَلِيِّ وَإِلَى  
غَيْرِهِمْ وَفِيهِ رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ مِنْهَا: أَنَّهُ يَرَوَى (حَيْدًا) بِكسْرِ الْمَاءِ وَهُوَ جَمْعُ حَيْدَةٍ وَهِيَ الْعُقْدَةُ فِي  
قَرْنِ الْوَعْلِ وَقِيلَ هُوَ مَصْدَرٌ حَادٍ يَحِيدُ حَيْدًا بِمَعْنَى الرُّوْغَانِ، وَيَرَوَى (جَيْدًا) بِالْجِيمِ وَهُوَ جُنَاحُ  
مَائِلٌ فِي الْجَبَلِ، وَالْمُشْمَخِرُ: الْجَبَلُ الشَّامِخُ، وَالظَّيَّانُ: يَاسَمِينُ الْبَرِّ، وَالْآسُ: ضَرْبٌ مِنَ الرِّيَاحِينَ.  
ديوان الهذليين ٣: ٢، والكتاب ٧: ١٤٤ والمقتضب ٢: ٣٢٤، والأصول في النحو ١: ٥٢٤،  
والفصل: ٣٤٥، واللامات: ٧٣، والجنى الداني: ١٤٤، والحزانة - بولاق - ٤: ٢٣١.

## رب

قوله: (وَرُبُّ التَّقْلِيلِ وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ).

اعلم أن ربَّ للتقليل، كما أن كمَّ للتكثير، ولها أحكام:

أحدها: أن تقتضي صدرَ الكلام قياساً على كم الذي هو نقيضها.

وثانيها: اختصاصها بِنكرة موصوفة، أما دُخولها في النكرة فقط فليعدم

الاحتياج إلى المعارف التي هي فرعٌ على النكرة، وأما كون تلك النكرة موصوفة

فلأنها للتقليل، وكلما وصفت النكرة كانت دلالتها على القلة أكثر، وكان توفيراً لما

يقتضيه من التقليل.

وثالثها: أن يكون جوابها، أعني <sup>(١)</sup> عالمها، فعلاً ماضياً، لكونها موضوعة

للتقليل المتحقق، وإنما حُذِفَ فعلها غالباً لحصول العلم به كما حُذِفَ مُتَعَلِّقُ الباءِ في:

﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ <sup>(٢)</sup> وإذا قلت: رَبُّ رَجُلٍ أَكْرَمَنِي، فأكرمَنِي صفةٌ لِرَجُلٍ، وجوابُ رَبِّ

مَحذُوفٌ، كما في قولِ الشاعر:

رُبُّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ      مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ <sup>(٣)</sup>

(١) في ل: أن.

(٢) سورة النمل: ٣٠، من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

(٣) البيت للأعشى ميمون، وينسب إلى أعشى همدان، ويروى (أقتال) و(ضلال) مكان (أقْيَال). والأقْيَال: الملوك جمع قَيْلٍ، والاقْتال جمع قَيْلٍ وهو العدوُّ المقاتل أو النظر، والرَفْد: القُدح

وَأَسْرَى عَطْفٌ عَلَى <sup>(١)</sup> رَفْدٍ، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِهِ مِنْ مَعْشَرٍ أَقْبَالٍ وَيَجِبُ  
وَصْفُ الْمَعْطُوفِ عَلَى التَّكْرَةِ بِرُبِّ كَمَا وَجَبَ وَصْفُهَا.  
وَإِنَّمَا قَيْدُ الْحَذَفِ بِالْغَالِبِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ، كَقَوْلِكَ: رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ حَصَلَ، لَكِنَّهُ  
قَلِيلٌ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَدْخُلُ [عَلَى مُضْمَرٍ <sup>(٢)</sup> مُمَيَّزٍ])  
أَي: وَتَدْخُلُ رَبُّ <sup>(٣)</sup> عَلَى مُضْمَرٍ مُمَيَّزٍ ذَلِكَ الْمُضْمَرُ بِتَكْرَةِ مَوْصُوفَةٍ <sup>(٤)</sup>، نَحْوُ:  
رَبُّهُ رَجُلًا، وَهَذَا الضَّمِيرُ مِنْهُمْ كَالضَّمِيرِ فِي نَعَمَ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ كَوْنِهِ  
مُفْرَدًا مُذَكَّرًا دَائِمًا، فَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ بِوُجُوبِ كَوْنِهِ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا فَقَالَ: رَبُّهُ رَجُلًا  
وَرَجُلَيْنِ وَرَجَالًا، وَرَبُّهُ هِنْدًا، وَهِنْدَيْنِ وَهِنْدَاتٍ.  
وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ بِمُطَابَقَتِهِ لِلْمُمَيَّزِ، فَيَقَالُ: رَبُّهُ رَجُلًا، وَرَبُّهُمَا رَجُلَيْنِ، وَرَبُّهُم  
رَجَالًا، وَرَبُّهَا <sup>(٥)</sup> هِنْدًا، وَرَبُّهُمَا هِنْدَيْنِ، وَرَبُّهُنَّ هِنْدَاتٍ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى  
شَيْءٍ مُتَقَدِّمٍ ذِكْرُهُ وَجَبَ مُطَابَقَتُهُ، وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى مُقَدَّرٍ ذِهْنِي <sup>(٦)</sup> وَجَبَ إِفْرَادُهُ

→ الضخم. الديوان: ١٣، والمقتصد: ٢: ٨٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٢٨، والجمع ١: ٢٥،  
والخزانة - بولاق - ٤: ١٧٦.

(١) في ع: على قوله.

(٢) في الأصل، وفي ز، ف: (تدخل رب على مضمر). وكلمة (رب) ليست في مجموع مهمات  
المتون: ٤٢٣.

(٣) ما بين المعقنين ساقط من ل.

(٤) في الأصل وفي ل: منصوبة.

(٥) في ل: ربه.

(٦) في هذا الموضع بياض في الأصل.

كضيرِ نغم.

قوله: (وَلَحَقَهَا مَا).

اعلم أن (ما) تدخل على رب فتكفها عن العمل حين<sup>(١)</sup> قصدوا تقليل النسب المفهومة<sup>(٢)</sup> من الجمال.

فإذا قلت: ربما قام زيد، فإنما قللت النسبة المفهومة من قولك: قام زيد، كقوله<sup>(٣)</sup>:

ربما الجمال المؤبل فيهم وعناجيج يتنهن المهار<sup>(٤)</sup>

وقد تستعمل (ربما) المكفوفة [عن العمل]<sup>(٥)</sup> لتحقيق النسبة لا للتقليل، كقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٦)</sup>، كما قد تستعمل (قد) في المضارع لتحقيق، وإن

(١) (حين) ليست في ل.

(٢) في ل: المعلومة.

(٣) في ل: كقولك.

(٤) البيت لأبي دؤاد جارية بن الحجاج الأيادي، ويروى (فينا) مكان (فيهم). والجمال: الجمال ومثله الباقر: البقر، ويقال: ابل مؤبلة إذا كانت للقنية، والقنية بالضم والكسر إذا اقتنيتها لنفسك. والعناجيج من الخيل الرائعة. ديوان أبي دؤاد: ٣١٦.

وينظر: الأمالي الشجرية ٢: ٢٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٢٩، وشواهد المفني ١:

(٥) ما بين المعقتين ليس في الأصل.

(٦) سورة الحجر: ٢.

كَانَ<sup>(١)</sup> فِيهِ لِلتَّقْلِيلِ<sup>(٢)</sup> / ١٣٦ ظ / غَالِبًا<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> وَ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وَأَعْلَمَ أَنَّ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٦)</sup> يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (مَا) نَكْرَةً مَوْصُوفَةٌ: أَيُّ رَبِّ شَيْءٍ يَوَدُّهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ كَافَّةً، وَإِنَّمَا جَازَ وَقَوْعُ الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا، لِأَنَّهُ حِكَايَةُ الْحَالِ،

أَوْ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِوَقْعِهِ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ مِّنَ اللَّهِ فَجَرَى مَجْرَى الْمَاضِي فِي تَحْقِيقِهِ.

قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ<sup>(٧)</sup>: وَلَمَّا كَانَتْ<sup>(٨)</sup> رَبُّ<sup>(٩)</sup> تَأْتِي لِمَا مَضَى فَلَوْ وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ

الْمُضَارِعُ فَتَمَّ إِضْمَارُ كَانَ.

وَرُبُّ تُسْتَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ.

أَحَدُهَا: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى نَكْرَةٍ ظَاهِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ.

وَالثَّانِيهَا: أَنْ تَدْخُلَ عَلَى مُضْمَرٍ مُّفَسَّرٍ بِمَنْصُوبٍ<sup>(١٠)</sup>.

(١) كلمة (كان) ليست في ل.

(٢) في ل: لتقليل.

(٣) كلمة (غالباً) ليست في الأصل.

(٤) سورة النور: ٦٣، وسورة الأحزاب: ١٨.

(٥) سورة النور: ٦٤.

(٦) سورة الحجر: ٢.

(٧) الأصول في النحو: ١: ٥١١.

(٨) في ل: كان.

(٩) في ع: ربما.

(١٠) في ز: منصوب، وفي ل: لمنصوب.



وَقَالَتْهَا: الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا (مَا)، ثُمَّ إِنَّ (مَا) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ

أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً مُحْضَةً كَقَوْلِهِ:

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ<sup>(١)</sup> صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ<sup>(٢)</sup>

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى شَيْءٍ مَوْصُوفٍ كَقَوْلِهِ:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأُمِّ رِ لَه فَزَجَّةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ<sup>(٣)</sup>

أَيُّ شَيْءٍ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ كَافَّةً وَمُهِمَّةً، أَيُّ: هَيَّأَتْ لِلدُّخُولِ رُبَّ عَلَى الْفِعْلِ، وَقَدْ

جَاءَتْ الْمَكْثُوفَةُ لَيْسَ بَعْدَهَا شَيْءٌ كَقَوْلِهِ:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْكَرِيمَةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَفِنِ يَوْمًا فَرُبَّمَا<sup>(٤)</sup>

وَفِيهَا لَعَاتٌ: رُبَّ، مَضْمُومَةُ الرَّاءِ مَفْتُوحَةُ الْبَاءِ مَخْفَفَةٌ وَمُشَدَّدَةٌ وَسَاكِنَةٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) في ل: لسيف.

(٢) البيت لعدي بن الرعلاء الغساني وقوله بين بصرى أي بين جهات بصرى وبصرى: بلدة في

الشام، ونجلاء: واسعة.

الأمالي الشجرية ٢: ٢٤٣، وشرح شواهد المغني ١: ٤٠٤، والجمع ٤: ٢٣٠، والأشعري ٢:

٢٣١.

(٣) تقدم الشاهد في ٢: ١١٩.

(٤) البيت ينسب إلى عدة شعراء، ويروى (السنية) مكان (الكرهية)، ينظر: الجمع ٤: ٢٣٠.

والخرزاة - بولاق - ٤: ١٩٤.

(٥) رُبَّ، ورُبَّ، ورُبَّ.

ومفتوحةُ الراءِ والباءِ مخففةٌ<sup>(١)</sup> ومُشدَّدةٌ<sup>(٢)</sup>، ورُبَّتْ بالتاءِ مخففةٌ<sup>(٣)</sup> الباءِ ومُشدَّدةٌ<sup>(٤)</sup>.

## واوُربُّ

قوله: (وَوَاوُهَا):

أي: واوُربُّ، وهي الواوُ التي يُبتدأُ بها في أوَّلِ الكلامِ، بمعنى رَبُّ، نحو قوله:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ<sup>(٥)</sup>

أي: ورُبُّ بَلَدَةٍ، وكَقوله:

وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ<sup>(٦)</sup> أُمَوَاهُهَا<sup>(٧)</sup>

أي: ورُبُّ بَلَدَةٍ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الجَرَ بَعْدَ هَذِهِ الواوِ بِإِضْمَارِ رَبِّ، والواوُ واوُ العطفِ.

وَرُدَّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا الْوَائِ يَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَحَرْفُ الْعُطْفِ لَا يَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ.

(١) رَبُّ.

(٢) رَبُّ.

(٣) رَبُّب.

(٤) رَبُّت.

(٥) تقدّم الشاهد في ١: ٥٧٦.

(٦) في ز: ت: خالصة.

(٧) في ت: أمواها، والرجز لم أقف على قائله.

وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا عَاطِفَةٌ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي <sup>(١)</sup>بَعْدَهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَقْدَرَةِ قَبْلَهَا.

وَضَعُفَ هَذَا الْقَوْلُ أَيْضاً <sup>(٢)</sup>بِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَعْمَلُ مُضْمِراً.

وَتَضَمَّرُ رَبٌّ أَيْضاً بَعْدَ الْفَاءِ، وَثُمَّ، وَبَلٌّ.

أَمَّا إِضْمَارُهَا بَعْدَ الْفَاءِ فَكَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَيْثَلِكِ حُبْلَى كَمْ <sup>(٣)</sup>طَرَقْتُ وَمَرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولٍ <sup>(٤)</sup>

[وَأَمَّا بَعْدَ ثَمٍّ وَبَلٍّ فَكَقَوْلِهِ] <sup>(٥)</sup>

بَلٌّ بَلْدٌ مِلٌّ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ <sup>(٦)</sup>

## واو القسم

قَوْلُهُ: (وَوَاوِ الْقَسَمِ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ إِلَى آخِرِهِ):

إِعْلَمُ أَنَّ وَاوِ الْقَسَمِ مُبَدَّلَةٌ عَنِ الْبَاءِ لِإِلْصَاقِهِ فِي: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ مَعَ الْفِعْلِ.

(١) فِي ل: الَّتِي هِيَ.

(٢) فِي ل: نَقَصَا.

(٣) فِي ت، ز، ف: قَدْ.

(٤) وَيُرْوَى (قَدْ) مَكَانَ (كَمْ) وَفِي الدِّيْوَانِ: (مَرْضِعَا) مَكَانَ (مَرْضِعٍ) الدِّيْوَانُ: ١٢، وَشَرَحَ

الْمَعْلُقاتُ السَّبْعُ: ١٢.

(٥) فِي ت، ع، ف، ل: (وَأَمَّا بَعْدَ ثَمٍّ (بِيَاضٍ) وَأَمَّا بَعْدَ بَلٍّ فَكَقَوْلِهِ).

(٦) الرِّجْزُ لِرُؤْيَا بَنِ الْعِجَاجِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضْمَارُ رَبٍّ عَلَى تَقْدِيرِ بَلِّ رَبِّ بَلْدٍ، وَالْفَجَاجُ: الطَّرِيقُ

جَمْعُ فَجٍّ، وَالْقَتْمُ: الْغُبَارُ. الدِّيْوَانُ: ١٥٠، وَالْمَقْتَصِدُ ٨٣٦: ٢، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ١: ١٤٤، وَشَرَحَ

الْمَفْصَلُ لَا بَنَ يَعْيشُ ٨: ١٠٥، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢: ٢٣٢.

فَلِذَلِكَ لَا تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْفِعْلِ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ أَيْضاً مَعَ السُّؤَالِ وَالطَّلَبِ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ  
مَعْدُومًا فَلَا يُقَالُ: وَاللَّهِ أَخْبَرَنِي، بَلْ يُقَالُ: بِاللَّهِ أَخْبَرَنِي، لِيَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْبَاءِ وَالْفِعْلِ  
فِي غَيْرِ السُّؤَالِ.

وَهِيَ أَيْضاً مَخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ فَلَا يُقَالُ: وَكَ، كَمَا يُقَالُ: بِكَ، لِإِخْطَاطِهَا عَنِ الْبَاءِ  
وَاسْتِغْنَائِهَا عَنْهَا.

## التاء

قَوْلُهُ: (وَالْتَاءٌ مِثْلُهَا):

أَيُّ وَالتَّاءُ مِثْلُ الْوَائِ فِي أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْفِعْلِ وَالسُّؤَالِ، وَمَخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ،  
لَكِنْ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ اللَّهُ، فَلَا يُقَالُ: تَزِيدُ، وَلَا تَعْمَرُ، لِتَقْصَانِهَا  
عَنِ الْوَائِ، وَهِيَ مَبْدَلَةٌ مِنَ الْوَائِ.

وَالْتَاءٌ تُبَدَّلُ كَثِيرًا مِنَ الْوَائِ، نَحْوُ: تُرَابٌ وَتَجَاهُ، وَقَدْ رَوَى الْأَخْفَشُ: تَرْبِ  
الْكُفْيَةِ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَالْبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا):

أَيُّ وَالباءُ أَعَمُّ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْوَائِ وَالتَّاءِ، لِاسْتِعْمَالِهَا مَعَ الْفِعْلِ وَحَذْفِهِ، مَعَ  
الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، وَمَعَ السُّؤَالِ، وَمَعَ غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْوَائِ وَالتَّاءِ.

(١) الكافية - شرح الرضي ٢: ٣٣٤.

ثُمَّ الْوَاوُ أَعْمُ اسْتِعْمَالًا مِنَ التَّاءِ لاسْتِعْمَالِهَا فِي <sup>(١)</sup> جَمِيعِ الظُّوَاهِرِ <sup>(٢)</sup> الَّتِي <sup>(٣)</sup> لَا تَكُونُ لغيرِ السُّوَالِ، وَعَدَمِ / ١٣٧ و / اسْتِعْمَالِ التَّاءِ إِلَّا مَعَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.  
وَقَدْ جَاءَ اللَّامُ وَمَنْ وَمُ مَقْسَمًا بِهَا، كَقَوْلِهِ <sup>(٤)</sup> : اللَّهُ <sup>(٥)</sup> لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ، وَهِيَ تَخْتَصُّ بِالتَّعَجُّبِ فِي قَوْلِهِمْ: مَنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مُ اللَّهُ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرُ، فَحُذِفَ  
التَّوْنُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ إِيْذَانًا بِأَنَّهَا لِلْقَسَمِ، وَلَمْ يَفْتَحْ، وَلَمْ يُكْسَرْ، لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِمَنْ  
الاسْمِيَةِ وَالْحَرْفِيَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ أَيْمًا <sup>(٦)</sup>، فَحُذِفَتْ يَاوُهَا وَتُونَهَا، وَهَمْزُهَا  
تَخْفِيفًا فَبَقِيَ: مُ اللَّهُ، ثُمَّ أَجَازُوا الْكُسْرَ أَيْضًا.  
قَوْلُهُ: (وَيَتَلَقَّى الْقَسَمُ بِاللَّامِ وَإِنْ).

إِعْلَمَنَّ أَنَّ الْقَسَمَ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ فِي الْأَصْلِ تُؤَكِّدُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى، فَالْجُمْلَةُ الْأُولَى  
هِيَ الْقَسَمُ، وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ الْمَقْسَمُ عَلَيْهَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ السُّكُوتُ عَلَى  
الْقَسَمِ.

وَالْقَسَمُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، نَحْوُ: عَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ وَأَيْمُنَ اللَّهُ، وَقَدْ يَكُونُ جُمْلَةٌ  
فِعْلِيَّةٌ، نَحْوُ: أَقْسَمْتُ، [وَحَلَفْتُ، وَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْمَقْسَمُ عَلَيْهَا، وَالْجُمْلَتَانِ، أَعْنِي الْقَسَمَ

(١) فِي ل: مَعَ.

(٢) فِي ت، ع: الظَّاهِر.

(٣) فِي ع، ل: الَّذِي.

(٤) زَادَ فِي ت، ل: تَعَالَى، وَالْعِبَارَةُ التَّالِيَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: وَاللَّهُ.

(٦) فِي ل: الْمَنَّا.

والمقسم<sup>(١)</sup> عليها تنزلنا منزلة جملة واحدة، ثم الجملة المقسم عليها، إما أن تكون موجبة أو منفية فإن كانت منفية فلا بد فيها من أحد الأمرين: وهو إما اللام أو أن للربط بين الجملتين لاستقلال كل واحدة منهما بدون الآخر، وإن كان منفية فلا بد فيها من ما [أو لا<sup>(٢)</sup>] لما ذكرنا، لكن قد يحذف حرف النفي لزوال اللبس و<sup>(٣)</sup> دلالة الحال عليه كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾<sup>(٤)</sup> وكقول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرحُ قاعداً      ولو قطعوا رأسي لذيكَ وأوصالي<sup>(٥)</sup>  
أي: لا أبرحُ، وكقول الآخر:

تالله يبقَى عَلَى الأيامِ مُبْتَقِلٌ  
أي: لا يَبْقَى.

(١) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٢) في الأصل: وإلا.

(٣) الواو ساقط من ل.

(٤) سورة يوسف: ٨٥.

(٥) روي (يمين الله) مرفوعاً ومنصوباً، أما الرفع فعلى الابتداء، وأما النصب فعلى تقدير احلف يمين الله ثم حذف الباء وفعل القسم وبقى منصوباً، ويروى (ها والله) مكان (يمين الله) (ضربوا) مكان (قطعوا) والشاهد تقدم في ٢: ٤٥٤.

(٦) عجزه: جون السراة رباع سنه فرد

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، ونسب خطأ إلى مالك بن خويلد الخزاعي والمبتقل: حمار الوحش الذي يأكل البقل. والشاهد في قوله يبقَى حيث حذف (لا) النافية وسوغ هذا الحذف عدم التبايه بالفعل الموجب لأنَّ الموجب يقتضي لام التوكيد أو نونه. ديوان الهذليين ١: ١٢٤، وإصلاح النطق: ٣٦٥، والمقتصد ٢: ٨٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٩٨، ولسان العرب - بقل - ١٢: ٦٤ - ٦٥.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِ: (وَيُتْلَقُ الْقَسَمُ) الَّذِي لغيرِ السُّوَالِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ  
لِلسُّوَالِ فَلَا يُتْلَقُ بِمَا ذَكَرَهُ، بَلْ يُتْلَقُ بِمَا فِيهِ الطَّلَبُ، كَقَوْلِكَ: يَا اللَّهِ أَخْبِرْنِي كَذَا وَكَذَا،  
وَيَا اللَّهِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ.

وَيُقَيَّدُ هَذَا الْقَسَمُ بِقَسَمِ السُّوَالِ، وَيُحَذَفُ جَوَابُ الْقَسَمِ إِذَا تَقَدَّمَ مَا يُدُلُّ عَلَيْهِ،  
كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ عَالِمٌ وَاللَّهِ، لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ، وَيُحَذَفُ أَيْضاً إِذَا تَوَسَّطَ  
الْقَسَمُ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ وَاللَّهِ قَائِمٌ، لِأَنَّهُ لَمَّا اعْتَرَضَ بَيْنَ الْمُبْدِئِ وَالْخَبَرِ، الَّذِي هُوَ الْمُقَسَّمُ  
عَلَيْهِ اسْتُغْنِيَ عَنْ إِعَادَتِهِ.

### عن وعلى

قَوْلُهُ: (وَعَنْ لِلْمَجَاوِزَةِ<sup>(١)</sup> وَعَلَى لِلْإِسْتِعْلَاءِ).

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ (عَنْ) وَ(عَلَى) يَقَعُ حَرْفًا وَيَقَعُ اسْمًا.

أَمَّا (عَنْ) فَهِيَ لِلْمَجَاوِزَةِ، نَحْوُ: رَمِيتُ عَنْ الْقَوْسِ، وَأَطْعَمْتُهُ عَنْ الْجُوعِ،  
وَكَسَوْتُهُ عَنْ الْعُرْيِ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الْجُوعَ وَالْعُرْيَ مُتَبَاعِدِينَ عَنْهُ.

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ<sup>(٢)</sup>: كُلُّ مَوْضِعٍ تَحْضُ<sup>(٣)</sup> لِلتَّعْدِي لَا يَسْتَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا عَنْ، فَلَا

(١) فِي ت: لِلْبَعْدِ وَالْمَجَاوِزَةِ.

(٢) فِي الْمُقْتَصَدِ ٢: ٨٤٨: (فَكُلُّ مَوْضِعٍ لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا لِأَنَّهُ يَتَضَعُ فِيهِ مَعْنَى التَّعْدِي كَانَ مَخْصُوصاً  
بِمَنْ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَذَيْتُ الدِّينَ مِنْ زَيْدٍ وَلَا عَقَلْتُ مِنْ زَيْدٍ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعَ التَّعْدِي فَقَطْ).  
وَاحْسَبِ الصَّوَابَ: (كَانَ مَخْصُوصاً بِمَنْ).

وَقَدْ رَاجَعْتُ النُّسخَةَ المَطْبُوعَةَ بِأَلَاةِ الْكَاتِبَةِ مِنَ الْمُقْتَصَدِ ٢: ٧٨٦. فَوَجَدْتُ الْعِبَارَةَ: (كَانَ مَخْصُوصاً

بِمَنْ).

(٣) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ل.

[يَجُوزُ أَنْ] <sup>(١)</sup> يُقَالَ أَدَيْتُ الدَّيْنَ مِنْ <sup>(٢)</sup> زَيْدٍ، وَلَا عَقَلْتُ مِنْ <sup>(٣)</sup> عَمْرٍو <sup>(٤)</sup>.  
وَكُلُّ مَوْضِعٍ تَمَحُّضٌ لِلْإِبْتِدَاءِ دُونَ الْمَجَاوِزَةِ، لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ <sup>(٥)</sup> إِلَّا (مِنْ) فَلَا  
يُقَالُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَمْ يَتَمَحَّضْ لِأَحَدِهِمَا، فَلَكَ أَنْ تَسْتَعْمِلَ  
أَمَهُمَا شِئْتَ، تَقُولُ: سَقَاهُ اللَّهُ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْغِيَمَةِ وَعَنِ الْغِيَمَةِ.  
وَأَمَّا وَقْعُهُ اسْمًا فَيَمَعْنِي جَانِبٌ <sup>(٧)</sup>، كَقَوْلِهِ:  
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي <sup>(٨)</sup>  
ذ(عَنْ) هَاهُنَا اسْمٌ [لِلدُّخُولِ مِنْ عَلَيْهَا] <sup>(٩)</sup> بِمَعْنَى 'بَعْدَ'، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ  
طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ <sup>(١٠)</sup>، أَيْ: حَالًا بَعْدَ حَالٍ <sup>(١١)</sup>.  
وَأَمَّا (عَلَى) فَيَقَعُ اسْمًا وَحَرْفًا <sup>(١٢)</sup>، أَمَّا إِذَا كَانَ حَرْفًا فَهِيَ لِلْإِسْتِعْلَاءِ، تَقُولُ:

(١) ليس في الأصل.

(٢) في الأصل، وفي ز: عن.

(٣) في الأصل، وفي ز: عن.

(٤) المقتصد ٢: ٨٤٨.

(٥) ليس في الأصل، ولا في ز: ل.

(٦) لفظ الجلالة زيادة من ل.

(٧) في ل: الجانب.

(٨) البيت لطفي بن الفجاءة، ويروى: (تارة) مكان (مرة).

دريئة للرماح: عرضة لها. الكتاب ٢: ٢٢٩، وديوان الحماسة: ٤٧، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٩، وشواهد المغني ١: ٤٣٨، والخزانة - بولاق - ٤: ٢٥٨، والأشعوني ٢: ٢٢٦.

(٩) ليس في ل.

(١٠) سورة الإنشاق: ١٩.

(١١) مجمع البيان ٣٠: ٨٢.

(١٢) في ع، ف، ل: حرفا واسما.



زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ، وَزَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ اسْمًا فَبِمَعْنَى الْفَوْقِ، كَقَوْلِهِ:

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ<sup>(٢)</sup> مَا تَمَّ ظَمُّهَا .....<sup>(٣)</sup>

فَ(عَلَى) هَاهُنَا اسْمٌ يَمَعْنَى فَوْقَ لِدُخُولِ مِنْ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَكُونُ فِعْلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٤)</sup> وَلَمْ يَعُدَّهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٥)</sup>.

## الكاف

قَوْلُهُ: (وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ).

اعْلَمْ أَنَّ الْكَافَ تَكُونُ لِلتَّشْبِيهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ كَالْأَسَدِ وَتَكُونُ زَائِدَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٦)</sup>، أَيْ: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ<sup>(٧)</sup> / ١٣٧ ظ / .

(١) فِي ل: الْفَرَسُخ.

(٢) فِي ل: بَعْل.

(٣) لِمَزَاحِمِ الْعَقِيلِي وَعَجَزِهِ: تَصِلُ وَعَنْ قَبِيضٍ بِيَدَاءٍ مَجْهَلٍ.

وَيُرْوَى (خَمْسُهَا) مَكَانَ (ظَمُّهَا) وَ(زِيرَاء) مَكَانَ (بِيَدَاءٍ) تَصِلُ: يُسَمَّعُ صَلِيلَ أَحْشَائِهَا،

الْقَبِيضُ: قَشْرُ الْبَيْضَةِ، مَجْهَلٌ: صَحْرَاءُ. الْكِتَابُ ٢: ٣١٠، وَالْمُقْتَضَبُ ٣: ٥٣، وَالْكَامِلُ ٣: ٩٨،

وشرح الفصل لابن يعيش ٨: ٣٨، والخزانة - بولاق - ٤: ٢٥٣، والأشْمُونِي ٢: ٢٢٦.

(٤) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: ٩١.

(٥) لِمَا ذَكَرْنَاهُ زِيَادَةً مِنْ ع.

(٦) سُورَةُ الشُّورَى: ١١.

(٧) اعراب القرآن ٣: ٥٢، والبيان ٢: ٣٤٥.

وَجَمْعُ الْبَيَانِ ٢٥: ٤١، وَمَغْنَى اللَّيْبِ ١: ١٩٥.

قِيلَ: لَوْ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ، لِأَنَّهُ سَلِبٌ مِثْلُ مِثْلِهِ<sup>(١)</sup>.  
وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً لَزِمَ ثَبُوتُ مِثْلِهِ، لِمَوَازِ سَلِبِ  
الشَّيْءِ مِنَ الْمَعْدُومِ كَمَا يَجُوزُ سَلِبُ الْكِتَابَةِ عَنْ<sup>(٢)</sup> زَيْدٍ مَعْدُومٍ.  
وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا كَقَوْلِهِ:

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَّهِمِ<sup>(٣)</sup>

أَي: عَنْ مِثْلِ الْبَرْدِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْكَافِ اسْمًا هَاهُنَا دُخُولُ عَنْ<sup>(٤)</sup>  
عَلَيْهَا، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ اسْتِغْنَاءً بِالْمِثْلِ عَنْهَا.  
وَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا<sup>(٥)</sup>

(١) الجنى الداني ١٣٧، ومغني اللبيب ١: ١٩٥.

(٢) في ل: من.

(٣) الرجز للعجاج، وقبله:

يَبِضُّ ثَلَاثَ كِنَعَا جُجُمٍ

ديوان العجاج - الملحق - ٨٣.

وينظر: شرح المفصل لابن يمين ٨: ٤٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢: ١٥٧، والجمع ٤:  
١٩٧، وشواهد المغني ١: ٥٠٣، والأشعوري ٢: ٢٢٥.

(٤) في ل: من.

(٥) الرجز للعجاج، وقبله: خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِبَالًا كَتَبَا

الضمير في (خل) يرجع إلى الحمار الوحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع  
والمنى جعل الذنابات ناحية شماله في عدوه. أم أوعال: مبتدأ خبره (كها) أي: كالذنابات.  
والشاهد فيه حيث ادخل الكاف على الضمير وهو قليل. أم أوعال: هضبة بعينها. ديوان

وقوله:

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلِيلًا      كَهُ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاطِلًا<sup>(١)</sup>  
فشاذ، لا يقاس عليه.

وَقَدْ<sup>(٢)</sup> يَكْفُ عَنِ الْعَمَلِ، نحو: زيدٌ صديقي كما عَمَرُو صديقي.  
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كُنْ كَمَا أَنْتَ فَيُحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي، والكافُ حرفٌ وَبَعْضُ الصَّلَةِ محذوفٌ،  
وتقديرُهُ: كَالَّذِي هُوَ أَنْتَ عَلَيْهِ.

وَتَانِيَهُمَا: أَنْ تَكُونَ (مَا) كَافَّةً، وَأَنْتَ مَبْدَأُ وَخَبَرُهُ محذوفٌ، وتقديرُهُ: كَمَا أَنْتَ  
كَائِنٌ.

### مذومند

قوله: (وَمَذُومٌ لِلزَّمانِ<sup>(٣)</sup>).

إِعلم أَنَّهُمْ<sup>(٤)</sup> اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لابتداء الغاية في الزَّمانِ.

→ العجاج - الملحق - : ٧٤، والكتاب ١: ٣٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٦، وشرح  
الأشعري ٢: ٢٠٨، والخزانة - بولاق - ٤: ٢٧٧.

(١) زاد في ز، ف: الحاظِل المانع من التزويج.

والرجز لرؤية وينسب إلى العجاج. والحلائل: جمع حليلة وهي الزوجة، والحاظِل: المانع  
من التزويج، وحظَل مثل حَظَر معنًى ووزناً.

والشاهد فيه كهُ وكهْنٌ حيث ادخل الكاف على الضمير. ديوان رؤية: ١٢٨، والكتاب ١:  
٣٩٢، وشواهد العيني ٢: ٢٠٩.

(٢) (قد) ساقطة من ز.

(٣) زاد في ت، ع، ف: إلى آخره.

وفي مجموع مهبّات المتنون: ٤٢٤: ومذومند للابتداء في الزمان الماضي.

(٤) (انهم) ليست في ل.

وَأَمَّا (مِنْ) <sup>(١)</sup> فَالْبَصْرِيُّونَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ فِي غَيْرِ زَمَانٍ <sup>(٢)</sup>،  
وَالْكُوفِيُّونَ <sup>(٣)</sup> إِلَى تَعْمِيمِهِ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ <sup>(٤)</sup>، مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَسْجِدُ  
أُسُسٍ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ <sup>(٥)</sup>، فَأَدْخَلَ (مِنْ) عَلَى أَوَّلِ  
الَّذِي هُوَ مُضَافٌ إِلَى يَوْمٍ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ أَبْدَأُ بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ فَتَكُونُ (مِنْ)  
دَاخِلَةً عَلَى الزَّمَانِ، وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ <sup>(٦)</sup> دَهْرٍ <sup>(٧)</sup>

فَحِجَجٌ هُوَ الزَّمَانُ مَعَ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ.

وَأَوَّلَ الْكُوفِيِّونَ الْآيَةَ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ تَقْدِيرَهُ مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ <sup>(٨)</sup> وَقَوْلَ

(١) فِي ت: مِنْذ.

(٢) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لَا بَيْنَ يَعْشَى ٨: ١٠.

(٣) كَلِمَةُ (الْكُوفِيُّونَ) سَاقِطَةٌ مِنْ ت، ع.

(٤) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لَا بَيْنَ يَعْشَى ٨: ١١.

(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ: ١٠٨.

(٦) كَلِمَةُ (مِنْ) سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٧) صَدْرُهُ: لَيْنِ الدِّيَارِ بِقَنَةِ الْحِجْرِ

وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةِ لُزْهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ فِي مَدْحِ هَرَمِ بْنِ سَنَانٍ، وَيُرْوَى: (مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ  
دَهْرٍ)، وَالْقَنَةُ: الْجِبَلُ الصَّغِيرُ وَقِيلَ: الْجِبَلُ السَّهْلُ الْمُسْتَوِي أَوْ هُوَ الْجِبَلُ الْمُنْفَرِدُ الْمُسْتَطِيلُ فِي  
السَّمَاءِ، وَالْحِجْرُ - بِالْكَسْرِ - : حِجْرُ الْكَعْبَةِ وَحِجْرُ ثَمُودَ وَقَرْيَةُ لَيْبِي سُلَيْمٍ قَرِيبُهَا جَبَلٌ لَيْسَ  
بِالشَّاعِرِ يُقَالُ لَهُ قَنَةُ الْحِجْرِ، وَأَقْوَيْنَ: خَلَوْنَ. شَرْحُ دِيْوَانِ زَهَيْرٍ: ٨٦، وَيَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ ١:

٢٠٨، الْمَسْأَلَةُ ٥٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَا بَيْنَ يَعْشَى ٤: ٩٣ وَ ٨: ١١.

(٨) الْإِنْصَافُ ١: ٢٠٨، الْمَسْأَلَةُ ٥٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لَا بَيْنَ يَعْشَى ٨: ١١.

الشاعر يأنّ تقديره من مرّ<sup>(١)</sup> حَجَجِ<sup>(٢)</sup> فَحَذِفَ الْمُضَافُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَهُوَ مُرَادٌّ فِي الْمَعْنَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَكُنْ (مِنْ) دَاخِلَةً عَلَى الزَّمانِ.  
ثُمَّ أَنَّ مُنْذُ وَمُذْ لِلابْتِدَاءِ فِي الزَّمانِ الْمَاضِي كَقَوْلِكَ<sup>(٣)</sup>: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ سَنَةٍ كَذَا، أَيْ: ابْتِدَاءً انْقِطَاعِ<sup>(٤)</sup> الرُّوْيَةِ سَنَةً كَذَا.  
وَالظَّرْفِيَّةُ فِي الزَّمانِ الْحَاضِرِ تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ شَهْرِنَا، وَمَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِنَا، أَيْ: فِي شَهْرِنَا وَيَوْمِنَا.  
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَحْكَامُهَا فِي الْإِسْمِ فَلَا تُكْرَرُهَا<sup>(٥)</sup>.

### خَاشَى وَعَدَا وَخَلَا

قوله: (وَخَاشَى وَعَدَا وَخَلَا لِلإِسْتِثْنَاءِ).  
إِعْلَمَنَّ أَنَّ عَدَا وَخَلَا يَقَعَانِ فِي فِعْلَيْنِ بِالِاتِّفَاقِ، مِنْ عَدَا يَعْدُو، وَخَلَا يَخْلُو، وَحِينَئِذٍ وَجِبَ<sup>(٦)</sup> نَصْبُ مَا بَعْدَهُمَا لِكُونِهِ مَفْعُولًا قَاعِلُهُ مُضْمَرٌ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ<sup>(٧)</sup>.

(١) (مرّ) ساقطة من ل.

(٢) الإنصاف ١: ٢٠٨، المسألة ٥٤، وشرح الفصل لابن يعيش ٨: ١١.

(٣) في الأصل: كقولك.

(٤) في ل: انقطع.

(٥) تقدّم في ٢: ١٨٥ - ١٨٨.

(٦) ليس في ل.

(٧) تقدّم في ٢: ٥٧٨.

وَأَمَّا حَاشِي فَقَنَاهُ التَّنْزِيَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:  
 حَاشِي أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ<sup>(١)</sup>  
 وَلَا تَكُونُ فِعْلًا بِدَلَالَةِ أَنَّهَا لَا تَقَعُ صِلَةً لِلَّذِي، لَا يَقَالُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ مَا  
 حَاشِي زَيْدًا، وَأَنَّهَا لَا تَتَّصِلُ بِهَا نُونُ الْوَقَايَةِ، كَقَوْلِهِ:  
 حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورٌ<sup>(٢)</sup>

.....  
 [وَأَنَّهُ<sup>(٣)</sup> لَا يُمَالُ إِلَيْهَا.

وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ فِعْلٌ لَا فَاعِلَ لَهُ<sup>(٤)</sup>، وَعِنْدَ الْمُبَرِّدِ تَكُونُ فِعْلًا<sup>(٥)</sup>، بِمَعْنَى جَانَبٌ وَهُوَ  
 فَاعِلٌ مِنَ الْحَشْيِ، وَهُوَ الْجَانِبُ، وَاسْتَدْلُّ بِقَوْلِ النَّابِغَةِ:  
 وَمَا<sup>(٦)</sup> أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(٧)</sup>

(١) لِلْجَمْعِ مُنْقِذُ بَنِ الطَّاحِ الْأَسَدِي، وَيُرْوَى (أَبَا) مَكَانَ (أَبِي)، وَالْبَيْتُ مَلْفُوقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ هُمَا:  
 حَاشِي أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ قَدُمُ  
 عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ  
 وَالْبُكْمَةُ: الْأَبْكُمُ، وَالْقَدُمُ: الْقَيْي، وَالضَّنُّ بِالْكَسْرِ مَصْدَرُ ضَنَّ، وَالْمَلْحَاةُ: مَنْ يُلْحَقُ بِالْمَلَامَةِ.  
 الْمَفْضَلِيَّاتُ: ٣٦٧، وَالْأَصْمَعِيَّاتُ: ٢١٨، وَالْمَحْتَسَبُ ١: ٣٤١، وَشَرْحُ الْمَفْضَلِ لابن يعيش  
 ٨٤: ٢.

(٢) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ فِي ١: ٥٩٢.

(٣) فِي ز: وَلَا تَه.

وَمِنْ هُنَا وَإِلَى ٢: ٥٦٢ سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

وَهُوَ مَا يَلَا وَرَقَةً بِصَفْحَتَيْنِ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ، وَيَبْدُو أَنَّ وَرَقَةً وَاحِدَةً مَفْقُودَةٌ وَلَمْ يَنْتَبِهْ مَنْ رَقَّمَ صَفْحَاتِ  
 الْمَخْطُوطَةِ إِلَى هَذَا النِّقْصِ إِذْ لَا خَلَلَ فِي التَّرْقِيمِ.

(٤) شَرْحُ الْمَفْضَلِ لابن يعيش ٢: ٨٥.

(٥) شَرْحُ الْمَفْضَلِ لابن يعيش ٢: ٨٥.

(٦) فِي ع: وَأَمَّا.

(٧) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ فِي ١: ٥٩٣.

وَيَقُولُهُمْ: (حَاشَ لِلَّهِ) <sup>(١)</sup> بِحَذْفِ الْأَلِفِ.

وَتَعَلَّقُ الْجَارُّ بِهِ.

وَلَمَنْ [أَرَادَ أَنْ] <sup>(٢)</sup> يَنْصُرَ سَيُؤَيِّدُهُ أَنْ <sup>(٣)</sup> يَقُولَ وَيُجِيبَ عَنْ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَصْرُفٍ، بَلْ هُوَ بِنَاءٌ عَلَى حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ، نَحْوُ: حَوَّلَ <sup>(٤)</sup> وَبَسَمَلَ <sup>(٥)</sup> وَطَلَّبَقَ <sup>(٦)</sup>.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّ تَعَلُّقَ اللَّامِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَيْ حَاشَى مَفَارِقَتِهِمْ لِيَزِيدَ.

وَأَمَّا وَقُوعُهَا حَرْفَ <sup>(٧)</sup> جَرٍّ فَظَاهِرٌ، إِلَّا عَدَا [فَإِنَّهُ فِعْلٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ] <sup>(٨)</sup> وَقَدْ أَطْبَقْنَا الْقَوْلَ فِيهَا <sup>(٩)</sup> فِي الْإِسْتِثْنَاءِ <sup>(١٠)</sup>.

وَأَعْلَمَ أَنَّ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ (مِنْ) فِي الْقَسَمِ وَ (لَوْلَا) عَلَى رَأْيِ سَيُؤَيِّدُهُ وَ (كَيْ) عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، وَ (هَآ) فِي الْقَسَمِ، نَحْوُ: هَآ لِلَّهِ ذَا، وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْمُصَنِّفُ. وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْجَرُّ لِمُشَابَهَتِهَا الْفِعْلَ، وَهِيَ اخْتِصَاصُهَا بِالْإِسْمِ

(١) جرياً على ما ورد من قول النسوة اللاتي أعدت لهن امرأة العزيز متكأً لمشاهدة يوسف الصديق عليه السلام كما جاء ذلك في سورة يوسف: ٣١، ٥١.

(٢) ليس في ز، ف.

(٣) (أن) ليست في ل.

(٤) كلمة منحوتة بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ينظر: فقه اللغة للثعالبي - بيروت: ٢٠٦، والمزهر ١: ٤٨٣.

(٥) قال: بسم الله الرحمن الرحيم. ينظر: المصدران السابقان.

(٦) قال: أطال الله بقاءك. ينظر: المصدران السابقان.

(٧) في ف: حروف.

(٨) ما بين المعقتين ليس في الاصل.

(٩) في ل: فيه.

(١٠) تقدم في ١: ٥٧٧ - ٥٩٤.

كالأفعال، وإنما اختصت بالجر دون غيره، إما لأن الفعل عمل الرفع / ١٣٨ و /  
والنصب فلم يبق للحرف ما ينفرد به، إلا الجر.  
وإما لأن الحرف واسطة بين الفعل وبين ما يقتضيه فجعل عمله وسطاً، والجر  
من الباء، وهي من حروف وسط الفم<sup>(١)</sup>.

### الحروف المشبهة بالفعل

قوله: (الحروف المشبهة بالفعل: إن، وأن، وكأن، إلى آخره).  
شبهت بالفعل وعملت عمله، وذكرنا مشابعتها بالفعل<sup>(٢)</sup> فلا نعيدها<sup>(٣)</sup>.  
ولهذه الحروف صدر الكلام سوى أن المفتوحة فهي لا تقتضي أبداً صدر  
الكلام.

أما الأول فلأن كل واحد منها يدل على نوع من أنواع الكلام، وذلك يقتضي  
تقديمها<sup>(٤)</sup>، لينعلم المخاطب من أول الأمر أن الكلام من أي نوع من أنواعه، ولم يبق  
في حيرة، ألا ترى أنك لو قلت: زيد قائم لم يعلم أنه ترج أم تمن، أم استدراك، أم غير  
ذلك؟

أما إذا قلت: ليت زيدا قائم عليم في أول الأمر أنه تمن.

(١) في الأصل: الكلم.

(٢) مر في ١: ٣٦٠.

(٣) زاد في ف: (وهي إن وإن وكان إلى آخرها).

(٤) في ف: تقديمها.



وَأَمَّا الثَّانِي، وَهُوَ أَنْ (أَنْ) <sup>(١)</sup> المفتوحة لَا تَقَعُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ فَلِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.  
قَوْلُهُ: (وَتَلَحُّقُهَا مَا <sup>(٢)</sup>):

أَي: وَتَلَحُّقُ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَفْظَةً (مَا) فَتَكُونُهَا عَنِ الْعَمَلِ فِي الْأَفْصَحِ لخروجها عن مُشَابَهَتِهَا الْفِعْلَ لَفْظًا، وَهِيَ فَتَحُ أَوْ آخِرُهَا، وَحِينَئِذٍ تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ.  
وَإِنَّمَا تَدْخُلُهَا (مَا) <sup>(٣)</sup> لِتَفِيدَ مَعَانِيهَا فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ كَمَا أَفَادَتْ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، فَتَقُولُ: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ <sup>(٤)</sup>، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ <sup>(٥)</sup>

.....

وَقَدْ جَاءَ النَّصْبُ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ:  
قَالَتْ <sup>(٦)</sup> أَلَا لَيْسَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَاتِنَا <sup>(٧)</sup> أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ <sup>(٨)</sup>

(١) الكلمة ليست في الاصل ولا في ل.

(٢) (ما) ليست في ل.

(٣) (ما) ليست في ل.

(٤) سورة الكهف: ١١٠، وسورة الانبياء: ١٠٨، وسورة فصلت: ٦.

(٥) عجز بيت للاعشى، وصدرة:

فلست بالاكثر منهم حصي

وقد تقدم الشاهد ٢: ٣١٦.

(٦) في الاصل: قال، والكلمة ليست في ع، ف، ل.

(٧) (إلى حماماتنا) ساقط من ع.

(٨) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر.

ويروى: (ونصفه) مكان (أو نصفه). الديوان: ٢٤ والكتاب ١: ٢٨٢ والخصائص ٢: ٤٦٠

أَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ (مَا) [لِنَوَا<sup>(١)</sup>] وَأَمَّا الرُّفْعُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ<sup>(٢)</sup> :  
أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ (مَا) [كَافَّةً<sup>(٣)</sup>، وَالْحَمَامُ مُبْتَدَأٌ، وَلَنَا خَبَرُهُ.  
وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْحَمَامُ مَرْفُوعاً بِأَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ،  
وَتَقْدِيرُهُ: أَلَا لَيْتَ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ  
[وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ]﴾<sup>(٤)</sup> بِالرُّفْعِ<sup>(٥)</sup>، أَيْ هُوَ أَحْسَنُ<sup>(٦)</sup> فَيَكُونُ (مَا) مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي  
مَحَلِّ النَّصْبِ، بِأَنَّهُ اسْمٌ لَيْتَ.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَعَ (مَا) لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا مَعَ لَيْتَ، وَقَاسَهُ  
النَّحْوِيُّونَ فِيمَا عَدَاهَا عَلَيْهَا.  
وَلَمْ يَحْكِ سَبِيوِيهِ فِي إِنَّمَا إِلَّا الْإِلْفَاءَ<sup>(٨)</sup>.  
ثُمَّ أَعْلَمُ أَنَّ (مَا) الْوَاقِعَةَ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَوْجِهٍ:  
أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ كَافَّةً لَهَا عَنِ الْعَمَلِ عَلَى مَا ذَكَّرْنَا.  
وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي<sup>(٩)</sup> فَتَكُونَ [اسْمَهَا وَتُكْتَبُ مَفْصُولَةً] <sup>(١٠)</sup>.

(١) في ز: زائدة.

(٢) في ل: فلا حتمال الوجهين، وفي ع: فلا حتمال وجهين.

(٣) ما بين المعقتين ليس في الاصل.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ع، ف، ل.

(٥) سورة الانعام: ١٥٤.

(٦) الرفع قراءة يحيى بن يعمر. المحاسب ١: ٢٣٤.

(٧) قال أبو الفتح بن جني: (هو مستضعف الاعراب عندنا لحد ذلك المبتدأ العائد على الذي). المصدر السابق.

(٨) الكتاب ١: ٢٨٣ و ٢: ٣٠٦.

(٩) الذي ليس في الاصل.

(١٠) في الاصل: اسمها فليت موصولة.

والثالث: أن تكون نكرةً مبهمَةً بمنزلة الشأن<sup>(١)</sup> والحديثِ والجُمْلَةُ التي بعدها في موضع الخبر، وهو مذهبُ الكوفيين، وابنُ دُرستويه<sup>(٢)</sup>.

والرابع: أن تكون مزيدهً فدخولها وخروجها واحدٌ فيبقى عملها كما كان. ثم قال: (فإن لا تُغيّرُ معنى الجُمْلَةِ).

هذا شروعٌ في الكلامِ على كُلِّ واحدٍ منها على التَّفْصِيلِ، فإن لا تُغيّرُ معنى الجُمْلَةِ الابتدائية التي تدخلُ عليها بل تُوكِّدُها، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، ثم أدخلتِ المكسورةَ عليها، وجدتِ تلكَ الجُمْلَةُ مُسْتَقِلَّةً كما كانت؟

و (أن) المفتوحةَ مع اسمها وخبرها في حكمِ المفردِ. ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ ثم أدخلتِ المفتوحةَ عليه، فقلت: أن زيداً قائمٌ لم تكنْ كلاماً بل تفتقرُ إلى جزءٍ آخرٍ في الافادةِ لتَصِيرَ كلاماً مثل: أن تقول: بلغني أن زيداً قائمٌ،<sup>(٣)</sup> فتكون في محلِّ الرفعِ بأنه فاعِلٌ.

وتقول: كرهتُ أن زيداً قائمٌ فتكون في محلِّ النصبِ بأنه مفعولٌ.

وتقول: عجبْتُ من أن زيداً قائمٌ فتكون في محلِّ الجرِّ بمن.

فحاصلُ الفرقِ بينهما أن المكسورةَ وُضِعَتْ لتأكيدِ الجُمْلَةِ، والمفتوحةُ لتأكيدِ

المفردِ.

(١) في ل: البيان.

(٢) الكافية - شرح الرضي ٢: ٣٤٨.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

وَيَنْبَإُهَا فَرْقٌ [مِنْ وَجْهِ آخَرَ] <sup>(١)</sup> وَهُوَ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ لَا يُصَدَّرُ بِهَا الْكَلَامُ،  
وَالْمَكْسُورَةُ يُصَدَّرُ / ١٣٨ ظ / بَلْ إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ <sup>(٢)</sup> الْمَبْتَدَأِ التَّزِمَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهَا  
فَلَا يُقَالُ: أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ حَقٌّ. وَقَدْ مَضَى <sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ وَالْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ).  
أَيْ: وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَكْسُورَةَ لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَتَبْقَى الْجُمْلَةُ عَلَى حَالِهَا  
مَعَهَا وَجَبَ الْكَسْرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَبْقَى الْجُمْلَةُ بِحَالِهَا.

وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَفْرَدِ، وَجَبَ  
الْفَتْحُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَكُونُ مَعَ <sup>(٤)</sup> مَا بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ الْمَفْرَدِ. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ مَوْضِعُ  
كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَكْسُورَةِ وَالْمَفْتُوحَةِ، لِأَنَّهَا إِنْ وَقَعَتْ ابْتِدَاءً وَجَبَ الْكَسْرُ، لِأَنَّ  
الْإِبْتِدَاءَ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ، فَتَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَتَسْكُتُ.

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ وَجَبَ الْكَسْرُ، فَتَقُولُ: قَالَ زَيْدٌ: إِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ، لِأَنَّ  
مَقُولَ الْقَوْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً.

وَلَيْسَ الْكَسْرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ <sup>(٥)</sup>  
لِأَجْلِ الْقَوْلِ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ قَوْلَ الْكُفَّارِ، بَلْ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ ابْتِدَاءً <sup>(٦)</sup>، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ

(١) ما بين المعقتين ساقط من الاصل.

(٢) في ف، ل: موضع.

(٣) ينظر ١: ٣٦٣.

(٤) (مع) ليست في الاصل.

(٥) سورة يونس: ٦٥.

(٦) في مجمع البيان ١: ٦٨: (كسرت ان للاستئناف بالتذكير بما ينفي الحزن، ولا يجوز أن يكون

القول بِمَعْنَى الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> أَوْ الظَّنَّ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ بَنِي سُلَيْمٍ.

أَمَّا إِذَا كَانَ فَاَلْمَفْتُوحَةُ لِأَنَّهَا فِي مَحَلِّ الْمَفْرَدِ حَيْثُ لَكُونُهَا مَفْعُولًا.

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْمَوْصُولِ فَالْمَكْسُورَةُ لِأَنَّ الصَّلَةَ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ، فَتَقُولُ:

جَاءَنِي الَّذِي إِنَّ أَبَاهُ عَالِمٌ.

وَمِنْ جُمْلَةِ مَوَاضِعِ الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ وَاوِ الْحَالِ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ إِذَا <sup>(٢)</sup> كَانَ فِي

خَبَرِهَا اللَّامُ، وَبَعْدَ حَتَّى الْإِبْتِدَائِيَّةِ، وَبَعْدَ أَلَا وَأَمَّا لِلتَّنْبِيهِ، لِأَنَّهَا مَوْضِعُ <sup>(٣)</sup> الْجُمْلِ.

وَإِنْ وَقَعَتْ فَاعِلًا فَاَلْمَفْتُوحَةُ، تَقُولُ: بَلَّغَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ: أَيْ بَلَّغَنِي قِيَامُ

زَيْدٍ <sup>(٤)</sup>، لَوْ جُوبِ كَوْنِ الْفَاعِلِ مُفْرَدًا.

وَإِنْ وَقَعَتْ مَفْعُولًا فَالْفَتْحُ، نَحْوُ: كَرِهْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ، لَوْ جُوبِ كَوْنِ الْمَفْعُولِ

مَفْرَدًا.

وَإِذَا وَقَعَتْ مَبْتَدَأً فَالْفَتْحُ أَيْضًا لَوْ جُوبِ كَوْنِ الْمَبْتَدَأِ مُفْرَدًا، كَقَوْلِكَ عِنْدِي أَنَّكَ

قَائِمٌ.

وَإِذَا وَقَعَتْ مِضَافًا إِلَيْهَا فَالْفَتْحُ لَوْ جُوبِ كَوْنِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ مَفْرَدًا، تَقُولُ:

→ كَسَرَتْ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ حِكَايَةً عَنْهُمْ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَحَزَّنَ لَذَلِكَ وَهَذَا كَفَرًا،

وَفِي التَّبْيَانِ ٢: ٦٧٩؛ (هُوَ مُسْتَأْنَفٌ وَالْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ).

(١) فِي ل: الْقُوَّة.

(٢) فِي ل: وَإِذَا.

(٣) فِي ف: مَوْضِع.

(٤) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ <sup>(١)</sup> مُنْطَلِقٌ.

وَإِنْ وَقَعْتَ بَعْدَ (لَوْلَا) فَالْفَتْحُ، تَقُولُ: لَوْلَا أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ لَوْ جُوبِ وَقَعَ الْمُبْتَدَأُ  
بَعْدَ لَوْلَا.

وَهَاهُنَا سُؤَالٌ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: [ <sup>(٣)</sup> ] إِنَّ لَوْلَا لَيْسَتْ عَامِلَةً فِيمَا بَعْدَهَا عِنْدَ  
الْبَصْرِيِّينَ، وَإِنَّمَا تَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ غَيْرَ أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ  
وَجَبَّ الْكَسْرُ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَكْسِرُ فِي <sup>(٤)</sup> مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهَا وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ وَقَعَتْ مَوْقِعَ <sup>(٥)</sup> الْمُبْتَدَأِ [وَهُوَ <sup>(٦)</sup> مَوْضِعُ  
الْمُبْتَدَأِ] <sup>(٧)</sup> وَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ، فَوَجَبَ الْفَتْحُ.

لَكِنَّهُ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ شَكٌّ، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْمَفْتُوحَةُ لَا تَقْتَضِي صَدَرَ الْكَلَامِ  
يُنْقَضُ بِهِ.

وَإِنْ وَقَعْتَ بَعْدَ (لَوْ) فَالْفَتْحُ، تَقُولُ: لَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ <sup>(٨)</sup> الْمَفْرَدِ،  
وَهُوَ الْفَاعِلُ، وَتَقْدِيرُهُ: لَوْ وَقَعَ انْطِلَاقُكَ.

(١) في ز: من أول أنك منطلق.

(٢) كان الأولى أن يقول: اشكال أو اعتراض.

(٣) من ٢: ٥٥٤ وإلى هنا والمحمود بين المعقتين ساقط من ت.

(٤) الانصاف - مسألة ١٠ - ٤٩١، وورصف المباني: ٢٩٣.

(٥) في ع، ل: موضع.

(٦) (هو) ليس في ت، ز.

(٧) ما بين المعقتين ليس في الاصل.

(٨) في ف، ل: موضع.

وَأَمَّا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ لَوْ فاعِلاً لاقتضائها الفعل، لكونه للشرط كما  
سَيَجِيءُ.

وَأِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ حَرْفِ الْجَرِّ فَالْفَتْحُ، تَقُولُ: جِئْتُكَ لِأَنَّكَ كَرِيمٌ.  
وَكَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> أَي:  
وَلِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ عِنْدَ سَبْيُوهِ<sup>(٢)</sup>.

وَبَعْدَ حَتَّى العاطفةِ والجارةِ بالفتح.  
وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنْ قَوْلُهُ: وَمِنْ ثُمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ، مُنْقُوضٌ  
بِمَا بَعْدَ حَيْثُ، فَإِنَّهُ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ، لِأَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ أَوَّلًا كَمَا مَرَّ<sup>(٣)</sup> مَعَ أَنَّهُ يَفْتَحُ،  
تَقُولُ: اجْلِسْ حَيْثُ أَنِّي جَالِسٌ، وَمِمَّا بَعْدَ عَلِمْتُ<sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ مَعَ أَنَّهُ وَجَبَ  
فِيهِ<sup>(٥)</sup> الْفَتْحُ، تَقُولُ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ بِالْفَتْحِ.  
وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْجُمْلَةِ، الْجُمْلَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَهَاهُنَا لَيْسَ  
كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ حَيْثُ واقعةٌ مَوْضِعَ الْمُفْرَدِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ  
إِلَى الْمُفْرَدِ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَنْدَلُسِيِّ<sup>(٦)</sup>، وَوُجِدَ عَلَى حَاشِيَةِ شَرْحِ  
الْإِيضَاحِ.

(١) سورة الجن: ١٨.

(٢) الكتاب ١: ٤٦٤.

(٣) تقدم في ٢: ١٧٦، ١٩٢.

(٤) في ل: عملت.

(٥) في ت، ل: بعده.

(٦) تقدمت ترجمته في ١: ٢٦٣.

وَلَكِنْ يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ النَّقْضُ بِمَا بَعْدَ وَإِ الْحَالِ فَإِنَّهُ يُفْتَحُ مَعَ أَنَّ / ١٣٩ و /  
 الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا لَيْسَتْ بِحَقِيقَةٍ، لِكُونِهَا لِلْحَالِ، وَأَصْلُ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا.  
 وَعَنِ الثَّانِي: أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْإِخْفَافِ<sup>(١)</sup> فَلِأَنَّهَا مَعَ بُعْدِهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ  
 الْمَفْرُودِ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ.  
 وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَوَجَّهِ النَّقْضُ.

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ سَيَوِيهِ فَالْجَوَابُ عَنْهُ صَعْبٌ، لَكِنَّ غَايَةَ مَا قِيلَ فِيهِ هِيَ أَنَّ  
 مَا بَعْدَ عَلِمْتُ لَيْسَ مَوْضِعَ جُمْلَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْضِعُ مَفْرُودٍ، لِكُونِهِ مَنْصُوبًا بِعَلِمْتُ،  
 وَالْجُمْلَةُ الْمُسْتَقِلَّةُ لَا تَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا الْأَفْعَالُ.  
 وَقَدْ أوردَ عَلَيْهِ سُؤَالَانِ<sup>(٢)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَحْتَاجُ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي قَبْلَ دُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ،  
 فَتَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا لِبَقَاءِ مَعْنَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِحَالِهَا.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنْ مُنِعَ احتياجُهَا إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي، بَعْدَ دُخُولِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ  
 الْاحتِياجَ إِنَّمَا كَانَ بِأَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا وُضِعَ لِيَتَعَلَّقَ بِالشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ فَاحتِيجَ إِلَى ذِكْرِ  
 شَيْئَيْنِ، لِهَذَا الْفَرَضِ، وَلَمَّا دَخَلَتْ (أَنَّ) وَالزَّمَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ، حَصَلَ  
 الْمَقْصُودُ، مِنْ مُتَعَلِّقِ الْعِلْمِ، فَلَمْ يُحْتَاجْ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

وَتَأْنِيهِمَا: أَنَّ الْمَفْرُوحَةَ فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرُودِ، وَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ عَطْفُ الْجُمْلَةِ عَلَيْهَا فِي

(١) شرح المفصل لابن يمين ٨: ٦١.

(٢) قصده: اشكالان.

(٣) (الواو) ليس في ت.



قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> برفع العين<sup>(٢)</sup>.

وأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِبْتِدَائِيَّةَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ، أَيْ: كَتَبْنَا هَذَا الْحُكْمَ، وَقِيلَ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: كُلُّ مَوْضِعٍ هُوَ مَوْضِعُ الْمَفْرَدِ وَجَبَ الْفَتْحُ فِيهِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ هُوَ مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ وَجَبَ الْكَسْرُ فِيهِ<sup>(٣)</sup>، أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ<sup>(٤)</sup> وَمَنْ تَابَعَهُ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ صَالِحٍ لِكِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ وَجَبَ الْكَسْرُ فِيهِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَمْ يَصْلَحْ فِيهِ إِلَّا أَحَدَى الْجُمْلَتَيْنِ وَجَبَ الْفَتْحُ فِيهِ، لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ حَكْمٌ مَذْكُورٌ بِعِلَّتِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ لَيْسَ كَذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ وَضْعَ الْمَكْسُورَةِ لِتَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ مَعَ بَقَائِهَا عَلَى اسْتِقْلَالِهَا فَوَجَبَ أَنْ لَا تَقَعَ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ وَضْعَ الْمَفْتُوحَةِ مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ {الْمُضَدِّ وَ[الْمُضَدَّرُ مَفْرَدٌ]}<sup>(٦)</sup>، فَوَجَبَ أَنْ لَا تَقَعَ إِلَّا فِي مَوْضِعِ {الْمَفْرَدِ}<sup>(٧)</sup>.

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَمْ<sup>(٨)</sup> يَذْكُرْ حَكْمًا بِعِلَّتِهِ فَظَاهِرٌ مَعَ أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ

(١) سورة المائدة: ٤٥.

(٢) قرأ الكسائي: (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) بالرفع وباقي السبعة بالنصب. التيسير: ٩٩.

(٣) عبارة المصنف هي: (ومن ثمت وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد) مجموع مهمات

المتون: ٤٢٤.

(٤) الايضاح العضدي: ١٢٩، والايضاح في شرح المنصل ٢: ١٦٦.

(٥) المصدران السابقان.

(٦) في الاصل: المفرد.

(٧) ما بين المعقتبين ساقط من ز.

(٨) في ز: لا.

النقض لآن مثل قوله:

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(١)</sup>

.....

لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا لِاحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ، وَهِيَ الْأَسْمِيَّةُ كَمَا يَجِيءُ، مَعَ أَنَّ الْكُسْرَ جَائِزٌ فِيهِ  
وَكَذَا قَوْلُنَا: مَنْ يُكْرِمُنِي فَأِنِّي أَكْرِمُهُ، فَإِنَّهُ يَقَعُ الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَأٍ الْجُزْأِ<sup>(٢)</sup>، لِحَوَازِ  
أَنْ يُقَالَ: مَنْ يُكْرِمُنِي فَأَكْرِمُهُ، وَمَنْ يُكْرِمُنِي فزِيدْ يَكْرِمُهُ<sup>(٣)</sup>، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّعَيْنِ الْكُسْرُ.  
لَا يُقَالُ: إِنَّمَا لَمْ يَتَّعَيْنِ الْكُسْرُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا لِلْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ لِأَنَّ مَا بَعْدَ فَأٍ  
الْجُزْأِ<sup>(٤)</sup> لَمْ يَقَعْ إِلَّا الْأِسْمُ.

لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ<sup>(٥)</sup> امْتِنَاعَ وَقُوعِ الْفِعْلِ بَعْدَ فَأٍ الْجُزْأِ<sup>(٦)</sup>.

وَأِنْ قَوْلُنَا: مَنْ يُكْرِمُنِي فَلْيَكْرِمْ زَيْدًا جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ. وَلَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرُ الْأِسْمِ  
هَاهُنَا لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْهُ، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ كَانَ حَاصِلُهُ أَنَّهُ

(١) صدره: وكنت أري زيدا كما قيل سيداً.

والبيت لا يعرف قائله.

أري - بضم الهزلة - مبني للمجهول يتعدى لثلاثة مفاعيل نائب الفاعل وزيداً وسيداً.  
واللهازم: جمع لزمة بكسر اللام والزاي وهما عظامان في اللحيين أسفل الحنك.

الكتاب ١: ٤٧٢ والمقتضب ٣: ٢٥٠ والخصائص ٢: ٣٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨:

٦١، والايضاح في شرح المفصل ٢: ١٦٧.

(٢) في الاصل: الجزائية.

(٣) ينظر هذا في الايضاح في شرح المفصل ٢: ١٦٦.

(٤) في الأصل الجزائية.

(٥) (لا نسلم) ساقطة من ت.

(٦) في الأصل: الجزائية.

موضعُ تعيّنِ الاسمِ دُونَ الفعلِ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَعَيِّنٍ،  
لِجَوَازِ الْكَسْرِ أَيْضًا، وَلَآنَ قَوْلُنَا: مرادِي أَنَّكَ كَرِيمٌ<sup>(٢)</sup> لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ  
أَنَّكَ كَرِيمٌ<sup>(٣)</sup> مَوْضِعَ جُمْلَةٍ أَوْ لَا يَكُونُ، وَأَيًّا مَا كَانَ يَتَوَجَّهُ الشَّكَالُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي  
عَلِيٍّ.

أَمَّا إِذَا كَانَ هُوَ<sup>(٤)</sup> خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ، وَجَبَ الْكَسْرُ لِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ  
جُمْلَةً أَسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ حَكْمُهُ لِلْمَكْسُورَةِ وَالْمَفْتُوحَةِ شَامِلًا لَجَمِيعِ الْمَوَاضِعِ.

وَأَعْلَمَ / ١٣٩ ظ / أَنَّهُ لَا يَخْلُو كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ مِنْ تَعَسُّفٍ وَصُعُوبَةٍ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيرَانِ جَازَ الْأَمْرَانِ).

مَعْنَاهُ إِنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ جَازَ تَقْدِيرُ الْجُمْلَةِ، وَجَازَ تَقْدِيرُ الْمَفْرَدِ فِيهِ، جَازَ فِيهِ  
الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ، كَقَوْلِكَ: مَنْ يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أَكْرِمُهُ. فَإِنْ جَعَلْتَ تَقْدِيرَهُ: فَأَنَا أَكْرِمُهُ،  
وَجَبَ الْكَسْرُ، لِكُونِهَا وَاقِعَةً ابْتِدَاءً، وَإِنْ جَعَلْتَ تَقْدِيرَهُ: مَنْ يُكْرِمُنِي فَجَزَاؤُهُ أَنِّي  
أَكْرِمُهُ وَجَبَ الْفَتْحُ، لِكُونِهَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ الْمَفْرَدِ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ  
مَوْضِعُ الْمَفْرَدِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

(١) المؤلف أخذ هذا من الإيضاح في شرح المفصل ٢: ١٦٦ - ١٦٧.

(٢) في ف: مكرم.

(٣) في ع، ف، ل: مكرم.

(٤) في ع: وهو.

وَكُنْتُ أَرِي زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(١)</sup>  
فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ إِذَا<sup>(٢)</sup> هُوَ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(٣)</sup> وَجَبَ الْكَسْرُ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ

ابتداءً.

وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ: فَإِذَا<sup>(٤)</sup> عِبُودِيَّتُهُ حَاصِلَةً وَجَبَ الْفَتْحُ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مُبْتَدَأً  
وَحَاصِلَةً خَبَرَهَا، وَمَوْضِعُ الْمُبْتَدَأِ هُوَ مَحَلُّ الْمَفْرَدِ.

قَوْلُهُ: (وَلِذَلِكَ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا بِالرَّفْعِ دُونَ  
الْمَفْتُوحَةِ).

أَيُّ: وَلَا جِلَّ أَنَّ الْمَكْسُورَةَ لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَالْمَفْتُوحَةَ تُغَيِّرُ جَازَ  
الْعَطْفِ<sup>(٥)</sup> عَلَى مَحَلِّ اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظًا، كَقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو<sup>(٦)</sup>، وَالْمَكْسُورَةُ  
حُكْمًا كَقَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو، فَعَمْرُو مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ<sup>(٧)</sup> زَيْدٍ لِأَنَّ  
(أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ مَعَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ فِي تَأْوِيلِ الْجُمْلَةِ<sup>(٨)</sup> لِكُونِهَا قَائِمَةً مَقَامَ الْمَفْعُولَيْنِ، وَإِذَا  
كَانَ فِي تَأْوِيلِ الْجُمْلَةِ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ اسْمِهَا كَمَا جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ

(١) تقدّم في ٥٦٦: ٢.

(٢) كلمة (إذا) ساقطة من الاصل، ومن ز.

(٣) (واللهازم) ساقطة من الاصل.

(٤) زاد في ل: هو.

(٥) في ع. ل: أن يعطف.

(٦) في ز: عمرا.

(٧) (محَل) ليست في: ل.

(٨) (الجملة) ليست في ل.

صريحاً.

وإنما جاز العطف على اسم المكسورة صريحاً لأنها لم تُغَيَّرْ مَعْنَى الجُمْلَةِ، فَصَحَّ  
أَنْ تُقَدَّرَ كَالْعَدَمِ فَعُطِفَ عَلَى مَحَلِّ مَا عَمِلَتْ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِهَا، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ  
الْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظاً قَوْلُهُ:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارٍ<sup>(١)</sup>

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِ الْمَكْسُورَةِ حُكْمُ الْمَفْتُوحَةِ لَفْظاً  
قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

وَالَا فَاعْلَمُوا أَنَا [وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ<sup>(٣)</sup>

فَلَوْلَا أَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَكْسُورَةِ لَمْ يُجْزِ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ اسْمِهَا بِتَقْدِيرِ حَذْفِ  
الْخَبَرِ مِنَ الْاَوَّلِ، قَاصِداً إِلَى أَنَّ<sup>(٤)</sup> الْمَعْنَى: فَاعْلَمُوا أَنَا<sup>(٥)</sup> بُغَاةٌ وَأَنْتُمْ<sup>(٦)</sup> بُغَاةٌ كَذَلِكَ<sup>(٧)</sup>.

(١) ينسب البيت إلى جرير وليس في ديوانه، والشاهد فيه عطف المكرمات على محل اسم ان وهو الرفع.

الكتاب ١: ٢٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٧.

(٢) في ع، ف: قول الشاعر.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم. وبغاة: جمع باغي، وهو المُفْسِدُ، وفي الديوان: (ماحيينا) مكان (ما بقين).

ديوان بشر بن أبي خازم - تحقيق: عزة حسن - دمشق: ١٦٥ وينظر الكتاب ١: ٢٩٠

والانصاف - مسألة ٢٣ - ١: ١٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٩ وشرح الكافية لابن

الحاجب: ١٢٤ والايضاح في شرح المفصل ٢: ١٨٤.

(٤) (أَنْ) ليست في الاصل.

(٥) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٦) في ل: أنهم.

(٧) ليست في ت، ع، ل. وينظر: الانصاف - مسألة ٢٣ - ١: ١١٠.

قَالَ<sup>(١)</sup> جَارُ اللَّهِ الْعَلَّامَةُ<sup>(٢)</sup>؛ المَعْطُوفُ الْمَرْفُوعُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلٍّ (إِنْ)<sup>(٣)</sup> الْمَكْسُورَةِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ<sup>(٤)</sup>، وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مَا ذَكَرَ، وَرَجَّحَ قَوْلَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ (إِنْ) يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، وَهُوَ النَّصْبُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنَّ يَكُونَ الْإِعْرَابُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَحْدَهُ بَلْ مَعَ ضَمِيمَةٍ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ لِلْمَجْمُوعِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ كَمَا أَنَّ (خَلَقَكَ) فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ خَلَقَكَ مَنْصُوبٌ لَا غَيْرُ، وَمَعَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِيهِ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَقَدْ أُورِدَ عَلَيْهِ النَّقْضُ: بِأَنَّ (زَيْدًا) فِي قَوْلِنَا: أَعْجَبَنِي ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِأَنَّهُ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ مَعَ أَنَّهُ مُعْرَبٌ لَفْظًا فَصَارَ لَهُ إِعْرَابَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى. إَعْلَمُ أَنَّ رَفَعَ الْاسْمَ<sup>(٥)</sup> الْآتِي بَعْدَ اسْمِ (إِنْ) عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجٍ: أَحَدُهَا: مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلٍّ اسْمِ (إِنْ)، مَعَ مَا عَمِلَتْ فِيهِ، وَهُوَ قَوِيٌّ.

الثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ<sup>(٦)</sup> فِي الْخَبَرِ، وَنَسَبَ جَارُ اللَّهِ<sup>(٧)</sup>

(١) في ع، ل: وقال.

(٢) كلمة (العَلَّامَةُ) ليست في ل، والمقصود الزمخشري.

(٣) ليست في: الاصل.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٦.

(٥) (الاسم) ليس في الاصل.

(٦) في ف: المستكن المرفوع.

(٧) زاد في ز: العَلَّامَةُ.

هَذَا الْوَجْهَ إِلَى الضَّعْفِ <sup>(١)</sup> مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: [أَنَّ لَيْسَ كُلُّ خَبَرٍ فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَكِنٌ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ جَامِداً.

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ مِنْ شَرْطِ <sup>(٢)</sup> الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ <sup>(٣)</sup> الْمُسْتَكِنِ الْمَرْفُوعِ أَنْ يُؤَكَّدَ

قَبْلَ الْعَطْفِ <sup>(٤)</sup> أَوْ يُفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ، أَمَّا <sup>(٥)</sup> إِذَا أُكِّدَ أَوْ فُصِّلَ فَجَازَ <sup>(٦)</sup> بِلَا ضَعْفٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ <sup>(٧)</sup> يَكُونُ الْاسْمُ مَرْفُوعاً بِالْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ / ١٤٠ و /

مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ مُضِي الْخَبَرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا <sup>(٨)</sup>).

أَي: وَيُشْتَرَطُ فِي الْعَطْفِ مَضِي الْخَبَرِ لَفْظاً كَقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو، أَوْ

تَقْدِيرًا، نَحْو: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ، أَيْ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ.

أَمَّا قَبْلَ مُضِيِّ الْخَبَرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا فَلَمْ يَجْزْ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو

ذَاهِبَانِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ كَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَعْمُولاً لِعَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، لِأَنَّ (ذَاهِبَانِ) مِنْ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٧.

(٢) ما بين المعقتين ساقط من ت، ع.

(٣) في ت: ضمير.

(٤) في الاصل وفي ز: المعطوف، في ف: هذا العطف.

(٥) في ت، ز، ع: وأبأ، وكلمة أما ليست في ل.

(٦) في الاصل: لجاز.

(٧) في ز: وهو أن.

(٨) في مجموع مهمات المتن: ٤٢٥: حكا.

حَيْثُ أَنَّهُ<sup>(١)</sup> خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ مَعْمُولٌ لِأَنَّ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ<sup>(٢)</sup> عَمْرٍو يَكُونُ مَعْمُولًا لِلْإِبْتِدَاءِ، فَلَوْ كَانَ خَبَرًا عَنْهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لَهَا [مَعًا، وَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَعْمُولٌ] (إِنْ) لَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا لِلْإِبْتِدَاءِ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا (إِنْ)، فَلَوْ كَانَ مَعْمُولًا لَهَا<sup>(٣)</sup> لَمْ يَكُنْ مَعْمُولًا لِأَحَدِهِمَا وَاسْتِحَالَتُهُ ظَاهِرَةٌ.

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ التَّقْضُ بِقَوْلِنَا: إِنَّ الزَّيْدِينَ وَالْعَمْرُونَ ذَاهِبُونَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، لِأَنَّ مَضِيَّ الْخَبَرِ حَاصِلُ تَقْدِيرٍ، وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّ الزَّيْدِينَ ذَاهِبُونَ، وَالْعَمْرُونَ ذَاهِبُونَ. لَكِنْ حُذِفَ خَبَرُ الْأَوَّلِ لِلْعِلْمِ بِهِ، لَكُونِهِ مَذْكُورًا فِي الثَّانِي. لَا يُقَالُ: قَدْ جَاءَ الْعَطْفُ عَلَى تَحَلٍّ اسْمِهَا قَبْلَ مَضِيَّ الْخَبَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ<sup>(٤)</sup> مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فَإِنَّ النَّصَارَى مَعْطُوفٌ عَلَى الَّذِينَ قَبْلَ مَضِيَّ الْخَبَرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

(١) ليس في الاصل.

(٢) في الاصل وفي ف: من.

(٣) ما بين المعقتين ساقط من ل.

(٤) في الاصل، وفي ت، ز، ف: الصابئون، وقوله تعالى: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ ليس في ف، ر (الصابئون) وردت في سورة المائدة الآية: ٦٩: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وهنا خلط بين الآية: ٦٢ من سورة البقرة والآية: ٦٩ من سورة المائدة لما أثبت هنا آية سورة البقرة والبحث حول آية سورة المائدة كما سئرى فيما يلي.

(٥) سورة البقرة: ٦٢.



لَا نَأْتِي نَقُولُ: إِنَّ فِي رَفْعِ النَّصَارَى وَجُوهًا:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخيرِ، كَمَا هُوَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ <sup>(١)</sup>، فَإِنَّ النَّصَارَى عِنْدَهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ وَالنِّيةُ بِهِ التَّأخيرُ، تَقْدِيرُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ <sup>(٣)</sup>.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ الَّذِي فِي آمَنُوا لِيُجَوِّدَ <sup>(٤)</sup> الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا. وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(٥)</sup> خَبَرُهُ، وَخَبَرُ (إِنَّ) مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ هَذَا الْخَبَرِ عَلَيْهِ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ يَكُونَ <sup>(٦)</sup> بِعَكْسِ هَذَا.

وَخَامِسُهَا: أَنْ تَكُونَ (إِنَّ) <sup>(٧)</sup> بِمَعْنَى أَجَلٍ لَا النَّاصِبَةَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُجَوِّزُونَ الْعَطْفَ عَلَى مَحَلِّ اسْمِهَا قَبْلَ مُضِيِّ الْخَبَرِ، وَلَا يَشْتَرِطُونَ مَا شَرَطْنَاهُ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرٌ لِكُونِهِ مَبْنِيًّا خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ وَالْكِسَائِيِّ).

إِغْلَمَ أَنَّ الْكِسَائِيَّ وَالْمَبْرَدَ ذَهَبَا إِلَى أَنَّ اسْمَ الْمَكْسُورَةِ إِنَّ <sup>(٨)</sup> كَانَ مَبْنِيًّا جَزَارَ

(١) الكتاب ١: ٢٩٠.

(٢) سورة المائدة: ٦٩.

(٣) الانصاف - مسألة ٢٣ - ١٠٩، والبيان ٢: ٢٩٩.

(٤) في ف: لدخول.

(٥) سورة المائدة: ٦٩.

(٦) ليست في الأصل.

(٧) كلمة (ان) زيادة من ف.

(٨) في ف: إذا.

الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّهَا قَبْلَ مُضِيِّ الْخَبَرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا، وَلَيْسَ مُضِيَّ الْخَبَرِ شَرْطاً  
عِنْدَهُمَا<sup>(١)</sup>، تَقُولُ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَالْمَانِعُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْمِهَا  
قَبْلَ مُضِيِّ الْخَبَرِ، لَمَّا كَانَ مَوْجُوداً هَاهُنَا أَيْضاً، أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَلَا أَتَرَى  
لِكَوْنِهِ مَبْنِياً).

إِعْلَمُ أَنِّي وَجَدْتُ نَقْلًا بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ أَنَّ الْكِسَانِي أَجَازَ الْعَطْفَ  
عَلَى الْمَبْنِيِّ سِوَاءَ ظَهَرَ الْأَعْرَابُ أَوْ لَمْ يَظْهَرُوا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالنَّصَارَى  
وَالصَّابِئِينَ﴾<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>.

وَجَوَابُهُ: مَا مَرَّ، وَأَنَّ الْفَرَاءَ جَوَّزَ الْعَطْفَ فِيمَا لَمْ يَظْهَرِ فِيهِ الْأَعْرَابُ، وَلَمْ يُجَوِّزْ فِيمَا  
ظَهَرَ فِيهِ الْأَعْرَابُ<sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ نَقَلَ سِيبَوِيهِ عَنْ بَعْضِ الْأَعْرَابِ أَنَّهُمْ يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ  
ذَاهِبُونَ<sup>(٥)</sup>، وَأَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا ذَاهِبَانِ وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ فَيَرَى أَنَّهُ قَالَ:  
هُمْ أَجْمَعُونَ، كَمَا قَالَ:

وَلَا سَابِقَ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئياً<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: عندهم. وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٨١ / ٢.

(٢) سورة البقرة: ٦٢، وفي ف: ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾.

(٣) ما بين المعقتنين ليس في ت، ل.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٩.

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٢٩٠: (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: أنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان).

(٦) تقدم الشاهد في ١: ٦٤٦.

هَذَا حِكَايَةُ لَفْظٍ سَبَّوِيهِ فِي كِتَابِهِ، وَنَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الْعَلَطِ وَرَدَّهُ بِأَنْ قَالَ:  
 قَبُولُ قَوْلِ الْعَرَبِيِّ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ يَحْصَلَ [الظَّنُّ بِأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ مُوَافِقًا لِمَا وَضَعَهُ<sup>(٢)</sup>  
 الْوَاضِعُ، أَمَّا إِذَا / ١٤٠ ظ / حَصَلَ<sup>(٣)</sup> [الظَّنُّ وَعَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنْ<sup>(٤)</sup> اسْتُعْمِلَهُ عَلَى  
 خِلَافِ مَا وَضَعَهُ الْوَاضِعُ، لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ مَقْبُولًا وَهَذَا كَذَلِكَ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ.  
 قَوْلُهُ: (وَلَكِنَّ كَذَلِكَ):

أَيُّ وَ (لَكِنَّ) مِثْلُ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ فِي جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْأِسْمِ بَعْدَ مُضِيِّ  
 الْخَبَرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: مَا خَرَجَ زَيْدٌ لَكِنَّ أَخَاكَ خَارِجٌ وَعَمْرُو، لِأَنَّهُ لَلِاسْتِدْرَاكِ،  
 وَالِاسْتِدْرَاكُ لَا يُنَافِي مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا لَا يُنَافِيهِ التَّأْكِيدُ.  
 أَمَّا فِي سَائِرِ الْحُرُوفِ فَلَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ لِزَوَالِ الْإِبْتِدَاءِ  
 بِدُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ.

أَمَّا الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الْخَبَرِ فَجَائِزٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِإِلَّا  
 خِلَافٍ، إِذَا كَانَ مَعَ التَّأْكِيدِ أَوْ مَعَ الْفَصْلِ، نَحْوُ<sup>(٥)</sup>: لَكِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا [هُوَ<sup>(٦)</sup> عَمْرُو<sup>(٧)</sup>].

(١) فِي ت: الْفَرِيقِ.

(٢) فِي: ل: وَضَعْتَهُ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت، ع.

(٤) (أَنْ) لَيْسَتْ فِي ف.

(٥) لَيْسَ فِي ل.

(٦) الْوَاوُ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي ل.

(٧) فِي ت: وَهُوَ عَمْرُو.

وليت<sup>(١)</sup> زيداً قائم هو و<sup>(٢)</sup> عمرو<sup>(٣)</sup>، وكذلك غيرهما.

## دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا بَعْدَ إِنْ

قوله: (وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ<sup>(٤)</sup> اللَّامُ<sup>(٥)</sup> مَعَ الْمَكْسُورَةِ):

أي: ولأجل أن (إِنْ) لا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ دَخَلَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ مَعَهَا، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى غَيْرِهَا<sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ إِعْلَمَ أَنَّ حَقَّ هَذِهِ اللَّامِ أَنْ تَدْخُلَ قَبْلَ (إِنْ) لِكُونِهَا لِلْإِبْتِدَاءِ، لَكِنَّهُمْ أَخْرَوْهَا، لِكِرَاهَتِهِمْ اجْتِمَاعَ حَرْفَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ التَّأَكِيدُ، وَأَدْخَلُوهَا عَلَى خَبَرِهَا، إِنْ كَانَ اسْمُهَا مُقَدِّماً عَلَى خَبَرِهَا لِئَلَّا يَلْزَمَ الْمَحْذُورُ، فَقَالُوا: إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ وَعَلَى اسْمِهَا، إِذَا تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا فَقَالُوا: إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا، وَعَلَى مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ، إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ: إِنْ زَيْدًا لَطَعَامُكَ أَكَلْتُ، وَإِنْ زَيْدًا لَنِي الدَّارِ جَالِسٌ.

(١) في ل: ليت أن.

(٢) الواو ليس في الاصل.

(٣) في ت: وهو عمرو.

(٤) في الاصل: حولت.

(٥) ليس في الاصل.

(٦) وقد تجرأ المحجَّاج على كتاب الله فقرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ رَبِّهِمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ - المعاديات:

١١: (إِنْ رَبِّهِمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ) بفتح هـزة إن فلما وصل إلى الخبر وجد اللام فاسقطها تعمداً ليقال: أنه غلط ولم يلحن وكان في ذلك اقدام على كتاب الله، لأنَّ اللحن عندهم أشدُّ مِنْ الْغَلَطِ. الايضاح ٢: ١٧٧ وشرح الفصل لابن يعيش ٨: ٦٦.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى الْخَبَرِ فَلَمْ يَجْزِ إِدْخَالُهَا عَلَيْهِ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ لِنِي الدَّارِ، وَلَا إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ لَطْعَامَكَ، لِأَنَّ حَقَّهَا أَنْ تَقَعَ قَبْلَ (إِنَّ)، لِكُونِهَا لِلْإِبْتِدَاءِ، لَكِنَّ اجْتِمَاعَهَا مَعَ (إِنَّ) كَانَ مَانِعًا عَنْهُ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُهَا عَمَّا ارْتَفَعَ الْمَانِعُ مِنْ دُخُولِهَا عَلَيْهِ، وَأَمَّا عَدَمُ دُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ مَعَ غَيْرِهَا، فَلِأَنَّ غَيْرَهَا إِمَّا لَكِنَّ، وَإِمَّا غَيْرَهَا.

فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَظَاهِرٌ عَدَمُ دُخُولِهَا مَعَهُ<sup>(١)</sup>، لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، وَوَجُوبِ تَحَقُّقِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ [مَعَ اللَّامِ]<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ لَكِنَّ، فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ يَزَلْ<sup>(٣)</sup> مَعَهَا مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، لَكِنَّ دُخُولَ اللَّامِ مَعَهُ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ اللَّامَ يُؤْذِنُ بِالْإِنْفِصَالِ لِكُونِهَا لِلْإِبْتِدَاءِ، وَ (لَكِنَّ) تَوْذِنُ بِالْإِتِّصَالِ، لِكُونِهَا لِلْإِسْتِدْرَاكِ<sup>(٤)</sup>، فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَالْجَمْعِ بَيْنَ النَّقِیْضِ، وَقَدْ جَاءَ:

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ<sup>(٥)</sup>

(١) فِي ل: مَعَ.

(٢) لَيْسَ فِي ل.

(٣) لَيْسَ فِي: ل.

(٤) فِي ل: نَزَلَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: لِلْإِسْتِدْرَاكِ.

(٦) صَدْرُهُ:

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْسَ عَوَازِلِي  
وَالْبَيْتُ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ، وَيُرْوَى (كَمِيد) مَكَانَ (عَمِيد) وَالْعَمِيدُ: مَنْ أَفْدَحَهُ الْمَرَضُ. مَعَانِي  
←

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ <sup>(١)</sup> بَلْ إِنَّ أَصْلَهُ <sup>(٢)</sup> لَكِنْ إِنِّي فَتَقَلْتُ حَرَكَه  
الْهَمْزَةَ إِلَى التَّوْنِ، وَحَذَفْتُ، فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ نَوَاتٍ فَحُذِفَ أَحَدَاهَا <sup>(٣)</sup> كَرَاهَةً اجْتِمَاعِهَا،  
فَصَارَ لَكِنِّي.

### تخفيف همزة إن

قَوْلُهُ: (وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ تِلْزَمُهَا اللَّامُ)

إِعْلَمُ أَنَّ الْمَكْسُورَةَ تُخَفَّفُ، فَلَا مُمْرَ الْإِبْتِدَاءِ لِأَزْمَةٍ لَهَا حِينَئِذٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَنَّهَا  
مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَبَيْنَ <sup>(٤)</sup> أَنَّهَا النَّافِيَةُ فِي مِثْلِ <sup>(٥)</sup> قَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ بِمَعْنَى: مَا زَيْدٌ  
قَائِمٌ، فَلَوْ لَمْ يَلْزَمْ اللَّامُ فِي الْمَخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ <sup>(٦)</sup>، لَمْ يُعْلَمْ فِي مِثْلِهِ أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ  
أَوْ نَافِيَةٌ <sup>(٧)</sup>.

وَأَمَّا يَخْصُلُ هَذَا الْإِلْتِبَاسُ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ أَمَّا <sup>(٨)</sup> إِذَا عَمِلْتَ فَلَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

→ القرآن للفراء ١: ٤٦٦، والانصاف - مسألة ٢٥ - ١: ١١٦، والايضاح في شرح المفصل ١:  
٤٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٦٢، وشرح ابن عقيل ١: ٣١٠، والاشموني ١: ٢٨٠،  
والخزانة - بولاق - ٤: ٣٤٣.

(١) في ت، ف، ل: لكن.

(٢) في ف، ل: واصله.

(٣) في الأصل، وفي ز، ع، ن: احدها.

(٤) ينظر ١: ٢٨٢.

(٥) ساقطة من الاصل.

(٦) في ز: المقتلة.

(٧) ليس في الاصل، وفي ز: لم يعلم أنها مخففة أو نافية.

(٨) ليس في ل.

﴿وَأِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقُنَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

فَإِذَا قَوْلُهُ: (تَقِلُّزْمُهَا) عَلَى إِطْلَاقِهِ<sup>(٢)</sup> لَيْسَ بِجَيِّدٍ.

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْعَاوُهَا):

أَيُّ وَيَجُوزُ<sup>(٣)</sup> الْغَاءُ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ.

إِعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَا دَامَتْ عَلَى لَفْظِهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا، وَلَا حَذْفٍ مِنْهَا لَمْ يُبْطَلْ عَمَلُهَا الْبَتَّةَ، وَإِنْ زِيدَ عَلَيْهَا شَيْءٌ كَزِيَادَةِ مَا الْكَافَةُ بَطَلَ عَمَلُهَا وَصَارَتْ مَكْفُوفَةً بِهَا عَنِ الْعَمَلِ، وَإِنْ حُذِفَ مِنْهَا جَازَ إِطْلَاقُ عَمَلِهَا لِإِبْطَالِ مُشَابَهَتِهَا الْفِعْلَ لَفْظًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْمَلُهَا مَعَ الْحَذْفِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَعْمَلُ مَعَ الْحَذْفِ، نَحْوُ: لَمْ يَكْ، فَحُمِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَيْهِ حَالَةَ الْحَذْفِ فَأُعْمِلَتْ.

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ دُخُولُهَا<sup>(٤)</sup> عَلَى فِعْلِ مِنْ أفعالِ الْمُبْتَدَأِ):

أَيُّ وَيَجُوزُ دُخُولُ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ عَلَى الْاَفْعَالِ الْعَامِلَةِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا لِإِبْطَالِ / ١٤١ و / عَمَلِهَا حِينَئِذٍ، وَلِأَنَّ مَقْتَضَاهَا تَأْكِيدَ الْجُمْلَةِ الْاِبْتِدَائِيَّةِ، وَهُوَ حَاصِلٌ حِينَئِذٍ لِكَوْنِهَا مَذْكُورَةٌ بَعْدَهَا. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: إِنْ كَانَ زَيْدٌ لِقَائِمْكَ كَانَ مَعْنَاهُ: إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمْكَ؟ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ

(١) سورة هود: ١١١.

(٢) في الاصل: اطلاقها.

(٣) (ويجوز) ساقطة من ت.

(٤) في ز: دخوله.

تَنْظُرُكَ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ»<sup>(١)</sup> وَ «إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا اخْتِصَّ دُخُولُهَا بِالْأَفْعَالِ الْعَامِلَةِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ تَأْكِيداً  
لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَجَبَ إِثْمًا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَوْ مَا كَانَ<sup>(٣)</sup> دَاخِلًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ  
وَالْخَبَرِ، لِيَلْزَمَ دُخُولُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، لِأَنَّ الدَّاخِلَ عَلَى الدَّاخِلِ عَلَى الشَّيْءِ  
دَاخِلٌ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ.

وَأَمَّا الْكَوْفِيُّونَ فَيُعْمِلُونَ دُخُولَهَا عَلَى الْأَفْعَالِ، وَلَا يَشْتَرِطُونَ دُخُولَهَا فِي  
الْأَفْعَالِ الْعَامِلَةِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَأَنْشَدُوا:

بِاللَّهِ رَبُّكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا      وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ<sup>(٤)</sup>

أَيُّ إِنَّهُ قَتَلْتَ مُسْلِمًا، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ<sup>(٥)</sup> فِي التَّعْمِيمِ)  
وَقَوْلُهُمْ<sup>(٦)</sup> ضَعِيفٌ لِكَوْنِهِ خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَعَنْ اسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ لِعَدَمِ  
اسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ فِي غَيْرِ الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

(١) سورة الشعراء: ١٨٦.

(٢) سورة الاعراف: ١٠٢.

(٣) في ع: كانت.

(٤) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية من أبيات تروى بها زوجها الزبير بن العوام، والخطاب لعمر  
بن جرموز قاتل الزبير، ويروى: (سُلِّتَ يَمِينُكَ) و (هَبْلَتِكَ أَمْكُ) مكان (بِاللَّهِ رَبُّكَ) و (كُتِبَتْ) و  
(حَلَّتْ) مكان (وَجَبَتْ). المحتسب ٢: ٢٥٥، والابيضاح في شرح المفصل ٢: ١٩٠، والاتصاف -  
مسألة ٩٠-٢: ٣٣٦، وشرح المفصل لابن عيمش ٨: ٧٠، والمقرب ١: ١١٢، وشرح ابن عقيل  
٣٢٧: ١، والاشموني ١: ٢٩٠، والخزانة - بولاق - ٤: ٣٤٨.

(٥) الاتصاف - مسألة ٩٠- ٢ / ٣٣٦.

(٦) في ز: هو.



## تخفيف همزة أن المفتوحة

قوله: (وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ)  
أَيُّ وَتُخَفَّفُ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةُ كَمَا تُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ، وَحَيْثُذِ وَجَبَ عَمَلُهَا فِي  
ضَمِيرِ الشَّأْنِ الْمُقَدَّرِ.

وَتَدْخُلُ الْجُمْلَةُ، اِسْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً، وَتَجْعَلُهَا، فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ كَمَا كَانَتْ  
مُثَقَّلَةً<sup>(١)</sup>.

وَإِنَّمَا حُكِمَ بِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ، لِأَمْرَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْمَلُوا الْمَكْسُورَةَ الْمُخَفَّفَةَ فِي الظَّاهِرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّا  
لَمَّا لَيُوفِينَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> مَعَ أَنَّ مُشَابَهَتَهَا الْفِعْلَ أَوْفَعُ مِنْ مُشَابَهَةِ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ كَمَا  
إِعْمَالُ الْمَفْتُوحَةِ أَجْدَرُ وَأَوْلَى لَكِنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوهَا أَنْ عَمِلَتْ فِي الظَّاهِرِ فَوَجَبَ إِعْمَالُهَا فِي  
الضَّمِيرِ لِئَلَّا تَلْزَمَ مَرِيَّةُ الْإِضْعَافِ عَلَى الْأَقْوَى.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ مُشَابَهَةَ الْمَفْتُوحَةِ أَكْثَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمَكْسُورَةِ، لِأَنَّ لَفْظَ  
الْمَفْتُوحَةِ مِثْلُ لَفْظِ الْفِعْلِ بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ لَفْظَ (أَنَّ) كَشَدَّ وَمَدَّ<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ لَفْظُ الْمَكْسُورَةِ كَذَلِكَ؟

(١) في ت: مستعملة.

(٢) سورة هود: ١١١.

(٣) في ع، ف: كلفظ شدَّ ومدَّ.

والثاني: أَنَّ المفتوحة لما أدخلوها على غير الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مع مراعاة ذلك<sup>(١)</sup> في المكسورة على المذهب الصحيح، وهو مذهب البصريين، وجب أن يعملوها في الضمير لئلا تخرج عن القياس المتقدم، وهو عدم دخولها على غير الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

قوله: (وَسَدَّ إِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ).

إِغْلَمَ أَنَّ بَحِيَّتَهَا غَيْرَ عاملة كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وكقول الشاعر:

فِي فِتْنَةٍ كَسَيْفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَنَعَلُ<sup>(٣)</sup>

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، أَمَّا عَمَلُهُ فِي غَيْرِ الضمير فساد<sup>(٤)</sup>، وذلك مثل قوله:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فَرَأَيْتَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ<sup>(٥)</sup>

(١) ليس في ل.

(٢) سورة يونس: ١٠.

(٣) البيت للأعشى ميمون، ويروى العجز: أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَيْلُ. الديوان: ٤٥، والكتاب ١: ٢٨٢، الخصائص ٢: ٤٤١، والايضاح في شرح الفصل ٢: ١٨٩، ١٩٢.

(٤) من ذلك ما حكى بعض أهل اللغة من أفعالها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم: أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ وَأَحْسَبُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ يريدون أَنَّكَ وَأَنَّهُ بالتشديد. الانصاف - مسألة ٢٤ - ١ / ١١٤.

(٥) البيت لم يعرف قائله والشاهد فيه: (أَنَّكَ) حيث أعملت أن الخفيفة في الضمير (الكاف). معاني

القرآن للقرطبي ٢: ٩٠، الانصاف - مسألة ٢٤ - ١: ١١٤، والمفصل: ٢٩٧، والايضاح في شرح

المفصل ٢: ١٨٧، وشرح الكافية لابن الحاجب: ١٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٧٣،

وشرح ابن عقيل ١: ١١١ والاشموني ١: ٢٩٠، والخزانة ٥: ٢٦٦.

قوله: (وَيَلْزُمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ أَوْ حَرْفُ النِّفْيِ).  
 اعْلَمْ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ إِمَّا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَةٍ أَوْ فِعْلِيَةٍ.  
 فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ أَنَّ<sup>(١)</sup> الْمَصْدَرِيَّةِ وَبَيْنَهَا، ضَرُورَةٌ أَنَّ  
 الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ.  
 وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا أَوْ مُضَارِعًا.  
 فَإِنْ كَانَ مَاضِيًّا فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُثَبَّتًا أَوْ مُنْفِيًّا.  
 فَإِنْ كَانَ مُنْفِيًّا فَلَا بُدَّ مِنْ حَرْفِ النِّفْيِ.  
 وَإِنْ كَانَ مُثَبَّتًا فَلَا بُدَّ مِنْ قَدْ مَعَهُ، ضَرُورَةٌ لِيَتَقَرَّبَ<sup>(٢)</sup> الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ لِيَتَمَيَّزَ  
 مِنْ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ.  
 وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا فَلَا يَخْلُو أَيْضًا مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ أَوْ لِلْإِسْتِقْبَالِ<sup>(٣)</sup>.  
 فَإِنْ كَانَ لِلْحَالِ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُثَبَّتًا أَوْ مُنْفِيًّا.  
 فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ، فَلَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ [السَّيْنِ أَوْ سَوْفَ،  
 وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَلَا بُدَّ مَعَهُ]<sup>(٤)</sup> مِنْ لَا الثَّانِيَةِ [جَمِيعَ هَذَا]<sup>(٥)</sup> لِيَكُونَ كَالْعَوَاضِ  
 مِنْ تَخْفِيفِهَا وَلَيْلَا تَلْتَبَسَ بِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ.

(١) كلمة (أَنْ) ساقطة من ف.

(٢) في الاصل: ليفرق.

(٣) في ل: الاستقبال.

(٤) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٥) ما بين المعفتين ساقط من الاصل، ومن ز.

[فإن قيل: مقتضى ما ذكرتم أنه محتاج / ١٤١ ظ / إلى الفاصل مع حرف  
النبي لأنه لا مانع يمنع من دخول أن المصدرية أ<sup>(١)</sup>، والمخففة من الثقيلة معه<sup>(٢)</sup>.  
وإن كان مانع<sup>(٣)</sup> من دخول (أن) المصدرية مع البواقي. ألا ترى أنك تقول:  
علمت أن لا يقوم زيد وهي المخففة من الثقيلة<sup>(٤)</sup>، وتقول: أردت أن لا يقوم زيد،  
وهي الناصبة المصدرية.

قلنا: سلمنا أن حرف النبي<sup>(٥)</sup> أيضاً محتاج إلى الفاصل، أي أن دخول الفاصل  
عليه متعذر لا قضاية صدر الكلام، ولأنه تقع التفرقة<sup>(٦)</sup> من حيث المعنى، وذلك أنه  
إن غني بالفعل الاستقبال فهي المخففة، وإن غني بها نفس المصدر فهي المصدرية.

## كَانَ

قوله: (وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ وَتُخَفَّفُ<sup>(٧)</sup>، تُلغى عَلَى الْأَفْصَحِ)  
إِعلم أن كَانَ للتشبيه، فقال بعضهم: إنه مُركَّبٌ مَنْ كَافٍ التَّشْبِيهِ وَإِنَّ  
المَكْسُورَةَ فَأَصْلُ قَوْلِنَا:

(١) ما بين المعفتين ساقط من ل.

(٢) كلمة (معه) ساقطة من ع.

(٣) في ف: مانعا.

(٤) في ز: المقللة.

(٥) الكلمة ليست في ل.

(٦) في ف: التفرقة.

(٧) في ز: فتخفف.

كَانَ زَيْدًا الْإِسْدُ إِنَّ زَيْدًا كَالْإِسْدِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَفَّ عَلَى إِنْ لِيُعْلَمَ التَّشْبِيهُ  
مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ فَتَحَ إِنْ الْمَكْسُورَةَ، لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا لَفْظًا فَصَارَ كَأَنَّ،  
فَالْكَافُ <sup>(١)</sup> حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى هَذَا لَكِنْ يُفَارِقُ الْجَارَ <sup>(٢)</sup> مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِفِعْلٍ فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَا بَعْدَهُ لَيْسَ بِمَجْرُورٍ الْمَوْضِعِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ حَرْفُ بَرَأْسِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَيَكُنْهُ﴾ <sup>(٣)</sup> ففِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ وَيَ كَلِمَةٌ تَنْدُمُ، وَالْمُرَادُ مِنْ كَأَنَّ التَّحْقِيقَ هَاهُنَا كَقَوْلِهِ:

كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ <sup>(٤)</sup> بِهَا هِشَامٌ <sup>(٥)</sup>

وَهِشَامٌ قَدْ مَاتَ حَقِيقَةً، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ وَيَكَ مَوْصُولَةٌ بِالْكَافِ، وَأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْكَافِ مَفْعُولٌ بِإِضَاهَارٍ

(١) فِي ل: كَالْكَافِ.

(٢) فِي ل: الْجَارَةُ، وَالْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ز.

(٣) سُورَةُ الْقَصَصِ ٨٢ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ لَا أَنَّ مَرَأَةَ اللَّهِ غَنَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكُنْهُ لَا يُظْفَحُ الْكَافِرُونَ﴾.

(٤) كَلِمَةٌ (لَيْسَ) سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَصَادِرِ فِي الْحَاشِيَةِ الْآتِيَةِ.

(٥) صَدْرُهُ:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مَقْشَعْرًا

وَالْبَيْتُ لِلْعَارِثِ بْنِ خَالِدِ الْخَزْزَمِيِّ فِي رِثَاءِ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ.

مَغْنَى اللَّيْسِبِ ١: ٢٦٠، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ٢: ٥١٥، وَالْمَجْمَعُ ٢: ١٥٠، وَحَاشِيَةُ يَاسِينَ

١٣٢: ٢.

فِعْلٍ هُوَ اعْلَمْ، كَأَنَّهُ قَالَ<sup>(١)</sup>: اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ.

ثُمَّ أَنَّهَا تُخَفِّفُ، فَعِنْدَ التَّخْفِيفِ قَدْ تَعْمَلُ كَقَوْلِهِ:

كَأَنَّ وَرِيدِي رِشَاءَ خُلْبٍ<sup>(٢)</sup>

وَتُلَقَّى وَالْإِلْغَاءُ أَفْصَحُ كَقَوْلِهِ:

وَعَمْرٍ مَشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَذْيَاهُ حُقَّانٍ<sup>(٣)</sup>

وَرُؤْيَى قَوْلُهُ:

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرٍ<sup>(٤)</sup> السَّلَمِ<sup>(٥)</sup>

عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

النَّصَبُ عَلَى الْأَعْمَالِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِلْغَاءِ، وَالْجَرُّ عَلَى زِيَادَةِ أَنْ.

(١) في ف: كأنه لما قيل: ويك، قال:

(٢) الوريدان: عرفان على جانبي العنق والرشاء: الحبل، والخلب: الليف. ويروى: (رشاء) مكان (رشاء)، والرجز لرؤبة.

الديوان - الملحق - : ١٦٩، والكتاب ١: ٤٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ٨٣.

(٣) البيت لا يعرف قائله، ويروى: (تذيه) مكان (تذياه)، ويروى: (وصدر مشرق النحر) مكان (وعمر مشرق اللون).

الكتاب ١: ٢٨١، والمنصف ٣: ١٢٨، والامالي الشجرية ١: ٢٣٧، وشرح المفصل لابن

يعيش ٨: ٨٢، والمجمع ٢: ١٨٧، والخزانة - بولاق - ٤: ٣٥٨.

(٤) في ل: ناظر.

(٥) صدره: ويوماً تواوفينا بوجه مقسم. والبيت ينسب إلى باعث بن صريم كما ينسب إلى أرقم

البشكري وكعب بن أرقم وعلباء بن أرقم وراشد بن شهاب وزيد بن أرقم.

الكتاب ١: ٢٨١، والمنصف ٣: ١٢٨، والامالي الشجرية: ٢ / ٣، وشرح المفصل لابن

يعيش: ٨ / ٨٣، والخزانة - بولاق - ٤: ٣٦٤.

## لكن

قوله: (لكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى، وتُخَفَّفُ ثلثي،  
ويُجَوِّزُ مَعَهَا الواو).

اعلم أن الكوفيين ذهبوا إلى أن لكن مركبة من (لا) و (إن)، والكاف زائدة،  
والهمزة محذوفة<sup>(١)</sup>، وهو ضعيف لأنه لا دليل عليه.

وقيل: إنها مفردة<sup>(٢)</sup>، وهو الحق.

وتتوسط<sup>(٣)</sup> بين كلامين<sup>(٤)</sup> متغايرين بالنفي والایجاب لفظاً أو معنى ويستدرك  
بها النفي بالایجاب والایجاب بالنفي، ولا بد من التغير المعنوي سواء كان ثم تغاير<sup>(٥)</sup>  
لفظي<sup>(٦)</sup> أو<sup>(٧)</sup> لم يكن.

فإن كان الأول: فنحو قولك: ما جاءني زيد، لكن عمراً جاءني، وجاءني زيد  
لكن عمراً لم يجي.

وإن كان الثاني: فنحو: فارقني زيد لكن عمراً حاضراً، ومنه قوله تعالى:

(١) الجني الداني: ٥٥٦.

(٢) وهو مذهب البصريين. الانصاف - مسألة ٢٥ - ١١٦/١، والجني الداني: ٥٥٦.

(٣) في ز، ل: وهو يتوسط.

(٤) الكلمة ليست في ل.

(٥) في ت، ع: تغايراً.

(٦) في ت، ل: لفظياً.

(٧) في ل: أن.

﴿وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفُتِنْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾<sup>(١)</sup> أَي: وَلَكِنَّ اللَّهَ  
مَا أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا.

وَأَمَّا كَفَى التَّغَايُرُ الْمَعْنَوِي، لِأَنَّهَا لِلِاسْتِدْرَاكِ بِمَعْنَى فَكْفَى<sup>(٢)</sup> التَّغَايُرُ الْمَعْنَوِي،  
وَتُخَفَّفُ وَتُلَغَى.

إِعْلَمَ أَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ لَمْ تَعْمَلْ أَصْلًا وَتَصِيرُ حِينَئِذٍ حَرْفَ عَطْفٍ<sup>(٣)</sup>، لَكِنْ لَا  
يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا الَّذِي هُوَ الْاسْتِدْرَاكُ وَهِيَ فِي الْعَطْفِ نَقِيضَةُ (لَا).

قَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>: (وَيَجُوزُ مَعَهَا الْوَاوُ).

إِعْلَمَ أَنَّ ظَاهَرَ كَلَامِهِ أَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يُسْتَعْمَلُ مَعَهَا الْوَاوُ عِنْدَ التَّخْفِيفِ. وَلَيْسَ مَذْهَبُهُمْ  
كَذَلِكَ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُخَفَّفَةً كَانَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، فَالْاجُودُ أَنْ لَا تَكُونَ مَعَ  
الْوَاوِ.

## لَيْتَ

قَوْلُهُ: (وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَأَجَازَ الْفَرَاءِ<sup>(٦)</sup> لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا)<sup>(٧)</sup> كَمَا يُقَالُ<sup>(٨)</sup> أَتَمَنَّى

(١) سورة الانفال: ٤٣.

(٢) فِي ع، ف، ل: فَيَكْفَى.

(٣) فِي ل: عَطْفًا.

(٤) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي ف، ل.

(٥) فِي ع: أَنَا.

(٦) شرح الفصل لابن يعيش ٨: ٨٣، والجنى الداني: ٤٥٨.

(٧) زَادَ فِي ف: (وَيَجُوزُ عِنْدَ الْفَرَاءِ أَنْ يَجْرِيَ أَتَمَنَّى فَيُقَالُ: لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا).

(٨) هُنَا خَلَّلَ فِي تَرْتِيبِ صَفَحَاتِ: ف، حَيْثُ وَضَعْتَ بَعْضَ أَوْرَاقِ الْمَخْطُوطَةِ فِي غَيْرِ مَكَانِهَا. فَهَذَا



زَيْدًا قَائِمًا.

[اعْلَمْ أَنَّ لَيْتَ لِلتَّمَنِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ﴾<sup>(١)</sup> [أ]<sup>(٢)</sup> وَيَجُوزُ نَصْبُ الْجَزَيْنِ  
بَعْدَهَا عِنْدَ الْكِسَائِيِّ<sup>(٣)</sup>، عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ نَصْبُ الْجِزءِ الْاَوَّلِ بَلِيَّتٍ وَنَصْبُ الْجِزءِ  
الثَّانِي بِاضْمَارِ كَأَن تَقُول: لَيْتَ زَيْدًا<sup>(٤)</sup> قَائِمًا: أَيْ لَيْتَ [زَيْدًا<sup>(٥)</sup> كَانَ] قَائِمًا.  
وَالَّذِي حَمَلَهُمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبِيِّ رَوَّاجِعًا<sup>(٦)</sup>

وَالَّذِي عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ رَوَّاجِعًا مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ مِنْ<sup>(٧)</sup> الضَّمِيرِ الْمُقَدَّرِ

→ آخر ما في الورقة ( ١٨٢ ظ )، وما بعده موجود على الورقة ( ١٩١ و ) وما بعدها وقد اشترنا  
لذلك قبل هذا في ٢ : ٤٢٩.

(١) سورة الانعام: ٢٧ من قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَكُنْ مِنْ  
الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٢) ما بين المعفتين ليس في ل، وفي ت: اعلم ان لیت زیداً قائماً كما یقال اتمنی اتمنی زیداً قائماً.

(٣) الايضاح في شرح المفصل: ٢ / ١٩٩ وشرح الكافية لابن الحاجب: ١٢٦، وشرح المفصل  
لابن يعيش: ٣ / ٨٤.

(٤) في الاصل: زيد.

(٥) في الاصل: زيد.

(٦) في ل: كان زيدا.

(٧) في ل: لنا راجعة أي أيام الصبي رواجعاً.

(٨) الرجز للعجاج. الديوان: ٨٢، والكتاب: ٢٨٤، والتمام في تفسير اشعار هذيل لابن جني -

تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي وجماعته - بغداد: ١٦٨، والجني الداني: ٤٥٨.

(٩) (الحال من) ساقطة من ت.

١٤٢/ و / في الخبر<sup>(١)</sup>، وتقديره: ياليت أيام الصبي لنا رواجعاً<sup>(٢)</sup>، أي: أيام الصبي  
حاصلة لنا حال كونها رواجع.

وأورد على قول<sup>(٣)</sup> القراء بأنه لو جاز نصب الجزئين بعد ليت، بأن يجري  
مجرى أمتنى لجاز نصب الجزئين بعد لعل بأن يجري مجرى أترجى، لكنه لم يجز  
بالاتفاق.

ورد قول<sup>(٤)</sup> الكسائي بأنه<sup>(٥)</sup> لو جاز نصب الجزء الثاني باضمار كان لجاز نصب  
الجزء الثاني باضمار كان في إن، فجاز أن يقال: إن زيدا قائماً على تقدير: إن زيدا كان  
قائماً.

ولقائل أن يقوي<sup>(٦)</sup> مذهب القراء، وهو<sup>(٧)</sup> حمل ليت على أمتنى بأن يقول:  
ليت أن زيدا قائم بمعنى أمتنى زيدا قائماً.  
فإنه لولا أنه بمعنى أمتنى<sup>(٨)</sup> لبقى ليت بلا خبر.

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٤.

(٢) في ع، ل: راجعة.

(٣) كلمة (قول) ساقطة من ت.

(٤) كلمة (قول) ساقطة من ت.

(٥) في ل: باناً.

(٦) في ز: ينصر، وفي ف: يقول.

(٧) كلمة (هو) ليست في ل.

(٨) الكلمة لسبت في الاصل.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَبْقَى بِلاَ خَبَرٍ لِحَوَازِ أَنْ تَكُونَ أَنْ  
مَعَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِأَنَّهُ اسْمٌ لَيْتَ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ: أَيْ لَيْتَ قِيَامَ زَيْدٍ  
حَاصِلٌ، أَوْ كَانَ الْاسْمُ وَالْخَبَرُ<sup>(١)</sup> [سَادِّينَ<sup>(٢)</sup> مَسْدُ<sup>(٣)</sup>] الْاسْمِ وَالْخَبَرِ لَهُ، كَمَا مَرَّ فِي  
بَابِ عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ.

## لَعَلَّ

قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّ لِلتَّرْجِي، وَشَدَّ<sup>(٤)</sup> الْجَرْ بِهَا).  
اعْلَمْ أَنَّ لَعَلَّ<sup>(٥)</sup> لِتَوْقِعِ أَمْرٍ مَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ<sup>(٦)</sup>، تَقُولُ: لَعَلَّ زَيْدًا يَرْجِعُ، وَفِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾<sup>(٧)</sup> وَ ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٨)</sup> [لَيْسَ بِتَرْجٍ]<sup>(٩)</sup>  
لِلَّهِ تَعَالَى، بَلْ فِيهِ تَرْجٌ لِلْعِبَادِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) فِي ز: أَنْ مَعَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ.

(٢) فِي ع: سَادَا.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ل.

(٤) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ز، ف، ل: وَقَدْ شَدَّ.

(٥) كَلِمَةُ (لَعَلَّ) سَاقِطَةٌ مِنْ ع.

(٦) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ: ٨ / ٨٥.

(٧) سُورَةُ الشُّورَى: ١٧.

(٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٨٩، وَتَكَرَّرَتْ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

(٩) فِي ع، ف، ل: تَرْجِي.

(١٠) الْمَفْصَلُ: ٣٠٣، وَالْإِبْطَاحُ: ٢ / ٢٠٠.

[والفرق بين الترجي والتمني<sup>(١)</sup> أن الأول لا يكون<sup>(٢)</sup> إلا في المُكِنَاتِ،  
والثاني يكون في المُكِنَاتِ والمُسْتَحِيلَاتِ، فإنَّ الإنسانَ قد يَتَمَنَّى الطَّيْرَ أنْ يَلِيَ السَّمَاءَ  
وَلَا يَتَرَجَّاهُ، وَقَدْ أَجَارَ الْأَخْفَشُ لَعْلَ<sup>(٣)</sup> أَنْ زِيدَ قِيَاساً عَلَى لَيْتَ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ جَاءَ  
حَمْلُ لَعْلَ عَلَى عَنَى فِي الشُّعْرِ:

لَعْلَكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَ مُلِمَةً      عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا<sup>(٥)</sup>  
فَجُعِلَ<sup>(٦)</sup> خَبَرُهَا أَنْ مَعَ الْفَعْلِ.

وَفِيهَا لَعَاتُ: لَعْلٌ وَعَلٌّ وَعَنٌّْ وَأَنَّ وَلَأَنَّ وَلَعَنَّ وَلَعَنَّ<sup>(٧)</sup>.

إِعْلَمُ أَنَّ الْمَبْرَدَ ذَهَبَ إِلَى أَنْ أَصَلَ لَعْلٌ عَلٌّ<sup>(٨)</sup> فَزِيدَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ<sup>(٩)</sup>.

وَقِيلَ: إِنَّ (أَنَّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> فَسَنَ قَرَأَ

بِالْفَتْحِ<sup>(١١)</sup> بِمَعْنَى لَعْلٌ<sup>(١٢)</sup>، وَقَدْ شَذَّ الْجَرْيُ بِهَا، وَلَعْلَ الْجَرْيُ بِهَا لِقَصْدِ الْحِكَايَةِ.

(١) في ل: بين الترجي والتمني فرق.

(٢) في ل: يمكن.

(٣) في ل: بعد.

(٤) الفصل: ٣٠٣، وشرح الفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٦.

(٥) تقدّم الشاهد في ٢: ٤٧٣.

(٦) في ع: لعل.

(٧) الفصل: ٣٠٣، وشرح الفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٧.

(٨) الفصل: ٣٠٣، وشرح الفصل لابن يعيش: ٨ / ٨٧.

(٩) في ع: اللام الابتداء.

(١٠) سورة الأنعام: ١٠٩.

(١١) قراءة ابن عامر ونافع وحمزة الزيات. التيسير: ١٠٦ والنشر: ٢: ٢٦١، وجمع البيان: ٧: ١٦٠.

(١٢) حكى الخليل عن العرب: (انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي لهلك). الكتاب: ١ / ٤٦٣،  
وينظر: معاني القرآن للفرام: ١ / ٣٥٠، وشكل اعراب القرآن: ١ / ٢٦٥.

إِعْلَمُ أَنَّا نَخْتِمُ هَذَا الْبَابَ بِمَسْأَلَةٍ، وَهِيَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا خَبَرًا عَنِ الْبَعْضِ [أَعُوذُ بِهِ] <sup>(١)</sup> تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ <sup>(٢)</sup>، فَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ خَبَرُ إِنَّ الْأُولَى، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ <sup>(٣)</sup> فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الثَّانِيَةَ خَبَرُ الْأُولَى <sup>(٤)</sup> عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَتَقْدِيرُهُ: أَيَعِدُكُمْ أَنْ إِخْرَاجَكُمْ إِلَى قُبُورِكُمْ <sup>(٥)</sup> هُوَ إِخْرَاجُكُمْ إِلَى بَعْثِكُمْ.

الثَّانِي <sup>(٦)</sup>: أَنَّ خَبَرَ أَنَّ الْأُولَى إِذَا مِتُّمْ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ.

وَالثَّالِثُ <sup>(٧)</sup>: أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ مُخْرَجُونَ وَأَنَّ الثَّانِيَةَ تَأْكِيدٌ لـ (أَنَّ) الْأُولَى، وَإِذَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُتَعَلِّقٌ بِـ (مُخْرَجُونَ)، وَعَلَى الْأَوَّلِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَصْدَرِ، وَعَلَى الثَّانِي مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَقْرَ مَحْذُوفٍ.

(١) فِي ت، ف، ل: كَقَوْلِهِ.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ: ٣٠.

(٣) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ: ٣٥.

(٤) فِي ز، ل: الْأَوَّلِ.

(٥) فِي ف: الْقُبُورِ.

(٦) فِي ع، ل: الثَّانِيَةِ.

(٧) فِي ع، ل: الثَّالِثَةِ.

## الحروف العاطفة

قوله: (الحروف العاطفة)

إعلم أن معنى العطف على الشيء الالتفات إليه وتقول: عطفْتُ على الشيء إذا  
تثبت وجهك إليه، فبين العطف وبين التثنية مقاربة في المعنى، فلذلك كان العطف في  
الكلم المختلفة بمنزلة التثنية في الاسماء المتفقة.

ثم أن العطف لا يخلو من أن يكون عطف مفرد على مفرد، أو عطف جملة على  
جملة.

فإن كان الأول: كان بمنزلة كلام واحد.

وإن كان الثاني: كان بمنزلة <sup>(١)</sup>كلامين.

واختلفوا في كميتها، فقال قوم ثلاثة فقط، الواو والفاء و<sup>ثم</sup>.

وقال قوم: إنها ثمانية، وأسقطوا حتى وأما.

وقال قوم: إنها تسعة فأسقطوا أما.

وزاد قوم حرفين هما ليس وكيف.

أما ليس ففي <sup>(٢)</sup>قول الشاعر:

(١) (بمنزلة) ساقطة من: ع.

(٢) في ل: نحو.

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْمَحَلُّ<sup>(١)</sup>

وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.

وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةٌ أَوْ تِسْعَةٌ.

## الواو والفاء وثم وحتى

قوله: (الواو والفاء وثم وحتى)

إِعلمُ أَنَّ الْفَرْصَ مِنْ بَابِ<sup>(٢)</sup> الْعَطْفِ / ١٤٢ ظ / اختصارُ الْعَامِلِ، وَتَرْكُ تَكْرِيرِهِ، وَاخْتِصَّ هَذَا التَّابِعُ بِالْحَرْفِ دُونَ مَا عَدَاهُ مِنَ التَّوَابِعِ لِلْمَجَانَسَةِ بَيْنَ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ سَائِرِ التَّوَابِعِ، لِأَنَّ التَّابِعَ فِيهَا عَدَاهُ إِذَا غَيْرُ الْمُتَّبَعِ أَوْ سَبَبُهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَبِالْجُمْلَةِ يَتَّبِعُهَا تَعَلُّقٌ مَا، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَشْتَرِكُ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِدْخَالُ الثَّانِي فِي إِعْرَابِ الْأَوَّلِ ثُمَّ أَنَّهَا تَفْتَرِقُ، فَالْأَرْبَعَةُ الْأُولَى، أَعْنِي الْوَائِ وَالْفَاءَ وَثُمَّ وَحَتَّى تَشْتَرِكُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي الْحُكْمِ الْحَاصِلِ لِلْأَوَّلِ، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَجَاءَنِي زَيْدٌ فَعَمْرُو، وَجَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو، وَجَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى عَمْرُو.

ثُمَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ تَفْتَرِقُ فِي أُمُورٍ تَخْتَصُّ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، فَالْوَائِ لِلجَمْعِ

(١) عجز بيت للبيد بن ربيعة و صدره: وَإِذَا أُرْلَيْتَ قَرْصًا فَاجْزَوْ. ويرى (غير) مكان (ليس)

وقد يراد بالجملة: الجاهل أو البهيمة، الديوان: ١٧٩ والكتاب ١: ٣٧٠، والمقتضب ٤: ٤١٠.

وبجمع الامثال ١: ٢٤، والمستقصى ١: ١٩، والخزانة - بولاق - ٤: ٦٨.

(٢) كلمة (باب) ساقطة من ل.

المُطْلَقِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ سِوَاهُ كَانَ تَرْتِيبٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ<sup>(١)</sup>، مَثَلًا إِذَا قُلْنَا قَامَ<sup>(٢)</sup> زَيْدٌ وَعَمَرُو جَارَ أَنْ يَجْتَمِعَ قِيَامُهُمَا مَعًا، وَجَارَ أَنْ يَتَقَدَّمَ قِيَامُ زَيْدٍ عَلَى قِيَامِ عَمْرٍو وَبِالْعَكْسِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا<sup>(٣)</sup> مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾<sup>(٤)</sup> وَالْقَائِلُونَ الْمُنْكَرُونَ لِلْبَعْثِ فَيُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْتُ بَعْدَ الْحَيَاةِ، وَمَعَ هَذَا قَدَّمَهُ عَلَى الْحَيَاةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup> ثُمَّ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾<sup>(٦)</sup>، وَوَجْهُ الاستِدْلَالِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَزِمَ تَقْدِيمُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مُحَالٌ، لِأَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً، وَحِينَئِذٍ لَوْ كَانَتْ لِلتَّرْتِيبِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الدُّخُولُ فِي الْبَابِ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْقَوْلِ بِالْحِطَّةِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَالْقَوْلُ بِالْحِطَّةِ مُتَقَدِّمًا عَلَى الدُّخُولِ فِي الْبَابِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ فَيُلْزَمُ أَنْ

(١) في الازهية: ٤١١؛ (ولا تعطي الترتيب عند البصريين .....، وعند الكوفيين انها تعطي الترتيب كالفاء).

وذهب قوم الى أنها للترتيب وهو منقول عن: قطرب والرَّبَيعي والفراء وثلعب وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب وهشام وأبي جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. الجنى الداني: ١٨٨، ومغني اللبيب: ١ / ٣٩٢.

(٢) في ل: جاء.

(٣) (الوارا) ليس في الاصل، ولا في ز، ع، ف، وكلمة (قالوا) ليس في ل.

(٤) سورة الجاثية: ٢٤.

(٥) سورة البقرة: ٥٨.

(٦) سورة الأعراف: ١٦١.



يَكُونُ الدُّخُولُ<sup>(١)</sup> مُتَقَدِّمًا عَلَى نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْقَوْلِ بِالْحِطَّةِ الَّذِي هُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الدُّخُولِ فِي الْبَابِ، فَيَلْزَمُ تَقَدُّمُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مُخَالٌ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَكَ نَعْبُدُ وَإِنَّا لَنَسْتَعِينُ﴾<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الْعِبَادَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْاِسْتِعَانَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَا عَلَيْهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِنْ سَجِيلٍ﴾<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ الْإِمْطَارَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى جَعْلِ الْأَعَالِي أَسَافِلَ، وَقَوْلُنَا<sup>(٤)</sup>: الْمَالُ<sup>(٥)</sup> بَيْنَ زَيْدٍ<sup>(٦)</sup> وَعَمْرٍو<sup>(٧)</sup> {لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ<sup>(٨)</sup> التَّرْتِيبُ<sup>(٩)</sup> فِيهِ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو<sup>(١٠)</sup> بِالْقَاءِ وَقَوْلُنَا: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو<sup>(١١)</sup> وَقَوْلُنَا: سَوَاءٌ عَلَى قِيَامِكَ وَقُعُودِكَ.

وَهِيَ قَدْ تُحَذَفُ فِي الْعَطْفِ وَتُزَادُ مَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُخْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾<sup>(١٢)</sup> وَهِيَ لَا تُزَادُ عِنْدَ أَكْثَرِ

(١) ما بين المعقتين ليس في الاصل.

(٢) سورة الفاتحة: ٥.

(٣) سورة الحجر: ٧٤، وفي جميع النسخ: (وامطرنا عليها) وهو سهو.

(٤) في الاصل: وقوله، وفي ز: وفي قولنا.

(٥) كلمة (المال) ليست في ت، ع.

(٦) في ع: بين يدي زيد.

(٧) في ف: كانت.

(٨) في ت: لا ترتيب، وفي ف: للترتيب.

(٩) ما بين المعقتين ليس في ز.

(١٠) ما بين المعقتين ليس في ل.

(١١) سورة الذاريات: ١٦ - ١٧.

البصريين<sup>(١)</sup>، لِأَنَّهَا خِلَافُ الْأَصْلِ، وَتُرَادُّ عِنْدَ الْبَاقِينَ، وَدَلِيلُهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾<sup>(٢)</sup>، قَالُوا وَفِي (وَفُتِحَتْ)<sup>(٣)</sup> زَائِدَةٌ، لِأَنَّ الْفِعْلَ جَوَابُ إِذَا.

وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ عَنْهُ أَنَّ<sup>(٤)</sup> جَوَابَ إِذَا مَحْذُوفٌ، أَيْ: حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا عَرَفُوا صِحَّةَ مَا وَعَدُوا بِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْدَهُ: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَلَقَنَا وَعَدَهُ﴾<sup>(٥)</sup>، وَإِذَا تَعَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ حَصَلَ الْإِمْتِيَازُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخَوَاتِهَا الثَّلَاثَةِ<sup>(٦)</sup>، لِكُونِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا لِلتَّرْتِيبِ فَيَكُونُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ<sup>(٧)</sup> اشْتِرَاكٌ، وَهُوَ التَّرْتِيبُ، وَاقْتِرَانٌ، وَهُوَ أَنَّ الْفَاءَ لِلتَّرْتِيبِ مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ، وَتَمَّ لَزِيادَةُ الْمَهْلَةِ، وَحَتَّىٰ لِقِلَّةِ<sup>(٨)</sup> الْمَهْلَةِ، فَوَقَعَتْ وَاسِطَةً، وَهُمَا طَرَفَانِ.

لَا يُقَالُ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾<sup>(٩)</sup> فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا، مُنَافٍ لِكُونِهَا لِلتَّرْتِيبِ مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ لِأَنَّ خَلْقَ النَّطْفَةِ عَلَقَةً وَخَلْقَ الْعَلَقَةِ مُضْغَةً وَخَلْقَ الْمُضْغَةِ عِظَامًا، وَكِسْوَةَ الْعِظَامِ

(١) في ت: الأكثرين، وينظر: الجني الداني: ١٩٤.

(٢) سورة الزمر: ٧٣.

(٣) سورة الزمر: ٧٣.

(٤) في ع، ل: بآن.

(٥) سورة الزمر: ٧٤.

(٦) الصواب: الثلاث.

(٧) الصواب: الثلاث.

(٨) في: ز: لقليل.

(٩) سورة المؤمنون: ١٤.

لَحْمًا إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مُهْلَةٍ وَزَمَانٍ.

لَا نَبَا نَقُولُ: الْإِعْتِبَارُ بِقَوْلِنَا مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ، إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَرُبَّمَا يَطُولُ الزَّمَانُ، وَالْعَرَفُ يَحْكُمُ فِي مِثْلِهِ بِإِنْتِفَاءِ الْمُهْلَةِ كَمَا ذَكَرْنَا<sup>(١)</sup> مِنَ الْمِثَالِ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾<sup>(٢)</sup>.

وَرُبَّمَا يَقْصُرُ الزَّمَانُ وَالْعَادَةُ وَالْعَرَفُ<sup>(٣)</sup> يَحْكُمُ بِالْمُهْلَةِ وَمِثْلُ الْأَشْيَاءِ / ١٤٣ وَ الَّتِي تَقْضِي الْعَادَةُ بَعْدَ الْمُهْلَةِ فِيهَا، وَقَدْ يَخْتَلِفُ فِيهَا إِعْتِبَارُ النَّاسِ، فَإِنْ اُعْتَبِرَ ذَلِكَ فِي الْوُقُوعِ بِمَقْدَارِ ذَلِكَ الزَّمَانِ اسْتَعْمِلَ<sup>(٤)</sup> فِيهِ الْفَاءُ، وَإِنْ اُعْتَبِرَ الزَّمَانُ اسْتَعْمِلَ ثُمَّ، وَلَا يَرُدُّ النَّقْضُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿لَإِنَّ<sup>(٦)</sup> بَاجِيَ الْبَاسِ<sup>(٧)</sup> إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ الْإِهْلَاكِ فَلَا تَكُونُ الْفَاءُ حِثِّدٍ لِلتَّرْتِيبِ، وَأَنْتُمْ قُلْتُمْ إِنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ، هَذَا خُلْفٌ، لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْحُكْمِ بِبَاجِيَ<sup>(٨)</sup> الْبَاسِ<sup>(٩)</sup> فَكَانَ مَعْنَاهُ، وَأَهْلَكْنَاهَا فَحَكَمْنَا بِأَنَّ الْبَاسَ<sup>(١٠)</sup> جَاءَهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِخْبَارَ

(١) فِي ل: ذَكَرْتُمْ.

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ: ٦٣.

(٣) كَلِمَةُ (الْعَرَفُ) لَيْسَتْ فِي ت، ع، ل.

(٤) فِي ل: إِنْ اسْتَعْمَلَ.

(٥) (بَيَاتًا) زِيَادَةٌ مِنْ ز.

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: ٤.

(٧) فِي ت، ز، ع، ف: فَان.

(٨) فِي ل: النَّاسِ.

(٩) فِي ل: لَهْجِي.

(١٠) فِي ع، ل: النَّاسِ.

(١١) فِي ع، ل: النَّاسِ.

يَجِيءُ<sup>(١)</sup> الْبَاسُ<sup>(٢)</sup> وَوَقْعُهُ، إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْإِهْلَاكِ.

وَالْقَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ<sup>(٣)</sup>:

وَهِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ كَمَا مَرَّ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ، وَزَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنَفَّسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي<sup>(٥)</sup>

فالقاء في قوله، فعند ذلك زائدة، ولأنَّ جواب إذا هو فاجزعي.

### ثُمَّ

وَ(ثُمَّ) مِثْلُ الْقَاءِ إِلَّا أَنَّهَا مَعَ مُهْلَةٍ وَتَرَاخٍ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو، أَيْ: بَيْنَهُمَا مُهْلَةٌ<sup>(٦)</sup>.

قَالَ سَيَبَوِيه: إِذَا قُلْتَ مَرَزْتُ بَزِيدٌ ثُمَّ عَمَرُوا فَهَاهُنَا مَرُورَانِ<sup>(٧)</sup>.

لَا يَقَالُ: إِنْ قَوْلَكُمْ إِنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ مَنقُوضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ

(١) في ل: لمجي.

(٢) في ع، ل: الناس.

(٣) زاد في ل: أحدها.

(٤) (كقوله) ساقطة من ز.

(٥) تقدّم الشاهد في ١: ٤٧٣.

(٦) قال سيبويه: (ومنه: مررت برجل راكب ثم ذاهب فبين أن الذهاب بعده، وإن بينها مهلة) الكتاب ١: ٢١٣.

(٧) عبارة سيبويه: (... ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة فالمرور هاهنا مروران). الكتاب ١: ٢١٨.

وَأَمِنْ وَعَمِلْ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَمِمْ<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ الْاهْتِدَاءَ قَبْلَ التَّوْبَةِ وَالْإِيمَانَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى دَوَامِ الْاهْتِدَاءِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنِّي غَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَأَمِنْ، وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ دَامَ لَهُ الْاهْتِدَاءُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ دَوَامَ الْاهْتِدَاءِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَقَدْ نَجَّيْءُ (ثُمَّ لَا لِلْمُهَلَّةِ بَلْ لِمَجَرَّدِ التَّعْظِيمِ، وَالتَّمَكِينِ فِي نَفْسِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup>: فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ زَائِدَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَاوِ<sup>(٦)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قُلْ لِمَنْ<sup>(٧)</sup> سَادَ<sup>(٨)</sup> ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ<sup>(٩)</sup> سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة طه: ٨٢.

(٢) سورة الانفطار: ١٨.

(٣) سورة التكاثر: ٤.

(٤) الكافية - شرح الرضي: ٢ / ٣٦٨.

(٥) سورة التوبة: ١١٨.

(٦) زاد في ل: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ (يونس: ٤٦) لِأَنَّ الشَّهَادَةَ اللَّهُ تَعَالَى مَقَارَنَةً لِلْأَفْعَالِ وَسَابِقَةً عَلَيْهَا لَا مَتْرَاحِيَةَ.

(٧) في ل: ابن.

(٨) في الاصل: سلا.

(٩) (قد) ليست في ت، ف.

(١٠) البيت لابي نواس ويروى: (أَنَّ مَنْ) مكان (قل لمن)، ورواية الديوان:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه      قبله ثم قبل ذلك جده

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالْيَنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

[وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ (ثُمَّ) لَيْسَتْ بِحَرْفِ الْعَطْفِ، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ:

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتًّا عَلَى هَوًى

فَمَّا إِذَا<sup>(٥)</sup> أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا<sup>(٦)</sup>

وَذَلِكَ، بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عَاطِفَةً لَمْ يَجْزُ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَيْهَا.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْفَاءَ زَائِدَةٌ.<sup>(٧)</sup>

→ الديوان: ٤٩٣، وينظر: البرهان لابن الزملاكي، تحقيق: الدكتور خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب - بغداد: ٢٦٩، والجنى الداني: ٤٠٧، ومغني اللبيب: ١ / ١٢٥ والخزانة - بولاق ٤١١ / ٤.

(١) الكلمة ليست في الاصل.

(٢) سورة يونس: ٤٦.

(٣) سورة هود: ٣.

(٤) كلمة (بَتُّ) الثانية ليست في ت.

(٥) في ت، ل: إذا ما.

(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى المازني. ويروى: (إذا أصبحت أصبحت) مكان: (إذا ما بَتُّ بَتًّا)، و (امسبت امسبت) مكان (أصبحت أصبحت).

شرح ديوان زهير: ٢٨٥ والامالي الشجرية: ٢ / ٣٢٦ ومغني اللبيب: ١ / ١٢٥ والخزانة - بولاق ٥٨٨: ٣.

(٧) ما بين المعقنين ليس في الاصل، ولا في ز، ف.

## حَتَّى

وَ (حَتَّى) لِلتَّرْتِيبِ مَعَ الْمُهْلَةِ مِثْلُ (ثُمَّ) لَكِنَّ زَمَانَ مُهْلَتِهِ أَقْلُ مِنْ زَمَانِ مُهْلَةِ (ثُمَّ)، وَاشْتَرَطَ فِيهَا أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا جُزْءًا مِنَ الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ، لِكَوْنِهَا لِلغَايَةِ، وَلِأَحَدِ طَرَفَيْ<sup>(١)</sup> الشَّيْءِ مِنْ قُوَّةٍ أَوْ ضَعْفٍ، تَقُولُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْانْبِيَاءِ، وَقَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ.

## الْفَرْقُ بَيْنَ حَتَّى وَوَائِلِ الْعُطْفِ

وَهِيَ تُفَارِقُ وَوَائِلَ الْعُطْفِ فِي أَشْيَاءَ:  
مِنْهَا: أَنْ مَا بَعْدَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا فِي الْغَالِبِ.  
وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا.  
وَمِنْهَا: أَنْ الْوَائِلُ تُضَمَّرُ بَعْدَهَا رُبٌّ، وَلَا كَذَلِكَ حَتَّى.

## الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَاءِ وَثُمَّ

وَتُفَارِقُ الْفَاءَ وَثُمَّ فِي أَنْ تَرْتِيبَ الْفَاءِ وَثُمَّ هُوَ تَرْتِيبُ أَحَدِ الْعُطْفَيْنِ، عَلَى الْآخَرِ فِي الْوُجُودِ، أَيْ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتَرْتِيبُ حَتَّى مَعْنَى آخَرٍ، وَذَلِكَ أَنَّ حَتَّى لِلغَايَةِ، وَشَرْطُهَا فِي الْعُطْفِ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهَا، وَلَا يَحْصُلُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِذِكْرِ الْكُلِّ

(١) فِي ف: لَا طَرَفِي.

قَبْلَ الْجُزْءِ، أَيِ قَلَوْ قُلْتُ: مَاتَ الْأَنْبِيَاءُ حَتَّى النَّاسُ لَمْ يُجْزَ<sup>(١)</sup> فَهَذَا مَعْنَى تَرْتِيبِ (حَتَّى).

## أَوْ وَأَمَّا وَأَم

قَوْلُهُ: (وَأَوْ وَأَمَّا وَأَم<sup>(٢)</sup>، لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ<sup>(٣)</sup> مَهْمًا)  
إِعْلَمَنَّ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ تَشْتَرِكُ<sup>(٤)</sup> فِي أَنَّهَا لِتَغْلِيْقِ الْحُكْمِ بِالْمَعْطُوفِ أَوْ الْمَعْطُوفِ  
عَلَيْهِ لَا عَلَى التَّعْيِينِ، ثُمَّ أَنَّهَا يَفْتَرِقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخِرِ لَفْظًا وَمَعْنَى.  
أَمَّا لَفْظًا فَلَانَّ (أَوْ) وَ (أَمَّا) يَقَعَانِ فِي الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ وَالِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ:  
جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو.  
وَتَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو.  
وَتَقُولُ: إِضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا.  
وَاضْرِبْ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا.  
وَتَقُولُ: أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا

وَأَلْقَيْتَ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا؟ فِي الْاسْتِفْهَامِ<sup>(٥)</sup> [بِخِلَافِ أَم] <sup>(٦)</sup> فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) في الاصل: وأم وأما وأو، في ز: وأما وأم وأر.

(٣) في مجموع مهمات المتون: ٤٢٦: الامرين.

(٤) في ز: تشترط.

(٥) في ل: وأما في الاستفهام.

(٦) ليس في ل.



مُتَّصِلَةً لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الاستفهام، وَهِيَ <sup>(١)</sup> الَّتِي تَقَعُ سُؤَالاً عَنْ <sup>(٢)</sup> أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى التَّعْيِينِ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْخَبَرِ وَالاستفهام، وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى (بَلْ) وَالْهَمْزَةِ.

وَأَمَّا الْفَرْقُ الْمَعْنَوِيُّ، فَمَا بَيْنَ (أَوْ) وَإِمَّا بَيْنَ (أَمْ) فِي الاستفهامِ فَلِأَنَّ السُّؤَالَ فِي الْأَوَّلَيْنِ يَكُونُ عَنْ أَحَدِهِمَا مَعَ الشَّكِّ فِي حُصُولِ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ، وَفِي الثَّالِثِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَلَى التَّعْيِينِ مَعَ <sup>(٣)</sup> حُصُولِ الْعِلْمِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ. وَفِي الْخَبَرِ أَنَّ الْأَوَّلَيْنِ لِلشَّكِّ فِي أَحَدِهِمَا، وَالْآخِرِ لِلشَّكِّ <sup>(٤)</sup> لِأَحَدِهِمَا عَلَى التَّعْيِينِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَوْ) لِلشَّكِّ فِي الْخَبَرِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلإِبْهَامِ / ١٤٣ ظ / [عَلَى الْمُخَاطَبِ] <sup>(٥)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثْنَةِ أَلْفٍ <sup>(٦)</sup> أَوْ يَزِيدُونَ﴾ <sup>(٧)</sup>، وَكَقَوْلِهِ <sup>(٨)</sup> تَعَالَى: ﴿أَتَاَمَا أَمَرْنَا لَبِيْلاً أَوْ نَهَاراً﴾ <sup>(٩)</sup> وَقَدْ يَشُوْبُهُ مَعْنَى التَّخْيِيرِ، كَقَوْلِهِ

(١) فِي ز: هُوَ.

(٢) فِي ل: مِنْ.

(٣) فِي ل: فِي.

(٤) (لِلشَّكِّ) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٥) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٦) كَلِمَةُ (أَلْفٍ) لَيْسَتْ فِي ل.

(٧) سُورَةُ الصَّافَّاتِ: ١٤٧.

(٨) فِي ل: وَبِقَوْلِهِ.

(٩) سُورَةُ يُونُسَ: ٢٤.

تَعَالَى<sup>(١)</sup>: ﴿فَبِمَا كَذَبَ الْفُجَّارَ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾<sup>(٢)</sup> إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ النَّهْيَةَ فِي الْقَسْوَةِ  
فَسَبَّوْهَا بِقَسْوَةِ الْفُجَّارِ إِنْ سَبَّوْهُ، وَإِنْ سَبَّوْهُ بِمَا هُوَ أَقْسَى مِنْهَا.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ أَيْضاً لِلْإِضْرَابِ عَلَى مَعْنَى أَمِ الْمُنْقَطِعَةِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَقَعُ  
بَعْدَهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ كَقَوْلِكَ: أَنَا<sup>(٣)</sup> أَخْرَجُ أَوْ أَقِيمُ.

[وَتَكُونُ أَيْضاً بِمَعْنَى إِلَى أَنْ أَوْ بِمَعْنَى إِلَّا أَنْ.

وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّفْصِيلِ، كَمَا تَذَكَّرَ فِي الْحُدُودِ وَالرُّسُومِ].<sup>(٤)</sup>

وقد تكون [للتقسيم، وجميع هذا إذا كانت في الخبر، أمّا إذا استعملت<sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup>

في الأمرِ فحينئذٍ إمّا أَنْ تكونَ للتَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ، [وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ فِي التَّخْيِيرِ لَا  
يَجُوزُ الْإِتْيَانُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيَجُوزُ فِي الْإِبَاحَةِ].<sup>(٧)</sup>

مثال<sup>(٨)</sup> التَّخْيِيرِ: كُلُّ سَمَكًا أَوْ لَبَنًا، يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ أَيُّهُمَا شَاءَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ  
أَكْلُهُمَا مَعًا.

هَذَا إِذَا كَانَ أَمْرًا، أَمَّا إِذَا كَانَ التَّخْيِيرُ فِي النَّهْيِ فَحِينَئِذٍ إمّا أَنْ يَكُونَ نَهْيًا عَنْ

(١) كلمة (تعالى) ليست في الأصل.

(٢) سورة البقرة: ٧٤.

(٣) في ل: أن.

(٤) ما بين المعقتنين ليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٥) في ل: استعمل.

(٦) ما بين المعقتنين ليس في الأصل، ولا في ز، ف.

(٧) ما بين المعقتنين ساقط من ل.

(٨) في ل: مثل.

شَيْئِينَ عَلَى الْبَدَلِ أَحَدُهُمَا فِي مَعْنَى الْآخِرِ، أَوْ عَنْ شَيْئِينَ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِمَعْنَى الْآخِرِ.

أَمَّا الْاَوَّلُ فَكَقَوْلُكَ: لَا تَأْتِي زَنًا<sup>(١)</sup> أَوْ قَتَلَ نَفْسٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> أَيْمَانًا أَوْ كُفُورًا﴾<sup>(٣)</sup>، فَهَاهُنَا يَجِبُ الْكَفُّ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْفَرِدِينَ وَتُجْتَمِعِينَ، لِأَنَّهُ نَقِضٌ لِقَوْلِنَا أَطْعُ أَحَدَ هَذَيْنِ.

وَلَوْ قَالَ: أَطْعُ أَحَدَ هَذَيْنِ وَجَبَ إِطَاعَةُ أَحَدِهِمَا، وَلَمَّا قَالَ: وَلَا تُطِيعُوا أَحَدَهُمَا حَرَّمَ طَاعَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لِأَنَّ النَّهْيَ ضَدُّ الْأَمْرِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَكَقَوْلِنَا<sup>(٤)</sup>: لَا تَأْخُذْ دِرْهَمًا أَوْ<sup>(٥)</sup> دِينَارًا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْامْتِنَاعُ عَنْ تَنَاوُلِ أَحَدِهِمَا أَوْ عَنْ تَنَاوُلِهَا مَعًا، حَتَّى أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْاِخْذِ لَكَانَ عَاصِيًا.

وَأَمَّا الْإِبَاحَةُ فَكَقَوْلِنَا: جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ، أَيْ: ابْتَغْتُ جُلُوسَكَ مَعَهُمَا.

وَقَدْ تَكُونُ أَوْ لِلتَّقْرِيبِ كَقَوْلِكَ مَا أُدْرِي أَأَذِّنُ أَوْ أَقَامَ، أَيْ: لِسُرْعَتِهِ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَذَّنَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلِمَاحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) الكلمة ليست في ل.

(٢) في جميع النسخ: منها.

(٣) سورة الانسان: ٢٤.

(٤) في ل: كقولك.

(٥) في ل: ولا.

(٦) سورة النحل: ٧٧.

## الفرق بين أو وأما

وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ (أَوْ) وَ (أَمَّا) <sup>(١)</sup> فَلَيْسَ إِلَّا بِأَنَّ أَوَّلَ كَلَامِكَ يَمِضِي عَلَى الْيَقِينِ مَعَ  
أَوْ <sup>(٢)</sup> ثُمَّ يَحْدُثُ الشَّكُّ بَعْدَهُ <sup>(٣)</sup>، وَمَعَ <sup>(٤)</sup> أَمَّا يَمِضِي أَوَّلُ كَلَامِكَ عَلَى الشَّكِّ.

### أم

قَوْلُهُ: (وَأَمِ الْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ).

اعْلَمْ أَنَّ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ نَظْرًا، لِأَنَّ أَمَّ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ لِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَإِلَّا لَزِمَ  
اسْتِعْمَالُ أَمٍ حَيْثُ اسْتُعْمِلَتِ الْهَمْزَةُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: (أَمْ)  
الْمُتَّصِلَةُ مَلْزُومَةٌ لِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ حَيْثُ اسْتُعْمِلَتِ (أَمْ) الْمُتَّصِلَةُ اسْتُعْمِلَتِ  
هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ (أَمْ) عَلَى ضَرِيحَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مُتَّصِلَةٌ، وَهِيَ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟

(١) فِي الْأَصْلِ وَفِي ل: أَمْ.

(٢) فِي ل: وَ.

(٣) فِي ل: حَذَفَ.

(٤) فِي ت: بَعْدَهُ الشَّكُّ.

(٥) كَلِمَةٌ (مَعَ) لَيْسَتْ فِي ل.

وَيَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيِّينَ [وَيَلِي الْآخِرُ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ثَبُوتِ الْعِلْمِ لِحَصُولِ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ دُونَ التَّعْيِينِ لِطَلْبِ التَّعْيِينِ، وَهُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ (أَوْ) وَ (أَمَّا)، وَ (أَمْ) الْمُتَّصِلَةِ<sup>(١)</sup>].

وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِنَا: يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيِّينَ<sup>(٢)</sup> يَعْنِي إِنْ كَانَ يَلِي (أَمْ) الْمُتَّصِلَةَ اسْمٌ مُفْرَدٌ يَلِي الْهَمْزَةَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يَلِي (أَمْ) الْمُتَّصِلَةَ فَعَلٌ أَوْ حَرْفٌ<sup>(٣)</sup>، كَانَ مَا يَلِي الْهَمْزَةَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَا يَلِي (أَمْ) الْمُتَّصِلَةَ جَمْلَةً فَعَلِيَّةً أَوْ اسْمِيَّةً كَانَ مَا يَلِي الْهَمْزَةَ كَذَلِكَ.

وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْتُمْ<sup>(٤)</sup> أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بِئَاثَا<sup>(٥)</sup>﴾، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ<sup>(٦)</sup> عَلَيْكُمْ<sup>(٧)</sup> أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ<sup>(٨)</sup>﴾. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَرِدُ النِّقْضُ بِهِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ السَّمَاءَ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ، وَبَيَانُهَا حَالٌ، وَتَقْدِيرُهُ: أَمْ السَّمَاءُ أَشَدُّ، وَحِينَئِذٍ لَمْ يَتَوَجَّهْ النِّقْضُ بِهِ، لِأَنَّ مَا يَلِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ<sup>(٩)</sup> أَنْتُمْ صَامِتُونَ<sup>(١٠)</sup>﴾ فِي تَقْدِيرٍ: أَمْ صَمْتُمْ،

(١) (المتصلة) زيادة من ع.

(٢) ما بين المعقفتين ليس في ل.

(٣) في ت: حرف أو فعل.

(٤) في ز، ع، ل: لأنتم.

(٥) سورة النازعات: ٢٧.

(٦) في الاصل، وفي ز، ع، ف، ل: بل سواء.

(٧) في الاصل، وفي ت، ع، ف، ل: عليهم.

(٨) سورة الاعراف: ١٩٣.

(٩) كلمة (أَمْ) ليست في ل.

(١٠) سورة الاعراف: ١٩٣.

فَوَضَعَ الْجُمْلَةَ الْاِسْمِيَّةَ مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَهَذَا كَثِيرٌ شَائِعٌ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَوَجَّهْ  
النَّقْضُ، لِأَنَّ مَا يَلِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ.

وَالْحَاصِلُ، أَنَّ أَمَّ الْمُتَّصِلَةَ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِشَرْطِ ثَلَاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ عَدِيلَةً لَهْمَزَةٍ الْاِسْتِفْهَامِ بِالْمَعْنَى الَّذِي مَرَّ آنَفًا.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا مُتَوَسِّطاً / ١٤٤ و / بَيْنَهُمَا، نَحْوُ: زَيْدٌ

عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو.

وِثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ عَالِمًا بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَسْئُولِ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup> لَا بَعِيْنِهِ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا): أَيُّ وَمِنْ أَجْلِ أَنْ (أَمْ) الْمُتَّصِلَةَ يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ، وَيَلِي الْآخِرَ الْهَمْزَةُ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ: أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَلِهَا الْمُسْتَوِيَانِ<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ مَا يَلِي أَحَدَهُمَا الْاِسْمَ وَالَّذِي يَلِي الْآخَرَ هُوَ الْفِعْلُ وَهُمَا لَيْسَا بِمُسْتَوِيَيْنِ بِالتَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ جَوَابُهَا بِالتَّعْيِينِ دُونَ نَعَمْ أَوْ لَا): أَيُّ وَمِنْ أَجْلِ أَنَّهَا سُؤَالٌ عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ عَلِمَ ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ<sup>(٣)</sup> لِيَطْلُبَ<sup>(٤)</sup> التَّعْيِينَ، وَجَبَ أَنْ يُجَابَ بِأَحَدِهِمَا بَعِيْنِهِ، وَلَا يُجَابُ بِلَا أَوْ نَعَمْ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْمَسْئُولُ عَنْهُ.

مَثَلًا إِذَا سُئِلَ بِقَوْلِنَا: أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو وَجَبَ أَنْ يُقَالَ فِي الْجَوَابِ: زَيْدٌ، أَوْ

(١) فِي ل: عَنْهُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ل

(٣) فِي ت: التَّعْيِينَ.

(٤) فِي ل: طَلَبَ.

عمرُو، لِأَنَّ السَّائِلَ يَعْلَمُ ثُبُوتَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَحَدَهُمَا عَلَى التَّعْيِينِ، وَهُوَ طَالِبٌ لِلتَّعْيِينِ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ جَوَاباً<sup>(١)</sup> عَمَّا سَأَلَ عَنْهُ بِخِلَافِ (أَوْ) وَ (أَمَّا) لِأَنَّهَا سَوَالَانِ عَنْ<sup>(٢)</sup> أَحَدِهِمَا لَا عَنْ<sup>(٣)</sup> التَّعْيِينِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهَا (لَا) أَوْ (نَعَمْ) فَإِنْ أُجِيبَ بِالتَّعْيِينِ كَانَ الْجَوَابُ زَائِداً عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ.  
وثنائيهما<sup>(٤)</sup> : منفصلة كـ (بَلْ) والهمزة، [وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

(وَالْمُنْفَصِلَةُ كـ (بَلْ) والهمزة):] <sup>(٥)</sup>

وَمَعْنَاهُ<sup>(٦)</sup> مَعْنَى (بَلْ) والهمزة، وَهُوَ<sup>(٧)</sup> لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، أَمَّا الْخَبَرُ فَكَقُولِ الْقَائِلِ لِشَبَحٍ رَأَاهُ: إِنَّهَا لَا يَبْلُ قَطْعاً.  
فَإِذَا حَصَلَ الشَّكُّ فِي أَنَّهَا شَاءَ، قَالَ: أَمْ شَاءَ؟ فَاصِداً إِلَى الْإِضْرَابِ مِنْ الْإِخْبَارِ الْأَوَّلِ وَاسْتِثْنَاكِ سَوَالٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: بَلْ هِيَ شَاءَ.  
وَأَمَّا فِي الِاسْتِفْهَامِ، فَكَقُولِكَ: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟ سَأَلْتَ أَوَّلًا عَنْ حُصُولِ زَيْدٍ ثُمَّ أَضْرَبْتَ<sup>(٨)</sup> عَنْ ذَلِكَ السَّوَالِ إِلَى سَوَالِ حُصُولِ عَمْرُو عِنْدَهُ، وَجَوَابُهَا: لَا أَوْ

(١) في الاصل: جوابا جوابا، والكلمة ليست في ل.

(٢) في ع، ل: على.

(٣) في ع، ل: على.

(٤) عطف على قوله: أحدهما متصلة ٢: ٦٠٨.

(٥) ما بين المعقنين ليس في ل.

(٦) في ت: أى.

(٧) في ز: هي.

(٨) في ل: أضرب.

نعم، وإذا استعملت حرف النفي "بئذ" (أم) هذه كان معناها معنى (أو) سواء، كقولك:  
أعندك عمرو أم لا؟

قوله: (و) (إمّا) قبل المعطوف عليه لازمة مع (إمّا)، جائزة مع (أو).  
إعلم أن (إمّا) العاطفة يلزم أن تكون قبلها (إمّا) أخرى، نحو: جاءني إمّا زيد،  
وإمّا عمرو، ولم يلزم أن يكون قبل (أو) (إمّا)، ولكن يجوز أن يكون قبلها (إمّا)،  
وهذه إشارة إلى فرق آخر بين (إمّا) وبين<sup>(١)</sup> (أو).

وإعلم أنه للزوم (إمّا) قبل (إمّا) العاطفة، ودخول حرف العطف عليها ذهب  
أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup> والزجاج إلى أنها ليست بحرف العطف.

والحق أنها مثل أو<sup>(٣)</sup> في المعنى<sup>(٤)</sup>، وأو حرف العطف بالاتفاق فوجب أن  
تكون (إمّا) كذلك.

وأما (إمّا) الواقعة قبلها فليست بحرف العطف، وإنما دخلت (إمّا) قبلها، ليعلم  
في أول الأمر أن الكلام مبني على الشك.

## لاوبل ولكن

قوله: (و) (لا) و (بل) و (لكن) لأحدهما معيّنًا: أي (لا) و (بل) و (لكن)

(١) ينظر ٢٨٢ / ١.

(٢) الفصل: ٣٠٥، وشرح الفصل: ٨ / ١٠٣، والمعنى الداني: ٤٨٧، ومغني اللبيب: ٦٢ / ١.

(٣) (أو) ليست في ل.

(٤) الكافية - شرح الرصم: ٢٧٢ / ٢.



تشارك في إثبات الحكم لأحد الأمرين معيّنًا، ومخالفة<sup>(١)</sup> ما بعدها لما قبلها في النفي والإثبات لكن لكل واحدٍ منهما معنى، ذ(لا) ليني ما وجب للأول عن الثاني نقول: جاءني زيد لا عمرو. ولا يعطف بها<sup>(٢)</sup> إلا في الأمر والإيجاب فلا يقال: ما جاءني زيد، ولا عمرو، ولا يحسن إظهار العاقل بعدها، لئلا يلتبس بالدعاء في قولك: قام زيد لا قام عمرو، وإن وقعت بعد النفي كانت بمعنى (غير) أو لتأكيد النفي لا للعطف، كقوله تعالى: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾<sup>(٣)</sup>، ومنع الزجاج العطف بها بعد الفعل الماضي<sup>(٤)</sup>، وهو ضعيف.

وبل للاضراب عن الأول منفيًا كان أو موجبًا. فنقول: جاءني زيد بل / ١٤٤ ظ / عمرو وإذا كان الاخبار عن زيد يقع غلطًا، وتقول ما جاءني زيد بل عمرو، وهو يحتل أمرين:

أحدهما: أن يكون معناه: بل جاء عمرو، وهي<sup>(٥)</sup> حينئذ تكون للاضراب عن نفي المجيء عن زيد، وإثبات المجيء لعمرو<sup>(٦)</sup>.

وثانيهما: أن يكون معناه بل ما جاءني، وهي حينئذ تكون بيانًا لمن<sup>(٧)</sup> نسب

(١) في ت: بخلافه.

(٢) (بها) ليست في الأصل.

(٣) سورة الفاتحة: ٧.

(٤) الكافية - شرح الرضي - ٢: ٣٧٨.

(٥) كلمة (هي) ليست في ل.

(٦) ما بين المعفتين ساقط من ت.

(٧) في ل: لما.

إليه عدم المجيء.

[وَقَدْ نَجِيءُ] <sup>(١)</sup> بَلْ فِي الْجُمْلِ بِمَعْنَى تَرْكِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَالْأَخْذِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ <sup>(٢)</sup> أَهَمُّ مِنَ الْأُولَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (بَلْ) لَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ {فَلَا يُقَالُ: أَقَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو؟ وَلَكُونِهَا لِلْإِضْرَابِ عَنِ الْحُكْمِ الَّذِي ثَبَتَ قَبْلَهُ، وَلَا حُكْمَ فِي الاسْتِفْهَامِ، [وَهَذَا فِي الْمَفْرَدَاتِ] <sup>(٤)</sup> لِمَجِيئِهِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ { <sup>(٥)</sup> فِي الْجُمْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ <sup>(٦)</sup>، ﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ <sup>(٧)</sup>، ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ <sup>(٨)</sup> إِلَى قَوْلِهِ <sup>(٩)</sup>: ﴿بَلْ أَنْتُمْ <sup>(١٠)</sup> قَوْمٌ عَادُونَ﴾ <sup>(١١)</sup> وَلَا يُعْطَفُ أَيْضاً: (بَلْ) اسْتِفْهَامٌ عَلَى خَبَرٍ، وَلَا خَبَرٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ لِأَنَّ مَا بَعْدَ بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا <sup>(١٢)</sup> مُنْفِياً، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ كَوْنِ (بَلْ)

(١) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٢) كلمة (هي) ليست في ل.

(٣) سورة السجدة: ٣.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ل، وفي ز: (المفرد) مكان (المفردات).

(٥) ما بين المعقتين ليس في الأصل.

(٦) زاد في ع، ف: بل افتراه، وتنظر سورة الطور: ٣٣.

(٧) سورة الأنبياء: ٥.

(٨) سورة الشعراء: ١٦٥.

(٩) في ف: ﴿وَنَذَرُونَ مَا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ أَنْوَاجِكُمْ﴾.

(١٠) كلمة (انتم) ليست في ت.

(١١) سورة الشعراء: ١٦٦.

(١٢) (لا) ليست في الأصل.

وَالْكَيْنُ) من حروف العطف، وَهُوَ صَدْرُ الْأَفْاضِلِ<sup>(١)</sup>.

## لكن

قوله: (ولكن لازمة للنفي)

[اعلم أن كَيْنَ للاستدراكِ فِيهِ إمَّا أَنْ تَعْطِفَ الْمَفْرَدَ عَلَى الْمَفْرَدِ أَوْ تَعْطِفَ الْجُمْلَةَ عَلَى الْجُمْلَةِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ كَانَتْ لَازِمَةً لِلنَّفْيِ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهَا وُضِعَتْ، لِلْمُغَايِرَةِ بَيْنَ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَإِذَا عُطِفَ الْمَفْرَدُ عَلَى الْمَفْرَدِ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا نَفْيٌ، لِأَنَّ الْمَفْرَدَ لَمْ يَكُنْ نَفْيًا. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا نَفْيٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا نَفْيٌ لِتَحْصُلِ الْمُغَايِرَةِ، تَقُولُ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا<sup>(٣)</sup> لَكِنْ عَمْرًا.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: أَيْ وَإِنْ كَانَتْ عَاطِفَةً لِلْجُمْلَةِ لَمْ تُكُنْ لَازِمَةً لِلنَّفْيِ<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً لِلْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ جَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا النَّفْيُ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا النَّفْيُ كَانَ قَبْلَهَا<sup>(٥)</sup> الْإِيجَابُ لِحَصُولِ الْمُغَايِرَةِ: حِينَئِذٍ تَقُولُ: قَامَ<sup>(٦)</sup> زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَقُمْ، وَتَقُولُ أَيْضًا: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو قَامَ.

(١) تقدمت ترجمته ١: ١٨٥.

(٢) ما بين المعفتين ليس في الأصل.

(٣) في ت: أحدا، والكلمة ساقطة من ز.

(٤) (النفي) ليست في الأصل.

(٥) في ل: بعدها.

(٦) في ل: مقام.

وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ [لَمْ يَكُنْ] <sup>(١)</sup> قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ لَازِمَةٌ لِلنَّبِيِّ) عَلَى إِطْلَاقِهِ بِجِدِّ <sup>(٢)</sup>.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ لَكِنْ تَقَعُ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ مِنْ إِيْجَابٍ وَنَبْيٍ، وَأَمْرٍ، وَنَهْيٍ،  
وَدَعَاءٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ، لِأَنَّهُ <sup>(٣)</sup> لَا يُسْتَدْرَكُ بِهَا فِيهِ، فَلَا يُقَالُ: أَقَامَ زَيْدٌ  
لَكِنْ عَمْرُو مَنْطَلِقٌ، لَكُونِهَا لِلْإِسْتِدْرَاكِ عَنْ حَكْمٍ ثَبَتَ لِغَيْرِهِ. هَذَا تَقْرِيرُ مَا فِي  
الْكِتَابِ، لَكِنَّا نَخْتِمُ هَذَا الْفَصْلَ بِمَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْعَطْفِ:  
مِنْهَا: أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي عَامِلِ الْأَعْرَابِ فِي الْمَعْطُوفِ <sup>(٤)</sup>.  
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ عَامِلُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَدَلِيلُهُ إِجْتِمَاعُهُمْ عَلَى جَوَازِ جَاءَنِي  
زَيْدٌ وَعَمْرُو الظَّرِيفَانِ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِمَا لَوْ كَانَ مُخْتَلِفًا لَمْ يَجْزُ جَعْلُ الظَّرِيفَيْنِ <sup>(٥)</sup> صِفَةً  
لَهُمَا، وَإِلَّا لَزِمَ عَمَلُ الْعَامِلَيْنِ فِيهِ.  
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ الْعَامِلُ فِيهِ [أَحْرُوفُ الْعَطْفِ بِطَرِيقِ النَّيَابَةِ].  
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْعَامِلُ فِيهِ <sup>(٦)</sup> مُقَدَّرٌ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ.  
وَمِنْهَا: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَلَى مَا قَبْلَهَا، لَكِنَّهُ قَدْ جَاءَ  
مِنْهُ <sup>(٧)</sup> قَوْلُهُ:

(١) في ف: علم أن.  
(٢) في ف، ل: ليس بجيد.  
(٣) في ت، ف، ل: فإنه.  
(٤) في ل: العطف.  
(٥) في ت: الظرفين.  
(٦) ما بين المعقنين ساقط من ت.  
(٧) في ل: منه.

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِزِّي عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>  
وقول الآخر:

جَمَعَتْ وَبُحْلًا غِيِيَّةً وَنَمِيْمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا<sup>(٢)</sup> بِمِرْعَوِي<sup>(٣)</sup>  
قَالُوا: إِنَّمَا جَازَ التَّقْدِيمُ فِي الْمَعْطُوفِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ.  
وَمِنْهَا: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ<sup>(٤)</sup>، لَكِنَّهُ بِالظَّرْفِ  
قَدْ جَاءَ.

وَمِنْهَا: أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ أَحَدُهُمَا عَنِ  
الْعَطْفِ نَحْوَ: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو، قَالُوا وَهِيَ<sup>(٥)</sup> الْعَاطِفَةُ، وَلَا لِتَأْكِيدِ التَّنْيِ.  
وَمِنْهَا: أَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ تَدْخُلُ عَلَى الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَتُجْمَعُ الاسْتِفْهَامُ  
وَالْعَطْفُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كُنَّا غَافِلُونَ﴾<sup>(٦)</sup> و﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي  
الْعُمْيَ﴾<sup>(٧)</sup> و﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾<sup>(٨)</sup>، وَذَلِكَ لَجَوَازِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ مَعَ الْإِيجَابِ وَمِنْهَا

(١) تقدّم الشاهد ١: ٣٣٧.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) تقدّم الشاهد ١: ٥١٢.

(٤) في ف، ل: وبين المعطوف.

(٥) كلمة (هي) ليست في ت.

(٦) سورة البقرة: ١٠٠، وزاد في ل: ﴿نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ والآية من قوله تعالى: ﴿أَوْ كُنَّا غَافِلُونَ﴾

غَفَلْنَا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾.

(٧) سورة الزخرف: ٤٠.

(٨) يورة يونس: ٥١، وزاد في ل: ﴿أَمْنَمُ بِهِ﴾.

أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ تَدْخُلُ عَلَى هَلْ كَقَوْلِهِ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وَمِنْهَا أَنَّ الْعَطْفَ

١٤٥/و/ على ضربين:

عَطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ، وَعَطْفٌ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى اللَّفْظِ يَعْمَلُ فِي الْمَعْطُوفِ الْعَامِلُ الَّذِي عَمِلَ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالْعَطْفَ عَلَى الْمَوْضِعِ يَعْمَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَامِلٌ آخَرُ<sup>(٢)</sup>.

## حروف التنبيه

قَوْلُهُ: (حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: (أَلَا) وَ(أَمَّا) وَ(هَآ)).

إِنَّمَا وَضَعْتُ هَذِهِ الْحُرُوفَ لِتَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ بِهَا قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْكَلَامِ لِئَلَّا يَفُوتَ الْغَرَضُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ غَافِلًا.

لَا يُقَالُ: لَوْ جِيءَ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ لَجَازَ قَوْتُهُ، وَحَيْثُذِ لَمْ يُفِدْ الْحِجْيُ بِهِ شَيْئًا لَأَنَّا نَقُولُ: سَلَمْنَا أَنَّهُ جَازَ أَنْ يَفُوتَ، لَكِنْ مَا يَفُوتُ الْفَرَسُ بِقَوْتِهِ، [لِكُونِهِ غَيْرَ مُرَادٍ بِالذَّاتِ، وَالْمُرَادُ بِالذَّاتِ هُوَ مَا بَعْدَهَا، وَهُوَ لَا يَفُوتُ بِقَوْتِهِ]<sup>(٤)</sup> لِكُونِ<sup>(٥)</sup> الْمُخَاطَبِ

(١) في ت، ز، ع، ل: منتهون.

(٢) سورة هود ١٤ وسورة الأنبياء: ١٠٨.

(٣) كلمة (آخر) ساقطة من ز.

(٤) ما بين المعقنين ليس في الأصل ولا في ت، ز، ع.

(٥) في ز: لكن، وفي ع: ككون.

يَصِيرُ مُتَّبِعًا بِهَا، وَاعْلَمْ أَنَّ (يَا) قَدْ تَأْتِي أَيْضًا<sup>(١)</sup> لِلتَّنْبِيهِ مُجَرَّدًا عَنِ الدَّاءِ، وَالْحَرْفُ الْخَاصُّ بِهَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ (هَآ) وَمَا سِوَاهَا قَدْ يَخْرُجُ مِنَ التَّنْبِيهِ إِلَى غَيْرِهِ.

وَأَمَّا (أَلَا) فَأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ لِلتَّنْبِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَا أَهْلَ الْبَيْتِ اسْجُدُوا﴾<sup>(٢)</sup> وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّحْذِيرِ كَقَوْلِكَ<sup>(٤)</sup>: «أَلَا تَخْرُجُ؟» مِثْلَ لَوْلَا وَقَدْ تَكُونُ (أَلَا) مُرَكَّبَةً مِنْ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَالْهَاءِ وَيَكُونُ مَعْنَاهَا حِينَئِذٍ<sup>(٥)</sup> الْإِنْكَارَ وَالتَّوْبِيخَ.

وَأَمَّا (أَمَّا) فَقَدْ تَكُونُ لِلتَّنْبِيهِ كَقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

أَمَّا<sup>(٧)</sup> وَالَّذِي [أَبْكَيْ وَأَضْحَكَ وَالَّذِي]<sup>(٨)</sup> أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ<sup>(٩)</sup>

(١) كلمة (أيضاً) ليست في ت.

(٢) سورة التمل: ٢٥. وهذه قراءة الكسائي حيث قرأ بتخفيف اللام ويقف على: (ألا يا) وبيتنديء (اسجدوا) على الأمر أي: ألا يا أيها الناس اسجدوا وباقي السبعة - كما في المصحف - يشددون اللام ويقفون على الكلمة بأسرها: (ألا يسجدوا). الكشف ٢: ١٥٦، والتيسير: ١٦٧.

(٣) سورة البقرة: ١٢.

(٤) في ل: كقوله.

(٥) ليست في الأصل.

(٦) في ل: كقوله تعالى.

(٧) كلمة (أما) ليست في ل.

(٨) ما بين المعفتين ليس في ت.

(٩) البيت لأبي صخر عبدالله بن سلمة المذلي أحد شعراء الدولة الأموية. ديوان الحماسة: ٣٦٩.

وشرح المفصل لابن يمش: ٨، ١١٤، والأزهية: ٩٧ ومغني اللبيب: ١، ٥٦، وشواهد المغني: ١.

١٦٩، والخزانة ٣: ٢٥٨.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلتَّقْرِيرِ وَالتَّحْضِيضِ، نَحْوُ: أَمَا تَجْلِسُ؟  
وَهَذِهِ الْحُرُوفُ، أَعْنِي (أَلَا) وَ(أَمَّا) وَ(هَآ) إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُرَكَّبَاتِ، وَلَا  
تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْرَدَاتِ إِلَّا (هَآ) فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى أَهْمَاءِ الْإِشَارَةِ فَقَطُّ لِثَلَاثَةِ قَرِينَةٍ  
الْإِشَارَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْغَلْطَةِ بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَهْمَاءِ، لِكُونِهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ {وَمِثَالُ  
(أَلَا) [وَ(أَمَّا) فَقَدْ مَرَّ، وَمِثَالُ (هَآ)]<sup>(١)</sup> فِي الْجُمْلَةِ قَوْلُهُ:

هَآ إِنِّ تَاعْذِرُهُ إِنِّ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ<sup>(٢)</sup> {<sup>(٣)</sup>

وَمِثَالُ<sup>(٤)</sup> (هَآ) فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ: جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ، وَمَرَرْتُ بِهِذَا الرَّجُلِ.  
وَلِحُرُوفِ التَّنْبِيهِ صَدْرُ الْكَلَامِ لِيَحْصَلَ الْفَرَضُ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا إِلَّا (هَآ) فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ  
تَنْبِيْهُاً لِلْإِشَارَةِ تَقَعُ وَسَطَ الْجُمْلَةِ وَأَوَّلَهَا وَآخِرَهَا لِأَنَّ وَضْعَهَا لَتَنْبِيْهِ الْإِشَارَةِ حَيْثُ لَا  
لَتَنْبِيْهِ الْجُمْلَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ الْأَلِفَ مِنْ (أَمَّا) فَيَقُولُونَ: أَمَّ وَاللَّهِ<sup>(٥)</sup>، لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ  
وَتَبْدُلُ الْهَاءَ مِنَ الْأَلِفِ.

(١) ما بين المعقنين ساقط من: ت.

(٢) البيت للناطقة الذبياني ويروي: (قبلت) مكان: (نفعت) ورواية الديوان:

هَآ إِنِّ ذِي عِذْرَةٍ إِنِّ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ

فَإِنَّ صَاحِبَهَا مَشَارَكُ التَّنْكِدِ

أي هذه معذرة إليك، والتكيد: العسر وقلة الجهد. الديوان: ٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش  
١١٣: ٨.

(٣) ما بين المعقنين ليس في الأصل، ولا في ز.

(٤) في الأصل ربي ز: مثاله، وفي ل: ومثاله.

(٥) الفصل: ٣٠٩، وشرح المفصل ١١٦: ٨.



## حروف النداء

قوله: (حروف النداء).

وهي خمسة: يَا، وَهْيَا، وَأَيَّا<sup>(١)</sup>، وَأَيَّ، وَالهَمْزَةُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (وَا) لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا، وَإِنْ ذَكَرَهَا<sup>(٢)</sup> مَعَهَا كَثِيرٌ مِنَ التَّحْوِينَ، وَمِنْهُ [جَارُ اللَّهِ الْعَلَامَةُ<sup>(٣)</sup> مَخْصُوصَةٌ بِالنُّذْيَةِ<sup>(٤)</sup> وَمَغَايِرَةُ الْمُنَادَى لِلْمُنْدُوبِ لَمَّا<sup>(٥)</sup> تَقَرَّرَ مِنْ قَبْلُ.

ثُمَّ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْخَمْسَةَ تَدْخُلُ لِتَنْبِيهِ الْمَدْعُوِّ وَدَعَائِهِ لِيَجِيبَ وَيَسْمَعَ مَا يُرِيدُ مِنْهُ، فَأَمَّا [نِدَاءُ الْمَوْتَى وَ]<sup>(٦)</sup> نِدَاءُ الدِّيَارِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْجَمَادَاتِ فَعَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ وَالتَّذَكُّرِ<sup>(٧)</sup>.

وَقَدْ تَأْتِي هَذِهِ الْحُرُوفُ الْخَمْسَةُ<sup>(٨)</sup> لِجُرْدِ التَّنْبِيهِ دُونَ النِّدَاءِ كَمَا فِي أَحَدٍ وَجْهِي

(١) (وَأَيَّا) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٢) فِي ل: ذَكَرَ.

(٣) كَلِمَةُ (الْعَلَامَةُ) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي ز.

(٤) الْمَفْصَل: ٣٠٩.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقَتَيْنِ سَاقِطَةٌ مِنْ ت.

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ ت.

(٧) فِي الْأَصْلِ: وَالتَّذْكِيرِ.

(٨) كَلِمَةُ (الْخَمْسَةُ) لَيْسَتْ فِي: ت، ع، ف، ل.

قوله تعالى: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: ألا للتنبيه فكيف يجوز اجتماع حرفي التنبيه فجوابه أنها اجتماعاً على سبيل التأكيد، وأن (يا) لما تجرّدت للتنبيه جرّدت (ألا) للافتتاح، وبطل منها التنبيه. وإنا قلنا: في أحد وجهي<sup>(٢)</sup> الآية<sup>(٣)</sup> لأن له وجهاً آخر، وهو أن يكون المنادى محذوفاً: أي<sup>(٤)</sup> ألا يا قوم اسجدوا.

واعلم أن بين [التنبيه والنداء]<sup>(٥)</sup> عموماً وخصوصاً مطلقاً لأن كل ما فيه نداء كان فيه تنبيه، وليس كل ما فيه تنبيه كان فيه نداء.

والذي هو لازم لهذه الحروف هو التنبيه، وإنا جعلوا لها باباً آخر سوى التنبيه لخصوصيتها لشيء<sup>(٦)</sup> زائد على ما في<sup>(٧)</sup> حروف التنبيه. قوله: (يا أعظمها).

[اعلم أن]<sup>(٨)</sup> أم هذا الباب هي (يا) ولذلك تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة النمل: ٢٥. وهذه قراء الكسائي تقدّمت ٢: ٦١٩.

(٢) في ت: وجهين.

(٣) كلمة (الآية) ليست في ت، ل.

(٤) كلمة (أي) ليست في الأصل.

(٥) في ت: النداء والتنبيه، وفي ل: النداء والتحضيض.

(٦) في ل: شيء.

(٧) (في) ساقطة من ع.

(٨) في ل: لأن.

(٩) في ل: والمتوسط والبعيد.

تُعلم، أنَّ في غيرها ترتيباً وهو أنَّ المُنَادَى في غَايَةِ القُرْبِ حِسّاً أو حُكماً  
فَلَا حَاجَةَ مَعَهُ إِلَى الإِتْيَانِ بِحَرْفِ النِّدَاءِ، وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ / ٤٥ ظ / قليلاً فبِالْهَمْزَةِ،  
وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنْهُ، فَبِأَيٍّ، لِأَنَّ الصَّوْتَ فِيهَا لَا يَمْتَدُّ<sup>(١)</sup> كَثِيراً. وَقِيلَ: إِنَّهَا مَقْلُوبَةٌ مِنْ  
(يَا)، وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنْهُمَا<sup>(٢)</sup> فَأَيّاً أَوْ هَيّاً، وَهِيَ مَبْدَلَةٌ مِنْ هَمْزَةِ أَيّاً كَمَا أَبْدَلْتَ فِي إِيَّاكَ.  
وَأَعْلَمَ أَنَّ المُنَادَى القَرِيبَ إِذَا كَانَ سَاهِياً أَوْ نَائِماً أَوْ غَافِلاً، جَازَ نِدَاؤُهُ بِمِثْلِ أَيّاً  
وَهَيّاً.

وَأَعْلَمَ أَيْضاً أَنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ تَوَهَّمُوا أَنَّهَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ<sup>(٣)</sup>، لِكُونِهَا مُسْتَقِلَّةً مَعَ  
الاسْمِ، وَهُوَ المُنَادَى فِي الإِفَادَةِ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الحُرُوفِ كَذَلِكَ لَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ.  
وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا حُرُوفٌ، أَمَّا إِفَادَتُهَا مَعَ الإِسْمِ، فَلِأَنَّ تَقْدِيرَ يَا زَيْدُ، أَعْنِي زَيْداً<sup>(٤)</sup>،  
[أَوْ أَرِيدُ زَيْداً]<sup>(٥)</sup> لِكِنَّةِ حُذْفِ الفِعْلِ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ النِّدَاءِ.

## حروف الإيجاب

قوله: (حروف الإيجاب: نَعَمْ وَيَلَى وَيَايَ وَأَجَلٌ وَجَنِيرٌ وَإِنَّ).  
إِعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ تُسَمَّى<sup>(٦)</sup> حُرُوفَ الإِيجَابِ وَالتَّصْدِيقِ<sup>(٧)</sup> فَتَعْمُ مَصْدَقَةٌ

(١) في ت، ف، ل: لا يمتد فيها.

(٢) في ت: منه.

(٣) في الأصل: الأفعال، وفي ت: أسماء وأفعال.

(٤) كلمة (زيداً) ساقطة من ز، وفي ل: يا زيد.

(٥) ما بين المعقتين ساقط من ل، وكلمة (زيداً) ساقطة من ت، ز.

(٦) كلمة (تسمى) ساقطة من ت.

(٧) في ت، ع، ف: التصديق والإيجاب.

لَمَّا سَبَقَ مِنَ الْكَلَامِ مَنفِيًّا كَانَ أَوْ مُثَبِّتًا اسْتِفْهَامًا كَانَ أَوْ خَبَرًا.

تَقُولُ لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ نَعَمْ، تَصْدِيقًا لِلْخَبَرِ أَوِ اسْتِخْبَارًا<sup>(١)</sup>.

وَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَوْ أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟ نَعَمْ، تَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ هَذَا، بِحَسَبِ  
اللُّغَةِ، أَمَّا بِحَسَبِ الْعَرَفِ فَبِخِلَافِ ذَلِكَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: أَلَيْسَ لِي عِنْدَكَ كَذَا مَا لَأ؟ فَقُلْتَ نَعَمْ، لَأَلْزَمَكَ الْقَاضِي بِهِ  
تَغْلِيظًا لِلْعُرْفِ عَلَى اللُّغَةِ<sup>(٢)</sup>. وَهِيَ أَصْلُ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَأُمُّهَا، إِذْ هِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي أَكْثَرِ  
أَنْوَاعِ الْكَلَامِ خَبَرًا كَانَ أَوْ اسْتِخْبَارًا، مُثَبِّتًا كَانَ أَوْ مَنفِيًّا.

وَقِيلَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ سَوَالٍ فَوَجَبَ اللَّفْظُ<sup>(٣)</sup> قَبْلَ اسْتِفْهَامٍ، وَلَا جَوَابَ لِمَا لَمْ  
يَقْعُ أَوْ لِمَا لَا يَقْعُ، تَقُولُ: أَقَامَ زَيْدٌ؟ فَإِنْ كَانَ قَدْ قَامَ فَالْجَوَابُ: نَعَمْ. وَإِنْ كَانَ لَمْ يَقُمْ  
فَالْجَوَابُ<sup>(٤)</sup>: لَا وَتَقُولُ لِلْمُخَاطَبِ: أَتَفْعَلُ<sup>(٥)</sup> كَذَا وَكَذَا؟ فَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يَفْعَلُ فَجَوَابُهُ:  
نَعَمْ. وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ فَجَوَابُهُ: لَا.

## بلى

وَأَمَّا بَلَى<sup>(٦)</sup> فَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِإِجَابِ بَعْدَ النِّي، اسْتِفْهَامًا كَانَ ذَلِكَ النِّي أَوْ خَبَرًا.

(١) في ز: وللاستخبار.

(٢) الكافية - شرح الرضي - ٢: ٣٨٢.

(٣) في الأصل وفي ز: موجباً للفظ.

(٤) في ف: فجوابه.

(٥) في ل: الفعل.

(٦) كلمة (بلى) ليست في ل.

تقولُ في جوابِ مَنْ يقولُ: لم يقم زيدٌ أو ألم يقم زيدٌ؟ بلى: أي قد قام زيدٌ،  
ومِنهُ قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالِ بَلَى﴾<sup>(١)</sup>، وقولُه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا  
بَلَى﴾<sup>(٢)</sup> أي أنا مؤمنٌ<sup>(٣)</sup> وأنت ربُّنا.

ولو قيلَ في جوابِهِ نَعَمْ لَكَانَ كُفْرًا، لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ (نَعَمْ) مُقَرَّرَةٌ لِمَا قَبْلَهَا نَفِيًّا كَانَ أَوْ  
إِيجَابًا، إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْعَرَفِ فَلَمْ يَلْزَمْ حَيْثُذِ الْكُفْرِ.  
وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النِّفْيِ<sup>(٤)</sup> الَّذِي هُوَ<sup>(٥)</sup> جَوَابٌ عَنْهُ أَنْ يَقَعَ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَإِلَّا  
لَا تَنْقُضُ بِمَثَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾<sup>(٦)</sup> فَإِنَّ النِّفْيَ  
هَاهُنَا وَجَدَ فِي مَفْعُولٍ أَيْحَسَبُ وَهُوَ: أَنْ لَنْ نَجْمَعَ.

## إي

وَأَمَّا إِي فَهِيَ لِلإِيجَابِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ، تَقُولُ لِمَنْ قَالَ: أَقَامَ  
زيدٌ؟ إِي وَاللَّهِ.

(١) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٣) في ع: أي بلى أنا مؤمن.

(٤) في ع، ف: المنفى.

(٥) في ف، ل: هي، والكلمة ليست في ع.

(٦) سورة القيامة: ٣.

## أَجَلٌ

وَأَمَّا أَجَلٌ فَهِيَ مُصَدِّقَةٌ لِلْخَبَرِ خَاصَّةً، تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ يَقُولُ: أَتَاكَ زَيْدٌ:  
أَجَلٌ.

وَقِيلَ أَيْضاً: إِنَّهُ تَصْدِيقٌ لِمَا قَبْلَهَا مِثْلُ (نَعَمْ) خَبَرًا أَوْ اسْتِخْبَارًا.  
وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِنَّ اسْتِعْمَالَ نَعَمْ فِي الاسْتِخْبَارِ <sup>(١)</sup> أَحْسَنُ مِنْ اسْتِعْمَالِ جَيْرٍ  
فِيهِ، وَاسْتِعْمَالَ جَيْرٍ فِيهِ أَحْسَنُ مِنْ اسْتِعْمَالِ نَعَمْ فِيهِ <sup>(٢)</sup>.

## جَيْرٌ

وَأَمَّا جَيْرٌ فَمِثْلُ أَجَلٍ وَفِيهِ كَسْرُ الرَّاءِ، [وَقَدْ يَجِيءُ فَتْحُهَا] <sup>(٣)</sup> وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّ  
جَيْرَ اسْمٍ أَوْ حَرْفٍ <sup>(٤)</sup>، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ اسْمٌ، وَهُوَ قَسَمٌ لِلْعَرَبِ بِمَعْنَى حَقًّا.  
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ <sup>(٥)</sup>: إِنَّهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ، وَمَعْنَاهُ الْاعْتِرَافُ وَالْإِقْرَارُ  
وَاسْتَدْلٌ عَلَى اسْمِيَّتِهِ بِدُخُولِ التَّنْوِينِ.

(١) في ل: إحصار.

(٢) في الكافية - شرح الرضي - ٢: ٢٨٣ (وحكى الجوهرى عن الأخفش أن نعم أحسن من أجل في الاستفهام وأجل أحسن من نعم في الخبر).

(٣) ما بين المعقتين ليس في الأصل.

(٤) ينظر هذا الاختلاف في الأزهية: ١٧٦، والجمع: ٤: ٣٧٤.

(٥) الكافية - شرح الرضي - ٢: ٣٤١، وتاج العروس ١٠: ٤٩٩.

وَالْحَقُّ إِنَّهَا حَرْفٌ، وَدُخُولُ التَّنْوِينِ عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> لَيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَى اسْمِيَّتِهَا، لِأَنَّ هَذَا  
التَّنْوِينَ تَنْوِينُ تَنْكِيرٍ لَا تَمَكِّنُ، هَكَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ تَنْوِينَ  
التَنْكِيرِ مُخْتَصٌّ أَيْضاً بِالْإِسْمِ كَتَنْوِينِ التَّمَكِّنِ.

## إِنْ

وَأَمَّا إِنْ فَهِيَ أَيْضاً تَصْدِيقٌ لِلخَبَرِ خَاصَّةً مِثْلُ أَجَلٍ وَجَيْرٍ، كَقَوْلِهِ:  
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ <sup>(٢)</sup> عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ <sup>(٣)</sup>  
أَيُّ نَعَمْ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَخَبَرُهَا مُحذُوفٌ  
وَتَقْدِيرُهُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَالْمِثَالُ الْوَاضِحُ لَهُ قَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ <sup>(٤)</sup> لَمَنْ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ  
حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ: إِنَّهُ وَصَاحِبُهَا <sup>(٥)</sup>.

(١) في ت: عليه.

(٢) في ل: وقد.

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات. الديوان: ٦٦، والكتاب ١: ٤٧٥، والبيان والتبيين ٢: ٢٧٩، وشرح المفصل ٣: ١٣، والجنى الداني: ٣٨٤.

(٤) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي أول مولود في المدينة بعد الهجرة قتل في مكة سنة ٧٣هـ.

الكامل في التاريخ لابن الأثير - بيروت ٤: ٢١ وما بعدها، والاستيعاب لابن عبد البر -

على حاشية الإصابة - طبع بيروت ٢: ٣٠٠، والإصابة لابن حجر العسقلاني ٢: ٣٠٩.

(٥) الأثر يروي: إن وراكبها. ينظر البيان ٢: ١٤٥، والكافية - شرح الرضي - ٢: ٣٨٣، ولسان

العرب - ابن - ١٦: ١٧٢، والجنى الداني: ٣٨٣ ومغني اللبيب ١: ٣٧، والمجمع ٢: ١٨٠.

## حروف الزيادة

/ ١٤٦ و / قوله: (حروف الزيادة إن وأن وما ولا إلى آخرها).

إعلم أن هذه تُسمى حروف الصلة وحروف الزيادة، لأنها قد تقع زائدة [في استعمالها لا أنها زائدة أبداً، لكونها في أكثر المواضع غير زائدة]<sup>(١)</sup>.  
ثم أعلم أن الغرض من زيادة هذه الحروف عند سيبويه<sup>(٢)</sup> التأكيد المعنوي، وعند الفراء التأكيد اللفظي، لأنه قال: هكذا لم تُعتبر فيها المعاني، وإنما كُررت تأكيداً للفظ<sup>(٣)</sup>.

ويُردُّ النقض على مذهب الفراء، وهو قولك: ما جاءني من أحدٍ، فإن من أكذب النفي تأكيداً معنوياً.

وقال بعضهم: إنها<sup>(٤)</sup> زيدت طلباً<sup>(٥)</sup> للفصاحة، إذ ربما، لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع<sup>(٦)</sup> وغيرهما من الأمور اللفظية فإذا زيد شيء من هذه الحروف قَسَمَنَّ.

(١) ما بين المعنيتين ساقط من ت.

(٢) الكتاب ١: ٩٦ و ٢: ٣٠٥.

(٣) في ل: اللفظي.

(٤) في ت، ف: انما.

(٥) في ل: تحلياً.

(٦) في ل: الشجاع.



## إن

وَأَمَّا (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ فَتَزَادُ بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةَ لِلتَّأْكِيدِ <sup>(١)</sup> النَّفْيِ <sup>(٢)</sup>، نَحْوُ: مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا، وَكَقَوْلِهِ:

وَمَا <sup>(٣)</sup> إِنْ طَبَّنَا جُبْنَ <sup>(٤)</sup> [وَلَكِنْ مَنَآيَانَا] <sup>(٥)</sup> وَدَوْلَةُ آخِرِينَا <sup>(٦)</sup>

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ <sup>(٧)</sup> (إِنْ) الْمُسْتَعْمَلَةَ بَعْدَ (مَا) نَافِيَةً دَخَلَتْ عَلَى النَّافِيَةِ تَأْكِيدًا، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَامْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِمَعْنَى <sup>(٨)</sup> وَاحِدٍ، لِهَذَا لَا يُقَالُ: إِنْ لَزِيدًا قَائِمٌ.

قَوْلُهُ: (وَقَلْتُ مَعَ الْمَصْدَرِيَّةِ <sup>(٩)</sup> وَلَمَّا): أَيِ وَقَلْتُ زِيَادَةً (إِنْ) الْمَكْسُورَةَ بَعْدَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ وَبَعْدَ (لَمَّا)، أَمَّا مِثَالُ الْأَوَّلِ: فَنَحْوُ: أَنْتَظِرْنِي مَا إِنْ جَلَسَ الْقَاضِي: أَيِ مَدَّةَ جُلُوسِهِ، وَمِثَالُ الثَّانِي فَنَحْوُ: لَمَّا إِنْ ذَهَبَتْ ذَهَبْتُ <sup>(١٠)</sup>. [وَأَنْ] الْمَفْتُوحَةُ بَعْدَ (لَمَّا) هِيَ الْمَشْهُورَةُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: لِلتَّأْكِيدِ.

(٢) كَلِمَةُ (النَّفْيِ) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٣) الْوَاوُ سَاقِطَةٌ مِنْ ع.

(٤) فِي ت: خَمْسَ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقِفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) تَقْدِيمُ الشَّاهِدِ ١: ٦٤٠.

(٧) (إِنْ) زِيَادَةٌ مِنْ ف.

(٨) فِي ف: بِمَعْنَى.

(٩) فِي مَجْمُوعِ مَهْمَاتِ الْمَتْنِ: ٢٦؛ مَعَ مَا الْمَصْدَرِيَّةِ.

(١٠) فِي ت: جَلَسْتُ جَلَسْتُ.

قوله: (وَأَنْ مَعَ لَمَّا وَبَيْنَ لَوْ<sup>(١)</sup> وَالْقَسَمِ وَقَلْتُ مَعَ الْكَافِ) [٢].  
 إَعْلَمُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تَزَادُ بَعْدَ لَمَّا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(٣)</sup>، وَتُزَادُ  
 أَيْضاً<sup>(٤)</sup> بَيْنَ<sup>(٥)</sup> لَوْ وَالْقَسَمِ<sup>(٦)</sup> نَحْوُ: وَاللَّهِ أَنْ لَوْ قُتِلْتُ قُتْتُ.  
 وَأَمَّا زِيَادَتُهَا بَعْدَ الْكَافِ فَفَقِيلُ، وَلِهَذَا قَالَ: (وَقَلْتُ مَعَ الْكَافِ) وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ:  
 كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاصِرِ السَّلَمِ<sup>(٧)</sup>  
 عَلَى تَقْدِيرِ جَرِّ ظَبِيَّةٍ<sup>(٨)</sup>.  
 وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ زِيَادَتَهَا فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهَا فِي تِلْكَ  
 الْمَوَاضِعِ يُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى عَدَمِ زِيَادَتِهَا<sup>(٩)</sup>.

## ما

قوله: (وَمَا مَعَ إِذَا وَمَتَى).  
 إَعْلَمُ أَنَّ مَا تَزَادُ بَعْدَ إِذَا شَرْطاً، كَقَوْلِكَ: إِذَا مَا<sup>(١٠)</sup> ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ، وَتَزَادُ بَعْدَ

(١) في مجموع مهمات المتن: ٤٢٦: واو القسم، وفي ز، ع، ل: أو.

(٢) ما بين المعفتين ليس في ت.

(٣) سورة يوسف: ٩٦.

(٤) كلمة (أيضاً) ليست في الأصل ولا في ز.

(٥) في الأصل وفي ت: بعد. والكلمة ليست في ل.

(٦) في ل: الوار القسم.

(٧) تقدم الشاهد ٥٨٦: ٢.

(٨) (ظبية) ليست في ع.

(٩) زاد في ع: (إلا في سبع مواضع وهو ضعيف).

(١٠) كلمة (ما) ليست في ل.

مَتَى شَرْطًا، نَحْو: مَتَى مَا تُكْرِمُنِي أُكْرِمُكَ، وَتُزَادُ بَعْدَ أَيِّ شَرْطٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(١)</sup> وَتُزَادُ بَعْدَ [أَيْنَ شَرْطًا، نَحْو: أَيُّنَا تَكُنْ أَكُنْ، وَتُزَادُ بَعْدَ]<sup>(٢)</sup> إِنْ شَرْطًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾<sup>(٣)</sup> وَكَقَوْلِهِ:

أَمَّا تَرَى رَأْسِي<sup>(٤)</sup> حَاكِي لَوْنُهُ طُرَّةُ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى<sup>(٥)</sup>  
وَيَسْتَبْغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ (مَا) إِذَا زِيدَتْ بَعْدَ (إِنْ) شَرْطًا<sup>(٦)</sup> أَدْخِلْ نُونَ التَّوَكِيدِ عَلَى  
فِعْلِهَا فِي الْأَكْثَرِ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَكَّدَ حَرْفُ الشَّرْطِ، كَانَ تَوْكِيدُ الْفِعْلِ أَوَّلَى.

أَمَّا زِيَادَتُهَا بَعْدَ (أَنْ) شَرْطًا مِنْ غَيْرِ نُونِ التَّوَكِيدِ [عَلَى فِعْلِهَا]<sup>(٧)</sup> نَحْوُ<sup>(٨)</sup>: إِمَّا  
تَقُمْ أَقُمْ<sup>(٩)</sup>، فَقَلِيلٌ. وَقَوْلُهُ: (شَرْطًا) عَائِدٌ وَقِيدٌ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ مِنْ نَحْوِ: إِذَا وَأَيْنَ  
وَمَتَى، وَأَيُّ<sup>(١٠)</sup> بِمَعْنَى أَنَّ زِيَادَةَ (مَا)<sup>(١١)</sup> بَعْدَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ  
الْكَلِمَاتُ شَرْطًا، وَتُزَادُ أَيْضًا بَعْدَ بَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ [كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) ما بين المعفتين ليس في ل.

(٣) سورة الزخرف: ٤١.

(٤) في ل: تراسي.

(٥) البيت لمحمد بن الحسن بن دريد من مقصورته المشهورة، شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي

- دمشق: ٣.

(٦) في ل: شرطيًا.

(٧) ما بين المعفتين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٨) (نحو) ليس في الأصل.

(٩) في الأصل: فأقم.

(١٠) في ل: وأين.

(١١) (ما) ليست في ل.

اللَّهُ<sup>(١)</sup> وَكَقَوْلِهِ: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا قَالَ: (وَبَغِضِ حُرُوفِ الْجَرِّ) <sup>(٣)</sup> لَأَنَّهَا لَا تُزَادُ مَعَ جَمِيعِ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَأَمَّا لَمْ يَعْينَ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ الْوَاحِدَ لِأَنَّهُ قَدْ تُزَادُ مَعَ أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ.

قَوْلُهُ: (وَوَقَّلتُ مَعَ الْمُضَافِ).

أَيُّ زِيَادَةٍ<sup>(٥)</sup> (مَا) مَعَ الْمُضَافِ قَلِيلٌ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُمْ<sup>(٦)</sup>: غَضِبَ مِنْ غَيْرِ مَا جُرِمَ، أَيْ مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ<sup>(٧)</sup>، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: <sup>(٨)</sup> جِئْتُ لَأَمْرٍ مَا فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّهَا صِفَةٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ (مَا) وَجُوهًا<sup>(٩)</sup> كَثِيرَةً، مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تِسْعَةً وَتَوَسَّعَ بَعْضُهُمْ فِيهَا إِلَى أَنْ أَوْصَلَهَا إِلَى خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ، لَكِنَّ بَعْضًا مِنْهَا، وَهِيَ سِتَّةٌ، اسْمٌ، وَالْبَاقِي ١٤٦ ظ / حَرْفٌ وَأَكْثَرُهَا<sup>(١٠)</sup> يَقَعُ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ<sup>(١١)</sup>.

(١) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٢) سورة نوح: ٢٥. وفي جميع النسخ: (خطبتكم) والصواب ما أثبتناه.

(٣) ما بين المعفتين ليس في ت.

(٤) في ل: يتعين.

(٥) في ع: الزيادة.

(٦) في ز: قوله.

(٧) (أَيُّ مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ): زيادة من ع.

(٨) ما بين المعفتين ليس في ل.

(٩) في ع: وجوه.

(١٠) في ل: وأكثر.

(١١) في ل: يقع.

## لا

قَوْلُهُ: (وَلَا مَعَ الْوَاوِ) <sup>(١)</sup> بَعْدَ النَّفْيِ.

اعلم أنَّهم اختلفوا في زيادة لا، فَأَجَازَهَا البصريون <sup>(٢)</sup>، ومنعها الفراء <sup>(٣)</sup>،  
وَتَأَوَّلَ.

وَمَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ (لَا) تُزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ النَّفْيِ، تَأْكِيداً لَهُ، نَحْوُ: مَا  
جَاءَنِي زَيْدٌ، وَلَا عَمْرُو، وَتُزَادُ بَعْدَ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ يَكُنْ لَهُ أَهْلٌ  
الْكِتَابِ﴾ <sup>(٤)</sup>، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجُدَ﴾ <sup>(٥)</sup>: أَيُّ أَنْ تُسْجُدَ، وَقُلْتُ  
زِيَادَتُهَا قَبْلَ أَقْسِمُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ <sup>(٦)</sup>، وَتَأَوَّلَ الْفَرَّاءُ <sup>(٧)</sup>، وَقَالَ <sup>(٨)</sup>: إِنَّهَا <sup>(٩)</sup>  
رَدُّ الْكَلَامِ عَلَى <sup>(١٠)</sup> الْمُشْرِكِينَ الَّذِي <sup>(١١)</sup> قَدْ تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ أُخْرَى، وَقَالَ: فَإِنَّ الْقُرْآنَ  
كَالسُورَةِ الْوَاحِدَةِ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْادِّعَاءُ فِي سُورَةٍ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي سُورَةٍ

(١) (الوار) ليس في ف.

(٢) الأزهية: ١٦٢ - ١٦٣.

(٣) معاني القرآن ٣: ٢٠٧، والأزهية: ١٦٣.

(٤) سورة الحديد: ٢٩.

(٥) سورة الأعراف: ١٢.

(٦) سورة القيامة: ١. وسورة البلد: ١.

(٧) معاني القرآن ٣: ٢٠٧.

(٨) (وقال) ليست في ل.

(٩) (إنها) زيادة من ع.

(١٠) (على) ساقطة من ت، ل.

(١١) في ل: الذين.

أخرى<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَعَلَى مَذْهَبِهِ جَازَ الْوَقْفُ عَلَى (لَا) هَذِهِ وَأَمَّا زِيَادَتُهَا بَيْنَ  
الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَشَاذٌ، كَقَوْلِهِ:

فِي<sup>(٢)</sup> بئرٍ لَا حَوْرٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ<sup>(٣)</sup>.

أَي فِي بئرٍ حَوْرٍ، وَالْحَوْرُ جَمْعٌ<sup>(٤)</sup> حَائِرٍ مِنْ حَارٍّ إِذَا هَلَكَ وَقَوْلِهِ:  
تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا<sup>(٥)</sup>

### من والباء واللام

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مِنْ وَالباء واللامُ تَقَدَّمْ ذِكْرُهَا).

اعْلَمْ أَنَّ<sup>(٦)</sup> مِنْ تَزَادَ فِي النَّثِيِّ فَقَطَّ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ<sup>(٧)</sup>، وَفِي الْإِثْبَاتِ أَيْضاً عِنْدَ

(١) (في سورة أخرى) ليس في ع.

(٢) (في) ساقطة من ز.

(٣) الرجز للعجاج من ارجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر الذي قاتل أبا قديك  
الحروري فأوقع به وبأصحابه ومعناه أَنَّ هذا الحروري سرى في بئرٍ غير حورٍ أو غير حوورٍ  
أي غير ذات رجوع أي سرى في أمرٍ لا يرجع عليه بخير. ديوان العجاج: ١٦، ومعاني القرآن  
٨: ١، والخصائص ٢: ٤٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٣٦، والإيضاح في شرح المفصل  
٢: ٢٣٠، والخزانة ٤: ٥١.

(٤) كلمة (جمع) ليست في ل.

(٥) الشاهد في البيت (حين لا مالٍ) بإضافة (مال) إلى (حين) وإلغاء (لا) وعلى هذا أنشد  
سيبويه في الكتاب ١: ٣٥٧ وقد تقدَّم الشاهد ١: ٣٧٤، الكتاب ١: ٣٥٧، والأُمالي الشجرية  
١: ٢٣٩، والمجمع ٣: ٢٣١، والخزانة ٤: ٣٩.

(٦) كلمة (ان) ليست في الأصل.

(٧) الأزهية: ٢٣٥. وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٣٧، وقد صرح سيبويه بما ينقض هذا

الأخفش<sup>(١)</sup>، نحو مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، وَاللَّامُ تُزَادُ، نحو: قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>: ﴿رَوْفَ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وَالْبَاءُ تُزَادُ، نحو: بِحَسْبِكَ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي زِيَادَةِ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَحُرُوفِ الْجَمْرِ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْجَارَّةَ قَدْ تُزَادُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

وَإِنَّمَا لَمْ نَذْكُرْهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِقِيَاسِيَّةٍ مُطَرِّدَةٍ، [وَإِنْ مَا ذَكَّرْنَا]<sup>(٦)</sup> زِيَادَتُهُ قِيَاسِيَّةٌ.

### حرفا التفسير

قَوْلُهُ: (حَرْفَا) التفسير أي، وَأَنَّ فَإِنَّ<sup>(٨)</sup> مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ).  
إِنَّمَا سَمَّيَا<sup>(٩)</sup> التفسير لَوْقَعِيهَا تَفْسِيرًا<sup>(١٠)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(١١)</sup>: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى

→ الزعم، قال في الكتاب ٢: ٣٠٧ (وقد تدخل - من - في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما... وذلك قولك ما أتاني من رجل وما رأيت من أحد ولو أخرجت من كان الكلام حسناً... وكذلك: ويحه من رجل وكذلك: لي ملؤه من عمل).

(١) مغني اللبيب ١: ٣٦٠.

(٢) (قوله تعالى): ليس في ت، ل.

(٣) سورة النمل: ٧٢.

(٤) سورة آل عمران: ٣١، وسورة الأحزاب: ٧١.

(٥) سورة الشورى: ١١.

(٦) في ع: وإِنَّمَا ذَكَرْ مَا، وفي ل: وإِنَّمَا لَمْ نَذْكُرْ.

(٧) في ل: حُرُوفَ، والكلمة ساقطة من ع.

(٨) (فَأَنَّ) ساقطة من ف.

(٩) في ع، ف، ل: سميتا.

(١٠) زاد في ت: لقولنا.

(١١) زاد في ل: في قوله.

قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا<sup>(١)</sup> ﴿٧﴾: أَي مِنْ قَوْمِهِ.

وَأَمَّا (أَنْ) فَلَا تَكُونُ مُفْسِرَةً إِلَّا بِثَلَاثِ شَرَايِطَ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بَعْدَ كَلَامٍ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ، لَا تُنْفَسُ الْقَوْلِ.

وَتَانِيهَا: أَنْ تَكُونَ بَعْدَ جُمْلَةٍ<sup>(٢)</sup> دُونَ الْمَفْرُودِ.

وَتَالِثُهَا: أَنْ لَا تَكُونَ فِي صَلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي تُفْسِّرُهُ، يَعْنِي لَا تَكُونَ مَعْمُولَةً لِمَا

قَبْلَهَا وَلَا دَاخِلَةً فِي صَلَتِهِ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا بَرَاهِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>: كَتَبْتُ لَهُ: أَنْ<sup>(٥)</sup> قُمْ وَأَمَرْتُهُ أَنْ<sup>(٦)</sup> ارْجِعْ، فَلَوْ قُلْتُ: قُلْتُ لَهُ أَنْ قُمْ لَمْ يَجُزْ،

لَاخْتِصَاصِهَا، بِأَنْ تَكُونَ تَفْسِيرًا، لِمَا فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ، لَا الْقَوْلِ الصَّرِيحِ، وَاخْتَلَفُوا فِي

(أَنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾<sup>(٨)</sup>، فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا الْمُفْسَّرَةُ،

وَذَلِكَ أَنَّهُمْ انْصَرَفُوا مِنْ مَجْلِسِ دَعَاؤِهِمْ فِيهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٩)</sup> إِلَى التَّوْحِيدِ وَتَرَكَ

الْإِلَهَ، فَصَارَ: انْطَلَقَ الْمَلَأُ بِمَا<sup>(١٠)</sup> أَضْمَرَ بَعْدَهُ فِعْلٌ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى<sup>(١١)</sup> الْقَوْلِ، نَحْوُ: كَتَبْتُ،

(١) ﴿لمِيقَاتِنَا﴾ زيادة من ت، ل.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٣) في ز، ع، ف: الجملة.

(٤) سورة الصافات: ١٠٤.

(٥) في ت، ع، ل: كقولك.

(٦) في ل: أي.

(٧) كلمة (أَنْ) ليست في ل.

(٨) سورة ص: ٦. وزاد في ل تنمة الآية: ﴿وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهِمْ﴾.

(٩) في ل: عليه الصلاة والسلام، وفي ت، ع: صلعم.

(١٠) في الأصل وفي ز: بها.

(١١) كلمة (معنى) ليست في ت، ع، ف، ل.



أَوْ أَمَرْتُ، أَوْ يَكُونُ انْطَلَقَ بِمَعْنَى تَكَلَّمَ، كَمَا يُقَالُ: انْطَلَقَ زَيْدٌ فِي الْحَدِيثِ، وَكَأَنَّ خُرُوجَهُ عَنِ <sup>(١)</sup> السَّكُوتِ إِلَى الْكَلَامِ انْطَلَاقٌ <sup>(٢)</sup>.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِالْمُفْسَّرَةِ، لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ بَعْدُ <sup>(٣)</sup> قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿انْطَلَقَ الْعَلَاءُ﴾ <sup>(٤)</sup> الْقَوْلُ الصَّرِيحُ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مَفْسَّرَةً لِلْقَوْلِ الصَّرِيحِ وَتَجْعَلُهَا مَضْرِبَةً، وَيَكُونُ حَرْفُ الْجَرِّ مَحْذُوفًا، وَتَقْدِيرُهُ: بِأَنْ أَمْشُوا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ <sup>(٥)</sup>، وَالْخَلِيلُ <sup>(٦)</sup> يَقُولُ إِنَّهَا <sup>(٧)</sup> مَفْسَّرَةٌ بِمَنْزِلَةِ (أَيُّ) هَاهُنَا لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ انْطَلَقَ زَيْدٌ أَنْ مَشَى، لَا يُرَادُ أَنَّهُ انْطَلَقَ بِالْمَشْيِ.

## حروف المصدر

قَوْلُهُ: (حُرُوفُ <sup>(٨)</sup> الْمَضْدَرِّ مَا وَأَنْ وَأَنَّ).

إِعْلَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ زَادَ فِي <sup>(٩)</sup> الْحُرُوفِ الْمَضْرِبَةِ (كِي) فِي قَوْلِكَ جِئْتُكَ كِي

(١) فِي ف: مِنْ.

(٢) فِي ل: انْطَلَقَ.

(٣) فِي ع: مَعَهُ.

(٤) سُورَةُ ص: ٦.

(٥) مَعْنَى اللَّيْبِ ١: ٢٩.

(٦) الْكِتَابُ ١: ٤٧٩.

(٧) فِي ل: أَرْنَا.

(٨) كَلِمَةُ (حُرُوف) لَيْسَتْ فِي ع، ف.

(٩) فِي ل: مِنْ.

تُكْرِمَنِي: أي لإكرامك<sup>(١)</sup>. وإنما سُمِّيت هذه الحُرُوفُ مصدريةً، لأنها تَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ، وَسُمِّيت أيضاً موصولاتٍ لاحتياجها إلى صِلَتِهَا.  
والأولان، أعني (مَا) و(أَنَّ) مُخْتَصَّانِ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ يَدْخُلَانِ عَلَيْهَا وَيَجْعَلَانِهَا فِي تَأْوِيلِ<sup>(٢)</sup> الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ. تَقُولُ: أَعْجَبَنِي<sup>(٣)</sup> مَا صَنَعْتَ: أَيِ أَعْجَبَنِي صُنْعُكَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ضَاقَتْ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾<sup>(٥)</sup>: أَيِ بِرَحْبَتِهَا / ١٤٧ و / كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٦)</sup> وَالْفَرْقُ بَيْنَ (مَا) إِذَا كَانَ مَوْصُولاً، وَيَبْنِيهِ [إِذَا كَانَ]<sup>(٧)</sup> مَصْدَرِيّاً، أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْصُولاً وَجَبَ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ، وَإِذَا كَانَ مَصْدَرِيّاً لَا يَعُودُ.

وَأَمَّا الْأَخِيرُ وَهُوَ (أَنَّ) الْمُتَّصِلَةُ قُحْتُصُّ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ فَتَدْخُلُ عَلَيْهَا وَتَجْعَلُهَا<sup>(٨)</sup> فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ<sup>(٩)</sup> أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ.  
وَالأَوَّلُ: كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي أَنْكَ قَاتِمٌ: أَيِ أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ.

(١) ينبغي أن يقول: لاكرامي أو لاكرامك إياي.

(٢) كلمة (تأويل) ليست في ل.

(٣) في ل: يعجبني.

(٤) كلمة (ضاقت) ليست في ل، وفي ت، ز، ع، ف: فضاقت.

(٥) سورة التوبة: ١١٨.

(٦) سورة النمل: ٥٦، وسورة العنكبوت: ٢٤، ٢٩.

(٧) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٨) في ل: جعلها.

(٩) في ت، ع، ف: مصدر خبرها.

والثاني: كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا أَخَوْتُ: أَيُّ أَخَوْتُ زَيْدًا فَإِنْ تَعَدَّرَ تَقْدِيرًا<sup>(١)</sup>  
مَصْدَرِ الْخَبَرِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، قُدِّرَ الْكُونُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ  
شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ<sup>(٢)</sup>﴾<sup>(٣)</sup>: أَيُّ وَلَوْ ثَبَتَ كَوْنُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامًا.  
وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ أَجَازَ<sup>(٤)</sup> رَفَعَ الْفِعْلَ بَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ تَشْبِيهًا لَهَا بِمَا  
الْمَصْدَرِيَّةِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى اسْمَاءَ وَيَحْكُمَا      مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا<sup>(٥)</sup>  
وَعَنْ مُجَاهِدٍ<sup>(٦)</sup>: ﴿أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾<sup>(٧)</sup> بِالرَّفْعِ<sup>(٨)</sup>.

أَمَّا إِذَا حَذَفَ (أَنْ) هَذِهِ فَالْجِدُّ رَفَعَ الْفِعْلَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ بَدَلُ كَالْتَأْوِ  
وغيرها<sup>(٩)</sup>، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ<sup>(١٠)</sup> فَإِنَّهُ يَتَّقَى عَمَلُهَا وَدَلِيلُهُمْ قَوْلُهُ:

(١) ما بين المعقنين ليس في الأصل.

(٢) كلمة (أقلام) ليست في ل.

(٣) سورة لقمان: ٢٧.

(٤) في ل: اختار.

(٥) البيت مجهول القائل ويروى (تعلما) مكان (تشعرا) والشاهد فيه رفع (تقرأ) بعد (أَنْ).

المنصف ١: ٢٧٨، والفصل: ٣١٥، والإنصاف ٢: ٢٩٧، المسألة ٧٧، والإيضاح ٢: ٢٣٣، وشرح

المنصف لابن يعيش ٧: ١٥، و٨: ١٤٣، ومعنى اللبيب ١: ٢٨، والخزانة - بولاق - ٣: ٥٥٩.

(٦) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين أخذ عنه

القراءة عبدالله بن كثير وابن مهيض مات سنة ١٠٣ هـ. غاية النهاية ٢: ٤١.

(٧) سورة البقرة: ٢٣٣، من قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ

الرضاعة﴾.

(٨) البحر المحيط ٢: ٢١٣.

(٩) في ل: غيره.

(١٠) الإنصاف ٢: ٢٩٥، مسألة ٧٧.

(١)

أَلَا أَيْهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ

وَهُوَ شَادُّ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ<sup>(٢)</sup>.

والفرق بين إسناده الفعل إلى المصدر الصريح، وبين<sup>(٣)</sup> إسناده إلى أن مع الفعل أن إسناده إلى المصدر بمنزلة المجمل، وإسناده إلى الفعل غير مجمل<sup>(٤)</sup>.  
أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا وَغَيْرَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرْبَ زَيْدٍ، وَأَنَّ ذِكْرَ الْمَصْدَرِ لَا يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ مَعِيْنٍ وَالْفِعْلُ يَدُلُّ.

## حروف التحضيض

قَوْلُهُ: (حُرُوفُ<sup>(٥)</sup> التَّحْضِيضِ هَلَّا وَأَلَا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا).

إِعْلَمَنَّ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْأَرْبَعَةَ<sup>(٦)</sup> مُشْتَرَكَةٌ<sup>(٧)</sup> فِي أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي بِمَعْنَى

(١) صدر بيت لطرفة وعجزه: وَأَنَّ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ تُخْلِدِي.

وفي الديوان: (اللائي) مكان (الزاجري) والوعى: صوت الإبطال في الحرب ثم صار إسمًا للحرب والخلود: البقاء والكوفيون ينصبون (أحضر) بأن المحذوفة والبصريون يرفعون ولا يميزون عمل (أن) المحذوفة. الديوان: ٣٢، والكتاب ١: ٤٥٢، وجهرة أشعار العرب: ١٥٥، والمقتضب ٢: ٨٣، وشرح المعلقات السبع: ٧١، والمقتصد ١: ٧٩، والإنصاف ٢: ٢٩٧، المسألة ٧٧، وشرح شواهد المغني ٢: ٨٠٠، والخزانة ١: ١١٩.

(٢) ذهب البصريون إلى أنه نصب على طريق الغلط. الإنصاف ٢: ٢٩٧، مسألة ٧٧.

(٣) ينظر ١: ٢٨٢.

(٤) في الأصل: الجمل.

(٥) كلمة (حروف) ساقطة من ف.

(٦) كلمة (الأربعة) ليست في ل.

(٧) في ل: المشتركة.

اللوم عَلَى تركه لكونه مطلوبه، نحو هَلَا قَرَأْتَ شَيْئاً، وَعَلَى المضارع بِمَعْنَى طَلَبِهِ وَحَثِّهِ عَلَى الْفِعْلِ، نحو: ﴿لَوْ مَا<sup>(١)</sup> تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ يَشُوْبُهَا مَعْنَى السُّوَالِ، وَالِاسْتِفْهَام<sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وَجَمِيعُهَا مُرَكَّبَةٌ. وَأَمَّا هَلَا فَتُخَفَّفُ فَتَكُونُ زَجْراً وَلَوْ مَا<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا أَلَا فَتُخَفَّفُ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لَهَا مَعَانٍ مِنْهَا، أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَاماً يَشُوْبُهَا<sup>(٦)</sup> مَعْنَى الْإِنْكَارِ. وَمِنْهَا، أَنْ تَكُونَ تَنْبِيْهاً. [وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ<sup>(٧)</sup> تَمْنِياً<sup>(٨)</sup>].

وَلِهَذِهِ الْحُرُوفِ صَدْرُ الْكَلَامِ، لَكُونِهَا دَالَّةٌ عَلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ كَغَيْرِهَا، فَوَجَبَ تَقْدِيمُهَا لِمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ.

قَوْلُهُ: (وَتَلْزَمُ الْفِعْلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً) وَإِنَّمَا لَزِمَتِ الْفِعْلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً لِكُونِهَا لِطَلَبِ الْفِعْلِ فَأَشْبَهَتْ لَامَ الْأَمْرِ، وَمِثَالُ لَزُومِ الْفِعْلِ لَفْظاً قَوْلُكَ: هَلْ ضَرَبْتَ زَيْدًا. وَمِثَالُ لَزُومِ الْفِعْلِ تَقْدِيراً قَوْلُكَ: هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا، لَكِنَّهُ حُذِفَ لَمَّا ثَبَتَ مَفْسَرُهُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ أَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ت، ز، ف: لَوْلَا.

(٢) سُورَةُ الْحَجَرِ: ٧.

(٣) فِي ل: فَقَطْ.

(٤) سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ: ١٠.

(٥) فِي ل: وَلَوْلَا مَا.

(٦) فِي ل: وَيُشْعِرُ.

(٧) كَلِمَةٌ (تَكُونُ) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ل.

مَنْصُوبٌ، كَانَ بِإِضْهَارِ رَافِعٍ أَوْ نَاصِبٍ، وَقَالَ سَيَبَوِيه: هَلَّا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ أَيْ هَلَّا  
تَقَعْلُ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، قَالَ: وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى تَقْدِيرٍ: هَلَّا كَانَ خَيْرٌ مِنْكَ<sup>(٢)</sup>.  
وَأَعْلَمُ أَنَّ لِلْوَلَا وَلَوْ مَا مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ الثَّانِي لَوْجُودِ الشَّيْءِ  
الْأَوَّلِ، نَحْوُ: لَوْلَا زَيْدٌ هَلَكَ عَمْرُو فَهَلَاكَ عَمْرُو مُتَمَتِّعٌ لَوْجُودِ زَيْدٍ، وَهَذَا جِئْتُ  
دَاخِلًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

## حرف التوقع

قَوْلُهُ: (حَرْفُ التَّوَقُّعِ: قَدْ، وَفِي الْمَضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ).  
إِعْلَمُ أَنَّ (قَدْ) إِذَا دَخَلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ / ١٤٧ ظ / يُقَرَّبُ مِنْ الْحَالِ، إِذَا  
قُلْتَ قَدْ فَعَلَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَسُمِّيَتْ حَرْفَ التَّقْرِيبِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ،  
وَسُمِّيَتْ حَرْفَ التَّوَقُّعِ، لِأَنَّهُ يُخْبِرُ بِهِ<sup>(٣)</sup> مَنْ يَتَوَقَّعُ الْإِخْبَارَ.  
وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَضَارِعِ كَانَ لِلتَّقْلِيلِ، كَقَوْلِهِمْ<sup>(٤)</sup>: إِنْ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ، وَإِنْ  
الْجَوَادُ<sup>(٥)</sup> قَدْ يَغْتَرُّ<sup>(٦)</sup>.

(١) عبارة سيبويه: هَلَّا تَأْتِي خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ. الكتاب ١: ١٣٦.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١: ١٣٦: (وَأِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ، فَقَدْ سَمِعْنَا رَفَعَ بَعْضُهُ مِنَ الْعَرَبِ، وَمَنْ  
سَمِعَهُ مِنَ الْعَرَبِ. فَجَازَ إِضْهَارُ مَا يَرْفَعُ كَمَا جَازَ إِضْهَارُ مَا يَنْصَبُ).

(٣) (هـ) ليست في ت، ل.

(٤) ليست في الأصل.

(٥) (ان الجواد) ليس في ل.

(٦) في ل: يعبر، وفي ع، ف: وقد يغتر الجواد.

وَقَدْ يُرَادُ<sup>(١)</sup> بِهَا التَّحْقِيقُ فِي الْمَضَارِعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وَيُظْهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ<sup>(٣)</sup> تُسْتَعْمَلُ لِثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: أَصْلُهَا، وَهُوَ التَّقْرِيبُ، أَيْ تَقْرِيبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ فِي الْإِخْبَارِ.  
وَالثَّانِي: الْإِخْبَارُ عَنِ الْأَفْعَالِ الْمُتَوَقَّعَةِ فِي الْحَالِ، وَالْمَسْئُولِ عَنْهَا، كَقَوْلِكَ: قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ لَنْ يَقْدُرَ<sup>(٤)</sup> ذَلِكَ.

وَالثَّلَاثُ: التَّقْلِيلُ، وَكُلُّ<sup>(٥)</sup> وَاحِدٍ مِنَ الْأَخِيرَيْنِ يُعُودَانِ إِلَى التَّقْرِيبِ.  
أَمَّا الثَّانِي فَظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَأَنَّ التَّقْرِيبَ فِي الْحَقِيقَةِ تَقْرِيبُ<sup>(٦)</sup> الْمَسَافَةِ.  
وَقَدْ يَجُوزُ الْفَضْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِالْقَسَمِ كَقَوْلِكَ: قَدْ وَاللَّهِ أَحْسَنْتَ وَقَدْ لَعَنَرِي<sup>(٧)</sup> بَتْ سَاهِرًا.

وَقَدْ يُحَذَفُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ<sup>(٨)</sup> إِذَا فُهِمَ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
أُزِفَ<sup>(٩)</sup> التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِجَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ<sup>(١٠)</sup>

(١) في ل: يزداد.

(٢) سورة النور: ٦٣، من قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذٍ﴾.

(٣) في ل: أن.

(٤) في ز: يتوقع.

(٥) في ل، وفي: ولكن.

(٦) في ع، ف: تقليل.

(٧) في ل: عمري.

(٨) في ل: بعدها.

(٩) في الأصل، وفي ت، ز، ع، ل: أفند.

(١٠) تقدم الشاهد ٢: ٣٨١.

أَيُّ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ<sup>(٢)</sup> قَدْ زَالَتْ.

## حروف الاستفهام

قَوْلُهُ: (حُرُوفُ<sup>(٣)</sup> الاستفهام: الهمزة وَهَلْ).

إِعْلَمَنَّ أَنَّ الاستفهامَ طَلَبُ الْفَهْمِ، وَقَدْ يَخْرُجُ لَفْظُ الاستفهامِ إِلَى مَعَانٍ أُخْرٍ  
وهي: التوبيخ والتقرير والتسوية والإرشاد، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الْعَارِضَةِ.  
ثُمَّ طَلَبُ الْفَهْمِ قَدْ يَكُونُ بِالْأَسْمَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْحُرُوفِ. فَالْحُرُوفُ هِيَ  
الْأَصْلُ، وَالْأَسْمَاءُ إِنَّمَا ظَرْفٌ، وَإِنَّمَا غَيْرُ ظَرْفٍ، وَقَدْ مَرَّتْ.

وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَهِيَ الْهَمْزَةُ وَهَلْ، وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ، لَكُونِهِمَا لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ  
الْكَلَامِ فَوَجَبَ تَقْدِيمُهُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَهُمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، وَالْفِعْلِيَّةِ، تَقُولُ:  
أَزِيدُ قَاتِمًا، وَأَقَامَ زَيْدٌ وَهَلْ عَمْرُو خَارِجٌ؟ وَهَلْ خَرَجَ عَمْرُو؟ إِلَّا أَنَّهُ<sup>(٤)</sup> إِذَا كَانَ الْخَبَرُ  
فِي الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ فِعْلًا جَازَ اسْتِعْمَالُ الْهَمْزَةِ، وَلَمْ يُجْرَ اسْتِعْمَالُ هَلْ، فَلَا يُقَالُ: هَلْ زَيْدٌ  
خَرَجَ؟ لِأَنَّ أَصْلَ هَلْ إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى (قَدْ)، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى  
عَلَى الْإِنْسَانِ﴾<sup>(٥)</sup>: أَيُّ قَدْ أَتَى، فَإِذَا اسْتَعْمِلَ [فِي الاستفهام] <sup>(٦)</sup> وَجَبَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ

(١) كلمة (أَيُّ) ليست في ت.

(٢) في ت: كانت.

(٣) في ز، ع، ف: حرف.

(٤) (أنه) ليست في الأصل.

(٥) سورة الإنسان: ١.

(٦) ليس في ل.



قَبْلَهَا الْهَمْزَةُ كَمَا تُسْتَعْمَلُ قَبْلَ (قَدْ) إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَكُوا الْاَلِفَ <sup>(١)</sup> قَبْلَهَا لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي  
استفهامٍ في الأكثر، وَقَدْ جَاءَ اسْتِعْمَالُهَا مَعَ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِ:

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا <sup>(٢)</sup> أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ <sup>(٣)</sup>  
وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ هَلْ بِمَعْنَى (قَدْ)، فَكَمَا لَا يُقَالُ: قَدْ زَيْدٌ خَرَجَ فَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: هَلْ  
زَيْدٌ <sup>(٤)</sup> خَرَجَ؟

فَإِنْ قِيلَ مُقْتَضَى كَلَامِكَ أَنَّ لَا يُقَالُ: هَلْ زَيْدٌ خَارِجٌ؟ أَيْضًا لِمَتَنَاعٍ أَنْ يُقَالَ:  
قَدْ زَيْدٌ خَارِجٌ.

قُلْنَا إِنَّمَا جَازَ: هَلْ زَيْدٌ خَارِجٌ حَمَلًا لَهَا عَلَى أَخْتِهَا فِي مَجِيءِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ  
الصَّرِيحَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُحْمَلْ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ صَرِيحَةً، لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ حِينَئِذٍ تَكُونُ أَقْرَبَ  
إِلَى مَا هُوَ مِنْ بَابِ هَلْ، فَاعْتِبَارُهَا فِي نَفْسِهَا أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهَا عَلَى أَخْتِهَا.  
قَوْلُهُ: (وَالْهَمْزَةُ أَعْمُ تَصَرُّفًا فِي بَابِهَا مِنْ أَخْتِهَا).

إِعْلَمُ أَنَّ تَصَرُّفَ الْهَمْزَةِ أَكْثَرُ مِنْ تَصَرُّفِ هَلْ فِي بَابِهَا <sup>(٥)</sup>، تَقُولُ <sup>(٦)</sup>: أَزِيدُ

(١) في ل: إلّا أن.

(٢) في ل: لشِدَّتِنَا.

(٣) البيت لزيد الخليل الطائي، ويروى (القف) مكان (القاع) و(فهل) مكان (أهل) ويربوع: اسم  
قبيلة، والأكم: جمع أكمة وهي: التل أو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد. ديوان زيد الخليل  
الطائي - تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان - النجف: ١٠٠، والمقتضب: ١:  
١٨٢، والخصائص ٢: ٤٦٣، والأمال الشجرية ١: ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨: ١٥٢،  
وشواهد الغني ٢: ٧٧٢، والجمع ٤: ٣٩٤.

(٤) في الأصل: زيدا.

(٥) في ل: بابها.

(٦) كلمة (تقول) ليست في الأصل.

ضَرَبْتَ؟ وَلَا تَقُولُ: هَلْ زَيْدٌ ضَرَبْتَ؟ لِمَا ذَكَرْنَا، وَتَقُولُ: أَتَضْرِبُ<sup>(١)</sup> زَيْدًا، وَهُوَ  
أَخُوكَ؟ مُنْكَرُ الضَّرْبِ، [وَهُوَ عَلَى صِفَةِ الْأَخَوَةِ]<sup>(٢)</sup> دُونَ هَلْ.  
[وَتَقُولُ أَيْضًا أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو؟ دُونَ هَلْ: أَيْ وَتَخْتَصُّ (أُم) الْمُتَّصِلَةَ  
بِالْهَمْزَةِ دُونَ هَلْ]<sup>(٣)</sup>.

وَتَدْخُلُ الْهَمْزَةُ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾<sup>(٤)</sup>  
و﴿أَفَنْ كَانَ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿أَوْ مِنْ كَانَ﴾<sup>(٦)</sup> وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَمِيعُ ذَلِكَ، لِكَوْنِ الْهَمْزَةِ  
أَصْلًا فِي الِاسْتِفْهَامِ [دُونَ هَلْ، وَلَا نَهَا أَخْصَرُ.

و<sup>(٨)</sup> قَدْ تُحَذَفُ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ [إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا<sup>(٩)</sup> دَلِيلٌ كَقَوْلِهِ<sup>(١٠)</sup>]:

لَعَمْرِي مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا      بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ<sup>(١١)</sup>

(١) في ل: أضرب.

(٢) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٣) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٤) سورة يونس: ٥١. من قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾.

(٥) سورة هود: ١٧ من قوله تعالى: ﴿أَفَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ﴾.

(٦) كلمة (من) ليست في ع، ل.

(٧) سورة الأنعام: ١٢٢ من قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ قَيْنًا فَأَخْبَيْنَاهُ وَجَعَلْنَاهُ نُورًا يَفْشِي بِهِ﴾.

(٨) زاد في الأصل وفي ز: قوله.

(٩) ما بين المعقتين ليس في ت.

(١٠) في الأصل: عليه.

(١١) ليس في الأصل.

(١٢) البيت لعمريين أبي ربيعة ويروي (رميت) مكان (رمين). الديوان: ٥٥٦، والكتاب ١: ٤٨٥،  
والحساب ١: ٥٠، والخرانة: - بولاق - ٤: ٤٤٧، والهمع ٥: ٢٤٠.

إِعْلَمَنَّ أَنَّ بَعْضَ التَّحَاةِ ذَكَرُوا أَنَّ لَهَا أَرْبَعَةً<sup>(١)</sup> مَوَاضِعَ:

أَوَّلُهَا: أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا.

وَتَالِيَتُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (قَدْ) وَقَدْ مَرَّ مِثَالُهَا.

وَتَالِيَتُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (إِنَّ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾<sup>(٢)</sup> إِلَى

قَوْلِهِ: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِيذِي حِجْرٍ﴾<sup>(٣)</sup> وَمَعْنَاهُ: إِنَّ فِي ذَلِكَ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (مَا) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ<sup>(٤)</sup> يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾<sup>(٥)</sup>

أَيَّ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ هَلَّ لَا تَخْرُجُ عَنِ الاسْتِفْهَامِ أَصْلًا، وَهِيَ تَقْرِيرٌ، وَتَبَّتْ فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾<sup>(٦)</sup>.

## حروف الشرط

قَوْلُهُ: (حُرُوفُ الشَّرْطِ: إِنْ، وَلَوْ، وَإِمَّا).

إِعْلَمَنَّ أَنَّ الْجُمْلَةَ قَدْ تُنْقَضُ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا كَمَا أَنَّهَا تُنْقَضُ بِالنَّقْصَانِ عَنْهَا.

(١) في ف: أربع.

(٢) سورة الفجر: ١ - ٢.

(٣) سورة الفجر: ٥.

(٤) الكلمة ليست في ل.

(٥) سورة الزخرف: ٦٦.

(٦) سورة الإنسان: ١، من قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾.

فَحَرْفُ الشَّرْطِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ صَيَّرَتْهَا جُزْءَ جُمْلَةٍ أُخْرَى، وَجَعَلَتْهَا فِي حُكْمِ  
الْمُفْرَدِ فَتَحْتَاجُ فِي تَمَامِهَا إِلَى أَمْرٍ آخَرَ، وَالشَّرْطُ وَالْجُزْءُ جُمْلَتَانِ فِي الْأَصْلِ، صَارَتَا  
بِدْخُولِ حَرْفِ الشَّرْطِ عَلَيْهِمَا فِي حُكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

ثُمَّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي حُرُوفِ الشَّرْطِ إِنَّمَا هُوَ (إِنْ) مِنْ حَيْثُ أَنَّ الشَّرْطَ فِيمَا لَمْ يَتَّع.  
وَأَمَّا (لَوْ) فَهِيَ، وَإِنْ أُوجِبَتْ ارْتِبَاطُ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى، لَكِنْ فِي مَا  
مَضَى فَلَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغَ <sup>(١)</sup> إِنْ <sup>(٢)</sup> فِي الشَّرْطِيَّةِ، وَكَذَا <sup>(٣)</sup> إِمَّا.

وَالْإِذَا <sup>(٤)</sup> حَرْفُ شَرْطٍ، عِنْدَ سَيَبَوِيهِ <sup>(٥)</sup> وَأَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ <sup>(٦)</sup> ١٤٨ و / وَلَمَّا  
كَانَ الْمُصَنِّفُ لَمْ يَرِ <sup>(٧)</sup> حَرْفِيَّتَهُ <sup>(٨)</sup> لَمْ يَذْكُرْهُ هَاهُنَا.

وَالْمَا <sup>(٩)</sup> إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي حَرْفُ شَرْطٍ <sup>(١٠)</sup> عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَلَمَّا كَانَتْ  
حَرْفِيَّتُهُ أَيْضاً <sup>(١١)</sup> ضَعِيفَةً لَمْ يَعُدَّهُ فِيهَا.

(١) كلمة (مبلغ) ليست في ل.

(٢) كلمة (ان) ليست في الأصل ولا في ز.

(٣) في ع، ف، ل: كذلك.

(٤) في الأصل: إذا، وفي ت: إمّا إذا، وفي ل: إذ.

(٥) الكتاب ١: ٤٣٢.

(٦) وممن تابع سيبويه المبرد في المختضب ٢: ٤٥، وابن مالك كما في: الجنى الداني: ٣١٤، والمالقي في  
رصف المباني: ٦٠.

(٧) في ت: يشبت.

(٨) وهذا مذهب ابن السراج وأبي علي الفارسي. الجنى الداني: ٢١٤، ومغني اللبيب ١: ٩٢.

(٩) كلمة (لما) ليست في ع.

(١٠) في ع: الشرط.

(١١) كلمة (أيضاً) ليست في الأصل.

وَفِي الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ سَائِرُ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ أَسْمَاءً، وَلَيْسَتْ بِحُرُوفٍ سِوَى الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَهِيَ: إِنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا عِنْدَهُ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا.

أَمَّا (إِنْ) وَ(لَوْ) يَدْخُلَانِ <sup>(١)</sup> عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ إِلَّا أَنْ <sup>(٢)</sup> تَجْعَلَ الْفِعْلَ لِلِاسْتِقْبَالِ سَوَاءٌ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا، نَحْوُ: إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ، أَوْ مُضَارِعًا، نَحْوُ: إِنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَأِنْ لِلِاسْتِقْبَالِ)، وَإِنْ دَخَلَ [عَلَى] <sup>(٣)</sup> الْمَاضِي <sup>(٤)</sup>.

لَا يُقَالُ: قَوْلُكُمْ: (إِنْ) لِلِاسْتِقْبَالِ سَوَاءٌ دَخَلَ الْمَاضِي أَوِ الْمُسْتَقْبَلُ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِمْ: إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسٍ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبْلٍ﴾ <sup>(٥)</sup>، لِأَنَّ الْجَزَاءَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَالشَّرْطُ فِي الْآخِرِ لِلْمَاضِي، لِأَنَّا نَقُولُ: لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ (إِنْ) لِلِاسْتِقْبَالِ فِي كَلَامِهِمْ، فَنَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ تَكُونُ سَبَبًا لِلْإِخْبَارِ [بِأَنَّ أَكْرَمْتُكَ أَمْسٍ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ <sup>(٦)</sup> فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبْلٍ﴾ <sup>(٧)</sup> { <sup>(٨)</sup> يَكُونُ <sup>(٩)</sup> سَبَبًا لِلْإِخْبَارِ <sup>(١٠)</sup> بِأَنَّهَا

(١) فِي الْأَصْلِ: يَدْخُلَا.

(٢) كَلِمَةُ (أَنْ) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي ل.

(٣) عَلَى زِيَادَةِ مِنْ ز.

(٤) فِي ت، ع، ل: الْمَاضِي.

(٥) سُورَةُ يُوسُفَ: ٢٦.

(٦) كَلِمَةُ نَقُولُ لَيْسَتْ فِي ف.

(٧) سُورَةُ يُوسُفَ: ٢٦ /.

(٨) مَا بَيْنَ الْمُعْقَتَيْنِ لَيْسَ فِي ل.

(٩) فِي ف: يَكُنْ.

(١٠) مَا بَيْنَ الْمُعْقَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ت.

صَدَقَتْ، وَحُمِلَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قُتِيْبَةً حُرَّتَا .....<sup>(١)</sup>

عَلَى مَعْنَى إِنْ ثَبَتَ وَتَقَرَّرَ عِنْدَكَ أَنَّ أَذْنَا قُتِيْبَةً حُرَّتَا تَغْضَبُ، ثُمَّ أَدْخَلَ هَمْزَةً  
الِاسْتِفْهَامِ لِلانْكَارِ عَلَى الْغَضَبِ الْمَشْرُوطِ بِقَطْعِ الْاِذْنِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا هُوَ يَفْتَحُ أَنَّ  
لِاسْتِبْعَادِ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ مُحَقَّقًا مَا يُتَنَافَى الْمَاضِي.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَكْسُهُ)<sup>(٢)</sup> أَيْ وَلَوْ عَكْسَ<sup>(٣)</sup> (إِنْ) لَأَنَّهَ لِلْمَاضِي عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُ  
الْفِعْلَ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ لِلْمَاضِي سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا، نَحْوُ: لَوْ ضَرَبْتُ  
لَضَرَبْتُ أَوْ مُسْتَقْبَلًا، نَحْوُ:<sup>(٤)</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.  
وَالْفَرَاءُ يُجَوِّزُ اسْتِعْمَالَ (لَوْ) لِلْاِسْتِقْبَالِ<sup>(٦)</sup> كَذَلِكَ (إِنْ).

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ قَوْلِ النُّحَاةِ أَنَّ (لَوْ) تَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الثَّانِي لَانْتِفَاءِ  
الْأَوَّلِ، وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَوَّلَ مَلْزُومٌ وَالثَّانِي لَا زِمٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ الْاِلْزَامِ انْتِفَاءً<sup>(٧)</sup>

(١) صدر بيت للفردق وعجزه: جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِيَوْمِ ابْنِ خَازِمٍ.

ويروى (القتل) مكان (اليوم). الديوان ٢: ٨٥٥، ومغني اللبيب ١: ٢٢، وشرح شواهد  
المغني ١: ٨٦، والخزانة - بولاق - ٣: ٦٥٥.

(٢) في ت، ع، ف، ل: يعكسه.

(٣) في ل: يعكس.

(٤) في ل: في.

(٥) سورة المجرات: ٧.

(٦) الكافية - فرج الرضي - ٢: ٣٩٠.

(٧) في ل: من انتفاء.

الملزوم، بل الأمر بالعكس<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه منقوض بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٢)</sup>

ومرادُه تعالى انتفاء الآلهة لانتفاء الفساد، لأنه في معرض التوحيد.

أما قولكم<sup>(٣)</sup>: نعم العبد صهيبي<sup>(٤)</sup> لو لم يخف الله لم يعصه<sup>(٥)</sup>، ففيه اشكال

أيضاً<sup>(٦)</sup>، فإن الثاني، وهو عدم العصيان ليس بمنتهى عند انتفاء الأول وهو عدم الخوف.

وأجيب عنه بأن الأكثر ما ذكرناه، وهذا جاء<sup>(٧)</sup> على خلاف الغالب، ومراد

القائل به أن هذا الجزاء، وهو عدم العصيان، لازم لعدم الخوف الذي هو في غاية

البعد منه وكونه لازماً للخوف أولى وأجدر، والمعنى: أن العصيان غير واقع على

تقدير الخوف وعدمه، لكونه لازماً للخوف وعدمه والحال لا يخلو من أحدهما.

قوله: (ويُلزِمَانِ الْفِعْلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا):

أما لفظاً فظاهراً.

(١) هذا الإشكال أورده الرضي في شرح الكافية ٢: ٣٩٠.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣) في ل: قولهم.

(٤) هو الصحابي صهيبي بن سنان المعروف بالرومي اسلم هو وعبار بن ياسر والنبي ﷺ في دار

الأرقم، من المستضعفين الذين عذبوا في الله، توفي سنة ٣٨ هـ. الاستيعاب ٢: ١٧٤، والإصابة

١٩٦: ٢.

(٥) هذا قول عمر بن الخطاب في صهيبي (رض) الكافية - شرح الرضي - ٢: ١٩٠، والمجمع ٤:

٣٤٥.

(٦) في ت، ع: أيضاً إشكال.

(٧) في الأصل، وفي ت: ما.

وَأَمَّا تَقْدِيرُ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup> أَيِ إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فَأَنْتُمْ مَرْفُوعٌ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفْسَرُهُ الظَّاهِرُ، وَتَقْدِيرُهُ: لَوْ تَمْلِكُونَ، لَكِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ لَمْ يُمَكِّنِ الْإِتْيَانُ بِالْمُتَّصِلِ، [فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْمُتَّصِلُ]<sup>(٣)</sup> أَتَى بِالْمَنْفَصِلِ، وَكَقَوْلِكَ: لَوْ أَنَّكَ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ذَا (إِنَّ) مَعَ الْإِسْمِ وَالْخَبَرِ فِي حُلِّ الرِّفْعِ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ مُفْسَّرٍ بِمَا فِي (إِنَّ) مِنْ مَعْنَى الشُّبُوتِ، أَيِ: لَوْ ثَبَتَ أَنَّكَ أَكْرَمْتَنِي.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لَوْ أَنَّكَ انْطَلَقْتَ بِالْفِعْلِ) أَيِ وَمِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ إِذَا حَذَفُوا فِعْلَ / ١٤٨ ظ / الْفَاعِلِ فَسَرَوْهُ بِفِعْلٍ، وَلَمَّا<sup>(٤)</sup> لَمْ يُفْسَرَوْهُ<sup>(٥)</sup> هَاهُنَا التَّزَمُوا هَاهُنَا أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا فِعْلاً لِيَكُونَ كَالْعَوَاضِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَفْسُورِ، فَتَقُولُ: لَوْ أَنَّكَ انْطَلَقْتَ، وَلَا تَقُولُ لَوْ أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ فَعَلُوا﴾<sup>(٦)</sup> هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ إِمْكَانٍ<sup>(٧)</sup>

(١) سورة التوبة: ٦.

(٢) ما بين المعقتنين ليس في الأصل ولا في ز، ع، وبعبارة: (أي ان استجارك أحد من المشركين) ليست في ل.

(٣) سورة الإسراء: ١٠٠، من قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا أَنْفَسْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَثُورًا﴾، والذي في جميع النسخ: (وَلَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ)، وإدخال الواو سهو.

(٤) ما بين المعقتنين ليس في ل.

(٥) كلمة (لما) ليست في الأصل ولا في ت، ز، ع، ف.

(٦) في ل: يفسروا.

(٧) سورة النساء: ٦٦، من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنْتُمْ لَفَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَعَنَّ الَّذِينَ هُتِفُوا لَهُمْ وَأَشْدُّ

(٨) في ل: المكان.



الإتيان بالفعل، أمّا إذا تعذر الإتيان به<sup>(١)</sup>، مثلاً إذا كان جامداً جازَ تركُ الفعل للضرورة.

وتقول، لو أنّك حَجَرْتُ لَكُنْتَ جامداً، وأشار إليه بقوله: (فإن كان جامداً جازَ لتعذُّره)، أي إذا كان الخبرُ جامداً جازَ لتعذُّرِ مجيء الفعل.  
قوله: (وإذا تقدّم القسمُ أوّل الكلام على الشرط).

إِعلم أن القسم إذا استعمل مع الشرط لا يخلو من أن يكون مُتقدِّماً على الشرط أو لم يكن.

فإن كان الأوّل فلا يخلو من أن يكون غيره من الكلام مُتقدِّماً عليه أو لم يكن، فهذه أقسام ثلاثة.

فإن كان مُتقدِّماً على الشرط، ولم يتقدّم غيره عليه، كان الجواب للقسم لفظاً ومعنى، وللشرط معنىً لا لفظاً، ولزم عليه<sup>(٢)</sup> حرف الشرط أن يدخل الماضي لفظاً أو معنىً تقول: والله<sup>(٣)</sup> إن أتيتني أو لم تأتني آتتك.

أمّا كون الجواب للقسم لفظاً ومعنى<sup>(٤)</sup> [فلأنه أهم<sup>(٥)</sup>] لأنّ تقديمه يدلُّ على أنّ العناية به أكثر، وكان جعل الجواب له لفظاً أولى من جعله للشرط فيكون جواباً

(١) (به) ليس في ل.

(٢) (عليه) ليست في ت، ز، ف، ل.

(٣) (والله) ليس في الأصل ولا في ل.

(٤) ليس في ت، ز، ع، ف، ل.

(٥) في ع: اسم.

لِلْقَسَمِ لَفْظاً وَمَعْنًى.

أَمَّا لَفْظاً فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَعْنًى فَلَأَنَّ الْيَمِينَ عَلَيْهِ.

وَجَوَاباً لِلشَّرْطِ مَعْنًى لَا لَفْظاً، لَكُونِ الْجَوَابِ مُشْرُوطاً بِالشَّرْطِ.

وَأَمَّا لَزُومُ دُخُولِ حَرْفِ الشَّرْطِ الْفِعْلَ الْمَاضِي لَفْظاً أَوْ مَعْنًى فَلِأَنَّهُ لَمَّا بَطَلَ

عَمَلُ حَرْفِ الشَّرْطِ، فِي الْجَوَابِ، أُرِيدَ أَنْ لَا يَعْمَلَ فِي الشَّرْطِ لِئَلَّا يَتَخَالَفَا، فَجَعَلُوهُ

لَازِماً لِلْمَاضِي لَفْظاً أَوْ مَعْنًى لِئَلَّا يَعْمَلَ فِيهِ حَرْفُ الشَّرْطِ.

وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ مُتَقَدِّماً عَلَى الْقَسَمِ جَازَ جَعْلُهُ جَوَاباً لِلْقَسَمِ وَجَعْلُهُ لَازِماً

لِلْمَاضِي، وَجَازَ جَعْلُهُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ وَأَشَارَ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> بِقَوْلِهِ: (جَازَ أَنْ يُعْتَبَرُ وَأَنْ يُلْغَى،

[نَحْو: إِنْ تَأْتِنِي وَاللَّهِ آتِكَ،] <sup>(٢)</sup> [وَإِنْ أَتَيْتَنِي] <sup>(٣)</sup> وَاللَّهِ لَا تَيْتُكَ).

أَمَّا جَعْلُهُ جَوَاباً لِلْقَسَمِ فَلِكُونِ الْقَسَمِ أَقْرَبَ مِنَ الشَّرْطِ وَأَمَّا جَعْلُهُ جَوَاباً

لِلشَّرْطِ فَلِتَقَدُّمِ حَرْفِ الشَّرْطِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنْ <sup>(٤)</sup> الْعِنَايَةَ بِهِ أَكْثَرُ.

وَإِنْ كَانَ الْقَسَمُ مُتَقَدِّماً عَلَى الشَّرْطِ، وَغَيْرُ الْقَسَمِ مُتَقَدِّماً عَلَيْهِ جَازَ أَيْضاً

جَعْلُهُ جَوَاباً لِلْقَسَمِ وَلِزُومِ الشَّرْطِ لِلْمَاضِي، وَجَازَ أَيْضاً جَعْلُهُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ،

كَقَوْلِكَ: أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي <sup>(٥)</sup> لَا تَيْتُكَ وَأَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي لَا تَيْتُكَ.

(١) فِي ز: إِلَيْهِ إِشَارَ.

(٢) فِي مَجْمُوعِ مَهْمَاتِ الْمُتُونِ: ٤٢٨: (كَقَوْلِكَ: أَنَا وَاللَّهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ).

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْظَمَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٤) كَلِمَةُ (أَنْ) لَيْسَتْ فِي ل.

(٥) فِي ت: أَتَيْتَنِي.

أَمَّا عَتْبَارُ الْقَسَمِ وَجَعْلُ الْجَوَابِ لَهُ فَبَاعْتِبَارِ أَنْ يَكُونَ الْقَسَمُ مَعَ مَا بَعْدَهُ أَغْنَى  
الْشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (أَنَا)، وَبِهَذَا الِاعْتِبَارِ يُرْجَعُ<sup>(١)</sup> إِلَى<sup>(٢)</sup> مَا تَقَدَّمَ  
عَلَى الشَّرْطِ، وَوَقَعَ<sup>(٣)</sup> فِي أَوَّلِ<sup>(٤)</sup> الْجُمْلَةِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْجَوَابَ لِلْقَسَمِ فِي ذَلِكَ الْبَابِ.  
وَأَمَّا عَتْبَارُ الشَّرْطِ، وَجَعْلُ الْجَوَابِ لَهُ<sup>(٥)</sup> فَبَاعْتِبَارِ جَعْلِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ  
خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ، وَيَصِيرُ الْقَسَمُ حِينَئِذٍ مُلغًى. قَوْلُهُ: (وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ كَالْفِظِ). أَيْ وَحُكْمُ  
الْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ حُكْمُ الْقَسَمِ الْمَلْفُوظِ، فَكَمَا أَنَّ الْقَسَمَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الشَّرْطِ وَوَقَعَ فِي أَوَّلِ  
الْجُمْلَةِ، كَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ دُونَ الشَّرْطِ.

وَأِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الشَّرْطِ جَاَزَ الْأَمْرَانِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قُدِّرَ الْقَسَمُ قَبْلَ الشَّرْطِ  
أَوَّلَ الْجُمْلَةِ كَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ  
لَمُشْرِكُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وَلَوْلَا تَقْدِيرُ الْقَسَمِ قَبْلَ الشَّرْطِ لَوَجَبَ دُخُولُ الْفَاءِ فِي: ﴿إِنَّكُمْ  
لَمُشْرِكُونَ﴾، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَنْ<sup>(٧)</sup> أَخْرِجُوا﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي ل: يَرْفَعُ.

(٢) فِي ل: أَيْ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: وَقَعَ.

(٤) كَلِمَةُ (أَوَّل) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ. وَفِي ز: صَدْرُ.

(٥) (لَهُ) لَيْسَتْ فِي ز، ل.

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ١٢١.

(٧) فِي الْأَصْلِ، وَفِي ف: وَان، وَفِي ت: وَلَنْ.

(٨) سُورَةُ الْحَشْرِ: ١٢.

## أَمَّا

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لِلتَّفْصِيلِ).

اعلم أنَّ (أَمَّا) مِنْ حُرُوفِ الشَّرْطِ، وَهِيَ وُضِعَتْ لِتَفْصِيلِ النِّسْبَةِ<sup>(١)</sup>، كَقَوْلِكَ  
فَأَمَّا زَيْدٌ فَعَالِمٌ / ١٤٩ و / وَأَمَّا عَمْرٌو فَجَاهِلٌ لَكِنَّهُمْ لَمْ يَلْتَزِمُوا ذِكْرَ الْمُتَعَدِّ فِيهِ  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينٌ فَيَسْبِغُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾<sup>(٢)</sup> [ابْتِغَاءَ  
الْفِتْنَةِ]<sup>(٣)</sup> ﴿٤﴾ [أَيُّ مِنَ الْقُرْآنِ<sup>(٥)</sup>]، وَلَمْ يَذْكُرُوا بَعْدَهُ (أَمَّا) أُخْرَى، لِأَنَّهُ يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ  
الْأَوَّلِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ<sup>(٦)</sup> (أَمَّا)<sup>(٧)</sup> لِلشَّرْطِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَزُومُ الْفَاءِ فِي جَوَابِهِ.

وَالثَّانِي: الْقَضْدُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ مُسْتَلْزِمٌ لِلثَّانِي.

وَالْتَزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْإِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا دُونَ الْفِعْلِ، وَلَمَّا  
حَذَفُوا الْفِعْلَ جَعَلُوا الْإِسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا عِوَضاً مِنَ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَذَلِكَ الْإِسْمُ

(١) فِي ت، ف، ل: النِّسْبِ.

(٢) فِي ل: مِنَ الْقُرْآنِ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ت، ز، ع، ف، ل.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: ٧.

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ ت، ز.

(٦) كَلِمَةُ (أَنَّ) لَيْسَتْ فِي ل.

(٧) فِي ل: مَا.

هُوَ<sup>(١)</sup> جزءٌ مما في حَيْزِ جَوَابِهَا. أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ: أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ؛ مِمَّا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ؟ فَلَمَّا حُذِفَ الشَّرْطُ وَعَوِضَ مِنْهُ (أَمَّا)، كُرِهَ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَلِيَ الْحَرْفَ الَّذِي هُوَ عَوِضٌ مِنْ حَرْفِ<sup>(٣)</sup> الشَّرْطِ أَلْفَاءِ، فَقُسِمَتِ الْجُمْلَةُ بَيْنَھَا، فَقُدِّمَ الْمَبْتَدَأُ عَلَى الْفَاءِ إِصْلَاحًا<sup>(٤)</sup> لِلْفِظِ، وَحِينَئِذٍ الْإِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا إِمَّا مَبْتَدَأً، وَأَمَّا مَعْمُولٌ لِمَا وَقَعَ بَعْدَ الْفَاءِ، لِكُونِهِ جُزْءًا مِمَّا وَقَعَ جَوَابِهَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ مَعْمُولٌ لِعَايِلٍ مَحْذُوفٍ مُطْلَقًا. مَثَلًا إِذَا قُلْتَ: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ، كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: أَمَّا تَذْكُرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ: أَيُّ مِمَّا تَذْكُرُ.

وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ نَصْبُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِتَقْدِيرِ (تَذْكُرُ)، لَجَازَ رَفْعُهُ بِتَقْدِيرِ حَصَلَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجْزُ، [وَلَجَازَ نَصْبُ زَيْدٍ فِي قَوْلِنَا أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ بِتَقْدِيرِ مِمَّا تَذْكُرُ لَكِنَّهُ لَمْ يَجْزُ]،<sup>(٥)</sup> لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ<sup>(٦)</sup> الْأَوَّلِ انْطِلَاقُ زَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الثَّانِي هُوَ الْإِنْطِلَاقُ.

وَقَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْإِسْمُ جَائِزًا لِلتَّقْدِيمِ عَلَى جَوَابِهِ فَمِنْ الْأَوَّلِ، بَعْنِي إِنَّهُ مَبْتَدَأٌ كَمَا فِي قَوْلِنَا: أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ.

(١) كلمة (هو) زيادة من ع.

(٢) في الأصل وفي ت: وكره.

(٣) في ف: حروف.

(٤) في ع: اصطلاحا.

(٥) ما بين المعفتين ليس في ل.

وَأَمَّا مَعْمُولٌ (أَمَّا) <sup>(١)</sup> فِي جَوَابِهَا كَقَوْلِكَ: أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فَإِنَّهُ جَازٌ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِلْمُنْطَلِقِ وَمُتَقَدِّمًا عَلَى الْفَاءِ.  
وَأِنْ لَمْ يَكُنْ جَائِزَ التَّقْدِيمِ عَلَى جَوَابِهِ كَانَ مِنَ الثَّانِي، يَعْنِي يَكُونُ مَعْمُولًا لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ، نَحْوُ: أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَإِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا <sup>(٢)</sup> لِلْمُنْطَلِقِ مُتَقَدِّمًا <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ إِنْ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّهَا تَقْتَضِي صَدْرَ الْكَلَامِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْبَابَ كُلَّهُ وَاحِدٌ <sup>(٤)</sup> فَإِنَّهُ كَمَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ إِنْ فِيهَا قَبْلَهَا كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ فِيهَا قَبْلَهَا، وَإِنْ جَازَ ذِكْرُ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مُتَقَدِّمًا عَلَى فَاءِ الْجَزَاءِ لِعَرَضٍ فَلْيَجْزُ أَيْضًا فِي (إِنْ) لِذَلِكَ الْعَرَضِ.

[ثُمَّ نَخْتُمُ] <sup>(٥)</sup> هَذَا الْفَصْلَ بِمَسْأَلَةٍ، وَهِيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ <sup>(٦)</sup> وَفِيهَا مَذَاهِبُ:  
أَحَدُهَا: وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُوبِيهِ <sup>(٧)</sup> أَنَّ الْفَاءَ جَوَابُ (أَمَّا) وَسَلَامٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ

(١) فِي ف، ل: لِمَا.

(٢) الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي: ل.

(٣) فِي ل: مُتَقَدِّمًا.

(٤) فِي ل: كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَفِي ت: وَاحِدٌ مِنْهُ.

(٥) فِي ع، ل: وَلْنَخْتُمُ.

(٦) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ: ٩٠ - ٩١.

(٧) قَالَ سَيُوبِيهِ فِي الْكِتَابِ ١: ٤٤٢، (وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ فَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ أَمَّا غَدًا فَلَكَ ذَلِكَ. وَحَسَنَتْ إِنْ كَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِهَا كَمَا حَسَنَتْ فِي قَوْلِهِ: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ).

مُعْنٍ عَنْ جَوَابِ (إِنْ).

وَالثَّانِي<sup>(١)</sup>: وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ جَوَابُ لَهَا جَمِيعًا<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَتْهَا: أَنَّ هَذَا الْفَاءَ جَوَابُ (إِنْ) وَالْفَاءُ الَّذِي هُوَ جَوَابُ (أَمَّا) مَحذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ<sup>(٣)</sup>.

## حرف الردع

قَوْلُهُ: (حَرْفُ الرَّدْعِ كَلَّا وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى حَقًّا).

اعْلَمْ أَنَّ كَلَّا لِلرَّدْعِ وَالزَّجْرِ وَالتَّنْبِيهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُوبِيه<sup>(٤)</sup> وَالزَّجَّاجِ<sup>(٥)</sup>، وَإِنَّمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِذَا سَمِعْتَ مُحَالًا أَوْ تَقُولًا عَلَى إِنْسَانٍ، مِثْلًا قِيلَ: فَلَانُ يَبْغُضُكَ، فَقُلْتَ: كَلَّا. أَيْ ارْتَدِعْ عَنْ هَذَا، وَتَنْبِيهٌُ عَنِ الْخَطَا فِيهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بَعْدَ قَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>: ﴿رَبِّي أَهَانَنِي﴾<sup>(٧)</sup>: ﴿كَلَّا﴾<sup>(٨)</sup>: أَيْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ تَعَالَى<sup>(٩)</sup> يُضَيِّقُ الدُّنْيَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ

(١) في ت، ع: وثانيهما.

(٢) البحر المحيط ٨: ٢١٦.

(٣) هذا مذهب أبي علي الفارسي. الجني الداني: ٤٨٤ والبحر المحيط ٨: ٢١٦.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٢.

(٥) المنفصل: ٣٢٥، ومغني اللبيب ١: ٢٠٥.

(٦) في ل: قولي.

(٧) سورة الفجر: ١٦، من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنَّا مَا ابْتَلَاهُ فَقَرَّبْ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِي﴾.

(٨) سورة الفجر: ١٧، من قوله تعالى: ﴿مَلَا بَلْ لَا تَفْرَحُونَ أَلَيْسَ لَكُمُ الْفِرَارُ﴾.

(٩) كلمة (تعالى) ليست في ل.

والصالحين للاستصلاح.

وقد يجيء بفتح الطلْب، لتفي الإجابة، كقولك: كَلَّا. لِمَنْ قَالَ لَكَ <sup>(١)</sup> افعل <sup>(٢)</sup>؛ أي لا يُجَابُ إلى ذَلِكَ <sup>(٣)</sup>، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ <sup>(٤)</sup>.

وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى حَقًّا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ اسْمًا، لَكِنَّهُ يُبْنَى لِمُوَافَقَتِهِ، لِكَلَّا الَّتِي لِلرَّدْعِ، لَكِنَّ النُّحُويْنَ <sup>(٥)</sup> اتَّفَقُوا عَلَى كَوْنِهَا حَرْفًا، لِكَوْنِهَا لِتَحْقِيقِ الْجُمْلَةِ كـ (إِنَّ) فَكَمَا أَنَّ (إِنَّ) حَرْفٌ فَكَذَلِكَ <sup>(٦)</sup> (كَلَّا).

وَقَدْ <sup>(٧)</sup> قَالَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ: إِنَّ كَلَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى <sup>(٨)</sup>؛ ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغُفَ﴾ <sup>(٩)</sup> بِمَعْنَى حَقًّا <sup>(١٠)</sup>.

### تاء التأنيث الساكنة

قَوْلُهُ: (تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ تَلْحَقُ الْمَاضِيَ لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ) وَإِنَّمَا قَالَ:

(١) في ل: كَلَّا.

(٢) في ل: فعل.

(٣) في الأصل: لذلك.

(٤) سورة المؤمنون: ٩٩ - ١٠٠.

(٥) في ف، ل: النحويون.

(٦) في ف، ل: كذلك.

(٧) (قد) ساقطة من ت.

(٨) الكلمة ليست في الأصل.

(٩) سورة العلق: ٦.

(١٠) جمع البيان ٣٠: ١٨٦.



السَّاكِنَةُ احترازاً عن تاءِ التَّأْنِيثِ اللاحِقَةِ بالإِسْمِ نحو: ضَارِبَةٍ، وبالحرفِ نَحْوُ<sup>(١)</sup>؛  
رَبَّتْ<sup>(٢)</sup>.

وإنَّما تلحقُ هذهِ التَّاءُ الفِعْلَ / ١٤٩ ظ / الماضي لِيعْلَمَ مِنْ أَوَّلِ الأمرِ أَنَّ  
الْفَاعِلَ مؤنَّثٌ، نحو: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَقَامَتِ الْمَرْأَةُ، وَإِنَّمَا وَجَبَ سكونُهَا إِنَّمَا للفرقِ  
بَيْنَهَا وبين تاءِ التَّأْنِيثِ الداخِلَةِ على الإِسْمِ، وَإِنَّمَا لَأَنَّ أَصْلَهَا السُّكُونُ، لِكُونِهَا حرفاً،  
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا السُّكُونُ عَدَمُ عَوْدِ الألفِ السَّاقِطَةِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ حِينَ  
كَانَتْ متحرِّكةً فِي رَمَتَا لكونِ حَرَكَتِهَا عَارِضةً.

قوله: (وَأَمَّا إلحاق علامة التثنية والجمعين فَضَعِيفٌ).

إِعْلَمَ أَنَّ إلحاقَ علامةِ المُثَنَّى والجمعِ المُذَكَّرِ والجمعِ المؤنَّثِ عندَ إسنادِ الفعلِ إلى  
الظاهرِ فَضَعِيفٌ<sup>(٣)</sup>، لا يقال: قاما الزيدانِ، ولا قاموا الزيدونَ، ولا قُنَّ النساءُ، لعدمِ  
احتياجِهَا إلى هذهِ العلاماتِ، وَعَلَى تقديرِ إلحاقِهَا، لَيْسَتْ بِضَائِرٍ، لِئَلَّا يُلْزَمَ إِضْمَارُ  
قَبْلَ الذِّكْرِ مِنْ غيرِ فائدةٍ بَلْ علاماتِ الحَقِّ بِالْفِعْلِ لِيَدُلَّ عَلَى أحوالِ الفاعِلِ كِتَاءِ  
التَّأْنِيثِ.

## التنوين

قوله: (التنوينُ نونٌ ساكِنَةٌ تَتَّبِعُ حَرَكَهَ الآخرِ لا لتأكيدِ الفِعْلِ).

اعلم أَنَّ التنوينِ مصدرُ نَوَّنتُ: أَي الحَقْتُ نوناً، وَإِنَّمَا سُمِّيَ ذَلِكَ النونُ بالمصدرِ

(١) كلمة (نحو) ساقطة من ت.

(٢) في ز: ربة.

(٣) في ت، ز، ف، ل: ضعيف.

للفرق بينه وبين التَّوْنِ<sup>(١)</sup> التي تَثْبُتُ وصلًا ووقفًا.

وقوله: (نُونٌ سَاكِئَةٌ تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْآخِرِ) شاملٌ لغيرها نحو: اضْرِبْ، فَقَوْلُهُ: (لا

لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ) يُخْرِجُ مِثْلَهُ<sup>(٢)</sup>، لِكَوْنِهِ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ، وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرِبٍ:

أَحَدُهَا: تَنْوِينُ التَّمَكُّنِ، وَهُوَ تَنْوِينُ يَلْحَقُ الْإِسْمَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ لَهُ مَكَانَةً فِي

الْإِسْمِيَّةِ، يَعْنِي أَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ، نَحْوُ: رَجُلٍ وَزَيْدٍ.

وِثَانِيهَا: الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى التَّنْكِيرِ، نَحْوُ: صَهْ

وَصِهْ، فَإِذَا قُلْتَ: صَهْ فَمَعْنَاهُ اسْكُتْ السَّكُوتَ الْآنَ، وَلِذَا قُلْتَ: صَهْ بِالتَّنْوِينِ فَمَعْنَاهُ

اسْكُتْ سَكُوتًا تَامًا فِي وَقْتٍ مَا، وَنَحْوُ: سَيُوبِيهِ وَسَيُوبِيهِ، وَلَيْسَ التَّنْوِينُ الَّذِي فِي مِثْلِ

رَجُلٍ وَفَرَسٍ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّهُ لَوْ سُمِّيَ شَخْصٌ بِرَجُلٍ أَوْ بِفَرَسٍ لَثَبَّتِ التَّنْوِينُ،

فَلَوْ كَانَ<sup>(٤)</sup> لِلتَّنْكِيرِ لَمْ يَثْبُتْ، لِكَوْنِهِ مَعْرِفَةٌ حِينِيذٍ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ

يَكُونَ التَّنْوِينُ الْأَوَّلُ سَاقِطًا، وَاللَّاحِقُ تَنْوِينُ آخِرُ غَيْرِ الْأَوَّلِ.

وِثَالِثُهَا: تَنْوِينُ الْعِوَضِ، وَهِيَ الَّتِي تَلْحَقُ الْإِسْمَ عِوَضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ:

يَوْمَئِذٍ وَسَاعَتَيْهِ، أَيْ يَوْمٌ إِذَا كَانَ كَذَا [وَسَاعَةٌ إِذَا<sup>(٥)</sup> كَانَ كَذَا]<sup>(٦)</sup>، وَلَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ

(١) في ل: نون.

(٢) في ل: منه.

(٣) في ف، ل: تنكير.

(٤) في ل: كانت.

(٥) في ت، ل: إذا.

(٦) ما بين المعقنين ساقط من ف.

إليه عَوْضَ التنوينِ إِيَّاهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيعٌ<sup>(٢)</sup>

وَرَابِعُهَا: تنوينُ المُقَابِلَةِ، وهو الذي يُقَابِلُ نونَ جمعِ المذكرِ السالمِ ولا يوجد إلا في جمعِ المؤنثِ السالمِ، نحو: مُسْلِمَاتٍ وَهِنْدَاتٍ والذي يدلُّ على أنه ليسَ بتنوينِ التَّمَكُّنِ ثبوتهُ عِنْدَ تَسْمِيَةِهَا.

[وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِتَنوينِ التَّنْكِيرِ، وَلَا بِتَنوينِ التَّمَكُّنِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُقَابِلًا لِنونِ جمعِ المذكرِ السالمِ.

وَالَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا النونَ فِي جمعِ المذكرِ السالمِ، وَلَمْ يَجِدُوهُ فِي جمعِ المؤنثِ السالمِ مَعَ كونهُ فرعاً عَلَيْهِ، وَوَجَدُوا التَنوينَ فِي جمعِ المؤنثِ، وَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ لِلتَّمَكُّنِ وَالتَّنْكِيرِ، لِمَا مَرَّ، وَلَا الْعَوْضُ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ، لَكُونِ المَعْنَى غَيْرَ مَبْنِيٍّ عَلَيْهِ، وَلَا تَنوينِ التَّرْتِيمِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، قَالُوا: إِنَّهُ عَوْضٌ عَنْ نونِ جمعِ<sup>(٣)</sup> المذكرِ السالمِ]<sup>(٤)</sup>.

وَخَامِسُهَا: تَنوينُ التَّرْتِيمِ، وَهُوَ الَّذِي يَلْحَقُ آخِرَ الأبياتِ، وَالانصافِ

(١) في ت: قول الشاعر.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. إنه نصح قلبه أن ينثني عن حب (أم عمرو) وقوله (بعاقبة) يعني أن آخر كلامه كان مقتضراً على النصيحة أو أنه ذكره بالعاقبة التي يفضي إليها لو مضى في الحب والتنوين في إذ عوض عن الجملة على تقدير وأنت إذ الأمر ذاك ويروى: وأنت إذا صحيح. ديوان الهذليين ١: ٦٨، والخصائص ٢: ٣٧٦ والخزانة ٦: ٥٣٩.

(٣) في ل: الجمع.

(٤) ما بين المعقتين ليس في: الأصل، ولا في ت: ز.

لمصرعةٍ لِتَحْسِينِ الْإِنْشَادِ نَحْوُ: قَوْلِهِ:

يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(١)</sup>

وكقولِهِ:

..... مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ.....<sup>(٢)</sup>

وهذا التنوينُ باعتبارِ القافيةِ المقيَّدةِ يُسمَّى التنوينَ الغالي لقلَّته، ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ

كَسْرُ مَا قَبْلَ هَذَا التَّنْوِينِ وَفَتْحُهُ كَقَوْلِ رُؤْبَةٍ:

وَقَائِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ<sup>(٣)</sup>

يَكْسِرُ الْقَافَ وَفَتْحِهَا، أَمَّا الْكَسْرُ فَمَا لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ

الْكَسْرَ فِي الْأَصْلِ.

وَأَمَّا الْفَتْحُ، فَلَأَنَّ التَّنْوِينَ إِذَا لَحِقَ مَا يَكُونُ آخِرَهُ سَاكِنًا حُرَّكَ ذَلِكَ السَّاكِنُ

بِالْفَتْحِ، لِلخَفَةِ، وَلَمْ يُنْظَرْ إِلَى التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، نَحْوُ: اضْرِبْنَا، وَادْهَبْنَا. ثُمَّ أَعْلِمَ أَنَّ نُونَ<sup>(٤)</sup>

التَّنْوِينِ تَكُونُ سَاكِنَةً أَبَدًا إِلَّا<sup>(٥)</sup> أَنْ تُلَاقِيَ سَاكِنًا آخَرَ فَتُحَرِّكَ بِالْكَسْرِ أَوْ الضَّمِّ، كَقَوْلِهِ

(١) تقدّم الشاهد ٢: ٦٦.

(٢) قطعة من مطلع معلقة امرئ القيس والبيت بتمامه

فَيَا نَبِيكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسَفْطِ اللّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

الديوان: ٨، وشرح المعلقات السبع: ٤.

(٣) عمق كل شيء منتهاه وقعره والمخترق: مكان الاختراق. ديوان رؤبة: ١٠٤، والكتاب ٢: ٣٠١، والخصائص ١: ٢٦٤، والمحتسب ١: ٨٦، والمنصف ٢: ٣.

(٤) كلمة (نون) ليست في: ع.

(٥) في ت، ع: إلى.

تَعَالَى: ﴿عَذَابٌ أَرْكَضٌ﴾<sup>(١)</sup> بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَقَدْ حُذِفَ كَقَوْلِهِ:

فَالْفَيْتَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(٢)</sup>

وَيُحَذَفُ<sup>(٣)</sup> التَّنْوِينُ أَيْضًا مِنَ الْعَلَمِ الْمُوصُوفِ بِابْنٍ مُضَافًا إِلَى عِلْمٍ آخَرَ،  
تَقُولُ: جَاءَ نِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، لِشِدَّةِ اتِّصَالِ الْمُوصُوفِ بِالصِّفَةِ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ.

## نون التوكيد

قَوْلُهُ: (نُونُ)<sup>(٥)</sup> التَّوَكِيدِ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ وَمَشْدَدَةٌ<sup>(٦)</sup> مَفْتُوحَةٌ.

إِعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا جِيءَ بِهِذَيْنِ النُّونَيْنِ، لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ كَمَا جِيءَ بِأَنَّ وَاللَّامِ فِي الْأَسْمَاءِ  
لِتَأْكِيدِهَا، وَالثَّقِيلَةُ<sup>(٧)</sup> أُبْلَغُ فِي التَّأْكِيدِ مِنْ / ١٥٠ و / الْخَفِيفَةُ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ النُّونَيْنِ<sup>(٨)</sup>،  
وَالْمَشْدَدَةُ تَكُونُ مَفْتُوحَةً فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلِخِفَةِ الْفَتْحَةِ، إِلَّا فِي

(١) كلمة (عذاب) ليست في ف.

(٢) سورة ص: / ٤١ - ٤٢، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ  
بِنُضْبٍ وَعَذَابٍ أَرْكَضٍ بِرُجُلِكَ هَذَا مُفْتَقَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ التَّنْوِينِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي (ذَاكَرِ اللَّهِ).  
ديوان أبي الأسود: ١٢٢، وَالْكِتَابُ ١: ٨٥، وَالْمَقْتَضِبُ ١: ١٥٧، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لِابْنِ يَعِيشَ  
٨: ٣٤، وَالْخَزَانَةُ - بُولَاق - ٤: ٥٥٤.

(٤) في ت: يجوز حذف.

(٥) في ز: نوني.

(٦) في ل: ثقيلة.

(٧) في ل: المتقلة.

(٨) في الأصل وفي ت: التَّنْوِينِ.

التثنية وجمع المؤنث، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (مع غير الألف) فَإِنَّهَا <sup>(١)</sup> كُسِرَتْ فِيهَا، تَقُولُ:  
اضْرِبَانٌ وَاضْرِبَانٍ، لَأَنَّهَا فِيهَا شَبِيهَةٌ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ <sup>(٢)</sup>، فَكَمَا أَنَّ نُونَ التَّثْنِيَةِ مَكْسُورَةٌ  
فَكَذًا هَاهُنَا، وَتَقُولُ: اضْرِبِينَ. اضْرِبَانٌ اضْرِبِينَ اضْرِبَانٌ اضْرِبَانٍ.

قَوْلُهُ: (تَخْتَصُّ <sup>(٣)</sup> بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ).

أَيُّ النُّونِ الْمَوْكَّدَةِ خَفِيفَةٌ كَانَتْ أَوْ ثَقِيلَةً تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى  
الطَّلِبِ وَذَلِكَ مَا كَانَ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ قِسْمًا أَوْ اسْتِفْهَامًا أَوْ عَرْضًا أَوْ تَمْنِيًا، تَقُولُ: وَبِاللَّهِ  
لَأَفْعَلَنَّ وَأَضْرِبَنَّ <sup>(٤)</sup> [وَلَا تَضْرِبَنَّ] <sup>(٥)</sup> وَهَلْ تَضْرِبَنَّ، وَأَلَا تَقُولَنَّ، وَلَيْتَكَ تَذْهَبَنَّ.

وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِمَا فِيهِ مَعْنَى الطَّلِبِ، لِأَنَّهُ لَا يُوكَّدُ مَا لَمْ يَكُنْ مَطْلُوبًا.

قَوْلُهُ: (وَقُلْتُ فِي النَّهْيِ) <sup>(٦)</sup>: أَيُّ قُلْتُ زِيَادَةٌ نُونِي <sup>(٧)</sup> التَّأْكِيدِ فِي النَّهْيِ، فَلَا يُقَالُ:  
زَيْدٌ مَا تَخْرُجَنَّ، لِخُلُوهِ عَنْ مَعْنَى الطَّلِبِ، وَإِنَّمَا جَازَ قَلِيلًا تَشْبِيهًا لَهُ بِالنَّهْيِ.

[قَوْلُهُ: (وَلَزِمَتْ فِي مُثَبِّتِ الْقَسَمِ) أَيُّ لَزِمَتْ نُونُ التَّوَكُّيدِ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ  
الْمُثَبِّتِ لِتَقْرِيرِ أَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقَسَمِ.

(١) فِي ل: فَإِنَّهَا.

(٢) فِي ل: الْجَمْعُ التَّثْنِيَّة.

(٣) فِي ف: وَتَخْتَصُّ.

(٤) فِي ل: وَلَا أَضْرِبَنَّ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْفَتَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

(٦) فِي ز: الْمُنْهَى.

(٧) فِي ل: نُون.

وَقَوْلُهُ: (لَزِمَتْ فِي مَثَبِ الْقَسَمِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِإِلَازِمَةٍ فِي غَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.  
 قَوْلُهُ: (وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ إِمَّا تَفْعَلْنَ) أَيِ وَكَثُرَتْ زِيَادَةُ نُونِ التَّوَكِيدِ فِي مِثْلِ: إِمَّا  
 تَفْعَلْنَ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَكْثَدَ حَرْفَ الشَّرْطِ، (مَا) أَرَادُوا أَنْ يُؤَكِّدُوا الْفِعْلَ أَيْضًا، لِئَلَّا يَنْحَطَّ  
 الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ، وَهُوَ الْفِعْلُ عَنِ الْمَقْصُودِ بِالْعَرَضِ، وَهُوَ (أَنْ) بِدَرَجَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُورِينَ مَضْمُومٌ).  
 أَيِ وَمَا قَبْلَ نُونِ التَّوَكِيدِ مَضْمُومٌ مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُورِينَ، وَهُوَ الْوَأُو فِي جَمْعِ  
 الْمَذْكُورِ السَّالِمِ. لِيَدُلَّ<sup>(٢)</sup> [عَلَى الْوَأُو الْمَحذُوفَةِ نَحْوِ اضْرِبْنَ].  
 قَوْلُهُ: (وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ).

أَيِ وَمَا قَبْلَ نُونِ التَّوَكِيدِ فِي الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ لِتَدُلَّ<sup>(٣)</sup> الْكُسْرَةُ عَلَى الْيَاءِ  
 الْمَحذُوفَةِ فَتَقُولُ: فِي اضْرِبِي وَتَضْرِبِينَ، اضْرِبِينَ وَتَضْرِبِينَ، لِأَنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ النَّونُ بِهِ التَّقَى  
 سَاكِنَانِ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ، فَالْكُسْرَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى حَالِهَا لِتَدُلَّ عَلَى الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ.  
 قَوْلُهُ: (وَفِيهَا عِدَاهُ مَفْتُوحٌ).

أَيِ مَا قَبْلَ نُونِ التَّوَكِيدِ فِيهَا عِدَا ضَمِيرِ الْمَذْكُورِينَ وَالْمُخَاطَبَةِ مَفْتُوحٌ وَهُوَ فِي  
 الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ وَالْمُثَنَّى وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، تَقُولُ: اضْرِبْنَ فِي الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ<sup>(٤)</sup>، وَاضْرِبَانِ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ل.

(٢) فِي ل: لِتَدُلَّ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقَفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ل.

(٤) عَلَى حَاشِيَةِ الْأَصْلِ التَّعْلِيقُ النَّالِيُّ الْمَأْخُوذُ مِنَ الرَّافِيَةِ: (وَهُوَ الْوَاحِدُ الْمَذْكُورُ غَائِبًا كَانَ أَوْ  
 مُخَاطَبًا وَفِي الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبَةِ نَحْوُ: هَلْ تَضْرِبِينَ يَا زَيْدَ، وَهَلْ يَضْرِبُونَ زَيْدَ وَهَلْ تَضْرِبِينَ وَلَا يَرِيدُ  
 بِقَوْلِهِ: (وَفِيهَا عِدَاهُ) التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ وَإِنْ ... ظَاهِرُ لَفْظِهِ لَنَا. كَذَا بِالْمَخْتَصَرِ).

في التثنية، واضرباناً في جمع المؤنث، أما الفتح في الواحد، فلأنه كلمة انظمت إلى كلمة أخرى، وهي النون، ومن عاداتهم أنه إذا رُكبت كلمة إلى كلمة أخرى، فتَح آخر الأولى للهِفَّة [كَمَا فَعَلُوا فِي: خَمْسَةَ عَشَرَ، وَبَعْلَبَكَ.

وأما في التثنية والجمع فليُجودِ الألفُ فيهما، ولم يكنْ حَذْفُ الألفِ في التثنية، لأنه يشْتَبهُ حينئذٍ<sup>(١)</sup> بالواحدِ وَلَا في الجمعِ لثلا يلزَمُ اجتماعُ النوناتِ. قَوْلُهُ: (وَلَا تَدْخُلُهَا الْخَفِيفَةُ).

يعني ولا تدخلُ نونُ التوكيدِ الْخَفِيفَةُ التثنيةَ وجمعَ المؤنثِ اعلمُ أنَّ الْخَفِيفَةَ تَدْخُلُ في جميعِ مواضعِ الثَّقِيلَةِ إِلَّا في فِعْلِ الْإِثْنَيْنِ، وفِعْلِ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ<sup>(٢)</sup>، فَلَا تَقُولُ اضربانُ وَلَا اضربانُ لأنه يلزَمُ مِنْهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ: وَهُوَ إمَّا تحريكُ التَّوْنِ، أَوْ بَقَاؤُهَا سَاكِنَةً إِذْ لَا وَجْهَ لِحَذْفِهَا، لَأنَّهُ خِلَافُ الْمُقَدَّرِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُتَعَذِّرٌ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأنَّهَا خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ.

وأما الثاني، فَلَأنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّقَاءُ السَّاكِنَيْنِ، [عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

اعلمُ أَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ<sup>(٣)</sup> إمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّهِمَا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهَا

(١) ما بين المعقتين ليس في الأصل.

(٢) قال في الجمع ٤: ١٠٣؛ (ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الأنثاء إِلَّا الثقلية نحو: اضربان يا زيدان واضربان يا هندات ولا تقع الخفيفة).

(٣) ما بين المعقتين ليس في ل.



حرف مدٍّ وثانيها حرفاً مدغماً<sup>(١)</sup>، في حرفٍ آخر، نحو نَمُوذَ الثَّوبِ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى حَدِّهِمَا<sup>(٣)</sup>، وهو ما<sup>(٤)</sup> لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَالْأَوَّلُ جَائِزٌ وَوَاقِعٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَالثَّانِي غَيْرُ جَائِزٍ خِلَافاً لِيُونُسَ<sup>(٥)</sup> فَإِنَّهُ إِجَازٌ إِدْخَالُ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، وَهُوَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ. قَوْلُهُ: (وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمَنْفَصِلِ).

يَعْنِي أَنَّ التَّوْنَيْنِ فِي غَيْرِ التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْكَلِمَةِ الْمَنْفَصِلَةِ، وَالضَّابِطُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ / ١٥٠ ظ / تُحَذَفُ<sup>(٦)</sup> لِقَاءِ السَّاكِنِينَ، تُحَذَفُ هَاهُنَا، وَكُلُّ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ حُرَّكَ لِقَاءِ السَّاكِنِينَ بِحَرَكَتِ هَاهُنَا بَتَلَكِ الْحَرَكَتِ.

فَتُحَذَفُ الْوَاوُ فِي اضْرَبْنَ لِحَذْفِكَ<sup>(٧)</sup> فِي [اضْرَبُوا الرِّجْلَ وَتَحَرَّكَهَا فِي اخْشَوْنَ لِتَحَرَّكِه<sup>(٨)</sup> فِي اخْشَوْا الرِّجْلَ<sup>(٩)</sup>، وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مِنْ اغْزَنَ وَأَرْمَنَ لِحَذْفِكَ فِي] أَرْمِ<sup>(١٠)</sup>

(١) في ف: حرف مدغم.

(٢) سورة الحمد: ٧.

(٣) في ف: حده.

(٤) في ل: أن.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢: ٢٨٠.

(٦) في ف: حذف.

(٧) في ت: لحذفه.

(٨) في ع، ف: لنحر يكك.

(٩) في ت، ع، ف: الله.

(١٠) ما بين المعقتنين ليس في ل.

الرَّجُلَ، وَيُكْسَرُ فِي اخْشِينَ لِكْسَرِكَ فِي اخْشَ اللَّهُ.  
 فَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ يُحَرِّكُ الْمَعْتَلُّ مَعَ أَحَدِ هَذَيْنِ النُّونَيْنِ بِحَرَكَةِ يُحَرِّكُ بِهِمَا مَعَ  
 الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَيُسَكَّنُ حَيْثُ يُسَكَّنُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.  
 هذا خلاصة<sup>(١)</sup> مَا ذَكَرَهُ، لَكِنْ تَتَّبِعُ الْفَاطَ الْكِتَابَ وَشَرَحَهَا.  
 إَعْلَمُ أَنَّ مَعْنَى كَلَامِهِ: أَنَّ النَّونَ مَعَ<sup>(٢)</sup> غَيْرِ التَّنِينِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ  
 يَكُونَا مَعَ ضَمِيرٍ بَارِزٍ [أَوْ لَمْ يَكُنْ<sup>(٣)</sup>، فَإِنْ كَانَ<sup>(٤)</sup> مَعَ ضَمِيرٍ بَارِزٍ كَانَا كَالْكَلِمَةِ  
 الْوَاحِدَةِ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَعَ ضَمِيرٍ بَارِزٍ<sup>(٦)</sup> فَكَالْكَلِمَةِ الْمُتَّصِلَةِ، فَتَقُولُ فِي اضْرِبُوا:  
 اضْرِبِينَ، بِحَذْفِ<sup>(٧)</sup> الْوَاوِ، كَمَا تَقُولُ فِي<sup>(٨)</sup> الْكَلِمَةِ الْمُتَّفَصِّلَةِ: [اضْرِبُوا الْقَوْمَ، وَتَقُولُ  
 اضْرِبِينَ بِحَذْفِ الْيَاءِ كَمَا تَقُولُ مَعَ الْكَلِمَةِ الْمُتَّفَصِّلَةِ: [اضْرِبِي الْقَوْمَ]<sup>(٩)</sup> بِحَذْفِ  
 الْيَاءِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) كلمة (خلاصة) ليست في ز.

(٢) في ل: من.

(٣) الأولى أَنْ يَقُولَ أَوْ لَمْ يَكُونَا.

(٤) في ل: كَانَ.

(٥) في ز، ع، ف، ل: المتصلة.

(٦) ما بين المعقتين ساقط من ت.

(٧) في ع: فحذف.

(٨) في ع: مع.

(٩) ما بين المعقتين ساقط من الأصل ومن ف.

(١٠) ما بين المعقتين ساقط من ز.

(١١) في ز: الواو.

وَلَيْسَ مُرَادُهُ بَيَانُ اتِّصَالِ النُّونِ بِالْأَفْعَالِ الصَّحِيحَةِ، لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ، بَلْ مُرَادُهُ بَيَانُ اتِّصَالِ النُّونِ بِالْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ، فَتَقُولُ فِي: تَرِينَ وَتَرَى: تَرِينَ بِكسْرِ الْيَاءِ، لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ نُونُ الْإِعْرَابِ فَالتَقَى سَاكِنَانِ: الْيَاءُ وَنُونُ التَّوَكِيدِ، فَكَسِرَتِ الْيَاءُ كَمَا تَكْسُرُ الْيَاءُ<sup>(١)</sup> إِذَا اتَّصَلَ بِالْكَلِمَةِ الْمُنْفَصِلَةِ، نَحْوَ اخْشِيَ اللَّهَ، وَلَمْ تَرِ<sup>(٢)</sup> النَّاسَ، وَتَقُولُ فِي تَرُونَ تَرُونَ بِضَمِّ الْوَاوِ، لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ النُّونُ التَّتَقَى سَاكِنَانِ الْوَاوِ وَالنُّونُ وَالْوَاوُ سَاكِنَةٌ، قَبْلَهَا فَتَحَتْهُ فَوَجَبَ ضَمُّ الْوَاوِ، لِأَنَّهُ كَذَلِكَ فِي الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ، وَلَمْ تَرَوْ الْقَوْمَ<sup>(٣)</sup>.

وَتَقُولُ فِي أَغْزَى، وَهَلْ تَغْزِي أَغْزَى<sup>(٤)</sup>، وَهَلْ تَغْزِي بِحَذْفِ الْيَاءِ، لِأَنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ سَقَطَ نُونُ الْإِعْرَابِ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ، أَوَّلُهُمَا يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، فَوَجَبَ حَذْفُهَا لِمَا ثَبَتَ فِي الْمُنْفَصِلِ، تَقُولُ<sup>(٥)</sup>: أَغْزَى<sup>(٦)</sup> الْقَوْمَ وَلَمْ يَغْزُ الْجَيْشُ، وَتَقُولُ فِي أَغْزُوا، وَهَلْ يَغْزُونَ أَغْزَى وَهَلْ يَغْزُونَ، لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتْ نُونُ الْإِعْرَابِ فِي الثَّانِي اجْتَمَعَتِ النُّونُ مَعَ وَاوٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فَحُذِفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لِمَا ثَبَتَ فِي الْمُنْفَصِلِ، نَحْوُ أَغْزُوا<sup>(٧)</sup> الْقَوْمَ، وَلَمْ يَغْزُوا<sup>(٨)</sup> الْقَوْمَ.

(١) كلمة (الياء) ليست في ت، ع، ف، ل.

(٢) في ت، ز: تر.

(٣) في الأصل: القول.

(٤) في ت: اغزين.

(٥) في ف: نحو.

(٦) في ت، ز، ع، ل: اغزي.

(٧) في الأصل: اغزي.

(٨) في ز: يغزي.

وإن لم يكنّا مع ضمير بارز كانت النون مع الفعل<sup>(١)</sup> كالتّصل، أي كالجزء  
منه، وتقول في: رَ، وأخس، وأغز، رين، وأخسين، وأغزون، يردّ المحذوف، لأنّه لما  
اتّصل به نون التوكيد وجب ردّ المحذوف، لأنّ حذفه إمّا كان للأعراب أو للتشبيه  
بالأعراب، وليس يوجد فيه أحدهما حينئذٍ.

### نون التوكيد الخفيفة

قوله: (والمُخَفَّفَةُ تُحَذَفُ لِلسَّاكِنِ وَفِي الْوَقْفِ).

اعلم أنّ نون التوكيد المُخَفَّفَةُ تحذف الأمرين:

أحدهما: إذا لقيها ساكنٌ بعدها لأنّه لو<sup>(٢)</sup> لم تُحذف يلزم أحد الأمرين: وهو  
إمّا تحريكها<sup>(٣)</sup>، وإمّا التقاء الساكنين على غير حذوه، لا سبيل إلى الأوّل، لأنّهم أرادوا  
أنّ يجعلوا للنون اللاحقة بالإسم مزية في الرتبة على النون اللاحقة بالفعل، وهي أنّها  
متحرّكة لا لتقاء الساكنين، وهذه لم تُحرّك له، ولا سبيل إلى الثاني، لكونه على غير  
حذوه، قال الشاعر:

لَا تَهِنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَمَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(٤)</sup>

(١) في ع: الفصل.

(٢) في ل: لم.

(٣) في ف: تحريكها.

(٤) للأضبط بن قريع وهو شاعر جاهلي وبروي (لا تحقرن) مكان (لا تهين) والكريم) مكان  
(الفقير) وانحس) مكان (تركع) أراد لا تهين. البيان والتبيين ٣: ٣٤١، والعسكريات: ١٣٠،  
والأمالي الشجرية ١: ٣٨٥، ووصف المباني: ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٢: ٣١٩، وشواهد المغني  
١: ٥٣، والممع ٢: ١٥٣، والخزانة - بولاق - ٤: ٥٨٨.

أي لا تهمين.

والثاني: عند الوقف، ثم أنها عند الوقف لا يخلو من أن يكون ما قبلها مفتوحاً أو لم يكن، فإن كان قلبت ألفاً، فتقول في اضربن، اضرباً.

وإن لم يكن، حذفت قياساً على التنوين، إلا أنه وجب رد ما كان محذوفاً لها، لعدم موجب حذفه، فتقول في: هل تضربن؟ هل تضربون؟ برّد الواو ونون الاعراب لأنهما إنما حذفتا لأجلها، فلما حذفت زال موجب لحذفها فوجب ردّها.

وتقول أيضاً<sup>(١)</sup> في: اضربن: اضربوا برّد الواو وتقول في هل ترين / ٥١ او / يا امرأة، وهل تخشون يا قوم: هل ترين، وهل تخشون، بإعادة نون الإعراب، لانتفاء موجب البناء، وموجب حذفها، بخلاف التنوين، فإن حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء، تقول في: جاءني قاضٍ: [جاءني قاض]<sup>(٢)</sup>.

وإنما فرّقوا بين نون التوكيد {}، والتنوين بهذا<sup>(٣)</sup> لأن التنوين لازم (للإسم المتصرف إذا لم يكن فيه اللام والإضافة ونون التوكيد)<sup>(٤)</sup> ليس بلازم<sup>(٥)</sup> للفعل، وإذا كان كذلك جاز أن تقدّر نون التوكيد<sup>(٦)</sup> كالمعدوم من الأصل، فيرد ما حذف لوجودها<sup>(٧)</sup>، لكونها مقدّرة في النية، وفي حكم الملفوظ.

(١) الكلمة ليست ف: الأصل.

(٢) ما بين المعقتين ليس في الأصل، وليس في ت، ل.

(٣) في الأصل: بهذا الإسم.

(٤) ما بين المعقتين ليس في ل.

(٥) ما بين القوسين ليس في ع.

(٦) ما بين المعقتين ليس في ف.

(٧) زاد في ع، ف: (ولم يقدر التنوين لذلك لما ذكرناه فلم يرد ما حذف لوجودها).

وَلْيَكُنْ آخِرُ كَلَامِنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَبِهِ يَتِمُّ الْكِتَابُ<sup>(١)</sup>، {لَوْ أَجِبَ<sup>(٢)</sup> الْوُجُودُ  
الْحَمْدُ بِلَا حُدٍّ وَنَهَايَةٍ [وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ] <sup>(٣)</sup> بِلَا عَدَدٍ وَغَايَةٍ<sup>(٤)</sup> [وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ] <sup>(٥)</sup>.  
[وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ تَنْمِيقِهِ بِتَوْفِيقِهِ عَلَى يَدَيِ أَضْعَفِ عِبَادِ اللَّهِ وَأَحْوَجِ<sup>(٦)</sup> إِلَى  
رَحْمَتِهِ أَحْمَدُ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ عُمَرَ الْكَاشَانِي غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، فِي أَوَاسِطِ شَهْرِ رَبِيعِ  
الْآخِرِ مِنْ شَهْرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ مَتَّعَهُ بِهِ اللَّهُ طَوِيلًا آمِينَ رَبَّ  
الْعَالَمِينَ] <sup>(٧)</sup>.

(١) زاد في ع: (والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب) وما بعده ليس في ت.

(٢) في ف، ل: لو اذهب.

(٣) في ع: ولنبيّه محمّد وآله الصلوة والتحيّات، وفي ف: ولنبيّه محمّد وآله الصلوة.

(٤) ما بين المعقّنين ليس في ت.

(٥) ما بين المعقّنين ليس في ت، ع، ف، ل.

(٦) يريد وأحوجهم أو والأحوج.

(٧) في ت: انتهى التحرير واتفق الإتمام والحمد لله ولي الأنعام والصلوة على رسوله محمّد خير  
الأنام، وعلى آله وأصحابه عدد الليالي والأيام يوم الخميس التاسع من شهر المبارك ذي  
الحجّة في ستّ عشرة وثمانئة هجرية على يدي أحوج خلق الله الغني أبي بكر بن حسن القايني  
غفر الله له ولوالديه، ولأخوانه، ولجميع المؤمنين والمؤمنات يا جميل يا قاضي الحاجات....  
(كلام مطبوس غير واضح).

ز: (كلام مطبوس لا اتبينه).

ع: وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب على يدي أضعف عباد الله الغفور على بن موسى بن  
منصور الشهرستاني في السابع والعشرين من الشهر المبارك شوال لِسَنَةِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِمِائَةٍ رَحِمَ  
الله سبحانه وتعالى الناظر فيه، ولمن قال آمين بمحمّد وآله الطيبين الطاهرين.  
ف: تمّ الكتاب بعون الله وحسن توفيقه.

ل: في التاسع عشر من رمضان سنة ٧١٥ على يدي العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله  
تعالى إسماعيل بن أحمد الفولاذ أحمد الله عواقبه في الدارين.

# الفهارس الفنية

(٦٧٥-٧٧٥)

- ١- فهرس الآيات القرآنية ..... ٦٧٧
- ٢- فهرس الأحاديث ..... ٧٠٢
- ٣- فهرس الأمثال ..... ٧٠٣
- ٤- فهرس الشعر ..... ٧٠٤
- ٥- فهرس أنصاف الأبيات ..... ٧٢٣
- ٦- فهرس الرجز ..... ٧٢٤
- ٧- فهرس الأعلام المترجم لهم ..... ٧٢٩
- ٨- فهرس مصادر البحث ..... ٧٣٥
- ٩- فهرس المحتويات ..... ٧٦٥

## ١- فهرس الآيات

### ١ - سورة الحمد (١)

بسم الله الرحمن الرحيم (١) ..... ١: ١٠٩، ٧: ١، ٢: ٥٥٥.  
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (٥) ..... ٢: ٥٩٧.  
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، وَلَا الضَّالِّينَ (٦-٧) ..... ١: ٦٥٦.  
و ٢: ٢٢، ٦١٣، ٦٦٩.

### ٢ - سورة البقرة (٢)

سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (٦) ..... ١: ٣١٧، ٣٣٢.  
أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ (١٢) ..... ٢: ٦١٩.  
كَمِثْلَ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا (١٧) ..... ٢: ٥٠٢.  
يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ (١٩) ..... ١: ٤٩٩.  
أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ (٣١) ..... ٢: ٤٢٥.  
فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ (٣٣) ..... ٢: ٤٢٥.  
وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ (٣٤) ..... ٢: ٤٤٧.  
يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ (٣٥) ..... ١: ٨٤، ٢٥٠، ٧٢٥.  
وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حَمْدًا (٥٨) ..... ٢: ٥٩٦.  
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) ..... ٢: ٥٧٢، ٥٧٤.



- ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت (٦٥) ..... ٤٤١:٢
- أنتخذنا هزواً (٦٧) ..... ٤٧٨:٢
- ادع لنا ربك يبيّن لنا ما هي (٦٨، ٧٠) ..... ٤٧٨:٢
- ادع لنا ربك يبيّن لنا ما لونها (٦٩) ..... ٤٧٨:٢
- إنّ البقر تشابه علينا (٧٠) ..... ٤٧٨:٢
- فذبّحوها وما كادوا يفعلون (٧١) ..... ٤٧٧:٢ - ٤٨٠
- فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة (٧٤) ..... ٦٠٦:٢
- ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم (٨٥) ..... ٤٥٩:١، ١٠٧:٢
- ولن يتمنّوه أبداً (٩٥) ..... ٣٥٥:٢
- ولتجدنهم أحرص الناس على حياة (٩٦) ..... ٣١٥:٢
- أوكلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم (١٠٠) ..... ٦١٧:٢
- كن فيكون (١١٧) ..... ٤٤٨:٢
- وإذ ابتلى إبراهيم ربه (١٢٤) ..... ٢٧٥:١
- إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق (١٣٣) ..... ٦٩٠:١
- ملة إبراهيم حنيفاً (١٣٥) ..... ٥١٨:١
- أينما تكونوا يأت بكم الله (١٤٨) ..... ٣٨٨:٢
- فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي (١٨٦) ..... ٣٨٤:٢
- ثم أتموا الصيام إلى الليل (١٨٧) ..... ٥٢٦:٢
- لعلكم تفلحون (١٨٩) ..... ٥٩١:٢
- ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا (١٩٥) ..... ٥٣٤، ٤٩١:٢
- لأرث ولا فسوق (١٩٧) ..... ٦٢٤:١
- يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة (٢٠٨) ..... ٨٤:١
- وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم (٢١٦) ..... ٤٧٤:٢

- ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو (٢١٩) ..... ٢: ١٢٩.
- ولعبد مؤمن خير من مشرك (٢٢١) ..... ١: ٣٢٢.
- والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (٢٢٨) ..... ٢: ٢٠٩، ٢٦٠.
- والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (٢٢٣) ..... ٢: ٢٣٩.
- قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلون (٢٤٦) ..... ٢: ٦٥.
- وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله (٢٤٦) ..... ٢: ٣٥٣.
- ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض (٢٥١) ..... ٢: ٢٦٦.
- أولم تؤمن قال بلى (٢٦٠) ..... ٢: ٦٢٥.
- إن تبدوا الصدقات فنعما هي (٢٧١) ..... ٢: ١٢٠، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥١٩.
- الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم (٢٧٤) ..... ١: ٣٤٨.

### ٣ - سورة آل عمران (٣)

- فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة (٧) ..... ٢: ٦٥٦.
- قل اللهم مالك الملك (٢٦) ..... ١: ٤٢٠.
- قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني (٣١) ..... ٢: ٣٩٩.
- ويغفر لكم ذنوبكم (٣١) ..... ٢: ٥٢٢، ٤٢٣، ٦٣٥.
- من أنصاري إلى الله (٣١) ..... ٢: ٥٢٧.
- ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه (٨٥) ..... ٢: ٤٠٠.
- ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً (٩٧) ..... ٢: ٢٩.
- وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير (١٤٦) ..... ٢: ١٧٢.
- فبما رحمة من الله (١٥٩) ..... ٢: ٦٣٢ - ٦٣١.
- ما كان الله ليجز المؤمنين (١٧٩) ..... ٢: ٤٦٧.
- ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم (١٨٠) ..... ٢: ٤٣٤.

#### ٤ - سورة النساء (٤)

- تساءلون به والأرحام (١) ..... ٢١٥:٢، ٧٢٨، ٦٣:١
- ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم (٢) ..... ٥٢٧:٢
- فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً (٤) ..... ٥٥٨:١
- ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد (١١) ..... ٤٠:٢
- واسألوا الله من فضله (٣٢) ..... ٥٢٢:٢
- الرجال قوامون على النساء (٣٣) ..... ١٩٠:١
- إن الله نعماً يعظكم به (٥٨) ..... ٤٩٨:٢
- ما فعلوه إلا قليل (٦٦) ..... ٥٨٢:١
- ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيراً لهم وأشدّ تثبيتاً (٦٦) ..... ٦٥٢:٢
- يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً (٧٣) ..... ٣٧٢:٢
- أينما تكونوا يدرككم الموت (٧٨) ..... ٣١٤:١، ٣٨٨:٢
- وكفى بالله شهيداً (٧٩، ١٦٦) ..... ٥٣٥، ٤٨٩:٢
- ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً (٨٢) ..... ١٦٥:١
- أو جاءكم حصرت صدورهم (٩٠) ..... ٥٤٣:١
- لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر (٩٥) ..... ٥٩٦:١
- ها أنتم هؤلاء جادلتم (١٠٩) ..... ١٠٧:٢
- لا يحب الله الجهر بالسوء من القول (١٤٨) ..... ٢٩٦:٢
- انتها خيراً لكم (١٧١) ..... ٤٠٧:١

#### ٥ - سورة المائدة (٥)

- فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق (٦) ..... ٥٢٧:٢
- اعدلوا هو أقرب للتقوى (٨) ..... ٤٠:٢

- يريدون أن يخرجوا من النار (٣٧) ..... ٣٥١:٢
- السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (٣٨) ..... ٢٤٤:٢، ٤٧٦:١
- إن النفس بالنفس والعين بالعين (٤٥) ..... ٥٦٥:٢
- إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون (٩٦) ..... ٥٧٤، ٥٧٢:٢
- وحسبوا ألا تكون فتنة (٧١) ..... ٣٥٢:٢
- ثالث ثلاثة (٧٣) ..... ٢١٧:٢
- لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم (٨٠) ..... ٤٩٨:٢
- كنت أنت الرقيب عليهم (١١٧) ..... ٧٤، ٧٣:٢
- هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (١١٩) ..... ٦٥٢، ٦٧٩، ١٩٢:٢، ٥٥٩

## ٦ - سورة الأنعام (٦)

- ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ربنا ما كنا مشركين (٢٣) ..... ٤٦١:٢
- فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين (٢٧) ..... ٥٨٩:٢
- ذرهم في خوضهم يلعبون (٩١) ..... ٤٠٥:٢
- فالتق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسيباناً (٩٦) ..... ٢٨١، ٢٨٠:٢
- أنها إذا جاءت لا يؤمنون (١٠٩) ..... ٥٩٢:٢
- هو اعلم من يضل عن سبيله (١١٧) ..... ٣٢١:٢
- وإن أطعموهم إنكم لمشركون (١٢١) ..... ٦٥٥، ٣٩٨:٢
- أومن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به (١٢٢) ..... ٦٤٦:٢
- زین لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم (١٣٧) ..... ٢٧٩:١
- ولا تسرفوا (١٤١) ..... ٣٨٥:٢
- وما أشركنا ولا آباؤنا (١٤٨) ..... ٧٢٥:١

قل هلمّ شهداءكم (١٥٠) ..... ١٣٨:٢  
ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن وتفصيلاً لكل شيء (١٥٤) ..... ٥٥٨:٢  
وهذا كتاب أنزلنا مبارك فاتّبِعُوهُ (١٥٥) ..... ٧٠٨:١  
محيي ومماتي (١٦٢) ..... ٦٨٨:١

## ٧- سورة الأعراف (٧)

وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً (٤) ..... ٥٩٩، ١٦٢:٢  
والوزن يومئذ الحقّ (٨) ..... ٣٣٦:١  
ما منعك أن لا تسجد (١٢) ..... ٦٣٣:٢  
وظفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة (٢٢) ..... ٤٨١:٢  
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله (٤٢) ..... ٩٤:١  
فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا (٥٣) ..... ٣٧٢:٢  
هذه ناقة الله لكم آية (٧٣) ..... ٥٣٣، ٥٢٣، ٦٩:١  
قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم أتعلمون أنّ صالحاً  
مرسلٌ من ربّه (٧٥) ..... ٣٤:٢  
وما كان جواب قومه إلّا أن قالوا (٨٢) ..... ٤٦١:٢  
ولئن وجدنا أكثرهم لفاسقين (١٠٢) ..... ٥٨٠:٢  
مهما تأتينا به من آية (١٣٢) ..... ٣٨٧:٢  
ولمّا جاء موسى لميقاتنا (١٤٣) ..... ٣٨٣:٢ و ٤٥٩:١  
واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا (١٥٥) ..... ٦٣٦-٦٣٥، ٤٢٧، ٣٥٤:٢  
وقطعناهم إثنى عشرة أسباطاً (١٦٠) ..... ٢١١:٢  
وقولوا حطّة وادخلوا الباب سجّداً (١٦١) ..... ٥٩٦:٢  
ألست بربّكم قالوا بلى (١٧٢) ..... ٦٢٥:٢

- سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ (١٧٧) ..... ٥٠٨:٢  
 مِنْ يَضِلُّ اللَّهُ فَلَآ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ (١٨٦) ..... ٤٠٤:٣٩٧  
 سِوَاكَ عَلَيْهِمْ أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ (١٩٣) ..... ٦٠٩:٢

### ٨ - سورة الأنفال (٨)

- اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ (٣٢) ..... ٧٣:٢  
 وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ (٣٣) ..... ٣٦٧:٢  
 وَإِنْ تَوَلَّوْا فاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى نِعْمَ النَّصِيرَ (٤٠) ..... ٥٠٨:٢  
 وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا قَدْ فَلَسْتُمْ وَلِتَنَازِعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ (٤٣) ..... ٥٨٨:٢  
 وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا (٧٢، ٧٤) ..... ٦٠٤:١

### ٩ - سورة التوبة (٩)

- وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ (٦) ..... ٦٥٢:٢، ٢٧٩:١  
 أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ (٣٨) ..... ٥٢٤:٢  
 ثَانِي اثْنَيْنِ (٤٠) ..... ٢١٧:٢  
 وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا (٦٩) ..... ١١٠:٢  
 قَدْ بَيَّنَّا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ (٩٤) ..... ٤٢٥:٢  
 لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ (١٠٨) ..... ٥٥٢:٢  
 كَانَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ (١١٧) ..... ٨٦:٢  
 حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ (١١٨) ..... ٦٣٨:٢  
 ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا (١١٨) ..... ٦٠١:٢

### ١٠ - سورة يونس (١٠)

- وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٠) ..... ٥٨٢:٢

- أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا (٢٤) ..... ٦٠٥:٢  
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ (٤٢) ..... ١٢٢:٢  
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ (٤٣) ..... ١٢٢:٢  
 فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ (٤٦) ..... ٦٠٢:٢  
 ثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنَتْ بِهِ (٥١) ..... ٦٤٦، ٦١٧:٢  
 قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ (٥٨) ..... ٤١٠، ٣٨٤:٢  
 وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا (٦٥) ..... ٥٦٠:٢  
 فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ (٧١) ..... ٥١٣، ٥٠٨:١

#### ١١ - سورة هود (١١)

- وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا (٣) ..... ٦٠٢:٢  
 أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ (٨) ..... ٤٥٩، ٤٥٥:٢  
 فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٤) ..... ٦١٨:٢  
 أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّهِ (١٧) ..... ٦٤٦:٢  
 لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ (٤٣) ..... ٥٧٥، ٤٨٤:١  
 هَذَا بَعْثُي شَيْخًا (٧٢) ..... ٥٢٣، ٥١٦:١  
 فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ (٨١) ..... ٥٨٤، ٥٨٣:١  
 وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ (٨١) ..... ٥٨٤، ٥٨٣:١  
 وَلَنْ كَلَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبَّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (١١١) ..... ٥٨١، ٥٧٩، ٩٠:٢

#### ١٢ - سورة يوسف (١٢)

- وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ (٤) ..... ٢٥٦:٢  
 يَلْتَقِطُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ (١٠) ..... ٦٨٣:١

- فصبر جميل (١٨) ..... ٣٥٤:١
- وشروه بثمان بخرس دراهم معدودة (٢٠) ..... ٢٢:٢
- إن كان قميصه قد من قبل (٢٦) ..... ٦٤٩:٢
- وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت (٢٧) ..... ٤٠٠:٢
- يوسف أعرض عن هذا (٢٩) ..... ٤٥٩:١، ٤٠٩:١
- وقال نسوة (٣٠) ..... ٢٣٦:٢
- حاش لله ما هذا بشراً (٣١) ..... ٥٥٥:٢، ٥٩٣:١، ٣٧٢:١
- كذلك كدنا ليوسف (٧٦) ..... ٤٧٦:٢
- إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل (٧٧) ..... ٣٩٥:٢
- فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي (٨٠) ..... ٣٥٤:٢
- واسأل القرية (٨٢) ..... ٦٨٢:١
- تالله تفتؤ تذكر يوسف (٨٥) ..... ٥٤٧:٢، ٤٥٤:٢
- من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين (٩٠) ..... ٥٠٤:٢
- فلما أن جاء البشير (٩٦) ..... ٦٣٠:٢
- دار الآخرة (١٠٩) ..... ٦٧٧:١

### ١٣ - سورة الرعد (١٣)

- المر تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك الحق (١) ..... ٧٢٣:١
- عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال (٩) ..... ٢٣٦:١، ٦١:١
- الله يسط الرزق لمن يشاء ويقدر (٢٦) ..... ١١٠:١، ٤٨٤:٢

### ١٤ - سورة ابراهيم (١٤)

- لا بيع فيه ولا خلال (٣١) ..... ٦٢٤:١



### ١٥ - سورة الحجر (١٥)

- رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا (٢) ..... ٥٤٠، ٥٣٩:٢  
 لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ (٧) ..... ٦٤١:٢  
 وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ (٢٢) ..... ٢٧٧:١  
 فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ (٣٠، ٣١) ..... ١٤:٢  
 وَنَبِّهْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ (٥١) ..... ٢٤٥:٢  
 أَنْ دَاخِرَ هَوْلَاءِ مَقْطُوعِ مَصْبِحِينَ (٦٦) ..... ٥١٨، ٧٩:١  
 فَجَعَلْنَا عَلَيْهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سَجِيلٍ (٧٤) ..... ٥٩٧:٢

### ١٦ - سورة النحل (١٦)

- مَاذَا أَنْزَلَ رَبِّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ (٣٠) ..... ١٢٩:٢  
 وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) ..... ٤٥١:٢  
 مِمَّا فِي بَطُونِهِ (٦٦) ..... ٢٢٩:١  
 وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا (٧٣) ..... ٢٦٦:٢  
 كَلِمَحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ (٧٧) ..... ٦٠٧:٢

### ١٧ - سورة الإسراء (١٧)

- إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا (٢٣) ..... ١٧٣:١  
 مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا (٧٢) ..... ٣٠٩:٢  
 وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا (٧٦) ..... ٣٦٠:٢  
 قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا (١٠٠) ..... ٦٥٢، ٥٦:٢  
 أَيُّهَا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ (١١٠) ..... ٣٨٧، ٣١٤:٢، ١٨٣:١

### ١٨ - سورة الكهف (١٨)

- ويشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أنّ لهم أجراً حسناً (٢) ..... ٣٥٣:٢  
 ثمّ بعثناهم لنعلم أيّ الحزبين أحصى بما لبثوا أمداً (١٢) ..... ٤٣٥:٢  
 ثلاثمئة سنين (٢٥) ..... ٢١٢:٢  
 إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنّنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً (٣٠) ..... ٥٩٣:٢  
 كلتا الجنتين آتت أكلها (٣٣) ..... ١٧٣:١  
 إنّ ترنّ أنا أقلّ منك مالاً وولداً (٣٩) ..... ٨٢:٢  
 بنس للظالمين بدلاً (٥٠) ..... ٥٠٧:٢  
 ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم (٥٢) ..... ٤٣٢:٢  
 فظنّوا أنّهم مواقعوها (٥٣) ..... ٤٤١:٢  
 آتوني أفرغ عليه قطراً (٩٦) ..... ٢٩٤:١  
 بالأخسرين أعمالاً (١٠٣) ..... ٥٥٣:١  
 إنّما إلهكم إله واحد (١١٠) ..... ٥٥٧:٢

### ١٩ - سورة مريم (١٩)

- فهب لي من لدنك ولياً يرثني (٥، ٦) ..... ٤٠٤:٢  
 فلن أكلم اليوم إنسياً (٢٦) ..... ٣٥٥:٢  
 كيف نكلّم من كان في المهد صبياً (٢٩) ..... ٤٤٨:٢  
 وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً (٣١) ..... ٢٧٠:٢  
 ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتياً (٦٩) ..... ١٢٧-١٢٥:٢

### ٢٠ - سورة طه (٢٠)

- يعلم السرّ وأخفى (٧) ..... ٣١٨:٢  
 وما تلك يمينك يا موسى (١٧) ..... ١١٩:٢

- ..... (٥٨) مكاناً سوى ..... ٥٩٩:١  
 فأوجس في نفسه خيفة موسى (٦٧) ..... ٣١٩:١  
 ولأصلبناكم في جذوع النخل (٧١) ..... ٥٣٣:٢  
 فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف (٧٧) ..... ٤٠٦:٢  
 وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى (٨٢) ..... ٦٠٠:٢  
 أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا (٨٩) ..... ٣٥٢:٢

## ٢١- سورة الأنبياء (٢١)

- بل هو شاعر (٥) ..... ٦١٤:٢  
 لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (٢٢) ..... ٦٥١:٢، ٥٩٨، ٥٦٦:١  
 أفان متّ فهم الخالدون (٣٤) ..... ٣٩٦:٢  
 وهذا ذكر مبارك أنزلناه (٥٠) ..... ٧٠٨:١  
 ولسليمان الريح عاصفة (٨١) ..... ٢٣٢:٢  
 كلّ إلينا راجعون (٩٣) ..... ٣٢٢:١  
 قال ربّ احكم بالحق (١١٢) ..... ٤٣٦، ٦٢:١

## ٢٢- سورة الحج (٢٢)

- فاجتنبوا الرجس من الأوثان (٣٠) ..... ٥١٩:٢  
 فإنها لا تعي الأبصار (٤٦) ..... ٨٧:٢  
 ألم تر أنّ الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة (٦٣) ..... ٥٩٩:٢

## ٢٣- سورة المؤمنون (٢٣)

- ثمّ خلقنا النطفةعلقة فخلقنا المعلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً (١٤) ..... ٥٩٨:٢

أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون (٣٥) ..... ٥٩٣:٢  
 هيهات هيهات لما توعدون (٣٦) ..... ١٣٥:٢  
 ولعلا بعضهم على بعض (٩١) ..... ٥٤٩:٢  
 حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب أرجعوني لعلني أعمل صالحاً فيما تركت كلا إنها كلمة  
 هو قائلها (٩٩ - ١٠٠) ..... ٦٦٠:٢

#### ٢٤ - سورة الفجر (٢٤)

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة (٢) ..... ٤٧٧، ٤٧٦:١  
 يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال (٣٦ - ٣٧) ..... ٢٧٨، ٦٢:١  
 أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق  
 بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها (٤٠) ..... ٤٨٠، ٤٧٩:٢  
 وينزل من السماء من جبال فيها من برد (٤٣) ..... ٥٢٥:٢  
 قد يعلم الله الذين يتسللون منك لوأذا (٦٣) ..... ٦٤٣، ٥٤٠:٢  
 قد يعلم ما أنتم عليه (٦٤) ..... ٥٤٠:٢

#### ٢٥ - سورة الشعراء (٢٦)

فظلّت أعناقهم لها خاضعين (٤) ..... ٤٥٢:٢، ٧١٨:١  
 ونخل طلعها هضيم (١٤٨) ..... ٢٦٦:١  
 أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربهم من أزواجكم بل أنتم قوم  
 عادون (١٦٥ - ١٦٦) ..... ٦١٤:٢  
 وإن نظنك لمن الكاذبين (١٨٦) ..... ٥٨٠:٢

#### ٢٦ - سورة الفمل (٢٧)

من لدن حكيم عليم (٦) ..... ١٨٩:٢

- وَلْيَ مَدْبِرًا (١٠) ..... ٥٤٧:١  
 أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يَخْرِجُ الْخَبَاءَ (٢٥) ..... ٦١٩:٢، ٤٦٢:١  
 إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣٠) ..... ٥٣٧:٢، ٣٣٤:١  
 فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا (٥٦) ..... ٦٣٨:٢  
 قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ (٧٢) ..... ٥٣٦، ٥٣٥:٢  
 إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدَّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مَدْبِرِينَ (٨٠) ..... ٥٤٧:١  
 وَكُلُّ أَتَوِهِ دَاخِرِينَ (٨٧) ..... ١١٩:١

## ٢٧ - سورة القصص (٢٨)

- فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ (٢٥) ..... ٥٤٠:١  
 لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنُو وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ (٨٢) ..... ٥٨٥:٢

## ٢٨ - سورة العنكبوت (٢٩)

- أَلَمْ أَحْصِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا (١ - ٢) ..... ٣٥٣:٢  
 وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا (٣٣) ..... ٣٥٣:٢

## ٢٩ - سورة الروم (٣٠)

- لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ (٤) ..... ١٧٤:٢  
 ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ (٢٥) ..... ٤٠١:٢  
 فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ (٢٨) ..... ٣٧١:٢  
 وَإِنْ تَصْهَبْهُمْ سَبَّةً بَمَا قَدْ مَتَّ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ (٣٦) ..... ٤٠١:٢

## ٣٠ - سورة لقمان (٣١)

- وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ (٢٧) ..... ٦٣٩:٢

## ٣١- سورة السجدة (٣٢)

أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ (٣) ..... ٦١٤:٢

## ٣٢- سورة الأحزاب (٣٣)

وَأَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتُهُمْ (٦) ..... ٣٢٦:١  
 هَلَمْ إِلَيْنَا (١٨) ..... ١٣٩:٢  
 لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ (٢١) ..... ٢٩:٢  
 وَمَنْ يَقْنُتْ لَكُمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا (٣١) ..... ١٢٢:٢  
 وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ (٣٥) ..... ٣٠٠:١  
 لَكِي لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ (٣٧) ..... ٣٦١:٢

## ٣٣- سورة سبأ (٣٤)

يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ (١٠) ..... ٤١٨:١  
 وَلَا تَنْفَعُ الشَّافِعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ (٢٣) ..... ٢٧٠:٢  
 وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٢٤) ..... ٥٥:٢  
 وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ (٢٨) ..... ٥٣١:١  
 لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ (٣١) ..... ٦٦:٢  
 بَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٣٢) ..... ٤٩٧:١

## ٣٤- سورة فاطر (٣٥)

أُولَى أَجْنَحَةٍ مَّتًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعٍ (١) ..... ٢٠٥:١  
 مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا (٢) ..... ١١٩:٢  
 هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ (٣) ..... ٥٢١:٢

- ومن الجبال جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلَفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ (٢٧) ..... ٢: ٢٤.  
هو الحقُّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ (٣١) ..... ١: ٥٤٦.  
لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا (٣٦) ..... ٢: ٣٧٢.

### ٣٥ - سورة يس (٣٦)

- وما عملته أيديهم (٣٥) ..... ٢: ١١٠.  
إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكَهُونٍ (٥٥) ..... ٢: ٥٣٣.

### ٣٦ - سورة الصافات (٣٧)

- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٣٥) ..... ١: ٣٧٠.  
فانظر ماذا ترى (١٠٢) ..... ٢: ٤٤٢.  
ونادينا أن يا إبراهيم (١٠٤) ..... ٢: ٣٥٤، ٦٣٦.  
وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون (١٤٧) ..... ٢: ٦٠٥.

### ٣٧ - سورة ص (٣٨)

- ولات حين مناص (٣) ..... ١: ٨٠، ٣٧٤، ٣٧٦.  
وانطلق الملائمة أن امشوا واصبروا على آلهتكم (٦) ..... ٢: ٦٣٦.  
نعم العبد (٣٠، ٤٤) ..... ٢: ٥٠٧.  
واذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسني الشيطان بنصب وعذاب اركض برجلك هذا  
مفتسل بارد وشراب (٤١ - ٤٢) ..... ٢: ٦٦٥.

### ٣٨ - سورة الزمر (٣٩)

- قل اللهم فاطر السموات والأرض (٤٦) ..... ١: ٤١٩.

- ..... إن الله يغفر الذنوب جميعاً (٥٣) ..... ٥٢٢:٢  
..... أفغفر الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون (٦٤) ..... ٣١٢:١  
..... حتى إذا جاوزوها وفتحت أبوابها (٧٣) ..... ٥٩٨:٢  
..... وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده (٧٤) ..... ٥٩٨:٢

### ٣٩ - سورة غافر (٤٠)

- ..... رفيع الدرجات (١٥) ..... ٢٩٩:٢

### ٤٠ - سورة فصلت (٤١)

- ..... كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون (٣) ..... ٥٤٩:١  
..... أتينا طائعين (١١) ..... ٢٥٦:٢  
..... لا يسأم الإنسان من دعاء الخير (٤٩) ..... ٢٦٧:٢

### ٤١ - سورة الشورى (٤٢)

- ..... ليس كمثله شيء (١١) ..... ٦٣٥، ٥٤٩:٢  
..... لعل الساعة قريب (١٧) ..... ٥٩١:٢  
..... وإذا ما غضبوا هم يغفرون (٣٧) ..... ٣٩٨:٢  
..... إذا أصابهم البغي هم ينتصرون (٣٩) ..... ٣٩٨:٢  
..... وإِنَّكَ لتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض (٥٢-٥٣) ..... ٢٣:٢

### ٤٢ - سورة الزخرف (٤٣)

- ..... وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً (١٩) ..... ٤٣٢:٢



- ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات (٣٢) ..... ٦٨١:١  
 لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة (٣٣) ..... ٣٥:٢  
 أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي (٤٠) ..... ٦١٧:٢  
 فامّا نذهب بك (٤١) ..... ٦٣١:٢  
 هل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة وهم لا يشعرون (٦٦) ..... ٦٤٧:٢  
 ما تشتهي الأنفس (٧١) ..... ١١٠:٢  
 وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين (٧٦) ..... ٨٢:٢، ٦٣:١

#### ٤٣ - سورة الجاثية (٤٥)

- سواء محياهم ومماتهم (٢١) ..... ٣١٧:١  
 وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (٢٤) ..... ٥٩٦:٢  
 ما كان حجتهم إلا أن قالوا (٢٥) ..... ٤٦١:٢

#### ٤٤ - سورة الاحقاف (٤٦)

- وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه (١١) ..... ٥٣٧:٢  
 يغفر لكم من ذنوبكم (٣١) ..... ٥٢٣، ٥٢٢:٢

#### ٤٥ - سورة محمد (٤٧)

- فشدوا الوثاق فإمّا منّا بعد وإمّا فداء (٤) ..... ٣٩٦:١  
 فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض (٢٢) ..... ٤٧٠:٢

#### ٤٦ - سورة الفتح (٤٨)

- ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً (١٠) ..... ٣٩٩:٢

#### ٤٧ - سورة الحجرات (٤٩)

- ولو أنهم صبروا (٥) ..... ٢٨١ :١  
لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم (٧) ..... ٦٥٠ :٢  
قالت الأعراب (١٤) ..... ٢٣٦ :٢

#### ٤٨ - سورة ق (٥٠)

- حبلى الوريد (١٦) ..... ٦٧٧ :١  
إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (٣٧) ..... ٤٤٩ :٢  
حشر علينا يسير (٤٤) ..... ٧١٨ :١

#### ٤٩ - سورة الذاريات (٥١)

- يسألون أيمان يوم الدين (١٢) ..... ١٨٣ :٢  
إنهم كانوا قبل ذلك محسنين كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون (١٦ - ١٧) ..... ٥٩٧ :٢  
فنعم الماهدون (٤٨) ..... ٥٠٧ :٢

#### ٥٠ - سورة الطور (٥٢)

- هذه النار التي كنتم بها تكذبون (١٤) ..... ٢٣٢ :٢  
أم يقولون تقوله بل لا يؤمنون (٣٣) ..... ٦١٤ :٢

#### ٥١ - سورة النجم (٥٣)

- والنجم إذا هوى (١) ..... ١٨٠ :٢  
فاستوى وهو بالأفق الأعلى (٦ - ٧) ..... ٥١٠ :١  
وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء  
ويرضى (٢٦) ..... ١٧٢ :٢

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (٣٩) ..... ٤٤٣:٢

## ٥٢ - سورة القمر (٥٤)

خشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث (٧) ..... ٥٢٨:١  
وفجرنا الأرض عيوناً (١٢) ..... ٥٥٨، ٥٥٧:١  
سيعلمون غداً من الكذاب الأشر (٢٦) ..... ٣٠٥:٢  
وما أمرنا إلا واحدة (٥٠) ..... ٦٤٢:١  
كل شيء فعلوه في الزبر (٥٢) ..... ٤٧٥:١

## ٥٣ - سورة الرحمن (٥٥)

حور مقصورات في الخيام (٧٢) ..... ١٧٧:١

## ٥٤ - سورة الواقعة (٥٦)

وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين (٩٠ - ٩١) ..... ٤٠٧:٢  
٦٥٩، ٦٥٨

## ٥٥ - سورة الحديد (٥٧)

لتلا يعلم أهل الكتاب (٢٩) ..... ٦٣٣:٢

## ٥٦ - سورة المجادلة (٥٨)

ما هن أنفاهم (٢) ..... ٣٧٢:٢، ٥٨:٢  
ما يكون من نجوى ثلاثاً إلا هو رابعهم (٧) ..... ٢١٧:٢

## ٥٧ - سورة الحشر (٥٩)

لئن أخرجوا لا يخرجون معهم (١٢) ..... ٦٥٥:٢

٥٨ - سورة الممتحنة (٦٠)

فإن علمتموهنّ مؤمنات فلا ترجعوهنّ إلى الكفار (١٠) ..... ٣٩٩:٢

٥٩ - سورة الجمعة (٦٢)

بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا (٥) ..... ٥٠٧:٢

قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم (٨) ..... ٣٥٢:١

٦٠ - سورة المنافقون (٦٣)

لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين (١٠) ..... ٦٤١، ٤٠٦:٢

٦١ - سورة الطلاق (٦٥)

وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى (٦) ..... ٤٩٩:٢

٦٢ - سورة التحريم (٦٦)

إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما (٤) ..... ٣٩٥:٢

٦٣ - سورة الملك (٦٧)

إِنَّ الْكَافِرِينَ لَآ فِي غُرُورٍ (٢٠) ..... ٦٤١:١

٦٤ - سورة الحاقة (٦٩)

فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة (١٣) ..... ٤:٢، ٧٠٣:١

هاؤم اقراؤا كتابية (١٩) ..... ٢٩٥:١

إني ظننت أنني ملاق حسابية (٢٠) ..... ٤٤١:٢

ذرعها سبعون ذراعاً (٣٢) ..... ٤٩٩:٢

### ٦٥ - سورة المعارج (٧٠)

يودّ المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ يئنه (١١) ..... ١٩٢:٢

### ٦٦ - سورة نوح (٧١)

والله أنبتكم من الأرض نباتاً (١٧) ..... ٣٨٩:١

مما خطيناتهم (٢٥) ..... ٦٣٢:٢

### ٦٧ - سورة الجن (٧٢)

فمن يؤمن بربّه فلا يخاف بخصاً ولا رهقاً (١٣) ..... ٣٩٦:٢

وأنّ المساجد لله (١٨) ..... ٥٦٣:٢

### ٦٨ - سورة المزمل (٧٣)

وتبتّل إليه تبتيلاً (٨) ..... ٣٨٩:١

إنّ لدينا أنكالا (١٢) ..... ٣٦٥:١

كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول (١٥ - ١٦) ..... ١٩٧:٢

### ٦٩ - سورة القيامة (٧٥)

لا أقسم بيوم القيامة (١) ..... ٦٣٣:٢، ٥٨٠:١

أيعسب الإنسان أن لن نجعل عظامه بلى قادرين (٣ - ٤) ..... ٦٢٥:٢، ٥٤٥:١

والتفت الساق بالساق (٢٩) ..... ٢٣٢:٢

### ٧٠ - سورة الإنسان (٧٦)

هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً (١) ..... ٦٤٧، ٦٤٤:٢

سلاسل وأغلالاً وسعيراً (٤) ..... ١٩٤:١

ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا قواريرا من فضة قدروها  
تقديرا (١٥-١٦) ..... ١: ١٩٤.  
ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً (٢٤) ..... ٢: ٦٠٧.  
يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً (٣١) ..... ١: ٤٦٨.

#### ٧١ - سورة المرسلات (٧٧)

وإذا الرّسل أقتت (١١) ..... ٢: ٣٣٦.  
ويل يومئذ للمكذّبين (١٥) ..... ١: ٣٢٣.

#### ٧٢ - سورة الفازعات (٧٩)

أنتم أشدّ خلقاً أم السماء بناها (٢٧) ..... ٢: ١١٩.

#### ٧٣ - سورة عبس (٨٠)

لعله يزكّي أو يدكّر فتففعه الذكرى (٣-٤) ..... ٢: ٣٧٤.

#### ٧٤ - سورة التكوير (٨١)

ولقد رآه بالأفق المبين وما هو على الغيب بضنين (٢٣-٢٤) ..... ٢: ٥٧، ٤٤١.

#### ٧٥ - سورة الانفطار (٨٢)

ثمّ ما أدراك ما يوم الدين (١٨) ..... ٢: ٦٠١.

#### ٧٦ - سورة الانشقاق (٨٤)

لتركبنّ طبقاً عن طبق (١٩) ..... ٢: ٥٤٨.

### ٧٧ - سورة البروج (٨٥)

النار ذات الوقود (٥) ..... ٢: ٢٣٢.  
إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ (١٠) ..... ١: ٣٥٢.  
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فقال لما يريد (١٤ - ١٦) ..... ١: ٦١، ٣٤٦.

### ٧٨ - سورة الفجر (٨٩)

والفجر وليال عشر (١ - ٢) ..... ٢: ٦٤٧.  
والليل إذا يسر (٤) ..... ١: ٢٣٦.  
هل في ذلك قسم لذي حجر (٥) ..... ٢: ٦٤٧.  
وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ (١٦) ..... ٢: ٦٥٩.  
كَلَّا بَلْ لَا تَكْرَمُونَ الْيَتِيمَ (١٧) ..... ٢: ٦٥٩.  
كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا (٢١) ..... ١: ٣٩٦.

### ٧٩ - سورة الشمس (٩١)

والشمس وضحاها (١) ..... ١: ٧٢٨، ٢: ٢٣٢.  
وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا (٥) ..... ٢: ١١٩.

### ٨٠ - سورة الليل (٩٢)

والليل إذا يغشى (١) ..... ٢: ١٧٩، ٣٩٨.  
وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى (٣) ..... ٢: ١١٩.

### ٨١ - سورة الضحى (٩٣)

واضحى والليل إذا سجى (١ - ٢) ..... ١: ٧٢٨.  
وليسوف يعطيك ربك فترضى (٥) ..... ٢: ٣٣٢.

٨٢- سورة العلق (٩٦)

كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِطْفَىٰ أَنْ رَآهُ اسْتَفْتَىٰ (٦-٧) ..... ٢: ٤٣٧، ٦٦٠.  
كَلَّا لَنْ لَمْ يَنْتَه لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ (١٥-١٦) ..... ٢: ٢٣.

٨٣- سورة البينة (٩٨)

وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا (٦) ..... ١: ٣٣٦.

٨٤- سورة العاديات (١٠٠)

إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ (١١) ..... ٢: ٥٧٦.

٨٥- سورة التكاثر (١٠٢)

ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٤) ..... ٢: ٦٠١.

٨٦- سورة العصر (١٠٣)

إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا (٢-٣) ..... ٢: ١٩٦.

٨٧- سورة الإخلاص (١١٢)

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) ..... ٢: ٨٧.  
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ (٤) ..... ٢: ٤٦٢.



## ٢- فهرس الأحاديث

الحديث	الجزء والصفحة
إنكُن صواحبنا يوسف ...	٢٢٧:١
فجاء فرس له سابقا	٥٢٢:١
فنكاحها ما ظل	٦:٢
لتأخذوا مصافكم	٣٨٤:٢
من اسمع إلى فينة صبَّ الله في أذنه الآنك يوم القيامة	٢٢٩:١
والله لأفردن قريشاً	٢:٢

### ٣- فهرس الأمثال

الجزء والصفحة	المثل
٢: ٣٠٦	أبل من حنيف الحناتم
٢: ٣٠٩	أحمق من هبنقة
٢: ٣١٠	أزهى من ديك
٢: ٣١٠	أشغل من ذات النحيين
١: ٣٦٠	أصبح ليل
١: ٤٦٠، ٤٤٦	أطرق كرا ان النعامة في القرى
١: ٤٦١	أفتد مخنوق
٢: ٣٠٧	افلس من ابن المذلق
١: ٢٨٠	الأحذية فلا أليّة
٢: ١٠٣	بلغ السيل الزبى
١: ٣١٢، ١٤٤	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٢: ١٣٦	سرعان ذا اهالة
٢: ٤٨٦	شرّ أهرّ ذا ناب
٢: ٤٦٩	عسى الغرير أبوسا
١: ٣٩١، ٦٥	غضب الخيل على اللجم
١: ٦٢٣	قضية ولا أبا حسن لها
٢: ٢٤٦	التقت حلقتا البطان
١: ٢٨٠	لو ذات سوار لطمتني
١: ٧٣٢، ٦٨٢	ماكلّ بيضاء شحمة ولا كلّ سوداء تمرّة
٢: ٢٤٤	ما له سبد ولا لبد
١: ٢٧٠	من كذب كان شرّاً له
١: ٣٢٩	اليوم خمر وغداً أمر

## ٤- فهرس الشعر

أول البيت آخر البيت البحر القائل الجزء والصفحة

### - أ -

٨٨:٢	الأخطل	خفيف	وظباء	إنَّ من
٤٦٣:٢، ٦٧:١	حسان بن ثابت	وافر	وماء	كَأَنَّ
٤٤٩:٢	الربيع بن ضبع الفزاري	وافر	الشتاء	إذا كان
٢١١:٢	الربيع بن ضبع الفزاري	وافر	الفتاء	إذا عاش
٦٥٢:١	عبيد الله بن قيس الرقيات	وافر	العذراء	تذهل
٥٩٣:١	مسلم الوالي	وافر	شفاء	فلا والله
٥٤١:٢	عدي بن الرعلاء	خفيف	نجلاء	ربما
٣٧٥:١	أبو زيد الطائي	خفيف	بقاء	طلبوا

### - ب -

٦٤١:١	أحمد بن سعد	طويل	معذبا	وما الدهر
٦٣٤:٢، ٣٧٤:١	أبي الطفيل	بسيط	كلبا	تركنتي
٧٥:٢	جرير	وافر	المصاها	وكانن
٣٠٨:١	جرير	وافر	الكلابا	ولو ولدت
٢٩٣:١	جرير	وافر	الغرابا	ولمّا
٤٠٦:٢	م/الكامل عمرو بن معدي كرب		جانبا	دعني

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
ليس أياي	رقيبا	م/الرمل	عمر بن أبي ربيعة <sup>(١)</sup>	٦٤:٢
ليت	عريبا	م/الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٦٤:٢
فمالي	مذهب	طويل	الكميت	٥٧٤:١
فلاتركني	أجرب	طويل	النايفة الذبياني	٥٢٨:٢
فأياك	جالب	طويل	الفضل بن عبد الرحمن	٤٨٢:١
أنهجر	تطيب	طويل	المخبل السعدي <sup>(٢)</sup>	٥٦٤، ٥٦٣:١
لئن كان	لحبيب	طويل	عروة بن حزام	٥٣١:١
فبيناه	نجيب	طويل	العجير السلولي	١٩٦:١
أبا عرو	فيحبيب	طويل		٤٤٢:١
مشائيم	غرابها	طويل	الأحوص <sup>(٣)</sup>	٦٤٦:١
وقد جعلت	نابها	طويل	مغلس بن لقيط <sup>(٤)</sup>	٦٢:٢
ديارمية	عرب	بسيط	ذوالرمة	٤٣٩:١
موانع	تقريب	بسيط	أبو سعيد الأنباري	١٨٤:١
عدل	تركيب	بسيط	أبو سعيد الأنباري	١٨٤:١
والنون	تصويب	بسيط	أبو سعيد الأنباري	١٨٤:١
عسى	قريب	وافر	هدبة بن الخشام	٤٧٣:٢
ومصعب	أطيبها	م/الوافر	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٩٧:١
لذن	الثعلب	كامل	ساعدة بن جوبة	٤٩٠:١
عوذ	يتلهب	كامل	زيد الفوارس	٥١٨:١

(١) أو العرجي.

(٢) أو أعشى همدان أو قيس بن معاذ.

(٣) أبو ذؤيب الهذلي أو الفرزدق.

(٤) أو لقيط بن مرة.

الجزء والصفحة	القائل	البحر	آخر البيت	أول البيت
٦٢٧:١	ضمرة بن جابر <sup>(١)</sup>	كامل	أب	هذا
٣٩٣:١	ضمرة بن جابر	كامل	أعجب	عجب
٢٩٥، ٢٨٩:١	طفيل الغنوي	طويل	مذهب	وكمنا
٣٩١:١	الشماخ	طويل	بيترب	وواعدتني
٥٤٨:١	حاتم الطائي	طويل	راكب	إذا كنت
٥٠٣:٢	الحريث بن خالد	طويل	المواكب	فأما القتال
٧٠٨:١	الناطقة الذبياني	طويل	الكواكب	كليني
٦٧٩:١		طويل	القرائب	إذا كوكب
٤٧٣:٢	هدبة بن الخشرم	طويل	سكوب	عسى
٤١٤:١		بسيط	للعجب	بيكيلك
٧٢٨:١		بسيط	عجب	فاليوم
٣١٩:٢	أبو نواس	بسيط	الذهب	كان
٤٢٥، ٣٥٤:٢	عمرو بن معدي كرب <sup>(٢)</sup>	بسيط	نشب	أمرتك
١٧٣:١	الفرزدق	بسيط	رابي	كلاهما
٤٤٩:٢		وافر	العراة	جياة
٥٣٩، ٣٣١:١	إبراهيم بن هرمة	كامل	الباب	بالله
٨٩:٢	الأعشى	خفيف	الخطوب	ان من

-ت-

إلا رجلاً تبيتُ وافر  
عمر بن قعاس

(١) أو غيره.

(٢) أو غيره.

أول البيت آخر البيت البحر القائل الجزء والصفحة

فساغ	القرات	وافر	عبدالله بن يعرب <sup>(١)</sup>	١٧٤:٢
نضر	الطلحات	خفيف	عبيدالله بن قيس الرقيات	١٩:٢

- ج -

متى	تأججا	طويل	عبيدالله بن الحر	٣٠:٢
ألا سبيل	حجاج	بسيط	فريعة بنت همام	٦٣٠:١
يحدو	الارتاج	كامل	ابن ميادة	٢٣٩:١
لقد كان	متزحزح	طويل	جران العود	٤٣٨:٢
إذا غيّر	يبرح	طويل	ذوالرمة	٤٧٧:٢
ليك	الطوائح	طويل	نهشل بن حري <sup>(٢)</sup>	٢٧٧، ٢٧٦:١
إنّ اللقاح	مصباح	بسيط	حاتم الطائي <sup>(٣)</sup>	٣٧١:١
نهيتك	صحيح	وافر	أبو ذؤيب	٦٤٤:٢
من صدّ	براح	م/الكامل	سعد بن ناشب <sup>(٤)</sup>	٣٧٣:١
عسى	الجوانح	طويل	قسام بن رواحة	٤٧١:٢

- د -

آل الزبير	عددا	بسيط		١٢٣:٢
أن تقرأن	أحدا	بسيط		٦٣٩:٢

(١) أو يزيد بن الصق.

(٢) أو غيره.

(٣) أو غيره.

(٤) أو سعد بن مالك.

الجزء والصفحة	القائل	البحر	أول البيت آخر البيت
٦٤٧:١	عقبة بن هبيرة <sup>(١)</sup>	وافر	الحديدا معادي
٤٩٩:٢	جرير	وافر	زادا تزود
٦٩٨:١	جرير	وافر	الجوادا فما كعب
٦٨٠:١	م/الكامل	مزادة	فزجبتها
٥٣١:١	المعلوط	طويل	شديد إذا المرء
٤٥٠:٢	طويل	جيدها	ومن
٦٤٣:١	بسيط	الرشد	الحلم
٥٤٦:٢	أبو ذؤيب	بسيط	غرد تالله
٤٧٦:٢	الأفوه الأودي	بسيط	كادوا فان تجمع
٥٧٧:٢	كامل	لعميد	يلوموني
٦٠١:٢، ٦٨:١	أبو نواس	خفيف	جدء قل
١٩٧:١	دوسر	طويل	هند وقائلة
٣٨٩:٢، ٥٤١:٦٧:١	الحطينة	طويل	موقد متى
٣٨٦:٢	طرفة	طويل	اليد لخولة
٣٨٦:٢	طرفة	طويل	ينفذ أرى
٦٤٠:٢	طرفة	طويل	مخلدي ألا هذا
٢٨٥ و ١٠٥:٢	الأشهب بن رميلة	طويل	خالد وان الذي
٣٣٩، ٣١٨:١	الفرزدق	طويل	الأبعاد بنونا
٢٦٦:٢	الناطقة الديباني	بسيط	فقد فلولا
٥٥٧:٢	الناطقة الديباني	بسيط	يدي قالت
٣٥٧:٢			ما اين

(١) أبو عبد الله بن الزبير.

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
ها إنَّ	البلد	بسيط	النابعة الذبياني	٦٢٠ : ٢
والمؤمن	السعد	بسيط	النابعة الذبياني	٦٧٦ : ١
ولا أرى	أحد	بسيط	النابعة الذبياني	٥٥٤ : ٢ ، ٥٩٣ : ١
فلا والله	يزيد	وافر		٥٢٨ : ٢
ولولا	لبيد	وافر	الشافعي	٣٥٥ : ١
أقد	قد	كامل	النابعة الذبياني	٦٤٣ ، ٥١٣ ، ٣٨١ : ٢
بالله	المتعمد	كامل	عاتكة	٥٨٠ : ٢
فلا يفينكم	ضوغد	كامل	عامر بن الطفيل	٤٩٠ : ١
يامن	الأسد	منسرح	الفرزدق	٢٤١ : ٢ ، ٦٨١ ، ٤٣٢ : ١

- ر -

فقداء	وضر	رمل	طرفة	٦٩٥ : ٢
خالتي	المبر	رمل	طرفة	٦٩٥ : ٢
حراجيج	قفرا	طويل	ذوالرمة	٤٥٢ : ٢
لئن	انكرا	طويل	امرو القيس	١٥٥ : ٢
الأهل	بيقرا	طويل	امرو القيس	٥٣٥ : ٢
فقلت	فتعدرا	طويل	امرو القيس	٣٧٨ : ٢
ولا أب	تأزرا	طويل	الفرزدق <sup>(١)</sup>	٦٢٨ : ١
الشمس	القمر	بسيط	جرير	٢٣٣ : ٢
تظلّ	عشارا	وافر	خداس بن زهير	٢٠١ : ١
متى	تستطار	وافر	عنتر	٣٨٩ ، ٢٩٨ : ٢ ، ٥١٥ : ١

(١) أو رجل من عبدمناة.



الجزء والصفحة	القائل	البحر	أول البيت آخر البيت
٦٨٥، ٤٣٣:١	م/الكامل الأعشى	الجزارة	إلا علالة
٧٣٢، ٦٨٢:١	متقارب أبو دؤاد الأيادي <sup>(١)</sup>	نارا	أكلّ
٢٠١:١	متقارب الكميت	عشارا	ولم
٤٤٠:١	طويل ذوالرمة	نزر	لها بشر
٣١:٢، ٥٤٣، ٥٤١:١	طويل أبو عطاء السندي	السر	ذكرتك
٦١٩:٢	طويل عبدالله بن سلمة	الأمر	أما والذي
٤٦٩، ٣٥٠:٢	طويل تأبط شرا	تصفر	فأبت
٣٩٣:١	طويل أبو زيد الطائي	ميسر	أقام
٦٤:٢	طويل عمر بن أبي ربيعة	فمهجّر	أمن آل
٦٤:٢	طويل عمر بن أبي ربيعة	يتغير	لئن كان
٣٨٩:٢	طويل لبيد	شاجر	فأصبحت
٥٠٣:٢	طويل	ضارها	فأما الصدور
٢٠٢:١	بسيط أعش باهلة	الزفر	أخو
٦٣٨، ٤٣٤، ٤٣١:١	بسيط جرير	عمر	يا تيم
٤٣٤:٢	بسيط اللعين <sup>(٢)</sup>	الخور	أبا الأراجيز
٢٨٨:٢	بسيط إبراهيم بن هرمة	فانظور	وإنتي
٥٦، ٥٤:٢	بسيط	ديار	وما نبالي
٤٦٤:٢	خداش بن زهير <sup>(٣)</sup>	حمار	فإنك
٥٥٤:٢، ٥٩٢:١	المغير بن عبدالله	معدور	من معشر

(١) أو عدي بن زيد.

(٢) أو المكعب الضهي.

(٣) أو غيره.

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
إن الخلافة	أطهار	كامل	جرير	٥٦٩:٢
ثم	الدبور	خفيف	عدي بن زيد	٤٥١:٢
ربما	المهار	خفيف	أبو دؤاد الأيادي	٥٣٩:٢
هن	بالسور	بسيط	الراعي النميري <sup>(١)</sup>	٥٣٤:٢
ياما	السمر	بسيط	العرجي <sup>(٢)</sup>	٤٨٤:٢
إن أمراً	مكفور	بسيط	أبو زيد الطائي	٦٨٤:١
الاطعان	التنانير	بسيط	حسان بن ثابت <sup>(٣)</sup>	٦٣٠:١
يا لعنة الله	جار	بسيط		٤٦٢:١
وقال رائدهم	بمقدار	بسيط	الأخطل	٤٠٥:٢
إمّا نموت	أسفار	بسيط	الأخطل	٤٠٥:٢
ما زال	الاشبار	بسيط	الفرزدق	٦٦٢:١
متكفي	عرعار	كامل	النابعة الذبياني	١٤١:٢
كم عمة	عشارى	كامل	الفرزدق	١٧٠:٢
قدر	بدار	كامل	مؤرج السدوسي	٦٩٠:١
لعم الديار	دهر	كامل	زهير بن أبي سلمى	٥٥٢:٢
يا زبرقان	الفخر	كامل	المخبل <sup>(٤)</sup> السعدي	٥١١:١
ولست	للكائر	سريع	الأعشى	٥٥٧، ٣١٤:٢
دعوت	مسور	مقارب		٤٠٤:١

(١) أو القتال الكلابي.

(٢) أو غيره.

(٣) أو خدّاش بن زهير.

(٤) أو المتنخل.

أول البيت آخر البيت البحر القائل الجزء والصفحة

-س-

فلم	فوارسا	طويل	العباس بن مرداس	٣٢١:٢
أكرّ	القوانسا	طويل	العباس بن مرداس	٣٢١:٢
هذى	نسيسا	كامل	المتنبي	٤٦٠، ٦٩:١
لله	الآس	بسيط	أبيّنة بن عائذ <sup>(١)</sup>	٥٣٦:٢

-ص-

لدن	قالص	طويل		١٨٩:٢
كلوا	خميص	وافر		٢١٠:٢

-ض-

على	يمضي	طويل	أبو خراش	٨٨:٢
بتيهاء	بيوضها	طويل	ابن أحمر <sup>(٢)</sup>	٤٤٦:٢
وممن	العرض	هزج	ذو الاصبع	١٩٧:١

-ط-

فما	الضابط	متقارب	أسامة بن الحارث	٥١١:١
-----	--------	--------	-----------------	-------

-ع-

ربّ	يطع	رمل	سويد بن أبي كاهل	١٢٣:٢
-----	-----	-----	------------------	-------

(١) أو غيره.

(٢) أو غيره.

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
لعلك	أجدعا	طويل	متمم بن نوية <sup>(١)</sup>	٥٩٢، ٤٧٣: ٢
تعدون	المقنعا	طويل	جرير	٤٧٣: ١
امرتكم	مضيعا	طويل	الكلعبة	٥٩١: ١
ذريني	مضاعا	وافر	عدي بن زيد	٢٧: ١
قفي	الوداعا	وافر	القطامي	٤٦٣: ٢
أكفرا	الرتاعا	وافر	القطامي	٢٦٥: ٢
أنا	وقوعا	وافر	مرار الفقعسي	٣٤: ٢
رأيت	جميعا	وافر	الأخطل	٥٩٣: ١
لا تهين	رفعه	منسرح	الأضبط	٦٧٢: ٢
إذا مت	أصنع	طويل	العجير السلولي	٤٤٧: ٢
فواعجبا	مجاشع	طويل	الفرزدق	٥٣٠: ٢
من النفر	تقعقوا	طويل	أبو الريبس	١٠٦: ٢
وهل	البلاقع	طويل	ذوالرمة	٦٦٣: ١
بكت	رجوعها	طويل		٦٢٢: ١
أبا خراشة	الضبعُ	بسيط	العباس بن مرداس	٦١٣: ١
وعليهما	تبع	كامل	أبو ذؤيب	٧١٩: ١
لا تجزعي	فاجزعي	كامل	النمر بن تولب	٦٠٠: ٢، ٤٧٣: ١
كم في	نفاع	كامل	الفرزدق	١٦٤: ٢
فما كان	مجمع	متقارب	العباس بن مرداس	١٩٨، ١٩٧: ١

## - ف -

أمن رسم	وكيف	طويل	الحطيئة	٢٦٧: ٢
---------	------	------	---------	--------

(١) أو غيره.

أول البيت آخر البيت البحر القائل الجزء والصفحة

عمر والعلا	عجاف	كامل	عبدالله بن الزبيري	١٩٨:١
نحن	مختلف	منسرح	عمر بن امرئ القيس <sup>(١)</sup>	٣٠٠:١
الحافظو	نَظَفُ	منسرح	عمر بن امرئ القيس <sup>(٢)</sup>	٢٨٤:٢
للبس	الشفوف	وافر	ميسون	٣٧٧:٢
عليه	لمستضعف	متقارب		٢٣٣:١

-ق-

فلو	صديق	طويل		٥٨٢:٢
عدس	طليق	طويل	يزيد بن ربيعة	١٠٨:٢
وماذا	عاشق	طويل	جميل بثينة <sup>(٣)</sup>	١٢٩:٢
لئن لم	عارقه	طويل	عارق الطائي	١٠٧:٢
هل أنت	مخراق	بسيط	جابر السبسي	٢٧٩:٢
لوانك	الخليق	وافر		٦٤٣:١
وإلا فاعلموا	شقاق	وافر	بشر بن أبي خازم	٥٦٩:٢
يارب	بطلاق	كامل	أبو محجن الثقفي	٦٥٦:١
أين	لتلاقي	خفيف	عبدالله بن همام	٣٨٨:٢

-ك-

تجائف	لسوانكا	طويل	الأعشى	٦٠٠:١
-------	---------	------	--------	-------

(١) أو غيره.

(٢) أو غيره.

(٣) أو يمنون ليل.

أول البيت آخر البيت البحر القائل الجزء والصفحة

-ل-

جزى	فعل	طويل	أبو الأسود الدؤلي <sup>(١)</sup>	٢٧٠:١
تزال	جمل	طويل	ليلي <sup>(٢)</sup>	٤٥٤:٢
وإذا	الجمل	رمل	ليبد	٥٩٥:٢
إنّ للخيل	قبل	رمل	عبدالله بن الزبيري	٦٨٤:١
ضعيف	الأجل	متقارب		٢٦٩:٢
ألا بلغا	محجلا	طويل	النايفة الجعدي	١٣٩:٢
أعيرتني	هلا	طويل	ليلي الاخيلية	١٣٩:٢
محمد	تبالا	وافر	أبو طالب <sup>(٣)</sup>	٤١٠، ٣٨٤:٢
ومية	قذالا	وافر	ذو الرمة	٣١٥:٢
ولم	مالا	وافر	ذو الرمة	٢٩٣:١
بدت	غزالا	وافر	المتنبي	٥٣٣، ٦٩:١
أبني كليب	الأغللا	كامل	الأخطل	٢٨٤، ٢٤٥، ١٠٤:٢
أزمان	مميلا	كامل	الراعي النميري	٥١١:١
الواهب	أطفالها	كامل	الأعشى	٦٦٨، ٦٦٦:١
قلت	رملا	خفيف	عمر بن أبي ربيعة	٧٢٥:١
على أنني	كميلا	متقارب	العباس بن مرداس	١٦٣:٢
يذكرنيك	هديلا	متقارب	العباس بن مرداس	١٦٣:٢
فألفيته	قليلا	متقارب	أبو الأسود الدؤلي	٦٦٥:٢

(١) أو غيره.

(٢) امرأة سالم بن قحفان.

(٣) أو غيره.

الجزء والصفحة	القائل	البحر	أول البيت آخر البيت
٣٠٣:١	طويل	فيقتل	أفي الله
٥٣٠:٢	طويل جرير	أشكل	فما زالت
١٧٦:٢	طويل	تسأل	جوابا
١٢٨:٢	طويل لبيد	باطل	ألا تسألان
٥٨٠:١	طويل لبيد	زائل	ألا كل شيء
٣٤٠:١	طويل أبو تمام	عواسل	لعاب
١٩٧:٢	طويل ابن ميادة	كاهله	رأيت
٤٩٧:١	طويل رجل من بني عامر	نوافله	ويوم
٤٢٧:٢	بسيط الفرزدق	العمل	أستغفر الله
٥٨٢:٢	بسيط الأعشى	ينتعل	في فتية
١٦٥:٢	بسيط القطامي	احتمل	كم نالني
٦٢٥:١	بسيط الراعي النميري	جمل	وما هجرتك
٣١٨:٢	كامل الفرزدق	أطول	إن الذي
١٢٥:٢	مقارب غسان بن وعله	أفضل	إذا ما
٥٦:٢، ٢٧٥:١	طويل الفرزدق	مثلي	أنا الدافع
٦٦٤:٢	طويل امرؤ القيس	فحول	قفا
٦٠٢:١	طويل امرؤ القيس	جلجل	إلّا رب
٥٤٣:٢	طويل امرؤ القيس	محول	فمثلك
٥٣٩، ٥٣٨:١	طويل امرؤ القيس	هيكل	وقد
٢٩٤:١	طويل طفيل الغنوي <sup>(١)</sup>	اسحل	إذا هي
٥٤٩:٢	طويل مزاحم العقيلي	مجهل	غدت

(١) أو غيره.

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
علين	الفلائل	طويل	النابعة الجعدي	٣٢٦:١
ألا عم صباحا	الخالى	طويل	امرؤ القيس	٣٢٩:١
فقلت	وأوصالي	طويل	امرؤ القيس	٥٤٦، ٤٥٤:٢
ولو أن	المال	طويل	امرؤ القيس	٢٩٧، ٢٩٢، ٦٥:١
لم يمنع	أوقال	بسيط	ابن الاسلت	١٩٤:٢
فأرسلها	الدخال	وافر	ليبد	٥٢٣:١
فمالك	بالرجال	وافر	مسكين الدارمي	٥١٢:١
فدعوا	لم أنزل	كامل	ربيعة بن مقروم	١٣١:٢
ابنوكليب	كعقال	كامل	الفرزدق	٥٢٩:١
ربّ رفد	أقيال	خفيف	الأعشى	٥٣٧:٢
ربما	العقال	خفيف	امية بن أبي الصلت <sup>(١)</sup>	٥٤١، ١١٩:٢

-م-

ويوماً	السلم	طويل	باعث بن صريم <sup>(٢)</sup>	٦٣٠، ٥٨٦:٢
وكذاك	بدائم	م/الكامل	المرقش السدوسي <sup>(٣)</sup>	٣٧٤:١
فاجبنا	يذم	رمل		٣٨٦:٢
لا يبعد	نعم	سريع	المرقش	٣٥٣:١
ألست	مصرما	طويل	حسان بن ثابت	٤٩٥:٢
هم	معظما	طويل		٦٧١:١

(١) أو عبيد بن الأبرص.

(٢) أو أرقم الشكري.

(٣) أو خزرج بن سودان.



الجزء والصفحة	القاتل	البحر	آخر البيت	أول البيت
٥٤١:٢		طويل	فربما	فذلك
٥٠٤:١	حاتم الطائي	طويل	تكرما	وأغفر
٢٩٧، ٢٩٦:٢	الشماخ	طويل	مصطلاهما	أقامت
٦٨٠:١	درني <sup>(١)</sup>	طويل	فدعاها	هما
٦٨٠، ٣٦٤:١	عمرو بن قميئة	سريع	لامها	لما رأته
٢٩٥:١	كثير عزة	طويل	غريمها	قضى
١٧٨:٢	طرفة	مديد	قدّمه	للغنى
٣٩٣:٢	زهير	بسيط	حرم	وإن أتاه
١٤٦:٢	ذوالرمة	بسيط	مبغوم	لا نعش
٤٠٨:٢	الأحوص	وافر	السلام	سلام الله
٤٠٨:٢	الأحوص	وافر	الحسام	فطلقها
٢٣٥:٢	جرير	وافر	شام	لقد ولد
٦١٧:٢، ٣٣٧:١	الأحوص	وافر	السلام	ألا يا نخلة
٥٨٥:٢	الحارث بن خالد	وافر	هشام	فأصبح
٢٤:٢		وافر	جسوم	ولكنني
٤٦٣:٢، ٥٢٦، ٥٢١:١	كثير عزة	وافر	مديم	لعزة
٦٢٩، ٣٦٨:١	أمية بن أبي الصلت	وافر	مليم	فلا لغو
٣٦٨:١	أمية بن أبي الصلت	وافر	مقيم	وفيه
٣٧٦:٢	أبو الأسود الدؤلي	كامل	عظيم	لاته
٢٦٨:٢	لييد	كامل	المظلوم	حتى
٣٨٧:٢	زهير	طويل	فالمتلم	أمن

(١) أو عمرة الخنعمية.

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
ومهما	تعلم	طويل	زهير	٣٨٧:٢
يمينا	ميرم	طويل	زهير	٥٠٤:٢
فيها	الأسحم	طويل	عنترة	٢١٣:٢
يا شاة	تحرم	طويل	عنترة	١٢٣:٢
كلا	ضيغم	طويل		١٧٣:١
أيا ظبية	سالم	طويل	ذوالرمة	٣٥٤:١
فآثرته	الملائم	طويل	الفرزدق	٢٥:٢
على حالة	حاتم	طويل	الفرزدق	٢٥:٢
لشتان	حاتم	طويل	ربيعة الرقي	١٣٦:٢، ٦٨:١
فهم	الدرهم	طويل	ربيعة الرقي	١٣٦:٢
ونظعنهم	العمائم	طويل	الفرزدق	١٧٦:٢
ثلاث	الاهاتم	طويل	الفرزدق	٢١٠:٢
أتغضب	خازم	طويل	الفرزدق	٦٥٠:٢
وكننت	اللهازم	طويل		٥٦٨، ٥٦٦:٢
تداعين	وسلام	طويل	ذوالرمة	١٤٦:٢
سائل	الالم	بسيط	زيد الخيل	٦٤٦:٢
أبعد	الظلم	بسيط	المتنبي	٣١٠:٢
أبي	تميم	وافر	نهار بن توسة	٦٣٨:١
حاشي	قدم	كامل	الجميع	٥٥٤:٢
عمرو	الشم	كامل	الجميع	٥٥٤:٢
لا يركبن	لحمام	كامل	قطري بن الفجأة	٥٢١:١
فلقد	وامامي	كامل	قطري بن الفجأة	٥٤٨:٢

أول البيت آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
ذمّ	الأيّام	كامل	جرير
٩١:٢			

-ن-

إذا ألقام	لانا	بسيط	قريط بن أنيف	٣٥٧:٢، ٢٧٩:١
يا حبذا	كانا	بسيط	جرير	٥١١:٢
فنعم	عفانا	بسيط	كثير بن عبدالله <sup>(١)</sup>	٥٠١:٢
وما أن	آخرينا	وافر	فروة بن مسيك	٦٢٩:٢، ٦٤٠:١
أجهّلاً	متجاهلينا	وافر	الكميت	٤٣١:٢
ألا ليت	المسلمينا	وافر	يزيد بن ربيعة	١٠٨:٢
أما الرحيل	تجمعنا	كامل	عمر بن أبي ربيعة	٤٣١:٢
ويقلن	أنّه	كامل	عبيدالله بن قيس الرقيات	٦٢٧:٢
قد علمت	أنا	سريع	عمرو بن معدى كرب	٥٥:٢
فلنّا	ألا يينا	متقارب	زياد بن واصل	٦٩١:١
عسى	كانوا	متقارب	الفند الزماني	١١٠:٢
ولم يبق	دانوا	متقارب	الفند الزماني	٦٠١:١
وطعن	ملان	متقارب	الفند الزماني	٥٤١:١
علا	يمان	طويل	رجل من طي	٦٥٨:١
لعمرى	بشان	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٦٤٦:٢
تعش	بسطحبان	طويل	الفرزدق	١٢٢:٢
مطوت	بارسان	طويل	امرؤ القيس	٥٣٠:٢

(١) أو غيره.

أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الجزء والصفحة
من يفعل	مثلان	بسيط	حسان بن ثابت <sup>(١)</sup>	٣٩٧:٢
ونعم	اعلان	بسيط		٤٩٨:٢
سعى	عقالين	بسيط	عمرو بن العداء	٢٤٤:٢
لأصبح	جمالين	بسيط	عمرو بن العداء	٢٤٤:٢
من أجلك	عني	وافر		٤٣١:١
فلو أنا	اليقين	وافر	المثقف العبدي <sup>(٢)</sup>	٢٤٣:٢
تراه	فليني	وافر	عمرو بن معد كرب	٧٠:٢، ٧٩:١
وماذا	الأربعين	وافر	سحيم بن وثيل	١٧٦:١
وكلّ	الفرقدان	وافر	عمرو بن معد كرب <sup>(٣)</sup>	٥٩٨:١
أنا	تعرفوني	وافر	سحيم بن وثيل	٢٥٤:١
ولقد	يعنيني	كامل	شمر بن عمرو <sup>(٤)</sup>	٥٠١:٢
درس	بالسّوبان	كامل	ليبد	١٩٦:١
ونخر	حقّان	هزج		٥٨٦:٢

## -ه-

ألقى	القاها	كامل	أبو مروان <sup>(٥)</sup>	٥٣١:٢
------	--------	------	--------------------------	-------

(١) أو غيره.

(٢) أو غيره.

(٣) أو غيره.

(٤) أو رجل من بني النضر.

(٥) أو مروان بن سعد.

أول البيت آخر البيت البحر القائل الجزء والصفحة

أنت	أخوه	م/الرمل	٦٩٦:١
فاذا	فوه	م/الرمل	٦٩٦:١
أفضل	الوجوه	م/الرمل	٦٩٦:١
إنما	ذووه	م/الرمل	٦٩٦:١
لعمرك	قواه	مقارب المنتخل	٦٤٣:١

ي-

فكم	منهوي	طويل	يزيد بن أم الحكم	٦٦:٢
جمعت	بمرعوي	طويل	يزيد بن أم الحكم	٦١٧:٢، ٥١٢:١
لا سيف	علي	م/الكامل		٣٦٩:١
فلم يبق	النوي	مقارب	أبو ذؤيب	٦٠٠:١
أراني	غادياً	طويل	زهير	٦٠٢:٢
بدالي	جائياً	طويل	زهير	٥٧٤:٢، ٦٤٦:١
فلو كان	مواليا	طويل	الفرزدق	٢٣٨:١
مررت	وادي	طويل	سحيم بن وثيل <sup>(١)</sup>	٣٢٤:٢
أقل	ساريا	طويل	سحيم بن وثيل	٣٢٤:٢
يطالبني	ثمانيا	طويل	عروة بن حزام	٥٨٨:١
إذا الجود	باتيا	طويل	المتنبى	٣٧٦، ٦٩:١
وليس	للذي	وافر		١٠٢:٢
يريد	للقصي	وافر		١٠٢:٢

(١) أو السفاح بن بكير.

## ٥- فهرس أنصاف الأبيات

نصف البيت	بحره	قائمه	الجزء والصفحة
لعل سمعت الذي نكره	متفارب		٣٦٣ ١

## ٦- فهرس الرجز

الرجز	القائل	الجزء والصفحة
<b>- ب -</b>		
خلى الذانابات شمالا كئيبا	العجاج	٥٥٠ : ٢
وأمّ أوعال كها أو أقربا	العجاج	٥٥٠ : ٢
جارية من قيس بن ثعلبة	الأغلب العجلي	٤٢٧ : ١
كأنما عطية بن كعب		٢٤٧ : ٢
ظعينة واقفة في ركب		٢٤٧ : ٢
ترتج ألياء ارتاج الوطْبِ		٢٤٧ : ٢
كأنّ ورديده رشاءا خُلِبِ	رؤبة	٥٨٦ : ٢
<b>- ج -</b>		
رسم عفا من بعدما قد أمحى	رؤبة	٤٧٥ : ٢
قد كاد من طول البلى أن يمصحا	رؤبة	٤٧٥ : ٢
<b>- د -</b>		
فظلّت في شرّ من الذكيدا	رجل من هذيل	١٠٣ : ٢
كالذ ترّبي زبية فاصطيدا	رجل من هذيل	١٠٣ : ٢
ما للجمال مشيها وثيدا	الزّباء	٢٦٦ : ١
أجندلا يحملن أم حديدا	الزّباء	٢٦٦ : ١
<b>- هـ -</b>		
في بئر لاحور سري وما شعر	العجاج	٦٣٤ : ٢
والذ لو شاء لكانت برّا		١٠٣ : ٢

الجزء والصفحة	القائل	الرجز
١٠٣:٢		أو جبلاً أشمّ مشمخراً
٤٩٧:١		يا سارق الليلة أهل الدار
٥٠٣:١	العجاج	يركب كلّ عاقر جمهور
٥٠٣:١	العجاج	نحافة وزعل المحبور
٥٠٣:١	العجاج	والهول من تهوّل الهبور
١٤١:٢	أبو النجم	قالت له ربيع الصبّا قرقار

## - لن -

١٩٤:٢	العجاج	لقد رأيت عجباً مذ أمسا
١٩٤:٢	العجاج	عجائزاً مثل السعالي خمسا
٥٤٢:٢، ٥٧٦:١	جران العود	وبلدة ليس بها أنيس
٥٧٦:١	جراس العود	إلاّ اليعا فيرد إلاّ العيس
٥٧٦:١	جران العود	قد ندع المنزل يالميس
٥٧٦:١	جران العود	يعتس فيه السبع الجروس
٥٧٦:١	جران العود	الذئب أو ذو لبد هموس
٥٧٦:١	جران العود	بسابسا ليس به أنيس
٥٧٦:١	جران العود	وبقر ملمع كنوس
٦٤:٢	رؤبة	عددت قومي كعديد الطيّس

## - ض -

٣٠٩:٢	رؤبة	جارية في درعها الفضاض
٣٠٩:٢	رؤبة	أبيض من أخت بني أباض



الرجز	القائل	الجزء والصفحة
<b>- ط -</b>		
حتى إذا جنّ الظلام واختلط	العجاج <sup>(١)</sup>	٧٠٦:١
جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط	العجاج	٧٠٦:١
<b>- ع -</b>		
يا ليت أيام الصبا رواجعا	العجاج	٥٨٩:٢
أما ترى حيث سهيل طالعا		١٧٧:٢
نجما يضيء كالشهاب ساطعا		١٧٧:٢
قد صرت البكرة حولاً أجمعا		١٠:٢
<b>- ف -</b>		
خالط من سلمى خياشيم وفا	العجاج	٦٩٢:١
فيها ازدهاف أيّما ازدهاف	رؤية	٤٠٠:١
<b>- ك -</b>		
تقول بنتي قد أتى اثاكا	رؤية	٦٦٤، ٦٦:٢
يا أبتا علك أو عساكا	رؤية	٦٦٤، ٦٦:٢
أنتك عنس تقطع الأراكا	حميد الأرقط	٥٤:٢
يا بها المانح دلوي دونكا	راجز من بني سعد	٤٧٨:١
أنني رأيت الناس يعمدونكا	راجز من بني سعد	٤٧٨:١

(١) أو غيره.

الرجز	القائل	الجزء والصفحة
<b>- ل -</b>		
فلا ترى بعلا ولا حلائلا	رؤية <sup>(١)</sup>	٥٥١:٢
كهو ولا كهن إلا حاظلا	رؤية <sup>(٢)</sup>	٥٥١:٢
كأن خصيه من التدلل	خطام المجاسقي <sup>(٣)</sup>	٢٤٦، ٢١٦:٢
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	خطام المجاسقي <sup>(٤)</sup>	٢١٦:٢
يا زيد زيد اليعجلات الذئيل	عبدالله بن رواحة <sup>(٥)</sup>	٤٣٤:١
تطاول الليل عليك فانزل	عبدالله بن رواحة <sup>(٦)</sup>	٤٣٤:١
<b>- م -</b>		
أجلح لم يشمط وقد كاد ولم		٣٨٣:٢
أنى إذا ما حدث ألما	أبو فراش الهذلي	٤٦١:١
أقول يا لله يا أللهما	أبو فراش الهذلي	٤٦١:١
لا تلحني اني عسيت صائما	رؤية	٤٦٩:٢
يا حبذا عينا سليمى والفما		٢٤٦:٢
والجيد والنحر وئدي قد نما		٢٤٦:٢
بل بلد ملء الفجا قتمة	رؤية	٥٤٣:٢
بيض ثلاث كنعاج جم	العجاج	٥٥٠:٢
يضحكن عن كالبرد المنهم	العجاج	٥٥٠:٢

(١) أو العجاج.

(٢) أو العجاج.

(٣) أو العجاج.

(٤) أو العجاج.

(٥) أو العجاج.

(٦) أو العجاج.

الرجز	القائل	الجزء والصفحة
<b>- ن -</b>		
وقاتم الأعمال خاوى المخترقن	رؤبة	٢: ٦٦٤
ومهمين قذفين مرتين	خطام المجاشعي <sup>(١)</sup>	٢: ٢٤٤
ظهرا هما مثل ظهور الترسين	خطام المجاشعي <sup>(٢)</sup>	٢: ٢٤٤
قد كنت دابنت بها حسانا	رؤبة <sup>(٣)</sup>	٢: ٢٦٧
مخافة الافلاس والليثانا	رؤبة <sup>(٤)</sup>	٢: ٢٦٧
ما تنقم الحرب العوان مني	الإمام علي <sup>(٥)</sup>	٢: ٢٧
بازل عامين حديث سني	الإمام علي <sup>(٦)</sup>	٢: ٢٧
لمثل هذا ولدتني أُمي	الإمام علي <sup>(٧)</sup>	٢: ٢٧

**- ه -**

وبلدة قالصة أمواها		٢: ٥٤٢
علقتها تبنا وماء باردا	ذو الرمة	١: ٥٠٨، ٥١٣
حتى شئت همالة همالة عيناها		١: ٥٠٨

**- ي -**

أما ترى رأسي حاكي لونه	ابن دريد	٢: ٦٣١
طرة صبح تحت أذيال الدجى	ابن دريد	٢: ٦٣١

(١) أو مبيان بن قحافة.

(٢) أو المجاج.

(٣) أو زياد العبدي.

(٤) أو زياد العبدي.

(٥) أو أبو جهل.

(٦) أو أبو جهل.

(٧) أو أبو جهل.

## ٧- فهرس الأعلام المترجم لهم

- إبراهيم بن السري بن سهل بن السراج ..... ٥٠٣:١
- إبراهيم بن أبي عبلة ..... ٤٣٧:١
- إبراهيم بن هرمة ..... ٣٣١:١
- أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز ..... ٣٥٢:١
- أحمد بن الحسين أبو الطيب المتنبي ..... ٣٧٦:١
- أحمد بن عبدالله المهابذي الضير ..... ٣٥٢:١
- الأحوص = زيد بن عمرو.
- الأخفش = سعيد بن مسعدة.
- إسماعيل بن حماد الجوهري ..... ١٠٦:٢
- الأصمعي = عبدالملك بن قريب.
- الأعشى = ميمون بن قيس.
- أفلق بن يسار أبو عطاء السندي ..... ٥٤١:١
- أمرؤ القيس بن حجر ..... ٥٣٨:١
- الأندلسي = القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر.
- أياس بن حارثة الأيادي ..... ٦٩٨:١
- ابن بابشاذ = طاهر بن أحمد.
- البارع الاصفهاني = الحسين بن محمد.
- ابن برهان = عبدالواحد بن علي.
- بشر بن عمرو بن مرثد ..... ٣٤:٢
- بكر بن محمد أبو عثمان المازني ..... ٤٢٥:١
- أبو تمام = حبيب بن أوس الطائي.

- الجرجاني = عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني.  
 الجرمي = صالح بن إسحاق.  
 جرير بن عطية اليربوعي ..... ١٧٠: ٢.  
 الجزولي = عيسى بن عبد العزيز البربري.  
 ابن جعفر = القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر.  
 أبو جعفر = يزيد بن القعقاع.  
 ابن جني = عثمان بن جني.  
 حاتم بن عبدالله الطائي ..... ٥٠٣: ١.  
 حبيب بن أوس الطائي أبو تمام ..... ٣٤٠: ١.  
 حسان بن ثابت الأنصاري ..... ٢٤٦: ١.  
 الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي ..... ٢٠٧: ١.  
 الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي ..... ١٢٣: ١.  
 الحسين بن محمد البارع الاصفهاني ..... ٣٨٢: ٢.  
 حمزة بن حبيب الزيات ..... ٧٢٨: ٢.  
 أبو حيان الأندلسي = محمد بن علي بن يوسف.  
 ابن الخباز = أحمد بن الحسين.  
 خدّاش بن زهير ..... ٢٠١: ١.  
 ابن الخشاب = عبدالله بن أحمد.  
 الخليل بن أحمد الفراهيدي ..... ٣٩٩: ١.  
 ابن درستوية = عبدالله بن جعفر.  
 ابن الدهان = سعيد بن المبارك.  
 ذو الرّمة = غيلان بن عقبة.  
 ربيع بن ربيعة بن أنف الناقة المخبل السعدي ..... ٥١١: ١.  
 الرّماني = علي بن عيسى.  
 زبّان بن العلاء أبو عمرو ..... ٤٢١: ١.

- الزيات = حمزة بن حبيب.
- زياد بن معاوية النابغة الذبياني ..... ٥٩٣:١
- الزجاج = إبراهيم بن السري.
- الزخشري = محمود بن عمر.
- زهير بن أبي سلمى المازني ..... ٣٩٣:٢
- أبوزيد الأنصاري = سعيد بن أوس.
- زيد بن عمرو الأحوص الرياحي اليربوعي ..... ٦٤٦:١
- سحيم بن وثيل اليربوعي الرياحي التميمي ..... ٢٥٤:١
- ابن السراج = محمد بن السري.
- سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري ..... ٢٣٨:١
- سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدهان ..... ٣٣٩:١
- سعيد بن مسعدة الأخفش ..... ١٩٥:١
- أبو سعيد السيرافي = الحسن بن عبدالله.
- أبو عطاء السندي = أفلح بن يسار.
- السيرافي = الحسن بن عبدالله.
- السيف الآمدي = علي بن محمد بن سالم.
- شهل بن شيبان الفند الزماني ..... ٥٤١:١
- ..... ٢٩٥:٢
- الشماخ بن ضرار
- ..... ١٦٥:١
- صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي
- صدر الأفاضل = القاسم بن الحسين وناصر بن عبدالسيد.
- ..... ٦٥١:٢
- صهيب بن سنان الرومي
- ضياء الدين بن العليج = محمد بن علي.
- ..... ٢٩٦:٢
- طاهر بن أحمد بن بابشاذ
- ..... ١٧٨:٢
- طرفة بن العبد البكري
- ..... ٢٧٨:١
- عاصم بن بهدلة

- العباس بن مرداس السلمي ..... ٦١٣:١
- عبدالله بن أحمد بن الخشاب ..... ٢٦٣:١
- عبدالله بن جعفر بن درستويه ..... ٦٠٨:١
- عبدالله بن الحسين أبو البقاء العكبري ..... ٣٧٣:١
- عبدالله بن عامر اليحصبي ..... ٢٧٨:١
- عبدالله بن أبي عامر الحضرمي ..... ٧٠:١
- عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ..... ٦٠٤:١
- عبدالله بن كثير ..... ٥٨٣:١
- عبدالفار بن عبدالكريم بن عبدالفار نجم الدين القزويني ..... ٣٥:١
- عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ..... ٢٧٤:١
- عبدالمالك بن قريب الأصمعي ..... ٢٧٨:١
- عبدالواحد بن علي بن برهان ..... ٥٢٩:١
- ابن أبي عبلة = إبراهيم بن أبي عبلة.
- أبو عبيد = القاسم بن سلام.
- عثمان بن جني ..... ٢٠٨:١
- العكبري = عبدالله بن الحسين.
- علي بن حمزة الكسائي ..... ٢٣٨:١
- علي بن عمر بن علي الكاتب القزويني ..... ٣٦:١
- علي بن عيسى الرّماني ..... ٣٥٥:١
- أبو علي الفارسي = الحسن بن أحمد.
- علي بن محمد بن سالم السيف الآمدي ..... ٢٥:١
- عمر بن أبي ربيعة ..... ٤٣١:٢
- عمر بن لجأ ..... ٤٣٤:١
- أبو عمرو بن العلاء = زبّان بن العلاء.
- عمرو بن معدي كرب الزبيدي ..... ٤٠٦:٢

- عمير بن شحيم القطامي التغلبي ..... ١٦٥:٢  
 عنترة بن شداد العبسي ..... ٢١٣:٢  
 عيسى بن عبدالعزيز البربري الجزولي ..... ٣٤٠:١  
 عيسى بن عمر ..... ٢٢٣:١  
 غيلان بن عقبة بن بهيش ذو الرمة ..... ٢٩٣:١  
 الفراء = يحيى بن زياد.  
 الفرزدق = همام بن غالب.  
 الغند الزماني = شهل بن شيان.  
 القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي ..... ٢٦٣:١  
 القاسم بن سلام أبو عبيد ..... ٢٤٣:٢  
 القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل ..... ١٨٥:١  
 القاسم بن محمد بن مباشر الضرير ..... ٣٥٢:١  
 القزويني = عبدالغفار بن عبدالكريم.  
 القطامي = عمير بن شميم.  
 الكسائي = علي بن حمزة.  
 كعب بن مامة ..... ٦٩٨:١  
 الكميت بن زيد الأسدي ..... ٢٠١:١  
 ابن كيسان = محمد بن أحمد.  
 المازني = بكر بن محمد.  
 المبرد = محمد بن يزيد.  
 المتنبي = أحمد بن الحسين.  
 مجاهد بن جبر المكي ..... ٦٤٩:٢  
 محمد بن أحمد بن كيسان ..... ٤٥٦:١  
 محمد بن إدريس الشافعي ..... ٣٥٥:١  
 محمد بن السري أبو بكر بن السراج ..... ٣٦٤:١



- محمد بن علي ضياء الدين بن العليج ..... ٧٧:١
- محمد بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي ..... ٧٨:١
- محمد بن يزيد المبرد ..... ٢٢٣:١
- محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي ..... ٣٥:١
- محمود بن عمر جار الله الزمخشري ..... ٥٨٣:١
- المخبل السعدي = ربيع بن ربيعة.
- ابن المذلق ..... ٣٠٧:٢
- ميمون بن قيس أبو بصير الأعشى ..... ٦٨١:١
- الناطقة الذبياني = زياد بن معاوية.
- ناصر بن عبد السيد المطرزي صدر الأفاضل ..... ١٨٥:١
- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ..... ٦٨٨:١
- نصيب بن رباح ..... ٣١٢:٢
- هبنقة = يزيد بن ثروان.
- هشام بن معاوية الضير ..... ٣٥٢:١
- همام بن غالب الفرزدق ..... ١٧٠:٢
- ياسين بن زيد الدين العليمي ..... ٧٧:١
- يحيى بن إبراهيم الخثني ..... ١١١:١
- يحيى بن زياد الفراء ..... ٢٨٩:١
- يزيد بن ثروان القيسي هبنقة ..... ٣٠٩:٢
- يزيد بن الحكم ..... ٦٥:٢
- يزيد بن القعقاع المدني ..... ٤٣٦:١
- يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي ..... ٣٢٥:١
- يعيش بن علي بن يعيش ..... ٥٨٣:١
- أبو يوسف القاضي = يعقوب بن إبراهيم.
- يونس بن حبيب البصري ..... ٤٠٣:١

## ٨- فهرس مصادر البحث

### أ- المخطوطة

- ١- أثر المحتسب في الدراسات النحوية / حازم سليمان الحلبي، رسالة ماجستير - كلية دار العلوم، جامعة القاهرة - آلة كاتبة - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ٢- اعراب القرآن ومعانيه / الزجاج، (ت / ٢١١ هـ)، تحقيق ودراسة هدى محمد فراعة رسالة الدكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة - آلة كاتبة - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٣- الانتصار / أحمد بن محمد بن ولاد، (ت / ٣٣٢ هـ)، مخطوطة مكتبة المتحف العراقي برقم ١٣٥٢.
- ٤- التنبيه على مشكلات الحماسة / أبو الفتح عثمان بن جني (ت / ٣٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق عبدالمحسن الناصري - رسالة ماجستير - كلية الآداب جامعة بغداد - آلة كاتبة - ١٩٧٤ م.
- ٥- حاشية نعمة الله على شرح جامي / نعمة الله الجزائري، (ت / ١١١٢ هـ)، مخطوطة مكتبة الدكتور مصطفى جمال الدين.

٦- الحليبات / أبي علي الفارسي، (ت / ٣٧٧ هـ)، مخطوطة دارالكتب المصرية - القاهرة برقم ٥ ش. نحو.

٧- العلامة الحلي / محمد مفيد آل ياسين، رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة بغداد - آلة كاتبة - ١٩٧١ م.

٨- علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية / الدكتور حسن عبدالكريم حسين، رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة بغداد - آلة كاتبة - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٩- فيض الله افندي كتب خانه سي / فهارس مكتبة ملت - استنبول. ب. ت.

١٠- مبادئ اللغة التركية / الدكتور جويان خضر حيدر وصاحبه. محاضرات في قسم الدراسات الشرقية - كلية الآداب - جامعة بغداد - آلة كاتبة - ١٩٨٣ م.

١١- المرتجل / ابن الخشاب، (ت / ٥٦٧ هـ)، تحقيق مصطفى صالح جطل - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - آلة كاتبة - ب. ت.

١٢- المسائل البصريات / أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت / ٣٧٧ هـ)، مخطوطة مكتبة شهيد علي (٢ / ٢٥٦ ف / ٨٦٠ من ١١٥١) معهد المخطوطات - نحو ١٥١.

١٣- المسائل الشيرازيات / أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر منصور - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة عين شمس القاهرة - آلة كاتبة - ١٩٧٦ م.

١٤- المسائل المشكلة المعروفة به: البغداديات / أبو علي الفارسي - دراسة وتحقيق - صلاح الدين عبدالله السنكاوي - كلية الآداب الجامعة المستنصرية - آلة كاتبة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٥- الوافية في شرح الكافية / ركن الدين الاستربادي أبي الفضائل الحسن بن محمد بن شرفشاه، (ت / ٧١٥ هـ)، رسالة ماجستير، تحقيق محمد علي الحسيني، كلية الآداب - جامعة بغداد - آلة كاتبة - ١٩٧١ م.

## ب - المطبوعة

١٦- القرآن الكريم.

١٧- ابن جني النحوي / الدكتور فاضل صالح السامرائي، طبع دار النذير - بغداد / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٨- ابن الحاجب النحوي / طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد - بغداد / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م.

١٩- ابن درستويه / عبدالله الجبوري، ط ١، مطبعة العاني - بغداد / ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م.

٢٠- أبو حيان النحوي / الدكتورة خديجة الحديثي، مطابع دارالتضامن، ط ١، بغداد / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.

٢١- أبو زكريا الفراء / الدكتور أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب - القاهرة / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٢٢- أبو علي الفارسي / الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة نهضة مصر - القاهرة. ب. ت.

٢٣- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر / أحمد بن محمد الدمياطي، (ت) / ١١١٧ هـ)، المطبعة الميمنية - مصر / ١٣١٧ هـ.

٢٤- أخبار أبي تمام / أبو بكر الصولي، (ت) / ٣٣٥ هـ)، تحقيق خليل محمد عساكر وصاحبيه، المكتب التجاري للطباعة - بيروت. ب. ت.

٢٥- أدهاء العرب في العصر العباسي / بطرس البستاني، دار المكشوف ودار الثقافة، ط ٦ - بيروت / ١٩٦٨ م.

٢٦- أزهير الفصحى في دقائق اللغة / عباس أبو السعود - دار المعارف بمصر - القاهرة.  
ب . ت .

٢٧- الألفية في علم الحروف / علي بن محمد النحوي الهروي، (ت / ٤١٥ هـ)، تحقيق  
عبدالمعين الملوحي، دمشق / ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٢٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب / أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر، (ت / ٤٦٣ هـ)  
بهاشم الاصابة، طبع دار احياء التراث العربي - بيروت مصور بالاوفست عن  
الطبعة الأولى المطبوعة سنة ١٣٢٨ هـ.

٢٩- أسرار البلاغة / للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، (ت / ٤٧١ هـ)، تحقيق هـ. ريتز، مطبعة  
وزارة المعارف - استانبول ١٩٥٤ م، مصورة بالاوفست في مكتبة المثنى - بغداد.

٣٠- أسرار العربية / أبي البركات بن الأنباري، (ت / ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار  
- دمشق / ١٩٥٧ م.

٣١- الأشباه والنظائر في النحو / جلال الدين السيوطي، (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق طه  
عبدالرؤوف سعيد، شركة الطباعة الفنية المتحدة - القاهرة / ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٣٢- الاشتقاق / أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، (ت / ٣٢١ هـ)، تحقيق عبدالسلام  
هارون، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة / ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

٣٣- الإصابة في تمييز الصحابة / شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني، (ت / ٨٥٢ هـ)، دار احياء التراث العربي - بيروت - مصور بالاوفست  
عن الطبعة الأولى المطبوعة سنة ١٣٢٨ هـ.

٣٤- إصلاح المنطق / يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت، (ت / ٢٤٤ هـ)، تحقيق  
أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دارالمعارف بمصر / ١٩٧١ م.

٣٥- الأصمعيات / اختيار الاصمعي، (ت / ٢١٦ هـ)، تحقيق أحمد محدشاكر  
وعبدالسلام هارون، طبع دار المعارف بمصر، ط ٣.

٣٦- أصول الفقه / محمد رضا المظفر، المطبعة العلمية - النجف / ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

٣٧- الأصول في النحو / أبو بكر بن السراج، (ت / ٣١٦ هـ) تحقيق الدكتور عبدالحسين  
الفتلي، ح ١، مطبعة النجف، ١٩٧٣، ح ٢، مطبعة سلمان الاعظمي - بغداد / ١٣٩٣ هـ  
- ١٩٧٣ م.

٣٨- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم / أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف  
بابن خالويه، (ت / ٣٧٠ هـ) مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة / ١٣٦٠ هـ -  
١٩٤١ م.

٣٩- اعراب القرآن / المنسوب إلى الزجاج، (ت / ٣١١ هـ)، تحقيق إبراهيم اليباري،  
الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية - القاهرة / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.  
٤٠- اعراب القرآن / النحاس، (ت / ٢٢٨ هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة  
العاني - بغداد / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٤١- الأعلام / خير الدين الزركلي، ط ٣ - بيروت / ١٩٦٨ م.

٤٢- أعلام العرب / عبدالصاحب الدجيلي، ط ٢، مطبعة النعمان، النجف الأشرف /  
١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٤٣- أعيان الشيعة / محسن الأمين العاملي، ط ١، مطبعة الاتقان - دمشق / ١٣٦٥ هـ.

٤٤- الأغاني / أبو الفرج الاصبهاني، (ت / ٣٥٦ هـ)، طبعة بيروت، المصورة عن طبعة  
بولاق / ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٤٥- الاقتراح / جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت / ٩١١ هـ)، ط ٢، دار المعارف العشمانية بحيدر آباد والدكن / ١٣٥٩ هـ.

٤٦- الانقصاب في شرح ادب الكتاب / ابن السيد البطليوسي، (ت / ٥٢١ هـ) - دار الجيل، بيروت / ١٩٧٣ م.

٤٧- الأمالي / أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، (ت / ٣٥٦ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٧٥ م.

٤٨- الأمالي الشجرية / أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسيني المعروف بابن الشجري، (ت / ٥٤٢ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، ب. ت.

٤٩- أمالي المرتضى (غُرر الفوائد ودرر القلائد) / الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، (ت / ٤٣٦ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢ - بيروت / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٥٠- أمثال العرب / المفضل بن محمد الضبي، (ت / ١٦٨ هـ) تحقيق الدكتور احسان عباس، دار الزائد العربي - بيروت / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٥١- أمية بن أبي الصلت - حياته وشعره / دراسة وتحقيق الدكتور بهجة عبدالغفور الحديثي، مطبعة العاني، بغداد / ١٩٧٥ م.

٥٢- أنباه الرواة على أنباه النحاة / أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت / ٦٤٦ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة دار الكتب - القاهرة / ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.

٥٣- الاتصال في مسائل الخلاف / كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد أبي سعيد الانباري، (ت / ٥٧٧ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ٢، مطبعة السعادة بمصر / ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

٥٤- **أنوار الربيع في أنواع البديع** / علي صدرالدين بن معصوم المدني، تحقيق شكر هادي شكر، مطبعة النعمان - النجف / ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٥٥- **الإيضاح العضدي** / أبي علي الفارسي، (ت / ٣٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط ١، مطبعة التأليف - بمصر / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٥٦- **الإيضاح في شرح المفصل** / أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت / ٦٤٦ هـ)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليبي، الدراسة مطبعة المجمع العلمي الكردي، سنة ١٩٧٦، والنص المحقق مطبعة العاني - بغداد / ١٩٨٢ م.

٥٧- **الإيضاح في علل النحو** / أبو القاسم الزجاجي، (ت / ٣٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط ٤، طبع دار النفائس - بيروت / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٥٨- **البحر المحيط** / محمد بن يوسف بن علي بن حيان الاندلسي، (ت / ٧٤٥ هـ)، مطابع النصر الحديثة. الرياض.

٥٩- **البداية والنهاية** / الحافظ أبي الفداء بن كثير، (ت / ٧٧٤ هـ)، ط ١، مكتبة المعارف - بيروت. ب. ت.

٦٠- **البرهان الكاشف عن أعجاز القرآن** / كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني، (ت / ٦٥١ هـ)، تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني - بغداد / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٦١- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** / الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.



٦٢- البيان في غريب اعراب القرآن / أبو البركات بن الانباري، (ت / ٥٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، نشر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب - القاهرة / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٦٣- البيان والتبيين / أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت / ٢٥٥ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، دار التأليف - مصر / ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٦٤- ناج العروس من جواهر القاموس / السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت / ١٢٠٥ هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وجماعته، مطبعة حكومة الكويت - الكويت / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م وما بعدها.

٦٥- تاريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان، تعريب الدكتور عبد الحليم النجار وجماعة، ط ٣، دار المعارف بمصر / ١٩٧٤ م وما بعدها.

٦٦- تاريخ الأدب العربي في العراق / تأليف عباس الغزاوي، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد / ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.

٦٧- تاريخ بغداد / أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت / ٤٦٣ هـ)، مطبعة السعادة بمصر / ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م.

٦٨- تاريخ العراق بين احتلالين / عباس الغزاوي، مطبعة بغداد / ١٣٥٣ هـ.

٦٩- تاريخ علم الفلك في العراق / عباس الغزاوي، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد / ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

٧٠- تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار / محمد بن رافع السلمي المتوفي سنة ٧٧٤ هـ، وقد جعله ذيلًا على تاريخ ابن النجار (ذيل تاريخ الخطيب البغدادي) انتخبه الفاسي المكي، تحقيق عباس الغزاوي، مطبعة الاهالي - بغداد / ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.

- ٧١- تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام / السيد حسن الصدر، شركة الطباعة العراقية المحدودة / ١٩٥١ م.
- ٧٢- التبيان / الطوسي، (ت / ٤٦٠ هـ) مطبعة النعمان - النجف / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٧٣- تاويل مشكل القرآن / عبدالله بن مسلم بن قتيبة، (ت / ٢٧٦ هـ) تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة دار التراث، ط ٢ - القاهرة / ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ٧٤- التبيان في اعراب القرآن / أبو البقاء عبدالله بن الحسن العكبري، (ت / ٦١٦ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة / ١٩٧٦ م.
- ٧٥- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب / الاعلم الشنتمري المتوفي سنة ٤٧٦ هـ بهامش كتاب سيويه، ط ١، بولاق / ١٣١٦ هـ - ١٣١٧ هـ.
- ٧٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / محمد بن مالك، (ت / ٦٧٢ هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي - القاهرة / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٧٧- التعريفات / أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، (ت / ٨١٦ هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر / ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- ٧٨- التمام في تفسير أشعار هذيل / أبو الفتح عثمان بن جني (ت / ٣٩٢ هـ). تحقيق أحمد ناجي القيسي وغيره - بغداد / ١٩٦٢ م.
- ٧٩- التيسير في القراءات السبع / أبو عمرو الداني، تصحيح اوتوير نزل - استنبول، مطبعة الدولة / ١٩٢٠ م.
- ٨٠- جوهرة أشعار العرب / أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، (ت / ١٧٠ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٨١- الجني الداني في حروف المعاني / حسن بن قاسم المرادي، (ت / ٧٤٩ هـ)، تحقيق

طه محسن، مطبعة جامعة بغداد / ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

٨٢- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب / علاء الدين بن عليّ الاربلي، ط ٢ - النجف /

١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م.

٨٣- حاشية الصبان على شرح الاشموني / محمد بن علي الصبان، (ت / ١٢٠٦ هـ)،

مطبعة عيسى - القاهرة. ب. ت.

٨٤- حاشية ياسين بن زيد الدين العلمي الحمصي، (ت / ١٠٦١ هـ) على شرح

التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبي. ب. ت.

٨٥- الحجة في علل القراءات السبع / أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، (ت /

٣٧٧ هـ)، تحقيق عليّ النجدي ناصف وجماعته، الهيئة المصرية العامة للكتاب -

القاهرة / ١٩٦٥ م.

٨٦- الحجة في القراءات السبع / الحسن بن أحمد المعروف بـ (ابن خالويه)، (ت / ٣٧٠

هـ)، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ط ٢، دار الشروق - بيروت / ١٣٩٧ هـ -

١٩٧٧ م.

٨٧- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة / جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم، طبع دار احياء الكتب العربية - القاهرة / ١٩٦٧ م.

٨٨- حقائق التأويل / الشريف الرضي، (ت / ٤٠٦ هـ)، دار المهاجر - بيروت، ب. ت.

بالأوفست عن طبعة جمعية منتدى النشر في النجف.

٨٩- العماسة / أبو عبادة البهتري، (ت / ٢٨٤ هـ)، بعناية كمال مصطفى، ط ١، المطبعة

الرحمانية بمصر / ١٩٢٩ م.

- ٩٠- الحيوان / أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت / ٢٥٥ هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبع بيروت / ١٩٦٩ م.
- ٩١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / عبدالقادر بن عمر البغدادي، (ت / ١٠٩٣ هـ).  
أ- طبعة بولاق - القاهرة / ١٢٩٩ هـ.
- ب - تحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبع دار الكتاب العربي - القاهرة / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٩٢- الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني، (ت / ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت، ط ٢.
- ٩٣- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم / الدكتور مصطفى جواد، مطبعة أسعد - بغداد / ١٩٦٨ م.
- ٩٤- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة / أحمد بن حجر العسقلاني، (ت / ٨٥٢ هـ)، تحقيق محمد سعيد جاد الحق، ط ٢، مطبعة المدني - القاهرة / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٩٥- الدرس النحوي في بغداد / الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة السعدون - بغداد / ١٩٧٥ م.
- ٩٦- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين / الدكتور أحمد مكي الانصاري، دار الاتحاد العربي للطباعة - مصر / ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ٩٧- دفتر كتيبخانه آيا صوفيا - در سعادت - استنبول / ١٣٠٤ هـ
- ٩٨- دفتر كتيبخانه الحاج سليم آغا - در سعادت، شركة مرتبة مطبعة سي، مطبعة ناصندر - استانبول / ١٣١٠ هـ.
- ٩٩- دفتر كتيبخانه لاله لي - در سعادت، مطبعة نصيار استنبول / ١٣١١ هـ.

- ١٠٠- دلال الاعجاز / عبدالقاهر الجرجاني، (ت / ٤٧١ هـ)، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ١٠١- ديوان إبراهيم بن هرمة، (ت / ١٧٦ هـ)، تحقيق محمد جبار المعيد، مطبعة الأدب - النجف الاشرف / ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٩ م.
- ١٠٢- ديوان الأخطل / تحقيق انطوان صالحاني - بيروت / ١٨٩١ م.
- ١٠٣- ديوان الأدب / إسحاق بن إبراهيم الفارابي، (ت / ٣٥٠ هـ)، تحقيق دكتور أحمد مختار عمر، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية، مطبعة الامانة - مصر / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م وما بعدها.
- ١٠٤- ديوان أبي الأسود الدؤلي، (ت / ٦٩ هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف - بغداد / ١٣٨٤ هـ.
- ١٠٥- ديوان الأعشى الكبير / ميمون بن قيس، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية - القاهرة، ب. ت.
- ١٠٦- ديوان امرئ القيس / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، طبع دار المعارف بمصر / ١٩٦٩ م.
- ١٠٧- ديوان بشر بن أبي خازم / تحقيق عزة حسن - دمشق - ١٣٧٩ هـ.
- ١٠٨- ديوان أبي تمام، (ت / ٢٣٢ هـ) شرح وتعليق الدكتور شاهين عطية، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، ط ١ - بيروت / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.
- ١٠٩- ديوان جبران العود / رواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب بمصر، ط ١ / ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م.

- ١١٠- ديوان حاتم الطائي / من مجموع خمسة دواوين، المطبعة الوهبية - القاهرة / ١٢٩٣هـ.
- ١١١- ديوان الحطيئة / شرح السكري، مطبعة التقدم ١٣٢٣هـ.
- ١١٢- ديوان الحماسة / أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، (ت / ٢٣٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم صالح، طبع دار الرشيد - بغداد / ١٩٨٠م.
- ١١٣- ديوان أبي داود / تحقيق غوستاف فون غرباوم، دار مكتبة الحياة - بيروت / ١٩٥٩م.
- ١١٤- ديوان ذي الرمة / تحقيق كارليل هنري هيس كمبرج / ١٩١٩م.
- ١١٥- ديوان رؤبة / جمع وليم بن الورد لايسك.
- ١١٦- ديوان زيد الخيل الطائي / صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان - النجف الاشرف. ب. ت.
- ١١٧- ديوان الشافعي، (ت / ٢٠٤هـ) جمع وتعليق محمد عفيف الزعبي، ط ٢، دار الجيل - بيروت / ١٣٩٢هـ.
- ١١٨- ديوان الشماخ / شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ.
- ١١٩- ديوان طرفة / دار صادر - بيروت، ب. ت.
- ١٢٠- ديوان الطفيل الغنوي / تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، مطابع معتوق اخوان، ط ١ - بيروت / ١٩٦٨م.
- ١٢١- ديوان أبي الطيب المتنبي / شرح العكبري المتوفي سنة ٦١٦هـ، تحقيق مصطفى السقا ورفيقه، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ١٢٢- ديوان عامر بن الطفيل / دار صادر / ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

١٢٣- ديوان العباس بن مرداس السلمي / تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الجمهورية  
- بغداد / ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

١٢٤- ديوان عبيد بن الابرهص / تحقيق حسين نصار - مصر / ١٩٥٧ م.

١٢٥- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات / تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر -  
بيروت / ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

١٢٦- ديوان العجاج / بغناية وليم بن الورد لايسك / ١٩٠٣ م.

١٢٧- ديوان عدي بن زيد العبادي / تحقيق محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية للنشر -  
بغداد / ١٩٦٥ م.

١٢٨- ديوان العرجي / تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، مطبعة الشركة الاسلامية، ط ١  
- بغداد / ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

١٢٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة / مطبعة السعادة - القاهرة / ١٣٧١ هـ.

١٣٠- ديوان عمرو بن قميئة / تحقيق خليل إبراهيم العطية، مطبعة الجمهورية - بغداد /  
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

١٣١- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي / تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية -  
بغداد / ١٩٧٠ م.

١٣٢- ديوان عنقرة بن شداد / المطبعة الرحمانية - القاهرة.

١٣٣- ديوان القتال الكلابي / تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت / ١٣٨١ هـ -  
١٩٦١ م.

١٣٤- ديوان القطامي / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، دار  
الثقافة - بيروت، ط ١ / ١٩٦٠ م.

- ١٣٥- ديوان قيس بن الغطيم / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، ط ١، مطبعة العاني - بغداد / ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- ١٣٦- ديوان كعب بن مالك الأنصاري / جمع وتحقيق سامي مكّي العاني - بغداد / ١٩٦٦ م.
- ١٣٧- ديوان لبّيد بن ربيعة / تحقيق إحسان عباس، طبع الكويت / ١٩٦٢ م.
- ١٣٨- ديوان مجنون ليلى / تحقيق عبدالستار فراج، دار مصر / ١٣٨٢ هـ.
- ١٣٩- ديوان مسكين الدارمي / تحقيق خليل العطية وعبدالله الجبوري، دار البصري / بغداد / ١٣٨٩ هـ.
- ١٤٠- ديوان النابغة الجعدي / تحقيق عبدالعزيز رباح، نشر المكتب الاسلامي بدمشق / ١٣٨٤ هـ.
- ١٤١- ديوان النابغة الذبياني / تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر / ١٩٧٧ م.
- ١٤٢- ديوان أبي نواس، (ت / ١٩٨ هـ)، تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، دار الكتاب العربي - بيروت، ب. ت.
- ١٤٣- ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ١٤٤- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، (ت / ٦٩ هـ)، تحقيق الدكتور داود سلوم مطبعة الايمان - بغداد / ١٩٦٨ م.
- ١٤٥- الذريعة إلى تصانيف الشيعة / آغا بزرك الطهراني، (ت / ١٣٨٩ هـ) طبع النجف / ١٩٣٦ م وما بعدها.
- ١٤٦- رالد الدراسة عن المتنبي / كوركيس عواد وميخائيل عواد، دار الرشيد للنشر / بغداد / ١٩٧٩ م.



- ١٤٧- ربيع الأبرار ونصوص الاخبار / تصنيف محمود بن عمر الزمخشري، (ت / ٥٢٨ هـ)، تحقيق الدكتور سليم النعيمي، مطبعة العاني - بغداد / ١٩٧٦ م.
- ١٤٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني / أحمد بن عبدالنور المالقي، (ت / ٧٠٢ هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت - دمشق / ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ١٤٩- روح المعاني / أبو الثناء محمود بن عبد الله اللوسي، (ت / ١٢٧٠ هـ)، بولاق / ١٣٠١ هـ.
- ١٥٠- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات / محمد باقر الخونساري، (ت / ١٣١٣ هـ)، تحقيق أسد الله إسماعيليان، مطبعة المهر استوار - قم / ١٣٩١ هـ.
- ١٥١- سنن أبي داود / الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني، (ت / ٢٧٥ هـ) ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر / ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- ١٥٢- سنن ابن ماجه / للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت / ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بمصر / ١٩٥٢ م.
- ١٥٣- سنن النسائي / أحمد بن علي النسائي، (ت / ٣٠٣ هـ)، تصحيح الغمراوي، المطبعة الميمنية - مصر / ١٣٠٦ هـ.
- ١٥٤- مسهبويه والقراءات / الدكتور أحمد مكي الانصاري، دار المعارف بمصر / ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ١٥٥- شرح أبيات مسهبويه / أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، (ت / ٣٣٨ هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة الفري الحديثة - النجف / ١٩٧٤ م.

١٥٦- شرح أبيات سيويه / أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، (ت / / ٢٨٥هـ)،  
تحقيق الدكتور محمد علي الريح، دار الفكر للطباعة والنشر - القاهرة / ١٣٩٤هـ -  
١٩٧٤م.

١٥٧- شرح الاشعار الستة الجاهلية / الوزير أبو عاصم بن أيوب البطلوسي، (ت /  
٤٩٤هـ)، تحقيق ناصيف سليمان عواد، نشر وزارة الثقافة والفنون العراقية - بغداد  
/ ١٩٧٩م.

١٥٨- شرح الأشموني على الفية ابن مالك / علي بن محمد الأشموني، (ت / ٩٠٠هـ)،  
مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ب. ت.

١٥٩- شرح التصريح / الشيخ خالد الأزهرى، (ت / ٩٠٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي -  
القاهرة، ب. ت.

١٦٠- شرح جامي المسمى الفوائد الضيائية / عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، (ت  
/ ٨٩٨هـ) طبعة حجرية - طهران / ١٣٧٤هـ.

١٦١- شرح ديوان جرير / جمع وشرح محمد إسماعيل الصاوي، مطبعة مصطفى محمد -  
القاهرة / ١٣٥٣هـ.

١٦٢- شرح ديوان حسان بن ثابت / شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الاندلس - بيروت /  
١٩٨٠م.

١٦٣- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / صنعة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت /  
٢٩١هـ)، طبعة دار الكتب / ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.

١٦٤- شرح ديوان الفرزدق / طبعة عبدالله الصاوي، ط ١ / ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.

- ١٦٥- شرح ديوان كثير بن عبدالرحمن الخزاعي / جمع هنري ببيرس - باريس /  
١٩٢٨ م.
- ١٦٦- شرح شذرات الذهب / جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام، (ت / ٧٦١ هـ)،  
تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبع القاهرة، ب. ت. مصور بالأوفست،  
بيروت.
- ١٦٧- شرح الشواهد / العيني، (ت / ٨٥٥ هـ)، على حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي  
الحلبي - القاهرة، ب. ت.
- ١٦٨- شرح شواهد المغني / جلال الدين السيوطي، تعليق: الشنقيطي، تحقيق أحمد ظافر  
كوجان، نشر لجنة التراث العربي، ب. ت.
- ١٦٩- شرح الصولي لديوان أبي تمام / دراسة وتحقيق الدكتور خلف رشيد نعمان، ط ١،  
دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت / ١٩٧٧ م - ١٩٨٢ م.
- ١٧٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / عبدالله بن عقيل، (ت / ٧٦٩ هـ)، تحقيق  
محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ١٤، مطبعة السعادة بمصر / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ١٧١- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت / جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، (ت /  
٦٧٢ هـ)، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريريدي، ط ١، مطبعة الامانة - القاهرة /  
١٩٧٥ م.
- ١٧٢- شرح القصائد العشر / أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني المعروف  
بالخطيب التبريزي، (ت / ٥٠٢ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ١،  
مطبعة المدني ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٢ م.

- ١٧٣- شرح الكافية / أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت / ٦٤٦ هـ)، طبع دار الطباعة العامرة - استنبول / ١٣١١ هـ.
- ١٧٤- شرح المعلقات / أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، (ت / ٤٨٦ هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ١٧٥- شرح المفصل / موفق الدين يعش بن علي بن يعش، (ت / ٦٤٣ هـ)، دار الطباعة المنيرية، بمصر، القاهرة، ١٩٢٨-١٩٣١ م.
- ١٧٦- شرح مقصورة ابن دريد / الخطيب التبريزي، (ت / ٥٠٢ هـ)، ط ١، المكتب الاسلامي، دمشق / ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- ١٧٧- شرح الهاشميات / للشاعر الكميت بن زيد الاسدي، (ت / ١٢٦ هـ)، شرح محمد محمود الرافعي، ط ٣، مطبعة شركة التمدن / ١٣٣٠ هـ.
- ١٧٨- شرح نهج البلاغة / لابن أبي الحديد، (ت / ٦٥٦ هـ)، دار المتنبى، لبنان، بيروت، مصورة باللاؤفست عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- ١٧٩- شرح الوافية نظم الكافية / أبو عمر عثمان بن الحاجب النحوي، (ت / ٦٤٦ هـ)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٨٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب / عبدالحى بن العماد الحنبلي، (ت / ١٠٨٩ هـ)، طبع دار الآفاق الجديدة، بيروت، ب. ت.
- ١٨١- شعر الأحرص / تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف / ١٣٨٨ هـ.

- ١٨٢- شعر الراعي النميري وأخباره / جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني، نشر المجمع العلمي بدمشق / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
- ١٨٣- شعر ربيعة الرقي، (ت / ٢٠١ هـ)، تحقيق الدكتور يوسف حسين بكار، دار الحرية للطباعة، بغداد / ١٩٨٠ م.
- ١٨٤- شعر أبي زبيد الطائي / تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد / ١٩٦٧ م.
- ١٨٥- شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري / جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني، بغداد / ١٩٧١ م.
- ١٨٦- شعر الكميت بن زيد الاسدي، (ت / ١٢٦ هـ) جمع الدكتور داود سلوم، مطبعة النعمان، النجف / ١٩٦٩ م.
- ١٨٧- شعر نصيب بن رباح / تحقيق الدكتور داود سلوم، بغداد / ١٩٦٨ م.
- ١٨٨- شعر النمر بن تولب / صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد / ١٩٦٩ م.
- ١٨٩- الشعر والشعراء / عبدالله بن مسلم بن قتيبة، (ت / ٢٧٦ هـ) دار الثقافة، بيروت / ١٩٦٤ م.
- ١٩٠- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك، (ت / ٦٧٢ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ب. ت.
- ١٩١- الصاحب في لغة اللغة / أحمد بن فارس، (ت / ٣٩٥ هـ)، تحقيق مصطفى الشويمي، طبع مؤسسة بدران، بيروت / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.

- ١٩٢- **الصحيح** / لإسماعيل بن حماد الجوهري، (ت / ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة / ١٩٥٦م.
- ١٩٣- **الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة** / أحمد بن حجر الهيثمي المكي، (ت / ٩٧٤هـ)، ط ٢، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.
- ١٩٤- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** / محمد عبدالعزيز النجار، ط ٢، مطبعة السعادة، القاهرة / ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
- ١٩٥- **طبقات الشافعية الكبرى** / عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، (ت / ٧٧١ هـ) المطبعة الحسينية المصرية، ط ١، القاهرة / ١٣٢٤ هـ.
- ١٩٦- **طبقات الشعراء** / لمحمد بن سلام الجمحي البصري، (ت / ٢٣٢ هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- ١٩٧- **طبقات النحويين واللفويين** / أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، (ت / ٣٧٩ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة / ١٩٧٣م.
- ١٩٨- **طبقات النحاة واللفويين** / تأليف تقي الدين بن قاضي شهبة، (ت / ٨٥١ هـ)، تحقيق الدكتور محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف / ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
- ١٩٩- **العقد الفريد** / أحمد بن محمد بن عبدربه الاندلسي، (ت ٣٢٨٢ هـ)، تحقيق أحمد أمين وصاحبيه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.
- ٢٠٠- **العمدة في معان الشعر وآدابه ونقده** / أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، (ت / ٤٥٦ هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، ط ٤، دار الجبل، بيروت / ١٩٧٢م.

- ٢٠١- عيسى بن عمر النقي / صباح عباس سالم، ط ١، مؤسسة الأعلمي، بيروت / ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٢٠٢- العين / أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت / ١٧٥ هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، نشر وزارة الثقافة والاعلام العراقية، مطابع الكويت، ١٩٨٠ م وما بعدها.
- ٢٠٣- عيون الأخبار / عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت / ٢٧٦ هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة / ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م.
- ٢٠٤- غاية النهاية في طبقات القراء / محمد بن محمد بن الجزري، (ت / ٨٣٣ هـ)، براجستراسر، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة / ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- ٢٠٥- فقه اللغة وسر العربية / أبو منصور إسماعيل الثعالبي، (ت / ٤٢٩ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت.
- ٢٠٦- فلاسفة الشيعة / حياتهم وآرائهم / عبدالله نعمة، مكتبة دار الحياة، بيروت، ب. ت.
- ٢٠٧- الفلاكة والمفلوكون / أحمد بن علي الدلجي، (ت / ٨٣٨ هـ)، مطبعة الشعب، بمصر / ١٣٢٢ هـ.
- ٢٠٨- فهرس مكتبة الأسكوريال / القسم الأول من عمل ديرنوج، باريس / ١٨٨٤ م، مصورة المجمع العلمي العراقي.
- ٢٠٩- فهرس الكتب العربية الموجودة / بالدار لغاية سنة ١٩٢٥ م، ط ١، مطبعة دار الكتب، القاهرة / ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م.
- ٢١٠- فهرس الكتب الموجودة / بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م مطبعة الأزهر، القاهرة، ١٣٦٧ هـ - ١٩٢٦ م.

- ٢١١- فهرس مكتبة الدولة في برلين / اعداد آلود طبع برلين / ١٨٨٧ م - ١٨٩٩ م.
- ٢١٢- الفهرست لمحمد بن إسحاق المعروف بابن الفديم / (ت / ٣٨٥ هـ) المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- ٢١٣- الفوائد الرضوية / الشيخ عباس القمي، مطبعة كتابخانه مركزي، طهران / ١٣٢٧ هـ.
- ٢١٤- فوات الوفيات / محمد بن شاکر الکتبي، (ت / ٧٦٤ هـ)، تحقيق الدكتور احسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان / ١٩٧٣ م.
- ٢١٥- الكافية في النحو / أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، (ت / ٦٤٦ هـ)، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، (ت / ٦٨٦ هـ) مصور بالافست في دار الجيل، بيروت عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية / ١٣١٠ هـ.
- ٢١٦- الكامل / أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت / ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ب. ت.
- ٢١٧- الكامل في التاريخ / علي بن محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الاثير الجزري، (ت / ٦٣٠ هـ)، طبع دار الفكر بيروت، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ٢١٨- الكتاب / عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، (ت / ١٨٠ هـ)، ط ١، بولاق / ١٣١٦ هـ.
- ٢١٩- كتاب سيبويه / أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار العلم، القاهرة / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م وما بعدها.
- ٢٢٠- كتابخانه لاله لي / در سعادت مطبعة نصيار استنبول / ١٣١١ هـ.
- ٢٢١- كتاب اصطلاحات الفنون / محمد علي بن علي التهانوي، (ت / ١١٥٨ هـ)، مطبعة اقدام، استنبول / ١٣١٧ هـ.



- ٢٢٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل / أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري، (ت / ٥٣٨ هـ)، انتشارات آفتاب، طهران، ب . ت.
- ٢٢٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / مصطفى بن عبد الله بن إسماعيل الشهير بحاجي خليفة، (ت / ١٠٦٧ هـ)، ط ٣، طهران / ١٣٧٨ هـ - ١٩٤٧ هـ.
- ٢٢٤- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت / ٤٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٢٢٥- الكليات / أبو البقاء الحسيني الكفوي، مطبعة بولاق، القاهرة / ١٢٨١ هـ.
- ٢٢٦- لحن العامة والتطور اللغوي / الدكتور رمضان عبد التواب، ط ١، القاهرة / ١٩٦٧ م.
- ٢٢٧- لسان العرب / محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، (ت / ٧١١ هـ)، طبع بولاق / ١٣٠٠ هـ.
- ٢٢٨- اللغة العربية معناها ومبناها / الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة / ١٩٧٣ م.
- ٢٢٩- اللمع في العربية / أبو الفتح عثمان بن جني، (ت / ٣٩٢ هـ)، تحقيق حامد المؤمن، مطبعة العاني، ط ١، بغداد / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٣٠- اللهجات العربية في القراءات القرآنية / الدكتور عبدة الراجحي، دار المعارف بمصر / ١٩٦٨ م.
- ٢٣١- لهجة نهم وأثرها في العربية الموحدة / غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

- ٢٣٢- ليس في كلام العرب / الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت / ٣٧٠ هـ)، ط ٢، دار العلم للملايين، بيروت / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٢٣٣- المؤلف والمختلف / أبو الحسن بن بشر الآمدي، (ت / ٣٧٠ هـ)، تعليق ف كرتكو، القدس / ١٣٥٤ هـ.
- ٢٣٤- مجالس ثعلب / أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت / ٢٩١ هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، ط ٣، دار المعارف بمصر / ١٩٦٩ م.
- ٢٣٥- مجالس العلماء / الزجاجي، (ت / ٣٣٧ هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، الكويت / ١٩٦٢ م.
- ٢٣٦- مجلة المورد / المجلد: ٥ / العدد: ٣ لسنة ١٩٧٦ م / والمجلد: ٨ / العدد: ١ السنة ١٩٧٩ م.
- ٢٣٧- مجمع الأمثال / أحمد بن محمد الميداني، (ت / ٥١٨ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مطبعة السعادة، القاهرة / ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.
- ٢٣٨- مجمع البيان في تفسير القرآن / الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، (ت / ٥٥٢ هـ)، دار الحياة، بيروت / ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- ٢٣٩- مجموع مهمات المتنون / مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ٤، القاهرة / ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م.
- ٢٤٠- محاضرات في أصول الفقه / محمد إسحاق فياض، مطبعة النجف، النجف الأشرف / ١٣٨٥ هـ.

٢٤١- المحتسب في تبیین وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها / أبو الفتح عثمان بن

جني، (ت / ٣٩٢ هـ) تحقيق علي النجدي ناصف وجماعته، القاهرة / ١٣٨٦ هـ -

١٩٦٥ م.

٢٤٢- مختار الصحاح / محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (ت / ٦٦٦ هـ) دار الكاتب

العربي، ط ١، بيروت / ١٩٦٧ م.

٢٤٣- مختارات من آثار الجاحظ / الدكتور عناد غزوان وصاحبيه، طبع دار الجاحظ،

بغداد / ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٤٤- مختصر في شواذ القرآن / ابن خالويه، (ت / ٣٧٠ هـ)، تحقيق براجستراسر، المطبعة

الرحمانية بمصر / ١٩٤٤ م.

٢٤٥- المخصص / ابن سيده، (ت / ٤٥٨ هـ)، بولاق / ١٣٢١ هـ، مصورة بالأوفست،

بيروت.

٢٤٦- مدرسة البصرة النحوية / الدكتور عبدالرحمن السيد، ط ١، دار المعارف بمصر /

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٢٤٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / الدكتور مهدي المخزومي، ط ٢،

القاهرة / ١٩٥٨ م.

٢٤٨- الملوك والملوك / أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ت / ٣٢٨ هـ)، تحقيق

الدكتور طارق عبد عون الجنابي، ط ١، مطبعة العاني، بغداد / ١٩٧٨ م.

- ٢٤٩- مرآة الجنان وعبرة اليقضان / عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، (ت / ٧٦٨ هـ)، ط ١، مطبعة دار المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن / ١٣٣٩ هـ.
- ٢٥٠- مراتب النحويين / عبدالواحد بن علي أبي الطيب اللغوي، (ت / ٢٥١ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر، القاهرة / ب. ت.
- ٢٥١- المعزهر في علوم اللغة وأنواعها / جلال الدين السيوطي، (ت / ٩١١ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وجماعة مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة / ب. ت.
- ٢٥٢- المسائل العسكرية في النحوي / أبو علي النحو، (ت / ٣٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد / ١٩٨٠-١٩٨١ م.
- ٢٥٣- المستقصى في أمثال العرب / العلامة جارا الله الزمخشري، (ت / ٥٣٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت / ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧ م.
- ٢٥٤- مشكل اعراب القرآن / مكّي بن أبي طالب القيسي، (ت / ٤٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد / ١٣٩٥- ١٩٧٥ م.
- ٢٥٥- المصباح المنير / أحمد بن محمد الفيومي، (ت / ٧٧٠ هـ)، تصحيح مصطفى السقا، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة - ب. ت.
- ٢٥٦- معاني القرآن / صنعة الاخفش الاوسط، (ت / ٢١٥ هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط ٢، الكويت / ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
- ٢٥٧- معاني القرآن / أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت / ٢٠٧ هـ)، تحقيق محمد علي النجار وجماعته، مطابع سجل العرب والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة / ١٩٧٢- ١٩٨٠ م.

٢٥٨ - معاني القرآن وأعرابه / الزجاج، (ت / ٣١١ هـ)، تحقيق عبد الجليل عبدة شلبي،

بيروت / ١٩٧٤ م.

٢٥٩ - معجم الأدباء / ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، (ت / ٦٢٦ هـ)، تحقيق

د. س. مرجليوث، ط ٢، مطبعة هندية بالموسكي، القاهرة / ١٩٢٣ م.

٢٦٠ - معجم البلدان / ياقوت الحموي، ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة / ١٣٣٤ هـ - ١٩٠٦ م.

٢٦١ - معجم الشعراء في لسان العرب / اعداد الدكتور ياسين الأيوبي، دار العلم للملايين،

بيروت، ب. ت.

٢٦٢ - معجم شواهد العربية / عبدالسلام هارون، ط ١، مطابع الدجوي، القاهرة / ١٣٩٢ هـ

- ١٩٧٢ م.

٢٦٣ - معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق / ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٢٦٤ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / تأليف أ. ي. ونستك وجماعته، مطبعة

بريل، لندن / ١٩٣٦ م وما بعدها.

٢٦٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / وضع محمد فؤاد عبد الباقي، مطابع

الشعب، القاهرة / ١٣٧٨ هـ.

٢٦٦ - مفني اللبيب / جمال الدين عبد الله بن هشام، (ت / ٧٦١ هـ)، تحقيق الدكتور مازن

المبارك وصاحبه، ط ٢، دار الفكر بيروت.

٢٦٧ - المفصل في علم العربية / محمود بن عمر الزمخشري، (ت / ٥٣٨ هـ)، ط ٢، دار

الجيل، بيروت، ب. ت.

٢٦٨- المفضليات / المنفل الضبي، (ت / ٢٦٨ هـ)، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر / ١٣٧١ هـ.

٢٦٩- المقتصد في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني، (ت / ٤٧١ هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية عمان الأردن / ١٩٨٢ م.

٢٧٠- المقتضب / صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت / ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشتون الاسلامية، القاهرة / ١٣٨٦ هـ.

٢٧١- المنصف / شرح عثمان بن جني، (ت / ٣٩٢ هـ)، لكتاب التصريف للمازني، (ت /

٢٤٧ هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وصاحبه مطبعة عيسى البايي الحلبي، ط ١،

بمصر / ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٢٧٢- المنطق / محمد رضا المظفر، ط ٢، مطبعة الزهراء، بغداد / ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

٢٧٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / يوسف ابن تغري بردي، (ت / ٨٧٤ هـ)،

طبعة دار الكتب - ب. ت.

٢٧٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن

الانباري، (ت / ٥٧٧ هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، نشر مكتبة الاندلس،

ط ٢، بغداد / ١٩٧٠ م.

٢٧٥- النشر في القراءات العشر / محمد بن محمد بن الجزري، (ت / ٨٣٣ هـ)، نشر دار

الكتب العلمية، بيروت - ب. ت.

٢٧٦- نفايس جوهر والفرزدق / تحقيق ييفان، مطبعة بريل، ليدن / ١٩٠٥ م.

٧٦٤ ..... البسيط في شرح الكافية / ج ٢

٢٧٧- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين / إسماعيل باشا البغدادي، (ت) /

١٣٣٩ هـ، ط ٣، طهران / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢٧٨- جمع الهوامع / جلال الدين السيوطي، (ت) / ٩١١ هـ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم

وعبدالسلام هارون، دار البحوث العلمية، بيروت / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م وما بعدها.

٢٧٩- الوافي بالوفيات / صلاح الدين الصفدي، (ت) / ٧٦٤ هـ، ط ٢، باعتناء هلموت ريتز،

دار النشر فاتر ستاينر بفيسبادن، أعادت طبعه بالأوفست انتشارات جهان، طهران

/ ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

٢٨٠- وفيات الأعيان / أبو بكر شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت) /

٦٨١ هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٢٨١- يونس البصري، حياته وآثاره ومذهبه / الدكتور أحمد مكّي الأنصاري، دار المعارف

بمصر / ١٩٧٣ م.

## ٩- فهرس المحتويات

التوكيد .....	٣
أقسام التوكيد .....	٥
التوكيد اللفظي: .....	٥
التوكيد المعنوي: .....	٦
كـلا: .....	٧
باقي ألفاظ التأكيد .....	٨
تأكيد الضمير المتصل المرفوع .....	١٢
أكتع وأخواه .....	١٥
البَدَل .....	١٧
تعريفه: .....	١٧
إبدال الفعل من الفعل: .....	٣٠
إبدال الجملة من الجملة: .....	٣١
عطف البيان .....	٣٢
تعريفه: .....	٣٢



٣٢	الغرض من عطف البيان :
٣٣	الفرق بين عطف البيان والبدل :
٣٦	المبني
٣٩	الضمائر
٤١	المتّصل والمنفصل
٤٢	من أقسام الضمير
٤٩	الضمير المستتر
٥١	استتار الضمير وجوباً
٥٢	استتار الضمير جوازا
٥٣	لا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتّصل
٦٠	اجتماع ضميرين
٦٩	نون الوقاية
٧٣	ضمير الفصل
٧٥	شروط ضمير الفصل
٧٨	موضعه من الاعراب
٨٢	ضمير الشأن
٨٦	أقسام ضمير الشأن
٩٠	أسماء الإشارة

الموصول .....	٩٧
الذي والتي .....	١٠٢
الألف واللام .....	١٠٩
العائدُ المفعولُ .....	١٠٩
ما الإسمية .....	١١٨
أسماء الأفعال .....	١٣٠
أسماء الأصوات .....	١٤٤
المركبات .....	١٤٨
الكنائيات .....	١٥٧
كم الاستفهامية وكم الخبرية .....	١٦١
حكم أسماء الاستفهام والشرط .....	١٦٨
الظروف .....	١٧٣
الظروف المقطوعة عن الإضافة .....	١٧٣
حيثُ .....	١٧٦
إذ وإذا .....	١٧٨
أين .....	١٨١
أنى .....	١٨١
متى .....	١٨٢

١٨٣	أَيَّانَ .....
١٨٣	كَيْفَ .....
١٨٥	مذومند .....
١٨٨	لَدَى .....
١٩٠	قَط .....
١٩١	عَوَضُ .....
١٩٢	الظروف المضافة .....
١٩٣	مِثْلَ وَغَيْر .....
١٩٤	أَمْس .....
١٩٥	المعرفة .....
٢٠١	العلم .....
٢٠٢	الفكرة - علاماتها .....
٢٠٣	أسماء العدد .....
٢٠٤	أصول أسماء العدد .....
٢٠٥	استعمال العدد .....
٢٠٨	مميّز العدد .....
٢١٧	اسم الفاعل من اسم العدد .....
٢٢٣	مسائل في العدد .....

٢٢٧	المذكر والمؤنث
٢٢٨	علامات التانيث
٢٣١	المؤنث الحقيقي واللفظي
٢٣٨	المثنى
٢٤٥	حذف نون المثنى
٢٤٦	حذف تاء التانيث
٢٤٧	الجمع
٢٤٩	أقسام الجمع
٢٤٩	جمع المذكر السالم
٢٥١	شروط الجمع المذكر السالم
٢٥٤	الملحق بجمع المذكر السالم
٢٥٧	ما جمع بألف وتاء
٢٥٩	جمع التكسير
٢٦٠	المصدر
٢٦٢	أحكام المصدر
٢٧٣	اسم الفاعل
٢٧٣	صيغ اسم الفاعل
٢٧٤	إعمال اسم الفاعل

٢٧٥ .....	شروط أعماله
٢٨٣ .....	صيغ المبالغة
٢٨٤ .....	مثنى اسم الفاعل وجمعه
٢٨٥ .....	[الفروق بين المصدر العامل وبين اسم الفاعل]
٢٨٦ .....	[وجود مفارقة اسم الفاعل لفعله في العمل]
٢٨٧ .....	اسم المفعول
٢٨٩ .....	أعمال اسم المفعول
٢٩٠ .....	الصفة المشبهة
٢٩٢ .....	صيغ الصفة المشبهة
٢٩٣ .....	أعمال الصفة المشبهة
٢٩٤ .....	أقسام الصفة المشبهة
٣٠٥ .....	اسم التفضيل
٣٠٦ .....	شروط أفعال التفضيل
٣١١ .....	كيف يستعمل أفعال التفضيل؟
٣٢٠ .....	أعمال أفعال التفضيل
٣٢٤ .....	الفعل
٣٢٧ .....	من خواص الفعل
٣٢٩ .....	الماضي

٣٣١	المضارع .....
٣٤٢	اعرابُ الفعل المضارع .....
٣٤٤	الأفعال الخمسة .....
٣٤٦	اعراب المضارع المعتل .....
٣٥١	نصب المضارع .....
٣٥٤	لن .....
٣٥٦	إذا .....
٣٦٠	كي .....
٣٦٢	حتى .....
٣٦٧	لام كي .....
٣٦٨	الفاء .....
٣٧٥	الواو .....
٣٧٧	الواو العاطفة .....
٣٧٨	إظهار أن وإضمارها .....
٣٨٠	جزم المضارع .....
٣٨٣	لام الأمر .....
٣٨٥	لا الناهية .....
٣٨٥	ما يعزم فعلين .....

٤٠٩ .....	فعل الأمر
٤١١ .....	أحكامه
٤١٦ .....	الفعل المبني للمجهول
٤٢١ .....	المتعدي واللازم
٤٣٠ .....	أفعال القلوب
٤٣٣ .....	الانفاء
٤٣٥ .....	التعليق
٤٤٢ .....	الأفعال الناقصة
٤٤٦ .....	أقسام كان
٤٤٩ .....	صار
٤٥٠ .....	أَصْبَحَ وَأَضْحَى وَأَمْسَى
٤٥١ .....	ظَلَّ وَبَيَّاتَ
٤٥٢ .....	مَا زَالَ وَمَا بَرَحَ وَمَا فَتَى وَمَا انْفَكَ
٤٥٥ .....	ما دام
٤٥٥ .....	ليس
٤٦٦ .....	مسائل
٤٦٨ .....	أفعال المقاربة
٤٨٠ .....	أفعال الشروع

٤٨٢	فعل التعجب .....
٤٩١	مسائل .....
٤٩٣	المدح والذم .....
٤٩٥	اللغات في نعم وبئس .....
٥١٢	الحروف .....
٥١٥	حروف الجرّ .....
٥١٨	من .....
٥٢٥	إلى .....
٥٢٨	حتى .....
٥٣٢	في .....
٥٣٣	الباء .....
٥٣٥	اللام .....
٥٣٧	ربّ .....
٥٤٢	واو ربّ .....
٥٤٣	واو القسم .....
٥٤٤	التاء .....
٥٤٧	عن وعلى .....
٥٤٩	الكاف .....



- مذ ومُنْذُ ..... ٥٥١
- حَاشَى وَعَدَا وَخَلَا ..... ٥٥٣
- الحروف المشبهة بالفعل ..... ٥٥٦
- دُخُولُ اللامِ عَلَى مَا بَعْدَ إِنْ ..... ٥٧٦
- تخفيف همزة إِنْ ..... ٥٧٨
- تخفيف همزة أَنْ المفتوحة ..... ٥٨١
- كَأَنَّ ..... ٥٨٤
- لَكِنَّ ..... ٥٨٧
- لَيْتَ ..... ٥٨٨
- لَعَلَّ ..... ٥٩١
- الحروف العاطفة ..... ٥٩٤
- الواو والفاء وَثُمَّ وَحَتَّى ..... ٥٩٥
- ثُمَّ ..... ٦٠٠
- حَتَّى ..... ٦٠٣
- الفرق بين حَتَّى وَوَإِ الْعَظِيمِ ..... ٦٠٣
- الفرق بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَاءِ وَثُمَّ ..... ٦٠٣
- أَوْ وَأَمَّا وَأَمْ ..... ٦٠٣
- الفرق بين أَوْ وَأَمَّا ..... ٦٠٤
- ..... ٦٠٨

أم .....	٦٠٨
لا ويل ولكن .....	٦١٢
لكن .....	٦١٥
حروف التنبيه .....	٦١٨
حروف النداء .....	٦٢١
حروف الإيجاب .....	٦٢٣
بلى .....	٦٢٤
إي .....	٦٢٥
أجل .....	٦٢٦
جئير .....	٦٢٦
إن .....	٦٢٧
حروف الزيادة .....	٦٢٨
إن .....	٦٢٩
ما .....	٦٣٠
لا .....	٦٣٣
من والباء واللام .....	٦٣٤
حرفا التفسير .....	٦٣٥
حروف المصدر .....	٦٣٧

٦٤٠	حروف التحضيض
٦٤٢	حرف التوقع
٦٤٤	حروف الاستفهام
٦٤٧	حروف الشرط
٦٥٦	أما
٦٥٩	حرف الردع
٦٦٠	تاء التانيث الساكنة
٦٦١	التنوين
٦٦٥	نون التوكيد
٦٧٢	نون التوكيد الخفيفة
(٦٧٥ - ٧٧٥)	الفهارس الفنية
٦٧٧	فهرس الآيات القرآنية
٧٠٢	فهرس الأحاديث
٧٠٣	فهرس الأمثال
٧٠٤	فهرس الشعر
٧٢٣	فهرس أنصاف الأبيات
٧٢٤	فهرس الرجز
٧٢٩	فهرس الأعلام المترجم لهم
٧٣٥	فهرس مصادر البحث
٧٦٥	فهرس المحتويات

